

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي

تأليف

السيد عبد الرزاق الحسيني



دار الشؤون الثقافية

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

السيد عبدالرزاق الحسني

تاريخ
الوزارات العراقية

في العهد الملكي



بإذن الله تعالى
دار النشر، بغداد

تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

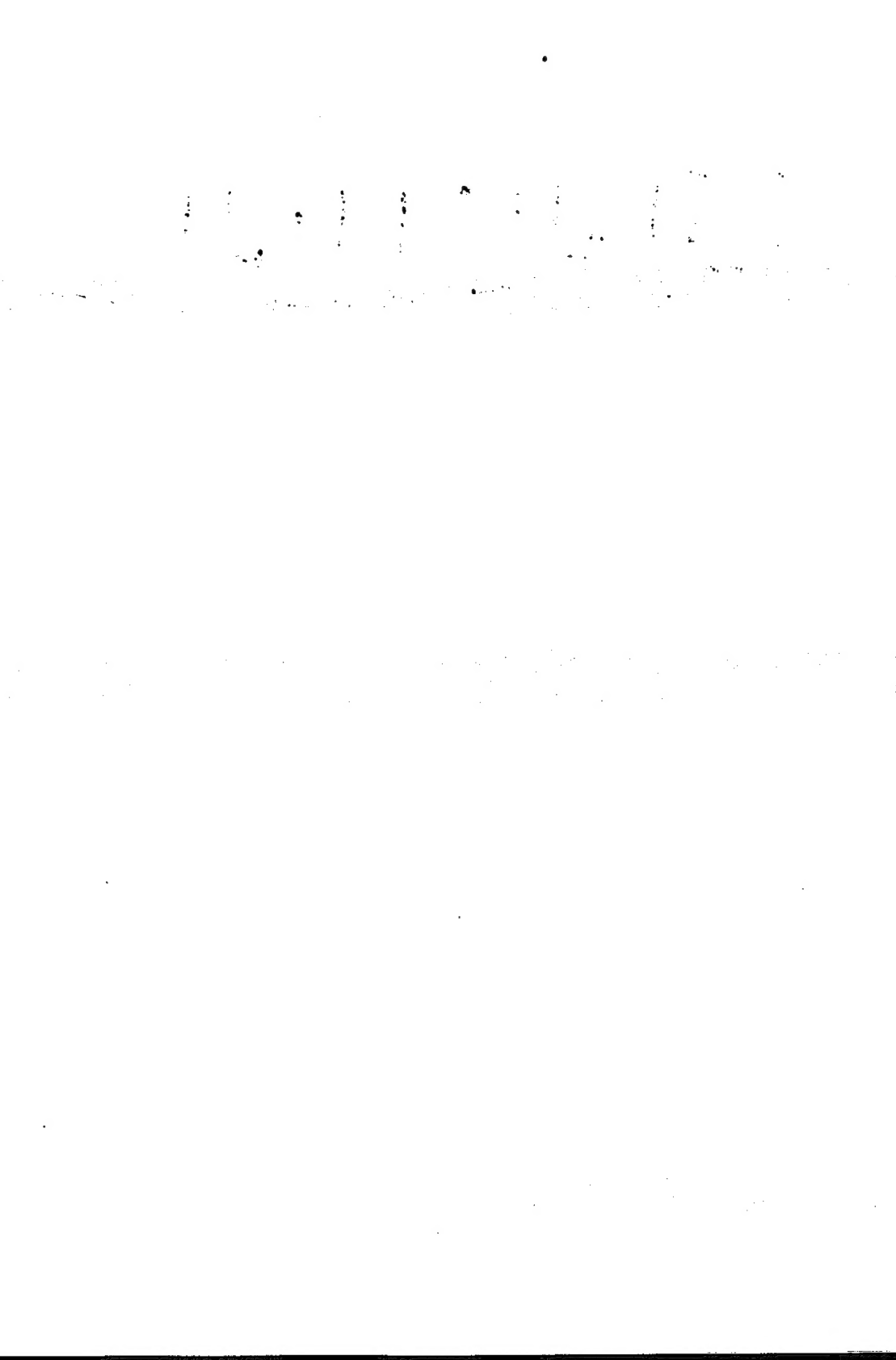
بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الخامس

١٠ جلدی الآخرة ١٣٥٦ - غرة جلدی الاولى ١٣٦٠
١٧١ آب ١٩٣٧ - ٢٩ مایس ١٩٤١

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



فاتحة الجزء الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي واحلل عقدةً من لساني يفقهوا قولي ﴾

« صدق الله العظيم » - ١ -

أما بعد

لا شك في ان التاريخ انما يدون للاجيال القادمة لا الغابرة ، وكثيرا ما نرى من تواريخ الامم التي كتبت قبل قرون عديدة ، انها اصبحت مراجع كثير ممن يود الاطلاع على احوال من سبقهم ، ويعتبر بهم .

ولا ريب في ان كتابة التاريخ ليست خالية منزهة من الشوائب ، مهما حاول المؤرخ ان يتعد عن مهاوي الضلال ، ذلك لان المظان التاريخية تختلف عن بعضها البعض اختلافا كبيرا ، وتتفاوت اخبارها تفاوتا ظاهرا . الا ان التاريخ الذي يكتب في ايام حوادثه يكون في الغالب الاعم اقرب الى الصحة ، وذلك ان مؤلفه لم يستخرج رواياته من بطون الدفاتر العابرة والكتب القديمة ، بل دونها عن مشاهدة ومعينة . فقد كتب كثيرون من ذوي العلم والدراية كتبنا ما زالت مرجعا عامرا بالروايات الصحيحة ، والاخبار المفيدة ، وما ذلك الا لانهم دونوا الحوادث في ايامهم .

فالطبري المتوفى عام ٣١٠ هـ - ٩٢٢ م ، في « تاريخ الامم والملوك » . وابن مسكويه المتوفى عام ٤٢١ هـ - ١٠٣٠ م ، في « تجارب الامم » . والثعالبي المتوفى عام ٤٢٩ هـ - ١٠٣٧ م ، في « بتيمة الدهر » . وابن الاثير المتوفى عام ٦٣٠ هـ - ١٢٣٢ م في « كامل التواريخ » . وابن الطقطقي المتوفى عام ٧٠٩ هـ - ١٣٠٩ م في « الفخري » . والصفدي المتوفى عام ٧٦٤ هـ - ١٣٦٢ م في « الوافي بالوفيات » . والمقرئ المتوفى عام ٨٤٥ هـ - ١٤٤١ م ، في « السلوك » وغيرهم كثيرون . انما كتبوا عن معاصريهم ، ودوتوا حوادث وامورا شاهدوها بأم أعينهم ، فكانت كتبهم مراجع تفيض بالمعرفة والاحاطة .

واني حين اكتب تاريخ ابناء عصري ، ولا سيما وزراء العراق منهم ، وما يتعلق باعمال وزاراتهم ، انما اتحرى ذكر الوقائع وصحتها ، فادون عن كتب ما اطلع عليه

لي ثقات الرواة ، وأملني ان اكون قد افدت في كتابة هذا التاريخ بعض
هـ ، ان لم تكن كلها ، وان كانت الكتابة عن المعاصرين ، ولا سيما السياسيين
سهم ، تعرض صاحبها الى مخاطر ومزالق هو في غنى عنها ، لو اختار لنفسه تاريخا
قديما او موضوعا لا يمت الى الاحياء بسبب او نسب .

الكرادة الشرقية - غرة شهر ذي الحجة ١٣٧٢ هـ

السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة المدفعية الرابعة

توطئة

كان السيد جميل المدفعي قد غادر العراق الى سوريا في اول تموز من عام ١٩٣٧ م ، بعد انتهاء دورة « الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس الامة » في ٢٧ حزيران من هذا العام ، وبعد التصريحات المدوية التي ادلى بها في «مجلس الاعيان» والتي شجب فيها تدخل الجيش في السياسة يومئذ . فلما قتل بكر صدقي في يوم ١١ آب من هذه السنة ، ابرق اليه رئيس الوزراء : حكمة سليمان ، برقية يطلب فيها ان يدخل في وزارته كوزير للدفاع ، خلفا للوزير عبد اللطيف نوري ، الذي عهدت اليه رئاسة اركان الجيش بعد مقتل بكر صدقي . وقد اكد لنا السيد حكمة : ان المدفعي قبل التكليف ، وعاد الى العراق على هذا الاساس ، غير ان عصيان « حامية الموصل » وقطع كل علاقة لها بالحكومة القائمة في بغداد، وتمرد «معسكر الوشاش» في العاصمة على اوامر الوزارة القائمة ، زعزعا هذه الوزارة ، واوجبا التفكير في تكوين وزارة جديدة .

حدثني الدكتور سامي شوكت قائلا : لما ظهرت بوادر العصيان في الموصل ، وفي بغداد ، وشعر حكمة سليمان ان وزارته ذاهبة الى غير رجعة ، اتصل بالملك غازي ، وحذره من تكوين اية وزارة برئاسة نوري السعيد ، لئلا تتناول سياسته الانتقامية شخصية الملك بالذات، بزعم ان جلالته يمد شريكافي حركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م (١) وهي الحركة التي قتل فيها جعفر العسكري ، صهر نوري السعيد ، وانه خير للبلاد وللبلاد معا ان يكون الوزارة رجل حيادي مثل جميل المدفعي ، على ان يؤخذ عليه عهد باتباع سياسة خاصة هي « سياسة اسدال الستار على الماضي بحسناته وسيئاته » (٢) ، وعلى هذا فان السيد محمد الصدر ، رئيس الاعيان

(١) « الملك مصون غير مسؤول » اه . (هكذا نصت المادة ٢٥ من القانون الاساسي العراقي) .

(٢) اوضح وزير المالية في الوزارة المدفعية الرابعة السيد ابراهيم كمال ، « سياسة اسدال الستار » في الجلسة النيابية لمجلس النواب المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٣٧ م ، أثناء الكلام على خطاب العرش فقال :

الدكتور سامي ان يكون في عداد المستقبلين للسيد المدفعي ، ليطالب اليه
« الصدر » قبل ان يذهب الى « البلاط الملكي » ويرتبط بالعهد الذي
تكليفه به .

ويضيف سامي شوكت الى ما تقدم : انه خرج الى المطار ، فوجد عدد المستقبلين
للمدفعي يتفوق حد التصور ، بحيث لم يتسن له التحدث اليه بما كلف ، فطلب الى
الحاج ياسين الخضيري ان ينقل رغبة الصدر الى القادم ، ففعل هذا ذلك ، ولكن
المدفعي ذهب الى البلاط توا ، وبعد ان حظي بمقابلة الملك غازي ، قصد مقصر
« وزارة الداخلية » واجتمع بوزير الداخلية ، مصطفى العمري « قريب محمد أمين
العمري أمر حامية الموصل » لدرس الحالة العامة في الموصل ، وفي معسكر الوشاش
وما لبث ان انتقل الى هذا المعسكر ، بصفة كونه وزير الدفاع المنتظر ، واتصل فيه
بالضباط القائمين بحركة العصيان ضد اوامر « الوزارة السليمانية » وبعد ان وثق
من مؤازرة الجيش له ، فيما اذا كلف بتكوين وزارة جديدة ، اجتمع بالملك مرة ثانية
فتلقى منه كتاب التوجيه الآتي :

الرقم ٤٦٥

وزيري الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة حكمة سليمان من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى
اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان
تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

« نعم سادتي ! نحن لا نريد ان نفتتح ابوابا تعيد للذكرى مآزاة الماضي الذي يعلمه الجميع ، انما نريد
من ممثلي الامة ان يتحدثوا ويتصفهروا مع الحكومة ، للوصول الى غايتها ، وهي تيمم الماضي ، وفتح صفحة
جديدة للأخاء ، والمناقشة ، والذاكرة ، في شؤون الدولة بروح نزيهة بريئة » .
(ص ١٠ من محضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ م)

وأوضح رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، هذه السياسة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم ٦ شباط
١٩٢٨ م ، أثناء بحث قانون اعفاء قتلة بكر صدقي من التبعة القانونية فقال :
« كنت دائما أرجو من الاخوان أن يسدلوا الستار على الاعمال التي جرت في الماضي ، وتلت ان هذا
الماضي يجب ان يشمل الماضي القريب ، والماضي الذي هو أبعد منه ، وذلك خوفا من حصول خصومة
واضطرابات بين الاخوان ، ليس فيها الا اظهار الاحتاد ، واثارة الشقاق ، في وقت نحن نيه بحاجة الى
الاستقرار ، والهدوء ، والسكينة »
(ص ١٢١ من المصدر)

وكان من رأي المعارض ، العميد الركن طه الهاشمي ، انه يجب :
« ان لا ننسى الماضي لان النفوس التي تموت على الدس ، والدجل ، والتفليل ، والمؤامرات ، لا
ترتدع من غيبها بل تراقب الفرص »
(ص ١١٩ من المحضر المذكور)

وكيف يرمى طه الهاشمي نسيان الماضي القريب ، وقد مات اخوه ياسين فيديار الفرية كبدا ولم يحظ بلحد يعتبر
فيه في وطنه ؟ وكيف يرتضي نوري السعيد سياسة اسدال الستار ، ودم صبره وسنده جعفر العسكري لا
يزال حارا مسلوحا ؟ وكيف ينتظر من رشيد عالي أن يخلد الى الهدوء والسكينة وقد هدوت كرامته وشرد عن
وطنه ؟ فلهذه الاسباب مجتمعة ، اعتبر المراسلون والمراقبون الاجانب « سياسة اسدال الستار » نوعا من
« رش الطريق بالماء الكدر » .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة
الف وثلثمائة وست وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب
سنة الف وتسعمائة وسبع وثلثين الميلادية .

غازي

هيئة الوزارة الجديدة

كان جماعة من القوميين يرون ضرورة اشراك نوري السعيد « المفجوع بمقتل
صهره جعفر العسكري » وطه الهاشمي « المفجوع بوفاة اخيه ياسين الهاشمي » في
الوزارة التي تقرر اسناد رئاستها الى جميل المدفعي ، ليأمن الرئيس الجديد
انتفاضات الجيش ضد وزارته ، ويتقي مناورات نوري والاعبيه . ولكن خطة تكوين
« الوزارة الجديدة » وكيفية انتقاء اعضائها ، وتوزيع المناصب الوزارية بين المشتركين
فيها ، كانت قد تقرر من قبل ، ووافق المدفعي على اتباع « سياسة اسدال الستار »
فاستصدر الارادة الملكية المرقمة ٤٦٦ لسنة ١٩٣٧ م التالية :

اصدرت ارادتي الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بتعيين :

مصطفى العمري	:	وزيرا للداخلية
وعباس مهدي	:	وزيرا للعدلية ، ووزيرا للخارجية بالوكالة .
وجميل المدفعي	:	وزيرا للدفاع بالوكالة .
وجلال بابان	:	وزيرا للاقتصاد والمواصلات ، ووزيرا للمالية بالوكالة
والشيخ محمدرضا الشيببي	:	وزيرا للمعارف .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ هـ ، واليوم
السابع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٧ م .

وفي يوم ١٩ آب من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة
الخارجية الى توفيق السويدي ، ومنصب وزارة المالية الى ابراهيم كمال . ولغياب
هذين الرجلين عن العراق ، فقد تولى وزير العدلية عباس مهدي ، منصب وزارة
الخارجية بالوكالة ، وتولى وزير المواصلات جلال بابان منصب وزارة المالية بالوكالة
وقد عاد وزير المالية « ابراهيم كمال » الى العراق في ٢٨ آب ١٩٣٧ م ، ولم يعد
اليه وزير الخارجية « توفيق السويدي » الا في ٩ تشرين الاول .

اول كلمة لرئيس الوزراء

وفيما يلي اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، في حفلة
الاستيزار التي جرت في السابع عشر من آب ، مخاطبا بها رئيس التشريفات الملكية :

« أرجو أن ترفعوا الى حضرة صاحب الجلالة عظيم شكري للثقة التي اولاني اياها سادتي !

بعد الاتكال على الله تعالى ، والاعتماد على ثقة مولاي صاحب الجلالة ، ومؤازرة الشعب ، اخذنا على عاتقنا اعباء المسؤولية ، مستهدفين خدمة البلاد في ظروفها الحاضرة ، وسنبذل بحوله تعالى قصارى الجهد لتمشية امور الدولة ضمن احكام الدستور ، واعادة الاحوال الى مجاريها الطبيعية . واملنا في وطنية اخواننا كسافة موظفي الدولة ، من ملكيين وعسكريين ، انهم يقدرون دقة الموقف ، وضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق الغاية المتوخاة ، والله ولي التوفيق « اه .

وحقا نقول ان الراي العام في العراق قابل تكوين هذه الوزارة بالغبطة والابتهاج وعلق عليها آمالا جساما لاعادة الامور الى مجاريها .

انتهاء عصيان حامية الموصل

وكان طبيعيا ان ينتهي عصيان « حامية الموصل » الذي اشرنا اليه في آخر المجلد الرابع ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، ودخول مصطفى العمري ووزيراً للداخلية فيها ، وهذا ما تم فعلا ، فأصدرت « أمرية لواء الموصل » هذا البيان :

« بناء على زوال الاسباب التي من شأنها اشتراك الجيش بالسياسة ، فقد عادت الامور الى مجراها الطبيعي ، وعليه فاني اعلن لجميع الاهالي بان الحالة اصبحت طبيعية ، وعلى احسن ما يرام ، وقد عادت العلاقات مع العاصمة ، ورفع الانذار عن وحدات الجيش المخلصة للعرش والمملكة » .

الموصل ١٧/٨/١٩٣٧ م
امير اللواء : محمد امين العمري

منهاج الوزارة

وفيما يلي منهاج الذي اعدته الوزارة الجديدة ، وقد اذيع بعد تكوين الوزارة بخمسة اسابيع :

لقد اقدمت وزارتنا ، متكلة على الله ومستندة الى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، ومؤازرة الشعب العراقي الكريم ، على الاضطلاع بأعباء الحكم في الظروف الدقيقة التي كانت تجتازها البلاد ، وهي شاعرة بخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقها لمعالجة الموقف ، وذلك بتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، والسير بالبلاد الى ما يضمن تقدمها ورفيها ، متقدمة للامة بأهم ما تنوي القيام به .

١ - في السياسة الخارجية :

١ - الاستمرار على سياسة التعاون مع عصبة الامم ، والممالك الحليفة ، وتحكيم اوامر الاخاء مع الاقطار العربية الشقيقة ، والمحافظة على الصلات الودية

السائدة لحسن الحظ بين العراق والبلاد الاجنبية الاخرى ، ولا سيما المجاورة منها ، وذلك على اساس تبادل المنافع .

ب - بذل الجهود اللازمة لرفع مستوى كفاءة الموظفين في السلك الخارجي .

٢ - في السياسة الداخلية :

١ - الادارة العامة : السعي لجعل الادارة قوية ، بقصد تطبيق احكام القوانين بكل عدالة ، واستئصال عوامل الفساد في المملكة ، والمحافظة على الامن والسكينة ، بحيث يصبح كل فرد متمتعاً بما له من حقوق ، وقائماً بما عليه من واجبات ، والاعتناء بالمحافظة على الآداب العامة، والاهتمام بتحسين احوالالعشائر الاجتماعية، والصحية . والتهديبية ، والسعي المتواصل لاسكان الرحل منهم .

ب - الصحة : الاهتمام بتوسيع المؤسسات الصحية لتكون كافية لسد حاجة الاهلين ، وجلب عدد من الاخصائيين الاجانب للاستعانة بهم على تحقيق هذه الاغراض .

ج - السجون : العناية بالسجون ، وجعل هذه المؤسسة قادرة على اصلاح احوال المسجونين وتهذيبهم .

د - الشرطة : الاستمرار على تنظيم قوة الشرطة ، وتزويد كفاءتها ، وسن التشريع اللازم لذلك .

هـ - البلديات : السعي لرفع مستوى البلديات ، ليكون في استطاعتها القيام بالواجبات المكلفة بها على احسن وجه ، والاعتناء بتجهيز الاهلين بمياه صالحة للشرب في القرى والقصبات ، وردم المستنقعات على قدر الامكان ، والاهتمام بوضع منهاج لمدة معينة يسار عليه في تحسين العاصمة وتقديمها .

و - العناية بتحسين احوال العمال ، وترقية مستوى الصناعة في المملكة .

٣ - في السياسة المالية :

١ - اعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكها، ووضعها على اسس تتفق مع مقدرة البلاد المالية ، وحاجاتها الحقيقية ، والنظر في رفع مستوى كفاءة الموظفين .

ب - السعي لجعل ميزانية الدولة متوازنة ، والقيام بالمشاريع العمرانية الضرورية : دون الالتجاء الى الاستقراض .

ج - اعادة النظر في قانوني التقاعد المدني والعسكري ، وتعديلهما بشكل خاص يضمن حقوق الموظفين والمتقاعدين ، مع مراعاة وضع الدولة المالي .

د - الاستمرار على تطبيق احكام قانون تسوية حقوق الاراضي ، مع ادخال

بعض التعديلات عليه ، مما تقتضيه المصلحة العامة ، وتشجيع الناس على استثمار الاراضي الاميرية الخالية ، واسكان العشائر فيها على وجه الترجيح .

هـ - السعي لتأسيس غرف زراعية .

و - الاهتمام بعقد اتفاقيات مع الدول لتشجيع التبادل التجاري، وتنظيمه، ومكافحة التهريب ، ومعالجة قضية الشحن البحري بشكل يزيل الحيف الذي يصيب المصدرين ، وسن قانون لتنظيم شؤون المصارف ، ومراقبة اعمالها .

٤ - في الشؤون العدلية :

تقوية روح الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتأمين توزيع العدل ، والعناية بتنظيم التشكيلات القضائية ، والتفتيش والاحصاء العدليين ، ووضع قانون الخدمة القضائية على اساس تقوية استقلال القضاء ، وضمان حسن اختيار الحكام ، والقضاة ، وترقيتهم ، وبذل العناية اللازمة في تشكيلات ديوان التدوين القانوني لجعله يوضع يمكنه من حسن القيام بواجباته ، واحضار لوائح قوانين اصول المحاكمات الجزائية ، والحقوقية ، وقانون العقوبات ، وقانون حكام الصلح ، وقانون الكتاب العدول ، وقانون التجارة ، وقانون رسوم الطابو ، والاهتمام باحضار مبادئ واسس القانون المدني ، واستكمال النواقص الملحوظة في تشكيلات ومعاملات الطابو .

٥ - في شؤون الدفاع :

الاستمرار على تزييد كفاءة الجيش ، ورفع مستواه من الوجهتين : المادية والمعنوية ، حتى يبلغ المنزلة التي يتمكن معها من القيام بواجب الدفاع عن كيان المملكة ، واعلاء شأنها وذلك :

١ - بمضاعفة الجهود في تدريبه ، وتزييد وحداته ، وتجهيزها بالاسلحة والمعدات الحديثة على اختلاف انواعها .

ب - والاهتمام بصورة خاصة في بقاء الجيش بعيدا عن التدخلات والاشتغالات انسيابية ، حاصرا اعماله بالواجب المقدس الملقى على عاتقه ، واتخاذ التدابير الفعالة لتقوية روح الجندية وفق هذا الاساس .

٦ - في الاقتصاد والمواصلات :

الاعتناء بالناحيتين العمرانية والاقتصادية اللتين لهما اهميتهما وذلك بالقيام :

١ - بمشاريع الري المفيدة ، واتخاذ التدابير ضد اخطار الفيضان ، وذلك بالسعي الى تحقيق مشروع خزان الحبانية ، وخزان الطويلة (قز لرباط) وتزييد

الاستفادة من مشروع سدة الكوت ، وذلك بدرس مشاريع خزن المياه في الزابيين ، والاهتمام بقضية النقارات ، وتطهير شط الشامية ، وتحسين حالة شط الحله وبزايه بصورة خاصة .

ب - والسعي لتعبيد الطرق الرئيسية ، وانشاء الجسور المهمة ، وتحسين طرق المواصلات ، وحفر الآبار الارتوازية ، والانفاق ، والكهاريز .

ج - وبذل العناية لتحسين زراعة البلاد ، وتوسيعها ، وادخال انواع جديدة من الانتاج وبذل الجهود لمكافحة الاوبئة الزراعية ، والحيوانية ، والاهتمام بالصناعات النباتية .

د - والاهتمام بانجاز ربط سكة حديد بيجي - الموصل - تل كوجك ، وتزويد وسائل النقل في السكك الحديدية .

٧ - في سياسة التعليم :

أ - الاتجاه بمناهج التعليم الى ناحية تضمن اعداد النشء ليكون نشأ قويا ، قديرا على الانتاج ومواجهة الصعاب ، محبا للنظام والاقتصاد ، مولعا بالبحث والتمحيص ، متشبعا بالشعور الوطني ، وبروح الفتوة والطموح ، قويم الاخلاق .

ب - اصلاح ما يتعلق بادارة شؤون المعارف من انظمة وقوانين ، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين كفاءة المعلمين والمعلمات .

ج - العناية التامة بالتعليم القروي ، والسعي الى نشره ، وتحسين التدريب الصناعي في المدارس الصناعية .

د - رفع مستوى المعاهد العلمية على اختلاف انواعها ، وخصوصا العالية منها ، واستقدام الاساتذة للتدريس فيها وفقا لما يتطلبه انهاض البلاد ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ، ورفع مستوى الكفاءة العلمية والادبية فيها ، والاهتمام بتعليم اللغات الاجنبية على وجه خاص .

هـ - السعي لانشاء الاقسام الداخلية في مراكز الالوية ، والاقضية ، لاعطاء الطلاب ، الذين هم خارج المراكز ، نصيبهم من الدراسة الابتدائية والثانوية .

و - سد حاجة العراق من الاختصاصيين والمدرسين ، وذلك بواسطة الاكثار من البعثات العلمية بقدر الامكان .

ز - اعداد الوسائل لنشر الثقافة العامة ، ومكافحة الامية ، وتوسيع المكتبات العامة ، وتعزيز حركة النشر ، والترجمة ، والتأليف .

٨ - الاوقاف :

الاهتمام باصلاح الاوقاف ، وتنظيم شؤونها ، وتحسين مواردها ، على وجه

يضمن قيامها بالواجبات المترتبة عليها ، والاستفادة من تقرير الخبير المستقدم لهذه الاغراض .

بغداد ٢٢ ايلول ١٩٣٧ م

سياسة العراق الخارجية

توهمت بعض الصحف الخارجية من ان استقالة «الوزارة السليمانية» ستؤدي الى تغيير سياسة العراق الخارجية في عهد الوزارة المدفعية . ففوضت الوزارة الجديدة « المفوضيات العراقية » في القاهرة وغيرها باذاعة هذا البيان الرسمي :
« تشرف المفوضية العراقية الملكية بأن تذيع البيان التالي عن السياسة الخارجية للحكومة العراقية :

ان سياسة العراق الخارجية هي عين السياسة التي سار عليها المفغور له جلالة الملك فيصل ، وأيدها صاحب الجلالة الملك غازي المعظم ، واتبعتها الوزارات . ان الوزارة الحاضرة ستحافظ على الصلات الودية مع الحكومة البريطانية على اساس الحلف المعقود بين الحكومتين ، وستحافظ على صلات الصداقة مع جارتها : الجمهورية التركية ، والمملكة الايرانية ، وانماء هذه الصلات ، وستعرض بأسرع ما يمكن على مجلس الامة وثائق المعاهدات الجديدة المعقودة بين العراق وبين المملكة الايرانية ، وستعرض عليه ايضا ميثاق سعد آباد ، الميثاق الشرقي . وستكون سياسة الحكومة العراقية مع جميع الدول سياسة صداقة وسلام » اهـ .

حل مجلس النواب

كانت « الوزارة الايوبية الاولى » قد استصدرت ارادة ملكية في يوم ٤ ايلول ١٩٣٤ م ، بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . فلما تسلمت « الوزارة الهاشمية الثانية » مقاليد الحكم في يوم ١٧ آذار ١٩٣٥ م ، استصدرت ارادة ملكية بحل مجلس النواب الذي جاءته به « الوزارة الايوبية » المذكورة ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . ولما حلت « الوزارة السليمانية » محل هذه الوزارة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، استصدرت ارادة ملكية اخرى بحل المجلس الذي جاءته به « وزارة الهاشمية الثانية » والشروع في انتخاب مجلس جديد . فاصبح « حل مجلس النواب » في عهد الملك غازي سنة تسير عليها كل وزارة جديدة تقريبا ، ولذا فان « الوزارة المدفعية الرابعة » ما كادت تتسلم امور البلاد في يوم ١٧ آب ١٩٣٧ ، حتى استصدرت الارادة الملكية التالية في السادس والعشرين من شهر آب المذكور :

« لما كانت الوزارة عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار في البلاد ، وذلك لضمان تقدمها ماديا وادبيا ، وحيث ان ذلك يتوقف على اتخاذها خططا تتفق مع هذه الغاية ، فقد شعرت بلزوم الوقوف على رأي الامة

بواسطة ممثلين تنتخبهم لهذا الغرض . لذلك فقد اصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب بغداد في اليوم التاسع عشر من جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ هـ واليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٧ م .

غازي

رئيس الوزراء - جميل المدفعي

الملك يخاطب شعبه

شعرت « الوزارة المدفعية » أن أيام « الوزارة السليمانية » الأخيرة خلقت فجوة غير مستحبة بين الملك غازي ، وبين شعبه العراقي ، واعتبرت سلوك رئيس أركان الجيش السابق بكر صدقي ، مع الاحرار والشبان ، سابقة خطيرة باعدت بين الشعب وبين ملكه ، فانهزت فرصة ذكرى انتقال العرش الى الملك غازي في ٨ ايلول ، فأشارت على الملك ان يلقي كلمة من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية تناسب هذه الذكرى لتعيد الطمأنينة الى النفوس ، وترجع الثقة الى سابق عهدها ، فقبل الملك النصيحة ، وخاطب الشعب في مساء اليوم الثامن من ايلول سنة ١٩٣٧ م بهذه الكلمة :

شعبي الكريم

من دواعي سروري ان اخاطب شعبي العزيز مباشرة ، ولاول مرة ، لمناسبة ابتداء العام الخامس لتتويجي وارتقائي العرش . فاغتنم هذه الفرصة المباركة ، التي يتجلى فيها عظيم الاخلاص وشديد الولاء بأجلى المظاهر ، فأعبر عن صميم ارتياحي ، ومزيد اعجابي ، بهذا الروح الوطني النبيل ، الماثور عن امتي وبلادي . وانسي لست انسى ما ابداه شعبي المحبوب في كل الظروف والطوارئ من رباطة الجأش ، وسمو الشعور ، وتقدير مصلحة البلاد العامة ، والالتفاف حول العرش والتاج مما كان مدعاة فخري واعتزازي .

ان ابتهاجي وسروري يتضاعفان حينما المس اليوم هذا الشعور الصادق في عهد حكومتي الوطنية الحائزة على ثقتي ، وثقة شعبي ، وان ايماني يزدد رسوخا وقوة بان بلادي العزيزة ستبلغ اهدافها العليا في ظل هذا التعاون المشهود ، بين شعبي وحكومي .

ولقد مرت على وطننا المقدس احداث وطوارئ ذللتها هذه الروابط الوثقى والاخلاص العميق ، وانني الآن لاجدد عهدي لامتي النبيلة بانني ساكون حارسا لطمأنينتها وسلامتها ، عاملا لتحقيق ما يكفل لها السعادة والهناء ، واعتلاء الشأن .

هذا واختم كلمتي بارسال تحيتي المشفوعة بالحب الى شعبي الكريم ، مبتهلا الى الله عز وجل ان يسعد بلادي انه سميع مجيب « (١) .

توقيف قتلة جعفر العسكري

لما الف السيد جميل المدفعي وزارته الرابعة ، في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ م ، كان السيد نوري السعيد ما يزال في القاهرة ، فابرق هذه البرقية الى :

« فخامة رئيس الوزراء - بغداد

عبد اللطيف نوري ، واسماعيل عباوي . يصلوا الاسكندرية يوم ٢٥ بالباخرة اسبيريا . يقضي العدل التحقيق في قضية مقتل المرحوم جعفر باشا - نرجو الاسراع بتوسط الحليفة والحكومة المصرية لتوقيفهم وتسليمهم لحكومة العراق » .

نوري السعيد

١٨ آب ١٩٣٧ م

وكانت « الوزارة » قد حسبت لقضية مقتل جعفر باشا الحساب اللازم ، فأمرت بتوقيف المتهمين بقتله ، من الذين كانوا في العراق ، ولما حاولت اجراء محاكمتهم ، قيل لها ان « قانون العفو العام » الذي شرعته مجلس الامة في اواخر أيام « الوزارة السليمانية » يشمل هؤلاء الموقوفين ، ولا يبيح محاكمتهم . يضاف الى ذلك ان « سياسة اسدال الستار » التي تقرر ان تتبعها الوزارة الجديدة لا تسمح باتخاذ مثل هذا الاجراء ، ولا سيما وقد كان الملك غازي وراءها ، مما حمل طارق العسكري على تقديم عريضة الى حاكم التحقيق يطلب فيها انزال العقاب القانوني بقاتلي والده جعفر العسكري فلم ير الحاكم المذكور بدا من اصدار الامر بتوقيف كافة الذين كانت لهم علاقة بحادثة القتل ، ولكن محكمة الجزاء الكبرى دقت القضية فوجدت الا سبيل لمحاكمة احد وعلى هذا امرت بتسريح الذين امر حاكم التحقيق بتوقيفهم .

حوادث متنوعة

١ - كان الفريق عبد اللطيف نوري « وزير الدفاع في الوزارة السليمانية » قد سافر للاستشفاء الى اوروبا في تموز ١٩٣٧ م ، فلما قتل بكر صدقي ومحمد علي جواد في ١١ آب من هذه السنة ، كلف بالاستقالة من منصبه الوزاري ، وهو في الخارج ، حيث اسند اليه منصب « رئاسة اركان الجيش العراقي » فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الرابعة » مقاليد الحكم في البلاد ، استصدرت ارادة ملكية باحالة الفريق عبد اللطيف نوري على التقاعد ، وتعيين الفريق الركن حسين فوزي رئيسا لاركان الجيش ، كما احالت الوزارة لفيفا من القادة والضباط ، من اصحاب بكر صدقي ، على التقاعد ايضا ، تنفيذا لمبدأ « ابعاد الجيش عن السياسة » الذي اعلنته

في منهاجها الوزاري فكان المحالون على التقاعد الرعيل الاول الذي التهمته نار السياسة الحزبية .

٢ - كانت « الوزارة السليمانية » قد استصدرت احكاما ادارية من قبل متصرفية لواء الديوانية ، تقضي بحبس لفيق من رؤساء القبائل وساداتها البارزين ، مددا مختلفة ، فاستصدرت الوزارة الجديدة ارادة ملكية باعفاء هؤلاء من محكومياتهم ، الا انها الزمتهم بالاقامة في مناطق معينة ، ولم تسمح لهم بالعودة الى آلهم وذويهم الا بعد هدوء الحالة العامة .

٣ - شرع السياسيون والاشخاص الذين تركوا العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م في العودة الى العراق آمنين مطمئنين (١) .

٤ - نقلت الوزارة وفاة المغفور له جعفر العسكري ، من مدفنه المجهول في خارج العاصمة ، الى القبرة الملكية بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٣٧م ، في احتفال رسمي مهيب ، وكان رحمه الله قتل في يوم الانقلاب ، اثناء محاولته صد الجيش عن الدخول الى العاصمة .

٥ - نظرا لانتفاء عضوية كل من السادة :

١ - جميل المدفعي . ب - عبدالله صافي . ج - احمد عثمان .
د - محمود الاستريادي . هـ - ياسين الخضيري . و - احمد الداود .
ز - جعفر ابو التمن . ح - عزرة مناحيم دانييل . ط - سعيد معروف
آغا .

في مجلس الاعيان ، بحكم المادة (٣٢) من القانون الاساسي ، فقد صدرت الارادة الملكية باحلال الدوات الآتية اسماؤهم محلهم وهم :

١ - ناجي السويدي . ب - محسن شلاش . ج - جلال بابان .
د - عبدالله صافي . هـ - عزرة مناحيم . و - محمد علي القزويني .
ز - محمود صبحي . ح - علي الطوغرمجي . ط - جميل المدفعي .

٦ - وصل الى بغداد في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٣٧م « بزيارة رسمية » معالي سميي خان ، وزير خارجية ايران ، مصحوبا بوفد رسمي لمفاوضة السلطات العراقية المختصة ، حول بعض الاتفاقيات ، التي نصت عليها معاهدة الصداقة

(١) كان نوري السعيد قد اوفد ولده « صباح » ليقابل المعتدلاء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ونهبي سعيد وعمرو سلمان وكامل شبيب ، ويستوضح منهم عما اذا كانوا لا يرون مانعا من عودته الى العراق . ويقول المعتيد صلاح الدين الصباغ في ص ٩١ من كتابه « فرسان العروبة » : « ان جيلا المدفعي كان يعارض في عودة نوري الى العراق معارضة شديدة ، ولكنه - اي صلاح - ونهبي سعيد اصرا على المدفعي بوجوب الموافقة على هذه العودة ، توافق على ذلك مكروها ، وعلى شرط ان لا يتدخل نوري في الامور السياسية » .

المعقودة بين الحكومتين في ٨ تموز ١٩٣٧ م ، فاستقبل استقبالاً ودياً ، ونزل ضيفاً على البلاط الملكي . وكان الوزير القادم يحمل « الوشاح الأكبر من الوسام البهلوي » الرفيع الشأن الذي اهداه جلالة الشاه الى جلالة الملك غازي ، وبعد ان سارت المفاوضات سيرا حميدا ، عاد الوفد الى بلاده في التاسع من هذا الشهر .

٧ - قبضت الشرطة في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ، على لفيف من الشبان المتهمين بالاشتغال في القضايا الشيوعية ، وساقتهم الى المحاكم المختصة فاستحصلت بحقهم احكاما منوعة .

٨ - عقد « المؤتمر البيطري الثالث لدول الشرق الادنى » في بغداد في يوم ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ م ، وقد افتتحه وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان ، وحضره ممثلون عن تركيا ، وايران ، وسورية ، ولبنان . وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر « بحث الوسائل اللازمة لمكافحة الامراض الحيوانية السارية حين ظهورها ، والقضاء عليها قبل تسربها الى البلدان المجاورة » وقد دام انعقاده عشرة ايام .

٩ - وعقد « المؤتمر الطبي العربي العاشر » في بغداد ايضا في يوم ٩ شباط ١٩٣٨ م ، فاشتريت فيه حكومات مصر ، وفلسطين ، وسوريا ، ولبنان ، وقد افتتحه رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، وحضره من اعضاء الاسر الطبية ، الذين وفدوا على العراق ٤٠٤ اشخاص ما بين طبيب ، وعالم ، واديب ، فكانوا جميعا ضيوف الحكومة ، وقد بقي المؤتمر قائما خمسة ايام .

١٠ - اقيمت حفلة تابينية كبرى لفقيد العراق الغالي وزعيمه الخالد ، ياسين باشا الهاشمي ، في بغداد في يوم ١٨ شباط ١٩٣٨ م ، وقد حضرت الحفلة وفود من البلدان العربية كافة ، ومن انحاء العراق عامة ، وخطب فيها كل من رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، ونوري السعيد ، ورجال العرب ، خطبا عددوا فيها مآثر الفقيد الجليل ، وخدماته الجللى في الحقل الوطني .

١١ - افتتح اول خط للبريد الجوي بين العراق وايران في يوم ١٥ آذار ١٩٣٨ فصارت الطائرات تقطعه خلال اربع ساعات بين العاصمتين : العراقية والایرانية .

١٢ - سافر الملك غازي الى البصرة في مساء يوم ٢٤ آذار ١٩٣٩ ، لحضور حفلة افتتاح المطار المدني فيها ، وقد حضر حفلة الافتتاح رئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ، مع وفود تمثل الشركات العالمية للطيران ، وقد عاد الملك الى العاصمة في يوم ٢٩ من هذا الشهر .

١٣ - كانت قد تكتوت مؤسسة مالية خطيرة على عهد « الوزارة الهاشمية الثانية » بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٦ م سميت (البورصة) فارتأت « الوزارة المدفعية الرابعة » ان تكوين هذه المؤسسة يعد سابقا لاوانه ، فاستصدرت قانونا يرقم ٤٦ اوقفت بموجبه هذه « البورصة » عن العمل .

١٤ - حدث في الشهرين : آذار ونيسان ١٩٣٨ م فيضان عظيم في النهرين :

دجلة والفرات معا ، وفي وقت واحد ، فادى ذلك الى حدوث خسائر جسيمة في
الانفس ، وفي الاموال ، وقد بذلت الوزارة جهودا مضنية في سبيل مكافحة الخطر
وتخفيف الاضرار .

١٥ - اصدرت الوزارة تشريعا وضعت بموجبه ضريبة سنوية قدرها « نصف
دينار » على كل آلة راديو ، وكان الناس يشغلون اجهزة الراديو بدون اجازة ، وبدون
ضريبة من قبل ، وكان عدد الراديوات اذ ذاك لا يتجاوز عشرة آلاف راديو .

١٦ - اطلق الطالب في كلية الحقوق : داود البياتي ، نار مسدسه على استاذة
الدكتور حسن سيف ، في يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٨ م ، فارداه قتيلا ، ولما اراد عميد
الكلية ، الدكتور محمود عزمي ، التدخل في الموضوع ، عاجله الطالب بطلقة ثانية
جرحته جرحا غير مميت ، ثم وجه الطالب فوهة مسدسه على نفسه فانتحر ، ودل
التحقيق على ان ارتفاع نسبة الرسوب بين طلاب هذا المعهد ، كان السبب الوحيد
لهذه الحادثة المؤلمة ، وعلى كل فقد نقل القتل والجريح الى مصر جوا ، وسلمت جثة
الطالب الى اهله ، وشرعت الحكومة قانونا خاصا لتعويض ورثة الاستاذ القتل .

١٧ - سافر الى المانية في يوم ٢٩ آب ١٩٣٨ م ، عشرون فتى من فتيان المدارس
العراقية ، لتمثيل « الفتوة العراقية » في يوم الشبيبة الهتلرية ، الذي تقرر ان يقام
في النصف الاول من شهر ايلول من هذه السنة ، وقد قابل الوفد وزير المعارف في
مكتبه قبيل سفره ، فحياه اجمل تحية ، وبعد ان قضى الوفد خمسة اسابيع في
بلاد الرايخ ، عاد الى بغداد في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٣٨ م .

١٨ - وفي يوم ٥ تشرين الاول من العام ١٩٣٨ م سافر وفد برلماني من العراق
الى القاهرة لحضور حفلة افتتاح « المؤتمر البرلماني » الذي تقرر عقده في القاهرة ،
وحضره ممثلون عن سورية . ولبنان ، والهند ، ومراكش ، ويوغوسلافيا . وكان
الوفد برئاسة رئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، وعضوية السادة : ابراهيم
الواعظ ، وحسين النقيب ، وتوفيق السمعاني ، ومحمود الملاح ، وعبد الهادي
الظاهر ، وابراهيم عطار باشي ، وعلي الدليمي ، وعثمان العلوان ، وقد عالج المؤتمر
مشكلة فلسطين ، وتطرق الى بحث كل الطرق الممكنة لتخليص هذه البلاد من شرور
الصهيونية وطالب ب :

١ - وقف الهجرة الصهيونية . و ٢ - العدول عن فكرة التقسيم .

و ٣ - انشاء حكومة وطنية دستورية ترتبط بدولة الانتداب « بريطانيا »
بمعاهدة على نحو المعاهدة العراقية - البريطانية .

وتعهد المؤتمر بضمن حقوق الاقليات في الدولة المقترحة . ولكن سياسة
انكلترا كانت قد بيتت لهذا القطر العربي العزيز شر ما بيته الاستعمار لقطر آخر ،

فانتبهت شوب نار الحرب العالمية الثانية ، وسلمت البلاد الى الصهاينة لقمة سائغة .

١٩ - فجعت الامة التركية بوفاة رئيس جمهوريتها وباني مجدها كمال اتاتورك ، في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ م ، فأكبرت الوزارة موته ، وتبذلت برقيات التعازي بينها وبين الاوساط التركية المختصة ، كما انها الفت وفدا رسميا للاشتراك في حفلة جناز الفقيد قوامه رئيس التشريفات الملكية ، عبدالله الدملوجي ، وامير اللواء ، اسماعيل نامق ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، برئاسة ناجي شوكت وزير العراق المفوض في انقره .

٢٠ - من حسنات « الوزارة المدفعية الرابعة » انها تقدمت بلائحة قانونية لمشروعات عمرانية واسعة تكلف الخزينة العراقية ثمانية ملايين و ٣٣٠ الف دينار ، تتداركها الخزينة من واردات النفط ، ومن بدلات مبيع الاراضي الاميرية ، واسترداد القروض المتنوعة لسد النفقات التي تتطلبها المشروعات العمرانية ، وقد ابرم مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ نيسان ١٩٣٨ م .

٢١ - اقر مجلس الامة في شهر ايار من سنة ١٩٣٨ م قانون ضريبة استهلاك المواشي ، الذي حل محل طريقة استيفاء ضريبة الحكومة من الاغنام بالعد (الكودة) ففضى هذا القانون على سبل التهرب من هذه الضريبة ، وصان في الوقت نفسه حقوق الاهلين .

٢٢ - كان السيد عطا محمود ، الايراني الجنسية ، يعيش فسادا في اطراف حلبجة بلواء السليمانية ، ويراس عصابة مؤلفة من ثلاثين شقيا ، وكانت القوات العراقية ، والقوات الايرانية ، تصطدم بهذه العصابة بين الفينة والفينة ، فاضطرته القوات المذكورة للاستسلام اليها في آب ١٩٣٨ م وساد الامن هاتيك الربوع .

٢٣ - فاتنا ان نذكر فويق هذا وصول زعيم الطائفة الاسماعيلية في الهند ، آغاخان ، الى العراق في يوم ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ م ونزوله ضيفا على الحكومة .

الانتخابات الجديدة لمجلس النواب الجديد

ضج العراقيون من التلاعبات الحكومية ، في الانتخابات النيابية العامة ، حتى حيلهم هذا التلاعب على الزهد في هذه الانتخابات ، وعلى الابتعاد عن الحياة البرلمانية ، ولما اصدرت وزارة الداخلية اوامرها في يوم ١٨ كانون الاول عام ١٩٣٧ م بانتخاب اعضاء مجلس النواب الجديد ، كانت مقدمات هذا الانتخاب قد تمت فسي جو من الريبة ، ولا سيما بعد تلك الرجات التي عصفت بالبلاد ، وسلبتها هناءها . وقد تم انتخاب النواب في اليوم المذكور ، ولاحظنا على نتائجها :

١ - ان الوزارة استطاعت ان تبعد عن مجلس النواب الجديد ، العناصر المعروفة بميولها اليسارية .

٢ - انها حالت دون نجاح قسم من النواب الذين كانوا يلبسون لكل حالة لبوسها .

٣ - ان رئيس الوزراء السابق ، حكمة سليمان ، ومعظم اعضاء وزارتيه « الاصلية والمعدلة » فقدوا نياباتهم فلم يفوزوا في الانتخابات الجديدة .

٤ - ان اعضاء مجلس النواب الجديد كانوا اكثر تمثيلا من زملائهم في المجلس المنحل .

٥ - ان الجيش لم يتمثل في هذا المجلس الجديد .

وصدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول (١) من دورته الانتخابية الثامنة في يوم ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ هـ ، ويوم ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧ م ، فعقد مجلسا الاعيان والنواب جلسة الافتتاح المشتركة في هذا اليوم ، وبعد ان القى الملك غازي « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة ، ذهب الاعيان الى بناءة مجلسهم وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيسا لهم ، وبقي النواب في بنائتهم وانتخبوا مولود مخلص رئيسا لمجلسهم . وقد انتهت المدة القانونية لهذا الاجتماع ، « وهي اربعة اشهر » في ٢٢ نيسان ١٩٣٨ م فصدرت الارادة الملكية المرقمة ١٥٨ والمؤرخة ١٩ نيسان سنة ١٩٣٨ م بتمديد هذه المدة خمسة عشر يوما لانجاز ما لديه من اشغال ، وبهذا الاعتبار يكون المجلس قد اجتمع مدة اربعة اشهر وخمسة عشر يوما ، عقد مجلس النواب خلالها ٤٩ جلسة ، وبلغ عدد اللوائح القانونية التي وافق عليها ٦٢ لائحة وثلاثة مراسيم . اما مجلس الاعيان فقد عقد خلال هذا الاجتماع ٢٢ جلسة . وهذا هو خطاب العرش الذي القى في حفلة الافتتاح .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم متمنين لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

لقد تألفت الوزارة الحاضرة : في ظروف دقيقة ، استدعت القيام بتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، لتمكن من السير نحو انهاض البلاد ، ماديا وادبيا ، وقد ادى ذلك الى استطلاع رأي الامة باجراء انتخابات جديدة ، على اساس المنهاج الوزاري ، اما وقد تمت الانتخابات ، واسفرت عن فوزكم ، فنحن واثقون بانكم ستقومون بما يترتب عليكم من واجبات احسن قيام .

(١) اذا حل المجلس يجب ان يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ، او يدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل ... واذا صانف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكاتون الاول يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة ... الخ .
(المادة الاربعون المعدلة من القانون الاساسي)

ان من دواعي سرورنا ان ننوه بما اظهره شعبنا من رباطة الجاش ، والمحافظة على الهدوء والسكينة خلال الحوادث الاخيرة التي اجتازتها البلاد .

حضرات الاعيان والنواب !

من بواعث اغتباطنا ان نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة ، سيما مع جيراننا ، وان تعمل حكومتنا على تعزيز اواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى .

لا تزال حكومتنا دائبة على تنمية روح الاخوة ، وتقوية عرى التحالف مع المملكة العربية السعودية ، وقد كان لزيارة سمو ولي عهدنا الاثر الطيب في تعزيز تلك الروح التي تسود علاقات الملكتين المتأخيتين ، ومما زاد في سرورنا استكمال وسائل انضمام المملكة اليمانية الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف ، كما ان حكومتنا ساعية في توثيق روابط الاخاء مع الحكومة السورية الفتية ، وسائر البلاد العربية .

ان صداقتنا مع الجمهورية التركية تزداد وثوقا ، وتسير علاقات البلدين بروح الود والتعاون المتبادل . وتستند علاقاتنا مع الجارة الصديقة ايران الى اسس المودة والتعاون ، وقد توطدت هذه العلاقات بتوقيع معاهدات الحدود ، والصداقة ، والتحكيم اخيرا ، وبغية تثبيت دعائم السلم في الشرق الادنى ، فقد وقع في طهران على « ميثاق سعد آباد » بين العراق وايران وتركيا والافغان ، وستعرض هذه المعاهدة على مجلسكم في هذا الاجتماع .

ان حكومتنا قائمة باعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة ، بصورة تضمن التوازن ، وذلك باجراء تخفيضات عامة في المصروفات تتناسب والوضع المالي ، من غير اخلال في تمشية شؤون الدولة ، مع مراعاة التوسعات الضرورية التي تتطلبها مؤسساتنا .

وقد اولت حكومتنا المشاريع العمرانية عناية خاصة ، مع مراعاة الاقتصاد على اساس تقديم الاهم على المهم ، وذلك باعداد منهج منقح للاعمال الرئيسية يتناول النهوض بالبلاد ورفع مستواها من شتى النواحي ، ويكون مدارا للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة ، على ان يخصص لهذا الغرض ايرادات النفط ، وما يتوفر من فضلة الواردات الاعتيادية ، وستتقدم حكومتنا بلوائح قانونية جديدة اخرى ، تتعلق بالشؤون المالية ، وتسوية حقوق الاراضي والمصارف .

ان حكومتنا سائرة على سياسة توطيد دعائم القضاء ، وتعزيز استقلاله . وستتقدم الى مجلسكم لائحة جديدة للخدمة القضائية على هذا الاساس ، مع لوائح اخرى مما تدعو اليه الحاجة .

ولما كان امر تقوية الجيش من اهم الواجبات التي يجب القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فان حكومتنا مستمرة على تحقيق ذلك بمضاعفة المساعي في تدريبيه ، وتزويده وحداته ، وبتجهيزه باحدث الاسلحة والمعدات .

وقد وجهت حكومتنا اهتمامها للاخذ باسباب نهضة علمية بتوسيع نطاق التعليم ، مع العناية برفع مستواه ، واعداد الوسائل اللازمة المؤدية الى ذلك ، كما انها قدرت ما للبعثات العلمية من اثر في سد حاجة البلاد من الاختصاصيين والمدرسين ، فتم لها ارسال اكبر بعثة علمية في هذه السنة . هذا واسأله تعالى ان يسدد خطواتكم انه ولي التوفيق . اهـ (١) .

اخراج نائب من المجلس

بينما كان مجلس النواب يناقش العريضة الجوابية على خطاب العرش ، في جلسته الثانية المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٣٧ م ، خطب نائب الكوت :- داود السعدي ، خطابا مطولا استعرض فيه سياسة « الوزارة السليمانية » المستقيلة ، وتكلم عن انتشار المبادئ الشيوعية في ايامها . وكثنه اراد ان يعترض على اتباع « الوزارة المدفعية الرابعة » سياسة اسدال الستار ، وعدم اخذها مؤيدي الوزارة السابقة بالشدّة ، فشطح به اللسان ، فقال :

« يجب محو كل من يحمل فكرة الشيوعية . اين اعمال الحكومة في سبيل مقاومة هذه النزعة الشيوعية ؟ انا بالعكس ارى ان هذه الفكرة تساند من قبل الحكومة الحاضرة » (٢) .

فتمالت الاصوات : اسكت ... اخرس ... لا تتكلم ... وهنا قام نائب الحلة سلمان البراك ، وقال : طالما النائب داود السعدي قد اهان الحكومة بحضور المجلس ، فعليه اقتراح اخراجه من المجلس . وقدم اقتراحا بذلك .

وقام على الاثر وزير الخارجية توفيق السويدي ، والقى خطابا حماسيا هيج الشاعر ، وايد طلب معاقبة داود السعدي بطرده من المجلس ، واعقبه وزير المالية ابراهيم كمال ، فالقى خطابا وصف بانه كان « جهنميا » . ثم نهض وزير الداخلية مصطفى العمري ، وحذا حذو زميله . وعلى كل فقد اسفر الهياج عن اخراج السعدي من المجلس مدة الاجتماع وهي اربعة اشهر .

تصديق المعاهدات المفقودة بين العراق وايران

تتاخم حدود العراق الشرقية ، حدود الانبراطورية الايرانية ، في مسافة يبلغ طولها (١١٧٠) كيلومترا ، وتمتد من « رايات » الى « الفاو » وكان قسم من هذه الحدود موضوع خلاف بين الانبراطوريتين : العثمانية والايرانية منذ زمن بعيد ، وانتهى الى عقد « معاهدة ارضروم » في سنة ١٨٤٧ م . وفي سنة ١٩١٣ م وضع بروتوكول لتحديد هذه الحدود ، وقد نص على تعيين لجنة لتثبيت هذه الحدود ،

(١) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الثامنة : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ م ص ١ .

(٢) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الثامنة : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ م ص ٩ .

وكان من نتيجة ذلك ان اصبح « شط العرب » داخلا في سيادة الدولة العثمانية ، ومن ثم سيادة الدولة العراقية ، التي ورثها العراق من الانبراطورية العثمانية ، ولكن الحكومة الايرانية شكت من تحديد هذه الحدود ، وادعت ان « معاهدة أرضروم » عقدت بتأثيرات خارجية ، واخذت تلح على اعادة النظر في هذا التحديد من جهة « شط العرب » بشكل يتفق مع مصالحها ، اذا اريد استمرار عهد من الصداقة والتعاون بين المملكتين . وقد انتهزت فرصة زيارة الملك فيصل الاول الى ايران في شهر نيسان من عام ١٩٣٢ م ، فأعربت عن رغبتها في جعل « خط التالوك » في شط العرب هو الحد الفاصل ، كما انها اعربت عن هذه الرغبة عند التصويت لقبول العراق عضوا في عصبة الامم .

وتطور الخلاف بين العراق وايران حول الحدود ، الى وقوع « تصرف في شط العرب واضطراب اخلاّ في الامن على طول الحدود . ولما لم تفد المساعي المبذولة بالطرق الاعتيادية لحل الخلاف ، وبالنظر الى تعقد مشاكل الحدود وازدياد حوادثها لدرجة انها اصحت خطرا يهدد علاقات البلدين ، اضطرت الحكومة العراقية الى تقديم طلبها المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ م ، الى مجلس عصبة الامم للنظر فيه ، وفق ميثاق العصبة . وقد ابدى كل من ممثلي البلدين وجهات نظره لدى مجلس العصبة ، فقرر المجلس احالة القضية الى المقرر للاتصال بالطرفين ، فأشار المقرر على الجانبين بالمفاوضة المباشرة ، ولما سافر الوفد العراقي الى ايران في آب ١٩٣٥ م ، اتضح ان الحل الذي ترضى به ايران هو الاشتراك بملكية شط العرب وادارته ... وفي المفاوضات التي جرت في اوائل السنة ١٩٣٦ م ، مع الوفد الايراني ، الذي زار بغداد ، اظهرت الجهة العراقية موافقتها على تخصيص مرسى تجاه عبادان بطول اربع كيلومترات ... لقاء اعتراف ايران ... وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ م ، طلبت الحكومة العراقية الى الحكومة الايرانية ان تعترف ببروتوكول الحدود لسنة ١٩١٣ م ، ومحاضر جلسات ١٩١٤ م ، لقاء تخصيص مرسى لها تجاه عبادان طوله اربعة كيلومترات ، وعرضه خط التالوك (١) مع عقد اتفاقية للملاحة وصيانة الشط ، ومنع التهريب ، فأجابت الحكومة الايرانية بالموافقة ... وقد اعتبر هذا اساسا لتسوية قضية الحدود والمفاوضات ، فتم الاتفاق على المسودة الاخيرة الموقع عليها بالاحرف الاولى في بغداد في اواخر سنة ١٩٣٦ م ، وهي نفسها التي وقع عليها نهائيا في طهران في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ م مع البروتوكول الملحق بها (٢) ، وقد نشرنا نصوصها في المجلد الرابع اثناء البحث عن « الوزارة السليمانية » فلتراجع .

لم تكتف « الوزارة السليمانية » بعقد « معاهدة الحدود » بين العراق وايران فعقدت :

(١) التالوك : كلمة المانية مكونة من اللفظتين « Thal » بمعنى الوادي و « Weg » اي الطريق فيكون معناها « طريق الوادي » واصبح مصطلحا دوليا لخط مجرى المياه الوسطي ، او التيار الذي يتوسط مجرى النهر .

(٢) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ م من ١٧١ .

١ - معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران في ٤ تموز ١٩٣٧ م مع البروتوكول المتم لها .

٢ - معاهدة صداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران في ١٨ تموز ١٩٣٧ م .

٣ - معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران في ٢٤ تموز ١٩٣٧ م .

٤ - ميثاق سعد آباد بين العراق ، وايران ، وتركيا ، والافغان ، في ٨ تموز ١٩٣٧ م .

وقد نشرنا هذه الوثائق السياسية الخطيرة في المجلد الرابع من « الوزارات » كما قدمنا ، فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الرابعة » مقاليد الامور في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ م ، ضمنت في منهاجها الوزاري ، امرار هذه المعاهدات من مجلس الامة بحسب الاصول . ولما شرع مجلس النواب في مناقشتها في الجلسة النيابية السابعة عشرة المنعقدة في يوم ٦ آذار ١٩٣٨ م ، وافق على ثلاث منها بالاجماع ، وبدون مناقشة تذكر ، اما المعاهدة الرابعة ، وهي « معاهدة الحدود » فقد قبلت بأكثرية (٨٢) صوتا ، ضد عشرة اصوات ، وكانت موضوع مناقشة حادة .

كان ابرز المتكلمين في نقد « معاهدة الحدود » السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمد مهدي كبه ، وصادق البصام ، وقد اشار السيد حيدر الى ان الوزارة المدفعية القائمة لم تكن مسؤولة عن هذه المعاهدة ، لان المعاهدة عقدت في ايام الوزارة التي سبقتها ، وهي الوزارة السليمانية ، وان وزير الخارجية في تلك الوزارة ، الدكتور ناجي الاصيل « وقع عليها في طهران دون موافقة الوزارة في العراق ، ويظهر ان الموافقة وقعت فيما بعد ، فاذا لم يكن للتشريفات ، وانعام الطبول والزمور ، تأثير على - هذه المعاهدة - لماذا قام الوزير بهذا العمل وحده ؟ » (١) .

وقد انتقد السيد رستم حيدر استسلام المفاوض العراقي ، وضربه بمصالح العراق عرض الحائط . وانتقد طه الهاشمي اشراك ايران في الملاحاة في شط العرب اذ قال :

« الاتفاقيات السابقة خولت ايران حق مرور بواخرها في شط العرب بكل حرية ، وهذه معطاة الى سفن جميع الدول ... لذلك لم يكن لايران اي حق ان تطلب شيئا اكثر مما هو موجود في الاتفاقيات السابقة » (٢) .

وانتقد محمد مهدي كبه المعاهدة لانها « منحت الحكومة الجارة ايران حقوقا وامتيازات اخرى ، لم تكن لها من قبل ، الامر الذي لا يتفق وحقوق السيادة والتملك التي ورثناها من الامبراطورية العثمانية ، والتي ضمنتها لنا المعاهدات والبروتوكولات ، وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد » (٣) .

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م ص ١٨٠ .

(٢) و (٣) المصدر نفسه ١٧٥ .

وعلى كل فقد جرت مظاهرات صاخبة في بغداد ، وفي البصرة ، في يوم ٦ آذار سنة ١٩٣٨ م احتجاجا على مناقشة مجلس النواب اللوائح القانونية لبرام هذه المعاهدات في اليوم المذكور ، واقتلت الحوانيت والمخازن ، وعطلت المتاجر والمصانع ، تأييدا لهذه المظاهرات ، وقد قبضت الشرطة في بغداد على عدد كبير من الشباب القومي ، الذي نظم هذه الحركة ، اما في البصرة فقد امر المتصرف عبد الرزاق حلمي ، بجلد الطلاب القائمين بالمظاهرات في مدينة الثغر على قارعة الطريق ، وقد باءت بالفشل جميع الجهود التي بذلت لحمل مجلس الامة على رفض هذه المعاهدات .

استقالة وزير الاقتصاد والمواصلات

كانت « مديرية الاشغال العامة » قد تعاقدت مع « المقاول اللبناني » حسن المخزومي على تليط مئة كيلومتر من طريق الرمادي - الرطبة ، على ان يكسى الطريق المبلط بطبقة واحدة من الزيت . وبينما كان المقاول منهمكا في العمل ، شعر ان تزفيت الطريق بطبقة واحدة ، يجعلها غير قوية ، فاقترح ان تكون طبقتان ، وقد ايدت الجهات المسؤولة هذه الالتفاتة ، ووافقت على وجبة نظر المتعهد . وكانت هذه الموافقة تتضمن « ضميا » تزيد مخصصاته . فلما انجز الرجل اعماله ، تقدم وزير الاقتصاد جلال بابان ، بمذكرة الى مجلس الوزراء لاقرار هذه الزيادة ، فسمع من وزير المالية والخارجية « السيدين ابراهيم كمال وتوفيق السويدي » بعض الكلمات والتلميحات التي لم تتحملها عفته وعلو نفسه . فقدم كتاب استقالته من منصبه الوزاري وهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم :

كنت ولا ازال من الذين يفتخرون بالوقوف بجانب الحق ، ونصرة العدل ، في كافة الاعمال التي اعتبر نفسي مسؤولا عنها بالدرجة الاولى ، والتي لا اتوخى من ورائها سوى استراحة الضمير ، وارتضاء الوجدان ، مع اداء الواجب قبل كل شيء . وقد يكون اختلافا في النظر في مثل هذا الاجتهاد ، حيث تقضي الحالة بالرجوع الى المداولة ، وتعاطي الافكار ، بغية الوصول الى ما هو اصح وارجح ، من الامور المقصودة . وهذه قاعدة منطقية لا نكران في محسناتها مطلقا ، سوى ان ما يجب رعايته ، في هذا الامر ، هو ان تكون هذه المداولات في صبغتها الاعتيادية ، وبعيدة عن المس بالكرامة الشخصية . ولما كنت - ويا للأسف - لم اجد هذه النفسية في البعض من الزملاء المحترمين ، ورغم قناعاتي الكاملة بان ما حصل من توجيه الظن ، الماس بالكرامة ، يتلاشى بالخل عند اصطدامه بصحائف اعمالنا المعلومة لدى الرأي العام - الذي هو الحكم الحقيقي في مثل هذه الاحوال - حيث تتجلى الحقائق ، وعندئذ يكون من السهولة بمكان معرفة المخلص الامين ، والمسيء لنفسه وعمله . ومع ذلك ارى ان ليس باستطاعتي ، بعد الآن ، الاستمرار على الاشتراك بالمسؤولية ، وتحمل اعباء الوزارة ، ولاجله اتقدم اليكم بتقديم استقالتني ، راجيا قبولها مع احترامي الدائم لفخامتكم .

وزير الاقتصاد والمواصلات - جلال بابان

٧ ايار ١٩٣٨ م

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها السيد المدفعي لحمل السيد جلال بابان على سحب استقالته ، فقد صدرت الإرادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في يوم ١٤ ايار ١٩٣٨ م ، وباسناد منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات بالوكالة الى وزير المالية السيد ابراهيم كمال .

واتضح بعد مدة ان السيد ابراهيم كمال هو الذي دبر قضية ازعاج السيد جلال بابان وحمله على الاستقالة ، ليتسنى له الاضطلاع باعباء منصب « وزارة الاقتصاد والمواصلات » فيتم في زمنه اعطاء امتياز نبط البصرة الى احدى الشركات الانكليزية ، وهو المشروع الذي اهاج مجلس الاعيان وسبب لقطا في المحافل الوطنية.

ضم بشدر الى النظم الادارية

- كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار التالي في يوم ٢٥ ايار سنة ١٩٣٨ م :
- « اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية الرقم ١٨٦٧ والمؤرخ في ٢٢ ايار ١٩٣٨ م ، ووافق على الاقتراحات الواردة فيه فيما يتعلق بما يلي :
- ١ - احداث قضاء وناحيتين في لواء السليمانية ، وفق المادة الثالثة من قانون ادارة الاولوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ م .
 - ٢ - قيام وزارة الدفاع بتهيئة ثلاثة افواج للمساعدة في التوغل في بشدر .
 - ٣ - اضافة الوظائف المبينة في الفقرة (٤) من الكتاب المشار اليه في اعلاه الى الميزانية ، وتعديل الجدول (ق) الملحق بميزانية السنة ١٩٣٨ م المالية ، الخاص بالادارة العامة والشرطة ، ومنح المخصصات الاضافية المطلوبة للفصل ال ٥٤ وال ٦٣ وال ٦٤ .
 - ٤ - قيام وزارة الاقتصاد والمواصلات بالاعمال المطلوبة فورا .
 - ٥ - احداث التشكيلات المالية التي ترى وزارة المالية ضرورة لها « اهـ .
- وفي يوم ١٨ آب ١٩٣٨ م اصدرت وزارة الداخلية هذا البيان :
- « لقد تمت التشكيلات الادارية في منطقة بشدر من لواء السليمانية دون اي حادث ، وقد قابلها السكان بارتياح عظيم ، وباشر القائ مقام ومدراء النواحي اعمالهم الرسمية هناك وفق الخطة المرسومة » .

وتقع « منطقة بشدر » في « لواء السليمانية » وكانت قد حرمت من التنظيمات الادارية منذ تكون الحكم الوطني في العراق في آب ١٩٢١ م ، فقيت تقاسي المرائر والشدائد . وفي شباط ١٩٣٨ م ، اعرب بعض رؤساء هذه المنطقة ، عن رغبتهم في بسط نفوذ الحكومة العراقية عليهم ، فرائت « الوزارة المدفعية الرابعة » ان الظروف مساعدة على استجابة هذه الرغبة ، فاستدعت الرؤساء المذكورين ، وفأوضتهم في

الأمر مليا ، يساعدها في هذه المفاوضة متصرفان كرديان (١) فلما تم الاتفاق والتفاهم بين الطرفين ، صدرت الإرادة الملكية في يوم ١٥ آب من عام ١٩٣٨ م ، بإحداث قضاء جديد في « لواء السليمانية » باسم « قضاء بشدر » في مركز « قلعة ده زي » مع ناحيتين اثنتين ، الأولى باسم « ناحية قلعة ده زي » ومركزها في مركز القضاء ، والثانية باسم « ناحية مركه » ومركزها في قرية « بنه كود » وقد طار رئيس الوزراء جميل المدفعي ، الى هذا القضاء بنفسه في يوم ٢٧ آب من هذه السنة ، فتفقد الحالة هناك ، واطلع على التنظيمات الجديدة ، وقد سر من مقابلة الرؤساء سرورا كبيرا .

ووجدت الحكومة ان المصلحة تقتضي « باعفاء مرتكبي الجرائم في هذه المنطقة ، قبل تأسيس الادارة الحكومية المنتظمة فيها ، نظرا للطاعة والمساعدة التي اظهرها سكان هذه المنطقة للحكومة في تأسيس الادارة المذكورة في منطقتهم ، كما ان طبيعة حالة المنطقة قبل ذلك ، وضرورة تأمين الهدوء والسكينة بعده مما يستدعي هذا العفو » (٢) فاستحضرت لائحة قانونية بذلك ، شرعها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٦ و ٢٠ شباط من عام ١٩٣٩ م .

معاهدة تتعلق بتابعة العشائر

بين العراق والمملكة العربية السعودية

كانت « معاهدة المحمرة » المنعقدة بتاريخ ٥ مايس سنة ١٩٢٢ م ، بين الحكومتين العراقية والنجدية (٣) قد اعتبرت عشيرتي الظفير والعمارات تابعتين للحكومة العراقية ، كما انها اعتبرت قبيلة شمر نجد تابعة الى نجد . ولما كان قسم من عشيرتي الظفير والعمارات (فرقة الدهامشة) قد هاجر الى البلاد النجدية ، واقام فيها منذ مدة طويلة ، كما ان قسما من عشائر شمر نجد هاجر الى العراق واقام فيه زمنا بعيدا ، فقد اتضح من ذلك ان النازحين يؤثرون الإقامة في البلاد التي نزحوا اليها ، ولا يرغبون في العودة الى بلادهم ، والاحتفاظ بتابعيتهم . ولما كانت مصلحة البلادين تقتضي بان يبت في قضية العشائر المذكورة بطريقة ملائمة ، فقد تم الاتفاق على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، سميت (معاهدة تتعلق بتابعة العشائر) يعتبر بمقتضاها افراد تلك العشائر الساكنين في اراضي اي من الفريقين ، تابعين له ، اذا لم يعودوا الى بلادهم خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغهم بذلك ، بشرط ان لا يستخدم على الحدود اشخاص من الذين تفسرت جنسيتهم ، بموجب هذه المعاهدة ، وان يسكنوا في محلات بعيدة عن الحدود ، لئلا يأتوا بأعمال

(١) السيد ماجد مصطفى علم من اعلام الاكراد في شمالي العراق وكان يشغل متصرفية لواء الكوت في عام ١٩٣٨ م فاستعانت الحكومة بمعرفته وصلاته الحسنة برؤساء بشدر في تدبير هذه الطبخة وتم هذا التبحر الباهر .

(٢) الاسباب الموجبة لقانون العفو العام في منطقة بشدر .

(٣) نشرنا هذه المعاهدة في المجلد الاول من هذا الكتاب .

قد لا تتفق وعلاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة بين الملكتين الصديقتين ، وعلى هذا الاساس عقدت هذه المعاهدة في يوم ٢٤ ايار ١٩٣٨ م :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على رغبتهما في انهاء قضية عشائرها النازحة من بلادهما الاصلية الى المملكة الاخرى ، فقد قررا عقد معاهدة لهذا الغرض ، وعينا عنهما مندوبين مفوضين :

عن صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي وزير الخارجية .

عن صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف الياسين السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالتة .

وبعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى :

توافق الحكومة العراقية على اعتبار افراد عشيرتي الدهامشة والظفير ، المقيمين في المملكة العربية السعودية ، مكتسبين جنسية المملكة المذكورة اذا لم يعودوا الى العراق خلال ستة اشهر من تبليغهم بان بقاءهم في المملكة العربية السعودية سوف يسقط عنهم الجنسية العراقية .

المادة الثانية :

توافق حكومة المملكة العربية السعودية على اعتبار افراد عشيرة شمر نجد ، المقيمين في العراق ، مكتسبين الجنسية العراقية ، اذا لم يعودوا الى المملكة العربية السعودية خلال ستة اشهر من تبليغهم بان بقاءهم في العراق سوف يسقط عنهم جنسية المملكة العربية السعودية .

المادة الثالثة :

توافق الحكومتان . العراقية والمملكة العربية السعودية ، على ان لا تستخدموا على الحدود ، اي شخص من الاشخاص الذين تغيرت جنسيتهم ، بمقتضى المادتين الاولى والثانية من هذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

١ - تمهد الحكومة العراقية بأن تلزم من يختار من تابعيتها من عشيرة شمر

نجد ، بالاقامة وراء الفرات ، او في امكنة تبعد عن الحدود بُعد الفرات عنها ، وكذلك تتمتع المملكة العربية السعودية بأن تلزم من يختار تابعيتها من عشيرة الظفير ، بالاقامة وراء الدهناء ، او في امكنة تبعد عن الحدود بُعد الدهناء عنها . وفي حالة الجذب في تلك المناطق ، تتمتع الحكومة العراقية ، فيما يخص افراد عشيرة شمر نجد ، وتتمتع الحكومة العربية السعودية ، فيما يخص افراد عشيرة الظفير ، بالبحوث عنهما ، اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من الاقتراب من الحدود ، وجعلهم بمكان بعيد عنها ، بما يحول دون امكانهم للقيام باعمال تخل بالامن فيها .

ب - وتتمتع المملكة العربية السعودية فيما يخص افراد عشيرة السدهامشة ، الذين يختارون تابعيتها ، بمنعهم عن احدث ما يخل بالامن على الحدود .

المادة الخامسة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

كتبت في بغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الاول لعام السابع والخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية ، الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر مايس لعام الثامن والثلاثين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

توفيق السويدي

يوسف الياسين

وقد قرر مجلس النواب العراقي تأجيل البت في هذه المعاهدة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ آب ١٩٣٩م « اي ايام الوزارة السعيدية الرابعة » التي خلفت « الوزارة المدفعية » لان اللجنة المشتركة من لجنتي الداخلية والخارجية ارتأت في جلستها المنعقدة في ٢٧ تموز من هذه السنة ان المادة الرابعة من هذه المعاهدة مجحفة بجانب العراق ، ورجت الدخول في مفاوضات جديدة لتعديلها .

اتفاق خاص بادارة المنطقة المحايدة

بين العراق والمملكة العربية السعودية

ونظرا لاشتراك الحكومة العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، في المنطقة المحايدة ، وتساوي حقوقهما فيها ، وبما ان المنطقة المذكورة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين ، والعشائر التابعة لحكومات اخرى ، لتوفر المراعي والمياه فيها ، فقد اقتضت المصلحة وضع اتفاق بين الحكومتين سمي (الاتفاق الخاص بادارة المنطقة المحايدة) نص فيه على كيفية الانتفاع من هذه المنطقة ، والطريقة الواجب اتباعها في ادارتها ، والتعاون على توطيد الامن فيها ، وحل الاختلافات التي تحدث بين رعايا الفريقين ، او رعاياهما ورعايا دولة اخرى ، وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

نظرا لرغبتهما في تأمين الامن والنظام ، وصيانتهما في المنطقة المينة في الفقرتين (١ و ب) من المادة الاولى من بروتوكول العقير رقم (١) المنعقد بين حكومتي العراق ونجد بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١ هجرية ، الموافق ٢ كانون الاول ١٩٢٢ ميلادية (١) والتي ستدعى فيما يلي بالمنطقة المحايدة ، وبناء على ما نص عليه في الفقرة (ج) من نفس المادة السالفة الذكر ، ببقاء المنطقة المذكورة اعلاه على الحياد ، ومشاركة بهما بين الحكومتين : العراقية والنجدية ، اللتين تحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة ، فقد قررا وضع اتفاق لهذا الغرض ، واعتباره ملحقا بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار ، المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ، الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية ، وقد عينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف الياسين السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالتة .

وبعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

لرعايا الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، الحرية المطلقة في الرعي ، واستيراد المياه متى شاؤوا ، في المنطقة المحايدة ، ويكونون مصانين من أي تعرض أو اجراء صادر من موظفي الفريق المتعاقد السامي ، الذي ليسوا من رعاياه .

المادة الثانية :

لكل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، استعمال سلطته الكاملة على رعاياه في المنطقة المحايدة ، بواسطة موظفيه المختصين .

المادة الثالثة :

تقوم السلطات المينة في المادة الثامنة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، الموقع عليها في مكة المكرمة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣١ م ، او من تعينه هذه السلطات ،

بحسم الاختلافات التي تحدث ما بين الرعايا العراقيين ، ورعايا المملكة العربية السعودية ، اثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، وفق الاصول المذكورة في المعاهدة نفسها .

المادة الرابعة :

تحسم الاختلافات التي تقع ما بين رعايا احد الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، وبين رعايا دولة ثالثة ، اثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، من قبل موظفي الفريق المتعاقد السامي ، الذي يكون احد طرفي الخلاف من رعاياه . على انه في حالة وجود علاقة لرعايا كلا الفريقين المتعاقدين بالخلاف ، فيجري الحسم بالاشتراك ما بين السلطات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق .

المادة الخامسة :

أ - في حالة وقوع اضطرابات تؤدي الى الاخلال بأمن المنطقة المحايدة ، وانتظامها ، وتؤثر على مصالح الفريقين المتعاقدين الساميين او رعاياهما الموجودين داخل المنطقة المذكورة ، او خارجها ، تقوم قوات الفريقين المتعاقدين الساميين باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة السكون الى حالته الطبيعية في المنطقة المذكورة .

ب - تجري المداوالات ما بين السلطات المعنية في المادة الثالثة من هذا الاتفاق ، للاتفاق على الخطة الواجب اتباعها في الاجراءات المشتركة ، المنصوص عليها في الفقرة المتقدمة من هذه المادة .

ج - تقوم السلطات المذكورة بمعاينة الاشخاص الذين هم من رعايا دولتها المتبوعة ، عند القاء القبض عليهم ضمن المنطقة المحايدة ، من قبل اي من قوات الفريقين المتعاقدين الساميين ، اثناء التعقبات المشتركة .

المادة السادسة :

يضع كل من الفريقين ، المتعاقدين . الساميين ، مخفرا متنقلا في المنطقة المحايدة على الدوام ، للتعاون فيما تقضي به مصلحة مملكتيهما طبقا لاحكام هذا الاتفاق .

المادة السابعة :

ليس في هذا الاتفاق ما يعارض احكام المعاهدات ، والاتفاقيات ، المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

المادة الثامنة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذا منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامه .
كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الاول من سنة سبع وخمسين

بعد الثلاثمائة والالف هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر ايسار من سنة ثمان وثلاثين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

يوسف الياسين توفيق السويدي

وقد صادق مجلس النواب على هذه الاتفاقية « بالاتفاق » وذلك في جلسته المنعقدة في يوم ٢ آب سنة ١٩٣٩ م اي في ايام « الوزارة السعيدية الرابعة » التي خلفت « الوزارة المدفعية الرابعة » التي عقدت هذه المعاهدة في ايامها .

اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه بين العراق والمملكة العربية السعودية

بالنظر لطبيعة اراضي البلدين ، وتوفر المراعي والمياه في قسم منها دون الآخر غالبا ، وبالنظر لما نصت عليه احكام العهود المرعية بين الحكومة العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، فقد جرت العادة على ان يستفيد رعايا كل فريق من مراعي الفريق الآخر ومياهه ، لذلك وجد من المصلحة تنظيم هذه الشؤون باتفاق يعقد بين الحكومتين سمي (اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه) يضمن اجراء التسهيلات اللازمة لرعايا الطرفين ، عند الاستفادة من المراعي والمياه ، وذلك باعفاء حيواناتهم ، وما يستعملونه لسد حاجاتهم الشخصية من الرسوم الكمركية ، وكذلك مراقبة الامراض السارية والاسلحة . ولما كان من المحتمل ان يقيم رعايا احد الفريقين في مراعي الفريق الآخر ، مدة تتجاوز المدة المعينة لجباية الضرائب ، الامر الذي يؤدي الى عرقلة امر الجباية ، فقد عولجت هذه الناحية ايضا ، واصبح الاتفاق المذكور ضمنا لمصلحة الفريقين المتعاقدين ورعاياهما .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

بناء على رغبتهما في وضع اسس معينة لتأمين استفادة رعاياهما ، حسب عاداتهم المألوفة ، من المراعي ، والمياه الموجودة في طرفي حدود مملكتيهما ، وبغية تنظيم شؤون الرعي والورد ، فقد قررا وضع اتفاق لهذا الغرض ، واعتباره ملحقا بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ، الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية ، وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين ، السكرتير الخاص
لصاحب الجلالة الملك ، ورئيس الشعبة السياسية في
ديوان جلالتة .

وبعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

تعفى عشائر الفريقين المتعاقدين الساميين ، عند ارتيادهما المراعي الموجودة
في اراضي الفريق المتعاقد السامي الآخر ، او استفادتها من مياهه ، من الرسوم
الكمركية على حيواناتها ، وخيمها ، وادواتها المضربية ، واثائها ، واطعمتها ، وكل ما
يخص استعمالها واستهلاكها الذاتي ، على ان يحتفظ كل فريق بحق فرض الرسم
الكمركي على الحيوانات والمواد التي تجري عليها معاملات تجارية بعد دخولها
اراضيه .

المادة الثانية :

اذا تفشى مرض حيواني معد ، او وباء سار ، او غير ذلك ، فيحتفظ كل من
الفريقين المتعاقدين الساميين بحق فرض التدابير البيطرية او الصحية الضرورية ،
وتطبيق الاوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

المادة الثالثة :

يحتفظ كل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، بحق تحديد عدد الاسلحة
التي تحملها كل عشيرة ترغب في الدخول الى اراضيه .

المادة الرابعة :

اذا رغب احد الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، في استيفاء الضرائب الحكومية
من عشائره النازلة في اراضي الفريق المتعاقد الآخر ، فعلى السلطات المختصة المعينة
في المادة الثامنة ، من معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، مخابرة بعضها البعض لتبليغ
العشائر المذكورة بتلك الرغبة ، وان تسعى بالوسائل الممكنة لحملها على تلبيةها .
ويجوز للفريق المتعاقد السامي الاول ، ارسال احد موظفيه لاجراء التبليغ المطلوب ،
وفي تلك الحالة يتحتم على ذلك الموظف ان يحضر لدى الموظف المختص لدى الفريق
المتعاقد الثاني ، الذي عليه ان يرفقه بأحد موظفيه ليجري التبليغ بحضوره .

المادة الخامسة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذا من تاريخ تبادل وثائق ابرامه .
كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الاول من سنة سبع وخمسين
بعد الثلثمائة والالف هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر ايار من سنة ثمان
وثلاثين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

يوسف الياسين توفيق السويدي

وفي الجلسة الحادية والعشرين من جلسات مجلس النواب ، المنعقدة في يوم ٢ آب ١٩٣٩ م ، جرى موضوع تصديق هذه الاتفاقية ، اي في ايام « الوزارة السعيدية الرابعة » التي خلفت وزارة السيد المدفي ، وكانت اللجنة المشتركة بين لجنتي الداخلية والخارجية قد دقت في هذه الاتفاقية في يوم ٢٧ تموز من هذه السنة ، وارتأت :

« ان المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، مجففة في جانب المراق ، لعدم انطباقها على اسس القوانين العراقية ، فقررت عدم الموافقة عليها ، وهي توصي المجلس العالي بعدم قبولها ، وترجو منه ان يوصي الحكومة المحترمة بالدخول في مفاوضة الحكومة السعودية المحترمة على اساس يكفل مصلحة الجانب العراقي ، وينطبق على الاسس القانونية العراقية » .

فقرر المجلس في جلسته المذكورة ان يؤجل التصويت على الاتفاقية الى اجل غير مسمى .

مشاكل العراق الخارجية

كانت لدى العراق مشكلات خارجية متنوعة ، فرأت وزارة الخارجية ان تهتبل فرصة انعقاد جمعية عصبة الامم ، فتوفد وزير الخارجية الى اوروبا لبحث هذه المشكلات . وفي يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٣٨ م :

« وافق مجلس الوزراء على ايفاد وزير الخارجية توفيق السويدي ، الى جنيف ، ولندن ، وبازيس ، للاغراض التالية :

١ - حضور اجتماع جمعية عصبة الامم ، ومجلس العصبة ، لتمثيل العراق ، وانتهاز هذه الفرصة للاتصال برجال السياسة والشخصيات المهمة ، الذين يمثلون حكوماتهم في الاجتماع المذكور ، بغية تعزيز وجهات نظر العراق .

٢ - حضور اجتماع وزراء الدول المشتركة في ميثاق سعد آباد في جنيف ، كما تم الاتفاق عليه مع الحكومة التركية .

٣ - الادلاء في مجلس العصبة بالبيان المتعلق بقضية الآثوريين ، الذي وعد بتقديمه في اجتماع السنة الماضية .

٤ - المداولة في قضية الاسكندرون ، وما يتفرع عنها .

٥ - درس قضية الجزيرة العليا ، والاتصال بالجهات المختصة بشأنها .

٦ - الاتصال برجال الدولة فيما يخص قضية فلسطين .

٧ - (أ) المداولة مع رجال الحكومة البريطانية في لندن لمعالجة قضية فلسطين .

(ب) المداولة مع الاتجاهات السياسية المتعلقة بالقضية العربية في الشرق القريب .

(ج) معالجة وضع شط العرب ، واتفاقية الملاحة ، وقضية الكويت .

(د) معالجة مباحية الاسلحة .

« وقرر منحه مخصصات الايفاد ، ومصروفات النقل ، وفق المادة السادسة من نظام مخصصات السفر والايفاد رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣ » اهـ .

وقد سافر الوزير السويدي في يوم ١٨ آب ١٩٣٨ م ، على راس وفد مكون منه ، ومن مستشار وزارة الداخلية الميجر ادمونس ، وملاحظ ديوان وزارة الخارجية ، عبد الله بكر ، على ان ينضم اليه وزير العراق المفوض في لندن رؤوف الجادرجي ، وان يقدم الوفد تقرير العراق عن اسكان الآثوريين في خارج العراق الى مجلس عصبة الامم في دورته للسنة المذكورة ؛ واصدرت الارادة الملكية ، بهذه المناسبة ، باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العديلة عباس مهدي ، مدة غياب الوزير الاصيل عن العراق ، في المهمة المشار اليها ، وعاد السويدي الى العراق في يوم ٢١ تشرين الاول ١٩٣٨ م .

اما القضايا التي اشار اليها مجلس الوزراء ، في قراره المثبت نصه اعلاه ، فقد عالجهما السويدي بما عرف عنه من اطلاع واسع ، وبعد نظر ، الا انه لم يتوصل الى حسم اي موضوع من هذه الموضوعات ، ولا سيما قضية فلسطين التي كانت السياسة البريطانية تراوغ فيها روغان الثعلب . اما قضية الاسكندرون فكان البحث فيها قد فات اوانه ، بعد ان وضعت القوات التركية النظامية هذه القضية امام الامر الواقع .

تعديل الوزارة

لما الف السيد جميل المدفعي « وزارته الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧ م ، احتفظ بمنصب « وزارة الدفاع » بالوكالة ، مضافا الى منصب « رئاسة الوزراء » .

ولما استقال وزير المواصلات جلال بابان من منصبه في يوم ٧ ايار ، صدرت الارادة الملكية باسناد « منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات » بالوكالة الى وزير المالية ابراهيم كمال .

وكان وزير المالية ابراهيم كمال ، بعد ان منح امتياز نفط البصرة الى احدي الشركات البريطانية في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ م ، يمني نفسه بتكوين وزارة جديدة ، تخلف وزارة المدفعي الرابعة ، التي طالت ايامها . وكثرت الدعايات ضدها ، فاخذ يشجع التشهير بزميله وزير الداخلية مصطفى العمري ، دماغ الوزارة المفكر وعقلها الواعي ، ليعجل في اسقاطها . وكان الوزير العمري هذا يرى نفسه ، احق برئاسة مجلس الوزراء ، لا من زميله ابراهيم كمال حسب ، بل من رئيس الوزراء نفسه ، ولكنه كان سر حسوا بارتقاء ويرمي بالاشارة والايماء الى ان ابراهيم كمال غير كفؤ لان يكون رئيس وزراء .

وانشرت دعايات ضد نزاهة الوزير مصطفى العمري ، ونشرت جريدة الاستقلال في عدديها المرقمين (٣٢٥٠) و (٣٢٥٢) الصادرين في اليومين ١٧ و ١٩ تشرين الاول ١٩٣٨ م مقالين خطيرين بالعنوانين : « الرشوة » و « الرشوة المتفشية » نالت فيهما من السيد العمري اي منال ، حتى اضطرت الحكومة الى سوق صاحب الجريدة عبد الغفور البدري ، الى محكمة جزاء بغداد ، بتهمة القذف في احد اعضاء الوزارة ، فقضت المحكمة بحبسه ثلاثة اشهر ، وكان رئيس الوزراء جميل المدفسي يتجاهر برغبته في التخلص من وزير داخلته ولكنه لا يجد سبيلا الى ذلك لعلاقة الوزير بأمر الفرقة الاولى محمد امين العمري .

وعاد وزير الخارجية توفيق السويدي الى العراق من اوروبا في ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٣٨ م ، وكانت بينه وبين مدير الخارجية العام صبيح نجيب العزي ، علاقات قديمة متناها اثناء اشتغالهما في اوروبا سوية ، فرشح نجيبا لمنصب وزارة الدفاع الشاغر ، وما هي الا ايام معدودات ، حتى صدرت الارادة الملكية في ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٣٨ م باجراء هذه التنقلات :

- ١ - تعيين صبيح نجيب وزيرا للدفاع .
 - ٢ - نقل مصطفى العمري من وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيرا للعدلية .
 - ٣ - نقل عباس مهدي من وزارة العدلية ، وتعيينه وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
 - ٤ - اسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء جميل المدفسي .
- ولم تستحسن الاوساط العسكرية تعيين صبيح نجيب وزيرا للدفاع ، لما جبل عليه من الفطرية ، والخشونة ، واستصغار الغير . فقد كان يستدعي رئيس اركان الجيش الى المقابلة ، كما يستدعي الجندي البسيط ، مما ولد شعور الكراهية له في نفوس الكثيرين من الضباط ، وربما كان من اهم الاسباب لاسقاط الوزارة بعد تسلمه منصبه الوزاري بأقل من شهرين (١) .

الاجتماع الثاني الاعتيادي لمجلس النواب

افتتح مجلس الامة ، اجتماعه الثاني من دورته الانتخابية الثامنة : في يوم الثلاثاء الموافق ٨ رمضان سنة ١٣٥٧ « ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ » في جلسة

(١) جاء في يوميات العميد الركن طه الهاشمي بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٣٨ م من ٢٩١ - ٢٩٢ : « طلب الامير زيد مقابلي بالتلفون فذهبت اليه . فذكر لي جهوده في القضية العربية ، وانه بعد مجيئه الى العراق راقب الاحوال ودرسها فظهر له ان الوزارة غير ناجحة في اعمالها ، وان الاستياء عام ، وانه يود الاشتغال بالقضايا السياسية ، وطلب الي ان ابدي رأيي فكتبت حضرا جدا في الاجابة ، وتكلمت عن الاحوال بصورة عامة حسبما يشاع عنها ، واظهرت له مخاوني من تدخل القبائل في امور الدولة . واخيرا قلت له : ان احسن خدمة يقوم بها هو الفات نظر الملك الى الحالة . فقال انه سوف يسأل رأي رشيد عالي ورستم حيدر ايضا » .

مشتركة حضرها الاعيان والنواب معا ، وبعد ان استمعوا الى « خطاب العرش » الذي أعدته « الوزارة المدفعية الرابعة » والقاءه « الملك غازي » في حفلة الافتتاح المذكورة ، ذهب الاعيان الى مجلسهم ، وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيسا لهم ، اما النواب فقد انتخبوا مولود مخلص رئيسا لمجلسهم . وقد اجل مجلس النواب جلساته شهرا واحدا اعتبارا من اول كانون الاول سنة ١٩٣٨ بموجب الارادة الملكية ، وهذا هو خطاب العرش الذي لقاها الملك :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم لاجتماعه الثاني في دورته الثامنة ، مرجين بكم ، و متمنين لكم التوفيق والنجاح .

ايها السادة !

اننا لمغتبطون جدا لانفراج الازمة الدولية التي شملت اوروبا في الآونة الاخيرة ، بفضل الرغبة المشتركة التي ابدتها كافة شعوب العالم وحكوماته ، لتسوية المشاكل بالطرق السلمية ، وقد ساهم العراق في ذلك : وفق الخطة السلمية التي سار عليها في الماضي ، قايما بواجبه كعضو في العصبة ، وحليف لبريطانيا ، التي تعمل حكومتنا على تعزيز اواصر الحلف والصداقة معها . ومن دواعي سرورنا ان نشاهد صلاتنا مع الدول الاجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة .

ان حكومتنا دائبة على ترصين علاقاتها الاخوية مع المملكة العربية السعودية ، ولهذا الغرض قد عقدت معها في هذه السنة اتفاقا يتعلق بادارة المنطقة المحايدة ، وآخر بتنظيم شؤون الرعي ، ومعاودة تتعلق بعائدية العشائر ، كما ان علاقاتنا مع المملكة اليمانية تسير وفق معاهدة الاخوة والتحالف ، وتزداد قوة ورسوخا .

ان حكومتنا شاعرة بالمسؤولية الملقاة على عاتق العراق دفاعا عن مصالحه ، وكعضو فعال في المجموعة العربية التي تحمل الرسالة في سبيل المدنية والسلام في الشرق الادنى ، وعلى شاطئ البحر المتوسط ، وعلى هذا ، فحكومتنا تراقب باهتمام نجاح الجارة الشقيقة سوريا في قضيتها ، لتتبرا مركزها كعضو آخر في المجموعة المذكورة . ان الجهود التي بذلتها حكومتنا في الآونة الاخيرة للاعراب بوضوح تام عن وجهة النظر العربية في القضية الفلسطينية ، تدعو الى الارتياح والاعتقاد بالوصول الى حل مرضي يصون حقوق العرب في فلسطين في القريب العاجل ، والامل بحليفنا بريطانيا العظمى ان تعيد السلام والطمأنينة الى البلاد بتحقيق ذلك .

ان روابط الصداقة مع الدول المجاورة سائرة على اساس الود والتعاون ، وان الفوائد التي نأمل حصولها من اتفاق الدول الشرقية الرابع ، وتعزيز صلاتها خدمة للسلم في الشرق الادنى ، قد تجلت في اجتماع مجلس الميثاق الرباعي الاخير المنعقد في جنيف : وخاصة اثناء الازمة الدولية الاخيرة .

ان روابط الصداقة والاخوة مع الجمهورية التركية تزداد وثوقا ، على اساس الود والتعاون المتبادل ، كما ان علاقاتنا مع الجارة الصديقة ايران ، تزداد رسوخا ، وتواصل حكومتنا مفاوضاتها معها لعقد اتفاقية لتنظيم اعمال لجنة الحدود ، ويؤمل انتهاء ذلك في القريب العاجل . والمساعي مستمرة لتنظيم علاقات الملكتين بعقد المعاهدات والاتفاقيات الاخرى ، التي قضت بعقدتها معاهدة الصداقة .

ان حكومتنا قد عقدت اتفاقية تجارية مع مصر ، وانها على وشك ان تنهي المفاوضات لعقد اتفاقيات اخرى مع بولونيا ، وامريكا ، وهنغاريا ، وجيكوسلوفاكيا ، ومعاهدة صداقة واتفاقية اقامة مع هنغاريا ، ويؤمل ان تتم هذه المعاهدات والاتفاقيات عن قريب .

ان من دواعي ارتياحنا ان يتمتع شعبنا بحياة هدوء واطمئنان ، وان تعتمد حكومتنا على ما اولاهها من ثقة وتأييد ، لتنصرف الى القيام بمهامها الاساسية ، ونشر لواء الامن في البلاد ، حتى ما كان منها محروما من ذلك بسبب الظروف القاسية ، وان حكومتنا لم تال جهدا في تأمين وتعميم وسائل الصحة والرفاه في انحاء المملكة قدر الامكان ، وقد وجهت عنايتها الى توطين العشائر في الاراضي التي تم او سيتم قريبا احيائها في مشاريع ابو غريب ، والفراف ، والحويجة ، وغيرها . وقد تم تأسيس مصلحة نقل الركاب في العاصمة ، وزاولت اعمالها التي يتطلبها انجاز المشروع .

وستتقدم حكومتنا الى مجلسكم بلائحة قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٩ م المالية ، مراعية في تنظيمها الاقتصاد التام والموازنة ، وذلك بعد اعادة النظر في وضع المؤسسات العامة للدولة ، وتعيين ارتباطها مع تثبيت خططها . كما ان تنفيذ منهج الاعمال الرئيسية جار طبقا للخطط المرسومة . وقد تم تطبيق قانون مراقبة المصارف ، كما ان الجهود مبذولة لتأسيس مصرف اهلي ، وعقد اتفاقيات لتشجيع التبادل التجاري ، وتنظيم التجارة من وجهة عامة ، وخاصة تجارة التمور .

وقد عملت حكومتنا على تحقيق الاغراض التي تتناول النواحي العمرانية ، والاقتصادية ، ومن المنتظر ان تسفر نهاية السنة المالية الحالية عن انجاز عدد من اهم مشاريع الري ، والمواصلات ، والتنظيم الفني . وقد اتخذت التدابير اللازمة للقيام بمشروع مصفى النفط ، والجهود مبذولة لاستئصال اخطار الفيضان ، بانجاز مشروع الحبانية وغيره ، كما ان الاعمال تتقدم تقدما مرضيا في سبيل اكمال تمديد سكة حديد بيجي - تل كجك ، وجسري بغداد الحديدين ، وانشاء جسر ثالث للسكك الحديدية والمواصلات العامة ، وقد تم عقد اتفاقية استثمار نقط المنطقة الجنوبية ، وبذلك حصلت موارد جديدة تساعد على نمو اقتصاديات البلاد .

ولما كان امر تقوية جيشنا من الواجبات الخطيرة ، التي يتحتم القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فان حكومتنا عاملة لتحقيق هذه الغاية بمضاعفة المساعي لرفع مستوى كفاءته ، وتوسيعه ، مع تجهيزه بأحدث المعدات الحربية .

من دواعي اغتباطنا ان تزداد روح الثقة بالقضاء رسوخا ، وقد قامت حكومتنا بقدر الامكان بتطبيق الخطط التي ترمي الى توسيع التشكيلات القضائية في انحاء المملكة ، سدا للحاجة ، وقد اعدت بعض اللوائح لتنظيم الخدمة القضائية ، واصلاح القوانين العدلية بما يتناسب والتطورات الحديثة . ولم تال حكومتنا جهدا في تعزيز النهضة العلمية ، ورفع مستواها ، وترقية معاهد التعليم العالي ، والعناية بدور المعلمين والمعلمات ، وتوجيه الدراسة الى النواحي المهنية ، قدر الامكان ، وتنقيح المناهج وفقا للاغراض المذكورة ، كما ان حكومتنا باذلة عنايتها في الاكثار من البعثات العلمية والفنية ، وعضد حركة التأليف والنشر العامة ، مما جعل العراق في مركز من شأنه توليد الثقة بمؤسساته العلمية .

وختاماً اسأله تعالى ان يوفقكم ، ويسدد خطواتكم ، انه ولي التوفيق . اهـ (١)

امتياز نفط البصرة

يقول الخبراء الجيولوجيون ان في العراق بقاعا نفطية غزيرة ، لا يقل غناها عن بقاع النفط العالمية المعروفة ، وان التحريات التي اجريت حتى الآن ، دلست على ان منابع النفط العراقي ، و منابع النفط الايراني ، هما من اصل واحد ، قد يتصل بـ « نفط باكو الروسية » .

وكانت تستغل نفط العراق الى عام ١٩٣٢ م ثلاث شركات معروفة وهي :

- ١ - شركة النفط الانكليزية - الفارسية المحدودة ، بموجب اتفاق ٣٠ آب ١٩٢٥ م .
- ٢ - شركة النفط التركية المحدودة ، صاحبة امتياز ١٤ آذار ١٩٢٥ م المعدل في آذار ١٩٢٢ م .
- ٣ - شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة ، بموجب اتفاق ٣٠ نيسان ١٩٣٢ م .

وتنحصر مناطق اشغال هذه الشركات الثلاث في ولايتي الموصل وبغداد (بحسب التقسيمات الادارية العثمانية السابقة) اما امتياز النفط في المنطقة الجنوبية (اي في ولاية البصرة) فقد اعلن للشركات العالمية في عام ١٩٣٥ م ، ومنح الى « شركة نفط البصرة البريطانية » في عام ١٩٣٨ م ، بموجب اتفاقية ٢٩ تموز ١٩٣٨ م (٢) فقد

(١) الاجتماع الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الثامنة من ١ - ٢ .

(٢) قال لنا السيد حكمة سليمان : انه عندما كان رئيسا للوزارة في عام ١٩٢٧ م ، وصل الى بغداد المستر جون سكيلروس ممثل شركات النفط العاملة في العراق ، وقابله في ديوانه الرسمي ، عارضا عليه طلب منحه امتياز نفط البصرة . فقال له السيد حكمة : علينا ان نخضع في مفاوضات جديدة تستهدف خير

تفاطرت عدة شركات وافراد مستقلون بغية الحصول على امتياز النفط في هذه المنطقة ، ولكن الحكومة تريثت في ترجيح احدى هذه الشركات طويلا . وفي يوم ٢٧ تموز ١٩٣٨م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقمين م/٧٢٩ وم/٨٢٧ ، والمؤرخين في ١٩٣٨/٧/٩ و ١٩٣٨/٧/٢٧ م ، وعلى الطلبات المقدمة الى رئاسة مجلس الوزراء ، وبعد المداولة ، وجد ان الشروط التي حصل الاتفاق عليها بين الحكومة ومدير شركة النفط العراقية المستر جون سكليروس ، باعتبارها ممثلا عنها ، والذي اصبح ممثلا عن شركة نفط البصرة المحدودة ، بموجب الوكالة المؤرخة في ١٩٣٨/٧/٢٢ م ، والمصدقة لدى كاتب عدل بغداد بتاريخ ١٩٣٨/٧/٢٦ م ، اكثرت نفعا للحكومة العراقية من الوجهات المالية ، وكفاءة الشركة التي يمثلها المومي اليه من الناحيتين : المالية ، والفنية ، وشهرتها العالمية ، ووافق على الصيغة النهائية لمسودة الاتفاقية المرفقة بالكتاب الاخير للوزارة المشار اليها في اعلاه ، والمقترح عقدها مع شركة النفط المذكورة ، ووافق ايضا على الكتب المتبادلة بين الحكومة ، والمستر جون سكليروس ممثل الشركة المذكورة ، وقرر المجلس تخويل السيد ابراهيم كمال وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات ووزير المالية ، التوقيع على الاتفاقية المشار اليها في اعلاه بالنيابة عن الحكومة » اهـ .

و « شركة نفط البصرة » هذه شركة فرعية من « شركة النفط العراقية » التي كانت تدعى « شركة النفط التركية » وقد تمهدت بدفع ٢٠٠,٠٠٠ ليرة انكليزية ذهبها الى الحكومة العراقية سنويا ، اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٣٩ م ، الى حين الشروع في اصدار النفط بانتظام ، ويكون للحكومة بعد ذلك الحق في اخذ عشرين في المئة من النفط المستخرج ، تنصرف به كما تشاء ، وتبيعه لمن تشاء ، على ان لا تقل الكمية التي تستخرجها الشركة من النفط سنويا عن مليون طن ، وان تدفع اربع شيلنات ذهباً عن كل طن ، كما هي الحالة في الامتيازات السابقة .

وكان المقرر ان يناقش مجلس النواب اللائحة القانونية المختصة باتفاقية النفط ، موضوعة البحث ، في يوم الخميس الموافق ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ م ، فقامت مظاهرات صاخبة في بغداد احتجاجا على عقد هذه الاتفاقية .

وفي يوم السبت الموافق ١٢ من هذا الشهر ، شرع المجلس المذكور في مناقشة

العراق والشركة معا ، فان في بغداد شائعات تقول ان الشركة وزعت مبلغا يتراوح من عشرين الى خمسة وعشرين الف باون عندما منحت الامتياز في ١٤ اذار ١٩٢٥ م ، وان في استطاعته ان يامر باجراء التحقيق مع الذين تتناولهم هذه الشائعات . وسأله : هل تريد ان تشوه سمعة زبينة مثل سمعتي دون ان تحقق للعراق منافع وحقوقه المشروعة ؟ فانتفض سكليروس غاضبا ، وخرج الى وزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيل ، ونقل اليه ما سمعه من حكمة بك وقال : ما دام حكمة سليمان على رأس وزارة العراق فلا يمكن لنا المفاوضة فلما نقل الوزير هذه المقالة الى رئيس الوزراء ، اصدر هذا امره الى مدير شرطة بغداد السيد علي الحجازي فاخرج سكليروس من العراق فوراً ، ولما احتج السفير البريطاني على طرد المومي اليه من البلاد على هذه الصورة ، اخبر بالذي قاله الى وزير الخارجية العراقية فسكت على مضض .

هذه اللائحة : فانبرى الى نقد الاتفاقية كل من السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ،
ومحمود رامز ، والسيد عبد المهدي ، فرد عليهم وزير المالية ابراهيم كمال ، ردودا
قاسية لا تتعلق بالاسس والمبادئ العامة ، التي نقدها المشار اليهم ، بل تناولت
امورا لا علاقة لها بموضوع النفط ، ولطف الجو وزير الخارجية توفيق السويدي ،
فخفف من الاثر الذي تركه خطاب زميله وزير المالية في النفوس . وعند وضع اللائحة
في التصويت قبلت باكثرية ٦٧ صوتا « للحكومة » ضد ثمانية اصوات « للمعارضة »
وتفيب عن الجلسة ٣٨ نائبا .

صدى وفاة اتاتورك

كان رئيس الجمهورية التركية كمال اتاتورك قد لبى دعوة ربه في ١٠/١١/١٩٣٨ م ، فنعاه رئيس مجلس النواب العراقي الى اعضاء المجلس المشار اليه في
الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ م ، فقرر المجلس ان يبرق مقام
الرئاسة هذه البرقية الى :

معالي رئيس المجلس الوطني الكبير المحترم - انقره

كلفني مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، ان ابلغكم
تعزيتي : ومشاركته لكم في المصاب الاليم ، بفقدان منقذ تركيا العظيم ، المرحوم فخامة
كمال اتاتورك ، وقد اوقف جلسته حدادا على الراحل الكريم .

رئيس مجلس النواب ١٩٣٨/١١/١٢ م

وتد تلقى رئيس المجلس هذا الجواب في اليوم الرابع عشر من شهر تشرين
الثاني ١٩٣٨ م :

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب - بغداد

اشكركم كثيرا على البرقية العاطفية الصميمة التي تفضلتم معاليكم بارسالها ،
باسم مجلس النواب ، بمناسبة فقد رئيسنا العظيم ، فقد لاقى هذه البرقية الشكر
الجزيل من قبل المجلس الوطني الكبير ، كما اعرب عن شكري العظيم .

رئيس المجلس ١٩٣٨/١١/١٤ م

مقدمات استقالة الوزارة

توطئة :

لما استدعى حكمة سليمان جميلا المدفعي من دمشق ، ليكون وزيرا للدفاع في
وزارته ، ندب الجيش كلا من اللواء يوسف العزاوي ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ،
ليكونا في استقبال القادم الكبير ، وليتمسانه زيارة « معسكر الوشاش » زيارة

قصيرة ، بصفة كونه الوزير المرتقب ، فلما وصل المدفعي الى بغداد ، وكلف بتكوين وزارة جديدة ، قصد المعسكر المذكور وقال لسعيد التكريتي ولبقية زملائه :

«اني لا اقبل هذه المسؤولية الحرجة ما لم تتعهدوا لي بأنكم تشتغلون بواجباتكم العسكرية فقط ، وتركوني اشتغل بواجباتي السياسية » .

فاجابوا جميعا بالموافقة . ولما اخبر صلاح الدين رفقاءه بما جرى لم يقبلوا ، وبدأوا بتحريض الضباط الصفار المنسويين اليهم ليشغلوا ضد الوزارة (١) .

مرسوم منع الدعاية المضرة :

ورات « الوزارة المدفعية الرابعة » ان تستصدر مرسوما مستعجلا تعالج به امور المملكة القلقة، وتقضي على التحزبات التي ظهرت في داخل الجيش، والتي كانت تقض مضجعها ، فوضعت « مرسوم منع الدعايات المضرة » وقالت في اسبابه الموجبة ما يلي :

« وجدت الحكومة ان الحالة التي صارت اليها البلاد على اثر الحوادث الاخيرة، تستدعي الاسراع في استصدار تشريع من شأنه ان يحول دون افساح المجال لقيام بعض الاشخاص ، بأعمال من شأنها ان تعكر صفو الامن والهدوء ، والاستقرار، الذي اعتبرته الحكومة من اهم الواجبات التي عليها ان تعمل على توطيدها ، وعلى ذلك رؤي من الضروري استصدار المرسوم ، الموضوع البحث ، الذي وان كانت الاعمال المنصوص عليها فيه معاقبا عليها لدرجة ما ، بمقتضى القوانين المرعية ، الا ان الضرورة اوجبت معالجة هذه القضايا بسرعة لا تتوفر في اجراء المحاكم ، وحسب قناعة الحكومة ، المستندة الى تقارير ليس من المصلحة ان تكون موضوع بحث ومناقشة علنية امام المحاكم ، في وضع البلاد الراهن . على انه لوحظ نظرا لهذه الاعتبارات ، ان لا تكون التدابير المتخذة تجاه من يقوم بهذه الاعمال ، متضمنة عقوبات شديدة ، وانما اكتفي بالزام هؤلاء بالاقامة ، او عدم الاقامة ، في اماكن معينة ، ووضعهم تحت مراقبة الشرطة ، الامر الذي اعتبر كافيا للردع والحيلولة دون التماذي في ارتكاب الاعمال المضرة ، ونظرا الى ان طبيعة تطبيق هذه التدابير بحق الموظفين تؤثر على اماكن الاستمرار على قيامهم بواجبات وظائفهم على الوجه المطلوب ، فضلا عما في ارتكابهم الاعمال التي تستدعي تطبيق هذه التدابير عليهم ، مما يدل على فقدان حسن السيرة والاخلاص للدولة عندهم ، فقد وجد من الضروري فصلهم من الوظيفة في هذه الحالة كما هو نص المادة الخامسة من المرسوم » . اهـ .

خلاصة المرسوم :

وقد نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن :
« لمجلس الوزراء ، اذا اقتنع بقيام أي شخص عراقي بدعاية مضرة ، بناء على

(١) اللواء يوسف المزراوي في جريدة « الموطن » العدد ١٤ الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٢ م .

تقرير يرفعه وزير الداخلية ، ويضمنه الاسباب المؤيدة لذلك ، ان يقرر لزوم اقامته في مكان معين ، او منعه عن الاقامة في مكان او امكنة معينة في داخل العراق ، لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، يكون الشخص في خلالها تحت مراقبة الشرطة » .

ونصت المادة الرابعة منه على ان « لا يمنع تطبيق احكام هذا المرسوم ، من اتخاذ التعقيبات القانونية بمقتضى اي قانون آخر » .

كما ان المادة الخامسة من المرسوم نصت على ان « يفصل الموظف الذي تطبق عليه احكام هذا المرسوم ، ويكون لقرار الفصل عين الاثر المترتب على مقررات الفصل الصادرة من مجلس الانضباط العام » .

لم يطبق « مرسوم منع الدعاية المضرة » رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ م « وقد قلبه مجلس النواب الى قانون منع الدعاية المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ م » على احدهما ، طيلة الخمسة عشر شهرا التي اعقبت صدوره ، وكانت الوزارة تعالج المعارضة بأساليب خاصة ، ولكن ضجر هذه « المعارضة » من طول المدة التي بقيت خلالها « الوزارة المدفعية الرابعة » على دست الحكم ، وبقاء الشخصيات السياسية الكبيرة في خارج المناصب ، سببا اطلاق الوزارة على اية صورة كانت ، والتشهير بها بحق وبدون حق .

وكان نوري السعيد ، وطه الهاشمي ، قد عادا الى بغداد واخذا يتصلان بكبار ضباط الجيش ، ويستمعان الى تظلماتهم ، وتشبهاتهم لاسقاط وزارة المدفعي . وكانت اجتماعات مطولة يعقدها هذان القطبان مع العقداء الاربعة : صلاح الدين الصبأغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، ومع سائر الضباط المتقدمين ، مما باعد الشقة بين الوزارة وقادة الجيش . فقد كانت المعارضة تريد محاكمة القائمين بانقلاب ٢٩/١٠/١٩٣٦ م ، واعدامهم ، على حين كانت سياسة الوزارة تستهدف اسدال الستار . وهكذا اخذ تقارب نوري وطه من الضباط يشتد آنا فآنا ، ويتخذ شكل مؤامرة للاطاحة بالوزارة ، ولا سيما بعد قيام الرئيس المدفعي بمحاولة اضعاف نفوذ العقداء الاربعة ، بتقريب اصدقائه الضباط ، وتعيينهم في مناصب حساسة ، ثم اسناده مناصب وزارة الدفاع الى صبيح نجيب ، حيث اعتبر هؤلاء الضباط هذا التقريب وهذا الاسناد تحديا سافرا لوحدتهم وقوتهم .

تطبيق المرسوم :

وفي اوائل شهر كانون الاول من عام ١٩٣٨ م كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد ضاقت ذرعا بالمعارضة فاعلنت وزارة الدفاع دعوة خريجي الدراسة الحقوقية الى « دورة ضباط الاحتياط » وهي الدورة التي ينص عليها قانون الدفاع الوطني .

ان هذه الدعوة وان تكن شرعية في الواقع ، ولكنها كانت مجمدة من قبل ، فقرر فريق ممن تشملهم الدعوة القيام بمظاهرات احتجاج على تقديم خريجي الحقوق على خريجي الدراسات العالية الاخرى ، وعين يوم ١٤ كانون الاول موعدا للقيام بهذه

المظاهرات ، وكانت الوزارة قد ضاقت ذرعا بالمعارضة - كما قدمنا - فاستصدرت ارادة ملكية بتعطيل مجلس النواب لمدة شهر واحد . لتقوم بما تراه مناسبا ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ من هذا الشهر :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية الرقم م . خ/٧١١ والمؤرخ في ١١/١٢/١٩٣٨ م ، وقرر منع كل من الاشخاص الآتية اسماءهم من الاقامة في اي مكان داخل العراق ، عدا المحل المبين ازاء اسمه لمدة سنتين ، يكون خلالها تحت مراقبة الشرطة ، وفقا لاحكام المادة الرابعة من قانون منع الدعاية المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ م . وذلك بناء على الاسباب المبينة بكتاب وزارة الداخلية :

- | | |
|-------------------------|----------------|
| ١ - اسماعيل الآغا | (الفاو) |
| ٢ - علي محمود الشيخ علي | (بدره) |
| ٣ - داود السعدي | (حلبجه) |
| ٤ - شاكر الوادي | (سوق الشيوخ) |
| ٥ - جميل عبد الوهاب | (على الغربي) |
| ٦ - علي غالب | (عنه) |

وكانت الوزارة تعتقد ان تطبيق هذا القانون ، بحق هؤلاء الذوات ، سيخفف من حدة الازمة ، ويقضي على روح المعارضة ، فلما اتضح لها العكس ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٨ م تطبيق هذا القانون بحق وجبة اخرى من السياسيين وهم :

- | | |
|------------------------|---------------|
| ١ - عبد القادر السبّاب | (كويسنجق) |
| ٢ - رشيد عالي الكيلاني | (عنه) |
| ٣ - طالب مشتاق | (قلعة صالح) |
| ٤ - عبد الوهاب محمود | (تلعفر) |
| ٥ - فائق السامرائي | (زاخو) |

ولما كان تطبيق هذا القانون شمل رشيد عالي الكيلاني ، من رؤساء الوزراء السابقين ، قصد رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الوزراء جميل المدفعي ، في مكتبه يوم ٢١ كانون الاول ، واحتج على تطبيق هذا المرسوم بحق رئيس وزراء سابق قائلا : انه يخشى ان يكون ذلك سابقة خطيرة تتهدد رؤساء الوزراء بالاعتقال في المستقبل ، الامر الذي يستلزم التفكير به طويلا . فلاطفه المدفعي ، ووعد سماحته باعادة النظر في هذا القرار ، وفي الوقت نفسه اكد المدفعي للصدر انه اصدر اوامره اللازمة بتوفير اسباب الراحة للكيلاني (١) .

(١) قبض على السيد رشيد عالي الكيلاني بعد غروب شمس اليوم العشرين من شهر كانون الاول ١٩٣٨ م واُبعد الى قرية « عنه » على سيارة مكشوفة في غسق الليل . وكانت درجة الحرارة ليلئذ ٤ تحت الصفر ، وتيمد تمبة « منه » عن العاصمة بغداد (٢٢٧) كيلومترا الى الغرب ، والطريق اليها وعمر غير معبد ولا مزلت .

كان المتآمرون على قتل الفريق بكر صدقي العسكري في « الموصل » في يوم ١١ آب سنة ١٩٣٧ م ، يتوقعون من رئيس الوزراء جميل المدفعي ، ان يقضي على افكار بكر صدقي ومبادئه ، بعد ان قضوا هم على حياته ، وعلى هذا قابلو تكوينه وزارته الرابعة بمنتهى الفبطة والسرور ، ولكنهم لما وجدوا جميلا يعلن سياسة « اسدال الستار على الماضي القريب والبعيد » صاروا يتنكرون له ، ويتصلون بالعاملين على تقويض حكمه في السروي العلانية ، ولما شعر المدفعي بذلك ، اخذ يتشبت بادخال نوري السعيد وطه الهاشمي عضوين في وزارته ، واجرى اتصالات كثيرة لتحقيق هذا الغرض دون التوصل الى اية نتيجة .

وجاء تعيين صبيح نجيب العزّي وزيرا للدفاع في اواخر تشرين الاول « ضغثا على ابالة » ولا سيما بعد ان شعر المتآمرون على حياة بكر صدقي ، بان الغرض من توسيد العزّي هذا المنصب الوزاري ، التنكيل بهم ، وتشيت شملهم ، تمهيدا لاجراجهم من الجيش فاعتصبوا عليه (١) يضاف الى ذلك ان الوزير الجديد اقر توصيات البعثة الاستشارية البريطانية في وزارة الدفاع ، المتعلقة بتنسيق الجيش العراقي ، وهي التوصيات التي كان الضباط القوميون يرون في تطبيقها خطرا على الجيش ، كما اطلق العنان لهذه البعثة الاستشارية لتتجاوز حدود صلاحياتها ، وشرع في احدث تغييرات اساسية في التشكيلات الآلية ، واحاط نفسه بزمرة اوجبت القيل والقال .

وكان الضباط القريبون من رئيس الوزراء ، امثال السادة : نظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف العزاوي ، يؤكدون لرئيس الوزراء ، ولوزير الدفاع ، وجوب عدم الاهتمام بالضباط القوميين ، لضاالة تأثيرهم في الجيش (٢) وكان في

(١) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٣٨ (ص ٢٩٤) :
 « زارني حسين موزي - رئيس اركان الجيش - في داوي فآخذ يتذمر من معاملة صبيح نجيب . نقلت له :
 ان الامر بيده ، لماذا لا يستند على الفئة المخلصة ، ويقاوم اعمال الوزير التي تذل بالضبط ؟ » .

(٢) شعر لعيف من الضباط القوميين ، اضراب العقداء : صلاح الدين الصباغ ، ومهي سعي ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى الخياط ، ونظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف العزاوي ، وغيرهم ، شعروا بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، ان السياسة استفلت الجيش العراقي في تحقيق اطماعها الخاصة ، فالقوا جمعية سرية منهم تعمل على مضاعفة هذا الاستغلال ، وتؤدي كل سياسة تستهدف التضاء على المبادئ الهداية والامكار المسومة . وبعد ان نجحت هذه الجمعية في تدبير مقتل الفريق بكر صدقي ، رحبت بـ « الوزارة المدفعية الرابعة » ترحيبا قلبيا ، وصارت تعلق الامل عليها . فلما وجدت الوزارة تبيل الى تناسي الماضي ، وان الملك غازي يقف وراءها ، اختلفت اعضاؤها في موقفهم من الوزارة ، وانشق عليهم السادة : نظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف العزاوي ، فاصبحوا من انصار الوزارة القائمة ، على حين اخذ الباتون يناصبون هذه الوزارة العداء الساخر . وكان لتعيين صبيح نجيب وزيرا للدفاع في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٨ م صدى اليم في نفوس من كان يناوئ الوزارة ، ولا سيما بعد ان اخذ الوزير يتجاهر بالقطوسة ، ويحتقر كبار القادة ، ويستغل غياب قائد الفرقة الاولى « محمد أمين العمري » في أوروبا

مقدمة هؤلاء الضباط القوميين العقداء : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى الخياط ، فكان هؤلاء يجتمعون مع السيدين : سامي شوكت وتحسين العسكري تارة في دار نوري السعيد ، وطورا في دار طه الهاشمي ، وكانوا ينتقدون سلوك الوزارة القائمة ، وينسبون اليها الاخطاء في تصريف امور الدولة ، كما كانوا يرون ضرورة ماسة في تكوين وزارة جديدة يرأسها احد الزعيمين : نوري السيد او طه الهاشمي . فارادت « الوزارة المدفعية » ان تطبق « قانون منع الدعاية المضرة » بحق هؤلاء العقداء الخمسة ، وبحق الزعيمين السياسيين : السعيد والهاشمي ، فأسقط في يدها ، فقد نذب العقداء الخمسة خامسهم : سعيد يحيى الخياط ، ليقابل وزير العدلية : مصطفى العمري ، ويتحقق منه عن الشائعات القائلة بان الوزارة القائمة ستطبق « قانون منع الدعايات المضرة » بحقهم ، وبحق السيدين : نوري السعيد وطه الهاشمي ، فلما تحقق الخياط من العمري صحة هذه الشائعات ، ونقل ذلك الى زملائه العقداء ، أسرع هؤلاء الى معالجة الموقف بسرعة فائقة .

حركة انقلاب جريئة :

فقد شعر فريق من الضباط المتمسكين بالسيد المدفعي ، بعد نفي السيد رشيد عالي الكيلاني الى عنه ، ان في نية العقداء الخمسة : صلاح الدين ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى ، القيام بحركة ما ضد « الوزارة المدفعية الرابعة » فذهب كل من القادة : نظيف الشاوي ، ويوسف المزراوي، وسعيد التكريتي ، الى دار السيد المدفعي ، وأعلموه بحضور وزير الدفاع صبيح نجيب ، ان في نية العقداء القيام بانقلاب ضد الوزارة القائمة ، فانكر وزير الدفاع صحة هذا الخبر ، وطلب الى القادة ان يتركوا الامر لمعالیه (١) .

ثم قصد اللواء يوسف المزراوي الى دار نوري باشا السعيد « ورجاه ان يترك الجيش كوسيلة يتخذها في نزاعه الحزبي والسياسي ازاء خصومه ، فاصر نوري على انه لن يترك حكم المملكة التي تعب على تكوينها ، وانه سيعمل كل وسيلة في هذا السبيل » (٢) .

واجتمع العقداء الخمسة في غرفة اولهم « مدير الحركات العقيد صلاح الدين الصباغ » قبل ظهر اليوم الرابع والعشرين من شهر كانون الاول لسنة ١٩٣٨ م ، وحضر اجتماعهم العقيد عزيز يا ملكي ، ووضعوا خطة محكمة لاسقاط الوزارة

فيقوم باجراء تنقلات في الضباط . وزاد الامر تعقيدا ما اشيع عن اقتراح وزير المالية ابراهيم كمال ، على زميله وزير الدفاع صبيح نجيب ، بلحالة ليف من الضباط القوميين على التقاعد ، وارتياح الوزير لهذا الاقتراح ، فقرر القوميون التخلص من الوزيرين معا ، اي من ابراهيم كمال ومن صبيح نجيب ، عن طريق اقالة الوزارة بمرتها فقاموا بحركتهم الانتقابية الاتي بحثها .

(١) يوسف المزراوي في جريدة « المواطن » العدد ١٤ الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٢ م .

(٢) محمود الحدة في جريدة « المواطن » العدد ٩ الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٢ م .

القائمة ، وعهد الى « العقيد محمود سلمان » ان يسحب كتيبته الى « معسكر الرشيد » والى العقيد عزيز يا ملكي تهيئة سيارات نقل الجيش لنقل قطعات مشاة من الوشاش الى المعسكر مع العتاد وعتاد المدفعية ، ونفذت الخطة في عصر يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ م بنجاح وبكتمان تام » (١) .

وبالغ العقداء في اتخاذ تدابير الحيطه والحذر ، فارسلوا فصيلا من الجند المسلح الى دار العميد الركن طه الهاشمي ، وآخر الى دار نوري باشا السعيد لحمايتهما ، ومنع وصول الاذى الى الساكنين فيهما ، وما لبثوا ان انذروا قطعاتهم ، فبعثوا العقيد عزيز ياملكي لمقابلة السيد جميل المدفعي ، وتبلغه برغبة الجيش في تخلي وزارته عن الحكم فوراً .

وكان المدفعي في دار صديقه العين عبدالله صافي ، حين تبلغ بهذا الانذار في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر اليوم المذكور ، اذ كان مطمئنا الى ان الجيش يقف الى جانبه ، ويؤيد اجراءات وزارته ، ولما كان وزير الدفاع حاضرا ، ساله الرئيس عما يقوله العقيد الموفد ؟ فانكر الوزير وجود حالة الانذار في الجيش ، كما انكر وجود تكتل او استياء لدى القادة . فسأل الرئيس المدفعي ، العقيد ياملكي « عما اذا كان سعيد التكريتي ، ونظيف الشاوي ، واسماعيل صفوة ، وحמיד الشالجي ، مدير الشرطة العام ، قد احيطوا علما بذلك ؟ » فاجابه ياملكي ان هؤلاء الضباط يتسامرون الآن في النادي ، ولا علم لهم بما يحدث ، فقال جميل المدفعي ليا ملكي : انني لا اريد ان تسفك دماء ابناء البلاد ، وسأستقيل . فذهب ياملكي الى رئيس اركان الجيش في داره ، واخبره بما فعله زملاؤه القادة ، وطلب منه الذهاب الى مركز الحركة في معسكر الرشيد ، فوافقه وذهب ليتولى قيادتها » (٢) .

يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ١٢٣ من مذكراته (فرسان العروبة في العراق) .

« وكم حرصنا نوري على اسقاط وزارة ليكون هو رئيسا للوزارة ، فيطبق ما في جعبته من مشاريع واعمال جبارة تدعم استقلال العراق ، وتخدم بلاد العرب . وتحقق وحدتها ، وانه متأزر مع زعماء البلاد العربية ، وانه وطه سيسدان الفراغ الذي تركته وفاة المغفور له الملك فيصل الاول ، ما زلنا نحن بجانبهما ونمنحهما تأييدنا ؟ » اهـ .

« واخيرا اضطر المدفعي الى الاتصال بنوري السعيد ، وطلب اليه ضمان الامن العام ، وهو شرط اساسي لاستقالة الوزارة القائمة ، فرد عليه نوري : ان الجيش كان قد سلب ثقته من الوزارة الهاشمية الثانية ، فاقالها في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وانه سلب هذه الثقة من الوزارة السليمانية ، فاقالها في ١٧ آب ١٩٣٧ م ، وانه الآن يسلب ثقته من الوزارة المدفعية الرابعة ، فعليها ان تترك الحكم ، ولا تكون سببا

(١) جريدة « المواطن » العدد الثامن الصادر بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٢ م .

(٢) جريدة « المواطن » العدد ٨ الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٢ م .

لاراقة الدماء ، فاذعن الرئيس النبيل جميل المدفعي للامر الواقع ، وجمع مجلس وزرائه في داره في غسق الليل ، وقد تأخر وزير العدلية مصطفى العمري عن الحضور (١) ، وبعد ان بسط لزملائه الموقف المتحرج في البلاد ، وكيف ان الوزارة اخذت اخذا ، سألهم الراي ؟ فقال فريق بوجوب التمسك بكراسي المسؤولية ، والقضاء على هذه الحركة ، التي نعتها بالهدامة ، وكان في مقدمة هؤلاء الوزراء : صبيح نجيب و ابراهيم كمال ، وقال الآخر بوجوب ترك الحكم حفظا للامن ، وحقنسا للدماء ، وكان المدفعي اكثر الوزراء زهدا في الحكم ، واقلهم طمعا في كراسيه الوثيرة ، فأوفد مولود مخلص الى معسكر الرشيد ليقنع القادة بصرف النية عما كانوا قد صمموا عليه ، ولكن الوسيط اخفق في وساطته ، وسمع بعض الكلمات النابية ممن كان يشق بهم ، ويعتمد عليهم « (٢) وقد حاول اللواء سعيد التكريتي عرقلة الحركة الانقلابية ففشل .

وحاول رئيس اركان الجيش الفريق حسين فوزي ، الاتصال بالملك غازي ليعرض عليه تطور الموقف ، فرفض رئيس الديوان الملكي رشيد الخوجه تحقيق هذه المحاولة ، وما لبث ان « طلب اليه ان يذكر له لماذا يطلب المقابلة ؟ ثم عين له موعدا بعد اربع وعشرين ساعة » (٣) .

وفي الوقت المحدد « ذهب حسين فوزي ليلا الى البلاط ، وكان الوزراء حاضرين عند الملك ، فذكر سوء تصرف وزير الدفاع ، الذي هيج الضباط واخل بالضبط ، وان الجيش يطلب استقالة الوزارة » (٤) « وكانت الحالة في البلاط مضطربة اشد الاضطراب لان الملك لا يعرف ماذا يعمل ؟ حتى انه وصلت به السى ان يستنكر عمل الجيش ، ويطلب من الحكومة ان ترافقه في السفر الى كركوك ليلا ، ومن هناك يستخدم القوة العسكرية الباقية خارج بغداد فيقاتل بها المتمردين . ولكن نصيحة حكيمة قدمها له رئيس الوزراء بأن لا يفعل ذلك » (٥) فلما تطور الموقف الى ما ذكرناه ، اتصل الملك برئيس اركان الجيش هاتفيا ، وقال له : ان جلالته سمع بوجود حركة شيوعية في معسكر الرشيد ، فانكر الرئيس ذلك ، وازاف الى هذا الإنكار قوله « اننا نأتمر بامرك يا صاحب الجلالة ، ولكننا لا نريد حكومة جميل

(١) جاء في ص ٣٠٧ من مذكرات توفيق السويدي ما نصه :

« وكان مفهوما أن وزير العدلية قد تلتكأ في الحضور ، لانه كان حائقا على الوزارة ، لتوجيهها اللوم اليه تبلا عندما كان وزيرا للداخلية ، لغيبه بأعمال أوجبت القيل والقال لدى الراي العام ، والتذمر لدى الوزارة ، فطلبت منه الانتقال من الداخلية الى العدلية مسيئة لكرامته ، واذا امتنع عن ذلك أصبح مغطرا على الاستقالة واذا امتنع كذلك عن الاستقالة فلا يبقى حينئذ سوى اقالته ، مما جعله على قبول أهون الشرين ، وقبل وزارة العدلية لكنه بدأ ينسجم مع المعارضين والحركيين في الجيش . وقد ساعده على حركته ودسائسه وجود ابن عمه أمين العمري في منصب محترم في الجيش » اه .

(٢) كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » ص ١٨٤ من المجلد الثالث .

(٣) مذكرات طه الهاشمي ص ٢٩٨ .

(٤) مذكرات العبيد طه الهاشمي ص ٢٩٨ .

(٥) مذكرات توفيق السويدي ص ٣٠٧ .

المدفعي « فأوفد صاحب الجلالة رئيس ديوانه السيد رشيد الخوجه (١) الى المعسكر ليتحقق صدق هذه القالة ، ولما جاء الى معسكر الرشيد وتجلّى له الموقف على حقيقته ، وثق السيد المدفعي بانتهاء حكمه ، فرفع الى جلالته الملك كتاب استقالة وزارته وهو :

كتاب الاستقالة والجواب :

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله :
بالنظر لما اقتضته مصلحة البلاد ، ارفع استقالتني لجلالتكم راجيا قبولها (٢)
والله اسأل ان يوفق جلالتكم لخدمة الامة والوطن .

بغداد ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ م
العبد المخلص - جميل المدفعي
وفي اليوم التالي وجه الملك غازي الى الرئيس المستقيل هذا الجواب :
عزيزي جميل المدفعي

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ م ، واسفت جدا لفارقتكم رئاسة حكومتي . ولا يسعني الا ان اعرب لكم ، ولزملاتكم ، عن تقديري الفائق للخدمات الجليلة ، والجهود الصادقة التي اديتموها طيلة مدة بقائكم في دست الحكم ، آملا ان لا تحرم المملكة من خدماتكم ، وحسن درايتكم في اية صفة اخرى .
صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة الف وتسعمائة وثمانين وثلاثون الميلادية .
غازي

(١) قال لنا السيد رشيد الخوجه رئيس الديوان الملكي ما يلي بالحرف :
بعد ان سلم العقيد عزيز يابلكي اذار الجيش الخطي الى المدفعي في دار العين عبدالله صافي وخرج ، استدعيت المدفعي من نادي السعدون ، واطلعتني على نص الانذار لعرضه على جلالته الملك . فسألته عن رايه في الموضوع ؟ فاجاب انه يفضل الاستقالة على المشكلات . ثم ذهبت الى قصر الزهور ، وعرضت الامر على صاحب الجلالة ، فاستدعى الملك السيد محمد الصدر ، والسيد المدفعي ، ومولود مخلص ، لبحث الموقف معهم ، وما ليث ان اوفدني الى معسكر الرشيد لاستجلاء الحقيقة ، فوجدت العداء مجتمعين . فسألتهم عما عندهم ؟ وما يشكون منه ؟ فاجابوا بانهم متفهمون من تصرفات وزير الدفاع العزي ، فقلت لهم ان من حسن الحظ اومن سوء الحظ ان الوزاة استقالت فعلا ، وان من حسن الحظ ايضا ان يكون الضباط ستغنين الآن ، ولكن اخشى ان يأتي يوم لا يكون فيه مثل هذا الاتفاق ميسورا ، فتكون النتيجة انقسابا غير محمود . ثم استصحبني رئيس اركان الجيش الفريق حسين فوزي لمقابلة الملك ، وقلت له في الطريق : انكم تقولون بصيانة الدستور ، وقد غاب عنكم ان حركتكم هذه طعنة نجله للدستور فاجاب : ارجو ان تكون هذه الاولى والآخره .

(٢) سألنا توفيقا السويدي ، احد اركان وزارة المدفعي المستقيلة : هل كان الانقلاب العسكري الذي اطاح بالوزارة المدفعية سيقع لو لم يستوزر السيد المدفعي مبيسح العزي الذي كان نظاما مع الضباط ؟ فاجاب : ان الانقلاب كان سيقع حتما سواء استوزر العزي أو لم يستوزر ، لان سياسة « اسدال الستار » التي عقبتها المدفعي لم ترض الساسة بها فيهم حكمة سليمان فتأمروا عليه .

ما يقال عن استقالة الوزارة

يقول العقيد صلاح الدين الصباغ : ان الجيش هو الذي جاء بالمدفعي الى الحكم ، بعد ان قتل رئيس اركانه الفريق بكر صدقي في يوم ١١ آب سنة ١٩٣٧ م ، ولكنه سرعان ما ضاق ذرعا بالمدفعي بحجة :

١ - ان الوزارة شقت الجيش الى معسكرين على عهد وزير الدفاع صبيح نجيب .

ب - انها اضاعت شطرا من اراضي العراق في معاهدة شط العرب المعقودة مع ايران .

ج - انها احجمت عن مد ثورة فلسطين بالسلاح ، كما فعل ياسين الهاشمي من قبل .

د - رفض المدفعي اسناد منصب وزارة الدفاع الى طه الهاشمي ، الذي يثق الجيش به .

هـ - حث المدفعي باليهود التي قطعها على نفسه ، بأن يحقق الجيش طلباته من السلاح .

و - التناحر بين المدفعي والسعيد ، والاجتماعات التي كانت تعقد في دارينهما .
وكان نوري السعيد يطن جميلا ويقول « انه طبل فارغ لا يصلح لان يكون مدير ناحية » وكان المدفعي يصف نوري « بأنه صنيعة للانكليز ، وانه لا يؤتمن » ويضيف الصباغ الى ذلك قوله :

« وراينا توفيق السويدي يتقرب الينا لبحرنا على اسقاط وزارة زيد ، بدعوى انه كذا ، وراينا صبيح نجيب وابراهيم كمال يشجعاننا على اسقاط وزارة عمرو . لانه كذا . فرستم شيوعي وبشجع الشيعة . والآخر خائن ، وغيره شيوعي ... الخ . وهكذا خبرناهم ، واطلعنا على دخالهم وسرائرهم ، وعرفنا ان الاعيهم ومناوراتهم ما هي الا حزازات شخصية ، تحركها ثعلبيات نوري وخطط الانكليز الاستعمارية الضارة بالمصلحة القومية » (١) .

مشروعية الرسوم :

تنص الجملة الاخيرة من الفقرة الثالثة من المادة ال (٢٦) من القانون الاساسي العراقي ، على وجوب عرض المراسيم التي « تصدرها الحكومة - في حالة عطلة المجلس - على مجلس الامة في اول اجتماع ... فان لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها ... من تاريخ هذا الاعلان » .

(١) كتاب « فرسان العروبة في العراق » ص ٦٨ - ٧١ .

ولما عرض المرسوم ، موضوع البحث ، على مجلس النواب لمناقشته في جلسته السابعة ، المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ م ، حصلت ضجة كبيرة حول مشروعيتها ، على الرغم من التحويرات التي أجرتها « لجنة الحقوقية » فيه ، واستبدالها المرسوم بلائحة قانونية .

قال نائب لواء الديوانية ، رستم حيدر :

« ان هذا المرسوم انما تقدمت به الحكومة لتؤيد الاستقرار المضطرب في المملكة ، وقد سبق لي ان تخوفت من جهتين فيما يتعلق بهذا المرسوم : الجهة الاولى انني تخوفت ان لا يكون ملائما تماما لروح الدستور . فالدساتير ايها السادة تستند على توازن بين القوى الثلاث اعني القوة التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، وهذا التوازن هو اكبر ضمانات في الدساتير لحفظ حقوق وحرريات الافراد . فاذا ما اختل من جهة ، خيف عندئذ على الضمانة الكاملة التي تترتب على هذه الحريات والحقوق . فبنا عندما تلقى نظرة على اللائحة ، نجد جهة ليا علاقة وثيقة بالقضاء الذي يسيطر على جميع افراد الامة ، وان يكون المرجع الوحيد في مثل هذه القضايا ، نجد ان جهة واحدة اخذت منه ، وسلمت الى السلطة التنفيذية ، وهذه الجهة هي التي جعلتني اتخوف من هذه اللائحة » (١) .

وقال نائب بغداد ، حمدي الباجه جي :

« اني آسف ان اصرّح في هذا المجلس العالي . ان هذه اللائحة لا تطابق القانون الاساسي بأي وجه من الوجوه ، حيث ان المادة ٧٣ من القانون الاساسي ، جعلت المحاكم هي المرجع الوحيد لقرار العقوبة . والحال ان اللائحة الموضوعية البحث جعلت مجلس الوزراء مرجعا لقضاء عقابي بحق اشخاص يقيمون في العراق » (٢) .

وقد رد رئيس الوزراء جميل المدفعي ، على هذين الوزيرين السابقين ، وعلى غيرهما من الطاعنين في مشروعية المرسوم بقوله :

« ان الحكومة لم تتقدم بهذه اللائحة ، او بهذا المرسوم الا لغرض تحقيق ... مكافحة الشموذة والدجل ، الامرين اللذين يعرف السيد رستم والحاضرون الى اين ارادا ان يوصلا البلاد ؟ وكيف كادا يقضيان على كيان المملكة ؟... وقد تقدمت حكومة فخامة نوري السعيد . التي كان احد اعضائها معالي رستم حيدر نفسه ، بمثل هذا المرسوم في سنة ١٩٣٢ م . وكما عرضت في ظروف اقل حرجا من الظروف التي جابهناها نحن . واظن الاخ يتذكر بان ذلك القانون ما كان اقل صرامة من هذه اللائحة ... وانا اعتقد ان هذه اللائحة لا تخالف الروح الدستورية ، وان الدستور صريح . وكما ان الصراحة كانت موجودة فيه في سنة ١٩٣٢ م ، فهي عينها موجودة فيه في سنة ١٩٣٨ م ... وبالنظر لحرصنا الشديد على الحق والعدل لا يمكن ان

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ م) من ٧٥ .

(٢) المصدر نفسه من ٧٦ .

يطبق هذا المرسوم على الوشايات والشائعات والتقارير السرية التي قد يخطئ تسعون
بالمئة منها » (١) .

وعلى كل فقد قبلت الاكثية النيابية المرسوم « الذي قلب الى لائحة قانونية »
واصبح قانونا قائما بذاته .

ولما انتقلت اللائحة الى « مجلس الاعيان » لاقرارها حصل حولها لفظ كبير ،
وطلب الى الحكومة ان تعد بالفاء هذا القانون ، بعد زوال الاسباب التي ادت الى
وضعه .

ابطال القانون :

استقالت « الوزارة المدفعية الرابعة » في يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ م ، وحلت
محليا « الوزارة السعيدية الثالثة » في اليوم التالي ، فاستصدرت الوزارة الجديدة
ارادة ملكية في ٣ ايلول ١٩٣٩ م بجمع « المحكمة العليا » لتقرر ما اذا كانت احكام هذا
القانون تتنافى مع احكام القانون الاساسي العراقي ؟ فعقدت المحكمة المشار اليها ثلاث
جلسات في ٧ و ٩ و ١١ ايلول ١٩٣٩ م ، واتخذت القرار التالي بالاكثية :

القرار

« عند ملاحظة القانون المشار اليه . رأت اكثية المحكمة بأن المادة الرابعة منه
قد اناطت بمجلس الوزراء حق منع اي شخص من الإقامة في مكان او امكنة معينة
داخل العراق ، وجعل الشخص تحت مراقبة الشرطة . ولما كانت الاحكام الدستورية
بمجموعها قد قسمت القوى في الدولة الى ثلاثة اقسام : تشريعية ، وتنفيذية ،
وقضائية . وحددت لكل من القوى المذكورة نطاق صلاحياتها ، ولما كانت المادة ٧٣ من
القانون الاساسي قد اناطت حق القضاء على جميع الاشخاص ، في كل الدعاوي ،
والامور الجزائية والمدنية ، التي تقيمها الحكومة ، او تقام عليها في المحاكم المدنية
حصرا . وحيث ان تكليف الشخص بأن يكون تحت مراقبة الشرطة ، او تكليفه بالاقامة
في اماكن دون غيرها . يدخل ضمن سلطة القضاء . . . فبهذا الاعتبار وجدت اكثية
المحكمة ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ م ، قد
خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة - بحكم القانون الاساسي - بالسلطة
القضائية . ولما كانت المادة الخامسة من القانون الموضوع البحث مرتبطة بالمادة الرابعة
منه ، والمشار اليها آنفا ، ترى اكثية المحكمة بأن المادتين المذكورتين مخالفتان
للدستور . وبالنظر الى المادة ٨٦ فقد اصبحتا ملغيتين من الاصل » .

(١) المصدر نفسه ص ٧٥ - ٧٦ وفيه يعترف الرئيس المدعي ان تسعين في المئة من التقارير السرية قد
يخطئ ، بينما يقول في الاسباب الموجبة لاصدار مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ ان هذه
التقارير السرية « ليس من المصلحة أن تكون موضوع بحث ومناقشة » ، فعلى أي من القولين يستند المؤرخ
لاصدار حكم صحيح ؟
- وبنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطانا -

وكانت « المحكمة العليا » قد تكونت برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، السيد محمد الصدر وعضوية اربعة من اعضاء مجلس الاعيان وهم السادة : جلال بابان ، وصالح باش اعيان ، والحاج عبد المحسن شلاش ، والحاج ياسين الخضيري ، واربعة من اعضاء محكمة التمييز في العراق وهم السادة : نوري القاضي ، وصالح الباجه جي . وعبد العزيز المطير ، وانطوان شماس .

ولما كان عضو مجلس الاعيان ، جلال بابان قد اشغل منصب وزارة الاقتصاد والواصلات في الوزارة « المدفعية الرابعة » التي وضعت المرسوم ، موضوع البحث ، فتند خالف قرار المحكمة العليا ، واعتبر المرسوم مشروعاً ، ولهذا فقد صدر القرار بالاكثريّة .

الوزارة السابعة الثالثة

توطئة

ترتقي علاقات نوري السعيد بالجيش العراقي الى اوائل عام ١٩٢٠ م . وهو العام الذي وضعت فيه نواة تكوين هذا الجيش ، ولهذا كان له بين قادة الجيش المذكور اصدقاء واعوان ، كما كان له فيه خصوم واعداء ، سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا .

ولما رجع نوري الى العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، بعد مقتل بطل ذلك الانقلاب الفريق بكر صدقي في شهر آب من السنة التالية . كان اعوانه من الضباط في اتصال دائم به ، وبالعמיד طه الهاشمي ، وكانوا يعربون له عن رغبتهم في ان يتولى زمام الحكم في البلاد ، ليعيد الهدوء والاستقرار اليها ، ويسير بها في الطريق السوي ، ولكنه كان يتظاهر بالتملص من هذه المفاتحة ، بالسفر الى القاهرة وغيرها . فلما اقال القوميون « الوزارة المدفعية الرابعة » في مساء اليوم الرابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٣٨ م ، استدعي نوري السعيد وطه الهاشمي لتكوين « الوزارة الجديدة » وفاقا لطلب الجيش (١) فتظاهر نوري بالاعتذار عن قبول هذا التكليف ، بزعم انه كان قد صرح غير مرة بوجوب ابعاد الجيش عن السياسة ، كما كان قد فاتح العמיד الهاشمي بان يتولى تكوين الوزارة الجديدة فرفض الهاشمي هذا التكليف على اساس انه عسكري ، ولا رغبة له في السياسة وكان بين الحاضرين رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب مولود مخلص ، والامير زيد عم الملك غازي ، والشريف حسين بن ناصر ، فالتفت الامير زيد الى نوري باشا وقال له :

« ان جلالة الملك يعهد اليك بمنصب رئاسة الوزارة لا لان الجيش اراد ذلك ، انما هو يعهد اليك بهذا المنصب كملك دستوري له وحدد هذا الحق » اه .

ويقول السفير البريطاني في العراق اذ ذاك ، موريس باترسن :

(١) يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ٩٥ من كتابه « نرسان العروبة » انه كان يلح على الملك غازي لاستبدال وزارة المدفعية بغيرها ماذا بالملك يقول له :
« ساقبل الاستقالة باصلاح بشرط ان لا يأتي نوري بعده . وانا اوافق على اسناد الوزارة لاي رئيس باستثناء نوري » فيرد صلاح على قول الملك : « لكن نوري هو المطلوب يا سيدي » اه .
وهكذا ارفع الملك على اسناد رئاسة الوزارة الى نوري السعيد ، ليقدم نوري على اعدام الصباغ وبقتية وبقائه المعتد ، بعد حوادث الشهرين نيسان ومايس ١٩٤١ م .

« ولكن هناك وجود كثيرة في عودة نوري باشا السعيد الى الحكم تستدعي القلق .
 واولها ان عودته الى السلطة قد اعادت الجيش العراقي مرة اخرى الى التدخل في
 الشؤون السياسية ، التي كان ينبغي ان يكون بعيدا عنها » (١) .
 وعلى كل فقد اثرت كلمات الامير زيد في حل الازمة ، فوجه الملك هذا الكتاب
 الى :

الرقم ٥٥٦

وزيرى الافخم نوري السعيد

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى
 اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان
 تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف
 وثلاثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون
 الاول سنة الف وتسعمائة وثمان وثلاثين الميلادية .
 غازي

وعهد نوري باشا الى السيدين : طه الهاشمي ورستم حيدر ان يساعداه في
 انتخاب زملاء يشاركونه مهمته ، على ان لا يكون السيد رشيد الكيلاني من ضمنهم ،
 لان الملك غازي كان لا يريد اشراكه معهم (٢) فتكوّنت الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون
 الاول من :

١ - نوري السعيد : رئيسا للوزارة ووكيلا لوزارة الخارجية .

٢ - طه الهاشمي : وزيرا للدفاع ووكيلا لوزارة الداخلية .

٣ - عمر نظمي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .

٤ - رستم حيدر : وزيرا للمالية .

٥ - محمود صبحي : وزيرا للمدلية .

٦ - صالح جبر : وزيرا للمعارف (٣) .

وكان ناجي شوكت يشغل منصب « وزير العراق المفوض في تركيا » فبعث
 اليه رئيس الوزراء نوري السعيد ، برقية مستعجلة يطلب فيها موافقته على الدخول

Both sides of the curtain p. 142 .

(١)

(٢) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٢٩م (ص ٢٩٩)
 « هاد رشيد عالي من منفاه في عاتق نزعته في دأره في البتاوين ، وكان مختارا جدا ، وناقيا لانه لم يدخل
 في الوزارة ، وعاتبني على ذلك عتابا مزا ، حتى انه بكى من شدة تأثره فاستغربت جدا منه ... وفي الاخير
 لما قلت له ان لا يستعمل الامور تتم حسبما يشتهي ، حلف بالطلاق بانه لا يدخل في الوزارة » .

(٣) يقول العميد الهاشمي في يومياته المدونة بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٢٩م في ص ٢٩٧ : « انه اراد ان
 يدخل صادق البصام عضوا في الوزارة ولكن رستم حيدر فضل عليه صالح جبر لخبرته ، ثم ان « طه » اراد
 ان يسند منصب وزارة المدلية الى صالح جبر ، ومنصب وزارة المعارف الى محمود صبحي الدفتري ولكن
 حيدرا اراد المكس ، وهكذا أصبح محمود صبحي وزيرا للمدلية وعين صالح جبر وزيرا للمعارف .

في وزارته ، كوزير للداخلية ، فلما وصلت الموافقة على هذا الطلب ، صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨م باسناد منصب وزارة الداخلية الى ناجي شوكت .

ولم يكن قبول المومي اليه هذا التكليف عفوا ، ولا كان وليد الصدف . فان رشيد عالي الكيلاني لما زار انقره . بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، نزل ضيفا على ناجي . واقنع بضرورة التعاون مع نوري على انقاذ الوطن من مصائب الفوضى والاضطراب .

وعلى كل فقد قبل تكوين « الوزارة السعيدية الثالثة » على هذه الصورة ، وبمثل هذه السرعة ، بارتياح غير قليل . وعلق الناس عليها الآمال الجسام في انتشال البلاد من وهبتها التي اوقعها فيها فريق من عشاق الكراسي الوزارية الوثيرة ، والسير بها قدما في مضمار التقدم ومعراج الاستقرار فهل حققت الايام هذه الاحلام ؟

اول كلمة لرئيس الوزراء

لم يكذ سكرتير مجلس الوزراء ينتهي من تلاوة كتاب التوجيه الملكي باسناد منصب رئاسة الوزراء الى نوري السعيد ، حتى التفت السعيد الى رئيس الديوان الملكي وقال :

ارجو ان ترفعوا عظيم شكري الى حضرة مولاي صاحب الجلالة على ثقته الغالية التي اولاني اياها ، واسأل الله تعالى ان يوفقني فاكون عند حسن ظن جلالته ، وان يحرسه بعنايته الصمدانية .
ايها السادة :

ان هدفنا الاسمي هو خدمة البلاد ، ورفع شأنها ، وتدعيم الحكم الصالح فيها ، واحقاق الحق ، وتأمين العدالة التامة ، وسيطرة القانون قبل كل شيء ، ونحن بحاجة الى توحيد جهود رجال البلاد على اختلاف نزعاتهم ، فارجو من اخواني الموظفين ان يثابروا على بذل اقصى المستطاع في سبيل اداء الواجبات المفروضة عليهم ، وارجو الله ان يسدد خطواتنا ، ويأخذ بيدنا الى المصلحة العامة ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

منهاج الوزارة

وبعد مرور ثلاثة اشهر ، نشرت الوزارة منهاجها في ٢٧ آذار ١٩٣٩م ، وهذا نصه :

تألفت الوزارة الحاضرة معتمدة - بعد الله - على ثقة صاحب الجلالة الملك ، ومؤازرة الامة ، وهي شاعرة باهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ومعتبرة بدروس الحوادث الماضية ، التي اثرت تأثيرا سيئا على طمأنينة البلاد واستقرارها .

ان الوزارة في الوقت الذي تعلن منهاجها هذا ، قد بدأت بالانتخابات لتقول
الامة كلمتها . وهي آخذة في تهيئة لائحة لتعديل القانون الاساسي ، لجعله ملائما
لوضع البلاد الراهن ، ومتمشيا مع امانيها .

ان من اهم مقاصد الوزارة تقوية الاستقرار ، وتمكين الشعب من ان يتقدم نحو
اهدافه العليا بثقة ونشاط ، وهي عازمة على صيانة الحريات العامة ، وعدم افساح
المجال لاستغلالها على حساب المجتمع وسعة البلاد . كما انها سوف لا تتساهل في
مكافحة الآراء الهدامة . او اية دعاية من شأنها احداث التفرقة بين ابناء الوطن مهما
كانت صبغتها .

لاحظت الوزارة ان الادوار الاخيرة قد تركت لدى قسم من موظفي الدولة تأثيرا
جعلهم ينصرفون الى الاشتغال بالسياسة ، متناسين ما يترتب عليهم من واجبات في
قضاء شؤون الخلق بالسرعة والنزاهة ، فالحكومة تنتظر من جميع الموظفين التجرد
عن مثل تلك الاشتغالات ، والنزعات الشخصية ، وهي مصممة على وضع حد قطعي
لكل تصرف لا يلتزم والمصلحة العامة .

ان اهداف الوزارة الاخرى تلخص كما يلي :

في السياسة الداخلية :

تنظيم الحياة الاجتماعية ، والاهتمام بانهاض الامة ، ورفع مستواها ، وفقا
لحاجات العصر الحاضر .

توطيد الامن والاستقرار في البلاد ، وتقوية روح المسؤولية ، ورعاية الواجب ،
واحترام القوانين .

رفع مستوى كفاءة الموظفين الاداريين ، وتحسين مسلك الخدمة الادارية .

توسيع صلاحية الادارات المحلية ، وتاليف مجالس تؤدي الى اشراك الاهلين في
الادارة . ولا سيما في الامور الصحية ، والثقافية ، والعمرانية ، وايجاد منابع وارادات
اضافية لينفق منها على الخدمات المذكورة بشكل واسع .

الاهتمام باسكان العشائر ، وذلك بايجاد اراضي صالحة للزراعة ، وتوزيعها
عليها توزيعا عادلا ، وتحسين حالتها من الوجوه المختلفة .

رفع مستوى العائلة الاجتماعي ، والصحي ، والعناية بتشجيع الزواج ، وتكثير
النسل ، والاهتمام بالاطفال والامهات .

رفع مستوى الفلاحين والعمال . وتنظيم شؤونهم ، وتحسين احوالهم .

الاعتناء بالصحة العامة ، ومكافحة الامراض ، خاصة المستوطنة منها ، وتعميم
الخدمات الصحية ، لا سيما في القرى والارياف ، مع الاهتمام بانشاء القرى العصرية ،
وجعل القرية اساسا للتشكيلات الادارية .

تنسيق قوات الامن على اساس الشرطة والدرك ، وتزويد كفاءة الشرطة .

اجراء تسجيل صحيح للنفوس .

الاهتمام بالصحافة ، وجعلها في مستوى تتمكن معه من ان تخدم المجتمع خدمة
صالحة .

في الدفاع الوطني :

تقوية الجيش وتزويده ، مع تجهيزه بالمعامل ، والمعدات الكافية ، والوسائل
اللازمة .

ملاحظة الحاجات العسكرية ، ومقتضيات الدفاع الوطني ، عند تنظيم موارد
البلاد الطبيعية ، وصناعاتها ، ووسائل مواصلاتها .

تعميم التدريب العسكري في المدارس ، وبث روح الجندية في الشباب ، وتنظيم
المؤسسات المساعدة للجيش .

في السياسة المالية والاقتصادية

العناية بتأمين التوازن ما بين مصروفات الدولة ووارداتها .

تثبيت ملاك الدولة على اساسات قديمة ، واعادة تنظيم الدوائر الحكومية ،
حسبما تقتضيه الكفاءة والمصلحة العامة .

اعادة النظر في قوانين الخدمة ، وجعلها بشكل يضمن التناسب بين المصلحة
العامة ، وحقوق الموظفين .

تحسين اساليب الضرائب والرسوم ، على اساس اشراك الجميع في تأديتها
بصورة عامة وعادلة .

توسيع دوائر تسوية الاراضي ، والعمل على توحيد حقوق التملك .

توسيع نطاق الاعمال العمرانية الرئيسية ، والشروع باعمال الري الكبرى ،
التي تحتاجها البلاد في مختلف نواحيها ، خاصة في الفرات الاوسط ، ووضع خطة
ثابتة فنية لانشاء الطرق ، وصيانتها ، وتشبيد المباني الحكومية .

تنظيم الصادرات والواردات ، بغية تأمين التوازن بينها ، والاهتمام بتطبيق
قاعدة المقايضة بالنسبة التي تتطلبها اقتصاديات البلاد .

الاشراف على المتاجرة بموارد البلاد الرئيسية ، وتنظيم شؤون التجارة والنقل .

مراقبة الشؤون الزراعية ، وتحسين منتوجاتها ، وتنظيم صادراتها ، خاصة
الرئيسية منها ، كالتنمر، والتبوغ ، والحبوب ، وايجاد المخازن والمؤسسات اللازمة
لمعاونة الملاكين والزراع .

تنظيم الصناعات الوطنية ، وتشجيع الاهالي على استهلاك المنتجات المحلية .
تأسيس مصارف اهلية لتنشيط التجارة ، وللقيام بالمشاريع الصناعية ،
والزراعية ، وتشجيع الاهلين على الاشتراك في هذه المشاريع العامة .

تشجيع الفرد والجماعات على التوفير المفيد ، وعلى استعمال الاموال الموفرة في
الساحات المثمرة للفرد ، وللهيئة الاجتماعية .

الاهتمام بالاحصاءات العامة وتوسيعها ، بحيث تقوم بما ينتظر منها من فوائد
في توجيه اقتصاديات البلاد ، وتنميتها .

في المدنية

الاهتمام بتوزيع المدل ، وتطبيق القوانين ، وسن قوانين جديدة ، تحقيقا
لحاجة البلاد والتطورات العصرية ، وتزويد كفاءة المؤسسات القضائية .

في المعارف :

مكافحة الامية بـث الثقافة العامة ، وتعميم التعليم الاولي ، والابتدائي .
العناية بالتعليم الثانوي ، والعالي ، والاختصاصي ، وتحقيق فكرة انشاء
الجامعة ، ورفع مستوى البعثات .

الاهتمام بالتعليم الصناعي ، والزراعي ، بما فيه الصناعات الزراعية ، وكذلك
العناية بالتعليم التجاري .

لما كان الشباب منبع قوة الامة ، فستعنى الوزارة بانماء وتنظيم حيويته
ونشاطه ، وبتأسيس الجمعيات والنوادي لبث روح الرياضة ، والفتوة ، والتعاون
بين الاعضاء ، واتخاذ جميع التدابير لاعداد الشباب مدنيا وعسكريا ، للنهوض
بالواجبات ، التي تنتظرها منه البلاد في نواحي الحياة العامة .

العناية بتعليم الفتاة تعليما يمكنها من القيام بواجباتها نحو الاسرة والمجتمع .
المحافظة على التقاليد الوطنية ، والقومية ، والاخلاق ، وتوجيه سياسة
المعارف ، واعداد المناهج الدراسية لتأمين هذه الاهداف .

في السياسة الخارجية :

السعي لتوسيع نطاق الحلف العربي ، بتقوية الصلات السياسية ،
والاقتصادية ، والثقافية ، والعمل على تحقيق استقلال الاقطار العربية المجاورة
الاخري ، وفق اماني اهاليها .

الاهتمام بصلات الصداقة مع بريطانيا العظمى ، على اساس التحالف والمصالح
المتقابلة والمشاركة .

تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلة في عهد سعد آباد .
السير على سياسة المودة والمصالح المتبادلة تجاه جميع الدول الاخرى .

الاقواق :

الاهتمام باصلاح الاوقاف ، وتنظيم شؤونها ، وتحسين مواردها ، على وجه يساعد على نشر الثقافة العامة ، وتوسيع نطاق المؤسسات الخيرية .

قضية الكويت

تقع « مشيخة الكويت » في الشمال الغربي من « خليج البصرة - الخليج العربي - » ويحدها « العراق » شمالا و « العراق » و « المملكة العربية السعودية » غربا ، والخليج العربي شرقا ، و « المملكة العربية السعودية » جنوبا ، وتبلغ مساحتها نحو ٧٠٠٠ كيلومتر مربع ، وفيها من النفوس زهاء مئة الف نسمة . وهي تتمتع بمركز جغرافي ممتاز ، جعلها متحكمة بامور « خليج البصرة العربي » قاطبة .

كانت هذه المشيخة قائم مقامية تابعة لولاية البصرة على عهد الانبراطورية العثمانية ، فلما قتل الشيخ مبارك الصباح اخاه محمد ، شيخ الكويت في سنة ١٨٩٥ م ، بسطت بريطانيا حمايتها على المشيخة ، فظل اهلها يحنون الى العراق ، ويرغبون في الالتحاق به . وقد زاد حنوهم هذا بعد ان استقل العراق في اواخر عام ١٩٣٢ م . واصبح عضوا في عصبة الامم ، يتمتع بنعم الاستقلال الذاتي ، والحكم الديمقراطي ، وصار الكويتيون يعدون مشيختهم لواء من « الوية العراق » فتملكوا العقارات العديدة وبساتين النخل الكثيرة في العراق ، واسسوا لهم مراكز تجارية فيه (١) .

وفي مفتتح عام ١٩٣٩ م ، اشتدت الدعاية لربط مشيخة الكويت بالعراق ، واخذ شباب الكويت يهرب الى ارض الرافدين ، ويبث الدعاية ضد مشايخ الكويت ، وسرعان ما تكون حزب سري في الكويت ضم نخبة من شباب الكويت المتحمس ، ومن المؤمنين بالوحدة العربية لهذا الغرض وكان للملك غازي محطة اذاعة خاصة به ، يقال لها « محطة قصر الزهور » فكان القوميون والشباب المتحمسون من الكويتيين وغيرهم يلجأون الى هذه المحطة ، لترويج الدعاية للاحاق الكويت بالعراق . و « اصبح الملك يتحمس كثيرا لقضية الكويت ، واخذت محطة الاذاعة تحمس الكويتيين في جدلهم ضد الامير ، ومطالبتهم بالحريه ، ورغبة البعض منهم الى الانضمام الى العراق . وكان رشيد عالي رئيس الديوان الملكي اكثر تحمسا منه ، حتى ان الملك كلّف رئيس اركان الجيش بانذار الجيش » (٢) .

(١) كان هذا كله وضع الكويت في عام ١٩٣٩م وقد تبدل كل شيء الآن وما زال صاحب هذا التاريخ يتذكر زيارته الاولى لمشيخة الكويت في سنة ١٩٢٥ ونزوله في قصر السيد خينا على الشيخ احمد الجابر في الفوملة التي سبق ان نزل فيها الاستاذ الرحالة امين الريحاني . وكانت « الكويت » يومئذ قرية كبيرة محاطة بسور مرتفع ويعيش اهلها على الفوس وبناء السفن وليس فيها اكثر من مدرستين وعدة كتاتيب .

(٢) مذكرات طه الهاشمي ص ٢٠٠ .

يقول السفير البريطاني في العراق ، السير مويس باترسن (١) :

« ان تسيب الملك غازي بوجه عام قد اصبح جسيما في العهد الجديد ، وعلى الاخص اذاعته اللاسلكية الموجودة في القصر ، والتي كانت منذ امد طويل مصدرا للمتاعب ، ولكنها اصبحت مؤخرا مؤذية في لهجتها خاصة تجاه شيخ الكويت ، جبار العراق الملاصق في رأس الخليج ، وهو الحاكم الذي وقف الى جانب الحكومة البريطانية ، والذي كانت له صلات وثيقة بها . ان الاتجاه الذي اتخذته الاذاعة اللاسلكية نحوه هو في نعته بالاقطاعي البالي المستبد ، وان حكمه الرجعي يتعارض مع النظام المستنير القائم في العراق ، وهذا يعني ضمنا ان من الخير للكويت ان تندمج مع جارتها الشمالية » .

وفي اثناء غياب رئيس الوزراء نوري السعيد عن العراق في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقد في لندن ، « استدعى الملك غازي في غسق الليل ، رئيس اركان الجيش العراقي الفريق حسين فوزي ، وكلفه باحتلال الكويت فورا ، كما اتصل جلالته بمتصرف لواء البصرة علي محمود الشيخ علي ، وامره ان يضع كافة الامكانيات الادارية تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت حالا . فلما اصبح الصباح ، دعي نائب رئيس الوزراء ناجي شوكت ، الى البلاط الملكي ، فوجد كلا من وزير الدفاع ، ووكيل رئيس اركان الجيش ، ورئيس الديوان الملكي ، وغيرهم وجلين . فلما فهم ناجي بك القضية على حقيقتها ، دخل على الملك ، وعرض عليه ان احتلال الكويت يفيظ الحكومات البريطانية ، والايرانية ، والعربية السعودية على السواء ، وان رئيس الوزراء ما يزال في لندن بمهمة رسمية خطيرة ، وسيبرق اليه ليعود الى بغداد حالا ، وانه لا بد من اتخاذ الخطوات المتزنة لتحقيق امر جلالته . وهكذا استطاع ان يصرف السيد ناجي جلالة الملك عن تفكيره العاجل ، الى ان كان قتله على نحو ما سنذكره » (٢) .

حوادث متنوعة

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة في يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٣٨ م ، الافراج عن الصحف السياسية المعطلة كافة ، والسماح لها بالصدور .
- ٢ - قررت « وزارة الداخلية » في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨ م ، الفاء الرقابة التي فرضت على بعض الشخصيات السياسية ، وعلى مراسلاتهم البريدية ، والبرقية ، والتلفونية .
- ٣ - قررت الوزارة الفاء القرار الصادر بابعاد بعض السياسيين الى الاقضية النائية والسماح لهم بالعودة الى ديارهم ، كما انها افرجت عن المحامين ، والشبان الموقوفين على ذمة التحقيق في القضايا السياسية .

Both sides of the curtain p. 150 .

(١)

(٢) رواه لنا السيد ناجي شوكت ، ثم شرحه شرحا كتابيا في ص ٣٥٨ من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين

عاما » .

٤ - أحالت « وزارة الدفاع » لفيفا من القادة ، والضباط ، على التقاعد ، بداعي اشتغالهم في السياسة أضراب : امير اللسواء نظيف الشاوي ، والزعيم بهاء الدين نوري ، والزعيم ابراهيم خلف ، والمعيد سعيد التكريتي ... الخ فحرم الجيش من خبرة خيرة الضباط ، وكان هذا ثاني رعييل تلتهمه السياسة ، وبه تمت سيطرة العقلاء الاربعة على الجيش .

٥ - استصدرت الوزارة ارادة ملكية باعفاء صاحب جريدة الاستقلال السيد عبد الغفور البدري ، عما تبقى من مدة محكوميته ، وكان المومي اليه قد طمن بجريدته في نزاهة السيد مصطفى العمري وزير الداخلية في « الوزارة المدفعية الرابعة » فحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة اشهر .

٦ - كانت الوزارتان « السليمانية » و « المدفعية الرابعة » فصلت عددا من موظفي الحكومة في السلك الخارجي ، كسمو الامير زيد عم الملك غازي ، ونصرت الفارسي احد الوزراء السابقين ، والسادة : موفق الالوسي ، وعبد العزيز المظفر ، وطالب مشتاق ، وناصر الكيلاني ، فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم ، أحالت تفسير المادة الحادية عشرة من « قانون الخدمة الخارجية » الى ديوان التفسير الخاص ، وهي المادة التي تم فصل المشار اليهم بموجبها ، ليري هل ان قرار الفصل المذكور ، يمنع اعادة المفصولين الى الخدمة ؟ فاجتمع « ديوان التفسير » في يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ م ، وقرر جواز اعادة الذين فصلوا من الخدمة الخارجية ، بقرار يصدره مجلس الوزراء ، وذلك لعدم وجود ما يمنع هذه الاعادة في القانون المذكور .

٧ - اقام رئيس الوزراء نوري السعيد . وليمة غداء كبرى في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٩ م دعي اليها رؤساء القبائل البارزين في الوية الحلة ، والديوانية ، والمتفق ، وفاتهم فيها بوجوب التآزر والتعاقد لما فيه خير البلاد ، و اشار عليهم بوجوب دفن الضغائن والاحقاد التي بينهم ، ووجوب تناسي الماضي بفواجهه ومآسيه ، وحل مشكلاتهم فيما بينهم ، وبين لهم ان ابواب البلاط الملكي ، وابواب رئاسة الوزراء مفتوحة امامهم ، فمن كانت لديه ظلامة فليراجع بشأنها ، ومن شعر باجحاف فليشتك بكل حرية .

٨ - كان من مظاهر نبل رئيس الوزراء نوري السعيد ، انه قصد خصومه السياسيين في بيوتهم ، وصفى حسابه معهم بعتب بسيط ، وتفاضى عن الماضي البعيد : مؤكدا لهم ان مصلحة البلاد يجب ان تعلو مصالح الاشخاص دوما ، وان تصافي القلوب هو الذي يحقق هذه المصلحة العامة . وقد قوبلت حركته هذه بالاعجاب والتقدير في بادىء الامر .

٩ - كانت الحكومة البريطانية قد اقترحت على الدول العربية « مصر ، العراق ، والاردن ، واليمن ، والسعودية » ان توافق هذه الدول على اجتماع يعقد في لندن ، لبحث القضية الفلسطينية ، وتقريب وجهات النظر ما بين المطامع

الصهيونية والحقوق والاماني العربية . كما جمعت اقطاب اليهود في العاصمة البريطانية للغرض نفسه ، على ان يعقد الاجتماع في يوم ٧ شباط ١٩٣٩ م ، فسافر رئيس الوزراء نوري السعيد ، الى القاهرة في يوم ١٤ كانون الثاني من هذه السنة في طريقه الى لندن ، واجتمع في ارض الكنانة بزعماء العرب البارزين ، ورجالهم السياسيين ، للمذاكرة في الخطة التي يجب على الدول العربية ان تنتهجها في هذا المؤتمر . وبعد ان اجري اتصالات هامة في هذا انصدد ، سافر الى العاصمة البريطانية ، الا ان سرعان ما وجد نفسه امام استسلام السياسة البريطانية لضغط الصهيونية العالمية والولايات المتحدة الامريكية . وفي مساء ١٢ شباط ، غادر بغداد الى لندن ، السيد توفيق السويدي ليخلف الرئيس في مهمته بصفة كونه مندوبا عن العراق في المؤتمر المذكور ، وقد عاد نوري الى بغداد في ٢٨ شباط ١٩٣٩ م ، وكانت قد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الداخلية ناجي شوكت ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية رستم حيدر .

١٠ - وصل الى بغداد - في طريقه الى القاهرة صاحب السمو الانبراطوري الامير شاهبور محمد رضا ولي عهد ايران في يوم ٢٦ شباط ١٩٣٩ م ليعقد قرانه على الاميرة فوزية شقيقة الملك فاروق . وقد استقبله في الحدود الامير عبد الإله باسم الملك غازي . والسيد ناجي شوكت باسم الحكومة العراقية وانزلاه في قصر الزهور . افخم القصور الملكية في بغداد . وبعد ان لبث فيها ثلاثة ايام ، ارتحل وتبدلت بهذه المناسبة برقيات المجاملة بين ملك العراق وشاه ايران .

١١ - انتقل الى جوار ربه في مساء يوم ١٠ آذار ١٩٣٩ م ، الحاج عبد الحسين الجلي . وكان قد اشغل عدة مناصب وزارية في اوقيات مختلفة .

١٢ - اسندت رئاسة الديوان الملكي الى السيد رشيد عالي الكيلاني في يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٩ م ، بناء على الحاج من المعارضة . وكان ناجي شوكت يتولى منصب رئاسة مجلس الوزراء بالوكالة ، فاستشار رستم حيدر في امر تعيين الكيلاني هذا . فلم ير ، هو والهاشمي ، مانعا من ذلك ، ولما فاتح الملك غازي بالامر ، اجابه : انه راض عن رئيس ديوانه رشيد الخوجه ، ولكنه لا يعارض الحكومة فيما تريد اجراءه . ولما عاد نوري السعيد الى العراق ، عاتب ناجي شوكت على تعيين الكيلاني لرئاسة الديوان الملكي (١) .

(١) من حديث للسيد ناجي شوكت مع المؤلف ، وهو - ناجي - يضيف الى ذلك قوله في ص ٣٥٠ من مذكراته انه لما جاء من انقرة ليتسلم منصبه الوزاري ، اراد ان يفهم الاسباب التي حالت دون اشتراك السيد رشيد عالي الكيلاني في الوزارة الجديدة ، فعلم من وزير الدفاع طه الهاشمي . ان رئيس الوزراء نوري السعيد استبعد رشيدا من وزارته لانه لا يرضيه غير منصب وزارة الداخلية ، في الوقت الذي اراد نوري ان يحتفظ بهذا المنصب لنفسه . وانه « ناجي » لما زار السيد الكيلاني وجده ثائلا مائلا لانه بقي بلا عمل . ولما كان رشيد لا يرضيه الا احد ثلاثة مناصب : رئاسة الوزراء ، ووزارة الداخلية ، ورئاسة الديوان الملكي ، فقد تم تعيينه رئيسا للديوان .

١٣ - امر رئيس الوزراء نوري السعيد ، ان يكون راتبه الشهري كراتب بقية الوزراء « أي ١٢٠ ديناراً عدا المخصصات » .

١٤ - سافر وفد عراقي الى طهران ، في مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٩ م ، برئاسة مدير الخارجية العام السيد رشيد الخوجه ، وعضوية كل من السيدين : جميل السلام ، وسعيد فهميم للاشتراك في مؤتمر للموقعين على « ميثاق سعد آباد » الذي تقرر عقده في طهران ، بمناسبة عقد قران ولي عهد ايران الامير محمد رضا شاهپور « الذي يحضره وزراء خارجية الدول الموقعة في هذا الميثاق » وكان من المقرر ان يسافر الى طهران الامير زيد ، ونوري السعيد ، للاشتراك في حفلة الزفاف ، ولكن فاجعة العراق بوفاة ملكه الملك غازي حالت دون ذلك .

افتتاح سدة الكوت

بحثنا موضوع انشاء « سدة الكوت » في مواضع مختلفة من هذا الكتاب، وقلنا في المجلد الرابع منه ، ان مجلس الوزراء وافق في جلسة ٦ ايلول ١٩٣٤ ، على مقالة التعهد المختص بهذا المشروع ، وبوشر بالعمل فيه يوم ١٠ كانون الاول من هذه السنة . وقد تم انشاء السد المذكور في اوائل عام ١٩٣٩ ، وافتتحه الملك غازي في ٢٩ آذار ١٩٣٩ بهذه الكلمة :

اخواني الاعزاء

من دواعي سرورنا العظيم ان نوفق الى افتتاح هذا المشروع الحيوي . نذكر اننا قد وضعنا حجره الاساسي منذ ثلاثة اعوام خلت ، تحقيقاً لرغبة والدي الغالية، وكلمته القيمة التي لا تزال تتردد في خاطرننا ، وهي « لا مشروع قبل الغراف » .

ان جل امانينا الاكثار من امثال هذه المشاريع المثمرة ، التي تفيض على البلاد بالخير والانعاش ، ونؤمل ان يرى شعبنا المحبوب في القريب العاجل حفلات اخرى ، لوضع الاحجار الاساسية لمشاريع اقتصادية ، وعمرانية ، لا تقل اهمية عن هذا المشروع العظيم ، راجيا من الله عز وجل لجميع ابناء وطننا العزيز عزا ورفاهاً . اهـ .

وبلغ طول « هذا السد » خمسمئة متر ، ويبلغ عرضه نحو اربعة عشر متراً ، وله ٥٦ فتحة طول كل منها ستة امتار ، وارتفاعها ٩٦٣٠ امتار ، ولهذه الفتحات ابواب من الحديد او الفولاذ تنزل فيها كما ينزل السيف في القراب ، وقد روعي في بنائه ان يكون صالحاً للملاحة فجعلت له فتحة عامة (هويس) لمرور السفن طولها ٨٠ متراً ، وعرضها ما يقرب من سبعة عشر متراً ، وقد بلغت كلفته مليون و ١١٩٠٤٣٠ ديناراً (١) وحضر حفلة افتتاحه السفراء ، وقناصل الدول الاجنبية ، والاعيان ،

(١) ادعت شركة « بلفور بيتي » هذه ، بعد احتلال الانكليز للعراق ثانياً بمناسبة حركة ايار ١٩٤١ م ، انها خسرت نحو مليون دينار لان الظروف المالية وارتفاع اسعار المواد المستعملة في هذا السد جعلت من المسير اكبال ما تعهدت به دون ان تتكبد هذه الخسارة وقد طالبت الحكومة بذلك فعلاً . وكان احمد مختار

والنواب ، والوزراء ، وسائر الطبقات ، كما حضره مدراء شركة « بلفوربتي » البريطانية التي تعهدت ببناء السد .

تأجيل مجلس النواب ثم حله

كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد استصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥١٠ والمؤرخة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ م « بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهرا واحدا ابتداء من اليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٣٨ م » فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ م ، استصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٦١ والمؤرخة ٢٦ من هذا الشهر « بأن يؤجل المجلس المذكور جلساته شهرا آخر اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٣٩ م » فلما انتهت مدتا التأجيلين ، وعقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة في يوم ٢٠ شباط ١٩٣٩ م ، تلي تقرير النائب داود السعدي الذي يتهم فيه « الوزارة المدفعية الرابعة » بمخالفتها لاحكام القانون الاساسي ، وذلك بابعادها له ولغيره من السياسيين الى الاقضية النائية ، عملا بمرسوم « منع الدعاية المضرة » الذي كانت هذه الوزارة قد استصدرته في حينه ، ومعاملتهم معاملة لا تتفق مع العدالة التي كفلها الدستور للعراقيين ، على حد ما جاء في التقرير .

وقد جرت مذاكرة حادة وعنيفة بين انصار الوزارة القائمة ، وانصار الوزارة المستقلة ، حول هذا التقرير ، وحمل وزير المالية السابق ابراهيم كمال ، حملة قاسية على صاحب التقرير وصحبه من المبعدين ، وتعرض الى الوزارة القائمة ، ومس بكرامتها ، واستطاع بأساليبه الخاصة ان يحمل المجلس على ان يرفض التقرير . موضوع البحث ، ولا سيما وقد كانت الاغلبية في المجلس من جماعة الوزارة السابقة . لانها هي التي اجرت انتخاباته ، ثم تأجلت الجلسة الى يوم ٢٣ شباط .

وقد اتضح لوكيل رئيس الوزراء السيد ناجي شوكت ، ان المجلس سيحاول في جلسته القادمة الضغط على الوزارة القائمة بطلب ثقتة فيها ، وهي لا تملك فيه الاقلية ضئيلة ، الامر الذي يؤدي الى سقوطها حتما ، فاقترح على زميليه : وزير الدفاع طه الهاشمي ، ووزير المالية رستم حيدر ، ان تستصدر الوزارة ارادة ملكية بحل مجلس النواب ، والبدء في انتخاب مجلس جديد ، فأقر الوزيران الاقتراح ، ووافق الملك غازي عليه فاصدر هذه الارادة :

الرقم ٩١

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطتين : التشريعية

بأن يتولى وزارة الاشغال والمواصلات في عام ١٩٤٣م فرفض اقوام هذه المطالبة . وبعد ضغط والاحاح شديدين ، اتم تمويل الشركة بمئة الف دينار كنسوية نهائية بناء على توصية لجنة خاصة ، وهو ما قصه علينا مختار بابان نفسه ، ودونه في مذكرة من ستين صفحة كتبها خفيصا لكتابنا هذا .

والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر ، تتطلب اعمالا
اصلاحية هامة تستدعي وجود تأزر وثيق بين السلطتين ، مما يمكن الوزارة القيام
بها ، ولما كانت الوزارة غير شاعرة بهذا التأزر بينها وبين المجلس النيابي الحاضر ،
فقد :

اصدرت ارادتي الملكية . بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون
الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه وكيل رئيس الوزراء ، بحل
مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد . على وكيل رئيس الوزراء تنفيذ هذه
الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر محرم سنة ١٣٥٨ هـ واليوم الثاني
والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٩ م .

وكيل رئيس الوزراء : ناجي شوكت غازي

ولما استأنف المجلس جلسته في ٢٣ شباط كانت شرفات المستمعين تغص
بالاعيان والمعارضين وعدد النواب الحاضرين يفوق عددهم في بقية الجلسات وكانوا
على استعداد لمنازلة الوزارة ، فلما فوجئوا بتلاوة هذه الارادة ، اسقط في ايديهم ،
فتشتوا ايدي سباً .

أتت الرياح على محل ديارهم فكانهم كانوا على ميعاد

ويقول طه الهاشمي في ص ٣٠١ من مذكراته « ان السفير - البريطاني - في
مقابلته للملك بتاريخ ٢٤/٢/١٩٣٩ م ، لمح الى ضرورة اخذ رايه عند وقوع ازمة
وزارية . ويشير الى حل المجلس » كما ان نوري السعيد لم يكن ميالا لهذا الحل ،
ولكن القرار الذي اتخذ بغياحه . فرض عليه السكوت فسكت .

الملك يكلم الشعب

يصادف يوم ٢١ آذار ، عيد ميلاد الملك غازي ، فتعطل الدوائر الرسمية ، وتلى
المنقبة النبوية ، ويجري تبادل برقيات التهاني والتبريك بهذه الذكرى . ولما حل يوم
٢١ آذار من سنة ١٩٣٩ م ، اعربت الوزارة عن رغبتها في جعل هذا اليوم عيداً قومياً
ممتازاً ، فاقبحت ولائم الافراح في كل لواء ، وفي كل قضاء ، وفي كل ناحية ، اما
العاصمة فقد لبست ثوباً فضفاضاً من الزينة ، وجرى فيها استعراض فخم لبعض
قطعات الجيش ، فلما كان مساء اليوم المذكور ،لقى الملك هذه الكلمة من دار الاذاعة
اللاسلكية :

شعبي الكريم

شهدنا اليوم ما قمتم به من احتفالات وافراح بمناسبة مولدنا ، فهزتنا تلك
المظاهر الصميمية والمواطف الخالصة الدالة على وحدة شعوركم ، وخلقكم الابي ،
الامر الذي يجعلنا وطيدي الثقة في منعة هذا الوطن ، ومستقبله الباسم .

اننا نفتتح هذا العام، وهدفنا ترسيخ الاستقرار الحقيقي في النفوس، وافساح المجال امام شعبنا المحبوب ليستأنف جهوده بخطى واسعة نحو غايته السامية، وتمكين حكومتنا من ان تقوم بما تتطلبه البلاد من اصلاحات شاملة، ونحن واثقون بان هذا الشعب الكريم الذي اجتاز اكثر الازمات، وصمد لاشد المكاره، سيكون خير عون لنا في تحقيق امانينا هذه.

شعبي العزيز !

ان الواجب يقضي علينا في مثل هذه الادوار الحرجة، التي يجتازها العالم، ان نقدّر مسؤولياتنا، ونعمل بسرعة ونشاط على تعزيز قواتنا الوطنية.

ان من حسن حظ هذا الشعب الحبيب، ان تتجلى مزاياه في جيشه الباسل، المشبع بروح النظام والاخلاص والمفاداة، الحارس الامين لهذا الوطن العزيز، والرمز الحقيقي لرسالته التاريخية. فليطمئن شعبي الكريم باني ساهر على راحته، وطمأنينته، واضع نصب عيني دائما وابدا استكمال اسباب عزه ورفاهيته، ومهمته خاصة بمستقبل الشباب الذي هو مصدر قوة هذه الامة، ومحقق آماليها وامانيها.

وقبل ان انهي كلمتي هذه، لا اتمالك من ان اتوجه بفكري الى اخواننا العرب الذين يهمننا امر مصيرهم، راجين من الله ان يحقق في مفتتح هذا العام، ما تصبو اليه نفوسهم من امني سامية، وهو ولي الجميع. ومنه التوفيق (١). اهـ.

المؤامرة الموهومة على سلامة الدولة

حكمة سليمان :

كان للانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي العسكري في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦، وتكوين الوزارة برئاسة حكمة بك سليمان، اسوء الاثر في نفس نوري السعيد رئيس الوزارة الاسبق. ولا سيما بعد ان اقترن هذا الحادث بمقتل صهره وعزيز روحه جعفر العسكري. وكان السادة: رشيد عالي الكيلاني، وطه الهاشمي، ورستم حيدر، من الحائقين على حكمة سليمان وبكر صدقي، للاضرار التي لحقت بهم نتيجة لهذا الحادث، ولما قتل الفريق بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧، كرد فعل لحركته الانقلابية المذكورة، بذل حكمة بك جهودا غير منكورة لجعل شعار سياسة الوزارة التي اعقبت وزارته «اسدال الستار» فلما ارغمت وزارة المدفعي الرابعة، التي تبنت هذه السياسة، على الاستقالة والتف نوري الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨م، انتهت تلك السياسة بالفشل وحلت محلها سياسة تصفية وتاديب شعر حكمة بك ان من الكياسة وبُعد النظر ان يترك العراق مدة من الزمن حتى تتضح سياسة «الوزارة السعيدية الثالثة» المذكورة. والظاهر ان نوري شعر بقلق حكمة، وسمع باستعداده للسفر الى تركيا، فاراد ان يطمئنه،

(١) جريدة «البلاد» العدد رقم ١١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٣٩م.

فبعث اليه كلا من ولده « صباح » وصديقه الناطق بلسانه «الدكتور سامي شوكت» ليؤكد له : ان نوري لا يضر شرا لاحد ، وانه لا خوف عليه ولا على حياته اذا بقي في العراق ، فاطمان حكمة بك الى هذه الرسالة الشفوية ، وصرف النظر عن السفر ، ولكن الراي العام فوجيء في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ ، بهذا البيان الخطير :

بيان رسمي

« بينما كان الشعب العربي الكريم يجد سيره نحو اهدافه العليا ، مغبوطا من جميع الامم ، لما ناله من منزلة ممتازة بفضل الجهود العظيمة ، والضحايا الجسيمة التي بذلها بزعامة مؤسس كيانه ، وباني مجده ، جلالة المغفور له الملك فيصل العظيم ، اذا بالاقدار قد انتقلت بمجدد شبابه الى جوار ربه ، فكانت عليه خسارة فادحة لم ير بدا من ان يتحملها بصبر وثبات ، وان يثابر على سيره متمزيا بنجمله العظيم ، الملك غازي الاول ، الذي اصبح محط آماله وامانيه . ولكن ظهر ويا للأسف ، بعد برهة قصيرة ، ان نهضتنا المجيدة هذه لم ترق في اعين فئة من عبيد الشهوات ، والمطامع ، وعمال الفوضى ، فقامت تتآمر عليها بمختلف الحيل والاضاليل ، وكان من جراء ذلك ان اجتاز هذا الشعب في السنوات الاخيرة ادوارا خطيرة ، عصفت به في خلالها رياح المؤامرات والفتن ، واعاصير السفه والاجرام والفوضى ، مما روع السكان ، وهدد الدستور ، والحق بسمعة هذا الوطن العزيز اضرارا لا تقدر . ومما يزيد في الاسف ان هذا الضرر قد سرى عبر العراق ، فاذى كافة الاقطار العربية ، التي تربطها بالعراق اواصر القربى ، وصلات الهدف الاسمى ، والمصالح المشتركة .

« لم يكف تلك العصبة الاثيمة ما قامت به من مصادرة حريات ، وارهاق ، وجرح مفانم على حساب الشعب الكريم ، بل جرأت حتى على سلطات مجلس الامة ، وصاحب العرش المفدى ، بحجج لم يلبث ان ظهر الخلق فسادها ، ولكن الشعب العراقي الكريم عرف كيف يصمد للنكبات والويلات ، ويعالجها برابطة جاشه وحكمته المعروفتين . ولما اقدمت الوزارة الحالية على تحمل اعباء المسؤولية ، وضعت نصب عينينا العمل برغبة صادقة على اعادة الاستقرار التام الى نصابه ، وذلك بعدم فسح المجال لمثل تلك الادوار المحزنة ، وما خلفته من آثار فوضى ، واستهتار بقوانين المملكة ومقدراتها . وقد بين رئيس الوزراء بوضوح ، في خطبة اذاعها على اثر تأليف الوزارة ، ضرورة استئناف العراق - حكومة وشعبا - سيره السابق ، تحت ظل العرش والدستور . ولكن ثبت ان ذلك البيان ، وما انطوى عليه من تسامح وتحذير في آن واحد ، لم يؤثر ويا للأسف التأثير الرادع في بعض الاشخاص ، الذين فقدوا مزية الاعتبار بدروس الماضي ، واصبحت نفوسهم ملوثة بجرائم الاجرام والفوضى ، لا يرضيها عودة النظام والطمأنينة الى البلاد . فقاموا على قلتهم ، وضعف تقديرهم لمغبة اعمالهم ، يتآمرون في الآونة الاخيرة على تجديد المآسي السالفة ، غير منتبهين الى ان الامة لا يمكنها ان تتفاضى كل مرة عن يريدها سوء ، وان الحكومة لهم بالمرصاد . لقد عمدوا هذه المرة الى عين الطريقة التي عمدوا اليها سابقا ، فارادوا ان يخدعوا نفرا من الضباط ، وقد فاتهم ان الجيش السذي يشعر بمجموعه بواجب

الاخلاص والتضحية نحو قائده الاعلى وسلامة الوطن ، لا بد ان يبرأ من المفسدين ، ويغضب لتكرار هذه الالاييب ، التي تسيء الى سمعته ، والى سمعة الوطن الذي هو حارسه الامين .

لقد قامت الحكومة بما يترتب عليها من واجب ، بايقاف المتهمين المتآمرين ، واحالتهم الى محكمة خاصة يحكم فيهم القانون حكمه الحق . ولتطمئن البلاد من ان عبيد الاجرام والاخلال بالنظام قد فات ، وان مصلحة الوطن العليا تحتم على الحكومة بان لا تتساهل بعد الآن بحق اي كان يريد ان يتحكك باحد افراد الجيش ، بقصد سوقه الى عمل لا يتلائم وواجباته المقدسة ، كما انها لا تتوانى في انزال العقاب على من تحدثه نفسه باغواء رئيس قبيلة ، لاستخدامه في سبيل مآرب شخصية ، اذ ليس من المصلحة العامة ان تبقى سلامة الاستقرار عرضة لمثل هذه الارهاصات الوضيعة . والحكومة تنتهز هذه الفرصة لتطمئن الشعب الكريم ، الذي اقلقته امثال هذه الافسادات ، انها ساهرة على راحته ومصالحه ، وانها ستحترم العهد الذي قطعته على نفسها بتمسكها بدستور البلاد وقوانينها ، وانها سوف لا تفصح مجالا لاي كان ، وبأي اسم ، لخرقه حرمة القوانين ، التي انما سنت لاحقاق الحق ، ونشر العدل والطمأنينة بين اهل البلاد كافة ، وستظل المحكمة قائمة بواجباتها ، ما دامت الحاجة ماسة اليها ، وستكون مهمتها تطبيق القانون على اي شخص تحدثه نفسه باخلال الامن ، والتصدي للاجرام .

« ان من اهم اغراض الحكومة ان يطمئن الشعب الكريم الى مستقبله ، وان ينصرف كل موظف بعد الآن الى واجباته ، ويحسن القيام بها ، وان يعمل كل عراقي بطمأنينة ونشاط على ازدهار بلاده وتقدمها ، ويسير بقوة وايمان نحو اهدافه العليا ، مستظلا براية سليل البيت الهاشمي حامل لواء النهضة العربية ، وباني كيان الدولة العراقية الفتية ، والله المسؤول ان يسدد خطوات الجميع ، ويهديهم الى ما فيه خير البلاد ومصالحها » .

بغداد ٦ مارس ١٩٣٩ م مدير الدعاية والنشر والاذاعة

خلاصة القضية :

وخلاصة القضية ، التي يشير اليها هذا البيان :
« ان مؤامرة خفية دبرت في زمن الوزارة السابقة . مركزها في بغداد ، اريد بها قلب الحكومة الحاضرة ، وقتل عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ شخصا من امراء الجيش ، وكبار موظفي الدولة ، وفي ضمنهم رجال الوزارة الحاضرة ، وذلك بطريقة اجراء وليمية في قصر سمو الامير عبد الله ، يدعى اليها نحو مائتين وخمسين شخصا ، بما فيهم الدوات المطلوب اغتيالهم . والاشخاص الذين سيقومون بتنفيذ الاغتيال » (١) .

(١) ما كادت الطبعة الاولى من هذا الكتاب ، تكون بين يدي سمو الامير عبدالله ، الوصي على عرش العراق ، حتى استدعى المؤلف الى البلاط الملكي في يوم السبت الموافق ٢٠ شباط سنة ١٩٥٤م ، وعاتبه - بحضور رئيس للديوان السيد احمد مختار بابان - على زج اسمه في موضوع المؤامرة المزعومة . فلما

كما جاء تفصيل ذلك في قرار المجلس العربي ، الصادر عن « معسكر الرشيد » في يوم ١٦ من شهر آذار سنة ١٩٣٩م - وأن القائمين بهذه الحركة هم السادة : حكمة سليمان ، واسماعيل عباوي ، واخوه يونس عباوي ، وحلمي عبد الكريم ، وجواد حسين ، وعلي غالب ، وعبد الهادي كامل ، والعقيد صالح صائب ، وانهم كانوا يهدفون في جملة ما يهدفون اليه ، قتل الملك غازي ، وتنصيب الامير عبد الله بدلا عنه . وهكذا تم اعتقال الكبار الذين اسهموا في انقلاب ١٩٣٦ .

وقد استغرب الرأي العام هذه المفاجأة ، وقابل خالد سليمان ، شقيق حكمة سليمان رئيس الوزراء نوري السعيد ، حول اخيه ، ويقول نوري : ان خالد فارقه وهو مطمئن البال على اخيه حكمة .

تدابير الحكومة :

عالجت الوزارة هذه القضية بتدابير مستعجلة فاقفقت المتهمين بالحادث المزعوم ، مدنيين وعسكريين ، وقررت اعلان الاحكام العرفية في بغداد لتسريع البت في امر الموقوفين فصدرت هاتان الارادتان :

(١) رقم ١١١ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، وقرره مجلس الوزراء ، باعلان الاحكام العرفية في منطقة معسكر الرشيد ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية الرابطة فيها انها تابعة لها ، الى ان يعلن انتهائها . وتوقيف قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الاحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس

اوضحنا لسبوه ان ذلك مما جاء في قرار المجلس العربي قال ما يلي بالنص :

« جاني مهدي الهادي كابل ذات يوم ، وطلب ان يكلمني على الانفراد . فلما اختلفت به قال : ان ضابطا يريد مقابلتي ، فاذا به حلمي عبدالكريم . وقد ذكر لي ان بعض الضباط يريدون القيام بمؤامرة ضد العرش ، وان الواجب ساقه الى اخباري بذلك . فطلبت اليه ان يذكر لي اسماء هؤلاء الضباط ، فلم يذكر اسم اي احد ، على الرغم من الحامي عليه . فسالته : وكيف استطيع الوثوق باناس لا اعرف اسماءهم ؟ فجاني بعد مدة بقاتمة بعض الاسماء ، فذهبت بها الى عمي الامير زيد في الوزيرية ، واطلعت عليها . وبعد ايام جاني العقيد محمود سلمان برسلا من قبل الوزير طه الهاشمي ، وسألني عما قلته لمسي ، فادركت ان عمي قد فشى السر ، وما لبثت ان دعيت الى الحضور امام المجلس العربي العسكري ، فاستاذنت الملك غازي وحضرت امام المجلس ، وتخصصت على اعضائه التفتة كما وقعت . فسالوني : « هل تعرف حكمة سليمان ؟ » فاجبت بالنفي . فسالوني : وهل جاء اسمه في المحادثات والاقوال التي جرت معكم او بحضورتكم ؟ فاجبت بالنفي ، وبعد ايام صدرت الاحكام المروسة ، وعليك ان تسال من رئيس المحكمة عن مصر الأوراق ا هـ .

وقد سألنا العقيد عزيز يابلكي ، رئيس المجلس العربي ، عما يقوله الامير عبد الله ، فاجابنا قائلا : ان اوراق الدموي تحوي (٢٠٥٣) صفحة وقد اخذها اسماعيل نامق الى نوري باشا ولم تعد الينا .

بالاجراءات والمحاکمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، في المنطقة المذكورة ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المراقبة فيها .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨ هـ ، واليوم الخامس من شهر مارت سنة ١٩٣٩ م .
غازي

طه الهاشمي محمود صبحي الدفتري ناجي شوكت نوري السعيد
وزير الدفاع وزير العدلية وزير الداخلية رئيس الوزراء

(٢) رقم ١١٢ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، بأن تكون الادارة الملكية في المنطقة العلنة فيها الاحكام العرفية ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ١١١ والمؤرخة في ٥ مارت سنة ١٩٣٩ م ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية انها تابعة لها ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المراقبة فيها ، المرجع الاعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة ، حسبما يتراءى له .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨ هـ واليوم الخامس من شهر مارت سنة ١٩٣٩ م .
غازي

وزير الدفاع وزير العدلية وزير الداخلية رئيس الوزراء
طه الهاشمي محمود صبحي الدفتري ناجي شوكت نوري السعيد

وقد عين كل من العقيد عزيز ياملكي رئيسا للمجلس العرفي العسكري ، والمقدمين : سعيد يحيى الخياط ، ومحمود حلمي عضوين عسكريين فيه ، والحاكمين عبد العزيز الخياط ، ومعروف جياووك عضوين مدنيين فيه ايضا « وكان جميع هؤلاء يتمتعون بثقة نوري السعيد وصحبه » وبعد مرافعات لم يطل امدها ، قرر المجلس العرفي العسكري في يوم ١٦ مارت ١٩٣٩ م ، الحكم بالاعدام شنقا على كل من حكمة سليمان ، واسماعيل عباوي ، ويونس عباوي ، وجواد حسين ، وحلمي عبيد الكريم ، وبالحبس لمدة سبع سنوات على عبد الهادي كامل ، ولمدة ثمان سنوات على علي غالب ، وببراءة الباقيين ، فاستصدرت الوزارة ارادة ملكية بتبديل عقوبة الاعدام بالسجن مدد مختلفة ، ولم يعد احد .

ما يقوله وزير الداخلية ؟

يتمت حكمة سليمان الى ناجي شوكت « وزير الداخلية في الوزارة السعيدية

الثالثة « بصلة القرابة والنسب ، فهو عم والدته ، وعميد أسرته ، وقد حدثني هذا الوزير النبيل عن قضية توقيف عمه حكمة بك فقال :

« كنت في دار اخي الدكتور صائب شوكت القائمة على شارع أبي نواس فوافاني فيها وزير الدفاع طه الهاشمي ، واخبرني بأن التحقيقات الأولية ، التي قامت بها السلطات العسكرية ، اسفرت عن اكتشاف علاقة لحكمة بك بالمؤامرة التي اكتشفت قبل يومين ، واعلنت من اجلها الاحكام العرفية ، وقد جرى توقيفه لهذا السبب ، وانه جاء ليخبرني بالامر الواقع بصفة كوني وزيرا للداخلية ، فطلبت الى طه ضمان حياة حكمة بك ، ما دام موقوفا في المسكر ، وضمان حياته حتى وان وجد المجلس العرفي دلالة كافية للحكم عليه بالاعدام (١) وكان حكمة بك قد دعي الى العشاء في دار جمال بابان في تلك الليلة فقبض عليه فيها ، واقتيد الى الموقف مخفورا .

في دار رئيس الوزراء :

وفي اليوم الثاني لصدر احكام المجلس العرفي العسكري ، وهو يوم الجمعة الموافق ١٧ آذار ١٩٣٩م ، دعى رئيس الوزراء نوري السعيد اعضاء وزارته الى داره ، كما دعى رئيس الديوان الملكي رشيد عالي ، وقائد القوات العسكرية المرافطة الزعيم اسماعيل نامق . وقد حضر الجميع ، ولم يتغيب غير وزير الاقتصاد عمر نظمي . وكان القائد يحمل صورا من قرار المجلس المذكور ، فأمر نوري بتوزيعها على الحاضرين فوزعت ، وطلب الى الحاضرين ابداء آرائهم ، فارتأى وزير العدلية محمود صبحي الدفترى : وجود نقص في التحقيق ، اذ لا يعقل ان يقتل المحكومون ، وهم سبعة اشخاص فقط ، الذوات المراد قتلهم ، وهم اكثر من خمسين شخصا .

وكان يجلس الى جوار الوزير الدفترى ، وزير الداخلية ناجي شوكت ، فأخذ الوزيران يتهاامسان ، ويسال احدهما الآخر اسئلة متنوعة لاستجلاء الحقيقة . ويقول الدفترى في حديث له مع المؤلف : ان وزير الداخلية لم يكن مقتنعا من صحة الحكم منذ البداية . اما وزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي فقد قال : نحن امام قرار محكمة ذات اختصاص فهو واجب الاحترام . وكذلك كان موقف وزير المعارف صالح جبر ، فلما شرع رئيس الوزراء في اخذ الاصوات ، بدأ باصفر الوزراء سنا ، وهو صالح جبر ، فكان متلعثما . فطلب وزير العدلية الدفترى ان يؤخذ رأيه اولا ، خلافا

(١) حدثني المشو العدلي في المجلس العسكري : السيد معروف جياووك ، ان زميله المشو العسكري في هذا المجلس العقيد سميد يحيى ، أسر اليه بان العقيد فهمي سميد مصمم على قتل حكمة سليمان ، ان لم يصدر المجلس بحقه عقوبة الاعدام ، وانه (جياووك) استطاع ان يثنى سميدا عن ذلك ، وأن يحكم على حكمة بك بالاعدام لينقله من المسكر الى السجن . وكان الحاكم العدلي الثاني عبدالعزيز الخياط قد خالف ، حكم الاعدام بحق حكمة ، كما خالفه رئيس المجلس العسكري عزيز يا ملكي على الرغم مما ادعاه - يا ملكي - في مذكراته المخطوطة من « ان ناجي شوكت حرش على اعدام حكمة سليمان باسرع وقت ممكن » . ولديته رسالة خطية كتبها السيد معروف جياووك الى السيد حكمة سليمان بخطه ليبرر حكم الموت الذي أصدره بحقه على الصورة التي ذكرناها ليريق هذا .

لما جرت العادة عليه . فلما شعر الباقون بمعارضة السيدين : ناجي شوكت ومحمود مسبحي الدفترى لقرار الحكم ، تراجع طه الهاشمي قائلا : ان القضية اصبحت سياسية فهو مع المخالفين . فاخذ رئيس الوزراء يساوم على ابدال عقوبة الاعدام الصادرة بحق حكمة سليمان ، مجارة لناجي وصحي وطه ، على ان تنفذ في جواد حسين ، واسماعيل عباوي ، ويونس عباوي . وكان هؤلاء من المشتركين في قتل المرحوم جعفر العسكري ، صهر نوري السعيد في ٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٦ م . اما وزير المالية رستم حيدر فكان ميالا الى تنفيذ حكم الاعدام في بادئ الامر ، لكنه عدل عن رايه فانضم الى المخالفين .

وجاء الى نوري السعيد في تلك اللحظة من يقول له : ان السفير البريطاني يطلب مواجهته فالتمسه الحاضرون ان يؤجل اللقاء الى اليوم التالي لسلا يقال ان مجلس الوزراء تأثر بآراء السفير البريطاني . وحاول رئيس الوزراء ان يوفق بين الآراء المتضاربة خلال ثلاث ساعات من المناقشة الحادة ، فتدعى المجتمعون في اثناها «كباب الصابونجية» حتى استقر الراي على ابدال حكم الاعدام بالسجن مددا مختلفة للجميع (١) عدا الضابط حلمي عبد الكريم ، الذي اجمعت الكلمة على انه كان علة العلل في اختلاق هذه القضية المفتعلة . وهكذا صدرت الارادة الملكية الرقمة ١٤٢ والمؤرخة ١٧ آذار ١٩٣٩ م بتنفيذ حكم الاعدام فيه ، ولكن سرعان ما صدرت الارادة الملكية الرقمة (١٤٣) والمؤرخة في ١٧ آذار ١٩٣٩ م ، بتبديل عقوبات الموت هذه بالسجن المؤبد .

وكان وزير العدلية شفع للضابط حلمي عبد الكريم ، لدى رئيس الوزراء ، بعد مدة ، فاستطاع ان يخلصه من حبل المشنقة (٢) ، وفيما يلي نص البيان الرسمي الصادر بصدد هذه الاحكام .

بيان رسمي :

لقد ثبت لدى المجلس العرفي العسكري ، المنعقد في معسكر الرشيد ، بنتيجة التحقيقات التي اجراها منذ مدة ، بان الاشخاص الآتية اسماؤهم ، قد قاموا بمؤامرة ضد سلامة الدولة ، ولذلك فقد اصدر احكامه الآتية بحقهم :

(١) نص الارادة في جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٦٩١ الصادر بتاريخ ٣ نيسان ١٩٣٩ م . وبعد ان رجع وزير الداخلية : ناجي شوكت ، الى داره وجد في انتظاره كلا من السادة : جميل المدغمي ، وابراهيم كمال ، وعلي جودت ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، وقد طلب اليه السيد المدغمي ان ترفق الحكومة بالسيد حكمة سليمان فلا تكن احدا من اعدائه ، ولا ان تسن سنة سيئة للمستقبل . فرد عليه صاحب الدار بما جرى وتم الاتفاق عليه فخرج وزملاؤه فرحين شاكرين .

(٢) قال لنا وزير العدلية السيد محمود مسبحي الدفترى :
« وصلت الى الاوراق المختصة باعدام الضابط حلمي عبد الكريم ، فتذكرت ان هذا الضابط لم يشهد اهد ضد سوى الأمير عبدالاله ، وان اعدائه سيمرض حياة الأمير للخطر ، فانتزعت الجهات المختصة بوجوب تبديل عقوبة الاعدام الى السجن المؤبد » .

- ١ - حلمي عبد الكريم : الاعدام
- ٢ - اسماعيل عباوي : الاعدام
- ٣ - يونس عباوي : الاعدام
- ٤ - جواد حسين : الاعدام
- ٥ - حكمة سليمان : الاعدام
- ٦ - عبد الهادي كامل : الاشغال الشاقة الموقته لمدة سبع سنوات .
- ٧ - علي غالب : الاشغال الشاقة الموقته لمدة ثماني سنوات .
ومراقبة الشرطة لمدة سنتين .

وبالنظر لوجود اسباب تستدعي الرافعة ، فقد ابدل حكم الاعدام المحكوم به على الاشخاص الآتية : بالعقوبات المبينة ازاء اسمائهم :

- ١ - اسماعيل عباوي : الاشغال الشاقة المؤبدة .
 - ٢ - يونس عباوي : الاشغال الشاقة المؤبدة .
 - ٣ - جواد حسين : الاشغال الشاقة الموقته لمدة خمس عشرة سنة .
 - ٤ - حكمة سليمان : الحبس لمدة خمس سنوات .
- مدير الدعاية والنشر والاذاعة

ما يقوله حكمة سليمان ؟

اما السيد حكمة سليمان فقد اكد لنا اكثر من مرة : ان الحكومة البريطانية هي التي حالت دون اعدامه . وذلك ان المستر نويد رئيس جمعية التمور العراقية ، كان في لندن بالاجازة ، فأوعزت حكومته اليه ان يبرق الى نوري السعيد ، بان اصدقاءه من الانكليز لا يرتاحون الى اعدام حكمة .

ويقول السير موريس باترسن ، السفير البريطاني في العراق في ص ١٤٣ من كتابه **Both sides of the Curtain** :

« وثمة مؤامرة صغيرة حدثت ، مما حملت نوري ، بعد اسابيع قليلة من تسنمه كرسي رئاسة الوزراء ، ان يسدد الطعنة الى احد خصومه القدماء ، حكمة سليمان ، وهو احد رؤساء الوزارات السابقين الذي اقحم في هذا الامر بأسخف الدلائل واوهنها ، وقد حكم عليه بالاعدام فعلا ، وبعد جدل طويل ، استطعت ان احصل من نوري على وعد بان هذا الحكم لا ينفذ » .

على ان بعض الاوساط المطلعة ترى ان الحكومتين : التركية والايرانية سعتا كثيرا لانتقاذ حكمة من مخالب الموت ، وذلك بالضغط الذي استعمله ممثلاهما في انقره لدى السفير البريطاني في تركيا لحمل حكومته على التدخل في الامر . ويرى السيد توفيق السويدي في ص (٣١٣) من مذكراته ان « هذه الاجراءات ضد حكمة سليمان كانت بمثابة تعويض لخصومه عن العفو العام الذي استصدره اثناء وزارته من مجلس النواب ، وامن به نفسه من كل مسؤولية قانونية واجراءات سياسية ضده » اهـ .

ومن غريب الصدف ان يقتل الملك غازي في حادثة مؤلمة جدا ، ويولى الامير عبدالله منصب الوصاية على شبل الملك القليل ، في الوقت الذي كان حكمة سليمان يرسف واصحابه المتهمون بالتآمر على حياة الملك غازي بالاصفاد والاغلال في غياهب السجون (١) .

استقالة وزير الداخلية :

كان متصرف لواء بغداد السيد امين خالص يشغل منصب « مديرية السجون العامة » بالوكالة ، علاوة على منصب المتصرفية في هذه الاونة ، وكانت علاقاته بحكمة سليمان تحتم عليه اسداء كل مساعدة ممكنة للسيد حكمة وهو في السجن ، فأعرب رئيس الوزراء عن رغبته في اجراء بعض التنقلات الادارية بحيث تشمل ، فيمن تشملهم ، متصرف لواء بغداد : السيد امين خالص ، وكان وزير الداخلية السيد ناجي شوكت ، يرى ان تحقيق هذه الرغبة سابق لاوانه ، فأوفد الرئيس نوري وزير داخلية الى انقره في مهمة رسمية (٢) وتولى فخامته منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، وما لبث ان اجري التنقلات المرغوب فيها ، وابرق الى وزيره هذه البرقية ب « الشفرة » :

شخصية لفخامة ناجي شوكت

عراقية - انقره

ارى من واجبي ان اخبركم : ان الاحوال اضطرتني الى اجراء تعديلات مهمة في بعض كبار موظفي الداخلية . واني آسف لاقدامي على هذه الاجراءات على اثر مغادرتكم القطر . شعرت في الايام الاخيرة انكم كنتم غير مرتاحين للخطة العامة ، التي كنت ارى ضرورة لانتهاجها في تدوير شؤون الدولة ، وكان هذا يؤلمني جدا ، بالنظر الى ان اهدافنا واحدة ، وصداقتنا قديمة . انني ارجو ان تثقوا بانني كنت وساكون دائما ، حريصا على هذه الصداقة ، وعلى ضرورة تعاوننا في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المملكة . لذلك رايت ان واجب الصداقة هذه يقضي علي بان اطلعكم ، وبدون انتظار ، على هذا الوضع ، واترك لكم الخيار فيما اذا كنتم ترغبون في موازرتي في تركية او مصر ، بعد اتمام مهمتكم في انقره .

- خارجية -

بغداد في ٢٤/٤/١٩٣٩م

(١) من طريف ما تصه السيد حكمة سليمان للمؤلف اكثر من مرة قوله : « بينما كنت في السجن في اواخر شهر آذار ١٩٢٩ م ، اذ جاني سجتان ، ونقلا الى حديثا انفى به اليهما السجنين في قضيتنا حلمي عبدالكريم . وكان نص الحديث : « ماذا ميلنا حتى جيء بنا الى هنا ؟ انتظروا اسبوعا فسيتل الملك غازي حنا » ، فقلت للسجائين : « الرجل يهذي فلا تصدقان هذيان » ولكنهما عادا الى بعد خمسة ايام لينتلا الي خبر مصرع الملك « ا ه » .

(٢) الحقيقة ان رئيس الوزراء كان يريد التخلص من وزير داخلية باي ثمن ، مدبر امر سفره الى تركية : وقد شعر ارشد المبري بما كان يبيتته نوري السعيد لناجي شوكت فأسره لناجي . وقد لوحظ ان نسوري لم يحضر محطة القطار لتوديع وزيره ، وهو ما جرى التعارف عليه .

وقد انتهز ناجي شوكت فرصة تسلمه هذه البرقية ، فرد عليها بهذا الجواب
القاسي :

انقره ٢٥/٤/١٩٣٩م

الرقم (٢٤)

شخصي الى نوري السعيد

اخذت برقيتكم . اخبركم بان هذه المفاجأة لم تكن بعيدة عن خاطري . تتذكرون
جيذا بانني قبل مفادرتي بغداد باسبوع ، بينت لكم رغبتني في الانسحاب من الوزارة ،
لاني رايت انه قد اصبحت المستحيل علي مؤازرتكم ، للاسباب التي سردتها اليكم ،
فكان بإمكانكم ان توافقوا على انسحابي ، دون ان تعوزكم الجراة الى اخفاء قصدكم ،
واظهاره ، بعد ان ابتعدت عن العراق بمهمة حيوية للبلد . لقد خدمت بلادي باخلاص
مدة حياتي ، لم اتهاون فيما يمس شرفي وكرامتي ، وبقي اسمي بعيدا عن كل ما جرى
من حوادث مؤلمة في العراق سببت له اضرارا جمة . ومدة وزارتي الاخيرة بذلت كل
جهدي لان اكون حائلا دون استعمال الشدة الضارة ، ورواج الحزازات الشخصية ،
والآن اشكر ربي على هذه النتيجة ، التي سوف لا تؤثر في شخصي ، بل ستزيدني
فخرا وشرفا . وكل ما اتمناه ان ارى بلادي متمتعة برفاه وسكون ، كما ارى من
واجبي ان اجلب انظاركم الى العواقب السيئة التي ستجابهها البلاد ، فيما اذا
استمرت الشدة والحزازات ، واخيرا اخبركم بانني لا يمكنني ، بعد هذه الاحوال ،
ان اقبل اية وظيفة سواء في الداخل او الخارج هذا فا (٤) الباري الى الطريق
المستقيم .

مرض حكمة سليمان :

اصيب حكمة بك سليمان بالتدرن الرئوي ، او ظهرت عليه آثار هذا التدرن ،
وذلك في شهر تموز ١٩٣٩ م ، اي بعد الحكم عليه بمائة يوم فقط ، وقد فحصه
الدكتور البريطاني سندرسن في التاسع من هذا الشهر ، وايد هذه الاصابة ، فطالب
وزير العدلية : محمود صبحي السدفتري باطلاق سراحه ، لابتلائه بمرض لا يرجى
شفاء منه ، شأنه في ذلك شأن كل سجين يصاب بهذا المرض الخبيث ، فابدى رئيس
الوزراء استعدادا للتوافقة على هذا الطلب ، وخالفه بعض وزرائه ، فهدد الوزير
الدفتري بالاستقالة ان لم تأخذ العدالة مجراها في قضية السجين المريض ، فنقل
حكمة بك الى « السلیمانیة » وما لبث ان افرج عنه ، وعن بقية المسجونين فسي هذه
الحادثة ، اثر الانقلاب العسكري الخطير الذي جرى في نيسان ١٩٤١ م . فعندما
تسلم السيد رشيد عالي الكيلاني رئاسة « حكومة الدفاع الوطني » في الشهر المذكور ،
امر باخلاء سبيل السيد حكمة سليمان فورا ، وسمح له بالسفر الى ايران بحسب
رغبته ، فسافر الى طهران عن طريق خاقلين . وقد رحب جلالة شاه ايران بمقدم
حكمة بك الى عاصمة بلاده ، ووضع تحت تصرفه مبالغ طائلة ، الا ان الرجل لم
يتصرف بها ، وما لبث ان عاد الى العراق بعد شهرين فقط .

مقتل الملك غازي

وصف مؤثر للحادث :

روعت « بغداد » في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من ليلة يوم الثلاثاء الموافق ١٤ صفر سنة ١٣٥٨ الهجرية و ٤ نيسان سنة ١٩٣٩ الميلادية، بأعظم فاجعة وأفدح نازلة . فقد قيل ان الملك غازي ، المحبوب من شعبه حبا جما ، بينما كان يسوق سيارته بنفسه ، بسرعة فائقة ، بين القصرين : الزهور والحارثية، ويجلس خلفه في السيارة عبد أسود من عبيده يدعى عبد سعيد ، مع ملاحظ الاسلكي يسمى علي عبدالله ، اختلت موازنة السيارة من سرعة السير ، فانحرفت عن الشارع المرفق ، الى ارض وعرة تكثر فيها الاشجار الكثيفة ، ومجري المياه المعدة لسقي المزرعة الملكية في « الحارثية » واصطدمت بعمود كهربائي اصطداما قويا ادى الى قلع العمود ، وسقوطه على رأس الملك الشاب (١) بحيث سبب كسر عظم الجمجمة وانتثار

(١) قال السفير البريطاني « باترسن » في كتابه « Both Sides of the Curtain » :

« وقد أصبح واضحا للعيان ان الملك غازي اما يجب ان يسيطر عليه ، او ان يخلع عن العرش وقد لحت الى ذلك وبهذا المقدار في زيارتي الوداعية للاسر مبداله » اه .

= وقال « جان وولف » في كتابه « يقظة العالم العربي » ص ١٢٠ :

« ومات غازي على اثر حادث غريب . فقد انفجرت سيارته دوتما سبب وجيه ، بينما كان يقودها بسرعة معتولة ، وكان ذلك في الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩م فتعالى الهمس في بغداد متبها بعض الجهات بتدبير الحادث » اه .

وقال « كارتاكوز » في كتابه « ثورة العراق » ص ٢٢ :

« ولعل مآثرته الرئيسية - غازي - انه قد لاقى حتفه بشكل عنيف في حادث سيارة يمتقه ان البريطانيين او اعدائهم من العراقيين قد افعلوه . اما البريطانيون بدورهم فقد نسبوا هذه القصة الى الدعاية الالمانية » اه .

وقال المعتمد الركن نورالدين محمود ، على ما جاء في ص ٨٧ من كتاب « فرسان العروبة في العراق » :

« انه اصطدام غامض عويص ، ولا يسع الانسان مهما كان بسيط الملاحظة الا ان يكذب زعم الحكومة ، وهو يقارنه بالادلة التي يراها في مكان الحادث » اه .

وقال المعتمد صلاح الدين الصباغ في ص : ١٤ من مذكراته « فرسان العروبة في العراق » :

« قضت المصالح البريطانية اغتياله « الملك غازي » متم ذلك في ليلة ٤ - ٥ نيسان عام ١٩٣٩ م وهو في السابعة والعشرين من عمره » اه .

وقال توفيق السويدي في ص ٣٢٦ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية »

« وأذكر في هذا العدد : انني عندما كنت في لندن ، التقيت بالمستر فينر وكيل وزير الخارجية الدائم . فأبدي لي شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة الى الكويت من اذاعة قصر الزهور ، حتى انه قال بمراحة بأن الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير موقفه لبساطة تفكيره ، ولاندفاعه وراء توجيهات تأتيه من اشخاص مدسوسين عليه . . . ان الملك بعمله هذا لا يعلم انه يلعب بالنار ، وأخشى ان يحرق اصابعه يوما ما » اه . قلنا : وقد أصيب بها فعلا .

ثم يعود المعتمد صلاح الدين الصباغ فيقول في ص ٩٠ من مذكراته : ان نوري السعيد الذي كان يقيم في القاهرة ، ارسل ولده صباح اليه ، والى المعتمد فهمي سعيد ، بعد مقتل بكر صدقي ، بأسبوعين ليقول لهما عن لسان والده : ما اذا كانا يران « قتل غازي والحادث ببكر صدقي وتخليس البلاد من عبثه . » فرد عليه فهمي بصوت جهوري : لا يا صباح لن يحدث هذا أبدا » ثم قال له المعتمد صلاح الدين بعد حديث طويل ما نصه « أما بمدد اغتيال غازي فنحن أبعد الناس عن التطرق الى ذكره ولا نسبح بان يذكر اسمنا . . ونصيحتي يا صباح ان لا تكرر ما قلته ، وان لا تتأخى به بعد اليوم احدا . . فوجم صباح وتلمسهم اذ أدرك خطورة فلفطه وكثرة أبيه » .

المنع الى مسافة بعيدة ، وقد نقل الى قصر الزهور جثة هامدة ، وفارق الحياة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة اربعين . اما العبد فيقال ان كسرا اصاب يده فنقل الى المستشفى للتداوي ، ولكن لا يعرف مصير هذا العبد حتى الآن ، كما لا يعرف مصير ملاحظ الالسلكي علي عبدالله . غير ان الدكتور صائب شوكت قال للمؤلف في الثامن من نيسان ١٩٧٥ انه جيء اليه بالعبد الاسود - بعيد الحادث - وكان ذراعه مخلوعا فاعاده الى حالته ولكن لم يعثر على العبد بعدئذ .

واستيقظت « بغداد » في صباح يوم الثلاثاء مروعة للنبا الفاجع ، الذي كانت تتناقله اللسان خافتة مكذبة النفاة ، وكانت وجوه الناس مكفهرة ، وعيونهم ساهمة ، فمن متفائل ، الى متشائم ، الى متأمل ، مضت نصف ساعة وهم وجوم كان على رأسهم الطير ، فلما كانت الساعة التاسعة والدقيقة خمس وعشرون ، اطلقت المدافع احدى وعشرين طلقة ، ايدانا بانتهاى ملوكية الملك غازي ، واعلانا بتنصيب ولي عهده الامير فيصل ، ملكا على العراق باسم « الملك فيصل الثاني » فعلا النحيب والبكاء ، واقفلت العاصمة عن بكرة ابيها ، ونظمت مواكب العزاء في كل مكان ، نادبة سيد شباب اهل البلاد ، وفوجيء الشعب بهذا البلاغ :

بلاغ رسمي رقم ١ :

« بمزيد الحزن والالام . ينمي مجلس الوزراء الى الامة العراقية انتقال المغفور له سيد شباب البلاد جلالة الملك غازي الاول الى جوار ربه ، على اثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر (١) ، بالقرب من قصر الحارثية ، في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة امس . وفي نفس الوقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخالصة الى اعضاء العائلة المالكة ، على هذه الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد ، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الاوحد ، جلالة الملك فيصل الثاني ، ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل ، وانا لله وانا اليه راجعون » اهـ

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٩ م .

ما يقوله الاطباء ؟

والى جانب هذا البيان ، الذي اذاعه مجلس الوزراء ، اذاعت هيئة الاطباء ،

(١) قال لي الدكتور صائب شوكت في اليوم الثامن من شهر نيسان ١٩٧٥ م وقد لقيت في دار اخيه ناجي شوكت بالدورة : انه كان اول من فحص الملك ، بناء على طلب السيد نوري السعيد ورسم حين لمرة درجة الخطر الذي يحق بحياته ، وان نوري طلب اليه أن يقول في تقريره : ان الحادث كان نتيجة اصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء في حين انه - الدكتور صائب - كان يعتقد ان الملك قتل بنتيجة خربة على ام رأسه . ويضيف صائب الى قوله : انه لم يكن حاضرا فحص الملك غيره وانه لما حضر الدكتور سندرسن صالحت الملكة عالية : اطردوا هذا الكلب الذي قتل غازي كما قتل اياه من قبل . اهـ

ولكن الدكتور سندرسن يقول في ص ١٧٠ من كتابه انه كان قد حضر قبل كل احد ، وانه اوعز باعلام نوري السعيد بالحادث واستدعاء الدكتور جلال والدكتور ابراهيم وقد أكد الدكتور جلال حدي لنا ما رواه الدكتور صائب شوكت من ان الدكتور سندرسن جاء بعد مجيء الدكتور صائب .

التي فحصت الفقيد العظيم فحصا طبيا ، بعد حلول الفاجعة ، هذا البيان الرسمي رقم (٢) :

« ننعي بمزيد الاسف ، وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الاول ، الساعة الثانية عشر والدقيقة اربعين ، من ليلة ٤/٣ نيسان سنة ١٩٣٩ م ، متأثرا من كسر شديد للغاية في عظام الجمجمة ، وتمزق واسع في المخ .

« حصلت هذه الجروح بنتيجة اصطدام سيارة صاحب الجلالة ، عندما كان يسوقها بنفسه ، بعمود كهرباء بالقرب من قصر الزهور ، الساعة الحادية عشر والنصف من تلك الليلة .

« ولقد فقد صاحب الجلالة شعوره مباشرة ، بعد الاصطدام ، ولم يسترجع شعوره حتى اللحظة الاخيرة » . ٤/٣ نيسان سنة ١٩٣٩ م .

الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور
جلال حمدي	صبيح الوهبي	صائب شوكت	ابراهيم	سندرسن

قرارات لمجلس الوزراء :

وتولى « مجلس الوزراء » حقوق الملك الدستورية وفاقا لاحكام المادة (٢٢) من « القانون الاساسي العراقي » وراى ان يعلن ملوكية الملك فيصل الثاني ، ويسمي من يقوم بالوصاية عليه « لصغر سنه » ويدعو مجلس الامة الى الانمقاد للبت فسي امر الوصي فاجتمع في صباح يوم الحادث ، واتخذ المقررات التالية :

« التام مجلس الوزراء في قصر الزهور ، على اثر الفاجعة العظمى التي حلت بالبلاد ، بوفاة صاحب الجلالة المغفور له الملك غازي الاول ، وبالنظر الى توليه حقوق الملك الدستورية الى ان يتم نصب الوصي نهائيا ، حسب المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، اتخذ المقررات الآتية :

١ - اعلان سمو الامير ولي العهد فيصل ملكا على العراق ، باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وفقا لمنطوق المادة ٢٠ من القانون الاساسي .

٢ - تسمية الامير عبد الاله وصيا على جلالة الملك ، بالنظر الى عدم بلوغه سن الرشد القانونية ، ونزولا عند وصية جلالة الملك المغفور له غازي الاول ، المستندة الى افادتي صاحبة الجلالة الملكة ، وسمو الاميرة راجحة ، شقيقة جلالاته امام مجلس الوزراء (١) .

(١) يقول وزير الدولة الشيخ علي الشرقي في كتابه « الاحلام » ص ١٧٠ :
« ناعز نوري الى عاليه ان ترع كتابا الى مجلس الوزراء المتعقد للنظر في اقامة وصي على العرش ، تشهد فيه ان الملك غازي قد اوصى اليها ، فيها اذا وقع امر على حياته فالوصي على العرش عبدالله » . ا . ه .
ويقول باترسن في ص ١٥٠ من كتابه « Both Sides of the Curtain » : « وكان معروفا ايضا ان الانكليز

٣ - دعوة مجلس النواب المنحل ، تمهيدا لاجتماع مجلس الامة للبت في امر الوصاية نهائيا (١) وفقا للفقرة (٢) من المادة (٢٢) من القانون الاساسي .

كانوا يميلون الى عبد الله اكثر من ميلهم الى الملك غازي « وكان معروفا عند الناس اجمعين ان الملك القليل كان يكره ابن عمه عبد الله كرها شديدا ، حتى انه كان لا يستطيع ان يراه في مادبه الخاصة ، كما انه لم يكن على وفاق مع زوجته الملكة عالية شقيقة الامير عبد الله .

وقال لنا الدكتور صائب شوكت ، وكان اول من فحص الملك وتأكدت لديه الوفاة : انه شاهد الامير عبد الله وتحسين تدري يمشيان في « الكوريدور » واذا بتحسين يذو منه ويقول له ان الامير يرجو ان تقول بان الملك اوصاك بان يكون عبد الله وصيا على ولده الصغير فيصل اذا كنت يائسا من نجاة من الموت ، وانه - أي الدكتور صائب - رفض اترار هذه الرغبة على اساس ان الملك كان قد فقد الوعي في اول الحوادث فغضب عبد الله وقال اذا اخته ستشهد بذلك . اه .

اما الدكتور سندرس طبيب العائلة المالكة فيقول في ص ١٧٠ من كتابه **Ten thousand and one nights** « في خلال عشرين دقيقة من وفاة الملك ، طلب الي رستم حيدر ان اعلن بان الملك قبل ان يموت قد عبر عن رغبته بان يتولى عبد الله السلطة كوصي على العرش ، غير اني رفضت ان اعمل ذلك لان الملك لم يستعمل لحظة واحدة من وعيه . وحتى اذا ما ارتكبت جريمة مثل هذا الادعاء الكاذب فلا بد ان يكون هناك الكثير من المستعدين لتكذيبه » اه .

(١) بعد ان قرر مجلس الوزراء المناداة بولي عهد الملكة الامير فيصل ملكا على العراق باسم الملك فيصل الثاني ، عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب مولود مخلص ، وثلاثين الوزراء وهم : ناجي شوكت ، وطه الهاشمي ، ورستم حيدر ، كما حضره رؤساء الوزراء السابقون ، ورئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني ، وكان ذلك برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد . وقد استعرض المجلس اسماء امراء البيت الهاشمي لاختيار الوصي على الملك ، فآثر المجتمعون اقتراحا لنوري السعيد حول ضرورة جعل الوصاية في البيت الهاشمي دون سواه ، ولما استعرضت اسماء البارزين في هذا البيت ، ترددت اسماء الامير عبدالله ، والامير زيد ، والامير عبد الله . فقرر المجلس ان يكون الوصي احد اعضاء الاسرة الهاشمية ، وان يكون احد هؤلاء الامراء الثلاثة . ثم تكلم رئيس الوزراء نوري السعيد . حول ترجيح احد هؤلاء الثلاثة فقال :

ان الامير عبدالله مشغول بشرقي الاردن فلا يمكن جعله وصيا ، وان الامير زيد لا يصلح لمنصب الوصاية لتزوجه من آنسة تركية ، وكانت هناك رغبة جامحة في اختيار الامير زيد . فقال وزير المالية رستم حيدر : اذا وقع حادث لجلالة الملك الطفل وكان الامير زيد وصيا عليه أصبح هذا الامير ملكا على العراق فكيف يكون نجله التركي ولي عهده ؟ فلم يبق غير الامير عبد الله فسمي وصيا ، ومنح الجنسية العراقية في الحال لانه كان ما يزال محتفظا بجنسيته الحجازية . وكان جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي يصران على وجوب اسناد منصب الوصاية الى الامير زيد ، اذا ريد خير العراق وسعادته ، فلما فشل في اصرارهما قالا « المجالس بالامانات » اذ كانا يخشيان ان ينقل شيء عن موقفهما الى الامير عبد الله فيصب عليهما جام غضبه . . . وقد قال السيد علي جودت للمؤلف ذات يوم ان طه الهاشمي قال له : اذا لم ينتخب الامير عبد الله وصيا فاما الجيش سيدخل لصالحه ، ثم جاء في ص ٢٢٤ من كتابه « ذكريات علي جودت » ما نصه :

« اعترضت على وصاية عبد الله ، وبينت للحاضرين : انه ليس من الحكمة ولا من المصلحة ان يكون رجل يمثل هذا العمم وقلة التجربة ، ولا سيما في مثل تلك الظروف ، وصيا على الملك مدة طويلة قد تقسح خلالها ازيمات واحداث خطيرة . . . ومن الصدفة الغريبة ان يكون اكثر المتحسين لوصاية عبد الله المرحوم طه الهاشمي والاستاذ رشيد عالي الكيلاني فنالا منه ما نالا بعد ميروته وصيا » . اه .

والحقيقة ان الامير عبد الله لم يكن معروفا في الوسط السياسي . وجل ما عرف عنه ميله الى تربية الجياد الاصيله وشغفه بالسباق ، ولم تكن له خبرة بالرجال او معرفة في تصريف الامور . وكانت كل خبرته ما حصل عليه عندما عينه ياسين الهاشمي ملحقا في وزارة الخارجية براتب زهيد . فلو ان الملك غازي كان يفكر في

في قصر الزهور :

في الساعة التي نقل الملك غازي الى « قصر الزهور » جثة هامدة ، تلفن نسا الفاجعة الى رئيسي مجلسي الاعيان والوزراء ، والى رئيس الديوان الملكي والوزراء ، فسارع هؤلاء الى القصر خفافا . ولما حضر وزير الداخلية ناجي شوكت ، اقترح ان يستدعى رئيس مجلس النواب مولود مخلص ، وغيره من رؤساء الوزراء السابقين ، مثلما استدعى رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر . كما اقترح ان ينظم محضر يوقع فيه الحاضرون بأسرهم ، لئلا يفتشت الناس على الحقيقة كذبا ، فيشيعون ما يضر بسعة الحكومة وموقفها ، فعارض كل من وزير المالية رستم حيدر ، ووزير الدفاع طه الهاشمي استدعاء رئيس مجلس النواب المشار اليه ، بدعوى ان حضوره سيخلق مشكلة تضر الحكومة ، ولا سيما اذا حضر ثلما (١) .

كذلك اقترح وزير الداخلية ان ينقل جثمان الملك الى البلاط الملكي في غسق الليل ، لئلا يختطفه الاهلون اذا نقل نهارا فيأخذوا الجنازة ، ويفلت الضبط ، وكان في النية ان تحفظ الرفاة في « قصر الزهور » ليلا ، وتنقل الى المقبرة الملكية نهارا ، فأجيب الوزير الى طلبه ولا سيما وقد كان ذلك من رأي متصرف لواء بغداد ايضا ، وهو يومذاك السيد أمين خالص .

استناد منصب الوصاية اليه ، في حالة حدوث حدث له ، لاعد لهذه المهمة اعدادا تاما ولاوكل اليه بعض الامور والاعمال الجسبية التي تكسبه الخبرة والتجربة في تصريف الامور السياسية بدلا من ان يهمله اهمالا مشهودا مكتفيا بوجوده كموظف صغير في الخارجية العراقية لا حول له ولا قوة ، حتى ولا كلمة نافذة .
(١) أسر وزير الداخلية السيد ناجي شوكت الى مؤلف الكتاب السيد الحسني سرا بقي دقيقا في نفسه وقد حان الآن وقت انشائه . قال السيد ناجي :

« كانت آثار البشر والمسرة طالحة على وجوه السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، ورستم حيدر ، وطه الهاشمي ، بعد ان تأكدت وفاة الملك . وكان هؤلاء الاربعة قد تضرعوا في حوكة بكر صدقي يوم ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦م » .

وكان السيد ناجي شوكت - وما يزال - يمتدح أن الأمير عبدالاله ونوري السعيد مساهمة فعلية في ناجعة الملك غازي ، ولهذا فانهما لايفخلان على أمر من الامور الخطيرة ، وان اختلفا على التاله منها . ومع هذا فقد جاء في ص (٢١٢) من الطبعة الثانية من مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ما نصه :
« اما الاساس الذي سيتكرر ذكره في وسائل رشيد - عالي - الاتي نصومها فقد كان المقصود به التخلص من العائلة المالكة بصورة من الصور فقد كنت ما ازال اعتقد انه لو امكن التخلص من العائلة المذكورة وتبديل نظام الحكم في العراق من ملكي الى جمهوري ، فانه سيكون الحل الافضل لمشكلات العراق الكثيرة . اما اذا تعذر التخلص من العائلة المالكة فيجب مراقبة الملك مراقبة شديدة ... هذا مجمل الحديث الذي دار مع رشيد عالي في استنبول واتفقنا عليه ثم سافر الى لبنان ومنها الى بغداد » اه .

ورات الحكومة ان تعجل في دفن الفقيد الغالي ، لئلا تبقى المدينة مقفلة ، والاشغال معطلة ، فقررت ان يكون ذلك في صباح يوم الاربعاء الموافق ٥ نيسان ١٩٣٩م ، وان تعطل الدوائر الحكومية في اليوم المذكور ، ويعلن الحداد في المملكة اربعين يوما ، تنكس خلالها الاعلام ، وهكذا تان . ففي الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم ، نقلت الرفاة على عربة مدفع من البلاط الملكي . حيث كان الجثمان ، الى المقبرة الملكية في « الاعظمية » وفق منهاج خاص ، وانزل التابوت الى مقره الاخير بين العبرات والزفرات ، واطلقت المدافع ٩٩ طلقة حدادا على الراحل . وقد كفل وزير الداخلية ايصال السفير البريطاني الى دار السفارة سالما من الاذى عن طريق الاعظمية - الكاظمية بعد ان اتضح له من تقارير الشرطة ان هنالك فكرة لاغتياله ، بزعم ان لحكومته علاقة بحادث الراحل الكبير . اما رئيس الوزراء نوري السعيد فقد استقل زورقا بخاريا من جوار مدفن الملك ، الى داره في جانب الكرخ ، خشية ان يفتك به ايضا ، مما حمل وزير الداخلية ان يكلف زميله وزير المالية بان ينوب مناصب رئيس الوزراء في تقبل تعازي المشيعين واما بقية الهيئة الدبلوماسية التي حضرت التشيع ، فقد اقيمت في المقبرة لمدة ساعة . ثم سمح لها بالرجوع من شوارع فرعية ، واغلقت جسور دجلة لوقف تدفق الجماهير من الخارج (١) .

انباء مزعجة :

وقد انتشرت في العاصمة بعد دفن الملك منشورات تقول « ان الملك غازي لم يمت موتا طبيعيا ، وانما اغتيل بتحريض من اعداء البلاد » وهم الانكليز ، فأخذت اصابع الاتهام تتجه الى نوري والانكليز بسرعة ، وكان هذا الاتجاه من ابرز العوامل التي تركت تأثيرا عظيما في نفوس القوميين من عسكريين ومدنيين تجاه بريطانيا .

ثم سرت اشاعات في يوم الخميس مآلا : ان رئيس الوزراء قد اغتيل وهو في مجلس النواب . فاقفلت المدينة فورا . ومنعت الحكومة العبور على الجسور القائمة على النهر . لمنع اتصال الكرخ بالرصافة فيزيد الاضطراب شدة ، وجدت الشرطة في تعقيب المشبوهين ، والفوضويين . فقبضت على لفيق منهم ، واستفادت من الاحكام العرفية ، المعلنه قبل شهر ، نسقت الموقوفين الى المحاكم ، واستحصلت بحقهم احكاما ساعدت على تهدئة الحال الى حد ما .

وكان الانكليز مذعورين مرتبكين بسبب هذا التطور ، لان الملك كان معروفا بعدائه لهم وبوطنيته ، وكان من الطبيعي ان يحاول هؤلاء « الانكليز » ان يدفعوا عنهم تهمة اسهامهم في حادثة القتل . فزعموا ان الدعاية الالمانية هي التي بعثت هذا الشعور المعادي وركزته بواسطة اذاعة برلين العربية واذاعة باري في ايطالية على ان موت غازي كان بفعل المؤامرات الانكليزية .

(١) نجدة فتحي صلوت في ص ١٢٧ من كتابه « العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب » .

مقتل القنصل البريطاني :

لم يقتصر انتشار الاشاعات المزعجة على بغداد حسب ، فان الذي يدقق في الاحكام العرفية الصادرة عن « معسكر الرشيد » والتي كانت تطحن الناس طحنا في هذه الحقبة ، يرى ان عددا كبيرا من الاهلين ، الذين يمتون الى مختلف الالوية ، قد ادينوا بتهمة افلاق الراحة العامة ، والادعاء بان الملك قتل قتلا .

اما في « الموصل » فقد قتل القنصل البريطاني ، المستر مونك ميسن ، في تفاصيل روتها جريدة « الاوقات البغدادية » في عددها (٨٢١٥) الصادر في ٦ نيسان ١٩٣٩ م ، لان اهل الحدياء ادانوا الاستعمار البريطاني بافتعال هذا الحادث للتخلص من الملك غازي الذي احبه الشعب حبا جما فبادل الملك شعبه وانحاز الى موافقه الوطنية ، وهذا ما قالته « الاوقات البغدادية » .

« ويؤخذ من تفاصيل الحادث انه بينما كان سكان مدينة الموصل صقعين من حول المصاب الاليم الذي حل بوفاة المغفور له الملك المحبوب ، اذ اندس بعض المحرضين في صفوف الجماهير ، وحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني ، بحجة انه كان للحكومة البريطانية ضلع في وفاة المغفور له الملك غازي . وعلى اثر ذلك اتجهت الجماهير نحو بناية القنصلية ، واخذت ترشقها بالحجارة ، كما انها احرقت سيارة احد موظفي القنصلية ، وكانت واقفة على باب القنصلية ، فخرج القنصل لتهدئة الجمهور ، وفي اثناء ذلك تقدم احد العمال من خلفه . وضربه بفأس على راسه فقتل في الحال . ولقد اثار هذا الحادث دهشة عميقة في انحاء العالم ، وتلقته الدوائر البريطانية بأسف شديد . ولما اتصل نبا الحادث بفخامة نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية ، قابل القائم باعمال السفارة البريطانية في بغداد ، واعرب له عن مزيد اسفه ، واسف الحكومة العراقية ، على هذا الحادث المؤلم الذي تستنكره الامة العراقية كلها » .

اما الحكومة العراقية فتقول في بيانها رقم ٦ الصادر في ٥ نيسان عام ١٩٣٩ م :

« بينما كان اهل الموصل صقعين من شدة هول المصاب العظيم ، الذي حل بهم بفقد ملك البلاد المحبوب ، واذا ببعض المفسدين قد انتهزوا الفرصة ، واندسوا بين الصفوف ، فحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني في الموصل . وقد القي القبض على القاتل ، والمحرضين ، وسينالون ما يستحقونه من العقاب الصارم . ان الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه استنكارها لهذا العمل الفظيع ، تعتقد بان الشعب العراقي النبيل ، وخاصة اهل الموصل الكرام ، يشاطرون شعورها في ضرورة اتخاذ كل ما يلزم لتنزيه سمعة العراق من هذه الاعمال المستنكرة ، وبهذه المناسبة تؤكد مرة اخرى عزمها على اتباع الخطة التي اذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة ايام ، وعدم افساح المجال لاي كان ، لتعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى .

مدير الدعاية والنشر والاذاعة

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٩ م

وقد سافر الميجر ادمونس مستشار وزارة الداخلية الى الموصل للاشراف على التحقيقات الجارية عن مقتل القنصل البريطاني المستر مونك ميسن ، فوجد ان التدابير سليمة ، وان التحقيقات تسير سيرها الطبيعي .

اعلان الاحكام العرفية :

لما كانت المادة ٢٢ ٢ من القانون الاساسي العراقي جعلت « حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة العراقية ويكون مسؤولا عنها » اذا انتقل العرش الى من هو دون السن القانونية ، وقبل ان يعين وصي عليه . ولما كان الملك فيصل الثاني نجل الملك الراحل دون هذه السن ، فقد تولى « مجلس الوزراء » حقوق جلالته الدستورية ، واعلن الاحكام العرفية في الموصل ، على اثر مقتل القنصل البريطاني فيها ، وهذا هو قراره في هذا الشأن :

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، واستنادا الى المادة ٢٢ منه ، وبناء على اقتراح وزير الداخلية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة في ١٩٣٩م / ٤ / ٤ ما يأتي : -

١ - اعلان الاحكام العرفية في مدينة الموصل ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية الرابطة فيها انها تابعة لها ، الى ان يعلن انها، وتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الاولوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها اساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في المنطقة المذكورة ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية الرابطة فيها .

٢ - ان تكون الادارة الملكية في مدينة الموصل ، والمحال المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية الرابطة فيها انها تابعة لها ، والمعلنة فيها الاحكام العرفية ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المشار اليه ، المرجع الاعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوطة عنها ، وله توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يتراءى له .

ناجي شوكت وزير الداخلية ، عمر نظمي وزير الاقتصاد والمواصلات ، نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية .

صالح جبر وزير المعارف ، محمود صبحي الدفترى وزير العدلية ، طه الهاشمي وزير الدفاع ، رستم حيدر وزير المالية .

اجتماع مجلس الامة :

كانت قد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٩١ والمؤرخة ٢٢ شباط سنة ١٩٣٩ م ، « بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » فلما فجعت البلاد بسيد

شبابها الملك غازي الاول ، دعي المجلس المنحل الى الالتئام في يوم الخميس الموافق ٦ نيسان ١٩٣٩ م ، فاجتمع مجلسا النواب والاعيان في جلسة مشتركة ، وبعد أن ابّن رئيس الوزراء نوري السعيد ، الملك الراحل بخطاب مهلّهل ، تكلم رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، فعبر عما ولدته وفاة الملك الشاب من اللوعة والاسى ، ثم اعلن وقف الجلسة عشر دقائق حدادا على الراحل . ثم تلى كتاب رئاسة الوزراء المرقم (١٧٥٣) والمؤرخ ١٩٣٩/٤/٦م المتضمن نصوص المادتين ٢٠ و ٢٢ من القانون الاساسي العراقي « حول ولاية العهد والوصاية » والمقررات التي اذاعها مجلس الوزراء في البلاغ الرسمي رقم ٣ « المثبت نصه قبيل هذا » وختم الكتاب بهذه العبارة :

« ولما كان البت في مسألة الوصاية على صورة نهائية من حق مجلسكم العالي ، فاني ارجو ان يقرر المجلس ما ينسبه في هذا الصدد » .

وعندها قال السيد الصدر رئيس المجلس :

« اطلعت حضراتكم على كتاب رئيس الوزراء الذي تلى عليكم الآن ، واود ان الفت نظر المجلس العالي الى ان ما ورد فيه من تسميته صاحب السمو الامير عبد الاله وصيا على جلالة الملك ليس بحكم الوصية القطعية ، لان الراي الاخير في هذا الشأن يرجع الى مجلس الامة الموقر ، وفقا لاحكام الدستور ، وعليه يجري التصويت الآن بتعيين الاسماء على نصب سمو الامير عبدالاله وصيا على جلالة الملك » (١) .

وكان عدد الحاضرين من الاعيان والنواب (١٢٢) ذاتا فصوت كلهم للامير عبد الاله (٢) . وعندها استدعي سموه وحلف اليمين القانونية في تلك اللحظة وانفضت الجلسة .

اثر الفاجعة في الخارج :

كان تاثير الفاجعة في خارج العراق ، ولا سيما في البلاد العربية ، عظيما وقد اتهمت الصحافة العربية خصوم البلاد بتدبير مؤامرة قتل الملك غازي ، فنشرت فسي ذلك مقالات ضافية طالبت فيها تأليف لجان عربية للتحقيق في صحة ما تدعيه ، فكان

(١) الجلسة المشتركة لمجلسي الاعيان والنواب المنعقدة في يوم ٦ نيسان ١٩٣٩ م ص ٣ .

(٢) وكان عهد وصايته عهد شؤم ونحس على البلاد وابنائها ، وعلى الملك الغامر الذي تولى الوصاية عليه وعلى عرشه . فقد تمعد عدم تنشئته نشأة وطنية وقومية ، وترك امر تربيته للخواص الاجنبيات ، ثم ارسله الى بعض المدارس الانكليزية في لندن ليعيش في اجوائها الارستقراطية عيشة العبث واللغو واللعب ، فنشأ مديم الشخصية ، ناقذ الارادة ، وهذا ما كان يريده له عبدالاله ليستمر في سيطرته عليه عند ممارسته لسلطاته الدستورية وهكذا كان فانه بقي المتنذ والمسيطر على سياسة البلاط بعد انتهاء عهد وصايته . ولم يكن الملك البائس سوى دمية من دمي البلاط لا حول له ولا قوة ، ولا راى ولا ارادة ، وكان كالبيضاء يردد في المناسبات ما يلقنه الوصي به اليه » .

(رئيس حزب الاستقلال « محمد مهدي كبة » في مذكراته ص ٩٧)

من الطبيعي ان يمنع دخولها الى العراق ، ولا تزال هذه التهمة تثار بين حين وآخر
كلما تأزمت الحالة (١) .

تعويض لعائلة القنصل :

بعد مقتل المستر مونك القنصل البريطاني في الموصل ، عرضت الحكومة العراقية على السفارة البريطانية استعدادها لتقديم مبلغ خمسة آلاف دينار كتعويض لاسرة القتيل . فلما نقلت السفارة هذا العرض الى وزارة الخارجية في لندن ، ردت هذه ان للقنصل القتيل اربعة اطفال لا بد من تأمين نفقات تربيتهم وتثقيفهم ، واقترحت جعل المنحة عشرين الف باون فوافق مجلس الوزراء على هذا الطلب فسيجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ مايس ١٩٣٩ م . وهل كان في وسع مجلس الوزراء - الذي يرأسه نوري السعيد - ان يناقش هذا الطلب او يرده ؟

(١) وما يذكر بهذه المناسبة ان التحقيق في ممرع الملك غازي كان قد اسند الى الحاكم المعروف سليم الديملاني ، وبعد ان سار سيرا طويلا حضر رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير عدليته محمود صبحي الدفتري ، فتحيا سليما عن مهمته وعهدا بالتحقيق الى الحاكم خليل أمين المني السذي لفلله - كما يقول البغداديون - وانتهى امره .

الوزارة السعيدية الرابعة

استقالة الوزارة السعيدية الثالثة

لما كانت التقاليد المرعية ، في الحكومات الديمقراطية ، تقضي بانسحاب هيئة الوزارة من الحكم ، عند حدوث تجدد في شكل الحكومة القائمة ، وعند انتقال العرش الى ملك جديد ، فقد قررت « الوزارة السعيدية الثالثة » الانسحاب من الحكم ، بعد مقتل الملك غازي ، وانتقال العرش الى نجله الملك فيصل الثاني ، ونصب الامير عبد الاله وصيا على الملك الجديد حتى يبلغ السن القانونية ، فتقدم رئيس الوزراء ، بكتاب استقالة الوزارة وهو :

حضرة صاحب السمو الوصي على صاحب الجلالة الملك المعظم .

بناء على تولي سموكم الوصاية على جلالة الملك فيصل الثاني ، اتشرف ان ارفع الى سموكم استقالتي من رئاسة الوزارة ، راجيا من الله ان يطيل عمر جلالته، ويديم سموكم مؤيدا بتوقيقاته الصمدانية .

بغداد في ٦ نيسان سنة ١٩٣٩ م العبد المخلص : نوري السعيد

تكوين الوزارة السعيدية الرابعة

وكان من المنتظر ان يكون رئيس الوزراء المستقيل ، نوري السعيد ، الوزارة الجديدة ، وهو الذي لعب دورا رئيسيا في تولية الامير عبد الاله منصب الوصاية على الملك فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

عزيزي نوري السعيد : الرقم ١٧٣

تناولت كتابكم المؤرخ في ٦ نيسان ١٩٣٩ م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . ونظرا لثقتنا بكم ، فاننا نجدد اعتمادنا عليكم ، ونعهد اليكم بتأليف وزارة جديدة .

صدر عن البلاط الملكي في اليوم السادس عشر من شهر صفر لسنة الفوثلثمائة وثمانين وخمسين الهجرية ، الموافق في اليوم السادس من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة وتسع وثلاثين الميلادية . عبد الاله

اعضاء الوزارة السعيدية الرابعة

لم يشأ نوري السعيد ان يدخل تبديلات اساسية على اعضاء « الوزارة الجديدة » التي عهد الوصي اليه برئاستها ، فاستصدر ارادة ملكية برقم (١٧٤) وتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٩م بتكوين « وزارته الرابعة » من اعضاء « وزارته الثالثة » دون تحويل فكان :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية بالوكالة .
- ٢ - ناجي شوكت : وزيرا للداخلية .
- ٣ - رستم حيدر : وزيرا للمالية .
- ٤ - محمود صبحي : وزيرا للعدلية .
- ٥ - طه الهاشمي : وزيرا للدفاع .
- ٦ - عمر نظمي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
- ٧ - صالح جبر : وزيرا للمعارف .

منهاج الوزارة

لم تضع « الوزارة السعيدية الرابعة » منهاجا لها ، لانها تكوّنت من « اعضاء الوزارة السعيدية الثالثة » المستقلة ، وكان لتلك الوزارة منهاج شامل اذيع في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩ م ، وقد نشرنا نصه اثناء البحث عن تلك الوزارة فليراجع .

خطاب لسمو الوصي

في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٣ نيسان ، اذاع الامير عبد الاله الوصي على العرش ، خطابا من دار الاذاعة اللاسلكية ، فكان اول خطاب يلقيه وهذا نصه :

الى اخواننا العراقيين وابناء امتنا العربية .

ما اقسى يد القدر المفاجيء ، وما اروع تصرف الحدثان ؟ بالامس كنت ارافق بزهو واعجاب سير جلالة الفقيه العالي في طريق المجد ، فابتسم لاشراق الامسل في طلعتي ، واليوم اجدني المؤبّن الباكي على ذلك الاخ الذي ترعرعت معه في دوحة فيصل العظيم ، ثم سايرته في السنوات التي اعتلى بها العرش ولم تطلها يد القدر ، فكان فيها لشعبه قائدا مقدما ، وكان لامته مشعلا وهاجا ، ولبيته ابا رحيم ، ولي خاصة اخا كريما . واية فاجعة اعظم من ان يختطف القدر فقيدا العالي ، وهو في بدء حملته الكبرى ، التي قاد بها هذه الامة المكافحة ، لتحقيق امانها ، ويترك لنا عبء اكمال ذلك الواجب المقدس ؟

لا شك ان روحه الطاهرة كانت مبتهجة لما شاهده من آيات الوفاء الباهرة
لذكره ، تلك الآيات التي كانت تبدو في كل مكان .

ان العواطف النبيلة التي ابدتها الامة في مآتمها على فقيدنا الكبير ، هي التي
حملتني على ان اقطع سكون حزني العميق ، لاتقدم باسم جلالة الملك فيصل الثاني ،
وباسم جلالة الملكة الوالدة . والبيت الهاشمي ، وباسمي ، الى الشعب العراقي
الوفي ، والى الامة العربية الكريمة ، بجزيل الشكر واعظم التقدير ، اذ كان من شأن
هذه العواطف النبيلة ان تخفف علينا هول المصاب المفجع ، وان تشجعنا على السير
في الطريق التي رسمها لنا سلفنا الصالح لخدمة هذه البلاد .

ايها الشعب النبيل

شاءت الاقدار ان اقوم باعباء المقام الذي اعتلى بفيصل ، واضاء بغازي ، الى
ان يشتد ساعد وديعته العزيز جلالة الملك فيصل الثاني ، الذي اصبح محط انظار
الجميع ، وحركة استمرار السلسلة الفيصلية المباركة . فكان عزاؤنا الاعظم تجاه
مصائبنا الجلل ، وكان النبت الطيب الذي تغذيه آمالنا ، وتنمية تمنياتنا وادعيتنا .
فاعاهدكم على السير بالامور بعزيمة صادقة ، طبقا للاهداف العالية المرسومة ،
ومجابهة المستقبل بثقة واطمئنان ، مستمدا القوة من فيض هذا الشعور النبيل ،
والمعونة من رجالكم المخلصين الذين جاهدوا لاقامة هذا الكيان ، ولنبتهل كلنا الى
الله تعالى ان يحرس لنا بعين رعايته هذا الشبل المحبوب ، وديعتنا جميعا ، وان
يسدد خطواتنا للسير في الطريقة القويمة التي سار عليها البيت الهاشمي في قيادة
مقدرات العراق ، وخدمة الامة العربية ، ومن الله التوفيق (١) .

ضم سوريا الى العراق

كانت « سوريا » قد سبقت « العراق » في النهضة القومية ، وقدمت ضحايا
كثيرة في هذا السبيل . وكان من المنتظر لها ، بعد قيام الحكم الفيصلي في الشام ، ان
تقود الاقطار العربية كافة الى الاستقلال والحرية . ولكن النكبة التي اوقعها بها
« الجنرال غورو » في ٢٥ تموز ١٩٢٠ م ، وتقويضه اركان الحكومة العربية المذكورة .
جعل سوريا دون العراق ، ودون مصر ، في التحرر ، وفي الانعتاق ، وفي الاستقلال .

على ان السوريين ما فتأوا يقاومون الاستعمار الفرنسي ، ويوقعون بالسلطة
« الفرنسية » المنتدبة مختلف الاضرار حتى عقدوا معها معاهدة سنة ١٩٣٦ م ، وهي
المعاهدة التي رفض البرلمان الفرنسي ابرامها ، على الرغم من نواقصها ، وعدم
تحقيقها امانتي السوريين كافة ، على حين ان سوريا قبلت بها كنتيجة لمفاوضات
طويلة لا مندوحة لها عنها .

وقد تازمت الحالة في سوريا ، وظفى الاستعمار الفرنسي على حسن النية

والتفاهم ، واستقلت « الوزارة السورية » بسبب عدم اقرار المعاهدة المذكورة ، فتعذر تكوين وزارة جديدة ، وانفجر بركان الكرامة الوطنية في الشام ، فهاجت النفوس ، وماجت الجماهير ، واضربت المدينة اضرابا شاملا عدة ايام ، وتمعالت الاصوات بوجوب ضم سوريا الى العراق ، فردد العراق هذا النداء ، وقامت فيه مظاهرات صاخبة في ٣١ آذار ١٩٣٩ م ، احتج فيها المتظاهرون على مظالم الفرنسيين ، واشتركت نقابات الصحفيين ، والمحامين ، والعمال ، والجمعيات في هذه الاحتجاجات ، وحذا الطلاب حذو الجماهير فقاموا بمظاهرات صاخبة .

وكان لا بد للوزارة السعيدية ، وهي الوزارة القومية المعروفة ، ان تتعلم فتتبنى فكرة الحاق سورية بالعراق ، وكان هذا اذ ذاك الحل المقول لهذه الامة .

وكان نوري السعيد قد انكر على وزير داخلية ناجي شوكت الموقف الذي وقفه من قضية حكمة سليمان ، واقحامه في اسطورة قتل الملك غازي ، فاراد ان يتخلص منه . فانتهز الازمة السورية - موضوعه البحث - وبصفة كونه وزيرا للخارجية بالوكالة ، كتب الى مجلس الوزراء كتابا برقم ٤/٨٧٧/٣ وتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٩ م ، يقترح فيه ايفاد وزير الداخلية ، ناجي شوكت :

« باقرب فرصة ممكنة الى تركيا لمقابلة رئيس الجمهورية التركية ، والاتصال برجال الحكومة هناك ، للتأكد من نوايا الجمهورية التركية ، وموقفها حيال الوضع الراهن في سورية . وباعتقادنا انه لا يجوز ان يشجع السوريون على الاقدام على امر حاسم قبل التأكد من وجهة نظر الاتراك . فاذا ما تأكد فخامته ، بعد درس الموقف ، من تأييد الاتراك لوجهات نظرنا في هذا الصدد ، فعند ذاك يمكن للحكومة العراقية ان تتظاهر بمعاوضة القضية السورية بوجه ابرز » .

وقد اقر مجلس الوزراء هذا الطلب ، ولكن تنفيذه تأخر شهرا كاملا بسبب حادثة الملك غازي المؤسفة . فلما كان يوم ٢١ نيسان ١٩٣٩ م ، سافر السيد ناجي شوكت الى تركيا ، واتصل بالمسؤولين في الجمهورية التركية ، فعلم بصورة جلية : ان الاتراك لا يعارضون في ضم سورية الى العراق ، اذا رغب السوريون في هذا الضم ، ولا سيما وانه ليس لتركيا مظامع اقليمية في سورية ، بعد ان ضمنوا لهم لواء الاسكندرون .

غير ان اختلاف نوري السعيد مع ناجي شوكت ، واندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية بعد مدة قصيرة ، اديا الى فشل هذا المسعى .

الانتخابات النيابية الجديدة

اصدرت « وزارة الداخلية » اوامرها الى متصرفي الالوية في ١٨ آذار ١٩٣٩ م ، للشروع في الانتخابات النيابية لمجلس النواب الجديد ، فجرى انتخاب الهيئات التفتيشية في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، واعقب ذلك انتخاب المنتخبين الثانويين ضمن المدة القانونية ، وما لبثت ان صدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة

الى عقد اجتماعه اجتماعا غير اعتيادي ، اعتبارا من يوم ١٢ حزيران ١٩٣٩ م . فاجتمع في اليوم المذكور بحسب المراسيم المعتادة ، وبعد ان القى الوصي « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة القائمة ، جدد النواب انتخاب مولود مخلص رئيسا لمجلسهم ، واحتفظ السيد محمد الصدر برئاسة مجلس الاعيان ، التي كان قد حصل عليها في اول تشرين الثاني ١٩٣٨ م .

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٤٢٠) والمؤرخة ٧ آب سنة ١٩٣٩ م ، بتأجيل جلسات المجلس شهرين كاملين . فلما انتهت هذه المدة ، استأنف المجلس عقد جلساته الى آخر تشرين الاول من هذه السنة . وقد عقد مجلس الاعيان ثمانى عشرة جلسة خلال هذا الاجتماع « غير الاعتيادي » وعقد مجلس النواب (٣٠) جلسة خلال هذا الاجتماع ، وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القاه الوصي في حفلة افتتاح الاجتماع المذكور .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

بسم الله نفتتح مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتجهين بقلوبنا الى ذكرى فقيد البلاد المفثور له ، اخينا الملك غازي الاول . لقد اخترمه القدر من بيننا في ريعان شبابه ، والبلاد اشد ما تكون حاجة اليه ، تاركا لنا جميعا صاحب الجلالة الملك فيصل ، وديعته الغالية وقرة عين هذه المملكة . وانه لواجب علينا في موقفنا هذا ان نعرب مرة اخرى عن شكرنا وامتناننا لما اظهره الشعب الكريم من آثار الالم والعزاء الصميمين لمناسبة تلك الفاجعة العظيمة .

ايها السادة !

لا يخفى ان البلاد قد اجتازت في السنوات الاخيرة ازمات خطيرة كادت تعرقل سيرها نحو اهدافها العليا ، ولم تتمكن من التغلب عليها الا بعناية الله وتعاون المخلصين من رجال الامة . ولما تسلمت الوزارة الحاضرة المسؤولية ، كانت الرغبة متجهة اتجاها واضحا ، نحو اعادة الطمأنينة الى النفوس ، والرجوع بالبلاد الى سيرها الاعتيادي . ولكن لم تكد الوزارة تضطلع بزمam الامور ، حتى جوبهت ويا للأسف بعدة حوادث خطيرة ، اضطرت الى معالجتها بحزم وقوة . وقد ظهر بنتيجة التحقيقات ان هناك مؤامرة قد دبّرت للنيل من سلامة الدولة ، فكان حتما على الحكومة ان تعلن الاحكام العرفية في منطقة محدودة لايقاف المجرمين عند حدهم . ولما فجعت البلاد بملكها الراحل ، حاول بعض المفسدين استثمار الفاجعة ، فبثوا دعايات سيئة ادت الى وقوع امور مؤسفة خاصة في مدينة الموصل ، مما اضطرت الحكومة الى اتخاذ تدابير حاسمة حفظا لسمعة البلاد ، فعادت على اثر ذلك الى النفوس ثقتها . ولسوف تبنى الاحكام العرفية حالما يشعر الجميع بطمأنينة كاملة .

أيها السادة !

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وكانت الحكومة قد شعرت بأن التأزر فيما بينها وبين المجلس النيابي السابق ، لم يكن ليساعدها على القيام بما كانت البلاد تنتظره منها من اعمال اصلاحية هامة ، رأت نفسها مضطرة الى حله ، فحلته ، وباشرت باجراء الانتخابات الجديدة ، وها انكم قد اجتمعتم الآن مندوبين من قبل الامة لمؤازرتنا على النهوض بالاغراض الهامة التي تنتظرها منا .

أيها السادة !

ان الظروف العالمية العصبية تحتم على حكومتنا مضاعفة الانتباه حفظا للسلم في مناطق هذا الشرق الادنى والاوسط . ومما لا شك فيه ان كيان هذا السلم قائم في الدرجة الاولى على صلات الصداقة والتعاون ما بين الدول المرتبطة بميثاق سعد آباد ، وخاصة ما بيننا وبين الدول المجاورة لنا نعني : تركيا ، وايران ، والممالك العربية . ومما لا شك فيه ان الاتفاق الذي تم مؤخرا ما بين تركيا وبريطانيا العظمى ، قد عزز الاستقرار ، وقوى اسباب التعاون ضد كل تجاوز يهدد السلم في هذه الارحاء .

ان حكومتنا لا تزال تعير اصدق اهتمامها وعنايتها الى القضايا التي تهم الاقطار العربية المجاورة . ان المساعي التي بذلها وفدنا ، بالاشتراك مع وفود الدول العربية الاخرى في لندن ، قد اسفرت - كما تعلمون - عن نشر الكتاب الابيض حول قضية فلسطين ، ومن رايانا انه لو احتوى ذلك الكتاب على نصوص صريحة قاطعة ، لساعد على فهم مرامي الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بتقرير الحكم الوطني في فلسطين ، والقضاء على مطامع السياسة الصهيونية ، ولوضع حد للشكوك والخاوف التي لا تزال مع الاسف تسبب الحوادث المؤلمة ، وتثير القلق في ذلك القطر العزيز ، محط آمال العرب والمسلمين . اننا لا زلنا نعتقد بان ازالة تلك الشكوك ، وايجاد الثقة ، انما هما بيد الحكومة البريطانية ، التي تربطنا بها اوثق روابط التحالف والصداقة .

اما سورية فيهمنا جدا التغلب على المشاكل القائمة فيها ، وما زلنا شديدي الامل بان توفي الحكومة الفرنسية الصديقة بالعهود التي قطعتها على نفسها ، فتسارع الى حل قضيتها حلا عادلا ، يتفق مع امانها ، ويمكنها ان تقوم بنصيبها كعضو في المجموعة العربية .

أيها السادة :

ان الوضع المالي قد تآثر بحوادث السنوات الاخيرة ، وقد وقعت صرفيات بمقياس واسع خلافا للاصول ، وبدون ان يكون لها اعتماد مقابل ، مما اساء الى سمعة البلاد المالية . والحكومة قائمة باجراء التحقيقات حول هذه القضايا ، وهي آخذة بتقديم ميزانية الدولة الى مجلسكم العالي على اساس تأمين التوازن ما بين المصروفات والواردات ، وثبتت ملاك الدولة ، وتحسين اساليب الضرائب والرسوم ، ليشترك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة . واللوائح القانونية التي لها علاقة

بهذه الامور ، وبتعديل الدستور ، وادارة الاولوية ، على اساس توسيع الصلاحيات ، وتنظيم اهم موارد البلاد : كالتمور ، والتبوغ ، والجبوب ، وبتأسيس مصارف اهلية ، وتوجيه الاعمال العمرانية واقتصاديات البلاد توجيها يتفق والمصالح القومية . وغير ذلك من اللوائح القانونية الهامة ، ستقدم الى مجلسكم في القريب العاجل ، كما ان الاتفاقية التي عقدت مع شركات النفط ، والتي امنت للخرينة سلفة بدون فائدة مقدارها ثلاثة ملايين دينار ، وكذلك ضرورة استكمال وسائل الجيش ، وتأمين حاجات الدفاع ، والسكك الحديدية ، بطريقة ايجاد اعتمادات لها ، قد حدا بحكومتنا الى اعادة النظر في الوضع المالي على ضوء الاحتياجات العامة ، والظروف العالمية الراهنة . ولا بد من عرض ذلك كله على مجلسكم العالي في الايام الآتية .

أيها السادة :

ان حكومتنا جادة في تحسين الصحة العامة ، وفي اعداد الشبيبة لتحمل اعباء المستقبل ، وهي واثقة بانها ستوصل الى اهدافها بمؤازرتكم ، ومعاونتكم . ولا بد انكم اطلعتم على المنهاج الذي نشرته قبل مدة ، وهو منهاج شامل قد تناول جميع نواحي الاصلاح التي تحتاجها المملكة ، ومما هو جدير بالذكر ان يكون قسم من ذلك المنهاج قد نفذ فصلا ، في البرهة القصيرة المنصرمة ، والاقسام الاخرى على وشك التنفيذ ، وليس هنالك ما يثني عزم الحكومة عن المضي في سياستها الانشائية ، تحقيقا لما تضمنه ذلك المنهاج ، من مبادئ وخطط واعمال ، لها علاقتها الوثقى بنهوض الوطن وتقدمه . وان ثقتنا بحكمتمكم ووطنيتكم تجعلنا نؤمن بانكم ستقومون بنصيبكم في تحقيق آمال الامة خير قيام ، ومن الله التوفيق .

حوادث وامور متنوعة

١ - لما ألف نوري السعيد وزارته الثالثة في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ ، احتفظ بمنصب وزير الخارجية ، وقد بقي هذا المنصب بعهدته ايضا في « وزارته الرابعة » التي كوّنّها بعد مقتل الملك غازي . فلما رفض وزير داخلية ناجي شوكت التعاون معه ، بعد سفره الى انقرة ، استصدر ارادة ملكية في ٢٥ نيسان ١٩٣٩ باسناد من نصب وزارة الخارجية الى علي جودت ، كما استصدر ارادة ملكية ثانية في ٢٧ من هذا الشهر ، باسناد من نصب وزارة الداخلية الى نفسه ، فأصبح نوري رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .

٢ - اقامت الوزارة حفلة تأيينية كبرى للملك غازي في يوم ١٤ ايار ١٩٣٩ م ، بمناسبة مرور اربعين يوما على وفاته ، دعت اليها وفودا من الاقطار العربية المجاورة ، وممثلين عن كافة الاولوية .

٣ - اوفدت « وزارة الدفاع » لفيفا من ضباط القوة الجوية العراقية الى لبنان في يوم ٤ حزيران ، للاشتراك في حفلة افتتاح « مطار بيروت » الدولي وتدشينه فسي اليوم السادس من هذا الشهر .

٤ - عم القلق سكان « مدينة البصرة » اطرافها في العشرة الاولى من شبّر حزيران ١٩٣٩ م ، عندما ارتفعت مياه المد ارتفاعا بلغ ثلاثة اقدام فوق اليابسة ، وعو

مد لم تشهد « مدينة الثغر » مثله منذ ٣٥ سنة ، فتضررت بساتين النخل ، وانقطعت طرق المواصلات ، وانتشرت بعض الاوبئة ، فسعت الوزارة لتخفيف الضرر سعيها مشكورا .

٥ - سافر وزير الخارجية علي جودت ، الى « الرياض » في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٩ م ، على رأس وفد عراقي للمفاوضة مع اركان حكومة المملكة العربية السعودية في القضايا التي تهم البلدين ، وأهمها تثبيت الحدود بين القطرين (١) وقضية اوقاف الحرمين ، والتعويض عن المنهوبات التي للجانب السعودي على الجانب العراقي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية رستم حيدر ، وقد عاد الوفد الى بغداد في ١٠ تموز من هذه السنة . ويقول علي جودت في ص ٢٢٨ من (ذكرياته) انه وافق على ان يدفع العراق التعويضات التي كان العاهل السعودي يطالب بها لتفاهة المبلغ من جهة ، وللرغبة الصادقة في حسم الموضوع من جهة اخرى ، وانه ترك قضية تثبيت الحدود الى مفاوضات اخرى .

٦ - سافر وفد مؤلف من ١٥ طالبا من طلاب « الفتوة العراقية » الى اسكوتلندا في يوم ٥ تموز ١٩٣٩ م ، لحضور « اجتماعات الجواله فيها » وعاد الى العراق في ١٧ من شهر آب .

٧ - سافر الملك فيصل الثاني الى لبنان في يوم ١١ تموز ١٩٣٩ للاصطياف في ربوعه وقد سبقه اليه رئيس الوزراء نوري السعيد ، في يوم ١٠ تموز لاعداد وسائل الراحة له ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الخارجية علي جودت ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الدفاع طه الهاشمي . وقد عاد نوري الى العراق في يوم ١٥ تموز ، وسافر ثانية الى عمان ، فلبان في ٧ آب ، ليتفقد صحة الملك ثم عاد الى العراق في ١٤ من هذا الشهر ، وكان وكيله علي جودت وطه الهاشمي . أما الملك فيصل فقد عاد الى بلاده في يوم ٩ ايلول ١٩٣٩ م .

٨ - انتحر مدير الشرطة العام السيد هاشم العلوي في مساء يوم ١٠ تموز ١٩٣٩ م وهو في « الرطبة » بطريقه الى لبنان للاصطياف ، فأسف الجميع على نبيله وكرم خلقه وظروف انتحاره ، ولا سيما ما اشيع عن المامه بأسرار مقتل الملك غازي ، وخوفه من ان يبوح بسر من الاسرار .

٩ - رست امام بناية وزارة الدفاع في ٢٦ تموز ١٩٣٩ م ، اربع زوارق نهرية حربية ابتاعتها الوزارة لتكون نواة لاسطولها النهرية . فقبل رسوها بمظاهر الفبطة

(١) لما عرفت الحدود بين نجد والعراق في « بروتوكول العتير » المعتقد بين البلدين بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٢٢ م ، والمنشور على ص ١٢٨ من الجزء الاول من هذا الكتاب ، لم يكن الملك فيصل ملك العراق ، ولا السلطان عبد العزيز آل سعود سلطان نجد ، قد زاروا الحدود العراقية - النجدية ، او عرفا شيئا ثبثا عن ابارها ، وانسابها ، وهضابها ، وانبا اعتدوا على خارطة اعدتها السلطات البريطانية ، ووضعت عليها خطأ بالداد الاحمر ثالث منه « انه خط الحدود الذي يجب ان يمتد الى العراق من نجد » فلما ظهر النفط في اراضي العراق ونجد ، وبانت عظيمنة ونائدته ، أخذت المطامع العراقية والسعودية تظهر بظهوره ، وتسمى لضم كل شبر الى اراضي الطرفين ، فكان لا بد من القيام بمثل هذه الاسفار للتوصل الى تثبيت الحدود بين المملكتين المتجاورتين .

والسرور .

١٠ - سافر الى لندن في يوم ٢٧ تموز وقد مؤلف من عشرين استاذًا من أساتذة المعارف في رحلة علمية قصيرة .

١١ - قسمت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » الى وزارتين : سميت الاولى « وزارة الاقتصاد » والثانية « وزارة المواصلات والاشغال » وبعد ان وضع التشريع اللازم لهذا التقسيم ، صدرت الارادة الملكية بتعيين عمر نظمي وزيراً للمواصلات والاشغال ، ووزيراً للاقتصاد بالوكالة ، وذلك اعتباراً من اول آب سنة ١٩٣٩ م .

١٢ - سافر الى لبنان للاصيف في يوم ١٠ آب ١٩٣٩ وزير المالية رستم حيدر - فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية محمود صبحي .

١٣ - كان مجلس الوزراء قد اعلن الادارة العرفية في الموصل ، اثر اعلان مقتل القنصل البريطاني فيها في يوم ٤ نيسان ١٩٣٩ م . وفي ٢٥ تموز من هذه السنة اصدر « قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل » امراً بتشميل الاحكام العرفية على القضاءين : سنجار والشيخان ، حيث وقعت اضطرابات محلية اخلت بالامن ، فلما كان يوم ١٠ آب من هذه السنة ، استصدرت الوزارة ارادة ملكية بالفاء الاحكام العرفية المعلنة في الموصل في ٤ نيسان ١٩٣٩ م لانتفاء الغاية التي اعلنت بسببها ، وعودة الهدوء الى القضاءين : سنجار والشيخان .

١٤ - سافر الوصي الامير عبدالاله الى الموصل فالانحاء الشمالية في يوم ١٥ آب ، وقد صحبه رئيس ديوانه الملكي رشيد عالي الكيلاني ، ثم لحق به رئيس الوزراء نوري السعيد ، وبعد ان تفقد الانحاء المذكورة عاد الى بغداد في يوم ٢٦ من هذا الشهر .

١٥ - وضعت الوزارة لائحة قانونية لاعادة الاملاك التي سبق للحكومة ان صادرتها من الشيخ محمود الحفيد الزعيم الكردي المعروف في عام ١٩٣١ م ، عندما ثار في وجه « الوزارة السعيدية الاولى » وقد شرع المجلس هذه اللائحة في شهر تموز ، واعيدت الاملاك المصادرة الى الشيخ المشار اليه ، في آب سنة ١٩٣٩ م .

١٦ - صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل مجلس النواب جلساته لمدة شهرين اعتباراً من يوم ٧ آب ١٩٣٩ م .

١٧ - شبت النار في « خان دبي » في مدخل سوق العطارين ببغداد في يوم ٢٧ آب ١٩٣٩ م مساء ، فالتهمت عدداً من الدور والمخازن والحوانيت المجاورة ، وقد عجزت سلطات الاطفاء المدنية عن التغلب على الحريق ، ولا سيما بعد ان انفجرت المواد المشتعلة المدخرة في الخان المذكور لاغراض تجارية ، فاستعانت الحكومة بفرق الاطفاء العسكرية ، وتمكنت الهيئتان المدنية والعسكرية ، تساعدهما الشرطة والاهلون ، من التغلب على الحريق بعد ان وقعت ٤٩ اصابة بينها خمس وفيات ، وقدرت الخسائر بخمسين ألف دينار . ودل التحقيق على ان التجار اليهود هم الذين افعلوا هذا الحريق ، للاستفادة من مبالغ الضمان المؤمنة لقاء اموالهم .

١٨ - كانت هنالك خصومة قديمة بين قبيلتي العبيد وشمّر ، فاستدعت الوزارة من مصر حمد باشا الباسل ، وعبد القادر الباسل ، وظاهر بك المصري ، ومن العراق رؤساء شمّر ، والعبيد ، وغيرهم ، وعقدت عدة اجتماعات برئاسة نوري السعيد ، أسفرت عن تسوية الخلافات بين القبيلتين المذكورتين ، والصفح عما بينهما على أساس الدفن ، فكان عمل الوزارة مشكوراً .

١٩ - تكدّست في الاسواق العراقية كميات عظيمة من محصول الشعير، بنتيجة شبوب نيران الحرب العالمية الثانية ، وقد تعذر تصدير هذه الحبوب الى الخارج ، ففاوضت الحكومة العراقية الحكومة البريطانية في الموضوع ، واستطاعت ان تبيعها كمية من الشعير المذكور تتراوح من ١٥٠ ألف طن الى ٢٠٠ ألف طن بسعر الطن الواحد ٤ دنانير ونصف الدينار ، وهو سعر لا بأس به في مثل هاتيك الايام ، وقد صدر بيان رسمي بذلك في ٢١ كانون الاول ١٩٣٩ م .

٢٠ - وقع زلزال خطير في الاناضول في اواخر شهر كانون الاول ١٩٣٩ م ، فسبب اضرارا عظيمة بين السكان والمواشي ، وهدم عددا كبيرا من الدور التاريخية، والمعاهد العلمية ، والحق خسائر جسيمة بعدد من القرى والداكر . وقد أسرعّت الحكومة لمواساة جارة العراق العزيزة ، فقدمت معونة نقدية للمكوبين قدرها ١٢٦٠٠٠ ليرة تركية ، كما اسرعت « جمعية الهلال الاحمر العراقية » فتبرعت بمثل هذه المعونة ، وحذا الشعب حذو الحكومة والجمعية فساهم بقسط وافر من المواساة والخدمات ، مما كان له الوقع الجميل في نفوس اخواننا الترك .

٢١ - نظمت الوزارة سفرات رسمية للوصي عبد الآله السي الاولية العراقية « للاطلاع المباشر على شؤون البلاد » وقد شرع في تحقيق هذه الاسفار منذ تشرين الاول ١٩٣٩ م وانتهت بنهاية كانون الاولى . وكان الوصي يلقي خلال هذه الرحلات ضروب الاحترام .

٢٢ - كان مفتي فلسطين الحاج محمد امين الحسيني ، قد فر من ملاحقة السلطات البريطانية له في فلسطين ، ولجأ الى لبنان ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩ ، شعر بمضايقة السلطات الفرنسية له ، فاضطر للنزوح الى العراق ، ووصل الى بغداد في يوم ١٥ تشرين الاول من هذه السنة ، فلقى الامان والترحاب ، وقدمت اليه التبرعات ، وقد لعب دورا خطيرا في الحوادث التي وقعت بعد قدومه ، والتي سنفردها ببحث آت (١) .

(١) قال لنا وزير الخارجية السيد علي جودة : ان الاستاذ اكرم زعير اتصل به ، ونقل اليه نبأ مضايقة السلطات الفرنسية للمفتي الحسيني وصحبه في لبنان ، ورغبتهم في الانتقال الى العراق ، فرحب الوزير جودة بهذه الرغبة . فلما وصل المفتي وجباعته الى بغداد ، احتج السفير البريطاني على مجيئهم ، فانكر الوزير عليه احتجاجه . وقد جاء في ص ٢٤٠ من (ذكريات علي جودة) انه قال للسفير « ان الحكومة العراقية تعتبر المفتي الحسيني لاجئا سياسيا ، ولا يمكنها ان تتخذ اية تدابير ضده ، وسيعامل بوقار واحترام كما تقتضي بذلك التقاليد العربية » فرد السفير على ذلك قائلا : (اذا كان الامر كذلك فعلى الاقل ارجو ان تتأكدوا من انه لن يقوم بنشاط يضر بعلاقاتنا) . اهـ
وكان نوري السعيد يرغب في ان يقيم المفتي وجباعته في احدى المدن العراقية ، مثل كركوك ، بدلا من ان يقيم في العاصمة وسط التكتلات السياسية والمشاحنات الحزبية ، وتجنبيا للمضاعفات التي

٢٣ - استقدمت وزارة المعارف زهاء مئة مدرس ومدرسة من سوريا ولبنان للتدريس في المدارس العراقية .

٢٤ - استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية في ٢٠ ايلول ١٩٣٩ م بتعيين جلال بابان وزيرا للمواصلات والاشغال، ونقل عمر نظمي من وزارة المواصلات والاشغال ، وتعيينه وزيرا للداخلية ، وتعيين صادق البصام ، وزيرا للاقتصاد ، والدكتور سامي شوكت وزيرا للشؤون الاجتماعية المستحدثة بمرسوم ، وهكذا ملئت المناصب الوزارية .

٢٥ - غادر العراق الى القاهرة في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩ م رئيس الوزراء نوري السعيد للاتصال بالحكومة المصرية بفية بحث مشكلة فلسطين مع اقطابها ، فصدرت الارادة الملكية بتولي وزير الخارجية علي جودت ، منصب رئاسة الوزراء بالوكالة مدة تغيب السعيد عن العراق .

٢٦ - وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الخامس من شهر ايلول سنة ١٩٣٩ م على ابتياع خمس عشرة طائرة من نوع (نورثروب) من اميركا وشراء اسلحة بمبلغ ٣٠٢٥٠٠٠٠٠ باون من انكلترة .

الوزارة والحرب العالمية الثانية

على اثر فشل المفاوضات التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨ م و ١٩٣٩ م لتسوية الخلافات القائمة بين الدول الاوروبية ، اعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في يوم ٣ ايلول ١٩٣٩ م ، وحذت فرنسا حذوها فاعلنتها على المانيا ايضا ، فاضطربت الاسواق العراقية ، وسادت الفوضى مخازنه التجارية ، فعمدت الوزارة الى اصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، والقضاء على سبل الدس والاستغلال غير المشروعة ، فكان عملها مبرورا ، وسعيها مشكورا .

زار السر بازل نيوتن سفير بريطانيا في العراق ، وزير الخارجية علي جودت (١) وبين له : ان حكومته تطلب من العراق ان يقطع علاقته مع المانيا ، ويشهر

قد تنجم عن وجوده وصحبه في العاصمة ، ولكن كان دون ذلك خطر القتاد . فقد احتفنه القوميون والعسكريون الذين وجدوا وايام في الجيش العثماني نجاءوا اليه الان ليجددوا عهد الولاء والمحبة والعمل القومي مما اضطره للخروج على خطة الحياد التي اعلنها عند وصوله .
وكتب البنا رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني يقول :

زارني ذات يوم السيدان : اجن التميمي واكرم زعير ، وطلبا مساعدتي بادخال المفتي الحسيني الى العراق ، بدون جواز سفر ، فاتصلت بالسيد محمد الياسين معاون مدير شرطة الرطبة ، ورجوته تيسير اجتياز المومي اليه وصحبه الحدود مهما كلفه الامر . اهـ

(١) يقول المريد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ٢١ آب ١٩٣٩ م ان الامير الوصي قال له : ان السفير البريطاني اطلمه على برقية تلقاها من حكومته البريطانية ليبلغ شكرها للحكومة العراقية ، حيث وعد وزير خارجيتها علي جودت ورئيس وزرائها نوري السعيد السفير البريطاني ببوافة العراق على اعلانه الحرب ضد المانية ، وان الامير انكر هذا التسرع من قبل نوري وجودة .

الحرب عليها ، فدعا رئيس الوزراء نوري السعيد ، مجلس الوزراء الى الانعقاد برئاسة الوصي الامير عبد الاله في ٥ ايلول ، للمداولة في الوضع الدولي ، وفيما عرضه السفير البريطاني ، واقترح نوري السعيد ان يبادر العراق الى قطع علاقاته مع المانيا ويعلن الحرب عليها ، فوافق الوزراء على قطع العلاقات ، وعارض الوزيران : وزير الدفاع طه الهاشمي ، ووزير العدلية محمود صبحي الدفترى اعلان الحرب ، وقد استصوب الوصي فكرة قطع العلاقات ، وفكرة معارضة اعلان الحرب (١) فاتخذ المجلس الوزاري هذا القرار :

« نظرا الى الوضع العالمي الراهن ، وما يمكن ان يتولد من وجود الرعايا الالمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية ، وتخويل وزير الخارجية والداخلية اتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الغرض » . اهـ .

وعلى اثر ذلك صدر هذا البيان الرسمي :

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في تاريخ ٥ ايلول ١٩٣٩ م ، قطع العلاقات بين الحكومتين العراقية والالمانية ، وتسفير جميع الرعايا الالمان خارج العراق » .

بغداد ٥ ايلول ١٩٣٩ م مدير الدعاية العام

وكان وزير الداخلية ناجي شوكت قد استقال من منصبه وتولى رئيس الوزراء ، نوري السعيد منصب وزارة الداخلية بالوكالة منذ ٢٨ نيسان ١٩٣٩ م ، فأمر بالقبض على الرعايا الالمان المقيمين في العراق ، والصالحين للخدمة العسكرية ، وتسليمهم الى السلطات البريطانية في « مطار الحبانية » حيث جرى تسفيرهم الى الهند كاسرى حرب . اما رجال الهيئة السياسية الالمانية ، فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم ، وسافروا الى بلادهم عن طريق سورية ولبنان . وقد قامت الشرطة العراقية بحراستهم في الاراضي العراقية والدرك الفرنسي في سورية . وتولت السفارة الافغانية رعاية المصالح الالمانية في العراق ، وصدر هذا البيان الرسمي :

« اعطي لمعالي الدكتور كرويه ، وزير المانية المفوض في بغداد جواز سفره ، وقد غادر العراق مع افراد حاشيته الى سورية يوم ٦ ايلول ١٩٣٩ م بعد الظهر . كما انه

(١) جامني نوري صباحا ، وحاول ان يقتعني بضرورة اعلان الحرب ، اذا اعلنت الحرب فقلت : عبثا تحاول يا نوري فقد ابدت رأيي ، وقلت اذا كنا ملزمين حقوقيا فنعلن ، والا فلا لزوم لذلك ... ثم اتى نوري عصرا الى داري في الوزيرية ، واخبرني ان الامير اخبره بوقوف رشيد وقال له : ليتضامنا ، فكان جواب نوري للامير ان يدعوني لحضوره للبحث في القضية ... وكان من رأي رشيد ان لا لزوم لدخول الحرب ، بينما اطلع السفير البريطاني الامير على برقية وردت من لندن جوابا له ، وفيها يشكر وزير الخارجية نوري وعلى جودة على وعدهما باعلان الحرب حين تملن بريطانيا الحرب اهـ (مذكرات طه الهاشمي ، ص ٢١٥ - ٢١٦)

ابرق الى القائم باعمال المفوضية العراقية في برلين ، بأن يطلب الى الحكومة الالمانية اعطائه جواز سفره لمفادرة المانية مع موظفي المفوضية العراقية هناك » .

مدير الدعاية العام (١)

بغداد في ٦ ايلول ١٩٣٩ م

وكان كروبا شديد الرغبة في ان يسافر وصحبه إما الى العربية السعودية وإما الى تركيا او ايران فادرك نوري السعيد ان معنى ذلك ان كروبا سيمارس نشاطه ضد العراق من هذه البلاد فأصر على سفره الى سورية (٢) .

وفي يوم ٨ ايلول ، تبودلت بين صاحب السمو الوصي ، وملك بريطانيا هاتان البرقيتان :

صاحب الجلالة الملك جورج السادس - قصر بكنكهام : لندن

في الظروف الدولية العصبية الحاضرة ، يدفعني واجب الصداقة ، وشرف الوفاء بالعهد ، الى الاعراب لجلالتكم عن تمسكنا - حكومة وشعبا - بمعاهدة التحالف المعقودة بيننا روحا ونصا ، وعن عزمنا الراسخ على بذل كل ما في وسعنا للسير بعين الروح مع حليفتنا العظمى ، حتى ينتصر الحق والعدل ، وتسود المبادئ السامية التي دخلت الحرب من اجل الدفاع عنها .

لندن في ٨ ايلول ١٩٣٩ م

صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله ، الوصي على عرش العراق - بغداد .

لقد تأثرت جدا ببرقية سموكم الملكي ، المعبرة عن عزم العراق الراسخ - حكومة وشعبا - للتعاون مع حكومتي بموجب المعاهدة التي تربطنا ، ان عمل الحكومة العراقية هذا دليل آخر - اذا كان هنالك حاجة لدليل - على الصداقة المتينة والاخلاص المتبادل بين شعبينا . ان حكومتي تقدر جدا ما جاء في برقيتكم من التشجيع للقيام بواجبنا في مقاومة القوة المعتدية ، واني اؤكد لسموكم انه اذا ما اصيب العراق بأهوال الحرب ، فان حكومتي ستقوم بتعهداتها بنفس روح الوفاء والعدل .

جورج آر. آي

لقد كان قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانية ، والقبض على الرعايا الالمان المقيمين في العراق وتسليمهم الى القاعدة البريطانية في الحبانية لتسفيرهم الى

(١) على اثر قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانية ، اسرعت المفوضية الإيطالية في بغداد الى سد هذه الثغرة ، فاستمر النشاط الدعائي المؤيد لدول المحور على أشده ، تزيده الانتصارات التي حققتها هتلر في اوربا ، واستعدادات حرب الصاعقة لغزو اقطار اخرى . وعلى الرغم من ان المفوضية الإيطالية في العاصمة العراقية كانت مراقبة من قبل الانكليز وجواسيسهم مراقبة دقيقة ، فان هؤلاء الجواسيس ظلوا يلاحقون وزير ايطالية الفوض حتى تمكنوا من حل الشبهة الدبلوماسية الإيطالية وبذلك تمكن الانكليز من معرفة ما كان يدور بين العراق والمانية .

2 - Lord Birdwool, Nuri Asaid, p. 166.

الهند كاسرى حرب ، ثم تبادل هاتين البرقيتين بين الوصي على عرش العراق وملك الانكليز ، اول انقسام واسع النطاق في السياسة الخارجية العراقية اسفر عن نتائج جد خطيرة ، ولا سيما وقد كان اهل العراق كثيرهم من العرب يتجهون الى المانية بأبصارهم وافئدتهم ويعلقون عليها آمالا كبارا وينتظرون منها النجدة والفرج بعد ان غدر الانكليز بهم وعملوا على اقتطاع فلسطين من وطنهم العربي الاكبر لتقديمها طعمة لليهود .

موقف العراق من الحرب الجديدة

على اثر تأزم الوضع الدولي في اوروبة ، ارتأت الحكومة العراقية ان تمهد لاعلان سياستها ازاء الحرب المنتظرة ، فاصدرت هذا البيان :

تطمينا لرغبة الراي العام العراقي ، في الحصول على معلومات موثوقة حول موقف العراق من الازمة الدولية الراهنة ، نذيع ان الحكومة العراقية لا تزال تؤمل ان تنتهي هذه الازمة بانتصار الجهود السلمية المبذولة لخير الناس اجمع ، فاذا ضعف الامل في انتصار هذه الجهود - لا سمح الله - فان صاحب الفخامة رئيس الوزراء سيديع على الراي العام ، في الوقت الملائم ، بيانا مفصلا يوضح فيه موقف العراق من هذه الازمة ، وسياسته ازاءها « اه .

مدير الدعاية العام

بغداد ١ ايلول ١٩٣٩ م

فلما تطور الوضع الدولي . بعد هذا البيان الرسمي ، اذاع رئيس الوزراء بيانه المرتقب من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية في يوم ١ ايلول ، ولما اعلنت الحرب فعلا في اليوم الثالث من هذا الشهر ، اذاعت الحكومة هذا البيان في السابع عشر من ايلول ١٩٣٩ .

« كان صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، قدلقى خطابا من دار الاذاعة العراقية مساء ١ ايلول ١٩٣٩ م ، استعرض فيه الازمة العالمية ، وبين موقف العراق منها ، وقد اشار فخامته في خطابه المذكور الى انه من المتوقع ان تنشط الدعايات المختلفة لمصلحة الاجانب ، بمناسبة هذه الازمة ، وحذر الراي العام من هذه الدعايات .

ويظهر ان ما توقعه فخامة رئيس الوزراء قد وقع ، بدليل ما لاحظته هذه المديرية من انتشار بعض الاراجيف التي يقصد بها تضليل الراي العام ، والضرر بالعراق ، لذلك فان هذه المديرية تؤكد ان سياسة الحكومة العراقية تنطبق تماما على ما جاء في خطاب فخامته ، وان هذه السياسة المستندة الى المعاهدة العراقية - البريطانية لم تتبدل ، وهي تلخص في الفقرة الثانية التي وردت في خطاب فخامة الرئيس .

ويتضح من هذا ان العراق بصفة كونه حليفا لبريطانية العظمى ، ليس مكلفا بالقيام بأي امر ، في حالة اشتراك حليفته في الحرب ، سوى تسهيل المواصلات

البريطانية داخل العراق ، ولا يترتب عليه الاشتراك في الحرب في اي ميدان كان ، الا اذا هوجم - وهذا مستبعد - فبدافع حينئذ عن حدوده « اهـ مدير الدعاية العام اما خطاب الرئيس الذي اشار اليه هذا البيان الرسمي فهذا نصه ، وقد اعده الجيش بعد مشاورات دقيقة مع المدنيين واذاعه السيد نوري السعيد :

ايها السادة :

مما يدعو الى شديد الاسف ، ان الازمة العالمية قد تطورت تطورا خطيرا بات ينذر باندلاع نيران حرب عالمية قد يتطاير شررها الى بلادنا . ونحن بصفة كوننا عراقيين ننتسب الى دولة صغيرة فتية ، لا يسعنا الا الاعراب عن مزيد اسفنا لهذا . التطور الخطر ، وشديد نفورنا من اية سياسة ترمي الى اللجوء الى العنف والشدة في معالجة المشاكل الدولية ، وعن اننا نرى ان كل سياسة من هذا النوع تعد خطرا مؤكدا على كافة الدول الصغيرة .

اما السياسة التي تلائمنا ، والتي تؤيدها ونعصدها بكل قوانا ، فهي سياسة الحق والعدل التي تفسح المجال امام الدول كافة لتأمين حقوقها ، وتسوية مشاكلها ، عن طريق المفاوضات المستندة الى روح التفاهم والانصاف لخير العالم اجمع . ان الميل الى الاخذ بواحدة من هاتين السياستين ، قد قسم دول العالم الى كتلتين متباعدتين كما نرى . وبرغم ان الازمة الحالية ، وحوادث القضاء على استقلال بعض الدول المستقلة ، تدل على صدوف بعض الدول عن السياسة السلمية التي نجدها ، فاننا نرجو من اعماق قلوبنا ان يتغلب العقل على العواطف في اللحظة الاخيرة ، ويسلم العالم من شر حرب ضروس تعم ويلاتها الغالب والمغلوب على حد سواء .

واذا وقعت الحرب . كانت قدرا محتوما لا يستطيع العراق رده ، بل يترتب عليه ان يبادر الى القيام بواجبه ، لذلك رايت ان الفت نظر الراي العام الى بعض امور من شأنها ان تنير السبيل في هذه الظروف الحرجة .

ان موقف العراق بالنسبة الى الظروف العالمية بين واضح لا يكتنفه شيء من الغيوض والابهام . فالعراق مرتبط ببريطانية العظمى بمعاهدة التحالف المنعقدة بينهما في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م ، وتتألف المادة الرابعة من هذه المعاهدة من ثلاث فقرات يمكن تقسيمها كما يلي :

(ا) اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين في حرب « تعذر عليهما تسوية النزاع الذي نشأت عنه بالوسائل السلمية » يبادر حينئذ الفريق الآخر الى معونته بصفة كونه حليفا .

(ب) وفي حالة خطر حرب محقق ، يبادر الفريقان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

(ج) ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب او خطر حرب محقق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية ، جميع ما

في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والمواني ، والطارات ، ووسائل المواصلات ، اهـ .

ويتضح من هذا ان العراق ، بصفة كونه حليفا لبريطانيا العظمى ، ليس مكلفا بالقيام بأي امر - في حالة اشتراك حليفه في الحرب - سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق ، وانه لا يترتب عليه الاشتراك في الحرب ، في اي ميدان كان . اما اذا هوجم - وهذا مستبعد - فيدافع حينئذ عن حدوده .

اما الازمة الاقتصادية التي يحتمل نشوؤها في الحرب ، في بادئ الامر، بسبب كساد الاسواق ، وارتفاع اجور النقل ، وقلة وسائله ، فلا يتوقع ان تدوم طويلا ، ومن المؤمل ان يعوض عن ذلك ما يعقبه من تحسن الاسعار ، وازدياد الطلب على منتجاتنا .

ايها السادة :

ليس في استطاعة اي انسان في العالم ان يتكهن بتطورات الحرب ولا بمداها ونتائجها ، ولا سيما بالنسبة الى تعدد الاختراعات الحديثة ، وتكامل الآلات والمعدات الميكانيكية ، وكفاية سلاح الطيران وكثرة عدده . وكل ما نستطيع ان نقوله : ان النصر بيد الله .

ونظرا الى حرجة الموقف العالمي ، والتطورات التي يحتمل ان تطرأ عليه بعد تطور المارك بين المتحاربين ، فمن الضروري ان يعتصم العراق بأفضل ما عرف به من المزايا الطيبة والصفات الكريمة . ولما كان من المتوقع ان تنشط الدعايات الاجنبية المختلفة لمصلحة الاجانب ، فانهي احذر الرأي العام من هذه الدعايات .

فالى جانب بعض المخلصين ، الذين يعتمدون على العاطفة في بلوغ آمالهم الوطنية من غير ان يحسبوا حسابا للظروف ، والزمان ، والمكان ، توجد طائفة من النفعيين ، الذين لا يرون سعادة للعراق الا بحصولهم على ما يطمعون فيه من منافع .

وهناك فئة من الماجورين باعت ضمايرها من الاجانب ، فهي تعمل لحسابهم بأساليب منمقة ودعايات خلافة ، مستغلة حماسة العاطفيين ، وشر النفعيين ، وبساطة السذج ، متناسية مصالح وطنها .

ان الامة قد شادت كيان العراق بتضحيات جلية ، وجهود عظيمة ، وثبتتته بحكمة زعمائها وتآزرهم ، وجلدهم ، وبعد نظرهم ، وهذا الكيان هو اليوم من الرصانة والثبات بحيث تغبطه معظم الاقطار العربية ، وتجاهد للحصول على كيان مثله .

وقد كان هذا الكيان هدفا قريبا للامة العراقية ، جاهدت في سبيله سنين عديدة . واذا كان من حقنا الآن ان نفخر به ، فان من واجبنا ان نحافظ عليه ، وان نستنير بالخطة الحكيمة التي اوصلتنا اليه في سيرنا نحو اهدافنا الوطنية البعيدة التي سنحققها مع الزمن ان شاء الله .

وانا اعلن هنا : ان سياسة الحكومة العراقية تتمركز في سلامة العراق قبل كل

شيء ، وهذه السلامة ليست لخير العراق فحسب ، بل لخير العالم العربي اجمع .
لذلك اننا سنحرص الحرص كله على ان لا نفسح المجال لاي كان للاساءة الى سلامة
العراق ، على اية صورة كانت .

وانني ادعو اخواني العراقيين كافة الى توحيد صفوفهم ، كما اعتادوا ان يفعلوا
في الملمات ، واناشدهم ان يقابلوا الاحداث المقبلة بما امتازوا به من صبر ، وشجاعة ،
وتضامن ، ورباطة جاش ، وتضحية وبعد نظر .

والله المسؤول ان يوفقنا الى ما فيه الخير والسداد (١) .

خطاب خطير لوزير الدفاع

والى جانب الخطاب الذي القاه رئيس الوزراء نوري السعيد ، اذاع وزير
الدفاع العميد الركن طه الهاشمي ، هذا الخطاب في مساء يوم ٢١ ايلول :

لا بد انكم استمعتم قبل ايام ، الى البيان الذي القاه عليكم فخامة رئيس الوزراء
من هذه المحطة ، ذلك البيان الذي اوضح فيه موقف العراق من الازمة الدولية
الحاضرة ، وما يترتب علينا من واجبات تستلزمها المعاهدة التي تربط ما بيننا وبين
حليفنا بريطانيا العظمى .

ان ذلك البيان لم يترك ، فيما اعتقد ، مجالا للشك والتاويل ، وان اعترفنا
بتلك الواجبات ، وقيامنا بما تحققه من مساعدات داخل حدودنا امر حيوي .

ان الامة التي نفتخر بالانتماء اليها ، والتي اختبرت تنكر الازمان ، وذاق
مرارة التقسيمات ، لم يعرف عنها انها خانت عهدا ، او حنثت بوعدها ، وتاريخها المجيد
يشهد على صدق وفائها ، فليس من الشبهة ، التي هي من اعرق صفات العراق ،
ان لا يعطف ، مهما تنوعت العوامل ، على امة باسلة كالامة البولونية في مثل الظروف
القاسية التي وجدت فيها ، وان لا يشعر بالمرحى يحز نفسه على ما يرى من تقطع في
اوصالها ، ونيران تشتعل في اطرافها .

اخواني : ان وضعنا الجغرافي قد جعلنا بعيدين عن ساحات القتال ، وليس من
المنتظر البتة ان نشترك في حرب خارج حدودنا ، وليس هناك ما يشي عزائنا عن
القيام بمهودنا ، والعمل دوما على تقوية اواصر الصداقة ، والتعاون فيما بيننا ، وبين
الدول المجاورة لنا ، ولكن وضعنا هذا المطن لا يعني انه ينبغي ان نقف وقفة المتفرج
امام تتابع الاحداث العالمية ، فالظروف الحاضرة تستدعي اعظم الحذر والانتباه ،
ومضاعفة الجهود لرد ما يمكن ان يقع من اخطار في المستقبل . والحكومة شاعرة
بخطورة المسؤولية ، وآخذة باعداد ما يمكنها من وسائل تبعا لمقتضيات الظروف .
ولعله يسرهم ان تعلموا ان الجيش الذي هو عماد هذه المملكة ، والذي تتوقف عليه

في الدرجة الاولى السلامة العامة ، انما هو اليوم كتلة واحدة متراسة ، في استطاعتكم ان تعتمدوا على وطنيته المتناهية في الدفاع عن تيان هذا الوطن .

هذه هي الخطة التي اتفقنا عليها ، والتي نستهدفها في المستقبل ، وهي فيما اعتقد تعبر عن الراي العام في المملكة . فاذا رغبتم مخلصين في ان تقوم الحكومة بأعباء المسؤوليات التي تتطلبها الظروف الحاضرة ، وهي ظروف دقيقة في حياة الامم كما لا يخفى ، وجب عليكم ان تنتبهوا من جانبكم الى الواجبات التي يملها عليكم حاكم لبلادكم ، ذلك بان توحدا وجهودكم ، وثابروا على اعمالكم المنتجة بجد وهدوء ، وان تتجنبوا في نفس الوقت الاراجيف التي يروجها فيما بينكم ، بين آونة واخرى ، اناس هم لحسن الحظ قلائل جدا ، ولكن يظهر ويا للأسف ان الاهواء قد استعبدتهم ، فأصبحوا لا يرون الامور الا بمنظار الاختراصات الشخصية . لقد حان لهؤلاء ان يعلموا ان مثل هذه الاراجيف لا تجدي غير الضرر لسمعة البلاد ، وان سلامة هذا الوطن العزيز ينبغي ان تكون فوق كل اعتبار والسلام عليكم (١) .

* *

وقد كان لهذين الخطابين الخطيرين اثرهما القوي في نفوس السراقين كافة ، ساعد على الاستقرار العام ، وحال دون اضطراب في الاسواق ، بحيث انتهى عام ١٩٤٠ م دون ان يشعر العراقيون بويلات الحرب .

لقد كثر اللفظ حول ما جاء في خطاب رئيس الوزراء فأرادت الحكومة ان تبدد الشائعات المفروضة ، فأصدرت هذا البيان :

ذكر فخامة رئيس الوزراء في خطابه الذي القاه من دار الاذاعة العراقية مساء يوم الاثنين الماضي الموافق ٢٧ شباط ١٩٤٠ م ، ان من اهم الامور التي تنسوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة ، هي « اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يستلزمها تطور خطورة الموقف الدولي الاخير » فدحضا للاشاعات التي راجت بين الجمهور نبين ، ان القصد من هذه التدابير ، هو تنفيذ بعض المقررات التي كانت قد اتخذتها وزارة الدفاع منذ بضعة اشهر سابقة ، وليس في النية القيام بأي عمل جديد حول الموضوع .

مدير الدعاية العام

١ / ٣ / ١٩٤٠ م

المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي

كان مجلس النواب الذي جاءت به « الوزارة السعيدية الرابعة » قد اجتمع اجتماعا غير اعتيادي في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٩ م ، ثم صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٧٢ والمؤرخة ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٩ م بفض هذا الاجتماع في الحادي والثلاثين

(١) جريدة « البلاد » الممد (١٣١١) الصادر بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٣٩ م .

من هذا الشبر : ولما كانت المادة (٣٨) من القانون الاساسي العراقي تحتم اجتماع مجلس الامة اجتماعا اعتياديا في اول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، فقد افتتح المجلس اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية التاسعة في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ م . وبعد ان القى الوصي خطاب العرش ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان ، وانتخب النواب مولود مخلص رئيسا لمجلس النواب .

وفي يوم ١٥ تشرين الثاني صدرت الارادة الملكية بتأجيل جلسات مجلس الامة لمدة شهرين . وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٠ م استأنف مجلس النواب جلساته فعقد (٣٢) جلسة خلال مدة اجتماعه الاعتيادي التي بلغت اربعة اشهر ، وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (٢٠) جلسة .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق والنجاح .

ايها السادة :

لقد تطورت احوال العالم ، منذ تأجيل مجلسكم العالي ، تطورا خطيرا اصبح يستدعي اشد الحيلة والحذر . فمن واجبنا جميعا ان نقدر اهمية هذه الظروف التي نعيش فيها ، وان نبذل اقصى الجهد مدفوعين بروح التضحية ، والتضامن ، في سبيل صيانة اركان السلم ، وتعزيز كيان هذا الوطن .

لا شك انكم تعلمون كيف اضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا ، قبل شهرين ، الى الاشتباك بحرب طاحنة مع المانيا ، دفاعا عن استقلال الامم الذي استهدف لاعتداء الرايخ ، خلافا للحقوق والمعاهدات الدولية ، ثم كيف سارعت حكومتنا الى قطع علاقاتها بالحكومة الالمانية في ٥ ايلول الماضي ، معلنة بذلك تمسكها بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ، وعزمها الاكيد على احترامها . ولا بد انكم اطلعتم على نصوص البرقيات التي تبادلناها مع صاحب الجلالة الملك جورج السادس ، وسررتما لما انطوت عليه من تبادل الثقة ، واحترام العهود الكائنة بيننا ، والدفاع عن مصالحنا المشتركة .

ايها السادة :

لقد تلقينا بارتياح عظيم خبر انعقاد الميثاق الثلاثي ما بين تركيا ، وبريطانية العظمى ، وفرنسا ، وهو ميثاق ، كما لا يخفى ، ينطوي على التعاون المشترك لدرء التعدي في ظروف معينة . ان هذا الميثاق الجديد ، وميثاق سعد آباد الرباعي ، وميثاقنا مع الحكومات العربية ، وما يسود علاقات هذه البلاد من حسن تفاهم ، واشتراك مصالح ، كل هذه العوامل التي لا هدف لها سوى تقوية اركان الضمان

السلمي في هذه النواحي من العالم . تجعلنا ننظر الى المستقبل بعين الطمأنينة والثقة . ويجدر بنا ، في هذه المناسبة ، ان ننوه بالموقف الحكيم الذي وقفته الاقطار العربية انتصارا لمبادئ حرية الشعوب واستقلالها ، واننا لنترجو ان يكون ذلك عاملا قويا في تحقيق امانها الوطنية .

ايها السادة :

استمرت حكومتنا على السير ، في خلال الفترة القصيرة التي اعقبت تأجيل المجلس ، وفق منهاجها وخططها المرسومة . وقد اصدرت بعض المراسيم التي اقتضتها الظروف الدقيقة الحاضرة . مما له علاقة مباشرة بتقوية روح الامن ، وتنظيم الحياة الاقتصادية ، ومراقبة الاجانب . كما انها لم تدخر وسعا في اتخاذ ما يؤول الى تقوية الجيش ، وتزويد وحداته ، واستكمال تجهيزاته ، وجعل منابع البلاد ووسائلها الدفاعية تحت تصرفه ، استعدادا لمجابهة الطوارئ . ويسرنا لهذه المناسبة . ان نرى افواجا من خريجي المدارس العالية في دورات الاحتياط ، يتدربون مع اخوانهم لخدمة الجيش ، وقياما بالواجب الوطني المحتوم .

ايها السادة :

من الطبيعي ان يتأثر وضعنا المالي ، والاقتصادي ، بالازمة الدولية الحاضرة ، الا ان التدابير التي اتخذتها الحكومة ، قد ساعدت على تخفيف الوطأة ، واعادة الامور الى الحد الذي تسمح به الظروف العالمية .

ان حكومتنا قائمة باعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة ، لعرضها على مجلسكم العالي في القريب العاجل ، ولا بد من ان تكون مستندة الى اسس تضمن التوازن ، وتؤمن سير الاعمال ، وفق ما تتطلبه مصلحة البلاد . ومما ينبغي ذكره لهذه المناسبة ، هو ان الواردات العامة ، ولا سيما واردات الكمارك والنفط ، قد تصبح عرضة للتغيير ، تحت ضغط الظروف القاهرة ، فالواجب يقضي بأخذ هذه الناحية بنظر الاعتبار ، وبذل اقصى الجهود لحصر مصروفات الدولة ضمن نطاق الاقتصاد التام .

ان احداث وزارة الشؤون الاجتماعية ، قد فسح المجال للاهتمام بمعالجة قضايا النسل ، وحماية الطفولة والامومة ، وتحسين صحة الطبقات العاملة ، وتنظيم الجمعيات والنوادي بصورة اوفى من ذي قبل ، كما ان الاعمال العمرانية الاخرى سائرة وفق الخطط المقررة مراعين بذلك مقدرة البلاد المالية والظروف الراهنة .

ايها السادة :

سنقدم اليكم لوائح قانونية اخرى ، نطمئنا لحاجات البلاد في مختلف نواحيها ، ونحن لا نشك في انكم ستعالجون جميع هذه القضايا ، التي ستعرض عليكم بالحكمة والوطنية ، اللتين نعهدهما فيكم ، والله تعالى نسال ان يسدد آراءكم ويكمل اعمالكم بالنجاح .

١ - تعديل امتيازات النفط :

وجدت شركة استثمار النفط البريطانية (B. O. D.) صاحبة امتياز ٣٠ نيسان سنة ١٩٣٢ م ، ضرورة ماسة لتمديد المدة التي عينتها المادة الخامسة من هذا الامتياز لحفر الآبار النفطية كيما تستطيع اصدار النفط اصدارا منظما .

ووجدت « شركة النفط العراقية » صاحبة الامتياز المعقود في ١٦ آذار ١٩٢٥ م ، ضرورة لالغاء الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الامتياز المتعلقة بنقل « ما لا يقل عن خمسين بالمئة من الكمية التي تستوعبها مجموعة خطوط انابيبها » .

ولم تجد الحكومة مانعا من اجابة مطلبي الشركتين المذكورتين فانتهزت هذه الفرصة ، ودخلت في مفاوضات « فضمنت لنفسها سلفة مقدارها ثلاثة ملايين باون استرليني ... تسدد بدون فائدة ، ومن الدفعيات المتراكمة المستحقة عن طريق الحصة بموجب الاتفاقيات المختصة ، كلما زادت هذه الدفعيات على ٨٠٠,٠٠٠ باون ذهب في اية سنة » (١) .

وكان من الطبيعي ان توافق الشركتان على ذلك ، وعلى دفع ما يستحق للحكومة من عائدات النفط في ختام كل سنة ، بأقساط ربع سنوية ، لتتمكن الحكومة من الاستمرار على الاعمال العمرانية ، بدون ان تضطر الى الالتجاء الى انزال حوالات خزينة ، واستقطاعها لدى المصارف ، بفوائد قد تكون عالية - كما جاء التفصيل في الاسباب الموجبة - .

وهكذا عقدت اتفاقية ٢٥ ايار ١٩٣٩ م بين الحكومة العراقية ، وشركة النفط العراقية المحدودة وشركة B. O. D. وشركة نفط البصرة المحدودة . وقد نظر مجلس النواب فيها وابرمها في ٢٢ حزيران ١٩٣٩ م .

٢ - تعديل قانون ادارة الاولوية :

في عام ١٩٢٧ م ، وضع قانون ادارة الاولوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ م ، فحصر معظم السلطات في « وزارة الداخلية » ولما كانت الوزارة قد اعتمدت اشراك الاهلين

(١) جاء في ص ١٤٤ من كتاب Both Sides of the curtain للسفير البريطاني في العراق ،

السير موريس باترسن ما يلي :

المشروع الثاني - الذي جاعني به نوري باشا - وهو اشد خطورة من ذلك : هو تبسول العرض المقدم من قبل الحكومة الامتانية ، بواسطة احدى المؤسسات الامتانية ، والمتضمن تبريل العراق بالمال ، والمعدات اللازمة لتأسيس كلية صناعية فنية في بغداد ... وفي الاخير حصلت على وعد منه برفض هذا المشروع . ولكي اكون مطمئنا الى هذا الرفض ، استعنت بسخاء اللورد كادين ، وشركات النفط لتقديم مثل هذا العرض » .

فهل بني ضمان الحكومة العراقية للسلطة البالغة ثلاثة ملايين باون دون فائدة على هذا الاساس ؟

في شؤون الويتهم ، وتوسيع صلاحيات المتصرفين لتحقيق هذه المشاركة ، أعدت لائحة قانونية لهذا الغرض ، فنظر فيها مجلس النواب في جلسته المنعقدتين في ٢٧ حزيران و ٢ تموز من عام ١٩٣٩ م ، وقبلها بعد مناقشة طفيفة .

٢ - مرسوم احداث وزارة :

وارتأت الوزارة ان تولي الشؤون الاجتماعية في البلاد - كما جاء في خطاب العرش - عنايتها الخاصة ، فأصدرت مرسوما برقم ٥٩ سمي « مرسوم احداث وزارة الشؤون الاجتماعية » وقد ألحقت بهذه الوزارة مديريات السجون ، والصحة ، والنفوس ، والعمال ، والضمان . ولما أحيل المرسوم على مجلس النواب ، قبله في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الاول . وكانت قد صدرت الارادة الملكية في ٢٠ ايلول من هذه السنة . بتعيين الدكتور سامي شوكت وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٤ - مرسوم الطوارئ :

ولما كانت الوزارة قد قررت قطع العلاقات بين العراق والمانيّة في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩ م ، وكانت مستلزمات الحلف العراقي - البريطاني تتطلب اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية بعد اندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ، فقد وضعت « مرسوم الطوارئ » رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ م « وهو المرسوم الذي عين الجهة التي تقوم بمراقبة الاجانب ، والمشتبه في سلوكهم ، وتنظيم اسفار العراقيين والاجانب الى خارج البلاد ، وفرض العقوبات التي تستلزمها المصلحة العامة في ظروف الحرب الحرجة ... الخ . وقد قبل مجلس النواب هذا المرسوم في ١٥ تشرين الاول .

٥ - مرسوم مراقبة النشر :

كذلك استصدرت الوزارة مرسوما برقم ٥٤ لسنة ١٩٣٩ م ، هو « مرسوم مراقبة النشر » نتيجة لتأزم الوضع الدولي ، وضرورة مراقبة ما ينشر في الصحف ، والمجلات ، والرسائل ، مما له مساس بسياسة العراق الخارجية . ولما أحيل هذا المرسوم على مجلس النواب قبله في جلسته المنعقدة في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٩ م .

٦ - قانون اعفاء ديون شركة اللطيفية :

نشرنا في المجلد الثاني من « تاريخ الوزارات العراقية » لمعاين « مشروع اللطيفية » الذي حل محل « مشروع اصفر » وقد نصت المادة الثامنة من « مقالة اللطيفية » على ان نفقات حفر القناة الرئيسية ، التي اشترطت المادة السادسة من الاتفاقية ان تحفرها الحكومة العراقية ، يجب ان تتحملها الشركة ، مع سائر نفقات انشاء القناة على ان يضاف اليها ١٠ ٪ لمنفعة الحكومة وقد بلغت هذه النفقات (٥٤٦٤٥) دينارا و ٣٦٠ فلسا فاعتذرت الشركة عن تسديد الاقساط المستحقة من

هذا الدين ، ما لم تعف من الفائدة القانونية المترتبة عليه ، وهي ٦ في المئة . فتقدمت الوزارة بثلاثة قانون الاعفاء المطلوب لانها وجدت ان فسخ المقاولة يحرم البلاد نتائج التجارب الفنية التي قامت بها « شركة اللطيفية » في حفر الارض وزرعها وربها . وقد قبل المجلس هذه اللائحة .

٧ - قانون ضريبة الطوارئ :

لما كانت الحكومة مكلفة بنفقات غير اعتيادية في حالة حدوث حرب عامة ، ولما كان نشوب الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩ م ، ادى الى مضاعفة نفقات الحكومة السنوية مرات عديدة ، فقد وضعت هذه اللائحة القانونية التي فرضت بموجبها بعض الضرائب الاضافية الطفيفة لتأمين قسم من نفقات غير اعتيادية . وقد قبل مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته الثانية عشرة المنعقدة في يوم ٢٨ شباط ١٩٤٠ م بطريقة الاستعجال .

مقتل وزير المالية

فوجيء الشعب العراقي بحادثة غريبة ، بل بجريمة غامضة ، اعرب عنها البيان التالي (١) :

« بينما كان صاحب المعالي السيد رستم حيدر وزير المالية ، جالسا في مكتبه الرسمي حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم ، اذ استأذن في الدخول عليه المدعو حسين فوزي توفيق ، من مفوضي الشرطة المفضولين ، فأمر بادخاله . ولما حضر امامه ، قدم اليه كتابا ، وبعدما قرأه معاليه ، توجه نحو الباب للخروج ، فأطلق المذكور عليه من الخلف رصاصة من مسدسه ، فأصابت خصرته من الجهة اليسرى ، ونفذت من الامام ، وعلى اثر دوي الطلقة ، هرع الاهلون ، وبعض افراد الشرطة فقبضوا عليه ، ونقل معالي الوزير الى المستشفى الملكي لاسعافه . اما الجاني فقد نال مفوضا في الشرطة ، وفي ٣/٧/١٩٣٥ م استغني عن خدماته لسلوكه الشائن ، وعدم قيامه بواجباته ، ثم استخدم في الاشغال العسكرية بأجرة يومية ، وبعد مدة قصيرة طُرد ايضا للسبب نفسه ، وقد راجع السجون ، والري ، للاستخدام ، فلم يسعف طلبه ، بعد الاطلاع على اضمارته الشخصية ، والتحقيقات جارية » .

١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ م مدير الدعاية العام

وقد دهشت الاوساط الرسمية ، والاجنبية ، والشعبية ، لهذا الحادث ، وعدته فاتحة شؤم على البلاد ، ولا سيما وكان المجنى عليه مثالا للكفاءة ، والشجاعة . والاستقامة ، ولم يسبق له ان اعتدى على احد ما في حياته . اما العميد الهاشمي

(١) وقال عنها صلاح الدين الصباغ في ص ١٤ من كتابه « مرسان المروية في العراق » : « قتل - رستم - قبيلة في وزارة المالية بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ م ، تطبيقا لما تقتضيه المصالح البريطانية في العراق ، وكان لاسع الشخصية ، واسع الثقافة ، فاستوزره فيصل الاول برارا ، وجعله عضدا له وكاتبا لسره » اه .

فقد قال بصددده في ص ٣٢٢ من مذكراته « لا شك بأن الوزارة خسرت بموت رستم خسارة لا تعوض ، وسابقي وحيدا في الحقل السياسي بين ساسة يلعبون على الحبل وآخرين طماعون » .

واسرعت الشرطة فاوقفت الوزيرين السابقين : صبيح نجيب ، وابراهيم كمال ، والمحامين الشهيرين : نجيب الراوي ، وشفيق نوري السعيد ، والمتصرفين المفصولين من الخدمة : احمد عارف قفطان ، وحسن فهمي المدفعي ، وغيرهم من الذين اتهمهم القاتل بجرم التحريض على القتل ، او كانوا يجاهرون الوزارة القائمة العداء السافر (١) فاستنكر السادة : ناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وجميل المدفعي ، وتوفيق السويدي ، شمول التحقيق هذه الشخصيات البارزة ، فراجعوا الوصي ، واحتجوا على عمل الشرطة ، فلاطفهم هذا وصرفهم بالحسن ، مؤكدا لهم ان العدل سياتخذ مجراه ، وانه لا ضرر على الموقوفين . ومن الصدف ان يصاب المدفعي بذهول ، وهو في البلاط ، فلا يدخل على صاحب السمو مع السويديين ومع ناجي شوكت (٢) .

(١) استجوبت « شرطة السراي » القاتل ، بعد ارتكابه جريمة القتل ، فاعترف اعترانا صريحا بانه هو القاتل ، وان لا شريك له في هذا الجرم . ولما أحبط رئيس الوزراء طلبا بهذه الامادة دهش لها . فالتقت لبناني الاصل ، عربي المحدث ، جاء مع الملك فيصل الى العراق منذ عشرين سنة ، مخدم البلاد خدمات مشهودة ، لم يسرء خلالها لاحد ، ولم يتخاصم مع احد ، وعلى فرض وجود خصومة له تستحق قتله ، نالقتل يجب ان يتم على باب داره ، او في احد الشوارع المؤدية الى مسكنه . اما ان يتم ذلك في دائرته الرسمية ، وعلى مرأى ومسمع من الناس ، فهو قتل سياسي لوزارة القائمة ، ولهيبة الحكم . لهذا كله فقد ذهب نوري باشا الى الموقف ، وبعد ان قابل القاتل بمقابلة قصيرة ، شرعت الشرطة في توقيف هؤلاء . وكان وزير الخارجية ، علي جودت ، قد رشع احد الموقوفين « صبيح نجيب » لمنصب وزير العراق المأمور في انقاره معارض القتل ترشيحه لاسباب مالية . وكان رئيس الوزراء يزور ابراهيم كمال في سجنه يوميا ، على ما يقوله العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ١٢٥ من مذكراته . كما ان السفير البريطاني كان يشير الى ضرورة اجراء محاكمة المتهمين في هذه القضية امام محكمة اعنيادية لا امام المجلس العربي العسكري ، كما يقول ذلك العميد طه الهاشمي في مذكراته (ص ٢٤٠) .

ومما يذكر بهذه المناسبة : ان حاكم التحقيق في هذه القضية ، وهو يومئذ السيد جميل الاورفلي ، اسر الى وزير العدلية السيد محمود صبيح الدفترى : ان رئيس الوزراء السيد نوري السعيد ، قصد قاتل السيد رستم حيدر في الموقف ، واختلى به برهة من الزمن . فاستنكر الوزير الدفترى هذه الحركة من رئيس وزرائه ، وتلفن الى زميله وزير الدفاع العميد طه الهاشمي انه تكرر الاستقالة من منصبه ، لان التحقيق لا يجري مجراه ، واذا برئيس الوزراء يتعمد محبوا في الحال ، ويلطفه ، مؤكدا له انه لن يتدخل في التحقيق بصورة مطلقة . (يراجع التفصيل في ص ٥٥ - ٦٠ من « لحات » السيد جميل الاورفلي) .

(٢) ويقول السيد ناجي شوكت في ص ٢٨٢ من كتابه « سيرة وذكريات ثنائين عابا » ما نصه : « اجتمع رؤساء الوزراء السابقون على مقابلة الوصي على العرش وتقديم احتجاج على تصرفات نوري السعيد وتدخله في التحقيقات الجارية في مقتل رستم حيدر والمحاكمات الجارية بحق المتهمين بحادثة القتل . وبينما نحن مجتمعون في غرفة رئيس الديوان ، اقبل نوري السعيد غاضبا متتهيجا واذا به يوجه خطابه الى جميل المدفعي ويقول له بشدة « وانت ايضا هنا ؟ من انت لتحجج علي ؟ لو لم انا لما كنت الا متصرفا كما كنت » فلم ينبس جميل ببنت شفة وانما ترك الديوان وذهب » اهـ .

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع بعيد حادث اطلاق النار على رستم حيدر ، وتداول في اسبابه ، فارتأى ان تحال القضية الى المجلس العرفي « وكان لا يزال قائما » البت فيها ، وخالف وزير الخارجية علي جودة ، ووزير المواصلات جلال بابان ، هذا التدبير ، فطلبا ان تحال القضية الى المحاكم الاعتيادية لتبت فيها . اما وزير العدلية محمود صبحي الدفتري ، فانه اقترح تأليف لجنة من ضابط تفتيش الشركة الميجر كونتس ، والمحاكم عبد العزيز المطير ، وسكرتير وزارة العدلية عبد الرزاق الظاهر ، لاجراء التحقيق الواسع في هذه الجريمة وهل هي سياسية ام عادية ؟ فتبت الحكومة فيها في ضوء تقرير هذه اللجنة . وقد اكد لنا الاستاذ عبد الرزاق الظاهر ، اثناء لقاءنا في لندن صيف ١٩٧٦ ، ان القاتل اعترف امامه وامام اللجنة ، بان السيدين : صبيح نجيب و ابراهيم كمال كانا يجتمعان به في مزرعة ابي غريب بين الفينة والفينة ، ويبديان استعدادهما للقيام بأود عائلته اذا ما خلتص العراق من شرور رستم حيدر .

اما المجنى عليه رستم حيدر ، فانه انتقل الى جوار ربه في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ م ، فدفن الى جوار الملك فيصل الاول ، في احتفال رسمي مهيب ، مشى فيه السفراء ، والوزراء ، واعضاء الهيئات الدبلوماسية ، مضافا الى الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، وكبار الرجال العراقيين : من عسكريين ومدنيين ، واصدرت الحكومة هذا البيان :

« بأسف عظيم ، ننمي المرحوم السيد رستم حيدر وزير المالية . اختاره الله الى جواره حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح اليوم ، متأثرا من جرحه بالعباس الناري الذي اطلقه عليه معتد اثم . وعلى الفور سارع الى المستشفى فخامة رئيس الوزراء ، واصحاب الفخامة والمعالى الوزراء ، وكبار رجال الدولة ، لوداعه الاخير ، وتفضل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، فأمر بدفن الفقيد العزيز في المقبرة الملكية ، الى جانب مثنى الفقيد المحبوب المرحوم السيد جعفر العسكري ، وتألقت لجنة برئاسة امين العاصمة قوامها ممثلون عن الداخلية ، والخارجية ، والدفاع ، لتنظيم منهج التشييع الذي سيذاع مساء هذا اليوم بمنشورات ، ومن الراديو العراقي ، وسيكون التشييع رسميا وشعبيا في الساعة العاشرة من صباح غد . ولا يسع العراق ، حكومة وشعبا ، الا ابداء الاسف الشديد لهذه الخسارة الفادحة ، والتنويه بما قدمه الفقيد العزيز من خدمات جللى للبلاد .»

بغداد ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ م مدير الدعاية العام

وقد نكست الاعلام فوق دواوين الحكومة ثلاثة ايام ، حدادا على الوزير الفقيد (١) ، واقتصرت دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية على ترتيل آي الذكر

(١) قص علينا الاستاذ كامل الجادرجي ذات يوم القصة الاتية :
جائني ضابط صغير في عام ١٩٣٥ م يستشيرني في امر هام ، ويطلب مني ان اصدقه الاستشارة ، فقلت له : سامدتك على كل حال . قال : اعتقد ان رستم حيدر رجل طائفي خطر ، وانسه سبب الحركة الطائفية في العراق ، واني اريد ان اقلعه فماذا نقول ؟ اجبتة : ان حيدر رجل عاقل نان

الحكيم ، وإذاعة الاخبار العامة ، خلال أيام الحداد ، واستنتت الحكومة قانونا بتعويض شقيقة القتل الفتي دينار ، كنسوية نهائية لحقوقه التقاعدية عن خدمته في العراق ، خلال العشرين عاما ، وصدرت الإرادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الدفاع ، طه الهاشمي .

استقالة الوزارة

قلنا ان وزير العدلية محمود صبحي الدفترى ، كان قد اقترح تكوين لجنة من السادة : الميجر كونتس ، وعبد العزيز المطير ، وعبد الرزاق الظاهر ، للتحقيق في حادث الاعتداء على حياة وزير المالية ومعرفة ما اذا كانت الجريمة اعتيادية ، ام سياسية ساق المجرم اليها خصوم الوزارة القائمة وازدادها المعلومون ؟ وفيما كانت اللجنة ماضية في التحقيق ، لبي الوزير رستم دعوة ربه فاشتدت الرغبة في العثور على الفاعل الاصلي ، ولكن ثلاثة من الوزراء هددوا بالاستقالة من مناصبهم الوزارية ، اذا لم يقتصر التحقيق على القاتل وحده ، فاصبح رئيس الوزراء نوري السعيد ، بين امرين متباينين « فاما ان يؤيده وزراؤه الثلاثة فيما طلبوه ، فيقضسي على اسطورة « الاجرام السياسي » التي كان يتحدث عنها بين الفينة والفينة ، واما ان يقبل استقالة هؤلاء الوزراء الثلاثة فيفسح المجال لدعايات خصومه السياسيين » ولكنه ارتأى ان ينقذ الموقف بتقديم كتاب استقالته الآتي من رئاسة الوزراء :

بغداد في ١٨ شباط سنة ١٩٤٠ م

سيدي صاحب السمو الملكي

ان الادوار التي اجتازتها البلاد في السنوات الاخيرة قد اطمعت في الوصول الى الحكم بعض اشخاص من المفامرين الذين لا تتوفر فيهم المزايا التي تؤهلهم لذلك ، ولا يقدرون العواقب .

وقد انفسح المجال امام بعض هؤلاء الاشخاص - مع الاسف - فتولوا زمام الحكم في غفلة من الزمن عن طريق التأمر ، والخروج على القانون . ولكن الحوادث لم تلبث ان كشفت عن حقيقتهم ، فتعشروا بنتائج ما كان ينقصهم من صدق الوطنية ، ومشهود الكفاية ، وواسع التجربة ، واجترفهم سيل مساوئهم ، بعد ان عرضوا

تثنته ، ربما حل محله رجل اكثر منه تعصبا وضرا . فقال الضابط : اني كنت اراقب حيدر منذ ايام طويلة لاقتله ، واني تصدت داره فوجدت ان الرجل يجلس في غرفة الطعام المظلة على الحديثة تقربصت به ، وسلطت عليه نوبة مسدسي من النافذة ، ولما حركت زناد المسدس ، توقف ولم يتحرك فاستغفرت ربي ، وصرفت النظر عما كنت ائتويه .

ويضيف الاستاذ الجارجي الى هذه الاقصومة انه استطاع ان يصرف الضابط عن الحاق الاذي برجل مثل حيدر ، ويمتد ان للسيد : ابراهيم كمال ومصبيح نجيب ، ضلعا في اغتيال حيدر بعد هذا الابد الطويل ، ويقول ان القاتل كان قد ضاق ذرعا في الحياة فاراد الانتحار ، فقال له الموسى اليها : لماذا تنترن وامالك واجب وطني ؟ .. الخ

البلاد لاعظم الاخطار ، وحرموها نخبة من خيرة رجالها ، الذين لهم الفضل الكبير في تأسيس كيان المملكة وتوطيد أركانها .

ولما تحررت البلاد من كابوس حكمهم ، ارتأى بعض المسؤولين ان يسيروا ازانهم على سياسة اسدال الستار على ما حدث ، وتناسي الماضي ، اعتقادا منهم بان ذلك مما يساعد على راب الصدع وتوحيد الكلمة ، ويسهل على البلاد اصلاح ما افسده العهد البائد ، واستئناف جهودها في سبيل التقدم والازدهار .

ولكنه لم يلبث ان اتضح خطأ هذه السياسة ، لقيام مؤامرة جديدة للوصول الى الحكم على غرار المؤامرة الاولى ، ويظهر ان القائمين بهذه المؤامرة قد اساءوا فهم العوامل الطبية التي ادت الى السياسة التي انتهجت ازاء المؤامرة الاولى ، ولم يتعظوا بعبر الماضي .

ومع ان الامة استنكرت بشدة اسدال الستار والتساهل في المؤامرة الاولى ، فقد افسح المجال مجددا لهذه السياسة عينها . وعملت الرافعة عملها في خفض عقوبات القائمين بالمؤامرة الثانية ، برغم امتعاض الراي العام الشديد من ذلك ، وتخوفه من العواقب الوخيمة التي يحتمل ان تؤدي اليها في المستقبل . وبينما كانت البلاد منهمكة في العمل لتحقيق اهدافها الوطنية وتعزيز كيانها ، مستمدة من خطورة الحوادث العالمية الحالية اعظم الحوافز ، اذ بها تجابه بجريمة اغتيال وزير المالية في ديوان عمله ، فتحرم البلاد خدمات رجل من اعظم رجال العراق والعرب ، واصدقهم وطنية ، وابرزهم كفاية ، وانصعهم ماضيا .

وقد كان لتلك المؤامرات ، ولحادث الاغتيال الاخير ، اسوا الاثر في الراي العام ، ولا سيما في نفوس المخلصين الذين تعبوا في بناء هذه المملكة ، وبهمهم مستقبلها .

والامة متفقة الكلمة على ان تتابع المؤامرات والجرائم السياسية ، على هذه الصورة ، ينذر المملكة بأوخم العواقب ، وعلى ان من واجب الوطنيين ، على اختلاف نزعاتهم ، ان يوحدوا صفوفهم ، ويتعاونوا على القضاء على روح الاجرام السياسي ، وانقاذ البلاد من شرورها ، قبل ان يستفحل امرها ، ويتعذر استئصالها ، وتجتر البلاد الى الهاوية لا سمح الله .

انني لما اضطلعت بأعباء رئاسة الحكومة ، كنت اشعر بان الامة تنتظر من الحكومة القيام بكثير من الاعمال المهمة ، بفيضة انقاذ البلاد من الموقف الحرج الذي اوصلتها اليه احداث السنوات الاخيرة ، واعادة الامور الى مجراها الطبيعي .

ولما اندلعت نيران الحرب الاوروبية ، وتأثر بها العراق ، مثل غيره من الدول ، كان طبيعيا ان يزداد ما تنتظره الامة من الحكومة ، من اعمال عظيمة ، تكفل ابصال البلاد الى ساحل السلامة في هذه العاصفة العنيفة ، التي تجتاح العالم ، مكتسحة امامها كيان ومصالح عدد غير قليل من الدول التي تفوق العراق قوة وثروة ورقيا ، ولما حدث الاغتيال الاخير ، ازدادت رغبة الامة في ان تسرع الحكومة في اتخاذ تدابير

حاسمة لاتخاذ البلاد من كل ما من شأنه ان يعرّضها للاخطار الداخلية من جهة ،
ولحمايتها من الاخطار الخارجية من الجهة الاخرى .

انني بصفة كوني احد قدماء الجنود الذين خدموا القضية ، وساهموا في
انشاء الدولة العراقية تحت راية زعيمنا الاكبر فيصل الاول ، يعز عليّ جدا ان ارى
نخبة من اعظم اركان تلك القضية يهون الواحد تلو الآخر ، ضحايا لحوادث اجرامية ،
يديرها مغامرون ، استسلموا الى مظالمهم الشخصية ، من غير ان يقيموا اي وزن
للضمير والقانون ، او يلتفتوا الى الاخطار التي تجرها جرائمهم على البلاد .

كما انني بصفة كوني رئيس حكومة مسؤول ، يشعر بعظم التبعة الملقاة على
عاتقه ازاء وطنه ، في مثل هذه الازمة العالية العصبية ، ارى انني اكون مقصرا
بواجبي اذا لم انزل عند رغبات الراي العام الملحة ، في اتخاذ تدابير حاسمة ،
للمحافظة على سلامة المملكة ، وتأمين سيرها الطبيعي نحو اهدافها السامية ، التي
خطها لها مؤسسها فيصل الاول .

وقد بت اشعر انه يتعذر علي في الظروف الراهنة ، القيام بالواجبات العظيمة
المرتبة على الصورة التي تؤمن المصلحة العامة ، وتطمئن رغبات الامة .

ولما كنت اعتقد ان استقالتني من منصبي مما يفسح المجال لتحقيق رغبات
الامة ، ويساعد على تأمين المصلحة العامة ، فانني ارفع استقالتني الى مقام سموكم ،
سائلا الله تعالى ان يوفقكم الى كل ما فيه خير البلاد وسعادتها .

تفضلوا بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

العبد المطيع : نوري السعيد

وقد اسرع الوصي فرد على كتاب الاستقالة بهذا الجواب :

عزيزي نوري السعيد

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ١٨ شباط ١٩٤٠ م ، وانني مع اظهار اسفي
الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي ان اعرب لكم عن تقديري لتجملكم
عبء المسؤولية في تلك الظروف ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه انتم وزملائكم ،
مدة بقائكم في الحكم من جهود قيّمة . وخدمات مجيدة ، لخير هذه البلاد .

واود ان تثقوا بأن قبولي استقالتكم هذه لا تمس ، بوجه من الوجوه ، ما
اضمره من حب لشخصكم ، واعجاب بمزاياكم الطيبة ، وعقيدتي باخلاصكم ، وولائكم ،
هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العاشر من شهر محرم لسنة الف وثلاثماية
وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط لسنة الف
وتسماية واربعين ميلادية .

عبد الإله

حركة انقلاب جريئة

شعر نوري السعيد في اوائل عام ١٩٤٠ م ، ان الحرب بين انكلترا والمانيية ستتطور تطورا قد يضطر ايطاليا الى الدخول فيها الى جانب الالمان ، فيضطر العراق الى قطع علاقاته السياسية بها ، كما قطعها بالالمان من قبل ، وان هذا القطع سيؤدي الى ازدياد التدمير من مصانع العراق للانكليز ، بارغامه على قطع مناسباته مع اعدائهم ، فارتأى ان يشرك ساسة العراق البارزين في هذا التوجيه ، واعلن ان وزارته هزلت بعد مقتل وزير ماليتها ، وان المصلحة الوطنية تقضي بان يؤلف السيد رشيد عالي الكيلاني وزارة جديدة يكون نوري السعيد وزير خارجيتها ، ويبقى طه الهاشمي على رأس الجيش فيها .

وفي يوم ١٤ شباط ١٩٤٠ م مساء ، دعا نوري السعيد القادة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى ، واسماعيل نامق ، الى العشاء في داره ، واعرب عن رغبته في « ضرورة تخلي وزارته عن الحكم ، لانه يشعر بضعفها وعدم قدرتها على البقاء في دست الحكم ، بعد ان خسرت رستم . لذلك فقد اتفق مع طه على اسناد رئاسة الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني ، على ان يصبح هو وزيرا للخارجية ، ويبقى طه على رأس الجيش حيث هو » (١) .

وقد استغرب المدعوون من هذا الادعاء ، وشكوا من قصر اعمار السوزارات في العراق . واعربوا عن آرائهم بان الجيش كان وما زال يؤيد الوزارة القائمة ، وانها تتمتع بثقة البرلمان ، وحائزة على اعتماد الجيش . فلا مصلحة وطنية في التبديل الوزاري المقترح ، وانفض الاجتماع بدون نتيجة ، ثم تجدد بعد يومين من غير طائل ، واصر نوري على فكرته فقدم كتاب استقالته في ١٨ شباط ١٩٤٠ م .

وفي مساء ١٨ شباط ، استدعى رئيس اركان الجيش الفريق حسين فوزي الى داره كلا من القادة : امين العمري ، واسماعيل نامق ، وعزيز يا ملكي ، والعقلاء الاربعة : صلاح وفهمي ومحمود وكامل ، وفاتحهم في موضوع استقالة نوري ، و اضاف الى ذلك ان رشيد عالي هو المرشح لان يخلفه ، فيجب ان يكون حرا في اختيار زملائه . والظاهر ان الفريق فوزي لم يكن مطلعا على نيات نوري ، ولا على ما تم الاتفاق عليه ، كما ان امين العمري كان ناقما على نوري لانه اراد اخراجه من الجيش بعد بتر ساقه ، اثر عملية جراحية اجريت له ، كما كان يتوقع دخول قريبه مصطفى العمري كوزير للدخالية في الوزارة الجديدة ، فاعربا « فوزي والعمري » عن رغبتهما في ان لا يكون نوري السعيد وطه الهاشمي عضوين في الوزارة . ولكن الاجتماع انتهى الى ان يكون الجيش على الحياد في هذه القضية .

وذهب الفريق حسين فوزي الى الامير عبدلاله وقال له « ان الجيش لا يرتاح لمجيء طه الهاشمي الى وزارة الدفاع ، ولا لمجيء نوري السعيد الى وزارة الخارجية »

(١) صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان المروية في العراق » من ١٢٢ .

فيما اذا الف رشيد عالي الوزارة المراقبة ، وانه يريد ابعاد الجيش عن السياسة بابعاد هذين القطبين عنه . ثم اجتمع برشيد وعرض عليه ما عرضه على الوصي ، واذا برشيد يتردد في الاقدام على تأليف الوزارة ، وبطه الهاشمي يقصد مقره فسي وزارة الدفاع ، ويجمع اوراقه الخاصة ، تمهيدا لتركها تركا نهائيا ، وبأمين العمري يضع الخطط للقيام بحركة تقطع الطريق على نوري وزمرته ، واذا بنوري يقصد طه في داره ، ويعتقه على ما بدا منه من ضعف وخور تجاه الفريق حسين فوزي ، ثم يذهب وطه الى داره « دار نوري » فيجتمع بهما القادة العقدة : كامل شبيب ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وصلاح الدين الصباغ ، واسماعيل ناسق ، ويقرران الذهاب الى الوصي ، والطلب اليه اخذ آراء كبار القادة في بغداد وخارجها ، فيما عرضه حسين فوزي على سموه ، ولما يتصل صاحب السمو بقيادة الفرق في الديوانية ، وكركوك ، والموصل ، يأتي الرد سلبا ، فيقرر وزير الدفاع احالة كل من : حسين فوزي ، وامين العمري ، وعزيز يا ملكي ، على التقاعد ، هذا في الوقت الذي كان حسين فوزي وامين العمري يستعدان للقيام بحركة في معسكر الوشاش (١) . وقد ادعن حسين فوزي للامر الواقع ، فاعلن ان مهمته قد انتهت ، وان واجبه البقاء في بيته (٢) وتمرد عليه امين العمري فابدى تهيجا ، وطلب امهاله ليري

(١) يصف العميد الركن طه الهاشمي ما وقع في مساء ٢٠ شباط ١٩٤١ ، وصفا دقيقا ، في ص ٢٣٠ من المجلد الاول من مذكراته اذ يقول :

« اجتمعنا بالوصي في قصره ، وكان رشيد عالي حاضرا ، ناخبرناه بالامر ، وقلنا له : ليتعمل بقيادة الجيش بالموصل وكركوك والديوانية ويتحقق من رغبة الجيش ... ثم عدنا الى دار نوري ، وهناك تحقق خبر جيع الضباط في معسكر الوشاش ، وسوق كتية الخيالة ومستودع الخيالة ومدرستها عن طريق جسر الاعظمية الى الوشاش ، وطلب رئيس اركان الجيش من مدير العينة اعطاء عتاد المدفعية الى بطريات معسكر الوشاش فذهب كامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلطان الى معسكر الرشيد ، وبقي صلاح الدين متصلا بقطعات القطعة . ولما رايت ان حسين فوزي وامين العمري ينويان القيام بحركة ، خولت صلاح الدين صلاحية المخابرة مع القطعات في بغداد ، ومنع مدير العينة من اعطاء العتاد فبلغ ذلك امر فوج الحرس بالقلمة . وفي الوقت نفسه قبضنا على المخابرات البرقية والظفونية ثم اخذت المعلومات ترد عن استعداد الوشاش للقيام بحركة بوشع المدافع على الطريق ، وارسل دوريات نحو دار نوري ، وترصده لجسر السكة الحديدية ، ومرور الكتيبة من جسر الاعظمية . وتجاه هذا الموقف لم ار بدا من احالة حسين فوزي وامين العمري على التقاعد للحيلولة دون قيامهما بحركة عسكرية وقد اضيف الى ذلك اسم عزيز يا ملكي في القائمة « اهـ .

(٢) كان يوم عطلة الاسبوع ، وكانت وزارة نوري السعيد ... مستقلة جرت خلالها مقابلات ومواجهات عديدة بين من يهمهم الامر في البلد . وكان قد اعتاد نوري السعيد ان يجمع الضباط في بيته ، ويتذاكر معهم برضى وعدم رضى وزير الدفاع « طه الهاشمي » ورئيس اركان الجيش « الفريق حسين فوزي » وكنت حريصا على ان لا ابدى رأيا في تشكيل الوزارة . وكنت اعتقد ان أي وزير للدفاع ليست له اغراض سياسية سابقة في الجيش يكون اهون من الوزير الحالي ورئيس الوزارة « طه ونوري » بالنسبة لسلامة الجيش وصيانه من الانفعا في السياسة ... وبما ان رئيس الوزراء كان يبدي حرصه على الاستقالة ، رايت ان اذهب الى خارج بغداد لابتعد عن الحوادث ... وبعد عودتي جاشي العقيد صلاح الدين الصباغ واخبرني بان رفقاءه العقدة مجتمعون بدار وزير الدفاع المستقيل لخدمة الهاشمي ، وانهم اطلعوا على رأيي في نوري السعيد وفخامة الهاشمي بانني لا اريد ان يكون

رايه (١) ، فما كان من طه الهاشمي .الا ان اتصل بأمين العمري هاتفيا ، ونصححه بضرورة الاذعان لقرار احواله على التقاعد ، لان التمرد على مثل هذا القرار لا يليق بالقادة ، ولا سيما بعد أن بلغ القرار الى امراء الفرق ، وأذيع على الناس ، فلم يسع الرجل الا الاذعان ، فانتقل الى داره .

وارتأى الامير الوصي ان يؤلف السيد محمد الصدر الوزارة الجديدة لحياده ، على ان لا يكون معه لا طه ، ولا نوري ، لثلايشر اشتراكهما حفيظة خصومهما ، ولكن الصدر اعتذر عن الاضطلاع بهذه المهمة ، كما اعتذر الكيلاني عن تأليف الوزارة ، فلم يبق امام الوصي الا ان يعهد بالمهمة المذكورة الى نوري السعيد نفسه ، وعندها صدر البلاغ الرسمي الآتي نصه ، وبه انتهت هذه الازمة الحادة ، او المفتعلة كما يقول عنها البعض .

بلاغ رسمي :

« لما كان كل من الفريق حسين فوزي رئيس اركان الجيش ، وامير اللواء امين العمري ، قائد الفرقة الاولى ، والعقيد عزيز يا ملكي ، قد تصدوا الى امور لا تتفق والواجبات المفروضة على امراء الجيش وضباطه ، فقد صدرت الارادة الملكية باحالة المولى اليهم على التقاعد ابتداء من اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٠ م » .

« مدير الدعاية العام »

ملاحظة

كان العقيد عزيز يا ملكي من انصار صلاح الدين الصباغ وصحبه ، فاختلف معه ومع صحبه ، وانضم الى الفريق حسين فوزي ، واللواء امين العمري ، فاحيل معهما على التقاعد . وقد « خسر الجيش العراقي باخراج رئيس اركان جيشه ، واحد قادة فرقته منه . خسارة لم تعوّضها الايام » (٢) .

لما اتصل بالجيش ، وعليه اريد ان لا يدخل في الوزارة ... وفي تلك الفترة رن التلنور في بيته ، وكان النداء من قصر سمو الوصي يطلبون حضوري ... لقد كنت اظن ان قضية استقالة نوري السعيد جدية ولم ادرك انها كانت لعبة سياسية ... وعلى هذا ذهب العقيد صلاح الدين الى بيت نخامة الهاشمي لتبليغ المجتمعين برأيي ، وذهبت انا لمقابلة سمو الوصي في قصر الرحاب ، فعرضت رأيي على سموه بناء على طلبه ... كان رأيي مريحا جدا ، وبسيطا جدا . ومع ذلك فقد طال الحديث حتى منتصف الليل ، حيث اخبر سمو الوصي بقوم نوري السعيد ونخامة الهاشمي ، فذهب ملاقاتهما . وبعد مدة من الزمن التحق الكيلاني ايضا بهم ، ثم ذهب الوزيران المستقيلان ، وعاد سموه والكيلاني الى القاعة ، التي كنت قد بقيت وحدي فيها ، وقال لي سموه انهم اخبروه بان الجيش معهم ، وانهم مجتمعون في معسكر الرشيد .

(الفريق حسين فوزي في جريدة « المواطن » العدد ١٠ الصادر بتاريخ ٨ آذار سنة ١٩٥٢ م) .
(١) « وبالنسبة الى اللواء - الفريق - امين العمري ، فان العقيد صلاح الدين الصباغ هو الذي ابلغه بها هاتفيا وهو مجتمع بضباطه المناوئين لمعسكر نوري في بيته ، فاستشاط العمري غضبا وهدد بالقيام بعمل انتقامي لانتقل بضباطه الى معسكر الوشاش وأمر باتخاذ بعض الاجراءات الدفائية حوله » اهـ .
(٢) محمود الدرة في ص ١١٩ من كتابه « الحرب البريطانية - العراقية » .

الوزارة السعيدية الخاصة

— قلنا — انه على اثر الانتهاء من حركة يوم ٢١ شباط ١٩٤٠ م ، استقر الراي على ان يؤلف الوزارة الجديدة رجل محايد ، على ان ينتخب زملاء من رجال الادارة ، فيعيد الامور الى مجراها الطبيعي ، وتجري في عهده التحقيقات في اسباب مقتل السيد رستم حيدر ، فيأخذ العدل مجراه . وتنتهي المشكلة التي نتجت من اجلها الازمة . وقد لمعت شخصية السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الاعيان للاضطلاع بهذه المهمة ، على ان يزامل السادة : عمر نظمي ، وصادق البصام ، وعلي ممتاز الدفترى ، ورؤوف البحراني ، وشاكر الشيكلي . وعلى الرغم من الحاح الوصي على الصدر ، والحاح الزملاء له ، ووعد كل من نوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني بالمعاوضة الفعلية ، فقد ظهرت صعوبة في تنفيذ هذه الفكرة ، فاتجهت الانظار الى رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني . ولكن رشيدا اعتذر عن الاضطلاع بمثل هذه التبعة ، لا سيما بعد ان سمع بان طه الهاشمي قال لصالح الدين : « لن تستقيل الوزارة وانا ذاهب الى الوصي » وان نوري قال للوصي : « ان الجيش معه » فتقرر تكليف نوري السعيد ، رئيس الوزارة المستقيلة ، بتأليف الوزارة المأمولة ، ووجه اليه الوصي هذا الخطاب :

الرقم ٧٣

وزير الافخم نوري السعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا الى ما نعمده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قرّرنا ان نعيد اليكم ايضا برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة واربعين ميلادية .
عبد الاله

وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم ٢٢ شباط ، تم تكوين الوزارة الجديدة من :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية بالوكالة .
- ٢ - عمر نظمي : وزيرا للداخلية ، ووزيرا للعدلية بالوكالة .
- ٣ - رؤوف البحراني : وزيرا للمالية .
- ٤ - طه الهاشمي : وزيرا للدفاع .
- ٥ - صادق البصام : وزيرا للاقتصاد .

٦ - محمد امين زكي : وزيرا للمواصلات والاشغال .

٧ - سامي شوكت : وزيرا للمعارف .

٨ - صالح جبر : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

أي ان الوزارة الجديدة تألفت من جل الاعضاء الذين كانوا اعضاء في الوزارة المستقيلة ، و « كانت وزارة نوري السعيد هذه هزيلة سواء بالاعضاء الذين اشتركوا فيها ، او بضعف تأييد الراي العام لها . فان نوري - بعد الاهانة التي وجهها الى جميل المدفعي في غرفة رئيس الديوان الملكي - فقد اقرب المقرئين اليه ، كما انه ما كان ليامن من جانب رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني . وفي الوقت نفسه فان العقداء الاربعة ولا سيما صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد اخذوا يميلون عن نوري ويتقربون نحو الكيلاني بفضل الجهد الذي بذله المفتي الحسيني في سبيل هذا التقريب فلم يبق مع نوري غير وزير دفاعه طه الهاشمي » (١) .

كلمة لرئيس الوزراء في حفلة الاستيوار

« ارجو ان ترفعوا الى مولاي صاحب السمو الملكي الوصي على العرش، جزيل امتناني وشكري على الثقة المتوالية التي شرفني بها ، وان تؤكدوا لسموه بأن هذه الثقة السامية هي اكبر مشجع لي على الاضطلاع باعباء المسؤولية في هذه الظروف الدقيقة ، واعظم مستند لي في متابعتي العمل لخدمة امتي وبلادي . واني اسأل الله تعالى ان يوفقني الى ان اكون دائما عند حسن ظن سموه ، وان يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته ، ويحفظ صاحب السمو الملكي ويوفقه دائما الى ما فيه خير المملكة وسعادتها .

واني اشكر لاخواني موظفي الدولة ، من مدنيين وعسكريين ، مؤازرتهم الشمينة السابقة في خدمة البلاد ، واملي وطيد انهم سيزدادون تمسكا بالقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم بكل نزاهة واخلاص ، وبضاعفون جهودهم لتيسر لنا خدمة هذا الوطن العزيز على افضل وجه في هذه الازمة العالمية العصيبة . والله المسؤول ان يسدد خطواتنا ، وان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير الامة والوطن تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم فيصل الثاني » اهـ (٢) .

منهاج الوزارة

لم تضع « الوزارة السعيدية الخامسة » منهاجا لها ، لانها لم تنجز منهاج الذي كانت اذاعته في يوم ٢٧ من شهر آذار سنة ١٩٣٩ م . ومع هذا فان رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، رأى ان يبسط للراي العام ما لديه من خطط ومشروعات جديدة ، فالتقى الخطاب التالي من دار الاذاعة اللاسلكية في مساء يوم الاثنين ٢٦ شباط ١٩٤٠ م . قال :

(١) سيرة وفكريات ثنائين عابا للسيد ناجي شوكت من ٤٠٣ .

(٢) جريدة البلاد العدد (١٣٤٠) الصادر بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٠ م .

لقد بسطت اسباب استقالتني من رئاسة الوزارة السابقة ، في كتابي المؤرخ في ١٨ شباط الحالي ، الذي رفعته الى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، ولا شك في انكم قد اطلعتم على تلك الاسباب ، في نص الكتاب الذي اذيع على الراي العام من هذه المحطة ، ونشر في الصحف المحلية في حينه ، وقد عالجت فيه قضية ذلك الداء العضال الخطر ، داء التآمر والاجرام السياسي ، الذي ظهرت اعراضه ، وتعددت ضحاياه في هذه البلاد في السنوات الاخيرة ، حتى بات يهدد كيان المملكة ، واستعرضت ادواره ، وموقف الراي العام منه .

والواقع ان من اهم الاهداف التي رमित اليها باستقالتني ، افساح المجال لتأليف وزارة جديدة ، من عناصر وطنية مخلصة ، تتآزر تأزرا وثيقا على تحمل مسؤولية العمل الشاق في ظل الظروف العصيبة ، وتتخذ التدابير الناجعة لمكافحة داء الاجرام السياسي ، واستئصال جرائمه قبل ان يستفحل امره ، وتتعذر معالجته ، ويقود البلاد الى الانحلال .

ولما كاشفت صاحب السمو الملكي الوصي على العرش بعزمي على الاستقالة ، وبسطت لسموه الاسباب التي تدعوني الى التمسك بذلك ، اشترط عليّ ان اعد سموه بالاشتراك في الوزارة الجديدة ، اذا طلب الرئيس المقبل مساعدتي ، فوعدت بذلك ، وقبل سموه الاستقالة على ان تستمر الوزارة على ادارة شؤون الدولة،ريثما تتألف الوزارة الجديدة .

وقد بدأ سموه فوراً باستشارة رجالات العراق ، للاسترشاد بأرائهم في تأليف الوزارة من عناصر يضمن تجانسها ، وتآزرها التامين .

وبينما كنا ننتظر انتهاء الازمة ، فوجئت مساء الارباء الموافق ٢١ شباط ، بأمر صاحب السمو ، بضرورة اعادة تأليف الوزارة على جناح السرعة ، بناء على خطورة التطورات السريعة التي طرات في خلال هذين اليومين على الموقف الداخلي من جهة ، وعلى الموقف الخارجي من الجهة الثانية ، من جراء ورود بعض اخبار تتعلق بتخرج الموقف الدولي .

ونظرا الى انقيادي الدائم للأوامر التي تصدر من مقام العرش ، فقد صدعت بأمر صاحب السمو ، واستشرت زملائي ، باسقاطهم حقيقة الموقف ، فقرّر رأينا على ان الواجب الوطني يدعوني الى الاضطلاع باعباء المسؤولية من فورنا .

أيها السادة :

ان للعراق سياستين ثابتتين في ادارة شؤونه الخارجية والداخلية كما فصلته في خطاب سابق .

اما السياسة الخارجية فهي السياسة التي خطها لنا زعيمنا العظيم المغفور له الملك فيصل الاول ، وهي تنحصر في توطيد استقلال العراق ، وتوثيق صلات السود

بينه وبين الدول والاقطار ، التي تربطه بها روابط القربى ، والمصالح المشتركة ، وحماية حدوده من اي اعتداء خارجي ، وحفظه من الوقوع تحت سيطرة اية دولة اجنبية .

واما السياسة الداخلية ، فتنحصر في نشر لواء الامن في ربوع البلاد، وتحسين كافة شؤونها الادارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وغيرها مما يكفل تقدمها وازدهارها التامين . وقد كانت هاتان السياستان موضع اتفاق سائر الوزارات ، التي تولت الحكم في العراق ، ولم يقع اي خلاف عليهما .

ولما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق هاتين السياستين على صورة مرضية ، فاننا سنتابع تطبيقه ، مضيفين اليه الامور التي تمس الحاجة اليها ، من حين لآخر ، وقد سبق ان اطلعتم على هذا المنهاج ، وعلى تفاصيل المراحل الكبرى التي قطعتها الحكومة في سبيل تطبيقه .

ايها السادة :

اجتاح العراق في السنوات الاخيرة موجة خطيرة من التآمر والاجرام السياسي ، زعزعت اركان البلاد ، واقلقت اطمئنانها ، واساءت الى سمعتها ، وعرقلت تقدمها ، واودت بحياة عدد غير قليل من نخبة ابنائها ، وطوحت بمستقبل آخرين ، كان من الممكن ان يؤدوا لها اجل الخدمات .

والاجرام السياسي يشبه النار من وجوه عديدة ، فهو يلتهم كل ما يقع امامه بدون تمييز ، واللعب به لا يقل خطرا عن اللعب بالنار .

ان الانسان يستطيع ان يشعل النار حيث شاء ، ومتى شاء ، ولكنه يعجز عن اخمادها متى اراد ، وحيث اراد ، كذلك الاجرام السياسي فان القائمين به يستطيعون ان يشروه متى شاءوا ، وحيث شاءوا ، ولكنهم لا يستطيعون ان يوقفوه متى ارادوا ، وحيث يريدون .

وكما ان النار لا يؤمن شرّها الا باخمادها ، والقضاء عليها في مكانها ، وان كل اهمال او تقصير في ذلك يؤدي الى سريانها كيف تشاء وحيث تشاء ، كذلك الاجرام السياسي فانه اذا لم يكافح في حينه ، ويقضى على عوامله واسبابه في الوقت الملائم ، استفحل امره ، وفدحت اضراره . وكما ان الكثيرين من الناس يذهبون ضحية النار التي اشعلوها ، فقد يقضي الكثيرون من المولعين بالتآمر، والاجرام السياسي، ضحية للمؤامرات التي ابتدعوها ، والاجرام السياسي الذي دشنوا طريقه .

وقد كان في الامكان درء كثير من هذه الاضرار التي لحقت بالبلاد ، لو خنقت روح الاجرام السياسي في مهدها ، وتعاون المخلصون على اتخاذ التدابير الحازمة ، للقضاء على اية محاولة ترمي الى بعثها واستثمارها . ولكن من دواعي الاسف ان شيئا من ذلك لم يقع ، برغم اتفاق كلمة الامة على ذلك . بل حلت سياسة الضعف، والتردد ، محل سياسة العدل والحزم ، حتى وصلت الحالة الى ما هي عليه الان .

وكانت اخرى الفواجع التي مني بها العراق ، مصرع المغفور له السيد رستم حيدر وزير المالية السابق ، الذي اعتدي عليه وهو في ديوان عمله .

ونظرا الى خطورة هذه الجريمة ، بالنسبة الى منزلة الشهيد ، وظروف القتل ، وشخصية بعض المتهمين ، فان الحكومة ستعيرها اشد اهتمامها ، وتتخذ في صدها التدابير التي من شأنها ان تظمن الجميع بان العدل المطلق قد اخذ مجراه ، في جو تتوفر فيه كافة عوامل الحق والانصاف . وبعد البت في امر هذه الجريمة ، فان الامور التالية هي اهم الامور التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة وهي :

١ - اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يستلزمها تطور خطورة الموقف الدولي الاخير .

٢ - انجاز لائحة تعديل الدستور ، ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

٣ - تطبيق المشروع الذي اعد لاصلاح لواء الدبوانية ، وهو مشروع اداري وعمراني ، كان مجلس الوزراء قد اقره بعد درس عميق ، قبل بضعة اسابيع ، واعداد المال الكافي لذلك ، وايفاد لجان التسوية لحسم المنازعات القائمة على الاراضي في اللواء المذكور .

٤ - واخيرا يسرني ان اظمن الراي العام بانني متجه بكل ما اوتيت من قوة نحو فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ، تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة الى البلاد ، وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم والله ولي التوفيق .

محاكمة قتلة حيدر

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر ، الشغل الشاغل للوزارة الجديدة ، وللراي العام معا ، ففي الوقت الذي كان خصوم الوزارة يريدون حصر التحقيق في الفاعل الاصلي ، كان رئيس الوزراء يرى وجوب التبسط في هذا التحقيق ، لاكتشاف اهداف الجريمة ، واسبابها ، والمحرضين على ارتكابها ، والظاهر ان نوري عجز عن اقتناع زملائه وخصومه على الاخذ برأيه ، ولا سيما بعد ان هوجم في مجلس الاعيان ، واتهم بأنه يريد استغلال هذا الحادث لاغراضه السياسية .

وفي يوم ٢٠ آذار ١٩٤٠ م ، لفظت المحكمة قرارها المتضمن براءة كل من الوزيرين السابقين : ابراهيم كمال وصبيح نجيب ، والسيدان : صالح الجعفري واحمد عارف قفطان ، من تهمة الاشتراك في جريمة القتل ، وكان التحقيق قد اسفر من قبل عن اطلاق سراح المحامين : نجيب الراوي وشفيق نوري السعيد ، وعن مدير الشرطة العام السابق حسن فهمي . اما القاتل « حسين فوزي توفيق » فقد قررت المحكمة تجريمه وفق المادة ٢١٣ من قع ب . والحكم عليه بالاعدام شنقا ، وحكمت على وزير الدفاع الاسبق صبيح نجيب ، بالسجن لمدة سنة واحدة ، وبوضعه تحت مراقبة

الشرطة سنة اخرى ، وفقا للمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي ، لثبوت تفوّقه بكلمات نابية ضد الحكومة ، اعتبرت تهيجا للرأي العام ، وحشا على التمرد والعصيان .

وعلى اثر صدور قرار المحكمة بالحكم على القاتل حسين فوزي ، هرع رئيس الوزراء الى وزير الدفاع ، وطلب اليه ان يعجل في تنفيذ حكم الموت في القاتل (١) وان يكون ذلك في غسق الليل ، وان يحضر التنفيذ العقيد سميد يحيى الخياط ، دون غيره ، لئلا يقفوا على ما قد يقوله المحكوم عليه . وهكذا نفذ الحكم فعلا في فجر يوم الاربعاء الموافق ٢٧ آذار ١٩٤٠ م .

ويقول حراس السجن الذين حضروا عملية اعدام المجرم : ان المحكوم كان يصيح جهارا ، وهو في طريقه الى المشنقة : « ورطني ورطني » .

هذا وقد كتب المجرم ، قبل اعدامه ، كتابا مطولا الى رئيس الوزراء ، يمجّد فيه عظّمته ، ويطلب اليه اعتاق رقبته ، ليكون مخلصا امينا له مدى الحياة، ولدينا صورة شمسية لهذا الكتاب هذا نصها :

فخامة الرئيس المحبوب السيد نوري باشا السعيد :

يا صاحب الدولة ! لقد احببتك حبا لم يسبق لاحد من الرعية ان احب مثله زعيما من زعماء بلاده ، ولا عبدا لاسياده ، واعجبت بك اعجابا كذلك الاعجاب الذي كان يضمره كل واحد من الصحابة الكرام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وان الله تعالى ليعلم بان حبي لك لم يكن رجاء لمنفعة ذاتية ، ولا لتحقيق غاية مادية .

لقد احببتك يا سيدي لاني لم اجد بين افراد هذه الامة التي يعمل كل شهم فيها لاعلاء كلمتها ودعم كيائها واعزاز مجدها ، من يفوقك او يضارئك في اخلاصك اليها وحبك لها . وان اخوف ما اخافه ان يظل السواد الاعظم ممن اضلتهم الدعايات السافلة غافلين عن حسن نواياك وجاهلين قدرك واخلاصك .

لقد عرفتك يا سيدي من زمن بعيد معرفة بريئة . ورغم مرور سنوات عدة وما عقب ذلك من تقلبات واحداث ، فان حبي لك على شدة بعدي عنك فقد ظل في ازدياد ورسوخ حتى اصبح مع الزمن عقيدة ثابتة ومبدءا راسخا .

قارن يا مولاي هذا الشعور البريء مني تجاهك ، وبين الكثيرين ممن كنت انت السبب لوجودهم في الحياة ، وكان فضلك هو العامل فقط لظهورهم بين الناس ، ولتمتعهم بلذائذ الحياة . نعم قارن يا مولاي بين اخلاصي لك انا الذي لم استفد منك

(١) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٤٠ م ، ان تنفيذ حكم الاعدام لم يبلغ الى القاتل الا قبل شتقه بدقائق ، وان نوري طلب اليه بالحاج ان يتم التنفيذ قبل الفجر بساعة ، وان يحضره العقيد سميد يحيى الخياط . ويضيف طه الى ذلك قوله في ص ٢٤١ من مذكراته: « اخبرني سميد يحيى ، الذي حضر تنفيذ الحكم في قاتل رستم حيدر ، قال بانه لم يبلغ حكم الاعدام الى المجرم الا قبل الشق ، بهدف بحياة هنر وتال : ليستط نوري الذي علمني بالاحراف .

اية فائدة مادية ، وبين اولئك الذين اغدقت عليهم انعامك ، وانظر كيف يقابلونك بأشنع عقوق واشنع غدر وافضح خيانة ، وكيف ترفعت انا عن ارتكاب اية خيانة بحقك رغم محاولاتهم المتنوعة التي سلکوها معي لتسخيري للاساءة اليك ، في وقت افقدني الضيق والفشل والحرمان كل وعي وارادة وتفكير . نعم ففي ذلك الوقت الذي فقدت فيه كل قواي ، لم يتجرد قلبي من حبك ولم تمحو المصائب شيئا من اعجابي بفخامتك . فاذا شئت يا مولاي بعد هذه الاعترافات ان تفقد اعجاب ابنساء امتك بك ، واشدهم حبا لك واخلاصا اليك ، واكثرهم اعترافا بجميلك لهذه الامة ، واعرفهم بقدرك وبمواهبك ، فتأكد بانك تفقد عضوا في امكانك الاستفادة من مواهبه ونقاء نفسه واخلاصه .

واذا كنت يا صاحب الدولة ترى ان ليس في الامكان العفو عني ، رغم كل شيء ، فاني التمسك لقبول هذه النصيحة : ان لا تقرب منك الا المعجبين بك من افراد شعبك النجباء . وهناك تجربة بسيطة جدا لمعرفة المعجب من المتعلق . وهي ان المعجب الحقيقي لا يهتم بمنافعه الشخصية ومكاسبه المادية ، وانما يكون جل همه في خدمة رئيسه والسهر على راحته وسمعته وافتدائه بكل غال ورخيص فسي كل لحظة .

وعليك يا مولاي ان تتخذ الحيلة والحذر وانك ان فعلت ذلك فلا يدل هذا على انك جبان ، وشجاعتك يعرفها كل انسان . بل ان حذر الزعيم على حياته مما يدل على انه حذر على اكمال رسالته في سبيل تحرير امته ، وانك لو استعرضت حياة كبار الرجال في العالم لتجدهم قد اتخذوا لهم حاشية ، بل نطاقا حديديا من قلوب المعجبين بهم ، يسهرون على راحتهم ليل نهار لان لكل زعيم اعداء يعملون جهدهم للكيد له ولتحطمه مهما كلفهم الامر .

ولفخامتك من قضيتي هذه خير دليل على ذلك . كما انك تجد في دراسة اعلام الرجال ما يؤيد لك قلبي هذا . واذا ما فكرت في امرك يا صاحب الدولة تجد بان قصورك الوحيد في حياتك هو انك لم تهتم بهذا الامر الحيوي ، وهذا يعزى لشجاعتك ولطمأننتك بانك لم تعمل الا خيرا لهذه الامة ولهذا الوطن . اما اذا اعتقت رقبتي ايها المسلم النبيل ، فانك ستجد في شخصي الضعيف خير كفيل لتهيئة المعجبين لفخامتك ، والذين سيتمكنون من دحر مكائد الخصوم ورفع الفشاوة عن قلوب الذين اضلتهم الدعايات ومفاسد المفسدين .

جربني يا مولاي وامتنحي فاني متأكد بانك ستطمئن الى حبي لفخامتك واخلاصي اليك وافتدائي لك براحتي وقواي وجميع مواهبي في سبيل عزك ورفاهك لتصرف بكل طمأنينة لمهامك دون ما يعكر عليك صفوك اي مكدر .

من يدري يا مولاي ؟ ربما كانت حادثتي هذه قد صارت سببا لان تعرف مقدار ما يكنه لك قلبي من حب واعجاب عظيمين فلا تفلت يا مولاي هذه الفرصة . وقبلك قد اصدر العفو عن اراذل المجرمين . اناس كان الباطل هو العامل الذي دفعهم لاصدار

العفو فارحمني يا مولاي وانك ان تكرمت علي برحمتك فانك تكسب نفسا لا تعيش الا لك ، ولا تعمل الا لاجلك ولا تهنا بالحياة . الا بعد هنالك .

مهما يكن قرارك يا مولاي بعد كل ما ذكرت فاساله تعالى ان يحفظك برعايته السامية وان يطيل بقائك بكل عز ورفاه . عبدك المطيع : حسين فوزي توفيق

استقالة وزير الشؤون الاجتماعية

ومن المناسب ان ننشر في هذا المقام ، كتاب استقالة وزير الشؤون الاجتماعية صالح جبر ، الذي رفعه الى رئيس الوزراء بتاريخ ٩ آذار من هذه السنة ، لانه من الاهمية بمكان . اذ ان فيه من الفمز والنمز ما لا يخفى على ذوي الآراء الثاقبة ، وهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

سيدي المحترم

ان من اهم الاهداف التي رميتم اليها في خطة وزارتك الحاضرة ، هي مكافحة الاجرام السياسي ، ذلك الاجرام الذي نوهتم فخامتكم عنه بانه ، اذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته ، واستئصال جرائمه ، قبل ان يستفحل ، وتتعذر معالجته، تعود البلاد الى الانحلال .

هذا وبما اني ارى ان حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير ، الامر الذي لا يتفق مع الخطة المنوه عنها ، يؤسفني جدا ان اجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل . لذا ارفع استقالتني الى فخامتكم راجيا التوسط بقبولها ، واسأل الله تعالى ان يوفق فخامتكم وزملائي الوزراء المحترمين لما فيه خير البلاد . تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احترامي الفائقة . بغداد ٩ مارت ١٩٤٠م

المخلص صالح جبر : وزير الشؤون الاجتماعية

ويقول الهاشمي في ص ٤٦٨ من مذكراته : ان صالحا قد « استقال من وزارة نوري السعيد محتجا على عدم معاقبة ابراهيم كمال في قضية اغتيال رستم » . اما الذي فهمناه نحن من السيد صالح جبر نفسه فانه كان يعتقد : ان رستم حيدر ذهب ضحية لمؤامرة دبرها خصوم نوري لاضعاف وزارته ، او ان الالمان هم الذين دبروا الجريمة للغرض نفسه ، كما انه كان يرى ضرورة احالة القادة : حسين فوزي ، وامين العمري ، وعزيز يا ملكي ، على محكمة عسكرية خاصة ، لمحاكمتهم عما نسب اليهم ، ولكن وزير الدفاع اكتفى باحالتهم على التقاعد .

وقد صدرت الارادة الملكية في يوم ١٧ آذار ١٩٤٠م بقبول هذه الاستقالة ، وباسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة الى وزير الاقتصاد صادق البصام .

استقالة الوزارة

تبدل الوضع العام في العراق ، بعد اعدام قاتل المرحوم رستم حيدر ، وهذات العاصفة ضد الوزارة ، واستؤنف البحث في ضرورة تأليف وزارة قومية قوية ، لا يتهم رئيسها بممالة الانكليز ، وليس عليها مسحة المصانعة لهم . وكان لرئيس الوزراء رغبة خاصة في ترك منصب رئاسة الوزراء الى رجل تتوفر فيه الصفات المذكورة اعلاه ، ويكون هو وزير خارجيتها وطه الهاشمي وزير الدفاع فيها فسارع ، عن طيب خاطر ، رغبة في صالح البلد ، الى تقديم كتاب استقالة وزارته وهو :

بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠م

سيدي صاحب السمو الوصي المعظم !

ان من اهم الاهداف التي رमित اليها ، انا وزملائي ، في خلال الخمسة عشر شهرا الماضية ، اعادة الحياة الدستورية والاعتيادية الى المملكة ، بعد ان طوّحت بتلك الحياة نزوات خطيرة ، واحداث مؤلة ، تتابع على البلاد في السنوات الاخيرة ، وكادت تحرمها نعمة الاستقرار ، الذي هو اصدق مظاهر تلك الحياة ، وأينع ثمارها .

وقد اوضحت هذا الهدف غير مرة ، سواء اكان ذلك في المنهاج الوزاري ، ام في الخطاب التي عالجت فيها قضايا البلاد المهمة ، في مختلف المناسبات . واني مقتنع بأن الاستقرار الذي ننشده ، هو الاساس الذي يجب ان تركز عليه نهضتنا الراهنة ، وانه لا امل في ايصال البلاد الى المستوى الذي يتشوق اليه الشعب ، على اختلاف طبقاته ومنازعه ، في شتى نواحي الرقي ، من سياسية ، وادارية ، واقتصادية ، الا اذا استندت نهضتنا الى ذلك الاساس .

ولا يخفى ان هذا الهدف كان من اهم اسباب استقالتني من رئاسة الوزارة في الشهر الماضي ، كما اوضحته في كتاب الاستقالة الذي رفعته الى مقام سموكم في ١٨ شباط . كما انني لما بسطت الاسباب التي دعنتني الى الاستقالة ، ثم الى العودة الى تأليف الوزارة في الخطاب الذي اذعته مساء ٢٦ شباط ، ذكرت ان من اهم الاهداف التي رमित اليها باستقالتني ، افساح المجال لتأليف وزارة جديدة ، من عناصر تآزر تآزرا وثيقا على تحمل مسؤولية العمل الشاق ، في هذه الظروف العصيبة .

وتتخطرون سموكم انكم لما امرتموني حينئذ باعادة تأليف الوزارة ، بنساء على التطورات الخطيرة التي طرأت عقب استقالتني على الموقفين : الداخلي والخارجي ، صدعت بأمر سموكم من فوري ، مسترحما ان يكون مفهوما ان اقدامي على تأليف الوزارة الجديدة ، ينبغي ان لا يحول دون تحقيق الفكرة التي استقالت من اجلها ، وان تكون عودتي الى الاضطلاع بأعباء الحكم لمدة بضعة اسابيع ، بالنظر الى حالتي الصحية .

وقد بينت في الخطاب المذكور انه ، لما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق سياستي العراق الداخلية والخارجية ، فان الوزارة الجديدة ستتابع تطبيقه ، مضيئة

اليه الامور التي تمس اليها الحاجة من حين لآخر . وان اهم القضايا التي تنسوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة هي :

اولا - قضية مقتل المغفور له السيد رستم حيدر .

ثانيا - اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يتطلبها تطور الموقف الدولي .

ثالثا - انجاز لائحة تعديل الدستور ، ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

رابعا - تطبيق المشروع الذي اعد لاصلاح لواء الديوانية .

خامسا - اتجاهاه بكل ما اوتيت من قوة لفتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ، تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة الى البلاد ، وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم .

اما القضية الاولى ، فقد بت القضاء فيها ، واما القضايا الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، فقد تقدم العمل فيها تقدما محسوسا ، كما لا يخفى ، واتفاق الكلمة عليها كفيل بانجازها في فرصة قريبة . واما القضية الخامسة ، فها انا امهد السبيل لانجازها ، برفع استقالتي الى مقام سموكم ، مفسحا بذلك لرجالات العراق ، مجال التآزر ، والتعاون ، على خدمة وطنهم ، ومتابعة ترصين الحياة الدستورية ، والاعتيادية في البلاد .

وارى من واجبي - بهذه المناسبة - ان ارفع لسموكم عظيم شكري على الثقة الثمينة ، والعطف السامي ، اللذين شرفتموني بهما دائما ، وكانا اكبر عون لسي على القيام بواجبي الشاق في هذه الظروف العصيبة .

ارجو ان يتفضل مولاي صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

وفيما يلي نص الجواب الصادر بقبول هذا الاستقالة وهو :

عزيري نوري السعيد بغداد في ٣١ آذار ١٩٤٠ م

اخذت كتابكم المؤرخ في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ م ، المتضمن تقديم استقالتك من منصب رئاسة الوزارة . ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان اعرب لكم ، ولزملاتكم ، عن تقديري العظيم للخدمات الجليلة التي اديتموها للبلاد ، مدة اضطلاعكم بامضاء بالحكم في مثل هذه الظروف . واني سابقي على الدوام شاكرا لكم اخلاصكم ، وحسن مجهودكم في سبيل خدمة البلاد .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة

الف وثلثمائة وتسع وخمسون هجرية ، الموافق واحد وثلاثين من آذار سنة ألف
وتسعمائة وأربعون ميلادية .

عبد الله

ويعلق السفير البريطاني في العراق على هذه الاستقالة بقوله :

« لم تمكث هذه الوزارة في الحكم أكثر من خمسة أسابيع كان احتفاظ نوري
السعيد بمعظم شعبيته خلالها قد تلاشى على الرغم من أن محاكمة قاتل رستم حيدر
وأعدامه قد تمت بدون متاعب » - ١ -

الوزارة الكيميائية الثالثة

توطئة

لما استقالت « الوزارة السعيدية الرابعة » في يوم ١٨ شباط ١٩٤٠ م ، اتجهت الانظار الى رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني ، ليؤلف الوزارة الجديدة ، على ان يشرك معه في المسؤولية ساسة المملكة البارزين ، ورجالها المعروفين بأصالة الرأي ، ونفوذ البصر ، فيسروا سفينة الدولة في البحر الخضم (١) الى ساحل السلامة والطمأنينة ، ولكن رشيدا كان يعتذر عن مثل هذا التكليف بسببين : اولهما اخلاقي ، والثاني سياسي .

اما السبب الاخلاقي فكان يخشى ان يفسر الناس وجوده في البلاط الملكي ، كرئيس للديوان الملكي ، سببا لوصوله الى رئاسة الوزارة . واما السبب السياسي ، فان الحالة التي نشأت عن مقتل المرحوم رستم حيدر في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ ، جعلت او صوّرت المملكة في حالة غير اعتيادية ، فلا يمكن لغير الذين وقعت هذه الفاجعة في ايامهم انهاؤها ، يضاف الى ذلك ، ان الكيلاني عندما سمع بخبر معارضة بعض القادة دخول نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة صار يتردد ، في الاقدام على تولي المسؤولية في مثل هذا الظرف المشين لهذا فما كاد الضباط يقومون بحركتهم التي المعنا اليها في آخر البحث عن « الوزارة السابقة » حتى ارتوي ان تمر فترة من الزمن لتأتي « الوزارة المنشودة » فعهد سمو الوصي الى السيد نوري السعيد باعادة تأليف الوزارة ، فالفها في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ، من السلوات الذين كانوا في وزارته الثالثة والرابعة .

واستأنف الوصي ، ومعه ساسة المملكة ، البحث في ضرورة تأليف وزارة تضم العناصر التي تستطيع ان تغلب على الصعاب القائمة في وجه المصلحة العامة ، فأسفر ذلك عن وضع الوثيقة التالية في ١٤ مارت ١٩٤٠ م .

(١) يقول السيد ناجي شوكت في ص ٤٠٣ من مذكراته « سيرة وفكرات ثنائين علما » :
« شعر نوري السعيد ان ليس من مصلحته ان يتحمل مسؤولية الحكم بصورة منفردة كما جرى له حتى الان ، وان الضرورة تقضي بقيام وزارة قوية يرأسها غيره ، ويكون هو وزير خارجيتها ، موافق على ان يؤلف رشيد عالي الوزارة المطلوبة ، وان يدخل هو فيها كوزير للخارجية . وفي اعتقادي انه لم يقدم على هذه الخطوة ... الا بعد ان استشار السفير البريطاني بذلك ، واتفق واياه على هذا النهج ، ولا يستبعد أن يكون للأمير عبد الله علم بما اتفق عليه . فوجود نوري على رأس السياسة الخارجية ، ووجود طه تريبا منه كوزير للدفاع ، من شأنها ضمان السيطرة على السياسة الخارجية وعلى الجيش معا » اهـ .

نظرا لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وازالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

(١) تؤلف وزارة قومية مؤتلفة ، يختار رئيسها صاحب السمو الوصي ، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

(٢) رؤساء الوزارة السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها او خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها ، بسبب مقبول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة اعلاه ، ويتجنب مناوراتها .

(٣) توقع هذه الاتفاقية وترفع الى صاحب السمو المعظم (١) .

بغداد ١٤ مارس ١٩٤٠م

علي جودت ، توفيق السويدي ، ناجي شوكة ، جميل المدفعي ، ناجي السويدي ، نوري السعيد ، رشيد عالي .

كتاب التوجيه الملكي

وقع اختيار الوصي على رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، لتكوين الوزارة المأمولة ، فوجه اليه هذا الكتاب :

رقم ١٥٦

وزير الري الافخم رشيد عالي الكيلاني

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهد فيهكم من دراية واخلاص ، فقد راينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعين ميلادية .
عبداله

(١) قال لنا المفتي الحاج محمد أمين الحسيني : ان نوري السعيد اوعز اليه ان يعمل على توحيد كلبة العراقيين ، ويجمع شملهم في ميثاق مكتوب ، فاعد هذه الوثيقة ، وبذل جهدا كبيرا لحمل الموقعين عليها على الانضمام اليها ، وانه لما فاتح الوصي بامرهما سر بها سموه سرورا مائلا . فقد كان من رأي المفتي : ان تجميع مختلف السياسة العراقيين في حكومة واحدة مؤتلفة سيخفف من غلواء نوري وصحبه ويحد من اندفاعهم او يقلل من احتمالات فرض ما يريدون على غيرهم .

ويقول المين جميل المدفعي في ص ٥٤ من محاضر مجلس الاميان لسنة ١٩٤٢ م :

« وكانت الوثيقة تأييدا لسمو الوصي ، وقد اعطيت بناء على طلب سمو الوصي نفسه » .

اما رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني فقد كتب اليها يقول :

« ان الوثيقة اعطيت بناء على طلب رشيد عالي الكيلاني الذي كان مرشحا لرئاسة الوزراء ، وذلك كوسيلة لصد احتمال الاعيميم وكيدهم بمد تأليلها » اه .

هيئة الوزارة الجديدة

وقد تم تكوين « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ م ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٥٧ لسنة ١٩٤٠ م من :

- ١ - رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة .
- ٢ - نوري السعيد : وزيرا للخارجية .
- ٣ - ناجي السويدي : وزيرا للمالية .
- ٤ - ناجي شوكت : وزيرا للعدلية .
- ٥ - طه الهاشمي : وزيرا للدفاع .
- ٦ - عمر نظمي : وزيرا للاشغال والمواصلات .
- ٧ - صادق البصام : وزيرا للمعارف .
- ٨ - محمد امين زكي : وزيرا للاقتصاد .
- ٩ - رؤوف البحراني : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

والذي يلاحظ على هذه الوزارة انها ضمت اربعة من رؤساء الوزراء السابقين وهم : رشيد ، ونوري ، والسويدي ، وشوكت ، ودخل فيها خمسة من اعضاء الوزارة المستقلة وهم : طه ، ونظمي ، والبصام ، والبحراني ، وامين زكي . وانها كانت اول وزارة تألفت بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ بصورة دستورية صحيحة (١) وكانت وزارة قومية مؤتلفة اشترك فيها الناجيان بترشيح الكيلاني ، واشترك فيها البصام ونظمي بترشيح من الهاشمي ، وقد تم تشكيلها بعد مذاكرة الموقعين على الوثيقة التي اثبتنا نصها فويق هذا ، وغيرهم من الرجال البارزين ، ذوي الراي المسموع في البلد ، فقبول تأليفها بارتياح عظيم من مختلف الطبقات ، والقي رئيسها في ساعة الاستيزار الكلمة التالية مخاطبا بها رئيس التشريفات في البلاط الملكي :

كلمة الرئيس

« اتقدم بالشكر العظيم الى صاحب السمو المعظم على ما تفضل واولاني به من ثقة واعتماد كبيرين ، وارجو ان تعرضوا ذلك على اعتاب سموه .
ثم التفت فخامته الى الحاضرين وقال :
« ايها السادة !

« أشكركم ، واقدر الشعور الذي دفعكم للحضور الى هنا ، واعتقد ان هذا الشعور سيكون مشجعا لي ، ولزملائي ، للقيام باعباء المهمة الملقاة على عواتقنا . هذا

(١) في البرقية التي طررها سفير بريطانية في العراق السير بازل نيوتن الى وزير خارجية بريطانية المستر انطوني ايدن F. o. 371-27100 Confidential ان هذه الوزارة كانت « اول وزارة تولت الحكم بطريقة دستورية منذ وفاة فيصل الاول » .

واننا سنبدل ما في الوسع لتحقيق امانى البلاد ، ولتوطيد دعائم الاستقرار : وبث روح الطمأنينة ، على اسس رصينة ، لا تزعزعها الاهواء .

« كلكم تقدرّون الظروف العصيبة التي يجتازها العالم في الحال الحاضر، فيجب علينا - ازاء ذلك - ان نكون كتلة واحدة ، لا تفرّق بيننا النزعات ، وان نضاعف جهودنا لتوحيد الكلمة ، وجمع الصفوف ، اذ ان في ذلك قوة كبيرة تؤدي الى اعلاء شأن البلاد في نظر الجميع . انني لا اشك في انكم تدرّكون خطورة المهمة المودعة اليّنا، على انني واثق من تأييد ابناء الشعب ، على اختلاف طبقاتهم ، ليسهل علينا اداء هذه المهمة ، تحقيقا لما يتوقعونه من خير على يد هذه الوزارة .

ثم التفت فخامته الى الموظفين الحاضرين ، ووجه كلامه اليهم قائلا :

« اني لوائق من ان اخواني الموظفين سيضاعفون جهودهم ، ويواصلون مساعيهم ، في خارج ساعات العمل ، لترويج مصالح الاهلين ، وانجازها بأسرع ما يمكن ، حسب مقتضيات الحق والقانون ، مع العناية بالمراجعات الرسمية ، التي ترفع اليهم ، وبذلك تتوطد ثقة الجمهور بحكومتهم ، ويتحقق الاعتماد المتقابل . ومما لا شك فيه ان العدل ، والحق ، يؤديان الى حصول الثقة والطمأنينة في النفوس ، وان هذا مما يساعد الحكومة على القيام بما تنتظره البلاد من خدمات كثيرة .

وفي الختام قال فخامته :

« ادعو الله ان يحرس لنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى، وصاحب السمو الوصي المعظم ، وان يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » اهـ (١) .

منهاج الوزارة

وبقي الناس ينتظرون بفارغ الصبر « منهاج الوزاري » ليتعرفوا السياسة التي ستسير عليها الوزارة الجديدة ، في هذا الوقت العصيب ، وفي اليوم السادس من نيسان ١٩٤٠ م ، وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والاعيان ، والقى منهاجه هذا :

« لقد اضطلعت وزارتنا بأعباء المسؤولية ، مستندة - بعد الاتكال على الله تعالى - الى ثقة صاحب السمو الوصي المعظم ، وثقتكم ، ومعتمدة على مؤازرة الشعب العراقي الكريم في هذه الظروف العالمية العصيبة ، آخذة على عاتقها القيام بما يحقق للبلاد تقدمها في جميع النواحي .

« اما الخطط التي ستسير عليها في هذا الشأن ، فهي لا تخرج عما ورد في اكثر منهاج الوزارات السابقة ، ولا سيما منهاج وزارة السيد نوري السعيد ، التي تضم هذه الوزارة اكثر اعضائها ، وقد نشر منهاجها الذي وافق عليه مجلس الامة ، وهو

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٣٧٢ الصادر بتاريخ ١ نيسان ١٩٤٠ م .

يتناول معظم الحاجات التي تتطلبها البلاد . لهذا لا نرى حاجة الى تكرارها هنا حيث لا ينتظر منا تنميق العبارات وتكرار الاقوال ، بل الاعمال التي تنهض بالبلاد نهضة تتناول جميع مرافقها الحيوية . غير اننا لا نرى بدا من ان تؤيد على صورة خاصة انه سيكون من اولى واجباتنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

١ - توطيد دعائم الحلف العربي ، ومتابعة العمل على تحقيق اماني الاقطار العربية المجاورة الاخرى ، تلك الاقطار التي تكون الروابط التي تربطها بالعراق ، وبالدول العربية ، والشعور بضرورة استقلالها وحريتها ، هدفا مشتركا لهذه الدول ، ولتلك الاقطار ، وهذا الهدف هو من منتمات سياسة العراق الخارجية المنطبقة على العهود والوعود التي قطعها الحلفاء على انفسهم ، والاهداف التي اعلنوها . و

٢ - تحكيم او اصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى ، على اسس المصالح المشتركة والمتقابلة . و

٣ - تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلة في « ميثاق سمند آباد » . و

٤ - ادامة العلاقات الودية مع جميع الدول المتحاببة الاخرى .

« وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية : الاهتمام الزائد ببيت روح الطمانينة والاستقرار في البلاد ، وصيانة الحريات على اساس جعل احكام الدستور والقوانين فوق كل اعتبار .

« وفيما يتعلق بالسياسة المالية : السعي لحصر مصروفات الدولة بما هو ضروري من الامور ، وتحديد الصرف في المسائل الاخرى التي يمكن تأجيلها الى حين زوال الازمة المالية الحالية ، ليتسنى بذلك الحصول على وفر يبقى بيد الحكومة كاحتياط لمجابهة الطوارئ ، التي يجب ان يحسب حسابها في كل آن » (١) انتهى .

وقبل المنهاج في « مجلس النواب » بالتجيز والتأييد ، بحيث اصبحت الجلسة النيابية التي تلي فيها ، جلسة اطراء ومديح ، اكثر منها جلسة مناقشة ومذاكرة .

اما في « مجلس الاعيان » فقد قبل المنهاج بالرضاء والتأييد ، وعلق الاعيان على القائمين بتنفيذه آمالا جساما للوصول بالملكة الى حيث تصبو وتريد . ولا غرو في ذلك فان تأييد « مجلس الامة » لسياسة « الوزارة الكيلانية الثالثة » كان من جملة ما نصت عليه الوثيقة المثبتة في صدر هذا الفصل .

حوادث مختلفة

١ - اعتادت الوزارات المتعاقبة ان تتلقى - في ابان تأليفها - سيلاً من برقيات التبريك والتهاني ، من مختلف الجهات ، فتأمر بنشرها في الصحف السيارة كدليل

(١) من ٢٢١ من محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩/١٩٣٠م الامتياذي .

على ترحيب الشعب بها . فلما تكونت « الوزارة الكيلانية الثالثة » تلقت مثل هذه البرقيات ولكن بمقياس لم يسبق له مثيل ، من حيث الكثرة ، فأصدر رئيس الوزراء امرا بمنع نشر هذه البرقيات ، او التنويه عنها منعاً باتاً ، ما لم تر الناس نتائج اعمالها . وهي سنة حميدة حبذا لو استمر العمل بموجبها .

٢ - كانت « الاحكام العرفية » قد اعلنت في « بغداد » ثم في « الموصل » على اثر ظهور بعض الاحداث التي رأت « الوزارة السعيدية المستقلة » ان تعاملها باعلان هذه الاحكام ، وقد استمرت معلنة مدة طويلة اكثر مما قدر لها ، فسبب ذلك تدمراً محسوساً ، وقلقاً ظاهراً ، فلما جاءت « الوزارة الكيلانية الثالثة » الى الحكم ، كانت باكورة اعمالها انهاء الادارة العرفية في معسكر الرشيد ببغداد (١) فاستصدرت الارادة الملكية التالية في ٣ نيسان ١٩٤٠ م :

« اصدرت هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء :

(١) بالغاء الادارة العرفية المعلنة في المنطقة المبينة بالارادة الملكية المرقمة ١١١ لسنة ١٩٣٩ م .

(٢) بالغاء احكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ١١١ و ١١٢ لسنة ١٩٣٩ م .

على وكيل وزير الداخلية ، ووزيري الدفاع ، والعسكرية ، تنفيذ هذه الارادة .

٣ - كانت المحاكم العرفية في بغداد ، والموصل ، قد حكمت على ليف كبير من الساسة ، والطلاب ، والاهلين ، باحكام مختلفة ، فلما كانت ايام « الوزارة الكيلانية الثالثة » استصدرت ارادات ملكية باعفاء عدد لا يستهان به من هؤلاء المحكومين « عما تبقى من مدد محكومياتهم » .

٤ - اعتاد الناس في خارج العاصمة ان يقصدوا بغداد بين حين وآخر ، لتعقيب قضاياهم في الدوائر الرسمية ، فيبقون فيها اسبوعاً ، واسبوعين ، من دون ان يوفقوا الى مقابلة اولياء الامور .

« لان الدوائر الحكومية اصبحت كالمقاهي ، والمنتزهات ، يلجها الزائرون والمعارف ، فيحتسون اكواب الشاي ، وفناجين القهوة ، ويدخنون السكائر ، واحياناً التراجيل ، دون ان يفسحوا المجال لارباب المصالح لمقابلة رؤساء الدوائر » .

وكان اصحاب المراجعات يستدينون بالربا الفاحش ليؤمنوا نفقاتهم في الفنادق والمقاهي ، وكثيراً ما كانوا يرجعون الى ديارهم قبل ان يوفقوا لمواجهة رئيس الدائرة المختص ، فارتأى رئيس الوزراء ان يستأصل هذا الداء من جذوره ، فمنع وضع الكراسي والقنفات في الدوائر الحكومية ، واصدرت سكرتارية مجلس الوزراء منشوراً على كافة الدوائر لانجاز اعمال العباد بصورة متقنة وعاجلة ، كما كتبت وزارة الداخلية

(١) كانت « الوزارة السعيدية الرابعة » قد ألغت هذه الاحكام من الموصل في ١٢ آب سنة ١٩٣٩ م .

الى سائر الاولوية بوجوب الاعتناء بهذه الجهة ، واخذ رئيس الوزراء يعقب تنفيذ هذه التعليمات ، ويتفقد الدوائر بنفسه للاشراف على سير الاعمال ، والاسراع في انجازها ، فلما انتهت ايام حكمه عادت الامور سيرتها الاولى .

٥ - اخذت مناسيب المياه ترتفع في النهرين : دجلة والفرات ارتفاعا مخيفا منذ منتصف شهر نيسان ١٩٤٠م ، على الرغم من جميع التدابير التي اتخذتها سلطات الري لمقاومة خطرهما ، فقد كسرت بعض السدود فالتفت مقادير كبيرة من الزروع ، واصبحت مئات العائلات الفقيرة بدون مأوى ، وتوقف سير القطار ما بين بغداد والبصرة ، فاستصدرت « الوزارة الكيلانية » مرسوما برصد ستين ألف دينار لمساعدة المتكويين ، وتمويض المتضررين ، ولما وجدت ان هذه المساعدة لا تكفي لتحقيق الغاية التي استهدفتها ، جعلتها تسعين ألف دينار ، وفرضت على الموظفين مساعدة للمتكويين في المائة اربعة من رواتبهم الاسمية ، الى المساعدات الاخرى التي قدّمتها الحكومة . وكان رئيس الوزراء يتجول بنفسه « مع الوزير المختص » للمشاركة على اصلاح السدود من جهة ، وعلى توزيع الارزاق على عوائل المتكويين وتأمين ابوائهم من جهة اخرى ، وكثيرا ما كان الرئيس يدخل بنفسه الى ملاجئ الفقراء ليطمئن على صحتهم ، وطعامهم ، ويتساءل عما يحتاجون اليه ، فكان لهذا العمل الانساني اثره البالغ في النفوس .

٦ - لما اعلنت انكلترا وفرنسا الحرب على الالمان في ٣ ايلول ١٩٣٩م ، استصدرت « الوزارة السعيدية الرابعة » عددا من المراسيم والقوانين التي اقتضتها ضرورة الحرب . وعلى الرغم من بقاء هذه القوانين نافذة المفعول ايام « الوزارة الكيلانية الثالثة » فان الحريات بقيت مصانة ، والصحف حرة ، والناس آمنون على مزاوله اعمالهم ، وكانوا الى ذلك يشاركون السلطة في استغلال خيرات البلاد ، أي ان البلاد لم تشعر بأثر للحرب مدة بقاء الوزارة في دست الحكم .

٧ - عنيت « الوزارة الكيلانية الثالثة » بالفضيلة والاخلاق ، عناية خاصة ، فطاردت الرذائل والموبقات ، وأمرت بتسفير الغانيات والراقصات الاجنبيات من البلاد ، وشددت النكير على المنكرات ، والدسائس الاجنبية ، واستنتت قانونا لتعديل « قانون الجنسية العراقية » حفظت فيه الانسال العراقية مما يسبب الاساءة الى البلاد .

وتجلت عنايتها بصورة خاصة اثناء حلول شهر الصيام المبارك ، فمنعت الافطار العلني بصورة عامة ، ولم تسمح حتى للمطاعم المجازة بمزاوله اعمالها ، كما انها منعت تماطي المسكرات والمحرّمات ، مستعينة عن ذلك بالحفلات الدينية والموايد النبوية . ولم تقتصر هذه الاجراءات على العاصمة حسب ، بل تناولت الاولوية ، والاقضية ، والنواحي ، حتى القرى ، فكان المتجول في الانحاء يلمس آثار الحرمة للشهر المبارك ، ويشاهد آثار الاحترام للشعائر الدينية ، وقد قابل الشعب هذه الاجراءات مقابلة حسنة ، ووقعت في نفسه اجمل وقع .

٨ - وكانت عناية الوزارة بالاوقاف الاسلامية عناية فائقة ، لم ير لها مثيل من

قبل ، فقد شيدت عددا من المساجد الجديدة ، وامرت بترميم ما تدعى من القديم منها ، واقامت عدة ملاجئ للفقراء من المسلمين . وكان مما انشأته ثلاثة جوامع كبيرة : احدها في الحي الجديد في العلوية (١) والثاني في حي « العيواضية » والثالث في موضع « جامع الحنان » القديم بجانب الكرخ ، بعد ان لاحظت ان العمارات قد توسعت في هذه الاحياء ، ووجب ايجاد جوامع وافية فيها ، ليسهل على المسلمين « القاطنين حولها » اداء فروضهم الدينية . ولما كانت مديرية الاوقاف العامة مرتبطة برئيس الوزراء (بصفة كونه الوزير المسؤول عن ادارة شؤونها) اعاد الرئيس المشار اليه النظر في لائحة قانون الاوقاف ، التي كانت مهمة ، والف لجنة من خيرة العلماء ، والمختصين بامور الوقف لدرستها ، وتقديمها الى مجلس النواب ، وكانت تتضمن :

اولا - اصلاح المدارس الدينية الحالية وجعلها نبغ فضيلة وارشاد .

ثانيا - وضع قواعد لصيانة حقوق الاوقاف ، واعمار املاكها ، وتكثير ايرادها ، وتأمين صرف هذه الايرادات على ما ينفع الناس ويرضي الواقفين .

كما انه استصدر نظاما لكلية « دار العلوم » اصبحت الدار بموجبه مخرجا صحيحا للمدرسين والوعاظ والمرشدين ، وجعلها على ثلاث درجات : ثانوية وعالية واختصاص ، ورصد لطلابها المخصصات الكافية ، وعين لها الاساتذة من خيرة المدرسين . وكان المقرر ان يجلب لها اخصائي من مصر .

اما « دار الايتام » فقد اعارها عناية خاصة ، وانشأها انشاء جديدا ، وجعل في قسمها الليلي ٥٠٠ سرير لفقراء المسلمين ، منها ٣٥٠ للذكور ، و ١٥٠ للاناث وفتح فيها معامل صناعية مختلفة لتعليم اليتامى الصنائع التي يعيشون منها ، وهو عمل جليل كان للقيام به رنة استحسان وتحبيل في كافة الانحاء .

٩ - سافر وزير المالية ناجي السويدي ، الى لبنان في اجازة قصيرة يوم ٣٠ تموز ١٩٤٠م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية ناجي شوكت . فلما تقرر سفر ناجي شوكت الى انقره في مهمة رسمية ، صدرت الارادة الملكية في يوم ٢ آب عام ١٩٤٠م باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية رؤوف البحراني ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال عمر نظمي .

١٠ - كانت « مديرية البرق والبريد العامة » بعد نشوب الحرب الاوروبية في ايلول ١٩٢٩م ، قد اوقفت ارسال البرقيات الى المانيا ، واطاليا ، لانها كانت تمر بشركات او ادارات بريطانية ، فاتفقت اخيرا مع « حكومة ايران » على ان تمر هذه

(١) بعد ان تم تسوير « جامع العلوية » وبعد ان حفرت الاسس وقام البناء ، استقالت « الوزارة الكيلانية الثالثة » لحلف مدير الاوقاف العام الجديد « رؤوف الكبيسي » ان لا يتم بناء هذا الجامع ، لانه كان قد نكب على يد الرئيس الكيلاني ، وبقي هذا البناء مهلا حتى سنة صدور هذا الكتاب في طبعته الاولى وهي سنة ١٩٥٢ م .

المراسلات بطريق « إيران » ومن إيران ترسل لاسلكيا الى المانيا ، وإيطاليا ، وبذلك عادت الامور الى سابق عهدها .

١١ - اوفدت وزارة الدفاع بعثة عسكرية الى اميركا مؤلفة من عدد من الضباط ، وضباط الصف الفنيين ، والميكانيكيين ، للتدريب على استخدام الطائرات الامريكية المشتراة من شركاتها وكانت الحكومة العراقية قد اوصت على اربع طائرات امريكية فاستلمتها هذه البعثة ، وتوجهت بها الى العراق . وفي اثناء مرورها بالهند ، جرّدها السلطات البريطانية من مدافعها ونحوها ، فأصبحت طائرات نقل اكثر منها طائرات حرب .

١٢ - وصل الى بغداد يوم ١١ آب ١٩٤٠ م ، وفد تجاري تركي لدرس الاحوال التجارية في الشرق الاوسط ، وتعزيز المبادلات التجارية مع الاقطار المجاورة ، وبحث موضوع امكان اتخاذ « ميناء البصرة » منفذا بحريا لتركيا ، بعد ان تعطلت التجارة عن طريق اوربا .

١٣ - احجمت الحكومة البريطانية عن شراء الاقطان العراقية ، ما لم تسدن اسعارها الى الحضيض ، امعانا منها في سياسة التفتير ، التي سارت عليها في العراق لاغراض سياسية معروفة ، فاتخذت « الوزارة الكيلانية الثالثة » الخطوات اللازمة لبيع هذه الاقطان الى شركات يابانية . اذ اتصل رئيس الوزراء الكيلاني بوزير اليابان المفوض في بغداد ، وطلب اليه ان يبرق الى حكومته ان تقدم على شراء الاقطان العراقية فتفتح لها بذلك سوقا جديدة ، وتحل محل بريطانيا في هذه المنطقة الحساسة من الشرق الاوسط . وقد نجح هذا الاتصال ، وتمت صفقة البيع ، وصدر البيان الآتي في ٣ تشرين الاول ١٩٤٠ م :

« اسفرت المذاكرات التي قامت بها الحكومة ، مع شركة منسوبيشي اليابانية لبيع القطن العراقي ، عن اتفاق مع الشركة المذكورة على شرائها لجميع حاصلات القطن العراقي لهذه السنة ، وكذلك ما بقي من حاصلات السنة الماضية ، بـ ٢٦ دينارا للطن الواحد من القطن غير المحلوج مطروحا في المحلج ، و ٨٣ دينارا للطن الواحد من القطن المحلوج مطروحا في المحلج ، و ٧ دنانير وخمسة فلس للطن الواحد من بدر القطن مطروحا في المحلج ايضا .

« مدير الدعاية العام »

فكانت هذه الصفقة التجارية ضربة اليمة لبريطانيا جعلتها تنكر للعراق كثيرا .

بين العراق والرياض

بين مملكة العراق والمملكة العربية السعودية بعض القضايا المعلقة ، فرأت « الوزارة الكيلانية الثالثة » ان تسارع الى حلها ، ولا سيما في هذه الظروف العالية الخطيرة ، فاوفدت وزير خارجيتها السيد نوري السعيد الى الرياض على رأس وفد غادر بغداد في يوم ٤ نيسان ١٩٤٠ م ، وتابع مسيره الى « روضة التهنات » حيث يقيم

جلالة الملك ابن سعود ، فحل الوفد ضيفا على جلالتهم ، ودارت المفاوضات بجو مشبع بروح الود والصفاء ، فأسفرت عن توقيع « المحضر الرسمي » التالي الذي اعتبر اتفاقا مؤقتا . وعاد الوفد الى بغداد في يوم ٨ نيسان وقد صدرت الارادة الملكية بأن يقوم وزير العدلية ناجي شوكت ، بوكالة وزارة الخارجية مدة تغيب نوري السعيد عن العراق .

وقد قامت « الوزارة الكيلانية » بتنفيذ الاتفاقية التي توصل اليها الفريقان بصدق ونية حسنة ، مما ادى الى صفاء الاخوة بين الملكتين الشقيقتين ، والى ثقة جلالة الملك ابن السعود برجال العراق وساسته ، وهذا هو المحضر :

« في اثناء الزيارة التي قام بها الوفد العراقي برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد وزير خارجية الحكومة العراقية ، بين ٢٨/٢٦ صفر ١٣٥٩ هـ الموافق ٦/٤ نيسان ١٩٤٠ م دارت بين الفريقين مباحثات متتابعة تتعلق برغبة حكومتيهما الصداقة في تعزيز وتوسيع الروابط الودية والاخوية الموجودة بفضل الله تعالى بين الملكتين الشقيقتين ، وتبذلت في اثناء تلك المباحثات وجهات النظر والآراء المتعلقة بسياسة الفريقين الخارجية ، وظهر على صورة جلية ان سياستهما مستمدة من روح الاخاء والتعاون والتفاهم ، المثبتة في معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بينهما في ١٠ محرم ١٣٥٥ هـ الموافق ٢ نيسان ١٩٣٦ م ، ومن الرغبة في جمع شمل الامة العربية وتوحيد كلمتها ، وحل القضايا الملقة بين الملكتين بروح المودة والصداقة ، وتنظيم التعاون العام بين سلطاتهما المنصوص عليها في معاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ هـ الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ م .

وتاييدا لما تقدم ، وتحقيقا لتعزيز صلات الملكتين الودية ، وتوسيع نطاق تعاونهما في خدمة العرب ، فقد تم الاتفاق على حل قضايا عشائر الحدود الملقة بينهما على الاسس التالية :

اولا - (ا) يعين كل من الفريقين موظفي حدود في مناطق الحدود ، التي تكثر فيها الحوادث المخلة بالامن ، والتي يتفق عليها فيما بعد .

(ب) يخول موظفو الحدود المشار اليهم في الفقرة (ا) سلطات تامة في الامور التالية :

١ - معالجة وحسم كافة القضايا المتعلقة بالامن على حدود الملكتين ، ضمن منطقة عمقها ٣٠ كيلومترا على جانبي خط الحدود .

٢ - اتخاذ التدابير المقتضية للحيلولة دون قيام اي شخص من رعايا الفريقين ، بأي عمل من شأنه ان يمسر صفو العلاقات بين الملكتين (ومن ضمن ذلك القيام بالدعاية ضد احد الفريقين) .

٣ - معالجة قضايا الإبل المفقودة او المسروقة على صورة سريعة ، ومنح

كافة التسهيلات الممكنة للأشخاص المختصين الذين يبحثون عنها ، من رعاية ، وقصاصين ، وغيرهم ، سواء أكانت تلك الإبل عائدة للحكومة ام للاهالي .

٤ - التعاون على تبليغ رعايا الفريقين اوامر حكومتهم .

ثانيا - (ا) يبعد الى الحدود النجدية ، ويمنع من الإقامة والرعي في الاراضي العراقية الواقعة على حدود المملكتين ، افراد عشيرة شمر نجد الذين نزحوا الى العراق في خلال الخمس سنوات الاخيرة . ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين توافق الحكومة العربية السعودية تحريريا على بقائهم في المنطقة المذكورة ، للرعي والامتياز ، ويمنع بعد هذا نزوح افراد العشيرة المذكورة على صورة وقتية او دائمية من نجد الى هذه المنطقة ، الا بموافقة الحكومة العربية السعودية على ذلك تحريريا .

(ب) يمنع افراد عشيرة الظفير الدهامشة ، ممن يختارون تابعة المملكة العربية السعودية ، من الإقامة والرعي في المنطقة المذكورة ، الا بموافقة الحكومة العراقية على ذلك تحريريا .



لم يكن الامير عبد الإله مرتاحا لعقد هذه الاتفاقية ، لما بين العائلتين : الهاشمية والسعودية من عدااء مستحكم . وقد ظهر عدم ارتياحه لعقد الاتفاق اكثر من مرة . فقد اختر المصادقة على قرار مجلس الوزراء القاضي بايفاد وزير الخارجية الى الرياض لهذا الغرض ، ولم يوافق عليه الا بعد الالاحاح الشديد من قبل رئيس الوزراء ، كما انه اوعز الى وزير الخارجية بان لا يبلغ الاتفاق - بعد ان تم التوصل اليه - لئلا يصبح العراق ملزما بتنفيذه ، مما حمل رئيس الوزراء ، بصفة كونه وزيرا للداخلية ، ان يبلغه الى متصرفي الالوية الذين يهمهم امره .

وعلى اثر ذلك اذاعت وزارة الخارجية بانه قد تم تبادل وثائق ابرام الاتفاق الخاص بادارة المنطقة المحايدة في بغداد في اليوم الثامن من شهر نيسان سنة ١٩٤٠م ، المعقودة بين العراق والمملكة العربية السعودية الشقيقة بتاريخ ١٩ ربيع الاول ١٣٥٧ هـ والموافق في ١٩ ايار ١٩٣٨ م ، واصبح الاتفاق نافذا اعتبارا من تاريخ ابرامه .

بين العراق وتركيا

رات « الوزارة الكيلانية الثالثة » ان تنهج مع تركية ، الخطة الوزارية التي انتهجها العراق ازاء البلاد العربية المجاورة ، وان تستشيرها وتستطلع رأيها فيما سيكون موقفها هي ، ولا سيما موقفها تجاه سورية فيما اذا انهارت فرنسه واستسلمت للامان ، فاتخذ مجلس الوزراء في يوم ١٩ حزيران ١٩٤٠ م هذا القرار :

« تداول مجلس الوزراء حول الوضع الدولي الراهن ، وقرر ايفاد وزيري

الخارجية والعدلية الى تركيا للمذاكرة مع الحكومة التركية بشأن الامور المتعلقة بالملكتين ، ومنحهما مخصصات الايفاد ... » .

وكان اختيار وزير العدلية ناجي شوكت لمرافقة وزير الخارجية نوري السعيد ، في هذه المهمة ، نتيجة لما يتمتع به من حظوة لدى الترك ، ومكانة في السلك الدبلوماسي في انقره على ما نعلم ، حيث امضى نيافا واربع سنوات وزيرا مفوضا للعراق فيها . ولكن المومى اليه يقول في ص ٣٩٠ من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » : (كان قرار ايفادي مع نوري في ظاهره ان لي سابق معرفة مع رجال تركية ، ولا سيما مع رئيس الجمهورية عصمت اينونو ، ومع وزير خارجيته سراج اوغلو ، الامر الذي سيسهل محادثاتنا . ولكن السبب الحقيقي الذي كان يكمن وراء ايفادي مع نوري هو عدم ثقة رئيس الوزراء ووزير ماليته ناجي السويدي بنوري السعيد) اهـ .

وقد غادر بغداد الوزيران : نوري السعيد وناجي شوكت في صباح يوم ٢١ حزيران ووصلا الى انقره في يوم ٢٥ منه (١) ، فاجتمعا بوزير خارجية تركيا ،

(١) كان السيد علي جودة الابوي يزور المفوضية العراقية في بسموت ، في الساعة التي تلي الوزير المفوض نيها تحسين قنري ، برقية من قرب مرور وزير الخارجية والعدلية بحلب ، في طريقتها الى تركيا ، فاعرب من رغبته في مرافقة تحسين قنري الى حلب لمخاطبة وزير الخارجية ، ولما وصلا اليها طلب الوزير نوري السعيد الى علي جودة ان يسافر معه الى تركيا ، كمضو في الوفد العراقي ، فانكر وزير العدلية ناجي شوكت على وزير الخارجية نوري باشا صحة هذا التكليف ، ولكن نوري اجاب ان القضية بسيطة ، واصطحب علي جودة دون ان يكون للحكومة التركية علم سابق بجميـه جودة ، ولا كان رئيس الوزارة العراقية مسبوقا به ، مما حال دون تنظيم الضيافة الرسمية المتقضاة لضيف رسمي بدرجة رئيس وزراء سابق . واغرب من هذا ما قاله لنا ناجي شوكت وخبطه في مذكراته بعد نشرنا قوله في طبعة سابقة .

يقول السيد ناجي شوكت في ص (٢٩٠) من مذكراته في طبعتها الثانية .
وفي اليوم الثاني ، ونحن في طريقتنا الى انقره ، قال لي نوري : لدي اقتراح اود ان اعرضه على الحكومة التركية ، ولكني اريد ان اعرف رايك فيه . قلت له : وما هو الاقتراح ؟ قال : سنتحدث مع رجال تركية من الوضع في سورية ، فيها اذا تركها الفرنسيون جبـرا ، واحتلها الانكليز حريا ، وطلب السوريون الالتحاق بالمراق ، فماذا سيكون موقف الاتراك من ذلك ؟ واضاف الى اسئلته هذه انه ينوي ان يقول لرجال تركية : بان الحكومة العراقية مستعدة لان تتنازل من المنطقة الكردية الشمالية لتركية ، اذا هم وافقوا على الحاق سورية بالعراق ، بأي شكل من الاشكال ، وان الحكومة العراقية مستعدة لاخذ موافقة بريطانية على هذا العمل .

« قلت لنوري السعيد : هذه مسألة هامة وخطرة جدا ، فنحن لا نعلم ماذا سيكون موقف فرانسـة ؟ وماذا سيكون موقف انكلترا ونحن الان في بداية الحرب ؟ كيف نسوغ لانفسنا انا وانت ان نتكلم في موضوع هام وخطر مثل هذا الموضوع مع دولة اجنبية ؟ ونقترح التنازل من جزء من الوطن العراقي ؟ هل فانتحت رئيس الوزراء بذلك وهل اخذت موافقته ؟ ولماذا لم تفتاح الوزارة بمقترحاتك هذه قبل ان تغادر بغداد ؟ ؟ نرد علي : اننا سوف لا نوقع بهذا ، واننا سنتحدث في الموضوع بصورة سرية . فقلت له : بالنسبة الى لنا لا اريد ان اتحمل اية مسؤولية في امر خطير كهذا ، واحذر من الاتهام على مفاتحة رجال تركية في هذا الموضوع » اهـ .

وفي ص (٢٢٢) من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » يقول ناجي شوكت :

وجرت المذاكرة في مواضيع عامة ، تناولت العلاقات الحسنة السائدة بين العراق وتركيا . ولما عرجوا على قضية استقلال سوريا ، والموقف الذي ستقفه تركيا ازانها ، في حالة انهيار فرنسا ، اعلن وزير خارجية تركيا عن رغبة حكومته التي ترمي الى وجوب بقاء سوريا لاهلها ، وضرورة منحها استقلالها .

ولما جاء ذكر العلاقات بين العراق وايران ، وما فيها من اخاء وثقة متبادلة ، اغتبط وزير خارجية تركيا بذلك ، وايد ضرورة دوام هذا الصفاء ، واظهر رغبة حكومته في التوسط - كاخ ثالث - بين اخوين متفاهمين لبقاء ذلك الاخاء الصادق بين البلدين المجاورين .

ثم اجتمع الوزيران العراقيان برئيس جمهورية تركيا ، في عصر اليوم المذكور: في « قصر الرئاسة » اجتماعا طويلا حضره وزير خارجية تركيا ، ووزير العراق المفوض في انقرة ، فجرت بين الطرفين احاديث منوعة ، انتقلت الى موقف «ايران» من «العراق» فايد « رئيس الجمهورية التركية » ما فاه به وزير خارجيته ، عن استعداد تركيا لازالة كل ما قد يطرأ على صلات البلدين المتأخيين من وهن .

ولما انتقل الحديث الى سوريا ، واحتمال استسلام فرنسا ، وتأثير ذلك على مستقبل هذا القطر الشقيق ، بين الوزيران العراقيان : ان احسن وسيلة لاعادة الطمأنينة الى سوريا ، هي اعادة الحكم الوطني اليها ، وطلبا الى رئيس جمهورية تركيا ان تتولى حكومته مفاتحة الانكليز بذلك ، فأجاب الرئيس ان تركيا ترغب في ان تحقق ما يتمناه العراق من استقلال لسوريا ، وانه شخصيا يرى ان تكون سوريا للسوريين .

وبعد بحث طويل ، طلب الرئيس التركي ان يستمر الاتصال بين العراق وتركيا ، لتبادل الافكار والآراء عند حصول كل تطور في الحالة الراهنة ، للسير على سياسة مقاربة .

وقفل وزير الخارجية نوري السعيد ، عائدا الى العراق ، فبلغ بغداد في ٢ تموز سنة ١٩٤٠ م وقصد وزير العدلية ناجي شوكت ، الاستانة لقضاء بضعة ايام فيها ، فقام بالمهمة التي اشرنا اليها في هامش هذه الصفحة (١) ، ولما رجع الى

« بعد ان عرفنا من تناول طعام العشاء على مأدبة رئيس الجمهورية ... اهرب عصمت اينونو عن وغيته في لعبة البريج ماستمرت السهرة حتى منتصف الليل ... وبينما كنت منهكاً في لعبتي مع بعض اعضاء النادي ، لمحت نوري السعيد يستصحب سراج اوغلو - وزير خارجية تركيا - الى احدى الغرف ويختلي به نحو نصف الساعة ، وقد نهبت فيما بعد من سراج اوغلو نفسه ان نوري عرض خلال هذا الاجتماع على سراج اوغلو الاقتراح الذي كان قد لفتني به في قطار طووروس » اه .

(١) كان الغرض الرئيسي من ايجاد وزير الخارجية والمعدية الى انقرة ، الاستطلاع رأي الجمهورية التركية في مستقبل البلاد العربية عامة ، وفي مستقبل سورية خاصة ، بعد ان تحقق قرب انهيار فرنسا ، وقد قام الوزيران بما عهد اليهما بكل امانة واخلاص .
وكان وزير المعدية ناجي شوكت ، قد مثل العراق في انقرة نحو خمس سنوات ، واصبح له فيها معارف

انقره ، في طريق عودته الى العراق ، اجتمع بوزير خارجية تركيا لتوديعه ، وجرى اثناء هذه المقابلة ذكر قطع المناسبات بين العراق واطاليا ، فذكر وزير المدلية ناجي شوكت ، ان حكومة العراق رأت ان تثريث في قطع مناسباتها مع ايطاليا ، بالنظر للظروف الدقيقة التي يجتازها العالم ، فقال له وزير خارجية تركيا « وهذه نعم السياسة فاتبعوها » ثم تابع السيد ناجي سفره الى بغداد فبلغها في يوم ١٢ تموز ١٩٤٠ م ، واخبر كلا من رئيس الوزراء السيد الكيلاني ، والوزيرين طه الهاشمي وناجي السويدي بما قام به ، فاستحسنوا عمله ووافقوه على المضي فيه .

وكانت قد صدرت الارادة الملكية في بغداد بان يقوم وزير الاشغال والمواصلات عمر نظمي ، بوزارة المدلية وكالة ، مدة تغيب وزير المدلية ناجي شوكت ، عن العراق في المهمة التي المعنا اليها ، وان يقوم رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، بوكالة وزارة الخارجية مدة تغيب وزير الخارجية نوري السعيد عن العراق ، في هذه المهمة ، وفيما يلي نص البلاغ الصادر عن هذه المهمة :

بيان رسمي

عاد الى العاصمة ظهر امس الاول صاحب الفخامة السيد نوري السعيد وزير الخارجية ، بعد انتهاء المهمة الرسمية التي سافر الوفد العراقي من اجلها الى انقره .

ومريدون ، وكان من الطبيعي ان يزوره السفراء ، والوزراء المفوضون ، ومثلو الدول ، اثناء زيارته هذه لانقره ، كما كان من الطبيعي ان يستطلع هو آراء زواره في الحالة الدولية . وكان وزير المجر المفوض في انقره « زولتان مارياشي » Zoltan De Mariassy احد زوار وزير العدل العراقي ، وكانت لوزير المدلية صداقة قديمة مع الوزير المجري ، فاستهز فرصة هذه الزيارة وسأله بصفته الشخصية - عما اذا كان قد اطلع على آراء الالمان في مستقبل سوريا ، وفلسطين ، وسائر البلدان العربية ، فرد عليه « مارياشي » : انه - كممثل لاحدى الدول الصغرى المناضلة في سبيل الحرية والاستقلال - يعتقد ان جميع هذه الدول متحمسة لخير العرب ، ومبتنية لهم كل تقدم ونجاح ، وانه سبق له ان فهم بان الالمان لا يضررون سوا للعرب ، بل انهم يودون لو استقلت البلاد العربية برمتها . واضاف « مارياشي » الى ذلك قوله : ان سفير المانيا في انقره « الفون باين » كان قد اعرب عن رغبته في مقابلة وزير الخارجية العراقية نوري السعيد ، ليؤكد له مثل هذا القول ، غير ان نوري رفض هذه المقابلة ، وان السفير المثار اليه يود ان لا يكون لدى وزير المدلية ما يحول دون هذه المقابلة ، فاجاب ناجي شوكت بانه مستعد لمقابلة « باين » بصفته الشخصية ، وليس بصفته الوسيطة ، على ان تتم هذه المقابلة في خارج انقره ، وقد اخذ الوزير المجري على عاتقه الجمع بين السفير الالمني ، ووزير المدلية العراقي ، في الاستئناس بعد ايام قليلة . ولما اجتمع المشمل اليها ، سأل ناجي بك « الفون باين » عن موقف المانيا من سوريا ، في حالة انهيار فرنسا ، فاجاب « باين » انه شخصيا من الالمان الذين يعتقدون بوجود منح الشعوب العربية كرامة استقلالها كاملا ، وانه يعتقد ان آراء حكومته الالمانية لا تخلف عن رايه هذا . فلما سأله الوزير العراقي عن موقف ايطاليا مما تقدم ؟ اجابه السفير : ان وزير ايطاليا المفوض عندكم في بغداد ، وان في امكانكم الاتصال به لاستطلاع رايه ، ومع هذا فقد وعد السفير الالمني ، وزير العدل العراقي ، بالاتصال بحكومته الالمانية لمعرفة رايها ، وراي حليفتها ايطاليا ، فيما يود الوزير العراقي معرفته ، كما انه سيسعى لاتناع حكومته باتباع السياسة التي تحقق اماني العرب المشروعة واماني بلادهم في الحرية والاستقلال .

(سن حديث للسيد ناجي شوكت مع المؤلف)

وقد حظي الوفد العراقي بمقابلة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو في انقره ، وقد جرت مباحثات بين الوفد ، وبين رئيس الحكومة رفيق صايدام ، ووزير الخارجية شكري سراج اوغلو .

وكان من دواعي امتنان رجال دولتي العراق وتركيا ، اللذين استعرضوا الموقف العام سورية ، ان اتضحت لهم في اثناء هذه المباحثات ، وتأيدت مرة اخرى ، الصداقة المتينة وروابط المنافع المشتركة السائدة بين الملكتين الجارتين .

وبينما تسير العلاقات القائمة بينهما سيرها الحسن ، فان ما ييسر به اتفاق الآراء التام من تطورات سعيدة . وقد جعل سفر الوزيرين العراقيين الى انقره ذا فائدة عميمة للمملكتين الجارتين الصديقتين .

اما ما اذاعته بعض محطات الاذاعة الاجنبية ، ونشرته بعض الصحف ، لمناسبة هذه الرحلة من الشائعات التي قصد بها تشويش الراي العام العربي ، فلا صحة له مطلقا .

« مدير الدعاية العام » (١)

٤ / ٧ / ١٩٤٠ م

واصدرت الحكومة بلاغا رسميا آخر في ١٤ تموز ١٩٤٠ م عما اذاعته المحطات الاجنبية حول هذه الزيارة هذا نصه :

« ذكر رويتر بيرية مصدرها لندن ، ان قد اذاعت محطتا برلين وروما خبرا مفاده : ان هناك مشروعا بين العراق وتركيا لاقتسام سورية . ولما كان هذا الخبر لا ينطبق على الواقع ، ولا يقصد منه سوى اقلق الراي العام في البلاد العربية ، والشرق الادنى ، فاننا نؤكد عدم صحته ، وان الحقيقة كما جاءت في البيان الرسمي ، وفي تصريح فخامة وزير الخارجية اللذين نشرا في الصحف على اثر عودة فخامته من انقره . وتتلخص الحقيقة المذكورة بان المحادثات التي جرت بين الوفد العراقي ، والحكومة التركية ، قد برهنت على الاتفاق التام على ان تكون سورية للسوريين ، وان يكون مستقبلها الاستقلال التام » .

(جريدة البلاد العدد (١٤٥٥) بتاريخ ١٥ تموز ١٩٤٠)

الوضع الاداري

كان الضعف قد دب في ادارة الدولة الداخلية ، ولا سيما في « لواء الديوانية » منذ اواخر عام ١٩٣٣ م ، وهو العام الذي فجع فيه العراق بمجدد شبابيه « الملك فيصل الاول » وكانت الاجراءات الادارية الواجب اتخاذها ضد من يرتكب جريمة ما ، او ضد من لم يطع « قانون الدفاع الوطني » لا تلقى اذنا صاغية ، وكان نفوذ الادارة لا يتعدى حدود مراكز الالوية ، والاقضية ، والنواحي ، وكان بقاء القضايا

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٤٤٦ الصادر بتاريخ ٤ تموز ١٩٤٠ م .

العشائرية معلقة يسبب تدمرا شديدا لدى اصحابها من جهة ، ويؤدي الى اضعاف هيبة الحكومة من جهة اخرى ، حتى ان نوري السعيد رئيس الوزراء اضطر في عام ١٩٣٩م الى ان يبحث في مختلف الطرق لايجاد الحل السريع لهذه القضايا ، سواء اكان ذلك في البيانات الخطيرة التي القاها من « الراديو العراقي » ام في خطبه التي القاها في البرلمان .

فلما كانت ايام « الوزارة الكيلانية الثالثة » اعار رئيس الوزراء ووزير الداخلية السيد الكيلاني ، هذه القضايا اهتمامه الخاص لحسمها حسما نهائيا . فقضية السيد محسن ابو طبيخ والسيد حسين المكوثر التي بقيت معلقة سنوات طويلة ، عهدت الى هيئة تحكيمية وافق على قراراتها الطرفان ، وحسنت نهائيا في ١٤ ايلول ١٩٤٠م . وقضية خوام وشنشول التي كانت مصدر ثورات وفتن في « لواء الديوانية » على نحو ما تكلمنا عنه في الجزء الرابع من كتابنا هذا ، سويت صلحا ، وبصورة نهائية في ٢٧ آب من السنة المذكورة ، وتعانق ابناء العم بعد جفاء استمر سنوات . وهكذا سويت قضية « الشيخ صكبان العبادي » مع « عشيرة الكرد » في « قضاء الشامية » بتاريخ ١٥ آب ١٩٤٠م .

وقد اسفر البت في هذه القضايا المعقدة عن حلول الولاء والوثام ، محل التشاكس والخصام ، فاعاد هيبة الحكومة الى « لواء الديوانية » خاصة ، والوية الفرات الاوسط عامة ، وجعل القوانين ولا سيما « قانون الدفاع الوطني » تنفذ على احسن ما يرام ، حتى ان التجنيد شمل افراد العشائر الرحل في اطراف السماوة، والرميثة، فضلا عن الساكنين بالاطراف ، مما حمل « وزارة الدفاع » على توجيه كتاب شكر رسمي الى شخص وزير الداخلية « الكيلاني » الذي اظهر جراءة وكفاءة دلتا على خبرة طويلة ، ومعرفة دقيقة بشؤون العشائر وتصريف الامور تصريفا حكيما .

مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة

توطئة :

سبق « للوزارة المدفعية الرابعة » ان استصدرت في ٧ ايلول ١٩٣٧م « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧م » الذي نصت المادة الثالثة منه على ان :
« لمجلس الوزراء ، اذا اقتنع بقيام اي شخص عراقي بدعاية مضرة ... ان يقرر لزوم اقامته في مكان معين او امكنة معينة » .

فلما دالت ايام تلك الوزارة ، اجتمعت « المحكمة العليا » في ١١ ايلول ١٩٣٩م ، وارتأت :

« ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة (١) رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨م قد

(١) لما مرض « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧م » على مجلس الامة للتصديق استبدله المجلس المذكور بقانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨م .

خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناعة بحكم القانون الاساسي بالسلطة القضائية،
فقررت مخالفتها للدستور « على نحو ما شرحنا في أول هذا الجزء من كتابنا هذا .

المخالفات تتكرر :

فلما صارت الوزارة الى السيد رشيد عالي الكيلاني في ٣١ آذار ١٩٤٠ م ،
وضعت وزارته في يوم ٣٠ ايار من هذه السنة « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة
الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م » وقد خولت الفقرة السابعة من المادة الخامسة منه :

القبض على ... المشتبه باقلاقتهم او تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في
اماكن تعينها الحكومة « بعد صدور قرار بذلك من متصرف اللواء ، او قائد الفرقة .

اي ان السلطة التي قالت « المحكمة العليا » ان ليس لمجلس الوزراء ان
يمارسها ، لانها من اختصاص المحاكم ، قد خولت الى متصرفي الولاية ، والى قواد
الفرق العسكرية ، او الى من هم دونهم في الدرجة .

المرسوم في البرلمان :

ولما احيل المرسوم الجديد الى البرلمان لاقراره بحسب منطوق الفقرة (٣) من
المادة (٢٦) من القانون الاساسي العراقي ، صادق عليه « مجلس النواب » بالاجماع
في جلسته الثالثة من اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م المنعقدة في يوم ١٣ تشرين
الثاني من هذه السنة ، بعد ان رجب به نائب ديالي عز الدين النقيب ، وهنا الوزارة
على وضعها هذا المرسوم . ولما احيل الى « مجلس الاعيان » جمد فيه خمس سنوات
واربعة اشهر وعشرون يوما ، اذ قرر رفضه في جلسة ٢١ آذار ١٩٤٦ م .

استغلال المرسوم :

بقي « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة » نافذ المفعول زهاء ست
سنوات ، على الرغم من عدم مشروعيته ، وشعور مجلس الاعيان بمخالفة المرسوم
لاحكام القانون الاساسي ، وقد استغلته الوزارات التي اعقبت « الوزارة الكيلانية
الثالثة » التي استصدرت المرسوم افطع استغلال ، كما استغلته السلطات العسكرية
البريطانية طوال ايام الحرب العالمية الثانية في مطاردة خصومها ، فاعتقل من اعتقل
من اصحاب السيد الكيلاني - صاحب المرسوم - وتكب من تكب ممن سهل له
تشريعاته ، ويسر له الامور مدة حكمه .

وكان من غريب الصدف ان ثلاثة من اعضاء « اللجنة الداخلية » نسي « مجلس
النواب » وهم . مكي سرسم (الموصل) وعبد القادر السبّاب (البصرة) والحاج عجة
الدلي (الديوانية) قد اعتقلوا بموجب هذا المرسوم في « معتقل العمارة » وكانوا
ممن صادق على المرسوم ، واوصى « مجلس النواب » بقبوله فقبل . ولما اجتمعنا

بهم في المعتقل المذكور ، وسألناهم عن كيفية موافقتهم على هذا المرسوم ؟ وقد سبق للمحكمة العليا ان قررت عدم دستورية « قانون منع الدعايات المضرة » الذي كان اخف وطأة واقل ضررا من هذا المرسوم ، اجاب كبيرهم « متي سرسوم » ان اللجنة وافقت على المرسوم كتدبير احتياطي ضد الشيوعيين ، وانه ما كان ليخطر بباله ، ولا على بال زملائه « اعضاء اللجنة الداخلية » ان سيطبق هذا المرسوم بحقه ، وبحق جماعته ، فاكبرنا فيه هذه العقلية .

كيف استغل المرسوم ؟

ان الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من « القانون الاساسي » منحت الملك : « الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة يكون لها قوة قانونية ... على ان لا تكون مخالفة لاحكام القانون الاساسي ، ويجب عرضها جميعا على مجلس الامة في اول اجتماع ... فان لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان » .

ومع علم « السلطة التنفيذية » بمخالفة « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة » للقانون الاساسي ، بالنظر لقرار « المحكمة العليا » الصادر في ١١ ايلول ١٩٣٩م ، ومع علم مجلس الاعيان بمخالفة هذا المرسوم للدستور ، فقد صدر المرسوم في ٣٠ ايار ١٩٤٠م ، وصادق مجلس النواب عليه في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٠م ، وجمد في مجلس الاعيان اكثر من خمس سنوات ، اي الى تاريخ رفضه في ٢١ آذار ١٩٤٦م ، وقد جاء في قرار الرفض :

« بعد المذاكرة في الموضوع ، وجد ان الظروف والاحوال الدولية والمحلية ، التي استلزمت اصدار المرسوم المشار اليه ، قد زالت وانتهد ، وان جميع البلاد الاخرى قد اخذت ترجع في احوالها الى حالة السلم الاعتيادية والطبيعية ، من دون اللجوء الى القوانين والاحكام الاستثنائية ، التي استلزمها مقتضيات الحرب العالمية الثانية ، لئذا قرر بالاتفاق رفض المرسوم المذكور (١) .

والى القارئ نص « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م » .

نص المرسوم :

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والعدل ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، أمرنا بوضع المرسوم الآتي :

(١) بحاضر مجلس الاعيان « الاجتماع العادي العشرين » لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م من ١٣ .

المادة الاولى - يطبق هذا المرسوم بقرار يصدر من مجلس الوزراء من وقت الى آخر ، في الاماكن التي تعين فيه ، وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

الباب الاول - في الشؤون القضائية

المادة الثانية - تطبق احكام الفقرة الاولى من المادة ٧٨ من اصول المحاكمات الجزائية ، على كل من يخشى منه ارتكاب افعال ، او اذاعة امور - شفاها كانت او كتابة - من شأنها الاخلال بسلامة الدولة ، او اطلاق الراحة او السكينة العامة ، او القيام باي امر من الامور المبينة في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ م . وللحاكم ان يقرر الزامه بتقديم ضمان نقدي لا يتجاوز (٣٠٠٠) دينار لحسن السلوك ، لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات ، ووضعه تحت مراقبة الشرطة للمدة المذكورة ، عند عدم ادائه الضمان .

المادة الثالثة - يطبق الباب السابع من اصول المحاكمات المذكورة على القضايا المنظور فيها ، وفق المادة السابقة ، مع مراعاة ما يلي :

اولا : يقوم الحاكم بالتحقيقات التي يراها مناسبة ، بدون التقيد باحكام الفقرة الثامنة من المادة ٨٠ من الاصول المذكورة .

ثانيا : يجوز اصدار الامر بالقبض ، وبالتوقيف ، الى نتيجة الاجراءات .

المادة الرابعة :

(١) لوزير العدلية ، بناء على اقتراح وزير الداخلية ، او الدفاع ، ان يعين الموظفين - مدنيين كانوا او عسكريين - حكام جزاء من الدرجة الاولى ، للنظر في الامور المبينة في هذا الباب ، والمادة السابعة من المرسوم .

(٢) لا ينظر في الامور المبينة في المادتين : الثانية والثالثة من هذا المرسوم ، الا من قبل المعينين بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة .

(٣) يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للنظر في القرارات الصادرة من الحكام المذكورين ، بمقتضى المادتين : الثانية والثالثة اعلاه ، وله ان يستعمل الصلاحيات المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من الاصول .

(٤) ينظر في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ م ، وفي البابين الثاني عشر ، والثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي ، من قبل المعينين المذكورين وحدهم ، ولهم ان يحكموا بالعقوبات المعينة لها ، على ان لا يزيد الحكم بالحبس على الخمس سنوات . اما اذا كانت الجريمة ، بالنظر الى ظروفها ، تستلزم عقوبة اكثر من ذلك ، فتحال القضية الى المحكمة الكبرى في بغداد ، ولا تستأنف او تميز الاحكام الصادرة من المعينين وفق هذه المادة ، او المادة السابعة من هذا المرسوم ، الا في محكمة كبرى في بغداد .

اما الاحكام الصادرة مباشرة من المحكمة الكبرى في بغداد ، فتميز لدى محكمة التمييز .

الباب الثاني - في الشؤون الادارية

المادة الخامسة - لوزير الداخلية ان يستعمل الصلاحيات التالية ، وله ان يخولها - كلا او قسما - الى المتصرفين ، او بناء على اقتراح وزير الدفاع ، الى امراء الالوية فما فوق :

١ - مراقبة الرسائل البريدية ، والبرقية ، والتلفونية ، وجميع وسائط المخابرات السلكية ، واللاسلكية ، ومنع ، او تقييد استعمالها .

٢ - مراقبة الصحف ، والنشرات ، والكتب ، وجميع المطبوعات الاخرى ، ومنع ، او تقييد نشرها ، وغلق أية مطبعة ، وضبط المطبوعات ، والنشرات ، والتصاویر ، والرموز التي من شأنها تهيج الخواطر ، واثارة الفتن ، او الاخلال بالامن والانتظام العام ، سواء اكانت معدة للنشر ، او البيع ، او التوزيع ، او العرض على الانظار ، ام لم تكن .

٣ - منع اي اجتماع يخشى منه الاخلال بالسلام ، او السكينة العامة، وتفريقه بالقوة ، وكذلك غلق اي ناد ، او جمعية ، اذا كان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن بقائهما مخل بالسلام او السكينة .

٤ - تحديد مواعيد فتح المحال العمومية ، واغلاقها ، كلا او بعضا ، في بعض الاحياء ، او تبديل اوقات فتحها وغلقها .

٥ - منع المرور في ساعات معينة من النهار او الليل ، في اي حي من الاحياء ، او الطرق العامة ، الا باذن خاص من السلطات المنوّه عنها في المادة الخامسة ، ومنع او تقييد الدخول الى المناطق العسكرية ، والخروج منها .

٦ - سحب الرخص بحياسة السلاح وحمله ، والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف انواعها ، والعتاد ، والمواد القابلة للانفجار ، والآلات والوسائط الصالحة لصنعها وضبطها ، وغلق مخازنها .

٧ - الامر بالقبض على المشتبه فيهم من ذوي السوابق ، المتهمين باخلال الامن العام وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل شخص ليس له وسيلة جلية للتميش ، ولم يمكنه ان يعطي عن نفسه بيانا مقنعا ، والاشخاص المشتبه باقلاقتهم او تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في اماكن تعينها الحكومة .

٨ - تفتيش الاشخاص ، او المنازل ، او المباني ، على اختلاف انواعها ، لغرض اكتشاف الامور المعينة في الباب الثاني من هذا المرسوم ، وضبط الاشياء المنوعة التي يعثر عليها .

٩ - اخلاء بعض الجهات من السكان ، كلا او قسما ، او عزلها بمنع الدخول اليها .

١٠ - منع او تقييد المواصلات بين جهات مختلفة .

المادة السادسة - يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للاجراءات المتخذة من قبل من خولهم السلطات وفق المادة الخامسة .

المادة السابعة - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات ، او بالفراصة ، او بهما ، كل من قاوم ، او مانع ، او خالف الاوامر والاجراءات الصادرة ، او المتخذة وفق المادة الخامسة .

المادة الثامنة - لمجلس الوزراء ان يلغي أي قرار من القرارات التي اصدرها وفق المادة الاولى .

المادة التاسعة - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٩ هـ ،
واليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٤٠ م . عبد الله

ناجي شوكت وزير العدلية ، ناجي السويدي وزير المالية ، نوري السعيد وزير الخارجية ، رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الداخلية .

عمر نظمي وزير المواصلات والاشغال ، طه الهاشمي وزير الدفاع ، محمد امين زكي وزير الاقتصاد .

صادق البصام وزير المعارف ، رؤوف البحراني وزير الشؤون الاجتماعية .

استقالة وزير الاقتصاد

لما بحث مجلس الوزراء في جلسة ١٠ حزيران ١٩٤٠ م موضوع قطع العلاقات بين العراق وايطالية ، وهو الموضوع الذي سنبحثه بعد قليل ، ارتأى وزير الخارجية والاقتصاد السيدان : نوري السعيد وامين زكي ان يقرر المجلس قطع هذه العلاقات فورا ، كما قطعها مع المانية من قبل ، ولكن المجلس الوزاري ارتأى التريث في البت في هذا الموضوع حتى ينجلي الموقف ، فانتهز وزير الاقتصاد فرصة حلول شهر تموز ١٩٤٠ م ، فرفع كتاب استقالته الاتي نصه وذلك احتجاجا على عدم قطع علاقات العراق الخارجية بايطالية :

الى فخامة رئيس الوزراء

بالنظر الى حالتي الصحية ، لا يمكنني الاستمرار في ممارسة مسؤولية الوزارة.

لهذا اقدم استقالتني راجيا من المولى ان يوفق فخامتكم والزملاء المحترمين لكل ما فيه خير البلاد .

بفداد ١ تموز ١٩٤٠م وزير الاقتصاد : محمد امين زكي

وقد رد الرئيس على كتاب الاستقالة بما يلي :

صاحب المعالي السيد امين زكي المحترم

بالاشارة الى كتابكم المتضمن استقالتكم ، يؤسفني ان لا تساعد حالتكم الصحية على الاستمرار في المسؤولية ، وان ابلغكم بصدر الارادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الاقتصاد ، شاكرا لكم مساعدتكم الثمينة مدة تآزركم وايائي في سبيل خدمة البلاد ، هذا واقبلوا فائق احترامي . رئيس الوزراء : رشيد عالي

وفي يوم ٤ تموز ١٩٤٠م ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى العميد الركن طه الهاشمي وزير الدفاع .

في مجلس الامة

حل عيد الفطر المبارك لسنة ١٣٥٩ هـ في اول تشرين الاول ١٩٤٠م ، فلم يتسن دعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/١٩٤١م ، الا في يوم ٥ تشرين الثاني من هذه السنة . وقد اجتمع الاعيان والنواب معا في اليوم المذكور للاستماع الى خطاب العرش الذي القاها الوصي الامير عبد الله ، ثم انتخب «الاعيان» السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وانتخب « النواب » مولود مخلص رئيسا لمجلسهم .

وفي يوم ٦ شباط ١٩٤١م ، اجل المجلس جلساته اربعة عشر يوما ، وفي يوم ١٨ آذار من هذه السنة مدد الاجتماع ثلاثة عشر يوما . وعلى هذا تكون مدة هذا الاجتماع اربعة اشهر وثلاثة عشر يوما ، عقد مجلس النواب خلالها (٣٩) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان (١٥) جلسة ، وفيما يلي خطاب العرش الذي تلي في بدء هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق .

ايها السادة

ان الاحوال العالمية لم تزل تتطور تطورا خطيرا يدعو الى اشد اليقظة والانتباه ، الا انه مما يستدعي ارتياحنا ان تكون حكومتنا ساهرة على رعاية مصالح البلاد ،

وواضحة نصب عينها صيانة سلامة المملكة ، باتخاذها كل التدابير الممكنة ، كما انها لا تنفك عن مواصلة الجهود في سبيل تحقيق ما تصبو اليه الاقطار العربية المجاورة من الاماني القومية . اما علاقتنا الحسنة مع الملكتين الشقيقتين : العربية السعودية ، واليمنية ، وكذلك مع جارتينا العزيزتين : تركيا وايران فتزداد وثوقا ، ولا سيما في هذه الظروف العصيبة ، كما ان روابط الصداقة مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، وسائر الدول المتحابية ، سائرة على اساس الود والتعاون المتبادل .

ايها السادة

ان من دواعي اغتباطنا ان نرى شعبنا المحبوب مقدرا واجبه الوطني في معاضدة حكومتنا ، فيما تتحمله من اعباء ثقيلة في هذه الظروف الحرجة ، وان يكون الهدوء والاستقرار شاملين للبلاد بأسرها . ولم تال الحكومة جهدا في تحقيق ما اعتزمت السير عليه من الخطط المؤدية الى رفع مستوى البلاد من جميع النواحي ، وخاصة في الاعثناء بتقوية الجيش ليكون قادرا على اداء واجبه الاسمي نحو الوطن ، كما قامت بصيانة حقوق العمال ، وبمساعدة الزراع ، ولا سيما المنكوبين منهم بالفيضانات الاخيرة ، والآفات الزراعية .

ايها السادة

على الرغم من تأثير الاحوال العالمية الراهنة في الوضع المالي ، فقد بذلت حكومتنا قصارى جهدها لاعداد ميزانية متوازنة لسنة ١٩٤١ م . وقد روعي فيها الاقتصاد في النفقات ، مع عدم الاخلال بحسن سير شؤون الدولة ، وتوفير المبالغ المقتضية لسد العجز المتراكم ، وايجاد مبلغ احتياطي في الخزينة للطوارئ ، هذا مع الاستمرار على المشاريع العمرانية الهامة .

وقد اعدت الحكومة ما هو ضروري من اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد ، وستعرضها عليكم في هذا الاجتماع ، واننا لا نشك في انكم ستعالجونها بما نعهد فيكم من الحنكة والروية .

وفي الختام نسأله تعالى ان يسدد خطواتكم ، وان يوفقكم الى ما فيه خير البلاد .

أزمة وزارية هادة

نصوص من المعاهدة العراقية - البريطانية

تعد المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ م ،
المستند الحقوقى الرسمي الذي ترجع اليه الحكومتان في تنظيم علاقاتهما المشتركة .
وقد نصت مادتها الرابعة على أنه :

« اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة
الثالثة اعلاه (١) يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته ، بصفة
كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه (٢) .

« وفي حالة خطر حرب محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى
توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

« ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، او خطر حرب محقق ،
تتضمن في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية ، جميع ما
في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك
الحديدية ، والانهر ، والموانئ ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » اهـ .

لقد « اوضحت هذه المادة بصراحة : ان معونة كل من الفريقين المتعاقدين للفريق
الآخر ، مشروطة بمراعاة احكام المادة الثالثة المتعلقة بتوحيد المساعي بين المتعاقدين
لتسوية النزاع بالوسائل السلمية ، فاذا تعذر التوصل الى حل النزاع سلمياً ، تنفذ
احكام المادة الرابعة ، فيوحد الفريقان « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة »
وتقتصر معونة العراق ، طبقاً لما نصت عليه المادة نفسها ، على ان يقدم « ما في وسعه
ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ،
والانهر ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » وعليه لا يكون اي من الفريقين المتعاقدين
ملزماً بتوحيد المساعي للاعتداء على دولة ثالثة ، ولا التعاون ، اذا لم يكن الفريقان

(١) هذا هو نص المادة الثالثة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م .

اذا ادى اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك
الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ،
وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقاً لاي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة » اهـ .

(٢) وهذا هو نص المادة التاسعة من المعاهدة ، موضوعة البحث :

« ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، او يخل بالحقوق والتعهدات
المتروكة ، او التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه ، وفقاً لميثاق عصبة الأمم ،
او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في السابع من شهر آب لسنة ثمان وعشرين وتسعمائة
بعد الالف الميلادية » اهـ .

المتنازع مع دولة ثالثة قد وحد المساعي مع الفريق الآخر ، لتسوية ذلك النزاع ، كما ان معونة العراق المذكورة في المادة ، لا يلزم بها الا في حالة توفر ما نصت عليه المادة الثالثة ، من سبق توحيد المساعي السلمية وخيبتها ، ثم توحيد « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة تجاه هجوم او خطر هجوم خارجي » (١) .

اعلان الحرب العالمية الثانية

على اثر فشل المفاوضات ، التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨ و ١٩٣٩م لتسوية الخلافات القائمة بين الدول الاوروبية ، اعلنت بريطانيا الحرب على المانية في اليوم الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٣٩م ، وحذت فرنسا حذوها فاعلنتها على المانية ايضا فوراً ، فاضطربت الاسواق العراقية ، وسادت الفوضى مخازن التجار ، فعمدت الوزارة - القائمة - « وهي الوزارة السعيدية الرابعة » الى اصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، والقضاء على سبل الدس والاستغلال غير الشرعية ، فكان عملها مبروراً ، وحزمها مشكوراً .

زار السير بازل نيوتن سفير بريطانيا في العراق Basil Newton السيد علي جودة الايوبي وزير الخارجية في تلك الوزارة ، وبين له ان حكومته تطلب من العراق ان يقطع علاقاته مع المانية ويعلم الحرب عليها . ولما نقل الوزير هذه الرغبة الى رئيس الوزارة نوري السعيد ، دعا الرئيس العراقي مجلس وزرائه الى عقد جلسة خاصة برئاسة الامير عبدالاله في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩م ، للمداولة في الوضع الدولي ، وفيما عرضه السفير البريطاني ، واقترح السعيد ان يبادر العراق الى قطع العلاقات مع المانية ، ويعلم الحرب عليها ، ليبرهن على شدة تمسكه بعهدة التحالف القائمة بينه وبين بريطانيا . فعارض وزير العدلية محمود صبحي الدفترى ، فكرة اعلان العراق الحرب على المانية ، كما عارضها وزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي ، ثم اتخذ المجلس الوزاري هذا القرار :

« نظرا الى الوضع الدولي الراهن ، وما يمكن ان يتولد من وجود الرعايا الالمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية وتخويل وزير الخارجية والداخلية اتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الغرض » اهـ .

وكان وزير الداخلية في « الوزارة السعيدية الرابعة » السيد ناجي شوكة ، قد استقال من منصبه في يوم ٢٧ نيسان ١٩٣٩م ، وتولى رئيس الوزراء منصب هذه الوزارة بالوكالة ، فأمر بالقبض على الرعايا الالمان المقيمين في العراق ، والصالحين للخدمة العسكرية ، وتسليمهم الى السلطات البريطانية في « مطار الحجابية » حيث جرى تسفيرهم الى الهند بعد ايام ، فوقف العيين السيد جميل المدفعي في مجلس الاعيان ، فقال :

(١) السيد عبد الرزاق الحسني في كتابه « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ٢ ص ٢٠٠ .

« وكذلك علمت بأن الحكومة قد سلمت بعض الالمان كأسرى الى الجهات الانكليزية ، وهذا شيء أستنكره ، لانه كان بإمكان الحكومة العراقية ان تحتفظ بهذا العدد الضئيل ، اذا رأت ذلك ضروريا ، وتعاملهم كما يتفق وكرم العراق في مثل هذه الظروف » (١) .

اما رجال الهيئة السياسية الالمانية ، فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم ، وعهد بادارة المصالح الالمانية في العراق الى المفوضية الافغانية فيه . واراد الدكتور غروبيا وزير المانيا المفوض في العراق ، تسفير جماعته الى بلادهم عن طريق ايران ، او المملكة العربية السعودية ، فاستطاع وزير الخارجية العراقية السيد علي جودة الايوبي ، ان يؤمن سفرهم عن طريق سوريا ولبنان ، دون ان تمس كرامتهم .

على ان الوزير الالمني المشار اليه كان قد احتج لدى رئيس الوزارة العراقية ، بحضور وزير الخارجية ، على تسليم الرعايا الالمان المقبوض عليهم في العراق ، الى السلطات العسكرية البريطانية في الجبانية ، ثم تسفيرهم الى الهند ، قائلا : « ان ذلك يخالف القانون الدولي كل المخالفة » فرد عليه السيد نوري بقوله : هذا الذي عملته واذا نجح هتلر فليعدمني » (٢) ، « وقد تحدى نوري الجيش والشعب بتصرفه هذا واثار امتعاضهما » (٣) .

تبديل الوزارة العراقية

وفي يوم ١٨ شباط سنة ١٩٤٠ م ، استقال السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ولكنه ما لبث ان الف الوزارة للمرة الخامسة في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ، غير ان وزارته هذه لم تلبث في الحكم طويلا ، فاستقالت في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠ م ، وعهد الى رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني ، بتأليف وزارة مؤتلفة ، فألفها في اليوم المذكور على النحو المبث في صدر هذا الفصل .

ولم يكن تكوين هذه الوزارة على هذه الصورة وليد الصدف ، فان البلاد كانت قد سئمت قيام الوزارات عن طريق الانقلابات ، فجرت مفاوضات طويلة اسفرت عن توقيع رؤساء الوزارات العراقية ، الذين بقوا على قيد الحياة ، الوثيقة التالية في يوم ١٤ آذار سنة ١٩٤٠ م :

« نظرا لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وازالة الضغائن فسي هذه الظروف العالية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور وتمشيتها بصورة اعتيادية ، ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

١ - تؤلف وزارة قومية مؤتلفة ، يختار رئيسها صاحب السمو الوصي ، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

-
- (١) محاضر مجلس الاميان من ٩ من الاجتماع المعادي الرابع عشر لسنة ١٩٣٩ م .
(٢) مجلة « المرفان » الصيداوية من ١٠٠٩ من المجلد ٣٨ لسنة ١٩٥٠ م .
(٣) صلاح الدين المبالغ في كتابه « مرفان المروية في المراق » من ٢٧٦ .

٢ - رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها او خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة اعلاه ويتجنب مناوئتها .

٣ - توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم . بغداد ١٤ آذار ١٩٤٠ م
ناجي السويدي ، نوري السعيد ، ناجي شوكت ، توفيق السويدي ، علي جودت ، جميل المدفعي ، رشيد عالي (١) .

تطور الحرب في اوربا

كان الوضع الحربي في ابان الحرب العالمية الثانية يسير في صالح الالمان ، كما كان في ابان الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤م - ١٩١٨م) فقد انهارت بولنده ، وهولنده وبلجيكا ، والنرويج ... الخ ، واصبح انهيار فرنسا وشيكا . وكان المستغلون في السياسة العراقية ثلاثة فرقاء :

فريق يجري في سياسته مع بريطانيا دون قيد وشرط : فان تعارضت مصلحة العراق ومصلحة البلاد العربية مع المصلحة البريطانية ، ضغط على المصلحة الاولى ليساير المصلحة الثانية ، لان النصر النهائي في هذه الحرب سيكون بجانب بريطانيا . وكان يتبنى هذا الرأي نوري السعيد ، وعمر نظمي ، ومحمد أمين زكي ، يساندهم فيه الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق .

(١) يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ١٣٦ من كتابه « نرسان العروبة في العراق » ان السيد الكيلاني اعرب له ، ولبقية زملائه اعضاء الكتلة العسكرية ، بان خطة وزارته الرئيسية ستتناول النقاط الآتية :

اولا - المحافظة على صلاتنا التنظيمية مع الانكليز ، على اساس المعاهدة العراقية - الانكليزية .
ثانيا - عدم التساهل تجاه المطالب الانكليزية ، التي تخرج عن نصوص المعاهدة ، الا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين بالنظر لما تتطور اليه حالة الحرب ، او ما كان فيه ضمان لاستقلال العراق الناجز ، ووحدة العرب واستقلالهم ، خاصة فلسطين وسورية ، على ان يعطى في ذلك جهود وموانئ رسمية .

ثالثا - تزويد الجيش العراقي بالسلاح من اي مصدر كان ، وعدم التردد في هذا الامر ابدا ما دام الانكليز لا يتمكنون من تجهيزنا بما نحتاج اليه من سلاح ، فنجيشنا بحكم الامز لان سلاحه القديم لا ينفع في الحروب المعاصرة ، بينما يجب ان يكتل في هذه الآونة تسليحه ، وان يتك على ابهة الاستعداد .

رابعا - النظر في امر اعادة الانتخابات العامة على اساس يؤمن للمجلس النيابي اعضاء احرارا يمثلون الامة ، ويمعبون عن رأيها ، لا عن رأي الحكومة التي تكون في دست الحكم ، ولا يكتنون برفع الايدي بالموافقة دون مناقشة .

ويضيف الصباغ الى ما تقدم قوله :

« على هذه الخطة اريد ان اسير ، ولن احيد عنها قيد شعرة ، لماذا انتقمتم مني بهذه يدي ابدما لكم وسباحة الفتى هو كليلي » .

وفريق يجري في سياسته مع بريطانيا بشيء من التحفظ ، اعتقاداً منه ان مصلحة العراق تقضي بذلك ، كما كان يقول بوجود الانتظار حتى ينجلي الموقف .

اما الفريق الثالث فكان لا ينظر الا الى المصلحة العربية العامة ، والا الى مصلحة العراق الخاصة ، فان تعارضت هاتان المصلحتان مع المصلحة البريطانية ، ضغط على هذه لساير المصلحة العراقية ، لئلا يقع في الغدر البريطاني الذي جربوه في الحرب العالمية الاولى ، وكان من رأي هذا الفريق ان تقتنم كل فرصة ممكنة للوصول الى هدفه ، وكان يرى في الحرب العالمية الثانية فرصة ثمينة لتحقيق رسالة العراق القومية : اما المؤمنون بهذه النظرية فهم رشيد عالي ، وطه الهاشمي ، والناجيان : السويدي ، وشوكت ، والعقلاء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومن لف لفهم وعلى كل « من الخطا ان نرمي بالخيانة كل من تعاون مع الانكليز او مع الالمان او مع غيرهم من رجالات الحركة الوطنية في خمسين سنة الاولى من هذا القرن ، فان بعضهم قد اعتقد ، ولعله كان مخلصاً في اعتقاده ، بان لا اسل للعرب بان ينالوا حقوقهم الا في التعاون مع دولة من دول اوربة الكبرى تفسر عقلية ذلك الزمن مثل هذا الاعتقاد عقلية الضعف امام الاجنبي ، وعدم الثقة بالنفس ، والاستخفاف بالشعب ، والخوف من الاجنبي والاعتقاد به سيداً وقادراً على فعل ما يشاء وقد رسخت اساطيل دول اوربا وجيوشها هذا الاعتقاد مثلما رسخت الاشواط البعيدة جداً من التقدم الحضاري والعمراني الذي حققته تلك الدول في اكثر من حقل تخلف عنه الشريكون » - ١ - .

ايطاليا تنضم الى المانيا

ودلّ الوضع الدولي في اواسط شهر ايار ١٩٤٠ م ، على ان ايطاليا ستنضم الى المانيا بعد مدة وجيزة ، وتدخل الحرب الى جانبها ، فقصد السفير البريطاني في العراق السير بازل نيوتن ، وزير الخارجية العراقية السيد نوري السعيد في مكتبه الرسمي ، وبعد ان اكد له ان ايطاليا ستعلن الحرب على انكلترا وفرنسا خلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة ، طلب اليه ان يعرفه موقف العراق من ذلك ، فجاء الوزير الى رئيس الوزارة السيد رشيد عالي الكيلاني ، وبعد ان اخبره بالموضوع ، اوضح له ضرورة قطع العلاقات العراقية مع ايطاليا ، كما سبق ذلك مع المانيا من قبل ، وهدد بالاستقالة من منصبه اذا لم يؤخذ بوجهة نظره هذه ، فدعا الرئيس الكيلاني مجلس الوزراء الى عقد جلسة خاصة في يوم ٢٥ ايار ١٩٤٠ م ، لمعالجة هذا الموضوع ، وبعد بحث واستقراء للوضع الدولي ، رأى المجلس ان اتخاذ قرار بهذا الشأن يعد سابقاً لوانه ، لان ايطاليا لم تدخل الحرب فعلاً ، ولانه ليس هنالك ما يستلزم اتخاذ اي قرار قبل هذا الدخول . فلما اصر وزير الخارجية على وجوب اتخاذ قرار صريح في هذا الشأن ليبلغه للسفير البريطاني ، قيل له ان يخبر السفير بانه : اذا دخلت ايطاليا الحرب ، فان مجلس الوزراء سيجتمع في الحال ، ويقرر ما يراه مناسباً .

(١) الدكتور انيس الصايغ في ص ٢٩٤ من كتابه « الهاشميون والثورة العربية الكبرى » .

وكلف المجلس الوزاري وزير الخارجية ان يبلغ السفير البريطاني - علاوة على ما تقدم - ان بين العراق وبريطانية معاهدة تحالف صريحة ، وان العراق لا يمكنه ان يتخلى عما توجهه عليه نصوص هذه المعاهدة بوجه من الوجوه .

وفي العاشر من شهر حزيران سنة ١٩٤٠ م ، شهرت ايطالية الحرب على انكلترا وفرنسة « واصبحت البلدان العربية مناطق لخطوط القتال (١) . فقصده السفير البريطاني وزير الخارجية في مكتبه الرسمي ، وبعد ان ابلغه - على صورة رسمية - دخول ايطالية الحرب ضد بريطانية وحلفائها ، طلب اليه ان تقرر الحكومة العراقية موقفها من ذلك ، ورجا ان يتلقى الجواب في الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم المذكور . فاجتمع مجلس الوزراء في الحال، وتذاكر في الموضوع الذي جاء به السفير؛ فأعلن نوري - بصفة كونه وزيرا للخارجية - ان السفير البريطاني زاره في مكتبه الرسمي ، وبلغه على صورة رسمية دخول ايطالية الحرب ضد حكومته ، وانه طلب اليه ان يعرفه موقف الحكومة العراقية من هذا الحدث الخطير ، وازداد السعيد الى ذلك قوله انه - اي نوري السعيد - يرى ان تبادر الحكومة العراقية الى قطع علاقاتها السياسية مع ايطالية ، على نحو ما فعلته مع المانيصة ، وانه سيضطر الى التخلي عن منصبه الوزاري فيما اذا لم تخط الوزارة هذه الخطوة . وكان - نوري - قلقا ومضطربا في حديثه (٢) .

وكانت حالة الجبهة الغربية ، واكتساح الجيوش الالمانية معظم الدويلات ، تبعثان في نفوس الهيئة الوزارية روعة الموقف ، مما يوجب التبسط في الموضوع ، والتبصر في عواقب الامور .

وبعد ان تكلم وزيرا المالية والدفاع « السيدان : ناجي السويدي وطه الهاشمي » كلاما مطولا ، قال وزير العدلية « ناجي شوكت » :

ان على العراق ان ينتظر معرفة موقف تركية ومصر من دخول ايطالية الحرب، ليقرر ما تمليه عليه مصلحته ، وازداد الى ذلك قوله :

« ان بين العراق وبعض الدول العربية معاهدات استشارية ، تحتم عليه الاتصال بتلك الدول ، قبل البت في بعض القضايا السياسية الكبرى ، وان العراق مرتبط بميثاق سعدآباد ، الذي يلزم الحكومات الموقعة عليه ان تستشير بعضها بعضا ، دون ان تنفرد في اتخاذ قرارات قد تضر بمصالح بقية الموقعين ، وتلقي الارتباك في علاقات العراق بهذه الدول » .

اما وزير الاقتصاد « السيد محمد امين زكي » فقد قال بصراحة :

(١) لوكان هيرزوير في كتابه « المتية النظرية والمشرق العربي » ص ١١٠ .

(٢) « اجتمع مجلس الوزراء متيب اعلان ايطاليا الحرب ، وكان نوري على حسب عادته ممبيا وقلقا ، ومعرا على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا ، كما طعت العلاقات مع المتية من قبل » .
- مذكرات طه الهاشمي ص ٢٤٢ -

« لا يمكن ان نقول للانكليز نحن اصدقاؤكم ، واصدقاء اعدائكم ، في ذات الوقت ، لاننا ملزمون بمصارحتهم الحقيقة منذ هذه الساعة ، فاما ان نكون اصدقاءهم ، واعداء اعداءهم ، بصفتنا حلفاء لهم ، واما ان نكون اصدقاء اعدائهم ، فننقض ايدينا من المعاهدة التي بيننا وبينهم » (١) .

واخذ الحديث مرة اخرى وزير الدفاع « السيد طه الهاشمي » فاعلن انه شديد التمسك بفكرة التريث ، فسارع كل من وزير المعارف « السيد صادق البصام » ووزير الاشغال « السيد عمر نظمي » ووزير الشؤون الاجتماعية « السيد رؤوف البحراني » فقالوا للسيد الهاشمي : « نحن معك » على حين كان رئيس الوزراء ، ووزيرا العدلية والمالية يشدون أزر وزير الدفاع بكل قوة .

وبعد اخذ ورد طويلين ، تم الاتفاق على ان يتريث العراق في قطع مناسباته مع ايطاليا ، فطلب وزير الخارجية أن يتخذ مجلس الوزراء قرارا خطيا في هذا الشأن ، ليبلغه الى السفير البريطاني ، فقرر المجلس الوزاري ارجاء جلسته الى اليوم التالي لوضع صيغة هذا القرار .

وطلب الامير عبد الإله الوصي على عرش العراق (٢) ان يعقد مجلس الوزراء جلسة تحت رئاسته في البلاط الملكي ، لمناقشة موضوع قطع المناسبات بين العراق وايطاليا . وكان قد استشار كلا من جميل المدفعي ، وتوفيق السويدي ، في امر قطع علاقات العراق الدبلوماسية بايطاليا ، فاشارا عليه بعدم جواز اغضاب الانكليز في هذه القضية ، ووجوب قطع هذه العلاقات ، فعقدت الجلسة المأمولة في صباح اليوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٩٤٠ م ، واستمع سموه الى آراء الوزراء فرادى ، فكان وزيرا الخارجية والاقتصاد « السيدان : نوري السعيد ومحمد أمين زكي » يقولان بضرورة قطع هذه المناسبات فورا « لانه ليس من مصلحة العراق ان يشك في صداقته مع بريطانيا » على حين قال الوزراء ناجي شوكت ، وناجسي السويدي ، وطه الهاشمي ، « ان صداقة بريطانيا لا تتجلى الا في تنفيذ معاهدة التحالف ، وان قطع العلاقات مع دولة معادية لهذه الحليفة ، ليس مما توجه احكام هذه المعاهدة » وان « على الحكومة العراقية في مواقف كهذه ان تنظر الى مصلحة العراق قبل كل شيء » و « ان هذه المصلحة تقضي بان لا تقدم الحكومة على اي عمل من شأنه ان يجرها الى العداء مع دولة اخرى ، او يورطها في حرب ما » اما بقية الوزراء ، اي السادة : صادق البصام ، ورؤوف البحراني ، وعمر نظمي ، فكانوا يجذون التريث دون اغضاب الانكليز . وهكذا انتهت الجلسة الوزارية المنعقدة برئاسة الوصي ، دون ان يبدي سموه رأيا صريحا في الموضوع .

(١) هذا ما املاه علينا السيد محمد أمين زكي بالحرف .

(٢) كان الملك غازي الاول قتل ليلة اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩ م في حادثة مؤلمة جدا ، عذرت وصاية ابن عمه الامير عبد الله من الملك فيصل الثاني ابن الملك الفيل ، لعدم بلوغ جلالته السن القانونية .

مجلس الوزراء يثبت قراره

ثم انتقل مجلس الوزراء الى ديوانه الرسمي في مقر رئاسة الوزارة ، واتخذ القرار التالي ، مكلفا وزير الخارجية نوري السعيد ، بتبليغه الى السفير البريطاني بازل نيوتن :

« تداول مجلس الوزراء في الوضع الدولي الراهن ، الناشئ عن اعلان ايطالية الحرب على الحلفاء ، واخذ جميع العوامل والظروف بنظر الاعتبار بدقة وعناية ، وقرر ما يلي :

١ - ان الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف المنعقدة بينها وبين الحكومة البريطانية ، وماضية في وفائها لمعاهدها ، بروح مشبعة بمعطف ولاء .

٢ - ان الحكومة العراقية تقوم بكل ما يترتب عليها من واجبات ، وفق احكام معاهدة التحالف ، لصيانة المواصلات ، والمنافع المشتركة العراقية - البريطانية في البلاد .

٣ - ترى الحكومة العراقية - في الوقت نفسه - ان تترتب في امر النظر في قطع الصلات السياسية بينها وبين ايطاليا » اهـ (١) .

وهكذا تسمح لوزير ايطالية في بغداد Gabrielli بالبقاء في بغداد وترويج الدعاية الموالية للمحور مدة تجاوزت السنة وهو ما كانت تخشاه انكلترا .

السفير البريطاني يتدخل

وفي اليوم التالي « ١٢ حزيران ١٩٤٠ م » قابل السفير البريطاني رئيس الوزارة العراقية في ديوانه الرسمي ، وقال له : انه تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية ، تنبؤه بدهشتها لتردد مجلس الوزراء العراقي في قطع علاقاته مع ايطالية لانها تعتبر هذا القطع من الامور الحيوية لها . فكل تردد في هذا السبيل ، يؤثر في الصداقة بين العراق وبريطانيا . واذاف السفير الى ذلك قوله :

« ان الحكومة البريطانية تخشى ان يؤثر وجود الطليان في العراق على المصالح البريطانية - العراقية ، وان الوزارة انسيديية السابقة كانت قطعت العلاقات السياسية بين العراق والمانيه ، وان حكومته البريطانية تؤكد للعراق ان الحكومة المصرية قطعت علاقتها الآن مع ايطاليا ، فلا داعي لتردد العراق في ذلك » .

(١) ان الوقتة التي وقتها العراق في مسألة قطع الملائق مع ايطاليا ، اوجبت الارتياح العام العراقي ، والاعتماد على الحكومة العراقية ، واثبتت العراق انه ذو كيان واقتدار سياسي ، وان بإمكانه ان يبرهن على مقدرته بممارسة حقوقه الاستقلالية والسياسية والادارية ... ان السفارة الانكليزية لا تزال تفكر بلها وريثة الانتداب ، ووريثة دار الاعتماد . فعلى كل عراقي ان ينفي هذه الفكرة التي تتركزت في ذهنها ، وفي ذهن كل عراقي بما فيهم المسؤولين في الدولة . اهـ .
(العين « ناجي السويدي » في محاضر مجلس الاميان من ٧٩ من محضر ١٩٤١/٤٠)

فرد رئيس الوزراء العراقي على السفير البريطاني قائلا :

« ان مجلس الوزراء لن يقرر الا ما يراه موافقا لمصلحة البلاد ، غير انه يرى ان وزارة الخارجية البريطانية نظرت الى هذه القضية من وجهة نظر الحكومة البريطانية فقط ، وعلينا نحن ان ننظر اليها من وجهة تأثيرها في العراق ، ونتائجها على البلاد» .
ثم سأل السفير البريطاني راي رئيس الوزارة «الشخصي» في هذا الموضوع فاجابه هذا :

« ان الراي في هذا الشأن لمجلس الوزراء . غير انه شخصيا يرى ان من مقتضيات مصلحة المملكتين ان لا يورط العراق في عمل من شأنه ان يقلق الراي العام على حاضره ومستقبله ، وان واجب الحكومة العراقية ان تتخذ التدابير المقتضية للحيلولة دون وقوع ما يمس المنافع المشتركة » .

ويقول العميد الركن طه الهاشمي في ص ٤٦٥ من يومياته : ان نوري السعيد سمع من الامير عبد الإله ، ان السيد محمد الصدر ، وتوفيق السويدي ، وجميل المدفعي ، زاروه في قصره واعربوا عن تحبيذهم لقطع هذه العلاقات .

حجة المستر تشرشل

يقول المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية في ص ٢٢٤ من المجلد الثالث من مذكراته :

« عندما اعلنت الحرب ، قطع العراق علاقته الدبلوماسية مع المانية ، لكنه لم يعلن الحرب عليها . ولما دخلت ايطالية الحرب ، لم تقم الحكومة العراقية حتى ولا بقطع صلاتها ، وهكذا اصبحت المفوضية الايطالية في بغداد ، المركز الرئيسي للدعاية المحور ، ولاثارة الشعور ضد بريطانية . وكان يساعدهم في هذا مفتي القدس ، الذي كان قد هرب من فلسطين قبل اندلاع الحرب بقليل ، وآوته بغداد بعدئذ» (١) .

اما سفير بريطانية في العراق السر بازل نيوتن فيقول في برقيته الى وزارة خارجيته :

« على الرغم من احتجاجاتي القوية المتكررة ، والمثل الذي ضربته مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية بالليبان ، فان قرار الحكومة العراقية بتاجيل قطع هذه العلاقات مع ايطالية بدا للكثير من العراقيين انه قرار سديد وحكيم خصوصا وقد انهارت فرنسه بعد اسبوع من اعلان ايطالية الحرب على الحلفاء . وفي نهاية العام كان وزير ايطالية المفوض وعدد كبير من اعضاء المفوضية المسلحين لا يزالون في بغداد ، واصبح « الحياذ التام » شعار سياسة رشيد عالي الخارجية » اه (٢) .

(1) Churhill ; The Second World War V 3 P. 224 .

(2) f. o. 378-27100 Confidential ; January 17-1941 .

مرور القوات البريطانية عبر العراق

« ابلغ السر بازل نيوتن السفير البريطاني ، وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ في ٢١/٦/١٩٤٠ م ، ان الحكومة البريطانية قررت انزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة ، للتوجه منها الى حيفا ، عن طريق بغداد والموصل ، ولكي يكون في الامكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود بعد مدة قصيرة ، اي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠ م ، طلبت السفارة ان تقوم القوة الجوية البريطانية بتأسيس معسكرات للاستراحة في البصرة ، وبغداد ، والموصل ، في تاريخ مبكر . وقالت السفارة باحتمال تأسيس خطوط مواصلات ، عبر الصحراء ، ما بين بغداد وحيفا . ولاحظت انه في الاحوال الاعتيادية ، اي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا صالحا للسير ، فان الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب ، عن طريق الحبانية ، والمحطات الـ جي ٥ وايج ٣ وايج ٤ الخ ، ونظرا الى الحالة الناشئة بسبب الفيضان ، فقد اقتضى الامر اختيار طريق آخر يقع الى جنوب بحيرة الحبانية ومن هناك عبر الفرات في المسيب ، وفي حالة استعمال هذا الطريق ، سيدعو الامر الى تأسيس محلات اقامة وقتية في المجرّة ، والمسيب . وبتاريخ ٢٢ تموز اجابت الحكومة العراقية بانه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة » (١) مبرهنة بذلك على شدة تمسكها بأحكام المعاهدة .

ايفاد وزيري الخارجية والعدلية

لم يكتف « مجلس الوزراء العراقي » بالتدابير التي اتخذها لمواجهة الطوارئ ، ولا بالسماح للقوات البريطانية بالمرور عبر العراق ، حسبما نصت على ذلك احكام المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، فاتخذ القرار التالي في ١٩ حزيران ١٩٤٠ م :

« تداول مجلس الوزراء حول الوضع الراهن ، وقرر ايفاد وزيري الخارجية والعدلية الى تركيا للمذاكرة مع الحكومة التركية بشأن الامور المتعلقة بالملكيتين » .

وكان من اهم هذه الامور ، معرفة موقف تركيا من سوريا ، في حالة انهيار المقاومة الفرنسية . وكان سبب اختيار وزير العدلية « السيد ناجي شوكت » لمرافقة وزير الخارجية « السيد نوري السعيد » في هذه المهمة ، هو ان المشار اليه اشغل منصب « وزير العراق المفوض في انقره » عدة سنوات ، وقد اصبح له فيها معارف واصدقاء عديدون ، مضافا الى علاقاته الشخصية القديمة ، ببعض اركان الجمهورية التركية ، ولا سيما برئيس الجمهورية عصمت اينونو (٢) على ما نعلم .

(١) الكتاب الابيض عن التطورات التي ادت الى الاعتماد البريطاني على العراق ، مطبعة الحكومة

ص ٢١٠

(٢) ان السبب الحقيقي الذي كان يمكن وراء ابتداءي مع نوري السعيد ، هو عدم ثقة رئيس الوزراء ووزير مالىته ناجي السويدي بنوري السعيد .

مذكرات ناجي شوكت ص ٣٩٠

وقبيل ان يغادر الوزيران بغداد في مساء اليوم الحادي والعشرين من حزيران سنة ١٩٤٠ م ، قصد وزير العدلية ، رئيس الوزراء في داره لتوديعه ، وسأله عما اذا كان لا يرى مانعا من ان ينتهز وزير عدليته فرصة وجوده في تركيا ، فيجتمع بمن يرى في الاجتماع به فائدة للعراق ، بغية اكتشاف ما غمض من الامور ، فلم ير الرئيس الكيلاني مانعا من ذلك ، وفي الوقت نفسه زار ناجي شوكت المفتي الحسيني في داره ، واحاطه علما بقرار سفره ، وما ينوي القيام به من مقابلات ، فشجعه المفتي على ذلك و اضاف انه مستعد لان يزوده بكتاب تعريف الى الفون بابين سفير المانية في انقره .

وبعد ان وصل الوزيران العراقيان الى انقره ، وقاما بما عهد اليهما من واجب ، اتصل بعلم وزير العدلية ، ان الوزير المفوض لاحدى دول اوروبا الوسطى - مارياشي Zoltan de Mayiassy وزير المجر المفوض - زار زميله وزير الخارجية ، واعرب له عن رغبة سفير المانية في انقره « الفون بابين » في الاجتماع به والتحدث اليه ، وان وزير الخارجية كان قد رفض هذه المقابلة قائلا انه « لا يستطيع ان يجتمع باحد من اعداء الانكليز لانهم حلفاء العرب » وان « الفون بابين » اعرب عن رغبته في الاجتماع بوزير العدلية العراقية ، بعد ان تعذر عليه الاجتماع بوزير خارجيتها ، فلم ير السيد ناجي شوكت مانعا من ان يجتمع هو بالفون بابين ، عسى ان يكون في اجتماعه فائدة للعرب ، وخدمة لقضيتهم .

وغادر السيد نوري السعيد انقره في طريق عودته الى العراق ، فبلغ «بغداد» في الثاني من شهر تموز ١٩٤٠ م ، وسافر السيد ناجي شوكت الى « الاسنانة » فاجتمع بالفون بابين فيها اجتماعا شخصيا ، سأله خلاله عن موقف الالمان من البلاد العربية عامة ، ومن سوريا وفلسطين خاصة . فرد السفير الالماني على ذلك :

ان حكومة الرايخ - على خلاف ما يرى هو - لا تشغل بالها بالقضايا العربية بصورة خاصة ، اذ ليس لديها من الوقت ما يكفي للاهتمام بمثل هذه الامور في الوقت الحاضر ، تاركة ذلك الى حليفتها ايطاليا . ومع ذلك فان الحكومة الالمانية يسرها ان ترى البلاد العربية مستقلة استقلالا تاما ناجزا .

فانتقد السيد ناجي موقف « حكومة الرايخ » ووضح للفون بابين اهمية البلاد العربية في القضايا الدولية ، وضرورة الاهتمام بها ، وطلب اليه ان يعمل على اقناع حكومته للاهتمام بها ، وان لا تترك شؤون العرب وقضاياهم الى الطليان وحدهم ، و اضاف وزير العدلية الى ذلك قوله :

« ان العرب يحاولون الآن التخلص من الاستعمارين : البريطاني والفرنسي ، وانهم ينظرون الى ايطاليا بخشية وحذر ، بصفة كونها الدولة الاستعمارية الثالثة ، ولهذا فهم الآن يخافون على حريتهم واستقلال بلادهم ، ويرجون مخلصين ان تسارع المانيا فتدفع ، هي وحليفتها ايطاليا ، بيانا مشتركا بحسن نواياهما نحو البلاد

العربية ، وكونهما توليان القضايا العربية اهتماما خاصا ، وتعضدان استقلالها استقلالا تاما .

فوعده « الفون بابين » ان يبذل جهده لحمل حكومته الالمانية على تحقيق الاهداف العربية ؛ وعلى هذا فقل ناجي شوكت عائدا الى بلاده فبلغ « بغداد » في الثاني عشر من شهر تموز ١٩٤٠ م ، تاركها لوزير العراق المفوض في انقره « كامل الكيلاني » تعقيب نتائج مباحثات « الفون بابين » مع حكومته ، وموافاة اخيه « رشيد عالي الكيلاني » بما قد يتوصل اليه ، اذا كان لا يرى مانعا من ذلك . وقد اطلع ناجي السيد الكيلاني كما اطلع الوزيرين : ناجي السويدي وطه الهاشمي ، على هذه المحادثات ، فأقر الجميع عمله ، واوصوا بمتابعة النتيجة .

الطليان يسبقون الالمان

والظاهر ان ايطاليا شعرت بتخوف العرب من سياستها الاستعمارية ، فرأت ان تسبق المانيا الى تطمين رغباتهم ، فأوعزت الى وزيرها المفوض في بغداد «السنينور غبرياللي » ان يتقدم الى رئيس الوزارة العراقية « السيد رشيد عالي » بالكتاب الآتي تعريبه :

عزيزي صاحب الفخامة !

قد أمرني معالي الكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا ، ان ابلغ فخامتكم : ان ايطاليا - طبقا للسياسة المتبعة حتى الآن - ترمي الى تأمين الاستقلال التام ، والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ، ولبنان ، والعراق ، والبلاد التي تحت الانتداب البريطاني ، ولهذا فان ايطاليا ستقاوم كل ادعاء بريطاني، او تركي، لاحتلال الاراضي ، سواء اكان ذلك في سوريا ، او لبنان ، او العراق ، وتفضلوا بقبول خالص تحياتي .

بغداد في السابع من تموز ١٩٤٠م « غبرياللي »

ثم ظهر من الوثائق الرسمية التي نشرت بعد الحرب بثلاثين عاما ، ومن تصريح شيانو وزير خارجية ايطاليا الى ماكيزين سفير المانية في روما : بان هذا الوعد « عن استقلال الاقطار العربية لم يكن الا من قبيل الخيال الصرف » وان ملف القضية دل على « ان الوزير الايطالي في بغداد كان قد عبر عن آرائه بتعابير عامة مكررا ما كان راديو باري قد رددته عدة مرات من قبل » (١) .

(1) Documents of German Foreign Policy Series vol x I P. 94 .

والذي نعتده ان العراق لم يكن ليهتم بمثل هذا البلاغ وغيره على انه وثيقة دولية ، وانما كان الحصول عليه وعلى امثاله مجرد وسائل للضغط على بريطانية وحلفائها في تقبل وجهة النظر الوطنية والقومية . وفي ظروف الحرب العالمية يكون لكل بيان يصدر من احدى الجهات المعادية للجهة الاخرى تأثير معنوي كبير ويبقى مدى حديثه وعدم جديته مرتبطا بالظروف الخاصة بالعراق وبسائر اجزاء الوطن العربي .

البيان الالمانى - الايطالى

هذا وقد كتب السيد كامل الكيلانى (وزير العراق المفوض في انقره) الى اخيه رشيد عالي الكيلانى يخبره بالاجتماع الذي تم بين السيد ناجي شوكت ، والفون بابين في الاستانة ، ويسأله عما اذا كان يوافق على ان يواصل « هو » الاتصال بالسفير الالمانى ، لانجاز ما شرع فيه الوزير . اما رئيس الوزراء الكيلانى فانه بعد ان تلقى بيان السنيور غبرياللى المثبت بنصه فويق هذا ، لم ير مانعا من ان يقوم اخوه « السيد كامل » بكل ما من شأنه حمل الحكومة الالمانية على اصدار بيان ، تشارك فيه الحكومة الايطالية لتطمين رغبات العرب ، وتحقيق احلامهم في الحرية والاستقلال .

واما الفون بابين فقد سافر الى برلين ، وصار يلح على « وزارة الخارجية الالمانية » لاصدار البيان المطلوب . وبعد ان وفق فيما قصد اليه ، عاد الى انقره ، فلما سمع بعودته ناجي شوكت ، وفهم من كامل الكيلانى ان « بابين » قد نجح في مسعاه الى حد ما ، وان « وزارة الخارجية الالمانية » اتصلت بوزارة الخارجية الايطالية للمساهمة في اعداد هذا البيان ، قرر - اي ناجي - ان يسافر الى انقره بالاجازة الراحة والاستجمام ظاهرا ولكنه في الحقيقة ، للاجتماع بالسفير المشار اليه ، فغادر بغداد مساء اليوم الثاني من شهر آب سنة ١٩٤٠ م ، وهو يحمل مسودة بالاسس التي يجب ان يتضمنها هذا البيان فكانت هذه الاسس :

١ - ان تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن ، وبلاستقلال التام للبلاد العربية الخاضعة للانتدابين البريطانى والفرنسى .

٢ - ان تعلن الحكومتان : الالمانية والايطالية بأنه ليست لهما مطامع استعمارية في مصر .

٣ - ان تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية ، حسب رغائبها .

٤ - لا تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية ، بشرعية الوطن القومى لليهود في فلسطين .

٥ - ان المانيا وايطاليا لا تطلبان سوى ان تربا البلاد العربية متمتعة بالازدهار والرفق ، وان تنبوا مكانتها التاريخية والطبيعية في الكرة الارضية ، وان هذا التمتع ، وهذا التبوء هما لصالح الانسانية جمعاء ، وان المانيا وايطاليا تطلبان من البلاد العربية ان تحترم حرية الكنائس ، والارسابات ، والعبادات المسيحية في فلسطين ، ورعاية المنشآت الخيرية فيها كافة ، ويدخل في ذلك المستشفيات ، ودور الايتام ، وماوي العميان . اه (١) .

(١) من حديث لمصاحب النخابة السيد ناجي شوكت مع المؤلف .

واتصل بالسيد ناجي شوكت ، وهو في الطريق ، ان « الفون بابن » يقضي بقية ايام الصيف في الاستانة ، فحول اتجاهه اليها ، ولما بلغها ، اجتمع بالمشار اليه في دار السيد زولتان مارياشي (وزير المجر المفوض في انقره) وكان هذا يقضي بقية ايام الحر في الاستانة ايضا ، وقدم اليه اسس البيان المقترح ، فاكد « الفون بابن » للسيد ناجي بانه بذل أقصى جهوده لحمل حكومته الالمانية على اصدار البيان الذي يطالب به زعماء العرب ، وانه وفق في مسعاه ، وازاف « بابن » الى ما تقدم : انه سيبحث بهذه الاسس الى برلين فورا ، ليتضمنها البيان المأمول ، وهكذا افسرق السياسيان على ان يجتمعا بعد حين .

ومضى شهر كامل دون ان يصل شيء من العاصمة الالمانية ، واستبطا السيد ناجي شوكت وصول البيان ، فهم بالعودة الى بغداد ، فسارع « بابن » لتطمين خاطره ، مؤكدا له قرب وصول الرد الالمانسي ، فكتب الوزير العراقي الى السيد الكيلاني في بغداد يخبره بالتفصيل ، ويخبره بين ان يبقى في تركيا في انتظار الرد ؛ وبين ان يعود الى العراق ، فرد الرئيس العراقي بان المصلحة تقتضي بالانتظار حتى يصل الرد الاخير ، وينجلي الموقف .

وفي مساء اليوم الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٠ م ، طلب « الفون بابن » الى السيد ناجي ان يجتمع به في دار « عينها له » فلما التقيا ، قدم « بابن » مسودة بيان قائلا :

« ان هذا البيان سيداع في هذه الليلة من المحطتين اللاسلكيتين للحكومتين : الالمانية والايطالية في برلين ، وباري ، في ساعة واحدة » .

فما كاد السيد ناجي يفرغ من قراءة هذا البيان حتى قال للسفير الالمانسي :

« ليس هذا كل ما نريده ... اننا نرجو ان يتضمن البيان الالمانسي - الايطالي الاسس التي وردت في المسودة التي قدمتها اليكم يوم وصولي من العراق » .

فاجاب السفير ان هذه بداية وليست نهاية ، وبعد ساعة اذاعت الوكالة الاميركية هذا النبا :

« اعلنت الحكومة الالمانية اليوم في تصريح رسمي ، انها لما كانت دوما تشعر بصداقة صميمية متينة مع البلاد العربية ، وتتمنى حياة سعيدة ورفاهة للامم العربية يليق بمكانتها التاريخية والطبيعية ، وباهميتها بين شعوب العالم فهي - كما كانت تالسابق - تتبع الآن ايضا كفاح هذه الامم من اجل استقلالها ، وباهتمام الشعوب العربية ، وهي تجاهد وتكافح في سبيل هذا الاستقلال ، تستطيع ان تعتمد وتضمن عطف المانية في المستقبل . والمانية باعطائها هذا التصريح الرسمي هي على اتفاق تام مع حليفها ايطالية ايضا .

واذاعت محطة راديو روما نص هذا التصريح الالماني مظهرة تأييدها التام له « (١) » .

« ومما تجدر ملاحظته ان هذا التصريح لم يزد على كونه تعبيراً عن العطف ، وان كل ما جاء في مقدمته قد اضيف لجعل التصريح متمشياً مع العقيدة الشرقية على حد تعبير « فاين ساكر » (٢) .

وزير الخارجية وتعليماته السرية

حرص وزير العدلية ناجي شوكت على ان يكتب عن وزير الخارجية نوري السعيد نبا اجتماعه بالفون بابن في الاستانة ، ولكن السعيد كان اوسع اطلاعا مما حرص عليه ناجي شوكت ، ولهذا فقد وجه الى وزير العراق المفوض في انقره هذا الكتاب :

التاريخ ١٩٤٠/٩/٨ م

وزارة الخارجية

عزيزي السيد كامل :

ارجو ان تكونوا على اتصال دائم برجال السلك السياسي جميعهم ، وبالمنايع الهامة ، وان تزودونا بما يهم من التطورات في سياسات دولهم المتنوعة تجاه سورية ، وفلسطين ، والبلاد العربية الاخرى بصورة عامة ، وما يطرا من عوامل في توجيه تلك السياسات ، متمنيا لكم النجاح المطرد في مساعيكم لخدمة بلادكم في هذه الظروف .

المخلص : نوري السعيد

تمنياتي القلبية

وقد رفق السيد نوري السعيد هذا الكتاب بتعليمات « سرية للغاية » هذا نصها :

« مايلي تعليمات لمراجعتكم الشخصية فقط :

١ - اتصلوا مباشرة ، او بصورة غير مباشرة ، حسبما تقتضيه ظروف المصلحة ، ولكن على الدوام بشكل لا يلفت النظر ، بسفراء المانية ، وروسية ، وايطالية ، للاطلاع على نوايا دولهم تجاه سورية ، وفلسطين ، وبقية البلاد العربية ، ومقدرات هذه البلاد ومستقبلها .

٢ - انتهزوا جميع الفرص الممكنة للتاثير على هؤلاء الممثلين ، ليقتنعوا بحكوماتهم بفائدة وضرورة اعلان استقلال الاقطار المشار اليها ، والاعتراف به ، وحق اهل البلاد لتقرير مصيرهم .

(١) جميع ما في هذه الصفحة والتي تتبعها من معلومات ، مستقى من السيد ناجي نفسه .

(٢) لوكازهير زوير في ص ١٢٧ من كتابه « الماتية البترية والشرق العربي » .

٣ - حرضوا وشجعوا رجال سورية ، الذين على اتصال بكم ، ان يتصلوا هم انفسهم بالمراجع المذكورة ، وان امكن السفر الى عواصم البلاد المذكورة ، بقصد الحصول على الغايات الملمع اليها ، على ان تكون الخطة محكمة ، والاساس موحد .

٤ - لا تكتفوا بالاتصال بالممثلين المشار اليهم مرة واحدة ، بل استمروا في العمل ، وانتهزوا كل فرصة ممكنة ، وزودوا المراكز بكل ما تحصلون عليه من النتائج .

٥ - ان السفير الافغاني وغيره من الشخصيات التي تتمتع بنفوذ لدى المراجع المشار اليها ، والذين هم موضع اعتمادكم ، وهي احدى الوسائل الحسنة لتيسر الاتصال « اه .

ويقول ناجي شوكت في ص ٤٢٩ من مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » انه حذر كاملا الكيلاني مما يعنيه نوري السعيد من كتابه هذا .

استقلال البلاد العربية

لما قرر مجلس الوزراء في اليوم الخامس من شهر ايلول سنة ١٩٣٩ م ، تسفير الرعايا الالمان المقيمين في العراق ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية ، اعرب عن رغبته ايضا في ضرورة اهتبال هذه الفرصة ، التي دلل العراق فيها على شدة تمسكه بالحلف البريطاني ، بأن تطلب « وزارة الخارجية العراقية » الى « السفير البريطاني في العراق » التوسط لدى حكومته البريطانية لتصدر ، هي وحليفتها فرنسة ، بيانا مشتركا تعرب فيه الحكومتان المذكورتان عن عطفهما على قضيتي سورية وفلسطين ، واستعدادهما لمساندتهما ، بقدر ما تسمح به الظروف العامة في ختام الحرب القائمة ، على تبوئهما مقامهما اللائق في الحرية والاستقلال . فلما فوجئ السفير المشار اليه بهذه الرغبة ، احتج على تدخل العراق في شؤون هذين القطرين ، ولكنه لم ير بدا ، تجاه الحاح وزير الخارجية ، من عرض الامر على حكومة لندن .

فلما تسلمت « الوزارة الكيلانية » الحكم في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠ م ، اخذت :

« توالي الحاحها ... على حكومة الدولة الحليفة بوجوب ايجاد حل لمشكلتي البلدين الشقيقتين : سورية وفلسطين : حلا يحقق رغبات العرب في شتى امصارهم ، ناهيك بأن استقلال هذين القطرين العزيزين على قلب العراق ، من شأنه اطمئنان العرب الى حسن نية الانكليز ، فيساعد ذلك الحكومة العراقية على الضبط العام في المملكة ، وعلى تنفيذ احكام المعاهدة التي تربطها بالحليفة » (١) .

(١) كاتب عربي في رسالته « الخلاص العراقي - البريطاني » ص ١٠ بيروت ١٩٤١ م .

واذا بالمسؤولين البريطانيين يصرحون في « مجلس العموم البريطاني » بأن
بريطانية لن تعطي للعرب أي عهد من أجل فلسطين (١) أو من أجل سورية .

صعوبة التعاون

وتدل تتبعاتنا الدقيقة على ان السفير البريطاني في العراق أدرك ، منذ اللحظة
الاولى ، صعوبة التعاون مع « الوزارة الكيلانية الثالثة » في مثل هذه الظروف
الحرجة ، فأخذ يتحين الفرص للتخلص منها ، مثال ذلك :

١ - كانت « الوزارة السعيدية الرابعة » وضعت عددا من المراسيم والانظمة
التي استدعت ظروف الحرب وضعها . وكانت احكام البعض من هذه التشريعات
تجعل الصحف ، والمجلات ، حتى النشرات الدورية ، خاضعة للرقابة الحكومية ،
وكان الوضع الحربي في ابان الحرب ، يسير في صالح المحور - كما قدمنا - فكان من
الطبيعي ان تنشر الصحف العراقية انباء القتال كما هي ، وتنقل عن شتى المحطات
ما طاب لها من الاخبار ، على الرغم من الهيمنة الحكومية ، فكان هذا النقل ، وذلك
النشر يغيظان السفير ويؤلمانه .

٢ - ارتأت « السفارة البريطانية في العراق » ان تشغل « سينما جوال » يري
القبائل والريفين صورا خلعية ومستهجنة لدولتي المحور « المانية وايطالية » فلم تر
وزارة الداخلية مسوغا للقيام بهذا العمل .

٣ - طلبت السفارة ان يسمح لها بلصق صور على علب الكبريت ، واللفافات ،
تحت من قدر الالمان والايطاليين ، وتشوّه اعمالهم في نظر العراقيين ، فرفضت وزارة
الداخلية الطلب .

٤ - أعدت « السفارة البريطانية » كميات كبيرة من الرسائل والنشرات الشائنة
للدولتين المذكورتين ، وطلبت الى وزارة الداخلية ان تسمح لها بتوزيعها على الاهلين ،
فردت الوزارة على ذلك ان السماح لمثل هذه الامور ، من شأنه ان يجر البلاد الى
معاداة بعض الدول ، الامر الذي ينافي مصالح العراق العامة (٢) .

(١) احتلت قضية فلسطين مركز المصدرة في محادثات بغداد فقد رأى الساسة العرب المواليون
لبريطانية والشخصيات البريطانية الموالية للعرب ان قضية فلسطين هي اساس كل المصائب التي
تزعزع العلاقات الانكليزية - العراقية وتضعفها ولكن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد
لتقديم أي تنازلات أخرى بمعد فلسطين اهـ .

لو كازهيرزوير « المانية النظرية والمشرق العربي » ص ١١٤
(٢) لما احتل الاتكليز بغداد ، احتلالهم الثاني لها في حزيران ١٩٤١ م ، اباحوا لانفسهم تشفير
« السينما الجوال » كما اباحوا لصق الصور الشائنة على علب الكبريت واللفافات ، ووزعوا من
رسائل « اخوان النفيلة » ونحوها من الرسائل « التي كانت تطبع في القدس » الشيء الكثير . وهي
مشحونة بالسب والثلب والقذف في رجال العراق البارزين ، حتى ان المدعي رئيس الوزراء احتج
على بذاتها ، وامر بتقليص توزيعها ، فلم يعر امره احد لا من الاتكليز ولا من اذنابهم فسي مختلف
الدوائر العراقية .

٥ - تنص الفقرة الثانية ، من البند الخامس ، من الملحق العسكري ، المتمم لمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، على ان تقدم الحكومة البريطانية ، على نفقة الحكومة العراقية « الاسلحة ، والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطائرات ، من احدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق » .

وكان « الجيش العراقي » في حاجة ماسة الى مؤن ، واعتدة حربية موسعة ، فكانت السلطات المسؤولة في العراق كلما طالبت الحليفة ببيع الجيش المذكور بعض المعدات الحربية الضرورية ، اعتذرت هذه عن اجابة هذه الطلبات المتكررة ، بعدم وجود ما يفيض عن حاجة الجيش البريطاني ، ولكنها في قرارة نفسها كانت تعتبر العراق « شريكا غير مأمون الجانب » على حد تعبير لونكريك في ص ٢٤٨ من كتابه (١) . ولما كانت الفقرة الاخيرة من البند السادس من الملحق العسكري ، موضوع البحث ، قيدت ملك العراق وجعلته :

« يتعهد ايضا بأن التجهيزات الاساسية ، لقوات جلالته واسلحتها ، لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها » .

فقد بقي الجيش بدون سلاح مدة من الزمن الامر الذي حمل السيد الكيلاني على الاتصال بحكومتى ايطاليا واليابان ، لشراء صفقة اسلحة للجيش العراقي تكفي لتجهيز فرقة آلية ، عدا الاسلحة المكملة لاسلحة الفرق الاخرى ، فقامت قيادة الانكليز لهذا التحدي ، وصاروا يضربون اخماسا باسداس حاسبين لذلك الف حساب .

٦ - حدث في تلك الآونة ان اجتمع وزير العراق المفوض في انقره ، الى السفير الروسي الجديد في تلك العاصمة ، فدار الحديث بينهما عن العالم العربي ، وقال الثاني للاول :

« ان حكومة موسكو تعطف على امانى العرب الاستقلالية عطفًا صادقًا ، وتؤيد جهادهم للحرية ، وتود تأسيس علاقة سياسية بينها وبين العراق ، فاذا كنتم تبادلوننا هذه الرغبة ، فانها تعين حالا سفيرها اليكم » فأبرق الوزير الى بغداد بهذا الحديث .

ولما كانت الفقرة الاخيرة ، من المادة الاولى ، من المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، تنص على ان تجري بين الفريقين المتعاقدين « مشاوره تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة » فقد ابلغت وزارة الخارجية في بغداد ، سفير الحكومة الحليفة ، مضمون الحديث السوفياتي - العراقي في انقره ، وطلبت منه معرفة وجهة نظر حكومته في الموضوع ، فوعد السفير البريطاني باطلاع لندن على ما تقدم ، واعطاء الجواب في اقرب وقت ممكن ، ولكنه لم يجب بعدئذ . فلما تطورت الاحوال الدولية ، وحالف الانكليز « روسيا السوفيتية » ألحت الحكومة البريطانية على العراق بوجوب تأسيس علاقات سياسية بين العراق والاتحاد السوفياتي ، فلم ير العراق مناصا من اجابة هذا الالاح .

٧ - وقد جاء ضفنا على ابالة اتفاق « الوزارة الكيلانية » مع « حكومة طوكيو » على بيع محصول القطن العراقي ، والتمور العراقية ، من شركات يابانية ، صفقة رابحة ، فحرم الاتكليز من شراء هذين المحصولين بالسعر الواطىء ، الذي تصودوا دفعه ، وكانوا في حاجة ماسة اليه (١) ولكن كانوا يعارضون بيعها لاية دولة موالية للمحور هادفين بذلك الى فرض حصار اقتصادي على العراق لاذلاله .

السفير يتدخل تدخلا سافرا

والظاهر ان السفير البريطاني ضاق ذرعا بموقف « الوزارة الكيلانية الثالثة » فاجتمع بوزير خارجيتها نوري السعيد ، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠ م ، وبلغه بحضور الوصي :

ان الحكومة البريطانية لا تثق بالوزارة الكيلانية القائمة ، وعلى العراق ان يختار احد حلين : اما الاحتفاظ برشيد عالي رئيسا لحكومته ، واما الاحتفاظ بصدائة بريطانيا العظمى (٢) .

فلما علم الوزراء بأمر هذا الاجتماع ، كلفوا رئيسهم الكيلاني ان يتصل بالسفير البريطاني ، ويستعلم منه عما اذا كان بين العراق وحليفته بريطانيا خلاف صريح محدود . فلما اجتمع الرئيس بالسفير ، سمع منه القول عينه ، الذي قاله لنوري السعيد امام الوصي ، فلم يكن من الكيلاني الا ان جابه السفير بالحقيقة المؤلة ، فرد عليه قائلا : انه لا يهتم ابدا بثقة اية حكومة اجنبية ، ولا يابه لاعتمادها عليه ، ما دام هو يتمتع بثقة الشعب العراقي وتأييده ، وثقته المثلة في برلمانه .

وهكذا بقي السفير يلوح بضرورة تنحية « الوزارة الكيلانية الثالثة » عن الحكم ، والوزارة ماضية في تمشية اعمالها في جو يسوده السكون والثقة بالنفس . واذا براديو برلين يذيع التصريح الالمانى - الايطالى عن عطف حكومتي المحور على جهاد العرب في سبيل الاستقلال ، ويكرر اذاعته في ليلال متتابعة ، وقد ثبتنا نص البلاغ فويق هذا .

ويظهر ان حكومة لندن اضطربت للمفاجأة الالمانية - الايطالية ، اضطرابها للمفاجأة السوفياتية ، فشاع حالا ، وبشكل مدهش ، ان العراق ينوي اعادة علاقاته بالمانية ، فقصد السفير البريطاني البلاط الملكي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠ م ، وقدم للسيد نوري السعيد ، بحضور الوصي ، مذكرة شفوية « نوت فسيربال » تحتوي السؤال عن قضيتين :

(١) كان العراق يعاني ازمة اقتصادية ، اذ ان الالوف من اطنان التمور كانت مكسدة في البصرة بدون مشر لها ، وكانت انكثرة تمنع في بيعها لاية دولة لها علاقة بالمحور ، وهي في الوقت نفسه لا تتقدم لمشتراها ، حتى تدنت اسعارها بصورة غريبة ، بينما كان الحلفاء يشترون من تركيا الزبيب ، والتين ، والتبغ ، بأسعار ماحشة ، ويفتحون الاعتمادات التركية بمئات الملايين من الجنيهات الانكليزية ، مع ان تركيا بدأت تتعامل مع دول المحور ، وتستفيد من الطرفين الى اقصى حد ام .

(٢) كمال حداد في كتابه « حركة رشيد عالي الكيلاني » ص ٢٣

(٢) الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحريرية ص ٦٤ .

- (الأولى) إعادة الاتصالات البرقية بين بغداد وبرلين بطريق ايران .
 (والثانية) منع الصحف العراقية من انتقاد التصريح الالماني - الايطالي .
 وأضاف السفير الى مضمون المذكرة قوله :

انه اتصل الى علمه ان في نية الحكومة العراقية اعادة علاقاتها السياسية بالمانية (١) اما بواسطة المفوضية الإيطالية في العراق ، واما استنادا الى اقتراح تنشره إحدى صحف بغداد ، وان الوزارة الكيلانية تفكر ايضا في وضع تشريع يضر بمصالح اليهود .

فرد عليه نوري السعيد : ان المراسلات البرقية بين العراق والمانية لم تتوقف يوما . واما منع الصحف العراقية من نقد التصريح الالماني - الايطالي فلا صحة له ، وكذلك لا صحة لاعادة العلاقات بين العراق والمانية . واما وضع تشريع ضد اليهود ، فهذا مخالف للدستور العراقي ، الذي كفل في مادته الـ (٦) حقوق جميع العراقيين على السواء ، بما فيهم اليهود .

والظاهر ان السفير لم يقنعه ما سمعه من وزير الخارجية العراقية فقال له :
 « ان الحكومة البريطانية لا تثق بوزارة يرأسها رشيد عالي ، وعلى العراق ان يختار احد حلين : اما الاحتفاظ برشيد عالي رئيسا لحكومته ، واما الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى . « ومن هذه اللحظة بدأ الصراع المكشوف بين العراق وبريطانيا » (٢) .

العراق يشكو السفير

انكرت « الوزارة الكيلانية الثالثة » على السفير البريطاني في العراق تدخله السافر في مثل هذه الامور ، فانعقد مجلس الوزراء في دار وزير الدفاع العميد الهاشمي ، في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٠ م ، ووضع برقية احتجاج على هذا التدخل ، وكلف وزير الخارجية نوري السعيد ، ارسالها الى المفوضية العراقية في لندن .

والبرقية تتناول كيفية تقديم السفير البريطاني الـ « نوت فربال » والقضايا التي تضمنتها ، والكلمات التي فاه بها بحق رئيس الوزراء السيد الكيلاني ، والسلي القاريء جواب المفوضية العراقية على هذه البرقية ، بعد ان لخصنا نص البرقية :
 لندن ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠ م
 خارجية بغداد

(١) كان القادة يحبذون اعادة العلاقات مع المانية ، اعتقادا منهم بانها قد تساعد على حل القضية العربية بصورة يرتاح لها العرب . وكان شاع قبل ذلك ان المانية اشترطت اعادة العلاقات معها للاستمرار على المذاكرة حول القضايا العربية . ولا شك في ان الاتسدام على هذا العمل من قبل الحكومة العراقية ، تعدد الحكومة البريطانية عبلا عدائيا . وكان موقف الامير امامها اكبر حجة للتدخل عند الحاجة .
 (مذكرات طه الهاشمي ص ٤٢٩)

(٢) الوزير علي محمود الشيخ علي في كتابه « محاكماتنا الوجامة » ص ١٢٤ .

جوابا على برقيتكم ، قابلت لورد هاليفاكس اليوم ، الجمعة ، وبينت له مضمون برقيتكم بحذافيرها ، فأجاب بان غاية الحكومة البريطانية هي الصداقة وحسن الصلات ، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية ، غير انهم لاحظوا اخيرا في العراق امورا لا تأتلف وروح معاهدة التحالف ، بل ونصها ايضا ، ولذلك اوعز للسفير ان يصرح بما صرح . فذكرت له خطورة مثل هذا التصريح ، وكيف انه يضر بمصلحة الطرفين ، وانه لا يفيد الا الطرف الثالث . كما ذكرت له التأثير السيء الذي يحدثه في الاوساط العراقية والعربية في هذه الايام الحرجة ، علاوة على ما فيه من المساس بالكرامة القومية وبلاستقلال ، وبمخالفته للمعاهدة ، ففكر قليلا وقال : اني اقدر خطورة المسألة ، وكونها ليست مسألة الطرفين ، وان الخصوم قد يستفيدون منها ، ولكنهم مضطرون الى ذلك لما شاهدوه اخيرا من تطور الوضع ، الذي اقل ما يقال فيه انه خال من التعاون والتآزر المطلوبين بين الدول المتحالفة . فقلت له ما زلتكم مقدرين لخطورته ، او انكم متفقون معنا على نوع العواقب التي ستنج منها ، فهل توافقون على ان ابين لوزير خارجية العراق ، انه بعد الايضاحات التي سمعتموها ، سترسلون الى بغداد تعليمات جديدة ؟ فقال : اكتب لبغداد انه يقدر ما بلغه بواسطتي من ايضاح لوزير خارجية العراق وآرائه حق التقدير ، غير انه يود ان يفكر في الامر قبل اعطاء الجواب على سؤالي هذا . اما ملاحظاتي الشخصية فهي ان حكومة بريطانية متأثرة من فخامة رئيس الوزراء ، وفي نفس الوقت لا ترغب في حدوث نزاع علني مع حكومة العراق في هذه الايام ان امكن » اه .

— المفوضية العراقية —

الانكليز يوسطون

ويلوح لنا ان بريطانية ، بعد ان عجزت عن زحزحة « الوزارة الكيلانية الثالثة » عن عقائدها في القضايا القومية ، ركنت الى اساليبها الخاصة لتحقيق اغراضها .

فقد طلب وزير اميركا المفوض في بغداد ، ان يقابل رئيس الوزراء في صباح اليوم الخامس من كانون الاول ١٩٤٠م ، فرجع الرئيس ان تكون المقابلة بحضور وزير الخارجية فلما تمت ، قال الوزير المفوض : انه تلقى برقية من حكومته ليلفها الى رئيس الوزارة العراقية وقد جاء فيها :

« ان سياسة الحكومة الامريكية هي معاونة بريطانية بكل ما لديها من وسائل ، عدا اعلان الحرب ، وان هذه المعاونة سترداد يوما بعد يوم . وان دولة امريكا لا تتمنى للعراق الا كل خير ، وتنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، ولانها مقتنعة ولديها دلائل كافية ، ان باندحار بريطانية ، سيفقد العراق استقلاله حتما ، وستحل كارثة بجميع شعوب الشرق الادنى . . . ان عدم تعاون العراق مع بريطانية ، وتوسيع دعاية الكراهية في الاوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيرا سيئا لدى الحكومة الامريكية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بد وان الراي العام الامريكي لا يستحسن ، ولا يجذب هذه السياسة ، مما يترك

أثرا سيئا لا يكون في صالح العراق . والحكومة الامريكية تلفت نظر الحكومة العراقية الى السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق ، تركية » .

ثم سأل الوزير المفوض رئيس الوزراء عما وصلت اليه المناسبات بين العراق وبريطانية ، فرد الرئيس الكيلاني على سؤاله بما يلي :

« ان الحكومة العراقية لم تتخذ اية اجراءات من شأنها ان تضر بمصالح الحلف العراقي - البريطاني ، وتبين لها ان الحكومة العراقية لا تزال ، كما كانت في الماضي ، حريصة كل الحرص على تنفيذ معاهدة التحالف نصا وروحا ، وعلى دوام الصداقة وحسن الصلات ، المستندة على المصالح المشتركة بين العراق وبريطانية العظمى ، وان الحكومة تتوقع ان يزول سوء الفهم ، الذي علق باذهان رجال الحليفة عن موقف العراق » .

فارتاح الوزير المفوض الامريكي الى هذا الجواب ، ووعد بأن ينقله حرفيا الى حكومته .

وفي يوم ٦ كانون الاول ١٩٤٠ م ، تلقت « وزارة الخارجية العراقية » برقية من وزيرها المفوض في انقره ، يخبرها فيها : بأن وكيل الخارجية استدعاه فأخبره : بأن سفير تركية في واشنطن ، ابرق الى حكومته بأنه علم من المحافل الرسمية الامريكية ، ان حكومة العراق تميل الى اعادة العراق علاقاته بالمانية ، وان الوزارة العراقية الحاضرة ، اما ستضطر الى الاستقالة ، واما ستعيد العلاقات بين المانية والعراق ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر .

فردت وزارة الخارجية على هذه البرقية : بأن العراق متمسك بمعاهدة التحالف ، وانه ليس في نيته ان يقوم بأي عداء ضد حليفته بريطانيا .

وفي الثامن من شهر كانون الاول ، هبطت مطار بغداد احدى طائرات « السلاح الجوي المصري » تحمل كتابا شخصيا من رئيس الوزارة المصرية ، الى زميله العراقي ، حول الموضوع المتقدم ، فرد الرئيس الكيلاني عليها فوراً ، نافيا وجود اي عداء بين العراق وحليفته ، مؤكدا عزم وزارته على التقيد باحكام المعاهدة العراقية - البريطانية نصا وروحا (١) .

وكان السفير البريطاني في بغداد تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية ، جوابا على شكوى العراق من تدخل السفير في شؤون العراق الداخلية ، تاريخها ٤ كانون الاول ١٩٤٠ م . وقد كلف برنمها الى صاحب السمو الوصي ، وهذا نص البرقية .

(١) نشرنا نصوص هذه المراسلات في كتابنا الآخر « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحررية » وهو اخطر كتاب عربي صدر حتى الان عن الحركة المملوكة بالكيلانية ، وقد اسهم في تدقيقه وتشفيبه كل من كانت له علاقة بترك الحوادث وزيرا كان ام قائدا ، خطيبا او مساهما فليراجع كتاب « الاسرار الخفية » في طبعته الرابعة الموسعة .

اننا لا نقر بوجود تدخل من هذا القبيل ، وكل ما عملناه هو اننا اوضحنا بصراحة للحكومة العراقية ما يهمنا - قلقنا - خشية تردي العلاقات بين البلدين اكثر من هذا » اهـ .

وزير الخارجية يوضح الموقف

وقد انتهز وزير الخارجية نوري السعيد ، فرصة هذه المراسلات ، فاوضح الموقف لرئيس الوزراء بكتاب مطول من وحي الجهات العليا هذا نصه :

بغداد في ١٥ كانون الاول ١٩٤٠م

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء - بغداد

ان من العوامل الجوهرية لنجاح اية وزارة في حكومة دستورية ، ان يحرص اعضاء تلك الوزارة على التضامن والصراحة التامين ، في كافة الشؤون التي يعالجونها ، ليتيسر لهم درس ومناقشة تلك الشؤون ، في جو ملؤه الثقة والحرية ، وتقرير ما يتفقون عليه ، لتسيير سفينة الدولة التي اخذوا على عاتقهم قيادتها .

واذا كان لهذين العاملين تأثيرهما البارز في الدول القديمة النشأة ، حتى في الظروف الاعتيادية ، فما هو الشأن الذي ينبغي ان يكون لهما في دولة كدولة العراق الفتية ، وفي ظروف كالظروف الحالية ، التي قلما شاهد العالم لها مثيلا في خطورتها وتعقدها ؟

لقد اوردت هذه المقدمة ، توطئة لمصارحة فخامتكم برائي في موقف العراق الحالي ، والمصاعب التي يجابهها ، ومن الطبيعي انه متى شخص الداء سهل تأمين الدواء .

ان العراق - وهو احد الاقطار العربية المستيقظة - كان ولا يزال يهتم بالقضية العربية ، ويعطف عليها . وهو لم يدع فرصة الا واعرب فيها عن اهتمامه وعطفه هذين ، سواء اكان ذلك في عهد كفاحه للتخلص من نير الانتداب ، أم بعد تمتعه بالاستقلال .

ولا شك في أن فخامتكم تتخطرون الجهود والمساعدات العظيمة ، التي بذلت في سبيل هذه القضية في عهد المغفور له الملك فيصل وبعده .

وقبل ان تنشب الحرب الحاضرة ، كان العراق يبذل كل ما في وسعه لحل قضية فلسطين وفقا لرغبات اهلها . وكانت آخر الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، عقد مؤتمر الحكومات العربية في مصر ، ولندن ، الامر الذي حدا بالحكومة البريطانية الى اصدار الكتاب الابيض ، الذي عينت فيه سياستها في فلسطين ، تلك السياسة التي تحدد الهجرة اليهودية ، وتضع اسس تأليف الحكومة الوطنية الفلسطينية ، وكان ابرز نقص في هذه السياسة ، في نظرنا ، عدم تحديد وقت معين لتأليف الحكومة الوطنية .

وبعد نشر هذا الكتاب بمدة ، نشبت الحرب الحاضرة ، فانتهزت دولتا المحور فرصة فقدان الحكومة الوطنية في فلسطين ، ونشطتا في الدعاية لمصلحتهما ، مظهرتين عطفهما على القضية العربية ، ومحاولتين التأثير في شعور العرب ، برغم أن اعتدائهما على الدول المجاورة لهما لا يتفق وهذا العطف ، ولا سيما أن الدول المعتدى عليها أقدم واعظم قوة واستعدادا من العراق ، وأقرب الى دولتي المحور من الامة العربية عنصرا ودينا .

وقد كان العراق - في خلال هذه المدة - يتحين الفرص لبحث الحكومة البريطانية على تأليف الحكومة الوطنية في فلسطين ، متوخيا في ذلك مصلحة الامتين : العربية والبريطانية في وقت واحد . وتخطرون فخامتكم ، ولا شك ، أن الامر قد بلغ بنا الى أن عرضنا على وزير المستعمرات البريطاني ، اقتراحا شبه رسمي - بواسطة الكولونيل نيوكمب - نعرض فيه دخول العراق الحرب الى جانب بريطانيا في الساحات الشرقية ، لقاء قيام الحكومة البريطانية بحل القضية الفلسطينية ، ونزولها عند رغبة عرب فلسطين على صورة لا تعارض سياستها المدرجة في الكتاب الابيض : ولا شك في أن عمل العراق هذا اقصى ما تستطيع دولة عمله في سبيل قضية يهمها امرها .

لقد كانت الصعوبة التي يجابهها العراق ناشئة عن وجود معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، وعن شعور العراقيين بضرورة قيام بريطانيا العظمى بانصاف عرب فلسطين .

وقد ازدادت هذه الصعوبة خطورة على اثر نجاح الجيش الالماني في اجتياح هولندا ، وبلجيكا ، وما عقب ذلك من سرعة انهيار فرنسا . فان ذلك الانهيار قد أذهل الشعب العراقي - كما أذهل باقي شعوب العالم - حتى راح يتلمس سلامة كيانه بحلول وافتراضات شتى . وقد بلغ الامر ببعض زعمائه أن كوتوا لانفسهم فكرة جازمة عن قرب انهيار الامبراطورية البريطانية ، وبقاء العراق وحيدا ، وضرورة التفكير في الخروج بالعراق سالما من هذه الممعة العالمية ، التي لم يكن يتوقعها احد .

اما الآن ، وقد دارت الايام ، وانقضى ما يقارب الستة اشهر على انهيار فرنسا ، فقد دل تتابع الحوادث على أن انهيار الامبراطورية البريطانية ليس بالامر السهل ، وقد وقفت بريطانيا الوقفة التي كان يتوقعها القليلون من رجال العالم ، بالنظر الى خبرتهم في منابع القوى الروحية ، والمادية الكامنة في هذه الامبراطورية .

ان مستقبل الحرب ، وان كان لا يزال بيد القدر ، فان سير الامور يدل على أن الامبراطورية البريطانية - برغم انهيار فرنسا - قادرة وحدها على الصمود لدولتي المحور ، وان انهيارها لم يعد امرا محتما ، كما كان يجزم به البعض في الصيف الماضي .

اني انتقل الى الموضوع الذي حدا بي الى كتابة هذا الكتاب ، وهو قضية المشكلة

التي نشأت مؤخرا بيننا وبين الحكومة البريطانية ، من جراء سوء الفهم الذي سببه بعض ما نشر في الصحف ، وبعض الاخبار التي لا تستند الى الحقيقة .

ان العراقيين - حكومة وشعبا - مجمعون على تأمين سلامة العراق قبل كل شيء آخر ، وعلى ضرورة السير في الطريق الذي يضمن هذه السلامة .

واذا تعرضت هذه السلامة للخطر ، فان الواجب يحتم علينا جميعا اجتناب هذا الخطر فورا ، من غير ان نفكر في التملص من اللوم والمسؤولية ، وفي محاولة كل منا القائها على عاتق الآخر . لذلك ارجو ان تسمحوا لي ان ابسط لفخامتكم الامور التالية :

١ - اننا لأول مرة في تاريخ العراق ، نتلقى بلاغا رسميا من حكومة الولايات المتحدة الاميركية (بتاريخ ٥ كانون الاول الجاري) تعرب فيه عن حرصها على خير العراق ، واهتمامها باحتفاظه باستقلاله . وهي تؤيد بهذا التصريح ، ان سياستها هي معارضة بريطانيا ، بكل ما لديها من وسائل ، عدا اعلان الحرب ، وان هذه المعارضة ستزداد يوما بعد يوم . وهي تنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، لانها مقتنعة ، ولديها دلائل كافية ، على انه باندحار بريطانيا ، سيفقد العراق استقلاله حتما ، وتحل كارثة بجميع شعوب الشرق الادنى .

ويضيف البلاغ الى ما تقدم :

« ان عدم تعاون العراق مع بريطانيا ، وتوسيع دعاية الكراهية فسي الاوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيرا سيئا لدى الحكومة الاميركية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بد وان الراي العام الاميركي لا يستحسن ، ولا يجذب هذه السياسة ، مما يترك اثرا سيئا لا يكون في صالح العراق . والحكومة الاميركية تلتفت نظر الحكومة العراقية الى السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق تركيا » .

وقد تلقينا في الوقت عينه برقية مؤرخة في ٦ كانون الاول الجاري ، من وزير العراق المفوض في انقره ، يخبر فيها بان وكيل وزير الخارجية التركية استدعاه ، واخبره بان سفير تركيا في واشنطن ، ابرق الى حكومته ، بانه علم من المحافل الرسمية الاميركية ، بان حكومة العراق تميل الى اعادة العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الوزارة العراقية الحاضرة اما ستضطر الى الاستقالة ، واما ستعيد العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر . ولما ذكر وزير العراق المفوض ، الوكيل المشار اليه ، بما جاء في خطاب العرش ، قال الوكيل انه يميل الى الاعتقاد بان سياسة الحكومة العراقية هي السير مع بريطانيا ، ومع هذا فانه سيكون مسرورا جدا لو تاكد له عدم صحة الخبر ، الذي تلقاه من سفيرهم في واشنطن .

ان اهتمام اميركا بشان العراق على هذه الصورة ، يتيح لنا فرصة جديدة لخدمة القضية العربية في ساحة جديدة . ويلوح لي ان فكرة ارسال وفد عربي مؤلف من عراقيين ، وفلسطينيين ، وسوريين ، الى اميركا ، لبسط المشاكل الناشئة عن

قضيتي سوريا وفلسطين ، من شأنه ان يساعد كثيرا على حل هاتين القضيتين . واذا ظفر هذا الوفد بزعامة رجل قدير يستطيع ان يستغل الظروف لمصلحة العرب ، ويجلب اهتمام الراي العام ، وذوي الشأن في تلك البلاد ، ويقنعهم بعدالة القضيتين (١) افاد ذلك كثيرا في التغلب على المشاكل القائمة ، وساعد الحكومة البريطانية على التخلص من تأثير الصهيونيين الفعال ، ولا سيما صهيوني اميركا .

ان قضية فلسطين هي علة اللعل في تعمير صفو العلاقات بين العراق وبريطانيا ، واضعافها . وكل تحسن في هذه القضية ، من شأنه ان يحسن تلك العلاقات ، ويوثقها ، وهو الامر الذي بدأت الحكومة الاميركية بالاهتمام به . وقد قرر مجلس الوزراء مؤخرا احداث مفوضية عراقية في واشنطن ، وتعيين قائم باعمال فيها . واني احبذ اعادة النظر في هذه القضية ، بغية تعيين وزير مفوض بدلا من قائم باعمال ، على ان يعهد بهذا المنصب الى شخص كفؤ يتيسر له معاونة الوفد ، وتسهيل مهمته على الوجه الاكمل ، مستخدما نفوذه الرسمي والشخصي في هذا السبيل .

٢ - ان المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، تنص على ما ياتي :

« اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معونته بصفة كونه حليفا ، وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة ادناه ، وفي حالة خطر حرب محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

« ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب او خطر حرب محقق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانئ ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » .

وقد اكدت الوزارة الحاضرة انها مهتمة بحفظ صلات التحالف مع بريطانيا ، وانها لا تزال - كما كانت في الماضي - حريصة كل الحرص على تنفيذ المعاهدة نصا وروحا ، وما دامت هذه السياسة هي سياسة الحكومة الحقيقية ، فاني ارى انه

(١) اقترح علي - نوري السعيد - بلباقة ولطف ان اسافر الى الولايات المتحدة الاميركية للاتصال برجلها الرسميين ، وكسب عطف الشعب الامركي على قضية فلسطين ، ولما قلت له ان هناك كثيرا من الموانع تحول دون ذلك تعهد بتخليل تلك الموانع .

(الفتي الحسيني في جريدة « اخبار اليوم » المصرية الصادرة في ٢٦ - ١٠ - ١٩٥٧ م) وكان الفتى المشار اليه قد احتل مقاما مرموقا لفت نظر وزير امريكا المنوف في بغداد فكتبت قائلا : « اما فيما يتعلق بالفتي فان تحرياتي تقتضي بانه اكثر الناس احتراما ونفوذا في العراق الان سواء في الدوائر السياسية او الدينية . لقد احرز انتصارا كبيرا في سورية وفلسطين وهو الان يحرز نفوذا مشابها في العراق ، ومن ثم فانه في سبيله الى ان يصبح قوة يجب ان يعمل لها حسابا في العالم العربي » - لوكاهير زوير « الماتية الهنترية والعالم العربي » ص ١١٠

بينما تقوم الوزارة بما يقتضي لايجاد التفاهم الحقيقي بين الحليفتين من جهة، ولحل قضيتي فلسطين وسوريا بالتضافر مع الوفد من الجهة الثانية ، ينبغي توجيه الرأي العام العراقي نحو هذه السياسة بواسطة الصحف والاذاعة ، واجتناب اي عمل من شأنه ان يثير الشك حول محافظة العراق على عهوده ووعوده ، بالنظر الى ما في ذلك من اضرار قد لا تقدر عواقبها لاول وهلة .

٣ - لقد اشرت في مقدمة كتابي هذا الى اهمية التضامن والصراحة ، واثريهما في نجاح الوزارة في اعمالها . ولما كنت اعتقد بانه لا يتيسر لنا التغلب على المشاكل التي تعترضنا ، والمضي في عملنا بنجاح ، الا بايجاد تضامن حقيقي تام ، فاني ارى من واجبي ان الفت نظر فخامتكم الى ضرورة الاهتمام بايجاد هذا التضامن المنشود (١) .

اني مرسل نسخة من كتابي هذا الى رئاسة الديوان الملكي ، لعرضها على صاحب السمو الملكي الوصي على العرش .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي المخلص : نوري السعيد

موقف سمو الوصي

لم يمض اسبوعان على المراسلات ، التي اثبتنا بعض نصوصها ، حتى راي الامير عبد الاله ان يقف على جلبة الامر بنفسه ، فاستدعى الهيئة الوزارية الى البلاط الملكي في يوم ١٧ كانون الاول ١٩٤٠ م ، والمخ الى انه سمع بعدم وجود تأزر بين الوزراء ، وانه يرى ضرورة اعادة النظر في الموقف الوزاري ، فانكر الوزراء وجود اي خلاف بين اعضاء الوزارة ، ما سوى وزير الخارجية .

وعاد الوزراء الى ديوان الرئاسة ، وما كادوا يعقدون جلستهم لدرس قضايا المملكة وفق منهاج سبق اعداده كالعادة ، حتى كان السيد عبد القادر الكيلاني رئيس الديوان الملكي ، قد لحق بهم ، وطلب مقابلة رئيس الحكومة ، فلما خرج اليه ، بلفه رئيس الديوان : ان سمو الوصي اوفده ليطالب استقالة الوزارة « بناء على عدم وجود التضامن الوزاري اللازم ، ولئلا يجرؤونه مع الانكليز » .

ورجع الرئيس الى زملائه ليلفهم ارادة الوصي ، فانقل الحديث فجأة من البحث في جدول اعمال الجلسة ، الى بحث نصوص الدستور ، والصلاحيات المثبتة فيه ، وخلص الوزراء في درسهم وبحثهم الى حقيقة تاريخية ، وهي :

(١) في نهاية تشرين الثاني ، اصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها الى سفيرها في العراق السر بازل نيوتن ان يلح على الوصي كسي يستقيل نوري السعيد من وزارة رشيد عالي الكيلاني ، ويفتقر الوصي هذه الفرصة ليقيل الوزارة ، ولتأتي الى الحكم وزارة أخرى برئاسة رئيس وزراء أكثر صداقة وولاء لبريطانية من الكيلاني ، لكن الوصي ونوري كانا يحسبان حساب نفوذ المتطرفين في الحكم ، ولا سيما نفوذ صلاح الدين الصباغ الذي كان آمر القوة العسكرية المربطة في بغداد ، لهذا بتيا يسايران الامور اهـ . (من كتاب « الشرق الاوسط في الحرب » لجورج كيرك ، ص ٦٣)

« ان العراق كان يرى العرش دائما الى جانب الشعب ، ساعة احتدام الخطر ، وتازم الموقف ، وقد سبق ان حدثت ازمة دستورية مماثلة لهذه الازمة العاصفة الان ، بين وزارة السيد توفيق السويدي ، والمغفور له الملك فيصل الاول في سنة ١٩٢٩م ، فعولجت على اساس صيانة الدستور ، وكرامة السيادة الشعبية » .

وتقرر ان يذهب كل من رئيس الوزراء رشيد عالي ، ووزير المالية ناجي السويدي ، ووزير الدفاع طه الهاشمي لمقابلة الوصي . وعرض ذلك على سموه .

يقول الوصي ، في خطابه المذاع من بغداد يوم ١٤ تموز ١٩٤١ بعد فشل حركة ايار من هذه السنة وتشنت شمل القائمين بها ، واحتلال الانكليز العراق ، وعودة الامير على اسنة حراهم ، يقول :

« ولما تأكدنا من صعوبة ايجاد التضامن الوزاري ، اقترحت ان تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة ، فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، واخبروني بانهم يرغبون بالاشارة الى ان اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري . فأجبتهم باني لست بالذي يريد ان يقلل الوزارة على صورة غير دستورية ، ولكنني ارى ان بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة ، يتسع شق الخلاف بين أعضائها يوما بعد يوم ، امر لا يتفق ومصلحة البلاد . ثم اوضحت لهم : اننا جميعا يجب ان نسعى لخدمة هذا الوطن ، وفق تقاليد القومية ، ونستهدف تأمين مصالحه ، والمحافظة على دستوره ، فاذا كانت الوزارة - خلافا لرأيي - لا ترى من المصلحة ان تتنحى عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في اقالتها (١) فاني بصفتي غير مسؤول دستوريا (٢) اترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافنا نظرهم الى ان تبعة الحوادث التي يحتمل ان تنشأ عن هذا الاصرار ، واقعة على عواتقهم » (٣) .

« وعندها اشارت الحكومة البريطانية على الوصي باقالة الوزارة درءا لما يخشى من اشتداد الازمة بين الدولتين العراقية والبريطانية . غير انه لم يلبث ان اتضح عزم رشيد عالي على البقاء على راس الحكم مستندا الى ما تم بينه وبين الضباط الاربعة من تفاهم في هذا الصدد » (٤) .

تصريح لرئيس الوزراء

وفي اثناء مقابلة الوفد الوزاري لسمو الوصي ، تقرر ان يلقي رئيس الوزراء ، في اول فرصة سانحة ، تصريحاً يطمئن الحكومة البريطانية ، ويزيل شكوكها في الوزارة

-
- (١) « وللملك عند الضرورة التي تنتفيها المصلحة العامة ان يقتل رئيس الوزراء » .
— هكذا عدل القانون الاساسي العراقي بعد هذه الحوادث بعامين —
(٢) « الملك مصون وغير مسؤول » هذا هو نص المادة ٢٥ من القانون الاساسي العراقي
(٣) خطاب صاحب السمو الامير عبد الله من (٦) مطبعة الحكومة بغداد ١٩٤١ م .
(٤) الدكتور زكي صالح في « مقدمة في دراسة العراق المعاصر » ص ١١١ .

القائمة . فاجتمع في دار المفتي الحاج محمد امين الحسيني كل من الرئيس الكيلاني، ومحمد يونس السباعي ، والعقلاء الاربعة ، حيث وضعت صيغة التصريح المنتظر، وفيه تأكيد على خدمة الاماني الوطنية ، وما تنطوي عليه هذه الكلمة من تحقيق قضيتي فلسطين وسورية ، فلما اجتمعت لجنة الامور المالية في المجلس النيابي في يوم ٢١ كانون الاول ١٩٤٠م ، لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية ، صرح الرئيس الكيلاني بما يلي ، دون ان يكون وزير الخارجية ، نوري السعيد حاضرا هذه الجلسة :

« ان العالم يجتاز ظروفًا عصبية ، وتهب فيه زوابع شديدة ، من شأنها ان تزعزع اقوى الامم ، واكثرها منعة ورسوخا في الحكم ، فلا شك والحالة هذه ، ان تكون مهمة الامم الصغيرة ، ولا سيما الحديثة منها ، شاقة وعسيرة جدا . وان تدبير امورها ، وسط هذا الاضطراب العالمي العظيم ، يتطلب مزيد الحكمة والاخلاص من المسؤولين ، والتضامن والاتحاد من ابناء الشعب ، اذ بدون ذلك لا يمكن ان تصل سفينة البلاد الى ساحل السلامة .

اما الاسس التي تقوم عليها سياستنا الخارجية ، والتي تهدينا الى الطريق القويمة ، التي يجب ان نسلکها في هذه الظروف العالمية الرهيبة ، فهي ثلاثة : -

اولا : المحافظة على سلامة البلاد ، وعدم توريثها في اي عمل من شأنه ان يجرها الى شروخ هذه الحرب ، وبذل اقصى الجهود في سبيل استمرار الهدوء الذي تتمتع به البلاد ، بالرغم من وجود هذه المعركة الدولية الهائلة ، ليتمكن ابناء الشعب من الدوام في اعمالهم المثمرة المفيدة لهم وللمجتمعهم ، ومن تهيئة كل قواهم لخدمة وطنهم ، والدود عن كيانه ، فيما اذا اراد ان يمسسه احد .

ثانيا : الاستمرار على اداء الرسالة القومية ، التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها ، لا سيما وان العراق ، وهو من الدول العربية التي تتمتع بنعمة الاستقلال، في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الاماني القومية وملاحقتها .

ثالثا : القيام بتعهداتنا الدولية كمعاهدة الحلف العربي ، وميثاق عدم الاعتداء الذي بربطنا بجيراننا .

واما علاقاتنا مع حليفنا بريطانيا العظمى ، فهي كما تعلمون مبنية على معاهدة التحالف المنعقدة بيننا ، ونحن كنا ولا زلنا متمسكين بتنفيذها نصا وروحا ، ودائمين على توثيق عرى الصداقة بيننا على اساس المنافع المتبادلة ، كما ان علاقاتنا الودية سائرة في ازدياد مع الدول المتحاببة لنا .

فانا وزملائي ، قد اخذنا على عواتقنا السير على ضوء هذه الاسس الثلاثة بكل امانة واخلاص . ولا ريب في ان الحدود التي تتلاقى عندها هذه الاسس ، تتطلب منا مزيد الانتباه ، وقوة الاعصاب ، فيجب ان لا نتأثر بشتى الدعايات، خاصة وان الامم المختلفة ، تحاول في كفافها الحاضر ، ان تستغل جميع القوى العالمية ، وتحشد لها لصالحها ، والعراق بحكم مركزه الخطير ، اول ما تتجه اليه الانظار ، فواجبنا

الرئيسي هو معرفة طريقنا الصحيح ، الذي يجب ان نسير فيه وسط هذا البحر المضطرب ، لتصل الامة الى بر السلامة محققة امانها السامية .

غير انه لا بد لي ان اوضح بأن العراق كدولة مستقلة ، عليه ان ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية ، وامانيه القومية ، فينبغي ان لا ينحرف وراء ما لا يلتئم وهذه المصالح والاماني .

واحب في هذه الفرصة ان اشكر مختلف رجال الامة وابنائها ، الذين شدوا أزر الحكومة ، وقاموا بواجبهم الوطني ، وأتمنى في الختام ان يأخذ الباري بأيدينا، ويهملنا الصواب في هذه المرحلة التاريخية لنواصل السير في سبيل اهدافنا العالية فسي ظل مليكنا المحبوب وتحت رعاية وصيه الكريم « اهـ .

اثر هذا التصريح

وقد قوبل هذا التصريح بارتياح عظيم ، وظن الناس ان الازمة القائمة بين الوزارة العراقية والسفارة البريطانية قد انتهت بصدوره ، فامطر الزعماء، والسراة، رئيس الوزارة الكيلانية وابلا من برقيات التمجيد ، والتأييد ، وعاد الامل بعد القنوط ، والرجاء بعد اليأس ، وبدأ تعاون وثيق بين الرئيس الكيلاني ، وبين « الكتلة العسكرية » في الجيش العراقي ، كان للمفتي السيد محمد امين الحسيني الاثر البارز فيه (١) .

ولما كان الكيلاني يتمتع بزعامة شعبية يدعمها اشخاص بارزون في الشمال ، وفي الفرات الاوسط ، فقد زاد هذا التعاون زعامته المذكورة قوة ونفوذاً .

تبدل في الوزارة البريطانية

استقال اللورد هاليفكس وزير الخارجية البريطانية ، في العشرة الثالثة من شهر كانون الاول ، سنة ١٩٤٠م ، وحل محله المستر انطوني ايدن في تقلد المنصب المذكور ، وفي اثناء مقابلة التعارف التي تمت بين القائم باعمال وزير العراق المفوض بلندن ، وبين وزير الخارجية الجديد ، جرى حديث العلاقات بين العراق وبريطانيا . وكان العراق يشكو من قلة الدولارات الامريكية المتيسرة لديه ، ليتدارك حاجاته من الاسواق الامريكية ، بعد ان سدت في وجهه الاسواق الانكليزية بفعل الحرب، فانتهاز

(١) كان العقيدان فهمي سميد ، وكامل شبيب ، قد زارا وزير الخارجية نوري السعيد ، في داره ، وطلبا اليه ان يلتزم بالميل على تسليح الجيش العراقي ، وحمل الانكليز على اعطاء تصريح يؤمن حقوق العرب في فلسطين . فاجاب نوري باشا انه لا يستطيع — كرجل دولة — ان يلتزم بحمل الانكليز على التسليم بهذين المطلبين ، بالنظر لما يمرقه من موقف بريطانيا في ذلك الوقت . فقال العقيد فهمي سميد « انه واخوانه لا يستطيعون الاعتماد عليه في مثل هذه الحالة » وبذلك حل التباعد محل التقارب بين نوري السعيد والمعتداء الريمية .

القائم بأعمال المفوضية العراقية هذه الفرصة ، وسأل المستر ايدن ان يسرع لمساعدة العراق بتخصيص مقدار من الدولارات ، فرد عليه الوزير البريطاني بما يلي :

ان مقدار ما لدينا من الدولارات محدود جدا ، وان قيمتها لنا عظيمة للغاية ، فاستخدامها والحالة هذه ، يجب ان يكون قبل كل شيء لما نحتاج اليه من الاسلحة ، وما يحتاجه اصدقائنا الموالون ، كاليونان ، والترك ، والمصريين ، الا انه لسوء الحظ لقد كان في موقف العراق اخيرا كثيرا مما يدعو الى عدم الارتياح ، فاذا تبدل موقف العراق ، واظهر لنا ما يحق لنا ان نتوقعه من الصداقة الحقيقية والتعاون بولاء ، فباستطاعتنا عندئذ النظر في امر تخصيص مقدار منها له ، والى ان يحصل ذلك لا يمكن اعطاء اي امل بامكان حصول العراق على دولارات مما يوجد لدينا للاغراض التي يحتاج اليها » . اه .

« اما السفير البريطاني - في بغداد - فقد قطع صلته بالوزارة ورئاستها ، ولم يعد يراجعها ، واخذ يتصل بالوصي مباشرة خلافا للقوانين والتقاليد الدولية » (١) .

احقيقة ام تمويه ؟

وفي جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في يوم ٤ كانون الثاني سنة ١٩٤١م ، اثير موضوع السياسة الخارجية ، وموقف وزير الخارجية منها ، بالسؤال التالي :

سماحة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه سؤالي التالي الى فخامة رئيس الوزراء ليحيب عليه شفهيها امام المجلس العالي : بمناسبة الايضاح الذي ادلى به فخامة رئيس الوزراء في اللجنة المالية لمجلس النواب ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وما احدثه من لفظ وتاويل من قبل دعاة السوء ، لا سيما ما حصل من عدم حضور الوزير المسؤول ، اثناء القائه ، رغم الرغبة الشديدة التي ابدت في ضرورة حضوره ، ارجو ايضاح ما يلي :

١ - هل طلب الى العراق القيام بأعمال اكثر مما تحتمه معاهدة التحالف العراقية - الانكليزية ، مما قد يجرنا الى الاشتباك في الحرب ؟

٢ - هل ان عدم حضور الوزير المسؤول باشيء عن اختلاف نظر في السياسة الخارجية المتبعة ؟

م ١٩٤١/١/٤ جميل المدفعي عضو مجلس الاعيان

رئيس الوزراء - رشيد عالي الكيلاني - جوابا على سؤال فخامة العين المحترم اقول : ان باستطاعتي ان اجيب عليه الآن اذا رغب فخامته . كما ان بالامكان ان يكون الجواب في جلسة اخرى اذا رغب في تبليغ السؤال حسب الاصول . واذا سمع بالجواب عليه الآن فالجواب بسيط .

(١) كتاب « برسان العربية في العراق » ص ٢٨٠ .

الفقرتان جوابهما النفي : اذ ليس هناك تكليف من قبل الحليفة اكثر مما هو في المعاهدة ، كما انه لا يوجد اختلاف في وجهة النظر بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيما يخص السياسة الخارجية المتبعة .

جميل المدفني - انني لاشكر فخامة رئيس الوزراء على جوابه هذا . وفي الحقيقة ان كلامنا يرغب في ان لا يحصل اي اختلاف بين الوزراء ، ولا سيما فيما يخص السياسة الخارجية ، لان سياستنا الخارجية فيما يتعلق بحليفتنا بريطانيا ، هي سياستنا التقليدية التي بني عليها استقلال العراق وكيانه ، مما يحتسم علينا ضرورة التمسك بها ، نظرا الى ما تتطلبه مصلحتنا العامة من النواحي الجغرافية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والسياسية . فهذه المصالح العراقية هي التي جعلت للعراق سياسة تقليدية يجب ان نكون مرتبطين ومقيدين بها كل الارتباط والتقييد ، ويجب ان لا تجربنا بعض الاقوال او بعض الشريات المفرضة الى ما لا يتفق ومصلحة العراق .

سادتي : العراق مستقل كل الاستقلال ، وقد حصل على استقلاله هذا يوم كان الانكليز على اشد قوتهم ، وذلك بعوامل ثلاث :

الاول - التضحيات والدماء التي سفكت في الثورة العراقية التي استمدت حياتها من روح الثورة العربية الكبرى .

الثاني - شخصية فيصل (رحمه الله) العظيمة ، ومساعدة الرجال الذين التفوا حوله في تلك الايام العصيبة ، ومعرفتهم كيفية الاستفادة من هذه التضحيات ، واستغلالهم اياها لمصلحة العراق .

الثالث - ويجب ان نقول ذلك بصراحة : النبل وعلو الخلق السياسي الانكليزي الذي قدر جدارة العراق للاستقلال ، وكفائه بان يأخذ حقوقه الطبيعية ، والتي يرهن العراق على مقدرته واهليته لها .

وعليه فكل سياسة خارجة عن هذه السياسة ، لا تتفق ومصلحة العراق . كما انه يجب ان لا تسجل على العراق . وكل رجل يشتغل ضد سياستنا التقليدية هذه ، لا يعبر الا عن شخصه ورايه الخاص ، والعراق لا يعترف بمثل هذه السياسة مطلقا .

على العراق واجبات قومية قام وسيقوم بتأديتها بدون حاجة الى من يسوقه اليها . والرجل القدير الحاذق هو الذي ينقذ اخاه من الفرق دون ان يعرض نفسه للفرق معه . اقول هذا مع شكري لفخامة رئيس الوزراء لما اوضحه بان ليس هناك تكليف اكثر مما تحتمه المعاهدة العراقية - البريطانية ، مما قد تجربنا الى الاشتباك في الحرب ، وان الاتفاق وثيق بين اعضاء الوزارة نفسها (١) .

(١) محاضر مجلس الاميان : ص ٤٢ - ٤٣ من اجتماع ١٩٤٠/١٩٤١ م .

انتكاس في السياسة العراقية

لما بعث الوصي ، رئيس ديوانه الى رئيس الوزراء لتكليفه بتقديم استقالة وزارته ، اقترح وزير الدفاع العميد الهاشمي ، ان يستقيل وزيران او اكثر من مناصبهم الوزارية ، عسى ان تخفف هذه الاستقالة من حدة الازمة (١) ، ولما كان قد شاع في الاسواق ، وذاع بين الناس ان خلافا عظيما ناشب بين السيد نوري السعيد وزير الخارجية ، وزميله السيد ناجي شوكت وزير العدلية ، وان الاول كان مندفعاً في تأييد وجهة النظر البريطانية ، والثاني لا يرى اية مصلحة في تأييد وجهة النظر المذكورة ، فقد ارتوي ان يستقيل الوزيران المشار اليهما معا ، تقدم السيد نوري السعيد كتاب استقالته في التاسع عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤١ م ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء

اشارة الى كتابي الى فخامتكم المؤرخ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٠ م

نوهت في كتابي المشار اليه في اعلاه بأهمية التضامن التام بين اعضاء الوزارة للنجاح في مهمتها ، والتغلب على المشاكل التي تعترضها ، ولفت نظر فخامتكم في الفقرة ٣ من الكتاب المذكور الى ضرورة ايجاد هذا التضامن .

ولما كنت اشعر بان التضامن المنشود لم يؤمن حتى الآن ، فاني ارفع استقالتي من منصب وزير الخارجية الى فخامتكم ، راجيا التوسط لدى صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش في قبولها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي .

بغداد في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٤١ م نوري السعيد - وزير الخارجية

ولما رفع رئيس الوزراء الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة الى الوصي للتوقيع عليها ، انقطع الوصي عن الدوام في البلاط الملكي اعتباراً من هذا التاريخ ، بعد ان رفض التوقيع عليها ، فقصده العميد الهاشمي السيد ناجي شوكت ، وذكره بضرورة تقديم استقالته ، فلم ير وزير العدلية بداً من الانسحاب من الوزارة ، فرفع كتاب استقالته التالي :

(٢) « وقبل سفري الى مصيف صلاح الدين في يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٤١ م ، اجتمعت برشيد عالي ، وبيئت له ضرورة تخفيف الازمة ، ورجوته ان يستعد لاجراء تصحيح بسيط ، وذلك بانسحابه من رئاسة الوزارة ، وبقائه في الداخلية ، على ان يتولى ناجي السويدي الرئاسة ، وهو من زملائنا الذين اظهروا وطنية ، وان اخلاصه في اماله في وزارة المالية ، ومواقفه المتعددة في مجلس الوزراء معلومة . فالوزارة تستمر على خصلتها ولا تضطر للتبديل .. فلم يبد رشيد امتراضاً على اقتراحي هذا ، بيد اني لاحظت انه ائتمن منه ، ثم علمت انه اتصل بناجي شوكت فلم يشجعه ، واظهر تخوفه من ناجي السويدي . وكان قد شاع قبل ذلك ان توبيخ السويدي اجتمع بالسفير ، ورشح اخاه للرئاسة فارتاح السفير لذلك » اهـ .

(مذكرات طه الهاشمي ، ص ٢٧١)

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

نظرا للأسباب التي لا تخفى على فخامتكم ، ورغبة في أن يساعدكم انسحابي من الوزارة على تذليل الصعوبات في معالجة الموقف الراهن بحكمتمكم ووطنيتكم، وقياماً بأداء واجب مهما كان ضئيلاً لخدمة البلاد ، ارفع استقالتني لفخامتكم لتتفضلوا بعرضها على صاحب السمو الوصي المعظم .

هذا واتمنى لفخامتكم التوفيق لخدمة البلاد ، شاكراً لكم ثقتكم طيلة اشتراكي معكم في المسؤولية وارجو قبول فائق احترامي .

بغداد ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١م ناجي شوكت - وزير العدلية

ولما تقدم رئيس الوزراء بالارادة الملكية الناطقة بقبول هذه الاستقالة ، رفض الوصي التوقيع عليها ، وهدد بالانسحاب من منصب الوصاية ومفادرة البلاد ، فتدخل العقيدان : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد في الامر ، وحملوا سموه على ضرورة قبول الاستقالتين معا فقبلهما ، وعندئذ وجه الرئيس الكيلاني الى وزير عدليته هذا الكتاب :

صاحب الفخامة السيد ناجي شوكت المحترم الرقم ٢٨١ التاريخ ٢٧/١/١٩٤١م

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ٢٥/١/١٩٤١م

يوسفني جدا ان اضطر لرفع استقالتكم الى صاحب السمو الوصي المعظم ، وتبليغكم بقبولها . مقدرا كل التقدير المؤازرة الثمينة ، والخدمات القيمة التي اسديتموها طيلة اشتراككم معي في المسؤولية . واني انتهز هذه الفرصة لاعرب لكم عن خالص شكري ، وكبير امتناني لما ابديتموه من روح الاخلاص والتفاني لخدمة البلاد . راجيا ان تكون روابط الاخوة التي تربطنا جميعا باقية على الدوام واقبلوا فائق احترامي .

رئيس الوزراء - رشيد عالي

ثم صدرت ارادة ملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية السيد ناجي السويدي ، واسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الاشغال والمواصلات السيد عمر نظمي .

تدخل الكتلة العسكرية

كان المفروض ، في حالة قبول استقالة وزيري الخارجية والعدلية ، ان تنتهي الازمة . ولا يخفى ان مركز الرئيس الكيلاني في تلك الظروف جعله يعتقد - لما يتمتع به من زعامة شعبية ، وتمتع من الكتلة العسكرية - بأنه في وضع من يشعر بأنه قد ضحى بالكثير في سبيل حل الازمة ، ولكن الامر لم يقتصر عند هذا الحد ، اذ اتضح ان في النية حمل الكيلاني نفسه على ترك الوزارة ، وتمهيدا لتحقيق هذه النية ، فقد

قيل ان هذه الاستقالة لا تعني تنحية الكيلاني عن الحكم ، ولا اسناد رئاسة الوزارة الى شخص يعتبر من خصوم الكيلاني ، او خصوم الكتلة العسكرية ، بل قيل ان في النية اسناد هذه الرئاسة الى وزير المالية في الوزارة الكيلانية ، وهو يومئذ ناجي السويدي ، على ان يشغل الكيلاني منصب وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة ، ولا ريب ان معارضة هذه الفكرة كانت حرة لان تشمر السويدي شخصيا بعدم الاطمئنان اليه .

وكان توفيق ، شقيق ناجي السويدي ، كثير الاتصال باقطاب السفارة البريطانية وكثير الالتحاق على ان يحل اخوه ناجي السويدي محل السيد الكيلاني في منصب رئاسة الوزارة ، ليكون السيد الكيلاني وزير داخلية ، وهذا ما كان يستفز الكتلة العسكرية ويحملها على رفضه رفضا باتا ، وان يطلب الى العميد الهاشمي تبوء مقام الرئاسة .

وبعد ان اخذت الاشاعات حول هذه الحلول تدور في الاوساط ، رأى العقيد صلاح الدين الصباغ « الذي كان يتمتع بين زملائه العقداء بزعامة نسبية ، وليس برئاسة تمنحه حق البت النهائي » رأى معالجة الامور بتؤدة ، والرجوع الى الكيلاني لمعرفة مدى استعداده لتكوين وزارة جديدة برئاسة وزير ماليته ناجي السويدي ، ويكون فيها كوزير للداخلية .

وكان مما يتحدث به العقيد صلاح الدين في دراسة هذا الموقف ، ان الامر قد ينجر الى التصادم مع الانكليز ، وان مثل هذا التصادم لا يمكن الاطمئنان الى المجازفة به ، ما لم يتضح موقف تركية من بريطانية في الحرب العالمية الطاحنة ، لان تركية تقف حاجزا بين العراق وبين اوربا ، وفي مقدورها عرقلة نجدة العراق ومساعدته من قبل الالمان ، غير ان السيد يونس السبعاوي كان يرى ان التسليم بتنحية الكيلاني من الرئاسة ، وتكوين وزارة برئاسة السويدي ، وجعل الكيلاني ، وزيرا للداخلية في الوزارة السويدية ، ان ذلك يعني التسليم بالتدخل في تكوين الوزارات ، وهو مبدا خطر يجب ان يوضع له حد حالا ، وانه ليس من الحق اخراج الرئيس الكيلاني بالاختيار بين البقاء في الحكم او الاستقالة ، بل ان من واجب الكتلة العسكرية ان تبدي للكيلاني تأييدها لضمان بقاءه على رئاسة الحكم (١) .

احراج موقف الوزارة

على ان الوصي لم يطمئن الى هذه النتيجة ، فصار يمتنع عن توقيع القوانين والانظمة وسائر الارادات الملكية (٢) وارسل خبرا مع وزير المواصلات السيد عمر

(١) « وفي مثل هذا الوقت اخذ يونس السبعاوي يهرض الغباط ويشجعهم على تشديد الازمة » .

— طه الهاشمي في يومياته —

(٢) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته : ان رشيد عالي الكيلاني هو الذي شجع الأمير عبد الله على هذا الضرب من شل يد الحكومة ، فانه — اي رشيد — حين كان رئيسا للديوان الملكي ، كان يقترح على الأمير الامساك من تصديق بعض التشريعات والآراء التي لا تلائم ذوقه ، فاستعمل الوصي السلاح نهسه مع السيد الكيلاني وللغرائخ ان يسجل .

نظمي ، مفاده ان الوزارة اذا لم تستقل حتى ظهر اليوم التالي ، فان سموه سينسحب من الحكم . وفي الوقت نفسه صار يحرض بعض الوزراء على تقديم استقالاتهم من مناصبهم فرادا .

فعمد مجلس الوزراء جلسة خطيرة في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وبعد ان استعرض الموقف العام من نواحيه المختلفة ، قرر الوزراء - فيما عدا وزير الشؤون الاجتماعية السيد رؤوف البحراني - وجوب الاستقالة ، املا في تخليص البلاد من ازمة لا يعرف خطرها الا الله . اما رئيس الوزراء فقال انه يحتفظ برأيه حتى يتصل بالمراجع المختصة ، ويذاكرها في الامر ، فلما انفض المجلس المذكور ، رفع وزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي كتاب استقالته وهو :

الى صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم :

يعلم فخامتكم اني تقدمت ببعض الحلول لتخفيف الازمة ، ويظهر ان الامور بلغت الى درجة من التعقد ، أصبح معها الحل الاخير ايضا لا يفيد ، فلذلك رايت من واجبي ان ارفع لفخامتكم استقالتي ، وعندما ارجو من فخامتكم قبولها ، اشكر ما لقيته منكم من مساعدة وعطف ، واتمنى لكم التوفيق والنجاح ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ المخلص - طه الهاشمي (١)

واعقبه وزير المعارف السيد صادق البصام ، فرفع كتاب استقالته وهو :
فخامة رئيس الوزراء المحترم :

تايدا لما عرضته على مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، ارجو التفضل بتسجيل استقالتي ، ولغخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

بغداد ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ وزير المعارف - صادق البصام

وقد احتفظ رئيس الوزراء بهاتين الاستقالتين ، ولم يستصدر الارادة الملكية بقبولهما .

يقول الوصي في ص ٨ - ١١ من خطابه التاريخي الذي المعنا اليه آنفا :
« ولما كنت معتقدا بان استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ، ومخالف للدستور ، فقد استدعيت رئيس اركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، واوضحت لهما اواقف ، وبينت لهما عدم شرعية وزارة رشيد عالي ، واوصيتهما

(١) يمتد السيد الكيلاني بان الامر عبد الله ومد العميد الهاشمي باسناد منصب رئاسة الوزراء اليه ، في حالة انسحابه من الوزارة الكيلانية الثالثة لاحراجها ، وهو مما صرح به لنا اكثر من مرة ، واثبت في مذكراته التي ما تزال مخطوطة .

بعدم اطاعة الاوامر التي قد تصدر اليهما خلافا للقوانين المرعية والدستور (١) «ثم» انصرفت الى الاتصال ببعض رجالات الملكة واعيانها للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الازمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي ، وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة صراحة لاحكام الدستور ، وبينما كنا منهمكين في هذا الامر ، خبرت بان ... العقيد محمود سلمان يرغب في مقابلتي ، ولما اذنت له بالمقابلة ، اخبرني بأنه جاء مندوبا عن الجيش ... ليخبرني بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزارة ، مهما كلف الامر ، فنبهته فورا الى ان القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ، ولفت نظره الى ان اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوق الدستورية ، والسى انني بعد المداولة مع رئيسي مجلسي الاعيان والنواب ، وبعض رجالات البلد ، ساع لان اختار لمنصب رئاسة الوزارة الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد فانصرف ... وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك ، وابلغني بان العقداء الاربعة مصرّون على طلبهم ، وبناء على هذا فقد طلبتهم الى قصري لاقناعهم بان الطلب خارج عن اختصاصهم ، فدخلت عليهم ، واوضحت لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية ، ومن جهة المصلحة العامة .. ونصحتهم بان ينصرفوا الى الاهتمام بواجباتهم العسكرية وبان لا يدعوا للنزق سبيلا الى التغلب عليهم ، وقد كان رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، موجودا في الغرفة التي قابلتهم فيها ، ولما غادرت الغرفة ظل معهم ، فاخبروه بأنهم مصرّون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على رأس وزارة ولو كانت غير دستورية ، وان ادى ذلك الى انسحابي من الوصاية على العرش . وقد حاول ان يتوسط في الامر فذهب واياهم الى السيد رشيد عالي ، املا في الوصول الى حل للازمة ، والخروج من هذا المازق الحرج ، ولكنه لم يلبث ان عاد ومعه العقيد محمود سلمان ، وأشار علي بان اقلاني ما قد يلحق بالبلاد من ضرر ، وذلك بمجاراتهم (٢) ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الازمة . ثم اخبرني بان العقيد محمود سلمان قد اتى اليّ بارادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود، ويونس السبعائي ، وزيرين لاقوم بالتوقيع عليها ، ففهمت فورا ان القصد من هذا التعيين ادخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها « اه .

ويقول العقيد صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة » ص ١٩٢ .

ان السيد الكيلاني استدعاه الى مقر رئاسة الوزراء مساء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤١م ، فوجد عنده كلا من العقداء فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، ووكيل رئيس اركان الجيش امين زكي ، فقال لهم : « ارجو منكم ان تتوصلوا من

(١) يقول صلاح الدين الصباغ في ص ١٧٧ من مذكراته : ان الوصي استدعاه الى قصره وقتل له سنا نصه :

« يجب ان تتأسي الاتكيز وتطبي ما يطلبون بلا قيد ولا شرط ، واريد ان لا تتملوا برشيد عالي رئيس الوزراء ومن يواليه ، انهم مجرمون ووزارته يجب ان تسقط فورا » اه .

(٢) لا ينكر ان جميع السياسة الذين حرمهم اتفاق الكيلاني مع الكتلة العسكرية من تحقيق مطالبهم السياسية في تداول الحكم ، هملوا في اقتاع سو الوصي بان القادة يخاصبونه شخصيا .

سموه ليوقع على ارادة بتسمية يونس السبعراوي ، وعلي محمود ، وزيرين بدلا من ناجي شوكت ، ونوري السعيد .

بارقة أمل

والواقع ان الكتلة العسكرية كانت تحسن الظن برئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، وكان الصدر حسن الصلة بالوصي ، فارتأت هذه الكتلة ان تعالج هذه الازمة على اساس السابقة الدستورية ، التي حصلت في عهد وزارة حكمة سليمان في حزيران ١٩٣٧ م ، وقبول استقالة الوزراء واحدا بعد واحد ، وعند قبول كل استقالة ، يعين وزير جديد ليحل محل الوزير المستقيل (١). وتراجع الكتلة لاستصدار الارادة الملكية ، وقد نجح الصدر فعلا في اقناع الوصي باصدار الارادات الملكية الخاصة بتعيين الوزراء الجدد ، ولكنه في الوقت نفسه كان يشير على سموه باتباع هذه السياسة مؤقتا لمعالجة الموقف الآني . وعلى هذا الاساس صدرت الارادة الملكية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤١ م بتعيين علي محمود الشيخ علي وزيرا للعدلية ، ويونس السبعراوي وزيرا للاقتصاد (٢) .

وفي يوم ٢٩ من هذا الشهر ، رفع وزير المالية ناجي السويدي ، كتاب استقالته وهو :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم ،

بناء على انسحاب بعض الزملاء من موقع المسؤولية ، وخاصة منهم الدوات الذين تم الائتلاف بيننا وبينهم ، ووقعنا معهم على وثيقة التضامن ، ارى ان مهمتي قد انتهت واصبح انسحابي واجبا ، كما تقرر في الجلسة الوزارية التي انعقدت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ م ، وعليه ارجو من فخامتكم ان تفضلوا بتأييد استقالتني وتنفيذها ، مع قبول جزيل شكري لقاء اللطف الذي لقيته منكم ، والمعونة التي اسديتموها لي طيلة المدة التي قضيتها برفاقتكم .

وفي الختام ابتهل الى الله تعالى ان يسدد خطواتكم ، ويمدكم بمعاونته لتسهيل المهمة الملقاة على عاتقكم ، ويوفقكم لما فيه صيانة حقوق البلاد ، وهدوء وراحة العباد آمين .

المخلص وزير المالية - ناجي السويدي

بغداد ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١ م

(١) ان الكيلاني - وهو العقول والاسلاف في القائلون - يعتقد ان استقالة وزير ، او اكثر من الوزارة ، لا يستوجب استقالة رئيس الوزارة . ذلك لان المادة (٢٦) من الدستور تنص على ان الملك يختار رئيس الوزراء فقط ، وليس له حق اختيار الوزراء لان هذا الحق لمؤيدين الوزراء فهو الذي ينتخب وزراءه ويعرض اسماهم على الملك لاصدار الارادة الملكية بذلك . وان ما يؤيد هذا الامتناع بنظره ، انه عند تأليف اية وزارة يعهد الملك الى شخص بتأليفها ، ولهذا الشخص وحده حق اختيار زملائه في الوزارة بصفة كونه رئيسا شرعيا حسب الدستور . اهـ .

(الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحريرية ص ٨٢)

(٢) كان وزير الاقتصاد ، السيد محمد أمين زكي قد استقال من منصبه في ١ تموز ١٩٤٠ م ، وتسلم وزير الدفاع طه الهاشمي ، المنصب المذكور بالوكالة في اليوم الثالث من هذا الشهر .

فصدرت الإرادة الملكية فوراً بقبول هذه الاستقالة ، وبتعيين المحامي محمد علي محمود وزيراً للمالية ، والسيد موسى الشابندر وزيراً للخارجية .

وكان من المقرر ان ينظر رئيس الوزراء في استقالتى وزير الدفاع ، ووزير المعارف ، في يوم ٣٠ كانون الثانى من هذه السنة ، ويعين وزيرين بدلا عنهما ، ولكن حدث ان عقد مجلس النواب جلسته العشرين في هذا اليوم ، فما كاد كاتب المجلس يتلو الارادات الملكية الصادرة بقبول استقالة بعض الوزراء ، وبتعيين غيرهم ، حتى انبرى النواب الموصليون السادة : علي جودة الايوبي ، وابراهيم عطار باشي ، واحمد الجليلي يتساءلون عن اسباب هذه التبدلات الوزارية ، ويطلبون حضور رئيس الوزراء للدلالة بما لديه من معلومات (١) .

حشجة مريض

وكان رئيس الوزراء قد تغيب عن هذه الجلسة لانشغاله في بعض القضايا الهامة ، فلما حضرها ، سأله رئيس المجلس عما اذا كان لديه ما يقوله ؟ فاجاب بالنفي ، ففض الجلسة ، وعين يوم السبت الموافق اول شباط ١٩٤١ م ، موعدا لانعقاد الجلسة الحادية والعشرين ، فارتأى رئيس الوزراء ان اكثرية المجلس اصبحت متباعدة ، واعتقدت الوزارة بضرورة « استفتاء الراي العام » ، لان الراي العام لا يستفتى الا في مثل هذه الظروف الدقيقة ، ولا سيما ان هذا المجلس لم يجر انتخابه في زمنها ، ولا في مثل هذه الظروف العالمية ، وانما كان قد انتخب في زمن الوزارة السعيدية (الرابعة) وقبل ان تعلن الحرب العالمية « على حد تعبير الكيلاني فيما كتبه لنا ، فنظمت الإرادة الملكية التالية :

(١) قال علي جودة في ص ٢٧٠ من محضر ١٩٤٠/١٩٤١ م :

« منذ اكثر من شهرين ونحن نسبع بانة توجد ازمة وزارية ، ويوجد خلاف بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ويوجد خلاف في السياسة الخارجية بين رئيس الوزراء والحليفة ، ويوجد خلاف بينه وبين البلاط . وقد سئل الرئيس في اللجنة المالية فأنكر ذلك ، وسئل في مجلس الاعيان فأنكر ذلك . كل هذا يقع ومجلسكم المالي في موقف المتفرج . ومع الاسف كنا نود ان نفهم ما هذه الخلافات وهل هي خلافات اساسية من السياسة الخارجية ؟ لماذا كانت حقيقة موجودة فكان من الواجب على فخامة رئيس الوزراء ان يحضر للمجلس ويبسط سياسته الخارجية ، اذا يوجد اتجاهات جديدة ، ويجعل مجلسكم المالي والامة على بصيرة من الامور وربما يعاضدونه ... أرجو المجلس المالي ان يسجل بان اشاعات تدور في البلد ، كما ان بعض الاستقالات والتعيينات كانت بنتيجة اسباب غير مشروعة » اهـ .

ومن تكلم في هذه الجلسة الشيخ زامل المناع « نائب المنتلق » فقال (ص ٢٧٠ من المحضر)
« سادتي ! انا اشارك فخامة الايوبي في هذا الامر . فقد كان في المجلس وزراء عظام ، وكانوا رؤساء الحكومة واستقالوا ولا تعرف اسباب استقالتهم . وفوق هذا وصينا المندى في بيته ، وما يأتي للبلاط ، ولا نعرف ما هو السبب ؟ ونحن والثقون بالوصي المندى وبمجلس الامة ، ولنا ثقة في الكيلاني ، وبأنه خدم الامة اكثر من كل الوزراء القديين ، ولكن لا ارضى ان يتقول الناس حرصا على الوزارة ، اننا مريح . الوصي يطلب منه الاستقالة ولا يستقيل . فرضاء الامة من رضاء الوصي . لماذا كان باستقالته صلاح للامة فارجو ان يستقيل » .

« بما ان الظروف العالمية الحاضرة تستلزم تعاوننا اوثق بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وبما ان الوزارة ترى ضرورة استفتاء الراي العام عن خطتها السياسية ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، قرر مجلس الوزراء حل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد ، وذلك وفقا لاحكام المادة ٢٦ من القانون الاساسي » اهـ .

وقد حمل الكيلاني هذه الارادة الى الوصي في « قصر الرحاب » ليقع عليها ، فاستمهله سموه الى المساء ، فانصرف على ان يعود الى مقابلته ليلا ، ولكن الوصي غادر بغداد (الى الديوانية تخلصا من ضغط رشيد واعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الانذار) (١) واتصل من هناك بمتصرف لواء البصرة صالح جبر - وكان مجازا في بغداد - فحضر اليه ، وبمتصرف لواء الموصل تحسين علي ، وبمتصرف لواء الناصرية يوسف ضياء وبمتصرف لواء العمارة ماجد مصطفى ، كما اتصل بامر فرقة كركوك قاسم مقصود ، وطلب اليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد ، وتلقي الاوامر منه ، وكان نوري السعيد فر الى المحمودية واختفى في مزرعة علي رضا العسكري على جاري عاداته عند حدوث كل ازمة .

واجتمع مجلس الوزراء في ديوان الرئاسة مساء هذا اليوم « الخميس ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ م » لدرس الحالة الناشئة عن هذا التطور الخطر ، وحضر الاجتماع كل من السادة : الحاج محمد امين الحسيني ، ومحمد امين زكي ، ويونس السبعائي ، والعقدا : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، ولم يحضرا بهيم العقيد كامل شبيب ، ولا يعلم سبب تغيبه عن رفاقه ، وان اشار الصباغ الى تمارضه في (ص ١٩٧) من مذكراته مخاطبا كامل شبيب « ومتى كان ذلك وقد كنت بالامس سليما ؟ » .

واستطلع الرئيس آراء وزرائه ، فاشارت الاكثريّة بوجوب اتباع الطرق الدستورية في فض هذا المشكل الجديد ، وذلك بان تجابه الوزارة مجلس النواب في جلسته المقبلة ، فاما ان تحصل على ثقته ، او ان يسلب هذه الثقة منها ، وخالف وزير الاقتصاد محمد يونس السبعائي ذلك ، وقال بوجوب منع المجلس من عقد اجتماعه المرتقب ، والاستمرار في المقاومة والصمود مهما كلف الامر . اما رئيس الوزراء السيد رشيد عالي ، فانه احب ان يستطلع آراء العقدا الحاضرين في الامر . فاجمع هؤلاء على ثقتهم بالوزارة ، وقالوا : انهم على استعداد لتنفيذ كل ما يتقرر . ولكن لوحظ في الوقت نفسه ان التجاء الوصي الى الديوانية ، قد تكون فيه محاولة لجر الفرقة الرابعة بقيادة امير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، الى جانب سموه فينقسم الجيش على نفسه .

(١) خطاب صاحب السمو الامير عبد الله من ١٢ ايار الدكتور سندرسن طبيب العائلة المالكة فيقول في ص ١٨٠ من كتابه **Ten Thousand and one nights** « دميت بعد ظهر احد ايام اواخر كانون الثاني ١٩٤١ الى قصر رحاب فوجدت عبد الله وانراة العائلة المالكة مجتمعين في القصر حيث كان الجو متوترا ... كان هناك من الوقت اقل من نصف ساعة نقررنا ان الطريقة الوحيدة لتجنب اللقاء هي تغيب الوصي واهيرا توصلنا الى الاستنتاج بان الحل الامثل هو ان يتوجه الوصي بالسيارة الى الديوانية ... وان يطلب للجوء الوقت هناك حتى يتم التوصل الى التسوية » .

وعلى أي فقد حضر الجلسة الوزارية على الفور السيد محمد الصدر ، والعميد الركن طه الهاشمي ، فأشارا على السيد الكيلاني بوجوب التقيد بأحكام الدستور ، والاستسلام للأمر الواقع بعد أن وصلت الازمة حدا لم تصل اليه اية ازمة من قبل ، واستمر المجلس منعقدا حتى الصباح ، حيث وضعت الصيغة النهائية لكتاب استقالة الوزارة (١) وقد بعث بها السيد الكيلاني الى سمو الوصي في الديوانية برقيا ، بعد ان صرح بأنه من المستحيل عليه ان يستخدم الجيش في القضاء على الدستور ، وهذا نص استقالته :

صاحب السمو الوصي المعظم - ديوانية .

سيدي ! لقد حاولت ان اسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجا سياسة تتفق ومصلحتها العامة ، ولم اشك في ان سموكم كان يرغب في ازالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين ، غير ان الايدي والمصالح الاجنبية ، التي لا يروقها ان تسود الثقة المتبادلة بين سموكم ، وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص ، وفق خطتها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها ، وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي ، وانعكافكم في قصركم العامر ، الامر الذي اثر على حرية سير الوزارة في اعمالها . ثم استمر عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة ، وايقاف الارادات المعروضة على سموكم ، سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب ، اذ ان الوزارة التي اخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد ، وادارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، رأت ضرورة استفتاء الراي العام عن خطتها السياسية ، لتأمين تعاون اوثق بين السلطين : التشريعية والتنفيذية مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فاني اعتذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية ، راجيا من سموكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة ، والله اسأل ان يمد سموكم بتوفيقاته .

بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م رئيس الوزراء - رشيد عالي

وقد اسرع الوصي بالرد على هذه الاستقالة فورا فابرق ما يلي :

ديوانية ١٩٤١/١/٣١ رسمي ومستعجل

عزيزي رشيد عالي رئيس الوزراء - بغداد

جوابا لبرقيتكم تاريخ ١٩٤١/١/٣١ م ، المتضمنة اعتذاركم عن الاستمرار بالعمل ، للاحداث التي وقعت ، وطلبكم قبولنا الاستقالة من منصب رئاسة الوزراء ،

(١) يقول ناجي شوكة في مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » : ان العقيد مسلاح الدين الصباغ اشار على رشيد عالي بوجوب تقديم استقالة وزارته لئلا يسطدم الجيش بالوصي ، او تصطدم بعض القطعات مع بعضها فانصاع الكيلاني لهذا الامر .

ويقول العقيد الصباغ في ص ٢٠١ من كتابه « نرسان العروبة » انه قال - أثناء استعراض الازمة - « ربما لكل الناس قد يتخذة التكليل ومواليم حجة يسترون بها خبث نواياهم فاني اقول : ليكن للوصي ما يريد ، ولتستقل الوزارة ، ثم نوى ما سيكون ، وللبلاد رب يحبها ، وشعب ينفذ عنها » .

فقد قررنا قبول استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، وشكرنا لكم موقفكم هذا الذي ساعد على انهاء هذه الازمة ، التي لم تكن مرغوبة من الجميع ، راجين استمراركم على العمل الى حين تأليف الوزارة الجديدة .
عبد الاله (١)

ماذا جرى في الديوانية ؟

اراد الامير عبد الاله ، اثناء التجائه الى الديوانية ، ان ينشب حربا اهلية بين الجيش الواحد في سبيل التخلص من « الوزارة الكيلانية الثالثة » ولقد كتب امير اللواء الركن ابراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة في الديوانية اصدق وصف لما حدث اذ قال :

« كان سمو الوصي قد كلمني بالتلفون قبل مجيئه للديوانية بيومين ، فشكى من موقف رشيد عالي الكيلاني ، ومن تصرفات القسادة ، واضطراره على توقيع الارادات الملكية بتعيين وزراء لا يثق فيهم ، وان نوري السعيد وعلي جودة نصحاء ان يلتجئ الي . وما كنت لاطن ان الموقف يتطور بمثل تلك السرعة . فبينما كنت في ضيافة متصرف لواء الحلة ليلة ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ م ، اذا برشيد عالي يكلمني بالتلفون ، ويخبرني بان سمو الوصي قد غادر العاصمة الى جهة مجهولة ، ويستفسر عما اذا كانت لدي معلومات عن جهة سموه ، فاجبته بالنفي ، وبعد فترة وجيزة اتصل بي اخي المقدم عبد الكريم من الديوانية ، طالبا حضوري اليها في الحال ، فادركت ان سمو الوصي قد وصل الديوانية . وقبل ان اذهب الى داري الذي كان فيه سمو الوصي ، عرجت على وكيل المتصرف السيد احمد السوز ، واتفقنا معا على ان واجبنا يقضي بالمحافظة على سموه باعتباره ضيفا ، مهما تطورت الاحوال ، وان تتصف قراراتنا بالروية وبالحياد التام . ولقد علمت عند مقابلتي لسموه في داري بان سموه قد جمع آمري الوحدات ، ورئيس ركن الفرقة ، وتحدث اليهم ، واتصل بالمصرفين ، وكلم قائد الفرقة الثانية بكر كوك الزعيم قاسم مقصود . وفهمت في الحال ان الغرض من كل ذلك كان تهيئة الجو لمقابلة حكومة بغداد بالقوة ، اذا اقتضى الامر ، قوة وحدات فرقتي ، وتهيئة الراي العام في الفرات الاوسط ضد حكومة رشيد عالي ، اذا اصر على البقاء في الحكم . وبعد فترة قصيرة اختلى سموه بي ، وشكى لي من تصرفات رئيس حكومته ، وتذمر من موقف وكيل رئيس اركان الجيش الفريق امين زكي سليمان ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، وسائر القسادة الذين أجبروه على التوقيع على ارادات تعيين الوزراء الجدد ، وختم حديثه معي قائلا : « ما جيتونا الى هنا لكي تهينونا ، وليست لدي حنكة فيصل ، واريد منك قرارك النهائي » وقد اجبت سموه قائلا : « سيدي ان من مبدأ كل جندي ان لا يتدخل الجيش في السياسة . وانا احد الجنود الذين حافظوا على هذا المبدأ . ولذلك فواجبي يقضي علي بالاتصال بمرجعي الرسمي ، وهو رئيس اركان الجيش »

(١) كان السيد صالح جبر متصرف لواء البصرة قد مر بالديوانية في طريق عودته الى مقر وظيفته لتولي اعداد هذا الجواب على ما اخبرنا بذلك قائد الفرقة الرابعة اللواء الركن ابراهيم الراوي .

ولقد لاحظت على سموه خيبة أمل مريرة من جوابي هذا ، واتصلت فعلا برئيس
أركان الجيش ، وأخبرته بأن سمو الوصي قد حل ضيفا علينا ، ولتمه على موقفهم
من سموه ، ذلك الموقف الذي أدى الى هذا الإحراج الشديد . ومع اني لاحظت
اندفاع بعض أمري الوحدات للقيام بعمل عسكري ضد حكومة بغداد ، الا اني قررت
الإبقاء على وحدة الجيش ، واجتناب كل حركة قد تؤدي في النهاية الى حرب اهلية
بين أبناء الوطن الواحد والجيش الواحد » (١) .

« ولم يختلف موقف بقية قادة الفرق عن موقف الراوي . فقائد الفرقة الثانية
العميد قاسم مقصود قد أعلن انه يتلقى أوامره من رئيس أركان جيشه - وهو ما
أكده لنا مقصود حين ضمنا معتقل العمارة في سني الحرب المعجاف « الحسني » -
وكذلك كان موقف أمر منطقة الموصل العقيد عبد الرزاق حسين الذي أفاد انه لا
يمثل لهذه الأوامر الصبائية ، ولا يقيم لها وزنا ، وسيظل على ارتباطه القانوني
برئاسة أركان الجيش » اهـ (٢) .

(١) جريدة المواطن : العدد (١٨) الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤ م .

(٢) محمود الدده في كتابه « الحرب العراقية - البريطانية » ص ١٧٦ .

وزارة العميد الهاشمي



الفریق طه الهاشمي

ولد في بغداد سنة ١٣٠٦ (١٨٨٥ م) وتوفي في لندن يوم ١١ حزيران ١٩٦١
الف وزارة واحدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ وقد اكرمت على الاستقالة في اول نيسان ١٩٤١

فترة سادها السكون

لما غادر الامير عبد الاله ، الوصي على عرش العراق ، مدينة بغداد في عصر يوم
الخميس الموافق ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١ م ، قصد « الديوانية » ونزل في دار
آمر الفرقة الرابعة فيها ، امير اللواء الركن ابراهيم الراوي . وكان برفقته ٢٨ شخصا
من خواصه « بينهم جنديان من الحاضرة التي رافقته » (١) فخف الى مقابله كل
من : متصرف اللواء السيد احمد السوز ، ومدير الشرطة السيد عبد الجبار
الجسام ، اذ كان اللواء الراوي في الحلة بنية السفر الى بغداد ، فلما احيط علما
بوجود الوصي في داره ، عاد الى الديوانية فوراً .

واتصل مدير الشرطة العام من بغداد ، بمدير شرطة الديوانية هاتفياً ، سائلاً

(١) ابراهيم الراوي في ص ٢١١ من كتاب « من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث » .

عن وصول الامير الى الديوانية ، فأمر الوصي المدير ان يجيب على السؤال بالنفي ، وتكرر هذا السؤال مرارا فتكرر الرد بالنفي تكرارا ، واذا برئيس الوزراء يتصل بوكيل المتصرف هاتفيا ، ويسأله عن وصول الوصي الى الديوانية ، فيرد هذا على سؤاله بـ « نعم ! نعم ! لقد وصل سمو الوصي الآن ، ونحن الآن في خدمته » فيسوء هذا الرد وقعا في نفس الامير ، وتظهر على ملامح سموه امارات الانفعال الشديد .

فلما تلقى صاحب السمو برقية استقالة « الوزارة الكيلانية الثالثة » في صباح اليوم التالي (الجمعة ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م) قبل الاستقالة فوراً بـ برقية مقتضبة ، واستدعى الى الديوانية لفيغا من الساسة ، وبضمنهم بعض اعضاء الوزارة المستقيلة ، فقصده رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة العميد الركن طه الهاشمي في داره ، وبعد ان تكلم واياه في موضوع الاستقالة ، طلب اليه ان يصحبه الى داره في الكرخ ، فلما وصل الهاشمي الى دار الصدر اخبره هذا : ان الوصي في « الديوانية » يطلب حضور كل من : السيد محمد الصدر ، وطه الهاشمي ، وناجي السويدي ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي ، وصادق البصام ، وكان هؤلاء قد اجتمعوا في دار الصدر مع رئيس مجلس النواب مولود مخلص ، وكان السيدان : جميل المدفعي وعلي جودت قلتين يرغبان في ترك العاصمة ، والذهاب الى اي محل كان خارجها . اما نوري السعيد فقد اختفى بعد سفر الوصي في مزرعة علي رضا العسكري في الحمودية .

وبعد ان بحث المجتمعون في برقية استقالة السيد الكيلاني وجواب الوصي عليها ، وفي الحالة التي نشأت عن هذه الاستقالة ، ارتوي ان لا يذهب المجتمعون الى الديوانية برمتهم ، واقترح الهاشمي ان يذهب هو والسيدان : محمد الصدر ، وصادق البصام لمقابلة الوصي ، ليقفوا على ما يريد ، فقبل هذا الاقتراح (١) واستقل الثلاثة المشار اليهم طائرة من سلاح الجو العراقي ، وتوجهوا الى الديوانية . اما السيد ناجي السويدي فقد بقي في بغداد ، واما السادة : جميل المدفعي ، وعلي جودت ، ومولود مخلص ، فقد استقلوا سياراتهم ، وسافروا الى الديوانية ايضا ، كما سافر اليها آخرون لا علاقة لهم في الموضوع ، كالوزير السابق ابراهيم كمال ، والمتصرف الاسبق احمد عارف قفطان . وكان العميد الهاشمي قد التمس من السيد الصدر قبول تاليف الوزارة الجديدة المأمولة اذا كلف بها فلم يوافق السيد على ذلك .

واختلى السيد محمد الصدر بالوصي في « الديوانية » برهة من الزمن ، وظهر اخيرا انه عرض على سموه احد حلين : اما اسناد رئاسة الوزارة الى طه الهاشمي الذي يشق به العقداء الاربعة او ان يبقى في الديوانية وينتظر التطورات ، فاستدعى

(١) يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ٢٠٣ من مذكراته « غرسان العروبة في العراق » :
جاءنا طه الهاشمي قائلا : « لقد جئت الان لاستشيركم ، فقد طلب الوصي حضوري الى الديوانية ، وسوف اطير اليها مع السيد الصدر الذي بلغني انه كلف برئاسة الوزارة فرفض ، لذلك بت اعتقد ان الوصي سيطلب مني ما رفضه الصدر . هلني فقلت ان اراكم اولاً ، وسأقبل الرئاسة اذا ايدتوني فما قولكم ؟ قلت اذا بشرط ان تسير الوزارة ضمن حدود المعاهدة ... قل : لكم علي ذلك » . ا.هـ .

الوصي العميد الهاشمي ، وكلفه بحضور الصدر ، ان يؤلف الوزارة الجديدة (١) فسأله الهاشمي عن رأيه في القادة ؟ فرد عليه صاحب السمو بأنه كان قد اخبر القادة من قبل : بأن طه الهاشمي لو تقدم بإرادة ملكية لاحالتهم على التقاعد لرفضها. فاجاب الهاشمي على ذلك بأنه حدثت ثغرة بين القادة والبلاط ، وانه يخشى ان يستغل المتصيدون هذه الثغرة ، ويعملون على توسيعها فيذهب بعضهم الى صاحب السمو ويدعي ان القادة يدبرون مؤامرة في الخفاء ، ثم يذهب هذا البعض الى القادة ويقول لهم : ان سمو الوصي يريد معاقبتهم . ولهذا - اي الهاشمي - يرى من الافضل ان يقضي على دسائس المتصيدين ، ويقبل عرض اخلاصهم (٢) .

اما وزير معارف وزارة طه الهاشمي السيد صادق البصام فقد قال لنا : لما كلف الوصي طه الهاشمي بتأليف الوزارة ، استدعاني في الوقت نفسه ، وقال لي بحضور طه : اشهد يا صادق ان طه تعهد فواقفني على تشتيت شمل العقداء الاربعة . فرد طه على ذلك قائلا : العفو انني لم اتعهد بذلك وانما قلت ان هذا يتم مع الزمن .

وتدل تتبعاتنا الشخصية على ان الوصي استحسن رأي العميد الهاشمي ، ووافق عليه ، فلما عاد الى العاصمة ، وتهيأت اسباب اجتماع القادة بالامير ، لعرض الطاعة والولاء ، تدارك السفير البريطاني الامر ونصح الوصي برفض مقابلة القادة (٣) .

وعلى كل فقد كان مصرع « الوزارة الكيلانية الثالثة » بالكيفية التي تم فيها ، انتصارا ظاهرا لسياسة الوصي ، وتراجعا بينا من العقداء الذين كانوا يؤيدون سياسة الكيلاني ويشدون ازره فيمل حقن هذا المصرع للوزارة التي خلفت وزارة الكيلاني « وهي وزارة طه الهاشمي » الغاية المرجوة من المصرع ؟

تكوين الوزارة الجديدة

لم يكد الاتفاق يتم بين الامير الوصي ، والعميد الهاشمي في « الديوانية » على تأليف الوزارة الجديدة ، حتى وجه سموه الكتاب التالي الى العميد الهاشمي بهذا النص :

وزير بري الافخم طه الهاشمي

(١) « كلف طه الهاشمي بتأليف الوزارة لكن جهود الوصي كانت غير منقطعة في سبيل العمل على فشل الرئيس المكلف في التأليف » .

(مذكرات تونيق السويدي من ٢٢٢)

(٢) هذا ما خطه لنا العميد الركن طه الهاشمي بالحرف الواحد ثم سجله في « يومياته » .

(٣) قال لنا الحاج محمد امين الحسيني مفتي فلسطين : ان وزير الخارجية تونيق السويدي قد زار ، في بيته ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، وطلب اليه بالتحاح ان يقطع العقداء الاربعة بضرورة الموافقة على الاجتماع بالوصي ، وعرض الولاء له ، فبذل سباحته مجهودا كبيرا لتحقيق ذلك ، ولكن السفير البريطاني احبط هذه المحاولة في آخر لحظة .

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قرّر رأينا على ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر محرم سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الثاني سنة الف وتسعمائة واحد واربعين الميلادية .

وعاد الهاشمي وصحبه بالطائرة الى بغداد فاستعرض أسماء الذوات الذين يمكنه العمل معهم ، ووقع أول اختياره على السيدين : عمر نظمي وصادق البصام ، فوافقاه على الدخول في وزارته بدون قيد وشرط ، ولما فاتح ناجي السويدي بأمر الاسهام في تحمل اعباء المسؤولية ، اعتذر ورشح اخاه توفيق . ثم اتصل بعلي ممتاز الدفترى فوافقه على الدخول معه ، كما وافقه السيد عبد المهدي ، وهكذا تم تكوين الوزارة الجديدة في اليوم التالي كما يلي وكان للوصي الراي المطاع في اقرار اختيار معظم الاعضاء :

١ - طه الهاشمي : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية ، والدفاع بالوكالة .

٢ - عمر نظمي : وزيرا للداخلية ، ووزيرا للعدلية بالوكالة .

٣ - علي ممتاز الدفترى : وزيرا للمالية ، ووزيرا للاشغال والمواصلات بالوكالة .

٤ - عبد المهدي : وزيرا للاقتصاد .

٥ - حمدي الباجه جي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٦ - صادق البصام : وزيرا للمعارف .

وفي اليوم الرابع من شهر شباط ١٩٤١م ، وقع الوصي الارادة الملكية الناطقة باسناد منصب وزارة الخارجية الى السيد توفيق السويدي .

وكان في نية الهاشمي اسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية الى المحامي عبد الوهاب محمود، فرفض السويدي مزاملة الاستاذ محمود لاسباب ما زلنا نجهلها، فاختر الهاشمي السيد حمدي الباجه جي وزيرا بدلا عنه .

في حفلة الاستيزار

بعد ان تليت الارادة الملكية بتكوين الوزارة الجديدة ، فاه رئيس الوزراء بهذه الكلمة :

اخواني ابناء هذه الامة الكريمة !

أظنكم جميعا تعرفوني ، وتعرفون زملائي الذين انتقيتهم للقيام بالعمل المشمر . ولا شك ان البلاد تحتاج الى تضامن جهود ابنائها وتآزرهم ، وآمل وزملائي اننا سنقوم ان شاء الله بخدمة هذه البلاد ، ونحرص على مصالحها ، ونسعى لايصالها الى اهدافها العالية .

وبهذه المناسبة اود ان اوضح قضية ربما علقت بأذهان البعض منكم ، وهي ان هنالك اشاعات واخبارا مختلفة ، فارجو ان تثقوا ان لا صحة لها ولا اساس . واضرع الى الباري العظيم ان يوفقنا جميعا في خدمة هذه البلاد، بظل صاحب الجلالة الملك المعظم ورعاية صاحب السمو الوصي المعظم .

رأي السفارة في الوزارة الجديدة

ويقول السفير البريطاني Sir B. Newton في برقيته الى وزارة الخارجية في لندن .

« ان رشيد عالي سيحاول دون شك اثارة المتاعب، الا ان خطره سيكون وهو خارج الحكم اخف عنه وهو فيه ، كما ان سمعته اصبحت سيئة - كذا - وحسب الشعب له بدا يتلاشى - كذا - ومع ان خليفته طه الهاشمي لا يوحى بالثقة الا انه يتصف عادة بالحرص على عدم احراق اصابعه مثلما فعل سلفه الذي قد تلقى درسا قاسيا . ومن المحتمل كثيرا ان توفيق السويدي الذي دخل وزيرا للخارجية في وزارة طه الهاشمي سيكون سببا في تقصير عمر هذه الوزارة بدلا من ان يؤدي اشتراكه فيها الى اطالة عمرها اما نوري السعيد الذي نعرف له بالجميل لما اسداه لنا من معونة ثمينة فقد فقد نفوذه السياسي في هذه الآونة ومن الافضل ان يبقى في الخلفية » اه - ا -

عودة الوصي

في اليوم التالي لتأليف « وزارة العميد الهاشمي » بعث رئيس الوزراء ، وزير داخلية عمر نظمي ، ووكيل رئيس اركان الجيش امين زكي الى الديوانية بالطائرة ، ليكلفا الوصي بالعودة الى العاصمة ، وكانت قد روجت بعض الشائعات عن احتمال القيام بمؤامرة ضد سموه ، كما ان المفتش العام البريطاني في الجيش العراقي المسح الى مثل هذه الشائعة في حديثه مع رئيس الوزراء ، وطلب اليه ان يكون يقظا ، فارتأى العميد الهاشمي ان تكون هذه العودة خفية ، وان تتم في غسق الليل ، فلمسا اخفق الوزير ورئيس اركان الجيش في حمل الامير على العودة ، سافر رئيس الوزراء بنفسه لتحقيقها .

ويقول العميد الهاشمي في يومياته بتاريخ ٣ شباط ١٩٤١ م ، انه وجد الامير قلقا ومضطربا حين عرض عليه رغبة الوزارة في عودته الى العاصمة ، وانه اعرب عن

رغبته في اخراج القادة من العاصمة قبل عودته اليها ، وانه لم يعاقب احدا منهم ، ولا يريد ان يلحق اذى بهم ، انما يصر على وجوب ثقلهم وتشتيتهم لتسنى له العودة فطمأنه العميد الهاشمي الى ان ذلك يتم مع مرور الايام ، وانه ليس من الصحيح ان يصر الآن على جعل تشتيتهم شرطا اساسيا لهذه العودة . فوافق بعد لاي على ذلك . ويعتقد الرئيس الهاشمي ان الشريف حسين والسيد باقر سرکشك من موظفي البلاط هما اللذان نقلا للامير هذه الشائعة . وهكذا عاد الوصي الى العاصمة في عصر اليوم الثالث من شباط ، وصدر بلاغ رسمي بعودته لتبديد الشكوك والالوهام التي حيكت حول بقائه في الديوانية .

سفر وزير الخارجية

لما زار المستر انطوني ايدن وزير خارجية بريطانية تركية والقاهرة ، اعرب عن رغبته في زيارة العراق للوقوف على ما يدور في خلد العراقيين نحو الحلفاء . فلما نقل السفير البريطاني في العراق هذه الرغبة الى رئيس الوزارة العراقية العميد الركن طه الهاشمي (١) ، رحب الرئيس العراقي بهذه الزيارة ، ولكنه خشي ان تقام ضده مظاهرات عدائية عند وصوله ، فيتخرج الموقف ، فطلب السفير الى الهاشمي ان يسافر الى القاهرة بنفسه لمقابلة ايدن فيها ، فرد الهاشمي على ذلك ان اشغاله المتراكمة لا تساعد على السفر الى القاهرة ، ولكنه سيرسل وزير خارجيته توفيق السويدي ، للاجتماع بالمستر ايدن في أرض الكنانة .

وغادر السويدي بغداد جوا في يوم الخميس الموافق ٦ شباط ١٩٤١م، فصدرت الارادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الخارجية بالوكالة ، مدة بقاء الوزير السويدي خارج العراق ، ويقول السويدي في ص ٣٣٦ من مذكراته : « ولما سألني المستر ايدن عن الحلول العملية لعلاج الموقف في العراق ، ذكرت له ما يأتي :

(١) زارني السفير البريطاني ، وسعه الكبتن هولت ، واطلمني على ما جاء في برقية وزارة الخارجية البريطانية التي تأمل مهمها بان الجو قد تحسن ، وان الفرصة سنحت لتحسين العلاقات بين بريطانيا والعراق . ثم بحث معي في النقاط التي ادت الى ازالة الثقة بين البلدين وهي :

اولا - عدم قطع العلاقات مع ايطالية مع ان روح المعاهدة تستلزم ذلك .. وان الحكومة البريطانية لا تنهم كيف ان العراق قطع علاقته مع الماتية ولم يقطعها مع ايطاليا ؟

ثانيا - وجود معلومات لدى الحكومة البريطانية، وتواتر شائعات بانجراء مذكرات خفية مع الماتية... والسمي لاعادة العلاقات معها ، وشائعات من مذكرات تجري مع اليابان ضد بريطانية .

فكان جوابي على المادة الاولى : ان العراق لا يرى بان المعاهدة تحتم عليه قطع العلاقات مع اية دولة تدخل الحرب ضد بريطانية ... وقلت له باننا سوف نراقب الموضعية الايطالية بمراتبة شديدة ونحدد ساحة فعاليتها . اما جوابي على المادة الثانية فصرحت له بان العراق لا ينوي مطلقا اعادة العلاقات مع الماتية . اما علاقته باليابان فعلاقات تجارية محضة ، ولا يوجد اي شيء يستوجب الريبة من هذه الناحية .

فاجاب السفير ان قطع العلاقات مع ايطالية مهمة بنظر بريطانية ، وقد لا يصنو الجو تبايا بين العراق وبريطانية اذا لم تنقطع هذه العلاقات ... واخيرا اعترف السفير بان تصريحاتي خطوة صغيرة نحو التفاهم - العميد الهاشمي في يومياته بتاريخ ٤ شباط سنة ١٩٤١ م -

- ١ - تجهيز الجيش العراقي بأسلحة جديدة وعصرية لاكمال تشكيلاته المستمرة .
 - ٢ - اجراء تسهيلات في دفع ائمان هذه الاسلحة والعتاد ، وجعل هذا الدفع على اقساط عديدة ومعقولة .
 - ٣ - قبول ضباط عراقيين في كليات ومؤسسات انكلترا العسكرية في لندن ، والتساهل في اجور التدريب .
 - ٤ - مد الحكومة العراقية ببعض القروض اللازمة لتخفيف الازمة الاقتصادية الناشئة عن الحرب وقيودها .
 - ٥ - اتباع سياسة ملائمة مع العراق ، تهدىء من روع الراي العام ، وتقنعه بأن انكلترا ما زالت صديقة وحليفة للعراق ، ومساعدة له في قضاياها اهـ .
- والمعروف ان المستر ايدن طلب الى وزير خارجية العراق :

(١) وجوب قطع العلاقات بين العراق وايطاليا ، كما قطعت بينه وبين المانيا من قبل .

(٢) السماح للجيش البريطاني بالتحشد في العراق .

(٣) ضرورة اقضاء العقداء الاربعة ومن يلوذ بهم من صفوف الجيش ، او تشتيت شملهم على الاقل ، حتى يحين وقت اقصائهم .

ولكن التقرير الذي قدمه السويدي عن رحلته الى القاهرة لا يشير الى ان المستر ايدن بحث معه موضوع العقداء الاربعة ، وانما اشار لعدم ارتياحه لوجودهم في الجيش ، او لمواقفهم في الجيش (١) وبقي « موقف الحكومة البريطانية نحو العراق على سابق وضعه . لم تبد اي تسهيلات في مساعدة العراق ، فظل العراق محروما من حوالات الدولارات . واما تمور الزهدي فتكدست ولم تقدم الحكومة البريطانية على شرائه . اما قضية سورية فانها لم تعرها جانبا » اهـ (٢) .

وكانت لسفير بريطانية في بغداد وجهة نظر في الوزارة الجديدة تضمنتها برقيته الى وزارة الخارجية وهذا نصها :

« تحدثت الى كل من رئيس الوزراء ووزير خارجيته عن مسؤوليات الوزارة الجديدة لاصلاح اخطاء الوزارة السابقة ، ولنزع الضباط من استرداد نشاطهم السياسي الذي هدد استقرار العراق مؤخرا واضرّ بالعلاقات الطيبة القائمة بين

(١) قال لنا السيد توميق السويدي : ان الوزير البريطاني سأل عما يشكو الجيش العراقي منه ؟ فرد عليه ان الجيش يشكو عدم مده بالسلاح الذي هو في أمس الحاجة اليه ، فتسأل ايدن : وماذا يفعل العراقيون بالسلاح ؟ اريدون ان يقاتلوا الانكليز به ؟ فاجابه السويدي انه في اغلب كسل حوب تتحوج المواقف فيطلب الامر وجود سلاح وقوة للسيطرة . فالتفت ايدن بهذا الجواب . وكان المارشال ويل حاضر اذ ذاك فانكر الطلب ، ثم حصل الاتفاق على أن يتقدم الجيش العراقي بطلباته مجددا للنظر فيها .

(٢) مذكرات طه الهاشمي ص ٤١٠ - ٤١١ .

بريطانية والعراق ، تحدثت عن ذلك كله ، ومارست ضغطا على الوزارة الجديدة بغية قطع العلاقات الدبلوماسية القائمة بين إيطاليا والعراق ، فاتضح لي ان ليس لدا طه الهاشمي القدرة اللازمة لمواجهة العاصفة التي يخشى ان يشيرها المفتي والعقلاء فيما اذا اعاد الى اعضاء المفوضية الإيطالية جوازات سفرهم . ان وزير الخارجية توفيق السويدي ربما كان العضو الوحيد في الهيئة الوزارية الذي يستطيع ان يؤثر على رئيس الوزراء ، الا ان له رأيا مخالفا لرئيس وزرائه وهو يرغب مخلصا في ابعاد الجيش من السياسة وربما كان نفسه مستعدا لمواجهة اي تصدع في علاقات العراق بالطلبان « (١) » .

اول تصريح لرئيس الوزراء

لما عقد المجلس النيابي جلسته الثانية والعشرين في يوم ٦ شباط ١٩٤١ م وتليت الارادة الملكية الصادرة بتكوين الوزارة الجديدة ، وقف رئيس الوزراء والقي البيان التالي :

سادتي :

تولت الوزارة الحاضرة المسؤولية في ظروف انتم ادرى بتقدير خطورتها، متكلة بعد الله على اعتماد صاحب السمو الوصي المعظم ، ومعمدة على ثقتكم الغالية .

غير خاف على حضراتكم ، ان الوزارة السابقة ، بشكلها الاخير ، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الاعلى بخصوص حل المجلس النيابي ، ولم يكن مبعثها - كما قيل - تلاعب الايدي والمصالح الاجنبية . واني انتهز هذه الفرصة لاوضح للمجلس العالي بان ما حصل من اشاعات واقاويل فني هذا الصدد ، ليس له نصيب من الصحة .

ولعل المجلس العالي يرغب في معرفة اتجاه الحكومة الحاضرة في سياستها الخارجية لذلك فاني اصرح بان تلك السياسة لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارات العراقية المتعاقبة من سبل ، وما توخته من اهداف ، وآخرها ما صرح به فخامة رئيس الوزراء السابق امام اللجنة المالية ، عند مناقشتها ميزانية وزارة الخارجية ، ومن قبيل تقرير الواقع اصرح امام المجلس العالي بانه لم يطلب الى العراق من قبل حليفته بريطانيا العظمى اي شيء يستلزم توريثه في الحرب، كما اصرح ان العراق قام بتعهداته المنصوص عليها في المعاهدة ، والحكومة عازمة على توثيق روابط الصداقة مع حليفتنا بريطانيا العظمى المرتكزة على اساس التحالف وتبادل المنافع المشتركة . وان السير على هذه السياسة من منفعة العراق ، ولا سيما في الظروف العالمية الراهنة ، وترى هذه الوزارة ان العراق كدولة ناشئة ، احوج ما يكون الى الاعتماد عن ويلات الحرب ليستطيع القيام بعمله الانشائي في جو يسوده الاستقرار والطمأنينة ، كما يحتاج الى تضافر جهود ابنائه وتضامنهم .

وفي الختام ارجو ان تساهموا هذه الوزارة رايها في ضرورة افساح المجال اياما قلائل لدرس المواضيع التي سيعالجها مجلسكم الموقر ، وفي طليعتها منهاج الوزارة الذي ترغبون ، ولا شك ، في ان تكون محتوياته محققة للاماني والرغبات ، ولجل ذلك سيتلو عليكم وزير العدلية الارادة الملكية في تأجيل جلسات المجلس للمدة المطلوبة والسلام عليكم . اهـ (١) .

ثم نهض وزير العدلية بالوكالة السيد عمر نظمي ، فتلا الارادة الملكية المرقمة ٥٦ والمؤرخة ٥ شباط ١٩٤١ م ، المتضمنة تأجيل جلسات مجلس النواب مدة اربعة عشر يوما .

الصحافة كما تريدها الوزارة

كان وزير الداخلية عمر نظمي ، قد دعا الصحفيين الى مكتبه في اليوم السادس من شهر شباط ١٩٤١ م ، لمقابلة رئيس الوزراء طه الهاشمي ، والاستماع الى ما يريد ان يلقيه عليهم عن واجبات الصحافة . فلما خرج الرئيس من مجلس النواب ، اجتمع بهم وصرح بما يلي :

« لقد ادليت بتصريح في المجلس النيابي ، وبينت فيه الخطة التي تسير عليها الحكومة في السياسة الخارجية ، وهي لا تختلف عن السياسة التي سارت عليها الوزارات المتعاقبة ، وآخرها ما صرح به فخامة رئيس الوزراء السابق في اللجنة المالية لمجلس النواب .

فالمعلوم ان الصحافة هي لسان حال الامة ، فبعد ان توضح الحكومة خطتها في السياسة الخارجية ، على الصحافة ان تؤيد هذه الخطة ، ولا تحيد عنها في توجيهها للرأي العام . واذا ما سلكت الصحافة خطة تختلف عن هذه الاسباب ، فان من حق الحكومة ان تطلب الى الصحافة ان تتوجه الاتجاه الصحيح .

نعم ان الصحافة حرة ، غير ان الظروف العصيبة التي تمر بالعالم ، والتي لا بد للعراق من ان يجتازها بسلامة تتطلب اليقظة ، فقد اصدرت الحكومة عدة مراسيم في بدء نشوب الحرب ، وفيها احكام للسيطرة على الصحافة ، وقد اصبح من حق الحكومة استنادا الى تلك المراسيم ، ان توقف كل صحيفة عند حدها ، اذا خرجت عن الخطة المرسومة . واريد ان ابين كما بينت سابقا لبعض رجال الصحافة ، ان لا لزوم يبرر لصحافتنا ان تتجه في نشر اخبار سياسة يفهم منها التحزب للفريق المخاصم لحليفتنا .

ولتعلم الصحافة اننا حلفاء ، ولتتجنب الاخبار الاستفزازية ، ولا لزوم كذلك لنشر ما يثير التشويش والارتباك الذي يؤثر على سياستنا واقتصادياتنا ، كما انني لا اريد ان تكون الصحيفة أداة للطعن في الشخصيات ، والنيل من كرامات رجال

(١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م من ٢٧٦ .

المملكة ، وان تبتعد دائما عن كل كلمة تشتم منها رائحة الدم والظمن ، لاننا في اشد الحاجة الى تدعيم شخصيات رجال هذه المملكة ، لا الى الهدم والتحطيم ، والبلاد تحتاج قبل كل شيء الى تضافر جهود جميع ابنائها .

اريد ان تكون خطط واضحة فتنتشر الاخبار الصادقة ، وان تكون على وفاق وتعاون تام مع الحكومة ، لتكون مساعدة لها على تدوير شؤون الدولة والقيام بمهماتها .

هذا واني لاشكر رجال الصحافة اتجاهها في المدة الاخيرة ، منذ ان كانت لي الصلة بها بحكم المسؤولية ، اذ اثبتت انها تقدر خطورة الظروف الراهنة، ومستعدة للتعاون الى اقصى حدود » .

ثم انفض جمع الصحافيين شاكرين لفخامته كلماته الغالية .

الايدي والمصالح الاجنبية

كان السيد رشيد عالي قد ذكر في برقية استقالة وزارته « الثالثة » التي طرأها الى صاحب السمو الوصي اثناء وجوده في « الديوانية » هذه العبارة :

« ان الايدي والمصالح الاجنبية التي لا يروقها ان تسود الثقة المتبادلة بين سموكم ، وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص ، وفق خططها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها » .

وقد اضطربت الدوائر البريطانية لهذه العبارة ، وعدت ورودها في برقية استقالة السيد الكيلاني سابقة خطرة على العلاقات العراقية - البريطانية ، فلما تولت وزارة العميد الهاشمي مقاليد الحكم ، جاء في بيان رئيسها ، الذي القاه امام المجلس النيابي في ٦ شباط ، قوله :

« غير خاف على حضراتكم : ان الوزارة السابقة ، بشكلها الاخير ، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الاعلى بخصوص حل المجلس النيابي ، ولم يكن مبعثها - كما قيل - تلاعب الايدي والمصالح الاجنبية » .

وقد عد السيد الكيلاني هذا التصريح تحديا لما جاء في برقية استقالته ، ولا سيما بعد ان شاع في الاوساط ان الهاشمي قصد به ارضاء الانكليز والوصي ، فلما ذهب العميد الهاشمي الى السيد الكيلاني لرد زيارة سابقة له ، انتهز الكيلاني فرصة خروج الهاشمي ، فعاتبه على ما جاء في بيانه ، فرد هذا عليه ان « لا داعي للعتاب لان الذي صرحت به ينطبق على واقع الحال » وكانت عقيدة الهاشمي ان كلمات « الايدي والمصالح الاجنبية » لم ترد في مسودة برقية الاستقالة، وانما اضيفت اليها بخط احد وزرائه (١) .

(١) المعروف ان وزير الاقتصاد السيد يونس السبعائي ، هو الذي اضاف هذه العبارة بخط يده . والنس في حوزتنا دون تغييرا .

وقرر الهاشمي ان يقيم سلسلة من الدعوات والمآدب لآخوانه الاقربين من رجال السياسة ، وهم آخوان السيد الكيلاني في الوقت نفسه ، وكان من بين المدعويين في المآدبة الاولى السيد الكيلاني نفسه ، ولكنه لم يحضر الدعوة . فبعث الهاشمي اليه وزير معارفه صادق البصام ليحمله على الحضور ، فرفض الكيلاني ذلك بدعوى انه لا يستطيع حضور دعوة من يكذب في المجلس النيابي ، فتعهد البصام بحمل الهاشمي على تصحيح الرواية . وهكذا حضر الكيلاني المآدبة ، فذكر مضيفه - للمرة الثانية - بما جاء في بيانه في المجلس النيابي ، ورجاه ان يزيل من الاذهان ما علق بها من التباس ، فكرر الهاشمي القول : بأن ما ذكره في المجلس ينطبق على حقيقة الحال ، ولما ترك الغرفة الى غيرها ، خرج السيد الكيلاني من دار العميد الهاشمي متألماً ، فلحق به صاحب الدار ، وعبثا حاول ارجاعه اليها .

ولما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرين في يوم ٢٤ شباط ، رد الهاشمي على سؤال النائب ، داود السعدي ، حول البيان الذي المعنا اليه قائلاً :

وجه احد النواب في خلال بياناته سؤالاً حول الاختلاف بين التصريح الذي ائنته في المجلس النيابي ، بعد تأليف الوزارة ، وبين كتاب استقالة فخامة رئيس الوزراء السابق السيد رشيد عالي الكيلاني . فالوزارة السابقة بشكلها الاخير استقالت بناء على عدم موافقة المرجع الاعلى على حل المجلس النيابي . ويلوح لي انه لو لم تتقدم الوزارة السابقة بهذا الطلب ، لما كان هناك ما يدعو الى استقالتها ، وهذا امر واضح ، اما فخامة رئيس الوزراء السابق فقد تطرق في كتاب استقالته الى بعض النقاط التي يراها حسب اعتقاده سبباً لاستقالته ، فالحكومة لا تشاطره هذا الرأي ، وله ان يرى ما يعتقده « (١) » .

ولم يزل هذا التصريح من نفس الكيلاني الى المعض ، مع انه كان قد اطلع عليه قبل القائه واقر صيغته ، فكان ذلك من جملة العوامل التي اسفرت عنها الحركة الانقلابية بعد حين .

منهاج الوزارة

كانت « وزارة العميد الهاشمي » قد استصدرت ارادة ملكية بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة ١٤ يوماً ، فلما انتهت مدة التأجيل هذه ، واستأنف المجلس جلساته الاعتيادية ، تلا رئيس الوزراء منهاج وزارته في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٢ شباط ، وهذا نصه :

ايها السادة :

كانت وزارتنا قد تقدمت الى المجلس العالي في جلسته المنعقدة صباح اليوم السادس من الشهر الحالي ، ببيان اشارت فيه الى الموقف السياسي الاخير ،

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م من ٢١١ .

واوضحت فيه ايضا السبل التي اعتمدت على انتهاجها في تسيير سياسة الدولة الخارجية ، سواء اكان ذلك من جهة اداء الرسالة القومية ، التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها ، وصلاتنا الاخوية مع الاقطار الشقيقة ، ام من ناحية علاقاتنا الحلفية مع بريطانيا العظمى ، والدول المجاورة لنا . وها نحن نتقدم الى حضراتكم اليوم باهم ما ننوي القيام به من مهام في تدوير شؤون البلاد الداخلية في هذه الظروف العصيبة .

لقد سبق ان تقدمت الوزارة يومئذ ، في اول اجتماع لهذه الدورة الانتخابية ، الى مجلسكم العالي بمنهاج تفصيلي ، ولما كنت مع قسم من اخواني ، اعضاء الوزارة الحاضرة ، قد ساهمنا في وضع مواد ذلك المنهاج ، الذي نال تأييدكم ، فاني لم ار حاجة لتكرار ما جاء فيه مرة اخرى ، سوى انني اؤكد لحضراتكم باننا عازمون على القيام بانجاز ما تبقى منه ، مما يحقق للبلاد امانها والنهوض بها ، نهضة عامة شاملة لجميع مرافقها الحيوية . ولا بد لي من ان ابين ان اهم القواعد التي ترى هذه الوزارة ضرورة الاستناد اليها ، في تدوير شؤون الدولة ، تمهيدا للقيام بما تقدم من مهام تنحصر في :

١ - تأييد احكام القانون الاساسي في هذه المملكة ، والحيلولة دون كل فكرة ترمي الى مسها ، والاعتماد على مجلس الامة في تعزيزها ، اذ ان التجارب قد دلت على ان الاهداف السامية التي توخاها القانون المذكور ، لا يمكن الوصول اليها الا اذا كان مجلس الامة قائما على حراسة احكامه ، وقادرا على ممارسة سلطاته المضمونة ببندوه .

٢ - تنمية الروح الوطنية ، واستئصال جذور الدعايات المخلة بوحدة العراق وكيانه .

٣ - ترصين دعائم الاستقرار في المملكة ، وصيانة الحريات العامة ، وعدم افساح المجال لاستغلالها لمصالح لا تتفق والمنفعة العامة .

٤ - توزيع العدل ، وتحكيم القوانين في جميع الاعمال ، وانماء الشعور بالواجب ، والاخلاص للعمل في نفوس الموظفين كافة ، وحصر جهودهم للقيام بوظائفهم ، دون الانصراف الى ما يخل بهذه الواجبات .

٥ - انتهاج سياسة الاقتصاد والتوفير التامين في الاموال العامة ، والاقتصار على دخل البلاد ووارداتها في النفقات ، مع حصر الانفاق على الضروريات دون الكماليات ، لتوفير ما يلزم من المال للطوارئ .

٦ - الاشراف على موارد البلاد الرئيسية ، وتأسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى ، وحمايتها بطريقة المساهمة في رؤوس اموالها .

٧ - مكافحة روح البذخ والاسراف ، وتعويد ابناء الشعب على التوفير والاقتصاد .

هذه ايها السادة أهم القواعد التي اعتزمت وزارتنا السير بموجبها ، على ان الميزانية العامة المرفوعة من قبل اللجنة المالية المحترمة الى المجلس العالي ، والتي تؤيدها هذه الوزارة ، قد احتوت على اهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية ، كما سيوضح ذلك وزير المالية في البيان الذي سيتقدم به عادة عند عرض الميزانية على مجلسكم المحترم ، وفوق ذلك فاننا عازمون على اعداد منهج اضافي للمشاريع الرئيسية ، والقيام بتنفيذ الخطط المفيدة ، مما تخص التشريع ، والعمران ، والاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والعمال ، والجيش ، والزراعة ، والري ، والطرق ، وغير ذلك من الاعمال التي نرجو الله ان يوفقنا لتحقيقها بمساعدتكم والسلام عليكم (١) .

هل تدخل الجيش في السياسة ؟

لما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرين في يوم ٢٤ شباط ١٩٤١ م ، لمناقشة منهاج « وزارة العميد الهاشمي » والميزانية العامة للسنة ١٩٤٠/١٩٤١ م المالية ، تصدى للطعن في « الوزارة الكيلانية الثالثة » بشكلها الاخير المعدل ، كل من السادة : محسن ابو طيبيخ ، ومحمد باقر الحلي ، ورايح العطية ، وسلمان البراك ، يؤيدهم النائبان : داخل الشعلان وعبد الغني نقيب الموصل ، وانتقد جميعهم تدخل الجيش في السياسة تدخلا اضطر الوصي للهرب الى الديوانية في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٤١ م ، فنهض النائب السيد محمد يونس السبعواوي ليرد على هذا الطعن ، وليعلن المسوغات لطلب رئيس الوزراء السابق حل المجلس النيابي القائم ، ولكن الشتام انهالت عليه من كل جهة ، حتى اضطر رئيس المجلس الى تأجيل الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة .

وكان طه الهاشمي يؤمن باخلاص العقدا لجيشهم ولوطنهم ولامتهم العربية ، كما كان يعترف بكفاءة العقيد صلاح الدين الصباغ وقدرته على تحقيق تقدم الجيش وازدهاره ، ويؤمن - في الوقت نفسه - بما كان يؤمن به العقدا من وجوب التقيد باحكام المعاهدة العراقية البريطانية التي تنظم العلاقات بين بريطانيا والعراق فلا مسوغ للتطرف .

ولما استؤنفت الجلسة ، اجاب رئيس الوزراء العميد الهاشمي ، على اقوال المتكلمين كلا بقدر ما يستحق من رد وتعليل ، ولكن السادة : علي جودة الايوبي ، ومحسن ابو طيبيخ ، ومحمد باقر الحلي ، وحسن سهيل ، عادوا الى موضوع تدخل الجيش في السياسة ، وطلبوا الى رئيس الوزراء ان يدلي بمعلوماته عن التدابير التي يراها لازمة لوقف هذا التدخل ، فرد الرئيس عليهم بقوله :

« قلت لا يصح الاستناد الى الشائعات واعتبارها حقائق ، والبحث فيها في هذا المجلس ، لا سيما ونحن في ظروف عصيبة ، والعالم يجتاز مرحلة خطيرة .

(١) بحضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م من ٢٩٢ - ٢٩٧ .

والآن اقول بصفتي الوزير المسؤول عن هذه الجهة ، التي بحثها فخامة الايوسي ،
بانه لا يوجد ، حسب التحقيق الذي قمت به ، اي شيء يدل على ان شخصا غير
مسؤول ذهب بارادة ملكية ، او اي شيء آخر ، الى المقام العالي ، وطلب التوقيع
عليها بالتهديد . وكلما هنالك ، ان الوزراء عندما قدموا استقالاتهم ، قالت الوزارة:
ان المرجع الاعلى ارسل خبرا الى رئاسة اركان الجيش ، واخبرها عن الاستقالة .
وفي الليلة التي اعقبت ذلك اليوم ، ارسل عليه ، كما ان رئيس مجلس الاعيان ذهب
وتذاكر معه ، ثم ذهب رئيس اركان الجيش مع رئيس مجلس الاعيان الى فخامة
رئيس الوزراء في مقامه الرسمي ، وبعد هذه المذاكرة - على ما علمت - وافق المرجع
الاعلى على قبول استقالة الوزيرين (١) .

حوادث متنوعة

١ - يبدأ موسم الفيضان في النهرين « دجلة والفرات » في منتصف شهر
نيسان من كل عام تقريبا ، وكانت الامطار قد انجست في شتاء عام ١٩٤٠/١٩٤١م ،
بحيث انتهى شهر كانون الثاني ، وحل شهر شباط ، ولم ير العراق من الفيث ما
يشفي الغليل ، ولا سيما في القسم الجنوبي منه . فلما كان الاسبوع الثاني من شباط
١٩٤١م ، جادت السماء بمطر مدرار ، فاحيت الامال ، واعادت الطمأنينة الى
النفوس ، واخذت المياه في « دجلة » تزداد بسرعة فائقة حتى تجاوزت حدود الخطر
المعتاد ، فقرر مجلس الوزراء كسر سدود « الداودية » و « اليهودية »
و « الفرحاتية » في شمالي بغداد ، لتخفيف الضغط عن النهر ، واتقاذ العاصمة ومن
فيها من الخطر . وقد تضررت من جراء ذلك بيوت الساكنين خلف السدة المحيطة
بالعاصمة ، وغرقت اغنامهم ، وتعطلت المواصلات بينهم ، وتوقف سير القطار بين
بغداد وكركوك ، وبينها وبين البصرة ، وبذلت الحكومة جهودا جبارة لحصر الاضرار
في اضيقت نطاق ، واعلنت الاستعانة الضرورية لسد البثوق التي انبثقت من النهر،
تساعدها في ذلك فصائل من الجيش ، والشرطة ، والكشافة ، وجمعت مبالغ لا
يستهان بها لمساعدة المنكوبين والمتضررين ، فكان لهذه الهمة القعساء اثرها في
تخفيف اللوعة .

٢ - كانت « الوزارة السعيدية الاولى » قد خفضت رواتب الموظفين
والمستخدمين بنسبة خمسة في المئة منذ عام ١٩٣١م ، وقد استمر هذا التخفيض
ساري المفعول عشر سنوات ، لقي الموظفون والمستخدمون خلالها من العسر والضيقت
المالي شيئا كثيرا ، ولا سيما بعد ان اخذت الاسعار ترتفع بمناسبة اعلان الحرب ،
فكانت باكورة اعمال الوزارة انها الفت التخفيض المذكور اعتبارا من اول نيسان
١٩٤١م .

٣ - استصدرت « وزارة العميد الهاشمي » ارادة ملكية بتمديد مدة اجتماع

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م من ٣١٦ .

مجلس النواب ثلاثة عشر يوما اعتبارا من يوم ١٩ آذار ١٩٤١م « لاتمام الاشغال المستعجلة » كما نطقت بذلك الارادة المرقمة ١١١ لسنة ١٩٤١م .

٤ - قدم كل من السادة رشيد عالي الكيلاني ، ناجي شوكت ، علي محمود الشيخ علي ، يونس السبعائي ، محمد علي محمود (من الوزراء السابقين) وداود السعدي ، والدكتور محمد حسن سلمان ، طلبا الى وزارة الداخلية بتكوين حزب سياسي باسم « حزب الشعب » وذلك بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٤١م ، وقد انقضت ايام « وزارة العميد الهاشمي » دون ان يجاب هذا الطلب . ويقول السيد ناجي شوكت في ص ٤٥٦ من مذكراته بصدد هذا الحزب :

ان هذا الحزب قد تقرر ان يكون تحت اشراف لجنة سرية كانت تألفت في ٢٨ شباط ١٩٤١ برئاسة مفتي فلسطين السيد محمد امين الحسيني ، وعضوية كل من السادة : ناجي شوكت ورشيد عالي ومحمد يونس السبعائي والعقدا : صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان ، وقد اتخذ كل من هؤلاء الدوات السبعة لقباً مستعاراً على نحو ما سنذكره بعيد هذا مباشرة .

مقررات سرية خطيرة

انتشرت اشاعات قوية في مختلف المحافل السياسية مؤداها : ان هنالك ضغطا شديدا على وزارة العميد الهاشمي ، لحملها على قطع علاقات العراق السياسية بايطالية (١) كما قطعت بينه وبين المانية من قبل فاجتمع في اليوم الثامن والعشرين من شهر شباط ١٩٤١م - اي بعد تأليف وزارة العميد الهاشمي بأربعة اسابيع - اجتمع بدار المفتي الحسيني في شارع الزهاوي ، المقابل للبلات الملكي ، سبعة من كبار الساسة والقادة ، استتروا خلف اسماء مستعارة ، فكان « مصطفى » الاسم المستعار للمفتي الحسيني و « عبد العزيز » للسيد رشيد عالي و « احمد » للسيد ناجي شوكت و « رضوان » لصلاح الدين الصباغ و « فرهود » للسيد يونس السبعائي و « نجم » لفهمي سعيد و « فارس » لمحمود سلمان ، واقسموا على ان يعملوا ما في وسعهم ، وبكل ما اوتوا من قوة ، لانقاذ البلاد العربية من براثن الاستعمار ، وتحقيق استقلالها . وما لبثت آراؤهم ان اتفقت على ما يأتي :

« لما كان الانكليز قد اقدموا ، بتشجيع اذنابهم ، على فرض مطالب مجحفة تنوخى زج العراق في الحرب ، وارغام باقي الاقطار العربية على السكوت وعدم

(١) يقول طه الهاشمي في ص ٤١١/٤١٢ من مذكراته القبية :

« كنت اول المخالفين لفكرة قطع العلاقات مع ايطالية لما اعلنت العرب على فرنسا و انكلترا ، ولا زلت اعتقد بان العراق غير ملزم بقطع العلاقات مع اية دولة تحارب انكلترا ، وان المعاهدة لا تفرض على العراق هذا الحكم ... لذلك اخذت افكر في الدة الاخيرة في امر قطع العلاقات مع ايطالية مقابل بيع يريعه العراق ... فلو حصل الجيش العراقي على ما يحتاج اليه من السلاح والعتاد والتجهيزات ، وحصل على قرض بدون فائدة لكنت افضت على قطع العلاقات بالرغم مما يحدثه من سوء تأثير في الرأي العام » . ا ه .

المطالبة بحقوقها ، فان عزم طه على قطع العلاقات السياسية مع ايطالية بصورة فجائية ، وبدون استشارة المجلس النيابي ، او الجيش ، لن يرضي الانكليز ولن يقدروا عن تحقيق غاياتهم كاملة . لذلك فان الانكليز سيعملون على اقضاء قادة الجيش المخلصين ، ليسيظروا عليه ، ومن ثم يتقاد العراق لهم كما يشاءون ، على ان قطع العلاقات السياسية مع ايطالية يعتبر في حد ذاته خطوة كبيرة نحو ما يريده الانكليز ، من اخضاع العراق والامة العربية ، ومن شق الجيش العراقي على نفسه ، والحط من قوة طه الهاشمي وسمعته ، ويصبح طه بعد قطع العلاقات امام امرين : ان يرضخ للانكليز ويلبي مطالبهم كاملة ، او ان يرغمه الوصي على الاستقالة كما ارغم الكيلاني من قبل . ولما كانت المسألة من طبع طه ، فانه من المستبعد ان يقاوم الوصي مهما عبث بحقوق الامة والدستور - اذا كان للعراق دستور - وهكذا لا يبقى امام طه الا اختيار الطريق الثاني ، وتفضيل الاستقالة ، بعد ان يكون قد وقع في الخطأ ، كما كان شأنه مع بكر صدقي ، ويتنحى عن الحكم لوزارة مؤلفة على نحو ما يريده الانكليز ، فتقوم تلك الوزارة قبل كل شيء بتصفية قادة الجيش ، بحسب ما تقتضي مصالح الانكليز ، فتحيل البعض على التقاعد ، وتلقي البعض الآخر في غيابة السجن ، او تبعدهم (١) . يتم ذلك كله فجأة وفي ليلة ليلاء ، والشعب والجيش يغطان في نوم عميق . ولما كان انتظار ذلك اليوم المحتوم يعني الخضوع للامر الواقع ، والاستسلام للانكليز ، ويؤدي الى قيام ثورات داخلية ، ويقضي على وحدة الجيش ، فيتحقق للانكليز واذنانهم ما يتمنون ، لذلك يجب اتخاذ التدابير التالية :

١ - المحافظة على الوضع الراهن ، والتمسك بالمعاهدة العراقية - الانكليزية ، التي قررت ما لنا وما علينا ، حتى يتوفر الوقت لدراسة الموقف العالمي ، وانتظار تطور الاحداث في المستقبل القريب لذلك كان لا بد من الروية والتبصر في الامور .

٢ - التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على العدول عن رايه ، والانتظار ثلاثة اشهر اخرى ، ينجلي بعدها الموقف العالمي ، وتبين الحالة السوقية .

٣ - اذا كان لا بد من قطع العلاقات السياسية مع ايطالية ، والموافقة على مطالب الانكليز فورا ، فليوافق على ذلك مجلس نيابي حر يمثل راي الامة الصحيح ، لا استنادا الى رغبة الوصي ، وقرار مجلس الوزراء فحسب .

٤ - لما كانت الاكثرية في مجلس النواب الحالي لا تمثل الامة ، ولما كان اغلب اعضائه من المرتزقة الذين عينهم نوري وجميل وجودة تعيينا ، فمن الواجب حل المجلس ، وفسح المجال لانتخاب مجلس نيابي جديد ، يمثل الامة تمثيلا صادقا ، ثم تعرض عليه طلبات الانكليز .

٥ - لما كان نوري ، وجميل ، وجودة ، هم دائما وابدا سبب الخلاف واراقة

(١) تم احالة عدد كبير من القادة على التقاعد ، كما تم اعتقال عدد آخر بعد ان تمثلت الحركة ، واحتل الانكليز العراق ثانية في حزيران ١٩٤١ م .

الدماء ، فمن الواجب تعيين نوري سفيرا للعراق في امريكا ، وجميل في مصر ، وجودة في سفارة غيرها ، انقاذا للبلاد من عبثهم ابان الحرب الحاضرة ، وتحقيقا لسلامة الانتخابات النيابية .

٦ - لما كان الوصي غير مسؤول امام القانون ، وهو مع ذلك يواصل القيام بنشاط مخالف للدستور ، ويأتي بتصرفات ديكتاتورية ، على غرار تصرفاته التي اودت بوزارة الكيلاني ، ولما كانت التجربة قد اثبتت ضعف المجالس النيابية في العراق ، وعدم تمرسها في استعمال صلاحيتها في ايقاف الوصي او الجالس على العرش عند حده ، وفي كبح جماح ميوله الاستبدادية او الشخصية ، فمن الواجب ان تدون في الدستور مادة تنص على طريقة معالجة هذا الامر بالسلطة التي تكلف بتنفيذها .

٧ - التوسل بكل الوسائل لاستمالة الوصي ليرضى على قادة الجيش .

٨ - يكلف الهاشمي بالاستقالة اذا فشل في تحقيق ما ورد اعلاه ، او امتنع عنه ، وذلك صونا لسمعته ، واستباقا للاحداث الخطيرة التي ينتظر وقوعها بعد ان تمت التمهيدات اليها ، ويعول على اخلاق طه الحميدة في الموافقة على هذا الرجاء فور التقدم به .

٩ - بعد استقالة طه ، يقصد الوصي وفد من كرام رجالات العراق والعرب ، ومن قادة الجيش ، فيعرضون عليه توسلاتهم ليوافق على اسناد رئاسة الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني ، وليوافق على حل المجلس النيابي ، وانتخاب مجلس جديد فورا ليقول كلمته في طلبات الانكليز التي تخرج على المعاهدة العراقية - الانكليزية ، وللإقتراع على الثقة بوزارة الكيلاني ، فيقرر بقاءها او استقالتها وفق احكام الدستور .

١٠ - يقطع الجيش على نفسه عهدا صارما ان لا يتدخل في شؤون الحكومة القائمة . اذا توثق من سلامة الانتخابات النيابية ، وتأكد لديه ان السلطة التشريعية تمارس كل ما لديها من صلاحيات ، وانها ليست آلة بيد الوزارة ، او الوصي ، او الجالس على العرش . وان ما من وزارة تتولى الحكم بتأثير الاجنبي او بدسائسه « (١) . اهـ .

كيف استقالت الوزارة ؟

لم تنته المشكلة التي قامت بين « الوزارة الكيلانية الثالثة » وبين البلاط الملكي باستقالة الوزارة المذكورة في يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م ، لان الكيلاني نفسه لم يكن غير منسقد للسياسة التي اتفقت عليها القوى المهيمنة . لهذا يرى المتابعون للسياسة العراقية : ان ايام « وزارة العميد الهاشمي » كانت فترة سادها السكون

(١) العميد صلاح الدين المياغ في كتابه « مرسان العروبة في العراق » ص ٢١٨ - ٢١٩ .

والهدوء في الظاهر ، ولكن عوامل الانتفاض كانت تنهيا في الخفاء ، وعناصر العاصفة كانت تتجمع وتتكاثر في الفضاء ، وكانت الاحداث المنذرة بالخطر تمر سريعا ، ولكن بعد ان تترك اثرها في الاوساط العامة .

هذا من جهة . ومن جهة اخرى فان العميد الركن طه الهاشمي ، كان يشعر في قرارة نفسه ان ايادي خفية كانت تلعب من وراء الستار لبيلة الجيش ، وتفكيك اواصر وحدته ، وان هذا الجيش الذي صرفت الامة عليه الملايين من الدنانير ، وقدمت اليه الالوف من فلذات اكبادها ليكون حارسا لها في الملمات ، وسياجا لكيانها في الاحوال العصبية ، يجب ان يكون في منجاة من كل سوء ، فاسر الى رئاسة اركان الجيش ان تتقدم باقتراح بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد الى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية (١) ليحل محله اللواء الركن ابراهيم الراوي ، وان يكون مقر العقيد صلاح الدين الصباغ في « جلولاء » بدلا من « بغداد » وكان ذلك في ٢٦ آذار سنة ١٩٤١ م .

والظاهر ان العقلاء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، اعتبروا ان هذا الامر صدر بايعاز من المرجع الاعلى ، او تنفيذا لرغبات الانكليز ، وانه سيكون مقدمة للقضاء على وحدة الجيش ، وتفكيك اواصر الاخوة والتضامن بين قادته (٢) فاعتصبوا وقالوا بعدم جواز تنفيذه « فوعدهم طه باهمال هذا الامر اذا تعهدوا بعدم التدخل في امور الوزارة السياسية الا ان الوصي قال : ليس من مصلحة البلاد التراجع عن قرار تصدره وزارة الدفاع » (٣) .

وكان وجود المجلس النيابي قائما يحول دون اقدام العقلاء على اية حركة . ويقول الوصي في خطابه الذي القاه في يوم ١٤ تموز ١٩٤١ م ، بعد فشل حركة ايار من هذه السنة :

(١) جاء في المصنفين ٢٢٧ و ٢٢٨ من مذكرات طه الهاشمي :

« كان رأيي بعد الحادث ان اعين كامل شبيب امرا لمنطقة الديوانية لانه حسبا لاح لي كان المحرك الوحيد بين القادة . فكثرت ما كان يلقي في روعهم المخاوف والشكوك التي لا لزوم لها ويشجع ضباطه على مخالفة الاوامر ... وكان يميل الى توظيف اقاربه واصدقائه مستفيدا من نفوذه ، وكنت السوء رئيس اركان الجيش وقائد الفرقة الثالثة على سكوتها نحوه » . ١٠٠ هـ .

ثم جاء في المصنفين ٤١٢ و ٤١٤ من هذه المذكرات ما نصه :

« وكنت رجحت نقل كامل شبيب ، لانه العنصر المثير بين القادة بتوجهاته وتعظيمه للامور ... واخبرني رئيس اركان الجيش بانه حادث كامل شبيب موافق على النقل ، وايد لي بانه سوف يذهب ... ولكن القادة عارضوا لانهم يوجسون خيفة من النقل ، ويعتبرونه مقدمة لتشيت شملهم ، تمهيدا لانتقام الامر منهم ... وقد ايد هذا الرأي فهمي سعيد ، وقال انهم لا يوافقون عليه مهما كلفهم الامر ... وطلب سحب الامر » . ١٠ هـ .

(٢) كان صلاح الدين الصباغ ميالا في بادىء الامر لتنفيذ قرار صدر بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد الى الديوانية ونقل مركزه هو من بغداد الى جلولاء ، ولكن بعد ان اتضح حقد عبد الاله يلبيس باليد ، ونواياه السيئة للفتك بهم وتشيت شملهم تظاهر للمعيان ، قرر العقلاء مجتمعين ان يرفضوا تنفيذ قرار النقل

وزير الدفاع ناجي شوكت ص ٤٥٨ هـ .

M. Khadduri ; independent irak-P. 108 London 1960 . (٣)

« انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت سنة ١٩٤١م ، وجمعت مجلس الوزراء ، ودارت المذاكرة حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات . وقد كنت متأكدا من سوء نية هؤلاء النفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحرارة ، واكد انهم قد اقساموا له بشرفهم العسكري على انهم لن تبدو منهم اية حركة من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة ، او التدخل في السياسة ، فانكفى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي وانقضت الجلسة » (١) .

اما ما يشتهه العميد الركن طه الهاشمي في ص ٤١٨ من مذكراته عن هذا الاجتماع ، فهو ما يلي بالحرف :

« في ٣١ مارت ١٩٤١م ، اجتمع مجلس الوزراء صباحا في قصر الرحاب ، بناء على دعوة الامير ، وحضر فيه كل من رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس المجلس النيابي . وذكر الامير ما كنت طلبته منه بشأن قبول القادة في حضوره ، ليعرضوا اخلاصهم له ، ويتم التفاهم ، وانه تردد في الامر لانه يخشى ان يعيدوا الكرة ، وايد الوزراء جميعهم طلبي . وكان توفيق السويدي اكثرهم حجة حتى انه قال للامير لا يحق له ان يفض بصفته الشخصية ، بل يجب ان يعتبر نفسه اميرا بمثابة ملك ، ويكظم غيظه ، ويعمل بمشورة رئيس حكومته . وحجذ السيد الصدر الطلب ، الا انه اراد ان يتأكد من انه لا يقع اي شيء من القادة في المستقبل . اما مولود مخلص - رئيس مجلس النواب - فاخذ ينتقد القادة ، ويطالب اعطاء ضمان بان لا يحدث منهم اي شيء في المستقبل . فاجابه عمر نظمي باننا لم نأت هنا موفدين من قبل القادة ، حتى يشترط علينا اعطاء ضمان ... وقبل ان اترك القصر ، طلبت الى الامير بان يصدر ارادة بفض المجلس ، لان تأخير الارادة يخالف احكام الدستور » . اهـ .

فلما انفض مجلس النواب في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، اتخذ العقداة الاربعة التدابير التي راوها ضرورية لمعالجة الموقف ، وذلك منذ صباح يوم الثلاثاء الموافق ١ شباط ١٩٤١م . فلما كان المساء ، اندروا بعض القطعات ، واسروا في نفوسهم امرا ذا بال ، وقبيل ان ينتصف الليل ، احتلت بعض الفصائل دوائر البرق والبريد والتلفون . ومسكت بعض مداخل الطرق العامة ، واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر ، ومحافظة سائر المرافق ، ثم توجه العقيد فهمي سعيد الى دار العميد الهاشمي ، ومعه وكيل رئيس اركان الجيش محمد امين زكي ليقولا له : ان الحالة بلغت حدا لا يطاق ، وانه لا بد من ايجاد مخرج عاجل لهذه الازمة ،

(١) هذا ما جاء في ص ١٥ من خطاب «صاحب السمو الوصي» وقد كتب اليها العميد الهاشمي يقول : « لقد اجبت على ما ورد في بيان سمو الوصي من امور تخمني بكتاب خاص . لم ادافع عن الضباط ، ولم اقدم اية ضمانات . وكان الاجتماع في قصر الرحاب . حضر فيه الوزراء ، ورئيس مجلس الاعيان ، ورئيس المجلس النيابي ، اوضحت للحاضرين المسائل التي كانت تحاك ، والاتصال مع رؤساء القبائل من جانب البلاط ، ومن جانب رشيد عالي الكيلاني ، وللت النظر الى وخامة هذه الاتصالات ، واشرت الى محاولاتي في اقناع الامير للوفقة على ان يقدم القادة اخلاصهم اليه بزيارتهم له ، ولكن محاولاتي هذه لم تنثر ، وانفض الاجتماع بتأييد رأيي في ان يوافق الامير على قبول القادة في حضرته وعرض اخلاصهم له . اهـ .

بالتعاون مع السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي يشق الجيش به كل الوثوق ،
والاسهام معه في وزارة جديدة .

» وقد اجاب طه باشا - حسب افادته - بانه لا داعي لهذه الحركة ، وانه لا
يمكنه ان يشتغل مع رشيد عالي ، بالنظر لعدم اتفاق وجهات النظر في تسير شؤون
الدولة ، ولما شاهد طه باشا ان كلامه لا يجدي نفعا ، وانهما مصران على ما بيناهما
له ، فاخبرهما بضرورة عرض الامر على سمو الوصي ، وعلى مجلس الوزراء ...
وقد شاهد علائم من رئيس اركان الجيش ، وفهمي سعيد ، بأنهما لا يرغبان ترك
الدار قبل استحصال كتاب الاستقالة منه ، فلذلك حرر كتاب الاستقالة ، واعطاه
لهما ، اجتنباً من حدوث حركة تؤدي للمقاومة ، واراقة السدءاء « (١) ثم اراد
الاتصال بالوصي هاتفياً ليخبره بالامر ، فلم يرد احد على الهاتف .

» اما سمو الوصي فقد كان نائماً ، وقد ايقظه من نومه خدم القصر ، واخبروه
بوجود حالة غير اعتيادية من الجيش في منطقة القصر ، فتمكن من خرق نطاق
الحصار ، بسيارته ، وهو بلباس النوم ، والتجأ لدار عمته صالحة في الرصافة من
بغداد « فلما كان اليوم التالي اصرّ على ان يلجأ الى السفارة البريطانية في صوب
الكرخ ولما كان مثل اللجوء يعني عبور دجلة ثانية ، نصحه الدكتور سندرسن الذي
استدعي الى دار الاميرة صالحه ان يكون اللجوء الى المفوضية الامريكية في صوب
الرصافة . هكذا دبرت المفوضية الامريكية في بغداد زورقاً بخارياً نقله الى «الدورة»
وسيارة نقلته من « الدورة » الى « الحباينة » حيث « اجتمع بالسفير البريطاني
الجديد - كورنواليس - بضع دقائق » (٢) ثم استقل طائرة من سلاح الجوالبريطاني
فنقلته الى البصرة سالماً آمناً (٣) .

(١) النص في رسالة « احكام المجلس العربي العسكري في فترة شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ م »
ص ١٨ . وقد اصدرتها مديرية المطبوعات بوزارة الداخلية .

(٢) paiforce. P. 18 .

(٣) هذا ما جاء في ص ١٩ من كراسة « احكام المجلس العربي العسكري » .
وقد اخبرني رئيس الوزارة الهاشمي « ان الامير ركب سيارة مع بعض النساء قادها احد الجنود فلما
مرت السيارة بضبط الخفر على الطريق ، اوقفها الضابط ، وطلب الى الجندي الامصاح عين فيهما ،
فأبى الجندي ذلك ، ولما اتمل الضابط بهرجمه ، تلقى امراً بالسماح للسيارة بالمرور . وبعد ان اوصل
الجندي الامير وحاشيته الى دار الاميرة صالحة ، عاد وسلم نفسه للسلطات المختصة كمخضب » .
وقرأت في ص ١١٨ من كتاب « ثلاثة ملوك في العراق » للبيجر ديكوري وصفه :
« قرر الوصي ترك العاصمة للمرة الثانية ، فركب السيارة متوجها الى دار عمته الشريفة صالحة ،
التي كانت تعيش في دار قديمة على الضفة الشرقية من نهر دجلة . وهناك هب الوصي نفسه للتنكر ،
بمساعدة عمته ، وذلك باستعارته عبادة نسائية وفستان وحذاء نسائي من العائلة وركب عربة تجرها
الخيال الى المفوضية الامريكية ، ومن هناك ركب سيارة الوزير المفوض ، التي كانت تحمل علم الولايات
المتحدة الامريكية . وكان الوصي مختبئاً تحت سجادة السيارة بين أرجل فاين شو الوزير المفوض
الامريكي وزوجته . وكانت سيارة من القوة الجوية البريطانية تحمل مرافق الوصي عبيد بن عبد الله
المضايبي ، مبتكراً بيزة عسكرية بريطانية ، في مقدمة سيارة الوزير المفوض الامريكي ، فعبّر عبد الله
ومرافقه الجسر بهذه الطريقة ، ووصلا بالسلامة الى الحباينة ، ومنها ركب الوصي طائرة بريطانية
حربية فوصل البصرة ، ثم التجأ الى بارجة بريطانية » .

وبعد ان انصرف العقيد فهمي سعيد ، ووكيل رئيس اركان الجيش محمد أمين زكي ، ومعهما كتاب استقالة العميد الهاشمي ، اتصل الهاشمي باعضاء وزارته تلفونيا ، طالبا حضورهم الى داره فورا ، فخف زملاؤه الى داره قبيل منتصف الليل ، ودام اجتماعهم الى الصباح ، كما حضر هذا الاجتماع مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة ، ومتصرف لواء بغداد جلال خالد ، حيث عرضا على المجتمعين : ان الجيش احتل المنطقة الممتدة بين السكة الحديدية والسدة ، واحيط قصر الرحاب ، وقصر الزهور ، بقوات الجيش ، وذهب رشيد عالي الى معسكر الرشيد ، واجتمع بالسيدان : محمد أمين زكي ، وصلاح الدين الصباغ .

وفي نحو الساعة السادسة والتصف من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢ نيسان ، وصل الى دار العميد طه الهاشمي كل من السيد رشيد عالي الكيلاني ، وصلاح الدين الصباغ ، ومحمد أمين زكي ، وبعد بضع دقائق حضر ناجي السويدي . فاستهل الحديث طه الهاشمي لطيفا باسماء ، وراح يستميل الضباط للتخلي عن فكرتهم ، وقال انه سيعيد النظر في موضوع قطع العلاقات السياسية مع الطليان ، وانه سيتبع الطرق الدستورية ، ويسعى لكسب رضا الوصي عن الجيش ، ويزيل سوء التفاهم . فتلطف الجو . وبعد ان نوقشت حركة الجيش من نواحيها المختلفة تقرر :

١ - ابقاء وزارة العميد الهاشمي على دست الحكم .

٢ - اجتماع رجال الحكومة مع الرجال السياسيين في المملكة ، للتفكير في معالجة الموقف ، وامتناع الجيش من التدخل في السياسة ، على ان يقسم رجال السياسة ، ومن ضمنهم الجيش وامراؤه ، على تنفيذ ما يتقرر في هذا الشأن بصدق واخلاص تامين .

٣ - عرض الامر على سمو الوصي المعظم ، والسعي لاقتناعه بالموافقة على ما تم ، وبرجوعه للعاصمة اذا كان غائبا عنها .

وعلى هذا الاساس انفض الاجتماع ، ورفع ائذار الجيش ، واعيدت القطعات الى مواقعها ، وذهب الوزراء الى دواوين وزاراتهم لزاولة اعمالهم كالعادة ، ولم يتغيب احد غير وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، لمعذرة كانت لديه . فلما علم العقلاء الاربعة قبل الظهر بان الدكتور سندرسن الطبيب البريطاني للعائلة المالكة قد اجتمع بالوصي اجتماعا خاصا طويلا ، ووضع الطرفان خطة لاحباط مسمى الخير ، واصلاح ذات البين ، وان المفوضية الامريكية ، والسفارة البريطانية ، قد تدخلتا في الازمة القائمة ، وسهلتا نقل الوصي من دار عمته الاميرة سالحة ، الى مطار الحبانية البريطاني ، بصحبة الضابط البريطاني دونفل وان الزعيم الكردي الشيخ محمود الحفيد ، المقيم في بغداد تحت مراقبة الحكومة ، هرب الى السليمانية فجأة ليمعلن تمرده على حكومة بغداد ، وان متصرف لواء البصرة السيد صالح جبر شرع في الاتصال برؤساء القبائل في البصرة والمنتفك لتثور ضد السلطة ، وان متصرف

لواء الموصل السيد تحسين علي لجأ الى رؤساء شمر ليقفوا الى جانب الوصي وبطانته ، اجل لما سمع العقداء الاربعة بكل هذه التطورات والاحداث المزعجة ، شعروا بان الخطر الاجنبي بات يهدد مصلحة الوطن ، وينذر الجيش بالتحطيم ، ففعلوا كاجراء مضاد :

« ١ - تأليف مجلس للدفاع الوطني ، ينظر في شؤون المملكة طوال غيبة الوصي .

« ٢ - النظر في امر الوصي ، اذا رفض الرجوع عن غيه ، وبقي مصرا على وضعه المخزي في احضان الانكليز في معسكر الحباية .

« ٣ - توقيف صالح جبر وجلبه الى بغداد ، وفصل تحسين علي ، وتوقيف محسن ابو طبيخ ، ورايح العطية ، وجلب الاول الى بغداد ، وابعاد الشريف فواز ، والشريف حسين ، الى شرق الاردن لانهما جاسوسان للانكليز في البلاط ، وفصل باقر سرکشك مدير التشریفات في البلاط ، لانه منافق يدعو بالاقليمية العراقية ولا يحمل عقيدة عربية ، وتعيين نوري بن سعيد سفيرا للعراق في امريكا ، واسناد وظائف معاملة خارج العراق لكل من جميل ، وجودت ، وابعاد جلال بابان خطيب الانكليز في المجلس » (١) .

واجمعت الكلمة على اسناد رئاسة « حكومة الدفاع الوطني » الى السيد رشيد عالي الكيلاني ، على ان يستعين بالمديرين العامين في الوزارات لتدوير شؤون المملكة خلال الازمة ، فتقبل الكيلاني هذه المهمة ، وذهب معه رئيس اركان الجيش محمد امين زكي الى ديوان مجلس الوزراء ، وبلغا العميد بالقرار المذكور . ومع ان الهاشمي لفت نظر الكيلاني الى وجوب التروي ، واجتناب كل حركة ترمي الى الاخلال بالدستور ، فانه ترك ديوان الرئاسة (٢) .

وكانت باكورة اعمال السيد الكيلاني انه اصدر الكتاب الاتي الى المديرين العامين في الوزارات كافة .

« على المديرين العامين في الوزارات والدوائر المربوطة ، ان يوقعوا ، ويصادقوا على المعاملات التي تتطلب توقيع الوزير المختص ، او مصادقته ، ما عدا المسائل الهامة ، والتي تتطلب الدخول في مناقصة ، او تعهد يزيد على الالف دينار ، فانها يجب ان تعرض على سكرتير مجلس الوزراء لاختذ موافقتنا التحريرية » .

رشيد عالي : رئيس حكومة الدفاع الوطني

(١) صلاح الدين الصباغ في كتابه « نرسان العروبة في العراق » ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) قال السيد الكيلاني لمصاحب هذا الكتاب : انه مر على الهاشمي في داره ، قبل ان يذهب الى مجلس الوزراء ، واخبره بالذي جرى ، فقال له الهاشمي : انه لا يستطيع ان يستمر على تحمل المسؤولية ، وانه « الهاشمي » يرى « ان افضل طريقة لصيانة الدستور ، وصيانة البلاد من اخطار تتهددها ، ان يقبل الكيلاني بتكليف الغادة له لتولي المسؤولية » فتقبل الكيلاني النص ، وتوجه الى مجلس الوزراء .

واتصل توفيق السويدي بالعميد الهاشمي خلسة ، ناقلا اليه خبر السفارة البريطانية له : بأن الوصي وصل الى البصرة ، وانها مستعدة لان توصل الوزراء اليه سرا ، وان تساعد الحكومة العراقية بوضع قوة تحت تصرفها . فاستنكر الهاشمي هذا العرض ، ولم يوافق عليه ، ثم اتصل السويدي بعلي ممتاز وزير المالية ، وعرض عليه ما عرضه على الهاشمي ، فتقرر سفر كل من علي ممتاز ، وتوفيق السويدي ، والسيد عبد المهدي ، الى البصرة بحسب الاتفاق مع الكابتن هولت ، ولكن القادة احبطوا القرار .

ويقول الوزراء الذين اشتركوا في تكوين « الوزارة الكيلانية الرابعة » في ١٢ نيسان ١٩٤١ م :

« لو ان كتاب استقالة الهاشمي وصل الى يد سمو الوصي ، وبت في الاستقالة رفضا او ايجابا ، لما حدث ما حدث بعدئذ ، ولكن التجاء الوصي الى الحبابية ، وانتقاله الى مدينة الثفر على طائرة بريطانية ، عطل الدستور فادى هذا التعطيل الى ما كان » .

اما سمو الوصي فيقول :

« وقد حاولنا هناك - في البصرة - ان نستقدم اعضاء الوزارة ، لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول اليها ، وكذلك علمت هناك بان الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته ، ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة » (١) .

وهذا هو كتاب استقالة العميد الهاشمي الذي اشرنا اليه فويق هذا :

الى صاحب السمو الملكي المعظم .

نزولا عند رغبة سموكم ، تقلدت رئاسة الوزارة في وقت كانت مصلحة البلاد تتطلب التضحية ، وتضامن جميع رجالاتها ، وقد سميت في خلال الشهرين المنصرمين الى تهدئة الاحوال ، وازالة التوتر . ويظهر ان مساعي هذا لم يثمر النتيجة المطلوبة ، فلذلك رايت من المصلحة ان اقدم الى سموكم استقالتي من رئاسة الوزراء ، راجيا قبولها ، وسائلا الباري تعالى ان ياخذ بيدكم ويساعدكم على ادارة البلاد وايصالها الى اهدافها السامية .

المخلص - طه الهاشمي

بغداد في ١٩٤١/٤/١ م

كيف قبلت الاستقالة

كان الامير عبدالاله ، قد انتقل الى « الحبابية » ف « البصرة » قبل ان يطلع

(١) خطاب صاحب السمو الامير عبد الله الوصي على عرش العراق من ١٥ - ١٦ .

على كتاب استقالة العميد الهاشمي ، ولكنه كان قد سمع به ، لان الهاشمي اخبره بتقديم استقالته . فلما تمخضت الحوادث السريعة عن تنصيب الشريف شرف وصيا على عرش العراق ، وجه الوصي الجديد الى العميد المشار اليه هذا الكتاب :

عزيزي طه الهاشمي

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، لا يسعني في هذه المناسبة الا ان اعرّب لكم ولزملاتكم عن تقديري للخدمات الجليلة التي اسديتموها للبلاد مدة بقائكم في الحكم .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الاول سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية .

قال السيد ناجي شوكت للمؤلف :

« طلب الي المفتي الحسيني في مساء اليوم الثاني من نيسان ١٩٤١ م ، ان نجتمع . فسألته قائلا : اعندك ام عندي ؟ فاجاب : لا عندك ولا عندي ، وانما عليك ان تتجه الى جهة معلومة ، حيث تنتظر سيارة تقلك الى حيث اكون ، واذا بالسيارة تقلني الى دار شفيق حداد الذي نصب فيه جهاز لاسلكي خاص لتأمين الاتصال مع برلين .

« قال المفتي الحسيني : ان الوصي في البصرة ، وقد استدعى الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، فاذا اجتمعوا عنده ، اتخذوا قرارا ضد الحركة القائمة في بغداد فماذا ترى ؟ قلت ان علينا ان نمنع سفر هؤلاء لانهم اذا وصلوا البصرة واتخذوا قرارا بعدم شرعية الحركة ، اسقط في ايدينا .

ولقد اصر السيد ناجي شوكت على منع الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، من السفر الى البصرة ، وقال انه سيتنصل من كل تبعة اذا لم يؤخذ بوجهة نظره هذه . وبعد لاي تقرر ارسال طائرة خاصة الى متصرف العمارة السيد ماجد مصطفى لنقله الى البصرة ، ليفسد محاولات الوصي الرامية الى شل الحركة التي قامت في بغداد (١) ولكن السيد الكيلاني استطاع ان يتصل بالسيد ماجد مصطفى هاتفيا ، وينقل اليه رغبة القائمين في بغداد .

(١) كان العسكريون القائلون بهذه الحركة يخشون زميلهم العقيد رشيد جودت آمر حامية البصرة الذي كان يسيطر على لواء كامل فيها ، لانه لم يكن على وفاق معهم من جهة ، ولانه كردي النزعة ، عصبي المزاج من جهة اخرى ، فاستنجد السيد الكيلاني بالسيد ماجد مصطفى بمتصرف لواء العمارة ، وتريب العقيد رشيد جودت ، وكان ماجد عند حسن الظن فيه فسانر الى البصرة وانتدح الوضع الدقيق المتردي ، وفي الوقت نفسه اوعدت وزارة الدفاع الرائدتين محمود الدرة ومحمد الطريحي الى البصرة ليدرسا الحالة المعقدة فيها من كذب ويشرحا للمسكرين فيها حقيقة الوضع في بغداد ، والاسباب التي أدت الى انتماع الائمة القائمة وقد قام الرائدان الدرة والطريحي بواجبهما في مدينة النفر ومادا الى بغداد .

موقف الإنكليز من الأحداث

يقول وزير الخارجية السيد توفيق السويدي في ص ٣٤٩ من مذكراته :
« في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم التالي - ٢ نيسان ١٩٤١م - ذهبت الى السفارة البريطانية ، حيث وجدت في مكتب السفير السر بازل نيوتن السفير السابق ... والسفير الجديد السر كنهان كورنواليس ... وبعد تبادل احاديث بسيطة ، سألتني السفير الجديد ما اذا كنت لا ازال قانونا وزيرا للخارجية ام لا ؟ فقلت له : اعتقد انني لا ازال بنظر الدستور العراقي وزيرا مسؤولا للخارجية ... فاجاب السفير ... انني بصفتي سفير بريطانية في العراق اؤيد قلبيا وماديا كل عمل تقوم به السلطات المشروعة او الشعب . فلذلك اذا وجد ان الامير الوصي قد تمكن من الابتعاد عن العاصمة ، وانه في سلامة وامان في الوقت الحاضر ، فهل تعتقدون انه سيكون من الممكن تأليف حكومة برئاسة سموه .. ؟ فقلت ان الجواب على سؤالكم لا يعود لي مباشرة لانه يتعلق .. بطله الهاشمي ... وعلى هذا ... ذهبت توا الى السيد طه الهاشمي المستقل ، واخبرته بما حدث ... فاجاب بانه قد استقال بلا رجعة ، وانه غير مستعد للالتحاق بالامير . وعندما ذكرت له اني شخصا ، ومعني اكثرية الوزراء مستعدون للالتحاق بالامير ، قال انه في هذه الحالة سيعطيني استقالته ... وفي الساعة السادسة مساء اتصلت بالسفير ، واخبرته بالترتيب الذي اتفقنا عليه ... وفي تلك الاثناء فهمت من السفير ان الامير موجود في البصرة على سفينة بريطانية ... وقد اتصلت فورا بالوزراء ، فوجدت ان وزير المالية السيد علي ممتاز ، ووزير الاقتصاد السيد صادق البصام ، ووزير المعارف السيد عبد المهدي ، قد كانوا مستعدين للالتحاق بالامير ، وبدانا نعد العدة للهرب من بغداد والوصول الى البصرة ... وبعد ان اخفقت جميع هذه المحاولات اضطررنا الى البقاء في بغداد » اه .

F. o. 371-27062

اما السفير البريطاني كورنواليس فيقول في برقيته

الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤١ .

« كنتيجة للحديث الذي اجرته مع توفيق السويدي ، فانه وعلى ممتاز وزميلين آخرين من الوزارة الاخيرة - اي وزارة طه - يحاولون الوصول الى البصرة بمساعدتنا وقد ارسلوا الي رسالة يستفسرون عن المساعدة العسكرية التي ستكون الحكومة البريطانية مستعدة لتقديمها الى الوصي في حالة ارسال المتمردين قوات الى البصرة للقضاء على الحكومة التي نأمل اقامتها هناك فلم ارد على استفسارهم » .

وكان السفير هذا قد ابرق الى الخارجية البريطانية في الرابع من نيسان

يقول :

« ابلغت الوصي - في الحباية - ان ساعة التوصل الى تسوية لازمة قد فات

اوانبا . . . ومع ذلك فقد ايدت عزمه على المضي الى البصرة وشجعتة على القيام بعمل فوري وفعال لاستعادة السيطرة على الموقف ووافقت على ما يعتزمه بشأن تشكيل حكومة جديدة برئاسة علي جودت الايوبي او جميل المدفعي واستدعاء مجلسي الاعيان والنواب الى البصرة للحصول على تأييدهما العام لقضيته واصدار منشور بمهاجمة الحركة « ١ - ١ - وعلاوة على ذلك فقد زود السفير الوصي بالاموال اللازمة لمقاومة الحركة الكيلانية وكلف مستشاره هولمان بالتوجه الى البصرة لتحقيق ذلك .

حكومة الدفاع الوطني

توطئة

كانت ايام « وزارة العميد الهاشمي » فترة سادها السكون والهدوء في الظاهر - كما قدمنا - ولكن عوامل الانتفاض كانت تنهيا في الخفاء وعناصر العاصفة كانت تتكاثر في الفضاء . وكانت الاحداث المنذرة بالاططار تمر سراعاً بعد ان تترك اثرها في الاوساط .

وكان العراقيون في هذه الحقبة قد انقسموا الى فريقين : الفريق المجاري للسياسة البريطانية في العراق ، وهي السياسة التي توحى للعراقيين ، بكل الطرق والسبل ، بوجوب خدمة مجهود بريطانية الحربي ، وعدم الاصرار على تسليح الجيش العراقي ، ولا على طلب حل المشاكل القومية المعلقة ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين ، ما دامت بريطانية منمكة في الحرب . وفريق آخر كان يرى ان الفريق الاول ، بمماراته لهذه السياسة البريطانية ، قد تخلى عما كان يدعيه لتسويغ ثورة الحسين بن علي شريف مكة المكرمة على السلطان العثماني المسلم في ١٠ حزيران ١٩١٦ م . وكان الفريق المناوئ لسياسة المجاورة لبريطانيا يعتقد ان الشعب العراقي وابناء الامة العربية في البلاد المجاورة كلها الى جانبه .

فلما اخفقت « وزارة العميد الهاشمي » في معالجة الازمة القائمة بين الانكليز والمناوئين لسياستهم من جهة ، وبين الوصي والمتصلين بسموه من مجيدي السياسة البريطانية وخصومهم في هذه السياسة من الجهة الاخرى ، استقر رأي « الكتلة العسكرية » على مجابهة الامر ، وحل المشكل باسناد الحكم الى السيد رشيد عالي الكيلاني ، ومن يشاركه في تحمل مسؤولية ممن يناوئ السياسة البريطانية ، ويحملها على اجابة رغبة العراقيين في تسليح الجيش ، وفي تحقيق الاماني الوطنية .

حمل الوزارة على الاستقالة

وكما عرضنا آنفاً ، كانت « وزارة الدفاع » قد قررت في ٢٦ ايار سنة ١٩٤١ م ، نقل العقيد كامل شبيب من « قيادة الفرقة الاولى » في بغداد ، الى « قيادة الفرقة الرابعة » في الديوانية ، والشروع في نقل مقر قيادة الفرقة الثالثة - التي كان قائدها العقيد صلاح الدين الصباغ - من بغداد الى جلولاء في لواء ديالى ، فلم ينفذ هذا الامر ، لان الكتلة العسكرية اعتبرت هذه الحركة مقدمة لتفكيك او اصرها ، والقضاء عليها ، فلما قررت هذه الكتلة مجابهة الامر ، واسناد الحكم الى السيد الكيلاني ، اوفدت العقيد فهمي سعيد ، والفريق امين زكي ، الى رئيس الوزراء العميد الركن

طه الهاشمي ، ليطلبا اليه تحرير كتاب استقالة وزارته ، فلما حصلنا على هذا الكتاب ، اسقط في يد « الكتلة العسكرية » لان الوصي قد غادر « قصر الرحاب » في الكرخ ، فلم يبق مرجع رسمي للبت في هذه الاستقالة .

وكان الشريف فواز ، ينقل الى العقيد محمود سلمان ، رغبة الوصي في ان يأخذ السيد ناجي السويدي على عاتقه مهمة تكوين الوزارة الجديدة ، وان يكون مطلق التصرف في اختيار الزملاء الذين سيزاملونه في وزارته ، كما كان الشريف المومي اليه خائفا من اطلاع « الكتلة العسكرية » على محل الوصي ، فلما تحقق وجود الوصي في البصرة ، وانه يحتمي بالدارعة البريطانية « كواك شبير » الراسية في « شط العرب » تبدل الموقف تماما ، فأبرقت رئاسة اركان الجيش في بغداد الى أمر حامية البصرة هذه البرقية :

« الوصي في البصرة وليست له صفة الوصاية ، سيطروا على الموقف ، تلقوا اوامرهم من رئاسة اركان الجيش مباشرة » . و. رئيس اركان الجيش

اجتماع خطر في البصرة

في الساعة التي قررت « الكتلة العسكرية » تكليف العميد الهاشمي بالتخلي عن منصب رئاسة الوزارة ، وذهب العقيد فهمي سعيد والفريق امين زكي الى دار العميد المشار اليه لاستحصال كتاب استقالته ، كانت القطعات العسكرية في بغداد قد اندرت ، واخذت الاستعدادات اللازمة لمجابهة الطوارئ . وفي الوقت نفسه استطاع الوصي ان ينسل من قصره في « الكرخ » الى قصر عمته الاميرة سالحة في « الرصافة » ثم انتقل الى « الدورية » على زورق بخاري ، حيث اقلته سيارة للمفوضية الاميركية في بغداد الى الحباينة (١) واستقل من هناك طائرة من سلاح الجو البريطاني الى البصرة ، فبلغها في اليوم الثالث من شهر نيسان ١٩٤١م، ومعه السيد علي جودت الايوبي ، والمرافق العسكري عبيد بن عبدالله المضايقي (٢) ثم التحق بهم السيد جميل المدفعي ، كما انضم اليهم متصرف لواء البصرة السيد صالح جبر ، وراح الجميع يعملون يدا واحدة لاستنكار الحركة التي قامت في بغداد ، والقضاء عليها بكل السبل الممكنة ، وذلك بتأليف حكومة موقته، والاتصال بمتصرفي الالوية ، وقواد الفرق ، ورؤساء القبائل ، ومن ثم القضاء على الحكم القائم في بغداد بالقوة .

Freya stark. East is west P. 139. (١)

(٢) قال لنا السيد علي جودة : انه اتفق والسيد جميل المدفعي على ان يسافرا الى الموصل ، ويعملا سوية على مقاومة بغداد ، وان المدفعي سائر في صباح اليوم الباكر ، وسائر هو « علي جودة » تبيل المساء ، وفي اثناء وصوله « ناحية بلد » نزل ضيفا على اخفاد الشيخ عجيل الياور في الفرحانية ، ولما علم منهم انه يستحيل عليه مواصلة السفر الى الموصل ، قرر السفر الى سورية ، وما كاد يمر بالقاعدة الانكليزية في الحباينة حتى فضل الدخول اليها ، حيث وجد فيها الامير عبد الله وصحبه ، فنقلتهم طائرة حربية بريطانية الى البصرة . وكان الوزير الكردي السيد داود الحيدري قد لجأ الى مضيف امير ربيعة محمد الحبيب في الحسينية بلواء الكوت ، فذهب الحبيب محمد امر التحلته بالوصي في البصرة .

يقول آمر حامية البصرة العقيد رشيد جودة ، في تقرير بعث به الى رئاسة اركان الجيش في ٦ نيسان من عام ١٩٤١م ولدنيا نسخة منه :

بتاريخ ٣ الساعة ٢٢٤٠٠ كنت في داري . خابرنى تلفونيا معالي المتصرف صالح جبر من فندق شط العرب طالبا حضوري الى الفندق ، ورجاني ان اصطحب معي قائد شط العرب امير اللواء احمد رشدي في طريقي الى الفندق ... ولما دخلنا بهو الفندق فوقاني ، شاهدا كل من علي جودة الايوسي ، والمتصرف صالح جبر ، وضابط الاستخبارات البريطاني الكبتن ملتك . ولما رأنا ضابط الاستخبارات ، انصرف ، وبعد برهة ، دخل الرئيس الاول عبيد البهو ، ثم شرف سمو الوصي ، وبعد التحية من قبلنا ، تكلم سموه عن الموقف ، شارحا اقالة طه الهاشمي من قبل الجيش ، وتهديد الجيش لسموه ، واحاطة قصره ، وهروبه من بغداد ... وبقينا في حضرته حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، وعدت مع المتصرف وقائد شط العرب بسيارة المتصرف ، وبعد انصراف قائد الشط ، كلمني المتصرف عن خطته ، ووعد الانكليز بمعاونة الوصي ... ورايت من واجبي مفاتحة آمري الوحدات . وبالساعة ٦٣٠ من يوم ٤/٤/٤١م الجمعة ، طلبت حضور كل من آمر ف ٧ و ف ٢ ل ٧ ومقدم اللواء ، وأمر القوة النهرية ، الى داري ، واوضحت لهم الموقف . وكان قرارنا هو ان واجبنا الاصلي هو مقاومة كل حركة تضر مصلحة المملكة ، وتجزئ الجيش ، ثم ذهبنا الى قائد شط العرب في بيته ، وبلغناه القرار ، ثم ذهبنا الى مقابلة الوصي ، فوجدنا المتصرف مع مدير جريدة الثغر شاكر النعمة ، مهتمين باعداد منشور ... وحضر علي جودت ، وبعد برهة دخل سمو الوصي ، مع مرافقه ، وجرى تقديم آمري الوحدات . سال سمو الوصي آمري الوحدات لا بد وانكم اطلعتم على الموقف ، ثم اخذ يشرحه كما يلي :

لا يخفى عليكم ان بعض الضباط الذين يعدون بالثلاثة او الاربعة ، اخذوا يتركون واجباتهم الاصلية ، ويتدخلون بأمور الدولة السياسية ، وانكم لا بد وان علمتم بالحوادث التي جرت قبل شهرين ، وكيف انحلت القضية بالشكل الذي تعلمونه حفظا لمصالح البلاد ، الا انهم اجبروا وزارة طه الهاشمي على تقديم استقالتها ، وكانوا مصممين على اجباري على قبولها ، وعلى توقيع بعض المراسيم المخالفة للدستور ... وقد امتنعت من الذهاب الى البلاط لئلا اوقع ما يرغبون التوقيع عليه ، خلافا لمصلحة البلاد . وفي يوم الثلاثاء ١/٤/٤١م اخبرت بأن القصر ، وقصر الزهور ، محاطان بالجيش ، وقد اغلقت الطرق ، وجسر الخمر ، وعليه اعتقدت ان لا بد وان يحاولوا اجباري على توقيع بعض المراسيم ، التي رفضت التوقيع عليها ، فخرجت من القصر بسيارتي بسرعة ، وقرب المطار اعترضتني مدرعة خالد او طارق ، وارادت ايقاف سيارتي ، ولكني مرت بكل سرعة ، وذهبت الى محل ما ، وبقيت هناك ، ثم انتقلت الى محل آخر ، ومن هناك اتيت الى البصرة ، ان العراق شماله وجنوبه ناقم على الحركة ، وحتى بغداد ، عدا الضباط الذين تعرفونهم ، وعليه يقتضي القيام بحركة من الشمال والجنوب للقضاء عليهم - انتهى حديث الوصي -

ويستمر العقيد رشيد جودت في تقريره قائلا :

« وكان المتصرف اثناء ذلك يطلب بالتوالي متصرفي الديوانية ، والمتنفسك ، والحلة ، وكربلاء ، والكوت ، والعمارة ، وبعد الانتهاء من الحديث ، قال المتصرف : ان جميع الاولوية معنا ، وهم يؤيدون سمو الوصي ، وسيقومون بمظاهرة شعبية ضد هذه التصرفات ، ثم امر الوصي المتصرف ان يقرأ على الضباط البسيان ، فتلاه (١) ، ثم اعقبه علي جودت وقال : ان الحركة مخالفة للدستور ، والبلاد التي لا تحترم دستورها هي بلاد فوضى . وبعد عودتنا الى المعسكر قمنا بما يلي :

« ١ - السيطرة على المطابع ، وعدم نشر شيء يصدر عن الوصي والمتصرف .

« ب - الحيلولة دون نشر منشور الوصي من قبل جريدة الشرف .

« ج - السيطرة على التلغونات ، والبرق ، والبريد ، ومنع اتصال الوصي والمتصرف باحد . واصدار الامر بذلك » اهـ .

احتمالات في غير محلها

وضعت « الكتلة العسكرية » في بغداد نصب عينها احتمال انحياز امير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، الى جانب الوصي ، بفرقة الرابعة التي مركزها في

(١) هذا هو المنشور ، موضوع البحث ، وقد حصلنا عليه من المصادر البريطانية :

الى الشعب العراقي النبيل !

لا شك ان الشعب العراقي قد اطلع على الاحداث المؤسفة التي قام بها بعض ضباط الجيش نسي العاصمة ، الامر الذي اضطرني على مغادرتها ليتسنى لي تدوير دفة الامور ، اتول بعض ضباط الجيش ، لاتي واتق بان الجيش العراقي الباسل ببغياته ، وجنوده ، براء من هذه الاعمال ، التي يرتكبها هذا النفر الضئيل .

لقد بلغني ان هذا النفر المتمرد من ضباط الجيش ، قد هدد رئيس الوزراء طه الهاشمي بالقوة وحمله على الاستقالة ، وهذه الاستقالة ، كما لا يخفى ، مخالفة لاحكام الدستور ما لم تقترب بموافقتنا ، وقبولها من لدنا .

ان رشيد عالي الكيلاني يحاول اغتصاب الملك بالقوة والعنف ، مستندا على موازنة اولئك الضباط المتمردين ، الذين سبق للشعب ان وقف على نواياهم ، وعدم انقيادهم للقوانين المرعية في البلاد ، فليعلم الشعب العراقي النبيل انني سألط اشد السخط على هذه الاعمال ، المنافية لاحكام الدستور ، الذي كان الثمرة اليائسة من ثمار النهضة العراقية الجيلة ، تلك الاعمال التي ، ولا ريب ، قد تجر البلاد الى اوحش النتائج ، لا سيما في هذه الظروف العالمية المعصية .

انني اطلب الى الشعب العراقي الكريم ، الذي عرف بوطنيته الصادقة ، واخلاصه لبلاده ، وولائه للعرش ، ان يقدر هذا الموقف الدقيق ، الذي يتطلب التعاون والتعاقد من جميع ابناء الامة ، وذلك في سبيل صيانة الدستور ، والقضاء على هذه الحركات المقلقة ، التي تقوم بها تلك العصابة المتمردة الطائشة مما يزعزع كيان البلاد ، ويعرضها الى المخاطر .

هذا ولي الامل الوطيد في صادق وطنية الشعب واخلاصه مما يحبلني على يقين من الوصول الى الغاية التي تنشدتها البلاد والله ولي التوفيق .

البصرة في ٦ ربيع الاول ١٣٦٠ الموافق ٤ نيسان ١٩٤١ م

عبد الله

الديوانية ، وسط القبائل المهمة التي ربما حاول الوصي ضمها اليه ، وما يلحق هذه الفرقة من قوى في الناصرية ، والبصرة ، والعمارة ، ولكن الامور سارت على نحو اقل سوءا ، بل افضل بكثير مما كان يتوقعه القائمون بالحركة ؛ فقد بادر الراوي الى الاتصال بالسلطات العسكرية المختصة ، واكد لها انه يعتبر نفسه كقائد في الجيش العراقي ، تابع لرئاسة اركان الجيش ، وانه لا يخطر ببالي قط ان يكون آلة او سببا في انشقاق الجيش . وقد اتصل برئيس اركان الجيش هاتفيا و « قال له : ان الوصي جالس في مقره ، وقد طلب مقابلة بعض رؤساء العشائر ليحررّهم ، ويحررّنه هو ايضا ، على التمرد على الكيلاني ، وانه اتصل بالمتصرفين هاتفيا ، ودعاهم الى ما دعانا اليه ، واردف : لكنه صغير السن لا يدري ماذا يفعل ، وانه سيعمل على احباط محاولاته بدون ان يشمر » (١) . فكان هذا الموقف النبيل من اشرف المواقف التي خلّصت البلاد من معارك اهلية طاحنة .

ولما حضر الراوي المشار اليه الى بغداد ، اتصل به ضابط الشرطة ، حسين فوزي الخيال واخبره بأن ضابط الاستخبارات البريطاني « Domvill » جاء من البصرة ، حاملا رسالة من الوصي اليه ، وانه يريد الاجتماع به في محل ما ، فلما اجتمع حسين به ، سأل الراوي عن فحوى الرسالة التي يحملها من « دومفيل » فأجابه ان الرسالة شغوية وانها تتضمن رغبة الوصي في سفره الى البصرة ، لتولي قيادة القوات الزاحفة على بغداد ، ومعها القوات القبلية والنظامية . فسأله الراوي عن كيفية الذهاب الى البصرة ، وبغداد - كما ترى - مغلقة الحدود لا يمكن لاحد الخروج منها ؟ فرد عليه الخيال ان في استطاعة الراوي ان يقيم في داره بالصليخ ؛ فيأتيه زورق بخاري ينقله الى « ناحية سلمان باك » حيث تكون في انتظاره طائرة بريطانية تنقله الى البصرة ، كما نقلت جميلا المدفسي من الشرقاط اليها من قبل ؛ فرد الراوي على هذا الاقتراح بانه : لا يرى مسوغا للخروج على مصلحة البلاد ، وما لبث ان قصد السيد الكيلاني وقص عليه حديث ضابط الشرطة الخيال ، فقبض عليه ، وقدم الى المحاكمة بتهمة التجسس ضد مصلحة الوطن ، وكادت المحكمة تقضي باعدامه لولا تطور الموقف وفشل الحركة .

وكان الوصي قد استمال أمر حامية البصرة العقيد رشيد جودت : الى جانبه ، فأسرع متصرف لواء العمارة ماجد مصطفى ، الى البصرة ، واستطاع ان يقنع رشيدا بخطر انشقاق الجيش وانقسامه على نفسه ، ووضح له اهداف الحركة العسكرية التي قامت في بغداد ، ومراميها البعيدة ، فاتخذ العقيد رشيد موقف زميله الراوي ، وجمع أمري الوحدات المختلفة في يوم ٤ نيسان ، واتخذت هذه القرارات :

١ - المحافظة على الهدوء ، والسكينة ، في البصرة ، وعدم السماح لحدوث اي اضطراب فيها .

(١) رواء العقيد صلاح الدين المبالغ في ص (٢٨٦) من كتابه « نرسان العروبة في العراق » .

- ٢ - عدم مقاتلة قطعات الجيش المرابطة في بغداد ، لان ذلك يؤدي الى انقسام المملكة الى معسكرين ، فيجري فيها ما يجري في اسبانية .
- ٣ - عدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة ، لان ذلك من واجبات الجيش الرئيسية .
- ٤ - المحافظة على حياة سمو الوصي .
- ٥ - عدم السماح بتأليف حكومة ما في البصرة ، لان تأليفها يخالف هذه المقررات .

اقامة الحكومة العسكرية

بعد ان فشلت المحاولات لشق الجيش على نفسه ، قررت الكتلة العسكرية في بغداد ان تعجل في اقامة حكومة عسكرية في البلاد بعنوان « حكومة الدفاع الوطني » يكون رئيسها والمسؤول عن ادارتها السيد رشيد عالي الكيلاني ، وتكون الكتلة قاعدة دعمها ، فتكونت هذه الحكومة في يوم الخميس ٣ نيسان ١٩٤١ م ، واعدت منشورا باسم « رئيس اركان الجيش » عن اهداف هذه الحكومة واسباب تكوينها ، كتبه الحاميان المعروفان : محمد صديق شنشل ومحمد يونس السبعائي ، كما اعدا للسيد الكيلاني بيانا آخر عن اسباب تحمله هذه المسؤولية ، وقد اذيع البيانان مساء الخميس ٣ نيسان ١٩٤١ م وهما :

١ - بيان رئاسة اركان الجيش العراقي

علم الجميع ان صاحب السمو الامير عبد الإله قد احد منذ حين يخالف واجبات الوصاية ، حتى بلغ به انه لم يتورع عن التشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة من بعض الناس (١) فتحدى العرش الذي اؤتمن عليه ، واندفع لتحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان الامة ووحدة الوطن ، والذي عرف بتفانيه واحترامه للعرش ، كما عرف بحرصه على الاحتفاظ بالنظام . وقد عمد سموه الى احداث

(١) على اثر انقسام العراقيين الى الفريقين اللذين اشرنا اليهما في صدر هذا الفصل ، شرع المتزلفون من المعدان والعوام ينظمون « مضابط في تأييد سمو الوصي » وينفقون في سبيل ذلك بعض المبالغ . ولما كلف الحاج عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري بالتوقيع على مثل هذه المضابط ، قال : ان الدستور العراقي ينص على ان « الملك مصون غير مسؤول » فلماذا يتحم المقام الاعلى في مثل هذه الامور ؟ ثم تصد الحاج عبد الواحد رئيس الوزراء ، العميد الهاشمي ، وقص عليه القصة ، فأنكر الرئيس صحتها ، ولما برهن الحاج عبد الواحد على صدق روايته ، كلفه الرئيس الهاشمي ان يزور وزير الداخلية ، عمر نظمي ، ويخبره عن المضابط ، فلما تأكد الوزير من صحة الرواية ، اصطحب رئيس الوزراء وذهبا الى الوصي معا وشجبا امام سموه فكرة تنظيم هكذا مضابط ، فرد عليهما الوصي انه غير مسبوق بهذا الموضوع ، فاكثى الرئيس والوزير بذلك .

وقد جاء في « يوميات » العميد الهاشمي بتاريخ ٢١ مارت ١٩٤١ م بان الامير اوفد السيد باقر « سر كشك » الى كربلاء في زيارة الاربعةين ، فاجتمع بالمشايخ والعلماء ، واخذ يسمى لجلبهم الى

الشقاق في صفوف الامة ، حتى اوصل المملكة الى حالة خطيرة من القلق والجزع .
وعبثا حاول المخلصون نصحه ، واقتناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية ،
وعبثا حاولوا الفات نظره الى انه غير مسؤول دستوريا ، فاخذت شؤون المملكة تسير
من سيء الى اسوأ ، واوشكت الماكنة الحكومية ان تتعطل ، وبدأ الياس من اصلاح
الحال يدب الى النفوس المخلصة ، فعم السخط على تصرفات الوصي وبطائنته ،
حتى ان فخامة رئيس الوزراء ، العميد الركن السيد طه الهاشمي ، لم ير الا
الاستقالة وسيلة للتخلص من المسؤولية .

وبدلا من ان يكون سموه في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية ، مجردا
من الحزبية والانديفاعات الشخصية ، ترك واجبات الوصاية ، ساخرا من حقوق
الامة ، معطلا لاحكام دستورها ، غير عابىء بما قد تولده هذه الاعمال المحزنة من
اخطار تحط من كرامة الامة ، وتهدد كيان الدولة ، ولا سيما بعد ان ابدى رئيس
الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد .

وبعد الالاحاح من قبل اصحاب الراي على سموه بوجوب ممارسة صلاحياته ،
وبالنظر الى ان هذه الامة قد كافحت كفاح المستमित لانشاء كيانها ، وضحت في
سبيل توطيد هذا الكيان العزيز ، فليس من الهين على ابناء العراق ان يسمحوا
بالعبث بمقدرات الدولة ، او الاخلال بكيان المملكة وسلامتها .

بناء على ما تقدم ، وحرصا على محافظة كرامة الامة ، وسلامة الدولة ، فقد
اودع تدوير دفة الامور الى « حكومة الدفاع الوطني » برئاسة رجل مؤمن بحق الامة
العزيزة في الحياة الحرة السعيدة . وبقوتها على الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها
الوطنية ، من غير اخلال بواجباتها الدولية . وقد اظهر الراي العام الوطني ثقته به ،
واطمان الى صلابته السياسية ، وهو صاحب الفخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ،
الذي طلب الجيش اليه تحمل هذه المسؤولية الشاقة ، ريثما يتم اتخاذ التدابير
الدستورية في جو من الطمأنينة والثقة العامة ، بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية .

وقد اتخذ الجيش هذا القرار ، بعد ان اضطر اليه بدافع حراسة كيان الدولة
وخدمة الامة العراقية الكريمة خدمة صادقة ، وللجيش الثقة التامة بقدرته على
صيانة المملكة العزيزة ، مطمئنا الى تضامن قادته البواسل ، ورجال المملكة المخلصين
حقا . ولا ريب ان تعاون ابناء وطننا الابي ، وموظفي دولته الغيارى ، مع حكومة
الدفاع الوطني ، سيقفل خروج الامة من المحن التي اقلقتها في الآونة الاخيرة ، حتى
يعود للجهاز الحكومي وللامة معا الاستقرار المنشود .

الامير ، وان الامير يوزع المال عليهم بواسطته ، وان السيد باقر يجلب المشايخ الى البلاط للتوسيع
على المضايك .

Ten Thousand and one nights

وجاء في ص ١٢٢ من كتاب الدكتور سندرسن
« قدم الامير التماسا من اجل مساعدة مالية تمكنه من توسيع احتياطياته وتوسيعها فوعده السر بازل
برفع الامر الى لندن فورا وقد تم الاتفاق بسرعة على مخصصات مالية شهرية من اربعة ارقام وذلك
بصورة مؤقتة لحين ورود الموافقة النهائية من لندن كما عهد الي مهمة تقديم هذه المبالغ اليه » اه .

علينا جميعا ان نقدر واجباتنا الوطنية حق قدرها ، وان نتضامن في العمل على الاحتفاظ باستقلالنا ، ونصون سيادة امتنا وكرامتها ، وياكم ان تسمعوا ما نبثه الدعايات المفرقة ، اذكروا انكم كافحتم وصبرتم على التضحية في سبيل تكوين دولة عزيزة تعرف واجباتها الدولية ، ولا ترضى التفريط بشيء من حقوقها . اذكروا انكم جميعا مسؤولون تجاه الله والوطن عن الدفاع دفاع المستميت عن كرامة دولتكم وحياة شعبها حياة قوية مرفهة سعيدة ، وقد كشفت لكم التجارب القاسية ، والمحن الاخيرة المتوالية عما يراد بكم وبدولتكم .

والفخر كل الفخر ان تخرج الامة من تلك المحن ظافرة بسلامتها ، متمتعة بكرامتها ، وان يتم النصر بفضل تضامن ابنائها ، والتفاهم جميعا حول عرش صاحب الجلالة فيصل الثاني حفظه الله ، وانقذه من كيد الكائدين . وعلى الشعب ان يلتزم جانب السكينة والهدوء ، وليحيا جلالة الملك المفدى اه .

رئيس اركان الجيش العراقي (١)

٢ - بيان رئيس حكومة الدفاع الوطني

الى ابناء الشعب العراقي الكريم :

تعلمون اني لا احب الاكثار من الكلام . قدر حبي للعمل ، ولذا لم يسبق لي التحدث اليكم بالاذاعة ، عندما كنت في رئاسة الوزارة التي استقلت منها ، غير اني الآن اضطرت ان ابث عليكم كلمتي هذه ، نظرا لما يلهم بالبلاد من حادث خطير .

قبل ساعة تلي عليكم منشور رئاسة اركان الجيش ، واطلعت على ما جاء فيه من الاسباب الخطيرة التي ادت بقيادة الجيش العراقي الى تحمل مسؤولية حفظ الامن والاستقرار في البلاد ، وصيانة احكام الدستور من العبث به ، تلك المسؤولية التي طلب الي تحملها . فاني ، وقد عودت نفسي ان اتركها لخدمة البلاد ، ووقاية سلامتها ، رايت من واجبي ان لا اتردد في هذا الوقت الحرج عن تلبية نداء ابناء وطني ، في تقديم نفسي لخدمة البلاد ، وخاصة بعد استقالة فخامة السيد طه الهاشمي من رئاسة الوزارة ، وعدم استمراره في المسؤولية ، وترك صاحب السمو الوصي ممارسة واجبات الوصاية ، ففعل بذلك احكام الدستور ، وعرض البلاد لمخاطر شديدة . فبناء على ذلك كله ، وبعد الاتكال على الله تعالى ، اخذت على

(١) يطلق العميد الهاشمي في ص ٤٢٦ من مذكراته على هذا البيان بقوله :

« صدر بيان رئيس اركان الجيش في الجرائد وفيه تلميح الى اني استقلت برغبة مني ، واني ابدت عدم استطاعتي بالاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد . وعلى اثر ذلك ارسلت كتابا الى رئيس اركان الجيش اجبت فيه على بيانه ذاكرا فيه بانه يعلم جيدا كيف وقعت استقالاتي ، وان ما جاء في البيان من اني ابدت عدم استطاعتي على الاستمرار على تحمل المسؤولية يخالف ما وقع عليه الاتفاق بحضوره وحضور بعض رجالات البلد » . اه .

عاتقي القيام بمهام حكومة الدفاع الوطني ، التي اشار اليها منشور رئاسة اركان الجيش العراقي ، لصيانة البلاد من العبث في استقرارها ، ولاستتباب الامن والنظام فيها ، الى ان تعود المياه الى مجاريها ، ويحصل الاطمئنان على تنفيذ احكام الدستور .

ان منهاج هذه الحكومة هو ذات المنهاج الذي سارت عليه وزارتي الاخيرة ، واعلنته في حينه للرأي العام ، والذي كان من اسسه عدم توريث البلاد في اخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظة على تعهداتها الدولية ، لا سيما المعاهدة العراقية - البريطانية والاستمرار في تنفيذ احكامها بروح الود والصداقة ، والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة . واني اعلن بهذه المناسبة ايضا ان هذه الحكومة ستلتزم جانب الحق والعدل في جميع تصرفاتها ، وتحترم حقوق ابناء البلاد وحررياتهم ، ولكنها لن تسكت ابدا عن تحديثه نفسه بالكلية للبلاد ، والاخلال بامنهما ونظامها ، في هذه الساعة الخطيرة التي تمر بها ، وستنزل به اشد العقاب .

واني واثق بأن الرأي العام ، الذي اظهر اطمئنانه الى سياستي هذه بمختلف المناسبات ، سوف يظهر ما عرف به من وطنية واخلاص ، فيعينني على القيام بواجباتي الخطيرة ، ويوحد كلمته لايصال البلاد الى السلامة ، وتحقيق امانها المقدسة ، واني اطلب الى جميع ابناء وطني المحبوب ، ان يواظبوا على اعمالهم ، وان ينتبهوا الى مكائد الكائدين ، واختم كلمتي هذه بالدعاء لجلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم . ولي وطيد الامل ان يكون هذا الحدث التاريخي العظيم فاتحة خير للبلاد ، وضمانا لسلامتها واعلاء شأنها ومن الله التوفيق (١) اه .

« وفي اليوم نفسه انعقد بوزارة الدفاع في بغداد مجلس حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني وحضره وكيل رئيس اركان الجيش امين زكي ، ومدير شؤون الدفاع اسماعيل نامق ، ومدير الحركات نور الدين محمود ، وقادة الفرق باستثناء قائد الفرقة الثانية قاسم مقصود لبعد مقره عن العاصمة واتخذ المجلس المقررات التالية :

١ - تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية على الفور بضرورة احترام نصوص المعاهدة ، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية ، واحترام الحقوق الدولية . فان تشجيع الحكومة البريطانية للوصي ولن لاذ بالمعسكر الانكليزي من المواطنين ، ومحافظتها عليهم في معسكراتها وسفنها البحرية ، ووضع وسائل النقل تحت تصرفهم ينتقلون بها في الاراضي والمياه العراقية سرا وعلنا ، ومساعدتهم على احداث القلاقل والثورات وتخصيص محطة لاسلكية للبث تنطق بلسانهم . كل ذلك يعد تدخلا شائنا في امور البلاد الداخلية لا تقره الاصول الدولية ولا المعاهدة المعقودة بين البلدين مما يسيء الى استمرار العلاقات الحسنة بينهما .

(١) جريدة « الرأي العام » العدد ٤٧٦ الصادر بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤١ م .

٢ - ايفاد قوة اضافية لتعزيز حامية البصرة ، ولقمع اية حركة من حركات العصيان قد يثيرها الانكليز هناك . وعلى ذلك تحرك لواء المشاة الثاني ولواء مدفعية الصحراء الاول ، وهما من قطعات الفرقة الاولى وعسكرا في منطقة البصرة .

٣ - توقف صالح جبر متصرف لواء البصرة وجلبه الى بغداد لانه قطع الاتصال بالعاصمة .

٤ - اطلاق الحرية للوصي على ان لا يسمح له بالاتصال بالعشائر « (١) » .

القبض على متصرف البصرة

علمت « حكومة الدفاع الوطني » في بغداد بكل ما جرى في البصرة ، كما علمت بدخول طرادين بريطانيين Cruisers الى مياه البصرة فجأة وبدون استئذان وحتى دون ان يطلقا قنابل التحية المعتادة في مثل هذه الاحوال ، فطيرت « رئاسة الاركان العامة للجيش العراقي » الى « أمر حامية البصرة » هذه البرقية :

القوا القبض على المتصرف صالح جبر وارسلوه الى بغداد بحراسة قوية . هذه اوامر الجيش نهائية وقطعية .

وطيرت « حكومة الدفاع الوطني » برقية الى متصرف البصرة نفسه هذا نصها :

« نظرا لتأمركم على سلامة الدولة ، قررنا عزلكم وارسالكم الى بغداد مخفورين » .

وعلى اثر ذلك وضع حرس خاص على دار المتصرف ، واقتيد الى بغداد بحراسة ضابط برتبة رئيس مع بعض افراده ، فلبث موقوفا عشرة ايام انتهت بفصله من الخدمة لمدة خمس سنوات ، والسماح له بالذهاب الى ايران بحسب رغبته ، وصدر على اثر ذلك هذا البلاغ شبه الرسمي :

« عند وجود الامير عبد الإله في البصرة ، اتصل به المتصرف ، مع جميل المدفعي ، وعلي جودة ، وحاولوا اثارة الفتن ، فبادر آمر الحامية الى السيطرة على اللواء ، والقي القبض على المتصرف صالح جبر ، وجيء به الى بغداد بالقطار لمحاكمته (٢) ، اما الامير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة ، فقد فروا بطائرة انكليزية انزلتهم في احدى قواعد القوة الجوية البريطانية .

(١) لمرسان العروبة في المراق للمعيد صلاح الدين الصباغ ص ٢٢٠
(٢) كانت « حكومة الدفاع الوطني » مصيبة على اجراء محاكمة صورية للسيد صالح جبر ، بنبذة تسويغ اعدائه ، بتهمة « التآمر على سلامة الدولة » فتوسط امره كل من السيد طلوان الياسري والحاج عبد الواحد سكر ونجحا في تخليصه من هذا الحكم اذ لم يكن في الاستطاعة رد طلب الزعيمين المشار اليهما في تلك الظروف وللتاريخ ان يسجل . ولكن السيد ناجي شوكت يقول في مذكراته « سيرة وفكرات ثنتين هاما » ص ٤٤٢ انه هو الذي توسط امر صالح جبر لدى رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني ، وسبح له بالسر الى ايران .

« ان الامن والاستقرار مستتبان في جميع انحاء العراق ، وان حكومة الدفاع الوطني مع القوى الوطنية والجيش العراقي ، في يقظة لكل من تحدته نفسه بالاساءة لاستقرار البلاد وسمعتها » اهـ .

ووصلت الى البصرة ، بعد ظهر يوم الجمعة ٤ نيسان ١٩٤١ م ، برقية من « رئاسة اركان الجيش » بمنع الوصي من الاتصال بالخارج ، فما كادت دوائر الاستخبارات البريطانية تحيط علما بوصولها ، حتى نقلت سموه من « فندق شط العرب » الى دار « الكولونيل وورد » مدير الميناء ، ومنها الى الدارعة الحربية البريطانية المسماة « كوك شير » وكان السيد جميل المدفعي قد لحق بالوصي ايضا ، فانتقل معه الى الدارعة المذكورة ، مع السيد علي جودت ، والمرافق الرئيس عبيد المضافي ، وكتب رسالة الى السيد محمود صبحي الدفترى ، واخرى الى السيد علي ممتاز الدفترى ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، الى غير الموصى اليهما ، يطلب اليهم فيها الشخوص الى البصرة ليكونوا في حاشية الوصي ، فلم يلب الطلب احد ، او بالاحرى لم يستطع احد من الالتحاق بسموه .

وكان الجمهور البصري يتظاهر بالعطف على الحركة التي قامت في بغداد عظما خاصا ويرى وجوب تأييدها حتى ولو لم تكن دستورية ، كما كان يقول عنها خصومها ، لان الخروج عليها خيانة وطنية كبرى . اما الحكومة البريطانية فقد عينت وزيرا مفوضا لها في الدارعة « كوك شير » هو « ديكوري » الذي قدّم اوراق اعتماده للوصي ، كما نصبت له محطة اذاعة لاسلكية في الدارعة كان يديرها انور مخلص صهر المحامي سليمان فيضي . وكان ديكوري Gerald de Gaury هذا يشغل وظيفة السكرتير الاول في السفارة البريطانية بطهران فاصبح وزيرا مفوضا لعبد الإله في المنفى .

خطاب آخر للوصي

وقد انتهر الوصي فرصة اقامته في الدارعة المذكورة ، فاعد منشورا خاصا اذيع من محطة القوة البريطانية في المعقل ، ومن محطة اذاعة لندن باللغة العربية في الساعة الثامنة من مساء اليوم الرابع من نيسان ١٩٤١ م ، وقد وزعت السفارة البريطانية مئات من نسخه ، وهذا نصه :

يا معشر العراقيين !

لا بد وان اطلعتم على الحركات الهدامة ، التي قام بها نفر من ضباط الجيش ، فانقضوا على رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، مهددينه بالقوة المسلحة لتقديم الاستقالة ، عابثين بأحكام الدستور ، خارجين على النظام والطاعة ، وقد اتفق مع هذا النفر رشيد عالي الكيلاني ، الذي اهتبل تمرد بعض الضباط فرصة لاغتصاب الحكم عن طريق تدمير البلاد ، وقد سبق للشعب العراقي الكريم ان وقف على مرامي هؤلاء واهدافهم ، وخروجهم على الحكومة والدستور ، الامر الذي له من سوء العاقبة ما يطوح بالبلاد ، ويدك كيانها ، ويجعلها تخوض بالدماء . واني لعلّى يقين بأن الشعب بأسره يؤيدني في سخطي على هذه العصابة المتمردة ، التي ما ترددت عن ان ترسل

جنودها ليحيطوا ببיתי ، دون ان يراعوا له من حرمة ، هذا البيت الذي لا اشك في ان يحترمه المراقبون قاطبة ، وينزلونه المنزلة اللائقة من القلوب ، لذلك فقد اضطرت لمغادرة العاصمة لاتوفر على تدوير دفة الامور بمعونة الله ، ومؤازرة الشعب ، وكلي ثقة بان هذه الحركة الائيمة لا بد وان يكون نصيبها الاندحار .

« واود بهذه المناسبة ، ان اذكركم بالكلمة الماثورة التي خاطب بها جدي الحسين ، الوفد العراقي ، عندما جاء يطلب اليه الموافقة على نصب المغفور له عمي الملك فيصل ، ملكا على العراق :

« ... اني لا ابخل عليكم بفصل فخذوه ، ولكنني اخشى ان يكون مصيره مصر جده » .

« على ان املني بصادق وطنيتكم ، واخلاصكم ، وتفانيكم ، ما يجعلني على اعتقاد جازم بالوصول الى الغاية المقدسة ، التي يستهدفها الجميع ، الا وهي محافظة العرش ، واحترام الدستور ، هذا والله اسأله تعالى بان يوفقنا لآخاد الفتنة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » اه .

تدابير استنزائية

لم تكذ « حكومة الدفاع الوطني » تطلع على هذا المنشور ، وتصادر نسخه المبردة من قبل « السفارة البريطانية » حتى اصدرت اوامرها بمراقبة الوصي مراقبة دقيقة ، ولكن امرها كان جبرا على ورق ، فان صاحب السمو كان يتنقل بين الدارعة « كوك شير » وبين مقر القوة البريطانية في المعقل المعروف برقم ٧ بملء حريته ، وكان هذا المقر من المناطق المحرمة ، فالذهاب اليه لمراقبة الوصي ، معناه استنزاز القوة البريطانية المراقبة فيه واستنفارها .

على ان الوضع العام ما كاد يستقر في بغداد ، ويعلم البرلمان العراقي وصاية الشريف شرف على عرش العراق في اليوم العاشر من شهر نيسان ١٩٤١م - على نحو ما سنذكره - حتى اضطر الامير عبد الإله لمغادرة العراق على متن طائرة بريطانية خاصة اقلته وصحبه الى القدس ، ومنها الى عمه في عمان ، وفي ذلك يقول هذا البلاغ الحكومي :

« ان الامير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة الايوبي ، كانوا قد غادروا المياه العراقية الى الخليج ، ثم حملتهم طائرة الى القدس ، وعلمنا انهم قد وصلوا اليها اليوم » (١) .

مدير الدعاية العام

١٩٤١/٤/١٦م

(١) يقول السر كورنواليس سفير بريطانية الجديد في التقرير السري الذي رفعه الى وزير خارجية بريطانية F. O - 371 - 31371

« كان الوصي في الحقيقة يحذره اهل في ان يعمد تعرض مركزه في البصرة ، الا ان الجيش في مدينة الفجر كان قد اتخذ موقفا مضادا لما كان يحذره واضطره الى ان يلتجئ هو وجميل المدفعي وعلي جودت الى سفينة حربية بريطانية حيث نقلوا فيها بعد الى فلسطين على طائرة بريطانية » اه .

» وقد وضعت وزارة الخارجية البريطانية مئة الف باون تحت تصرفه اثناء مقامه في القدس « (١) .

ما يقوله الوصي

ولنستمع الآن الى رواية الوصي في خطابه المذاع يوم ١٤ تموز ١٩٤١ م من محطة بغداد :

« ولما انبلج الصبح ، عادت جلالتها الى قصر الزهور ، بينما توجهت انا الى البصرة ، فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان ١٩٤١ م . وقد حاولنا هناك ان نستقدم اعضاء الوزارة لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، وتقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول الينا (٢) وكذلك علمت هناك ان الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته ، ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة ، وبناء على التصرفات التي جرت باسم حكومة الدفاع الوطني ، وكانت مخالفة للدستور ، ونظرا لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ، اضطررنا الى مغادرة البصرة الى خارج العراق « (٣) .

وقد جرت محاولات لتأليف حكومة عراقية في المنفى ، وجرت مذكرات حول انشاء جيش تحرير في المنفى ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق .

ايغاد ضابطين الى البصرة

كانت « وزارة الدفاع » قد اوفدت الى البصرة كلا من الرئيسين الركنين : محمود الدرة ومحمد الطريحي بطريق الجو في يوم ٥ نيسان ١٩٤١ م ، ليطلعا القادة على اهداف الحركة العسكرية ، وليدرسا الحالة العامة في مدينة الثغر ، ويقدما تقريراً خاصاً عن ذلك .

وقد تولى الرئيس الركن محمود الدرة بسط تطورات القضية العراقية ، وموقف السلطات الوزارية من السلطات البريطانية ، منذ اعلان الحرب العالمية الثانية في مطلع ايلول ١٩٣٩ م الى حين تولي الكتلة العسكرية في بغداد مقاليد الحكم . ثم تولى الرئيس الركن محمد الطريحي بسط كيفية سفر سمو الوصي الى البصرة ، والمساعي التي بذلها لاختراق حركة الجيش . وقد جاء في تقرير الطريحي المرفوع الى آمر الفرقة الثالثة في بغداد عن سفارته هذه قوله :

« ان البصرة في هذه الظروف موقع مهم للغاية، وان الانكليز والوصي وحاشيته

Lord Birowood; Nuri Alsaid P. 182 (١)

(٢) تلقى العميد الهاشمي ايضا ، رسالة من الوصي ، يطلب فيها شخوصه الى البصرة ، لئلا يرهبوا لظبيتهما .

(٣) خطاب سمو الوصي (مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤١ م) ص ١٦ .

حاولوا تشكيل حكومة في البصرة ، فخاب أملهم نظرا الى التدابير التي اتخذت ، ونظرا الى موقف حامية البصرة المشرف ، ولكن لا يزالون ياملون ان يتخذوها قاعدة الى حرب الاعصاب والدسائس ... ومنها يتصلون ببعض مشايخ العشائر في الفرات ، ودجلة ، والهور ، بمساعدة علي جودت ، والمدفعي ... ولكني مؤمن انهم سيفشلون بهذه المهمة ... اذا اتخذت التدابير الصارمة لمقابلة ...

١ - ان الوصي وحاشيته لا يزال في البصرة ، والغالب انهم في المواقع التي تخص الانكليز .

٢ - ان الوصي سيخذ مقره في احدى البوارج الانكليزية متنقلا بين الخليج والبصرة .

٣ - ان الانكليز يسعون لاحداث القلاقل في تلك المنطقة ، بمساعدة اعوانهم ، وبعض موظفي الميناء .

٤ - ان الكولونيل وورد مدير الميناء يقوم بالدور الاكبر في هذه المهمة ، ويعاونه الكبتن كرستر معاون قائد شط العرب .

٥ - ان الاهالي وخاصة العامة مرتاحون من هذه التدابير .

٦ - ان القاء القبض على المتصرف لم يحدث اي اثر في منطقة البصرة لكره البصريين له .

٧ - ان شعور ضباط الحامية باجمعهم مع مقر القيادة في بغداد ، وانهم منصاعون الى الاوامر التي تصدر اليهم ، ولكن معنوياتهم ليست عالية بالدرجة الكافية . تحتاج الى تقوية .

٨ - ان الشرطة وضعها العام مرض مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تمام الاعتماد .

٩ - ان قوة حامية البصرة قليلة ، وموزعة ، ومفتقرة بصورة خاصة الى المدافع ، والقوة الجوية ال ١١ بغير اسلحة حتى الآن .

١٠ - ان وضع وكيل المتصرف « صالح حمام » مرضي ، وانه يريد ان يبرهن انه كفؤ لهذا المنصب ...

١١ - ان قيادة شط العرب لا يمكن الاعتماد عليها ، نظرا الى سيطرة الكبتن كرستر عليها المعاون « اه » .

وقد ختم الطريحي تقريره بمقترحات لا شأن لكتابنا بها فلنطوها على حالها ، دون ان ننقل شيئا منها ، وما لبث « الطريحي » وزميله « الدرة » ان عادا الى بغداد .

دعوة مجلس الامة الى الاجتماع

رات « حكومة الدفاع الوطني » ان لا بد من دعوة مجلس الامة الى الانعقاد فوراً ، للنظر في امر نصب وصي على عرش العراق ، بعد ان ترك الامير عبدالاله العاصمة ، وسافر الى البصرة ، فاقترح بعض القادة ان يحكم الكيلاني البلاد بدون مجلس نيابي ، فرد عليهم الكيلاني ان المصلحة تقضي باستمرار نظام الحكم الملكي النيابي في البلاد (١) وفتح السيد الكيلاني رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، في هذا الموضوع « ترؤس الاجتماع » فاعتذر الصدر عن القيام بهذه المهمة ، بدعوى انه كان نسمو الامير عبد الاله دالة على سماحته ، فلا يصح له ان يرأس اجتماعا يقرر عزله .

وكان رئيس مجلس النواب مولود مخلص ، قد غادر بغداد الى تكريت ، متعمداً التفتيب عن العاصمة ، وعدم المشاركة في الحوادث الجارية ، فاستقر الرأي على ان يكلف نائب رئيس مجلس النواب الشيخ محمد حسن حيدر ، بالقيام بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع المنتظر ، فتلقي هذا الكتاب من :

رئاسة حكومة الدفاع الوطني

العدد ١٤٣٨

في ١٢ ربيع الاول ١٣٦٠ هـ و ٩ نيسان ١٩٤١ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بناء على تفتيب سمو الامير عبدالاله ، وتركه واجبات الوصاية ، تقرر دعوة مجلس الامة الى الاجتماع يوم الخميس المقبل الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ م في الساعة الثانية عشرة زوالية ظهراً ، لتعيين وصي للعرش وفقاً لاحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين المعدلة من القانون الاساسي ، فيرجى التفضل باجراء ما يلزم في هذا الشأن .

رئيس حكومة الدفاع الوطني - رشيد عالي

وعلى اثر هذا وجهت الدعوة التالية الى اعضاء مجلس النواب :

مجلس النواب

العدد ٧٧٣ التاريخ ٩ نيسان ١٩٤١ م - ١٢ ربيع الاول سنة ١٣٦٠ هـ

حضرات النواب المحترمين

في طيه صورة من كتاب فخامة رئيس حكومة الدفاع الوطني ، القاضي بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان ١٩٤١ م . وستعقد الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم المذكور . الرجاء حضوركم في الوقت المعين .

نائب رئيس مجلس النواب - محمد حسن حيدر

(١) من حديث للسيد رشيد عالي الكيلاني مع المؤلف .

وبدعي الشيخ محمد حسن حيدر ، بعد اخفاق هذه الحركة ، وعودة الوصي الى العراق :

ان قد « جاء كتاب الى السكرتير بلزوم توجيه الدعوة الى المجلس للاجتماع غير الشرعي ، وغير القانوني ، وبلزوم توقيمي على كتاب الدعوة ، ولما طلب الضباط مني ان اوقع ، اجبتهم بانه يجب ان يوقع الرئيس مولود مخلص . فقالوا انه في تكريت ، والوقت ضيق فقلت فنائب الرئيس الاول موجود . فقالوا انه مريض . فقلت يمكنكم ان تذهبوا بالاوراق الى داره يوقعها . فقالوا ان مرضه يمنعه من القدرة على امساك القلم والتوقيع ، ولا يخلو هذا الاعتذار طبعاً من مغزى مقصود ، وهكذا اتضح لي ان القوم يريدون ان يكيدون لي باجباري واكراهي على التوقيع على كتاب الدعوة » (١) .

ويقول الوزير المعروف علي محمود الشيخ علي في ص ١٤٠ من كتابه «محاكماتنا الوجيهة» ما يلي بالنص :

« وفي تلك اللحظة ، سمعت صوتاً يناديني ، فالتفت صوبه فاذا بي وجها لوجه مع الشيخ محمد حسن حيدر فقلت : تفضل يا شيخ امر ؟ قال : هل يجوز ان ادعو اعضاء المجلس باسمي ، ويجتمع المجلس برئاسة غيري ، مع اني نائب رئيس مجلس النواب ؟ اني اتعب وغيري يكسب شرف رئاسة هذه الجلسة التاريخية . ارجوك ان تساعدني في ترؤس الجلسة وتحدث الكيلاني . فقلت له انك محق » . اهـ .

اما الامير عبد الاله فيدعي انه وجه هذا الكتاب الى رئاسة مجلس الاعيان من البصرة بتاريخ ٨ نيسان سنة ١٩٤١م

رئاسة مجلس الاعيان

ان جمع مجلس الامة بالقوة ، وبدون استصدار ارادتي ، بصفتي الوصي على العرش العراقي ، ينافي احكام الدستور ، مع العلم بان اضطراري لمغادرة العاصمة كان نتيجة للمؤامرة والتهديد اللذان دبرهما رشيد عالي الكيلاني واعوانه المتمردين ، باحاطتهم قصرني بالقوة المسلحة ، لارغامي على اسناد منصب رئاسة الوزراء الى شخص رشيد عالي ، بعد ان ارغموا وزارة فخامة السيد طه الهاشمي على الاستقالة ، فاني احتج على هذه التصرفات غير المشروعة .

الوصي على العرش العراقي - عبد الاله (٢)

اجتماع مجلس الامة

عين يوم الخميس الموافق ١٣ ربيع الاول ١٣٦٠ هـ و ١٠ نيسان ١٩٤١ م ، موعداً لمقعد مجلس الامة جلسته التاريخية المرتقبة ، للنظر في موضوع غياب الوصي ،

(١) محاضر مجلس النواب ١٩٤١ م من ٤٥ .

(٢) خطاب سمو الوصي الامير عبد الاله من ٢٠ .

وانتخاب بدلا عنه وقد تركت الحكومة للاعيان والنواب حرية الحضور وعدمه في هذه الجلسة ، معتمدة على وطنيتهم ، وحسن تقديرهم للصالح العام . وننشر فيما يلي نص المحضر الرسمي لهذه الجلسة على ما نشرته جريدة البلاد البغدادية في عددها المرقم ١٦٧٦ الصادر في ١١ نيسان ١٩٤١م دون حذف او اضافة :

ما كاد خبر تعيين موعد اجتماع مجلس الامة لانتخاب سمو الوصي المعظم يعلن ، حتى عمت الناس الحماسة والسرور ، فنهضوا (امس) في الصباح الباكر وسارت جموعهم هاتفة بحياة صاحب الجلالة الملك المفدى ، وحياة زعيم الامة فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ، وقد عانى الشباب المثقف كثيرا من المشقة في اندفاع الجماهير المتحمسة . وكانت الشرطة يقظة في كل مكان ، فلم يحدث الا ما يدعو الى الغبطة ، وتقدير ابناء الامة ضرورة الاحتفاظ بالنظام في اظهار شعورهم النبيل .

وقد اجتمع مجلس الامة في الساعة الثانية عشرة ، فحضرت الاكثرية الساحقة من اعضائه . وكانت شرفات المجلس غاصة بالمستمعين ، وما كاد اعضاء المجلس الكرام يلمحون دخول فخامة الاستاذ الكيلاني ، حتى علا التصفيق والهتاف لفخامته . وبعد ان قرر مجلس الامة ان يترأس الجلسة معالي السيد علوان الياسري ، احد رجال الثورة العراقية ، نهض فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، فشكر اعضاء المجلس على حضورهم الذي دل على ثقتهم به ، وشرح دوافع الحركة الوطنية خلال الايام الماضية ، وبعد ان عرض للحوادث السابقة ، من امتناع الامير عبداله عن القيام بواجباته ، واستقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، وبقاء البلاد من غير حكومة مسؤولة ، الامر الذي حمل فخامة الكيلاني الى تحمل المسؤولية ، مؤيدا من الشعب جميعا ، وطلب فخامته ان ينظر المجلس في اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، فاقترح لذلك ، ولتنحية الوصي السابق ، انتخاب الشريف شرف وصيا على العرش (١) .

وعلى اثر اقتراح فخامة الكيلاني ، وقف فخامة الاستاذ ناجي السويدي ، فقيه الدستور فايد الاقتراح ، ودعم تأييده بحجج دستورية قاطعة ، ثم وضع معالي السيد الياسري اقتراح فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني بالتصويت ، فقبل بالاجماع ، ثم تقدم سمو الوصي المعظم واقسم يمين الاخلاص ، فعلت الهتافات ، وخرج سموه من المجلس محاطا بحماسة الجماهير المتجمعة حتى البلاط الملكي ، وهنالك بدأ سموه يتقبل التهاني ، ثم شرع في الحال يمارس صلاحياته الدستورية ، فاصدر الارادة الملكية بقبول استقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، واسناد منصب رئاسة الحكومة الى فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ، وبذلك انتهت الازمة الدستورية ، وتخلصت الامة من ذلك العهد الذي ساده القلق والجزع ، وتم للامة ما تريد من طمأنينة ، الى سلامة العرش ، وصيانة حقوق صاحب الجلالة الملك المعظم ، وضمان مستقبل البلاد .

(١) كان قد رشح ثلاثة اشخاص لاشغال منصب الوصاية ، الامير زيد عم الامير عبد الله ، والسيد محمد الصدر ، والشريف شرف . وكان الامير زيد بعيدا عن العراق ، ووسائل النقل السريعة غير موفرة ، فتمتعز استدعاه ، واعتذر المصدر عن التكليف ، فكلف صفوة باشا العواد باقتناع الشريف شرف لتولي هذا المنصب فآخذ العواد على عاتقه اقتناع الشريف شرف فنجح .

(١) خطاب الاستاذ رشيد عالي الكيلاني :

سادتي : قبل ان ابدأ ببيان الحادثة التي استوجبت دعوة حضراتكم الى هنا ، اسمحوا لي ان اتقدم الى حضراتكم فردا فردا بالشكر الجزيل ، والامتنان العظيم ، على ما اظهرتموه ، بصفتكم ممثلين للامة ، من غيرة على وطنكم ، ومن حمية على بلادكم ، وعلى ما اظهرتموه في هذا المجتمع من تأزر وتكاتف استوجبا الرضا العام ، بل استدعى التقدير والاعجاب للروح الطيبة التي فطر عليها العراق بأن يظهر في حادثات خطيرة تلم ببلاده كتلة واحدة ، وكأنه شخص واحد ، يفار على مصالح امته ، ويهتم بشؤون بلاده ، فاني اقدس فيكم ، بصفتكم ممثلي الامة ، هذه الروح الطيبة ، وهذه الحيوية الذي سيسجلها التاريخ بمداد من ذهب (تصفيق) بلاد شان رجالها كهذا ، بلاد شان ممثليها كما يتجلى فيكم من وحدة وتراس في الصفوف ، ستحي ولن تموت (تصفيق) .

نعم سادتي ستسير الى الامام ، الى العز والمجد (تصفيق) .

فاسمحوا لي ان اوضح ايضا باختصار على حضراتكم سبب الحادث الذي دعانا ، ان نتقدم بالرجاء اليكم ، وندعوكم الى هذه الندوة ، ندوة الامة ، لنبت فيما تتطلبه الامة من حضراتكم في هذا الموقف الرهيب ، وفيما يتعلق بحاضرها ومستقبلها .

سادتي - لا بد وان اطلع كل واحد من حضراتكم على المنشورين اللذين نشرنا على الراي العام ، وهو منشور رئاسة اركان الجيش ، المثل في شخصية قادة الجيش البواسل ، وضباطه ، وجنوده ، بل يمثل الشعب اجمع ، باعتبار الجيش منه واليه (تصفيق) .

سادتي - الآن لا اراني بحاجة الى الافاضة بشرح الحوادث وايضاها بعد ان نوه بها منشور رئيس اركان الجيش التاريخي ، ولذلك اختصر الكلام ، بل احصر الاقتراح في نقطتين جوهريتين حيويتين في الموضوع .

تعلمون ان وزارة الاخ ، السيد طه الهاشمي ، استقالت وعند استقالتها تغيّب الوصي اذ ذاك فلم يوجد على العرش من له السلطة الدستورية لقبول الاستقالة ، ولم يوجد كذلك من يؤلف وزارة دستورية ، اذ ان الوصي السابق بمجرد استقالة الاخ السيد طه الهاشمي تغيّب وترك واجبات الوصاية فتعطل الدستور ، وتعطلت احكامه ، والآن اتينا الى امر واقع ، وحقيقة ناصعة ، ماذا سنعمل والبلاد في ظرف عصيب ؟ هل تترك وشأنها ، بينما الكل يرغب في السكينة والاستقرار ، أم هل يقدم المخلصون على انتقاذها ؟ ان القرار الذي اتخذه رجال هذه الحركة كان تاريخيا ومباركا اذ قرروا الا يبالوا بالمخاطر ، ولا يعبأوا بالسهر والاعتاب (تصفيق) فكانت نتيجة قرارهم ان تولوا المسؤولية مؤقتا ، ليسيطروا على الوضع كي لا تحدث حوادث من شأنها تمكير الامن والسلام . ثم نظرا الى حسن ظنهم بي راوا ان يعهدوا بادارة امور البلاد الي (تصفيق) طلبوا الي ان اتقدم لتولي المسؤولية ، فالفت حكومة باسم « حكومة الدفاع الوطني » لنصل عن طريقها الى تلك الغاية المقدسة ، التي هي غاية

الامة اجمع الا وهي محافظة الامن ، والسلام ، والاستقرار ، واعادة الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي ، وتقوية دعائم العرش (تصفيق) .

والآن اؤكد لحضراتكم بان اخوانكم قواد الجيش ، وضباطه ، وجنوده ، بل الجيش باجمعه (وما هم جميعا الا اخوانكم ، وتناج هذه التربة الطيبة) لم يطلبوا من وراء هذه الحركة سوى ما قلته سابقا من المحافظة على الامن والاستقرار، واعادة الحياة الدستورية الى مجراها ، والحرص على العرش ، وعلى جلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم (تصفيق) لم يكونوا ، ولم اكن ممن يرغب في ان تستمر الادارة العسكرية في البلاد ، وانما تجشموا هذه المسؤولية حرصا على البلاد ، الى ان تعود الامور الى مجاريها الطبيعية . لذا فقد كنا امام امر واقع لاعادة الحياة الدستورية بانتخاب وصي على العرش ، على لسان حضراتكم ليتمشى الدستور ، ويجري بمجراه الطبيعي ، وتؤلف وزارة دستورية - كما هي رغبتكم ايها الاخوان - فبناء على تغيب الوصي السابق ، وتركه واجباته الدستورية ، وتوقف احكام الدستور ، ولأجل ان تعاد الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي ، اقترح تعيين وصي بمحله ، واسمحوا لي بأن أرشح الشريف شرف ، احد كبار الاسرة الهاشمية العظيمة وصيا (تصفیق) وارجو ، ان يوضع الاقتراح بالتصويت .

(٢) خطاب فخامة الاستاذ ناجي السويدي :

سادتي الاجلاء :

تفضل فخامة رئيس الحكومة القائمة بالامر ، وابان لكم بعض الصفحات التي مرت على هذه البلاد ، في الايام الاخيرة ، وفي هذه المحنة الشاملة .

وددت ان اقوم بواجبي ، واحضر المجلس هذا ، وبما انه ادعى الكثير من اخواني بأنني مفتي الدستور ، وارغب دائما في البحث في الاسس الدستورية ، رايت من واجبي ان اوضح بعض النقاط اللازمة الضرورية ، حول وضعنا وموقفنا هذا .

تعلمون ايها السادة اني في موقعي السابق ، عندما نوقش موقف البلاد اخيرا . كنت الشخص الوحيد الذي وقف ، وبين للناس بواسطة مجلس الامة ، النقاط الدقيقة التي مرت على البلاد ، وان المساعي التي بذلت من جميع ابناء هذه الامة في تسكين الحالة ، في مثل هذه الظروف الحرجة ، باءت بالفشل ، لان سوء الالقاء ، وسوء الارشاد ، بدل الموقف الى ان اوصله الى هذه الحالة ، فالامر الذي وقع انما وقع دفاعا عن حقوق البلاد والامة ، التي نرغب جميعا بان تبقى هادئة ، ومطمئنة سائكة ، ومحتفظة بصداقاتها السياسية ، وغير جالبة لعداء اي دولة اخرى في العالم ، هذه السياسة التي اردنا ان نضع اساسها ، والتي وضعنا حجرها الاساسي فعلا ، وقد اثمرت ، وهي السياسة المثلى الذي اراد البعض تعكيرها الى ان قامت النخوة العراقية لتأمينها ، فالامر - بعد ما شاهدنا جميعا - انتهى بانفكاك الوصي على العرش ، واستقالة الوزارة .

انا الشخص الذي تعرفوني جميعا بانني دائما ادافع عن احكام الدستور ، وانا الشخص الذي اشترك بوضع اول حجر في بناء الدستور ، واشترك بالمحافظة عليه الى يومنا هذا ، رايت من الضروري ان اوافق الاخوان على تشكيل هذه الحكومة (تصفيق) .

الدستور ايها السادة لا يمكن ان يشمل جميع المحادثات الفردية ، فكلام الله الذي يحتوي على كل شيء فيه من التفرعات ، والامور ، ما لم يمكن الاحاطة بها . فترك الاجتهاد والقياس ، والمواد الاخرى ، لوضع ما يقتضي من وقت لآخر لتدوير شؤون الامة الاسلامية ، فكم بالاحرى انه لا يمكن ان يشمل الدستور جميع الحوادث ، ومن جعلتها هذه الحادثة المهمة ، التي لم ينصوّر واضع الدستور ان العراق سيجابها يوما من الايام ، وان تبقى البلاد بلا دستور ، وبلا وزارة ، فسواء وافقت احكام الدستور ام لم توافق ، يجب ان تكون هناك هيئة مسؤولة لحفاظ على الامن ، وحفظ البلاد ، واذا لم يكن في الدستور ، صراحة كافية فطبعاً لمجلس الامة ان يضع لمقرراته اساساً يقوم بمقام الدستور ، فالحكومة مشئت عليه ، وارادت ان تظهر البلاد في وضع جديد . جرت مذاكرة في حل قد يكون لا يحتاج لجمع مجلس الامة ، ولكن الظروف لم تساعد على هذا الحل ، الذي تقدم به رئيس الحكومة لحضراتكم ، وبقيت القضية قضية وضع هذا المجلس .

صدرت دعوة الى مجلس الامة بالاجتماع ، وهذه الدعوة قد تكون لا تنطبق على احكام النظام الداخلي ، لان الصراحات الدستورية تناقض ذلك ، ولكن ثقوا ايها الاخوان ان الذي دعاني للحضور ، هو ليس بصفتي عضواً في مجلس الاعيان ، بل كعضو عامل في هذه الامة ، وخادم للمجتمع ، ولذلك في هذا الامر يجب ان لا تقيدنا الانظمة ، بل ما يسهل خدمة المجتمع (تصفيق) .

ايها السادة : اتيت لهذه البلاد في سنة ١٩١٩م ولم تكن هناك حكومة، ووجدت كثيراً من اخواني قد بدأنا نتذكر مع السلطة القائمة حينئذ لاعطاء شكل للحكومة ، ولم اكن آنئذ لا عين ، ولا نائب ، وكثير من الاخوان الذين كانوا ولا يزالون يمثلون خدمة الامة تمثيلاً حقيقياً ، لم يكونوا نواباً ، ولا اعياناً . ثم اتى جلالة المرحوم الملك فيصل الاول الى هذه البلاد ، وكانت ايضا مشكلة تأليف المجلس التأسيسي ليبت في شكل الحكومة وكنت في تلك الاجتماعات (كما قيل عني) بانني اجد بعض الحلول الملائمة من وقت لآخر ، وبالفعل وجدت حلاً من طريق المضابط العامة ، وهكذا كما رايتم تمت البيعة لجلالة المرحوم الملك فيصل الاول بأخذ اصوات الامة من غير اجتماع مجلس ، فكم بالاحرى ان يقع المجال للامة حين الملمات ، وحينما تقتضي الظروف ان تبين الامة آراءها .

نحن كنا نرغب - عند وضع الدستور - ان يعطى الحق لمجلس الامة ان يجتمع ويبت في القضايا الهامة ، ولكن الموانع التي يعلمها الجميع حالت دون تحقيق هذه الرغبة ، فاجتمع مجلس الامة لا يكون الا تحت مراسيم مخصوصة ، وانا ارجح كل الترجيح ان يفسح المجال لمجلس الامة ان يجتمع متى شاء من نفسه، وبلا

دعوة ، لحل القضايا التي تحصل أمثال هذه القضايا ، وعليه انا لا اريد ان اناقش اجتماع المجلس كاعيان ، او نواب ، بل اريد ان ابين لحضراتكم بأن تأخذوا على عاتقكم حل هذه القضية ، لانكم ابناء هذه البلاد ورجالها ، وكم بالاحرى ان تبدوا آراءكم في المجلس كممثلين في القبول للاقتراح او الرفض ، كما وجدنا ان الذين لم يكونوا ممثلين في المجلس ابدوا آراءهم قبلا .

سادتي : ان البلاد في زمن حرج ، والعاصفة محيطة بها من جميع جهاتها ، فيا رجال الامة يجب عليكم ان تنقذوا البلاد ، فعلينا واجب ان ندفع عنها جميع الاخطار والكوارث التي تحيط بها ادفعوا هذه الغمة وهذه الكارثة . امامكم الزمن الملأسم لاتخاذ التدابير ، عندما تتكشف لكم الحقيقة ، ولكن الآن امامنا هذه الغمة ، فيجب ان نزيلها فانا لا اقول ذلك بصفتي عينا ، بل بصفتي رجلا من ابناء هذه الامة ، ويفار على البلاد ، فيجب ان تحل هذه القضية بأية طريقة كانت اه .

(٣) الخطاب الثاني للسيد الكيلاني :

اخواني :

حييتكم عند افتتاح الجلسة لما كنت اتوسم في نفوسكم من الحمية والغيرة على هذه البلاد ، والان ظهر للعيان ما توسمته انا ، وتوسمته الامة باجمعها فيكم من حب وغيرة الى وطنكم بقراركم هذا . (تصفيق) .

سادتي : ان هذا القرار سنسجله للبلاد بصفحات خالدة ، خدمتم بها وطنكم ، لا في الحاضر فقط وانما في المستقبل ايضا ، فعلاوة على تدعيمكم بقراركم هذا العرش المفدى ، لا شك انكم بداتم بالخطوة الاولى في اصلاح الدستور ، الذي يطلبه الجميع . ثم اننا بهذا القرار اثبتنا للملا اجمع القضاء على ادران الماضي وحزاراته . فظهر الذين كانوا لحد الامس يتقاتلون متعاونين في نصرة امتهم ومليكم . ثم انه بهذا القرار ظهر للعيان ان ما قام به اخوانكم رجال الجيش باجمعه ، من اتخاذ التدابير اللازمة لسلامة البلاد ، والحرص على الاستقرار ، وحفظ الامن بانه مؤيد من الامة على لسان حضراتكم (تصفيق) وبوركت امة انتم ممثلوها (تصفيق) وبوركت امة قوادها وجيشها البواسل هؤلاء الرجال (تصفيق وهتاف) ثقوا ان كلا منا سيبدل الغالي والرخيص في سبيل خدمة هذه الامة التي تحقق بانها تستحق الخدمة ببذل النفس والنفيس (تصفيق) اختم كلامي بتركار امتناني العظيم ، وشكري الجزيل ، على هذه العاطفة بل على هذه الحقيقة التي تجلت في نفوسكم ، وارجو الآن ان يتقدم الوصي الجليل لقسم اليمين القانونية .

سادتي : لي كلمة اسمحوا لي ان القيها على حضراتكم ونودعكم ، وان شاء الله سنجتمع بكم دائما بالخير ، وبهذه الروح الطيبة .

سادتي : احب هنا ان اخاطب الامة اجمع ، امام ممثلها ، بان هذه الحركة

الوطنية التي وضحت لحضراتكم ، كما عرضت ، لم تستهدف سوى حفظ الامن والطمأنينة في البلاد ، والحرص على محافظة احكام الدستور ، بل اعادة الحياة الدستورية الحقيقية ، وصيانة العرش ، وجلالة الملك فيصل الثاني المعظم (اصوات ليحي الملك) .

هذا من الوجهة الداخلية . وهنا احب ان اعرض على حضراتكم - كما اتضح لديكم - ان هذه الحركة الوطنية هي حركة داخلية محضة ، ليس لها اية علاقة بآية دولة اجنبية (تصفيق) دافعها الغيرة والوطنية ، وباعتها الحماية القومية ، ورائدها الاخلاص للامة (تصفيق) واما علاقتنا وعلاقات البلاد اجمع ، وعلاقات العراق مع الدول ، هي ايضا الحرص على ما كنا عليه من التمسك بتعهداتنا الدولية واضرح ايضا بالتمسك بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، هذا الحلف الذي سينفذ ويبقى نافذا ، ويبقى العراق حريصا على تنفيذه نصا وروحا ، وليس لنا الا ان نحرص كل الحرص على ان تبقى هذه الامة موفورة الكرامة (تصفيق) .

هذا ما اردت ان اوضحه دفعا لكل تخرص . وفي الختام اكرر جزيل الشكر لحضراتكم واودعكم بالوداع الناشيء والمنبعث من قلب مفعم بالتجلة والاحترام (تصفيق) « اصوات - عاش الشعب - عاش الوطن » .

(٤) - اعضاء مجلس الامة الذين حضروا الاجتماع التاريخي امس لانتخاب سمو الوصي المعظم مرتبة على الابجدية :

ابراهيم حبيب ، وابراهيم داود ناحوم ، وابراهيم عطار باشي ، وابراهيم يوسف ، واحمد الوهاب ، واحمد حالت ، واحمد عثمان ، واحمد كمال ، وامجد العمري ، وامين رشيد ، وبهاء الدين شيخ سعيد ، وتوفيق الهاشمي ، وتوفيق برتو ، وثامر السعدون ، وجمال المفتي ، وجمال بابان ، وجميل قيردار ، وحازم شمدين آغا ، وحامد النقيب ، وحسين المكوثر ، وحسن ملاددزي ، وحلمي سليمان ، وحמיד الحمود ، وحمودي المزيعل ، وخالد النقشبندي ، ودارا الداود ، وداود الجاف ، وداود السعدي ، ورشيد عالي الكيلاني ، ورؤوف الشيخ محمود ، ورؤوف اللوس ، ورزوق غنام ، وروفائيل بطي ، وروين بطاط ، وزامل المناع ، وسلمان البراك ، وسعدون الرسن ، وسيف الله خندان ، وشبيب المزبان ، وشعلان السلطان الظاهر ، وشوآي الفهد ، وصادق جبه ، وصالح باش اعيان ، وصالح شكاره ، وصالح قحطان ، وصديق ميران قادر ، وطالب الحاج محمد علي ، وطاهر الصابونجي ، وطاهر محمد سليم ، وعارف حكمت ، وعبد الرزاق العلي السليمان ، وعبد الرزاق منير ، وعبد الغفور البدري ، وعبد الفتي النقيب ، وعبد القادر السباب ، وعبد اللطيف ثنيان ، وعبد الهادي الجلي ، وعبد الهادي الظاهر ، وعبدالله البريفكاني ، وعبدالله الياسين ، وعبود الملاك ، وعبود الهيمص ، وعجه الدلي ، وعز الدين النقيب ، وعزرا مناحيم دانيال ، وعزازه المعجون ، وعلوان الياسري ، وعلي

الدوغره مجي ، وعمران الحاج سعدون ، وفائق الطالبيني ، وفريد الجادر ، وفريق
الزهر ، وقاطع البطي ، وقاطع العوادي ، وماجد القره غوالي ، ومتى سرسم ،
ومحسن ابو طيخ ، ومحمد الحبيب ، ومحمد العربي ، ومحمد باقر الحلي ، ومحمد
الحاج نعمان ، ومحمد حسن حيدر ، ومحمد سعيد عبد الواحد ، ومحمد صالح ،
ومحمود النعمة ، ومحيي الدين السهروردي ، ومرزوك العواد ، ومصطفى السنوي ،
ومصطفى الطه سلمان ، وناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وهبة الله المفتي ،
وياسين الخضيري ، ويونس السبعوي . عدد الحاضرين (٩٤) عينا ونائبا .

الوزارة الكيلانية الرابعة

توطئة

على اثر القرار الذي اتخذه مجلس الامة في جلسته المنعقدة في يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ م ، المتضمن المناذاة بالشريف شرف وصيا على عرش العراق ، اتفقت كلمة الساسة والعسكريين معا على وجوب انتهاء الحكم العسكري في البلاد ، وتكوين وزارة جديدة تأخذ على عاتقها السير بالبلاد في ضوء القوانين والانظمة المرعية ، فوجه الوصي الجديد كتابا الى السيد رشيد عالي الكيلاني « رئيس حكومة الدفاع الوطني » هذا نصه :

رقم ١٣٨

وزيرى الافخم رشيد عالي الكيلاني

بناء على استقالة فخامة طه الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا الى ما نعهد فيكم من دراية واخلاص ، فقد قررنا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الاول سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافقة لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية (١) .

هيئة الوزارة الجديدة

وفي يوم ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٦٠ هـ ، و ١٢ نيسان ١٩٤١ م تكونت الوزارة الجديدة بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٣٩ لسنة ١٩٤١ م من :

- ١ - رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة .
- ٢ - ناجي السويدي : وزيرا للمالية .
- ٣ - ناجي شوكت : وزيرا للدفاع .
- ٤ - موسى الشابندر : وزيرا للخارجية .
- ٥ - علي محمود : وزيرا للعدلية .
- ٦ - محمد علي محمود : وزيرا للاشغال والمواصلات .
- ٧ - محمد يونس السبعواي : وزيرا للاقتصاد .

(١) جريدة « الاستقلال » البغدادية العدد (٤٠١٣) الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤١ م .

٨ - محمد رؤوف البحراني : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٩ - محمد حسن سلمان : وزيرا للمعارف .

وقد اشترك في هذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء « في عهد الملك فيصل الاول » وهم الكيلاني ، والسويدي ، وناجي شوكت ، كما اشترك فيها ثلاثة من الوزراء السابقين ، ولم يستوزر لأول مرة غير وزير المعارف الدكتور محمد حسن سلمان . وكان وزير المواصلات محمد علي محمود اشد الوزراء رغبة في الاشتراك في هذه الوزارة ، ولكنه لم يكد يسمع باشتباك الجيشين : العراقي والبريطاني حتى اجبن وصار يطمئن في الحركة ويندد بالقائمين فيها .

وكان هنالك اتجاه في الاوساط السياسية والعسكرية بتعيين ناجي السويدي رئيسا لمجلس الاعيان ، وتعيين ناجي شوكت رئيسا للديوان الملكي ، فاصر الزعيمان السوريان : جميل مردم وسعد الله الجابري (وكانا في العراق يومئذ) كما اصرا لمفتي الحسيني على ان يشترك الناجيان المشار اليهما في الوزارة الجديدة لاسباب سياسية.

اول خطاب لرئيس الوزراء

وقد انتهر الرئيس الكيلاني تلاوة الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء اليه ، فالقى خطابا خطيرا هذا نصه :

« ارجو ان تعرضوا على صاحب السمو الوصي المعظم جليل شكري وعظيم احترامي القلبي ، للثقة الغالية التي تفضل سموه فاولاني اياها لتحمل المسؤولية . واني اساله تعالى ان يمدنا بعون من عنده ، لنقوم باعباء المسؤولية الثقيلة التي تتطلبها خدمة الامة خدمة صادقة ، وبذلك نكون عند حسن ظن سموه ، ونفي بالواجب نحو عرش صاحب الجلالة الملك المفدى فيصل الثاني حفظه الله » .

ثم التفت الى الحاضرين من نخبة رجال الدولة ، والجيش ، واشراف البلد وقال :

اخواني :

اسمحوا لي في هذه المناسبة الطيبة ، ان اتوجه الى حضراتكم بكلمة موجزة . لا استطيع في هذه اللحظة ، حين اعود بنظري الى تطور الحوادث في المدة الاخيرة ، الا ان اشعر باعجاب عظيم لما شاهدنا جميعا من الشعب العراقي ، الذي تجلى فيه حب النظام ، وتقدير المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة ، واحترام حقوقها وواجباتها معا . ولا ريب ان كل مشاهد منصف ومطلع على حقيقة بواثع واهداف الحركة الوطنية ، سيحفظ في قلبه للشعب العراقي اعجابا واحتراما لا نهاية لهما .

ايها السادة :

ان الحرص على سلامة العرش وكيان الدولة ، قد تجلى في كل فرد من ابناء الشعب الكريم . وقد قدم ممثلو الامة في جلسة مجلس الامة التاريخية، التي عقدت

يوم الخميس الماضي في ١٠ نيسان ، برهانا قاطعا على نزوح العراق السياسي . فقد كان اجماع المجلس على معالجة تلك الازمة الدستورية الخطيرة ، بتأييد حركة جيشه الوطنية المباركة ، وتنحية الوصي السابق ، وتنصيبه الشريف شرف وصيا على عرش العراق ، وبذلك عادت الحياة الدستورية . كان ذلك كله خير خاتمة لاشتراك الجهود الوطنية لمعالجة تلك المشكلة الكبيرة .

واذا كان ثمة من عبرة خالدة مما حدث ، فهي كفاءة امتنا على مواجهة المشاكل ، وقدرة ابنائها على التعاون والتعاقد في حل تلك المشاكل . فبعد ان تقدم الجيش الوطني للقيام بواجبه الطبيعي في حراسة كيان المملكة ، وصيانة كرامتها ، وتأمين السهر على عرشها ، اقول : بعد ان اقدم الجيش على القيام بواجبه في تلك الفترة الخطيرة ، التي تفتب فيها الوصي السابق ، وترك فيها واجبات الوصاية ، وعطل فيها احكام الدستور ، بادرت الامة لمناصرة جيشها في تحقيق ما يقتضيه الواجب الوطني ، وكان لي الشرف بتحمل مسؤولية رئاسة حكومة الدفاع الوطني ، وكنت مقدرا لتلك المسؤولية العظيمة ، حتى وجدت من حولي كافة الموظفين يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة ، والشرطة تعين الجيش في حفظ الامن ، وحراسة النظام والشعب من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب يتطلب المضي في تحقيق ارادته لتوطيد استقرار حقيقي في البلاد .

أيها السادة : سجل التاريخ منذ اقدم العصور الى اليوم مفاخر كثيرة خالدة لابناء امتنا الكريمة ، وتربة الوطن الصالح قد انتجت على مر الدهور نتاجا صالحا في شتى مناحي الحياة ، فانتج وطننا دولا عظيمة ، تركت للعالم كله قواعد رصينة للمدينة في شتى العصور ، فلا عجب ان تنهض الامة الابية في هذا العصر ، الذي تتصارع فيه الامم في سبيل الحياة الحرة السعيدة . غير ان مما لا شك فيه ان الحركة الوطنية الاخيرة قد تركت لتاريخ امتنا مفخرة لا ابالغ ان قلت انها من اعظم المفاخر في حياة الامم جميعا . فقد انحلت تلك المشكلة الكبرى في جو من الهدوء والثقة ، وتجلت فيها روح التضامن بين الحكومة والشعب وجيشه الباسل ، بشكل نادر في تاريخ الامم .

أيها السادة : ليس من السهل ان تنتقل الامة من عهد التبليل ، الى عهد من النشاط الوطني ، ومن دور التباعد بين الحكومة والشعب ، الى دور التعاون الضروري بينهما . ليس من الهين ان يتم انقلاب من هذا النوع ، ثم لا تراق فيه قطرة من دم ، ولا يفدر حق اي كان ، ولا يجري اعتداء مطلقا على حرية احد ، ولا يحدث فيه اي اخلال في النظام . ومثل هذا الانتقال لا يتم بهذا الشكل المحكم الا في امة عرفت فيها كل فرد حقوقه ، وقدر واجباته ، كما انه آمن بحقوق امته ، واحترام واجباتها الدولية ، فلم يحصل اي تجاوز فردي على احد من المواطنين والاجانب في العراق . وبهذه المناسبة اود ان اؤكد شكري لكافة القاطنين في العراق من وطنيين واجانب ، لانهم ممن اعانوا الحكومة ، وكافة الهيئات المسؤولة المرتبطة بها ، بتمسكهم جميعا بالنظام ، وابتعادهم عن استفزاز الراي العام .

اما شكري للجيش ، ورجاله المتفانين في خدمة الوطن ، وحب العرش المفدى ، وتقديري لآخوانهم الموظفين من شرطة - ومدنيين ، فلا استطيع ان ابرر عنه الا بالقول ان التاريخ وحده سيذكر لهم جميعا مفخرة السهر على حقوق امتهم ، ومصالحها واستقرارها ، في اخرج دور اجتازته بنجاح عظيم .

والآن ايها الاخوان انتهت تلك الفترة ، وكتب الله للجهود الخالصة في سبيل العرش والوطن بنجاح ، باعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، وتم هذا النجاح اخيرا بفضل اجتماع ممثلي الامة ، وانتخابهم الشريف شرف وصيا على عرش جلالة الملك المفدى . وقد بادر سموه بممارسة صلاحياته الدستورية ، وقد اصدر سموه الارادة الملكية بتأليف الوزارة برئاسة هذا المخلص ، الواقف امامكم ، فواجبنا الوطني يحتم علينا بذل قصارى الجهد لتكون نتيجة هذه الحركة الوطنية العامة المباركة مثمرة في صيانة حقوق صاحب العرش جلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله ، وفي تحقيق امانى الامة . ويحتم عليّ الواجب ، وعلى زملائي - ان نعمل في غير ملل ، ولا كلل ، ولا تردد ، لبلوغ الاهداف الوطنية ، فنقدم بذلك البرهان للامة الكريمة والشعب العزيز ، بأن حركته الوطنية لم تكن عبثا . ولا ريب عندي اننا سنجد من كافة المخلصين للعرش ، والوطن ، تأييدا مستمرا لا يكدركه شيء . وبفضل هذا التعاون نرجو الله ان يوفق الامة لبلوغ امانها .

ايها السادة : نحن متوكلون على الله ، وقد سرنا مندفعين لتحقيق ارادة الامة ، ولي وطيد الامل ان ابنه الشعب الكريم لن يفتروا عن مساعدتنا في حفظ حقوق امتنا ، والقيام بواجباتها الدولية ، بما يتفق مع تعهداتها ، ولا يسيء الى كرامتها .

ايها السادة : ارى من الحق ان اناشد الطبقة المسؤولة عن تنفيذ ارادة الامة ، الا وهي طبقة الموظفين التي ساعدتنا في الايام الماضية ، وكان لها فضل عظيم في الانتقال من عهد الفتور القديم ، الى عهد النشاط الجديد .

اخواني الموظفين : يسمع الحاضر منكم ندائي ، ويسمعه الغائب ايضا ، اني اشكركم على ما شاهدته منكم ، سواء في المدة الاخيرة ، او فيما مضى ، عندما كنت متوليا للمسؤولية . فقد رايت فيكم اخلاصا وتقديرا للواجب الوطني ، غير اني ارجو اليوم ان تضاعفوا الجهد بحماسة تنسيك التفكير في راحتكم الشخصية . فتواصلوا العمل لخدمة هذه الامة الكريمة ، التي برهنت للعالم كله انها تستحق الخدمة العظيمة ، والتضحية البالغة .

اخواني الموظفين : انكم تستطيعون بمواصلة جهودكم ، ومضاعفة مساعيكم ، من ان تظهروا للامة مبلغ حرص الحكومة على تأمين حقوقها ، وخدمة مصالح ابنائها ، وكلما اسرعت في انجاز معاملات ارباب المصالح من ابناء امتكم المواطنين او الاجانب في العراق . وبهذه المناسبة اود ان اؤكد شكري لكافة القاطنين في العراق من وطنيين ، واجانب ، لانهم ازدادت ثقتهم بالحكومة ، واحترامهم لكم ، كما اطلب اليكم الاتقان في العمل ، والسرعة في انجازه . اطلب ان تراعوا دائما العدل ، والحق ، لان العدل اساس الملك .

أعدلوا في جميع المعاملات التي تعرض عليكم . اظهروا الحق ، وازهقوا الباطل ،
يكن الله في عونكم ولن تستقر الأحوال استقراراً حقيقياً إلا إذا حرصتم على أطر
العمل واتقانه بروح العدل والحق .

يجب أن تشعر الأمة ، وأن يشعر أبناء الشعب العراقي ، بأن عهداً جديداً قد
بدأ في حياة هذه البلاد ، وأن هذا العهد يمتاز بالنشاط العام ، والتضامن المتزايد ،
والثقة بتقدير الحكومة لمسؤولياتها ، واحترامها لواجباتها ، سواء كانت هذه الواجبات
خاصة نحو الأفراد ، أو عامة نحو الهيئات والدول ، على أن يراعى في ذلك كله كرامة
الأمة ، وسلامة كيانها .

وأخيراً أيها السادة ، لا بد لي من أن أكرر شكري لقوى البلاد المسلحة من
جيش ، وشرطة ، وللموظفين المخلصين لواجباتهم ، وللذين أعربوا عن شعورهم سواء
بارسال برقيات التأييد ، أو بالحضور في وفود التهنئة ، كما أشكر كافة القاطنين في
هذه البلاد من وطنيين غيورين ، واجانب كرام ، الذين حافظوا على النظام ، وأعانوا
الحكومة بالقيام بواجبها في المدة الماضية .

وفي الختام أدعو الله تعالى أن يوفقنا لخدمة الشعب ، وتحقيق آماني الأمة ،
في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، وبرعاية صاحب السمو الوصي
المعظم « أهـ (١) » .

وبعد الانتهاء من هذا الخطاب ، أقبل الحاضرون على فخامته يصافحونه ،
ويقدمون له التهاني ، ثم قصد فخامته وزملاؤه البلاط الملكي العامر لعرض الشكر على
سمو الوصي المعظم .

سياسة العراق الخارجية

حرص الكيلاني على أن يؤيد علناً ، وامام الرأي العام العراقي والعالمي ، بأن
سياسة العراق الخارجية ستبقى على ما كانت عليه من قبل ، فسجل على نفسه
ذلك في مناسبتين مختلفتين :

١ - جاء في الخطاب الذي أذاعه في مساء اليوم الثالث من شهر نيسان
سنة ١٩٤١م ، بمناسبة توليه رئاسة « حكومة الدفاع الوطني » بأن سياسة العراق
الخارجية ستبقى كما أعلنها في منهاج وزارته الأخيرة ، ومن أسسها :

« عدم توريط البلاد في أخطار الحرب ، والقيام بإداء رسالتها القومية ،
والحفاظة على تعهداتها الدولية ، لا سيما المعاهدة العراقية - البريطانية ، والاستمرار
في تنفيذ أحكامها بروح الود والصداقة ، والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع
الدول العربية المجاورة ... الخ » .

(١) جريدة « الاستقلال » العدد (٤٠١٣) الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤١ م .

٢ - وجاء في الخطاب الثاني الذي القاه امام مجلس الامة يوم ١٠ نيسان قوله :

« واما علاقاتنا ، وعلاقات البلاد اجمع ، وعلاقات العراق مع الدول ، فهي ايضا الحرس على ما كنا عليه من التمسك بتمهاتنا الدولية، واصرح ايضا بالتمسك بالمعاهدة العراقية - البريطانية . هذا الحلف الذي سينفذ ، ويبقى نافذا ، ويبقى العراق حريصا على تنفيذه نسا وروحا ... الخ » .

وفود من الالوية

ما كادت « الوزارة الكيلانية الرابعة » تكون بعد الانقلاب العسكري ، حتى اخذت وفود الالوية والاقضية تشخص الى بغداد ، لترفع التهاني الى الكيلاني بهذا العهد الجديد . وكان فخامته يستقبل هذه الوفود في « ديوان مجلس الوزراء » ويستمع الى ما لديها من منظوم ومنشور ، كما كان يرد على كل وفد بخطاب يلهب المشاعر ، ويزيد الحماسة اشتعالا، بحيث انقضى اسبوعان والوفود تترى، والشغل الرسمي ينحصر في استقبالها ، واستماع ما لديها ، والرد عليها ، وتأمين عودتها .

برقيات من الخارج

لم يقتصر التأييد الذي حصلت عليه حركة الجيش على العراقيين فحسب ، فقد تلقى رئيس الوزراء السيد الكيلاني عدة برقيات من خارج العراق ، بينها هذه البرقيات الثلاث :

(١) « حزب مصر الفتاة يهنئكم لموقفكم العظيم ، ويقدر جهادكم للبلاد العربية ، ويعتبر انتصار العراق انتصارا للعرب والمسلمين . عاش العراق وجيشه الباسل وشعبه العظيم في ظل مليكه المحبوب : والله اكبر والمجد لله والاسلام » .

حزب مصر الفتاة

(٢) المؤتمر المنعقد اليوم ، والممثل للعرب في امريكا يهنئ الحكومة العراقية الجديدة ، وموقفها التاريخي ، وتوسطكم الفعلي لاستقلال سورية ووحدتها . اه .

رئيس المؤتمر العربي - امين ارسلان

(٣) في هذه الساعة الحاسمة التي يتقرر فيها مصير الشعوب والامم ، تنجه انظار الشباب العربي في بلاد الشام اليكم ، وقلوبهم تخفق مستبشرة بزعامتكم ، مفعمة بالايمان بكم في تقرير مصير الامة العربية ، وانقاذها من الفناء وهم يؤيدونكم بالاموال والارواح .

الشباب القومي في الشام

وفي ارض الكنانة مصر قام الفريق عزيز علي المصري المعروف والطياران

المصريان : عبد المنعم رؤوف وحسين ذو الفقار صبري بمغامرة جريئة في ١٦ ايار ١٩٤١ للالتحاق بالجيش العراقي بطائرة مصرية عسكرية فلم ينجح لان الطائرة اصطدمت بحاجز وجرى اعتقال راكبيها .

محاولة للاعتراف

لم يكذ السفير البريطاني الجديد ولم بالتطورات الاخيرة في العراق ، ويحاط علما باعلان وصاية الشريف شرف ، حتى ادرك ضرورة اعتراف حكومته بالوضع الجديد ، فأبرق الى وزارة الخارجية في لندن ما يلي :

الرقم ٣٢١

الى وزارة الخارجية - لندن

التاريخ ١٢ نيسان ١٩٤١

من السرك. كورنواليس - بغداد

اذا حظي اقتراحي الخاص ، بتجربة الاتصال بموافقتكم ، فان من المؤكد ان رشيد عالي سوف لا يكتفي بموافقتنا على تنحية الوصي فحسب ، بل سيطلب منا الاعتراف بشرعية الحكم القائم الذي تعزز كثيرا في نظر الراي العام ، منذ عقد المجلسان جلستهما امس ، وعليه ينبغي ان اكون على علم بوجهة نظر حكومة صاحب الجلالة في هذا الامر ، في نفس الوقت الذي اتسلم تعليماتها حول ما جاء في برقيتي آنفة الذكر اذا كان ذلك ممكنا .

٢ - بالنظر الى الظروف الراهنة، ارى اننا مضطرون لقبول نوع من الاعتراف الذي يتوقف عليه احترام رشيد عالي لالتزامات العراق نحونا المثبتة بالمعاهدة ، فنحصل بذلك على موطاء قدم في البلاد بدون حادث. اني اقدر الضرر الذي سيلحق كرامتنا في هذا الصدد ، ولكن آمل ان يكون ذلك ممهدا لانزال الجيوش البريطانية بسلام ، وبذلك نكون قد تنازلنا عن شيء ما في سبيل اقدام رشيد عالي على تطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية . فاذا ما تركزنا في البلاد ، فسوف نكون في مركز اقوى للسيطرة على رشيد عالي ، وعلى جمع الانصار حولنا علما بأن عدم الاعتراف في الظروف الراهنة سيخدم اغراض المحور .

٣ - فان كنتم توافقون على هذا النهج فارجو تزويدي بالنص الحرفي للاعتراف المنشود .

٤ - استلمت برقيتكم المرقمة ٢٧٢ في الوقت الذي كتبت برقيتي هذه . ان وجهة نظري في هذه النقطة موضحة بصورة كاملة في برقياتي المرقمة ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ (١) .

الاعتراف الخارجي

على الرغم من الشرعية التي اسبغها مجلس الامة على الاحداث التي تمت

بتحية الامير عبد الإله عن سدة الحكم والوصاية ، والمناداة بالشريف شرف وصيا على العرش ، وتاليف « الوزارة الكيلانية الرابعة » بصورة صحيحة ، فان احدا من دول العالم لم يعترف بما تم وجرى في بغداد .

فان السفير البريطاني الجديد ، السر كنهان كورنواليس ، كان يسوف في تقديم اوراق اعتماده الى السيد رشيد عالي الكيلاني ، وكان يمّني رشيدا ويعدّه بقرب اعتراف حكومته بالحكم القائم . وكان وزير امريكا المفوض في بغداد ، نابنشو ، قد تلقى امرا من حكومته بان لا يتخذ موقفا معينا تجاه الاحداث الجارية في العراق لا سلبا ولا ايجابا .

اما تركية ، وايران ، فلم تكونا مرتاحتين للاحداث التي وقعت في العراق ، ولذا لم يقدّم ممثلاهما اوراق اعتمادهما للحكم الجديد . واما المانية الهلترية فقد ارسلت الدكتور غروبا لا ليكون سفيرا لها في العراق ، بل ليكون همزة ارتباط بين الطرفين في تسيير الامور ، ونقل الرغبات . ولم تكن الدول العربية : مصر ، والاردن ، ولبنان ، وسورية ، وليبيا ، وتونس ، والجزائر ... الخ قد تكوّنت بعد لتقرر موافقها من احداث العراق وان كان الراي العام لدى شعوبها قد ايد الحركة تاييدا مطلقا .

الحرب الانكليزية العراقية

شروط انزال القوات البريطانية

بعد ان اعلنت الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩ م ، جرت مفاوضات بين الحكومتين : البريطانية والعراقية حول الشروط اللازمة ، للسماح للجيش البريطانية بالنزول الى البصرة ، في طريقها الى فلسطين ، فتوصل ممثلون عن الحكومتين المذكورتين الى اقرار الشروط التالية لهذا الانزال ، وذلك في ٢١ حزيران ١٩٤٠ م :

- « ١ - يجوز لبريطانية ان تنزل الى ارض العراق لواء مختلطا في كل مرة .
- « ٢ - ان يبقى اللواء المذكور مدة معقولة للاستراحة ، ثم يستأنف سفره الى الجهات المختصة خارج العراق (١) .
- « ٣ - لا يجوز نزول قوات جديدة ما لم تكن القوات السابقة قد غادرت حدود العراق واجتازتها .
- « ٤ - على الجانب البريطاني ان يشعر الحكومة العراقية بمدة مناسبة عن القوات المراد انزالها في العراق ، وذلك قبل وصولها المياه العراقية الساحلية ، لتهايا اسباب الراحة والسفر » اه .

برقية لمستتر تشرشل

فلما تطور الوضع الحربي في شمالي افريقية ، وحدث الانقلاب العسكري في بغداد ، وقامت « حكومة الدفاع الوطني » فيها ، ابرق السفير كورنواليس (٢) الى حكومة لندن « اما ان يرسلوا جيشا كافيا الى العراق ، او ان ينتظروا ليروا البلاد

(١) قدرت هذه المدة بثلاثة ايام .

(٢) يقول « كريك » في ص ٦٦ من كتابه : The middle east in the war :

« طبت هذه الاحداث ، الحكومة البريطانية ، بان سفرها في العراق يجب ان يكون من الممين بمعدات البلاد ولقتها ، ومن لهم صلة شخصية برجال الحكم فيها ، وعلى هذا اعلنت في ١٣ شباط ١٩٤١ م ان السر كتمان كورنواليس قد تعين سيرا لبريطانية في العراق » .

وتتول السيدة Freya Stark في ص ١٣٩ و ١٤٢ من كتابها East is West

ان السفير السابق « بازل نيوتن » كان مسؤولا عن تطور الاحداث في العراق وتمنعه بمدم الكتابة وبالجهد بالشرق . وتضيف الى ذلك قولها ان السفير الجديد كورنواليس لو كان في العراق قبل ستة اشهر لما حدث كل ما حدث .

في ايدي الالمان « (١) . فابرق رئيس الوزراء البريطانية المستر تشرشل ، الى وزير الهند البرقية التالية في ٨ نيسان ١٩٤١م مذكرا اياه بوعد سبق ان عرضه من قبل اذا استدعت الظروف الاستعانة بالقوة :

من رئيس الوزراء الى وزير الهند .

كنتم قبل مدة ذكرتم انه قد يمكن ان يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة اخرى من جيش الحدود للشرق الاوسط . لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا ان نتأكد من سلامة البصرة ، لان الامريكان يزدادون اهتماما في امر انشاء قاعدة جوية كبرى هناك ، فيجري التسليم فيها دون واسطة . يظهر ان لهذه الخطة اهميتها العظمى ، نظرا لاتجاه الحرب اتجاها شرقيا ، وهو مما لا شك فيه . وسأبين لرؤساء الاركان انكم تدرسون هذه الاحتمالات ، كما ان الجنرال اوكلنك يفكر في امكان الاستعاضة عن قوة اضافية « (٢) .

وعلى هذا تقرر ان يحول الى البصرة لواء من المشاة ، وفوج من مدفعية الصحراء ، وكانت هذه القوة على ظهر الباخرة في طريقها الى الملايو « وهي لم تكن مجهزة بما تحتاج اليه في الصحراء ، ولكن للضرورة احكامها » (٣) .

نزول القوة الى البصرة

تنص المادة السابعة من الملحق العسكري لمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية - البريطانية على ان :

« يؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذا عاها في زيارة شط العرب ، بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارة للموانئ العراقية » .

واستنادا الى هذا النص ، زار قنصل بريطانية في البصرة ، وكيل متصرف اللواء ، في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١م ، واعلمه بأن فرقة من الجيش الهندي ، بضمنها فوج انكليزي ، تحملها قافلة مؤلفة من ثلاث بوآخر حربية ، وتحرسها طرادتان وثلاث طائرات ، ستدخل مياه العراق الاقليمية خلال ٤٨ ساعة ، وانه ليرجو ان يحيط السلطات العراقية علما بذلك لتوافق على نزول هذه القوة الى البصرة . وفي الوقت نفسه فان مستشار وزارة الداخلية ، المستر ادمونس ، زار السيد رشيد عالي ، ونقل هذه المعلومات اليه ، فاجتمع مجلس الدفاع الاعلى ، وقرر السماح لهذه القوة بالنزول ، وفق الشروط المتخذة في ٢١ حزيران ١٩٤٠م ، والمثبتة في

(١) Paiforce. P. 21

(٢) المستر تشرشل ، رئيس الوزراء البريطانية في مكتبه :

The Second World War V. 2 P. 226

Paiforce : the official story of I. and P. command p. 20.

(٣)

الصفحة السابقة ، كما قرر ندب امير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، للسفر الى البصرة لاستقبال القوة المذكورة باسم الحكومة العراقية ، دلالة على حسن نيتها تجاه حليفها بريطانيا العظمى .

وقبل ان ينتصف نهار اليوم الثالث عشر من شهر نيسان ، دخلت القافلة البريطانية الى مياه العراق الاقليمية . وفي يومي ١٧ و ١٨ من هذا الشهر نزلت القوة - موضوعة البحث - الى بر البصرة ، فأبرق المستر تشرشل هذه البرقية :

« من رئيس الوزراء الى الجنرال ايسي للجنة اركان الجيش ، ولكل من يهمه الامر :

« يجب ان ترسل الجيوش الى البصرة بأسرع ما يمكن ، وعلى اقل تقدير يجب الاسراع في ارسال الاولوية الثلاثة اليها كما سبق الوعد بارسالها » (١) .

بيان للحكومة العراقية

وفي ٢٢ نيسان ١٩٤١ م ، اذاعت الحكومة البيان الرسمي التالي :

« سبق للحكومة البريطانية ان طلبت السماح لبعض قواتها بالمرور عبر العراق ، عملاً بأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية . وقد اتخذت بين الجهتين منذ ٢١ حزيران ١٩٤٠ م ، الترتيبات اللازمة لتسهيل مرور هذه القوات عبر العراق . وقد وصلت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ من شهر نيسان الحالي بعض القوات البريطانية لتمر عبر العراق ، عملاً بأحكام المعاهدة ، ووفقاً لتلك الترتيبات . ونذكر بهذه المناسبة ان ما اذاعته بعض محطات الاذاعة الاجنبية من تعليقات حول هذا الموضوع ، لا صحة له البتة ، وان الحكومة ساهرة على حفظ حقوق المملكة وسيادتها الوطنية ، ولن تسمح بالاخلال بها بأي شكل كان » .

مدير الدعاية العام (٢)

٢٢ نيسان ١٩٤١ م

نزول قوات جديدة

لم تقم « القوات البريطانية » التي نزلت الى بر البصرة في اليومين ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١ م بأي دليل على انها ستفادر العراق خلال المدة المتفق عليها للاستراحة، لتحل محلها قوات بريطانية جديدة ، بل كان الامر على العكس من ذلك ، فانه شرعت في حفر الخنادق ، وتمارين الجنود على استعمال الاسلحة الحديثة ، والاعلان عن اجراء مناقصات لتأمين الارزاق لمدة سنة كاملة . ولما سمع المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بشروط الحكومة العراقية لمرور القوات البريطانية عبر

(١) Winston Churchill p. 225 .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٠٩٤ الصادر بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤١ م .

الاراضي العراقية ، طيّر البرقية الاتي نصها الى وزير خارجيته في ٢٠ نيسان ١٩٤١ :

من رئيس الوزراء الى وزير الخارجية

يجب ان يفهم « السر كنهان كورنواليس » في بغداد ، ان ما يهمننا بالدرجة الاولى من ارسال الجنود الى العراق ، هو انشاء وتغطية قاعدة للتجمع في البصرة وان ما يحدث في شمال تلك البلاد - فيما عدا الحبانية - يأتي في الدرجة الثانية من الاهمية في الوقت الحاضر . تستهدف حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة ، تغطية هذا الانزال ، وتحاشي سفك الدماء ، ولكن عند الضرورة علينا ان نستعمل القوة الى اقصى حدودها لضمان هذا الانزال . لهذا فان وضعنا في البصرة لا يتوقف على المعاهدة فحسب ، بل على حدث جديد ناشئ عن الحرب . لا يمكن اعطاء تعهد بارسال الجنود الى بغداد ، ومنها الى فلسطين ، كما ان حق المطالبة بتمهيد من هذا القبيل ، لا يمكن الاعتراف به تجاه حكومة هي نفسها اغتصبت الحكم بنتيجة انقلاب عسكري ، وفي مملكة هضمت في الصميم حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة . وعلى كل حال يجب ان لا يتورط « السر كنهان كورنواليس » باعطاء الايضاحات . اهـ (١) .

وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٤١ م ، فاجأ المستر هولن ، مستشار السفارة البريطانية في بغداد وزارة الخارجية العراقية بطلب الموافقة على انزال قوة بريطانية جديدة ، يتراوح عدد افرادها من ٢٠٠٠ الى ٣٥٠٠ شخص ، ستصل الى البصرة في يوم ٢٩ من الشهر المذكور ، قبل ان ترحل القوات النازلة قبلا . فذهلت الوزارة لهذه المفاجأة وابتغت ان الانزال سيستمر وفق مخطط حربي مدروس شاءت الوزارة ام لم تشأ ، لهذا اتخذت القرارين التاليين في اليوم عينه « ٢٨ نيسان ١٩٤١ م » (٢) .

القرار الاول :

اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية ، بعد اجتماع مجلس الدفاع الاعلى ، ونظر في طلب السفارة بالسماح لانزال القوة التي ستصل البصرة غدا ، ضمن ثلاث بواخر ، وبعد المداولة في الامر ، قرر تأييد ما كان قرره مجلس الدفاع

(١) The second world war p. 225

(٢) « وفي ٢٨ نيسان ، اجاب السفير البريطاني في بغداد الحكومة العراقية قائلا : ان المعاهدة لا تحدد هذه الامور ، التي اقترحتها الحكومة العراقية ، وان لبريطانية الحق في تأسيس قاعدة في البصرة ، وفتح خطوط المواصلات في وجه القوات البريطانية والمحافظة عليها . نردت الحكومة العراقية قائلة : ان الادعاء البريطاني هو عكس منطوق المعاهدة ، وان لحكومة العراق حق الدفاع عن خطوط مواصلاتها . كما احتجت على نشاط القوات البريطانية الاخير في العراق . ولما أعلن السفير البريطاني ان هناك ثلاث بواخر تحمل معدات ومؤنسا للفترة التي وصلت للعراق ستعمل البصرة عن قريب ، رفض رشيد عالي السباح لهذه المعدات بتفريغها في البصرة . عندئذ سأل السفير البريطاني الحكومة العراقية ماذا ستعمل الحكومة لو نزلت هذه القوة في البصرة ؟ فاجاب رشيد عالي ان مسؤولية خرق المعاهدة ستقع على الجانب البريطاني » اهـ .

من ٦٩ من كتاب « الشرق الاوسط في الحرب » لمؤلفه : كريك

الاعلى ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، من عدم السماح لمجيء قوة بريطانية جديدة ، قبل مفادرة القوة البريطانية الموجودة ، وان مجلس الوزراء يعتبر بقاء القوة البريطانية في البصرة ، يخالف نصوص المعاهدة العراقية - البريطانية ، ويمس حقوق البلاد المشروعة وسيادتها . وقرر ايضا الطلب من وزير الخارجية ان يطلب الى السفارة البريطانية تقديم اوراق اعتماد السفير الجديد (١) اذ انه يعتبر عدم تقديم اوراق الاعتماد امر غير طبيعي ، لا سيما وان السفير الجديد يطلب من الحكومة امورا تخالف المعاهدة وغيرها من الشؤون المتعلقة بالطرفين » .

القرار الثاني :

« نظر مجلس الوزراء - بعد عقد مجلس الدفاع الاعلى - فيما يجب اتخاذه من الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة وحفظ حقوقها ازاء المفاجآت ، بالنظر للوضع الحاضر بين الحكومتين : العراقية والبريطانية ، فيما يخص مجيء القوات البريطانية الى العراق ، وطلب السماح بانزال قوة جديدة اخرى ، فقرر تبليغ وزارة الدفاع ان تقوم باجراء الترتيبات العسكرية المقتضية في هذا الشأن » اه .

ولم تنأ الحكومة ان تحرم الشعب من معرفة هذه التطورات ، فأذاعت ما يلي :

بيان رسمي :

« سبق للحكومة العراقية ان اظهرت حرصها على تنفيذ احكام المعاهدة العراقية - البريطانية ، بسماعها لبعض القوات البريطانية بالنزول في البصرة لتمر عبر العراق ، ولكن الاصرار على مخالفة ذلك من الجانب البريطاني ، حتم على الحكومة التمسك بحقوق البلاد ، واتخاذ التدابير اللازمة لصيانتها ، فيرجى من الشعب العراقي الكريم التزام الهدوء والسكينة ، والثقة بعدالة قضيته » .

مدير الدعاية العام (٢)

بغداد ٢٩ نيسان ١٩٤١م

وزارة الخارجية تحتج

رات « وزارة الخارجية » تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ نيسان سنة ١٩٤١م ، ان تحتج على عدم تقديم السفير الجديد

(١) كان السفير البريطاني في العراق السير بازل نيوتن قد ابدل بسفير جديد هو السير كورنواليس ، وقد وصل هذا الى الحبانية في اول يوم نيسان ١٩٤١ م ، واجتمع بالامر عبد الله فيها برهة قصيرة من الزمن ، ولم يقدم اوراق اعتماده الى الوصي الجديد الشريف شرف ، بل ظل يماطل ويسوف حتى كان ما كان

(٢) جريدة « البلاد » العدد (١٦٩٣) الصادر بتاريخ ١ أيار ١٩٤١ م .

اوراق اعتماده ، وان تؤيد قرارا سابقا للحكومة ، بعدم السماح لقوات بريطانية جديدة ان تنزل الى البصرة ، قبل ان تغادرها القوات التي كانت وصلت اليها من قبل . فبعثت الى السفارة البريطانية مذكرة برقم غ/١٣٥٢/٥ وتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١ م ، جاء فيها ما نصه :

« ١ - كانت الحكومة العراقية قد سمحت ، بناء على مراجعة فخامة السفير البريطاني الشخصية لفخامة رئيس الوزراء ، بانزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١ م ، وذلك بعد ان اكد السر كنهان كورنواليس بان القوة المذكورة ستمر عبر العراق ، وبذلك اعطت الحكومة العراقية دليلا عمليا على حسن نواياها ، وحرصها على تنفيذ المعاهدة - البريطانية ، وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة .

« ٢ - ارسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ م ، مذكرة الى السفارة البريطانية ، بينت فيها بوضوح ، الاسس التي بموجبها وافقت الحكومة العراقية على انزال القوات البريطانية المذكورة في البصرة ، للمرور عبر الاراضي العراقية ، ولما لم تجب السفارة على هذه المذكرة ، ابدت الوزارة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١ م وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية ، بينت فيها ضرورة الاسراع في تسفير القوة البريطانية من البصرة ، كما انها نهت السفارة الى ان وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة لمصلحة الطرفين ، كما قد خلق جوا لا يساعد الحكومة العراقية على ما اعتزمت عليه من التعاون الودي مع حليفتها .

« ٣ - بينما كانت الوزارة تنتظر جوابا على مذكرتها الآتية الذكر ، فوجئت بطلب جديد من مستشار السفارة المستر هولمان ، عند زيارته لمدير التشريفات ظهر ٢٨/٤/١٩٤١ م ، وهو الموافقة على انزال قوة بريطانية اخرى ، تتراوح بين الـ ٢٠٠٠ والـ ٣٥٠٠ شخص بثلاث بواخر تصل البصرة في ٢٩/٤/١٩٤١ م .

« ٤ - وعد السر كنهان كورنواليس ، عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء ، بان القوة البريطانية المبحوث عنها قد جيء بها للمرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط . على انه بالرغم من الحاح الحكومة العراقية بضرورة الاسراع بتسفير هذه القوة ، بالنظر للدواعي التي بينتها الوزارة قبل هذا ، فانها لا تزال موجودة هناك ، ولا يمكن ان نفسر ذلك الا كونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ، ومخلة بحقوق العراق المشروعة وسيادته .

« ٥ - ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد اوراق اعتماده حتى الان ، وتقدمه باسم الحكومة البريطانية ، بطلبات وامور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية ، امر غير طبيعي يجعل الحكومة العراقية تجاه وضع شاذ لا ينطبق والاسس الصحيحة التي تترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

« ٦ - ان الحكومة العراقية ، وان كانت حريصة كل الحرص على اجراء كافة

التسهيلات لمرور القوات البريطانية عبر العراق ، ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، لم تستطع الموافقة على انزال قوات جديدة في البصرة ، نظرا الى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت هناك الامر الذي يخالف معاهدة التحالف .

« لا يسع الوزارة تجاه هذه الاوضاع ، وحرصا على دوام الصداقة العراقية - البريطانية التقليدية ، الا ان تسجل احتجاجا لدى السفارة البريطانية ، واضعة مسؤولية النتائج التي تترتب على هذا الخرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف على عاتق الحكومة البريطانية ، وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية » اه (١) .

القوة تنزل رغم الممانعة

وقد تجاهلت « السفارة البريطانية » احتجاج « وزارة الخارجية العراقية » فنزلت القوة البريطانية الجديدة الى البصرة في يوم ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ، على الرغم مما جاء في الاحتجاج المذكور ، فكررت الوزارة احتجاجها على هذا الانزال ، ولكن السفارة لم تمر هذا الاحتجاج اي التفات (٢) .

وفي الوقت نفسه فان السفارة اوعزت الى الموظفين البريطانيين المستخدمين في

-
- (١) « الكتاب الابيض من التطورات التي أدت الى الاعتداء البريطاني على العراق » ص ٢٤ - ٢٥ .
- (٢) نذب الاستاذ الكيلاني رئيس الوزراء ، السيد الحسني صاحب هذا الكتاب ، للسفر الى دمشق ، وبيروت ، واذا أمكن مالى القدس ، والقاهرة ، لايضاح حقيقة الوضع في العراق ، والعمل على ما فيه خير الحركة التي قامت فيه . فغادر المنتدب الى سورية بطريق البر صباح الخميس اول ايار ١٩٤١ م ، وما كاد يصل الرطبة في مساء اليوم المذكور ، حتى منعه « البعثة العسكرية البريطانية القائمة بتعميد طريق الاسكندرية - طهران » من مواصلة السفر . ولما نقل خبر المنع الى السيد الكيلاني في بغداد ، صدر الامر الى السيد محمد الياسين معاون مدير شرطة الرطبة بايصال السيد الحسني الى « التف » على الحدود السورية - العراقية على ان تصحبه سيارات الشرطة المسلحة التي تحت امره . ولما بلغ المنتدب « ابو الشامات » في صباح الجمعة ٢ ايار ، اتصل بالاستاذ اسين سميد صاحب جزيرة الكفاح في دمشق هاتفيا ليخبره بقرب وصوله اليه فعلم منه نبأ اصطدام الجيشين : العراقي والبريطاني في فجر اليوم المذكور ، فاضطر ان يتصل بالاستاذ الكيلاني هاتفيا لظقي اوامره في كتيبة العمل ، واذا بالرئيس الجليل يترك له حرية التصرف بعد الذي حدث . وكان ان اتصل بالحسني في دمشق الشريف جميل ناصر ، وأهرب من رغبته في مساندة الحركة التحررية التي قامت في العراق ، اذا عينته الحكومة العراقية تنصلا عاما لها في بيروت ، وكان السيد تحسين قدري يشغل اذ ذاك منصب هذه التتصيلة ، وقد استقبل منتدب السيد الكيلاني عند وصوله الى بيروت استقبالا حسنا ، واقام له عدة مأدب حضرها المشتغلون للتضية العراقية ، كما حمل ملاما متواصلا لاتجاح مهمته . وقد جمع بينه وبين الأمير عادل ارسلان ، كما جمع بينه وبين الصحفيين اللبنانيين البارزين « هنيب الطيبي ، كامل مرو ، نؤاد حبيش ، يوسف العيسى ، يوسف بزيك ... الخ » ولكن السلطة الفرنسية ضايقته السيد الحسني واضطرته للمودة الى العراق من طريق حلب - تل كوجك - الموصل ، فما أن بلغ بغداد حتى اعتقل نفقسي لي المعتقل اربع سنوات هجاف .

دواوين الحكومة العراقية ، وفي سائر الشركات ، ان يستعدوا للرحيل عند اول اشارة تصدر اليهم ، كما اوعزت الى المصارف «البنوك» بتهريب موجودها النقدي، وما لبثت ان اعدت منشورا باسم السفير البريطاني السر كورنواليس ، ليذاع في الوقت المناسب .

القتال في الحباينة

كانت وزارة الدفاع - بناء على القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في ٢٨ نيسان ١٩٤١م - قد ارسلت بعض القطعات العسكرية الى جوار الحباينة كتدبير احتياطي ضد المفاجآت المنتظرة . فلما نزلت القوات البريطانية الى البصرة في يوم ٣٠ من هذا الشهر ، على الرغم من معانعة الحكومة العراقية ، ارسل وكيل آمر القوة الآلية المقدم عبد القادر عباس ، انذارا الى آمر الممسكر البريطاني في « سن الذبان » بجوار « بحيرة الحباينة » طلب فيه منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو ، فرد الأمر المومي اليه على هذا الانذار بأنه يطلب سحب القوات العراقية بجوار الحباينة ، قبل ان يضطر الى قصفها ، وبعد اخذ ورد طويلين ، فوجئت القوات العراقية المذكورة بنار شديدة فتحها عليها سلاح الجو البريطاني المرباط في « ممسكر سن الذبان » في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الجمعة الموافق ٢ ايار ١٩٤١م ، فكانت الحرب سجالا بين الطرفين ، ووزعت « السفارة البريطانية » فوراً المنشور الذي كانت أعدته من قبل باسم السفير وهذا نصه :

رسالة من كورنواليس الى اهالي بغداد الكرام

يا اهالي بغداد الكرام :

كلكم على علم من الاحداث السياسية الاخيرة المؤسفة التي جعلت الحياة مؤلمة في اعينكم ، كما انكم كذلك على علم من ان هذه الاحداث قد سببها شرذمة صغيرة من ضباط الجيش ، تؤيدهم فئة ضئيلة من محترفي السياسة ممن لا يخافون الله ولا يستحون من الناس ، الذين لا يسمعون الا الى تولي السلطة واكتناز المال السحت على حسابكم . ان هذه الفئة في اثناء بضعة الاسابيع الاخيرة لم تقتصر على اغتصاب الحكم في بلادكم الحرة هذه ، بل طفت الى حد السعي الى القضاء على حياة وصيكم عبد الإله ، خال مليكمم الطفل ، فاضطروا الوصي الى الهروب في سبيل النجاة مع آخرين من زعمائكم الوطنيين المعتبرين ، الذين خافوا طغيان تلك الفئة .

ان رجال الشر والسوء هؤلاء بعد ان اغتصبوا الحكم ، خنقوا صحافة العراق الحرة ، ثم اخذوا يبيت الدعايات الكاذبة بواسطة محطتكم للاذاعة اللاسلكية ، والان جعلوكم تقابلون وجها لوجه الموت وسائر الاهوال المنطوية على حرب غير مشرفة ، ولا فائدة ترجى منها لكم . انهم مكروا بكم من البدء بما زعموه كذبا من ان سياستهم

ترمي الى ابقاء العراق بعيدا عن اخطار الحرب . ان ما زعموه من ذلك لمجرد زور وبهتان ، فما انقضى شهر واحد من توليهم السلطة حتى جروا بلادكم الوديعة المسالة الى الحرب . اني لاقسم بشرفي ان هؤلاء النفر من ضباط الجيش قد باعوا انفسهم من الالمان والطلبيان لقاء قدر من المال . افما بلفكم عنهم انهم يدعون انفسهم بأصحاب الذهب المربع ؟ لقد باعوا انفسهم ربما غالبا ، وباعوكم انتم رخيصة للالمان والطلبيان لكي يقصموا عروة الصداقة التقليدية بينكم وبين بريطانيا . ان جميع رؤساء وزاراتكم ، ووزراء خارجيتكم ، منذ يوم توقيع المعاهدة البريطانية - العراقية قد صرحوا الواحد بعد الآخر علنا للعلا ، وامام مجلس امتم ، ان السياسة الاساسية الحيوية لمصلحة العراق تقضي بتنفيذ المعاهدة البريطانية - العراقية بحذافيرها .

ان ذلك الرجل الذي يدعو نفسه الآن برئيس الوزراء ، بتأييد نفر من قادة الجيش ، والذي قد باع نفسه من الالمان والطلبيان بقدر من المال ، قد اضطر بريطانيا الآن ، على كره منها ، الى محاربة حليفها العراق . اني لارى من واجبي ان اطلع الشعب العراقي على انه محروم من الوقوف على حقائق الامور ، وان انذر هذا الشعب الكريم بالاخطار المحدقة به من جراء سياسة رشيد عالي .

ان العراق يا اهل العراق ، قد تعهد بشرفه ، بموجب معاهدة تقضي المادة الرابعة منها بأن « يقدم العراق الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه تقديمها ، بما في ذلك استعمال السكك الحديدية ، والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات » وليس هنالك من تحفظات او قيود قط في المادة الرابعة هذه وانما هنالك بعض تحفظات وردت في المادة الخامسة ، من ملحق المعاهدة الذي يبحث فيما يعود الى اوقات السلم . اما في ايام الحرب فالعراق يتعهد بان يقدم الى بريطانيا جميع ما نص عليه في المادة الرابعة المتقدمة الذكر بسخاء وبلا مساومة .

اما الحكومة الحالية فقد شئت ان تنقض العهد بوضع القيود على ما جرى الوعد به ، وتم العهد عليه ، كما انها ايضا شئت ان تثير الراي العام ضد حليفة العراق ، بريطانيا العظمى ، وانها لرغبة نشأت عن روح العدا ، لا بل هي العدا بالذات .

ان رشيد عالي قد بذل اقصى جهده ، بسلسلة طويلة من الاكاذيب والماطلات ، في سبيل دفع العراق كرها الى التقاطع مع بريطانيا العظمى فبناء على ما اتى به من هذه الاعمال المنطوية على روح العدا وغيرها من نوعها ، اصبح من البدهة بمكان ان بريطانيا لا يسمعها ان تصبر اكثر مما صبرت الى الآن ، وعلى الاخص بالنظر الى ما لدينا من علم تام بدسائس رشيد عالي مع دول المحور ، ومن برهان قاطع على تلك الدسائس :

اني منذ بضعة ايام خلت تراءى لي ان الوضع على درجة من الخطورة بحيث اعتبرت من الواجب علي بأن اوعز الى النساء والاطفال من البريطانيين بمفاداة هذه البلاد ، التي قد سبق واخذ رشيد عالي بالدفع بها الى اخطار الحرب ، واني اوعزت

بذلك مطلعا رشيد عالي على ما لدي من خطط ، فوعدني بأنه سيكون مسؤولا عن سلامة مرور تلك النساء والاطفال الى الحبانية ، وانه سيسمح بنقلهم جوا الى البصرة في اليوم التالي .

ان رشيد عالي سمح بوصول تلك العائلات الى الحبانية بسلام ، الا انه ، والاربعة من صحبة اصحاب الذهب ، امروا في تلك الليلة نفسها قوة كبيرة من جيشكم بالسير الى الحبانية ، وتطويق تلك العائلات هناك . ان امر تلك القوة لدى وصوله هناك ، ابلغ الامر البريطاني بان الجيش العراقي سيعمل على الفور لمنع اية طائرة بريطانية من القيام عن الارض ، ثم اتخذ الجيش العراقي مراكز مهددة حول القاعدة الجوية التي هي لنا بموجب معاهدة . ان هذا العمل المهيمن ، الذي لا يمكن تحمله ، لم يرد عليه فورا بالقوة ، بالنظر الى ما تكنه من الود للشعب العراقي . على ان الامور لا يمكن ان تستمر على هذه الحال . ان الشيء الوحيد الذي كان بالامكان ان نتلافى به هذه الكارثة للامتين كلتيهما ، هو القيام قياما كاملا تاما من قبل الحكومة بالتعهدات المقطوعة لنا بموجب المعاهدة . ولقد اعطيت رشيد عالي الفرصة الكافية للتبصر في حماقاته ، وفي الاخطار التي تنطوي عليها سياسته ، ولكن اذني رشيد عالي اشد اصغاء الى صوت الذهب منها الى صوت الحكمة ، ولذلك لم يقم بسحب جيشكم كما يقضي عليه بذلك الشرف وحق العيد المقطوع . ان هذه الكارثة قد نجمت عن دسائس ومكر رشيد عالي الكيلاني ، وذلك النفر من اتباعه ، واصبح الصديق مضطرا الى محاربة الصديق . على اني آمل باخلاص بان يحول دون ذلك سداد الراي الذي طالما عهدته ميزة من ميزات الشعب العراقي الذكي .

يا اهل العراق ! يا من بذلت - انا ما تعلمون - من جهد صادق في سبيل تأمين استقلالكم . كدولة حليفة لبريطانية العظمى ، اود ان اذكركم بيوم غير بعيد ، فيه عرفتم رشيد عالي عدوكم رقم واحد ، وان اؤكد لكم بان رشيدا الآن لاشد خطرا عليكم وعلى مصيركم ، ومصير الامة بأسرها ، مما كان يوم اطلقتكم عليه ذلك اللقب في ساعة اتبحت لكم فيها حرية الاعراب عن مكنونات صدوركم .

اني انا كورنواليس ، الذي عرفتموني حق المعرفة يا اهل العراق ، اقسم لكم اغلظ الايمان بان بريطانيا العظمى لا نية لها قط باحتلال عراقكم ، او بنزع استقلاله منه . ان قيام بريطانيا بشيء من هذا القبيل لما ينافي كل المنافاة السياسة التي اتبعناها منذ عشرين عاما كما يعلم جميعكم ، تلك السياسة التي في سبيل تنفيذها تعاونت انا شخصا مع الطيب الذكر المرحوم جلالة الملك فيصل الاول ، الذي شرفني بصداقته وثقته خلال سنين عديدة الى ان وافاه الاجل المحتوم . الا فليحي حفيد فيصل الاول، جلالة الملك فيصل الثاني، وليحي استقلال العراق الحقيقي « اه (١) .

انذار من السفير البريطاني

لم يكتف السر كورنواليس بالخطاب الذي اذاعه على الشعب العراقي بمنشورات

(١) مجلة الميراث الصداوية ٢٦٨/٢٧٠ من مجلد ٢٩ .

يدوية في يوم الاصطدام ، وهو ٢ ايار ١٩٤١ م ، فقد اعد احتجاجا شديدا للهجة بمثل
به الى رئيس الوزارة العراقية السيد الكيلاني ، وقد جاء فيه :

« كانت السفارة البريطانية قد طلبت في مذكرتها المرقمة ١٨٠ والمؤرخة في ٣٠
نيسان ١٩٤١ سحب القوات العراقية من جوار الحبانية ، وفي حالة عدم سحبها
حالا ، ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية ... وقد
ظهر لها من جواب وزارة الخارجية العراقية ، ان الحكومة العراقية لم تلب طلبها
هذا ، وانها اخذت تقوم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق ، ولذلك
فانها ، بأمر من الحكومة البريطانية ، تخبر الحكومة العراقية ، بان قائد القوات
البريطانية قد اجبر على اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة ، وانها تنذر الحكومة
العراقية بانها في حالة حصول ما يقلق سلامة السفارة البريطانية ، والمفوضية الاميركية
بأي شكل كان ، وفي حالة حصول أي اذى لأي شخص بريطاني في بغداد ، او أي محل
آخر في العراق ، فان الاوامر قد اعطيت الى قائد القوات الجوية البريطانية بان يتخذ
كافة الاجراءات العسكرية ضد ذلك ، كما ان لديه تعليمات بتنفيذ هذه الاوامر ضد
اية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد ، وضد المحاولات العدائية
الآخري المثيرة لشعور الشعب العام ، سواء كانت عن طريق الراديو او اية واسطة
آخري » (١) .

قرارات خطيرة لمجلس الوزراء

لم تكذ انباء القتال تصل الى اسماع المسؤولين في اليوم الثاني من ايار ١٩٤١ م ،
حتى اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية ناجي السويدي فوراً ، فتلقي المنشور
الذي وزعته « السفارة البريطانية » على الاهلين ، ثم اخرج رئيس الوزراء من جيبه
الكتاب الذي بمثل به اليه السفير البريطاني في صباح اليوم المذكور ، وتلاه على زملائه
المجتمعين .

ولما كان القائمون بتوزيع هذه المنشائر موظفين بريطانيين في « السفارة
البريطانية » وفي دواوين « الحكومة العراقية » تساعدهم بعض الاقليات ، ولا سيما
اليهود ، وقد اعتصموا بالسفارة المذكورة ، وبالمفوضية الاميركية في بغداد ، فقد تقرر
ارسال حامية من الشرطة الى السفارة والمفوضية المذكورتين لمنع هؤلاء من الاتصال
بالناس ، والاستمرار على هذا العداء السافر ، ثم اتخذ المجلس القرارات التالية :

« اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية ، وقرر ما يأتي :

١ - ارسال جواب من وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية ، على مذكرتها
المؤرخة في ٢ مايس سنة ١٩٤١ م ، الموجهة الى فخامة رئيس الوزراء ، يبين فيه
احتجاج الحكومة العراقية على اعتداء القوة البريطانية في الحبانية ، على قواتنا
المرابطة حولها ، وتحميل المسؤولية على بريطانيا مما يحدث من النتائج .

- ٢ - طلب ممثل سياسي الماني الى بغداد باسرع ما يمكن .
 - ٣ - تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية .
 - ٤ - نشر بيان من قبل فخامة رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني الواقع من قبل جيشهم في الحباينة ، على قواتنا الوطنية ومقاتلتها « اهـ .
- هذه هي مقررات مجلس الوزراء في يوم الاصطدام ، وفيما يلي تفصيل ما جرى عليها :

اولا : جواب وزارة الخارجية :

قررت وزارة الخارجية العراقية الرد على مذكرة « السفارة البريطانية » في بغداد ، بالمذكرة المرقمة غ ١٣٥٢/١٣٥٢/٥ والمؤرخة في ٢/٥/٤١م وهذا نصها :

« بالاشارة الى مذكرة السفارة المؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١م تبدي الوزارة ما يلي :

« ١ - ان الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته .

« ٢ - من واجب الحكومة وشرها المحافظة على الاجانب ، ولم يحدث اي شيء حتى الآن مما ورد في مذكرة السفارة . والحكومة العراقية ليس من واجبها محافظة السفارة البريطانية والأمريكية فقط ، انما محافظة جميع السفارات والمفوضيات ، من اجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من انها خصت بذلك المفوضية الأمريكية التي طالما كانت علاقات الحكومة العراقية معها ودية .

« ٣ - يلاحظ ان الحكومة البريطانية تطلب عدم اثارة الرأي العام ، ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغراب ان يقوم شخص يدعي بأنه سفير ، بمخاطبة الشعب ، وبالظمن بزعماء البلاد ، ورئيس حكومتها ، وقادة جيشها ، ولا شك في ان هذا عمل عدائي مشير ، ومن شأنه ان يحدث هياجا واضطرابا في الرأي العام .

« ٤ - ومما يستوجب الاسف الشديد انه في الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات الى القوات المراقبة في جوار الحباينة بتجنب الاصطدام ، واذا بقائد المطار في الحباينة يبادر بالاعمال العدائية صباح هذا اليوم ، فيطلق النار على تلك القوة ، ويقصفها من الجو . فكان عمله سببا للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية ، ولا تزال تبذل مسعاها لتحايشه ، واطهرت استعدادها الى الوصول الى التفاهم ، كما اشير الى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١م .

« ٥ - تلفت الوزارة النظر الى ان الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة الاجانب المعادين ، في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ، او اية مدينة من مدن العراق .

« وفي النهاية ، تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحباينة عملاً عدائياً صريحاً ، وهي من أجل ذلك تسجل أسفها الشديد لعدم ائتلافه مع المعاهدة العراقية - البريطانية ، وحسن الصلات الموجودة بين الطرفين ، وكما أنه تعد صريح على حقوق البلاد وسلامتها ، وأن الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه ، وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائجه على الجانب البريطاني » . اهـ (١) .

وما كاد السفير البريطاني يتسلم كتاب « وزارة الخارجية » المثبت نصه اعلاه ، حتى طُيّر البرقية التالية الى الجهات البريطانية المختصة :

« مهمة جدا . معنونة الى رئيس القوات بالبصرة رقم ٥٠ (٢) أ اوس حباينة رقم ١٢٦ (٣) المندوب السامي في القدس رقم ١٤٣ (٤) م بروز روم لندن (خارجية لندن رقم ٤٣٤) (٥) خارجية سملا رقم ١٤٦ .

« الحكومة العراقية اخبرتني بأنه اذا قصفت ابنية الحكومة في بغداد ، ستقصف الابنية التي يجتمع فيها الرعايا البريطانيون . سبق وان صرحت لهم بشدة بان قصف الاهلين يجب ان يتجنب عنه (٢) .

ثانيا - طلب ممثل الماني :

كما ان وزارة الخارجية العراقية ابرقت الى وزيرها المفوض في انقره السيد كامل الكيلاني ، ان يتصل بالسفارة الالمانية في عاصمة الجمهورية التركية ، ويبلغها قرار الحكومة العراقية باعادة علاقاتها السياسية مع المانية ، ورغبتها الشديدة في طلب العون منها (٣) .

ولم يكن الفون باين سفير المانية في تركيا ، موجودا في انقره ، يوم تلقى الوزير العراقي المفوض برقية وزارة الخارجية ، الملمع اليها آنفا ، فلما رجع اليها واجتمع بالوزير العراقي ، ابدى السفير استغرابه الشديد مما حدث في العراق بقوله :

انه لم يكن يتوقع ان يصل الامر الى هذا الاصطدام .

فرد عليه الوزير العراقي المفوض قائلا :

« ان البحث في موضوع الاصطدام فات وقته ، ولا بد من حصر الكلام في موضوع اعادة العلاقات بين الحكومتين : العراقية والالمانية ، وارسال ممثل الماني الى بغداد فورا ، ومن ثم مد يد العون الى العراق ، ليصمد امام القوات البريطانية المعتدية ، ويستمر في كفاحه من اجل الحرية » .

(١) الكتاب الابيض : ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) كتاب « بين شهرين » ص ١٩٦ وهو كتاب املاه الميجر لويدي على احد كتاب النفوس في متصرفية لواء البصرة وتولت مديرية الدعاية نشره لكن منع من النشر لاحتوائه على اكاذيب ومقاسد كثيرة .

(٣) كان مجلس الوزراء قرر قطع هذه العلاقات في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩ م اثر اعلان الحرب .

وكانت وزارة الخارجية الألمانية ترجع أن تخول المفوضية العراقية في انقره صلاحية التفاوض مع البعثة الألمانية فيها ولكن العراق اعترض على ذلك واصر على ارسال هيئة دبلوماسية معتمدة ومخولة كل الصلاحيات الى العراق (١) .

فاجاب الفون بابن : ان ممثل المانية ، الدكتور غروبا ، في طريق عودته الى العراق الآن . اما بصدد المعونة الألمانية للعراق ، فان حادث الاصطدام حدث جديد بالنسبة لمانية ، لان المانية مهتمة الآن في تعزيز مواقعها الاستراتيجية في البحر المتوسط ، وفي التحشيدات الضرورية في الجهة الشرقية ، وتمنى لو ان الاصطدام العراقي - البريطاني تاخر بضعة ايام لتساهم المانية في مساعدة العراق مساهمة ذات قيمة ، ومع هذا فان المانية على استعداد لمساعدة العراق ولكن هذه المساعدة قد تاخر بضعة ايام .

ثم ان الفون بابن سأل الوزير العراقي هل في استطاعة العراق ان يقاوم ؟ وما هي المدة التي يستطيعها ؟

فرد عليه الوزير المفوض ان المعلومات التي لديه هي ان العراق في حاجة شديدة الى مساعدة المانية ، وانه ليرجو ان تصل هذه المساعدة بسرعة .

وكانت البرقيات التي تلقاها الوزير العراقي تشير الى وجوب الاسراع في ارسال الطائرات فوعده السفير بتحقيق هذه الرغبة قريبا ، وهذا يدل على ان المانية لم تكن مسبوقة بحركة العراق ، وان سبب فشل الحركة العراقية يعزى الى عدم وصول المعونة الألمانية في وقتها (٢) .

وعلى كل فقد بارح الفون بابن وبعض مرافقيه برلين في السابع من ايار ، وبلغ حلب في التاسع منه ، والموصل في الحادي عشر . وفي اليوم التالي بلغ بغداد ومعه

(١) المانية الهنرية والمشرق العربي ص ٢١١ .

(٢) اتصرت مساعدات دولتي المحور « المانية وايطالية » للجيش العراقي على سريين من الطائرات الألمانية الفاصلة « مسر شمدت وهاتيكل » وعلى سرب واحد من القاصفات الإيطالية « بريدا وسافويا » وكان عدد الطائرات في هذه الاسراب الثلاثة ، ثلاثين طائرة ، فقدت الالمان ثلثي طائراتهم ، وريخت الطائرات الإيطالية في مطار كركوك ، لان طياريهما رفضوا حتى التحليق بطائراتهم . وكانت لجنة الهدنة الألمانية - الإيطالية قد وضعت يدها على السلاح الفرنسي في سورية ولبنان ، بعد انهيار فرنسة ، فأمر زعيم المانية أدولف هتلر ان يشحن نصف هذا السلاح الى العراق ، وقد وصلت الشحنة الاولى بقطار خاص فوزعت على ميادين القتال ورجع القطار الى سورية محملا بالمواد المعاشية والاستهلاكية ووصلت الشحنة الثانية بالسيارات قبيل الهدنة فوضع الانكليز يدهم عليها . ويقول لوكازهيرزوير في ص ٢١٦ من كتابه « المانية الهنرية والمشرق العربي » ان العراق تلقى فعلا من الاسلحة عن طريق سورية ما يلي :

« ١٥٠٠٠ بندقية ، اربعة مدافع ميلر ٧٥ مم ، وثمانية مدافع من عيار ١٥٥ طراز ١٧ ، وعشرين مدفع وشاش سبعة منها من طراز ١٦٠٧ وبها ووانع ، و ٢٥٤ ممدسا اوتوماتيكيا وحوالي خمسة ملايين خرطوشة بنادق ومدافع رشاشة و ٦٥٧ حزاما بكل منها ٢٤ طلقة و ١٦٦٦ قنبلة عيار ٧٥ مم و ٦٠٠٠ قنبلة ١٥٥ مم و ٣٠٠٠٠ قنبلة يدوية مبركة و ٥٠٠ ستة آلاف قنبلة زمنية ٨٨٥٠ مخزنا للمسدسات الآلية وانواع مختلفة من اجهزة تجر القنابل واربع عربات فخرية و ١٢ ظفونا وعشر كيلومترات من الكابلات وثلاثين بطرية بها شحنات احتياطية » ا .

طائرتان مقاتلتان ثم تبعته بعثة جوية معها ثلاث مقاتلات ، وكان يرأسها ابن الفيلد مارشال الميجر فون بلومبرج الذي اصيب بطلق ناري وهو في سماء بغداد .

ثالثا - بين العراق والسوفييت :

ذكرنا في مناسبة اخرى ان سفير روسيا الجديد في انقره ، كان قد اجتمع بوزير العراق المفوض في انقره في اواخر عام ١٩٤٠ م ، وفتحته برغبة حكومته فسي تأسيس العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفياتي والعراق ، وان الحكومة العراقية فاتحت حليفها بريطانيا بهذه الرغبة ، عملا باحكام المعاهدة العراقية - البريطانية ، دون ان تتلقى اي جواب بالرفض او التأييد .

فلما فتح الجيش البريطاني النار على الجيش العراقي في يوم ٢ ايار ١٩٤١ م ، ابرقت وزارة الخارجية العراقية الى وزيرها المفوض في انقره ، ان يتصل بالسفير الروسي ، ويبلغه ان العراق قرر تأسيس المناسبات مع الاتحاد السوفياتي فورا على ان يسبق ذلك صدور تصريح سوفياتي بالاعتراف باستقلال البلاد العربية ، وعدم السماح بتسرب المبادي الشيوعية فيها فرد عليه السفير الروسي : انه كان في انتظار كتب تبادل الاعتراف منذ امد بعيد ، ولم يشر الى شرطي العراق لا من قريب ولا من بعيد .

فلما وصل وزير الدفاع ناجي شوكت ، الى انقره في ٨ ايار (١) وعلم بأن هذه المناسبات متوقفة على وصول اوراق تبادل الاعتراف من بغداد ، ابرق البرقية التالية في ١٤ من هذا الشهر :

(١) على اثر الاصطدام المسلح ، زار وزير تركية المفوض في بغداد ، وزير الخارجية العراقية ، وعرض وساطة حكومته لنفس الخلاف القائم بين العراق وبريطانية ، فقرر مجلس الوزراء ندب وزير الدفاع ناجي شوكت للسفر الى تركية ، والنظر في شروط هذه الوساطة . وقد غادر الوزير المشار اليه بغداد مساء يوم ٥ ايار ١٩٤١ م ووصل الى انقره في يوم ٨ منه ، فاجتمع بوزير خارجية تركية سراج اوغلسو . ولخص له الحالة العامة في العراق ، والاسباب التي ادت الى الاصطدام ، وبعد اجتماعات مفيدة ، تمت تركية شروط وساطتها فكانت كما يلي :

- ١ - تعود القطعات - العراقية المحتشدة في اطراف الحبيانية الى محالها المخصصة لها قبل الخصام .
 - ٢ - ينهي الطرفان المخصصات على اثر قبول هذا الاتفاق .
 - ٣ - يقدم سفير صاحب الجلالة البريطانية في العراق اوراق اعتياده .
 - ٤ - تشرع القطعات البريطانية النازلة الى البصرة في السفر الى محالها المخصصة بلا احوال .
 - ٥ - بما ان المعاهدة العراقية - البريطانية التي تؤلف روابط الحقوق بين العراق وبريطانية المستمر بمفعولها قد ثبتت حق مرور القوات البريطانية عبر العراق ، فان كل تجمع عسكري سيكون لغرض تنفيذ حق المرور المذكور ، ولا يكون اي حق آخر .
 - ٦ - توافق الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القواعد المسموح بها في المعاهدة .
 - ٧ - يوافق الطرفان حكومة الجمهورية التركية موافقتها على اتباع احكام هذا الاتفاق بصورة رسمية اه .
- وقد ابرق السيد ناجي شوكت شروط الوساطة هذه الى بغداد فلم تقرها الجهات العسكرية فأخفقت الوساطة كما ان وزير المالية العراقية ناجي السويدي ، سافر الى الرياض لحمل جلالة الملك ابن سعود على نجدة العراق ، ونمنا للمعاهدة القائمة بين العراق والمملكة العربية السعودية ، فأخفق للاسباب

وزارة الخارجية العراقية - بغداد :

ارجو الموافقة على تخويل وزيرنا المفوض في انقره بتبادل كتب الاعتراف لتأسيس العلاقات بين العراق وروسيا . ارى في ذلك مصلحة كبيرة لنا .

ناجي شوكت

وقد وصلت الموافقة فورا ، وحضر السيد ناجي شوكت حفلة الاعتراف في بناية السفارة الروسية فعلا ، كما حضرها اركان المفوضية العراقية ووزير الافغان المفوض في انقره .

رابعا - بيان رئيس الوزراء :

والى القارئ الآن نص البلاغ الذي اذاعه رئيس الوزراء في الثاني من ايار سنة ١٩٤١ م :

الى الشعب العراقي الكريم

يعلم الشعب بان الحكومة العراقية اتخذت كل ما يمكن اتخاذه للتحاشي عن الاخلال بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، والتهيو لابداء كل المعاونات ، والتسهيلات ، والمساعدات التي باستطاعتها تقديمها ، وتجنب الاصطدام مع الحكومة البريطانية .

الا ان الجانب البريطاني استمر على الاتيان باعمال لا تلتئم واحكام هذه المعاهدة ، وتخل بحقوق البلاد وسلامتها ، مما اضطر الحكومة ان تصدع بواجبها الذي يتطلبه الشعب ، ويحتمه الموقف ، فقامت باتخاذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن سلامة البلاد . ومع هذا فقد بقيت محتفظة بهدوء اعصابها ، مبتعدة عن التحرش ، الا ان الجهة البريطانية بادرت هي بالتحرش فاتخذت موقفا معاديا ، ثم بدأت قواتها بالجباية بفتح النار على القوات الوطنية المرابطة في جوارها ، وهكذا اضطرت قواتنا الى الدفاع والمجاوبة .

والحركات مستمرة بنجاح ، والحكومة تطلب من الشعب العراقي الكريم ، الذي طالما اظهر نضوجه السياسي في اخرج المواقف ، ان يثق بان قواته الوطنية قادرة - تمام القدرة - على تادية واجبا وصيانة كرامة البلاد وحقوقها ، كما تطلب منه ان يحتفظ بهدوئه ، ويتجنب اي عمل من شأنه ان يمس بضيوفنا الاجانب ، ويخل بالسكينة في البلاد ، وان يطمئن الى فوزه .

بغداد ٢ مايس ١٩٤١ رشيد عالي الكيلاني - رئيس الوزراء

التي شرحناها في كتابنا الآخر « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحريرية » . ويقول دي كوري في ص ١٢٧ من كتابه **Three kings in Baghdad P.127** ان الملك عبد العزيز آل سعود قال للسويدي وزير مالية العراق :

« لو اني شعرت ان للحرب اية مثقبة من حركة رشيد عالي ، لكنت شددت ازره دون ان تاتوني في طلب المساعدة » وقال ايضا : « هل يريد رشيد عالي ان اخون ، وانا بهذا المر ، من ساعدني ، في شرح شياي ؟ » وقال في ختام حديثه : « عد وهل لصاحبك ان الامفل له ان يسير الى جانب الاسد الشيعان بدلا من ان يسكن مخابل النسر الجوعان » .

ويعتقد السيد الكيلاني « فيما كتبه اليينا بخط يده » ان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م أصبحت ملفاة بعد اعتداء بريطانية المسلح ، وان بريطانية هي التي ابطلتها بتجاوزها الصريح على السيادة العراقية ، وانه كان على الوزارات التي أعقبت وزارته الا تنقيد باحكام المعاهدة بعد الاخلال بها .

فصل الدينار عن الاسترليني

كانت الحكومة البريطانية قد ادخلت الدينار العراقي بمنطقة الباون الاسترلينية منذ تأسست العملة العراقية في نيسان ١٩٣٢ فكان سعر هذا الدينار يرتفع بارتفاع سعر الباون وينخفض بانخفاضه فلما اصطدم الجيشان : البريطاني والعراقي في الثاني من ايار ١٩٤١ اخرجت الحكومة البريطانية الدينار من المنطقة الاسترلينية كما اوعزت السفارة البريطانية في العراق الى المصارف الاجنبية في العراق باخراج موجودها النقدي وتهريبه احراراً لموقف البلاد المالي .

وقد اضطرت الحكومة العراقية ان تواجه هذا الوضع المالي الخطير بتأسيس مصرف الرافدين الحكومي برأس مال قدره نصف مليون دينار ثم استدعى السيد الكيلاني ممثل المانية في بغداد الدكتور غروبيا ، وطلب اليه ان ينقل الى الفوهرر رغبة الحكومة العراقية في ان تضع حكومة الرايخ تحت تصرف العراق ثلاثة ملايين باون ذهباً كرسيد لعملة ورقية جديدة تصدرها حكومة العراق وتسدد الرصيد من المحصولات العراقية والزراعية والتفطية الفائضة . وقد وافق الفوهرر على هذا الطلب ووصلت عشرة آلاف باون ذهباً كدفعة اولى في الحادي عشر من ايار ١٩٤١ ووصلت عشرة آلاف ثانية في الحادي والعشرين من هذا الشهر . وكانت ثمانون الف اخرى « زنتها ٦٤٠ كيلو » في طريقها من برلين الى اثينا عندما تغلب الباطل على الحق فطلب الكيلاني الى غروبيا ان يعيد العشرين الفا الى حكومته ولكن الممثل الالماني نصح بوجوب التصرف بهذا المبلغ لصالح العراق فرفض الكيلاني ذلك رفضاً باتاً واصر على سحبه فاخذه الممثل معه بالطائرة الى الموصل فبرلين .

احتلال البصرة

يصادف يوم ٢ ايار من كل سنة عيد ميلاد الملك فيصل الثاني ، وفي يوم ٢ ايار من عام ١٩٤١م ، بينما كانت حامية البصرة تستعد للاحتفال بهذه المناسبة السعيدة ، اذا بها تفاجأ بأنباء الاصطدام المسلح الذي حصل في جوار الحبانية في صباح اليوم المذكور ، فكان لزاماً على العسكريين القيمين في مدينة الثغر ، ان يحلوا مشكلة الفوج العراقي المربط فيها ، فزار امير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، قائد القوات البريطانية في البصرة الجنرال فريزر ، وبحث معه في هذا الموضوع ، واتفق الطرفان على ان ينسحب الفوج المذكور بكامل سلاحه ، قبل ان تحل الساعة الثانية من بعد ظهر هذا اليوم « الجمعة ٢ ايار ١٩٤١م » .

وابت الظروف ان يمر الحادث بسلام ، فقد انقضى الاجل المعين ، ولم يتم الانسحاب المنتظر ، ففتح الجيش البريطاني في البصرة النار على القطعات العراقية المتجمعة في « الهارثة » فقابلته هذه بالمثل ، واسقطت احدى طائراته ثم انسحب الفوج - موضوع البحث - الى القرنة ، ووجهت القيادة البريطانية الى متصرف لواء البصرة هذا الكتاب :

مقر القيادة البريطانية في البصرة
الى وكيل متصرف لواء البصرة
في ١٩٤١/٥/٢ م

افتضت الضرورة بان احتل منطقة المعقل ، لمحافظة الجيش البريطاني مهما امكنني ، ولا مانع لدي من قيامكم بالمسؤولية ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لحماية السكان من الاجانب والاهالي في منطقة البصرة والمشار ، فاذا لم تتمكنوا على ذلك ، وحصل ما يعرقل الامن العام ، فاكون مضطرا لاتخاذ التدابير لجلب الاطمئنان والسكون .

لفتنت جنرال - قائد القوات البريطانية

العلماء يفتون بالجهاد

استفزت الاعمال العدوانية التي قامت بها القوات البريطانية في العراق العرب والمسلمين في مشارق الارض ومغاربها ، فهب رجال الدين وحملة الوية الشريفة ، يستصرخون العالمين : العربي والاسلامي لامتناع الحسام في وجه المعتدي الفاصب ، واصدروا فتاواهم الشرعية بوجوب المسارعة لرد كيد الفاصب الى نحره ، لئلا تكون البلاد المقدسة ميدانا مباحا تسرح فيه خيول المعتدين استعمارا لاهلها وعيشتا بمقدساتها ، ولو انا اردنا ان ناتي على هذه الفتاوى كلها ، لاحتجنا الى صفحات عدة من هذا الكتاب ، ولذا اخترنا منها اربعة وهي :

١ - فتوى المرجع الديني الاكبر السيد ابو الحسن الموسوي .

بسم الله الرحمن الرحيم : السلام على كافة اخواننا المسلمين واخص العراقيين منهم .

ان الواجب الديني يقضي على كل مسلم بحفظ بيضة الاسلام وبلاد الاسلام بقدر استطاعته . وهذه البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الائمة ومعاهد الدين ، يجب علينا جميعا محافظتها من تسلط الكافر ، والمدافعة عن نواميسها الدينية . فالي هذا احثكم وادعوكم وفقنا الله واياكم لخدمة الاسلام والمسلمين ان شاء الله تعالى .

٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠ هـ . ابو الحسن الموسوي الاصهباني

٢ - فتوى الامام كاشف الغطاء .

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد : « ان تنصروا الله ينصركم ويثبت
أقدامكم » أيها المسلمون في عامة الاقطار والامصار !

تعلمون ان العراق اليوم هو قاعدة الدين ، وعاصمة العرب والمسلمين ، ومقلت
البلاد العربية ، وممقد آمالها ، ومفرع أبطالها . ولما أحس رجال العراق وساسته
المخلصون بأن كرامته أصبحت على خطر ، وأن صيائمه من استيلاء الاجانب على
مقدراته تحتاج الى وثبة جبارة ، وصلابة في مجابهة النازلة غير العادلة ، والقضية
الجائرة ، لذلك نهضوا هذه النهضة التي يحفزها الحزم ، ويقودها العزم ، وتعرف
عليها اجنحة النجاة والنجاح بعناية الله جل شأنه ، وروحانية الاسلام المقدسة ان
شاء الله . وبعد هذا فهل يشك احد من المسلمين فضلا عن العراقيين في وجوب
المؤازرة والنصرة لهذه الحركة الحافظة لسلامة البلاد وكرامتها ؟ كل انسان بقدر
استطاعته ، واقصى ما في وسعه - القريب والبعيد فيه سواء مع التعقل والروية ،
والتمسك بامراس الحزم على ضوء الحكمة والبصرة ، وتعااضد المسلمين عموما
والعراقيين خصوصا حكومة وشعبا ليكونوا على ثقة من ان قضيتهم عادلة ، وان الله
جل شأنه منجز لهم وعده بقوله : « ان تنصروا الله ينصركم » وحرام وافطع من كل
حرام ان يحارب المسلم اخاه المسلم من أي عنصر كان ، ومن أي بلاد يكون . والسلام
عليكم أيها المسلمون جميعا ورحمة الله وبركاته .

حرره في مدرسته العلمية في النجف الاشرف ٥ ربيع ٢ سنة ١٣٦٠ هـ .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

٣ - فتوى العلامة الجزائري .

بسم الله الرحمن الرحيم : الى كافة اخواننا المؤمنين المسلمين المتدينين بشريعة
سيد المرسلين .

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته : لا يخفاكم ما قام به فخامة رئيس
الوزراء وابنائنا الجيش العراقي الباسل في الحال الحاضر ، من النهضة المباركة لحفظ
استقلال العراق البلاد الاسلامية ، وقطع تصرف الاجانب فيها . فبما اعهد فيكم
يا معشر العراقيين من الشمم والحمية ، والغيرة الاسلامية ، ولكم السابقة في تشييد
هذه الحكومة الاسلامية ، احثكم وادعوك للمساعدة لهذه النهضة الدفاعية ما
استطعتم فانها نصرة للدين وحماية للمسلمين والله يبرعكم بتأييده .

عبد الكريم الجزائري

٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠ هـ

٤ - نداء علماء العاصمة « بغداد » :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ
تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تَوَمِّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرُ

لَكُمْ دُتُوبَكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِينَ
طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ
مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ .

ان ما تقوم به اليوم حكومة العراق الرشيدة ، وجيشه الباسل ، وامته الكريمة ،
من منابذة عدو ظهرت خيانتة ، وابتدا بعدوانه ، هو تنفيذ لحكم الله ، ونزول عند
أمر الله . فان الله تعالى يقول في كتابه العزيز مخاطبا رسوله الاعظم صلى الله عليه
وسلم : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين » .

ايها المسلمون ! ذلك حكم الله فيمن تخشى خيانتة ، ويتوقع غدرة ، ينفذه
العراق بجهاد المقدس الذي ابتداه منذ يوم امس ضد الانكليز الغادرين الذين حاولوا
الاعتداء عليه ، كما اعتدوا على بلاد العرب والمسلمين في سائر الانحاء . ان جهاد
العراق هذا هو جهاد في سبيل الكرامة والشرف ، والدفاع عن وطنه الاسلامي ،
والذب عن عزة المؤمنين وسيادتهم فيه ، وذلك جهاد في سبيل الله « فليقاتل في سبيل
الله الذين يشرّون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يفلب
فسوف تؤتية اجرا عظيما » .

ايها الشعب العراقي المسلم النبيل ! بادر الى ميدان الجهاد والكرامة ، والفوز
بالشهادة ، فقد فاح ريح الجنة « ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان
لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل
والقرآن ، ومن اوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو
الفوز العظيم » جاهد بنفسك ومالك . بيدك ولسانك . بقلبك وعقلك . انك تنتصر
له في جهادك هذا . وتنتصر للاسلام في قتالك اشد اعدائه واعداً دينه ، والد
خصومه . فانت جدير بنصر الله لك ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز « يا
ايها الذين آمنوا خذوا حذرکم فانفروا ثبات او انفروا جميعا . انفروا خفافا وثقلا
وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم ان كنتم تعلمون » « ولا تنهوا
ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين » .

ابراهيم الراوي : رئيس جمعية الهداية الاسلامية

رئيس مجلس التمييز الشرعي حمدي الاعظمي ، نائب عضو مجلس التمييز
الشرعي عبد الرزاق الهاشمي ، مفتي العاصمة يوسف العطا ، خطيب النعمانية كمال
الدين الطائي ، خطيب جامع السراي حسين العبيدي ، امام عبد الكريم الشихلي ،
مدرس النجبية اسماعيل الواعظ ، مدرس العثمانية محمد فؤاد الالوسي ، مدرس
الاحمدية محمود الوتري ، مدرس الرواس خليل .

ويقل يحتج ، وتشرشل يرد

كان الجنرال ويقل قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط ، ينكر على

حكومته الاساليب التي ركنت اليها لاجراج موقف العراق ، فلما حصل الاصطدام بين الجيشين البريطاني والعراقي في الثاني من ايار ، ابرق الى لندن يقول :

« لقد نهتكم مرارا عديدة الى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الظروف الحاضرة ، والحث عليكم بوجوب تحاشي الاصطدام في العراق . ان قواتي موزعة الى اقصى حد في كل مكان ، ولا استطيع بالمرّة المجازفة بقسم منها فيما لا يمكن ان يعود علينا بفائدة » .

غير ان تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بقي مصرا على عناده فرد على البرقية بما يلي :

الجنرال وبفل

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق ، كان علينا ان نؤسس قاعدة في البصرة ، وان نراقب هذا الميناء بقصد المحافظة على نفط ايران عند اللزوم » (١) .

احتلال المصار

بينما كان اهل المصار يغطون في نومهم في فجر يوم الاربعاء الموافق ٧ ايار ١٩٤١م ، اذا بخمس وعشرين مصفحة تحمل الجنود الهنود وضباطهم البريطانيين وتمزجهم بعض الاليات الانكليزية تدخل مدينتهم ، وتشرع في اطلاق النار على دورهم ، وتحيط باهم مؤسساتها ، وتحتل الجسور القائمة على نهرهم ، فتقع معركة غير متكافئة بينهم وبين المعتدين المهاجمين اسهمت فيها الجالية اليهودية اسهاما خبيثا اذ فتحت ابواب دورها لتمكين المعتدين من نصب الرشاشات فوق سطوحها وبعد برهة قصيرة من الزمن يصعد احد ضباطهم المهاجمين الى مركز التصرفية ، ويطلب الى وكيل المتصرف ، صالح حمام ، ان يقطع علاقة اللواء ببغداد ، ويقم حكومة منفصلة عنها ، فلا يقر الوكيل هذا الطلب ، فيستأنف اطلاق الرصاص ، ويضطر الاهلون للدفاع عن ارواحهم ، فتحدث فواجع دامية فصلناها تفصيلا كاملا في كتابنا الآخر (٢) .

اما المسوغات لهذه المفاجأة فقد جاءت في البلاغات العسكرية البريطانية الثلاثة وهي :

١ - بيان من قائد القوات البريطانية :

تأميننا لسلامة الجمهور وحمايته ، فكان لا بد من دخول الجيوش البريطانية الى المصار ، وعليه فانه يطلب من كافة افراد الشعب ممارسة اعمالهم كالعادة ، كما

(١) نقلت هذه البرقية والتي تبليها من ص ٢٢٧ من المجلد الثالث من كتاب ونستون تشرشل واسمه :

The Second World War .

(٢) الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحريرية - الطبعة الرابعة الموسعة .

انه يسمح لمرور الجمهور ووسائل النقل في المشار ، الا انه يمنع التجمهر في الطرقات العامة ، واذا حدث شيء من ذلك ، فسيفرق من قبل الجيش ، وعلى كافة الدوائر الرسمية ، والبلدية ، وموظفيها ، ومستخدميها ، ممارسة اعمالهم كالمعتاد . كذلك يطلب من جميع البنوك ، والبيوتات التجارية ، والمتاجرين ، وارباب الحوانيت ، والمخازن التجارية ، فتح ابوابها ، وعلى كافة منتسبي تلك المحلات المواظبة على اعمالهم كالسابق ، فليتمش جلالة الملك فيصل المعظم .

الفتنتن جنرال ثي . بي . كونيان

القائد العام للقوات البريطانية في العراق (١)

٢ - بيان :

تحاشيا من ارتهاب الجمهور لوجود القوات البريطانية منتشرة بكثرة فسي الشوارع والطرقات ، فلقد اتخذت الترتيبات اللازمة لحصر الجيوش في المخافر ، ومناطق معينة في المدينة ، وستخرج دوريات منظمة منها لحفظ الامن والنظام في كافة انحاء المدينة .

هذا وليعلم الجميع بان كل شخص يقبض عليه متلبسا بجريمة السلب ، والنهب ، سيعدم رميا بالرصاص ، كما انه سيعاقب بشدة كل شخص توجد بعيازته اموال مسلوقة .

بأمر ثي . بي . كونيان لفتنتن جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق (٢)

٣ - بيان مهم :

يعلن بهذا للعموم بانه يمنع خروج الاهلين من دورهم او محل عملهم الى الازقة والشوارع بعد الساعة الثامنة زوالية مساء ، حتى الساعة الخامسة والنصف زوالية من صبيحة اليوم التالي ، وذلك اعتبارا من يوم الجمعة الموافق ٩ ايار ١٩٤١ م ، ومن يخالف منهم ذلك سيعرض نفسه لخطر اطلاق النار عليه ، من قبل افراد الجيش الخفر .

بأمر ثي . بي . كونيان لفتنتن جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق (٣)

(١) جريدة النهر البصرية : العدد (١٨٦١) .

(٢) جريدة النهر البصرية العدد (١٨٦١) .

(٣) النهر : العدد (١٨٦١) .

منع حمل السلاح :

والى جانب هذه البيانات الثلاثة ، التي اصدرتها القيادة العامة ، اصدر الميجر لويدي « مدير جمعية التمور العراقية » امرا بمنع حمل السلاح ، وان كان مجازا ، هذا نصه :

« يعلن بهذا لكافة الجمهور ، بأنه ممنوع حمل السلاح في الطريق ، سواء اكان مجازا ام خلافه . وعلى كافة من لديهم سلاح ، المبادرة بمراجعة ممثل القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والذي مقره في دار متصرفية لواء البصرة » اهـ .

منع استعمال الراديو :

كما انه اصدر الامر التالي بمنع الاستماع الى محطات الاذاعة اللاسلكية المعادية لبريطانية :

« يمنع بهذا الجمهور من فتح اذاعة المحطات الالمانية ، والايطالية ، والبغدادية في المحلات العامة والطرقات ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لاشد العقوبات .

الميجر . ايج . آي . لويدي (١)

المسؤول عن ادارة العشار نيابة عن القائد العام للقوات البريطانية في العراق .

موظفو البرق والبريد :

امر « القائد العام للقوات البريطانية في العراق » كافة الدوائر الرسمية ، والبلدية ، وموظفيها ، ومستخدميها ، بممارسة اعمالهم كالمعتاد ، فلم يلب امره احد من هؤلاء ، وكانت القيادة بحاجة ماسة الى خدمات موظفي البرق ، والبريد ، والتلفون ، فاذاغ الميجر لويدي ما يلي :

« كل من يعود للعمل من موظفي ادارة البرق ، والبريد ، والتلفون ، ومستخدميها ، سيتمنح اكرامية لحد خمسة دنائير » اهـ .

ولكن احدا من موظفي هذه المؤسسة لم يرجع اليها فاضطرت القيادة الى استقدام من يحل محلهم من الهند .

الجلاء عن البصرة

بعد ان درس رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني ، التقرير الذي بعث

(١) ان الميجر لويدي موظف بريطاني مستخدم في الحكومة العراقية بوظيفة « مدير جمعية التمور » ولكنه اضفى على نفسه سلطة عسكرية ، حين احتل الجيش البريطاني العشار ، شأنه في ذلك شأن بقية الاجانب الذين يحلون رتباً عسكرية خفية الى وظائفهم المدنية فيفتاجئون فيها الناس عند حدوث ازمات كالأزمة العراقية - البريطانية .

به اليه وكيل متصرف البصرة السيد صالح حمام ، ايقن ان الحالة التي يعانيها موظفو هذا اللواء أصبحت لا تطاق ، فاستقر رأيه على سحبهم ، واصدر أمرا كتابيا ارسله الى وكيل المتصرف مع رسول خاص ، يأمره فيه بالتوجه الى بغداد ، مع بقية الموظفين المدنيين ، فما كاد الوكيل يتسلم هذا الامر في السادس عشر من ايار ١٩٤١م ، حتى استدعى زملاءه الى دار « آل باش اعيان » وأطلعهم على مضمونه ، فشرع الموظفون في الانسحاب من البصرة فوراً .

وكلف الميجر لويد ، العين الشيخ صالح باش اعيان ان يتولى حماية الامن في البصرة ، حتى ينجلي الموقف فطلب العين الى القيادة البريطانية ان تتولى حراسة السجن قبل كل شيء فاجيب الى طلبه .

وفي يوم ١٧ ايار ، قرر المجلس البلدي في البصرة تأليف لجنة من الشيخ صالح باش اعيان ، والسيد محمد صالح الرديني ، والحاج مصطفى السلطان ، وعبد الرزاق الامير ، باسم « لجنة الامن في البصرة » لتتولى حماية الامن ، ومحافظة ارواح الناس ، وإدارة المستشفيات ، واعاشة المرضى ، والاستمرار على اطعام المسجونين ، ومراقبة الاعمال الصحية ... الخ ، وقد انضم الحاج محمود المعنوق الى هذه اللجنة ايضا فاجتمعت اللجنة في يوم ١٨ ايار واذاغت هذا البيان :

الى أهالي البصرة الكرام :

نحيي فيكم الشهامة والنبيل أولا ، ونعلمكم بما يأتي :

تعلمون ان سعادة وكيل متصرف البصرة قد اخبرنا بانه تلقى امرا من الحكومة المركزية ببغداد ، بالانسحاب من البصرة مع موظفي الدولة ، بما فيهم الشرطة ، وغيرهم من رجال الامن . وقد انسحب يوم السبت المصادف ١٧ مايس ١٩٤١م ، فأصبحت البصرة في فوضى تامة ، وكان يخشى ان يقع فيها ما وقع بالبصرة في ٧ و ٨ مايس من النهب والسلب ، كما ان السلطات البريطانية قد اخبرت المتصرف بانها لا تدخل البصرة ابدا ، وانها غير مسؤولة عن امنها ، ولذا فان المجلس البلدي قد اجتمع حالا ، وانتخب لجنة من وجوه البصرة ، واسماها « لجنة الامن في البصرة » وتقتصر وظائفها على ما يأتي :

١ - حفظ الامن في مدينة البصرة من العبث به ، وتأمين الناس على ارواحهم ، واعراضهم ، واموالهم ، وقد قامت اللجنة بتعيين حراس لهذا الغرض .

٢ - نظرا الى ترك المستشفى الملكي ، ومستشفى العزل ، بدون من يتعهد بهما ، ويقوم باعاشة المرضى الذين فيهما ، ونظرا الى وجود مرضى خطرين على الصحة العامة في البلد في مستشفى العزل ، فقد اخذت اللجنة على عاتقها ادارة المستشفيات واعاشة المرضى حالا .

٣ - نظرا لبقاء المساجين بدون من يقوم احد باعاشتهم ايضا ، وقد استولى

افراد الجيش البريطاني على السجن ، فقد رأت اللجنة الاستثمار على اعاشتهم كالسابق ، وقد اخذت القيام بذلك فعلا .

٤ - ان المجلس البلدي قد قرر الاستثمار على الاعمال الصحية ، والاعمال البلدية ، في جميع فروعها . وقد قام الموظفون والمسؤولون بذلك فورا .

٥ - ان اعضاء هذه اللجنة كان بإمكانهم ان ينتقلوا الى املاكهم في ضواحي البصرة ، لكنهم فكروا في الامر مليا ، ووجدوا بان ترك المدينة بدون ضبط ولا ربط ، وترك العائشين يعيشون في الامن ، مخالف للشهامة العربية ، والمروءة والانسانية ، فلذا قبلوا تكليف المجلس البلدي في هذا الباب ، والقيام بما ذكر اعلاه ، مدة الفترة ، بلا عوض ولا راتب وبدون اي ارتباط مع السلطات البريطانية . بل ان العمل يجري تحت ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ولا يزال العلم العراقي المحبوب يرفرف على ربوع البصرة كالعادة . ولذا فان اللجنة تدعو اهالي البصرة الكرام الى التعاون معها خصوصا في حفظ الامن ، وليس على شهادتهم بكثير والسلام عليكم ورحمة الله .

لجنة الامن في البصرة (١)

١٩٤١/٥/١٨م

قرارات هامة لمجلس الوزراء

في الوقت الذي كانت الاوضاع تجري في منطقة البصرة على هذه الصورة ، كان مجلس الوزراء في بغداد يتخذ القرار تلو القرار ، لمعالجة الاوضاع المالية، والعسكرية، وهذه نماذج من هذه القرارات :

(١) القرار الصادر في ٩ ايار ١٩٤١م :

اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الدفاع المرقمين و.د. /١١/٢٤ س ٢٩٧ و د. /١١/٢٤ س ٣٠١ والمؤرخين في ٨ و ١٩٤١/٥/٩م ، ووافق على انتهاء خدمات الضباط ، وضباط الصف ، والمدنيين البريطانيين المبينة اسمائهم في الجدول المرفق بكتاب وزارة الدفاع الاول المشار اليه في اعلاه ، وذلك بالغاء عقودهم الخاصة اعتبارا من ١٥/٥/١٩٤١م وحرمانهم من جميع الحقوق المبينة في عقود استخدامهم .

(٢) القرار الصادر في ١١ ايار ١٩٤١م :

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٤٢ والمؤرخ في ١١/٥/١٩٤١م ، ووافق على انتهاء خدمات كافة المستخدمين الاجانب البريطانيين ، اعتبارا من ١٩٤١/٥/١م وفقا لاحكام الفقرة (١) من المادة (٦٤) من عقود استخدامهم س. اف/٢١ وحرمانهم من الحقوق الواردة فيها عملا بالتعليمات المالية عدد (٥) لسنة ١٩٣٦م ، وذلك للاسباب المبينة في الكتاب نفسه .

(١) عن مجموعة الوثائق الذي تفضل بها على المؤلف معالي الشيخ صالح باش اعيان .

(٣) القرار الصادر في ١٢ ايار ١٩٤١ م :

قرر مجلس الوزراء تخويل رئيس الوزراء عقد اتفاقيات مع اية دولة اجنبية لشراء اسلحة وعتاد ، ومهمات حربية مما يحتاجه الجيش العراقي بالاقيام والشروط التي يراها ملائمة (١) .

(٤) القرار الصادر في ٢٧ ايار ١٩٤١ م :

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الدفاع المرقم م.ح.ع. ٥٠٤٤/٥/٦/ والمورخ في ٢٦/٥/١٩٤١ م وكتاب وزارة المالية المرقم م/٢٦٧ والمورخ في ٢٧/٥/١٩٤١ م ووافق على ايفاد بعثة عسكرية بمهمة رسمية برئاسة امير اللواء ابراهيم الراوي وعضوية كل من الرؤساء الاولين : حفطي عزيز وابراهيم جواد واسماعيل فتاح استنادا الى المادة الثانية من نظام مخصصات الايفاد .

(١) جاء في ص ٤٠٣ من كتاب الاساذ طالب مشتاق (أوراق ايامي) ما يلي بالنص :
« طلبنى رشيد عالي الكيلاني وسألني اذا كنت مستعدا للسفر الى طهران بمهمة خاصة ؟ اجبته انني طوع امرك وقيد اشارتك . قال اذهب الان واستعد للسفر الى طهران في صباح الغد على كل حال انك ستكون ضابط اتصال بيننا وبين السفارة الالمانية هناك . وقد املى علي تعليماته كما يأتي :

١ - اننا نحتاج الى عدد من الطائرات المقاتلة في امرع ما يمكن .

٢ - ان مطاراتنا في بغداد والموصل وكركوك مستعدة لنزول هذه الطائرات .

٣ - لدينا من البنزين ما يكفي بثني طائرة مدة ستة اشهر .

سافرت بسيارتي الى طهران في صباح ٣ ايار ١٩٤١ م ، وبث الليلة الاولى في كرمشاه . وفي صباح ٤ ايار اخذت طريقي الى طهران ، ووصلت اليها قبيل الغروب ، وذهبت رأسا الى دار المفوضية العراقية ، واجتمعت نورا بالمرحوم شاكرو الوادي القائم باعمال المفوضية ، وابلفته المهمة التي من اجلها ... واتصنا بالسفارة الالمانية ، وطلبتنا موعدا مستعجلا لمقابلة السفير . وفي صباح اليوم التالي كنت في دار السفارة الالمانية ، وفي رفعتي شاكرو الوادي . ومنذ اول وهلة شعرت ان السفير الالمني منكش في الحديث معنا ، وكان يتكلم بغموض ، وحذر ، واقتضاب ، بسل هو غير صريح في كلامه ، ويغلب عليه التردد في الحديث ، لقد ابلفته المهمة التي اتيت من اجلها ، ومرضت عليه التعليمات التي زودني بها رشيد عالي الكيلاني المرحوم ، ورجوته الاسراع في مساعدتنا بالطائرات لتتمكن من صد الاعتداء البريطاني الاتيم ، وبعد ان وعدني خيرا شكرته وودعته وعدت الى دار المفوضية . وفي اليوم التالي كلمني السفير الالمني تلفونيا وقال : انني اريد ان اواجهك على انفراد فهل تريد ان آتي اليك بنفسني ام تفضل الجيء الي ؟ قلت : لا انا آتيك نورا ، وعندما استقبلني السفير في غرفته الخاصة كان مرحا بشوفا ، بعكس ما كان عليه في المقابلة الاولى ، بادرني بالقول : يظهر انكم لا تعرفون الشيء الكثير عن القائم باعمالكم هنا . قلت : اني اعرفه شخصيا . انه ضابط تقدير وموظف مجد . قل : هذا صحيح ، ولكن اظن انكم تجهلون انه جاسوس بريطاني ممتاز ، واريد ان تخبر حكومتك نورا لاني لا استطيع لهذا السبب ان اتعاون مع سفارتكم هنا ما دام شاكرو الوادي موجودا فيها ، والحق انني عندما لموجئت بهذا التصريح ، وقعت لي حيص بيص ... وبعد تفكير طويل قررت ان اكتب الى رشيد عالي بما جرى مناصلا ، مع بيان رأيي في الموضوع ، وقيمت بذلك نورا ... وفكرت له رأي السفير في شاكرو الوادي ، واضفت الى ذلك قائلا : انني لا استطيع ان اؤكد رأي السفير او ان ادحضه ولكني اميل الى الاعتقاد بان في الامر مبالغة » .

عودة المدفعي الى البصرة

كان السيد جميل المدفعي قد سافر الى الموصل ، بعد هرب الامير عبدالاله من بغداد الى الحباينة والبصرة ، فاقلته طائرة بريطانية من جوار « الموصل » الى « البصرة » ثم غادر العراق الى فلسطين برفقة الامير المشار اليه ، فلما احتل الجيش البريطاني « قصبة الفلوجة » في يوم ٢٠ ايار ١٩٤١ م ، عاد الامير وصحبه الى « الحباينة » فاستقل المدفعي طائرة بريطانية اخرى ، وجاء الى البصرة في يوم ٢٤ من هذا الشهر ، يحمل هذه الرسالة :

الى كل من يهمه الامر في الوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفق .

لقد عدت بعون الله تعالى الى العراق ، وباشرت عملي كوصي شرعي على العرش العراقي . وبالنظر لما تتطلبه المصلحة العامة ، قد انتدبت عني فخامة السيد جميل المدفعي ليمثلني في الالوية الثلاثة ، المنوه عنها اعلاه ، مزودا بسلطة تامة لتنظيم الشؤون الادارية ، والعسكرية ، والمالية ، واعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، وتنظيم المحاكم وفق ما يقتضيه العدل والله ولي التوفيق .

عبد الإله الوصي (١)

٢٣ ايار ١٩٤١ م

وقد وصل المدفعي الى « مطار البصرة » في يوم ٢٤ ايار ١٩٤١ م ، ودخل « مدينة الثغر » في اليوم التالي ، فرفع العلم العراقي على مركز متصرفية اللواء في السادس والعشرين من هذا الشهر ، واذاذ البيان التالي على من تبقى من موظفي اللواء في البصرة :

« يجب على كافة موظفي ومستخدمي لواء البصرة ، وكافة معاوني ومفوضي الشرطة على اختلاف رتبهم ، استئناف واجباتهم الرسمية فوراً ، والعودة الى دوائرهم عاجلاً ، كما ينبغي على معاوني ، ومفوضي ، وافراد الشرطة ، مراجعة متصرفية اللواء لتسجيل التحاقهم وتوزيعهم على المناطق » .

مندوب صاحب السمو الوصي « جميل المدفعي » (٢)

ولما كان تسعة اعشار موظفي البصرة هجروا « مدينة الثغر » في السابع عشر من ايار ١٩٤١ م ، وجاءوا الى « بغداد » بحسب الامر الذي اصدره اليهم وكيل المتصرف ، السيد صالح حمام ، فقد عانى السيد المدفعي صعوبة كبيرة في تمشية اعمال اللواء ، على الصورة التي كان يريد بها . فقد كان من المتفق عليه ان تؤلف حكومة مؤقتة في البصرة تضم الوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفق ، حتى اذا استطاع الجيش البريطاني فتح بغداد ، واخراج الحكومة القائمة فيها ، انتقلت هذه الحكومة المؤقتة الى بغداد ، بعد ان يكون الجيش المذكور قد دخلها من الغرب ، ومن الجنوب ، ولكن هرب القادة الاربعة ، والتجاء رئيس الوزراء ووزرائه الى ايران ، في مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر ايار ، قلب هذه الفكرة رأساً على عقب .

(١) و (٢) جريدة الثغر المصادرة في البصرة بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤١ م ، تحت عدد ١٨٦٤ .

فقد تقرر ان يعود المدفعي الى بغداد ، بحيث يصل اليها في ساعة دخول الامير فيها ، ولما تان الامير قد عين اليوم الاول من شهر حزيران ١٩٤١م موعدا لدخوله العاصمة ، وجهه المدفعي الى معالي الشيخ صالح باش اعيان البيان التالي في ٣١ مايس سنة ١٩٤١م :

« بناء على ضرورة مفادرتي غدا الى بغداد ، بالنظر لطلب سمو الوصي المعظم ، فاني اوكل معالي الشيخ صالح باش اعيان للقيام بالمهمة التي كانت ملقاة على عاتقي » .
٣١ مايس ١٩٤١م جميل المدفعي (١)

حاكم البصرة المؤقت

واستطاع الشيخ صالح باش اعيان ان يسوس البصرة ، خلال الايام الخمسة الاولى من حزيران ، سياسة حكيمة استحق معها الشكر ، ووجهت اليه رئاسة الوزراء الكتاب التالي :

رئاسة الوزراء
بغداد
التاريخ ١٩/٦/١٩٤١م
الرقم ٢٥٤٦

معالي الشيخ صالح باش اعيان المحترم

باسم الحكومة العراقية اقدم جميل الشكر والثناء ، للموقف النبيل الذي وقفه افراد عائلة باش اعيان ، في الفترة المحزنة التي سحب فيها جميع موظفي الدولة من البصرة ، مما كان له تأثيره البالغ في المحافظة على ارواح الناس ، واموالهم ، وايقاف التعديلات عليها عند حدها . فاني اسجل لمعاليكم وافراد عائلتكم الامجاد هذه المفخرة التاريخية بكل تقدير واعجاب ، وتفضلوا بقبول فائق احترامي .

رئيس الوزراء - جميل المدفعي (٢)

صورة لوزارة الداخلية .

صورة لمتصرفية لواء البصرة .

الامور تعود الى مجاريها

عين السيد عبد الرزاق حلمي - احد المتصرفين المفصولين من الخدمة - متصرفا للواء البصرة في الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١م ، فجمع موظفي اللواء المشتتين في بغداد . وفي غيرها ، وغادر العاصمة بهم في الخامس من هذا الشهر ، بعد ان خولّ صلاحيات واسعة جدا في الحبس ، والاعتقال ، والابعاد ... الخ . فلما بلغ « مدينة النفر » اشغل الموظفون مراكزهم السابقة ، وبقيت قوات الاحتلال

(١) و (٢) من الوثائق التي بعث بها الى المؤلف الشيخ صالح باش اعيان نفسه .

البريطانية مهيمنة على ما يهمها من أمور اللواء ، كالبناء ، والمواصلات ، والبرق ، والبريد ، واللاسلكي ... الخ . واستمر الحال على هذا المتوال مدة الحرب .

احتلال الفلوجة

في الساعة التي شرعت الطائرات البريطانية في رمي القطعات العراقية المحيطة بنين الذبان بقنابلها المدمرة وهي الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الجمعة ٢ ايار ١٩٤١ م ، اتخذت القيادة البريطانية في فلسطين التدابير المستعجلة لتجريد حملة على العراق ، واخراج الكيلاني وصحبه من البلاد بالقوة . وفي يوم ١٨ من هذا الشهر وصل امير اللواء Kingstone الى « الحباينة » على رأس هذه الحملة التي :

« كانت مؤلفة من لواء الخيالة الرابع الآلي - المكون من كتيبة من الخيالة ، وبعض رجال حرس ويلتشاير ، ووركشاير ، ومن سريتين ، من الفوج العائد الى كتيبة اسكس الاولى ، وثلاث سرايا من قوة الحدود التابعة لشرقي الاردن (١) ومن ثمان سيارات مسلحة تابعة للقوة الجوية ، كانت قد سحبت من شمالي افريقية على وجه السرعة ، ومن بعض مدافع الصحراء ، وعدد قليل من مدافع مقاومة الدبابات ، وكان يصحب هذه القوة رجال من الفرقة العربية من محاربي البادية الاشداء ، ذوي المقدرة الفائقة في المقاومة ، بقيادة كلوب باشا كادلان وكستار واق (٢) .

وفي يوم ١٩ ايار ، قام الجيش البريطاني الم رابط في قاعدة الحباينة بهجوم شديد على القطعات العراقية يعززه سلاح الجو المعادي فأسر منها (٣٢٠) جنديا و ٢٣ ضابطا ، واضطرها على الانسحاب الى بغداد بدون سيطرة ، واصدر هذا البلاغ :

« احتلت القوات البريطانية الفلوجة ، بعد معركة قصيرة مع الجنود الثوار ، وقد وجد الجسر المهم فيها سليما » (٣) .

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر ، حاول فوجان من اللواء السادس العراقي ،

(١) جاء في ص ٦٦ من كتاب Retreat to Victory Allan A. M. ما تعريبه : استعمل الانكليز السيارات المدرعة الملحقة بقوة الطيران ، وقتوتين لم يسبق ان اعلن عن تشكيلها بعد ، وهما قوة حدود شرق الاردن ، وقوة خفر الصحراء ، التي هي قسم من الجيش العربي الاردني ، ولم يكن الاعتماد على الوحدة الاولى التي كانت قد تشكلت من عرب شرق الاردن تحت قيادة ضباط من الانكليز ، اذ مند وصولها الحدود العراقية ، تبردت ورفضت الدخول الى العراق ، فلما امرها ضباطها مواصلة السير نحو الامام ، ادارت رشاشاتها عليهم ، وعلى اثنين من المراسلين العربيين ، وتوعدتهم بالرمي ان لم يسمح لها بالعودة الى قاعدتها في شرق الاردن ، وقد منعت الرقابة البريطانية نشر خبرها . اما الجيش العربي الاردني فكانت له على كل حال اليد الطولى في تسع الثورة في العراق « اه .

(٢) Paiforce the official Story of the Persian and Iraq command p. 23 (٢)

(٣) البلاغ الحربي البريطاني الصادر في ٢٠ ايار ١٩٤١م في جريدة «الاهرام» المصرية العدد (٢٠٣٦٦) .

تعززهما ثمان دبابات ، استرداد الفلوجة من ايدي البريطانيين ، وكادا يستوليان عليها لولا ... وقد خسر الفوجان (٢٧٣) جنديا ، واحد عشر ضابطا بين قتيل وجريح ، مع سبع دبابات من اصل الدبابات الثمان التي خصصت لاسترداد هذه القصة .

ولما لم تبق مواضع صالحة للدفاع ، صدرت الاوامر الى القطعات المشتركة في القتال ، ان تقوم بقتال المشاغلة والتعويق ، لاكمال تحصين الدفاع عن بغداد ، وقد تم ذلك في اليومين ٢٢ و ٢٣ من ايار ١٩٤١ م .

وفي ٢٧ ايار ، زحفت القوات البريطانية على بغداد بثلاثة ارتال . تقدم احدها من الفلوجة على طريق ابو منيسر - جسر الخر - بغداد ، وعقب الرتل الثاني شاطئ الفرات الايسر ، فطريق ابو غريب الخارجي ، الى قرب الجسر الخر . اما الثالث فقد تقدم على طريق سن الذبان - سامراء - بلد - سمكة - التاجي - لمهاجمة الخط الدفاعي عن شمال بغداد . وكان قد عهد الى كلوب قائد قوات البادية بقلع اجزاء من سكة حديد بغداد - الموصل لمنع الاتصال بين الحاضرتين والحيلولة دون نجدة حامية الموصل للعاصمة بغداد .

وكان طبيعيا ان تلقى هذه الارتال مقاومة شديدة ، ولكن الخدمات التي اسداها بعض رؤساء بني تميم للجيش الزاحف ، وعدم صمود العقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، وشدة القصف الجوي الذي تعرضت بغداد اليه ، كل ذلك حمل المسؤولين على ترك العراق الى ايران في مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٤١ م .

« وحري بنا ان نذكر ان القوات الصهيونية ساهمت في اعادة النفوذ الهاشمي في العراق في مايو ١٩٤١ مثلما اسهمت في احتلال الحلفاء لسورية ولبنان في يونيو ويوليو جنبا الى جنب قوات البادية الاردنية . وكان معظم الصهيونيين المشتركين في حملة العراق من عصابة الارجوان زفاني لاومي التي طفح سجلها بالاعمال الوحشية ضد العرب ، وكان بعض هؤلاء الارهابيين قد نقله البريطانيون الى قاعدة الحبانية قبل احداث ربيع ١٩٤١ تحسبا للطوارئ » (١) مثلما استعانوا بالاثوريين في جيش الليفي لمقاتلة الجيش العراقي .

مقدمات احتلال بغداد

ادركت « رئاسة اركان الجيش العراقي » ان البلاد مقبلة على تحمل مصائب « الاحتلال البريطاني » ان عاجلا او آجلا ، فطلبت الى « رئاسة مجلس الوزراء » بكتابتها الرقم ح/ش/١/٤٦٣ والمؤرخ ٢٨ ايار ١٩٤١ م موافقة الرئيس الكيلاني على تكوين لجنة باسم « لجنة الامن الداخلي في العاصمة ضد الطوارئ » على ان تكون من :

(١) الدكتور انيس صائغ في كتابه « الهاشميون وقضية فلسطين » ص ١٠٩ .

متصرف لواء بغداد (١) وامين العاصمة (٢) ومدير الشرطة العام (٣) وممثل
عن الجيش وقد سمي الزعيم الركن حميد نصرت .

وتكون مهمتها وضع خطة لسلامة الاهلين وممتلكاتهم ، وتنظيم حياتهم ، في
حالة حدوث انسحاب من العاصمة بغداد ، فوافق الرئيس على تكوين هذه اللجنة ،
ووضعت اللجنة خطة عسكرية هذا نصها :

الخطة

سري للغاية ومستعجل الرقم س - ٣٦٤٦

رئاسة اركان الجيش التاريخ ١٩٤١/٥/٢٨ م

الموضوع : لجنة الامن الداخلي في العاصمة عند الطوارئ

اجتمعت « لجنة الامن الداخلي » المتشكلة بموجب كتاب مجلس الوزراء
المرقم ٢٢٠٥ والمؤرخ في ١٩٤١/٥/٢٨ م ، وقررت ما يلي :

(١) الواجب - تامين سلامة الاهلين وممتلكاتهم ، وتنظيم حياتهم خلال
الطوارئ ، في حالة الانسحاب من بغداد .

(٢) القوة المتيسرة - ا - قوة شرطة بغداد . ب - الانضباط العسكري .

(٣) الخطة - ا - عند حدوث اسباب قاهرة بانسحاب الجيش من العاصمة ،
يصدر متصرف لواء بغداد امرا بمنع التجول داخل العاصمة مدة الانسحاب ، ويحتم
على السكان الاقامة في بيوتهم .

ب - تستمر الحراسات القائمة الآن على السفارة البريطانية ، والمفوضيات
الدبلوماسية الاخرى ، على ان يعزز حرس السفارة البريطانية والمفوضية الاميركية
بفصيلين آخرين ، فيكون حرس السفارة البريطانية والمفوضية الاميركية متشكلا من
فصيلين مشاة ، تحت امرة معاون ومفوضين اثنين ، لكل من الموقعين الانفي الذكر
على ان يخصص امر الانضباط العسكري لكل موقع حضيرة من الانضباط للتعاون
مع الشرطة ، لمنع التعدي على سكان هاتين الهياطين الدبلوماسيتين .

ج - يخصص سرية مشاة من الشرطة ، تحت امرة مدير الشرطة خليل علي،
الى معتقل الاجانب في « أم العظام » .

د - تقسم العاصمة الى ثلاث مناطق لغرض الاشراف على الامن كما يلي :

اولا - منطقة الكرخ تحت اشراف مدير الادارة : السيد ابراهيم الشاوي .
ثانيا - منطقة المبخانة والكرادة تحت اشراف مفتش الشرطة : السيد
درويش لطفي .

ثالثا - منطقة السراي والاعظمية تحت اشراف مدير الحركات : عبدالله عوني .

ه - يقوم مدير شرطة بغداد ، بالاتفاق مع آمر الانضباط العسكري ، بتأسيس نقاط ثابتة في الميادين العامة ، اي ملتقى الشوارع الرئيسية ، والجسور ، وفي مداخل العاصمة الخارجية ، وذلك لمنع التجمهر ، ولمنع دخول افراد العشائر ، وغيرهم من الرعاع الى داخل العاصمة .

و - يقوم مدير الشرطة بتوزيع الدوريات من خيالة ، ومشاة ، والحراس في الشوارع الرئيسية والازقة لحفظ النظام ، ومنع كل من تسول له نفسه الاخلال بالامن .

ز - تستمر الحراسات الموجودة فعلا في المؤسسات الحكومية ، والكهرباء ، والماء ، والاماكن التجارية الرئيسية بواجبها ، ويخول مدير الشرطة بتقويتها عند الضرورة .

ح - تبقى سرية مشاة ، وثلاث سرايا من الخيالة ، وخمسة سيارات مسلحة التابعة للقوة السبارة تحت الانذار ، لنجدة المناطق المنوّه عنها في الفقرة (٤) عند اللزوم ، وعلى آمر القوة السيارة الاحتفاظ بهذه القوة ، وعدم توزيعها او قسم منها الا بأمر من مدير الشرطة العام او من يخوله .

ط - على ضباط الشرطة المنوّه عنهم في الفقرة (٤) اصدار الاوامر الى مرؤوسيههم باستعمال الشدة عند اللزوم ، في حالة حصول اجتماعات او الشروع بالنهب من قبل الرعاع وغيرهم .

ي - يجوز اثارة الشوارع ، والازقة ، والبيوت ، بعد انتهاء الفترة المنوّه عنها بالفترة الاولى ، لغرض السماح الى رجال الامن للسيطرة على الامن والنظام .

ك - يكون مقر آمر الانضباط العسكري في مديرية شرطة بغداد .

ل - عند حدوث اضطرابات في داخل العاصمة ، على النقاط الثابتة ، والدوريات والحراسات ان تستمر على واجبها ، ولا يجوز لها الانسحاب من مواقعها بدون امر .

(٤) لتنفيذ الخطة المذكورة في الفقرة (٣) اعلاه ، ترجو لجنة الامن الداخلي من رئاسة اركان الجيش عند اعطائها القرار بالانسحاب داخل العاصمة ما يلي :

١ - اخبار اللجنة عن عملية الانسحاب ، قبل مواصلة القطعات المنسحبة الى داخل العاصمة بمدة لا تقل عن ١٢ ساعة .

ب - اصدار الاوامر المشددة الى القطعات المنسحبة في داخل شوارع العاصمة للزوم اطاعة اوامر الشرطة وجنود الانضباط الموضوعة في مداخل الطرق والمحلات الرئيسية .

(٥) وتقرر انتخاب امين العاصمة رئيسا لهذه اللجنة .

العضو العضو رئيس اللجنة

وفي مساء الخميس ٢٩ ايار ١٩٤١ م ، اعد قطار خاص للانتقال الى « كركوك » لتنظيم مقاومة القوات البريطانية الزاحفة على بغداد ، واذا بالعقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب يتسللون بسياراتهم الى الحدود الإيرانية ، بجوار خائقين ، واذا بالسيد الكيلاني ، والشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، ومن لف لف هؤلاء يغيرون الاتجاه (١) ويضطرون الى اللحاق بالعقداء المذكورين ، واذا بالقطعات العراقية لا تصمد في ميادين القتال ، لعدم وجود رئيس ينظم امورها ، ويصدر الاوامر اليها .

وتولت « لجنة الامن الداخلي » الامر ، فاخذت على عاتقها مفاوضة السفارة البريطانية وتوسيطها لعقد هدنة مع الجيش البريطاني (٢) واسفرت المفاوضات عن عقد هذه الهدنة في مساء ٣١ ايار سنة ١٩٤١ م وقد تولى صياغة موادها الجنرال كلارك ومارشال الجو دالبيك والسر كورنواليس السفير البريطاني الجديد وصادقت عليها هيئة الاركان العامة في لندن وهذا نصها :

شروط الهدنة

« بناء على ما تقدم به ممثلون عراقيون قد تولوا السلطة مؤقتا في بغداد من طلب الهدنة ونظرا الى ان صاحب السمو الوصي الامير عبد الإله في طريقه الى العاصمة لاستئناف وظائفه الشرعية ، فان القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية ، قد وضع الشروط الآتية ببيانها لهدنة يعمل بها « اي الهدنة » على الفور . وقد جعلت هذه الشروط منسجمة مع سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية

(١) عقدت « الوزارة الكيلانية الرابعة » احدى وثلاثين جلسة بين ١٥ نيسان ١٩٤١ م و ٢٨ ايار من هذه السنة واصدوت مئة وتسعة وسبعين قرارا ، وعلى من يرغب في الاطاحة بحوادث العراق في هذه الفترة احاطة تامة فليرجع الى كتابنا الآخر « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحررية » في طبعته الرابعة الموسعة والمزيدة .

(٢) على اثر هرب القادة والساسة الى ايران ، استدعى امين العاصمة السيد ارشد العمري - بمصنة كونه رئيسا للجنة الامن الداخلي - كلا من السادة : طه الهاشمي ، ومحمد الصدر ، ومحمد رضا الشبيبي ، وخالد سليمان ، ومصطفى العمري ، والزعيم محمد امين العمري ، وخالد الزهاوي ، وحيد نصره ، وحسام الدين جمعة مدير الشرطة العام ، استدعى هؤلاء الى « امارة العاصمة » وبسط لهم الموقف على حقيقته ، وسأل العميد طه الهاشمي عما اذا كان في امكانه تولي المسؤولية ، فاعتذر العميد عن ذلك ، ورشح السيد الصدر بمصنة كونه رئيس مجلس الامة فلما اعتذر هذا ايضا اعلن « امين العاصمة » بانه هو الذي سيتولى هذه التبعة ، ليعيد الامور الى مجاريها . نتاصل بالهيكات الدبلوماسية ، ودمى رؤساءها الى الحضور في دائرته ، فكان من حضر الوزراء المتوفضون لحكومات تركية ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، ووزير امريكا المتوفض المستر تانن شو . ولما عرض « الامين » فكرة عقد هدنة بين الجيشين المتحاربين ، استحسّن الحاضرون الفكرة ، ووعدوا بالتوسط لتحقيق مطلب العراق المشروعة . ثم انتقل ارشد العمري الى السفارة البريطانية بمعد ان امطّح مدير الحركات نور الدين محمود نقبالا السلي ، وبعد مفاوضات ومساجلات تم التوقيع على شروط الهدنة .

المعلنة ، وهي الامتناع عن مساس استقلال العراق بأي وجه ، كما سبق وتقرر ذلك الاستقلال بموجب معاهدة ، واسداء كل مساعدة لصاحب السمو الوصي في اعادة تأسيس الحكم الشرعي ، ومساعدة الشعب العراقي على استئناف حياته الاعتيادية المرفهة . وقد حدا بحكومة صاحب الجلالة البريطانية الى التمسك بهاتين القاعدتين من قواعد السياسة ، ادراكها حقيقة ان الحوادث الاخيرة المؤسفة لم تكن ناجمة عن اي شعور عدائي ما بين الامتين : البريطانية والعراقية ، او عن تضارب بين مصالح الشعبين الصديقين ، بل ان تلك الحوادث لم تكن الا من تدبير فئة سياسية ضئيلة تعمل في سبيل مآربها الشخصية .

اما شروط الهدنة التي وضعها القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية ، فهي كما يلي :

- ١ - تتوقف الحركات العدائية ما بين الجيشين على الفور .
- ٢ - يسمح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع اسلحته ، ومعداته ، وذخائره ، على انه على جميع وحدات الجيش المذكور ان تتوجه فوراً الى مراكزها المخصصة لها عادة في زمن السلم .
- ٣ - يطلق على الفور جميع اسرى الحرب البريطانيين ، سواء اكانوا من العسكريين ، ام من رجال سلاح الطيران الملكي ، ام من المدنيين .
- ٤ - يعتقل جميع الاعداء (الالمان او الطليان) من المنتمين الى المصالح الرسمية ، اما ما يعود الى هؤلاء من المواد الحربية ، فتحتفظ به الحكومة العراقية الى حين صدور تعليمات اخرى .
- ٥ - يخلي الجيش العراقي مدينة الرمادي وجوارها في خلال مدة تنتهي في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم اول حزيران .
- ٦ - تغطى على الفور جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية ، فيما يعود الى المواصلات على طول ، ودون عرقلة ، بالسكك الحديدية ، والطرق ، والانهر .
- ٧ - جميع اسرى الحرب العراقيين ، الموجودين الآن بأيدي البريطانيين ، يصير تسليمهم الى صاحب السمو الوصي ، حالاً يتم تنفيذ الشروط المبينة في الفقرات المتقدمة كما يجب » اه .

يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ٣١ ايار ١٩٤١ م :

طلبني امين العاصمة فذهبت اليه ، وكان نور الدين محمود ، وامين العمري ، وحמיד نصره ، وحמיד رافت ، ومصطفى راغب ، والرئيس رفيق عارف ، وحسام الدين جمعة ، وخالد الزهاوي ، وغيرهم حاضرين ، واطلعني الامين على شروط الهدنة فكان فيها بعض المواد التي تلفت النظر ... ودار البحث حول المواد الصعبة ، كتسليم الالمان ، والطليان ، مثلاً ، وانسحاب البريطانيين الى معسكراتهم . وكان

رفيق عارف اكثر الضباط تحمسا لصيانة شرف الجيش ، وان المقاومة اجدى من قبول شروط غير مساعدة ... وكان امين العمري اكثرهم تساهلا لقبول الشروط . فابديت ملحوظاتي على النقاط التي لفتت نظري وخرجت ، اما امين العاصمة فقال انه يتحمل المسؤولية وحده بقبول شروط الهدنة « اه .

لجنة الامن الداخلي تتولى الامر

رات « لجنة الامن الداخلي » ان تفاتح الشعب العراقي بحقيقة الواقع ، وبخسرانه المعركة مع الجانب البريطاني ، وبضرورة عقد هدنة ، تعيد الامن الى نصابه وتسير بالقضية العراقية في طريقها الجديد ، فقررت ان تجس النبض قبل كل شيء فاعدت بلاغا رسميا عن سفر القادة والساسة ، وعن اضطلاعها باعباء المسؤولية ، وعن اجماع رجالات البلد وقادة الجيش « بدون استثناء على الموقف » فاذاغت البلاغ الرسمي الرابع وهو :

بلاغ رقم ٤ (١) :

نعلم للشعب العراقي الكريم انه في صباح يوم الجمعة المصادف ٣٠ مائس ١٩٤١ ، اجتاز الحدود العراقية من خاتقين الشريف شرف ، والسادة : رشيد عالي الكيلاني ، وعلي محمود ، ووكيل رئيس اركان الجيش العراقي الفريق امين زكي ، والعقلاء صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وغيرهم ، وكذلك تبعهم في اليوم المذكور السيد يونس السبعراوي واجتاز الحدود

(١) هذه هي البلاغات الثلاثة الاولى ، التي اصدرتها لجنة الامن الداخلي قبل البلاغ رقم (٤) .

بلاغ رسمي رقم ١ :

ان البيان الذي اذيع بتعيين محالي السيد يونس السبعراوي حاكما عسكريا لمنطقة بغداد ، والمنطقة الجنوبية قد انتهى حكمه من الساعة الثانية عشرة ظهرا اليوم . وقد تولت لجنة المحافظة على الامن الداخلي ، المؤلفة برئاسة محالي السيد ارشد العمري امين العاصمة . وبعضوية كل من السادة حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام ، وخالد الزهاوي متصرف لواء بغداد . والزميم الركن حبيد نصرت ، مسؤولية الامر ، وعليه يطلب من الجمهور الكريم المحافظة على الهدوء والسكينة ، وان يطمئنوا من ان ارواحهم ، واموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من اي تعرض .

رئيس لجنة الامن الداخلي

بغداد ٣٠ ايار سنة ١٩٤١ م

بلاغ رسمي رقم ٢ :

قررت لجنة الامن الداخلي ، حل كتائب الشباب ، وعليه يطلب الى جميع المنتسبين الى كتائب الشباب ، ان يسلموا ما لديهم من الاسلحة ، والعتاد الى اقرب مركز شرطة لقاء وصل ، وان يعودوا الى ارتداء البستهم الاعتيادية .

رئيس لجنة الامن الداخلي

بغداد ٣٠ ايار سنة ١٩٤١ م

بلاغ رسمي رقم ٣ :

لقد نوهنا في البيان رقم (١) الى ضرورة محافظة الجمهور الكريم على الهدوء والسكينة ، وان يطمئنوا من ان ارواحهم ، واموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من اي تعرض ، فاذا تصدى أي شخص الى اساءة التصرف ، او الاخلال بالنظام ، فانه سيكون عرضة لعقاب صارم .

رئيس لجنة الامن الداخلي

بغداد ٣٠ ايار سنة ١٩٤١ م

الى ايران ايضا . وحالما اتصل هذا النبا للجنة الامن الداخلي التي كانت قد تالفت في حينه اخذت اللجنة على عاتقها - كما اشرنا الى ذلك في البلاغ الرسمي رقم (١) - مسؤولية الامر وقامت بما يلزم فوراً للمحافظة على الامن .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، لما كانت المملكة قد بقيت بدون حكومة تتولى ادارتها ، فقد اتصل رئيس اللجنة السيد ارشد العمري بذوي الراي من رجالات البلد ، كما ان مدير الحركات العقيد الركن نوري الدين اجتمع بالباقيين من قادة الجيش ، الذين اتفقوا جميعا وبدون استثناء على الموقف .

نود ان نبين للشعب الكريم ان غاية الجميع تأمين اعادة الحياة الدستورية ، مع المحافظة على شرف المملكة ، وسيادتها التامة ، وعدم المس باية صورة كانت باستقلالها وكيانها ، وان المساعي مبذولة لانهاء القتال ، مع تأمين تحقيق هذه الغاية ، والمحافظة على شرف الجيش . والى ان يتوصل الى اتفاق في هذا الخصوص مع الجهات البريطانية المختصة ، سوف تستمر القوات المسلحة على اعمالها للدفاع عن حقوق البلاد .

بغداد ٢١/٥/١٩٤١م رئيس لجنة الامن الداخلي (١)

والظاهر ان « لجنة الامن الداخلي » ارادت ان تسبر غور الاهلين في موضوع توقيع الهدنة مع الجانب البريطاني باصدار البيان المتقدم ، فلما وجدتهم ميالين الى ذلك ، فاجأتهم بالبلاغ الرسمي الخامس وهذا نصه :

بلاغ رقم ٥ :

نعلم للجمهور العراقي الكريم بأن الاتفاق قد تم بين الجهتين : العراقية والبريطانية على توقيف القتال على الفور ، بشروط تحافظ على كرامة البلاد . واستقلالها التام ، وشرف جيشها الباسل ، وفق الاسس المبينة في البلاغ الرسمي رقم (٤) وقد اصبحت الحالة اعتيادية من الآن ، ولذلك نطلب الى افراد الشعب العراقي الكريم ان يستأنفوا اعمالهم الاعتيادية بكل طمأنينة .

بغداد ٢١ مايس ١٩٤١م ارشد العمري

رئيس لجنة الامن الداخلي (٢)

الفاء التعميم

كانت وزارة السيد رشيد عالي الكيلاني قد فرضت التعميم « اطفاء الانوار » في بغداد واطرافها منذ اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني من شهر ايار ١٩٤١م ، لمنع الاضرار المتأتية من الغارات الجوية المعادية ، فلما تم

(١) و (٢) جريدة « البلاد » العدد ١٧٢٠ الصادر بتاريخ ١ حزيران سنة ١٩٤١ م .

عقد الهدنة بين الجيشين المذكورين في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، صدر
البيان الرسمي التالي :

« اعتبارا من هذه الليلة ، ستنار جميع الطرق والشوارع في العاصمة كالعادة ،
على انه يجب ان يكون مفهوما من ان الوقت المعين لمنع التجول لحد الساعة التاسعة
زوالية مساء لا يزال معمولا به ، فيرجى من الجمهور الكريم ملاحظة هذه الجهة » .

رئيس لجنة الامن الداخلي

١٩٤١/٥/٣١ م

عودة الوصي السابق

كان الامير عبد الإله ، قد غادر العراق الى عمان في يوم ١٥ نيسان ١٩٤١ م ،
فلما بدأ القتال بين الجيشين : العراقي والبريطاني بجوار « الحبانية » في يوم ٢ ايار
وضع المندوب البريطاني في فلسطين القوات والاموال تحت تصرف سموه الملكي لتمكينه
من العودة الى العراق (١) فاذاذع سموه البلاغ التالي في يوم ٨ ايار وقد تولت توزيعه
الطائرات البريطانية في انحاء العراق كافة .

ايها الشعب النبيل :

« لقد صممت ان اعود الى العراق لكي اطرد منه المايجورين المفتشين ، الذين
جروا الشعب العراقي الكريم ورموه في ويلات الحرب بأساليب الخيانة والفدر ،
وقد كان بحمد الله في نجوة من هذه الولايات ، وساقيم بدلا من هذه العصاة الخائنة ،
حكومة دستورية تمثل العراق تمثيلا صحيحا كاملا غير منقوص .

« ان العربي المشهور بوفائه . لا ينقض العهد ، ولا يبيع اصدقاءه مهما كان
الثمن ، ولكن العصبة المأجورة في بغداد نقضت العهد ، وباعت الاصدقاء ، فلوئت
الاسم العربي وشرف العراق ، ولكننا لن نسكت عن هذه العصبة ، وسنعيد الى
العراق السلم ، والطمأنينة والرخاء والازدهار ، ليعش ملكنا المحبوب فيصل الثاني ،
وليعيش العراق » .

« مطبعة المستقبل - القدس » ٨ مايس ١٩٤١ م عبد الإله

(١) والعالم بأسره يعلم كيف استطاع الامير عبد الإله - بفضل المساعدة الانكليزية سنة ١٩٤١ م -
ان يعود الى بغداد على رأس جيش بريطاني - اردني ليقضي على ثورة رشيد الكيلاني اه .
جان وولف في كتابه « يتظلة العالم العربي » ص ١٢٠

(حاشية ثنائية)

وهكذا عاد عبد الإله تحت الحراب البريطانية وبدأ نوري السعيد في اقامة حكومته البوليسية التي
دامت ، وفي كل عام يزداد ارهابها ، حتى تم قلبها والقضاء عليها في اللحظة التي خيل للعالم انها بلغت
منتهى القوة والثبات اه .

(كراكناكوس في كتابه « ثورة العراق » ص ٤٥)

فلما احتل الجيش البريطاني « قصبة الفلوجة » في يوم ٢١ ايار ، عاد الامير عبد الإله وحاشيته الى « الحبانية » في يوم ٢٥ منه ، فوزعت الطائرات البريطانية هذا البلاغ :

« الى الشعب العراقي النبيل :

« كنت وعدتكم في بيان سابق ، بأنني عازم على العودة الى العراق ، وتخليص البلاد وانقاذها من ويلات الحرب التي اودت بكثير من ارواح شباب العراق البريئة ، ويتمت اطفالهم ، ناهيك عن الخسائر الفادحة في اموالهم ، وها انا اعود للعراق للتعاون مع الرجال المخلصين ، وممثلي الامة الحقيقيين ، لاعادة الحياة الهادئة التي كان يتمتع بها ، والتي كان يحسد عليها ، ولتضميد الجروح العميقة الدامية التي سببتها تلك الفئة الطاغية ، تنفيذاً لرغبات دول المحور ، مقابل الاموال التي قبضوها ، ولطرد اولئك الذين حاكوا الدسائس عن عمد وتصميم ، لجعل بلادنا مسرحاً للحرب . فأمل ان يساعدني كل فرد من العراقيين على تحقيق هذه المهمة الشاقة ، في سبيل اقامة حكومة جديدة اصلح ، لا الموظفين ، وضباط الجيش ، والشرطة فقط ، بل السادة الاشراف ، والعلماء ، وشيوخ العشائر ايضاً . هذا والله ولي التوفيق » (١) .

« مطبعة المستقبل القدس »

٢٤ ايار ١٩٤١ م

الوصي على عرش العراق - عبد الإله

ولما كان السيد رشيد عالي ، ووزارؤه ، العقداء الاربعة ، ومن لف لفهم ، قد غادروا الحدود العراقية الى ايران في اليوم الثلاثين من شهر ايار ١٩٤١ م ، فقد

(١) نشرت مجلة « الحرب والسياسة » التي كانت تصدرها الحكومة البريطانية في فلسطين في عددها المؤرخ ١٠ ايار سنة ١٩٤١ م هذا البيان :

أيها الشعب العراقي النبيل :

تعلمون ان فئة من المتريدين المسكوبين ، يرأسهم رشيد عالي ، ومن معه من المحرضين الذين باعوا ضمائرهم ومصلحة بلادهم بالمال الاجنبي ، قد أخرجوني بالقوة عن واجباتي المقدسة ، كوصي على ابن اخي ملككم الصنير المحبوب . لقد حاول اولئك الاشرار بخداعهم ، ودسائسهم ، أن يسمموا الانكار بالعراق ، فيحولوه عن نعمة السلام الى احوال القتال الخاسر ، ان واجبي واضح ، فانا راجع كي استعيد شرف وطننا المثلوم ، وأقوده ثانية نحو الرفاء المأمون تحت ظل حكومة شرعية ، دستورية ، وها انا ادعو كل أبناء العراق المخلصين ان ينفذوا تلك العصاية ، حقناً للدماء الزكية ، ويعملوا معي على اعادة الحرية والاستقلال لبلادنا الحبيبة .

أيها العراقيون ! امنوا بابتاعكم واخوانكم عن خوض هذه الحرب التي جرها على رؤوسكم مال الاجانب ، ودسائسهم ، فهم يفكرون فقط بطابعهم ومصالحهم الذاتية .

أيها الضباط والجند ! ارجعوا الى أمانكم بسلام وانتظام ، وانتظروا اعادتي للعراق استقلانه وحكمه الدستوري وليعيش جلاله الملك فيصل الثاني

الوصي على عرش العراق - عبد الإله

ان لغة البيانات التي أذيعت ، باسم الامير عبد الإله ، تدل دلالة قاطعة على انها معربة عن أصل انكليزي ، وقد اختيرت كلماتها اختياراً دقيقاً للتعبير عن المصالح البريطانية .

تقرر ان يدخل الامير عبد الإله الى بغداد في يوم اول حزيران من هذه السنة ، فسالت « لجنة الامن الداخلي » من السفارة البريطانية في بغداد ، عما اذا كان في الامكان نقل جميل المدفعي من البصرة الى بغداد ، بحيث يصل اليها في يوم دخول الامير ، واذا لم يكن في الامكان تأمين ذلك ، فلا بد من تأخير عودة الوصي الى اليوم الثاني من حزيران . ولكن السفارة استطاعت ان تحقق رغبة اللجنة المذكورة ، فوصل المدفعي في الوقت المعين ، ودخل الامير الى العاصمة في الساعة العاشرة من يوم اول حزيران صباحا ، فقصده « قصر الزهور » واستقبل فيه استقبالا رسميا ، وكان يرافقه سموه كل من السادة : نوري السعيد ، وعلي جودة الايوبي ، ودادو الحيدري ، وبعض المرافقين ، وكلهم بالراويل القصيرة .

حادث مؤسف

صادف يوم الاحد اول حزيران من عام ١٩٤١م ، عيد زيارة النبي يوشع عند اليهود ، فخرج لفيف كبير منهم الى المطار المدني للتنزه ، وللتفرج على مقدم الامير عبد الإله .

وكان فريق من المسلمين والمسيحيين قد خرج الى هذا المطار للفرض نفسه ، فحدثت مشادة كلامية بين احد اليهود ، واحد المسلمين ، ادت الى ضرب ، ولكم ، اشترك فيهما لفيف من الفريقين ، واسفرا عن جرح سبعة عشر يهوديا ، ووفاة اثنين من المجروحين ، فأسف الجميع لهذا الحادث غير المنتظر ، واعتبر حادثا اعتياديا انتهى باعتقال المعتدين من قبل الشرطة ، فلما كان مساء اليوم المذكور ، اذاعت متصرفية لواء بغداد البيان التالي على طلب من « لجنة الامن الداخلي » :

« يسمح للجمهور التجول في العاصمة وضواحيها ليلا كالسابق ، بدون تحديد الوقت ، اعتبارا من مساء الاثنين الموافق ١٩٤١/٦/٢م » .

— متصرف لواء بغداد — (١)

وقد اعتبر الجمهور البغدادي ، من مسلمين ومسيحيين ، ويهود ، ان الحالة في العاصمة اصبحت اعتيادية ، وان لكل واحد ان يتمتع بكامل حريته ، دون ان يدركوا ما كان يبيته القدر ، فما كاد اليهود يرتادون مجالس النزهة والتسلية ، ونوادي الادب والفرح ، في مساء اليوم المذكور ، ويعلنون عن انشراحهم بانتهاء الحركات العسكرية ، واندحار الكيلاني وجماعته ، حتى وجدوا بعض قطعات الجيش العراقي تنسحب من ميادين القتال ، وعليها آثار الكتابة ، ويظهر ان بعض النزقين اظهروا الشماتة بهذه النتيجة ، واسمعوا الجيش المنسحب كلمات

(١) كان مدور هذا المنشور اكبر خطأ ارتكبه لجنة الامن الداخلي اذ دل على ان اللجنة كانت تجهل حالة البلد ، وحالة التوتر التي كانت تسود البلد ، كما انها كانت زاهدة بحركات اليهود الاستفزازية ، وان اتضح بعد مدة ان الانكليز هم الذين اتعلوا هذه الحوادث ، وأشاروا باصدار هذا البيان لستم احتلالهم لبغداد .

استفزازية . وكان الجيش البريطاني الزاحف على بغداد يلتمس وسيلة لمشاغلة الاهلين ، على نحو ما فعله بالعشار في صباح اليوم السابع من ايار ١٩٤١ م ، كما ان انصار السيد الكيلاني كانوا يبحثون عن وسيلة لاقلاق الراي العام ، فحصلت مناوشات كلامية بين الفريقين في نحو الساعة الثامنة مساء ، تطورت الى تدافع ، فتضارب فاقتتل (١) فأسرعت سيارات الشرطة المسلحة الى مواضع الاضطراب ، واستطاعت ان تعيد الامن الى نصابه ، بعد ان وصم التاريخ العراقي الحديث بوصمة العار .

• وخرج الناس الى الشوارع العامة في صباح اليوم التالي « ٢ حزيران ١٩٤١ م » وهم لا يعلمون من حوادث الليلة الماضية الا شيئا يسيرا ، وكانت القطعات العراقية مستمرة في انسحابها ، تنسحب من « معسكر الوشاش » في جانب الكرخ الى « معسكر الرشيد » و « القلعة المدفعية » في جانب الرصافة ، عابرة « جسر المأمون » فتكررت حركات الشبان اليهود الاستفزازية ، وغلا الحماس في نفوس فريق من الشبان المسلمين في الوقت نفسه ، فحدثت تراشقات مؤسفة بين شبان الفريقين ، تطورت الى مصادمات دامية . ولما كانت العاصمة بقيت بدون حكومة مسؤولة ، هاجم الاعراب المحيطون بها بعض الانحاء ، وشرعوا في انتهاب البيوت ، والاسواق ، وانضم لفيف من الرعاع الى هؤلاء الاعراب ، فوقعوا حوادث ادمت القلوب وخلقت الرعب في النفوس .

وكان الزعيم الركن حميد نصرة في داره بالكرخ ، وبصفة كونه ممثل الجيش في « لجنة الامن الداخلي » فقد انتقل الى مقر عمله في الرصافة ، واتصل بمدير الشرطة العام حسام الدين جمعة ، العضو الثاني في هذه اللجنة ، وسأله عن اسباب عدم منع الفوغاء من اعمال السلب والنهب ، والقتل . فرد المدير على ذلك بأن المنع يتطلب استعمال القوة ، وان متصرف لواء بغداد السيد خالد الزهاوي غير موجود ، ولا يعرف محله ليعطي الامر اللازم باستعمال القوة بحسب السلطة القانونية المخولة له . وبعد اخذ ورد طويلين ، اتصل امين العاصمة السيد ارشد العمري ، وبصفة كونه رئيسا للجنة الامن الداخلي ، اتصل بالامير عبد الاله ، وعرض على سموه ان الحالة تتطلب ان يدون امرا باستعمال القوة لقمع الاضطراب وانهاء الفوضى ، فوافق الوصي على هذا العرض . وارسل الامر التحريري الآتي :

الى رئاسة اركان الجيش :

بناء على عودتي للعراق فقد توليت السلطة بكاملها . لذا آمركم بأن تقوموا بمنع المظاهرات الموجودة في البلد الآن ، وضرب العابثين منهم بالنظام ، والناهبين ،

(١) تقول الكاتبة اليهودية البعازر في ص ٤٠ من كتابها

Army Officers in Arab politics and Society .

« لم يشترك جميع المسلمين من السكان في سفك الدماء ، وكان البعض منهم اخفوا قسما من اليهود في دورهم وقد حفظوا حياتهم وممتلكاتهم ... وقد شمل السلب والنهب الجميع - بما فيهم اليهود - دون تفریق بين شخص وآخر » .

والمعتدين على الاهلين ، ولكم مطلق الحرية في استعمال السلاح لهذه الغاية ، اذا
تطلب الامر ذلك .

٢ حزيران ١٩٤١م

الوصي على عرش العراق : عبد الاله

فاسرع لواء الخيالة ، وسرايا من المشاة المدججين بالسلاح ، الى النزول في
شوارع العاصمة واسواقها ، واعتبتها السيارات المصفحة ، فاحتلت مداخل
الشوارع الرئيسية ، واقامت المتاريس على مفترقات الطرق ، وشرعت في اطلاق
النار في نحو الساعة الحادية عشرة والنصف ، فقتل ١١٠ نسمة ، وجرح
كثيرون (١) وصدر على الاثر البيان الآتي : بتوقيع رئيس اركان الجيش محمد أمين
العمري ، الذي اسر الانكليز الى الوصي بوجوب اسناد هذا المنصب اليه ، في هذه
الفترة العصيبة ، وكان العمري من قادة الجيش البارزين ، فأسهم ، والفريق
حسين فوزي ، والعقيد عزيز يالمكي ، في حركة تمرد احيوا بسببها على التقاعد في
٢١ شباط ١٩٤٠م ، ففضب عليه الوصي ، وبقي حائقا عليه ، حتى وسّده هذا
المنصب مضطرا . فلما استقالت وزارة المدفعي ، والى الوزارة الجديدة نوري
السعيد ، احال اللواء العمري على التقاعد مرة اخرى فخره الجيش .

الى الشعب العراقي الكريم !

سبق ان اذاعت عليكم « لجنة الامن الداخلي » بيانا رسميا عن عقد الهدنة مع
الحكومة البريطانية ، وفقا لشروط شريفة ، حفظت لنا استقلال بلادنا ، وشرف
جيشنا الباسل ؛ كاملين غير منقوصين . فالجيش الذي كان ولا يزال الحارس الامين
للبلاد وحقوقها ، قد اخذ على عاتقه في هذه الآونة العصيبة من تاريخ بلادنا ،

(١) قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧ حزيران ١٩٤١ م ، تكوين لجنة من السادة : توفيق
الذئب ، وعبدالله القصاب ، ومصطفى سمدي ، للتحقيق في الحوادث التي وقعت في بغداد في اليومين
١ و ٢ حزيران ١٩٤١ م . وقد عقدت هذه اللجنة اثني عشرة جلسة ، واصدرت تقريرها في اليوم الثامن
من تموز من هذه السنة ، فاذا به يعتبر عدد القتلى « مئة وعشرة بضمنهم ثمان وعشرون امرأة وهم
من اسلام ويهود » اه .

ويقول رئيس الطائفة الاسرائيلية في كتاب رفعه الى رئيس الوزراء برقم (٦٤٩٨) وتاريخ ١٧ تموز
١٩٤١ م ، ان « عدد القتلى (١٣٠) بينهم ٢٥ مفتوتا ، وعدد الجرحى (٤٥٠) وهو بخمس هذين
المعددين باليهود دون غيرهم ، على حين ان تقرير اللجنة الحكومية يشمل عدد القتلى والجرحى المذكور
اعلاء اليهود والمسلمين معا ، كما يزعم الكاتب اليهودي حايم ي. كوهين في ص ١٥٤ من كتابه « النشاط
الصيوني في العراق » ان عدد اليهود الذين قتلوا في هذه الحوادث كان (١٧٠) نسمة .
وقد اكد لنا السيد علي خالد الحجازي مدير شرطة لواء بغداد اذ ذاك ، والسيد عبدالله القصاب
احد اعضاء اللجنة موضوعة البحث ، بان عدد القتلى كان يناهز الستة نسمة ثلاثة ارباعهم من
المسلمين وبعض المسيحيين ولكن الحكومة حرمت على ذكر الرقم الذي ثبت في التقرير . ولما كان تقرير
هذه اللجنة مستندا هامسا من مستندات الكتاب ، فقد اقرنا نشره في « الملحق رقم ١ » لتراجع .
وقرانا في ص ٥٠ من كتاب « الهلال الفضي » الذي وضعه عضو البرلمان البريطاني الكيبن سموسيت
ومر به السيد موسى حبيب ان السفير البريطاني السركيهان كورنواليس قدر عدد القتلى بالثلاثين ثم انزله
الى السبعين .

السيطرة على الموقف سيطرة كاملة ، وذلك بغية توطيد الامن في البلاد ، وتمهيدا لفتح صفحة جديدة في حياة هذه الامة ، التي اثبتت جدارتها للحرية والاستقلال .

ولهذا نطلب من ابناء شعبنا الكريم مؤازرتنا مؤازرة فعلية ، لحفظ حقوق الافراد ، وملازمة الهدوء والسكينة في كافة انحاء المملكة .

وبمناسبة قيام بعض الفوغاء بأعمال دنيئة في العاصمة ، فاني اعلن منع التجول معنا باتا منذ الآن ، حتى اشعار آخر ، وقد اصدرت امرا قاطعا باطلاق الرصاص على كل شخص يخالف هذا الامر . اما اولئك الذين يحاولون الاعتداء على حرمة البيوت ، والمتاجر ، فيعدمون اينما وجدوا .

فيا ابناء الوطن الكريم ، اثبتوا للعالم ، في هذه اللحظة الرهيبة من تاريخ امتنا ، انكم اهل للحرية ، وجديرون بالاستقلال الذي تمتعتم بحلاوته ، فتعاونوا مع جيشكم الباسل في حفظ السكينة والهدوء ، لحين تأليف الوزارة الذي سيتم قريبا وفقا للاسس الدستورية .

بغداد ٢ حزيران ١٩٤١م رئيس اركان الجيش : محمد امين العمري

وتان ارشد العمري : رئيس لجنة الامن الداخلي : قد اتصل بالامير عبد الاله ، بحضور عضو اللجنة السيد عبد الله القصاب ، وعبد الحميد رفعت ، ومصطفى القره داغي ، وعرض عليه وجوب الابعاز الى الجيش البريطاني باحتلال بغداد لمنع الفوغاء ، فأنكر عليه السيدان : رفعت ، والقره داغي ، صحة هذا الاستجداء ، وطالب اليه ان يطلب مساعدة الجيش العراقي لقمع هذه الفتنة .

كلمة الختام

هذه هي حقيقة الاسباب والعوامل التي ادت الى الحرب العراقية - البريطانية في ايار من عام ١٩٤١م على ما جاءت في المستندات الرسمية ، وغير الرسمية ، وقد وضعنا كتابا قائما بنفسه عن « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١م التحررية » تناولنا فيه الاسباب السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والروحية التي لا يست قيام « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ آذار ١٩٤٠م ، واستقلالها في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م ، ثم قيام « حكومة الدفاع الوطني » في يوم ٣ نيسان ١٩٤١م ، وعودة السيد الكيلاني الى الحكم في الثاني عشر من شهر نيسان ١٩٤١م ، ثم خروجه وصحبه من العراق الى ايران في الثلاثين من ايار من هذه السنة . وقد حرصنا كثيرا على ان نعرض الامور كما وقعت ، وننشر الوثائق والمستندات كما دوت ، لا نقصد من ذلك الا خدمة تاريخ العراق الحديث بكل دقة ونزاهة وحياد . وكان من فضل الباري علينا ، وثقة القراء بكتاباتنا ان طبع الكتاب - موضوع البحث - اربع طبعات ، ومع هذا فان نسخه اليوم اندر من الكبريت الاحمر .

ومما تجدر الاشارة اليه في سفرنا التاريخي هذا ؛ ان السيد الكيلاني « رشيد

عالي « بعد ان ترك العراق الى ايران ، استطاع ان ينتقل الى اسطنبول ويقيم فيها معززا مكرما . ثم لما وجد ان الحرب بين دول المحور الثلاث « المانية وايطالية واليابان » وبين الحلفاء تتطور تطورات متباينة ، ارتأى الذهاب الى ايطالية فالمانية . فلما شارفت الحرب على نهايتها ، استطاع ان يفلت من حصار الحلفاء ويصل الى دمشق ثم يتوجه الى الرياض لاجئا سياسيا فتقبله جلالة الملك عبد العزيز آل سعود قبولا حسنا وجرت مراسلات مطولة بين جلالتهم وبين سمو الامير عبد الله الوصي على عرش العراق حول وجوب تسليمه الى العراق . ولما كانت هذه المراسلات على جانب خطير من الاهمية ، آثرنا نشرها كملحق خامس من ملاحق هذا الكتاب الخمسة لانها جديرة بالنشر وحفظا عليها من الضياع .

٥ ملهى للكتاب

وهي على جانب عظيم من الاهمية

- ١ - الملحق الاول : تقرير لجنة التحقيق عن حوادث حزيران ١٩٤١م .
- ٢ - الملحق الثاني : خطاب صاحب السمو الامير عبد الاله المذاع في عصر يوم ١٤ تموز ١٩٤١م اي بعد فشل الحركة .
- ٣ - الملحق الثالث : ما كتبه رئيس الوزارة البريطانية السر ونستن تشرشل عن الحرب العراقية - البريطانية في كتابه : *The Second World War*
- ٤ - الملحق الرابع : تقرير القيادة البريطانية للعراق وايران (*Paiforce*) عن المعارك الحربية التي دارت في العراق بين الجيشين : العراقي والبريطاني في شهر ايار من عام ١٩٤١م .
- ٥ - البرقيات المتبادلة بين الملك عبد العزيز آل سعود والامير عبد الاله حول لجوء السيد الكيلاني الى المملكة العربية السعودية ووجوب تسليمه الى العراق لتنفيذ حكم الاعدام الصادر بحقه غيابا .

تقرير لجنة التحقيق

عن حوادث حزيران ١٩٤١م

الحكومة العراقية

لجنة التحقيق عن حوادث

يومي ١ و ٢/٦/١٩٤١م

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٦/٧/١٩٤١م تحت عدد (٣٢٨٨) قد اجتمعت اللجنة برئاسة السيد محمد توفيق النائب ، وعضوية كل من ممثل وزارة الداخلية السيد عبد الله القصاب ، ممثل وزارة المالية السيد سعدي صالح ، باثنتي عشرة جلسة ، للتحقيق عن الحوادث التي وقعت في يومي ١ و ٢ حزيران سنة ١٩٤١م ونظرا لما ظهر لها من النتائج قررت ما يأتي :

خلاصة القضية :

في يوم ١/٦/١٩٤١م ، اعلن للملا خبر تشريف صاحب السمو المعظم فهرع الناس لاستقبال سموه ، وقد خرج بعض افراد اليهود مستبشرين فرحين بمناسبة حلول عيد النبي شوع ، وانفراج ازمة الاصطدام المسلح . وعندما وصلوا جمر الخر ، صادفهم بعض الجنود فشاهدوهم على تلك الحالة ، فلم ترق لهم : وثارت حفيظتهم ، فانهالوا عليهم ضربا ولكما وجرحا بالسكاكين ، فهرب منهم من استطاع الهروب ، ومن لم يستطع ذلك فقد جرح ، وقد شاركهم في هذا الحادث بعض الاهلين . وقد وقع هذا الاعتداء على مرأى من الشرطة ، ومن رجال الانضباط العسكري . ثم اخذت الشرطة تجمع الجرحين وتنقلهم الى المركز في (الكرخ) . وقد بلغ عدد الجرحى ستة عشر شخصا وقتيلا واحدا ، وقد ارسلوا الى المستشفى . فتجمهر الناس امام المستشفى بغية الهجوم على المستشفى ، والفتك بالمضمدين والمرضات من اليهود ، فخرج عليهم مدير المستشفى السيد جميل دلالي : ورجاهم ان يترقوا ، فطلبوا اليه ان يسلمهم اليهود من رجال ونساء ، فاجابهم بان النساء خادמות الانسانية . فطالبوا بالرجال ، وبالاخص اليهودي حقييل المضمد ، فوعدهم ، وذهب واخبر الشرطة ، فحضر فصيل من القوة السيارة ، وبدد ذلك الجمهور ، وقبض على عدة اشخاص منهم ، ولم تجر آنذاك التعقيبات ضد الجنود وبعض الاهلين من المعتدين .

وقد شاع ذلك بطبيعة الحال بين الطبقات ، ومن في قلوبهم مرض ، فحصل اعتداء آخر في جانب الرصافة ، اذ شوهدت جثة قتيل على رصيف شارع غازي ، بالقرب من السينما ، فأخبرت الشرطة وحضر المعاون فوجدوا جثة يهودي ولم يعرف القاتل . وفي هذه الاثناء قد جاء يهودي مجروح فسقط على الارض ومات حالا ، قبل ان يخبر من الذي قتله ؟ وقد لحق علم الشرطة آنذاك بوجود عدة قتلى في محلة « ابي سيفين » فذهبت وجمعت القتلى ، وكان عددهم ثمانية ، وتبين ان الفاعلين هم بعض افراد الجنود ، وشاركهم بعض الاهلين وعلى اثر هذا حصل تجمهر في شارع الامير غازي ، وارادت الشرطة ان تفرق الجمهور فلم تستطع ، فاستدعت سيارة مسلحة ، واخذت السيارة تطلق نيرانها في الهواء ، فتفرق الجمهور في بادية الامر ، معتقدا بأن النار تطلق عليه ، ولما علم بأن النار تطلق في الهواء بادر الى دور اليهود فهجم عليها ، وصار يجرح ويقتل وينهب . وكانت الشرطة تحضر الى محلات الحوادث فتقابلها الجماهير بالتصفيق وتهتف بحياتها ، باعتبارها تساعد على النهب والسلب ، وكان ذلك لعدم اطلاق النار على الجماهير بصورة مباشرة . وبقيت تلك الليلة بكاملها يجري فيها القتل والنهب على مرأى من الشرطة ، ويضاف الى ذلك ان قسما من افراد الشرطة والمفوضين قد اشتركوا في النهب والسلب والقتل ، وان متصرف بغداد كان يتجول في شارع الامين ومعه مدير شرطة بغداد ، فصادف بعض افراد الجنود ومعهم رشاش ، وكانوا يطلقون النار على دور اليهود . وادعى انه امر الشرطة باطلاق النار فاطلقت الشرطة نيرانها ، ولكنها اطلقتها في الهواء ، مع ان بعض الجنود اطلقوا نيرانهم على المتصرف ومدير الشرطة بصورة مباشرة فلذا خلف جدار هناك ولولا ذلك لاصابهما وابل الرصاص .

وفي اليوم الثاني يوم ١٩٤١/٦/٢م في الساعة السادسة زوالية صباحا ، ابتداء بعض الجنود بالسلب وكسر الابواب ، وقد شوهدت سيارة للجيش في شارع الامين تنقل اثاثا بيتية من بعض دور اليهود ، فتعرض لها السيد علي خالد الحجازي ، فأجيب بأن هنا مقرا للطيران قد انتقل وهم ينقلون اثاثه مع ان الاثاث كانت بيتية ، فتعرض لسيارة اخرى اهلية وعجلة كانتا تحملان امثلة من نفس الدار ، فأحاط به جمهور من الناس ، وطلبوا اليه الكف عنهم . وقد شاهد افراد الشرطة تطلق النيران في الهواء وكلما سال احدا منهم عن سبب ذلك ، يجيبه بأن المتصرف ومدير الشرطة امر بعدم اطلاق النار على الاهلين ، فتركهم وجاء الى مقر الشرطة العام . وفي نفس الوقت جاءت سيارة لوري عائدة للجيش لمحلة السنك ، وكانت بدون رقم ، وفيها ضابط برتبة ملازم اول ، ومعه اربعة جنود مسلحين وحاملين بأيديهم الهيمات (آلات حديدية ضخمة تستعمل للقطع والكسر) ووقفت عند مقر مدرسة الصنائع ، واجتمع عليها تلامذة المدرسة المذكورة وكثائب الشباب ، ثم هجموا على دور الحي العائد لليهود ، وكسروا ابواب تسعة دور ، ونهبوا ما فيها من متاع واثاث ، وقد فر اهلها منها وتركوها تنهب ، ونجوا بانفسهم . وحتى ان الشرطة لما تحررت مقر مدرسة الصنائع في ذلك اليوم ، وجدت فيه اموالا منهوبة تعود الى بنت ابراهيم حليم نائب بغداد التي تقطن في ذلك الحي (السنك) . وكان بعض افراد الشرطة يلج

بيوت اليهود ، ويطلب منهم اجرا عن المحافظة عليهم ، فيدفعون ما كان موجودا لديهم من المبالغ للشرطة ولم تكتف بذلك ، بل كان بعض افرادها يساعدون الاهلين على السلب والنهب ، ويشاركونهم في ذلك ايضا ، وشاركهم في هذا الاعتداء بعض تلامذة المدرسة الثانوية العسكرية .

اما السيد علي خالد الحجازي بعد ان شاهد بعض الجنود يملئون السيارات بالمنهوبات - كما اسلفنا - ولم يستطع منعهم ؛ ذهب الى مقر الشرطة العام وكان قد بلغ به التأثير اشدّه ، وبين الى مدير الشرطة العام ، وامين العاصمة ، ومتصرف بغداد ، بان الجنود اخذوا بالنهب والسلب والقتل والجرح ، وكان اذ ذاك العقيد حميد رافت وكيل آمر الفرقة الاولى حاضرا ، فانكر ذلك على السيد علي بشدة وادعى بانه لا يوجد في بغداد ولا جندي واحد . وقال ان افراد الشرطة هم الذين يعتدون ، فطلب اليه السيد علي المومي اليه ان يرافقه الى محل الحادث في شارع الامين ، فرافقه هو ومتصرف بغداد ، ولما وصلوا الى شارع الامين وجدوا السيارات قد ذهبت بما فيها من الامتعة ، ووجدوا بعض افراد الجيش خارجين من دور اليهود وفي جيوبهم وعلى ظهورهم الاموال المنهوبة ، فترك حميد رافت سيارته ، وامر الجنود برمي ما يحملونه من المنهوبات وضرب احدهم ، ولما رأى متصرف بغداد تفاقم الحال ، طلب من حميد رافت ان ينجده بجنود لتهدئة الحالة ، فذهب كلاهما الى مقر الفرقة ، وترك السيد علي مكانه . وكانت الجماهير قد فرغت من نهب الدور ، وتدفقت الى الشارع ، واخذت بكسر الحوانيت ونهب ما فيها ، فعاد السيد علي الى مقر الشرطة العام ، وطلب من مدير الشرطة العام اعطاء الامر باطلاق النار على الجماهير بصورة مباشرة ، والا عمت الفوضى جميع البلد ، واعلمه بان قد نفذ عتاد الشرطة ابان اطلاقها النار في الهواء . وكان معاون مدير الداخلية العام السيد مصطفى القردداغي اذ ذاك حاضرا فكلف مدير الشرطة العام باطلاق النار بصورة مباشرة ، فأجابه بان ليس لديه امر باطلاق النار على الاهلين بصورة مباشرة فأجابه السيد مصطفى القردداغي بان ذلك لا يحتاج لاصدار الامر . فقال له مدير الشرطة العام ان حميد رافت يمنع من اطلاق النار . فكلف المتصرف باعطاء الامر باطلاق النار على الناهبين فرفض المتصرف ذلك ، واجابه بانه لا يعطي امرا بقتل احد .

وعندئذ طلب امين العاصمة من سمو الوصي المعظم تلفونيا اعطاء الامر باطلاق النار على المعتدين ، فأمر سموه بذلك ، وان امين العاصمة اعطى امرا تحريريا معطوفا على امر سمو الوصي المعظم الى السيد علي خالد الحجازي باطلاق النار على المعتدين فأخذ السيد علي خالد سيارتين مسلحتين برشاشتين ، وذهب فأطلق النار على المعتدين فولوا هاربين ، تاركين وراءهم الاموال المنهوبة في الشارع ، وقد حضر متصرف بغداد الى مركز الشرطة ، فورد آنذاك امر سمو الوصي المعظم التحريري باطلاق النار ، فتسلمه واخذ سيارتين مسلحتين وذهب لنفس الغرض وفي خلال ساعة او زهاء الساعة اخلت الشوارع من كل احد ، ودخل لواء الخيالة ، وفوج من المشاة لتهدئة الحالة ، وصاروا يجمعون المنهوبات وان قسما منهم تصرف بقسم منها ، وقد قبضوا على اشخاص عديدين كانوا يحملون الاموال المنهوبة ، واقتادوهم

الى مراكز الشرطة، ومعهم ما نهبوه ، وفي اليوم الثالث والرابع بقي الجيش مسيطرا، ومع ذلك فقد وقع النهب من بعض افراد الجيش والضباط .

اما حوادث السلب والنهب في الكرخ في يوم ١٩٤١/٦/٢ م ، فقد وقعت في بادىء بدء من قبل بعض افراد الجيش ايضا ، وقد شاركهم بتحريض منهم بعض الهمج من الاهلين ، فنهبوا اربعة دور وثلاثة عشر دكانا .

اما في الاعظمية فقد هجم بعض الجنود على بعض البيوت وكسروا ابوابها ، ونهبوا ما فيها ، بعد ان تسرب اليهم خبر النهب والسلب في بغداد ، وشاركهم بعض الرعاع من الاهلين ، وخفت الشرطة اليهم ، فبددتهم بعد ان نهبوا عشرة دور او اكثر ، ولم يحدث هناك قتل او جرح .

اما في الكرادة الشرقية ففي يوم ١٩٤١/٦/١ م لم يحدث شيء ما . الا انه في يوم ١٩٤١/٦/٢ م في الساعة التاسعة والنصف زوالية صباحا باشر بعض افراد الجيش بالقتل ، والنهب ، والسلب ، والجرح ، فقتلوا ستة اشخاص من اليهود ، وقتلوا واحدا من الاسلام عند قيامه بحراسة دار احد اليهود ، وجرحوا ستة اشخاص من اليهود ، وقد قتل اثنان من المعتدين ، وقد عرف من القتلة اربعة اشخاص وهم : حسن بن مجيد رقم ١٦٧ من الفوج الثالث من اللواء الثالث - سرية الاسناد ، ورئيس عرفاء عبد محمد الطاحي الذي هو من نفس وحدة الجندي المذكور، وحارس في القطار يدعى مصطفى ، وجندي آخر من الطيران بقي مجهول الهوية . وقد قبض على رئيس العرفاء وارسل الى وحدته وهو الآن في معسكر جلولاء . اما نهب الدور فكان قد وقع من قبل بعض الضباط والجنود حيث قد احضروا سيارات للحمل (لوري) فنقلوا فيها ما نهبوه من امتعة واثاث ، وقد اشترك معهم بعض الاهلين بتحريض وتشجيع منهم ، فنهبت احدي وستون دارا ، وثلاثة حوانيت ، واستعيد القسم الاعظم من المنهوبات التي وجدت لدى الاهلين ، واما التي لدى الضباط والجنود فلم يسترجع منها شيء ما اذ لم يعرفوا بعد ، وقد قبض على كثير من الاهلين الذين اشتركوا في النهب ، وسيقوا الى المجلس العربي العسكري ، وحكم عليهم بـ حنّام مختلفة ، ولم يحدث شيء ما في منطقتي العلوية والبتاوين .

اما جميع القتلى فبالنظر لما جاء بافادة حاكم التحقيق انهم مائة وعشرة ، بضمنهم ثمان وعشرون امرأة ، وهم من اسلام ويهود ، ولم تعرف هويات قسم كبير منهم . واما الجرحى فكانوا مائتين واربعة ، وهم كذلك من الاسلام واليهود . اما رئيس الطائفة فيدعي بأن القتلى والجرحى اكثر من ذلك . اما مقدار الدور المنهوبة فلم يجر احصاؤها من قبل الشرطة ، وان هذه اللجنة طلبت من مراكز الشرطة بيان عدد الدور والحوانيت المنهوبة فلم تردّها الاجوبة ، وفهمت بأن الشرطة لم تقم باحصائها . اما رئيس الطائفة فيدعي بأن الحوانيت والمخازن المنهوبة عددها خمسمائة وستة وثمانون محلا ، وان ثمن ما نهب منها يبلغ (٢٧١،٤٠٢) ديناراً . ويدعي ان الدور المنهوبة عددها (٩١١) وتقطن هذه الدور (٣٢٩٥) عائلة ، ومجموع افراد هذه العوائل (١٢،٣١١) نسمة ، وان الضرر الذي لحقهم يبلغ (٣٨٣،٨٧٨)

دينارا . اما هذه اللجنة فتشك في صحة هذا الاحصاء لانه لم يكن مبنيًا على حقيقة، اما الاعتداء على عفاف العائلات فلم تقع شكوى عنه ، ويدعي رئيس الطائفة بأن قد وقع على ثلاث او اربع .

المسؤولون عن الاضطرابات

يظهر مما تقدم ان البدء في الاضطرابات كان قد وقع من قبل بعض الجنود مباشرة ، واشترك معهم الاهلون . وكان في الامكان توقيف هذه الحركة لو كانت دائرة الانضباط العسكري قبضت عليهم في اليوم الاول في الكرخ ، واوقفتهم ، وبثت رجالها (الانضباط) للحيلولة دون وقوع الحوادث ، لتمكنت بذلك من دفع وقوعها في اليوم الثاني في الرصافة غير ان اهمالها ، وتغاضيها ، وتغاضيها ، واشترك بعض رجال الانضباط في الحركة ، قد شجع الباقي على تسرب الحوادث الى الرصافة . كما وان الشرطة لو كانت حازمة وقائمة بواجبها لمحافظة الامن ، ودرء الخطر ، والقبض على المعتدين من الجنود والاهلين الذين قاموا باول حركة في الكرخ - (اذ ان القبض على الجنود في حالة الجرائم المشهودة من وجائب الشرطة) - لكانت قمعت الحركة من فورها ، ومنعت تسربها الى الرصافة . الا انه مما يؤسف له ان الشرطة كانت قامت بوظيفة المتفرج . وحتى عندما اجتمع جمهور غفير في باب مستشفى الكرخ للقضاء على اليهود كان قد استدعي المعاون محمد علي لتفريقهم ، ولما طلب من المتجمهرين ان يتفرقوا ، صاروا يهزأون به ويضحكون منه ، فطلب من افراد الشرطة ضربهم بالعصي ، فامتنع افراد الشرطة من ضربهم فاغضبه ذلك ، وصار يضرب افراد الشرطة كي تضربهم ، ولم تضربهم الشرطة الا بعد هذه المهزلة . وبعد ذلك اخرجوا الممرضات والمضمدين اليهود وذهبوا بهم الى منازلهم خشية وقوع اعتداء عليهم في المستشفى ، وقد تبين من افادة مدير المستشفى بأن الممرضين على ذلك هم : مفيد بن ياسين ، والفهواتي شاكراً ، والجندي حسين ، وقد طلبت اللجنة اجراء التعقبات القانونية ضدهم . وهذه المهازل قد أدت الى تسرب الحادث الى جانب الرصافة بصورة اوسع وافظع .

وكذلك لو ان الشرطة في الرصافة اتخذت الحيطة والتدابير المقتضية لتأمين سلامة الاهلين واموالهم ، بعد وقوع حادثة الكرخ ، واصدرت الاوامر باطلاق النار على المتجمهرين مباشرة (وهذا من واجبها القانوني) لكانت الحالة هدأت ، وقمعت الحركة اول نشوبها . الا ان امتناع الشرطة عن اطلاقها النار على المعتدين ادى الى هذه الحادثة . وقد ثبت فعلاً انها لم تقمع الا بعد اطلاق النار بصورة مباشرة ، وان كثيراً من كبار موظفي الدولة قد اشاروا على مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة ، وعلى معاونه السيد عبد الله عوني ، وعلى متصرف بغداد السيد خالد الزهاوي ، بلزوم اطلاق النار بصورة مباشرة على الفاعلين ، فكان الجواب بأن ليس لديهم امر بذلك ، وقد نسوا او تناسوا ان مثل هذه الحوادث من حق كل فرد من افراد الشرطة اطلاق النار على الفاعلين . وكان يدعي السيد حسام الدين جمعة بأن

الجيش يمنع من اطلاق النار بصورة مباشرة ، ولكن اللجنة هذه لم تتوصل الى درجة صحة هذا القول ، لان المومي اليه كان قد سافر باجازة الى الاستانة ، ولم تستطع سماع اقواله عن هذه الجهة وعن الحوادث .

وعليه تجد اللجنة ان المسؤولية في الدرجة الاولى تقع على مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة ، ومتصرف بغداد السيد خالد الزهاوي ، ومدرء الشرطة: السيد ابراهيم الشاوي في الكرخ ، والسيد عبدالله عوني في منطقة السراي ، والسيد درويش لطفي في منطقتي العبخانة والكرادة ، ومدير شرطة بغداد السيد عبد الرزاق فتاح . وفي الدرجة الثانية على آمر الانضباط العسكري المقدم مظفر ابراهيم ، والذين تحت امره من الضباط والجنود ، وكذلك آمر الفرقة الاولى عبد الحميد رافت الذي كان بإمكانه منع الجنود من الخروج من ثكناتهم بعد أن وقعت حادثة الكرخ .

أما لجنة الامن الداخلي وان كانت قد ألغت لمحافظة الامن ، فانها كانت قد نظمت خطة للمحافظة على الامن ، وقد صادقت عليها رئاسة اركان الجيش حينها ، وبلغت الى مدير الشرطة العام ، ومتصرف لواء بغداد ، والزعيم الركن حميد نصرت ، وأمر الانضباط العسكري ، ومدير شرطة القوة السيارة ، ومدير شرطة المدرسة ، ومدير شرطة المعقل ، ومدير شرطة الكمارك والمكوس ، ومدير شرطة السكك الحديدية ، ومدير شرطة التحقيقات الجنائية والاقامة ، الا انه ويا للأسف لم يطبق منها ولا بند واحد ، ولو طبقت بحذافيرها لما حصلت هذه الحادثة الخطيرة ، مع العلم بان لجنتنا لا تستطيع تبرئة اعضاء لجنة الامن الداخلي من المسؤولية عن تهئية الحالة ، نظرا لقبولها تحمل مسؤولية الامن ميديا . لا سيما وانها قد ارتكبت غلطة كبيرة لا يستبعد أن يكون لها نصيب كبير في هذه الاضطرابات ، وذلك باخراجها يونس السبعراوي ، وصديق شنشل من العراق ، واعطاء الاول مائة دينار (باعتبارها راتبه الشهري) وبذلك قد شجعت جماعة يونس السبعراوي ، وكتائب الشباب ، والحرس الحديدي والقوة السبعراوية الوطنية ، وغيرهم من المجرمين الاشرار ، الذين كانوا ملتفين من حوله ، والذين اشتركوا جميعهم في هذه الحوادث المؤسفة . وان هذا التساهل معه مما شجعهم على القيام بهذه الحركة ، وربما هم الذين دفعوا بعض افراد الجيش الى البدء بها ، وان كان ذلك مما لم تطلع عليه اللجنة اثناء التحقيق الا ان خطورة هذا الرجل ، والجماعة الذين كانوا ملتفين من حوله ، لا تستبعد اللجنة عليهم هذا الامر ولو كانت لجنة الامن الداخلي قبضت عليه وأوقفته ، لردعت بذلك جماعته وحالت دون وقوع هذه الكارثة . وحتى ان رئيس لجنتنا عندما كان في بعقوبة علم من متصرف اللواء (متصرف بغداد الحالي) بتسفير المرقوم الى خارج العراق ، وانه اراد القبض عليه فمنعه من ذلك مدير الشرطة العام ، وطلب اليه السماح له بالسفر قائلا : ان رفقاءه قد خرجوا فليخرج هو ايضا . ولم تفهم اللجنة مما كان قصد مدير الشرطة العام ، ولجنة الامن الداخلي ، وغايتها من ذلك ، واذا كانت لها غاية معينة فلم تفهم اللجنة سبب اعطائه مائة دينار من اموال الامة ، ومع علمها بانه لا يستحق منها ولا فلس واحد ، وانه كان قد قبض من خزانة الدولة (١٥٩٥٠) دينارا وان الوزارة التي كان يشغلها لم تكن دستورية ولا قانونية ، وكان بحكم الفاصب ، ويجب معاقبته

لا مكافاته . لتترك هذه اللجنة تقدير مسؤولية لجنة الامن الداخلي من هذه النقطة الى مجلس الوزراء الموقر وتوصي هذه اللجنة بسحب يد كل من مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة ، ومتصرف بغداد خالد الزهاوي ، ومدراء الشرطة : ابراهيم الشاوي ، وعبدالله عوني ، ودرويش لظفي ، وعبد الرزاق فتاح ، والعقيد حميد رافت ، وأمر الانضباط مظفر ابراهيم ، ومعاونه وكافة الضباط وافراد الانضباط والمسؤولين ، والذين كانوا في وظائفهم وتحت امرته وقت الحوادث، وسوقهم الى المجلس العرفي العسكري .

اما معاونو الشرطة ، وامورو المراكز ، والمفوضون ، وافراد الشرطة ، فالذين قاموا بالنهب والسلب والقتل منهم فقد أوقف قسم منهم ، وأجريت التعقيبات بحقهم ، والذين لم يظهر بحقهم شيء من هذا القبيل فان اللجنة لا يسعها توجيه مسؤولية على احد منهم حيث قد ثبت بان مدراءهم هم الذين أوعزوا اليهم بعدم اطلاق النار على المتجمهرين بصورة مباشرة ، ولكننا الغاية اظهار المجرمين منهم . تقترح اللجنة تبديل جميع معاوني ، والمفوضين ، والافراد ، الذين كانوا موجودين في بغداد في اليومين الاول والثاني من شهر حزيران سنة ١٩٤١م اذ لا بد من وجود من اشترك في هذه الحوادث من هؤلاء ، وبقي أمره مكتوما ، وان كثيرا من المعتدى عليهم يحجمون عن الاخبار خشية نفوذهم ، ولانهم لا يقومون بالتحقيقات بصورة جدية لئلا تظهر جرائمهم ، او لئلا يوشى بهم من يقبض عليهم من شركائهم بالجرائم عند التحقيق معهم ، وان تبديلهم ادعى لسلامة التحقيق ولذلك ترى هذه اللجنة لزوم تبديلهم بغيرهم بصورة سريعة .

اسباب الاضطرابات :

قد تبين للجنة من التحقيقات التي قامت بها ، ان الاسباب الاساسية التي احدثت هذه الاضطرابات هي الدعاية النازية حسب التفاصيل الآتية :

١ - المفوضية الالمانية : ان المفوضية الالمانية كانت تبث الدعاية الالمانية منذ مدة طويلة ، وكانت تنشرها بين ضباط الجيش في شتى الطرق والوسائل ، وقد استخدمت موظفات المانيات جميلات رشيقات قمن بهذه الدعاية بين الضباط والشباب فاستملن قلوبهم ، ووجهن مشاعرهم الى الجهات التي استهدفتها ، وحتى ان الحركة التي كان قد قام بها بكر صدقي كانت نتيجة تلك الدعايات النازية ، وبتأثيراتها الكبيرة . وقد ظهرت بعد ان نجحت حركة بكر صدقي ، وصار يتصل بالجهات الالمانية لجلب الاسلحة ، وان المفوض الالمني « الهرغروبة » كان قد جلب الى بكر صدقي امرأة المانية، وكان غرضه منها بث الدعاية النازية بين الجيش وضباطه بصورة اوسع . الا ان الدعاية الشيوعية قد تفشت آنذاك ، وتغلطت بين الجنود والضباط ، فخافها بكر صدقي ، وشكل مجلسا عسكريا للقضاء عليها ، وقد حكم المجلس على كل من اشتغل بها بعقوبات الحبس لمدة طويلة ، وبقي هؤلاء سجناء الى ان اصدر رشيد عالي العفوي عنهم في شهر مايس سنة ١٩٤١م وان الحكومات المتعاقبة كانت تعارب الشيوعية واهملت امر النازية ، وبقي « الهرغروبة » يشتغل بحرية تامة ، ويبذل المال بسخاء

الى جواسيسه ودعائه حتى استفحل امر النازية ، وتفشى في مختلف الطبقات . وعندما اعلنت المانية الحرب على انكلترا ، فان الحكومة العراقية قطعت علاقاتها مع المانيا ، ولكنها لم تقطعها مع حليفها ايطاليا ، وبقيت هذه (ايطاليا) تقوم بأعمال المفوضية الالمانية . وكان «بنك دي روما» يقوم بدفع المبالغ المقتضية الى من خصصت لهم ، ولهذا لم تقف الدعاية النازية عند حدها ، وبقيت تنفث سمومها بين طبقات الجيش والاهلين بصورة اوسع . ولما وجدت الحكومات الاخيرة خطرها ، ارادت ان تقطع علاقاتها مع ايطاليا ، فقامت دون ذلك صعوبات كبيرة ، لان قسما من رجال الحكومة كان قد اعتنق المذهب النازي لعقيدة او لغاية مادية ، لا سيما قواد الجيش ، فكانوا يقفون ضد كل حركة تقوم بها الحكومة ضد النازية .

٢ - مفتي القدس السيد امين الحسيني وحاشيته التي دخلت العراق معه . فان هذا الرجل كان قد استقبله العراق بحماس شديد فاستغل الوضع ، وبعد ان رسخت اقدامه اخذ يث الدعاية النازية بدهاء عظيم عن طريق التظلم الى فلسطين ، وباسم العروبة والدين ، وقد اثر في رجال الحكم ، وفي قواد الجيش تأثيرا كبيرا الى درجة كانت تصدر الاوامر من داره . وكذلك حاشيته قد قامت بدعايات واسعة النطاق بين كافة الطبقات ضد اليهود والانكليز ، وان الاعانات التي كانت تجمع لمكوبي فلسطين كان هو يصرفها لدعايته ، وحتى يقال انه كانت لديه شفرة للمخابرات بينه وبين المانية ، ولكن للأسف كانت الحكومات المتعاقبة في غفلة عنه ، حتى آلت الحالة في البلاد الى الدرجة المعلومة ، وهرب مع الذين ضلّهم من رجال البلاد بدعاياته .

٣ - المعلمون الفلسطينيون والسوريون . فان هؤلاء كان تأثيرهم في تلامذة المدارس اقوى من تأثير زعيمهم المفتي ، حيث سموا افكارهم ، وجعلوا منهم مطية لدعاياتهم . وكانوا كلما شعروا بحركة من الحكومة ضد النازية ، حركوا هؤلاء وهيجوهم ، فيقومون بالمظاهرات ، وينشر الاعلانات المضرة . وقد احسنت الحكومة الحاضرة صنعا في فصلهم واخراجهم خارج البلاد .

٤ - محطة الاذاعة الالمانية باللغة العربية : فان هذه المحطة قد ساعدت الدعاية النازية في العراق الى حد كبير ، لا سيما وفي الايام الاخيرة ، بعد ان اباحت حكومة رشيد عالي السماع لها . فكانت تبث الدعايات الكاذبة عن فلسطين ، وتسبب رجال العراق المخلصين على مرأى ومسمع من الجمهور ، وتلصق بهم التهم ، فسممت افكار الراي العام ، وهيات جوا ملائما الى رشيد عالي واعوانه في تنفيذ خطه الجهنمية . ولا زالت بعض الافكار السمومة تستمع اليها بصورة سرية ، رغم منع الحكومة لاستماعها .

٥ - الاذاعة العراقية : خلال الشهرين المنصرمين : نيسان ومايس سنة ١٩٤١م التي كانت تقوم بها حكومة رشيد عالي ، وتذيع فيها عن المساويء الكاذبة في فلسطين . وفيها تحريض عظيم وصريح ضد اليهود ، ودعاية قوية للنازية ، فكهرت بها السواد وضميفي العقول في بغداد ، وبثت الكراهية والبغضاء لرجالات العراق المخلصين .

٦ - الفتوة وكتائب الشباب : الذين تلقوا النازية من الفلسطينيين والسوريين ، عندما ولوا امر محافظة بغداد ، فكان اول عمل قاموا به هو الحركة العدوانية ضد اليهود ، فكانوا يقبضون على اليهود بشتى الوشائات الكاذبة الملققة ، ويسوقونهم الى مراكز الشرطة ، وكانوا يقتلون بعضهم قبل ان يوصلوهم الى المراكز . ولما لم تجر التعقبات بحق العابثين من هؤلاء ، آلت بهم الحالة الى التماذي في غيهم ، لا سيما وانهم ينتسبون الى يونس السبعائي . فكان يوصلهم بالمال ، ويفذي ارواحهم بالافكار السيئة ضد اليهود ، والذي تظاهر الى اللجنة بان هذا الرجل كانت له نية الفتك باليهود من السابق . اذ انه كان قد استدعى رئيس الطائفة ، وكلفه بان يخبر افراد الطائفة بان لا يخرج احد منهم من داره في ايام الجمعة والسبت والاحد المصادفة ٣٠ و ٣١ من شهر مايس سنة ١٩٤١م وا حزينان ، وان لا يتخاير احد منهم مع الثاني تلفونيا . وقد ظهر لنا من الحوادث التي وقعت ان قد كان قصده من ذلك ان يأمر جنده وحراسه في مdahمة اليهود في دورهم ، والقضاء عليهم . ومما يؤيد ذلك انه كان قد اعد خطابا ناريا لحدث ثورة في داخل بغداد لا تبقي ولا تذر ، الا ان الظروف قد حالت بينه وبين ما ازمع عليه ، حيث قد قبضت عليه « لجنة الامن الداخلي » ولم تسمح له بالقاءه خطابه ، وان هذا الخطاب محفوظ لدى امين العاصمة السيد ارشد العمري ، وحسب ما اخبرنا انه محرر بخط يده . وان اللجنة تكرر اسفها على افلات هذا الرجل من يد العدالة على يد الرجال المسؤولين في هذا البلد .

فهذه هي اهم العوامل التي سببت هذه الاضطرابات ، وان الذي ابتدا فيها كما سبق وبسطناه هم بعض الجنود ، وبعض ضباط الجيش ، فهم الذين بداءوا بالقتل والنهب والسلب وقد شاركهم بعض الشرطة من افراد وضباط ، وشجعوا بذلك العامة على تلك الافعال الشائنة ، وقد ثبت بان الغاية لم تكن النهب والسلب فحسب ، وانما كانت بدافع الانتقام حيث قد ظهر من هذه الحوادث بان السالين لم يستطيعوا حمل بعض المسلوبات لضخامتها فحطموها بمواضعها ، كي لا يستفاد منها ، وقد حطموا زجاج الابواب والنوافذ ، وقطعوا التجهيزات الكهربائية ، وكانوا يفتحون حنفيات الماء ويتركونها تجري كي تفرق الدور . هذا مما يدل على روح الانتقام . ومما يبرهن على هذا الشعور اكثر من ذلك هو الفتك الذي شمل حتى النساء والاطفال .

لما كانت الاموال المنهوبة قد بقي منها ما لا يستهان به لم يسترجع ، وحيث تجد اللجنة ان هذه الاموال قد دخلت الى بيوت كثيرة في بغداد وضواحيها ، فلذلك ترتأي لزوم التحري في جميع الدور بصورة عامة ومراقبتها مراقبة شديدة اثناء التحريات كيلا يتسرب المال المنهوب خلسة من دار لم تفتش الى دار فتشت ، وتذهب بذلك الاتعاب سدى .

ان حوادث التهديد لحد الآن لم تنقطع من قبل بعض الضباط وبعض افراد الجيش ، وقد وقعت كثيرا من هذه الحوادث في الآونة الاخيرة ، اذ كان بعض الضباط والافراد يتجولون في ازقة اليهود ، يتهددون ويتوعدون كل من يدلي بأخبار ضد افراد الجيش والاهلين ، وان قسما من الافراد ، ونواب العرفاء ، أخذوا يخوفون اليهود بالتهديد ، ويحصلون على الدراهم منهم ، ولذلك فان اليهود محجمون عن الاخبار

لاي سلطة كانت حول حوادث القتل والسلب والنهب ، ما لم تتخذ الحكومة الاجراءات الكافية لمعاقبة الفاعلين وايقاف تيار تهديداتهم . وترثي اللجنة (اذا كان في الامكان) ارسال الجنود والضباط الى المعسكرات الخارجية في الوقت الحاضر ليطمئن اليهود ، ويامنوا من تهديداتهم ، ويقدمون على الاخبار .

تجد اللجنة ان الدعايات السيئة ما زالت دائبة دابها الاول (ولو بصورة اصغر) ويقتضي ان يقضى عليها بحزم وعزم ، وكذلك تجد اللجنة من الضروري جمع الاسلحة النارية والجارحة في بغداد ، اذ ان خطرها يؤثر تأثيرا كبيرا على الامن . واذا وافقت الحكومة على اجراء تحريات عامة في الدور والمنازل فبوسعها جمع الاسلحة اثناء التحريات فيتم ذلك بطريقة سهلة .

هذا جل ما توصلت اليه اللجنة من التحقيقات ، وما توصي باجرائه من التدابير . صدر في اليوم الرابع عشر من شهر جمادى الثاني سنة ١٣٦٠ هجرية والموافق لليوم الثامن شهر تموز سنة ١٩٤١ م .

العضو سعدي صالح ، العضو عبدالله القصاب ، العضو محمد توفيق النائب

خطاب صاحب السمو الامير عبد الله

الذي القاه بعد عودته الى العراق

اخواني وابنائي

لقد رايتم كثيرا من الاعمال وسمعتكم اكثر من الاقوال ، في اثناء الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي ، وضباط الجيش الخمسة ، الذين استطاع ان يخدعهم بأضاليه ، ويستخدمهم في مآربه ومطامعه ، ولا شك في انكم تواقون الى سماع وصف الحوادث التي سبقت تلك الحركة من مصدر ليس لصاحبه غرض في دعاية أو مارب غير سعادتكم .

لذلك جئت في هذا المساء لابسطة لكم بعض الحقائق عن الحوادث التي سبقت تلك الحركة ، تاركا لكم الحكم فيما ادعاه رشيد عالي واعوانه من كذب وبهتان .

ولكي يتيسر لي ان اتم بالموضوع الامام التام ، لا بد لي من استعراض الحوادث التي تقدمت الحركة الاخيرة ، وهذه الحوادث تبدأ من شهر ايلول سنة ١٩٤٠م حينما كان رشيد عالي رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، فنشأ بين قصرنا الملكي وبينه خلاف في الراي يتناول سياسة الدولة : الداخلية منها والخارجية .

ان الخلاف حول السياسة الداخلية كان منحصرًا بسوء تصرفه في مختلف شؤون الدولة مما ادى الى كثير من الحوادث المؤلمة التي اريقنت بسببها الدماء بلا مسوغ .

واما الخلاف حول السياسة الخارجية فقد نشأ عن اقدام رشيد عالي على ايفاد احد الوزراء الى خارج العراق لمفاوضة بعض الدول الاجنبية ، بدون ان يكون لي أو لمجلس الوزراء علم بذلك ، وعن اتصالاته الوثيقة ببعض مفوضي دول المحور مباشرة ، وبدون علم وزير الخارجية ، مما كان موضع الشك والريبة ، وباعثًا لي على شدة الحذر واليقظة .

وقد ادت هذه التصرفات واضرابها الى حصول الانشقاق بين صفوف الوزارة نفسها وهذا - كما لا يخفى - امر غير طبيعي ، وغير محمود العواقب في وزارة تتولى ادارة شؤون البلاد في مرحلة من ادق واخطر المراحل التي يجتازها العالم .

ولما شعرت بان الامور تسير من سيئ الى اسوأ ، اضطررت في مستهل عام ١٩٤١م الى جمع مجلس الوزراء ومفاتيحه بهذه الامور الخطيرة ، وطرحت على بساط البحث قضية انشقاق الوزارة والاختلاف الناشئ بين قصرنا الملكي وبين رئيسها ،

وتداولنا حول هاتين القضيتين طويلا ، وقد اوضحت للوزارة في اثناء هذه المداولة : اننا لما اردنا تقوية وزارة نوري السعيد الاخيرة باشتراك عناصر اخرى فيها ، استقالت تلك الوزارة على ان تؤلف بدلا منها وزارة تتمتع بثقة رجالات البلد والراي العام فقلت لهم : تألفت وزارتكم على هذا الاساس ، الا انني اشعر الآن كما يشعر الجميع ، بأن وزارتكم عدا كونها غير حائزة على ثقة رجالات البلد والراي العام ، فانها ينقصها التضامن الضروري بين اعضائها لذلك ارى انه لا بد من ايجاد علاج ناجع لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة في هذه الظروف .

وبعد اخذ ورد طويلين ، قر الراي على ان يسمى الوزراء انفسهم لازالة ما بينهم من سوء التفاهم والرجوع الى الصواب ، وذلك تقوية لوزارتهم ، وتعزيزا لمنزلتها لدى الراي العام ، وتركت للوزارة الوقت الكافي لهذا الغرض .

ولكننا وجدنا بعد مدة ان كافة الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، ومن ضمنها الجهود التي بذلتها انا بالتعاون مع بعض المختصين من الرجال ، لم تؤمن الانسجام والتضامن المنشودين .

وبهذه المناسبة لا بد لي من اطلاعكم على الوثيقة التاريخية التي وقع عليها رؤساء الوزارات السابقة في تلك الآونة حول لزوم التضامن ، والسير على الخطة السياسية التي تتطلبها مصلحة الوطن في مثل تلك الظروف ، وهذا نص الوثيقة التي كانت جميع تصرفاته منافية لما جاء فيها :

« نظرا لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة وتصافي التلويح ، وازالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة . وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

« ١ - تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

« ٢ - رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون . يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها او خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة اعلاه ، ويجتنب مناوراتها .

« ٣ - توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم .

جميل المدفمي . توفيق السويدي . ناجي شوكت . ناجي السويدي . نوري السعيد . رشيد عالي الكيلاني . علي جودت » . اهـ .

ولما تأكدنا من صعوبة ايجاد التضامن ، اقترحت ان تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة . فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، واخبروني بانهم يرغبون بالاشارة الى ان اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري ، فاجبتهم بأنني لست بالذي يريد ان يقلل الوزارة على صورة غير دستورية ولكني ارى ان بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير

متجانسة يتسع شق الخلاف بين أعضائها يوما بعد يوم ، أمر لا يتفق ومصلحة البلاد . ثم أوضحت لهم : أننا جميعا يجب أن نسعى لخدمة هذا الوطن وفق تقاليده القومية ، ونستهدف تأمين مصالحه والمحافظة على دستوره ، فإذا كانت الوزارة - خلافا لرأيي - لا ترى من المصلحة أن تتنحى عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في إقالتها ، فأنني - بصفتي غير مسؤول دستوريا - أترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافتنا نظرهم إلى أن تبعه الحوادث التي يحتمل أن تنشأ عن هذا الإصرار واقعة على عواتقهم .

وبعد مدة من الزمن جاءني طه الهاشمي وأخبرني بأن شقة الخلاف بين أعضاء الوزارة تتسع يوما بعد يوم ، وهو يرى أن التضامن بينهم يكاد أن يكون متعسرا ، واقترح أحد أمرين لتسوية الخلاف وهما :

١ - خروج نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة ، لأن وجودهما فيها يكاد أن يكون السبب في انشقاقها بالنظر إلى سياستهما .

٢ - استقالة الوزارة الكيلانية على أن يعهد إلى ناجي السويدي بتأليف الوزارة الجديدة وكان طه الهاشمي يميل إلى الحل الأول ، بينما كنت أفضل الثاني ولكنني لم أنجح به بسبب ما كانت الأحظه من وقوع حركة غير مرضية من قبل الضباط بتحريك من رشيد عالي ، فاضطررنا إلى قبول الحل الأول . وبالفعل فإن نوري السعيد قدم استقالته من وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤١م إلا أن ناجي شوكت لم يفعل ذلك .

ولما رأيت أنه لم يتم إلا جزء واحد فقط من الحل الذي جرى الاتفاق عليه ، فقد احتفظت باستقالة نوري السعيد ، إذ علمت بأن عدم تقديم ناجي شوكت استقالته ، وفقا لما تم الاتفاق عليه ، كان لأمير دبّر بينه وبين رشيد عالي ، وهو أخراج نوري السعيد ، فقط من الوزارة .

ولما رأى رشيد عالي إصراري على عدم قبول استقالة نوري السعيد ما لم يقدم ناجي شوكت استقالته ، جاءني يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١م ومعه طه الهاشمي ، وأخبراني بأن ناجي شوكت قد قدم استقالته وطلبا إلى قبول استقالة الاثنين معا .

وقد وجدت في جريان الأمور على هذا النسق ، وفي جو مليء بالدس وسوء النية . ما يحتملني على التريث في الأمر وعدم التسرع في قبول الاستقالتين . وبناء على ذلك اتصلت بباقي الوزراء وأطلعتهم على جلية الأمر فشاطرني الوزراء شعوري ، وأعربوا لي عن عدم ارتياحهم من هذه التصرفات والحلول .

ولما اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي ، قرر الوزراء الاستقالة ، وطلبوا من رئيس الوزراء أن يبلغني قرارهم هذا ، ولكن رشيد عالي أصر - برغم ذلك - على عدم الاستقالة . فلما رأى الوزراء ذلك ، بادروا إلى تقديم استقالاتهم على الأفراد ، ووصلتني صور استقالات جميع الوزراء ، ما عدا رشيد ورؤوف البحراني .

ان المادة الرابعة والستين من الدستور العراقي تنص على ما يلي :

« لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة » .

لذلك كان من البديهي أن تصبح وزارة رشيد عالي غير دستورية ، بعد أن استقال منها كافة الوزراء ، ولم يبق فيها سوى هو نفسه ، والبحراني .

وكان مفروضا ان لا تغيب هذه النقطة عن فكر رشيد عالي ، ولكنه رغم ذلك اصر على البقاء في دست الحكم ، واراد ان يدعم وزارته الاستثنائية بصورة تخالف الدستور والاداب السياسية المألوفة ، اذا ان مجلسي الاعيان والنواب لم يؤيدا اعماله ، وانا لم اعد اثق به ، كما قد سبق واستقال زملاؤه الوزراء ، وانفضوا عنه .

ولما كنت معتقدا بان استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ومخالف للدستور ، فقد استدعيت رئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام ، وأوضحت لهما الموقف ، وبينت لهما عدم مشروعية وزارة رشيد عالي ، وأوصيتهما بعدم اطاعة الاوامر التي قد تصدر اليهما خلافا للقوانين المرعية والدستور .

وبعد ان تأكدت من ان كلا من رئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام سيقوم بواجبه القانوني في مثل هذه الظروف ، ويبدل كل منهما ما في وسعه للمحافظة على الهدوء والسكون الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة ، انصرفت الى الاتصال ببعض رجالات المملكة واعيانها للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الازمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة صراحة لاحكام الدستور .

وبينما كنا منهمكين في هذا الامر ، اخبرت بأن احد قادة الجيش ، وهو العقيد محمود سلمان ، الذي كان يشغل منصب آمر القوة الجوية الملكية يرغب في مقابلي ، ولما اذنت له بالمقابلة ، اخبرني بأنه جاء مندوبا عن الجيش ، اي عن وكيل رئيس اركان الجيش والعقداء الاربعة الذين يعرفهم الراي العام ليخبرني بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزراء مهما كلف الامر ، فنيته فورا الى ان القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ، ولفت نظره الى ان اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوق الدستورية ، والى انني بعد المداولة مع رئيسي مجلسي الاعيان والنواب وبعض رجالات البلد ، ساع لان اختار لمنصب رئاسة الوزراء الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد .

فانصرف العقيد محمود سلمان ، ولكنني لم البث بعد ذلك ان علمت بأن الجيش في حالة الانذار ، ولما سألت رئيس اركان الجيش عن سبب الانذار انكر وجوده ، ولما كنت قد علمت بوجود الانذار من مصدر ثقة ، بعثت برئيس المرافقين لمقابلة رئيس اركان الجيش للاستفسار منه عن جلية الامر . ولكن رئيس المرافقين لم يتمكن من مقابلته لانه كان وضباطه الاربعة في اجتماع لدى رشيد عالي في وزارة الداخلية .

وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك وابلفني بان العقداء الاربعة مصرون على طلبهم ، وبناء على هذا فقد طلبتهم الى قصري لاقناعهم بأن الطلب خارج عن اختصاصهم ، ولما حضروا الى القصر ، قابلهم رئيس مجلس الاعيان السيد محمد

الصدر ، وحاول اقناعهم قبل مقابلتي لهم ، ولكنهم اكدوا تمسكهم بطلبهم ، وهددوا باحتلال بغداد بقوات الجيش وبوخامة العاقبة اذا لم ينفذ الطلب ، وهاهوا بكلمات اخرى لا محل لذكرها هنا . فلم اجد حينئذ بدا من مقابلتهم بنفسي لاسدي اليهم النصح لآخر مرة . وقد تمت بذلك فعلا فدخلت عليهم ، واوضحت لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية ومن وجهة المصلحة العامة ، وبينت لهم ان اختيار رئيس الوزراء من حقوق العرش ، وان تدخلهم في شؤون الدولة السياسية مخالف للقانون ومضر بمصلحة الوطن ، ونصحتهم بأن ينصرفوا الى الاهتمام بواجباتهم العسكرية ، وبأن لا يدعوا للترق سبيلا الى التغلب عليهم ، وقد كان رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر موجودا في الغرفة التي قابلتهم فيها ، ولما غادرت الغرفة ظل معهم فأخبروه بانهم مصررون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على رأس وزارة ولو كانت غير دستورية وان ادى الى انسحابي من الوصاية على العرش .

وقد حاول ان يتوسط في الامر فذهب واياهم الى السيد رشيد عالي املا في الوصول الى حل للازمة ، والخروج من هذا المأزق الحرج ، ولكنه لم يلبث ان عاد ومعه العقيد محمود سلمان ، وقد اخبرني بأن القوم مجمعون على احداث ما لا تحمد عقباه ، اذا اصررت على التمسك برائي ، وأشار علي بأن اتلافى ما قد يلحق بالبلاد من ضرر ، وذلك بمجاراتهم ريثما يتيسر الوقت للملائم لحل الازمة . ثم اخبرني بأن العقيد محمود سلمان قد اتى الي بارادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود ويونس السباعوي وزيرين لاقوم بالتوقيع عليها ، ففهمت فورا ان القصد من هذا التعيين ادخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها اكثر في ميولها الى النازية كما تقدم ، وان القوم يرومون بتعيين مثل هذين الشخصين الى اكثار العناصر النازية .

ونظرا الى رغبتني في انقاذ الموقف واجتناب الخطر ، فقد وافقت على تسوية الازمة بقبول استقالة نوري السعيد وناجي شوكت ، على ان يسحب باقي الوزراء استقالاتهم ، واسندت منصبي الوزيرين المشار اليهما الى كل من ناجي السويدي وعمر نظمي بالوكالة ، وقد تظاهر القوم بقبول هذا الحل ، ولكنني فهمت في اليوم التالي ان رشيد عالي واعوانه الضباط قد عادوا واصروا على ادخال علي محمود ويونس السباعوي في الوزارة فاضطرت ، بناء على ضغطهم الشديد ، الى التوقيع على الارادة الملكية بتعيينهما وزيرين .

ولما علم باقي الوزراء ، وعلى رأسهم ناجي السويدي ، بان يونس السباعوي قد أصبح زميلا لهم في الوزارة ، وان تسوية الازمة قد تمت على هذه الصورة ، رفضوا البقاء في مناصبهم بالنظر الى عدم ارتياحهم الى وجود يونس السباعوي بينهم واصروا على الاستقالة . وهكذا تم تعيين عناصر اخرى في مناصبهم ، حتى كمل دعم الوزارة على الصورة التي اطلع عليها الجميع .

وفي خلال المدة الكائنة بين ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١م وبين ٣٠ منه (وهو يوم انعقاد مجلس النواب) شاعت بين الناس بعض اخبار الحوادث التي بسطتها في خطابي هذا .

ولما التأم المجلس ، وجه اعضاؤه الى رشيد عالي أسئلة عدة حول الاسباب التي ادت الى هذه الازمة ، وأخرجوا موقفه احراجا شديدا ، ولما لم يجرا رشيد عالي على الاجابة على أسئلتهم ، خوفا من اماطة اللثام عن مساوئه ، غادر قاعة المجلس من غير أن ينسب بينت شفة وعند وصوله ديوان مجلس الوزراء اعد لنا فورا ارادة ملكية بحل المجلس ، وحملها الينا بنفسه للتوقيع عليها . وكان على جانب كبير من الاضطراب والتأثر . فسكنت من روعه واخبرته بأنني ارى تأجيل ذلك الى وقت آخر ، وقد فعلت ذلك نظرا الى اسباب عديدة اهمها ما يلي :

اولا - انني لم اجد سببا معقولا لحل المجلس بل كان الامر على خلاف ذلك .

ثانيا - ان ميزانية الدولة كانت قيد المذاكرة في المجلس ، وليس من المصلحة حل المجلس قبل انجاز الميزانية .

ثالثا - ان رشيد عالي كان يستبد بأرائه ، ويستعين باعوانه من ضباط الجيش على قضاء الامور التي كنت اعارضه فيها ، وذلك برغم وجود المجلس ، فكيف به اذا حل المجلس ؟

ولكن رشيد عالي اصر على التوقيع على الارادة التي يحملها ، ففكرت في ان مجرد موافقتي على اقتراحه يجعل مركز الوصي على العرش خاضعا لاهوائه واهواء اعوانه ، ويفقدني السلطة التشريعية ، وهي التي من شأنها ان تحول دون تصرفاتهم الاستبدادية لذلك طلبت من رشيد ان يترث ولو يوما واحدا . ولكنه ابى ذلك ، وقال ان المجلس اهانه ، وانه لا يستطيع مقابلة المجلس مرة اخرى ، ولا سيما والمجلس سيستأنف جلساته في اليوم التالي .

وكان الوقت حينئذ عصرا ، فطلبت من رشيد ان يمهلني الى المساء للتفكير في الامر فوافق على ذلك وانصرف على ان يعود الى مقابلي في الليل .

ولما كنت مصمما على عدم التوقيع على ارادة حل المجلس ، فقد غادرت بغداد من فوري الى الديوانية تخلصا من ضغط رشيد واعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الانذار ، ويجلبون اليّ الارادات الملكية ليلا لاجباري على التوقيع عليها .

اجل ! لقد غادرت بغداد لآكون حرا بالتصرف بحقوقي الدستورية ، بعيدا عن الضغط والتأثيرات الطائشة ، وبسفري هذا اصبح رشيد في موقف من اخرج المواقف ، لانه وجد نفسه امام امر واقع . وقد كان عليه اما ان يلحق بي الى الديوانية للتوقيع على الارادة ، وهذا ما يحول دونه ضيق الوقت وعدم تيسر وسائل الضغط التي اعتاد ان يستعملها في بغداد ، واما ان يواجه المجلس في صباح اليوم التالي ويتلقى منه الضربات التي لا تستطيع اية وزارة ان تتحملها او ان تجيب عليها بغير الاستقالة لانه كان من المؤكد ان يقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة .

وامام هذه العوامل القاهرة ، وازاء الموقف الحرج الذي وقع فيه ، رأى رشيد

عالي نفسه مضطرا الى الاستقالة فاستقال في تلك الليلة ، وابرق الي باستقالته الى الديوانية فقبلتها فوراً . وكانت الاستقالة المذكورة - كما تذكرونها - منطوية على كثير من البهتان وقلب الحقائق كما ان لهجتها كانت بعيدة عن القواعد المتبعة في هذا الشأن .

ثم بعثت اطلب بعض رجالات المملكة واعيانها الى الديوانية فوصلها بعضهم .

وبعد المداولة معهم في تأليف وزارة جديدة ، قر رأيي على ان اعهد تأليفها الى طه الهاشمي ؛ اعتمادا على ارتباط هؤلاء الضباط به واعتمادهم عليه ، آملا في ان يبذل ما في وسعه لابعادهم عما كانوا متورطين فيه من التدخل في السياسة وصرفهم الى واجباتهم الرسمية الرئيسية .

وقد اخذ طه هذه المهمة على عاتقه ، وكان اول ما اشترطه لانجازها عدم معاقبة الضباط الآنفي الذكر على الاعمال التي اتوا بها ، وذلك لاعتقاده بانهم لم يقوموا بها عن سوء نية ، وبانهم لا بد من ان يقلعوا عن غيهم ويصلحوا ما افسدته الوقائع السابقة ، وكانت موافقتي على هذا الشرط اضطرارية وذلك لافساح المجال امامهم لاصلاح انفسهم ، ولا سيما بعد ان تعهد طه الهاشمي بالتأثير عليهم ، واعادتهم الى جادة الصواب .

وبعد ان الف طه الهاشمي وزارته ، عدت الى بغداد ، وسارت الامور على صورة مرضية في الظاهر ، ولكن لم يلبث ان اتضح ان رشيد عالي كان لا يزال مستمرا في دسائسه مع اولئك الضباط ، مما اضطر طه الى نقل احد الضباط الاربعة - وهو العقيد كامل شبيب - الى خارج بغداد ، ولكن الضباط عارضوا هذا النقل ، وتمسكوا ببقائه في بغداد . ويظهر انهم اخافوا طه الهاشمي فأشار علي بمقابلتهم ومماشاتهم ، ولكنني لم أر من اللائق ببينة الحكومة ولا من مصلحة المملكة ان يظل هؤلاء الضباط القلائل مسيطرين على شؤون الدولة ، ينفذون ما يشاؤون ويرفضون ما يشاؤون ، على حين ان اربعة ضباط لا يمثلون من الجيش الا انفسهم ، ولا يهمهم من امره غير توريطه في السياسة التي لم يتورط فيها جيش من جيوش الامم الا وكان في ذلك حنف الامة وهلاكها .

وكان يؤلني كثيرا ان تلوث سمعة الجيش العراقي ، الذي كنت اتمنى ان يكون مضرب المثل في ضبطه وانتظامه على ايدي قبضة من الضباط هم بين طامع همه جر المغانم ايا كان مصدرها ، واحمق جعل نفسه مطية لبعض ضعاف النفوس من رجال السياسة الذين لا يتورعون في الوصول الى الحكم باية وسيلة كانت شريفة او غير شريفة .

في اواخر شهر مارت سنة ١٩٤١م ، وهو الوقت الذي ينتهي فيه اجتماع المجلس النيابي ؛ راجت شائعات كثيرة مؤدى بعضها ان رشيد عالي والضباط الاربعة ، سيقومون ببعض الاعمال التهديدية عند ابتداء عطلة المجلس السنوية .

لذلك انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت

سنة ١٩٤١م وجمعت مجلس الوزراء ، ودارت المذاكرات حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات . وقد كنت متأكدا من سوء نية هؤلاء نفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحرارة . واكد انهم قد اقساموا له بشرفهم العسكري على انهم لن تبدوا منهم اية حركة من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة ، او التدخل في السياسة ، فاكفى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي ، وانقضت الجلسة ، وصدرت الارادة الملكية في اليوم عينه بتأجيل الدورة النيابية بالنظر الى انتهائها .

مر ذلك النهار واليلة التي تلته بسلام ، وحل نهار اول نيسان فكان هادئا ايضا ، الا انني في المساء ايقظت من نومي قبيل منتصف الليل بصورة غير اعتيادية ؛ واخبرني الخادم بان قوات عسكرية تحيط بالقصر من سائر الجهات ، وعلى اثر تحققي من ذلك غادرت القصر متوجها نحو بغداد ، وقد استطعت ان اخترق الحصار بلطف من عند الله ، وسرت الى دار عمتي الاميرة سالحة ، ولم تلبث صاحبة الجلالة الملكة التي اندهشت للحادث ، ان اهتدت الى مكاني ، فحضرت بعد ساعة للاطمئنان عن وصولي ، واخبرتني بان احدا لم يمس قصر الزهور بسوء . ولما انبلج الصبح ، عادت جلالتها الى قصر الزهور ، بينما توجهت انا الى البصرة فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان ١٩٤١م .

وقد حاولنا هناك ان نستقدم اعضاء الوزارة لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول الينا ، وكذلك علمت هناك بان الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته .

ولم تصلنا الاستقالة بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم تتمكن من تأليف وزارة جديدة . وبناء على التصرفات التي جرت باسم « حكومة الدفاع الوطني » وكانت مخالفة للدستور ، ونظرا لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ، اضطررنا الى مغادرة البصرة الى خارج العراق . وهكذا بقينا الى آخر لحظة نبذل ما في وسعنا لصيانة الدستور الذي اقسامنا يمين الاخلاص للمحافظة على احكامه من عبث الزمرة التي لم تأبه بان تضرب به وبقدسيته .

اخواني !

تلك هي الظروف والعوامل التي تقدمت الحركة الاخيرة التي لا يمكننا ان نصفها الا بانها لطخة سوداء في تاريخ هذه الامة المجيدة . اما الامور المنكرة التي جرت في خلال تلك الحركة ، وادت الى جلاء تلك الزمرة عن البلاد ، وانتهت برجوع الامور الى مجاريها الاعتيادية ، وعودة احكام الدستور الى الحياة ، بعد ان خنق وعطلت احكامه ، فأمر يعرفه الجميع ولا يحتاج الى ايضاح .

وقبل ان انهي كلمتي هذه ارى من المفيد ان الفت نظر الراي العام الكريم الى بعض امور لها علاقتها الماسة بالموضوع .

لقد قام رشيد عالي بحركته الهدامة ، وخرج على دستور الدولة وقوانينها

وسياستها التقليدية بقصد خدمة دول المحور ، مستعينا بنفوذ زمرة من الضباط الذين لم يترددوا من تمثيل ادوار القواد الدخلاء ، الذين كانوا يفرضون ارادتهم على الدولة في العصر العباسي ، ومن المؤسف انهم قاموا بذلك وبتهريض ومساندة بعض الضيوف الذين بالغنا باكرامهم فاساؤا المقابلة ، وبحماسة بعض قصار النظر من المواطنين الذين لا يرون ابعد من انوفهم .

المفروض ان رشيد عالي لا يمكن ان يجهل خطأ عمله باعتباره ممن اشغلوا اعلى مناصب الدولة ، ولكنه حاول عبثا ان يخفي ذلك بالدعايات الكاذبة ، ويرمي غيره بالتهم الشائنة ، التي ان صحت على احد فلا تصح على غيره .

يقول المثل ان جبل الكذب رث قصر ، وللباطل جولة ثم يضمحل . لذلك سرعان ما انقطع جبل اكاذيب رشيد عالي وزمرته ، وسرعان ما انكشف امرهم وضمحل باطلهم ، واتضح بطلان دعاويهم .

ولو كان رشيد عالي وزمرته ومستشاروهم على شيء من صدق الوطنية ونبل الغاية ، لثبتوا على راس القوات النظامية والاهلية التي زجوا بها في اتون الحرب ، واستشهدوا في سبيل غايتهم ، شيمة القواد والزعماء العرب في مثل هذه الظروف في كافة ادوار التاريخ .

ولكنهم بدلا من ان يفعلوا ذلك ، فروا فرار العبيد ، تاركين وراءهم جنودهم وقواتهم بل والوطن الذي يدعون الغيرة عليه ، عرضة لاشد الاخطار .

لقد اثبتت الحوادث ان المخلصين الحقيقيين لهذه البلاد هم اولئك الذين يخدمونها بصمت ويحرصون على مصالحها ، ويحترمون دستورها وتقاليدها ، ولا يفرطون في شيء من حقوقها .

ان سياسة هذه المملكة التي تسير عليها ، هي السياسة التي خطها لنا زعيمنا وسيدنا المغفور له الملك فيصل الاول ، وسار عليها خلفه المغفور له اخي الملك غازي ، وايدتها كافة الوزارات العراقية ، وهي السياسة الرشيدة التي كانت شعارها الوطن فوق الجميع ، وحماية احكام الدستور والوفاء بالعهود باستثناء الادوار التي مثلها رشيد عالي في وزارته وفي عهده المزيف الاخير .

وقد الحقحت حركة رشيد عالي اضرارا عظيمة بمصالح البلاد المادية والادبية ، وليس في امكاننا ان نعوض هذه الاضرار الا بالاخلاص الصادق والعمل المثمر لخير بلادنا ورفاهها .

اخواني :

لقد ذللتنا كثيرا من العقبات ، وتغلبنا على الهفوات الماضية بعون الله تعالى ثم بالتعاون مع المخلصين من الرجال ، وعلينا الآن ان ننظر الى مستقبلنا بثقة واطمئنان .

يجب ان لا يتسرب الينا اليأس من جراء الاحداث المزعجة التي المت بالبلاد على يد نفر عرفتم مبلغ ما ينطوون عليه من الانانية وضعف النفوس .

وقد فشلت فشلا تاما محاولات الدول الاجنبية الطامعة في نيل مآربها الخسيسة من بلادنا المقدسة ، وان نجحوا في بعض البلدان الاخرى . اجل لقد سفكوا دماءنا الطاهرة ولكننا استطعنا ان نضمد جروحنا الدامية ، ولا بد لي هنا من ان اشكر جميع من ساهم في تضييد تلك الجروح .

اعزائي : انني ، وانا في عهد الشباب أرى من واجبي ان اوجه بعض كلماتي الى الشباب المثقف في بلادنا ، وفي انحاء العالم العربي كافة ، داعيا اياهم الى التأزر ، قائلا ان الحكومة العراقية ساهرة على صيانة استقلال البلاد وحريتها ، وهي لا تدخر وسعا في قمع كل من تحدته نفسه بالاخلال بالسكينة والراحة العامة ، شأن كل حكومة شريفة الغاية ، حازمة في سياستها ، وفي ذلك ما فيه الخير لبلادنا والعالم العربي اجمع .

يجب ان يكون العراق وفيما بعهوده متمسكا بها ، وبجميع ما يدعم كيانه واستقلاله ، وعلى كل منكم ان يقوم بواجبه في هذا السبيل .

فلنوحدهم جهودنا ، ولنسر جميعا نحو اهداف العراق ومثله العليا ، تحت راية سيدنا الملك فيصل الثاني المعظم ، امانة فيصل الاول ، ووديعة غازي الاول ، والله ولي التوفيق .

الثورة في العراق

سير ونستن تشرشل رئيس وزراء بريطانيا

المعاهدة الانكليزية - العراقية لسنة ١٩٣٠م - المربع الذهبي - الامدادات من الهند - الهجوم على الحباية - مساعدة مدرسة الطيران النشطة - احجام ويقل - اتعابه الكثيرة - الوضع الحرج في الداخل - تحسن الامور في الحباية - تدهور الجيش العراقي وهزيمته - برقيتي الى ويقل في ٩ ايار - جوابه - وصول قوة الحباية - تدبير هتلر المتأخر - ٢٣ ايار - الزحف على بغداد - هرب رشيد عالي - الاحتلال الفعلي للعراق - عودة الوصي - اخطار شديدة يمكن تحاشيها بيسر - التباعد بين لندن والقاهرة .

★ ★ ★

نصت المعاهدة البريطانية - العراقية لسنة ١٩٣٠م على وجوب احتفاظنا في زمن السلم بقواعد للطيران قرب البصرة والحباية الى تعهدات اخرى ، وعلى ان يكون لقواتنا العسكرية ولتجهيزاتها حق المرور في كافة الاوقات . وورد في المعاهدة ايضا انه - في زمن الحرب - يجب ان تلقى جميع التسهيلات الممكنة ، ومن ذلك استعمال السكك الحديدية والانهار والموانئ والمطارات ، بغية امرار قواتنا المسلحة . ولما اعلنت الحرب قطع العراق علاقاته السياسية مع المانية لكنه لم يعلن الحرب عليها ، فلما اشتركت ايطالية في هذه الحرب لم تقم الحكومة العراقية حتى ولا بقطع صلاتها معها ، فاصبحت المفوضية الايطالية في بغداد المركز الرئيسي للدعاية للمحور ، ولائحة الشعور ضد بريطانيا ، يساعدهم على ذلك مفتي القدس الذي كان قد هرب من فلسطين قبل اندلاع لهيب الحرب بقليل ، فأوته بغداد بعد زمن قصير .

لما انهارت فرنسا وجاءت الى سورية لجنة الهدنة التابعة للمحور ، هبط النفوذ البريطاني الى مستوى واطىء جدا ، فسبب ذلك لنا قلقا متزايدا ، ولكن يوم كنا مشغولين في مواضع اخرى لم يكن التدخل العسكري ممكنا ، فوجب علينا ان نسير بالحسنى قدر الامكان .

لقد ساءت الاحوال في آذار ١٩٤١م . واصبح رشيد عالي الذي كان يعمل مع الالمان رئيسا للوزارة ، وشرع في مؤامرة مع ثلاثة من كبار الضباط العراقيين الذين كان يطلق عليهم « المربع الذهبي » وفي نهاية هذا الشهر هرب الامير عبد الله ، الوصي الذي كان يعمل مع الانكليز في بغداد ، فاصبح لزاما علينا - من اي وقت

مضى - ان نضمن سلامة ميناء البصرة ، ميناء العراق الرئيسي على الخليج
« العربي » ، فسجلت ما يلي لانظار وزير الهند :

من رئيس الوزراء الى وزير الهند :

كنتم ذكرتم قبل مدة ، انه يمكن ان يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة
اخرى من جيش الحدود للشرق الاوسط . لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا ان
نتأكد من سلامة البصرة لان الامريكان يردادون اهتماما في امر انشاء قاعدة جوية
كبرى هناك فيجري التسليم فيها دون واسطة . يظهر ان لهذه الخطة اهميتها
العظمى نظرا لاتجاه الحرب اتجاها شرقيا ، وهو ما لا شك فيه ، وسابين لرؤساء
الاركان انكم تدرسون هذه الاحتمالات ، كما وان الجنرال اوكلنك يفكر في امكان
الاستعاضة عن قوة اضافية » اه .

لقد ابرق المستر ايمري بهذا المعنى الى نائب الملك في اليوم نفسه فعرض بحزم
كل من اللورد لنكتكر ، والقائد العام الجنرال اوكلنك ان يحولا الى البصرة لواء من
المشاة ، وفوجا من مدفعية الصحراء ، وكان معظم هؤلاء على ظهر الباخرة في طريقهم
الى الملايو ، وكان من المقرر ان يتبع هؤلاء جنود آخرون بالسرعة المستطاعة .

نزل جنود هذا اللواء في البصرة يوم ١٨ نيسان دون مقاومة ، تحت ستار فوج
من البريطانيين كان قد انزل في الشعبية بطريق الجو في اليوم السابق لهذا التاريخ ،
وكان قد طلب من حكومة الهند ان تتبع هؤلاء بلواءين آخرين كان قد تقرر ايفاؤها
الى الملايو وذلك بأسرع ما يمكن .

« من رئيس الوزراء الى الجنرال ايسمي للجنة اركان الحرب ولكل من يهمه
الامر :

« يجب ان ترسل الجيوش الى البصرة بأسرع ما يمكن ، وعلى اقل تقدير
يجب الاسراع في ارسال الاولوية الثلاثة اليها كما سبق الوعد بارسالها » اه .

وفي ٢٠ نيسان ايضا ابرقت ما يلي :

من رئيس الوزراء الى وزير الخارجية :

« يجب ان يفهم السر كنهان كورنواليس - السفير البريطاني في بغداد - ان ما
يهمنا بالدرجة الاولى من ارسال الجنود الى العراق هو انشاء وتغطية قاعدة للتجمع
في البصرة ، وان ما يحدث في شمالها من تلك البلاد - فيما عدا الحبانية - يأتي في
الدرجة الثانية من الاهمية في الوقت الحاضر . تستهدف حقوقنا المنصوص عليها في
المعاهدة تغطية هذا الانزال وتحاشي سفك الدماء ، ولكن عند الضرورة علينا ان
نستعمل القوة الى اقصى حدودها لضمان هذا الانزال ، لهذا فان وضعنا في البصرة
لا يتوقف على المعاهدة حسب ، بل على حدث جديد ناشئ عن الحرب . لا يمكن
اعطاء تعهد بارسال الجنود الى بغداد ومنها الى فلسطين ، كما ان حق المطالبة بتعهد
من هذا القبيل لا يمكن الاعتراف به تجاه حكومة هي نفسها اغتصبت الحكم بنتيجة

انقلاب عسكري ، وفي مملكة هضمت في الصميم حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة .
وعلى كل حال يجب ان لا يتورط السر كنهان كورنواليس باعطاء الايضاحات « اه .

وبناء على ما تقدم لما فهم رشيد عالي من سفرنا ان نقلات اخرى ستصل الى
البصرة في الثلاثين من الشهر ، قال انه لا يسعه الموافقة على انزالات جديدة قبل ان
يكون الجنود الذين نزلوا من قبل اليها قد غادروا الميناء ؛ وافهم الجنرال اوكلنك
- رغم ذلك - بوجوب الاستمرار على الانزال ، وعلى هذا اجبر رشيد عالي ، الذي
كان يعتمد على المساعدة الالمانية الجوية وحتى على الجنود الالمان المنقولين جوا على
العمل ، فكان اول عمل عدائي شرع فيه ضد الجبائية ، قاعدتنا الجوية للتدريب في
صحراء العراق .

وفي ٢٩ نيسان نقلت بالطائرات من بغداد الى الجبائية (٢٣٠) بين امرأة وطفل
من البريطانيين . كان عدد المحاربين في المعسكر بالكاد يتجاوز (٢٢٠٠) رجل . اما
عدد الملكيين فلم يكن بأقل من (٩٠٠٠) ولقد اصبحت مدرسة الطيران في موضع
كهذا مهمة جدا فاتخذ نائب قائد الجو « سمارت » الذي كان الامر هناك ،
الاحتياطات السريعة والجريئة للامانة المتفاقمة . فقد كان لدى مدرسة
الطيران سابقا طائرات من الطراز القديم ، او من طراز طائرات التدريب فجاءتها من
مصر طائرات محاربة من نوع « كلاديتير » . ومن الطائرات الـ ٨٢ من كافة الانواع
تشكلت اربعة اسراب ، كما ان فوجا من الجنود البريطانيين وصل اليها جوا من
الهند في ٢٩ من الشهر .

لقد كانت وسائل الدفاع الارضية للمعسكر ذي الاميال السبعة ، والذي كان
يحيطه سياج واحد ، ضئيلة جدا ، وفي الثلاثين من الشهر وصل الجنود العراقيون
قادمين من بغداد ، وظهروا على مسافة لا تتجاوز الميل الواحد في السهل الذي كان
يشرف على المطار والمعسكر ، ثم جاءت امدادات اخرى من بغداد حتى اصبح عددهم
تسعة آلاف رجل وخمسين مدفعا . وانقضى اليومان التاليان في محادثات لم تستمر
ولم تثمر ، وفي فجر اليوم الثاني من ايار بدأ القتال .

منذ ظهور هذا الخطر الجديد ، ظهر الجنرال ويفل بمظهر المتبرم من تحمل
المسؤوليات بشكل اوسع ، وقال انه سيقوم ببعض التحضيرات الممكنة ، ويمثل ما
يستطيع عمله ليكون اعتقادا بان قوة كبيرة على وشك التدخل من فلسطين ، الامر
الذي يحصل منه تأثير اعظم على الحكومة العراقية . وكان من رايه ان القوة التي
يستطيع ان يحضرها لن تكون كافية ، وربما تكون متأخرة . فقد يحتاج الى اسبوع
قبل ان تتمكن من الزحف ، كما ان زحفها سيجعل فلسطين ضعيفة ومعرضة للخطر
في وقت كان التحريض على العصيان قد بدأ هناك ، فقال :

لقد نهتكم مرارا عديدة الى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في
الظروف الحاضرة ، والحجت عليكم دائما بوجوب تحاشي الارتباك في العراق ...
ان قواتي موزعة الى اقصى حد في كل مكان ، ولا استطيع بالرة المجازفة بقسم منها
فيما لا يمكن ان يعود علينا بغائدة « اه .

كانت الاحوال في سورية متعبة ايضا بهذا القدر ، فقد قال القائد العام للشرق الاوسط : « ان اكبر قوة يمكن توفيرها لاجل سورية ، حتى يعاد اعداد الاستراليين ، كانت تنحصر في لواء من الخيالة الالبيين ، ومن فوج واحد من المدفعية ، وآخر من المشاة بشرط ان لا تنورط في شيء مع العراق » .

لم يكن منتظرا من هذه القوة ان تقاوم عدد الجنود ، الذي كان في استطاعة الالمان ارسالها الى سورية ، كما انه لم يكن من الجائز ارسال هذه القوة ما لم تظهر حكومة فيشي الفرنسية مقاومتها الفعلية . فاذا اتخذ قرار الزحف على سورية فيكون من الاوفق ان يكون الجنود البريطانيون في المقدمة ، لا الاحرار الفرنسيون ، لان تدخل هؤلاء لا بد وان يشير الاستياء وفي الرابع من ايار بلغنا الجنرال ويفل هذا القرار :

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق . كان علينا ان نؤسس قاعدة في البصرة ، وان نراقب هذا الميناء بغية المحافظة على نفط ايران عند اللزوم » اه .

كان خط المواصلات الى تركية عبر العراق قد اكتسب اهمية اعظم لنفوق القوة الجوية الالمانية في بحر الجزائر ... لو لم تكن القوات قد ارسلت الى البصرة لاصبحت الجبانية - كما هي الآن - تحت تأثير المحور . كما اننا يجب ان نتوقع مقاومة لانزالنا في البصرة ، بدلا من ان نحصل على رأس جسر فيها بدون مقاومة . لم يكن هنالك مجال لقبول عرض تركية وتدخلها في النزاع ، كما لم يكن في مقدورنا الاذعان للعراقيين . اما ضمان سلامة مصر فكانت لا تزال في درجتها الاولى من الاهمية ؛ غير انه كان لزاما علينا ان نعمل ما في وسعنا لتخليص الجبانية ، وللمراقبة خط انابيب البترول الى البحر المتوسط .

لقد استمر الجنرال اوكلنك على تقديم امداداته حتى بلغت خمسة الوية مع معداتها الكاملة قبل العاشر من شهر حزيران ، ولكنه اشترط تهيئة السفن اللازمة لنقلها ، فسررنا كثيرا لهذا الوضع المرضي . اما الجنرال ويفل فقد اذعن بعد الاحتجاج فقال في الخامس من هذا الشهر « ايار » :

« ان رسالتكم لا تأخذ واقع الحال بنظر الاعتبار الا قليلا فعليكم ان تواجهوا الحقائق » اه .

كان يشك فيما اذا كانت القوات التي كان يجمعها قوية الى درجة تمكنها من رفع الحصار عن الجبانية ، كما كان يشك في استطاعة الجبانية الصمود حتى تصل هذه القوات في الثاني عشر من هذا الشهر فقال :

« اشعر ان من واجبي ان احذرکم بأقصى العبارات الممكنة . انني ارى ان استمرار القتال في العراق سيؤدي الى تهديد الدفاع عن فلسطين وعن مصر كثيرا ، وستكون التأثيرات السياسية غير محدودة . وقد يؤدي الى اضطراب داخلي خطير في قواعدا . وهو ما صرفت جهودا جبارة خلال العامين لتفاديه . لهذا اكرر اقتراحي بصورة جدية ان تتوصلوا الى تسوية عاجلة » اه .

لم ارض بهذا فأبرقت الى الجنرال ايسمي للجنة اركان الجيش في ٦ ايار ١٩٤١ م ما يلي :

« يجب درس برقية الجنرال ويفل والجنرال اوكلنك حالا وتقديم تقرير لي في مجلس العموم قبل ظهر اليوم » يجب مراعاة هذه النقاط :

« اولاً - لماذا يجب ان تعتبر القوة - موضوعة البحث - والتي يظهر انها عظيمة ، غير كافية لمناهضة الجيش العراقي ؟ وماذا تقولون عن هذا ؟ تصوروا كيف اننا ابقينا فرقة الخيالة في فلسطين طوال هذه المدة دون ان يكون اساس لدينا لرتل متحرك منظم . »

« ثانياً - لماذا يجب ان تخذل الجنود في الحبانية قبل ١٢ ايار ؟ لقد كانت خسارتهم ضئيلة حسب التقارير الواردة . قامت قواتهم المشاة بجولة خارجية ناجحة في الليلة الماضية . وقد قيل لنا ان مرمى المدافع يتوقف حالما تظهر طياراتها في الجو . يجب ان تقوم القوة الجوية بجهود عظيمة لمساعدة الحبانية وتشجيعها . لا بد ان يكون في الامكان ارسال مشاة اضافيين بطريق الجو كنجادات من مصر . يجب اعطاء الاوامر الصارمة الى القائد للمقاومة . »

« كيف يمكن المفاوضة للوصول الى تسوية كالتي يقترحها الجنرال ويفل ؟ لنفرض ان العراقيين اصروا - بتاثير الالمان على ان نخلي البصرة . او على ان نعبر قواتنا بمفرزات صغيرة عبر بلادهم الى فلسطين وتحت رحمتهم . كانت نظرية القائد البحري الاعلى في البصرة ان التسليم والانخزال هناك يعنيان الكارثة ، وكان هذا راي حكومة الهند ايضا . انا جد قلق لوضع الجنرال ويفل ، اذ ظهر ان المباغثة اخذته من جانبيه الشرقي والغربي على السواء ، وانه بالرغم من العدد الكبير من الرجال الذين كانوا تحت تصرفه ، وعلى الرغم من التجهيزات التي كانت تصل اليه . كان يظهر عليه كانه في حاجة ماسة الى الافواج والسرايا . يظهر لي انه تعب كثيرا . ان عرض القائد العام في الهند بوجوب امداد البصرة يستحق الامعان بالنظر » اه . بعد ان دعم رئيس اركان الجيش نظريتي

من رؤساء الاركان الى الجنرال ويفل ومن يهमे الامر :

درست لجنة الدفاع برقيتكم الصادرة بتاريخ امس . التسوية بطريق المفاوضات لا يمكن التسليم بها ما لم يتنازل العراقيون ، وبدون اخذ ضمان ، ضد ما يمكن ان يرسمه المحور للعراق . حقيقة الوضع هي ان رشيد عالي كان على طول الخط في قبضة الالمان ، وكان ينتظر ان يحين وقت مساعدتهم ليظهر حقيقته . وصولنا الى البصرة اضطره الى اعلان العداء قبل الاوان ، او قبل ان يكون المحور مستعدا ، وهكذا اتاحت لنا فرصة عظيمة لاعادة الوضع بالعمل الحازم ان لم تتأخر . بناء على ما تقدم افهم رؤساء الاركان لجنة الدفاع بانهم مستعدون لقبول مسؤولية ارسال القوات المعنية في برقيتكم بأول فرصة ممكنة . توصي لجنة الدفاع افهام معاون القائد الجو سمارت ، بان المساعدة ستأتيه ، والايغاز اليه في الوقت نفسه بان واجبه

يقضي عليه بالدفاع عن الحبانية حتى الاخير ، وبشرط المحافظة على مصر يجب تقديم اكبر مساعدة جوية ممكنة للحركات في العراق » اه .

اخذت سرايا مدرسة الطيران في الحبانية مع قاذفات القنابل من نوع ولنكتن في الشعبية براس الخليج ، تهاجم الجنود العراقيين في السهل ، فكان جواب هؤلاء ان قذفوا المعسكر بالمدافع تساندتهم طائراتهم التي استعملت القنابل والرشاشات ، فخرج او قتل نحو الاربعين من رجالنا في ذلك اليوم ، واتلفت ٢٢ طائرة من طائراتنا ، وعلى الرغم من صعوبة نهوض الطائرات من الارض تحت وابل من القنابل ، فقد استمر طيارونا على الهجوم فلم يقم مشاة العدو بهجوم آخر ، واسكتت بطارياتنا بالتدريج . ولقد لاحظنا ان رجال مدفعيته لا يصمدون امام مدافعهم ، اثناء هجماتنا الجوية ، حتى انهم حينما كانوا يشاهدون طائراتنا بالجو كانوا يهربون ، فاستفدنا من خوفهم كثيرا ، واستطعنا في اليوم التالي ان نوجه قسما من جهدنا الجوي لمباغطة قوة الطيران العراقية في قواعدهما . وفي ليلتي ٣ و ٤ ايار هاجمت مفرزاتنا الارضية في الحبانية خطوط العدو . وفي اليوم الخامس من الشهر - اي بعد مرور اربعة ايام على الشروع في الهجوم الجوي - كان العدو قد اكتفى فانسحب في تلك الليلة بالسهل ، فتابعناهم ، وبنتيجة عملية موفقة جدا اخذنا منهم ٤٠٠ اسير و ١٢ مدفعا ، و ٦٠ رشاشا وعشر سيارات مسلحة ، وقد باغتت اربعون طائرة ارسلت من الحبانية رتلا من الفلوجة في طريقه ليمد القوة المحاربة فمزقته ، وفي السابع من ايار كان الحصار قد رفع عن الحبانية .

كان المدافعون قد تلقوا امدادات جوية من الطائرات المقاتلة من مصر ، وكان كافة الاطفال والنساء البريطانيون قد نقلوا جوا الى البصرة . اما القوة الجوية العراقية المكونة من ستين طائرة فكانت في الواقع قد دمرت ، وقدوصلتنا هذه الاخبار متاخرة ومتقطعة .

من رئيس الوزراء الى نائب قائد الجو سمارت :

« عملكم الجليل القاسي اعاد الوضع الى حد كبير . جميعنا نراقب القتال العظيم الذي تقومون به . سنرسل اليكم كافة المساعدات الممكنة استمروا » اه .

من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل :

« يظهر ان مسألة الحبانية تحسنت الى حد كبير . ان الاقدام في العمل ضد العراقيين الآن لا بد وان يقضي على الثورة قبل ان يصل الالمان . يمكن لهؤلاء بالطبع ان يطروا الى هناك بقاذفات القنابل الثقيلة . لكن هذه العملية لا تجني الا ما هو بنسبتها ، ولا يمكنها العمل لمدة طويلة . علينا ان نزيح التأثير المعنوي لقدمهم بضربة قاصمة . اظن انه اذا انجلى الغبار عن الحبانية والرطوبة ، فسيحتل رتلنا بغداد ، او لعله سيفتتم النجاح الى اقصى حد . سنرسل اليكم برقيات اخرى فيما يخص باثارة القبائل وعن سياسة الحكومة » اه .

٧ يار ١٩٤١م

وقد اجاب الجنرال ويفل رؤساء الاركان بما يلي في ٨ ايار :

« اظن انكم لا بد وان تقدروا طاقة العمليات الجوية في العراق خلال الاشهر القليلة المقبلة مع عدم وجود وضعية سياسية ملائمة . تستطيع القوات الواردة من اليند محافظة البصرة لكنها على رأيي لا يمكنها ان تتقدم شمالا ما لم تضمن لها معاضدة السكان والقبائل معاضدة تامة . القوات الواردة من فلسطين يمكنها ان تنجد الحباية ، وان تقضي على الطريق المؤدية اليها من بغداد لتقف دون زحف آخر عليها ، ولكنها لا تستطيع دخول بغداد ضد المقاومة ، ولا محافظة نفسها فيها . فلاجتنب تورط عسكري خطير في منطقة غير حيوية ، اؤيد الآن وجوب ايجاد حل سياسي بكل الطرق الممكنة » اه .

ومع اني كنت اقدر اخلاص الجنرال ويفل واتعابه ، فقد داومت على الضغط عليه ضغطا شديدا فكتبت اليه في ٩ ايار سنة ١٩٤١ م :

من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل :

« درست لجنة الدفاع برقيتكم المؤرخة في ٨ ايار بخصوص العراق . تدل معلوماتنا على ان رشيد عالي ومساعديه هم في ضيق شديد . ومهما كان الامر عليكم ان تقاتلوه بشدة . على الرتل المتحرك ، الذي سيتم تأليفه في فلسطين ، ان يتقدم كما اقترحتم ، او قبل ذلك ان امكن ، وان يشتبك مع العدو بصورة فعلية في الرطبة وان في الحباية . عند التحاقه بقوات الحباية عليكم ان تستفيدوا من الوضع الى اقصى حد ، وان لا تترددوا في تجربة الدخول الى العراق حتى ولو بقوة صغيرة ، وان تفتحوا نفس الاخطار التي يجازف الالمان باقتحامها فتغنموا منها » .

« ليس في الامكان مفاوضة رشيد عالي ما لم يقبل حالا الشروط المقدمة اليه ببرقية رؤساء الاركان . هذه المداولات لا ينتج عنها الآن غير التأخير ، حيث تصل القوات الالمانية . لا نريد اية قوات برية تحولونها الى العراق بحيث تؤثر على وضعكم في المستقبل القريب في الصحراء الغربية . يجب على القوة الجوية ان تعمل ما في وسعها لتغطية الوضعين فقط . في حالة اشتباكم فعليا او في حالة احتمال قرب اشتباكم في هجوم على الصحراء الغربية . يجوز ان يمتنع تايدر عن تقديم المساعدة الجوية للعمليات الحربية في العراق » .

ولقد جربت ان اقنع الجنرال ويفل اننا لا نجابه في القريب العاجل حركات واسعة ، واننا والحالة هذه نعمل فقط في حدود التزاماتنا التالية فكتبت اليه :

« انكم لا تحتاجون الى ان تقلقوا كثيرا من المستقبل البعيد في العراق . واجبكم في الحاضر هو ان يكون لكم حكومة صديقة قائمة في بغداد ، وان تقوموا قوات رشيد عالي بأقصى الشدة . لا نريد ان نتورط الآن في تقدم واسع النطاق نهرا من البصرة ، كما اننا لا نفكر حتى ولا في اشغال الموصل او كركوك . اننا لا نهدف الى تغيير ما في وضع العراق المستقل ، وقد سبق واعطينا التعليمات التامة وفقا لارائكم الشخصية في هذا الباب لكن ما يعنيننا الآن هو العمل . اعني تقدم الرتل المتحرك سريعا لاجاد

اتصال مباشر بين بغداد وفلسطين . اننا نحسب الحساب لكل يوم يمر لان الالمان يمكن ان لا يتأخروا . كنا نؤمل ان يكون الرتل حاضرا للزحف في العاشر من الشهر ، وان يصل الى الجبانية في الثاني عشر منه على فرض امكان صمودها . هذا ما عملته واكثر من ذلك ، اننا نعتقد ان هذه التواريخ روعيت ، وانكم ستعملون ما في وسعكم لتعجيل الحركات « اه .

فاجاب ويقل بشهامة الى النداءات العديدة ، فقال في ١٣ منه ، دون انتظار تاير :

« امرت كافة الدبابات الممكنة ان تلتحق بقوات - كريت - وان تهاجم العدو في منطقة السوم ، فاذا سارت الامور سيرا حسنا في الصحراء الغربية فسأجرب ارسال جنود اضافيين الى فلسطين للزحف على العراق ، وسنجرّب تصفية القضية العراقية المتعبة بسرعة . اعمل ما في امكاني لتقوية - كريت - ضد الهجوم المحدق . تباحثت في قضية سورية مع - كاترو - اليوم بعد الظهر « اه .

اخذت الدبابات تصل الى الاسكندرية بسلام فاخترت في راسي آمال كثيرة عن نتائج حسنة في - كريت - وفي الصحراء الغربية وسورية . اختلفت الخطوط نحو هذه المفارقات المتشابهة :

من رئيس الوزراء الى الجنرال اوكلنك ١٤ ايار ١٩٤١م

« انا مسرور جدا لذهابك الى البصرة والاجتماع بويفل . سيقول لك عن - تاير - و - سكوجر - قوات الدفاع عن كريت - ان النصر في ليبيا لا بد وان يغير كافة الاعتبارات في العراق في نظر الالمان وفي نظرنا . اننا شاكرون لك مساعيك النشطة التي قمت بها تجاه البصرة . بقدر ما تزداد القوة التي يمكن للهند ان توفرها لتحسن النتيجة بذلك القدر ، غير اننا لا نتمكن حتى من الشعور بإمكانية القيام بأي زحف شمالا نحو بغداد الا بمجموعات صغيرة عندما يكون الوقت ملائما ، وحتى اننا لا نفكر في اشغال كركوك ولا في استرداد الموصل عنوة . لا يمكن النظر في هذه الامور الا بعد ان نرى ما يكون من امر - تاير - و - سكوجر - لهذا ترانا في الوقت الحاضر نحصر همنا في تجربة وضع حكومة صديقة موالية في بغداد ، وفي انشاء رأس جسر ممكن في البصرة ولا نستطيع الاجهاز على سورية الآن على الرغم من ان القوات الفرنسية الحرة يمكن ان يسمح لها بالعمل هناك ما وسعها العمل . ان اندحار الالمان في ليبيا اهم حدث لنا ، وما لم نتوصل الى هذا الهدف فلا يمكننا ان نفكر في مشاريع اوسع او اطول مدى . كل شيء يهون في سبيل ذلك « اه .

يجدر بنا ان نتم قصة العراق قبل ان نستهدف في « كريت » الى اصطدامات اكثر دموية ولو لم يحدث بها خطر اكبر .

وصلت الى الجبانية في ١٨ ايار طلائع « رتل الجبانية » وكان الرتل مؤلفا من لواء من فلسطين ، لاعادة الكرة والهجوم على العدو ، الذي كان يسيطر على الفلوجة ولكن ظهر ان اعداءنا ليسوا العراقيين حسب ، فقد كانت القوات الجوية الالمانية

الاولى قد تمركزت في مطار الموصل منذ ١٣ ايار فكان من الواجب الاول على قواتنا الجوية ان تهاجمها وتحول دون تموينها بالقطار من سورية . وقع هجوم رتل الجبانية البرية على الفلوجة في يوم ١٩ ايار . كان الفيضان قد عرقل التقدم من الغرب راسا فأرسلت اربال صغيرة على جسر عائى الى شمال القصبه لقطع خط الرجعة على المدافعين ، كما انزلت من الجو جماعة اخرى لسد الطريق الى بغداد فكانت النتيجة المنتظرة من هذه العملية ، ومن القصف الجوي : اما ان يستسلم العدو الذي كانت قوته تقدر بلواء ، او ان يتشتت . لكننا اضطررنا بالاخير ان نقوم بهجوم ارضي ، فصدرت الاوامر الى قوة صغيرة كانت على الضفة الغربية ، وانيط بها استعمال نيران البنادق لثلا تفصح المجال لتخريب الجسر - بوجوب المباغتة بهذا الهجوم فنجحت دون ان تتكبّد خسارة ما ، وانسحب العدو تاركا ٣٠٠ اسير حرب ، ولكنه قام بهجوم معاكس بعد ثلاثة ايام ، فأخر هذا الهجوم .

قضينا بضعة ايام في تهيئة الاستحضارات للزحف النهائي على بغداد . تمكنت قواتنا الجوية خلالها من تدمير القوة الجوية الالمانية الرابضة في مطارات شمالي العراق . ثم ظهرت سرية جوية ايطالية لكنها لم توفق في عمل شيء . نزل الى البر في بغداد الضابط الالمانى بلومر ، وفي راسه رصاصة اصيب بها خطأ من قبل حلفائه ولكن خلفه الجنرال فلمي كان اسعد حظا من سلفه اذ هبط الى بغداد سالما لكنه لم يوفق في عمل شيء .

كانت الاوامر الصارمة التي تلقاها من هتلر مؤرخة في ٢٣ ايار ، وهو التاريخ الذي دثر فيه اى امل لتدخل المحور .

تعليمات هتلر رقم ٣٠ « الشرق الاوسط » عن المقر العام ٢٣ ايار ١٩٤١ م

ان حركة حرية العرب في الشرق الاوسط هي حليفنا الطبيعية ضد بريطانية . وعليه فان قيام الثورة في العراق له اهميته الخاصة . ان ثورة من هذا القبيل ستمتد عبر الحدود العراقية لتؤازر الجيوش المعادية لانكلترا في الشرق الاوسط ، فتعرقل خطوط المواصلات البريطانية وتشل القوات البريطانية وطاقة الشحن البري البريطاني فتؤثر تأثيرا سيئا على الميادين الحربية الاخرى ولهذا قررت دعم الحركات في الشرق الادنى وتوسيعها ، وذلك بميد المساعدة للعراق . اما الامكانية والشكل الذي يتم به تحطيم وضع البريطانيين بصورة نهائية بين البحر المتوسط وخليج فارس استنادا الى هجوم ضد قتال السويس ، فامر لا يزال بيد الاله » . اه .

بدأ الزحف على بغداد في ٢٧ ايار وكان التقدم بطيئا يعرفه فيضان واسع النطاق مع نسف للجسور القائمة على مجاري مياه الري ، وعلى كل حال فقد بلغت طلائع قواتنا ضواحي مدينة بغداد في ٣٠ ايار ، ومع انها كانت ضئيلة ، وكانت ترابط في بغداد فرقة عراقية ، فقد كان وصول الطلائع المذكورة اكثر مما يتحملة رشيد عالي واعوانه فهربوا الى ايران في ذلك اليوم برفاقهم عدد آخر من رجال الشر ، وكذا المؤوضان الالمانى والايطالي ومفتي القدس السابق . وفي اليوم التالي - أي في ٣١ ايار - وقعت

شروط الهدنة ، وأعيد الوصي الى مركزه ، وأقيمت حكومة جديدة ، فاشغلنا فوراً المواقع الهامة في المملكة برية كانت أم جوية ، وهكذا فشل -بحاشية ضعيفة-مشروع الالمان لاشعال نار الثورة في العراق ، والسيطرة على هذه المنطقة الواسعة بـثمن زهيد، فقد تم انزال لواء هندي في البصرة في ١٨ نيسان في أوانه فاجبر رشيد عالي على القيام بحركته قبل ان يحين اوانها . وحتى في هذا الوقت كان سباق بين الزمن وبين قواتنا القليلة ، وكان الفضل الاكبر لانتصارنا الدفاع النشيط الذي قامت به مدرسة الطيران في الحباينة .

كان لدى الالمان بالطبع قوة تحملها الطائرات جاهزة لان تقدم اليهم سورية والعراق وايران منابع نفطنا الغزيرة ، بل كانت يد هتلر مستعدة لان تمتد الى اكثر من هذا ، الى الهند فتؤثر في اليابان ، ولكنه على كل حال اختار - كما سنرى بعد هذا - استخدام خير تجهيزاته الجوية وارهاقها في غير اتجاه . اننا نسمع من الاخصائيين في الفنون العسكرية اطراء كثيراً على ضرورة اعطاء الاسبقية للمشارك الحاسمة ، وفي ذلك ما فيه من الحكمة غير ان هذا المبدأ في الحرب - كغيره من المبادئ - يسيطر عليه الواقع والظروف ، ولولا ذلك لكان الحرب سهلاً للغاية ، بل وكان يصبح كتاباً مسطوراً لا فناً من الفنون ، ولكان يعتمد على قواعد معينة لا على اصابة الاحكام المخطوطة التي تلعب فيها فصول دائمة التبدل . ومما لا شك فيها ان هتلر فقد في حينه - في عدم اخذة الجائزة بـثمن بخس في الشرق الاوسط - اما نحن في بريطانيا فمع اننا ضفطنا على انفسنا الى حد بعيد فقد تمكنا ان نخلص من ضرر دائمي وبعيد المدى بقوات صغيرة .

علينا ان نتذكر ان الثورة في العراق لم تكن الا قطاعاً صغيراً من دائرة نطاق الشرق الاوسط العظيمة ، التي غمرت الجنرال ويفل من اطرافه كافة ، في وقت واحد فقد كانت هذه الدائرة تتكون من غزو الالمان المحقق بجزيرة كريت ، ومن تصميمنا الهجوم على رومل في الصحراء الغربية ، ومن الحركات الحربية في بلاد الحبشة واريتريا ، ومن حاجتنا الماسة الى خلع اقدام الالمان من سورية في الوقت نفسه . وكانت لندن تنظر الى مجموعة ميدان البحر المتوسط كأنها تأتي في الدرجة الثانية من الاهمية ، بالقياس الى قضيتنا العالمية ، تلك القضية التي كانت تشمل خطر الغزو ، والحرب تحت البحر، ووضع اليابان ، وكانت هذه كلها مناظر مستحكمة لم نتمكن من التغلب على مخاطرنا واتعابنا بعد ان اودينا وادمينا الا بفضل قوة وتكاتف وزارة الحربية مع صلات الاحترام المتبادل والتناسق في النظريات بين الزعماء والسياسيين والعسكريين والطريقة الهادئة التي كانت تتمشى عليها ماكنتنا الحربية .

لا بد وان يشعر القارئ بالتوتر الذي نشأ بين وزارة الحربية البريطانية ورؤساء الاركان من جهة ، وبين قائدهم الاعلى في القاهرة الذي كان يقاوم بشجاعة رغم ارهاقه ، من جهة اخرى . لقد تحكمت الصلاحيات في الوطن اذ كنت اراسها ، تحكمت مباشرة في « وايت هول » برأي الرجل الذي كان هو وفي ذات المكان فآخذوا

الامور من يده وتحملوا المسؤوليات هم انفسهم باصدارهم الاوامر القاطعة بوجوب اسعاف الجبانية ، ورد كل فكرة ترمي الى المفاوضة مع رشيد عالي وقبول تدخل تركية كما اسلفنا . وقد تكللت النتيجة بالنجاح السريع التام . ومع انه لم يفرح احد اكثر من الجنرال ويقل نفسه بهذا النجاح فانه لا يمكن لهذا الحادث ان يكون قد مر من دون ان يترك التأثير في نفسه وفي نفوسنا نحن في الوقت نفسه .

ان وضع الجنرال اوكلنك بارساله الفرقة الهندية الى البصرة بموافقة نائب الملك الحسنة ونزولا عند رغبتنا ، وكذلك استعداده لارسال النجيدات الهندية كان لهما الفضل في شعورنا بفكرة يانعة وبقوة شخصية لم تكن قد انهكت بعد ، وستظهر نتائج هذا الشعور في مجرى الحوادث (1) اه .

(1) W. Churchill, The Second world war Vol. 3 P. 224-237.

الازمة في العراق

كما جاءت في تقرير القيادة المشتركة للعراق وايران Paiforce

كان التوقيت مغلوطا ، وكان منشأ الخطأ ان الالمان جابهوا في جزيرة كريت ، وفي اليونان ، مقاومة اشد واعنف مما كان يتصور ، وان الحكومة العراقية لم تكن غيبية ولا مشدودة العينين . فقد كان معروفا لديها ان خمسة من كبار ضباط الجيش كانوا يتآمرون ، فقرر نقلهم من مراكزهم ، وتوزيعهم على قيادات بعيدة عن العاصمة فيحال بهذه الوسيلة دون اضرارهم بالمصلحة ، وهكذا صدر الامر بذلك في ٢٥ آذار ١٩٤١ م ، واذا بأحد المتآمرين يزور وزير الدفاع ويقول له بصراحة العبارة : ان امر النقل لن ينفذ ابدا وانه يجب ان يلغى فورا ، لان عدم الغائه سيؤدي الى عواقب سيئة .

كان هذا تحديا صريحا ، وقد شعر وزير الدفاع بحرج الموقف ، ولكن احدا لم بقدر مدى اتساع هذه الحركة ، وهل في الامكان ان يكون المتمردون قد تسلطوا على الجيش بأسره ؟ وهل يسوغ لامة ان تحارب جيشها ؟ اخذ الوزير يداوي الظرف ويداريه غير ان الامير عبد الإله ، الذي اصبح وصيا على ابن اخته الملك فيصل الثاني منذ ان توفي الملك غازي ، لم يلب لانه كان قد ورث حصافة الملك فيصل الاول السياسية واخلاصه الى بلاده . وكان يفهم معنى التمرد ، وان في تسليم مقاليد السلطة الى فئة من المغامرين معناه تسليم البلاد الى ايدي الالمان ، وكان سموه بقدر ما يترتب من النتائج على العراق والعراقيين اذا تم مثل هذا التسليم لذا فقد ابى الانصياع للمغامرين .

كاد الامير يضحي بحياته في سبيل حميته الوطنية . ولكن رجلا واحدا لا يستطيع كبح جماح المتمردين ، حتى وان كان هذا الرجل هو الوصي الذي كانوا قد اقسوا يمين الولاء له . وكانت تقاليد السياسة الشرقية تجذب الاغتيالات منذ القدم ، فقرر هؤلاء الاخذ بها ولكن من حسن حظ العراق ومستقبله ان الوصي كان قد علم بنياتهم ، واقتنع في آخر لحظة بوجوب النجاة بنفسه ، وكان من حسن الحظ ايضا ان المفوضية الامريكية استعدت للعمل في صالح الوصي بكل نشاط سافر . وفي الثاني من نيسان فر سموه الى البصرة بعد لجوئه الى الحبانية على امل ان يجمع المخلصين له ويؤلف وزارة منهم فأغاظ ذلك رشيد عالي الكيلاني ، وجعله يدرك بان الحركة جاءت قبل اوانها الا ان حزبه الجديد الذي اسماه « حزب الشعب » قرر الاتكال على الضباط المتمردين ، فشرع هو انه اذا لم يستفد من هذه الفرصة ، فقد ينتهي الامر به الى ان يفقد حياته السياسية ، فقرر السر معهم ، وكانت وسيلته

الى ذلك نشر كتاب استقالة الوزارة القائمة الذي رفع الى سمو الوصي ولكنه لم يسلم بيده ، وهكذا اضطلع الكيلاني بأعباء الوزارة الجديدة وفقا لرغبة الشعب والجيش . اما كيف اعرب الشعب عن رغبته هذه ؟ فذلك امر يصعب الاجابة عليه ، والظاهر انه لم تكن لدى الشعب مطالب اخرى لان الوزارة لم تشكل ولم تدع اسماء الوزراء ، وكلما كان في الامر هو بيان نشر باسم الجيش وذكر فيه « ان الجيش سلم الحكم الى رشيد عالي » كما انه تضمن طعنا في الوصي وشتما لسموه . ومع ان الالمان ساءهم حدوث الانقلاب قبل اوانه ، فانهم - على سجيتهم المعروفة - قرروا مساندته وتأييده ، فخضعت الصحافة للرقابة فورا ، وشرعت محطات اذاعتهم اللاسلكية في التطويل والتزمير ، وفي انزال اللعنات والمسابات ببريطانية ، ولم تفتحهم القضية الفلسطينية كاداة للضرب على وتر الحساس في هذه المعمة ، فاتخذوها سلاحا لضرب الانكليز في البلاد العربية ، كما لم يفهم بعث قضية مقتل الملك غازي واتهام الانكليز بقتله ، وهو الذي راح ضحية اصطدام سيارته ، وكذلك استغل التعصب الديني والعنصري والقبلي وكل وتر حساس للتشهير بهؤلاء الانكليز .

وفي الوقت نفسه ظهرت على المسرح شخصية اخرى ، ففي اليوم الذي فرّ الوصي ونجا بحياته ، وصل الى بغداد السر كنهان كورنواليس بصفة كونه سفيرا جديدا لبريطانية في العراق وقد التقى الرجلان ببعضهما بضع دقائق في « مطار الحبانية » ولم يكن السر كنهان غريبا عن العراق والعراقيين فقد كان مشاورا خاصا لجلالة الملك فيصل الاول ، وكان يتكلم اللغة العربية بطلاقة ، ولكن الوضع الجديد لم يكن ليغبط عليه لانه كان وضعاً مليئاً بالمتاعب ، ولم يجد مرجعا شرعيا ليقدم اليه اوراق اعتماده لان البلاد التي اوقد اليها كانت تساس من قبل فئة من المتمردين بالاتفاق مع رشيد عالي الذي كان يحاول محو امته او كاد ان يمحيها ، كما ان الجيش العراقي كان في قبضة الثوار . ولما كان العراق قد منح الاستقلال فلم يكن هناك جندي بريطاني واحد .

وكان السر كنهان قد وطد الصداقة مع الكثير من العراقيين خلال اربعة عشر عاما التي قضاها في الخدمة في العراق ، ولكن وجود رشيد عالي في رأس الحكم كان يحول دون اقدام احد منهم على مقابلته . وقد لخص السر كنهان الوضع لحكومته بقوله « اما ان ترسل جيشا عرمرما الى العراق ، او ان تستعد لترى هذه البلاد تقع في قبضة الالمان » وعلى هذا تبودلت البرقيات المستعجلة بين لندن ودلهي في الوقت الذي كان الالمان يتقدمون نحو بنغازي واثنه ، والجيش البريطاني وممتلكاتها كانت منهمكة في المعارك من اجل الحبشة ، والخطر في الشرق الاقصى كان يتعاظم يوما بعد يوم . ولم يكن هنالك فوج واحد يمكن الاستغناء عنه ولكن للضرورة احكامها فقد كانت في كراجي قوة مؤلفة من اللواء العشرين للمشاة مع ملحقاته ، ومن كتيبة المدفعية ، وكانت على اهبة السفر الى الملايو فاستقر الراي على ارسالها الى العراق وان لم تكن هذه القوة مجهزة بما تحتاج اليه حركة الصحراء . وفي الوقت نفسه ارسلت الى البصرة ثلاث سرايا من الفوج الاول من كتيبة الحرس الملكي بواسطة طائرات فالنسيا .

وكان يترتب على بريطانية ان تعلم صاحب الجلالة العراقية عن اية قوة تقرر ارسالها الى العراق ، كما نصت على ذلك بنود المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠م ، وبناء على غياب الوصي على عرش العراق ، فقد كان على السر كنهان ان ينفذ هذا البند فيعرض امر هذه القوات على رشيد عالي الذي كان في الحكم . ولما كان رشيد عالي ملما بأحكام المعاهدة المأما تاما ، فلم يسعه غير الموافقة على انزال اللواء الاول من القوات المذكورة ، ولكنه لما فوجئ بأمر القوات الاخرى ، عارض ومانع وطالب بتفسير اللواء الاول ليتسنى انزال غيره ، وكان الرد على هذا التمثل بسيطا وهو ان الفيضان السنوي يجعل سير القوات المسلحة من البصرة الى الشمال امرا مستحيلا .

كانت المباحثات التي اعقبت ذلك عبارة عن مبارزة دبلوماسية . فقد كان رشيد عالي يعرف جيدا ان بريطانية لا تملك القوة المسلحة التي تكفي للقتال في العراق . كما كان يعلم ان بريطانية تبذل الجهود المتواصلة لتحسين وضعها العسكري . فكان عليه والحالة هذه ان يطلق الجيش من عنانه ، ويرمي بالانكيز الى خارج البلاد . اما اذا حدث ان الامور لم تجر بحسب رغبته ، او ان بريطانية تمسكت بسياستها التقليدية المعروفة في استخراج الكستنا من النار ، فقد يخسر الموقف كله قبل ان يكون الالمان قد افلحوا في مساعدته ...

وصل اللواء الثاني الى البصرة في ٢٨ نيسان قادما من الهند ، وفي يوم ٢٩ منه بدأت طلائع الجيش العراقي تتحرك من معسكر الرشيد ، ومعلنة انها تريد اجراء بعض التمارين في الموضع الذي اختير لهذا الغرض ، والذي يبعد عن العاصمة غربا ٥٥ ميلا « وهو الحجابية » وكانت معاهدة ١٩٣٠م قد منحت بريطانية حق اشغال بعض المطارات واستعمالها عند الحاجة ، وكانت « الحجابية » احد هذه المطارات ، فكانت على هيئة مدينة بريطانية مرتبة بمبانيها ، نظيفة بطرقها ، محاطة بأسلاك شائكة ، وراها مئات الاميال من الصحارى القاحلة ، كما فتحت فيها شوارع تحمل أسماء لندن ، ونورثولت ، وفانبوره ... وكانت هذه المدينة تضم أيضا الفا من رجال القوة الجوية ، وعددا من العمال البريطانيين وعائلاتهم ، وبعض النساء والاطفال من البريطانيين الذين قد اجلوا عن بغداد جوا اجلاء سريعا .

وكان المخيم الذي يقيم فيه هؤلاء يقع في الناحية الشمالية من المطار ، وفي ناحيته الجنوبية كان مسطح واسع يبلغ علوه نحو مائة قدم ، اذا اعتلاه احد ، استطاع ان يقذف المخيم بالحجر بيسر كما كان يبدو له . اما الحقيقة فان المسافة كانت تبلغ عدة مئات من الياردات ، وكان المرء اذا اطلق رصاصة من بندقيته وهو فوق المسطح ، اصاب اية نافذة ارادها من نوافذ المخيم ، اذ كانت الابنية فيه معرضة كلها الى نقطة المراقبة ... لقد احتلت قوات رشيد عالي هذه الهضبة ، وكانت مؤلفة من لواء مشاة ، ولواء مدفعية آلي ، واثنيتي عشرة سيارة مصفحة ، وسرية آلية من المدافع الرشاشة ، وعدد من الدبابات ، وبدأت تحفر خنادقها باتجاه المخيم .. فماذا كان جواب المخيم على هذا التحدي ؟

كانت القوة المربطة للدفاع الارضي في المخيم عبارة عن (١٢٠٠) جندي من « الليفي » التابعين للقوة الجوية ، نصفهم من العرب والکرد ، والنصف الآخر من الآثوريين المسيحيين الاشداء ، الذين لم يكن لهم وطن ياويهم . وعلى الرغم مما كان يتهدهم ، فانهم ثبتوا في ولائهم للقوة الجوية وللقضية التي كان الوصي على عرش المراق قد تبناها . وكانوا كمحاربين اشداء لا يعرفون الخوف فثبتوا في المعارك التي خاضوها حتى النهاية . وكانت اسلحتهم الوحيدة عبارة عن بنادق ورشاشات لويس ، وكان يعوزهم السلاح الحديث الذي يجب ان يكون في متناول اي فوج عصري من المشاة . اما المشاة البريطانيون فكان عددهم (٣٥٠) رجلا بقيادة الكولونيل ايفريت ، وقد انزلتهم في الحبانية طائرات فالنسيا في آخر يوم من نيسان فكان عليهم ان يضيفوا صفحة مجيدة الى تاريخ كتيبة الحرس الملكي ، وكان الى جانب هؤلاء (١٨) سيارة مسلحة من الطراز القديم ، لكنها ما زالت صالحة للاستعمال، ومدفعان قديمان كانا اقرب الى ادوات الزينة لكنهما يصلحان لاطلاق النار على كل حال، فكانت هذه القوة المدافعة ، بالقياس الى قوات رشيد عالي ، المؤلفة من لواءين مع توابعهما، وسائر المدافع الحديثة ، اشبه شيء بالالعوبة . وكانت الاخبار تتواتر اذ ذاك عن احتمال وصول امدادات من فلسطين اذ كانت قوات بريطانية من مختلف الصنوف يجري حشدتها فيها ، غير ان فلسطين كانت تبعد عن الحبانية بعد لندن عن ادنبره، كما ان القوات الهندية القادمة من الهند كان يفصلها عن الحبانية زهاء اربعمائة ميل من اراض بعضها صحراوية وبعضها مغمورة بالمياه الناجمة عن الفيضان .

كانت هذه القاعدة محطة تدريب لا يؤمل ان يستفاد منها في القيام بعمليات عسكرية ، وكان فيها اربع وستون طائرة يمكن استخدامها في القتال اذا ما جرى اصلاح وتحوير فيها ، وكان لثلاثين من هذه الطائرات طيارون لديهم خبرة في الحركات الفعلية ، وكان في الامكان ايجاد شبان يستخدمون الطائرات المتبقية ممن كانت اعصابهم قوية ، وكان من المحتمل ان تقاتل هذه القوة قوة جوية عراقية لا يجوز الاستهانة بها ولا سيما وقد كان في ميسورها ان تتلقى العون والمدد من الالمان والاطليان في كل ساعة . وعلى هذا لم يكن الدفاع عن الحبانية امرا سهلا ، غير ان قائد القوة الملكية قرر الدفاع عن القاعدة على الرغم من الموانع والظروف المذكورة ، وعلى الرغم من الكابوس الذي كان يخيم عليه بوجود جالية من النساء والاطفال كبيرة العدد، وهم يحتمون به . وكان الى جانبه في الحقيقة عامل واحد هو ان الجيش « العراقي » المتجمع فوق الهضبة لم يكن يحارب من اجل هدف حميد . اما امكانياته العسكرية وكفاءته فكانت على احسن ما يكون ، فقد كان الجنود مقاتلين اشداء واشرافا ، وظهر بعدئذ انهم كانوا يتجنبون رمي المستشفى بالرصاص « ولما جاء الالمان لم يعيروا هذه الجهة اية التفاتة » ولا شك في ان الجنود الذين يشعرون بالمعاملة الشريفة التي يجب ان يعاملوا بها ، لا ينقادون الى مقامرات قادتهم اذا كانت ضد عرش بلادهم ، وهذا ما تجلّى في معركة الحبانية وان كانت القوة الجوية الملكية لم تلتفت اليه على اساس ان معنويات العدو تكون على اشدها في المعارك الحربية .

رفض الطلب (العراقي) بعدم السماح للطائرات بالتحليق بالجو ، فطارت للقيام باستعراض متعمد ، وافهم رشيد عالي بأن احتشاد قواته فوق الهضبة لا يمكن ان يفسر بغير حالة الحرب . ولذا طلب اليه ان تقوم هذه القوات بتمارينها بمواضع اخرى ، وقد رفض هذا الطلب بالمقابلة ، وانقطع الاتصال بين القوة الملكية والسفارة البريطانية في بغداد . غير انه كان للقوة الملكية وسائلها الخاصة للاتصال ، فسألت السفارة عما اذا كان يسوغ لها ضرب الرجل الواقف اذا هم بانزال ضربته على رأس احدهم ؟ فاجابت السفارة على هذا الاستفسار الطريف بالجواب السديد ، فطلب الى القوة التي على الهضبة ان تسرع في الانسحاب في الساعة الخامسة من صباح اليوم الثاني من ايار ولما بزغ فجر هذا اليوم ، كانت القوة لا تزال كما هي فحلقت في الجو طائرات التدريب الملكية ، وكانت قد جهزت برفوف لحمل القنابل ، وفي تمام الدقيقة الخمسين بعد الخامسة القت حممها على الهضبة ، وفي خلال خمس وخمسين ثانية حسب توقيت ضابط حسابات القاعدة المعروف بدقته ، دوت في الجو القذائف التي اجابت على القنبلة الاولى .

معجزة الحبانية :

تمت « معجزة الحبانية » بفضل العمل الشاق ، المصحوب بالبرودة ، وبفضل الاقدام غير المحدود . فقد كان هناك ضباط يقدرون مغبة وقوع معسكرهم في أيدي خصومهم ، واحتمال جعل الماء يقرر مصيره ، فاتخذت الاجراءات اللازمة لخزن كميات منه في الحمامات ، وفي سائر الاواني البيتية ، فقد تحقق ان موت المعسكر سيبدأ بالتدريج ، اذا ما اصيب خزان الماء العالي بقذيفة ما ، ولم يكن من الممكن ان لا يصيبه اي مدفعي في العالم . اما الطعام فكان وضعه اسلم ، وكان من المحتمل ان يدوم مدة اطول ، ولكن كانت هناك بضعة آلاف من الافواه التي يجب اطعامها ، على حين ان الطعام الطري كان يجب ان يجلب بالطائرات القليلة من بعد مئات الاميال ، وكان على هذه الطائرات ان تحلق فوق مدافع العدو ، وكان من المتوقع ان يقوم العدو بهجوم مباشر على المعسكر ، ومتى قرر رشيد عالي الزحف بالويته ومدفعيته ودباباته ، فسوف لا يتم الاستسلام حسب بل تكون النهاية المحزنة .

كانت هذه الحقائق متجسمة امام أعين رجال المحطة فعملوا وحاربوا كما لو كان الوضع في صالحهم ، وكما لو كان القضاء على العدو لا يستلزم غير الوقت والعمل . وقد صدرت نشرة من مقر الطيران تحمل البيان الآتي :

« ان ثلاثة ارباع احتمال النجاح يتوقف على الاعتماد على النفس ، وربعه الآخر يتوقف على التجهيزات » .

فملئت الطائرات بالوقود ، وحملت بما يلزم ، وشرعت تحلق في الجو على مرأى من العدو ، وظلت تعمل تسع عشرة ساعة في كل يوم . اما الساعات الخمس المتبقية فكان يفتصبها الظلام الدامس . وعلى الرغم من الجهود المضنية ، اخذ عدد الطائرات

الصالحة ينخفض غير ان بضعة طائرات من نوع بلنهايم وصلت من الخارج واشتركت في المعارك حتى خيل للعدو الم رابط فوق الهضبة ان السماء كانت ترعش بالطائرات البريطانية في جميع ساعات النهار حتى ساعة متأخرة من الليل .

كان الطيارون يهاجمون عادة مواقع العدو ومطاراته التي انطلقت منها طائراته، كما كانوا يهاجمون اوتار المدافع وارقال التموين القادمة من بغداد ، وكانت العائلات الانكليزية ترحل الى البصرة جوا بينما كانت أسر الجنود الليبي ترسل الى فلسطين . وكان الناس الواقفون في المعسكر خلال تناولهم وجبات طعامهم يراقبون القنابل وهي تتساقط ، ويتشارطون فيما بينهم على الوقت الذي يتم فيه اصابة خزان الماء في المحطة ، على حين ان ضباط المحطة كانوا يتضايقون من رصاص المدافع ، وفي الوقت نفسه كانت دائرة الاستخبارات تصدر بيانا في كل يوم تنقل فيه الى الحامية اخبار سير القتال في الخارج ، وما يقع داخل المعسكر من حوادث ... ولم تكن فعاليات قوات الدفاع الارضي اقل اتقانا ، فقد تم تقسيم المعسكر الى قطاعات ، وزعت مسؤولياتها على المدافعين ، وانشئت فيها القلاع الصغيرة وخنادق المواصلات ، اذ كان الهدف الرئيسي لقوات الدفاع الارضي البحث عن العدو وضربه انى وجد ، وقد استمر العمل على هذا الاساس حتى النهاية .

وكانت بعض مدافع العدو اقلقت الحامية التي كانت في الجانب الآخر من الفرات ، في اليوم الاول من القتال ، فاضطر فصيل من السرايا الكردية الى عبور النهر على ظهر قارب آلي قديم تحميه نيران الاسلحة الخفيفة ، وتقدم في الارض المكشوفة المغورة بالماء فوقع برجال مدفعية العدو نحو ثلاثين اصابة قبل ان يضطروهم الى الانسحاب ، وبعد ايام قليلة تمكنت دورية كانت تعمل الى شمال النهر من الاستيلاء على سيارة للعدو كانت محملة بقذائف هويتزر من عيار ٣٧ ، وبعض قطع الفيار فسحبت مع حمولتها على مرأى من العدو الى مسافة عدة اميال ثم وضعت في محاذاة جنبه من الجنايب شدت الى زورق بخاري وسحبت عبر النهر الى الضفة الاخرى منه .

تضايق العدو من دوريات الليبي ، التي كانت تتوغل ليلا لاصطياد افراده من المراكز البعيدة حتى اضطرته الى اخلاء هذه المراكز ، وكانت خطة الدفاع تستهدف هذا النوع من المضايقة فعلا ، ولم يكن في الامكان خلق هذا التفوق بالقوة المتيسرة ، لولا الجراة الدائمة التي اظهرتها ، حتى ان العدو لم يجرا على التوغل بدورياته الى داخل خطوطنا . وكانت قوة الليبي تود ان تكون منشغلة بصورة دائمة في الرمي والدوريات بصورة اوتوماتيكية . . وقد توفرت للمدافعين اسباب النجاح الاولى لجرائهم العظيمة في السادس من ايار . فقد جرت في الليلة السابقة لهذا اليوم بعض الحركات ، والتقت دورياتنا بدوريات العدو في الارض المكشوفة فانزلت بها خسارة فادحة ، ولما انبثق الفجر ، جرى الاستطلاع الاعتيادي في جهة الهضبة فاذا بها خالية ، وعلى مسافة منها آخر سيارات العدو تتجه نحو الشرق ، وهكذا استطاع اسوا وضع دفاعي ان يحقق ابهر نجاح غير ان انسحاب العدو لم يكن لمسافة بعيدة ،

ففي الطرف الشرقي من المطار ، كانت سلسلة من التلويح الوعرة فاتخذ منها مواقع جديدة بين الفرات وهذه السلسلة ، واصبح في امكانه ان يسد الطريق الى بغداد سدا محكما . وكان هذا شيئا غير سليم الهضم ، بالقياس الى قوة الطيران التي ارتأت ان في وسعها ربح المعركة اذا واثاها الزمن بمساعدة الطيارين الذين كانوا تحت التدريب وبواسطة طياراتهم المرتقة ...

كانت المواضع المذكورة تركز الى قرية صغيرة تدعى « سن الذبان » فصدرت الاوامر بالاستيلاء عليها فورا ، وفي الساعة السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم ، شرع في الهجوم البدائي برتين من سرايا الكتيبة الملكية ، تسندهما بعض السيارات المصفحة التابعة للقوة الجوية الملكية غير ان الهجوم لم ينجح في مرحلته الاولى ، ذلك لان العدو كان محافظا على هدوئه فاستعمل المرونة التكتيكية حتى اذا اصبحت السرية الامامية فوق مواضعه ، فتح النار من رشاشات فيكرز وبيرن من الامام ومن الجناح الايسر ، فحاول المهاجمون القيام بهجوم جريء لبلوغ هدفهم ، فحالت شدة نار العدو دون ذلك ، فانسحبوا بعد ان منوا بخسائر كبيرة ، ولكن سياراتهم المصفحة قامت بحملة انتقامية من جهة اليمين ، واخذت السريتان تلمان شعتهما في احد الحقول وتجمعان الجرحى الذين كانوا عرضة للنار المتقطعة ، وتنتظران قيام العدو بهجوم مقابل .

كانت هذه البادرة الفرصة التي كانت قوات الليفي تنتظرها بفارغ الصبر فقد حملتهم سيارة من نوع كومر كبيرة الحجم الى ساحة المعركة ، ففتحو نيران رشاشات فيكرز ، ثم شنوا هجوما ثانيا تسنده القوة الجوية الملكية وتوازرها المدفعية فكانت الطائرات تصيب الاهداف المؤشرة على الارض بدقة وجراة ، كما ان مدفعية الحياينة ادخلت في روع العدو ان مدافع ثقيلة نقلت من البصرة جوا لهذا الغرض . وفي ظل هذا الستار الناري هاجم رجال الكتيبة الملكية الخاصة جناح العدو الايمن ، ثم انقضوا على القرية واستولوا على المرتفع والاخاديد التي حوله ، ثم جاء دور الليفي فخرجت السرية الرابعة تحملها سيارة نقل ضخمة وتحميها نيران المصفحات وهاجمت موقعا يقع الى جانب الجناح الايمن للقوات البريطانية وهناك انتشر افرادها وهاجموا نقطتين منيعتين للعدو كان يتمسك بهما ، فدمرتها وبذلك اصبحت « سن الذبان » خارج نطاقه ، ولم تتم هذه العمليات بدون خسارة فقد قتل فيها سبعة من رجال الكتيبة الملكية الخاصة ، وجرح اثناعشر منهم واثنان من الليفي ، أما العدو فقد تكبد نحو الف اصابة عدا (٢٦) ضابطا و ٤٠٨ من الجنود وقعوا كلهم في الاسر ...

امتد الطموح حالا الى ابعد من هذا ... فعلى مسافة عشرين ميلا من هناك باتجاه بغداد ، كانت الطريق تقطع في قرية صغيرة تسمى « الفلوجة » كان العدو ما يزال متمسكا بها ، الامر الذي يجعل الزحف على بغداد مستحيلا لذا كانت « الفلوجة » الهدف الثاني للهجوم وكان هذا عملا شاقا ، بالقياس الى قوة محدودة برجالها وتجهيزاتها لان القرية كانت تسيطر على الجسر فما لم يتم الاستيلاء عليه يكون الهجوم على القرية مستحيلا الا بطرق ملتوية جدا يضاف الى ذلك ان طائرات « مسر

شميث» أصبحت تحلق في السماء ولكن مثل هذه الصعوبات لم تكن لتحول دون نشاط الليفي وافراد الكتيبة الملكية ، ولا سيما وقد تحسنت اوضاعهم ، بعد الذي غنموه في « سن الذبان » ومن ضمنه مدافع الهويتزر عيار ٣٠٧ التي كانت تؤلف بطارية اسناد . كما ان الدوريات وضعت تحت سيطرتهم منطقة واسعة تمتد الى مسافة عشرين ميلا غربي الرمادي ... وكانت طائراتنا تلحق الاضرار بالامدادات التي كان العدو يحاول ايصالها الى الفلوجة ، كما كانت امداداتنا من البصرة مستمرة ، وان كانت بأعداد صغيرة من المقاتلين والاختصاصيين والفنيين . وعلى اي فان ما جرى في « سن الذبان » كان يمكن ان يتم مرة اخرى في موضع آخر ، وقد بدأت عمليات اقامة جسر على القوارب عبر الفرات لتأمين الهجوم على الفلوجة من الخلف .

كان الاستيلاء على « الفلوجة » يعد من وجهة النظر البعيدة عملا جليلا ، لكنه غير مفيد ، لان حامية الحبانية كان يصعب عليها الاستغناء عن اية قوة يمكنها الاستيلاء على الفلوجة بعد ان سبق واخذت منها اربع فصائل للدوريات ، وترتب على القوة المتبقية فيها القيام بدوريات متواصلة . اما بغداد فقد كان فيها مئات من الانكليز الملكيين المحصورين في السفارتين : الانكليزية والامريكية ، في انتظار ما تتمخض عنه الايام ، فلم يكن في وسع المدافعين عن الحبانية التفكير فيها ، وهي تبعد عنها نحو ٥٥ ميلا ... لقد تغير الموقف الآن ، وسارت وسائل النقل القادمة من فلسطين نحو الشرق وسط غبار كثيف ، وانتشرت الشائعات بين العدو ، فاخذ يدرك وجوب اعداد العدة لمقابلة الدبابات على حين ان الانكليز كانوا يطمون ان هذه الامدادات لم تكن الا بعض الرجال المقاتلين مع شيء من المدافع وكانت هذه الامدادات بقيادة امير اللواء كينكستون ، وتتألف من كتيبة الخيالة ومن سريتين من فوج اسكس الاول ، وثلاث سرايا من قوة الحدود التابعة الى شرق الاردن ، وثمانى سيارات مصفحة تابعة للقوة الجوية وقد جرى سلخها بصورة مستعجلة من شمالي افريقية مع بعض المدافع الصحراوية ومدافع مقاومة الدبابات ، وكان يصحب هذه القوة كاذلاء وستار واق بعض رجال الفرقة العربية ، ذوي المقاومة الجيدة ، برئاسة كلوب باشا الذي لم يكن اقل عظمة منهم ، وكان هؤلاء على الرغم من الشائعات الخاصة بانتصار الالمان ما زالوا يحتفظون بولائهم لنا .

كان اجتياز الصحراء من الامور الهينة على قوة صغيرة ، ولكنه كان صعبا على قوة كبيرة تتألف من بضعة مئات من السيارات ، ولا سيما ان طريق بغداد - حيفا لم يكن قد تم ، وقد كانت طائرات العدو تقوم بالغارات ضد هذه الامدادات والحققت بها خسائر فادحة وتعرض الرجال الى مضايقات كثيرة ثم جرى تنظيم هذه الحركات الحربية من قبل الكولونيل روبرتز احد ضباط الاستخبارات ، الذي ارسل من البصرة خصيما لقيادة القوات المرباطة في الحبانية ، وقد اخذ هذا الكولونيل على عاتقه اقناع الجميع بان ليس للعدو اي امل في النجاح ، وان الفلوجة ليست الا لقمة سائغة . وعلى الرغم من ان رجال الحامية لم يكونوا بحاجة الى مثل هذه الايضاحات ، الا انهم فرحوا بها ... وكان المنهج يقضي بعزل المدينة بوضع ثلاث نقاط تكون الاولى في الغرب ، والثانية في الشمال الغربي ، والثالثة في الشمال الشرقي ، ثم طلب تسليمها

فان رفضت الاستسلام اخذت بالقوة ... وكانت الصعوبة في تنفيذ هذا المنهج ناتجة عن وجود نهر الفرات بين الجانبية والمواقع الشمالية ومياه الفيضان المحيطة بنا . وقد درست كيفية تذليل هذه الصعوبات دراسة دقيقة ، ولما خيم الظلام شرعت الارتال في عبور النهر نحو الشمال وكانت مؤلفة من سرية الليفي الثانية ، وسرية واحدة من الجنود الكوركا ، وفصيل من القوة الجوية المسلحة ، تسندها هيئات من القوة الجوية والعمال لنصب الجسور . وقد انشأ هؤلاء قاريا عبرت عليه هيئات القوارب . وفي الوقت نفسه كان رجال فوج الحرس الملكي ، الذين اعتادوا النزول الى ميادين القتال بالطائرات يركبون طائرات فالنسيا للنزول في الموقع الشمالي الشرقي حيث كانت السيارات في انتظارهم ، وفي الطريق القريب من النهر كان رتل آخر من الليفي بقيادة الكابتن كراهام ينتظر القيام بحركات مائية كان رجاله قد تدربوا عليها بصورة متقنة في احواض مسبح القوة الجوية ...

كانت القوة الجوية قد اجمعت حتى الآن عن قصف الفلوجة بقنابلها لان عددا من اجلها المدنيين كان ما زال يعيش فيها . لهذا رمت طائراتها مقدارا من المنشورات طلبت فيها الاستسلام وانسحاب الملكيين ، ولما لم يلتفت احد الى هذا الطلب،ضربت المدينة بالقنابل ضربا مبرحا ثم صدر الامر الى رتل كراهام في منتصف النهار باقتحام المدينة . ولم يكن هذا الاقتحام يسيرا لان الارضين التي تحيط بها كانت تحولت الى مستنقعات ، كما كانت تحت رحمة نيران العدو الرشاشة . على ان الهجوم كان مسندا من قبل الطائرات ومن نيران بطارية هويتزر من عيار ٣٤٧ كنا قد غنمناها . وقد تقدم افراد الليفي نحو الجسر وعبروه كما لو كانوا دبابات لا جنود مشاة . وقد تملكتم الدهشة حين شعروا بانهم اصبحوا اسياذ الموقف دون ان يتكبدوا خسارة ما ، ولم يقع الهجوم المقابل في الحال وانما كان هناك ازعاج من قبل القناصة الذين كانوا يطلقون الرصاص عندما كانت الارتال البريطانية العديدة تتقدم لاحتلال مواضع دفاعيا غير ان هجوما منظما وقع في الساعة الثانية من صباح يوم ٢١ وكانت للعدو عوامل كثيرة تساعده في هذا الهجوم منها انه كان يعرف المدينة معرفة تامة ، وكان له فيها اصدقاء كثيرون . كما ان البعثة العسكرية البريطانية سبق لها ان اجرت له تمارين القيام بهجوم مقابل على الفلوجة نفسها خلال التمارين التكنيكية التي قامت بها قبل مدة قصيرة ، فكان العدو يطبق ما تعلمه وكاد التطبيق ينجح لولا بعض العراقيل فان احدى الدبابتين الخفيفتين اللتين تمكنا من الدخول الى المدينة دمرت بنيران العدو ، واما الثانية فبقيت تتمرغ في حفرة قنبلة ، وفي اللحظة التي اقترب العدو من الجسر ، قام احد الضباط الليفي « راب بيجاب بيكي » بهجوم خاطف على راس فصيل له اضطره الى التقهقر ثم صد هجوما آخر من قبل رجال الكتيبة الملكية التي تكبدت اصابات ثقيلة اثناء هذا الصد ، وبعد ذلك وصل امير اللواء كينكستن ليتولى قيادة الحملة ...

الزحف على بغداد :

يمكن اعتبار الزحف على بغداد ، بصورة اجمالية ، تكرارا لخطة الاستيلاء على

الفلوجة ولكن على نطاق اوسع بكثير . فقد قسمت القوة التي أصبحت تسمى «قوة الحبانية» الى قسمين : عبر اولهما النهر بصبر واناة ، وكان دليله رجال من الفرقة العربية فشق طريقه من الجهة الشمالية وبعد ان اشتبك مع العدو بالقرب من «التاجي» بلغ الكاظمية ... وتحتم على القسم الآخر سلوك الطريق العام المار بالفلوجة ... وكانت هذه مهمة صعبة استغرقت كثيرا من الوقت ، لكنها كانت آخر مهمة صعبة فقد استسلم «خان النقطة» وكنا ننتظر منها المقاومة التي تجري في ضواحي بغداد ، وبعد ان تبودلت نيران المدافع بين الطرفين وصلت جماعة من العدو تطلب شروط الصلح ، وبعد بضع ساعات وصل الضباط البريطانيون الى السفارة التي كانت تضم بين جدرانها نحو ٣٠٠ بريطاني وهندي ، وبضمنهم عشرون امرأة وكان هؤلاء يعيشون كلهم في شجاعة ومرح ، ويحيط بهم نطاق من رشاشات العدو الذي لم يقطع عنهم الماء ولا الكهرباء ولا الارزاق حيث كان الباعة يجلبون لهم الحلويات والشاي ، والدخان ، حتى مواد الزينة والاعداد القديمة من جريدة المساء اللندنية ... الخ (١) .

مراسلات خطيرة

فيما يأتي النصوص الكاملة للرسائل المتبادلة بين الملك عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، وبين الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق ، حول لجوء السيد رشيد عالي الكيلاني الى المملكة العربية ، وحرص الامير عبدالاله على تسلم الزعيم العربي الكبير لينفذ فيه حكم الاعداء الصادر بحقه من المجلس العربي .

١ - حضرة صاحب السمو الاخ الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق وولي العهد حفظه الله .

اخي : انني احب الا تسمعوا منا طول حياتنا الا ما يسركم ، ولكن المصائب تبلي الانسان بدون اختيار منه . وقد حدث عند خروج اخيكم من الرياض ، ان قدم الينا وقد ادعوا انهم سوريون وبعد ذلك تبين ان احد الوفد رشيد عالي . وسموكم يعرف ان موقفنا من حركة رشيد عالي كان هو موقفكم ، وموقف الحكومة البريطانية . واننا اظهرنا منافاته ومقاومته ظاهرا وباطنا في ايم (١) حركاته وفيما بعدها . ولكن بما ان المذكور لجأ بين محارمكم وعبلائكم (٢) يرجو من الله ثم منكم ان نشفع له عند سموكم بالعفو ، وان يكون بعد ذلك تحت ظلكم وحمايتكم . لهذا فان اخاكم يرجو عفوك عنه ، وشموله بمكارمكم . وهذا من الشيم التي تقتضيها الروح الدينية العربية وانتم اهل لذلك . ولا يخامرني شك في ان سموكم ستشمولونه بعفوكم وهو المنتظر من شيمتكم ومكارمكم . ورجاء آخر من سمو الاخ هو ان تظل هذه المراجعة في هذا الموضوع سرية ، حتى لا تتداولها الصحف والاذاعات في الوقت الحاضر . واسأل الله ان يوفقنا ويوفقكم لاحسن الاعمال ، وان يزيل عنا وعنكم كل مكروه انه جواد كريم .

عبد العزيز

٢ - جلالة الاخ الملك عبد العزيز المعظم

ان من اعظم المزايا التي تعجبني في جلالتم ، اخذ المفسدين بالقوة « فكيف » بمن اراد ان يفسد كيان القومية العربية والاستقلال العربي اللذين سعى بيتينا في احيائهما السعي الكبير ؟ ان الشهامة العربية التي يحرص جلالتم على دعائهما ، تتنافى وايواء من اراد بابناء قومكم واصدقائكم السوء . هذا اذا كان اجنبيا « فكيف » به وهو من العرب . ميثاق الامم المتحدة صريح فيما يختص بايواء مجرمي الحرب لدى الامم المحايدة ، وبلاد الاخ من ضمن الامم المتحدة . اتفاقية تسليم المجرمين

(١) كذا في الاصل . ولعلها في ايام .

(٢) كذا في الاصل . ولعلها في عيالاتكم .

السياسيين بين شعبينا تحتم تسليم المجرم السياسي . بقاء المذكور في بلاد جلالتم يحيي ما اندثر من الاحقاد بين ابناء الشعب العراقي واعتقادي أن جلالتم اكرم وارفع من احياء مثل هذه الاحقاد التي يابى الخلق العربي بعثها من جديد في مثل هذه الظروف التي يحتاج فيها العرب الى تعاون اسرتينا وشعبينا . تضحية الفرد في سبيل المجموع من اسس التفاهم والتقارب بين الشعوب ، وخاصة منها الشعوب الشقيقة . وفي حوادث التاريخ القريبة والبعيدة الامثلة الكثيرة على هذا . لقد سبق ان نطقت المحاكم العراقية بحكمها على المجرم رشيد عالي . موقف جلالتم من فتنة المجرم اعلى سمعة العرب ، وبرهن على ما يحمل قلب جلالتم من نبل واخلاص تجاه العراق . فالرجو ان لا تؤثر على عواطفكم السامية وموقفكم المشرف استعطاف المجرم . كل هذه الاسباب تبرر اعتذاري لآخي العزيز ، كما هي تناشد جلالتم عدم ايواء المذكور في بلاد الاخ الذي اجله كل الاجلال وما طلبي هذا الا لتقيموا جلالتم للعالم برهانا جديدا على متانة الاخوة والمودة بين شعبينا الشقيقين ، تلك الاخوة التي يجب ان لا يعكر صفوها امثال رشيد والله يحفظكم بعنايته .

عبد الاله

٢ - بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، الى حضرة صاحب السمو الملكي الاخ الامير عبدالاله ، الوصي على عرش العراق وولي العهد حفظه الله .

تلقيت برقية سموكم عن طريق القائم باعمال مفوضيتكم في جدة وقد سررت بدوام صحة سموكم ، كما شكرنا لسموكم عواطفكم الطيبة . والحقيقة ان كل ما تفضل به سموكم هو عين الحقيقة والصواب . ولا ننكر من ذلك شيئا ابدا . والحق حق لا ينكر ، ولا يقال فيه شيء ، بل دائم اخيكم من اعوان الحق وملتزميه . ولكن نشرح لسموكم امرين الاول : املنا بالله ثم بسموكم الذي لم ينقطع ولن ينقطع ان شاء الله ، كما قيل وتصغر في عين العظيم العظائم ، لان المسألة هذه عظيمة وكبيرة وثقيلة ولكن عظمتكم وموقفكم ونجابتكم وحرصكم على شرف حزبكم وعضدكم العرب ، تجعلنا نرجو ونؤمل ان لا ينقطع املنا ورجانا منكم . ثانيا : اخي ما هو وجه اخيكم عند العالم ؟ وما هو نظره الذي ينظر الناس به وما يكون مقام اخيكم عند سموكم الذي نشكره دائما على افعاله الماضية اذا صار امرين - اولاً - ان مقامه ما صار شيء في رجائه . الثاني - في تسليم رجل ضرب البر والبحر ، وصار في وسط محارمكم ان يخرج منهم ، ويضحى به ؟ ولا شك ان هذا امر عظيم ، وانه عندكم اعظم مما هو عندنا . فماذا تكون العين التي انظر بها الناس او الشرف الذي ارجو علوه ؟ بلا سيلحق عارها بآخر رجل من عائلتنا . اما انني آوي الرجل عندي او يستقيم فهذا مستحيل ان اقبله . فانا اولاً الى الآن ارجو سماحكم والعفو عنه حتى تنالون بذلك الشرف العظيم والاجر ، وتجلبون المصاعب عن اخيكم المتحن او انني اطلق سراحه ويضرب الطريق الذي هو يريد . فالاول هو احب ، اما الي وهو عفوكم . والثاني ما

لي مندوحة عنه . وانا منتظر جواب سموكم بالسرعة لاسل (١) من استقامته عندنا فائدة . واملي بالله ثم بسموكم الكريم البشارة بما يسر خاطر اخيكم الذي لا يستغرب اعمالكم الجميلة التي انتم من اهلها حفظكم الله ورعاكم . في ٧ ذي القعدة ١٣٦٤ .

عبد العزيز

٤ - الى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود المعظم

تسلمت برقية جلالتم المؤرخة في ١٣/١٠/١٩٤٥ وشكرت للاخ العزيز ما تضمنته من شعور نبيل . وبينما اقدر موقف جلالته الاخ ، الفت نظر جلالته الى دقة موقفنا الناشئة عن صعوبة التوفيق بين رغبة جلالته من جهة ، وبين مسؤوليات واجب الامانة الذي احمله بوصفي وصيا على العرش ورئيسا لدولة مقيدة بدستور وقوانين .

ان ما اشتهر به جلالته اخي المعظم من اهتمامه باحكام الدين ، والتزامه جانب الحق ، يجعلني اؤمل من جلالته ان يعالج قضية رشيد عالي من وجهها الآخر . ان هذا المجرم كان دائما عبدا لمطامعه وانانيته ، وعدوا لبلاده . وقد رفعته الظروف من الحضيض باستناده الى ظرف شاذ ، او فتنة عمياء ، او عضد خارجي ، او خطئه هذه هي التي دفعته الى نكران نعمة الله ، والتطويع بمستقبل امته وبلاده ، والى تعريضهما مع باقي الاقطار العربية والشرق الاوسط باجمعه - الى اشد المخاطر في ادق مراحل الحرب .

لذلك ليست قضيتته من الدرجة التي تتبادر لاول وهلة الى ذهن من هم خارج العراق ، كما انه ليس من الحكمة اغارتها الاهمية التي لا تستحقها . ولو علم الله برشيد خيرا لما افقده رشده ، واركبه غيته ، وجعل شقاؤه في مطامعه . وهو ليس بدويا يسير على عرف العشائر وعاداتها ، بل هو حقوقي يفهم مغبة انتهاك حرمة القانون وخرق المعاهدات . وهو الى ذلك من مجرمي الحرب ، وليس من صالح بلادنا ان نتجاهل ما نراه من اهتمام الامم المتحدة بمجرمي الحرب والخونة .

لقد اقمنا الدليل دائما على ان مقام جلالتم عندنا في الذروة ، والقضايا المتعددة التي برهنا فيها على عظيم احترامنا لهذا المقام ، وتلبيتنا لرغباته في قضايا اهم وادق من قضية رشيد ، لا تدع مجالا للعتب فيما اذا تعذرت علينا تلبية الرغبة في قضية اعتيادية كهذه . اما بصدد النظر الذي ينظر به الناس الى جلالتم ، والشرف الذي ترجون ونرجو علوه ، فاننا نعتقد بان تسليمكم المجرم سينظر اليه الناس - فسي الشرق والغرب - نظرة اكبار واجلال ، لانه يجيء برهانا قاطعا على حرص جلالتم على تنفيذ المعاهدات ، واحترام توقيع جلالتم عليها ، وبذلك تزدادون شرفا على شرف بفضل الله .

(١) كذا في الاصل . ولملها الايق .

وقد اتفق الشرع والعرف على تعظيم حرمة العهود ، والحث على الإيفاء بها .
وحسب جلالتم انكم حاولتم مساعدة الرجل متخطين في سبيل ذلك جميع الاعتبارات
الأنفة الذكر ، وهذا منتهى العطف والنبل اللذين تقدر البواعث الشريفة التي حدثت
بجلالتم الى شمول هذه القضية بهما . اما ان المطلوب تسليمه قد ضرب البر والبحر ،
وصار في وسط محارمنا ، وما اشرتم اليه من عظم الامر ، فان ذلك لا يخرج عن
كونه ذلك المجرم الذي سعى في الارض فسادا ، وعرض بلاده للدمار ، واهلك الالوف
من شبانها ، وايم نساها ، وايم اطفالها ، والحق بها انقطع الاضرار الادبية والمادية .

وجلالتم ادري بالعقاب الذي فرضه الله على امثاله وامن بمحارمنا المشتركة
عن ان تتسع لمجرم لم يتورع عن انتهاك حرمت الله .

بناء على ما تقدم تؤكد لجلالة الاخ ما يلي : -

اولا - العفو عن الرجل خارج عن مقدورنا .

ثانيا - ان اطلاق سراحه ليعذب الطريق الذي يريده ، هو نقض صريح للمادة
الثالثة من معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين مملكتينا ، ولا سيما وهذه المادة قد
وضعت بناء على رغبة واصرار جلالتم الشخصي حينئذ . ويقيني ان جلالة الاخ لن
يتمسك بأمر فيه نقض لتلك المعاهدة .

انني التمس المذرة من جلالة الاخ عن عدم تمكني من تغيير وجهة نظرنا في
ضرورة تسليم المجرم ، راجيا ان يسمح لي بأن الفت نظر جلالته الى النتائج الوخيمة
التي يجلبها اطلاق سراحه على البلدين الشقيقين . ان اطلاق سراحه سابقة خطيرة
وبادرة سيئة لن يكون لها الاثر الحسن في علاقات الصداقة والاخوة التي حرصنا
دائما على توثيقها بين بيتنا وبلادنا ، وان ما نعهده في جلالة الاخ من حرص على توثيق
هذه العلاقات وانماها ، يجعلنا على ثقة من ان جلالتم لن تدع مجالا لمثل هذه القضية
العادية للتأثير فيها .

عبد الاله

٥ - بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق وولي
العهد العظيم

تناولت بيد الاجلال والتعظيم رسالة سموكم الكريمة عن طريق القائم باعمال
مفوضيتكم بجدة ، واحطنا علما بما جاء فيها . ولا يخفى سموكم ان المرء يمكنه ان
يتغاضى عن امور كبيرة اذا كانت لا تمس بنقض العهود ونكثها . واننا اذ نرى ان من
حقنا الدفاع عن هذه القضية ، لا نستهدف الا تذليل العقبات التي تؤدي الى حل
المشاكل التي ترضيكم ، وتكون وسيلة لجمع الشمل . وبالنظر لورود بعض النقاط
في رسالة سموكم الاخيرة التي قد يعتبر السكوت عنها اقرارا بها ، وقد راينا ان نبين

وجهة نظرنا في هذا الصدد والله يعلم اننا لا نقصد من وراء ذلك الدفاع عن رشيد عالي ، او تبرير عمله ، وانما نرعى الى دفع كل التباس او غموض يحوم حول المسائل التالية التي ذكرتموها سموكم .

اولا - ذكرتم سموكم ان المعاهدة التي بيننا وبينكم تنص على تسليم رشيد عالي ، وان اطلاق سراحه نقض صريح للمعاهدة السالفة الذكر .

ثانيا - ذكرتم سموكم ان المذكور من مجرمي الحرب ، وانه ليس من مصالح بلادنا ان نتجاهل ما نراه من اهتمام الامم المتحدة بمجرمي الحرب وخونته .

ثالثا - تذكرون سموكم بانه سبق أن لبيتم رغباتنا في قضايا اهم وادق من قضية رشيد عالي .

اننا يا صاحب السمو نستطيعكم العذر في ايضاح ما ورد في مذكرة سموكم من النقاط الثلاثة المارة الذكر احقاقا للحق وتأييدا للواقع .

اولا - كنا اول من استنكر حركة رشيد عالي وناهضها في السر والعلانية، وكنا نأمل على اخمادها واحباطها ، ولنا شاهد على ذلك الحكومة البريطانية التي كانت مطلعة على مساعيها في هذا الشأن . اضف الى ذلك اننا ما استنكرنا حركة رشيد عالي ، ولا حاربناها لسبب كونها حركة داخلية ، لان الحركات الداخلية ما لنا فيها اي مدخل الا بموجب معاهدة الحلف التي نصها طلب المساعدة على التعاون على كبحتها ، وهذا لم يقع من قبل العراق ولا رأينا حكومة العراق تطلب منا ذلك .

ثانيا - اشرتم سموكم الى معاهدة تسليم المجرمين ، وذكرتم انها تقضي بتسليم رشيد عالي ، وان عدم تسليمه ، او اطلاق سراحه ، هو نقض لتلك المعاهدة . ويأبى الله ان نكون ممن ينقض العهد ، او ينكث به . ومراجعتنا لسموكم في هذا الامر ما هي الا زيادة عن المعاهدة ، وطلبا لما يساعد على تأييد الصداقة بيننا وبينكم اكثر مما تقضي به المعاهدة . وبالنظر لرغبتنا في التودد معكم ، وليس من شأننا ولا من شأن سموكم الدخول في مناقشات في تفاصيل تطبيق احكام المعاهدات ، فان ذلك راجع الى جهات الاختصاص في الحكومتين . لقد كنت متأكدا من حل الموضوع دون الرجوع الى دواير الحكومتين وبحث المحاكم فيها ، ولا ازال ارجو الوصول لذلك الحل دون الرجوع لتلك المناقشات .

ثالثا - واما فيما يتعلق باعتبار المذكور من مجرمي الحرب ، واهتمام الامم المتحدة به ، فمسألة مجرمي الحرب هي بيننا وبين الامم المتحدة .

رابعا - ذكرتم سموكم انكم لبيتم رغباتنا بقضايا اهم وادق من قضية رشيد عالي . فاسمحوا لنا ان نبين لسموكم باننا لا نذكر حادثا من هذا القبيل كان ادق من مسألة رشيد عالي ، او قريبا منها ، تساهلتم فيه . ومع ذلك فقد كنا ولا زلنا نصر على ادامة صلاة الصداقة والمودة بيننا ، رغم صبرنا على امور كثيرة تخل بالمعاهدات المعقودة بيننا .

خامساً - اما فيما يتعلق باطلاق سراح رشيد عالي فهذه مسألة تعود لسموكم .
واني وان كنت لا اريد اطلاق سراحه ، الا انني ما احب ان يبقى عندنا كي لا يسبب
وجوده تعكير صفو العلاقات الحسنة السائدة بين بلادنا .

وعلى كل فالراي لكم في هذا الشأن ان احببتم ان نقيه او نطلق سراحه .
والخلاصة اننا حاربنا رشيد عالي في السر والعلن ، كما سبق ان اوضحنا لسموكم .
وشاهدنا على ذلك الحكومة البريطانية ، وكان المستر بيرد وزيرها المفوض السابق
بجدة وسفيرها الحالي في بغداد ، هو واسطة المخابرة بيننا وبين حكومته . وان اخاكم
يا صاحب السمو يكتب هذه الكلمة وقلبه وجل ، وباله مضطرب ، لان وقعها عندي
اشد من ضرب السيوف ، ولانني لا احب ان يكون بيني وبين سموكم والعراق أي
خلاف يؤثر في حسن العلاقات السائدة بيننا . ولكن لما آل الامر الى القول بنكث
المهود ، ونقض المعاهدات ، والى التساهل معنا في قضايا كبيرة شق علينا ذلك ،
ورائنا من اللازم ان ندافع عن انفسنا ، وعن تهمة نقضنا للمعاهدة ، ونكثنا للمهود
ونوضح لسموكم حقيقة الواقع . واما اعتذار سموكم عن عدم موافقتكم على اجابة
رغبتنا بالصفح عن رشيد عالي الذي ما تقدمنا لسموكم وطلبنا ذلك الا نظرا للصدقة
التي تربطنا والعروبة التي تجمعنا فاذا قبلتم رجائنا فهذا هو المامول من سموكم ونحن
نشكركم على ذلك ، واذا لم توافقوا فانا صديقكم على الدوام . والله يحفظكم
وبرعاكم ..

عبد العزيز

٦ - حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود المعظم

بينما نشير الى تسلمنا بيد الاجلال برقية جلالتم المؤرخة في ١٧/١١/١٣٦٤ الموافق ٢٣/١٠/١٩٤٥ نرى من واجبنا ان نعرب لجلالة الاخ المعظم عن مزيد تألمنا
للتأثير الذي لمسناه في برقية جلالتم . اننا ما لهذا اردنا واننا لشديدهم الحرص ان
لا يرى جلالة الاخ الا ما هو موضوع سروره وارتياحه . لقد فاتحتمونا جلالتم في
شأن رشيد عالي ، واقترحتم اما العفو عنه ، واما اطلاق سراحه ليركب وجهه . وقد
ابرقنا الى جلالتم موضحين رأينا ، ومشيرين الى الاسباب التي اوجبت التمسك
بذلك الراي . وقد كانت برقيتنا واضحة وليس فيها ما يستوجب التأثر . واذا لم
يكن قد وقع شيء من الخطأ في نقل البرقية فاننا نخشى ان يكون شؤم رشيد الذي
اعتاد ان يلزم حركاته وسكناته قد تلمس سبيله الى هذه القضية ، فعرضها للانتقال
من طور الى طور . ان رشيد مشؤوم الطلعة - كما لا يخفى - ولكننا لن نفسح المجال
لسريان شؤمه .

يعز علينا وايم الله ان ينشأ عن هذه المخابرة ما يسبب تأثر جلالة الاخ . لذلك
اننا نلتمس من جلالتم ان يسمح لنا ببسط الملاحظات التالية حول النقاط الواردة
في برقية جلالتم ، والتي لم يخطر ببالنا قط انارتها .

اولا - ان موقف جلالتك من فتنة رشيد عالي كان موقفا نبلا ينطوي على الصرامة والحزم التامين ومثل هذا الموقف هو الذي كنا دائما ننتظره من اخوة جلالتك . وقد قابلناه من جانبنا بمنتهى التقدير والامتنان ، وهو الذي جعلنا نؤمل ان يكون قراركم النهائي في شأن رشيد متلائما مع ذلك الموقف الرائع .

ثانيا - معاذ الله ان يتبادر الى ذهننا ان جلالة الاخ ممن ينقض العهد ، او ينكث به . بل ان الامر على نقيض ذلك ، وبرقيتنا الاخيرة الى جلالتك واضحة في هذا الشأن . ففضلا عما تضمنته البرقية من تعظيم ما اشتهرتم به جلالتك من التزام الحق ، والاعتصام باحكام الدين الحنيف ، التي تحض على اليفاء بالعهد ، فهي تعرب عن تقديرنا للبواعث الشريفة التي حدت بجلالتك الى ارسالها .

اما ان تطبيق احكام المعاهدات راجع الى جهات الاختصاص في الحكومتين ، فهو مما لا شك فيه . واذا كنا قد تطرقنا الى ذكر شيء منه ، فقد كان ذلك من مقتضيات الجواب على برقية جلالتك . ان حكومتنا سمعت بوجود رشيد في مملكة جلالتك ، فكتبت المراجع المختصة عندنا الى المراجع المختصة في حكومة جلالتك ، طالبة استرداده ، ولم نتأكد من وجوده الا من برقيتك . وقد اوعزنا الى المراجع المختصة بعدم متابعة مخابرة الاسترداد نزولا عند رغبة جلالتك في اعتبار القضية سرية الى نتيجة المخابرة بين شخصينا . واذا كنتم جلالتك تؤثرن استئناف مخابرة الاسترداد بين تلك المراجع ، فاننا نوافق على ذلك .

ثالثا - ان اشارتنا الى ان رشيد من مجرمي الحرب ، والى اهتمام الامم المتحدة باولئك المجرمين ناشئة عن علاقة قضيته بحكومتنا ، ومن الطبيعي ان هذه المسألة كما انها بينكم وبين الامم المتحدة فيما يتعلق بحكومة جلالتك ، فهي ايضا بيننا وبين الامم المتحدة فيما يتعلق بحكومتنا . وقد رأينا ان من واجبا ان نعي اهتمام الامم المتحدة باولئك المجرمين بعض التفاتنا عند نظرنا في برقية جلالتك . لقد احوالت الامم المتحدة مجرمي الحرب والخونة من ابنائها الى القضاء بدون استثناء او تمييز او تردد ، وان ضميرنا ومصلحة بلادنا لا يطمئنان الى استثناء اكبر مجرمي الحرب عندنا واشدهم خطرا وابعاده عن تناول العدالة والقضاء .

رابعا - اما القضايا التي لبينا فيها رغبات جلالتك مما هي اهم وادق من قضية رشيد ، فمن سوء الحظ ان لا تذكرها جلالتك حادثا منها . ويحتمل ان يكون ذلك ناشئا عن اختلاف وجهتي النظر الى تلك القضايا . لقد وقفت حكومتنا في قضايا كثيرة مثل موقف حكومة جلالتك الدقيق من قضية رشيد ، وبرغم ذلك فقد آثرت النزول في تلك القضايا عند رغبة جلالتك ، حبا بتطمين تلك الرغبات ، وتوثيقا لعلاقات الود والاخوة بين المملكتين . اما ما ذكرتموه من ان جلالتك كنتم ولا تزالون مصرين على ادامة صلاة الصداقة والمودة بيننا برغم صبر جلالتك على امور كثيرة تخل بالمعاهدات المعقودة بيننا ، فان واجب المصارحة يتطلب ان نؤكد لجلالتك اننا لا نذكر شيئا من تلك الامور ، وان ثمة قضايا كان فيها تساهل حكومتنا مع حكومة جلالتك عرض لنقد لاذع هنا . ولكنها تفاضت عنه حرصا على تلبية رغبات جلالتك ،

ورغبة في توثيق روابط التفاهم وحسن الجوار بين البلدين . واذا كان قد وقع شيء مما تفضلتم بذكره واحتملتموه - من غير أن ننتبه اليه في حينه - فذلك فضل كبير من جلالة الاخ كنا ولا نزال نؤمله وننتوقه من جلالة ، ولا ولن يخطر ببالنا قسط ان جلالة الاخ يندم على فضل تفضل به ، او مكreme سبق اليها بل اننا لا نخال جلالة الا راغب في المزيد من ذلك .

خامسا - لاحظنا ان جلالة الاخ لا يزال يهتم بقضية رشيد عالي ، ولما كنا نخشى ان تعار هذه القضية اكثر مما تستحق من الاهتمام ، فاننا نرانا مضطرين الى توضيح بعض النقاط حولها برغم كراهيتنا لذلك .

ان هذا الرجل كان دائما عبدا لمطامعه وشهواته ، وحربا على امته وبلاده فقد اعان الاتحاديين على كبح الروح الوطنية في العراق في العهد العثماني ، ولما اضطر الترك الى الانسحاب من العراق امام الجيوش البريطانية في الحرب العظمى الماضية ، انسحب معهم الى الموصل . ولما ينس من عودته رجع الى بغداد وخدم في حكومة الاحتلال بينما قاطعها معظم الوطنيين احتجاجا على عدم تأسيس الحكومة الوطنية التي جاهدوا في سبيلها . ولما تالفت الحكومة الوطنية شق السبيل اليها عن طريق الفتن والدسائس ، فكان لا يأتي للمنصب الا عن طريق الدم والنار ، ولا يفادره الا عن طريق الدم والنار ، فالحق بوطنه من جراء ذلك اضرارا لا تقدر . ولما نشبت الحرب العظمى الاخيرة ساء مطامعه ان تظل بلاده وما يجاورها في نجوة من ويلاتها ، فاتصل بالمعتدين على استقلال الغير ، واقحم الجيش العراقي في السياسة . حتى اذا بلغت الحرب العالمية ادق مراحلها ، حرم بلاده نعمة بقائها خارج ساحات القتال ، ونقل ويلات الحرب اليها ، فانزل بها الخراب والدمار ، وقضى على الالوف من زهرة شبانها ، ونخبة منويريها ، ونشر البؤس والشقاء على عائلاتهم واطفالهم . ولو لم يرد الله كيد المجرم في نحره ، ويتدارك امم الشرق الاوسط اجمع بلطفه وعنايته ، لكانت مرسحا لفضائح وويلات تفوق ما حل بغيرها من بلاد العالم المنكوبة . ولما شعر بالفشل ضمن بنفسه ان يبذلها في سبيل الغاية التي يسعى اليها ، فتخلى عن المخدوعين باحاديثه في ساعة الشدة ، وانسل انسلا العبد الابق لاثنا باذيال الفرار ، تاركا رفقاؤه وبلاده للمصير المظلم الذي كان ينتظره . وقد القى رحاله في بلاد المعتدين الذين ظل حتى الساعة الاخيرة يؤمل استقدامهم لاحتلال بلاده ، غير متعظ بما فعلوه فسي بلاد الناس . هذا هو رشيد عالي يا صاحب الجلالة ، وتلك هي سيرته واعماله ، تضاف اليها الاساليب الدنيئة ، والاقوال البذيئة ، التي لجأ اليها ضد مقام العرش ، وضد شخص اخيكم . فاذا اتسع العفو لمثل هذا المجرم فلمن فرض القصاص ؟ وعلى من يطبق اذا ؟ ومن يحتمل مسؤولية الدماء الزكية التي اهرقها والارواح البريئة التي ازهقها من غير ان يردعه دين او يخزه ضمير ؟

سادسا - بناء على ما تقدم نكرر اعتذارنا لجلالة الاخ عن عدم تمكننا من تلبية طلب جلالة بشأن المجرم ، ونؤكد لجلالته عظيم امتناننا وتقديرنا للمواقف المجيدة التي عودنا وقوفها في سبيل توثيق صلات الود والاخوة بين البلدين ، وقوي املنا في

المزيد من تلك المواقف لاستمرار نجاح القطرين الشقيقين في تذليل المصاعب التي
تعترض طريقهما في خدمة قضاياهم الخاصة ، وقضايا الامة العربية العامة ، في عهد
يشهد فيه النضال حول تقرير مصائر الشعوب لآماد بعيدة . واننا ننتهز هذه المناسبة
لنكرر ما بسلطانة لجلالة الاخ من ان مقام جلالته عندنا في الذروة ، وانه ليسرنا كثيرا
ان لا يرى منا الا ما يوجب سرور وارتياح جلالته . وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير
العرب وفلاحهم .

عبد الاله

٧ - بسم الله الرحمن الرحيم

١٣٦٤/١٢/٧

١٩٤٥/١١/١٢

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله

الوصي على عرش العراق وولي العهد العظيم

قدّم الينا سعادة وزير العراق المفوض بجدة ، رسالة سمو الاخ الكريمة ،
جوابا على رسالتنا البرقية المؤرخة في ١٧ ذي الحجة ١٣٦٤ الموافق ٢٣ اكتوبر ١٩٤٥
وقد تأملنا ما تفضل به سمو الاخ من بيانات وايضاحات ، واحللنا الملاحظات التي
ابداها محل العناية والاهتمام ، لاننا نعتقد ان واجبا تجاه انفسنا وتجاه
امتنا العربية يحتم علينا ان نتصارع ، وان نتبادل ما يجيش في قراة انفسنا من آراء
وافكار . وهذا الاعتقاد هو الذي جعلنا من بداية الامر ، ومنذ الساعة التي حصلت
بها هذه المشكلة ، نسارع الى المذاكرة مع سمو الاخ لاجل حلها حلا لا يبقى مجالا
للاخذ والرد والمناقشة . ويذكر سمو الاخ اننا من اول وهلة ابرقنا لاجل وضع الحل
الملائم ، يسوّونا ان نلاحظ انه قد اسيء فهم قصدنا الحسنة وحمل على غير محمله
الذي رمينا اليه . فنحن لم يتبادر الى ذهننا ، ولم يخامر ضمائرنا اي شك من جهة
الرغبة في الحصول على تطبيق احكام المعاهدات القائمة بين بلادنا ، ولكننا لاحظنا
ان قضية تسليم المجرمين تمتورها مشكلات مادية ، وعلمية ، وترافقها اصول واحكام
لا يمكن تخطيها من حيث شمول احكام المعاهدة او عدم شمولها . وكون الجرم سياسيا
او غير سياسي ، ولذلك فانا ابرقنا الى سموكم : اننا نرغب في العمل على حل المشكلة
بالروح التي تسمو بكليتنا عن مستوى النصوص اللفظية القابلة للتفسير والتاويل ،
وفي جو من الوداد الاخوي والاخلاص المتبادل . وقد كان منا ابداء الرغبة في ابقاء امر
مفاوضتنا سرا ، حتى لا تتعرض الحطول المرضية فوق احكام المعاهدة . وليس عن
الرغبة في الانحراف عن جادتها او خوفا من نتائجها . وقد كانت المراجعات منا الى
سموكم والى اخواننا ملوك ورؤساء الدول العربية في هذا الموضوع لوثوقنا بالله ، ثم
بان الروابط التي تربط اشخاصنا وبلادنا بعضها ببعض ، انما هي روابط اجل
واسمى ، مما هو مدون في المعاهدات والاتفاقيات . اما الآن وقد اشعرنا سمو الاخ
بان حل هذه القضية فيما بيننا متعذر بسبب الاوضاع والاشكال القانونية والدستورية
في العراق ، واعلن عن رغبته في ترك المراجعات في ذلك الامر الى حكومتينا طبقا لاحكام
المعاهدات القائمة بين البلدين ، فانه لا يسعنا الا النزول عند رغبة سموه ، مع

الاعراب عن اسفنا لعدم حصول ما كنا نصبو اليه ونتمناه . وقد علمنا ان الحكومة العراقية قامت فعلا بتقديم طلب التسليم الى حكومتنا ، وان حكومتنا قد اجابت الحكومة العراقية الصديقة بما تراه في هذا الشأن .

ونحب في الختام ان نكرر على مسامع الاخ الكريم اننا لا نزال حريصين كل الحرص على الابتعاد عن كل ما من شأنه ان يحدث اي اشكال او خلاف في هذا الموضوع او سواه . . . واننا لا نفقد املنا في اهتمام سمو الاخ بملاحظة القضية بنظره الثاقب . والله سبحانه وتعالى يلهمنا ويوفقنا واياكم الى ما فيه الخير لبلادنا وامتنا العربية .

عبد العزيز



مضامين الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فاتحة الجزء الخامس	٣	مقدمات استقالة الوزارة	٤٠
الوزارة المدفعية الرابعة		ما يقال عن استقالة الوزارة	٤٩
توطئة	٥	الوزارة السعيدية الثالثة	
هيئة الوزارة الجديدة	٧	توطئة	٥٣
اول كلمة لرئيس الوزراء	٨	اول كلمة لرئيس الوزراء	٥٥
انتهاء عصيان حامية الموصل	٨	منهاج الوزارة	٥٥
منهاج الوزارة	٨	قضية الكويت	٥٩
سياسة العراق الخارجية	١٢	حوادث منوعة	٦٠
حل مجلس النواب	١٢	افتتاح سدة الكوت	٦٣
الملك يخاطب شعبه	١٣	تأجيل مجلس النواب فحله	٦٤
توقيف قتلة جعفر العسكري	١٤	الملك يكلم الشعب	٦٥
حوادث منوعة	١٤	المؤامرة الموهومة على سلامة الدولة	٦٦
الانتخابات الجديدة لمجلس النواب	١٨	بيان رسمي	٦٧
خطاب العرش	١٩	مقتل الملك غازي	٧٦
اخراج نائب من المجلس	٢١	مقتل القنصل البريطاني	٨٢
تصديق الماهدات مع ايران	٢٢		
استقالة وزير الاقتصاد والمواصلات	٢٤	الوزارة السعيدية الرابعة	
ضم منطقة بشدر الى النظم الادارية	٢٥	استقالة الوزارة السعيدية الثالثة	٨٦
معاهدة تتعلق بتابعة القبائل	٢٦	تكوين الوزارة السعيدية الرابعة	٨٦
اتفاق خاص بادارة المنطقة المحايدة	٢٨	منهاج الوزارة - خطاب الوصي	٨٧
اتفاقية الرعي والماء	٣١	ضم سورية الى العراق	٨٨
مشاكل العراق الخارجية	٣٣	الانتخابات النيابية الجديدة	٨٩
تعديل الوزارة	٣٤	خطاب العرش	٩٠
الاجتماع الثاني لمجلس النواب	٣٥	حوادث وامور منوعة	٩٢
خطاب العرش	٣٦	الوزارة والحرب العالمية الثانية	٩٦
امتياز نفط البصرة	٣٨	موقف العراق من الحرب الجديدة	٩٩
صدى وفاة اتاتورك	٤٠	خطاب خطير لوزير الدفاع	١٠٢

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٦٠	مرور القوات البريطانية عبر العراق	١٠٣	اجتماع المجلس
١٦٠	ايفاد وزيرى الخارجية والعدلية	١٠٤	خطاب العرش
١٦٢	الظليان يسبقون الالمان	١٠٦	اهم ما شرعه المجلس النيابي
١٦٣	البيان الالمانى - الايطالى	١٠٨	مقتل وزير المالية
١٦٥	وزير الخارجية وتعليماته السرية	١١١	استقالة الوزارة
١٦٦	استقلال البلاد العربية	١١٤	حركة انقلاب جريئة
١٦٧	صعوبة التعاون	١١٦	ملاحظة
١٦٩	السفير يتدخل تدخل سافرا		الوزارة السعيدية الخامسة
١٧٠	العراق يشكو السفير	١١٨	كلمة لرئيس الوزراء منهاج الوزارة
١٧١	الانكليز يوسطون	١٢١	محكمة قتلة حيدر
١٧٣	وزير الخارجية يوضح الموقف	١٢٤	استقالة وزير الشؤون الاجتماعية
١٧٧	موقف سمو الوصي	١٢٥	استقالة الوزارة وكتاب استقالتها
١٧٨	تصريح لرئيس الوزراء		الوزارة الكيلانية الثالثة
١٨٠	اثر هذا التصريح	١٢٨	توطئة
١٨٠	تبدل في الوزارة البريطانية	١٢٩	كتاب التوجيه
١٨١	أحققة ام تمويه ؟	١٣٠	حيثة الوزارة الجديدة
١٨٣	انتكاس في السياسة العراقية	١٣٠	كلمة الرئيس
١٨٤	تدخل الكتلة العسكرية	١٣١	منهاج الوزارة
١٨٥	احراج موقف الوزارة	١٣٢	حوادث مختلفة
١٨٨	بارقة امل	١٣٦	بين العراق والرياض
١٨٩	حشرة مريض	١٣٨	بين العراق وتركيا
١٩٢	ماذا جرى في الديوانية ؟	١٤١	بيان رسمي
	وزارة العميد الهاشمي	١٤٢	الوضع الاداري
١٩٤	فترة سادها السكون	١٤٣	مرسوم صيانة الامن العام
١٩٦	تكوين الوزارة الجديدة	١٤٨	استقالة وزير الاقتصاد
١٩٧	في حفلة الاستيزار	١٤٩	في مجلس الامة - خطاب العرش
١٩٨	راي السفارة في الوزارة الجديدة		ازمة وزارية حادة
١٩٨	عودة الوصي	١٥١	نصوص من المعاهدة
١٩٩	سفر وزير الخارجية	١٥٢	اعلان الحرب العالمية الثانية
٢٠١	اول تصريح لرئيس الوزراء	١٥٣	تبديل الوزارة العراقية
٢٠٢	الصحافة كما تريدها الوزارة	١٥٤	تطور الحرب في اوروبا
٢٠٣	الايدي والمصالح الاجنبية	١٥٥	ايطالية تنضم الى المانيا
٢٠٤	منهاج الوزارة	١٥٨	مجلس الوزراء يثبت قراره
٢٠٦	هل تدخل الجيش في السياسة ؟	١٥٨	السفير البريطاني يتدخل
٢٠٧	حوادث منوعة	١٥٩	حجة المستر تشرشل

الوزارة الكيلانية الرابعة

- ٢٤٣ توطئة - هيئة الوزارة الجديدة
٢٤٤ اول خطاب لرئيس الوزراء
٢٤٧ سياسة العراق الخارجية
٢٤٨ وفود من الاولوية
٢٤٨ برقيات من الخارج
٢٤٩ محاولة بريطانية للاعتراف
٢٤٩ الاعتراف الخارجي

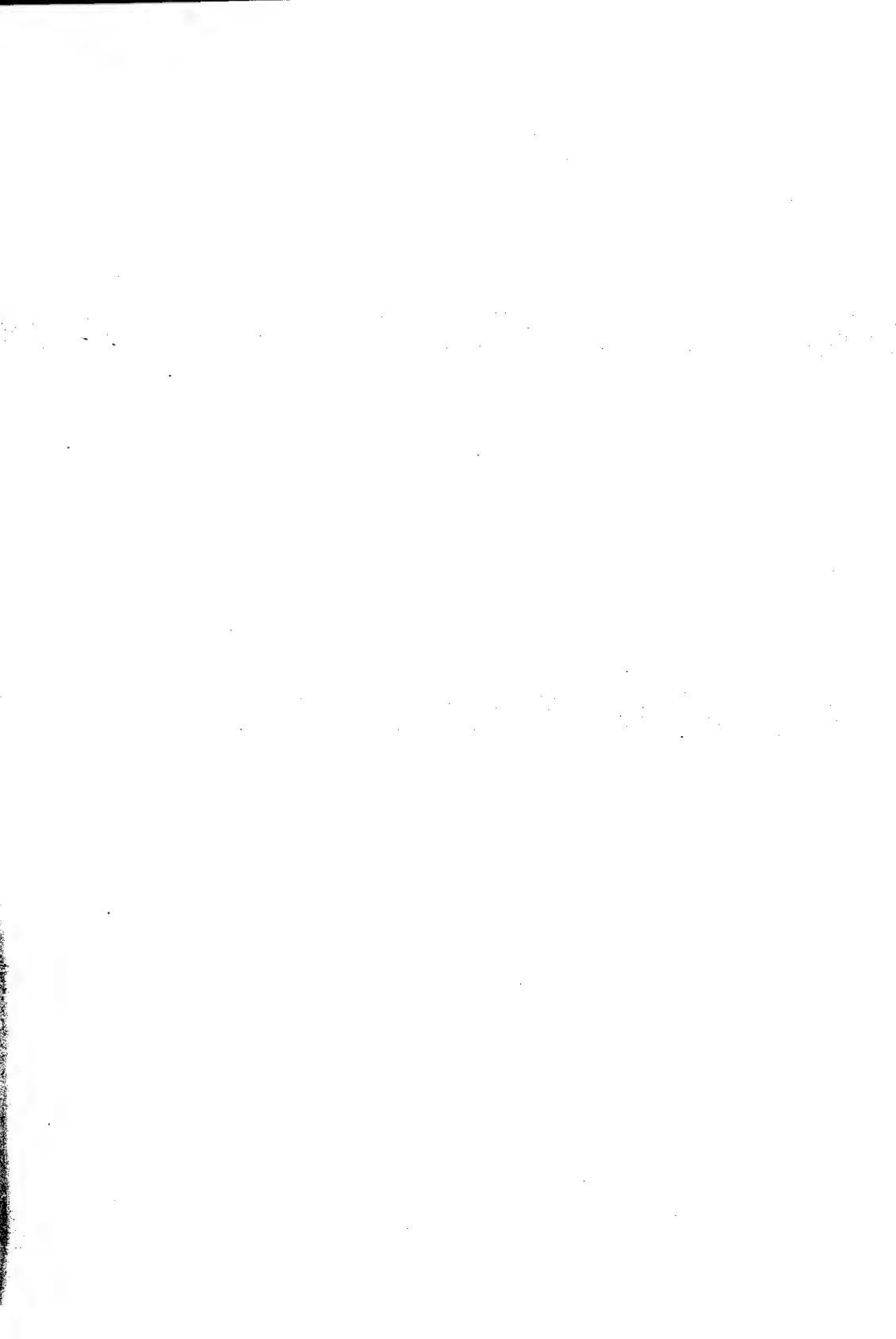
الحرب الانكليزية - المراقية**خمسة ملاحق هامة**

- ١ - تقرير لجنة التحقيق عن
٢٩٥ حوادث حزيران ١٩٤١
٢ - خطاب صاحب السمو
٣٠٥
٣ - الثورة في العراق للسير
٣١٥ ونستن تشرشل
٤ - الازمة في العراق على ما ذكرت
في التقرير البريطاني للقيادة
٣٣٦
٥ - الرسائل الخارجية بتسليم
٣٣٦ رشيد عالي
٣٤٦ مضامين الكتاب

- ٢٠٨ مقررات سرية خطيرة
٢١٠ كيف استقالت الوزارة ؟
٢١٦ كيف قبلت الاستقالة ؟
٢١٨ موقف الانكليز من الاحداث

حكومة الدفاع الوطني

- ٢٢٠ توطئة - حمل الوزارة على الاستقالة
٢٢١ اجتماع خطير في البصرة
٢٢٣ احتمالات في غير محلها
٢٢٥ اقامة الحكومة العسكرية
٢٢٥ بيان رئاسة اركان الجيش
٢٢٧ بيان رئيس حكومة الدفاع الوطني
٢٢٩ القبض على متصرف البصرة
٢٣٠ خطاب آخر للوصي
٢٣١ تدابير استفزازية
٢٣٢ ما يتوله الوصي
٢٣٢ ايفاد ضابطين الى البصرة
٢٣٤ دعوة مجلس الامة الى الاجتماع
٢٣٥ اجتماع مجلس الامة



اخطاء الجزء الخامس

لا يخلو هذا الجزء « الخامس » من بعض الاخطاء المطبعية هذا جدولها :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٦	٢٠	والذاكرة	والذاكرة
٦	٣١	يعتبر	يقبر
١٥	٢٨	وعمر وسلمان	ومحمود سلمان
٢٨	٧	للقيام	القيام
٣٤	٩	واصدرت	وصدرت
٦٢	٧	ان سرعان	انه سرعان
٦٥	١٣	وعدد	وكان عدد
٦٦	١٣	اماليها	آمالها
٧٢	١٧	عقوبات	عقوبة
٧٦	٧	اللاسلكي	للاسلكي
٧٧	٣٣	واستدعاه	واستدعاء
٨٩	٩	الامة	الازمة
٩٣	٣٢	قد زاروا	قد زارا
٩٥	٢١	الاولى	الاول
١٠٦	٣٢	السلطة	السلفة
١١٠	٦	الشركة	الشرطة
١١١	١٣	يؤيده	يؤيد
١٢٣	٢١	ولتحطمه	ولتحطيمه
١٥٨	١٥	تسمح	سمح
١٦٤	٢٨	تتبع	تتبع
١٦٦	٥	المراكز	المركز
١٨٧	٤	خبرت	اخبرت
١٩١	٣٣	ولتستقل	ولتستقل
٢٢١	٨	كواك شبير	كوك شبير
٢٢٦	٣٢	١٣٢	١٨٢
٢٢٧	١٠	والتفاهم	والتفاهم
٢٣٧	١٠	ستحي	ستحيى
٢٦٠	٥	من صحبة	من صحبه
٢٧٥	٢٥	٩٤١/١١/٥	١٩٤١/٥/١١
٢٨٠	١٠	الجسر الخر	جسر الخر
٣١٢	٥	وانقضت	وانقضت
٣٢١	١٦	في الرطبه	ان في الرطبة



السيد عبدالرزاق الحسني

تاريخ
الوزارات العراقية

في العهد الملكي

٦



دار اللؤلؤ هو السقا فيه العامة



شائع
الوزارات العراقية



تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

بقلم

السيد عبد الرزاق كسني

الجزء السادس

٧ جمادى الأولى ١٣٦٠ - صفر ١٣٦٥
٢ حزيران ١٩٤١ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



فاتحة الجزء السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

« رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ » (١) .

« صدق الله العظيم »

وبعد

وشل معين « تاريخ الوزارات العراقية » ونضب ، منذ ان احتل الجيش البريطاني العراق ثانية ، بعد حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١ م . لان الصحف ، والمجلات ، وسائر المراسلات ، والحريات ، خضعت للرقابة العسكرية الشديدة . وحرم على الناس الجهر بأرائهم ، والتظاهر بميولهم ، ولان « المؤلف » كان في جملة من اعتقل ، فكتب عليه ان يقضي في المعتقل اربع سنوات ، حيل خلالها بينه وبين الذوات الذين كان يعتمد عليهم في جمع مظان كتابه ، وفي توجيه ابحائه توجيهها صحيحا ، كما تعذر عليه جمع الوثائق والمستندات التي اعتاد ان يجمعها في اوقاتها ليستفيد منها تارة ، وليطعم بها فصول كتابه تارة اخرى .

ولما رفعت عن العالم تلك الشدة ، وكشفت عن البشرية تلك الغمة ، لقينا متاعب شديدة في جمع مواد هذا المجلد ، لانتقال بعض المسؤولين ، الذين كانوا يمدوننا بالمستندات والمعلومات المفيدة الى دار البقاء من جهة ، وحجب معظم المحدثين منهم مثل هذه المساعدة عنا ، خشية ان ينكشف امرهم ، فيعرف الناس ما كان ينسب اليهم من انصياع في تلك السنين الحالكة من جهة اخرى . وعلى الرغم من ذلك كله رأينا ان نسير بالكتاب قدما حتى نقف به على عتبة العهد الذي خلف عهد الحرب العالمية الثانية ، ذلك العهد الذي عرف بأوضاره ، ومتاعبه ، ومصانعاته .

وهذا المجلد السادس من « تاريخ الوزارات العراقية » انما يتناول بالبحث عهد ست من الوزارات التي تعاقبت على الحكم ايام تلك الحرب ، بين ٢ حزيران ١٩٤١ م و ٢٢ شباط ١٩٤٦ م ، وهي :

(١) سورة ال عمران : ٨ .

١ - الوزارة المدفعية الخامسة . ٢ - الوزارة السعيدية السادسة . ٣ -
الوزارة السعيدية السابعة . ٤ - الوزارة السعيدية الثامنة . ٥ - الوزارة الباجه
جيه الاولى . ٦ - الوزارة الباجه جيه الثانية .

وغاية ما نرجو ونتمنى ان تصل اليها مطالعات وتوجيهات قيمة من قراء هذا
المجلد ، لتتلافى بها في طبعته القادمة ما فاتنا في طبعته الحالية ، فالمرء صغير بنفسه
كبير باخوانه ، وفوق كل ذي علم عليم .

الكرادة الشرقية : غرة المحرم ١٣٧٣ هـ السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة المدفعية الخامسة

توطئة

اجمع الباحثون في « تاريخ العراق الحديث » على ان جيلا المدفعي كان من انبل الشخصيات العراقية ، وابعدها عن الانانية والحزبية ، وقد دلت الحوادث المختلفة على ان جيلا لا يدعى الى الحكم الا بعد ازمت شديدة ، وظروف خاصة تستدعي دعوته لانقاذ الموقف ، او تسكين الافكار .

فقد دعي الى تاليف الوزارة لاول مرة في ٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٣ م ، بعد ان رفض الملك غازي اقرار طلب « الوزارة الكيلانية الثانية » بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد ، مما ادى الى استقالة تلك الوزارة في ٢٨ تشرين الاول من هذه السنة .

والف وزارته الثانية في ٢١ شباط من السنة التالية ، بعد ان حصل اختلاف في وجهات النظر بين اعضاء وزارته الاولى بحيث لم تقو جهود الرئيس النبيل على ازالة اسبابه .

ولما انتشرت الفوضى في البلاد في مفتح عام ١٩٣٥ م ، وعم الاضراب قبائل الفرات الاوسط ، واستقالت « الوزارة الايوبية الاولى » في ٢٣ شباط من هذه السنة ، لم تجد السلطات العليا غير السيد المدفعي اهلا لتكوين الوزارة ، فالف وزارته الثالثة في الرابع من آذار . ولكن هذه الوزارة لم تقو على مجابهة الحالة التي كانت تتمخض البلاد بها يومئذ فاستقالت بعد مرور اسبوعين على تكوينها .

ولما قتل الفريق بكر صدقي العسكري في ١١ آب ١٩٣٧ م ، وتعذر على « الوزارة السليمانية » معالجة الازمة التي نشأت بعد حادثة القتل ، دعي المدفعي الى تكوين « وزارته الرابعة » فالفها في ١٧ آب من هذه السنة ، واستطاع ان يعيد الامور الى نصابها بيسر .

ولما حدث الانقلاب العسكري الاخير في العراق ، وقامت « حكومة الدفاع الوطني » في البلاد ، كان المدفعي من الساخطين على هذه الحركة ، والعاملين على احباطها ، وقد التحق بالامير عبد الاله في البصرة ، ثم صحبه الى عمان وفلسطين ، فلما جردت الحكومة البريطانية حملة عسكرية للقضاء على الاوضاع القائمة ، واخراج

القائمين بها من البلاد ، عاد الرجل مع الحملة المذكورة الى « الجبائية » وتوجه منها الى البصرة مندوبا عن الامير المشار اليه ، حيث الف حكومة مؤقتة مكونة من الوية « البصرة والناصرية والعمارة » على نحو ما شرحناه في « المجلد الخامس » من « تاريخ الوزارات العراقية » فلما عاد الامير الى بغداد في اول حزيران ١٩٤١ م ، استدعى المدعي اليه ، وبعد مشاورات دقيقة استقر الرأي على ان يعهد اليه بتكوين الوزارة الجديدة (١) فوجه اليه هذا الكتاب :

الرقم ٢٥٢

وزيرى الافخم جميل المدفعى

بناء على انحلال الوزارة ، ونظرا للظروف الحاضرة ، واعتمادا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا في بغداد في اليوم السابع من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافق اليوم الثاني من شهر حزيران سنة الف وتسعمائة واحد واربعين الميلادية .
عبد الإله

هيئة الوزارة

كانت الظروف التي كلف فيها المدفعى بتكوين وزارته « الخامسة » تتطلب تعيين الوزراء ، وتحديد مسؤولياتهم بسرعة فائقة ، بحيث لم يتسن له التفكير في مدى التعاون الذي سيحصل بينه وبين زملائه في تصريف شؤون الدولة في هاتيك الظروف ، وعلى هذا اتصل بالسفارة البريطانية ثم بسمو الامير وعرض اسماء الذوات الذين اعتقد ان التعاون معهم سيمهد الطريق لانهاء حالة التازم وعودة الهدوء فلم يلق معارضة تذكر ، وهكذا صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٥٣ في اليوم الثاني من حزيران ١٩٤١ م بتعيين :

(١) قال لنا السيد محمود صبحي الدفتري ، احد الوزراء اللامين : ان الامير عبد الله استدعاه الى قصره الملكي ليلة اليوم الثاني من شهر حزيران ١٩٤١ م ، وسأله رايه في اسناد رئاسة الوزراء السى وزير سابق لم يسبق له ان الف وزارة من قبل « وهو يعتقد انه يقصده » فرد عليه الدفتري ان المصلحة تقتضى باسناد الرئاسة الى رئيس سابق مجرب كجميل المدفعى مثلا فقال الامير : انه كلف المدفعى بذلك نرفض . فأجابه هذا ان يعيبد التكليف فان كرر الرفض فعلى الوصي ان يستعمل صلاحياته فيتولى السلطة بنفسه ويستعين بالمديرين العامين في تصريف امور الدولة اه .

وقال لنا السيد علي جودة الايوبي : ان النية اتجهت اليه باديء بدء لتأليف الوزارة الجديدة فلما اعترض من ذلك باعتلال صحته ، وقع التكليف على السيد جميل المدفعى ، فاشتراط هذا دخول علي جودة في وزارته ، فكرر هذا الاعتذار . فلما اصرت الجهات العليا على دخوله في الوزارة المدفعية اشترط ان يشغل منصب وزارة الخارجية لقبول الشرط . وكان في نية المدفعى من قبل ان يسند منصب وزارة الخارجية الى السيد نصره الفارسي ، فتولى السيد الدفتري اقناع الفارسي بقبول منصب وزارة الاقتصاد في الوزارة المرتقبة وهكذا سويت الطبخة .

- ١ - جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - علي جودة : وزيرا للخارجية .
- ٣ - مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
- ٤ - نظيف الشاوي : وزيرا للدفاع .
- ٥ - ابراهيم كمال : وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة العدلية .
- ٦ - جلال بابان : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٧ - نصره الفارسي : وزيرا للاقتصاد ووكيلا لوزارة الشؤون الاجتماعية .
- ٨ - محمد رضا الشيببي : وزيرا للمعارف .

وكان معظم هؤلاء الذوات ممن استنكر الحرب العراقية - الانكليزية ، كما كان معظمهم من المواليين للانكليز او الساخطين على سياسة السيد الكيلاني .

حفلة الاستيزار

لم تجر حفلة الاستيزار التقليدية للوزارة المدفعية الخامسة ، ولم تتل الارادة الملكية باسناد منصب الرئاسة الى السيد المدفعي في حفل رسمي كالعادة ، فقد فرض نظام منع التجول على العاصمة واطرافها ، فلا حركة نقل ، ولا حركة مرور ، فاستعان الرئيس بمحطة الاذاعة اللاسلكية في اعلان نبأ تأليفه الوزارة ، حيث اذيع البيان التالي بصورة متكررة ، وفي فترات متقاربة :

الى الشعب العراقي الكريم !

نظرا لما يحتمه الواجب في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد ، وبناء على ضرورة صيانة استقلالها ، واتخاذ جميع التدابير الضرورية الصارمة لاستتباب الامن واعادة الطمأنينة ، وتمتع البلاد بحياتها الدستورية ، اضطلعت ، بعد الاتكال على الله ، وعلى مؤازرة المخلصين من ابناء البلاد ، بأعباء المسؤولية . لذلك ارجو من الجميع الاعتصام بالهدوء آملا منهم ان يقدروا هذه الظروف الدقيقة ، وسوف لا يحصل اي تردد في الضرب على ايدي المفسدين ، وكل من تسول له نفسه تعكير صفو الامن والراحة والله ولي التوفيق .

رئيس الوزراء - جميل المدفعي

وفي اليوم الذي تم تأليف « الوزارة المدفعية الخامسة » هبطت في مطار بغداد طائرة تقل بريطانية تحمل فصيلا من الجنود البريطانيين المدججين بالسلاح الاوتوماتيكي لتتولى حماية السفارة البريطانية في بغداد . ولما احيطت رئاسة اركان الجيش العراقي علما بذلك ، سكتت ولم تنبس ببنت شفة فهل كان هذا التحدي من مقتضيات شروط الهدنة ؟

وزير الشؤون الاجتماعية

وارتأى الرئيس المدفعي أن يكون في وزارته وزيران شيعة ، فطلب الى وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشيبلي أن يرشح أحد معارفه لمنصب « وزارة الشؤون الاجتماعية » فوق الاختيار على متصرف لواء الدليم السيد جعفر حمدي ، ولكن فقدان المواصلات بين العاصمة وبين هذا اللواء ، أدى الى اعتراض أحد الوزراء على هذا الترشيح ، غير أن التدابير اتخذت لتأمين استدعاء السيد جعفر حمدي الى بغداد عن طريق سامراء - بلد - سمكة - بغداد فلما بلغها سالما ، صدرت الإرادة الملكية بتعيينه وزيرا للشؤون الاجتماعية .

ولقد قبل تكوين هذه الوزارة بالغبطة والسرور من قبل فريق من السكان ، وبالالم والقنوط من قبل فريق آخر . أما الذين سرّوا بتكوينها فهم الذين سئموا حياة التقشف والتعقيم ، وقصف المدافع وأزيز الطائرات ، ونحو ذلك من متطلبات الحرب ، وأما الذين قنطوا لهذا التكوين فهم الذين كانوا يرون في الاستسلام معرّة لا يصح السكوت عليها ، واحتلالا اجنبيا لا يمكن تحمله . وعلى كل فقد وصف العين ، السيد جلال بابان ، تكوين الوزارة الجديدة والظروف التي مرت فيها بالكلمة الآتية :

سادتي ! عندما تسلم فخامة المدفعي المسؤولية كانت البلاد ، كما عبر عنها فخامته ، مضطربة لا تعرف بأية مصيبة تصطدم ، وكانت الفوضى ضاربة أطناها بكل مكان ، وكان من حق أية وزارة ، بل من واجب أية وزارة اتت الى الحكم في مثل هذه الظروف ان تعيد الى البلاد طمأنينتها ، وتضمن لها راحتها بكل وسيلة ممكنة (١) .

اعلان الاحكام العرفية

كانت باكورة اعمال « الوزارة المدفعية الخامسة » انها قررت اعلان الاحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، وفي المناطق المجاورة لها ، فاستصدرت هاتين الإرادتين الملكيتين :

(١) الإرادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١ م :

اصدرت هذه الإرادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ووكيل وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء .

١ - باعلان الاحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المراقبة في بغداد عن انها تابعة للحركات العسكرية الى حين صدور ارادة ملكية بانهاؤها .

(١) محاضر مجلس الاميان للسنة ١٩٤٢/١٩٤١ م ص ٢١ .

٢ - ويتوقف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين ادارة الالوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، ودعاوي العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية المراقبة .

على وزيرى الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ هـ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ م .
عبد الإله

وزير الداخلية مصطفى العمري ، وزير الدفاع نظيف الشاوي ، وكيل وزير العدلية ابراهيم كمال (١) ، رئيس الوزراء جميل المدفعي .

(٢) الارادة الملكية المرقمة ٢٥٦ لسنة ١٩٤١ م .

اصدرت هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيراً الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية .

بان تكون الادارة الملكية في المنطقة الملنة فيها الاحكام العرفية ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١ م ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المراقبة في بغداد المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة ، حسبما يترأى له .

على وزيرى الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ هـ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ م .
عبد الإله

وزير الداخلية مصطفى العمري ، وزير الدفاع نظيف الشاوي ، وكيل وزير العدلية ابراهيم كمال (٢) ، رئيس الوزراء جميل المدفعي .

هيئة المجلس العرفي

وقد صدرت الارادة الملكية بتعيين العقيد مصطفى راغب رئيساً للمجلس العرفي العسكري ، والمقدم ناجي عبد الرزاق ، والمقدم طاهر محمد ، عضوين عسكريين فيه . كذلك صدرت الارادة الملكية بتعيين الحاكمين : محمد فهمي الجراح ، ومصطفى عزت عبد السلام عضوين مدنيين وفقاً للمادة الاولى من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م .

واستمرت الادارة العسكرية العرفية « الملنة في ٣ حزيران ١٩٤١ م » الى آذار

(١) و (٢) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد ١٩١٨ م الصادر بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤١ م .

١٩٤٦م حين الفتها وزارة السيد توفيق السويدي الثانية اذ استصدرت الارادة الملكية بالغائها اعتبارا من هذا التاريخ ، اي انها بقيت معلنة نحو خمس سنوات متتالية .

تدابير متصرفية لواء بغداد

كانت الحالة العامة في العاصمة تستدعي وجود متصرف حازم على رأس « متصرفية اللواء » فاستدعي عبد الحميد عبد المجيد « صرصر » لاشغال هذا المنصب ، وكان قبلئذ يشغل « متصرفية لواء ديالى » فشرعت السلطات المسؤولة تمتثل المشتبه في سلوكهم السياسي ، والمتهمين بحوادث السلب والنهب والقوضى ، وإغلاق الراحة العامة ، وكذلك الذين كانوا يجاهرون في انتقاد الوضع الجديد ، او يعلنون تأييدهم للوضع السابق ، حتى تجاوز عدد الموقوفين عشرين الفا ، ولما لم تكن السجون والمواقف كافية لاستيعاب هذا العدد الضخم ؛ حشروا في المساجد ، والجوامع ، ومراكز الشرطة ، ونحوها ، ثم عالجت المتصرفية الوضع العام بهذه البيانات :

البيان الاول :

يمنع التجمهر في الازقة والشوارع في العاصمة وضواحيها اكثر من اربعة اشخاص ، ويستعمل الشرطة السلاح وتطلق النار على المخالفين (١) .

« متصرف لواء بغداد »

البيان الثاني :

يمنع التجوال في العاصمة وضواحيها ، بما فيها الكاظمية ، والاعظمية ، والكرادة الشرقية ، وكرادة مريم ، من الساعة الخامسة مساء حتى الساعة الخامسة صباحا الى اشعار آخر (٢) .

البيان الثالث :

حفظا للامن والنظام ، فقد اوعز الى القوة المسلحة باطلاق النار على كل من يتصدى الى الاخلال بذلك ، فيطلب الى كافة الاهلين المحافظة على الهدوء والسكينة (٣) .

« رئيس اركان الجيش »

البيان الرابع :

نعن للجمهور بانه كل من توجد لديه اموال منهوبة ، عليه ان يسلمها الى اقرب

(١) و (٢) و (٣) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٩ الصادر بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤٢ م .

مخفر للشرطة خلال ٨ ساعة من تاريخ صدور هذا البيان ، وسوف تجري التحريات في جميع الدور والمحلات المشتبه بها ، والذي توجد لديه أموال منهوبة يعاقب أشد العقاب (١) .

البيان الخامس :

« استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الحادية عشرة ٢ من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩م ، يمنع حمل السلاح ، على اختلاف انواعه ، ضمن منطقة العاصمة وضواحيها ، بما فيها ناحية الكرادة الشرقية ، والاعظمية ، والمخالف يعاقب وفقا للمادة التاسعة عشرة من القانون المذكور » اهـ .

وعلى اثر صدور هذه البيانات الخمسة ، خاف الاهلون وخشوا سوء العاقبة ، فامتألت الارقة والطرق بالمنهوبات التي كانت تطرح فيها من غير حساب ، وشرعت الشرطة في تحرّي البيوت ، وتمنيط المحلات المشبوهة لاستخراج الاثاث المشتبه بها . وكان اليهود يدعون - اثناء هذه التحريات - ملكيات بعض الاشياء التي لا تعود اليهم ، فكانت سلطات الامن تلاقي صعوبات جمة في إحقاق الحق ، وفي اعادة الاموال الى اصحابها الشرعيين .

وتألفت لجان من ممثلي وزارات الداخلية ، والعديلية ، والمالية ، لاعادة هذه المنهوبات الى اصحابها ، فكانت هذه اللجان تكابد انواع المتاعب في توزيع العدل بين المتضررين . وقد صادف ان حلف خمسة اشخاص ، من خمس محلات متفرقة ، ملكية سجادة واحدة فحارت اللجنة المختصة في تعيين صاحبها الشرعي حتى اضطرت الى بيعها ، وبيع الكثير من امثالها وتسليم الثمن الى رئيس الطائفة للتصرف به . واغرب من هذا ان احد اعضاء اللجان جاء بسجادة من داره وعرضها على اليهود المتضررين ، فادعى ملكيتها سبعة منهم وهم لا يعلمون انه جيء بها من دار احد المحققين (٢) .

بغداد قاعدة حرية

كان الجيش البريطاني الزاحف على العاصمة من الشمال ومن الغرب ، قد بلغ ابوابها يوم تم تكوين « الوزارة المدفعية الخامسة » اما الجيش الزاحف من الجنوب فقد احتل « أور » بجوار « الناصرية » في ٢٩ ايار ١٩٤١م . فلما عقدت الهدنة وانتهت الحرب بين بريطانيا والعراق على صورة رسمية ، اتخذ الجيش البريطاني مدينة بغداد قاعدة حرية يمتون منها ساحات القتال في سائر الجهات . وقد دخل بغداد في غضون شهر حزيران نحو مئة الف جندي عسكروا في الجانب الغربي منها « اي في الكرخ » واحتل ضباطهم معظم الدور الحديثة المجاورة لمعسكرهم ، فارتفعت

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٩ الصادر بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤٢ م .

(٢) رواء لنا السيد معروف جياووك أحد الامضاء ، وقد جاء بهذه السجادة من داره .

أسعار الحاجات ارتفاعا فاحشا ، وتعذر على الطبقتين : الفقيرة والمتوسطة العيش
بسر ، فأنصفت الوزارة الموظفين والمستخدمين بزيادة مرتباتهم ، وحملت الشركات
الأجنبية على أن تحذو حذوها فترفع الأجور المقررة للمشتغلين لديها .

وهال العراقيين منظر الجيش البريطاني يجوب ميادين بغداد وشوارعها العامة
بسياراته ومدرعاته ، فصدرت الصحف تحمل هذه الكلمة الرسمية :

« جاءنا من مصدر رسمي : أن فخامة السفير البريطاني أبلغ وزارة الخارجية
العراقية تمنيات المستر ايدن وزير خارجية الحكومة البريطانية الطيبة نحو العراق ،
وأعلمها بأنه طلب أن يسجل لدى الحكومة العراقية عزم حكومته على احترام استقلال
العراق وكيانه ، واستعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية فيما يؤدي الى رفاه
العراق والدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي (١) .

بيان آخر من وزارة الدفاع

لم تجد « رئاسة أركان الجيش » في البيانات التي أصدرتها عن عقد الهدنة بين
الجيشين : العراقي والبريطاني أي تأثير في الشعب الهائج المضطرب ، فرأت « وزارة
الدفاع » أن تأخذ على عاتقها اطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع الذي آلت « القضية
العراقية » اليه فاصدرت المنشور التالي في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٤١ م :

أيها الشعب العراقي الكريم

قد يكون بعضكم غير واقف على حقيقة وضع البلاد الخطير ، وغير عالم بشدة
الازمة التي اجتازها العراق في خلال الايام الاخيرة ، فمنعنا لدعايات المفسدين التي
تضر بمصلحة العراق ، وقطعا لالسنه السوء التي تروج الاشاعات الكاذبة المحاكة من
الرتل الخامس ، وعمال الاجانب الذين لا يهدأ لهم بال في مثل هذه الظروف ، حتى
يوقع الشر والفساد بيننا للفت في ساعد الامة ، وهدم دعائم المملكة التي بذلنا الارواح
والاموال في تشييد كيانه ، فاليكم بالبيان التالي ايضا للموقف الوخيم الذي زجت
به البلاد :

ففي يوم الجمعة الماضي ، في الساعة الثانية عشرة ظهرا تلقينا الانباء الرسمية
الصادقة بأن أولئك الذين زجوا البلاد في هذه الحرب الطاحنة ، يتركون واجباتهم
وقيادتهم من منتصف الليل ، فيغادرون العراق في أخرج موقف ، ويلتجئون الى
ايران . وهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي أقام نفسه رئيسا للوزارة ، مع
زملائه الذين سبقه بعضهم الى الهزيمة ، ووكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين
زكي سليمان ، والعقيد الركن صلاح الدين الصباغ ، والعقيد الركن كامل شبيب ،
والعقيد محمود سلمان ، والعقيد الركن فهمي سعيد وغيرهم ، ولم يتخلف منهم

سوى السيد يونس السبعائي الذي تبعهم ظهر ذلك اليوم ، بعد علمه بهزيمة زملائه فاختار الانضمام اليهم في ايران ، فرأى العقيد الركن نور الدين محمود ، الذي كان اقدم ضابط في بغداد ، أن يجمع فوراً امرأه الجيش وقادته الموجودين في بغداد ، وفي سوح القتال ، مع استشارة زعماء الامة ، واقطاب البلاد الموجودين في بغداد من رؤساء وزراء ، ووزراء سابقين ، واعيان ونواب ، وغيرهم من الوجوه ، والاشراف ، للمداولة معهم في الموقف الذي اوقع الجيش والبلاد فيه اولئك المنهزمون ، وبعد المذاكرة تقرر بالاجماع المفاوضة في عقد صلح شريف يضمن استقلال البلاد التام ، وصيانة شرف الجيش ، وبقائه على ما كان عليه ، وارجاع الامور الى مجاريها حسب المعاهدة العراقية - البريطانية ، دون الاخلال بمصلحة البلاد قيد شعرة ، وقد ايد موقفنا هذا قادة الجيش ، وضباطه الذين في سوح القتال ، ولم تتخذ هذا القرار الخطير الا لحفاظة البقية الباقية من الجيش ، وصيانة المملكة من الكارثة المحتملة . وبعد المفاوضة اتفق ممثلو الطرفين على الشروط الملخصة ادناه : -

- ١ - إيقاف القتال .
- ٢ - المحافظة على استقلال المملكة التام .
- ٣ - الاحتفاظ بالجيش بكامل معداته ، وسلاحه ، وتجهيزاته كالسابق .
- ٤ - انسحاب الوحدات الى معسكراتها السلمية .
- ٥ - فتح خط المواصلات ، حسب نصوص المعاهدة العراقية - البريطانية .
- ٦ - تريح الاسرى .
- ٧ - القاء القبض على القوات المسلحة للدول الاجنبية المعادية ، اي الالمان والاطليان .

وعليه اوقفنا القتال ، وعادت الامور الى مجاريها في جميع أنحاء العراق ، ما عدا الحادث الموضعي المؤسف الذي حدث في بغداد قبل يومين . وليعلم الجميع بان الجيش بصنوفه ، واقسامه ، وقيادته ، ووحداته بأسرها ، متضامن متكاتف في جميع أنحاء المملكة لحفظ سلامة الوطن ، والدفاع عن استقلال البلاد تحت ظل جلالة الملك العظيم وسمو الوصي الامير عبد الله . اهـ (١) .

الهاريون من الجيش

لم تكذ « الوزارة الكيلانية الرابعة » تقرر الانسحاب من العاصمة حتى اختمرت في اذهان بعض القادة والجنود فكرة الهرب من العراق ، او تنظيم المقاومة في الموصل ، فسافر الى ايران وتركيا وسورية عدد كبير من هؤلاء لهذه الغاية ، كما ان عددا آخر ظل يقاتل القوات البريطانية في « لواء الدليم » على الرغم من عقد الهدنة بين الجيشين . فلما اخفقت الحركة ، اخذ معظم المذكورين يعمدون الى العراق ، اما الذين بقوا في سورية ، وتركيا ، وايران ، فقد اعتقلوا فيها من قبل السلطات المحلية والبريطانية ،

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٩ الصادر بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤١ م .

ولا سيما بعد تطور الاحوال العالمية . وفي الوقت نفسه فان السفارة البريطانية في بغداد اسرّت الى الضباط البريطانيين في البعثة البريطانية ان يشيعوا بين الجنود العراقيين ان من شروط الهدنة التي توصل اليها تسريح الجيش العراقي فعلى الجنود ان يعودوا الى آلهم وذوبهم مما حمل الحكومة العراقية على تعيين فصائل خاصة لصد الجنود عن الهرب كما انها سدت منافذ الهرب في العاصمة في وجوه المضللين .

وفي ١٦ حزيران ١٩٤١م اصدرت وزارة الدفاع دعوة الى الهاربين هذا نصها:

« عندما هرب القواد المسؤولون عن الحركات فجأة ، وتلتها فترة المفاوضات ، ثم تأليف الوزارة ، تغيب بعض نواب الضباط ، وضباط الصف ، والجنود ، بناء على ما حصل لديهم من التباس عن حقيقة الوضع ، وقد اخذ بالعودة الى وحداتهم اولئك الذين فهموا الوضع بعدئذ ، وبقي قسم قليل يظهر انه متغيب خوف العقاب .

« بالنظر الى الوضع السائد آنذاك ، قررت وزارة الدفاع اعفاء اولئك المتغيبين من الاجراءات ، على ان يتم التحاقهم مستصحبين تجهيزاتهم الى يوم ٢٥ حزيران ١٩٤١م . وسيطبق قانون العقوبات العسكري بحق كل من يتخلف عن الالتحاق خلال هذه المدة . ولما كانت وزارة الدفاع قائمة باكمال تشكيلات الوحدات العسكرية . تؤمل بأن اولئك الجنود الذين اثبتوا جدارتهم بشرف الجندية يسارعون الى الانضمام الى وحداتهم ، ويواصلون الخدمة تحت رايتهم المقدسة » (١) .

بغداد ١٦ حزيران ١٩٤١م — وزارة الدفاع —

وانقضت المدة المحددة لعودة المتغيبين ، فلم يعد احد الى وحدته ، فاضطرت وزارة الدفاع الى ان تكرر الدعوة وتعلن في ٦ تموز ١٩٤١م انها :

« قررت تمديد المدة الى ١٥ تموز ١٩٤١م ، وهكذا سوف لا تتخذ اية اجراءات ضد الذين التحقوا خلال تلك المدة ، ولا شك في ان المتغيبين الذين استمروا في تغييبهم خشية العقاب ، سيسارعون الى الاستفادة من هذه الفرصة » (٢) .

وانتهت هذه المدة ايضا ، وانتهت حياة « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٧ تشرين الاول من هذه السنة ، ولم يعد من المتغيبين الا العدد الصغير .

مشروعية اعمال الوزارة الكيلانية

عز على الحكومة البريطانية قيام حركة تحررية واسعة النطاق في العراق ، تستند الى قرارات خطيرة يصدرها مجلس الامة ، وتشريعات هامة تقرها السلطات المسؤولة ، فاسرت الى « الوزارة المدفعية الخامسة » ان لا بد من اتخاذ قرار بعدم شرعية الامور التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » في العشرة الاولى من شهر

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٩ الصادر بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤١ م .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١١٥٦ الصادر بتاريخ ٧ تموز ١٩٤١ م .

نيسان سنة ١٩٤١ م وكذا « الوزارة الكيلانية الرابعة » التي اعقبت تلك الحكومة ؛ وعلى هذا طلب السيد ابراهيم كمال ، وكيل وزارة العدلية ، الى « ديوان التدوين القانوني » في وزارته أن يدرس هذا الموضوع بتمعن ويصدر قراره . وقد درس الديوان هذه القضية من نواحيها القانونية ، واصدر القرار الآتي في اليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ م بحسب الابعازات العليا .

معالي الوزير

اشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٩٤١/٦/٣ م

ان المادة (٢٩) من القانون الاساسي نصت على ان يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في اول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، واذا لم يدع في اليوم المذكور الى ذلك ، يجتمع بحكم القانون . كما وان المادة (٤٠) منه نصت على ان للملك ان يدعو مجلس الامة للالتئام ، بصورة غير اعتيادية ، خارج مدة الاجتماع العادي ، للبت في امور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الاجتماع بارادة ملكية؛ فيفهم من هذين النصين : ان اجتماع مجلس الامة بصورة اعتيادية ، او بصورة فوق العادة ، منوط بالملك ، ولا يسوغ لمجلس الامة ان يجتمع من تلقاء نفسه ، الا في حالة عدم دعوته للاجتماع العادي في اليوم الاول من تشرين الثاني من كل سنة . فاجتماع مجلس الامة بصورة غير اعتيادية يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ م ، بدعوة من قبل نائب رئيس مجلس النواب ، مخالف لصراحة المادتين المذكورتين ، ولا يعتبر اجتماعا دستوريا . فاذا اجتمع مجلس الامة بصورة دستورية، فيجب ان تعقد الجلسة المشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان، حسب نص المادة ٦٣ من القانون الاساسي . اما قيام حكومة باسم « حكومة الدفاع الوطني » على اثر مغادرة الوصي العاصمة ، بنتيجة الضغط الحاصل عليه ، فليس لها صبغة دستورية ، سيما وان الوزارة القائمة خلال تلك المدة لم تقبل استقالتها من جهة دستورية . فبالنظر لما تقدم ، نعتبر كافة الاعمال التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » والحكومة التي تلتها ، باطلة من اصلها ، ولا تحتاج الى اصدار تشريع او غير ذلك لابطالها . ويجوز للحكومة الحاضرة ان تؤيد بعض الاعمال الواقعة خلال تلك المدة ، ان رأت ضرورة تقتضيها المصلحة العامة لذلك، كما ويجوز اعتبار هذا التأييد من تاريخ وقوع تلك الاعمال ، وذلك اما بمرسوم ، او بنظام ، او بقرار من مجلس الوزراء ، او بارادة ملكية ، او باوامر وزارية حسب مقتضى الحال ، ولا يعتبر السكوت عن هذه الاعمال بمثابة تأييد .

رئيس التدوين القانوني

١٩٤١/٦/٣ م

الطلبات البريطانية المتتالية

اصبحت « السفارة البريطانية في العراق » سيدة الموقف بعد فشل حركة ايار ١٩٤١م التحررية ، واخذت طلباتها تنهال على الوزارة الجديدة ، فتضطر هذه

الى مجاراتها باقرار طلباتها تارة ، وبالتحمل تارة اخرى . وننشر فيما يلي قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٥ حزيران سنة ١٩٤١م كنموذج لما ذكرناه :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ٥١٥ والمؤرخ في ١٩٤١/٦/٥ م ، وكتاب وزارة الدفاع المرقم ٨٤٢ والمؤرخ ١٩٤١/٦/٥ م. وبعد سماع الايضاحات التي ادلى بها كل من وزيرى الخارجية والدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، وجد - نظرا للظروف الدولية الراهنة - ان الحالة دخلت في المرحلة التي اشارت اليها الفقرة الثانية من المادة الرابعة من معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى ، الموقع عليها في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م (وهي حالة خطر حرب محقق) وعليه قرر ما يلي :

١ - تخويل وزير الخارجية بان يجيب على الفقرة الاولى من المادة الثالثة لكتاب السفير البريطاني المرقم ٢٥٢ والمؤرخ ٤ حزيران سنة ١٩٤١م بان الحكومة العراقية توافق خلال مدة الحرب ولتقتضياتها فقط ، على ان تضع حكومة صاحب الجلالة البريطانية قواتها البرية ، والجوية ، في الاماكن التي تقتضيها ضرورات الدفاع في العراق ، وذلك مع ملاحظة سبق اخبار الحكومة العراقية بذلك ما امكن ، ومع مراعاة الملاحظات التي تبديها الحكومة العراقية بهذا الشأن بوقته ، بناء على ضرورات ادارية محلية .

٢ - تخويل وزير الخارجية ايضا ، لنفس الاسباب ، بان يجيب على الفقرة ٢ و ٣ للمادة الثالثة لكتاب السفير البريطاني المشار اليه كما يلي :

١ - ان الحكومة العراقية عازمة على اقامة (السانسور) الرقابة على المخابرات ، حسبما تقتضيه ظروف الحرب ، وهي تعتقد بان مصلحة الحكومة البريطانية في هذا الامر - بالنظر الى ظروف الحرب الراهنة - يمكن ضمانها باستخدام موظف اخصائي من الموظفين البريطانيين الذين في خدمة الحكومة العراقية في الدائرة التي ستقام لهذا الغرض .

٢ - لم يتوضح لمجلس الوزراء ما هو المقصود بعبارة الكونترول الواردة في الفقرة (٣) للمادة الثالثة من كتاب السفير المشار اليه . اما اذا كان القصد هو ابداء التعاون بين السلطات البريطانية والعراقية في اتخاذ ما يقتضي من الترتيبات والتدابير لتسهيل وسلامة ورود القوات البريطانية الى الميناء في شط العرب ومداخله ، فقد كان هذا الامر ، ولا يزال ، مأخوذا بنظر الاعتبار ، وقد اعطيت وستعطى الاوامر اللازمة الى سلطات الميناء لاتخاذ ما يلزم من التعاون الغرض المذكور . واما ما اشارت اليه الفقرة المذكورة فيما يخص القاعدة العسكرية البريطانية هناك ، فان الحكومة العراقية توافق على ممارسة السلطات البريطانية ما يقتضي من المراقبة عليها ، بالتعاون مع السلطات العراقية ، وذلك من دون المساس بالشؤون الادارية والاهلية التي تعود للحكومة العراقية فقط اهـ .

والواقع ان هذه الموافقة كانت « صورية لان الجيوش البريطانية كانت قد

احتلت العراق ، وتدفقت عليه قواتها بموجب الخطة العسكرية المقررة ، كما وضعت كافة وسائل النقل البرية والنهرية والموانئ والسكك الحديد تحت تصرف بريطانية » (١) وتم اعتقال عدد كبير من مؤيدي الكيلاني والشايعين لحركته .

سياسة المراسيم

نصت الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي العراقي على انه :

« اذا ظهرت ضرورة اثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، او لدفع خطر عام ، او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، او للقيام بواجبات المعاهدات ، فللملك الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الاحوال ، على ان لا تكون مخالفة لاحكام هذا القانون الاساسي ، ويجب عرضها جميعا على مجلس الامة في اول اجتماع ... الخ (٢) .

واستنادا الى هذا النص الدستوري ، اصدرت « الوزارة المدفعية الخامسة » احد عشر مرسوما خلال مدة بقائها في دست الحكم (من ٢ حزيران ١٩٤١م الى ٧ تشرين الاول ١٩٤١م) كانت ثلاثة منها لتعديل « قانون الملاك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠م » واربعة لاضافة مبالغ ميزانية السنة ١٩٤١ - ١٩٤٢م المالية (٣) وواحدا لتعديل مرسوم انضباط موظفي الدولة ، وآخر لوضع ذيل لرسوم الادارة العرفية الصادر في سنة ١٩٣٥م ، يجيز محاكمة القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م غيايبا ، وثالث لاقصاء المشتركين في تلك الحوادث عن مناصبهم . اما المرسوم الحادي عشر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١م فقد صدر لتأمين اعادة كبار الضباط المحالين على التقاعد في مختلف الظروف الى خدمة الجيش مرة اخرى . ولما كان

(١) كتاب « العراق اسمه وغده » للسيد خليل كنه ص ٦٨ .

(٢) اصل المادة في ملحق الجزء الاول من الوزارات حيث نشر القانون الاساسي وتعديله .

(٣) يتضمن المرسوم المرقم ٦٦ لسنة ١٩٤١م صرف مبلغ قدره (٧٥٠٠٠) دينار كمنحة الى الموظفين البريطانيين الذين تغربوا في حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م . وقد ظهر من مناقشات مجلس الاميان في جلسته الرابعة والسابعة الممنعتين في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤١م و ١٢ اذار ١٩٤٢م (ص ٣٤ - ٣٦ - و ٥٧ - ٦٠) ان السفارة البريطانية كانت قدرت هذه الاضرار بثنة وعشرين الف دينار فدرست « الوزارة المدفعية الخامسة » هذا الموضوع فلم تجد في القوانين العراقية الرعية ما يسوغ تعويض المتضررين في الحوادث غير المنتظرة ، وارفعت صرف خمسة وسبعين الف دينار كمنحة نهائية وليست كمعويض . فلما تكونت « الوزارة السعيدية السادسة » بعد هذه الوزارة استأنفت السفارة المطالبة بما تبقى من مقدار هذا الضرر (وقدره ٤٥٠٠٠ دينار) وكان وزير الداخلية في هذه الوزارة ، صالح جبر يقوم بوكالة وزارة الخارجية ايضا موافق على صرف هذا المبلغ الاضافي ، ولما جاء بالتشريع النهائي الى مجلس الاميان ، جرت مناقشة حادة بين المدفعي وصالح جبر حول هذه الاضاعة فادعى الاول ان المنحة التي صرفتها وزارته (اي ٧٥٠٠٠) كانت كمنحوية نهائية ، وادعى الثاني ان السفارة لم تعتبر هذه المنحة كمنحوية نهائية ، وانها لا تزال تطالب بما تبقى من الاضرار ، فقبل المجلس صرف الاضاعة مكرها .

البعض من هذه المراسيم جاء مخالفا لاحكام القانون الاساسي ، وكان لمرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية اقوى صلة بموضوع كتابنا هذا ، فقد اخترنا الاشارة الى ذلك ونشر بعض النصوص اللازمة لموضوعنا .

١ - مرسوم تعديل مرسوم انضباط الموظفين :

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى - تضاف الفقرة الآتية الى آخر المادة الاولى من مرسوم تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ م :

« ولمجلس الوزراء ان يعيد النظر في قراره الصادر بفصل الموظف ، بمقتضى هذه المادة ، ويقرر جواز استخدامه اذا اقتنع بوجود اسباب تدعو الى ذلك » .

المادة الثانية - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم ، الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادي الاولى سنة ١٣٦٠ هـ ، واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ م .

جميل المدفعي - رئيس الوزراء عبد الاله (١)

وقد عين ، بموجب هذا المرسوم ، السيد احمد الراوي مديرا عاما للشرطة ، وحسن فهمي المدفعي متصرفا للواء الدبوانية ، وعبد الحميد الشالجي مديرا عاما للسجون ، وغيرهم من بعض كبار الموظفين الذين كانوا يؤمنون بضرورة خدمة المجهود الحربي البريطاني ، وسبق ان فصلوا من الخدمة للاسباب التي شرحها القانون المختص (٢) فلما احيل هذا المرسوم الى مجلس النواب لتصديقه ، صادق في جلسته الخامسة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤١ م على قرار لجنته الحقوقية القاضي برفضه وهو :

« اجتمعت اللجنة الحقوقية في الساعة العاشرة زوالية من صباح يوم الاربعاء المصادف ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ م ، ونظرت في المرسوم رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ م رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ م ، المرسل ضمن كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٤٧٩٨

(١) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ م من ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) قال لنا السيد احمد الراوي مدير الشرطة العام انه كان قد فصل من الخدمة لمدة سنتين على عهد وزارة نوري السعيد الخامسة ، وليس على عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني ، وانه اتم مدة الفصل القانونية عندها أعيد الى الخدمة بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ م .

والمؤرخ في ١١/١/١٩٤١م وحضر معالي وزير الداخلية ، واستمعت ايضاحاته وملاحظاته ، وقد اتفقت اللجنة على ما يلي :

١ - لم تجد في الاسباب الموجبة لاستصدار هذا المرسوم ما يبرر صدوره ، بحسب الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي .

٢ - من وجهة الاساس وجدت ان هذا المرسوم يجعل سلطة مجلس الوزراء بالفصل حسب المرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ لا تأثير لها ، بل ربما يقلل من تأثير قوانين الخدمة والانضباط .

وعليه قررت اللجنة بالاتفاق رفض المرسوم وهي توصي المجلس العالي بذلك (١) .

٢ - مرسوم ذيل قانون الملاك :

لما عجزت الوزارات المتعاقبة عن وضع قانون ثابت للملاك، يقضي على الفوضى المستأصلة في تعيين الموظفين ، ونقلهم ، وترفيعهم ، ثم فصلهم ، او الغاء وظائفهم اخذت تلحق بالميزانية جدولاً ثابتاً بعدد الموظفين لكل سنة ، فلا يجوز تجاوز عدد وظائف الدولة في تلك السنة ، العدد المقرر في هذا الجدول ، فاستصدرت الوزارة الجديدة هذا المرسوم :

« لمجلس الوزراء ان يقرر اضافة عدد من الدرجات الى الجدول (ق) الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٤١م » (٢) .

ولما عرض هذا المرسوم على مجلس النواب للمصادقة عليه ، اتخذت « اللجنة الحقوقية » قراراً برفضه هو :

« لاحظت اكثرية اللجنة ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي قد حصرت اصدار المراسيم بالضرورات الثلاث الآتية :

الاولى - اتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام ، والامن العام ، او لدفع خطر عام .

الثانية - لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص .

الثالثة - للقيام بواجبات المعاهدات .

« فاصدار هذه المراسيم اثناء عطلة المجلس النيابي ، لغاية تعديل نص في قانون

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ م ص ٦٤ .

(٢) مجموعة القوانين والانتظمة لسنة ١٩٤١ ص ٢٤٢ .

الملاك او اضافة احكام جديدة عليه لا تنطبق على الفقرات السابقة ... فلهذه الاسباب ترى اكثرية اللجنة ضرورة رفض هذه المراسيم « (١) » .

وقد قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ م رفض هذه المراسيم الثلاثة (٢) .

٣ - مرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية :

لما وضعت « الوزارة الهاشمية الثانية » مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م لم تأخذ بمبدأ اجراء المحاكمة غيابيا بحق من يتعذر القبض عليه ، فلما هرب القائلون بانقلاب سنة ١٩٤١ م الى خارج العراق ، استصدرت « الوزارة المدفعية الخامسة » هذا المرسوم :

« بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى : اذا لم يتيسر القبض على المتهم ، او فر بعد القبض عليه ، تجري التعقبات والتحقيقات والمحاكمات بحقه امام المجلس العرفي غيابيا .

المادة الثانية : قبل البدء بالاجراءات المبينة في المادة اعلاه ، يجب ان تعلق ورقة التكليف بالحضور على محل اقامة المتهم ، وان تنشر صورتها في احدى الجرائد المحلية ، وان تداع من محطة البث اللاسلكية العراقية ، ان امكن ، ويقوم التعليق والنشر والاذاعة مقام التبليغ . فاذا لم يحضر المتهم خلال مدة سبعة ايام من تاريخ هذا التبليغ ، يباشر بالاجراءات المذكورة في المادة السابقة .

المادة الثالثة : يحكم المجلس العرفي العسكري ، بعد تلاوة اوراق التحقيق ، واستماع الشهادات ، وطلبات واقوال المدعي العام ، والمدعي بالحقوق المدنية ، في الجريمة المسندة للمتهم ، وفي التضمنات الناشئة منها ، ويعلم هذا الحكم فوراً حسب الطريقة المبينة في المادة الثانية اعلاه .

المادة الرابعة : ينفذ الحكم المتعلق بالتضمنات فوراً من قبل المجلس العرفي العسكري ، على ان يقدم المحكوم له كفيلاً لمدة ستة اشهر تبتدىء من تاريخ اعلان الحكم ، ويستثنى من هذه الكفالة الحكومة فيما اذا كانت هي المحكوم لها بالتضمنين .

المادة الخامسة : اذا حضر المحكوم عليه غيابيا ، او قبض عليه خلال مدة ستة اشهر ، من تاريخ اعلان الحكم الفيابي عليه ، حسب المادة الثالثة من هذا الذيل ، يعاد النظر في الحكم المذكور من قبل المجلس العرفي العسكري ، بعد اجراء المحاكمة

(١) اصدرت الوزارة مرسومين آخرين : هما مرسوم رقم ٦١ ومرسوم رقم ٦٤ لسنة ١٩٤١ م لتعديل قانون الملك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ م ناصبت المراسيم المخالفة ثلاثة .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ م ص ٣٣ .

حسب المادة الرابعة من المرسوم الاصلي (١) واذا لم يكن المجلس موجودا لسبب انتهاء الاحكام العرفية ، فيجتمع المجلس نفسه لغرض اعادة النظر في الحكم المذكور ، واذا لم يكن ذلك بسبب عدم وجود عضو او اكثر من اعضائه ، فيجوز تعيين اعضاء آخرين بدلا منهم .

المادة السادسة : اذا اسفرت النتيجة ، بعد اعادة النظر ، عن تأييد الحكم السابق ، فلا يرد شيء من التضمنات الى المحكوم عليه ، واذا اسفرت عن براءته ، فيحكم باعادة التضمنات كلها او بعضها اليه .

المادة السابعة : اذا توفي المحكوم عليه غيابا خلال مدة الستة اشهر السابق ذكرها ، فلورثته خلال المدة الباقية منها ان يطلبوا اعادة النظر في الفقرة الحكيمة المختصة بالتضمنات ، وللمجلس ان يقرر ما يترأى له .

المادة الثامنة : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة : على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادي الاولى سنة ١٣٦٠ هـ واليوم السابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١ (٢) .

رئيس الوزراء : جميل المدفعي

وزير الداخلية وزير الخارجية وزير المالية ووكيل وزير العدلية وزير الاقتصاد
مصطفى العمري علي جودة ابراهيم كمال نصرة الفارسي
وزير الدفاع وزير المعارف وزير الشؤون الاجتماعية وزير المواصلات والاشغال
نظيف الشاوي محمد رضا الشبيبي جعفر حمندي جلال بابان

وقد صادق مجلس النواب في جلسته المتعقدة في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٤١ م على هذا المرسوم بضغط من السفارة البريطانية ، وشرع «المجلس العرفي العسكري» في اجراء محاكمة القائمين بحركة الشهرين نيسان وايار من هذه السنة غيابا .

وكانت السلطات البريطانية بعد اختراقها « حياد ايران » قبضت على فريق من المتهمين بهذه الحوادث في « طهران » فاستأقنتهم الى « روديسيا » في جنوبي افريقيا ، على الرغم من اعلانهم عن رغبتهم في حضور المحاكمة ، فاكتملت الاحكام الغيابية مدتها القطعية .

خطاب خطير لرئيس الوزراء

لم تضع « الوزارة المدفعية الخامسة » منهاجا لها ، لانها كانت وزارة انتقالية

(١) نص المرسوم الاصلي في ص ١٠٨ من المجلد الرابع من الوزارات في طبعته الرابعة .

(٢) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ م ص ٢٤٣ .

تكونت لتنتقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم . غير انه ، في مساء يوم الاربعاء الموافق ١١ حزيران سنة ١٩٤١ م ، اذاع الرئيس المدفعي الخطاب الخطير التالي من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ، ثم امر بطبعه على هيئة كراس وتوزيعه على الانحاء كافة :

اخواني العراقيين :

كتب عليّ في اغلب الاحيان ان اتسلم زمام الحكم في اخرج الاوقات ، ولقد تسلمت مسؤولية الحكم هذه المرة في اهلولة ساعة من ساعات تاريخ العراق ، وفي اخطر فتنة تعرضت لها البلاد كادت تؤدي بها ، وتذهب بكرامتها واستقلالها ومصالحها ، لولا لطف الله وحكمة سمو الامير الوصي ، الذي ضحى براحته ، وعرض نفسه لاشد المخاطر في صيانة الدستور وكيان البلاد ، ولولا تدبير المخلصين ، واخص بالذكر منهم النخبة الصالحة من قادة الجيش الابرار ، الذين بقوا على راس جنودهم بشرف وثبات .

لقد جابهت هذه البلاد فتنا كثيرة ، ومؤامرات مؤلة خطيرة ، ولكن الله قنض لها من انقذها ، فخرجت عزيزة الجانب ، موفورة الكرامة ، بيد ان هذه الفتنة العمياء ، وما سبقها من غفلة ، ووهن ، وتواطؤ ، وما رافقها من غضب ، واستهتار ، كانت اعظم فتنة تستهدف راس الدولة ، وكيان الامة ، كما كانت تجربة دنيئة من تجارب الرتل الخامس ، وتمهيدا لمؤامرات جهنمية ، اثبتت حوادث الشهور الاخيرة ان العراق الهاديء الهانيء كان هدفا مباشرا لها ، ويؤسفني ان اصرح لكم ، وللأمم العربية في مختلف الاقطار ، بان فريقا من عبيد الحكم الباطل ، والطموح الزائل ، وآخر من المؤثرين الذين لم يتورعوا في جعل كيان العراق موضع شفاء غليلهم ، كانا عونا لبعض الجهات الاجنبية المفرضة ، وساعدا لارتالها على نشر الدعايات ، والكيد للوطن العزيز .

لقد كانت غاية هذه الجهات الاجنبية ان تجعل بلادنا الآمنة ساحة من ساحات القتال ، ومسرحا تمثل عليه رواية اللعب في النار فتقلب نعيمنا بؤسا ، ويسرنا عسرا ، وسعادتنا شقاء ، وكل ذلك للتخفيف عن نفسها في ساحات القتال الغريبة . وقد رأيتكم بأعينكم ، ولستم بأيديكم ما حل بكم في شهر واحد ، فكيف لو دام ذلك شهرا آخر او اكثر ؟

اخواني العراقيين :

لقد كان لنا من وضعنا الدولي ، ومركزنا السياسي والعسكري ، ما يجعلنا من ابعد امم الشرق عن ويلات الحرب ، ولكن محاولات الجهات الاجنبية بذهبيهم ، ودعاياتهم ، وغدر المفتصبين اللؤماء ، زجت بلادنا المطمئنة في مأزق حرج ، نرجو خروجنا منه ظافرين .

ان التدابير القانونية الصارمة سوف تطبق على كل مجرم اثيم ، وقد جئكم في هذه الساعة مصرحا بان الحكومة ، التي اعترمت بعث الطمانينة والاستقرار ،

واعادة الحياة الدستورية الى نصابها الطبيعي ، واقفة بالمرصاد ، واضعة نصب عينيها حوادث الفتنة حادثة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة . واستئصال بذورهم ، وتطهير البلاد من اضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والرذيلة والاجرام .

وقبل ان اختتم كلمتي هذه ادعو ابناء الوطن المخلصين الى الاستمرار في مزاوله اعمالهم ، واستئناف حياتهم المعتادة ، وان يكونوا يدا واحدة لمعاونة الحكومة في تدابيرها واجراءاتها ، وانا اسأل الله ان يكون عوننا لنا على تحقيق اهدافنا الوطنية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهـ (١) .



ومن الصدف ان يطرا خلل فني على آلة البث ، اثناء القاء هذا البيان الخطير، فيتوقف الالقاء خمس دقائق ، ويحتار الناس في تعليل سبب ذلك ، ثم يسأل احد اقارب الرئيس المدفعي مأمور بدالة التلفون عن سبب التوقف ، فيرد هذا عليه : « ان المدفعي قتل » فنتشر الاشاعات المزعجة « وما اكثر الاشاعات المزعجة يومئذ » ثم يجري التحقيق لمعرفة (عامل التلفون) الذي انطلقت من فمه تلك الكلمة ، فلم يهتد اليه ، فتقرر الدائرة المختصة فصل عمال التلفون كافة الذين كانوا على البدالة ساعتئذ ، ثم يجري اعتقالهم فيلبشون في « الموقف » زهاء شهرين دون ان تسند اليهم جريمة معينة .

ولقد جاء في خطاب « الرئيس المدفعي » قوله :

« وقد جئتم في هذه الساعة مصرحا بان الحكومة التي اغتازت بعث الطمانينة والاستقرار ، واعادة الحياة الدستورية الى نصابها الطبيعي ، واقفة بالمرصاد ، واضعة نصب عينيها حوادث الفتنة حادثة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة ، واستئصال بذورهم ، وتطهير البلاد من اضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والرذيلة والاجرام » .

فشرعت الوزارات المختصة في فصل البعض من الموظفين الذين شايعوا حوادث الشهرين : نيسان وايار سنة ١٩٤١م من الخدمة في وظائف الدولة ، وشرعت الشرطة في اعتقال البعض من المتهمين بهذه المشايعة . ولوحظ ان الفصل كان يشمل فريقا دون فريق ، وان الاعتقال كان يجري على لفيف دون لفيف ، وان المطاردة والتعقبات اقتصرت على جماعة دون اخرى ، الامر الذي ادى الى تدمرات كثيرة ، وتقولات مضرة ، ولم يخف البعض من الوزراء استغرابه من هذا التحيز الظاهر . لهذا فما كادت « الوزارة السعيدية السادسة » تحل محل « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٩ تشرين الاول ١٩٤١م ، حتى توسعت في الفصل والاعتقال ، وصارت تأخذ الناس بكل شدة من دون تمييز ولا محاباة .

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٣٥ الصادر بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٤١ م .

حوادث واخبار متنوعة

١ - عاد الملك فيصل الثاني الى عاصمة ملكه في اليوم الثالث من حزيران ١٩٤١م ، فترتب على الوزارة ان تستقبله استقبالا فخما . وكان جلالة قد غادر بغداد الى « لواء اربل » في المنطقة الشمالية من العراق ، خشية ان يتعرض قصره الملكي الى قصف الطائرات البريطانية كما تعرضت الى ذلك الشكنات العسكرية والدوائر الحكومية وسائر المرافق الرسمية .

٢ - احالت « وزارة الدفاع » عددا كبيرا من الضباط ، من مختلف الرتب ، على التقاعد ، وكان معظمهم ممن ساهم في حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م او كان يؤيد تلك الحوادث ، او يعطف على القائمين بها ، فحرم الجيش من خيرة القادة والضباط الاركان .

٣ - كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد انتهت عقود الموظفين البريطانيين المستخدمين في مختلف الدوائر العراقية ، على اثر حوادث الاصطدام المسلح ، كما فصلت لفيفا من الموظفين اليهود الذين ثبت لديها قيامهم بأعمال التجسس للانكليز ، فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الخامسة » مقاليد الحكم ، الفت القرارات الصادرة بانهاء عقود الموظفين البريطانيين ، او فصل اليهود ، فعادوا الى الخدمة ، وفصلت منها لفيفا من الموظفين الذين كانوا يعطفون على حوادث الشهرين المذكورين او يمالئونها . كما انها قررت اسقاط الجنسية العراقية عن خيرة رجالات العرب الذين اكتسبوا هذه الجنسية منذ عدة اعوام فكانوا رسل ثقافة وتوجيه قومي صحيح اضراب : العلامة الاستاذ ساطع الحصري ، والدكتور احمد قدري ، والاستاذ محمد درويش المقدادي وغيرهم من الاساتذة السوريين ، والفلسطينيين ، الذين خدموا العراق سنوات عديدة خدمات جليلة والمقدمين : محمود الهندي وصبحي العمري وآخرين غيرهم .

وكان في العراق زهاء اربعمئة مدرس ومدرسة من سورية، ولبنان، وفلسطين، ومصر يخدمون بعقود خاصة ، فقررت وزارة المعارف انهاء عقودهم لمشايعتهم حوادث الشهرين « نيسان وايار » وقد تجاوز عدد الموظفين العراقيين الذين فصلوا من الخدمة بسبب تلك الحوادث الالف بين موظف ومستخدم ، وحل محلهم اليساريون والشيوعيون . وكان هؤلاء قد تعاونوا مع القوميين حتى ايام الحركة ، فلما غزت المانيا هتلرية اراضي الاتحاد السوفياتي انفصلوا عنهم وانضموا الى عملاء الانكليز يساعدونهم على سحق القومية العربية ويطاردون القوميين مطاردة الذئاب للاغنام .

٤ - كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد طلبت الى موظفي الدولة ومستخدميها التبرع لسلح الجو العراقي ، وقد عينت وزارة المالية نسبا ثابتة لهذه التبرعات ، فحسنت على قوائم الرواتب لشهر ايار ١٩٤١م . فلما حلت

« الوزارة المدفعية الخامسة » محل تلك الوزارة ، امرت باعادة هذه التبرعات الى الذين استقطعت من رواتبهم .

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ حزيران ١٩٤١ م ، قطع العلاقات بين العراق وايطالية ، تنفيذا لما جاء في المادة الرابعة من مواد الهدنة ، التي فرضها الجيش البريطاني على الجيش العراقي في ٣٠ ايار . وقد تم تسفير الهيئة الدبلوماسية الايطالية عن طريق « تل كجك » في مساء اليوم التالي ، وقبض على الرعايا الطليان الصالحين للخدمة العسكرية ، فارتاحت السلطات البريطانية لهذا الاجراء السريع . وكان قطع علاقات العراق بايطالية موضوع جدول بين الوزارات السابقة والسفارة البريطانية (١) . وفي الوقت نفسه فقد ارغم الملحق العسكري الياباني في بغداد على مغادرة العراق فورا لان الوصي يعتبره شخصا غير مرغوب فيه .

٦ - كان القطار بين بغداد والبصرة قد توقف منذ يوم الاصطدام ، في الثاني من ايار ، فاستأنف سيره منذ الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٤١ م .

٧ - صدرت الارادة الملكية في يوم ١٢ حزيران ١٩٤١ بتعيين السيد نوري السعيد وزيرا مفوضا للعراق في مصر ، وكان عزيز مصر الملك فاروق ، قد استدعى وزير العراق المفوض في القاهرة تحسين العسكري ، واعرب له عن اغتباطه وارتياحه لوثبة العراق الجبارة في ايار . لكن حكومته لم تستطع الاعتراف بما تم ، فكان لا بد من نذب السعيد لاطلاع الفاروق على حقيقة الوضع في العراق ، ووجوب اقرار السياسة الجديدة فيه .

٨ - وصل الى بغداد في يوم ١١ حزيران ١٩٤١ م ، الذوات العراقيون الذين اسرهم الانكليز في « حوادث الحبانية والفلوجة » فكان عددهم (٥٤) ضابطا و (٥٥٠) بين ضابط صف ، وجندي ، وقد تسلمتهم « وزارة الدفاع » بحسب الاصول ، واذاغت السلطات العسكرية البريطانية في الحبانية - بهذه المناسبة - ان قتل الجيش العراقي هناك دفنوا بحسب السنن الشرعية في ارض الحبانية .

٩ - كان السر كنهان كورنواليس قد عين سفيرا لبريطانية في العراق ، خلفا للسر بازل نيوتن ، ووصل الى بغداد في اليوم الثاني من نيسان ١٩٤١ م ، فأخذ يماطل ويسوّف في تقديم اوراق اعتماده الى الوصي الجديد ، الشريف شرف . فلما دالت ايام ، « حكومة الدفاع الوطني » و « الوزارة الكيلانية الرابعة » قدّم

(١) هذا هو نص قرار مجلس الوزراء المتخذ في هذا الموضوع بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤١ م :

« نظر مجلس الوزراء في كتاب وزارة الخارجية المرقم خ-٨٢٧-٨٢٧-٣ والورخ ٧-٦-١٩٤١ م وبناء على ما تأكد لدى الحكومة العراقية من صدور تصرفات من قبل المفوضية الايطالية في بغداد ، التي تمثل رأي الحكومة الايطالية ، والتي كان لها مساس مباشر بالشؤون الداخلية بشكل مغل بسلاية الدولة العراقية مما يجعل دوام العلاقات بين العراق وايطالية امرا غير ممكن ، وبناء على ما جاء في كتاب وزارة الخارجية المذكور في املاه ، قرر تطع العلاقات المذكورة واتخاذ ما يلزم بذلك » اه .

اوراقه الى سمو الامير عبد الاله في يوم ١٤ حزيران ١٩٤١ م ، فحلت بعمله هذا احدى العقد السياسية بين العراق وبريطانية .

١٠ - قررت « وزارة المعارف » الغاء استعمال القاب الفتوة في المراسلات الرسمية ، كما قررت الغاء « نظام الفتوة » ولم توفد بعثة علمية للحصول خارج العراق في بحر السنة ١٩٤١ م الدراسية .

١٠ - سرتحت « وزارة الدفاع » في يوم ١٤ حزيران سنة ١٩٤١ م ، مواليد العام ١٩١٦ ، من خدمة الاحتياط ، وكانوا قد دعوا اليها قبل شهر ، عقب حادثة الاصطدام .

١٢ - عاد الى « الفلوجة » في صباح اليوم العاشر من حزيران موظفو القضاء الذين كانوا قد تركوها ، اثر احتلالها من قبل الجيش البريطاني في ٢٠ ايار ١٩٤١ م.

١٣ - وعاد الى « البصرة » موظفو اللواء في يوم ١٢ حزيران . وكانوا قد غادروه الى العاصمة في ١٧ ايار سنة ١٩٤١ م ؛ بحسب الاوامر التي اصدرتها اليهم « الوزارة الكيلانية الرابعة » بعد ان احتل الانكليز « العشار » في ٧ ايار من هذه السنة .

١٤ - كانت « وزارة الاقتصاد » قد فرضت قيودا خاصة على التصرف بالمخزون من السكر ، وبيعه بأسعار معتدلة . فلما دالت ايام « الوزارة الكيلانية الرابعة » الفت الوزارة الجديدة هذه القيود ، فنشأ عن هذا التدبير ارتفاع سعر السكر ارتفاعا فاحشا ، وادى في النتيجة الى احتكاره من قبل اليهود ، والمضاربة بأسعاره مدة الحرب ، بحيث تجاوز سعر الكيلو الواحد دينارا كاملا .

١٥ - كانت « مديرية الخزينة البريطانية » قد اخرجت « الدينار العراقي » من حظيرة « الجنيه الاسترليني » على اثر حوادث الاصطدام في ٢ ايار ١٩٤١ م ، الامر الذي ادى الى توقف التحويل الخارجي ، والى شل الحركة التجارية في بغداد . فلما الف المدفعي وزارته الخامسة في ٢ حزيران من هذه السنة ، اعيد الدينار الى الحظيرة المذكورة ، فارتفع الموجد النقدي من خمسة ملايين دينار الى خمسة واربعين مليوناً خلال ايام الحرب .

١٦ - الفت « وزارة الاقتصاد » لجانا لاستيراد الحنطة من خارج العراق ، وابتياح الميسور منها في الاسواق المحلية ، بغية مكافحة الارتفاع الذي اصاب اسعارها ، ولا سيما بعد تحشد القوات البريطانية في العراق ، واستهلاكها الكميات الكبيرة من هذه المادة المعاشية . فكان عمل الوزارة سديدا ، وسعيها مشكورا .

١٧ - تحيط بالعاصمة اكواخ وصرائف يسكنها النازحون اليها من الاولوية الجنوبية ، ولا سيما من اللوامين : العمارة والكوت في طلب الرزق ، ويقدر عدد هؤلاء بستين الف نسمة جلهم من قبيلتي بني لام والبو محمد ، ولما حدثت حوادث السلب والنهب في بغداد في ١ و ٢ حزيران ١٩٤١ ، اشترك فيها هؤلاء الاعراب كما اشترك فيها

غيرهم ، فقررت « وزارة الداخلية » اعادتهم الى الويتهم ، ونسج عن قرارها هذا تعطيل اعمال البناء ، والتحميل ، والكنس ، وخدمة الحدائق ، وغيرها من المهن التي كان يزاولها المذكورون . وعلى هذا اضطرت « السلطات البريطانية العسكرية » في بغداد ان تستدعيهم اليها مرة اخرى لتأمين سير هذه الاعمال ، ولا سيما في مؤسساتها الخاصة .

١٨ - توقفت اهم الصحف اليومية كالبلاد ، والاستقلال ، واليوم ، ونحوها عن الصدور ، منذ دخل الجيش البريطاني بغداد في الثاني من حزيران ١٩٤١ م ، وصدور قرار منع التجول ، ثم قرار تحديد اوقات التجوال . فلما هدأت الحالة ، شجعت السلطات المذكورة بعض الموثورين وصغار الكتاب ، على اصدار صحف جديدة كانت مهمتها الطعن في رجال الحكم السابق ، والقذف فيمن ساعده او شايعه . وكانت هذه الصحف تعيش على المخصصات المعروفة ، وعلى ما تنفقه عليها دوائر العلاقات البريطانية ، والاستخبارات العسكرية ، وكان القائمون ببعض هذه الصحف المرتزقة يخرون كالشهب فيموت احدهم بالسفلس ، والاخر بالتدردن الرئوي ، والثالث بالزهري ، والرابع بالسحايا الدماغية ، وما الى ذلك من الامراض العفنة . حتى صفا الجو منهم او كاد .

١٩ - كانت دائرتا البرق والبريد في « الكوت » و « الحبانية » في جملة دوائر البرق والبريد التابعة الى الحكومة العراقية ، فلما حدثت حوادث ايار ونيسان ١٩٤١ ؛ طردت السلطات البريطانية الموظفين العراقيين في هاتين الدائرتين ، وجعلتهما في عداد الدوائر الانكليزية ، كما طردت موظفي البرق والبريد واللاسلكي في « الرطبة » واستولت على دائرتهم .

٢٠ - كان علماء الدين في النجف ، وكربلاء ، والكاظمية ، وبغداد ، وعنه ، وراوه ، والحلة ، وغيرها قد اتوا بالجهاد في سبيل الله ، ووجوب مقاتلة البريطانيين الفاصيين ، فلما انتهت حوادث الشهرين بالفشل ، حاول المتصرفون ، والقائم مقامون ، ان يحصلوا على فتاوى جديدة ، ضد الفتاوى القديمة فلم يوفقوا الا قليلا ، فاضطرت الدوائر المختصة الى استدعاء رؤساء القبائل وشيوخ العشائر الى العاصمة لعرض الولاء والطاعة لسمو الوصي ، بعد الاغداق عليهم بالمخصصات والهبات . اما الذين كانوا يخشون الفضيحة ، او كانوا يستنكفون قبض النقود ، فقد خصصت لهم السلطات البريطانية عددا من عربات النقل « بأجور اسمية زهيدة » وضعتها تحت تصرفهم ، فكان هؤلاء الرؤساء يؤجرون هذه العربات بأجور باهظة جدا ، فيستفيدون من الفرق العظيم بين الاجر الاسمي الزهيد والاجر الفعلي الباهظ .

٢١ - اكتشفت الشرطة في منتصف تموز ١٩٤١ م ، مؤامرة لاغتيال الرئيس المدفعي ، فقد تسلق المتآمرون على دار الرئيس من دار وزير خارجيته علي جودة المجاورة لداره ، واطلقوا عدة عيارات نارية لم تصب احدا ، فاعتقل زهاء خمسين شخصا بهذا الحادث ، وعززت الحراسة في دار الرئيس المدفعي .

٢٢ - تكررت الحوادث المؤسفة لافراد الجيش البريطاني ، ولا سيما في بغداد ، وكان الصبية والمتورون يعتمدون لقاء الحجارة والاساخ عليهم ، فكانت الوزارة تعاني الامرين من جراء هذه الحركات الاستفزازية ، ولما تفاقم الخطر ، وضاعت السلطات العسكرية البريطانية ذرعا بهذه الحوادث ، اصدرت هذه السلطات التحذير التالي :

« ليكن مطلوما لدى الجمهور بان لدى الحراس والخفراء والموكول اليهم حراسة معسكرات الجيش البريطاني ، والمناطق التي يشغلها هذا الجيش ، اوامر اطلاق النار على اي شخص يرفض اطاعة اوامر الحراس بالوقوف . فعليه ورغبة في تجنب حوادث مكدره ، يطلب من الجمهور عدم الاقتراب من تلك المناطق العسكرية في ساعات الظلام (١) .

٢٣ - نفذ حكم الاعداء شنقا بصورة علنية في صباح اليوم الثالث عشر من شهر تموز ١٩٤١ م ، في ثلاثة اشخاص من الذين ادانهم المجلس العربي العسكري في حوادث ١ - ٢ حزيران من هذه السنة . وقد جرت محاولة للانتقام من اليهود ، الذين تسببوا في اعدام هؤلاء المحكومين ، فاحبطت الشرطة هذه المحاولة .

خطابان هامان

اذاعت الملكة عاليه خطابا هاما في ٣٠ حزيران ١٩٤١ م ، في حفل خاص اقامته الى عائلات الوزراء والسفراء وكان الخطاب قد اعد اعدادا خاصا وصيغت كلماته بعناية ، وهذا نصه :

اخواتي !

كان للشعور الرفيع الذي اظهره الشعب العراقي النجيب ، في ابان الحوادث المؤسفة نحو بيتنا واسرتنا والعرش المفدى ، تأثير عميق في نفس ولدي صاحب الجلالة الملك ، وشقيقي سمو الوصي المعظم ، وفي نفسي انا التي اخاطبكم عن شكرنا وتقديرنا .

اخواتي !

ان القصد من هذا الحفل هو سماع منقبة مولد جدي الاعظم خاتم الانبياء (ص) لترفع اليه تعالى شكرنا على نجاة الوطن العراقي ، والامة الكريمة ، وعلى رأسها البيت المالك ، من الكارثة التي كادت تؤدي بهذه البلاد الى مصير لا يسر المخلصين .

لقد كان مصاب كل فرد من افراد هذا الوطن مصابنا ، وكارثة كل أسرة هي كارثتنا ، وقد شاركناكم في كل الاحزان والآلام ، فكان مصابنا وحرزنا مزدوجا ، كما ان صاحب الجلالة الملك قد ساهمنا اتعابنا وآلامنا . فقد أدمى قلبه الكريم

فراق خاله الشفيق الحنون ، الذي كان دوماً يرعى جلالته ، ويعمل على كل ما يؤمن راحته ، ويبدل كل جهد ليوفر لجلالته كل هناء وسعادة . كما ان جلالته لا يشعر بالراحة ، ولا يطمئن قلبه الى انسان اكثر من اطمئنانه الى سمو خاله الذي يرى فيه كل حنان وعطف . فهذا الفراق الوقتي - ولله الحمد - كم آلم نفسه الكريمة ، وزاد هذا الالم بعد ان ابعد عنه بعض معلماته ومربياته ، ثم حرم عليه وعلى الاتصال بأي قريب او صديق . وبعد ان اجبرنا بشكل مؤلم على النزوح عن قصرنا ، كدنا نصاب بمكروه ، لولا عناية الله ورعايته . اما وقد زالت هذه النكبة ، وبقي الشعب العراقي ملتفاً حول العرش المقدس ، وبقي العرش خادماً واميناً لمصلحة هذا الوطن وسعادة ابنائه ، فمن حقنا ان نشكر الله مرة ثانية وثالثة على ذلك ، شكراً منبعثاً من اعماق قلوبنا وافئدتنا .

ان ولدنا فيصل الثاني ، وهو وديعة غازي ، وفيصل ، والحسين ، بل هو وديعة الله لهذا الشعب النبيل ، تكلاه عنايته تعالى ، وعاطفة سمو خاله الرقيقة ، ويكتنفه دعاؤكم الصالح الغالي سيكون ان شاء الله عند آمالكم ، متمماً لرسالة اجداده العظام في خدمة الامة العربية وسعادة ابنائها .

اخواتي !

في الدقيقة التي نعرب فيها عن شكرنا سبحانه وتعالى ، علينا - لرجوع الحق الى اهله والامور الى مجاريها - ان لا تنسى ان هناك من ابنائنا الاعزاء من استشهدوا وتركوا ايتاماً وارامل ، وان هناك من فقدوا عائلتهم ومات من يرعاهم ، وان هناك من اقدمهم المصاب عن عملهم ، ومن فقدوا مالهم وما ملكت ايديهم ، فعلياً ان نأخذ بأيدي هؤلاء المنكوبين ، ونواسي المصابين ، ونخفف عنهم ويلاتهم ومصائبهم .

فاذا اقتصر اجتماعنا اليوم على سماع الآي الحكيم ، ومنقبة سيد الكائنات ، والابتهاال الى الله تعالى بأن ينجي العرش والبلاد من كل مصاب ، فيكون اجتماعنا القادم القريب ان شاء الله للغرض الوطني الانساني ، والذي المعت اليه . وكلية ثقة بأن ندائي ونداء الوطن في هذا السبيل سينال مساعدة ومساندة مساهمة المرأة العراقية الكريمة ، بل الشعب العراقي اجمع والله ولي التوفيق ، والسلام عليكم ورحمة الله اه .

واذاع صاحب السمو الامير عبد الله خطاباً آخر في ١٤ تموز ١٩٤١م هو الخطاب الذي استعرض الاحداث كلها وقد نشرناه في ختام الجزء الخامس من هذا الكتاب فليراجع .

الوضع المالي والاقتصادي

شعر وزير المواصلات والاشغال السيد جلال بابان ، ان الوضع الاقتصادي في العراق سيؤدي الى ازدياد الايدي العاملة ، فأعد تقريراً مدللاً بالارقام للحصول على مساعدة مالية من جانب الحكومة البريطانية ، لتلافي الاحتمالات المتوقعة ،

فجرت مفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول ضرورة تقديم بريطانيا للعراق منحة قدرها ثلاثة ملايين باون في السنة الاولى ، ومليونان في كل سنة تليها ، على شرط ان تبرهن الحكومة العراقية على احتياجها لمثل هذه المعونة ، كيما تتمكن الحكومة البريطانية من اقناع مجلس العموم البريطاني بصحة المساعدة وضرورة تشريعها .

وكان المستر سوان ، بصفة كونه مستشارا لوزارة المالية ، مقتنعا بضرورة القيام بمثل هذا العمل ، اذا اريد للعراق الصمود في وجه التيارات العالمية ، واذا اريد للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط النجاح ، ولكن مستشار السفارة في بغداد المستر هولمان ، كان يقول : ان في امكان وزير المالية ابراهيم كمال ، ان يصحح رئيسا للوزراء ، ويداري الوضع المالي في العراق بميزانيته ، دون ان يضطر الى الاستدانة ، او الى طلب المعونة الخارجية ، فكان من الطبيعي ان يتاثر مستشار وزارة المالية بآراء مستشار السفارة فيحبط المشروع في وقت كانت البلاد في ضيق اقتصادي شديد (١) .

العقيد كامل شبيب يتنصل

يقول المنتبهون لحوادث العراق الاخيرة : ان العقيد كامل شبيب يكاد يكون علة العلل في كل ما اصاب البلاد مؤخرا . فلو انه اطاع الامر الذي اصدرته « وزارة الدفاع » في ٢٦ آذار ١٩٤١م بنقله من « بغداد » الى « الديوانية » لما استطاع زملاؤه العقداء ان يتكثروا ، فيقوموا بالانقلاب العسكري في نيسان من هذه السنة ، ولما استساغ الجيش البريطاني ان يحتل العراق احتلالا ثانيا .

على ان العقيد كامل ما كاد يصل الى طهران سالما ويتصل بقريبه وابن خالته شاكرو الوادي وزير العراق المفوض في طهران حتى اخذ يشنع على اصحابه وزملائه في الانقلاب ، بأمل الخلاص من التبعة التي ادت اليها حركة الانقلاب . ومن ذلك انه كتب كتابين احدهما الى زميله العقيد سعيد يحيى الخياط ، والآخر الى السيد عبد الرزاق منير . وهذا هو نص كتابه الى زميله الخياط ، ثم نعبه بكتابه الثاني :

مهمانخانه كيلاننو

طهران ١٥/٦/١٩٤١م

اخي وعزيزي ابا طارق المحترم

تحية واشواقا : بعده علمت من القادمين الى طهران من الضباط العراقيين انكم عدتم الى بغداد بالسلامة . فاني اهنئكم على سلامتكم من هذه المصيبة التي حلت بالبلاد .

اخي ! اعتقد انكم تشاركونني اذا قلت انا لم نالو جهدا في الحيلولة دون طيش

(١) رواء لنا السيد جلال بابان ، وزير المواصلات والاشغال ، في وزارة الدفاع الخامسة .

الجماعة ، واندفاعهم مع المفتي ورشيد ، وكذلك توقعنا انا وانت الكارثة التي حلت بنا وبالبلاذ ؛ من جراء تصرفاتهم الفردية ، خلافا لما كنا متحالفين عليه ، ولكن شاء القدر ان نلوّث بأقذارهم التننّة . فالآن اعلّمكم يا ابا طارق ان حالتي معهم على اسوأ ما يكون ، اذ ان رشيدا والمفتي القبيح تركونا ، وثبت للاخوان انهما لعبا على البلاد وعلينا ، بعد ان استغلوا خيرتنا والبلاد ، وان هذا لم يكن بخاف عليّ وعليك .

اخي ابو طارق : اطلب من اخوتكم ان تتوسطوا عند ... ان ينظر للتوسط في قبول عودتي الى بغداد لآكن قريبكم ، للعمل معا على تلاقي ما قد حصل من الخسران ، اني اكتب لكم هذا آملا شهامتكم تلبية طلبي اذ به تكونوا قد انقذتموني وعائلتي من انهلاك المحتم ، نتيجة تصرفات اخوان عدمت الذمة والشهامة عندهم . واخيرا ارجو تقديم احتراماتي الى الاخ ... والاخ ... والى كل ما يسال عنا ودمتم بخير وعافية .

اني منتظر جواب كتابي بفارغ الصبر ، وكذلك نتيجة مسعاكم في صدد الطلب ، وعنواني :

« طهران - مهمانخانه كيلانو : العقيد كامل شبيب »

المخلص - كامل شبيب

وهذا نص كتابه الثاني المعنون الى السيد عبد الرزاق منير :

طهران ١٧/٦/١٩٤١م

عزيزي ابو فائق حفظه الله

بعد تقديم وافر تحياتي اعرض : اني في طهران ، ولا شك كغريق يحاول التوسل للنجاة من الفرق ، فكنت اتلمس الناس في ذاكرتي لاجد من هو اجدر بالالتماس والتوسيط ، فلم اجد احدا سواك يا ابا فائق !

سيدي ابو فائق ، اني لا اريد منكم سوى ان تعرفوا براءتي من اعمال رشيد واعوانه ، وان تبدلوا جهدكم عند معارفكم من اولوا الشأن للسماح بالعودة الى بغداد ، دون النظر الى ما يريدونه مني من حساب ، وانتم كفيلي . واني مطمئنكم بانني لا اتحرك الا بامرهم ، واني ساطلق كل شيء من شأنه يمس بالسياسة . هذا ما استنجدكم عليه ، واريد من شهامتكم ، لاني على هاوية الدمار انا وعائلتي . واخيرا ارجو قبول احترامي واخلاصي والتلطف بالجواب السريع سيدي ابو فائق المحترم .
المخلص - كامل شبيب

عنواني : طهران خيابان فردوسي - مهمانخانه كيلانو - العقيد كامل شبيب (١) .

(١) جاء في ص ٢٢ من كتاب « فرسان العروبة في العراق » للمعتد صلاح الدين الصباغ الصديق الحميم للعقيد شبيب ما يلي بالحرف :

« كامل شبيب ... عربي الاصل والشعور ، يمقت الاستعمار والانكليز ، لكنه اناني فردي يغدر بصاحبه ، وينقلب حية سامة في اقل من لمح البصر اذا اوجس خطرا ، لانه في ساعة المحنة شعبان جبان ، وبعد النمر غشقر مصور » .

بين القيادة العسكرية والسفارة البريطانية

اثبتنا في نهاية الفصل الاخير من « المجلد الخامس » نصوص شروط الهدنة التي عقدت بين الجيشين : العراقي والبريطاني في آخر ايار ١٩٤١م. وقد جاء في مقدمة هذه الشروط محافظة الحكومة البريطانية على استقلال العراق ، وعدم المس بهذا الاستقلال ، واعتبار الحركة التي قامت في البلاد حركة حزب متطرف لا يجوز ان تؤخذ البلاد بسببه . فلما تم للانكليز احتلال العراق ، وترسيخ اقدامهم فيه ، ادعت القيادة البريطانية ان البلاد تعتبر مفتوحة فتحا جديدا ، وان الجيش البريطاني يجب ان يكون صاحب الكلمة المطلقة في البلاد ، وفي كيفية ادارتها .

اما السفارة البريطانية ، وعلى راسها السفير الجديد السير كورنواليس ، الذي اشغل منصب المستشار في وزارة الداخلية العراقية خمسة عشر عاما ، ودرس نفسيات العراقيين ، والم بميولهم وطباعهم واتجاهاتهم ، فكان يرى في ادعاء القيادة العسكرية خطا في الراي ، وسنة لا يجوز السير بمقتضاها . فاذا ما اعتبرت البلاد محتلة احتلالا جديدا فمعنى ذلك ان الحكومة البريطانية تصبح مسؤولة عن حكم البلاد حكما سافرا ، وهذا يتطلب ادارة خاصة ، ونفقات لا قبيل لبريطانية بها في مثل تلك الظروف ، وعلى هذا فقد عارضت السفارة نيات القيادة ، ووقفت في وجهها موقفا حازما فاستطاعت ان تحول دون تنفيذ سياستها الاحتلالية .

ولا ندري ما اذا كانت « السفارة البريطانية » قد فعلت ما فعلته حبا بسواد عيون العراقيين ، ودفاعا عن استقلالهم ، ولكن الذي نعلمه هو ان الادارة في العراق ، بعد احتلال الانكليز اياه في حزيران ١٩٤١م ، كانت ادارة مزدوجة تديرها ايدي العراقية في الظاهر ، ولكن ايدي البريطانيين كانت تلعب من وراء ستار ، على نحو ما كانت عليه الحالة في ايام الانتداب ، ان لم تكن اعظم وافظع .

ويقول السفير الجديد « كورنواليس » في برقيته المؤرخة ١١ تموز ١٩٤١ « لقد بدأت الحكومة حملتها الدعائية بحذر شديد ولكني بذلت جهدا كبيرا لحثها على الاسراع بهذه الحملة وتقويتها فاستعادت الثقة بنفسها تدريجا حتى كانت في نهاية حزيران تهاجم الخصوم في الصحافة والاذاعة بنجاح كبير » (١) .

عصيان الشيخ محمود

كان الشيخ محمود الحفيد الزعيم الكردي المشهور ، قد الزم بالاقامة في بغداد منذ بضع سنوات . فلما اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في الثاني من ايار ١٩٤١م ، كلف بتوجيه نداء الى اتباعه في « السليمانية » للجهاد ضد الاجنبي الفاصب ، كما فعل علماء الدين في سائر انحاء العراق ، فسوّف وماطل ، وما لبث

ان توجه الى الشمال خلسة ، فلما اخفقت الحركة ، اخذ يطالب بتحقيق الاماني الكردية « القديمة » في الحكم الذاتي (١) .

وكانت « العناصر الاجنبية » في العراق تشجع جدا هذه المطالبة وامثالها ، لاربائك الوضع العام في البلاد ، واضعاف هبة الحكومة ، لتضطر الى مماشاة تلك العناصر ، ولكن « الوزارة المدفعية الخامسة » وقفت موقفا حازما من الشيخ محمود ، فانكرت عليه التكلم بما لا يعنيه ، ولا سيما وان قضية فصل كردستان عن العراق اصبحت خبرا من اخبار التاريخ . وعلى هذا اوفدت رئيس اركان الجيش امير اللواء محمد امين العمري ، الى السليمانية ليقنع الزعيم الكردي بالعودة الى بغداد ، والكف عن هذه المطالبات فآخفق ، ثم ذهب متصرف لواء السليمانية مصطفى القرهطايغي ، الى الشيخ لحمله على الاستسلام وحقن الدماء فلم ينجح ، فاضطرت «الوزارة» ان تجرد القوات التاديبية اللازمة للقضاء على هذه الحركة ، واستصدرت الارادتين الملكيتين التاليتين في ١٤ تموز ١٩٤١م باعلان الاحكام العرفية في منطقة الشيخ :

(١) رقم ٣٩٢ اصدرت هذه الارادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء :

١ - باعلان الاحكام العرفية في لواء السليمانية ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهاؤها .

٢ - وبتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الاولوية ، وقانون الجمعيات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون الاجتماعات

(١) قال لنا نائب لواء السليمانية السيد علي كمال : انه زار الشيخ محمود المعروف في داره ببغداد يوم ١١ ايار ١٩٤١م نوجده في حالة ناعب للسفر ، فلما هم بالخروج ، طلب اليه الشيخ ان يخبر ولده الشيخ لطيف في السليمانية بارسال ثلاثة خيال الى « كنكرين » لاستقباله يوم ١٤ ايار ، فلما وصل الشيخ محمود الى السليمانية اخذ يعد العدة لمحاصرتها . وكان السادة علي كمال وتوفيق قزاز وحده اغا قد اجمعوا على وجوب احياء المطالبين الكردية ، وارسلوا الى الوزير الكردي محمد امين زكي (وكان يقيم في شقلاوة) من يستطلع رايه في الموضوع ، فآقر الفكرة ولكنه ارادها نظامية ، وان تشترك فيها القطعات العسكرية الكردية في الجيش العراقي الرابط في كركوك والسليمانية . ولما تمت الاتصالات المطلوبة قال الضباط الاكراد انهم يؤيدون الفكرة لكنهم ينتظرون الوقت الملائم لاعلانها ، لانهم يخشون ان تهاجم الطائرات الالمانية والاطيالية مدينة السليمانية ، وكان اللواء حسين نوزي متصرف لواء السليمانية يعرب عن رغبته في تسليم اللواء الى الاكراد ، دون ان يضطروا لقتال القوات الحكومية ، ولكن السيد ماجد مصطفى كان يشجعه على الصمود ، وعدم الاهتمام بالخارجين على السلطة الى ان اعلن الشيخ محمود عصيانه .

وقد اكد لنا السيد ماجد مصطفى بانه طلب الى السيد حسين نوزي متصرف لواء السليمانية ان يصعد امام الفاترين ، ويدير شؤون اللواء كالمادة دون الالتفات الى ما يحق به من اضطراب ونحوه . ويضيف السيد ماجد الى ما تقدم بان جيلا المدعي عاتبه على عدم تشجيعه الشيخ محمود على احتلال السليمانية ، واكد له بانه هو الذي حرض الشيخ الموصى اليه على الهرب من بغداد ليميث في اطراف السليمانية ، ويلغم الطريق على السيد رشيد علي وجباة .

والتجمعات ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها من مساس بالاجراءات والمحاکمات التي تتطلبها الادارة العرفية في اللواء المذكور ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المراقبة فيه .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠هـ واليوم
الرابع من شهر تموز سنة ١٩٤١م .

جميل المدفعي رئيس الوزراء عبد الاله (١)

وزير الداخلية : مصطفى العمري وزير الدفاع : نظيف الشاوي

وكيل وزير العدلية : ابراهيم كمال

(٢) رقم ٤٠٠ اصدرت هذه الارادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير
الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية :

بان تكون الادارة الملكية في اللواء المعلن فيه الاحكام العرفية ، بموجب الارادة
الملكية المرقمة ٣٩٢ لسنة ١٩٤١م ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات
العسكرية ، المرجع الاعلى لجميع الادارات فيه ، وله صلاحية توزيع الاعمال
والسلطات على جميع الموظفين داخل اللواء تبعا لما يتراءى له .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠هـ واليوم
الرابع عشر من شهر تموز ١٩٤١م .

رئيس الوزراء - جميل المدفعي عبد الاله (٢)

وكيل وزير العدلية : ابراهيم كمال وزير الداخلية : مصطفى العمري

وزير الدفاع : نظيف الشاوي

وفي يوم ٢١ تموز ١٩٤١م ، صدرت الارادة الملكية المرقمة (٤٠٨) بتعيين العقيد
الاحتياط احمد حمدي زينل رئيسا ، والمقدم الاحتياط علاء الدين جواد الجصاني ،
والرئيس الاول صدقي بن عباس ، عضوين عسكريين للمجلس العرفي العسكري في
لواء السليمانية ، كما صدرت الارادة المرقمة (٤١٥) بتعيين الحاكمين : غارف علي
اصفر ، وعبد الحميد مدحت عضوين عدليين في المجلس المذكور .

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٤١ م .

(٢) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٤١ م .

وكان مدير الحركات العقيد نور الدين محمود يشعر بصعوبة العمل مع رئيس اركان الجيش الجديد محمد امين العمري ، فأعرب عن رغبته في الانتقال من بغداد الى كركوك ، وانهاء قضية الشيخ محمود المعروف على يده ، فأجيب الى طلبه . ولما وصل الى السليمانية ، وجد الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود يحتل بعض القرى المحيطة بالسليمانية ، كما وجد متصرف لواء السليمانية السيد حسين فوزي خائفا وجلا . وكان السراق والهاربون من الجيش يحيطون بالشيخ لطيف احاطة السوار بالمعصم ، فعمل على استئناف المفاوضات السلمية لحقن الدماء ، على الرغم من اعلان الاحكام العرفية في « لواء السليمانية » والظاهر ان الشيخ محمود ادرك سوء المصير الذي سيلقاه فوافق آخر لحظة على شروط الحكومة السخية ، بان يبقى في منطقته بقرية « داري كدي » وان يسمح له بزيارة السليمانية كل يوم جمعة لاداء فريضة الصلاة في مسجدها الكبير ، على ان يقلع عن افكاره ومطالبه ، وان يرسل ولده الشيخ لطيف الى بغداد ليقم فيها دلالة على حسن نياته (١) فانتهت قضيته على هذا الاساس وصدر هذا البيان الحكومي :

بيان رسمي

« كان قد ترك الشيخ محمود حفيد زاده محل اقامته في العاصمة في دور الفتنة العمياء ، بناء على ما لقيه من ضغط رجال ذلك العهد ، واخذ يقوم ببعض الاعمال في لواء السليمانية ، ولما لم تر الحكومة الحاضرة في استمراره على اعماله ما يتفق والمصلحة العامة ، فقد طلبت اليه ان يفرق جموعه ، ويخلد الى السكينة ، وفرضت عليه شروطا اخرى تتعلق بالامن والاستقرار في تلك الربوع ، كي لا تضطر للقيام باتخاذ اجراءات ضده . وقد قبل الشيخ المسمى اليه جميع الشروط التي فرضت عليه ، خلافا لما يروجه بعض دعاة سوء . ولذا فتعتبر الحكومة حركته منتهية ، واصبحت الامور اعتيادية في السليمانية » (٢) .

« مدير الدعاية العام »

وفي ٢٠ آب من هذه السنة . ارتوي رفع الاحكام العرفية عن لواء السليمانية ، لزوال الاسباب التي ادت الى اعلانها ، فصدرت هذه الارادة الملكية :

رقم ٤٩٨ اصدرت هذه الارادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ،

(١) قال لنا العقيد نور الدين محمود : ان الشيخ لطيف الشيخ محمود سلم نفسه الى القيادة ، فأرسلته هذه بدورها الى وزير الداخلية السيد مصطفى العمري . وبدلا من ان يلاطنه الوزير العمري ، نفاه الى الناصرية . فلما سمع السفير البريطاني بذلك ، امر بارجاعه الى بغداد ، ثم سفره الى السليمانية ، وأرسل الشيخ مصطفى القزويني متصرفا للواء السليمانية ليحل محل حسين فوزي .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١١٧٧ الصادر بتاريخ اول آب ١٩٤١ م .

وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في المنطقة المبينة في الارادة الملكية المرقمة ٣٩٢ والمؤرخة ٢٠ جمادي الثانية سنة ١٣٦٠ هـ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١ م :

١ - بانتهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة اعلاه .

ب - بالغاء احكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ٣٩٢ و ٤٠٠ والمؤرختين ٢٠ جمادي الثانية سنة ١٣٦٠ هـ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١ م .

على وزيرى الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٦٠ هـ واليوم العشرين من شهر آب سنة ١٩٤١ م.

رئيس الوزراء - جميل المدفعي عبد الاله (١)

مقتل قائم مقام سنجار

كانت هنالك منازعة قبلية في قضاء سنجار بين رئيس قبائل شمر الشيخ صفوئ الياور ، وبين جماعة من اليزيديين القاطنين في ذلك القضاء حول بعض الاراضي الزراعية ؛ ويظهر ان السلطات الادارية في لواء الموصل نهجت نهجا لم يرض اليزيديين ، فما كان منهم الا ان نصبوا كميناً لقائم مقام سنجار السيد يونس عبد الله ، وكان قد نقل الى هذا القضاء منذ زمن قريب ، فقتلوه وخمسة من افراد الشرطة كانوا معه ، فعدت الوزارة القائمة هذه الحركة نذيراً للقيام بثورة جديدة ، كالثورة التي قام بها هؤلاء اليزيديون في عام ١٩٣٥ م ، وجردت القوات اللازمة لقمع الحركة فوراً .

وقد سافر وزير الداخلية مصطفى العمري . الى لواء الموصل في ٩ ايلول ١٩٤١ م ، يصحبه قريبه رئيس اركان الجيش محمد امين العمري ، للاشراف على الحركات التأديبية ، وللقيام بجولة تفتيشية في ربوع هذا اللواء الجسيم . وشاء الوزير الحضيف ان يركن الى اساليبه السياسية في حسم القضية قبل الشروع في الحركات : فشأت العناية الرحمانية ان تهدي المتمردين ، وتحملهم على الاستسلام الى الحكومة حقناً للدماء ، فأعلنوا عن استعدادهم لتسليم القتل الى الحكومة ، دون قيد وشرط ، وعن موافقتهم على ما قد يفرض عليهم من عقوبات ، فسر الوزير بذلك ، وعد حل المشكلة سلمياً بادارة تبشر بالخير ، فوافق على تلك العروض واصدرت الحكومة البلاغ التالي في ١٦ ايلول ١٩٤١ م .

بإسناد رسمي

كان قد حصل نزاع في قضاء سنجار بين اهالي قريتي « رومبوسي شمالي »

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد ١٩٤٩ م الصادر بتاريخ ٢١ آب ١٩٤١ م .

و « أجمه اسلام » ادى الى قيام اهالي القرية الاولى بنهب قسم من اغنام اهالي القرية الثانية .

وعندما بلغ الحادث قائم مقام القضاء السيد يونس عبدالله ، خرج فورا الى محل الحادث للتحقيق ، واسترداد الاغنام المنهوبة . غير انه فوجيء باطلاق النار ، وهو في الطريق ، مما ادى بمزيد الاسف الى استشهاده مع شرطين .

وعلى اثرها قامت الحكومة بارسال قوة لتأديبهم ، ولكن رؤساءهم انتهزوا فرصة وجود معالي وزير الداخلية في الموصل ، فحضرُوا وعرضوا عليه طاعتهم وولاءهم ، وتعهدوا في الوقت نفسه بتسليم المجرمين ، والغرامات المفروضة عليهم ، وباشروا فعلا بتنفيذ هذا العهد ، اذ دفعوا القسط الاول من الغرامة . وهكذا حسمت القضية ، وعادت الامور الى حالتها الطبيعية في قضاء سنجار (١) .

— مدير الدعاية العام

حركة آل حاتم

نشرنا في الجزء الرابع من كتابنا هذا ، بحثا مفصلا عن « ثورة بني ارجاب » والجهود السلمية التي بذلت لفض النزاع بين « آل حاتم » و « آل مناع » والظاهر ان الاسس التي وضعت في حينه لاستئصال شأفة الخلاف بين هاتين القبيلتين اُهملت ، فعاد الخلاف الى سابق عهده ، وظهرت آثاره في آب من هذه السنة « سنة ١٩٤١ م » فقد حصل شجار دموي بين القبيلتين ادى الى سقوط (٤٩) قتيلًا ، واكثر من مئة جريح . فتداركت قوات الشرطة الامر ، وتوجهت بسياراتها المسلحة الى مواضع القتال لتحول دون توسعه .

لم تنشر الوزارة بيانا رسميا عن هذه الحادثة المفجعة ، كما فعلت في حادثتي السليمانية وسنجار ، فبقي امرها مكتوما . وقد اعلنا احد الوزراء في « الوزارة المدفعية الخامسة » وهو السيد حمدي وزير الشؤون الاجتماعية ان السيد عبد المهدي المنتفقي بعث برسالة الى الرئيس المدفعي من الشرطة يستحسن فيها الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن ، الامر الذي يدل على ان الوزارة كانت على حق في تصرفاتها .

سبر الاحكام العرفية

لم تكد « الوزارة » تعلن الاحكام العرفية في الثالث من شهر حزيران ١٩٤١ م ، حتى بدأت اعمال الدس والوقعة والشغب تغشى دواوين الحكومة ، ودور المسؤولين ، واخذت « الاخباريات » التي تحمل التواقيع المستعارة : كمخبر صادق ، ووطني ، محايد ، وعالم بالحقيقة ، تنصب على الوزراء واعضاء المجلس العرفي العسكري ،

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢١٩ الصادر بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٤١ .

انصباب المطر في فصل الشتاء ، فكانت اقل وشاية تكفي لاعتقال اكبر شخصية، حتى اذا ضاقت المواقف والسجون بالوقوفين . عمدت سلطات الامن الى حشرهم في الجوامع ، والتكايا ، مما يذكره البغداديون ، ولا سيما سكان محلة الميدان . فلما تضخم عدد الاخباريات ، اذاع قائد القوات المراقبة في بغداد هذا البيان :

لقد وردت لهذه القيادة عدة اخباريات بتوقيع مستعار . كمخلص ، او متأكد، أهملناها ، وعليه نعلن للجمهور بان كل اخبارية من هذا النوع سوف لا يلتفت اليها، ما لم تكن موقعة باسم المخبر الصحيح ، وعنوانه الفصل « (١) » .

١٤ حزيران ١٩٤١م

قائد القوات العسكرية المراقبة في بغداد

الزعيم اسماعيل ابراهيم

وقد اكد لنا متصرف لواء بغداد ، السيد عبد الحميد عبد المجيد « صرصر » ان عدد الاخباريات التي كانت تصل اليه يوميا ، كان يفوق عدد الرسائل الواردة عليه من دوائر الدولة المختلفة في اليوم الواحد .

ورات « قيادة القوات العسكرية المراقبة في بغداد » ان تقضي على هذه الفوضى، فقررت ان تعيد الى المحاكم المختصة الجرائم التي تقع لحسمها ، وفق القوانين الجارية ، وان يستثنى من ذلك الجرائم التي يجب عرضها على المجلس العرفي العسكري للبت فيها ، فاصدرت هذا البيان في الرابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١م :

« بالاستناد الى المادة العاشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م ، وبعد الاطلاع على الارادتين الملكيتين المرقمتين ٢٥٥ و ٢٥٦ لسنة ١٩٤١م .

١ - امرت بان ترى كافة الافعال الجرمية في المنطقة المعلنة فيها الادارة العرفية، من قبل المحاكم العدلية ، والادارية (كل حسب اختصاصها) بموجب القوانين، غير الافعال الجرمية المدرجة ادناه ، التي يكون النظر فيها من اختصاص المجلس العرفي العسكري وهي :

اولا - الجرائم المبينة في مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م ، وتعديلاته .

ثانيا - الجرائم المبينة في الباب السابع من قانون العقوبات البغدادي المواد ٦١ الى ٦٦ .

ثالثا - الجرائم المبينة في كل من الابواب الحادي عشر ، والثاني عشر، والثالث عشر من القانون المذكور .

رابعا - الجرائم المبينة في المواد ١٠٧ و ١١٠ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ٢٦٠ من القانون المذكور .

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٣٧ الصادر بتاريخ ١٥ حزيران سنة ١٩٤١ م .

خامسا - الجرائم المبينة في الباب الثاني عشر من القانون المذكور .

سادسا - الجرائم المبينة في المواد ٣٠٦ الى ٣١٩ من الباب الحادي والثلاثين من القانون المذكور .

سابعا - الجرائم المبينة في المادة ٢٧ من نظام دعاوى العشائر .

ب - مع مراعاة الفقرة السابعة يستمر في الوقت الحاضر جميع الموظفين على مزاوله سلطاتهم القانونية » .

قائد القوات العسكرية العراقية المراقبة في منطقة بغداد

على ان الاجراءات التي كان يطلب الى « المجلس العرفي العسكري » اتخاذها لم تلق التأييد المطلق من اعضائه كافة ، يدلنا على ذلك كثرة التغييرات والتبدلات التي طرات على هيئة هذا المجلس . ففي يوم ٥ تموز ١٩٤١م صدرت الارادة الملكية بتعيين « الزعيم عباس فضلي » قائدا للقوات المراقبة ، بدلا من « الزعيم اسماعيل ابراهيم » وفي ٨ من هذا الشهر صدرت الارادة بتعيين المقدم حمدي حسن محل المقدم طاهر محمد في عضوية المجلس ، وفي ١١ آب حل الحاكم عبد العزيز الخياط محل الحاكم مصطفى عزت ، وفي ١٣ منه حل الرئيس الاول عبدالله رفعت ، محل المقدم حمدي حسن ، وفي ١٩ منه حل المقدم محمد علي سعيد ، محل المقدم ناجي عبد الرزاق ، وفي ٢٥ آب ايضا عين الحاكم مراد الشاوي بدلا من الحاكم محمد فهمي الجراح ، وفي يوم ١٤ ايلول عين الحاكم عبد الحميد مدحت بدلا من الحاكم الشاوي المومي اليه ... الخ .

والى جانب الاحكام التي كان يصدرها المجلس العرفي بالاعدام ، والسجن ، والغرامة ، كان متصرفو الالوية يصدرون احكام بالسجن لمدة طويلة ، بحسب الصلاحيات المخولة لهم ، وقد استمر الحال على هذا المنوال الى سنة ١٩٤٦ م .

اختراقي حياد ايران

قلنا في موضع آخر من هذا المجلد : ان الجيوش البريطانية اتخذت من بغداد « قاعدة حربية » لتعوين ساحات القتال بالجند وبالعتاد . وكانت حكومة الرايخ عقدت مع « الاتحاد السوفياتي » معاهدة عسكرية في ٢٥ آب سنة ١٩٣٩م ، ثم شهرت الحرب عليه في آب ١٩٤١م . فانتهزت اكثر هذه الفرصة ، وقررت مد الاتحاد السوفياتي بكل المساعدات الممكنة ، كما قررت « الولايات المتحدة الامريكية » الاسهام في هذه المساعدة ايضا ، لا حبا بالاتحاد السوفياتي ، بل مساعدة له على مواصلة القتال لقهرو الالمان .

وكان لا بد لهذه المساعدة من المرور عبر العراق ، فقام الجيش البريطاني في

بغداد بتأسيس خطوط للمواصلات بين العراق وايران ، ولما كانت طهران وسائر مدن ايران الرئيسية ، ملاى بالاخصاصيين والتجار الالمان ، اتخذت الحكومة البريطانية من وجود هؤلاء الاغراب في ايران مسوغا لاختراق « حياد ايران » وتأمين اتصال المعدات الحربية الى الاتحاد السوفياتي من ايسر الطرق ، ففي يوم ٢٤ آب سنة ١٩٤١م زحف الجيش البريطاني من الاداضي العراقية المتاخمة للحدود الايرانية على المدن الايرانية الرئيسية ، وفي الوقت نفسه زحفت عليها الجيوش الروسية ، فقامت القوات الايرانية بواجب الدفاع عن بلادها ، فلم تستطع الصمود امام جيشين عظيمين مجهزين بأحدث الاسلحة واضخمها ، فاستسلمت بعد ساعات ، واضطر شاه ايران العظيم رضا بهلوي ، الى التنازل عن العرش لولده محمد رضا بهلوي ، وغادر بلاده منفيا من قبل السلطات البريطانية المحتلة .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الجيش البريطاني كان يكتسح ويبيد كل عرقلة يصادفها في طريق زحفه على ايران ، ومن ذلك انه اراد ان يشغل « ربايا الجيش العراقي » الكائنة على الحدود العراقية الايرانية ، في المواضع المسماة « المنذرية » فطلب القائد البريطاني الى الرئيس العسكري العراقي في تلك الربايا ان يتخلى الجيش العراقي عنها ، فرد عليه هذا انه مرتبط بمقر الجيش العراقي في « جلولاء » فلا بد من ان يصدر هذا « المقر » الامر المطلوب بالاخلاء ، ولما افهمه القائد البريطاني بانه مستعد لان يتحمل مسؤولية هذا العمل ، أصر الرئيس العراقي على الرفض ، فما كان من القائد الا ان اطلق نار مسدسه عليه فأرداه قتيلا ، وما كان من العريف العراقي ، الذي كان مع الرئيس ، الا ان شهر مسدسه على الضابط البريطاني القاتل فصرعه فورا ، فحصلت مناوشات بين أفراد الجيشين : العراقي والبريطاني أسفرت عن وقوع عدة اصابات في الطرفين . وعلى اثر ذلك حطقت بعض الطائرات البريطانية في الجو ، واقلت نسخا من هذا البيان :

« ان الجيش الانكليزي ، والجيش العراقي ، هما عائلة واحدة ، لا فرق بين الجندي العراقي والانكليزي ، ولكن سوء التفاهم الذي حدث قد باد في الحال . فيرجى السكينة والهدوء » .

وبمناسبة اعتلاء محمد رضا شاه بهنوي عرش ايران بدلا من ابيه تبودلت هاتان البرقتان :

جلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم بغداد :

اخي العزيز المعظم :

اعلم جلالتم بكل احترام انه : نظرا لتنازل والذي العظيم شاهنشاه رضا شاه بهلوي عن العرش في ٢٥ من شهر بور ١٣٢٠هـ ، ووفقا لما جاء في القانون الاساسي ، فقد اشغلت العرش في نفس اليوم ، ولي اليقين التام باخلاص في سبيل ترفيه واعلاء شان شعبي لكيما ينتج ذلك نتائج حسنة . ولي الثقة التامة بان جلالتم سوف

تظهرون صداقتكم الثمينة لي تجاه حكومي ، وأرجو من جلالكم ان تطمئنوا بانني ساستمر على ادامة العلاقات الصحيحة بين البلدين .

اني ادعو من اجل سعادة جلالكم ، والعائلة المالكة العراقية الجليلة ، وأرجو ان تتقبلوا ما في الصداقة الاخوية الصميّة .

اخوكم الصميم

محمد رضا بهلوي

حضرة صاحب الجلالة محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران طهران .

اخي العزيز العظيم .

تلقيت برقية جلالكم ، المنبئة باعتلائكم عرش والدكم العظيم . وانسي باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ابادر فابعث الى جلالكم بتهانئي الخالصة ، راجيا لكم حكما طويلا ، وسعيدا ، واني اؤكد لجلالكم الصداقة الصميّة التي يكنها البيت المالكي العراقي ، ولن ندخر وسعا لتقوية العلاقات الحسنة بين بلدنا . وفي الختام أرجو من جلالكم قبول تمنياتي القلبية لسعادة ورفاه البيت المالكي الإيراني وشعبكم النبيل .

الوصي عبد الله

كتب ورسائل

كانت « حكومة الدفاع الوطني » قد اختارت الاستاذ محمد صديق شنشل مديرا عاما للدعاية ، فنظم الدعاية للعراق تنظيما كان موضع الاعجاب والتقدير، فلما تكونت « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٢ حزيران ١٩٤١م ، اختارت معاون مدير الكمرك السيد نور الدين داود ، قريب السيد المدفعي ، بدلا من الاستاذ شنشل ، وكانت ظروف الوزارة ، واحتلال الانكليز العراق احتلالا جديدا - بعد حوادث الاصطدام - تتطلب قلب الدعاية للعراق الى دعاية ضد العهد المباد ، وضد اصحابه الذين غادروا العراق الى ايران وتركيا ، بعد ان تركوا الجيش وحده في ميادين القتال ، ينازل القوات البريطانية التي تفوقه عدة وعددا ، فصارت الصحف والنشرات تصدر ، وهي ملأى بالقذف ، والسب ، في رجال ذلك العصر « ان الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » .

وفي الوقت نفسه فان « السفارة البريطانية » كانت قد طلبت السماح لها بنشر بعض الرسائل المشينة لدول المحور ، فابت « الوزارة الكيلانية الثالثة » في حينه اقرار هذا الطلب . فلما تصرمت ايام تلك الوزارة ، وتبدل الوضع ، صارت هذه الرسائل تنتشر وتوزع بنطاق واسع . وكان بعضها ولا سيما ما سمي بـ « رسائل التقدم لآخوان الفضيلة » يتضمن قذفا في رجال العراق ، ومسا بكرامة المغفور له الملك غازي ، فابت شهامة الرئيس المدفعي السماح للسفارة بالاستمرار على نشر هذه الرسائل البذيئة ، فمنعها منعاً باتاً ، بعد ان افسدت الاخلاق ، وشوّهت الحقائق ، وطمعت الوطنيين في الصميم .

على ان الرسائل التي تولى طبعتها بعض العراقيين لم تكن اقل ضررا من تلك ، ولا سيما كتاب « بين شهرين » لاحد مأموري النفوس ، وكتاب « المحنة » لاحد المدرسين ، ورسالة « المعاهدات في الاسلام » لاحد الحكام ، ورسائل « الفتنة العمياء » لاحد المسيحيين الموصليين ، ورسالة « شعور الصديق في عون الحق » لاحد السوريين ، وكتيب « بين عهدين » لاحد المرتزقة من التجديدين الفارين الى العراق ، وغيرها من الكتب والرسائل التي عرف الناس حقيقة امرها ومصدر نفقاتها .

والى جانب هذه الرسائل والنشرات ، كانت توزع على الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، والكبار ، رسائل مفصلة من التواقيع ، تتضمن الطمن في هيئة الوزارة القائمة ، والشم للمتعاونين مع المحتلين ، وقد جدت الشرطة لمعرفة اصحاب هذه الرسائل المفصلة فلم تهتد الى احد ، فاضطرت الى جمع الدفاتر الامتحانية لطلاب المدارس الرسمية في محاولة للاهتمام الى مرتكبي هذه المخالفات ، ولكن بدون جدوى .

وللحق نقول : ان الوزارة سعت كثيرا لتخفيف حملات الشتم والقذف في القائمين بحوادث الشهرين نيسان و ايار ١٩٤١ م ، ولكن الدعايات التي كانت تنظمها الدوائر البريطانية ، واليهود ، والنفقات التي كانت تبذل في هذا السبيل ، كانت من السعة والانتشار بحيث لم تتمكن السلطات الحكومية من الوقوف في وجهها ، ولا سيما بعد ان اصبحت هذه الدوائر تسيطر على الصغيرة والكبيرة من امور البلاد ، وتنفق على الدعاية واغراء البسطاء بدون حساب ، وبكلمة اعم نقول ان المستر « بيرون » مدير العلاقات البريطانية العامة في بغداد كان المدير العام الفعلي للدعاية يوجهها كيف يشاء ، ويلعب بها كما يشاء .

استقالة وزير المالية

اعرب الوصي الامير عيد الاله عن رغبته في ان يكافا السيد صالح جبر على الخدمات التي اسداها لسموه ، اثناء التجائه الى البصرة في اوائل نيسان ١٩٤١ م ، وذلك بان يرصد منصب « رئاسة الديوان الملكي » الذي شفر بسفر السيد عبدالقادر الكيلاني الى ايران ، فلما عرضت هذه الرغبة على مجلس الوزراء قال وزير المالية السيد ابراهيم كمال : ان منصب رئيس الديوان الملكي لا يختلف عن اي منصب وزاري آخر ، وانه غير مستعد للتعاون مع وزارة يكون صالح جبر احد اعضائها ، فاختر السيد عباس مهدي رئيسا للديوان .

ثم اعرب الوصي عن رغبته - بعد ايام - في ان يعين صالح جبر « مديرا عاما للجمارك والكوس » فلم يقر وزير المالية هذه الرغبة ايضا ، على الرغم من اعترافه بكفاءة جبر ونزاهته .

وسافر السفير البريطاني السر كورنواليس الى سورية ولبنان بعد ايام ، فتاب منابه مستشار السفارة المستر هولمان ، فاجتمع هذا ذات يوم بوزير المالية ابراهيم

كمال ، وأعرب له عن أسفه لعدم تعاون « الوزارة المدفعية الخامسة » مع « السفارة البريطانية » تعاوناً واسعاً وافياً ، وأضاف الى ذلك قوله ان السفارة ترى : لو ان وزير المالية في هذه الوزارة هو الميمن على سياسة العراق ، لاسدى الى العراق ، والى الحكومة البريطانية خدمات جلى لشخصيته الالامعة ، وفعالياته المبرمة .

والظاهر ان الوزير الحضيف السيد ابراهيم كمال آمن بأقوال النائب هولمان ، وجزم بإمكان توليه رئاسة الوزراء ، فصار يتذمر امام اقطاب السفارة ، ويبيدي عدم ارتياحه لسياسة « الوزارة المدفعية » إزاء الهدامين والمخربين - كما كان يصفهم - فلما نقل حديثه هذا الى الوصي ، ثم الى رئيس الوزراء ، انتهر الرئيس المدفعي اول جلسة عقدت لمجلس الوزراء فقال :

« ان سياسة الاتزان والتعقل هي السياسة الرشيدة التي يجب ان تتبع في البلاد ، وان سياسة البطش والشدّة تتطلب وجود قوة حكومية ظاهرة ، ومساندة شعبية سافرة ، والمجلس يعلم - علم اليقين - بأنه لا الشعب يساند الحكومة في اجراءاتها ، ولا القوة التي يجب الارتكاز اليها ميسورة لديها ، وانه يخالف كل رأي يدعو الى الفلظة مع الشعب » .

فاندفع وزير المالية ابراهيم كمال من محله وقال « يظهر ان سياسة الشدّة التي يرى هو ضرورة انتهاجها لا يؤمن بها الرئيس المدفعي » وما لبث ان صار يتهم على اقوال رئيسه ، بعد ان فهم بانه هو المقصود بالذات من الكلام الذي ادلى به رئيسه في هذه الجلسة . فما كاد ينفرط عقد جلسة المجلس ، حتى تقدم وزير المالية بكتاب استقالته الآتي :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لقد ظهر لي من مناقشة بعض المسائل العامة في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد اليوم ، ان هنالك اختلافاً ظاهراً ما بين فخامتكم وبينى ، مما لا يمكن معه تأمين التآزر المطلوب . لذا ارى من واجبي ان اقدم استقالتي لافسح المجال للعمل ، وفق ما تعتقدونه فخامتكم صالحاً ، والله تعالى أسأل ان يوفقكم لخدمة البلاد واقبلوا فائق الاحترام .

المخلص : ابراهيم كمال وزير المالية ٢ ايلول ١٩٤١م

فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته في ٩ ايلول ١٩٤١م ، وباسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الخارجية علي جودة ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية جعفر حمندي .

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر رفع رئيس الوزراء جميل المدفعي ، كتاب استقالة وزارته الخامسة الى الوصي ، فكلف هذا وزير المالية المستقيل ابراهيم كمال بالتهيؤ لتكوين وزارة جديدة ، ففاتح السيد ابراهيم كمال كلا من السادة : جلال بابان ، ونصرة الفارسي ، والتشريفاتي السيد باقر سرکشك ، وتوفيق النائب ، وهاشم

الوتري ، ومعروف جياووك ، والسيد عبد المهدي في موضوع الدخول في وزارته المرتقبة ، كما فاتح بذلك السيد صالح جبر ، الذي رفض ان يقر تعيينه مديرا عاما للكمارك من قبل .

وبلغ الحرص بابراهيم كمال على تكوين الوزارة ، انه اعرب عن رغبته في جعل خصمه نوري السعيد وزيرا للخارجية في وزارته ، وبعث السيد جمال بابان الى السفير البريطاني ليقنعه بذلك - على ما اخبرنا به السيد جمال نفسه - ولكن السفير البريطاني ابقى اقرار هذه المحاولة (١) وسرعان ما اتضح للوزير المستقيل ان التكليف لا يعدو كونه اضغاث احلام ، فاخذت تنتابه الامراض المتنوعة حتى وافاه اجله في بيروت في ٣١ تموز سنة ١٩٤٧ م . وكان من المع الوزراء واغزهم علما وتبعما .

وفي « يوميات مصطفى العمري » ليوم ١٦ تشرين الاول ١٩٤٦ م ، الفقرة الآتية :

« روى لي شفيق السعدي ان ابراهيم كمال كان عائدا معه في القطار من استنبول ، وتكلم ضد المدفعي وضدي ، ويقول انهما تأمرا عليه فحالا دون وصوله الى رئاسة الوزارة . انهما سبب مرضه » . اه .

استقالة الوزارة

في انكلترا جماعة من السياسيين تعتقد ان لبريطانيا فضلا على العراق كبيرا ، بصفة كونها الدولة التي انشأته ، وتولت الاستداب عليه ، وسعت لادخاله في حظيرة « عصابة الامم » وفي العراق لفيف من الساسة يعتقد ان العراق مدين لبريطانيا بانشائه ، وتكونه ، واستقلاله ، وان حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١ م ان دلت على شيء ، فانما تدل على تكران للجميل لا يستسيغه الوفاء العربي .

ولما تم للانكليز فتح العراق في الثاني من شهر حزيران من هذه السنة ، مهد هذا الفريق من الساسة فتح المواصلات للجيش البريطاني ، اعتقادا منه بان ذلك ينطبق على معاهدة عام ١٩٣٠ م انطباقا تاما ، ولكن الامر لم يقتصر على فتح طرق المواصلات حسب ، وانما كان على الوزارة ان تبت في طلبات كثيرة لهذه الجيوش .

طلبت « السلطات البريطانية » فرض جزية حربية كبيرة على العراق عن حركات ايار فردت الوزارة على هذا الطلب : ان الانكليز صرحوا مرارا عديدة ، بان الحوادث المذكورة كانت حوادث فردية ، قام بها حزب صغير متطرف ، فليس من الصحيح ان يؤخذ شعب كبير العدد بجريرة « حزب صغير متطرف » واكتفت الوزارة باصدار

(١) قال لي وزير الخارجية علي جودة بانه كلف « بصفة كونه وزيرا للخارجية » ان يستدعي نوري السعيد من القاهرة الى بغداد فلما وصل نوري ، بعث اليه ابراهيم كمال عليه تحسين العسكري ليداعشه في امر دخوله وزيرا للخارجية في الوزارة المرتقبة . ولما عرض العسكري على نوري ذلك سألته لماذا لا يلتصني ابراهيم في الموضوع ؟ فاجابه تحسين بانه يستحي منك ، نرد نوري عليه ولماذا لا تستحي انت ؟

الرسوم رقم (٦٦) لسنة ١٩٤١م القاضي بتخصيص (٧٥٠٠٠) دينار كتعميمات
للبريطانيين الذين تضرروا بتلك الحوادث .

وطلبت السلطات المذكورة فرض غرامة حربية على « مدينة الناصرية » حيث
قتل فيها ضابط الاستخبارات البريطاني « جفرس » في يوم ٤ حزيران ١٩٤١م ،
فردت الوزارة على هذا الطلب بأن الجرم مشهود ، والقاتل معروف ، وقد جرت
محاكمته وأعدم شنقا ، فلا مسوغ لمؤاخذة بلدة برمتها بجريمة شخص نال عقابه
القانوني ، وانتهى امره (١) .

وادعت السلطات البريطانية ان الاجراءات التي اتخذتها الوزارة بحق القائمين
بحوادث الشهرين : نيسان ومايس لم تكن متناسبة مع أهمية هذه الحوادث
وخطورتها . فاجابت الوزارة ان الحكومة جمعت بين اللين والشدة ، وأنها نقلت
المملكة من « حالة الحرب » الى « حالة السلم » بأقل كلفة ، فلا موجب للاغراق في
القصاص .

وشاءت « الوزارة » ان تطالب الحكومة البريطانية بتسليح الجيش العراقي ،
وجعله قادرا على القيام بواجباته في مثل هذه الظروف الحرجة ، فاعتذرت الحليفة
عن اجابة الطلب محتجة - على عاداتها - بعدم وجود سلاح فائض . يضاف الى ذلك
كله « ان رئيس الوزراء كان يعتقد بان البلاط يتدخل في شؤون الحكومة بدون ان
يأخذ على عاتقه مسؤولية ما ، فيعرقل مساعي الدولة او يشير بعمل لا يتحمل فيه
اية مسؤولية اذا حصلت من ذلك نتيجة سيئة » (٢) .

وللحقيقة والتاريخ نقول أن السيد المدفعي كان زاهدا في الحكم ، راغبا عنه ،
ميالا الى السلم ، طامعا فيه . فعرض على الوصي رغبته في الاستقالة من رئاسة
الوزراء ، فكان سموه يطلب اليه التريث والاصطبار الى ان ينجلي الموقف ، حتى اذا
ضاق الرئيس بالحوادث ذرعا ، رفع الى البلاط الملكي هذه العريضة :

بغداد في ٢١ أيلول سنة ١٩٤١م .

سيدي صاحب السمو الوصي المعظم :

تاكيدا لمعروضاتي الشفهية في أوائل الشهر الحالي !

تعلمون سموكم بالظروف المضطربة التي اضطررتنا ، انا وزملائي ، الى تحمل
المسؤولية فيها بقصد اعادة الامن والاستقلال في البلاد ، رغم ما كنت عليه من تمب

(١) كان ضابط الاستخبارات هذا قد وصل الى الناصرية بشحوف بعد ظهر اليوم الرابع من حزيران ،
وقابل متصرف اللواء طالبا السباح له بالذهاب الى سوق المدينة لابتياح حاجات له ، فعارض المتصرف طلبه
ولكنه اصر على وجوب النزول الى السوق فاضطر المتصرف ان يرسل معه مأمور مركز الشرطة واذا بأحد
الجنود يطلق النار عليه فيرده قتيلا ويقتل معه مأمور المركز ويجرح الشرطي المرافق .

— كتاب متصرف (الناصرية) ٢٨٨ بتاريخ ١٠ حزيران الى وزارة الداخلية —

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٢٨٩ .

وانحراف في الصحة . أما الآن وقد عادت الامور الى مجاريها الطبيعية ، والامن والاستقرار الى نصابهما والحمد لله ، اراني مضطرا لان اعرض على سموكم صعوبة استمرارى في مزاوله شؤون الدولة نظرا لظروفي الخاصة السالفة الذكر .

لذا ارجو التفضل بتهيئة الهيئة الوزارية التي ستخلفنا . حيث انني ساعمل جهدي على الاستمرار في مزاوله ادارة الدولة الى آخر الشهر الحالي على الاكثر - او اي يوم آخر يتم فيه تأليف الوزارة الجديدة قبل ذلك التاريخ - اذ انني لا اجد من المصلحة ان تمر فترة بين استقالتى ، وتأليف الوزارة الجديدة في مثل ظروفنا الحاضرة .

هذا وانني لاشكر سموكم على العطف السامي الذي شملتمونا به طول مدة اضطلاعنا بأعباء المسؤولية وانى لا زلت عبدكم المطيع :

عزيزي جميل المدفعي :

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٩٤١/٩/٢١ م ، بعد تحملكم عبء المسؤولية في اخرج الظروف وادقها ، بيد انه لا يسعني في هذا الصدد الا الافصاح عن عميق أسفي الى تخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، خصوصا في هذه الظروف التي تحتاج الى خبرتكم ودرايتكم .

ولا بد لي في هذه الحالة من الاشادة بما بذلتموه انتم وزملائكم من جهود جلية في سبيل خدمة البلاد ، وبعث الطمأنينة والاستقرار ، وارجو ان تعلموا بأن قبولي استقالتكم لا يمنعني من تقديرى العظيم لكم . كما وأود ان تستمروا على تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم السابع من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واحدى وأربعين الميلادية .

عبد الله الوصي

الوزارة الثانية والثلاثون :

١٧ رمضان ١٢٦٠ - ٢٣ رمضان ١٢٦١

٩ تشرين الاول ١٩٤١ - ٤ تشرين الاول ١٩٤٢

الوزارة السعيدية السادسة

تمهيد

كان من المقرر ان يصبح السيد نوري السعيد اول رئيس للوزراء في العراق ، بعد عودة الامير عبد الاله اليه ، واشغاله منصب الوصاية من جديد . ولكن حرص المقامات العليا على نقل البلاد من حالة الحرب ، الى حالة السلم بيسر ، وبأقل كلفة وتضحية ممكنة ، دفعها الى تكليف السيد جميل المدفعي للقيام بهذه المهمة . فلما اتمها هذا على الوجه المطلوب ، وهذأت الاحوال العامة هدوءا نسبيا ، وترك الحكم بصورة نهائية ، استدعي نوري باشا من القاهرة ، وكلف بتكوين « الوزارة الجديدة » فوجه الوصي هذا الكتاب اليه :

رقم ٦٢٨

وزيرى الافخم نوري السعيد !

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نمعه فيكم من دراية وأخلاص ، فقد قرّر رأينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر رمضان سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واحدى وأربعين الميلادية .

هيئة الوزارة

وكانت مهمة نوري السعيد في اختيار زملاء له في هذه الوزارة صعبة جدا، فان سياسته كانت تستهدف تصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشيرين : نيسان وايار ١٩٤١م تصفية عامة ، لا يراعى فيها الالتماس والمحسوبة ، ولا تتأثر بصلات المودة والعلاقات الشخصية « وهذا ما كان الانكليز يطالبون به بكل شدة » كما كانت تستهدف تطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م نصا وروحا مهما كلفه الامر .

وكانت للانكليز مصالح خاصة قد لا تمت الى المعاهدة المذكورة باية صلة، ولكن لها علاقتها بالجهود العربي ، واذا قلنا « المجهود العربي » فمعنى ذلك وجوب التضحية بكل ما يمكن التضحية به في سبيل هذا المجهود ، وصيانتة من كل عرقلة . وكان نوري مستعدا لقبول هذه الفكرة .

وعلى هذا ارتأى الرئيس السعيد ان يختار زملاءه من الذين كانوا يتعاطفون مع الانكليز ، او اکتوا بنار حوادث الشهرين المذكورين ، ومن المشهود لهم بالحزم ومضي العزيمة ، فانتخب ثلاثة من اعضاء « وزارة العميد الهاشمي » التي طوّح بها حادث هذين الشهرين . وهم السادة : صادق البصام ، وعبد المهدي ، وعلي ممتاز الدفتری . كما انتخب الآخرين من الوزراء الذين عارضوا السيد الكيلاني في سياسته ، كالسيدين : صالح جبر ، ومحمد امين زكي ، ولم يستوزر لاول مرة غير وزير المعارف تحسين علي ، الذي كان متصرفا للواء الموصل واكتوى بتلك النار ايضا . على ان يحتفظ الرئيس بمنصب وزارة الدفاع لنفسه بغية تأمين هيمنته على القوات المسلحة ، وهكذا تم تكوين « الوزارة السعيدية السادسة » بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦٢٩ في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ م من :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ووكيلا لوزارة الدفاع .
- ٢ - صالح جبر : وزيرا للداخلية ووكيلا لوزارة الخارجية .
- ٣ - علي ممتاز : وزيرا للمالية .
- ٤ - صادق البصام : وزيرا للعدلية .
- ٥ - تحسين علي : وزيرا للمعارف .
- ٦ - محمد امين زكي : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٧ - جمال بابان : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٨ - عبد المهدي : وزيرا للاقتصاد .

اول كلمة لرئيس الوزراء

وفيما يلي اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار :
« ارجو ان ترفعوا الى مولاي حضرة صاحب السمو الوصي على العرش المعظم . جزيل شكري وامتناني على الثقة الفالية التي تفضل سموه فأولاني اياها ، وان تؤكدوا لسمود ان هذه الثقة هي اعظم مستند لي في القيام باعباء المسؤولية . واني أمثال الله تعالى ان يوفقني الى تحقيق حسن ظن مولاي ، وان يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته .

ان ما تستهدفه الوزارة هي خدمة البلاد بكل الوسائل التي توصلها الى اهدافها السلمية التي يصبو اليها الجميع ، فأرجو من اخواني الموظفين ان يقوموا بواجباتهم بالنزاهة والاخلاص التامين ، ليتسنى لنا الخدمة على احسن وجه ، واني اضرع الى الله ان يمدنا جميعا بتوفيقه تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » . اه .

ويقول السفير البريطاني الجديد « كورنواليس » في برقيته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٤٢ الى وزير الخارجية البريطانية « ان نوري السعيد قبل تعيينه رئيسا للوزارة

كان قد وعده بأن يتعاون مع بريطانية تعاوناً مطلقاً وأعلن عن تصميمه على اتباع سياسة القوة والشدة « - ١ -

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجاً لأعمالها ، كالعادة التي كانت متبعة من قبل ، فساكتفى رئيس الوزراء بخطاب أذيع من المحطة اللاسلكية مساء يوم ١١ تشرين الأول ١٩٤١ م هذا نصه :

★ ★ ★

جرت العادة أن تقدم كل وزارة منهاجاً تبسط فيه خططها والأهداف التي تقصدها . وقد قامت الوزارات العراقية منذ تأسيس الحكم الوطني ، بنشر منهاج اطلع عليها الرأي العام في حينها . ولكن معظم هذه المناهج كان عاماً غامضاً في كثير من نواحيه .

أما المناهج الوزارية القليلة التي استهدفت أغراضاً واضحة معينة ، فندر أن طبقت بأجمعها بل طبق ما تيسر تطبيقه من الأغراض المعينة فيها ، وظل الباقي معلقاً بتأثير الظروف والعوامل المختلفة .

وإذا كان ذلك شأن منهاج الوزارات التي تولت الحكم في ظروف عالمية عادية ، فما عسى أن يكون منهاج وزارتنا ، وقد تقلدت زمام الأمور وسط أعظم وأعنف حرب شهدها العالم بين جبهتين دوليتين ، تتنازعان السيادة في تقرير مصير العالم .

والعراق بضيق مساحته ، وقلة عدد سكانه ، وحدائث عهده بالاستقلال ، لا يستطيع - مهما عمل - أن يربأ بتفكيره وبمراقبه ومصالحه عن التأثير بهذا الصراع العالمي الرابع .

ومما يزيد في حرجة موقف العراق من هذه الناحية ، ابتلاؤه في السنوات الأخيرة ببضع فئات من المفاشرين ، الذين إذا أحسنوا شيئاً ، فإنما يحسنون غش البسطاء واستغلالهم ، وهدم البلاد وتخريبها ، أشباعاً لمطامعهم ، وتطمينا لشهواتهم .

وقد حاولت هذه الفئات انتهاز الفرص غير مرة ، وسددت إلى الوطن - تحت ستار الوطنية - ضربات قاضية إن كان قد نجا منها بفضل الله تعالى وبجهود المخلصين من زعمائه وأبنائه البررة ، فإنه لم يسلم من جراحها الدامية التي انهكت قواه ، وألحقت به من الأضرار في النواحي الوطنية ، والأخلاقية ، والسياسية ، والاقتصادية وغيرها ، ما نسال الله أن يعين المخلصين على معالجتها ، وانقاذ العراق من أخطارها وعواقبها .

ففي ظروف عامة ، كالظروف العالمية الراهنة ، وفي ظروف خاصة كظروف العراق بعد خروجه من المهالك التي زجته فيها تلك الفئات المستهترّة ، وازاء مستقبل قائم تكتنفه الظلمات من كل جانب ، كالمستقبل الذي يجابهه العالم ، ليس بالهين على وزارة تحرص على التمسك بالحقائق ، وتائف الفش والتمويه ، أن تضع منهاجا صريحا بأهداف معينة ، وأغراض محدودة واضحة ، قبل أن تحسب لكل امرحسابه .

وفي الحقيقة ان العراق - في ظروفه الراهنة - احوج ما يكون الى توجيه اهم جهوده الى الامرين الجوهرين التاليين :

الاول - اتقاء وتخفيف الاضرار الناجمة عن تيار الموقف العالمي المتازم ، ذلك التيار الذي لا يستطيع العراق ان يغير مجراه .

الثاني - الاعتصام بالحكمة ، والتبصر ، ورباطة الجأش ، والعمل على توحيد صفوف الوطنيين على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وتوجيه جهودهم الى ما فيه خير العراق ومصالحته .

وقد سبق للعراق ان جنى ثمار مثل هذه السياسة الرشيدة التي تجلب دائما الخير لاي شعب يتمسك بها حتى في الظروف الاعتيادية ، وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع ان نحدد اغراضنا واهدافنا كما يلي :

١ - السياسة الخارجية :

ان خير خطة نسير عليها في سياستنا الخارجية ، هي توثيق وانماء صلاتنا بالاقطار العربية ، والدول المجاورة والصديقة ، والحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى .

وهذه السياسة الرشيدة هي التي خطها لنا زعيمنا الاعظم المغفور له الملك فيصل الاول ، واجمع عليها العراقيون ، وسارت عليها الوزارات كافة ، وكانت موضع تقدير ارقى الاقطار العربية التي تمتنت انتاج سياسة مثلها .

وقد ايد هذه السياسة حتى تلك الفئات الخارجية على القانون ، اذ صرحت مرارا بعزمها على تطبيق المعاهدة نصا وروحا .

٢ - السياسة الداخلية :

ان مثلنا الاعلى هو ازالة كل ما من شأنه ان يفرّق كلمة الامة ، وذلك بغية جمع الكلمة . وتقوية المملكة من هذه الناحية ، والقضاء على روح الدجل والتضليل .

وسنوجه جهودنا الى رفع مستوى الادارة . ومن ضمنها الشرطة ، وبث روح الطمأنينة والعدل ، ورفع مستوى التهذيب والتعليم في المعارف ، واعارتهما الاهتمام الذي يستحقانه ، والتوفير في النفقات في مثل هذه الازمة العالمية الصعبة ، التي قلبت الاعتبارات المالية راسا على عقب ، ليس لدى الدول فحسب ، بل ولدى الافراد انفسهم ، وجعل الحكومة نموذجا ماثلا في هذا المضمار ، وسيعتنى في اثناء ذلك

بالاستمرار على انجاز الاعمال العمرانية الحاضرة، والقيام بما يمكن القيام به من اعمال جديدة ستعلن في حينها .

اما الجيش فان الضرورة تقضي بتعزيزه ، وتقويته ، من الناحيتين : المادية والروحية ، وبازالة كل ما من شأنه ان يجعله آلة بيد المستهترين الذين يعدونه عن واجبه الاصلي ، وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارسا للعرش والوطن . وسينشر منهاج الوزارة الذي يحتوي على هذه الاسس على صورة مفصلة بمناسبة خطاب العرش عند افتتاح مجلس الامة .

وقبل ان انهي بياني هذا اود ان اتوه بالخدمات الجليلة التي اسديتها الوزارة السابقة للبلاد ، ولا سيما رئيسها اخي السيد جميل المدفعي ، الذي اقدم على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في اشد الظروف حرجية . والله المسؤول ان يوفقنا جميعا الى خدمة البلاد بارشاد صاحب السمو الوصي على العرش ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى اهـ (١) .

اجتماع مجلس الامة

دعي « مجلس الامة العراقي » الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث . لدورته الانتخابية التاسعة ، في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٤١م ، الموافق ١١ شوال سنة ١٣٦٠هـ ، وهو المجلس الذي اجتمع في العاشر من نيسان من هذه السنة . واعلن بالاجماع وصاية الشريف شرف على الملك فيصل الثاني ، بدلا من وصاية خاله الامير عبد الله . وقد افتتح الامير عبد الله اجتماع هذه الدورة بحسب الاصول والراسيم المرفوعة ، والقى خطابا انعش الذي اعدته « الوزارة السعيدية السادسة » فكان خطابا جامعا . وبعد ان تفرق اعضاء المجلس ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وانتخب النواب السيد حمدي الباجه جي رئيسا لمجلسهم .

في يوم اول كانون الاول ١٩٤١م صدرت الارادة الملكية المرقمة (٧٤٩) والمؤرخة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١م بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهرا ونصف الشهر ، اعتبارا من ١ كانون الاول من هذه السنة . وفي ١٥ نيسان ١٩٤٢م صدرت الارادة الملكية بتمديد مدة اجتماع هذا المجلس شهرا كاملا . فتكون مدة الاجتماع قد بلغت خمسة اشهر عقد مجلس الاعيان خلالها (١٧) جلسة وعقد مجلس النواب خلالها (٤٩) جلسة ، وفيما يلي « خطاب العرش » الذي افتتح به هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب
نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، متمنين للبلاد في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٣٩ الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٤١ م .

بسطنا في خطابنا الذي اذيع على الراي العام في ١٤ تموز الماضي ، بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي واعوانه . وقد شاهدتم فصول تلك الحركة ، واطلعت على ادوارها التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسكم العالي . ولا شك في انكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد من جراء هذه الحركة الطائشة ، المنبعثة عن الخداع والتضليل ، والمدفوعة بالطمع والانانية ، والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي ، الذي اشترى ضمائر القائمين بها . ومما يؤسف له ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المريع الذي كان مقدرها لها ، الا بعد ان الحقت بالبلاد اضرارا فادحة ، وقضت على عدد كبير من النفوس البريئة .

وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلمة التي سببتها تلك الحركة ، وادعت نتائج التحقيق الى المحاكم لياخذ العدل فيها مجراه . ان تتابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين للدستور والقوانين ، أدى الى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة . ولا شك في ان اي تساهل او اهمال آخر قد يقضي على كيان المملكة لا سمح الله . لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه الحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع ، ويترتب على الجميع الاعتصام بالدستور ، والتمسك بالقوانين ، والاخذ بكل ما من شأنه انماء الروح الوطنية ، والشعور القومي الصحيح . اذ بذلك يتعزز استقلال بلادنا ، وتقوى روح الحرية ، ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي ، متحدة نحو اهدافها ، السامية ومثلها العليا ، ويزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

ومما لا ريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين ، وعملت بشعورها الوطني ، لنجت من الويلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة ، ولما انفسح المجال امام بعض الفئات المغامرة لاستخدام الجيش ، الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة ، واعدته للدفاع عن كيانها ، في تنفيذ ارادة شخصية ومطامع اجنبية ، ولما وقعت تلك المآسي المؤلمة .

ايها السادة :

ان سياسة حكومتنا في امورها الخارجية منبعثة عن تقاليد هذه البلاد وتاريخها ، وهي تستهدف دائما توثيق وانماء صلاتنا الودية بالاقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة والصديقة ، مع الحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بينه وبين حليفها بريطانيا العظمى . وهذه السياسة هي السياسة التي اجمع عليها العراقيون ، وسارت عليها الوزارات العراقية كافة ، وكانت دائما موضع تقدير ارقى الاقطار العربية .

ونرى من الواجب ان نتقدم بالشكر الى حليفنا بريطانيا العظمى ، على النوايا الحسنة التي اعلنتها ، والوعود الصريحة التي قطعتها على لسان رئيس وزرائها

ووزير خارجيتها ، باستقلال الاقطار العربية التي تأخر تحقيق استقلالها . واننا واثقون من ان هذه الوعود ستنفذ على الوجه الذي يطمح رغبات تلك الاقطار في نيل حريتها واستقلالها .

حضرات الاعيان والنواب :

ان الموقف العالمي قد تطور تطورا محسوسا منذ افتتاح مجلسكم العالمي في العام المنصرم ، حيث وقفت الى جانب حليفنا بريطانيا العظمى دول كبرى جديدة ، فأصبح الدفاع ضد العدوان ، ولا سيما اذا امتد الى الميادين الشرقية ، ميورا ومطمنا . واذا لم يقع ما ليس في الحسبان من عوامل تقصر من اجل الحرب ، فلربما استمرت مدة اطول مما كان مقدرا لها عند نشوبها . لذلك يتحتم علينا ان نزيد استعداداتنا ، ونتخذ التدابير التي من شأنها ان تخفف الاضرار الناجمة عن طبيعة الحرب ، وينحصر معظم هذه التدابير في تنظيم شؤون المعيشة ، والاقتصاد ، وغير ذلك من وسائل الدفاع التي تدرا بها الاخطار عن بلادنا العزيزة .

فمن أهم الامور التي ستعنى بها حكومتنا معالجة الضائقة الاقتصادية ، وذلك بجعل التوريد قيد مراقبة الحكومة . وقد أعدت لائحة لتأمين هذه الغاية ستعرض على مجلسكم . وكذلك تهيئة وسائل النقل لجلب الحاجيات الضرورية من الخارج . وقد اتخذت التدابير لتحقيق هذا الغرض . وكذلك الضرب على ايدي المحتكرين الذين يهتمون بمصالحهم الخاصة دون المصالح العامة ، وانعاش تصدير المنتجات المراقبة ، بعد تأمين حاجة البلاد منها تامينا كاملا .

اما وسائل الدفاع فسيكون في مقدمتها تقوية الجيش بتعزيزه من الناجيتين : المادية والروحية ، وازالة عوامل الضعف التي تسربت اليه في السنوات الاخيرة ، واستئصال كل ما من شأنه ان يجعله آلة بيد المستهترين الذين يبعدون عن واجبه الاصلي النبيل ، وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارسا امينا للعرش والوطن . وستعمل حكومتنا على رفع مستوى التعليم والتهذيب في المعارف ، وتعميرهما الاهتمام الذي يستحقانه . ان الحوادث قد أثبتت ان التعليم عندنا قد وجهته بعض الايدي المفرضة توجيهها مغلوطا ، لا يتفق ومصلحة البلاد ، فاستغلت هذه الايدي مراكزها التعليمية استغلالا ضارا ، وسأقت اولادنا وافلاذ اكبادنا الى تفكير اساء الى سمعة البلاد الثقافية والوطنية . لذلك كان لزاما على حكومتنا اعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة ، لجعله مطمنا لحاجة البلاد الى تكوين نساء سليم التفكير ، متين الاخلاق ، منصرف بكليته الى العلم الصحيح ، وغير متأثر بالمؤثرات المضرة .

اما سياسة حكومتنا الداخلية فتتلخص بتوطيد دعائم الامن ، والقضاء على عوامل الفساد ، واستئصال جذور الدعايات الضارة ، والاعتناء بتطبيق القوانين بروح العدل ، ورفع مستوى الادارة ، وتقوية روح المسؤولية ، واداء الواجب بين الموظفين ، والاعتناء بشؤون العشائر ، وتهيئة الوسائل لتوسيع استفادتها من

الخدمات العامة ، واصلاح الشرطة وتزويد كفايتها واعدادها للقيام بواجبها على احسن وجه ، وتنظيم البلديات ومساعدتها على اداء الخدمات المكلفة بها ، ولا سيما تجهيز المدن والتصبات بالمياه الصالحة للشرب ، والاهتمام بالصحافة لتكون بمستوى تستطيع معه ان تخدم البلاد خدمة نافعة ، وتوجه الشعب الى ما فيه خير المملكة وسعادتها .

اما سياسة حكومتنا المالية فتستهدف التوفير والاقتصاد ، وعدم التوسع في التراكيبات ، وتأمين التوازن بين المصروفات والايادات الاعتيادية ، والاستمرار على تخصيص ايرادات النفط للمشاريع العمرانية الرئيسية ، ذلك لانجاز المشاريع الرئيسية التي شرع فيها : والمشاريع الجديدة التي تقتضيها الضرورة ، ومعالجة الوضع المالي على صورة تضمن الاستقرار والطمأنينة في الظروف العالمية المرتبكة ، ومساعدة صغار الموظفين والمستخدمين بقدر ما تسمح ميزانية الدولة .

حضرات الاعيان والنواب :

ان من اهم الاهداف التي ترمي اليها حكومتنا ، العناية بالتعليم الطبي ورفع مستواه ، وتشجيع نطاق الوقاية . ومكافحة الامراض المستوطنة ، والعناية بشؤون العمال والزراع الاجتماعية ، واصلاح دوائر النفوس والسجون وتنظيم شؤونها . وكذلك ستهتم الحكومة بتوزيع العدل ، وبتقوية الثقة بالقضاء ، وذلك بتزويد كفاية المؤسسات القضائية ، وبتوسيع التحقيق القضائي ، وتنظيم شؤون الادعاء العام ، والاحصاء القضائي ، ودوائر الاجراء ، وباصلاح القوانين العدلية بجعلها اكثر ملاءمة لحاجات البلاد . هذا وانا على ثقة من ان مجلسكم العالي سيعالج القضايا التي ستعرضها عليكم حكومتنا بكل دراية واخلاص .

وقبل ان ننهي خطابنا هذا لا يسعنا الا ان نعرب عن جزيل شكرنا لحليفتنا بريطانيا العظمى ، ولحكومة الولايات المتحدة الاميركية ، والدول الاخرى الصديقة ، ونخص بالذكر التجارة العزيزة الجمهورية التركية ، وعلى رأسها فخامة عصمت اينونو ، والحكومة الملكية المصرية ، والمملكة العربية السعودية ، وحكومة الشرق العربي ، وعلى رأسها عمن العزيز صاحب السمو الملكي الامير عبدالله المعظم ، وذلك على الموقف الودي النبيل الذي وقفته دولهم ازاء العراق في محنته الاخيرة . والله اسأل ان يلهمنا ما فيه الخير والتوفيق تحت ظل سيدنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم اه (١) .

المناقشة حول خطاب العرش

لما شرع « مجلس الامة » بفرعيه : مجلس الاعيان ، ومجلس النواب في اعداد « الصيغة الجوابية » على « خطاب العرش » جرت مناقشات طويلة حول الاحداث السياسية الخطيرة التي اشار اليها الخطاب المشار اليه تقتطف منها ما يلي :

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١/١٩٤٢ م ص ١ - ٢ .

قال العين الحاج عبد المحسن شلاش :

« شاء القدر ان تكون لنا هذه الحوادث عبرة وعظة كغيرها من الحوادث الماضية ، غير اني لا اتردد في القول بأن المسؤولية تتوجه ولا شك على جميع الوزارات التي تعاقبت على الحكم بعد وفاة المرحوم الملك فيصل الاول ، ولا اتردد من توجيه اكثر المسؤوليات على فخامة رئيس الوزراء الحالي - نوري السعيد - لعلمي بأنه اطلع من غيره واكثر معلومات واشد اتصالا ، وهذه المسؤوليات انما تتوجه عليه من تدخله مع الجماعات والاحزاب السياسية والافراد ، التي سماها عناصر الشر ، وهذا التدخل وان كان عن حسن نية ولا شك ، ولكن ليعلم فخامته ان الضرر من تدخله معهم اكثر من النفع » (١) .

وقال العين محمود صبحي الدفترى :

« ان هذا الاجتماع - الاجتماع الذي دبرته حكومة الدفاع الوطني في ١٠ نيسان ١٩٤١م - قد وقع حسبما سمعت . ومن حسن الطالع انني لم اكن من الحاضرين فيه ، فضم اكثر من ثمانين عضوا بما فيهم احد المسؤولين اليوم ، وحوى اقل من النصاب الشرعي لمجلس الاعيان ، اذ حضره ستة من زملائنا ، واجتمعوا في قاعة المجلس الكبرى ، وقرروا ذلك القرار الخطير الذي تناول تشكيلات الدولة في جوهرها ، والقيت بصده الخطب ، وعلا التصفيق ، وفض الاجتماع ، وها ان مجلس النواب في اجتماعه الذي عقد قبل يومين قد قرر عدم مشروعية ذلك الاجتماع » (٢) .

هذا خلاصة ما جرى في (مجلس الاعيان) اما في (مجلس النواب) فقد قال نائب الموصل ابراهيم عطار باشي :

« تناول خطاب العرش الحركة الهدامة التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسنا هذا . نعم ان العراق ايها السادة في اثناء السنوات الخمس الاخيرة قد جابه حوادث خطيرة كادت تهدد كيانه ، تمر عليه في كل سنة ويجتازها بالالطاف الربانية ، ومع كل اسف كانت المرحلة الاخيرة اشدها خطورة ، وقد احس بها كل من تتبع سيرها ومراميها ، وان مجلس الامة اول من احس بخطورتها عندما رأى تصرفات رشيد عالي واعوانه ... وبذلك تم لهم ما ارادوا من تأمرهم على الدستور ، فضربوه ضربة في الصميم ... وسيطروا على جميع مراكز الحكومة في العاصمة والالوية ، وبعد ان قضوا على الدستور لم يبق قانون ولا نظام » (٣) .

وقال السيد توفيق السويدي ، نائب بغداد ، ومن رؤساء الوزراء البارزين :

« يجب علينا ايها السادة ان لا نفرط كثيرا ، وندخل في الشخصيات ، بل ان

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السادس عشر لسنة ٤٢/٤١ م ١١) .

(٢) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السادس عشر لسنة ٤٢/٤١ م ١٢) .

(٣) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢/١٩٤١ م ٢١ - ٢٢ .

نعالج الموضوع بصورة عامة . . . انا اطلعت على قضايا كثيرة من بعض اعضاء المجلس العالي بانهم كانوا قد صارحوا الحكومة السابقة - حكومة الدفاع الوطني - بان عملها باطل و فظ ، وان اجتماع المجلس غير دستوري ، فتقبلت هذه الصراحة وعذرت هؤلاء النواب ، بالرغم من غطرستها ، وعندما قيل لها اننا معذورون في عدم حضور المجلس وغيره ، لم يصدر منها شيء . اننا لا نريد ان ندخل في هذه التفاصيل لانها تؤدي الى فلسفة كثيرة طويلة . . . يجب علينا ان نسد هذا الباب ، ونفكر مع ارباب الحل والعقد ماذا نصنع حتى لا تتكرر هذه المهازل « (١) .

وقال الشيخ فريق الزهر ، نائب الديوانية :

« لقد تطرق الزملاء المحترمون الى حوادث لم يكن شيء منها سريا يحتاج الى بيان ، وكل ما في ذلك العهد من اعمال جرت هي كلها علنية ، سواء اكانت من مخالفات قبل التثام المجلس العالي ، او عند حدوث الفتنة ، او حين التثام المجلس العالي ، وحقيقة صحيح ما تفضل به حضرة الزميل عطار باشي من كون اجتماع المجلس غير قانوني ، وتروؤس الياسري غير قانوني ، ومقررات المجلس في تلك الجلسة لم يكن لها ثمن لانها غير قانونية » .

واخيرا وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش ، فقبلت ، وهذا نصها :

« ان مجلسنا يحمد الله على توفيقكم باعادة الحياة الدستورية ، وافتتاح اجتماعه الحالي ، بعد القضاء على الحركة الهدامة التي لم يسلم مجلس الامة من عدوانها ، بارغام اعضائه على الاجتماع اجتماعا غير مشروع . وفي وقت يقدر المجلس التضحيات والجهود التي بذلتوها سموكم في انقاذ العراق من مخنة انزلتها به فئة قليلة دفعتها المطامع الشخصية ، والدسائس الاجنبية ، يثق كل الثقة بأن العدل سيأخذ مجراه في محاكمة القائمين بالحركة ، تطمينا لضمير الامة ، ومنعا لتكرار مثل هذه الحوادث القاسية .

ورجاؤنا ان تنجز الحكومة كل ما جاء في الخطاب السامي في خدمة المملكة، مما تتطلبه مصلحة الشعب الحريص كل الحرص على ان يبقى بمان من الكوارث التي تنتاب العالم اليوم ، وفيا بعهوده لحفائه ، وفق ما تقتضيه المحالقات نصا وروحا، ونسأله تعالى ان يصون البلاد ويسعدها في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ورعاية سموكم « (٢) .

رئيس اللجنة : سلمان البراك ، المقرر : جميل عبد الوهاب ، عضو : بهاء الدين سعيد ، عضو : عبد الهادي الظاهر ، عضو : أمجد العمري ، عضو : رفاييل بطي .

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤١/١٩٤٢ من ٢٤ ، وكلام السويدي هذا ينطبق على الواتع كل الانطباق .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢/١٩٤١ م من ١٨ .

فصل واعتقال

عمدت « الوزارة الجديدة » الى سياسة تصفية الحساب مع الذين ساهموا في حوادث الشهرين : نيسان وايار ، بحزم وحياد وفاقا لطلب الانكليز (١) ، ففصلت « وزارة الداخلية » لفيفا من المديرين العامين ومن المتصرفين ، والقائم مقامين ، ومديري النواحي ، وسائر الموظفين ، الذين شايعوا الحوادث المذكورة من الخدمة في الحكومة ، وحذت بقية الوزارات حذو هذه الوزارة في فصل موظفيها من الخدمة . وفي ٢٩ تشرين الاول من هذه السنة تم اعتقال وتفسير « الوجبة الاولى » فكان عددهم (٤١ معتقلا) ، وصدر البلاغ الرسمي التالي :

بيان رسمي :

بناء على الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بموجب المادة الخامسة ، والفقرة السابعة من المادة المذكورة ، من الباب الثاني من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م ، الاتي ذكرهما :

المادة (٥) لوزير الداخلية ان يستعمل الصلاحيات التالية ، وله ان يخولها - كلا او قسما - الى المتصرفين ، او بناء على اقتراح وزير الدفاع ، الى امراء الاولوية فما فوق .

الفقرة ٧ من المادة (٥) الامر بالقبض على المشتبه بهم من ذوي السوابق ، المتهمين باخلال الامن العام وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل شخص ليس له وسيلة جلية للتعيش ، ولم يمكنه ان يعطي عن نفسه بيانا مقنعا ، والاشخاص المشتبه باقلاقهم او تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في اماكن تعينها الحكومة .

فبناء على ما تحقق من انطباق نص انجملته الاخيرة من الفقرة السابعة من المادة الخامسة المار بيانها ، على الاشخاص الاتي ذكرهم ، فقد قرر وزير الداخلية الامر بالقبض عليهم وحجرهم في « معتقل الفاو » من « لواء البصرة » المعين لهذا الغرض :

جميل روجي ، والسيد علي سيد عواد ، وطالب مشتاق ، وبهجت الاثري ، والدكتور مظفر الزهاوي ، وعبد الهادي المختار ، والدكتور سليم خياط ، والدكتور سليم النعيمي ، وسلمان الصفواني ، وعبد الحميد البيرماني ، والسيد عبد الرزاق الحسني ، ومحمود فوزي جمعة ، وعزت الكرخي ، و خليل كنه ، وناجي معروف ، وعبد الرحمن عبد اللطيف البراز ، وعبد المجيد زيدان ، وجمال الالوسي ، وحقي

(١) يقول السويدي في ص ٣٩٤ من مذكراته :

« لقد قامت الوزارة السعيدية باعمال لم تكن الوزارة المدفعية مستعدة للقيام بها ... وقد كان من المتوقع ان تقوم الوزارة السعيدية باعمال مائة جدا للربغيات البريطانية اذ ظهر ذلك باتتقاء الوزراء من كانت تميزهم صفة التودد الى البريطانيين ان لم يكونوا من رجالهم » اه .

عبد الكريم ، وامين احمد ، وسيد عباس كاشف الغطاء ، وعارف الالوسي ، وانطوان بولص سمحري ، وسليم انطوان زبوني ، وجان نعمة الله شماس ، وعدنان صبري مراد ، والدكتور يوسف عبود ، وعبد الهادي الجواهري ، ونعمان محمد امين العاني ، وعبد المجيد عبد الحميد الصقلاوي ، وعبد السلام حلمي ، وثعبان سالم الخيوان ، وعبد الملك البدري ، وعبد الملك عبداللطيف نوري ، وغازي هادي البيرماني ، وعبد الستار طه الجنابي ، وآغوب آرتين كربيسان ، وداود ساسون ، ونوري رفائيل ، وعبدالله مسعود ، وكامل الحاج مكي الشبخلي (١) .

١٩٤١/١٠/٢٩م

مرسوم صيانة الامن العام

و « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٠م » هو المرسوم الذي أصدرته « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ مايس سنة ١٩٤٠م، لتكافح به الشيوعيين والفوضويين ، ولم تطبقه على احد الا بعد حوادث الاصطدام المسلح ، وقد نشرنا نصه في المجلد الخامس من هذا التاريخ ، وذكرنا طرفا من اخباره وتجميده في « مجلس الاعيان » زهاء خمس سنوات ، فجاءت « الوزارة السعيدية السادسة » واستغلت اوسع استقلال في محاربة ما سمي بالنازية ، والفوضوية ، وقد ناطت أمور المعتقل العامة والخاصة بمدير الشرطة العام ، وهو يومئذ السيد احمد بن العلامة السيد ابراهيم الراوي .

الرغيل الثاني :

وفي يوم الجمعة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١م تم اعتقال الرغيل الثاني فكان مكونا من اربعين معتقلا هذه اسماؤهم :

المحامي زكي خطاب ، وحلمي عبد الكريم ، وعبد الخالق كرم ، وزكي الحاج عزت ، ومنير جميل الحاج عباس ، وعبد الوهاب عبد المجيد العلاف ، ومحمود معروف البياتي ، وجهاد محمود ، ونعوم فتح الله مفاك ، وحبيب حسن غلام، واکرم فهمي ، والدكتور مظهر المالح ، والدكتور محمد احمد محفوظ ، والدكتور صبري مراد ، وهزیز حنا بلبول ، وعامر حسك ، ومدلول الحاج عباس ، وكمال الطائسي ، وعلي حيدر سليمان ، وادور سيزار ، والسيد محمد عبد الحسين المحامي ، وداود عجتو ، ويوسف ججو القس بولص ، والمحامي رزوق شماس ، وعبد القادر صالح ، وعبد العزيز عبد الوهاب الملازم الثاني ، والمحامي فرنسيس شماس ، وحنا عجو ، والملازم الاول طه ياسين ، والمدرس ابراهيم شوكت ، والمدرس عبد الكريم كتونه ، وحسن جعفر الموسوي ، وابراهيم خميس ، واکرم احمد الربيعي ، ومصطفى الحاج

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٥٣ الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٤١ م .

هايس ، واسماعيل غانم ، وفائق السامرائي ، وعبد الرزاق احمد حمود البصري ،
ودرويش المقدادي ، ومحبي الدين حيدر الملقب بشرف .

والسبعة الاخرون اعتقلوا بقرار من متصرف لواء بغداد ، بصفة كونه حاكم
جزاء من الدرجة الاولى ، وابعدوا الى « الفاو » حيث اودعوا المعتقل (١) وكانوا قد
اوقفوا منذ اول حزيران .

الفوج الثالث :

وفي يوم ٢٧ شباط ١٩٤٢م صدر هذا البيان الرسمي :

بناء على ثبوت قيام الاشخاص الآتي ذكرهم باعمال تنطبق عليها الفقرة الـ (٧)
من المادة الـ (٥) من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م
فقد تقرر حجرهم ، وعلى ذلك القى القبض عليهم وارسلوا الى معتقل الفاو وتقررة
السلمان .

مدير الدعاية العام

مظفر ابراهيم عقيد ركن ، وداود سلمان الجنابي عقيد متقاعد ، وعبد القادر
عباس مقدم متقاعد ، وناصر حسين الجنابي مقدم متقاعد ، وصالح حسين فوزي
رئيس اول متقاعد ، وحسام الدين عبد الجبار رئيس اول متقاعد ، ونعمان رضوان
رئيس اول متقاعد ، وخير الدين خورشيد رئيس اول متقاعد ، وعلي غالب عريان
رئيس اول متقاعد ، ومحمود هندي رئيس اول متقاعد ، وصفاء الدين عبد الوهاب
رئيس اول متقاعد ، وعبد الجليل يعقوب رئيس اول متقاعد ، وعبدالله نغل ملازم
متقاعد ، وحقي توفيق المفتي ملازم متقاعد ، وشناوه تامر ملازم متقاعد ، وشناوه
عرض ملازم متقاعد ، وداود سرعت ناجي ملازم متقاعد ، واحمد محمد اطرقجي
ملازم متقاعد ، وكاظم جعفر ملازم متقاعد ، وكمال قنبروفي ملازم متقاعد ، وخير الله
ظلفاح ملازم متقاعد ، ومهدي هاشم ، وعريبي جواد الكرخي ، وداود خضير ،
وحساني (٢) .

وكان هؤلاء « عدا الاسماء الاربعة الاخيرة » ضباطا في الجيش اثناء الحوادث
فسيقوا على التقاعد بعد فشلها ثم اعتقلوا . وكان معظمهم من اصحاب الرتب الصغيرة
التي لم يكن عليهم الا تنفيذ ما يؤمرون به .

الفوج الرابع :

وفي يوم ٧ آذار ١٩٤٢م تم اعتقال الفوج الرابع وصدر هذا البلاغ :
« بناء على ثبوت قيام الاشخاص الآتي ذكرهم باعمال تنطبق عليها الفقرة الـ ٧

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٧١ الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١ م .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٢٥٢ الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٤١ م .

من المادة الخامسة من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م
فقد تقرر حجرهم ؛ وعلى ذلك القي القبض عليهم ، وارسلوا الى معتقل الفاو :

توفيق شبيب ، وعبد الحميد رشيد ، وعبدالله محمد الهاشمي ، وعبدالرزاق
لطفي ، وعبد الحميد باقر ، وعبد الرحمن الخضير ، وعبد الحميد عبد المجيد ،
وهاشم بكر ، وزكي كاظم ، وابراهيم الحمداني ، وانور نجيب ، وتوفيق صالح باني ،
وعبدالله عبد المجيد ، وصبري زكور ، والدكتور جواد علي ، واسكندر نازو ،
ومحمد النقيب السامرائي ، ويحيى عبد المطلب ، واحمد فتحي .

مديرية الدعاية العامة (١)

٨ آذار ١٩٤٢م

الفوج الخامس :

وفي يوم ٧ تموز ١٩٤٢م، أصدرت «مديرية الدعاية العامة» هذا البيان الرسمي:

« بناء على ثبوت قيام الاشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة (٧)
من المادة (٥) من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة ، رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م
فقد القي القبض عليهم ، وسيقوا الى معتقل العمارة لحجرهم فيه . هذا وان الحكومة
سوف لا تتردد عن اتخاذ تدابير مماثلة ، بل اشد منها بحق كل من تسول له نفسه
اتيان اي عمل من شأنه اطلاق الراي العام وتشويشه . »

عبد القادر جميل ، الدكتور رويين توكوسيان ، صالح قاسم الصوفي ، رفائيل
بطي ، الدكتور فرحان سيف (٢) ، رشيد علي العبيدي ، عبد الرزاق الفضلي ،
عبد العزيز الصانع ، فؤاد الدباغ ، مهدي حيدر ، موسى الشماع ، كاظم جاسم
السعيد ، عبدالله حسن ، مظهر الشاوي ، داود حبيب ، عبد المنعم الخراز ،
عبد الرحمن خضر المحامي ، أحمد حسين سنه ، حسن مرهون ، جلال خالد ،
صبحي سليمان ، الدكتور عادل الشيخ ، عبد الرزاق عبد الكريم ، عبدالله الحاج
عبد النبي ، يوسف ضياء ، محمود سامي ، هاشم قاسم ، رشيد الصوفي ، عبد

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٣٦٢ الصادر بتاريخ ٩ آذار ١٩٤٢ م .

(٢) الدكتور فرحان سيف طبيب مباحي يخدم في « مصلحة صحة العمارة » وكانت الحكومة بعد ان
توسعت في الاعتقالات ، قررت نقل المعتقلين من « الفاو » و « نقرة السليان » وغيرها من المعتقلات الى
شكة الجيش في الجانب الشرقي من « العمارة » لسمتها ولامتها لاغراض الاعتقال السياسية ، ولما وصل
المعتقلون الى معتقلهم الجديد في ٢٠ ايار ١٩٤٢م شكوا من عدم وجود مجار للبياء القفزة في ارض المعتقل
فندبت متصرفية اللواء الدكتور فرحان سيف لكشف المعتقل من الناحية الصحية ، فما كاد يومي بحفر ساقية
تمر من وسط المعتقل الى خارجه لتصريف المياه القفزة ، حتى اعتقل بقرار من متصرف اللواء السيد عبد
الرزاق هدوه النجفي ، غير ان الاستاذ عدوه اكد لنا في عام ١٩٧٤م — وكنا نطاف سوية في شهر
الشويعر بلبنان — ان اعتقال الدكتور سيف قد تم من قبل وزير الداخلية مباشرة وانه — اي الاستاذ عدوه —
علم من الوزير ان الدكتور ، موضوع البحث ، كان عيلا للطلبان ، وقد ثبتت مخالفته بالاوراق والمستندات
التي عثر عليها ، وانه اعلم بصحة هذه التهمة .

الهادي الشماع ، عبدالله علوان ، الدكتور واصل رسلان ، عبد الستار القره غولي ،
وديع جان منصور .

بغداد ٧ تموز ١٩٤٢ م مدير الدعاية العامة (١)

اما مسوغات الاعتقال فكانت تصدر بهذه الصيغة :

وزارة الداخلية

الرقم ٧٧٣٦ التاريخ ٢٨-١٠-١٩٤١ م

القرار

لقد تبين من نتيجة التحقيقات الجارية بحق عبد الرزاق الحسني انه من
الاشخاص المشتبه باقلاقهم وتشويشهم للرأي العام ، وان تركه مطلق السراح لا
يلئم المصلحة العامة ، لذلك قرر حجره في معتقل الفاو ، داخل لواء البصرة ، المعين
لهذا الغرض ، استنادا الى احكام الفقرة (٧) من المادة ٥ هـ من مرسوم صيانة
الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م وافهم علنا .

وزير الداخلية - صالح جبر

والحق ان الاعتقال تم من دون أي تحقيق او محاكمة ، وان قرار الاعتقال
لم يبلغ لا علنا ولا سرا . وقد جرى سوق المقرر اعتقالهم الى المعتقلات ، كما تساق
النماذج الى المسالخين دون ان يحاكموا او يستجوبوا ، وللتاريخ ان يسجل هذه الحقيقة .

وزير العدلية يحتج ويستقيل

كان وزير العدلية صادق البصام ، وزيرا للمعارف في « الوزارة الكيلانية
الثالثة » التي استصدرت « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦
لسنة ١٩٤٠ م » وكان يعتقد ان هذا المرسوم وضع لمكافحة الشيوعية والفوضوية
دون غيرهما ، فلما انقلب الامر وصار يطبق على الوطنيين بتهمة النازية ، تقدم
بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٩ تشرين الاول ١٩٤١ م

فخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

تحية واحتراما : بناء على وجود موانع عديدة تحول دون قيامي بالواجبات
الترتبة عليّ ، كوزير مساهم في سياسة الدولة العامة ومسؤول عن نتائجها ،
خاصة في ظروف المراق الحاضرة ، فيؤسفني جدا ان اصارح فخامتكم بعدم تمكني

من الاستمرار في العمل بعد ، راجيا التفضل بقبول استقالتي هذه ولفخامتكم مني
مزيد الشكر والاحترام .

المخلص : صادق البصام

وما كاد رئيس الوزراء نوري السعيد يلم بالاسباب الحقيقية لهذه الاستقالة ،
حتى اتصل بالوزير المستقيل ، واكد له بان الاعتقالات ستقرر من قبل مجلس الوزراء
في المستقبل ، وليس من قبل وزير الداخلية ، فصرف البصام نظره عن الاستقالة
موتنا . فلما استمرت سياسة الاعتقال كما كانت ، تقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

بعد الاحترام ! تأييدا للايضاحات التي صارحت بها فخامتكم في الجلسة التي
عقدها مجلس الوزراء صباح ٨/٢/١٩٤٢ م ، المتضمنة العوامل والاسباب التي
تحول دون استمرارني في تحمل المسؤولية ، ارفع الي فخامتكم استقالتي هذه
راجيا التفضل بقبولها ، مقدما اليكم خالص الشكر للعواطف الكريمة التي
اظهرتموها نحوي ، وللمساعدات القيمة التي غمرتموني بها طيلة المدة التي تشرفت
بتحمل المسؤولية معكم خلالها ، سائلا المولى ان يوفقكم الى تحقيق ما تصبو اليه
نفوس المخلصين من امان وطنية وآمال قومية . تفضلوا بقبول خالص احترامي (١).

بغداد ٩/٢/١٩٤٢ م المخلص : وزير العدلية - صادق البصام

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة في ٩ من هذا الشهر بقبول
استقالة البصام من منصبه ، وتعيين داود الحيدري وزيرا للعدلية . على ان يقوم
وزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، بوكالة وزارة العدلية الى حين مباشرة السيد
الحيدري . وفي الوقت نفسه ، وجه رئيس الوزراء نوري السعيد ، الى الوزير
المستقيل صادق البصام ، هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء العدد ٦٢٦ - التاريخ ١٠/٢/١٩٤٢ م

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم

تلقيت بمزيد الاسف كتاب معاليكم المتضمن استقالتيكم من منصب وزارة
العدلية . واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتموها اثناء
تقلدكم اعباء وزارة العدلية ، اراني مضطرا ازاء طلب معاليكم للنزول عند رغبتيكم
للتوسط لقبول الاستقالة ، وبطية نسخة من الارادة الملكية الصادرة بهذا الشأن .

واني لامل ان نظفر بمعاونة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الامة ، لاتفاقم
وايانا - كما صرحتم معاليكم - في منهجنا السياسي والقومي الذي تقدمنا به ضمن

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ م من ٢٠٥ .

خطاب العرش ، سيما وان الاسباب التي دفعتمكم للاستقالة لا يمكن ان تحرمننا من هذه المعاونة في الحال والاستقبال وتفضلوا بقبول الاحترام (١) .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وزير العدلية يوضح اسباب الاستقالة

وقد طلبنا الى الوزير المستقيل ان يبسط لنا اسباب استقالته الحقيقية ، فاجابنا بما يلي :

عزيزي الاخ الكريم السيد عبد الرزاق الحسني حفظه الله

تحية طيبة : جوبا على رسالتكم الشخصية ، التي بعثتم بها الي بتاريخ ١٩٥٣/٧/٥ م احيطكم علما بان الاسباب التي رافقت استقالتني من منصب وزارة العدلية في يوم ١٩٤١/١٠/٢٩ م ، ثم في يوم ١٩٤٢/٢/٩ م ، والتي طلبتم الي تدوينها كتابة في رسالتكم المجاب عليها ، كانت كما تنوه بها نصوص هاتين الاستقالتين الرسميتين منبعثة عن دوافع كثيرة اهمها :

١ - انتهاج الوزارة وقتذاك سياسة سلبية متطرفة حيال العناصر الوطنية المتطرفة بميولها السلبية تجاه الانكليز ، تحت ستار مقاومة النازية وعناصرها .

٢ - اندفاع المتطرفين من اعضاء الوزارة القائمة آنذاك خاصة وزير الداخلية (٢) منهم الى شن حملة واسعة النطاق ضد العناصر الوطنية تلك ، والى زجهم زرافات ووحدا في غياهب السجون والمعتقلات ، دون ان تقترن اجراءاته العقابية هذه بموافقة مجلس الوزراء ، ودون ان يستمزج رأيي بشأنها ، بصفة كوني وزيرا للعدلية ، مناطا بي امر مراقبة تطبيق احكام القوانين في مضامين كهذه .

٣ - وبالرغم من ان الاتفاق قد تم بيني وبين فخامة رئيس الوزراء ، بحضرة سمو ولي العهد المعظم ، عندما كان يزاول مهمة الوصاية على العرش وقتذاك ، على ضرورة عرض اسماء من يراد اعتقاله من المواطنين على مجلس الوزراء ، لاستحصال قرار من لدنه يخول وزير الداخلية وغيره من سلطات الامن الاخرى احتجاز الاشخاص ، واعتقالهم ، دون ما تحقيق او محاكمة ، الامر الذي اضطرني الى استئناف مساهمتي في المسؤولية ، عقيب انتفاء الاساليب التي جاءت في استقالتني الاولى . غير ان سياسة الاعتقالات بالجملة بقيت نافذة المفعول بحق العناصر الوطنية ، وبغيرها من العناصر المشتبه بميولها النازية ، دون ان يردع القائمين بتنفيذ السياسة تلك الاتفاق السابق ذاك ، او باحترام مبدأ المسؤولية المشتركة المتضامنين بها اعضاء الوزارة كلهم ، ودون ان تخفف من حدة اندفاعهم احتجاجاتي المتلاحقة على اجراءاتهم العقابية التي اتخذوها ضد هؤلاء المواطنين ، الامر الذي حدا بي الى

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ م ص ٢٠٥ .

(٢) صليح جبر .

ان اتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة رسمية دلت فيها على مخالفة مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة لاحكام القانون الاساسي ، وعلى بطلان الاجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية ، استنادا الى احكامه ، ولما كانت هذه المذكرة لم تلق تأييدا من لدن فخامة رئيس الوزراء ، فاضطريت الى ان ارفع استقالتني الثانية ، وذلك بعد جدال عنيف احتدم بيني وبين وزير الداخلية في آخر اجتماع مجلس الوزراء حضرته ، عند مناقشته لاقتراحاتي الرسمية التي كنت عرضتها عليه تحريريا وشفويا ، ودمتم باحترام .

المخلص : صادق البصام

بغداد في ٧ تموز ١٩٥٣ م

استقالة وزير الاشغال والمواصلات

كان السيد محمد امين زكي قد استقال من منصب « وزير الاقتصاد » في « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم اول تموز ١٩٤٠ م لاختلافه والسيد نوري السعيد وزير الخارجية ، مع رئيس الوزارة المذكورة على السياسة الخارجية . فلما الف « السيد » وزارته السادسة في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ م ، اختار السيد محمد امين زكي وزيرا للمواصلات والاشغال ، وكان معاليه مصابا « بالروماتيزم » الحاد فقرر رئيس الوزراء ان يقوم وزير المالية السيد علي ممتاز ، بوكالة وزارة المواصلات والاشغال ريثما يبل الوزير من مرضه .

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢ م ، رفع السيد محمد امين زكي استقالته من منصبه ، للاسباب التي تضمنها كتاب الاستقالة وهذا نصه :

الى صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم :

بعد التحية ! جاءني قبل مدة صاحب المعالي السيد علي ممتاز الدفترى ، وكيل وزير المواصلات والاشغال آنئذ ، مستمزجا رأيي في ترشيح السيد علي رافت ، رئيس مهندسي مديرية الطابو العامة ، ليتولى منصب مدير المساحة العام ، فادليت لمعاليه بما لدي من الاسباب القوية مما تجعلني غير مرتاح من هذا الترشيح ، آخذاً في ذاك بنظر الاعتبار مصلحة الدائرة المذكورة . والمصلحة العامة ، لاني كنت ، وما زلت ، اعتقد بأن المومى اليه ليس ممن يمكن ان يناف به منصب ذو مسؤولية خطيرة كمنصب « مدير المساحة العام » وكنت اعتقد بأن المسألة قد انتهت عند هذا الحد . ولكنني علمت مؤخرا - بمزيد الاستغراب - ان معاليه قد رفع اقتراحا الى مجلس الوزراء بتعيين المومى اليه مديرا عاما للمساحة بخلاف ما كنت اراد .

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى فانني ما زلت طريح الفراش ، وهنالك ما يدل على انني ساحتاج الى المعالجة والداواة لمدة اخرى . فلهذه الاسباب اراني لا استطيع ، مع الاسف الاستمرار على تحمل اعباء الوزارة التي كان لي شرف توليها تحت رئاسة فخامتكم السديدة ، فأرجو ان تسمحوا لي يا صاحب الفخامة بتقديم

استقالتني اليكم ، شاكرا الى فخامتكم والزملاء المحترمين ما لمست منكم من العواطف النبيلة ، وراجيا لكم والوطن العزيز النجاح والسود .

بغداد في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٢ المخلص : محمد امين زكي

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط ١٩٤٢م بقبول استقالة السيد محمد امين زكي من منصبه هذا ، وتعيين السيد عبد المهدي وزيرا للاشغال والمواصلات بالاصالة ، ووزيرا للاقتصاد بالوكالة .

محاكمة رجال حركة ايار ١٩٤١م

توطئة :

لما اضطر العقلاء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمد فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، للسفر الى ايران في يوم ٢٩ ايار ١٩٤١م ، واضطر بعدهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، وورراؤه واركان حكومته ، ومعهم الشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، للسفر الى ايران ايضا ، استطاع العقيد صلاح الدين الصباغ ان يهرب من ايران الى تركيا مشيا على القدم ، متبعا طرقا وسبلا غير مطروقة ولا مألوفة (١) . كما استطاع المفتي ان يهرب الى اوربا بواسطة احدى المثلثات الاجنبية ، اما الرشيد الكيلاني فقد وافقت الحكومة التركية على ان ينتقل الى انقره معززا مكرما ، واما الباقون فقد قبضت سلطات الامن الايرانية عليهم (٢) وسلمتهم الى السلطات البريطانية ، على اثر دخول القوات الروسية والبريطانية الى البلاد الايرانية ، واختراقها « حياض ايران » في ٢٤ آب ١٩٤١م .

يقول السيد توفيق السويدي في ص ٣٩٤ وما بعدها من مذكراته ما مضمونه : ان قضية جلب زعماء ثورة ١٩٤١م من جنوبي افريقيا الى العراق وهل تصح محاكمتهم ام لا تصح ؟ كانت مشغلة الوزارة بل مشغلة البلاد . وقد تبين ان الانكليز بداوا ببعض الاستشارات حول هذا الموضوع . وفي ذات يوم اتصل به السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية ، وطلب حضوره لمقابلة السفير . فلما تمت هذه المقابلة

(١) وقد بعثت وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي والى وزارة الدفاع وسكرتارية مجلس الوزراء كتابا برقم ش-ي-١٧-١٧٢٢-٤-١٢٤٣٤ وتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٤١م هذا نصه : « وافئنا منوفيتنا في طهران برقيا بان السيد صلاح الدين الصباغ قد تمكن من الهرب وحده عند دخول الجيش الروسي الى زنجان ، وان القوة العسكرية التي عقبته لم تتمكن من العثور عليه ، ويحتل انه دخل الحدود التركية » .

(٢) وقد وجهت وزارة الخارجية العراقية - بهذه المناسبة - الى الديوان الملكي والى سكرتارية مجلس الوزراء برقم ش-١٧٢٢-٤-١٢٨٤١ وتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٤١م : « وافئنا منوفيتنا في طهران ، بان الحكومة الايرانية قررت ابعاد جميع اللاجئين العراقيين الذين بقوا هنا الى خارج الحدود الايرانية ، وانها ستسفرهم يوم الثلاثاء الموافق ٧ - ١٠ - ١٩٤١م بطريق الامواز . عن وزير الخارجية - عبد المجيد علاوي

سأله السفير « لو كنت مسؤولاً في الحكومة العراقية فهل كنت توافق على جلب الضباط لمحاكمتهم الآن أم كنت اتخذت تدبيراً آخر ؟ » فكان الجواب « لو كنت مسؤولاً ومتعهداً بأمور الحكومة العراقية لكنت ابقيت هؤلاء حيث هم ، ولما فتحت باب مشاغبة جديدة في زمن نحن احوج ما نكون فيه الى السكون ومضاعفة الجهود لتلاقي ما حصل من اخطاء ، وتعمير ما وقع من اضرار » ثم صار يشرح وجهة نظره هذه شرحاً دقيقاً . واذا بالسفير يصارحه قائلاً « انك كنت الوحيد الذي يرتأي ترك هذا الموضوع ، وعدم جلب المبعدين ، لان الذين حادثتهم وهم اكثر من عشرة اشخاص كانوا جميعهم يوصون بجلب هؤلاء ومحاكمتهم » اه .

وكان المجلس العرفي العسكري في بغداد قد شرع في محاكمة النازحين الى ايران وغيرها غياباً ، وفقاً للمرسوم الجديد الذي وضعته « الوزارة المدفعية الخامسة » في ١٧ حزيران ١٩٤١ م ، وجوزت بموجبه المحاكمة الغيابية لمن فر من العراق ، فابرق كل من السادة : ناجسي السويدي ، ورؤوف البحراني ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، وعبد القادر الكيلاني ، الى رئيس المجلس العرفي يعربون عن رغبتهم في حضور المحاكمة وجاها ، وعزز السويدي طلبه بالبرقية التالية :

« فوري : فخامة رئيس الوزراء - بغداد

« كنا مع الرفاق على وشك السفر الى بغداد اجابة لطلب المحكمة ، فوجئنا بلزوم السفر غداً للاهواز . نرجو تسهيل عودتنا » .

طهران ١٠/٥/١٩٤١ م

السويدي

الاعتقال في ايران :

ولكن سلطات الاحتلال البريطانية اصرت على تسفير السويدي وصحبه الى « الاهواز » تمهيداً لنقلهم الى افريقيا ، كما سنرى ، ولما وصل هؤلاء الى الاهواز اعتقلتهم السلطات المذكورة ، فاستطاع السويدي ان يبعث برسالة خاصة الى « التنصلي العراقية » في « خرم شهر » وعندها وجهت «وزارة الخارجية العراقية» هذا الكتاب الى :

وزارة الدفاع

التاريخ ١٢/١١/١٩٤١ م

اعلمتنا قنصليتنا في خرم شهر برقياً : ان السيد ناجي السويدي قد اخبرها بكتابات خاص بأنه كان قد قرر مع كل من السادة : موسى الشابندر ورؤوف البحراني ومحمد علي محمود وعبد القادر الكيلاني ، السفر الى بغداد للحضور امام المجلس العرفي العسكري ، الا انهم بينما كانوا في طريقهم الى بغداد اذا بالسلطة العسكرية البريطانية تلقي القبض عليهم في الاهواز وتودعهم السجن ، وهم الآن بحالة صحية سيئة ويلحون في السفر الى بغداد للدفاع عن انفسهم .

صالح جبر - وكيل وزير الخارجية

ولم تستطع « وزارة الدفاع » ولا استطاع مجلس الوزراء ان يقوموا بعمل مشر فان البريطانيين اعدوا باخرة حربية نقلت المقبوض عليهم في ايران كافة الى « ساليسبوري » في جنوبي افريقية وانتهى امرهم (١) .

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤٢م اصدر المجلس العرفي العسكري احكامه الفياضية التالية :

١ - حكم المجلس بالاتفاق على كل من رشيد عالي الكيلاني ، وعلي محمود الشيخ علي ، ويونس السبعراوي ، والفريق امين زكي ، والعقلاء صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، بالاعدام شنقا ثم ابدال حكم الاعدام على امين زكي الى الاشغال المؤبدة .

٢ - وحكم على ناجي شوكت بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، وعلى الدكتور محمد حسن سلمان بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة ، وعلى محمد صديق شنشل بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات .

ولما كانت هذه الاحكام تتناول ثلاثة من اعضاء مجلس النواب وهم السادة : رشيد عالي الكيلاني ، وناجي شوكت ، ويونس السبعراوي . فقد طلب رئيس الوزراء الى رئيس مجلس النواب بكتابه المرقم ١١٣ والمؤرخ ١١/١/١٩٤٢م ان يتخذ المجلس قرارا باسقاط نياباتهم وفق المادة ٤٩ من القانون الاساسي ؛ وتنص هذه المادة على ان :

« العضو الذي يتغيب عن المجلس الى مدة شهر من غير اذن او عذر مشروع ، يعد مستقيلا مع مراعاة المادة ٤٦ » .

فلما شرع مجلس النواب في مناقشة هذا الطلب في الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢م ، حاول لقيف من النواب ان يعتبر تغيب المشار اليهم اضطراريا ، ولكن الاكثرية الساحقة اقرت طلب رئاسة الوزراء ، وانتهى الموضوع (٢) .

قرار لمجلس الوزراء :

وفي يوم ١٩ كانون الثاني من عام ١٩٤٢م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

(١) حدثني السيد رؤوف البحراني ، احد الوزراء الذين اعتقلوا في ايران ، نقل : عندما جرى اعتقالنا في الامواز علمنا بصورة اكدية بان السلطات البريطانية ستسلمنا الى السلطات العراقية فتجري محاكمة امام المجلس العرفي العسكري ، وعندئذ تبيض وجوه وتسود وجوه ، وهذا ما كنا ننشده ونتمناه ، فلما جيء بنا الى الميلاء العراقية ، كلنا امر المعتقل ، وهو سارجن بريطاني ، بالمصعود الى باخرة حربية بريطانية كانت متاهبة للسفر ، فاستشاط نخلة ناجي السويدي غضبا ، والقى خطبا دستوريا خطيرا حول مدم جواز نفى العراقيين الى خارج العراق ، وطالب بشدة ان يجري تسليمه الى الحكومة العراقية ، فلما نقل خطابه الى اللغة الانكليزية ، شعر السارجن بسدسه وقال : انه ملزم بنقلهم بواسطة هذه الباخرة الى الجهة المعنية لاثبتهم ، وانه مضطر لنقلهم بالقوة ، فعمدوا اليها مكرهين . (٢) راجع من ١١٢ - ١٢٦ من محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ م .

« انعقد مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ١٩/١/١٩٤٢م برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع ، وحضر الجلسة كل من اصحاب العالي السادة : صالح جبر وزير الداخلية ووكيل وزير الخارجية ، وعلي ممتاز وزير المالية ووكيل وزير المواصلات والاشغال ، وصادق البصام وزير العدلية ، وتحسين علي وزير المعارف ، وعبد المهدي وزير الاقتصاد ، وجمال بابان وزير الشؤون الاجتماعية ، وامعن النظر في وضع الاشخاص المحكومين والمتهمين عن الجرائم التي حدثت خلال شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١م من رجال الادارة السابقة ، غير المشروعة ، كما دقق الحكم الصادر من المجلس العرفي العسكري ، المنعقد في معسكر الرشيد المرقم ٢٨٣/٢٨٤ ، والمؤرخ في ١/٦/١٩٤٢م وكذلك اطلع على سير التحقيق الذي اكملته السلطات القانونية بحق بقية المتهمين ، واستعرض الوضع الحاضر على ضوء هذه الاحكام ، وتلك التحقيقات ، فقرر بالاجماع اتخاذ التدابير الآتية :

- | | |
|------------------------|-------------------------|
| ١ - ا - | ١ - ا - |
| ١ - رشيد عالي الكيلاني | ٢ - صلاح الدين الصباغ |
| ٣ - محمد حسن سلمان | ٤ - علي محمود الشيخ علي |
| ٥ - يونس السبعائي | ٦ - امين زكي سليمان |
| ٧ - محمود سلمان | ٨ - صديق شنشل |
| ٩ - فهمي سعيد | |

ب - وكذلك التوسط بجلب بقية المتهمين في الجرائم المذكورة وهم :

- | | |
|--------------------|------------------|
| ١ - محمد علي محمود | ٢ - ناجي السويدي |
| ٣ - رؤوف البحراني | ٤ - موسى الشاندر |
| ٥ - ناجي شوكت | ٦ - كامل شبيب |

٢ - بالنظر لخطورة اولئك المحكومين والمتهمين جميعا ، ولما كان بقاؤهم مطلقي السراح عند ثبوت براءة احد منهم يعتبر مضرا بالمصلحة ، ومقلقا لسلامة العامة ، فقد قرر المجلس تطبيق مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م بحق من قد ثبتت براءته منهم « اه .

★ ★ ★

وبلغت السلطات البريطانية في ساليسبوري كلا من السادة :

- | | |
|-------------------------|----------------------|
| ١ - علي محمود الشيخ علي | ٢ - يونس السبعائي |
| ٣ - الفريق امين زكي | ٤ - العقيد فهمي سعيد |
| ٥ - العقيد محمود سلمان | ٦ - محمد صديق شنشل |

بالاحكام الغيابية ، الصادرة بحقهم في السادس من كانون الثاني ١٩٤٢م ، ما لبثت ان نقلتهم الى العراق ، ضمن المدة المسموح بها الاعتراض على الاحكام الغيابية ، وهي ستة اشهر ، فاصدرت الحكومة العراقية هذا البيان :

« بناء على طلب الحكومة العراقية ، وافقت الحكومة البريطانية على تسليم المجرمين في حوادث شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١م ، وقد وصل بغداد قسم منهم ، والقسم الآخر في طريقهم اليها » .

مدير الدعاية العامة

بغداد ١٥ آذار ١٩٤٢م

« اما الوصي على العرش ، فقد كان من اشد انصار الانتقام واعنفهم في مطاردة المشتركين في الحركة ، ومعاقتهم ، لما ناله من اهانة وتشريد ، وبهذا التقى الوصي مع الانكليز في اتجاه واحد » (١) .

و شاء الامير عبد الاله ان يشمت بخصومه فقصده المحتجزين في معتقلهم في « ابي غريب » واخذ يعنفهم ويسمعهم كلاما قاسيا ، وهم لا يستطيعون محاججته او الرد عليه ، لان الحراب كانت تحمي صاحب السمو ، بينما كان يرسف خصومه بالسلاسل والاغلال ، وصدرت الصحف في اليوم التالي لهذه المقابلة تحمل ما طاب لها من احاديث التملق ، والتفاق ، والمصانعة .

وجرت محاكمة هؤلاء امام المجلس العرفي مجددا ووجاها . وفي يوم ٤ ايار ١٩٤٢م صدرت هذه الاحكام بحقهم :

١ - الحكم بالاعدام شنقا على كل من العقيدين : فهمي سعيد ومحمود سلمان ، وعلى السيد محمد يونس السبعائي .

٢ - الحكم على علي محمود الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سبع سنوات ، وعلى الفريق امين زكي بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات .

٣ - براءة السيد محمد صديق شنشل ، وقد اعتقل فورا ، وفقا لقرار مجلس الوزراء (اعلاه) .

وفي يوم ٥ ايار ١٩٤٢م ، نفذ حكم الاعدام في الثلاثة المذكورين (٢) وصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

لما اعيد تأليف الحكومة الشرعية في البلاد ، على اثر انتهاء الفتنه ، قامت الوزارة السابقة بما تطلبته المصلحة العامة من اعلان الاحكام العرفية في مركز لواء

(١) خليل كنه في كتابه « العراق اسمه وقده » ص ٦٨ ، وقد اكد لنا السيد عبد الرزاق عدوه متصرف لواء العمارة ، ان الوصي كان يصعد الى سطح الدار التي يحل فيها ، كلما زار العمارة ، وسنرج على المعتقلين بهنظار خاص ليشفي غليله من الذين تسببوا في تشريده الى الاردن في نيسان من عام ١٩٤١م .

(٢) اخبرني السيد محمد صديق شنشل ، صهر السيد محمد يونس السبعائي ، ان رئيس الوزراء السيد نوري السعيد ، ارسل نسوة الى والدة المرحوم السبعائي ، ليؤكدن لها ان ولدها لم يعدم بصورة مطلقة ، وانه ما يزال يتنعم بصحة تامة في احدى الجهات ، وبضيف الاستاذ شنشل الى ما تقدم : ان والدة المرحوم محمد يونس لا تزال تعتقد بصحة هذا الخبر وتدعو للحكومة بالتوفيق .

بغداد ، والمناطق المجاورة له بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤١ م ، وافت المجلس العربي العسكري الحالي .

وقد لوحظ ان الكثيرين ممن لهم علاقة مباشرة بالافعال الجرمية التي تدخل ضمن اختصاص المجلس العربي ، قد اختفوا ، ولم يتيسر القبض عليهم ومحاكمتهم ، لذلك ارتؤي قبول مبدا اجراء التعقبات والتحقيقات والمحاكمات بحقهم غيابا ، اسوة بالتشريعات المعمول بها في البلاد الاجنبية الاخرى ، وصدر في ١٧ حزيران ١٩٤١ مرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ م الذي قنن هذا المبدأ ، واصدر المجلس العربي العسكري بعض الاحكام الغياية استنادا اليه .

ولما تألفت الوزارة الحاضرة اوضحت سياستها في هذا الصدد في خطاب العرش الذي جاء فيه ما يلي :

« بسطنا في خطابنا ، الذي اذيع على الراي العام في ١٤ تموز الماضي ، بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة ، التي قام بها رشيد عالي واعوانه ، وقد شاهدتم فصول تلك الحركة ، واطلعت على ادوارها ، التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسكم العالي .

« ولا شك في انكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد من جراء هذه الحركة الطائشة المنبعثة عن الخداع والتضليل ، والمدفوعة بالطمع والانانية ، والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي الذي اشترى ضمائر القائمين بها . ومما يؤسف له ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المريع ، الذي كان مقدرا لها ، الا بعد ان الحقت بالبلاد اضرارا فادحة ، وقضت على عدد كبير من النفوس البريئة .

« وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلمة التي سببتها تلك الحركة ، وادعت نتائج التحقيق الى المحاكم ليأخذ العدل فيها مجراه .

« ان تتابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين لحرمة الدستور والقوانين ، قد ادى الى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة ، ولا شك في ان اي تساهل او اهمال آخر قد يقضي على كيان المملكة ، لا سمح اله . لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه الحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع . ويترتب على الجميع الاعتصام بالدستور والتمسك بالقوانين ، والاخذ بكل ما من شأنه انماء الروح الوطنية الصادقة والشعور القومي الصحيح ، اذ بذلك يتمز استقلال بلادنا ، وتقوى روح الحرية ، ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي ، متحدة نحو اهدافها السامية ، ومثلها العليا ، ويزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

« ومما لا ريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين ، وعملت بشعورها الوطني ، لنجت من الويلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة ،

ولما انفسح المجال امام بعض الفئات المغامرة لاستخدام الجيش ، الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة ، واعدته للدفاع عن كيانها ، في تنفيذ ارادة شخصية ، ومطامع اجنبية ، ولما وقعت تلك الماسي المؤلمة « اه .

وقد اتمت الوزارة ما شرع به على ضوء ما جاء في خطاب العرش . وقد حصرتهم بما يتعلق باستعمال القوة في اسقاط وزارة السيد طه الهاشمي الشرعية ، وبالاعتداء الصريح على حقوق العرش الدستورية ، كما انها قد بذلت كل ما في امكانها للمساعدة على ضمان العدل ، ضمانا تاما في اظهار الجرائم والمجرمين .

وقد اتم الآن المجلس العربي العسكري المحاكمات التي شرع فيها منذ عدة اشهر ، في جو مشبع بالعدل والانصاف ، واصدر حكمه بالعقوبات المختلفة على بعض المتهمين بالاعتداء على احكام الدستور ، وحقوق العرش ، اللذين يحرص عليهما العراقيون كافة ، على اختلاف مبادئهم ، ونزعاتهم ، ومشاربهم .

وتعتقد الحكومة بأن تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، مما ينطبق على منهاجها المبسوط في خطاب العرش ، والمستهدف ضمان مصلحة البلاد وسلامتها ، وتري ان التردد في تنفيذ تلك العقوبات ، يعرض هذه الملكة الغنية لخطر كبرى لا تتناسب مع فوائد الرحمة التي لم تؤد - مع الاسف - الا الى تشجيع عناصر السوء ، وتعريض البلاد للنكبات المتتالية .

وهي جادة في استقدام باقي المتهمين لانجاز محاكمتهم ، وسيطلع الراي العام في حينه على ما يتعلق بها .

مدير الدعاية العامة (١)

١٩٤٢/٥/٤ م

بيان آخر :

والى جانب البيان المذكور ، اصدرت الحكومة هذا البيان الثاني :
« تم تنفيذ حكم الاعداء شنقا في كل من المجرمين : يونس السبعماوي ومحمود سلمان وفهمي سعيد وذلك فجر يوم الثلاثاء ١٩٤٢/٥/٥ م » .

مدير الدعاية العامة (٢)

« وكان كل من سمو الامير وفخامة السعيد حاضرا عملية التنفيذ بصورة متفكرة » (٣) .

-
- (١) احكام المجلس العربي العسكري في فترة شهري نيسان ومايس ١٩٤١ م ص ٤١ .
(٢) جريدة الزمان العدد ١٤١١ بتاريخ ٦ مايس ١٩٤٢ م . وبعد زوال نظام الحكم الملكي عن العراق وتقيام الجمهورية فيه ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩ م منح خبسة ١٠ آلاف دينار الى عائلة السيد يونس السبعماوي ، وفي صباح اليوم الخامس عشر من شهر مايس لسنة ١٩٧٠ م نقلت رفاة هؤلاء الخبسة الى « جامع ام الطبول » الذي انشأته الحكومة في محفل بغداد من جانب الكرخ بعد زوال نظام الحكم الملكي عن العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .
(٣) الوزير علي محمود الشيخ علي في كتابه « محاكمتنا الوجاعية » ص ٩٦ .

وقد رثى الشاعر الكبير الاستاذ معروف الرصافي المدومين بقصيدة محجلة
تقتطف منها الابيات الآتية :

ايها الانجم التي قد راينا	عبرا في افولها كالشموس
ان هذا الافول كان شروقا	في دياجير طالع منحوس
وسياتي الزمان منه بسعد	تتجلى منه داجيات النحوس
شنقوكم ليلا على غير مهل	ثم دسوا جسومكم في الرموس
فاستحقوا اللعن الذي كررته	خاليات القرون في ابليس
وستبقى الذكرى لكم ذات رمز	هو تعظيمكم بخفض الرؤوس
برئت ذمة المروءة منا	ان نسي يوم شنقكم او تنوسي (١)

الحكم على بقية المعتقلين :

بعد تنفيذ احكام الاعدام المذكورة في ٥ ايار سنة ١٩٤٢ م ، حاولت الحكومة العراقية ان تستقدم بقية المعتقلين في « ساليبوري » فلم تفر الحكومة البريطانية محاولتها ، على الرغم من انها هي التي اوعزت الى الحكومة العراقية بأن تتقدم بطلب استقدامهم وتنفيذ احكام الاعدام فيمن حكم بهذه العقوبة . فلما شارفت الحرب العالمية نهايتها ، استأنفت حكومة العراق طلبها السابق ، فسالت « السفارة البريطانية » من « وزارة الخارجية العراقية » ان تضمن حكومة العراق اعتقال من يقرر المجلس العرفي العسكري في العراق براءته مدة الحرب ، فاجابت الجهة العراقية ان الفقرة الاخيرة من قرار مجلس الوزراء ، اثبت نصه في صدر هذا الفصل ، خير ضامن لما تريده الجهة البريطانية .

وفي ١٧/١١/١٩٤٣ م ، اصرت « السفارة البريطانية » في مذكرتها المرقمة (٥.٧) على :

« انه اذا جلب هؤلاء المعتقلين الى العراق فان الذين لا يحكم عليهم من قبل المحاكم ، او الذين يحكم عليهم بالحبس لمدد تنتهي قبل انتهاء الحرب مع المانيا ، فانهم - عند براءتهم او اطلاق سراحهم من السجن - سيعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا ، وان الذين لا يحالون الى المحاكم يعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا ايضا » اه .

فلما قدمت « الجهة العراقية » الضمانات التي طلبتها « الجهة البريطانية » جيء ببقيّة المعتقلين الى العراق ، وجرّت محاكمتهم امام المجلس العرفي العسكري ، فصدرت بحقهم الاحكام الواردة في البلاغ الرسمي الصادر بحقهم ، وهو :

بيان :

لقد حكم المجلس العرفي العسكري في جلسته المنعقدة يوم ١٦/٨/١٩٤٤ م على

المتهمين الذين جرت مرافعتهم امامه ، والذين كانوا قد اشتركوا في فتنه مايس ١٩٤١م بالاحكام التالية :

١ - حكم بالاعدام شنقا على المجرم كامل شبيب وفق الفقرة الاولى من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٣) من قانون العقوبات البغدادي ، وطرده من الجيش وفق الفقرة (آ) من المادة (٣٠) من قانون العقوبات العسكري .
وقد نفذ فيه هذا الحكم فجر هذا اليوم (١) .

٢ - حكم على كل من المجرمين محمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ توقيفهما الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤م وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٣ - وحكم على المجرم الشريف شرف بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات ، وعلى المجرم رؤوف البحراني بالحبس الشديد لمدة سنتين ، اعتبارا من تاريخ توقيفهما الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤م وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٤ - وحكم على المجرم عبد القادر عبدالله الكيلاني بالحبس الشديد لمدة ثلاثة اشهر ، اعتبارا من تاريخ توقيفه الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤م وفق المادة (٢٥٥) من قانون العقوبات البغدادي . ولما كان المومي اليه قد اكمل مدة محكوميته في التوقيف ، فقد قرر اطلاق سراحه ان لم يكن موقوفا عن سبب آخر .

٥ - قرر تضمين المحكومين كامل شبيب ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، والشريف شرف ، ورؤوف البحراني ، مليون وستمائة الف والفين واربعمئة وستة وثلاثين دينارا ومائة وتسعين فلسا ، تعويضا عن الاضرار التي نتجت عن جرائمهم في قضيتهم هذه وفق المادة (٣١) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

على ان تحصل المبالغ منهم اجرائيا بالتكافل والتضامن ، وذلك من اموالهم المنقولة ، وغير المنقولة ، ويسلم ما يحصل من ذلك الى خزانة الحكومة .

مدير الدعاية العام

١٩٤٤/٨/٢٠م

(١) لما وصل العقيد كامل شبيب الى ايران ، وكتب الى زميله العقيد سعيد يحيى الخياط ، والى السيد عبد الرزاق منير ، الكتائب اللذين نشرناهما اثناء البحث عن « الوزارة المدفعية الخامسة » راجت اشاعات عن احتمال تخليصه من حكم الموت الذي كان ينتظره ، فلما جاء به الى العراق في ٢ نيسان ١٩٤٤م لاجراء محاكمته ، بذلك بساع جبة لتخفيف الحكم الذي سيصدر بحقه ، فلما صدر الحكم عليه بالاعدام في ١٦ آب من هذه السنة كان السيد صالح جبر وزير الداخلية في الوزارة الباجهجية ، ينوب عن الرئيس ، السيد حمدي الباجهجي ، في رئاسة الوزارة ، فامر على تنفيذ حكم الاعدام في كامل شبيب ليستقيم العدل ، بينما حاول قريبه السيد شاكور الوادي ان يخلصه من حبل المشنقة بكل صورة ممكنة وكاد ينجح في مساءه لولا الحاح صالح جبر على الاعدام . وكان المعفو السيد عبد العزيز ماجد قد خالف عقوبة الاعدام الصادرة بحق السيد كامل لاسباب شرحها في قرار الحكم .

« وبلغ حقد عبد الإله على هؤلاء الرجال ، وعلى ضباط الجيش الآخرين الذين سجنوا : ان امر ان يكونوا مجرمين عاديين فربطت أرجلهم بسلاسل الحديد ، والبسوا لباس السجناء ، وحشروا مع المجرمين ينامون على الأرض ويأكلون طعام السجناء الآخرين غير السياسيين » (١) .

قضية صلاح الدين الصباغ :

كان العقيد صلاح الدين الصباغ قد فر من إيران إلى تركيا - كما أسلفنا - فلما صدر حكم الإعدام بحقه ، طالبت حكومة العراق حكومة الجمهورية التركية بتسليمه ، فقررت محكمة سيواس « عدم امكان تسليمه لانها لم تر التهمة المسندة اليه واردة وثابتة » فأوفدت (الحكومة العراقية) المدعي العام السيد حمدي صدر الدين إلى تركيا ليقنع السلطات التركية بوجوب تسليم العقيد المحكوم ، فاففق في مساعده ، فكررت الحكومة طلب الاسترداد مرارا ولكن بدون جدوى .

فلما تبدل الموقف الحربي في أوروبا ، ومالت تركيا إلى بريطانيا ، استأنفت « الحكومة العراقية » طلبها ، واستعملت الحكومة البريطانية ضغطها ، ففكرت الحكومة التركية في حسم هذه المشكلة وارثات ان تسلم صلاح الدين كجندي هارب، ولكن الدوائر الحقوقية هناك لم تستسغ هذا الرأي ، فقررت الحكومة طرده من البلاد التركية ، وكان الضغط البريطاني يزداد شيئا فشيئا حتى جرى تسليم المحكوم إلى الحكومة البريطانية في أول تشرين الأول ١٩٤٥م فنقلته إلى « حلب » بالقطار ، فاستطاع ان يفلت من يدها ويختفي في « حلب » فارتبكت الحكومة السورية لهذا الهرب ، وطلب رئيس الجمهورية السورية (السيد شكري القوتلي) ورئيس الوزراء (السيد سعدالله الجابري) ان تشدد الحكومة البحث عن الهارب ، ولا تفسح المجال لأغضاب الأمير عبد الإله الوصي على العرش العراقي . فأعلنت السلطات المختصة جائزة مالية كبرى لمن يرشدها إلى مكانه ، فقبض عليه مجددا ، وجيء به إلى بغداد ، حيث مثل بين يدي الوصي فأسمعه كلاما قارصا ، ثم بصق في وجهه ، وأمر بصلبه على باب (وزارة الدفاع) في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٦ من هذا الشهر . وقد بقي معلقا على جبل المشتقة إلى الساعة التاسعة ، حيث مر الوصي ، وشاهده مصلوبا ولسان حاله يقول :

وتجلندي للشامتين أريهم اني لريب الدهر لا اتوجع (٢)
واذا المنية انشبت أظفارها الفيت كل « شتمة » لا تنفع

(١) محمود الدرة في ص ٤١٨ من كتابه « الحرب العراقية - البريطانية » وهو منهم .

(٢) ثار الجيش العراقي في صباح اليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٥٨ م على « نظام الحكم الملكي في العراق » وأطاح بعرش الهاشميين ، وما لبث أن قتل الأمير عبد الإله وسائر أفراد أسرته المقيمة في بغداد وبعد ان سطحت جثة الوصي في شوارع العاصمة وفيست بالاعتدام ، صلب على باب وزارة الدفاع، في الموضع الذي صلب فيه العقيد صلاح الدين الصباغ من قبل .

قضية السيد ناجي شوكت :

كانت قضية السيد ناجي شوكت من القضايا المعلقة ايضا . فان الرجل حكم عليه من قبل المجلس العرفي العسكري غيابا بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، وكان قد سافر الى تركيا ، فالمانيا ، فايطاليا ، فلما انهارت ايطاليا واستسلمت ، اعتقله « الجيش الامريكي » في ايطاليا في تموز ١٩٤٥ م ، ثم سلمه بعد اسبوع الى « الجيش البريطاني » فارسله هذا برفقة صابط الى القاهرة . وفي ٣ ايلول ١٩٤٥ م جيء به الى بغداد بحراسة بريطانية شديدة ، فتسلمته الحكومة العراقية ، وسجنته في « ابي غريب » ومثل في اليوم التالي امام الامير عبد الاله بلباس السجن ، فجرى حديث لا نرى ضرورة لاثباته في هذا الحين ، ولا سيما وقد اصدر سموه ارادته في منتصف عام ١٩٤٨ م باعفائه عما تبقى من مدة محكوميته .

اما الدكتور محمد حسن سلمان فقد عاد الى العراق ، وقضى فيه مدة محكوميته كاملة .

قضية السيد الكيلاني :

اما السيد رشيد عالي الكيلاني فانه قد ترك العراق الى ايران في ٢٩ ايار ١٩٤١ م ، ثم انتقل الى تركيا ، بموافقة من حكومة الجمهورية التركية ، ومن هناك ذهب الى المانية بصفة كونه « رئيس الحكومة العراقية الشرعية » وكان قد حكم عليه بالاعدام غيابا في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٤٢ م ، فلبث في اوربا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستطاع ان يفلت من حصار الحلفاء ورقابتهم ، ويستجير بجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، فأجاره الماهل العربي واكرمه ، وجرت مراسلات طويلة بين البلاطين : العراقي والسعودي حول تسليمه فلم تسفر عن اية نتيجة ، على الرغم من الضغط البريطاني المستمر . وقد صرح الملك عبد العزيز بأنه يفضل تسليم اثنين من اولاده الى العراق ليجري اعدامهما علنا ، بدلا من ان يسلم السيد الكيلاني ، لان التقاليد العربية تأبى عليه القيام بمثل هذا العمل ، وان كان طلب العراق صريحا من ناحية المعاهدات القائمة بين الطرفين (١) وهكذا بقي الرجل

(١) يقول الاستاذ خير الدين الزركلي في ص ١٢١٣ - ١٢١٤ من المجلد الرابع من كتابه « شبه الجزيرة » في عهد الملك عبد العزيز « انه تلقى من جلالة الملك عبد العزيز آل سعود البرقية الاتي نصها في الثاني من تشرين الاول ١٩٤٥ م :

اوصل الرسالة الاتية الى الملك فاروق بأسرع ما يمكن وبدون ان يطلع احد على ذلك :

حضرة صاحب الجلالة الاخ العزيز جلالة الملك فاروق حفظه الله

اخي اني على يقين بان الذي يزعمني يزعم جلالته وتأتي الامور بالحوادث بغير اختيار ولا رغبة . فقد حدث عند خروج اخيك من بلدكم الرياض ، ان وفد الينا وفد ادعوا انهم سوريون . فلما وصلوا الينا ظهر ان أحد رجال الوفد رشيد عالي الكيلاني . وتعلمون جلالته اننا لم نكن مؤيدين له ، بل كارهين لما كان منه في وقته ، ولكن بما ان الرجل حل وسط المحارم والعيال ، التي هي محارمكم وعبالكم ، فما وسع اخلكم الا ان يسمى ليما يؤمنه كما تقضي به الشرائع الدينية والقيم العربية ، وفي الحال ابرقنا لسعود الامر عبد الاله رجوانه المنع عنه فارجو من جلالة الاخ العزيز ان يساعد اخاه في هذه المهمة ليتفضل

امينا على حياته في حوزة الملك العربي ، وكان الى ذلك موضع عزه واستشارته .
فلما لبى الملك نداء ربه ، ارتحل الكيلاني الى القاهرة ثم عاد الى العراق ، بعد زوال
نظام الحكم الملكي عنه في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ م ، فاستقبل استقبالا لم ير مثله
انس ولا جان (١) .

استقالة وزير الخارجية

لما تكونت « الوزارة السعيدية السادسة » في التاسع من تشرين الاول ١٩٤١م ،
اسند منصب « وزارة الخارجية » بالوكالة الى وزير الداخلية صالح جبر ، فلما
استقال وزير المواصلات والاشغال محمد امين زكي من منصبه في ٣١ كانون الثاني
١٩٤٢م ، ووزير العدلية صادق البصام من منصبه في ٩ شباط من هذه السنة .
اجري تعديل طفيف على هيئة الوزارة المذكورة ، ومن ذلك تعيين السيد عبد الله
الدملوجي وزيرا للخارجية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط
١٩٤٢م .

وفي ١٥ نيسان من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة
الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية الجديد داود الحيدري ، مدة تمتع الدملوجي
باجازته المرضية ، وفي ٣١ ايار ١٩٤٢م رفع السيد الدملوجي كتاب استقالته وهو :

بغداد في ٣١ ميس ١٩٤٢م

بالكتابة لسو الامر عبد الله للعفو منه حتى يلجئ اليه ويميش تحت ظله ، وان راى جلالكم ان تكون
الكتابة لعبد الله بانه يلغى التجاء رشيد عالي الى اخيكم ، ولذلك تطلبون استصدار العفو منه بالاسلوب
الذي انتم اعلم به منا . وارجو من جلالة الاخ ان يبقى هذا الموضوع في دائرة السرية والكتمان حتى
لا تتداوله الاسن بالنشر والتعليق لان ذلك ارجى في النجاح ، حفظكم الله وابغلكم .
التوقيع - عبد العزيز

ويضيف الاستاذ الزركلي الى ما تقدم توله : ان الملك فاروق قال له :
« هذه مشكلة واملي في النجاح بها ضعيف . فانا اقول لك بصفة خصوصية ، ولا يمكن ان اكتب هذا ،
ويمكنك ان ترعاه انت على لساني الى جلالة الملك فتقول له : بانني اعتقد ان الامير عبد الله لا يعمل شيئا
في هذا الموضوع الا برأي الانكليز ومواقفتهم ، وانا ارجح ان الانكليز لا يوافقونه على العفو عن رشيد
عالي بهذا هو الاشكال الذي يجب ان نفكر في حله . وانا من جهتي ساحل كل ما يمكنني او ما يلزم منه ،
نقلت : سأرفع ذلك الى جلالة الملك في الحال » اهـ .
وقد عثرنا على تصوير البرقيات التي تبودلت بين العامل السعودي والوصي على عرش العراق حiril
يجوء السيد الكيلاني الى المملكة العربية السعودية ، ووجوب تسليمه الى العراق لتنفيذ حكم الاعدام
فيه فنشرناها في اخر المجلد الخامس .

(١) سيذكر التاريخ ان الحركة التي قام بها رشيد عالي ، كانت نتيجة لظروف اضطرارية ، اكثر مما
هي خطة مرسومة . لقد كان الساسة العراقيون مخلصين في رغبتهم باستقلال بلادهم واستقلال البلاد
العربية المجاورة ، لكن هذه الرغبة لم تكن لفوائد مادية بل جلبت لهم اتعابا ننسية ... لقد كانوا يمشون
على احراج موقف بريطانية وفرنسة وكانوا يهددون هاتين الدولتين لكي ينال لبنان وفلسطين الاستقلال
النمام . اهـ .

KIRK : The middle east in the war p. 77.

سيدي صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم .

اتشرف بان ارفع لفخامتكم بطيه التقرير الطبي المعطى إلي بتاريخ ١٨ الجاري من الطبيب الاول للمستشفى الفرنسي في بيروت ، وفيه تطلعون فخامتكم على احتياجي المبرم للراحة العقلية والجسدية لمدة لا تقل عن الشهرين درءا لتفاقم الحالة المرضية التي جاء ذكرها في نص التقرير .

ولما كان وضعي الصحي ، الذي طالما شكوت منه ، لا يشجعني كثيرا ، وهو لا يسمح لي بالاستمرار على تقبل اعباء العمل ، وهو ما يضطرنني من وقت لآخر التقدم لفخامتكم بطلب الاجازات المرضية للاستراحة والتداوي ، وهذا ما يؤسفني جدا ، ارجو فخامتكم قبول معذرتي هذه ، والتفضل بقبول استقالتني من مناصبي ، وفخامتكم جزيل احترام المخلص
عبد الله الدملوجي - وزير الخارجية

وقد رد رئيس الوزراء على كتاب الاستقالة هذا بجواب مقتضب هو :

صاحب المعالي السيد عبد الله الدملوجي المحترم .

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ٢١/٥/١٩٤٢ م .

يؤسفني ان ابلغكم بصدر الارادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، شاكرا لكم مساعدتكم الثمينة مدة تآزركم واياء في المسؤولية .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

١٥/٦/١٩٤٢ م

وفي ١٥ حزيران ١٩٤٢ م صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد .

استقالة وزير المالية

كان السيد علي ممتاز الدفترى قد تدرج في الوظائف الحسابية حتى بلغ مرتبة الوزارة بحق ، وقد اختاره السيد نوري السعيد وزيرا للمالية في وزارته السادسة اذ لم ير غيره جديرا بهذا المنصب ، ولا سيما في سني الحرب العجاف ولكن عليا كان يشكو الاضطراب في امور الدولة وعدم التناسق والوثام بين اعضاء الوزارة فتقدم بكتاب استقالته الاتي في ٩ تموز ١٩٤٢ .

فخامة رئيس الوزراء

لما اشتركت في تحمل اعباء المسؤولية نزولا عند رغبتكم ، كنت شاعرا باستطاعتي خدمة البلاد وفق ما تقتضيه المصلحة في مثل هذه الظروف الدقيقة . ولقد بذلت ما في وسعي للقيام بما يترتب علي لتحقيق الغاية المستهدفة ، غير ان الظروف التي تسود وضع الوزارة الآن وقفدان التضامن الوزاري ابدت اعتقادي بعدم الفائدة من استمرارني في العمل . لذلك اراني مضطرا - مع كل اسف - لرفع استقالتني راجيا قبولها . وانتزه هذه الفرصة لتقديم خالص شكري لما لقيته من فخامتكم من المساعدات

الشمينة طيلة مدة اضطلاعي بالمسؤولية متمنيا لفخامتكم ولزملاتكم المحترمين التوفيق في خدمة البلاد . هذا وتفضلوا بقبول احترامي .

١٩٤٢/٧/٩

المخلص : علي ممتاز الدفترى

لم ير رئيس الوزراء قبول هذه الاستقالة ولكنه سمح لوزيره الدفترى ان يتمتع باجازة يقضيها في لبنان اعتبارا من ٥ آب ١٩٤٢ م ، وتولى هو منصب وزارة المالية بالوكالة حتى اذا استقالت الوزارة في يوم ٣ تشرين الاول من هذه السنة ، استطاع ان يتخلى عنه فلم يشركه في وزارته السابعة المؤلفة في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ م ولكنه استطاع ان يقنعه بالدخول في وزارته الثامنة المؤلفة في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ وجعله وزيرا للمالية .

ارتفاع في الاسعار واضطراب في الاسواق

على اثر اعلان الحرب بين اليابان وامريكا في ٨ كانون الاول ١٩٤١ م ، اخذت اسعار الحاجات الضرورية ، من منسوجات ، وعطاريات ، ومواد منزلية متنوعة ، ترتفع ارتفاعا فاحشا حتى بلغت عشرة امثالها عما كانت عليه قبل شهر ، وامتنع كثير من تجار الخامات ، والمنسوجات القطنية ، من بيع معظم ما كان في حوزتهم من تلك الاموال طمعا في ارتفاع اسعارها المستمر .

والى جانب المنسوجات والحاجات المنزلية ، ارتفعت اسعار المواد الغذائية ، ولا سيما الخنطة ، والشعير ، والرز ، والسمن ، ونحوها ، ارتفاعا فاحشا حال دون حصول الطبقة الفقيرة على ما يكفيها من المؤن . وزاد الطين بلة وجود الحشود البريطانية في العراق ، ووجوب تأمين المواد المعاشية لها ، وللقوات الموالية لها ، وكذلك للاجئين من اصحابها .

وعلى الرغم من وجود « قانون تنظيم الحياة الاقتصادية » و « قانون منع الاحتكار » وغيرهما من القوانين النافعة التي وضعتها « الوزارة السعيدة الرابعة » اثر اعلان الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩ م ؛ تقول على الرغم من وجود القوانين والانظمة النافعة التي شرعت لمثل هذا اليوم الاسود ، فان « الوزارة السعيدة السادسة » وقفت من ارتفاع الاسعار موقفا متفرجا ، فلما شعرت بان لفيها من الاعيان ، والتواب ، والوزراء ، والمديرين العامين والموظفين ، نزلوا الى الاسواق كمشتريين وكمحتكرين ، قامت بواجبها الانساني فورا ، فاحصت الموجود من السكر ، والشاي ، والشحاط ، والمنسوجات ، و ... الخ ، وسيطرت عليها ، وانشأت « مديرية للتأمين » في « وزارة الاقتصاد » لايكاف المتلاعبين بالاسعار عند حدهم ، والتصرف بذلك كله بحسب المصلحة العامة ، ولكن طمع المتنفذين في الكسب الحرام كان يحول دون نجاح التدابير الحكومية .

وسرت في الاوساط العامة شائعات مختلفة عن علاقة وجود الجيش البريطاني

المحتل ، بارتفاع اسعار المواد المعاشية ، فأصدرت « السفارة البريطانية في العراق »
البيان التالي :

« اتصل بفخامة السفير البريطاني اخبار غير صحيحة قد انتشرت . مفادها
ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية في العراق ناتج مما يشتري بالواسطة او بالنيابة عن
القوات البريطانية في العراق ، والبلدان المجاورة . ان فخامته يعلم ان مصدر هذه
الاشاعات هم دعاة النازية ، والفاشستية ، الذين يحاولون الاضرار بالعلاقات الحسنة
القائمة الان بين العراق وبريطانيا العظمى ، تلك العلاقات التي تدعو الى الاقتباس
والسرور ، ولذلك يرغب فخامته ان يوضح الحقائق التالية :

١ - لم تشتتر القوات البريطانية في العراق اي مادة من المواد الغذائية الحيوية
في هذه البلاد ، وهذه المواد هي الحنطة ، والسكر ، والدهن ، والشاي ، والقهوة .

٢ - لم تزد كميات الارز (التمن) التي اشترتها القوات البريطانية في العراق
على ما تحتاجه هذه البلاد باجموعها لثلاثة ايام فقط .

٣ - اتخذت القوات البريطانية في العراق الترتيبات اللازمة لزراع المخضرات ،
بما فيها البطاطا ، داخل البلاد ، وتسمى السلطات العسكرية لجلب كميات من هذه
المخضرات من ايران .

٤ - تستورد القوات البريطانية الفواكه من فلسطين ، بقصد عدم حرمان
سكان العراق من فواكه بلادهم .

٥ - لم تشتتر القوات البريطانية شيئا من السمك في العراق ، سوى كمية
صغيرة كانت ضرورية للمستشفيات .

٦ - لم تشتتر القوات البريطانية في العراق من الشعير سوى ثمنائة طن فقط ،
واشترت كذلك الفئ طن فقط الى القوات البريطانية في سورية .

٧ - كانت القوات البريطانية تشتري اللحم الطازج قبل الارتفاع الاخير في
الاسعار بثمان يزد قليلا من اسعاره قبل الحرب .

٨ - اوجدت القوات البريطانية في الوقت الحاضر عملا لما يقارب الاثنى عشر
الف عراقي تنفق عليهم ما يزيد عن ٣.٤٠٠٠ دينار شهريا .

تهتم حكومة صاحب الجلالة البريطانية اهتماما جديا بطلبات الحكومة العراقية
لاستيراد مقدار اضافي من الحنطة لاستهلاك سكان البلاد ، وينتظر ان تصل كمية
كبيرة من الحنطة الى البصرة في الايام القلائل القادمة (١) .

السفارة البريطانية في العراق

٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢ م

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٢٠ الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٢ م .

لم تنف « السفارة البريطانية » شراءها للحم الطازجة ، والسماك ، والرز ، والشعير ، من الاسواق العراقية ، ولم تنف تشغيلها الايدي العراقية لزراعة الخضر لمصلحة القوات البريطانية ، الامر الذي حمل الزراع العراقيين على ترك زراعة الخضر للشعب العراقي ، ليشتغلوا في زرعها للقوات المحتلة ، ولم يتعرض هذا البيان الى المشتريات الفردية التي كان يقوم بها الجند البريطانيون ، والامريكيون ، والبولنديون ، وسائر الجنود الذين كان العراق يغص بهم مدة الحرب .



والواقع ان حاصلات العراق الزراعية ، ولا سيما الخضر والفواكه كانت محدودة . اما اللحوم الفائضة عن استهلاكه السنوي ، فتكاد لا تذكر بالقياس الى عدد افراد الجيش المحتل ، وكان العراق يصدر الاغنام الفائضة الى تركيا ، وسورية ، ولبنان ، ليستورد لقاءها بعض المصنوعات والمنتجات المحلية ، في هذه الاقطار الثلاثة ، فيستعين بها على اكمال حاجاته الضرورية ، اما بعد ان وضع الجيش البريطاني يده على هذا الفائض ، فقد حرمت البلاد مما كانت تستورده لقاءه من منتجات .

اما المنسوجات ، والسكر ، والشاي ، فقد بلغت اسعارها حد الجنون . حتى اضطرت الحكومة الى توزيعها بموجب البطاقات ، ولكن كمياتها كانت تتضائل يوما بعد يوم ، والاسعار ترتفع ارتفاعا فاحشا في السوق السوداء ، حتى اضطر الناس الى الاستعاضة عن السكر بعصير التمر ، وحتى اضطرت العائلات المتوسطة الى تكفين موتاهم بشراشف الاغذية ونحوها ، اما موتى الطبقة الفقيرة فكانوا يقبرون بالبستهم ، لعدم وجود الاكفان اللازمة لتكفينهم ، على نحو ما سننقله من « محاضر مجلس الامة » في الفصل المقبل .

ولا بد من الإشارة الى ان الطبقة الحاكمة والمتمولة ما كانت تشعر بشيء من مصاعب التموين ، فكانت الحنطة ، والرز ، والسمن ، حتى الخضر ، والفواكه ، تنقل اليها من معارفها المزارعين « رؤساء القبائل » بدون ثمن ، وكانت تتدارك حاجاتها من السكر والشاي والمنسوجات من المخازن الحكومية بالسعر المخفض ، ولنا عودة الى هذا الموضوع .

حوادث وانباء

١ - وصل الى بغداد في يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٤١ م ، الامير عبدالله امير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالاً رسمياً ، وزاد اضرحة الائمة المقدسة في الكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، ثم زار البصرة ، ومعه الامير عبد الله ، وفي ٧ تشرين الثاني عاد الى عمان .

٢ - ووصل الى بغداد ايضا في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤١ م الزعيم الفلسطيني المشهور ، فخري النشاشيبي ، وكان من الموالين للسلطات البريطانية فاغتيل بعد ظهر

يوم الاحد الموافق ٩ من هذا الشهر في مدخل « فندق سميراميس » بشارع الرشيد
وصدر هذا البيان :

« تنمي الحكومة العراقية المرحوم فخري النشاشيبي ، الذي اغتيل ظهر اليوم
في الشارع العام بعد خروجه من فندق سميراميس ، وتبدي أسفها الشديد لهذا
الحادث الذي يعتقد انه من عمل الفلسطينيين الموجودين في العراق ، وقد اتخذت
التدابير الحازمة للقبض على المعتدي ومعاقبته » .
مدير الدعاية العام

ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الحكومة عن معرفة القاتل ، فاقصر اجراؤها
على زج الفلسطينيين اللاجئين الى العراق في المعتقلات التي اقامتها في نواح مختلفة
من البلاد .

٣ - امرت الحكومة بزيادة اجور العمال ، والمستخدمين ، بنسبة ٢٥ في المئة ،
لمكافحة الغلاء الذي شمل اسعار الحاجيات كافة .

٤ - الفيت « مديرية الصحة العامة » في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١ م ، وحدثت
بمحلها « مديرية الشؤون الاجتماعية العامة » .

٥ - اتخذت الحكومة في يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ م « قرارا بقطع العلاقات
الدبلوماسية مع حكومة فيشي » واستدعاء الوزير العراقي المفوض لدى تلك الحكومة ،
وذلك بالنظر الى موقف حكومة فيشي من حركة ايار ١٩٤١ م .

٦ - كذلك ابلغت الحكومة العراقية القائم باعمال اليابان ، قرارها بفلق المفوضية
اليابانية في بغداد ، بناء على موقفها المعروف من حركة العراق الاخيرة ، ولم يكن
لدى الحكومة العراقية مفوضية في اليابان كما هو معلوم .

٧ - اعرب الملك فيصل الثاني عن رغبته في زيارة البصرة ، زيارة شخصية ،
فتحرك اليها في يوم ٣ كانون الاول سنة ١٩٤١ م ، يصحبه خاله الامير عبد الله ، وعم
ابيه الامير زيد ، وبعض افراد الحاشية الملكية ، وعاد الى عاصمة ملكه في يوم ٦ من
هذا الشهر .

٨ - توقفت مصلحة نقل البريد الجوي العراقي ، عبر المحيط الهادي ، منذ
سهرت اليابان الحرب على الامريكان في ٨ كانون الاول ١٩٤١ م .

٩ - اسند منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير المالية علي
ممتاز الدفترى في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١ م .

١٠ - وصلت الى بغداد في يوم اول كانون الثاني ١٩٤٢ م ، بعثة من طلبة كلية
التجارة بجامعة فؤاد الاول في مصر ، مؤلفة من ١٩ طالبا ، وخمسة مدرسين ، فحلوا
ضيونا على وزارة المعارف .

١١ - اصدرت « وزارة الشؤون الاجتماعية » بيانا الى متصرفي الالوية كافة ،
في المرة الاولى من كانون الثاني ١٩٤٢ م ، رجت فيه استفزاز حمية ارباب الشهامة

والمروءة ، لجمع التبرعات المستعجلة لمساعدة الفقراء الذين تكبوا بارتفاع الاسعار العامة ارتفاعا فاحشا أدى الى انتشار المجاعة والامراض بين هذه الطبقة من الناس ، فأحدث هذا البيان تأثيره المأمول فوراً .

١٢ - وصل الى « الموصل » في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٢ م ، وفد مؤلف من الكولونيل روسيت مندوب المفوض السامي في دير الزور ، والشيخ جعدان رئيس قبيلة العكيدات في سوريا ، والامير محجم المهيدي رئيس عنزه في سوريا ، لتمثيل سوريا في مؤتمر عقد لفض المنازعات على المراعي المتكونة بين قبائل العكيدات العراقية ، وقبائل شمر السورية ، وقد تألف وفد عراقي من متصرف لواء الموصل ، والقائم مقام المختص ، والشيخ عكاب العجيل للمفاوضة مع الوفد المذكور .

١٣ - وصل الى بغداد في يوم ١٣ من هذا الشهر ، السر ولتر مونكتون ، الرئيس الاعلى لادارة الدعاية البريطانية في الشرق الادنى ، للاشراف على امور الدعاية البريطانية وسيرها في العراق ، فاجتمع بالصحفيين العراقيين ، ووجههم التوجيه اللازم ، بمد ان اغدق عليهم بالمال الجزيل والورق الكثير .

١٤ - ووصل اليها في ٢٥ كانون الثاني ايضا ، وزير الدولة البريطاني المقيم في مصر ، المستر اوليفر ليتلتون ، للاطلاع على امور العراق العامة ، بصفة كونه وزير بريطانيا في الشرق الاوسط ، فاجتمع بالصحفيين والمسؤولين ، واعرب عن رجائه في أن تنتهي الحرب في صالح الديمقراطية ، وطلب الى الجميع التعاون التام لخدمة المجهود الحربي ، للتغلب على المحور وانصاره .

١٥ - قرر مجلس الوزراء فصل « مديرية التموين العامة » والمؤسسات التابعة لها . عن وزارة الاقتصاد ، والحاقها بوزارة المالية ، وعلى اثر ذلك صدرت الارادة الملكية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢ م باسناد منصب وزارة الاشغال والمواصلات بالوكالة الى وزير الاقتصاد السيد عبد المهدي ، بدلا من وزير المالية السيد علي ممتاز ، الذي كان يتولى وكالتها من قبل .

١٦ - انتقل الى رحمة ربه في العشرين من شهر شباط ١٩٤٢ م ، أمير البحرين الشيخ حمد الخليفة ، فخلفه اكبر ابنائه الشيخ سلمان الخليفة في تولي الامارة ، فتبدلت التعازي فالتعازي بين المسؤولين في بغداد والبحرين في هاتين المناسبتين .

١٧ - عقدت معاهدة صداقة بين العراق وحكومة الصين الوطنية في ٢٩ آذار ١٩٤٢ م ، فأبرق رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد ، الى رئيس الحكومة الصينية الوطنية شيانغ كي شيك ، برقية تبريك وتهنئة بهذه المناسبة ، فرد الرئيس الصيني على ذلك ببرقية مماثلة . اما الصين الشعبية التي يربو عدد سكانها على الستمائة مليون نسمة فلم يسمح للعراق بعقد اية معاهدة معها لان بريطانيا لم تكن راضية عنها ، لا هي ، ولا حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

١٨ - ظهرت اسراب من الجراد على الحدود بين سورية والعراق في اوائل نيسان ١٩٤٢ م ، فكافحتها السلطات المختصة مكافحة فعالة .

١٩ - رأت الحكومة العراقية ان تحذو حذو الحكومات العربية الاخرى ، فقرر مجلس الوزراء في يوم ١٥ حزيران ١٩٤٢ م ، بأن يقدم الوقت ساعة واحدة من ٢١ حزيران الى غاية ايلول ١٩٤٢ م ، أي يكون للعراق توقيت صيفي كما هو الحال في سوريا ولبنان .

٢٠ - اعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في اهداء الجيش العراقي عددا من السيارات القديمة المصفحة ، الفائضة عن حاجة الجيش البريطاني والتي لا يمكن بيعها ، فقابلت الحكومة العراقية هذه الرغبة بالشكر والامتنان ، وجرت حفلة تسليم وتسلم هذه المصفحات في معسكر الرشيد في بغداد في يوم ٩ تموز ١٩٤٢ م . وقد حضر الاحتفال جمهرة كبيرة من الرجال المدنيين والعسكريين .

٢١ - استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية في ٢٠ تموز ١٩٤٢ م باسناد منصب وزارة الاقتصاد الى السيد عبد الله حافظ مدير الواردات العام ، وكان يشغله بالوكالة من قبل وزير الاشغال والمواصلات السيد عبد الهادي .

٢٢ - نفذ حكم الاعدام شنقا في السيد يونس السبعوي وزير الاقتصاد في « الوزارة الكيلانية الثالثة » صباح يوم ٥ ايار ١٩٤٢ م .

٢٣ - انتقل الى رحمة ربه في يوم ١٧ آب ١٩٤٢ م السيد ناجي السويدي احد رؤساء الوزراء . وكانت السلطات البريطانية قد اعتقلته في ايران ثم ابعده الى « ساليسبوري » .

٢٤ - توفي في يوم ٢٠ آب ١٩٤٢ م الحاج رمزي وزير الداخلية في « الوزارة النقيبية الثانية » .

٢٥ - سافر وزير المالية السيد علي ممتاز الى لبنان للاصطياف في ٥ آب ١٩٤٢ م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الاقتصاد عبد الله حافظ .

٢٦ - وسافر وزير الداخلية السيد صالح جبر الى سوريا مجازا في اول تشرين الاول ١٩٤٢ م ، فصدرت الارادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء نوري السعيد ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة مدة تغيب الوزير المجاز عن العراق .

٢٧ - بينما كان الدوق كنت ، شقيق الملك جورج السادس ملك بريطانيا ، في طريقه الى آيسلند للقيام بواجبه في خدمة السلاح الجوي الملكي البريطاني ؛ قتل اثناء قيامه بهذا الواجب ، فتبذلت بين الوصي على عرش العراق وبين ملك بريطانيا برقيات التعازي .

بين رئيسين

قام رئيس الوزارة البريطانية المستر ونستن تشرشل ، برحلة في الشرق الاوسط ، لم يتوقف خلالها في بغداد ، لكنه ابرق الى رئيس الوزارة العراقية هذه البرقية :

« اعتقد ان السر كنهان كورنواليس قد بلغتكم شديد اسفي لعدم تمكني من التوقف في بغداد في خلال سفرتي الاخيرة ، ولو اتيح لي ذلك لسررتي جد السرور الاجتماع بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي وبفخامتكم . لقد تبعت بشديد الاهتمام سير الاحداث في العراق في خلال الخمسة عشر شهرا الاخيرة . ان التحسن المطرد الذي قد تم برعاية الوصي وارشادكم الحكيمين ، مما يدعو الى مزيد ارتياح اصدقاء العراق المخلصين ، واني لا قدر حق التقدير الوجه الذي قد انجزت عليه حكومة العراق الحاضرة عهودها المقطوعة وفق المعاهدة العراقية - البريطانية ، واسلوب تعاونها مع حكومة جلالته في مكافحة الطغيان النازي واجناد الشر . ان الدفاع عن العراق ازاء هجوم الاعداء قضية حيوية للحفاء ، واني لوانق بان فخامتكم قد رحبتم ترحيبا منظويا على الارتياح الخاص بانشاء قيادة مستقلة في العراق وايران ، وبتعيين العميد السر هنري ميتلند ولسن في هذا المنصب الخطير » . اه .

التوقيع « تشرشل »

١٩٤٢/٨/٢٤ م

وقد رد رئيس الوزارة العراقية على البرقية المذكورة بما يلي :

« لقد كان لبرقية فخامتكم المؤرخة ٢٤ آب ١٩٤٢ م ، اعظم اثر في نفس حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم وفي نفسي . ان العرب لم ينسوا المساعدة التي اسديتموها اليهم في الماضي ، وكنا نود كثيرا لو سنحت لنا فرصة الاجتماع بكم في خلال رحلتكم في الشرق الاوسط ، لكي تؤكد لكم اننا نعتبر ان ما يقوم به العراق من عضد قضية بريطانيا العظمى ، والامم المتحدة ، انما هو عضد لقضية العرب انفسهم ، لاننا نعلم ان انتصار الامم المتحدة في هذا النضال ، الذي هو اخطر نضال عرفه التاريخ من اجل توفير الحرية والعدل لجميع الامم ، سيكون انتصارا للعرب ايضا ، وان الامم في تحقيق رغبات العرب في الوحدة انما نجده في ذلك النصر .

اما في صدد تعيين العميد السر هنري ميتلند ولسن فثقوا بان العميد سيلقى منا كل ما نستطيع اسدائه من المساعدة وفقا لمعاهدة التحالف بين البلدين » . اه .

نوري السعيد

زيارة المستر ويلكي للعراق

وصل الى بغداد على متن قاصفة امريكية خاصة في ١٢ ايلول ١٩٤٢ م ، المستر ويندل ويلكي ، المندوب الخاص للرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، في زيارة خاصة للشرق الاوسط ، فاستقبل استقبالا خاصا ، ونزل ضيفا على الحكومة العراقية ، وفي يوم ١٣ من هذا الشهر اقيمت له مأدبة عشاء في قصر «رحاب» الملكي وهو القصر الذي يقيم فيه الامير عبد الاله ، حضرها لفيف كبير من الشخصيات ، كما اقام له رئيس الوزراء ، حفلة كبرى في حدائق بهو الامانة ، والقى فيها هذا الخطاب :

سيدي ! انني لاشعر بالفخر والامتنان اذ ارحب بمقدمكم الميمون الى بلادنا العربية في القدم ، نيابة عن الامة العراقية . لقد قطعتم مسافات شاسعة حاملين رسالة عظيمة ، فمنذ اللحظة التي قرر فيها زعيمكم الهمام الرئيس روزفلت ، محيي الآمال في قلوب الناس ، بايفادكم انتم زعيم المعارضة لتمثيله في بعثة الى آسية واوروبا ، قد تحققنا نحن العراقيين ، وتحقق معنا على ما اتوقع العالم بأسره ، ان الاحزاب الامريكية جميعا قد تضافرت ، عاقدة صادق العزيمة ، ليس على خوض غمار هذه الحرب حتى النهاية فحسب ، بل على الاشتراك بعد نيل الظفر في توطيد دعائم السلام الدائم ، تلك هي المهمة التي هي أصعب من مهمة الحرب . ان الوحدة الامريكية نفسها تجعل الامم الصغرى ، كالامة العراقية ، والامم العربية الاخرى المشتت شملها ، مطمئنة الى انتصار الامم المتحدة في هذه الحرب الضروس ، وواقعة بمراعاة مبادئ الحرية والعدالة في التسوية التي ستعقب ذلك النصر ، ان الرسالة التي جئتم بها - يا مستر ويلكي - لرسالة على غاية الخطورة ، لانها ستنشئ فينا ثقة جديدة ، وتبعث في نفوسنا عزيمة اكيدة لا تثنيانا عن زج كل ما لدينا من الموارد في هذا الكفاح . لقد اثبتتم يا سيدي بالخطب التي القيتموها في خلال بعثتكم الحاضرة ، وبمحادثتكم معنا ايضا ، انكم مدركون حقيقة المصاعب والمعضلات التي تلقاها في الشرق الاوسط ادراكا تاما مقرونا بالعطف . ولا شك في ان مصاعبنا ومعضلاتنا تختلف عما لديكم من المصاعب والمعضلات ، واعتقد انني لست شاطا عن الصدد ، اذا هنأت رئيسكم بما ابداه من اصالة الرأي في اختياره اياكم مندوبه الخاص ، وذلك لا لكونكم زعيم حزب عظيم فحسب ، بل لانكم المستر ويلكي . فكل انسان في العراق ، بل كل انسان في العالم الحر - على ما اعتقد - قد اصغى الى الخطب التي القاها رئيسكم من حين الى آخر ، معجبا بأقواله السامية ، وكلماته الطيبة ، تلك الخطب التي كانت مصدر الهام لنا جميعا ، وليس دونها شأنا ما صرح به المستر روزفلت ، وذلك الزعيم العظيم الاخر المستر تشرشل ، في ميثاق الاطلنتي اذ اعلنا للعالم المبادئ التي تسير عليها الامم المتحدة في الحرب ، وفي السلم ، وليست زيارتكم ايانا الآن سوى تأييد للسياسة المبنية على تلك المبادئ ، التي نشق بانها ستحل جميع قضايانا في الشرق الاوسط ، وتؤدي الى اتحاد الامة العربية باجمعها مرة اخرى .

اما نحن العراقيين فاننا مدينون لبريطانية العظمى بانشاء دولة العراق ، وحراسة هذه الدولة ، وارشادها في السنين الاولى من حياتها ، وعدم ضياع امل حليفنا في مستقبلنا ، حتى في اظلم اوقات سوء التفاهم ، وهذا دين عظيم لنستطيع ايفاءه . وان ننس ، لا ننسى ابدا ديننا للولايات المتحدة الامريكية ، التي قد بذلت المساعي الكثيرة بواسطة معاهدها الثقافية في هذا القطر ، وفي الاقطار المجاورة ، في ترويج النهضة الفكرية التي لولاها لما تسنى لنا الحصول على الاستقلال الذي نتمتع به الآن ، كما اني اؤمل اننا نحن ابناء الجيل الحاضر ، لن ننسى جميع ما عمله المرحوم المستر ولسن من اجل هذه البلاد .

لقد حلتكم سيدي اهلا في هذه البلاد في اليوم الاول من شهر رمضان ، وهو الشهر المخصص للصلاة ، والصوم ، والتكبير في الخالق ، ومن البديهي ان زيارتكم في هذه الآونة ، مدعاة الى التفكير في السلام الدائم ، في السلام الحقيقي الذي نحن عالمون بان امتكم العظيمة ستبذل قصاراها في الحصول عليه . اما الآن فلا سلام في العالم . ولا يحل السلم ما دام اولئك الاشرار ، الذين اتخذوا الكره ، والقسوة ، والظلم ، والحرب ، آلهة لهم في دست القوة فلا بد من عقد عزيمة شديدة لا تنثني عن مكافحة الطغيان بسلاحه ، وهما القوة والتدبير ، لان الطغاة لا يفهمون غير هذين السلاحين .

اننا نشعر بقوة نستمدّها من وجودكم بيننا ، وهذه القوة تمكننا من الصبر على كل مشقة وتضحية يتطلبهما تدمير قوات المحور بعزم لا ينثني ، ومع اننا في العراق لسنا مثل غيرنا في الثروة ، والعدد ، الا اننا نستطيع ان نكرّس قوانا ، ومواردنا ، لمساعدة تلك الامم القوية ، التي قد انبرت للكفاح من اجل الحرية والحق « اه .

جواب ويلكي :

« منذ وصولي الى الشرق الاوسط ، اخذ كل انسان يسألني عما تنوي الولايات المتحدة عمله الآن ، وبعد ان تضع الحرب اوزارها ، فاجبت سألني بحقائق ملموسة ، وارقام ناطقة ، قائلا : ان الولايات المتحدة تبذل كل ما لديها من القوى البشرية ، والموارد المادية ، بلا قيد ، في سبيل نيل الظفر في هذه الحرب . وقلت لهم ايضا انها توزع على الامم المتحدة ، والشعوب الاخرى ، التي تختار الانحياز الى جانبنا في الكفاح من اجل الحرية ، بمقتضى قانون الاعارة والتاجير ، تجهيزات يبلغ ثمنها الالف الملايين من الدولارات ، واكدت لهم ان الامم المتحدة ، ستخرج منتصرة من هذه الحرب . وكان آخر قولي لهم ان الولايات المتحدة تنوي ، بعد الحرب ، بذل قصاراها لانشاء عالم جديد يعيش فيه جميع الناس ، بقطع النظر عن انتمائهم الى امم قوية او صغيرة ، عيشا حرا طيبا على النحو الذي يختارونه هم انفسهم . وفضلا عن هذا الذي قلته لشعوب الشرق الاوسط ، سألت زعماءهم ، وعامتهم عما ينوون القيام به في هذه الحرب ، وسألتهم عن العالم الذي يرغبون العيش فيه . وعن المستقبل الذي يتوقعونه لبلادهم ، فكان جوابهم واحدا اجمعوا الكلمة عليه ، وهو جواب الامم المتحدة بما عرضته على العالم ، لا ما عرضه هتلر بنظامه الجديد .

واني لشديد الامتنان من الاحاديث الطويلة الخاصة ، التي جرت لي مع رئيس الوزراء العراقي . لقد اثلج صدري ما سمعته من فخامته ، وارحب ترحيبا منظوبا على الاخلاص التام بالمهد الذي قطعه لي الليلة البارحة من ان موارد العراق ، وقواه ، ستكرس لعضد قضية الامم المتحدة ، وارحب ايضا بتاكيده لي : ان الشعب العراقي

يناضل الآن بأساليبه الخاصة ، وسيواصل هذا النضال في سبيل الوصول الى العالم الذي نحارب من أجل خلقه بعد ان نربح الحرب (١) اه .

هذان هما الخطaban اللذان تبادل القائهما رئيس الوزارة العراقية ، وسفير رئيس الولايات المتحدة الامريكية الى الشرق الاوسط ، وقد التقى الاخير خطابا آخر في اجتماعه بالصحفيين ، وتحدث الى زعماء البلاد وساستها في موضوعات سياسية لم تخرج في كنهها عما جاء في خطابه المثبت نصه اعلاه ، فلما اصدر كتابه « عالم واحد » خص العراق بما يلي :

ما كتبه « ويلكي » عن العراق :

احببت الرجال الذين قابلتهم في العراق ، وقد اقام لي الامير عبد الاله الوصي ، مأدبة فخمة تحت الذراري في بغداد ساذكرها ما حييت . وقف على سجادة بدعية في مرجة فسيحة ، وراح يستقبل مدعويه ، وبالقرب منه على طنافس اخرى ، وقف رؤساء حكومته . كان بعضهم في القفطان والعمامة ، منهم وزير الاقتصاد - السيد عبد المهدي - بمظهره الغريب ، ورئيس مجلس الاعيان الذي ينظر اليه الاجانب الاوقاح ، نظرهم الى إله بسبب لباسه الصحراوي الظريف ، ولحيته الطويلة - وهو السيد محمد الصدر - وكان الباقون في الملابس الفرنجية ، وقد علمت ان كل وزير تقريبا ، تولى في وقت ما كل وزارة في الحكومة . قال لي صديق عراقي : الست ترى عندما لا تجد بين يديك الا عددا قليلا من ورق اللعب ، تضطر الى خلطه مرارا (٢) ؟

« وبعد ليتنين اقيمت مأدبة اخرى . اقامها هذه المرة نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق . وهو رجل ضئيل الجسم ، في وجهه نظرة فضولية نافذة ، وكان من ادهى الادمغة التي قابلتها في حياتي . كان قد اعيد الى الحكم في سنة ١٩٤١م ، بعد ان كان على البريطانيين استعمال القوات العسكرية لخلع رشيد عالي الكيلاني ، سلفه الذي شراه الالمان . كان نوري يحكم العراق كحليف غير محارب لبريطانية العظمى ، مع رغبة ملحة للدخول في المعمة ، وهو ما فعله منذ ذلك الحين . وكان السر كنهان كورنواليس الوزير البريطاني في بغداد ... يصغي اليه نوري من غير اسراف ، بانتباه ينم عن احترام . على اني ارتأيت في ان يكون نوري واقعيًا ، وفي ان يكون بعيدا عن الوقوع في اية مشادة من الوجة النظرية ، حول الاستقلال التام

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٣٦١ الصادر بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٤٢ م .

لقد خلقت « الامم المتحدة » ومنها امريكا ، دولة اسرائيل في الشرق الاوسط بعد ان قفت على مليون فلسطيني بالشرذمة والفناء ، فهل هذا هو العالم الذي حاربت الامم المتحدة لاجله ؟ وهل هذه هي المعدلة الامريكية التي تتأخر بها ؟

(٢) هكذا كان ويندل ويلكي يتكلم على العراقيين ، وهو محق في تكلمه . فقد كان التاجر في العراق يوسد منصب وزارة الاشغال ، ويوسد طبيب الانسان منصب وزارة الخارجية او منصب وزارة المالية ، ويوسد طبيب الميون منصب بحيرة البرق والبريد العامة ، ويوظف الطبيب البيطري في مصلحة التبوغ وعلم جرا .

من التحكم البريطاني ، وان يكون عارفا بان الوقت كان حليفه في كفاحه لانشاء اول دولة عربية عصرية مستقلة ... وبعد بضع خطب تقليدية ، انقلب العشاء الى حفلة موسيقية ، والحفلة الموسيقية الى معرض من الفتيات الراقصات العربيات ، وانقلب هذا بدوره الى رقص اجنبي اختلط فيه ممرضات بريطانيات ، وجنود امريكيون ... وضباط عراقيون راحوا يرقصون تحت سماء عربية ، ما كان لامرئ امضى السهرة تلك الليلة ان يحتفظ بالفكرة القائلة بان الشرق والغرب لن يلتقيا ، وان الله عازم على ان يبقئ العرب قوما من البادية يحكمهم الاجانب من وراء البحار .

رحت افكر وانا طائر في اليوم التالي ، من بغداد الى طهران ، في حوادث الليلة الماضية فاذا انا احس ببعض تيارات خفية رشيدة ، لحظتها من قبل في احاديثي مع الطلبة ورجال الصحافة والجنود في كل مكان من الشرق الاوسط ، وقد عززت جميعها الاعتقاد بان هؤلاء القوم الذين تنبهوا حديثا واستيقظوا ، سيكونون اتباع زعيم متطرف في هذا الجيل ، اذا لم يبادر حكاهم ، هم وسادتهم الاجانب ، الى اشباع جوعهم الجديد الى التعليم ، والى فرصة لاطلاقهم من الطقوس الحكومية ، والدينية القديمة ، التي تقيدهم . فالحجاب ، والطربوش ، والمرض ، والقذارة ، والنقص في التعليم ، وفي التقدم الصناعي العصري ، واستبداد الحكومة ، كل اولئك اختلطت في اذهانهم لتمثل ماضيا فرضه عليهم اتحاد بين قوي يعمل ضمن مجتمعهم الخاص ، وبين مصلحة السيادة الاجنبية (1) .

هذا هو الكلام الذي خطه المستر ويندل ويلكي في كتابه « عالم واحد » ولا شك في ان القارئ يشعر ، وهو يطالعها بامعان ، ما ينطوي عليه من حقائق ناصعة ، ووصف دقيق للبلاد التي نكبت بالسيادة الاجنبية والامال التي يعلتها البشر على نتائج الحرب .

سياسة المعارف

فست « القومية المتطرفة » في المدارس العراقية كافة فشوا عظيما ، فكان لها الاثر الفعال في اشراك الطلاب في حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١ م ، فجاء في خطاب العرش المار ذكره :

« ان الحوادث قد اثبتت ان التعليم عندنا قد وجهته بعض الايدي المفرضة توجيهها مغلوطا لا يتفق ومصلحة البلاد . فاستغلت هذه الايدي مراكزها التعليمية استغلالا ضارا ، وساقط اولادنا وفلذات اكبانا الى تفكير اساء الى سمعة البلاد الثقافية ، والوطنية ، لذلك كان لزاما على حكومتنا اعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة » اهـ .

وعلى هذا ابعد من خدمة التعليم كل من شمله هذا القول الحكومي ، وجيء الى المعارف باخصائين من البريطانيين ، والمصريين ، واللبنانيين ، اضراب البروفسور

(1) Wendell L. Willkie, one world p. 19 New york 1943 .

هملي ، وسكيف ، ومحمد صادق جوهر ، وغيرهم ليوجهوا سياسة التعليم توجيها قال عنه مدير المعارف العام ، الاستاذ حسن الجواد :

« يعتبر مجيء الدكتور هملي الى المعارف، نقطة تحول في حياتها، فقد أصبحت بمجيئه خاضعة للاستشارة البريطانية ، بعد ان تخلصت منها بجهود المخلصين من رجالها ... وكان امام الدكتور هدفان رئيسيان يجب عليه ان يسعى لتحقيقهما : اولهما القضاء على الذهنية النازية ، التي كان يرى الاستاذ هملي بثاقب نظره انها منتشرة في المعارف والمدارس بمقياس كبير ، والثانية اعادة تنظيم مناهج المدارس . وكان في نفس الوقت يرى علاقة كبيرة بين الذهنية النازية ، وبين المنهج ... وهكذا جاء الدكتور هملي ليقوم بمهمة الاصلاحات الاخرى ، فرأى في ثاقب نظره ايضا ، ان شعور العداء لبريطانية عظيم للغاية ، فلا يستطيع التغلب عليه . فليس هناك من فائدة لنشر الدعوة لبريطانية بين الطلاب واساتذتهم ، ورأى ان يقوم بعملية خطيرة للغاية ، هي ان يدعو للشوعية ، وان يسعى لانماؤها وتقويتها في دوائر المعارف ، لان هذه الفكرة الجديدة هي الوحيدة التي تستطيع ان تضرب الذهنية النازية وتتغلب عليها . وما يضيره من ذلك ؟ انه انما يسعى لبلبلة الافكار ، فليضرب الحديد بالحديد . ليست روسية السوفيتية حليفهم ، وتحارب الى جانبهم ؟ ولذلك اعد للامر عدته، فكان لا بد له من ان يملأ الفراغ في الديوان اولا فيقطعهم بعناصر جديدة مشهورة بحسن السيرة ليقوى بها كيانه ، ويغطي عن اهدافه ، وليس من الضروري ان تسير في ركابه او تخضع لمبادئه ، لانه كان يملك من الصلاحية والقوة ما يمكنه من التبديل ، والتحويل ، متى اراد . فجلب الى الديوان السادة : صادق الجوهر « من مصر » وحسن احمد السلطان « من البصرة » وعبد الفتاح ابراهيم « من بغداد » وباشر ببذل الجهود لتبديل المناهج والاصح لمسخها » (١) اهـ .

اما وزارة المعارف فتقول في مجلتها « المعلم الجديد » عن هذه الاحداث ما يلي :

« لقد انتاب الشعور القومي في العراق ، وفي البلاد العربية عموما ، في اعقاب الحرب العالمية الثانية وهن ظاهر ، وفتور محسوس . وترجع علة ذلك الوهن، وهذا الفتور - فيما ترجع - الى اسباب نفسية ، وفكرية ، واجتماعية واقتصادية ، وسياسية ، داخلية وخارجية عديدة . ولسنا الآن في مجال تقصّيتها ، والافاضة في شرحها ، وقد كان للصحافة ووسائل النشر عموما ، والمجلات والنشرات والرسائل، والكتب العديدة المؤلفة ، او الترجمة خاصة ، شان مهم في هذا الصدد .

« كما كان للسياسة التعليمية التي درّج عليها العراق اثناء فترة الحرب وما بعدها - او على الادق السياسة التي ارغم على السير بمقتضاها - اكبر الاثر في اضعاف الشعور القومي بين الناشئة والفئات المتعلمة . وهذه حقيقة صار يحس بها الكثيرون ، من مسؤولين وغير مسؤولين اليوم . ولكن اكثر الناس ادراكا لها واشفاقا من نتائجها ، المشتغلون بالتعليم ، والمعنون بتربية الجيل . فهم يرون بأم اعينهم

كيف صار الخط البياني يسير منحدرًا ، بعد أن بلغ ذروته قبيل الحرب العالمية الثانية وأول عهدها ، وكيف صار المئات والالوف من الفتيان والفتيات ممن كانت تعمر قلوبهم مشاعر قومية صادقة ، وتسيطر على أفئدتهم عقائد عميقة ، فريسة لاتجاهات أخرى . فقد جرفتهم تيارات شتى ، وتنازعتهم طرائق قديدا ، وغمرتهم أهواء عديدة صيرتهم الى ساخر شكاك ، او ناقم متمرد ، او متسبب (لا يبالى) ، او قلق حائر . وقليلون - وقليلون جدا - هم المؤمنون الثابتون على عقائدهم ، والمدركون لها ادراكا صحيحا . اما الاكثر فيتخبطون في اوهام ملئت اذهانهم ، وشبعت عقولهم بمفتريات واضاليل يزعمونها الحق الذي لا حق بعده (١) اه .

الوصي يزور عمان

كان الامير عبدالله ، امير شرق الاردن ، قد زار بغداد وتجول في انحاء العراق ، في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٤١ م ، وكان الوصي على عرش العراق الامير عبد الله ، يحاول رد الزيارة الى عمه الامير عبدالله ، فتحول دون ذلك موانع خاصة . فلما تطور الوضع الحربي في الشرق الاوسط ، اضطر للسفر الى عمان في ٣١ آب ١٩٤٢ م ، يصحبه رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير العدلية داود الحيدري ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء ، ومنصبي الوزارتين : الخارجية والدفاع بالوكالة ، الى وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، مدة تغيب الرئيس نوري عن العراق ، كما صدرت بتعيين وزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، وزيرا للعدلية بالوكالة ، مدة تغيب الوزير الحيدري عن العراق .

اما اعباء منصب « الوصاية » على العرش ، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ آب سنة ١٩٤٢ م ، الموافقة على هذه المقررات .

١ - غياب صاحب السمو الوصي المعظم عن البلاد العراقية للسفر الى شرق الاردن لمدة لا تتجاوز العشرة ايام اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٣١ آب ١٩٤٢ م .

٢ - اقامة هيئة نيابة قوامها : السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، والسيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين السيد جميل المدفعي ، مدة تغيب سموه عن البلاد العراقية ، على أن يحضر المشار اليهم في جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد في الساعة العاشرة زوالية من يوم ٣٠/٨/١٩٤٢ م ، بحضور نائبين مجلسي الاعيان والنواب لاداء اليمين المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون الاساسي .

٣ - تولية هيئة النيابة جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي ، عدا اختيار رئيس الوزراء ، الا بعد استحصال موافقة سموه .

٤ - غياب رئيس الوزراء ووزير العدلية عن البلاد العراقية ، على أن يقوم السيد

(١) مجلة « المعلم الجديد » العدد ٥ من المجلد ١٧ الصادر في تشرين الاول ١٩٥١ م .

عبد المهدي وزير المواصلات والاشغال بوكالة رئاسة الوزراء ووكالة وزارتي الدفاع والخارجية ، وجمال بابان وزير الشؤون الاجتماعية ، بوكالة وزارة العدلية مدة غيابهما (١) .

استقالة الوزارة

قلنا ان سياسة نوري السعيد في « وزارته السادسة » التي اعقبت « وزارة المدفعي الخامسة » كانت تهدف الى ارضاء الحليفة وكسب ودها وذلك بـ « تصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١ م ، تصفية عامة ... وتطبيق معاهدة ٢٠ حزيران ١٩٣٠ م نصا وروحا مهما كلفه الامر » .

وكان من الطبيعي ان تصطدم هذه السياسة بعواطف بعض الزملاء الذين اصطفاهم السعيد لوزارته ، وان يتسلل هذا البعض من المسؤولية واحدا بعد واحد ، وان تجري بعض التغييرات في المناصب الوزارية بين الفينة والفينة . وكان الرأي العام مزورا ازورارا شديدا على ما اتخذته الوزارة من اجراءات ضد الوطنيين من ابناء العراق ، ومماشاة السلطات البريطانية في كل ما تشتهي وما تريد . ولكن على الرغم من كل ما قام به نوري في هذا السبيل ، فقد اضطر الى التقدم بكتاب استقالة وزارته المذكورة في ٢ تشرين الاول سنة ١٩٤٢ م :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم .

لما شرفتموني بثقة سموكم ، وعهدتم اليّ بتأليف الوزارة في ٩ تشرين الاول الماضي ، صدعت بأمر سموكم ، وأنا عالم جد العلم بخطر المهمة التي اضطلعت بأعبائها ، فقد كان من الواضح حينئذ ان تجابه الوزارة الجديدة - فضلا عن مسؤولياتها الاعتيادية الخطيرة - مقدارا كبيرا من المصاعب الدقيقة التي خلفتها لنا اخطاء الماضي ، والمشاكل المختلفة الناشئة عن الازمة المالية ، التي ولدتها الحرب العظمى الحاضرة ، والتي شملت جميع مرافق الحياة .

وكان من المتوقع ان يؤدي العمل في مثل هذه الظروف الحرجة الى اختلاف في الرأي بين اعضاء الوزارة ، وقد وقع ذلك فعلا ، فانه بعد ان انجزت الوزارة شظرا كبيرا من مهمتها ، وتغلبت على الكثير من المصاعب التي تجابهها البلاد ، نشأ بين بعض زملائي المحترمين بعض الاختلافات في وجهات النظر حول بعض الامور الهامة ، كقضايا التمويل وغيرها ، مما ادى الى تقديم وزير المالية استقالته في اوائل تموز المنصرم .

وقد اطلعتم سموكم على مراحل ذلك الاختلاف في حينه ، وكانت ارشادات سموكم خير عون لنا على التوفيق بين الآراء وتذليل المصاعب التي نشأت عنه .

ولما كان الخلاف قد تطور في المدة الاخيرة تطورا بت اعتقد معه بتعذر استمراره على الاضطلاع بأعباء المسؤولية - وبأن الواجب الوطني يدعوني الى افساح المجال امام

سموكم لتأليف وزارة تتعاون على خدمة البلاد بروح التفاهم والتضامن المنشودين ،
في ظروف أقل حرجاً من الظروف التي عملنا فيها في الماضي؛ فأنني أرجو أن تفضلوا
بقبول استقالتي من منصب رئاسة الوزراء .

وانني انتهز هذه الفرصة لأرفع الى مقام سموكم الملكي خالص الشكر وعظيم
التقدير ، لكل ما لقيناه من سموكم - انا وزملائي - من العطف والمساعدات الثمينة
في اثناء قيامنا بواجبنا في الظروف العصيبة التي اجتازتها البلاد بنجاح بمعون الله
وتوفيقه .

وفي الختام أسأل الله تعالى ان يوفقكم الى ما فيه خير البلاد ونجاحها ، تحت
ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ، وارجو ان تفضلوا بقبول خالص احترامي
وتعظيمي .

العبد المطيع : نوري السعيد

١٩٤٢/١٠/٣ م

وقد قبل الوصي هذه الاستقالة واجاب عليها بما يلي :

عزيزي نوري السعيد .

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ٣ تشرين الاول ١٩٤٢ م . واني مع اظهار اسفي
الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي ان اعرب لكم عن تقديري لتحملكم
عبء المسؤولية في تلك الظروف الدقيقة ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه ، انتم
وزملاؤكم ، مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لخير هذه البلاد .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة
١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الرابع من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٢ الميلادية .

عبد الإله

الوزارة السعيدية السابعة

تمهيد

يرى الباحثون في « تاريخ العراق الحديث » ان استقالة « الوزارة السعيدية السادسة » في اليوم الثالث من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٢ م ، كانت صورية اكثر منها حقيقية ، فان ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين « ناجي السويدي ، ورشيد عالي ، وناجي شوكت » كانوا قد تزعموا حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١ م وما لبثوا ان تركوا البلاد ؛ وان اربعة من الرؤساء المذكورين « السيد عبد الرحمن النقيب ، وعبدالحسن السعدون ، وجعفر العسكري ، وياسين الهاشمي » قد انتقلوا الى رحمة الله ، فلم يبق من « وزراء الملك فيصل » غير توفيق السويدي ، ونوري السعيد ، وكان توفيق مذخرا لوزارة « ما بعد الحرب » وكانت الثقة والاعتماد منصبين على نوري السعيد . ومن يمعن بالنظر في برقية رئيس الوزارة البريطانية ونستن تشرشل الى نوري السعيد ، وفي كلمات المبعوث الامريكي ويلكي بحق نوري ، يدرك الاسباب التي تحتم ان يكون نوري رئيسا للوزارة الجديدة ، ولا سيما في مثل هذا الظرف ، فوجه الوصي اليه الكتاب الاتي بوحى من السفير البريطاني :

وزير ي الافخم نوري السعيد ! رقم ٥٣٣

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد رأينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الثامن من شهر تشرين الاول ١٩٤٢ م عبد الاله

هيئة الوزارة الجديدة

وتكونت « الوزارة السعيدية السابعة » الجديدة في اليوم المذكور بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥٣٤ من السادة :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للدفاع بالوكالة .
- ٢ - عبد الاله حافظ : وزيرا للخارجية .

٣ - تحسين العسكري : وزيرا للداخلية .

٤ - صالح جبر : وزيرا للمالية .

٥ - داود الحيدري : وزيرا للعدلية .

٦ - عبد المهدي : وزيرا للمواصلات والاشغال .

٧ - تحسين علي : وزيرا للمعارف .

٨ - عبد المحسن شلاش : وزيرا للاقتصاد .

٩ - احمد مختار : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

وقد استوزر فيها لأول مرة وزيران جديدان هما تحسين العسكري صهر نوري السعيد ، واحمد مختار بابان . اما الدكتور عبدالله حافظ وزير الخارجية فكان نوري قد اختاره لمنصب وزير الاقتصاد في التعديل الوزاري الذي ادخله على وزارته السادسة في ٢٠ تموز ١٩٤٢ م .

وفي حفلة الاستيزار التي جرت في ٨ تشرين الاول ، نطق رئيس الوزراء بهذه الكلمة :

« ارجو رفع عظيم امتناني وجزيل شكري ، الى مولاي حضرة صاحب السمو الوصي على العرش المعظم ، على ما اولاني من ثقة غالية ، هي اعظم مشجع لي على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، وابتهل اليه تعالى ان يأخذ بيدي لتحقيق حسن ظن مولاي ، وان يكلاً حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

ان خدمة البلاد بكل الوسائل الممكنة ، في مثل هذه الظروف العالية الدقيقة ، هي الهدف الاسمي الذي نرمي اليه ، مستهدفين المصلحة العامة . واني لارجو من اخواني الموظفين ان يقوموا بواجباتهم بكل همة واخلاص للوصول الى الغاية التي يتوخاها الجميع على افضل وجه . والله نسال ان يوفقنا جميعا للخدمة الحقة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » .

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجا لها ، اذ اكتفى رئيس الوزراء بنشر هذا البيان :

« لما عيّد إليّ صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش ، باعادة تأليف الوزارة ، صدعت بأمر سموه متكللاً على الله تعالى ، ومعتمداً على عضد سموه . في استئناف الاضطلاع بأعباء واجبي الوطني في هذه الظروف العالية العصيبة .

« وكانت نيتي متجهة في بادئ الامر الى ازالة الاختلاف الناشئ بين وجهات نظر بعض زملائي المحترمين في الوزارة السابقة ، بالاحتفاظ بهم جميعاً في الوزارة الجديدة ، وباعادة توزيع المناصب الوزارية توزيعاً من شأنه ان يزيل اختلاف وجهات النظر الذي حملني على الاستقالة ، ويؤمن التفاهم والتضامن المنشودين في ظروفنا الراهنة ، ولكن اثنين من زملائي المحترمين آثرا افراح مجال الخدمة امام غيرهما ،

مما أدى الى حرمان البلاد من مساعدتهما (١) وخدماتهما الثمينة في الوزارة ، والى اختيار زميلين جديدين فيها .

« اما منهاجنا فهو منهاج الوزارة السابقة عينه ، وسنبذل كل ما في وسعنا لانجاز ما بقي منه ، ولا سيما ما يتعلق بتحسين شؤون التمويل ، واصلاح المعارف . ولما كانت قضية التمويل في مقدمة القضايا التي تهتم بها البلاد ، بالنظر الى خطورتها ، فاننا سنعمر سياسة التمويل اشد اهتمامنا ، ونوجهها توجيهها يطمح حاجات الشعب الاساسية ، ويكون موضوع الارتياح التام . وفي مقدمة الامور التي سنغنى بها في هذا الصدد ، اتخاذ ما يقتضي لتأليف لجنة وزارية تشرف على التمويل ، وتوجه سياسته العامة التوجيه المنشود .

« ونسال الله ان يسدد خطواتنا ، ويوفقنا الى التغلب على المصاعب التي تعترض طريقنا ، ويلهمنا كل ما فيه الخير والمصلحة ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

ارادات ملكية

لما كان كل من وزير الداخلية تحسين العسكري ، ووزير المالية صالح جبر ، خارج العراق يوم تكتت هذه الوزارة ، فقد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الخارجية عبد الله حافظ . وقد وصل تحسين الى العراق في يوم ١٩٤٢/١٠/٢٦ م ، وتسلم مهام منصبه ، ووصل اليه صالح جبر في ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٤٢ م فادلى بهذا التصريح :

« ان المحتكرين والمضاربين اعتبرهم انا ، انهم من الرتل الخامس ، وهم فريق من البشر اذا لم يقصدوا خدمة الاجانب ، فانهم يربكون الحياة الاقتصادية ، ويحرمون الناس من تناول رزقهم . فهم من حيث النتيجة يعتبرون من الرتل الخامس ، ويجب ان يعاملوا معاملة الرتل الخامس (٢) .

والظاهر ان وزير المالية الجديد السيد صالح جبر كان يعتقد ان بإمكانه ان يعتقل المضاربين او المحتكرين ، كما كان يعتقل الوطنيين بتهمة النازية من قبل ، فصرح بمثل هذا التصريح . فلما اتضح له بعد مدة ان الذين يحتكرون قوت الشعب ، ويتلاعبون باسعار الحاجيات ، انما هم عصابة من اليهود ، يشاركتهم لقيف من الوزراء ، والاعيان ، والمتنفذين ، واصحاب السلطان مثله ، أدرك ان تصريحه كان في غير محله ، او انه كان سابقا لاوانه .

(١) هما وزير المالية علي ممتاز ، ووزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، وذلك مغلنا الى وزير المالية صادق البصام ، ووزير الاشغال محمد امين زكي ، ووزير الخارجية مبدالله الدملوجي ، الذين استقالوا من قبل في اوقات مخطلة .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٥٥٥ الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٢ م .

سفر رئيس الوزراء

لم يكد السيد نوري السعيد يفرغ من تأليف وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م ، حتى اضطر للسفر الى القاهرة لاجراء اتصالات لها علاقاتها بالمجهود الحربي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية داود الحيدري ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف تحسين علي ، وقد عاد الرئيس الى العراق في يوم ١٦ من هذا الشهر .

استقالة وزيرين

لما تكونت « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الاول ، اسند منصب « وزارة الاقتصاد » الى الحاج عبد المحسن شلاش ، ومنصب وزارة « المواصلات والاشغال » الى السيد عبد المهدي ، وكان شلاش مريضاً في المستشفى ، فكلف عبد المهدي بتمشية امور وزارة الاقتصاد بالوكالة ، وفي الوقت نفسه كان الوزير المريض يعرب عن رغبته في اعفائه من منصبه ، فاستصدر رئيس الوزراء الارادة المرقمة ٥٧٥ بقبول استقالته ، وكتب اليه :

صاحب المعالي السيد عبد المحسن شلاش المحترم .

يوسفني ان ابلغ معاليكم صدور الارادة الملكية بقبول استقالتكم من منصبكم ، وبينما اقدر الاسباب الصحية التي حدت بمعاليكم الى الاستقالة ، فاني أنتهز هذه الفرصة لاشكر لكم مؤازرتكم الثمينة ، ولاتمنى لكم دوام الصحة والتوفيق .

بغداد ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٢م رئيس الوزراء : نوري السعيد

وفي الوقت نفسه فان وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، كان متضايقا من قيامه بأعباء منصبين وزاريين في آن واحد ، فانتهاز فرصة الجلسة الوزارية المنعقدة في يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٢م « اي بعد تكوين الوزارة الجديدة بأقل من اسبوعين » لبحث موضوع التمويل ، فأبدى معارضته لبعض الاتجاهات الخطرة : وما لبث ان تقدم بهذا الكتاب :

وزارة الاقتصاد الرقم س ٣٢ - التاريخ ١٩٤٢/١٠/٢١م

فخامة رئيس الوزراء .

١ - بسطت امس لفخامتكم وزملائي الوزراء ، رأي الخبير البريطاني الذي يساند فيه المستر سوان في الحاق مديرية التمويل العامة بوزارة المالية للاسباب التي سمعتموها ، واني بغض النظر عن هذه الاسباب وكنهها ، فاني - للدواعي التي بينتها امس ، وحرصاً على سلامة التمويل ، وتقديراً من العراقيين التي تقفون سيرة ، فيما اذا بقي في وزارة الاقتصاد - ارى ان يكون هذا الالحاق بالمالية ، وان يتم بسرعة .

اذ ليس من الصحيح ان تبقى قضايا التمويل - لاي وقت ما - وهي في حالة ارتباك وتذبذب .

٢ - ابدت رأيي بوضوح عن وزارة الاقتصاد ، بعد اخذ التمويل منها ، واعربت لفخامتكم ولزملائي المحترمين من انها اصبحت ، وكل ما فيها لا يدعو الى ان تكون قائمة كوزارة مستقلة تستلم من اموال الدولة مبالغ لو انفقت على نواح اخرى من مرافق البلاد ، لكانت فائدتها اكثر . ولهذا فاني لا ارى - والحالة هذه - ما يبرر بقائي فيها كوزير ، فاذا كنتم فخامتكم تعتبرون لي مهمة فيها فارجو ان تعتبروا ايضا انتهاء هذه المهمة ، وفخامتكم مزيد الاحترام .

وزير الاقتصاد - عبد المهدي

وكان السيد عبد المهدي - كما قدمنا - وزيرا للمواصلات والاشغال ، ووكيلا لوزارة الاقتصاد ، فكان على رئيس الوزراء ان يقبل استقالته من وكالة وزارة الاقتصاد فقط ، ولكنه استصدر الارادة الملكية المرقمة ٥٧٤ لسنة ١٩٤٢م بقبول استقالته من وزارة المواصلات والاشغال ، ووجه اليه هذا الكتاب :

الرقم ٢ (٣٩٧١) التاريخ ١٤/١١/١٩٤٢ م .

صاحب المعالي السيد عبد المهدي المحترم .

يؤسفني كثيرا ان يضطرني اصراركم على الاستقالة من منصبكم الى رفعها الى مقام حضرة صاحب السمو الوصي المعظم ، وان ابلغكم صدور الارادة بقبولها . واني لا استطيع بيان مبلغ تأثري لفارقتكم . وحرمانني مساعداتكم الثمينة في انجاز ما اضطلعنا به من مسؤوليات . غير انه مما يخفف هذا التأثير ، عدم وقوع اي خلاف بينكم وبين زملائكم من حيث المبدأ والاساس في تحمل المسؤولية .

واني انتهاز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن جزيل شكري ، وعظيم امتناني ، للمؤازرة الثمينة ، والخدمات الجليلة التي قمتم بها طيلة مدة تعاوننا ، راجيا استمرار صلات الاخوة التي تربطنا جميعا على الدوام .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد سألنا السيد عبد المهدي عما اذا كان قد هدف بكتاب استقالته ، المثبت نصه اعلاه ، الى التخلص من اعباء المسؤولية الوزارية بصورة عامة ، ام انه اراد التخلص من وكالة وزارة الاقتصاد ؟ فاجاب ان كتاب الاستقالة صريح لا لبس فيه ولا غموض ، ولكن نوري اراد ان يتخلص من معارضاته ومشاحناته في اجتماع مجلس الوزراء ، فاستصدر الارادة الملكية بالشكل الذي صدرت وشكره على اسهامه في الاجراءات التي اتخذها .

وزراء جدد

على اثر استقالة وزيرتي الاقتصاد ، والمواصلات والاشغال : الحاج عبدالمحسن

شلاش والسيد عبد المهدي من منصبيهما ؛ صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٧٦ لسنة ١٩٤٢ بتعيين :

١ - احمد مختار بابان وزيرا للمواصلات والاشغال . وكان وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٢ - عبد الرزاق الازري وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٣ - سلمان البراك وزيرا للاقتصاد .

ولم يكن عبد الرزاق الازري وزيرا من قبل ، ولا اصبح وزيرا من بعد ، فيكون قد التحق بالوزارة السعيدية السابعة فقط لاكمال النصاب القانوني فيها .

مجلس الامة في اجتماعه الرابع

نصت المادة الثامنة والثلاثون من القانون الاساسي على ان :

« دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عادية ، لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني ، الذي يعقب الانتخابات » .

وقد مضى على الحياة النيابية في العراق سبعة عشر عاما جرت خلالها تسعة انتخابات ، لتسع دورات انتخابية ، لم تحظ دورة منها باكمال اجتماعاتها الاربعة غير الدورة التي نحن بصدددها ، ذلك لان كل وزارة كانت تريد ان يكون لها مجلسها .

فقد عقد « مجلس الامة » اجتماعه الاعتيادي الرابع والاخير ، من دورته الانتخابية التاسعة في يوم ١ تشرين الثاني عام ١٩٤٢ م ، وقد امتد هذا الاجتماع الى يوم حل المجلس في ٩ حزيران ١٩٤٣ م ، بعد ان اجل جلساته شهرا ونصف الشهر اعتبارا من يوم اول كانون الاول ١٩٤٢ م ، وعقد مجلس النواب خلال هذا الاجتماع ٤٩ جلسة ، وعقد مجلس الاعيان ٢٢ جلسة . وكان رئيس مجلس الاعيان في بحر هذا الاجتماع السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب السيد حمدي الباجه جي . وفيما يلي خطاب العرش الذي افتتح به الوصي هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، راجين للبلاد في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق . ومن دواعي سرورنا ان تنوّه بان مجلس النواب الحالي ، هو اول مجلس نيابي اتم دورته الاعتيادية المنصوص عليها في الدستور ، منذ تأليف الحكومة العراقية ، وذلك فضلا عن الاجتماع غير العادي الذي تخلل تلك الدورة . وبينما نفتبط بهذه الظاهرة السارة ، فاننا نقدر المغزى البارز الذي تنطوي عليه ، لانه خير جواب على الدعايات الاجنبية المفروضة ، التي يبثها بعض اعداء العراق ، سواء اكان

ذلك راسا ام على يد بعض صنائعهم وماجوريهم ، الذي حاولوا وضع وطنهم تحت نير الاجنبي ، فكتب الله لهم الفشل .

ايها السادة :

ان الموقف العالمي قد تابع تطوره السار الذي اشرنا اليه امام مجلسكم العالي الماضي . فان وقوف بعض الدول الكبرى الجديدة الى جانب حليفتنا بريطانيا العظمى في هذه الحرب الطاحنة ، قد كان له الاثر المنتظر ، وقد كبح جماح المعتدين ، وحدد قوة الاعتداء الخاطف ، الذين فاجأوا به العالم .

وهذا التطور قد اضعف احتمال امتداد العدوان الى ميادين شرقية جديدة ، كما انه جعل الدفاع ضد مثل هذا العدوان اكثر سهولة ، وادعى الى الثقة والاطمئنان .

وفضلا عن هذا التطور الحسن ، هنالك تطور آخر منتظر ، من شأنه ان يفتح صفحة جديدة في تاريخ هذا الصراع العالمي . وينطوي هذا التطور على استخدام ما اعدته الامم المتحدة ، وما ستعده ، من قوى مختلفة ، للقضاء على آمال المعتدين . اما اجل الحرب فلا يزال مجهولا ، والتقديرات المبنية على المعلومات المتيسرة والمستندة الى ظواهر الحال ، تدعو الى التفاؤل والثقة بالمستقبل واكثر من اي وقت مضى ، والنصر بيد الله يؤتاه من يشاء .

وان من واجبا ان نستمر على تزييد استعداداتنا ، وعلى اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تخفف عن بلادنا الاضرار الناجمة عن طبيعة الحرب ، سائلين الله ان ينقذ العالم من شرورها وويلاتها .

حضرات الاعيان والنواب :

لقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بتنفيذ بعض ما جاء في مناجاة الوزارة السابقة ، برغم جميع الصعوبات والمشاكل التي اعترضت سبيلها ، ولا سيما من جراء الظروف العالمية العسيرة ، وستسير حكومتنا على المنهاج عينه ، منجزة ما بقي من مواد ، ومستهدفة توسيع اعمالها ضمن اسسه .

ان سياسة حكومتنا في الشؤون الخارجية ، قد سارت ضمن الحدود التي بسطناها في العام الماضي . وهذه السياسة تستهدف توثيق وانماء صلاتنا الودية بالاقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة والصديقة ، وتنفيذ معاهدة التحالف المتعددة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى ، وهذا جميعه سائر على صورة موجبة للارتياح .

وقد قامت حكومتنا بتأسيس مفوضية عراقية في واشنطن بناء على ما شعرنا به من ضرورة توثيق الصلات الطيبة الموجودة بين جمهورية الولايات المتحدة والعراق . ومن آثار هذه الصلات شمول العراق بقانون الاعارة والتاجير ، مما كان له اطيب وقع في البلاد . ونظرا الى الرغبة المتعاقبة بين حكومتي الصين والعراق ، فقد تم

الاتفاق على عقد معاهدة صداقة بينهما ، وجرى ذلك على وجه يوجب الارتياح . وقد كنا اشرنا الى الوعود الصريحة التي قطعتها حليفتنا على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها باستقلال الاقطار العربية ، التي تاخر تحقيق استقلالها ، واعربنا عن ثقتنا بتنفيذ هذه الوعود .

وتستهدف سياسة حكومتنا الخارجية تحقيق تلك الوعود على الوجه الذي يطمح رغبات تلك الاقطار ، ويحقق آمال العرب جميعا . فقضية الامم المتحدة هي قضية الامة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الثلاثي ، وخطب رئيس وزراء بريطانيا ، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانيا ، واخيرا ما سمعته مجلس الامة البريطاني من المارشال سمطس رئيس وزراء جنوبي افريقيا ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية .

وقد انتهزت حكومتنا فرصة زيارة ممثل الرئيس روزفلت الشخصي المستر نندل ويلكي للعراق ، وبسطت له قضية الامة العربية واهدافها في الحرية والوحدة والاستقلال ، واظهرت له ضرورة تغيير التفكير في اية سيطرة او حقوق تدعي بها بعض الدول في بلاد العرب ، بأي اسم كان ، مما يناهز التطورات التي طرأت على العالم .

وقد قام العراق بالقسط الذي تفرضه مصلحته في عضد انصار الحق ، والحرية ، وذلك لخير العراق ، وباقي الاقطار العربية . ونحن نتطلع الآن الى انجلاء الحرب عن تحقيق جميع المبادئ ، التي وردت في خطب قادة انصار الحرية وزعمائهم .

ايها السادة :

سارت حكومتنا في الامور الداخلية خطوات بعيدة في تعزيز الجيش من الناحيتين : المادية والروحية ، وازالت عوامل الضعف التي كانت قد تربت اليه في السنوات الاخيرة ، واستأصلت كل ما من شأنه ان يجعله آلة بيد المستهترين ، والجيش هو الآن الحارس الامين للعرش والوطن ، والجهود منصرفة الى تقويته من جميع الوجوه .

وقد سعت حكومتنا ، ولا تزال تسعى ، لاصلاح المعارف ، وقد استعنا بشقيقتنا مصر للحصول على بعض الخبراء المجريين في امور التدريس ، وقد لبثت الحكومة المصرية طلباتنا بمطف ، واعارتنا خدمات طبقة ممتازة من رجال معارفها ، مما اوجب شكرنا وتقديرنا .

حضرات الاعيان والنواب :

ان من اهم الاهداف التي ترمي اليها حكومتنا معالجة امور البلاد الاقتصادية على صورة عامة وشؤون التموين على صورة خاصة . وهي قائمة باعداد لائحةميزانية السنة المالية الجديدة ، وسنبذل قصارى جهدنا لحفظ التوازن فيها ، والاستمرار على المشروعات العمرانية الهامة ، ولا سيما المشروعات التي تؤدي الى زيادة الانتاج ، وذلك بقدر ما تسمح به الظروف الراهنة ، وستقدم حكومتنا الى مجلسكم العالي

بلائحة تشريع لتزويد غلاء المعيشة لموظفي الدولة ومستخدميها والمتقاعدين وذلك لمساعدتهم على مجابهة الارتفاع الحاصل في مستوى المعيشة . والحكومة جادة في تأمين المواد الغذائية والحاجات الضرورية الأخرى للأهلين بأقل ما يمكن من الكلفة والجهد . وسنكافح التهريب بكل الوسائل المتيسرة ، وستهتم حكومتنا بتنفيذ المنهاج المقرر لخدمة البلاد بمؤازرة مجلسكم العالي .

والله المسؤول ان يلهمنا جميعا ما فيه الخير والتوفيق ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم (١) .

العراق يعلن الحرب

على دول المحور الثلاث

توطئة :

جاء في خطاب العرش ، الذي افتتح به الوصي مجلس الامة في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م :

« فقضية الاسم المتحدة هي قضية الامة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الاتلанти ، وخطب رئيس وزراء بريطانية ، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانية ، واخيرا ما سمعه مجلس الامة البريطاني من المارشال سمطس ، رئيس وزراء جنوبي افريقية ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية » .

وعلى هذا اعز الى انصار الوزارة في مجلس النواب ان يتقدموا بطلب الى رئيس المجلس المشار اليه في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م ، يطلبون فيه انضمام العراق الى مبادئ ميثاق الاتلанти هذا نصه :

نص التقرير :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

« اشار خطاب العرش بوضوح الى اهداف الاقطار العربية ، ورغباتها في الحرية والاستقلال . وبما ان هذه الاهداف السامية من اوثق الوسائل لاجل تحقيقها هو انضمام العراق الى مبادئ ميثاق الاطلانطي ، ليضمن مكانه اللائق عند مذكرات الصلح ،

« فاننا نرى الضرورة ماسة ان تتخذ الحكومة جميع التدابير لانضمام العراق الى هذا الميثاق ، حيث ان مصلحة البلاد والشعوب العربية تستلزم ذلك ، فعليه نطلب من الحكومة ان تتخذ ما يلزم بسرعة لتحقيق هذه الغاية .

١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢ م

نائب اربيل	نائب اربيل	نائب المنتفك	نائب ديالى
صديق ميران قادر	ابراهيم يوسف	محمد حسن حيدر	بهاء الدين سعيد
نائب بغداد	نائب البصرة	نائب بغداد	نائب البصرة
عارف حكمت	عبدالوهاب محمود	حسن سهيل	حامد النقيب

نائب الديوانية	نائب كربلاء	نائب العمارة	نائب العمارة
فريق الزهر	حسين النقيب	ماجد القرد غولي	عبد الرزاق منير
نائب اربيل	نائب ديبالي	نائب الحلة	نائب الحلة
حمدي سليمان	عز الدين النقيب	سلمان البراك	عبد الهادي الظاهر
نائب بغداد	نائب البصرة	نائب البصرة	نائب المنتفك
سلمان الشيخ داود	عبود الملاك	محمود النعمة	قاطع البطي
نائب المنتفك	نائب الدليم	نائب ديبالي	نائب الحلة
سليمان الشريف	مشحن الجردان	جميل عبد الوهاب	محمد باقر الحلبي
نائب الديوانية	نائب العمارة	نائب الدليم	نائب كربلاء
رايح العطية	قاسم الخضيري	مصطفى السنوي	احمد الوهاب
نائب بغداد	نائب البصرة	نائب المنتفك	نائب الحلة
بهجت زينل	حميد الحمود	ثامر السعدون	صادق حبة (١)

لقد احال مجلس النواب هذا الاقتراح الى الحكومة القائمة ، فأمر رئيس الوزراء باعداد المذكرة الآتية ، فكانت على غرار المذكرة المصرية في الموقف المشابه ان لم تكن نصها ، على ما اخبرنا به القانوني الكبير السيد نوري القاضي المدير العام لديوان مجلس الوزراء :

مذكرة فخامة رئيس الوزراء :

الرقم ١٢٥
التاريخ ١٩٤٣/١/١١ م

اولا - ان الاركان الهامة التي يرتكز عليها كيان اية دولة ديمقراطية تلخص بما يلي :

(١) نظام حكم معين ، يحدد تشكيلات الدولة ، وسلطاتها الاساسية ، ويضمن سيرها نحو اهدافها العليا ، ويكفل توطيد اركان العدل فيها ، وتقدمها في مرافقها الحيوية من سياسية وادارية وعمرانية واقتصادية واجتماعية وغيرها . وهذا النظام يثبت عادة بقانون اساسي ، او دستور ينيط الاشراف على سير امور الدولة بمجلس امة يختلف اسمه وتشكيلاته ، باختلاف الدول .

(ب) رئيس يقلده الشعب زعامة البلاد العليا ، ويعهد اليه بتوجيه سياسة الدولة ، والسهر على حسن سير الامور فيها ، وفقا لدستورها ، والقوانين المنبثقة عنه .

(ج) قوة تضمن سلامة كيان الدولة ، وتتألف من مجموع القوات المسلحة ،

التي تدرا عن البلاد الفوائل الداخلية والخارجية . والغالب في عصرنا هذا ان تعزز هذه القوة بعلاقات دولية تدعم سلامة الدولة ، وتوثق بمعاهدات ومواثيق تربط الدولة ببعض الدول التي يقربها منها اتفاق المصالح وتلاؤم الاهداف . وقد اصبح لهذه العلاقات الدولية شأنها الهام في الآونة الاخيرة ، ليس للدول الصغرى والحديثة فحسب ، بل وللدول الكبرى ايضا ، مهما كبر شأنها ، وعظم سلطانها ، كدول الحلفاء ، ودول المحور ، التي ارتبطت بمعاهدات متشابكة تستهدف جميعها حفظ كيان تلك الدول ، وضمان سلامتها ومصالحها . ومن المتوقع ان تتسع هذه الروابط الدولية يوما بعد يوم ، نظرا الى ازدياد تشابك المصالح الدولية ، وتوسعها ، بفضل الاختراعات الحديثة ، حتى تبلغ درجة يتعذر معها على اية دولة ان تعيش في عزلة عن باقي دول العالم .

واي خلل يطرا على الاركان الآتفة الذكر ، لدى اية دولة من الدول ، يؤدي حتما الى تعريض كيانها للخطر ، والحاق الضرر بها بنسبة ذلك الخلل .

ثانيا - واذا امننا النظر في تاريخ العراق الحديث ، وجدنا ان كيان الدولة العراقية الفتية قد تأسس بعد الحرب العظمى الماضية (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ م) . وقد سار العراق رويدا رويدا في توطيد اركانه الثلاثة ، مستهلا ذلك بايداع سيادة الامة الى مؤسس كيان العراق ومجدد مجده المغفور له الملك فيصل الاول العظيم ، ثم بسن دستوره ، وتاليف قواته المسلحة ، وتثبيت حدوده ، ثم بعقد معاهدة التحالف بينه وبين الحكومة البريطانية ، التي اتفقت مصلحتها واستقلال العراق ، ثم بدخوله عصبة الامم ، وانضمامه الى ميثاقها .

وفي خلال هذا الدور لم يكن لاحد من فضل على الدولة العراقية في ايجاد كيانها ، وتوطيده - بعد الله تعالى - الا للمخلصين من ابناء الشعب العراقي ، وللبيت الهاشمي العظيم ، وللدولة البريطانية التي رأت من مصلحتها عقد رغبات اهل العراق . وفي الحقيقة انه ليس بين دول العالم الكبرى والصغرى - ومن ضمن ذلك الدول التي تدعو نفسها الآن بدول المحور - اية دولة اعترفت باستقلال العراق الا عن طريق المعاهدة العراقية - البريطانية ، تلك المعاهدة التي كانت موضع تقدير الاقطار العربية واغتيالها ، حتى ان كلمة رجالات مصر - وفي مقدمتهم الوفد المصري - اجتمعت على قيام مصر بعقد معاهدة مماثلة لها .

ثالثا - ومما يدعو الى اشد الاسف انه بعد ان تكامل تكوين دولة العراق ، وتوطدت اركانها ، شاء القدر ان تفجع هذه الدولة - وهي في مستهل حياتها الجديدة - بزعيمها ومؤسس كيانها الملك فيصل الاول ، فتمرضت من جراء ذلك لمشاكل عديدة واطار جملة سهلت تسرب عوامل الضعف الى اركانها . ولما برزت سياسة الاعتداء قبل بضع سنوات على يد بعض الدول الطامعة ، كان لهذه العوامل اثرها الفعال في انساح المجال امام ممثلي بعض تلك الدول لانتهاز الفرص ، والعمل على توسيع نطاق الضعف في العراق ، وذلك باتصالهم ببعض عناصر الشر في العراق ، من انانيين ومغامرين ، وتشجيعهم اعمالهم المضرة ، مما لم يدع اي شك في سوء نية

الدول المشار اليها نحو العراق خاصة ، وباقي الاقطار العربية عامة ، برغم تظاهر تلك الدول بالمعطف على قضايا العرب ، عن طريق دعائها وابواقها ، وهكذا تم لها استغلال نقاط الضعف في العراق وتنشيط عوامل الخراب فيه ، وتوسيعها ، طاعة بذلك اركانها الثلاثة في الصميم .

الواقع انه لو سئل هؤلاء السامرة الذين وقفوا انفسهم على خدمة الدول الاجنبية الطامعة في بلادهم ، عن الاسباب التي تدفعهم الى خدمة تلك الدول ، لعجزوا عن تبرير موقفهم المشين الذي يعرض كيان بلادهم ومصالحها لاشد الاخطار .

رابعا - وقبيل الحرب الحاضرة شرعت بعض الدول المنتهجة لسياسة الاعتداء في تنفيذ سياستها المستهجنة بقوة السلاح ، واعتدت على بعض الاقطار بالقوة المسلحة ، ثم اتسع نطاق اعتداءاتها شيئا فشيئا حتى آل الامر الى اعلان الحرب بين دول المحور من جهة وبريطانيا العظمى وحلفائها من الجهة الثانية ، واتسع نطاق الحرب حتى بلغ المرحلة التي نراها .

وكانت السياسة المثلى للدول جميعها - ولا سيما الدول الصغرى والحديثة - تقضي عليها باستهجان ، ومقاومة كل سياسة اعتداء تنتهجها دولة من الدول . ولو اجتمعت كلمة دول العالم - قبيل الحرب الحاضرة - على مقاومة الاعتداء المسلح . وان كان واقعا على دولة بعيدة عنها بموقعها وروابطها ومصالحها ، لما شاهدنا في الآونة الاخيرة بعض الدول تفقد استقلالها الواحدة تلو الاخرى ، وتذهب ضحية الاعتداء بكل ما يحمله من فظائع وآثام . فقد برهنت الحوادث على ان السكوت عن الاعتداء هو تشجيع له ، وافساح لمجال التوسع والانتشار امامه ، حتى يبلغ اقصى حدوده مع الزمن .

فدول المحور التي اساءت الى العراق ، بتشجيعها وتفديتها عوامل الضعف فيه ، قد طبقت خططها الاعتدائية تدريجيا وقطعت شوطا بعيدا في توسيعها ، حتى اصبح عدد كبير من دول العالم يئن تحت مخابلها ، كشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، ويوكوسلافيا ، واليونان ، والنرويج ، والدانمارك ، وهولاندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وسيام ، بل وحتى قسم من الصين ، وروسيا ، والولايات المتحدة ، التي لا تزال بعض اراضيها مسارح لافظع انواع الظلم تحت الاحتلال المحوري . وكانت ثمة ادلة واضحة على قرب سريان الاعتداء المسلح الى دول واقطار اخرى عند سنوح الفرص ، ومن ضمن ذلك العراق وباقي الاقطار العربية التي اتخذتها دول المحور مسرحا لدسائسها ودعاياتها السرية والعلنية منذ عدة سنين .

ولا شك في ان جميع المخلصين ، من ذوي الراي في الدول المعتدى عليها ، يعضون الآن اصابع الندم على تماهلم في مقاومة سياسة الاعتداء منذ البداية ، ويسخرون من الآمال التي كانوا يعقدونها على التخلص من الاعتداء على دولهم ، بالسكوت عن الاعتداءات التي كانت تتوالى على غيرها .

ولو عملت هذه الدول بالسياسة المثلى ، منذ بدء الاعتداءات ، وهبت متضامنة من فورها الى مقاومة سياسة الاعتداء - كلا بما تبلغ اليه طاقتها - لكان وجه الحرب العالمية غيره الآن ، بل ولما اقدم زعماء سياسة الاعتداء وممثلوها على تنفيذ سياستهم .

ولفت انتصارات دول المحور ذروتها في سنة ١٩٤٠ م ، وبدأت تهدد العالم بالاستعباد ، والخراب تهديدا فعليا . وقد اثارت سياسة الفدر والتدمير التي انتهجتها دول المحور ، موجة رعب وقلق لم تشهد لهما البشرية مثيلا ، واتجهت انظار العالم الى الافق ، متطلعة الى قبس من الامل ينير امامها ظلمة المستقبل . وفي تلك الظروف العصيبة ، وقبل ان تدخل الولايات المتحدة الحرب ، اجتمع المستر تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ، والمستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ونشرا للعالم في ١٤ آب سنة ١٩٤١ م « وثيقة الاطلانتيك » التي عبرا فيها عن الاسس المشتركة لسياسة دولتيهما ، لضمان مستقبل سميح يحل فيه السلم ، والتعاون ، والاطمئنان ، بين الشعوب محل الشك ، والريبة ، والتنافس ، وتتألف هذه الوثيقة من ثماني مواد : ينمنا منها على صورة خاصة المادتان : الثانية ، والثالثة ، اللتان تنصان على ما يلي :

المادة الثانية - لا يرغبان (اي الرئيسان المومي اليهما) في احداث تغييرات اقليمية لا تتفق والرغبات التي يعبر عنها سكان كل اقليم ، تعبيرا حرا .

المادة الثالثة - يحترمان حقوق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يبقون العيش في ظلها ، ويرغبان في رد حقوق السيادة والحكومة الذاتية ، الى اولئك الذين قد حرموها قسرا .

ان هاتين المادتين تنيران الطريق امام رجال العرب العاملين على خدمة القضية العربية ، التي تجد فيهما العلاجات الشافية لاختلالاتها والاسس الصالحة في حل مشاكلها ، وتحقيق اهدافها السامية . ولا مجال للشك في ثبات هذه الاسس ، طالما الشعب الاميركي مجمع على التدخل في الشؤون العالمية ، بزعامة المستر روزفلت ، وذلك لخير الشعب الاميركي نفسه ، ولخير العالم .

اجل ان انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من ميدان السياسة الاوروبية ، وتخليها عن عضد المبادئ السامية التي كانت قد اخذت على عاتقها نشرها وتأييدها ، عند دخولها الحرب العظمى الماضية ، كان من اهم العوامل في زعزعة الاعتقاد بالعدل الدولي ، وضعف روح الثقة بين الامم بعد تلك الحرب .

وقد ادى عمل الولايات المتحدة حينئذ الى اطلاق يد باقي الدول المنتصرة ، التي كانت مرتبطة فيما بينها بتعهدات ليس من السهل عليها التنصل منها ، فنشأت عن ذلك بعض المصاعب والنتائج السيئة التي كان لبعض الاقطار العربية نصيبها منها مع الاسف .

فعودة الولايات المتحدة الاميركية الآن الى التدخل في شؤون السياسة العالمية، من شأنه ان يسهل ازالة الكثير من المشاكل ، التي تنشأ عن التعهدات الدولية السابقة ، ولا سيما السرية منها - ان وجدت - ويضمن سير العدل في الشؤون الدولية ، وفقا لما جاء في وثيقة الاتلانتيك . وقد اصبح مستبعدا جدا ان تنفض حكومة الولايات المتحدة الاميركية يدها من الشؤون الدولية العامة عقب انتهاء الحرب الحاضرة ، لانها رأت بأم عينها ما حل بالعالم اجمع من المصائب والويلات ، على اثر انسحابها من الشؤون العالمية عقب الحرب الماضية ، وما يحل به الآن من ويلات الحرب الحاضرة ، وكوارثها التي تفوق كوارث اي حرب سبقت .

سادسا - وبعد ان اتسع العدوان المحوري ، ودخلت الولايات المتحدة الحرب، اجتمع في واشنطن مندوبو الامم المتحدة ، الذين يمثلون ستا وعشرين دولة ، تمثل اكثر من ثلثي سكان المعمورة ، ونشروا « تصريح الامم المتحدة » المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢م ، الذي يثبت مبادئ (وثيقة الاتلانتيك) ويرمي الى مكافحة سياسة الاعتداء ، وافسحوا فيه مجال الانضمام اليه للامم المتحدة التي تقدم ، او قد تقدم، المساعدات والاعانات المادية في النضال المشترك .

سابعا - لا يخفى ان مصلحة العراق الحيوية - وهي الدولة المرتبطة بمعاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، وميثاق عصبة الامم ، والقائمة بتنفيذ تعهداتها الدولية بكل صراحة واخلاص - ان يعضد اية سياسة تستهدف ضمان حرية الشعوب ، ومقاومة الاعتداء ، ولا سيما اذا كان في طليعة الدول التي تمضد هذه السياسة ، الدولة التي سبق لها ان اقامت البراهين العملية على صداقتها للعراق، وعلى ارتباط مصالحها باستقلاله ، بينما لم يبدر من الدول القائمة بسياسة الاعتداء الا كل ما يرمي الى هدم كيان العراق ، وتشجيع كل حركة يقوم بها اعداؤه في داخله وخارجه .

وقد كان من واجب العراق ان يقف الى جانب حليفته بريطانيا العظمى وحلفائها ، منذ اعلان الحرب ، ولكنه لم يفعل ذلك لانشغاله بمكافحة دسائس المحور.

وقد كان من ابرز الادلة على سوء نية تلك الدول نحو العراق ، ما قامت ولا تزال تقوم به من نشر الاراجيف والدسائس حوله ، ووقف اذاعاتها على مهاجمة البيت الهاشمي الكريم ، والطعن في كل من يتولى الحكم على صورة مشروعة في العراق . كل ذلك طمعا منها في حمل العراق على النكث بعهوده المشروعة المنصوص عليها في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، على حين ان دول المحور نفسها لم تعترف بكياننا واستقلالنا ، الا عن طريق تلك المعاهدة وبسببها .

وقد ظهرت نوايا دول المحور السيئة بارزة في عهد الفتنة العمياء ، فانها لم تكتف بتدبير تلك الفتنة ، والاتفاق على التمهيد لها سرا ، بل انها عضدتها عضدا فعليا ، وحاولت امداد القائمين بها بالمال والسلاح ، وذلك تشجيمًا للفتنة ، وتوسيعها لاضرارها التي كادت ان تضعف اركان العراق ، وتودي بكيانه لا سمح الله .

وقد برهن رجالها على غرض دولهم من الاهتمام بشؤون العراق ، حينما قدموا هذه البلاد في اثناء تلك الحركة المشؤومة ، فان اول عمل قاموا به حينئذ ، هو الاسراع الى نهب ما وصلت اليه ايديهم من خيراتهم ، وشحن كميات كبيرة منها الى بلادهم .

ولم تكتف تلك الدول بما الحقته بالعراق من اضرار في النفوس ، والاموال ، بل هي تقوم الان بايواء عدد من رجال الفتنة ، وانصارهم ، الفارين من وجه العدالة ، وتستخدمهم في الدعاية ضد العراق ، لقاء المبالغ التي تنفقها عليهم .

فهذه الاعمال جميعها اعمال عدائية ظاهرة ، وتدل جميع الدلائل على انها مقدمات لا تستر وراءها الا عدوانا مسلحا ، لا تتردد دول المحور من توجيهه الى كيان العراق ، اذا ساحت لها الفرصة .

وما قامت به دول المحور نحو العراق ، قامت ولا تزال تقوم به ، نحو الاقطار العربية الاخرى ، التي تطمع في استعبادها ، مما لم يعد خافيا على احد .

ثامنا - يتضح مما تقدم ان دول المحور قد استهدفت هدم كيان العراق ، وبذلت جهودا مستمرة في سبيل ذلك منذ سنين ، وقد صارحته العداء منذ نشوب الحرب ، وهددت كيانه فعلا بأشد الاخطار ، ولولا لطف الله تعالى ، لكان العراق اليوم عرضة لانواع النهب والاضطهاد ، والاستعباد ، التي تعانيها البلاد الراضحة تحت النير المحوري .

وقد اعربت « اكثرية مجلس النواب » ، عن رغبتها في انضمام العراق الى مبادئ وثيقة الاطلانتيك ، كما يتضح من كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م . وانضمام العراق الى «تصريح الامم المتحدة» يوقفه رسميا الى جانب الامم المتحدة ، المناضلة عن مبادئ الحرية ، والعدل ، ويساعده كثيرا على تحقيق اهدافه الوطنية ، ومثله العليا ، في سياسته الداخلية والخارجية الملتهتين غير مرة ، والمستهدفتين خير العراق ، وخير الاقطار العربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال ، فضلا عن ذلك ، فان ما سيتحمله من المسؤوليات ، من جراء انضمامه الى هذا التصريح ، لا ينتظر ان يتعدى - في جميع الاحوال - المسؤوليات المترتبة عليه في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، وميثاق عصبة الامم .

(انتهى)

قرار مجلس الوزراء :

وفي الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم ١١ كانون الثاني سنة ١٩٤٣ م ، عقد مجلس الوزراء جلسته الرابعة للسنة ١٩٤٣ م ، فتليت مذكرة رئيس الوزراء ، واطلع المجلس على الاقتراح المقدم من قبل ٣٢ نائبا ، وبعد مداكرة قصيرة اتخذ هذا القرار :

« انعقد مجلس الوزراء ، واطلع على الاقتراح الموقع عليه من اكثرية اعضاء مجلس النواب ، والذي قرر مجلس النواب احواله الى الحكومة ، والمرسل الى رئاسة الوزراء في طي كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١١/١٢/١٩٤٢ م ، واطلع ايضا على المذكرة المقدمة من قبل فخامة رئيس الوزراء المرقمة ١٢٥ والمؤرخة في ١١/١/١٩٤٣ م .

« ونظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، والى عملها المتواصل عن طريق صنائعها للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والضبط على مجلس الامة العراقي ، كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١ م ، ومجلس الاعيان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١ م ، والى ما قامت به من اعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١ م .

« ونظرا الى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن ، بما تذيعه من محطات اذاعتها ضد العراق ومصالحه ، والى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف والتفرقة بين اقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر ، وذلك بىث الاراجيف والايخبار الكاذبة ، بطريق محطات الاذاعة ، وبجميع الوسائط الاخرى المتيسرة لديها .

« ونظرا الى ما تقوم به سلطات المحور من توجيه عبارات تمس كرامة العائلة المالكة العظيمة على صورة مستمرة وعلمية ، عن طريق محطات الاذاعة ، بقصد الاخلال باخلاص الشعب العراقي ، والى تشجيعها بعض الخارجين على القانون ، الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، واعالتها ايابهم بعد هروبهم من العراق .

« ولما كانت مقتضيات مصالح العراق خاصة ، والعرب عامة ، تقضي بانضمام العراق الى (تصريح الامم المتحدة) الموقع عليه في واشنطن في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ م ، المستند على (وثيقة الاطلنتيك) الموقع عليها من قبل رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية ، ورئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ، بتاريخ ١٤ آب ١٩٤١ م ، وذلك بالنظر لما تضمنته الوثيقة المذكورة من المبادئ السامية ، التي تكفل لجميع الشعوب - صغيرة كانت ام كبيرة - حرياتها ، واستقلالها ، وتضمن لها كيانها .

« وبعد الاطلاع على الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، قرر المجلس :

« اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاث .

« الانضمام الى تصريح الامم المتحدة الموقع عليه في واشنطن بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ م » .

الارادة الملكية باعلان الحرب :

والى القارىء نص الارادة الملكية الصادرة باعلان الحرب على دول المحور :

« نظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، والى عملها المتواصل - عن طريق صنائعها - للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والى ما قامت به من اعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١م .

« ونظرا الى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الان .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، واستنادا الى الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، فقد :

« اصدرنا هذه الارادة الملكية بناء على ما عرضه رئيس الوزراء .

« باعلان وجود حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور اعتبارا من منتصف ليل ١٦/١٧ كانون الثاني ١٩٤٣م .

على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٦٢هـ ، واليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٣م .

عبد الاله

نوري السعيد : رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

وزير الداخلية وزير الخارجية وزير المالية وزير المواصلات والاشغال
تحسين العسكري عبد الاله حافظ صالح جبر احمد مختار بابان

وزير العدلية وزير المعارف وزير الشؤون الاجتماعية وزير الاقتصاد
داود الحيدري تحسين علي عبد الرزاق الازري سلمان البراك

بيان رسمي :

ورات الحكومة ان تنور الراي العام عن هذا الحدث التاريخي الهام ، فاذاذاعت ما يلي :

« نظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، والى عملها المتواصل عن طريق صنائعها للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والضغط على مجلس الامة العراقي - كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١م ، ومجلس الاعيان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١م والى ما قامت به من اعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١م .

« ونظرا الى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الان بما تذيعه من محطات اذاعتها ضد العراق ومصلحه ، والى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف

والتفرقة بين اقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر، وذلك
بيث الاراجيف والاخبار الكاذبة بطريق محطات الاذاعة ، وبجميع الوسائل الاخرى
المتيسرة لديها .

» ونظرا الى ما تقوم به سلطات دول المحور من توجيه عبارات تمس كرامة
العائلة المالكة المعظمة على صورة مستمرة وعلنية ، عن طريق محطات الاذاعة، بقصد
الاخلال باخلاص الشعب العراقي ، والى تشجيعها الخارجين على القانون الذين
حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، واعالتها اياهم بعد هروبهم
من العراق .

» لذلك ، واستنادا الى المادة ٢٦ الفقرة (٨) من القانون الاساسي ، فقد اصدر
صاحب السمو ، الوصي على العرش المعظم ، ارادته الملكية المرقمة ٢٩ المؤرخة في
١٩٤٣/١/١٣ م باعلان وجود حالة الحرب بين العراق ، وبين دول المحور ، اعتبارا
من منتصف ليل ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٤٣ م .

بيان آخر لوزارة الخارجية :

والى جانب البيان ، الذي اذاعته الحكومة ، اذاعت وزارة الخارجية ما يلي :

» تنفيذا الى قرار مجلس الوزراء ، وبناء على صدور الارادة الملكية بشأن اعلان
حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور الثلاث ، دعا معالي وزير الخارجية معالي
الوزير المفوض التركي في بغداد ، بصفته ممثلا لمصالح ايطاليا ، واليابان ، في العراق ،
وسلمه مذكرتين باعلان حالة الحرب لتبليغها الى كل من الحكومتين : الايطالية
واليابانية ، ودعا معاليه كذلك القنصل السويسري في بغداد ، بصفته ممثلا لمصالح
المانيا في العراق ، وسلمه مذكرة باعلان حالة الحرب لتبليغها الى الحكومة الالمانية .

وفيما يلي نص المذكرة :

» ان حكومة المانية، بعد ان تدخلت في شؤون العراق الداخلية بكل طريقة من
الطرق ، وبصورة علنية صريحة ، وحرّضت على التمرد العلني على حكومة العراق
الدستورية وشجعت ، استمرت علنا وبلا انقطاع على اعمالها العدائية نحو العراق ،
بما تذيعه في محطات اذاعتها من الاراجيف والاخبار الكاذبة ، والعبارات البذيئة ضد
العائلة المالكة ، وبما تبثه من التحريض والكراهية والتفرقة . ونظرا الى هذه الحقائق
فان الحكومة العراقية تعلن بان العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع المانية ، وذلك
اعتبارا من منتصف ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٣ م .

» وحيث ان حكومة ايطالية قد ارتكبت ، بالاشتراك مع حكومة المانية ، نفس
الاعمال بالتدخل في شؤون العراق الداخلية ، باقلاق الافكار ، وتهيج الخواطر
ضده بكل الوسائل والطرق حتى الوقت الحاضر ، فان الحكومة العراقية تعلن بان
العراق يعتبر نفسه بانه في حالة حرب مع ايطالية ، وذلك اعتبارا من منتصف ليلة
١٧/١٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٣ م .

« وحيث ان حكومة اليابان قد خرقت قواعد الحياد بصورة صريحة، بمساعدتها الحكومتين : الالمانية والايطالية ، في تدخلهما بشؤون العراق الداخلية ، واخذت منذ ذلك الحين تشترك معهما في ما تقومان به من اعمال استفزازية ضد العراق ، فان الحكومة العراقية تعلن بان العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع اليابان ، وذلك اعتبارا من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني ١٩٤٣ م .

« وفي نفس الوقت ارسلت وزارة الخارجية نسخا من هذه المذكرات الى المفوضية الملكية العراقية في انقرة لتبليغها الى ممثلي دول المحور الثلاث في انقرة» اهـ .

انضمام العراق الى تصريح الامم المتحدة :

وبمناسبة اعلان العراق الحرب على المحور ، ابرق رئيس الوزارة العراقية الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية بطلب تيسير انضمام العراق الى تصريح الامم المتحدة ، وهذا هو نص طلبه :

بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣ م .

الى فخامة المستر فرنكلن د. روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة - واشنطن .

لما كانت حكومة العراق قد اعلنت وجود حالة الحرب بين العراق والمانية وابطالية واليابان ، لذلك اتشرف باعلامكم برغبة حكومتني في الانضمام فورا الى ميثاق الست والعشرين دولة الذي تم امضاؤه في واشنطن في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٢ م . وقد اوعزنا بذلك الى الوزير العراقي في واشنطن، واکون ممثنا جدا لكم - يا فخامة الرئيس - لو تفضلتم باسداء كل المساعدة والمثورة الممكنتين اليه في انجاز مهمته السامية .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد رد الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة ، على هذا الطلب بهذا الجواب :

الى فخامة الجنرال نوري السعيد رئيس الوزراء - بغداد .

لقد تلقيت رسالتكم التي تطلبون فيها ان تسدي الى الوزير العراقي في واشنطن كل المساعدة الممكنة على انجاز واجباته ، فيما يتعلق برغبة حكومتكم في الانضمام فورا الى تصريح الامم المتحدة . لقد تم قبول هذا الانضمام ، وقد بعث وزير الخارجية بمذكرة الى الوزير العراقي مرحبا فيها بانخراط العراق في سلك الامم المتحدة . واود ان اعبّر لكم عن ارتياحي الشخصي الى كون العراق قد انضم الان انضماما رسميا الى صفوف الامم المتحدة في سعيها لانقاذ العالم من خطر المحور الذي يتهدد الشعوب في كل حذب و صوب » .

فرنكلين د. روزفلت

تصريح الامم المتحدة :

اما تصريح الامم المتحدة الوارد ذكره في هذه الوثائق فهو :

« تصريح مشترك للولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة البريطانية العظمى ، وشمالى ايرلندة ، واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، والصين ، واستراليا ، وبلجيكا ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكوبا ، وجيكوسلوفاكيا ، وجمهورية الدومينيك ، وسلغادور ، واليونان ، وغواتمالا ، وهايتي ، وهوندوراس ، والهند ، ولوكسمبورغ ، وهولندة ، وزيلندة الجديدة ، ونيكاراكو ، والنروج ، وبناما ، وبولندة ، وجنوب افريقيا ، ويوغوسلافيا .

« لما كانت الحكومات الموقعة على هذا التصريح قد قبلت بمنهج عام للمقاصد والمبادئ المتضمنة في التصريح المشترك ، الصادر من رئيس الولايات المتحدة ، ورئيس الوزراء للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ايرلندة بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٤١ م ، والمعروف باسم (ميثاق الاطلنتيك) ولما كانت كذلك مقتنعة بأن الانتصار على الاعداء امر جوهري للذود عن الحياة ، والحرية ، والاستقلال ، والحرية الدينية ، والمحافظة على الحقوق والعدالة الانسانيين في بلادهم ، وفي البلدان الاخرى ، وكذلك بانها الآن في نضال مشترك ضد قوات البربرية والهمجية ، والتي تريد استعباد العالم ، فانها تصرح بما يلي :

(١) تقطع كل حكومة على نفسها عهدا بانها ستستخدم كافة مواردها العسكرية ، والاقتصادية ، ضد دول الميثاق الثلاثي . المنضمين اليه ، من الذين تكون تلك الحكومة في حرب معهم .

(٢) تقطع كل حكومة على نفسها عهدا بالتعاون مع الحكومات الموقعة على هذا التصريح ، وبعدم عقد هدنة او صلح على حدة مع الاعداء .

« يجوز الانضمام الى هذا التصريح من قبل الامم الاخرى ، التي تقدم الآن او قد تقدم المساعدات والاعانات المادية في سبيل الكفاح للانتصار على الهتلرية » . اهـ .

ميثاق الاطلنتيك :

واما « ميثاق الاطلنتيك » الذي طلب النواب الـ (٣٢) في تقريرهم المقدم الى رئيس مجلس النواب في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م الانضمام الى مبادئه فهذا نصه :

« ان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية ، ورئيس الوزارة البريطانية ، الذي يمثل حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، قد اجتمعا معا ، ويجدان انه من الصواب الاعلان عن بعض المبادئ المشتركة لسياسة مملكتيهما ، التي يمكن ان تكون اساسا لامالهما في مستقبل سعيد للعالم .

« أولا - ليس الولايات المتحدة ، او بريطانيا العظمى ، اي مطامع اقليمية او غيرها لتوسيع بلاديهما .

« ثانيا - لا تريد الدولتان وقوع تغييرات اقليمية لا تتفق ورغائب الشعوب التي يعينها الامر .

« ثالثا - تحترم الدولتان حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي تريده ، وترغبان في اعادة حقوق السيادة ، والحكم الذاتي ، لتلك الشعوب التي فقدت ذلك عن طريق القوة .

« رابعا - متسعى الدولتان ، مع احترامهما لتعهداتهما الحالية ، لتمكين جميع الدول : الغالبة منها والمغلوبة ، الكبيرة والصغيرة ، من التمتع على قدم المساواة بحرية التجارة ، وبالمواد الاولية في العالم ، وذلك لانماء اقتصادياتها .

« خامسا - ترغب الدولتان في اتمام التعاون الاقتصادي بين جميع الامم ، لضمان تحسين مستوى العمل والعمال ، وتأمين السلامة الاجتماعية لجميع الشعوب .

« سادسا - تعمل الدولتان ، بعد القضاء على النازية بصورة نهائية ، على اقامة سلام دائم يمكن جميع الامم من العيش بطمأنينة وسلام ، ضمن حدودها ، وكذلك تأمين الحرية لجميع الافراد في جميع الاقطار ، ليحيوا حياة خالية من الخوف والفاقة .

« سابعا - ان سلما كهذا ، من شأنه ان يؤمن لجميع الافراد ، عبور البحار والمحيطات دون عائق .

« ثامنا - تعتقد الدولتان بانه من المحتم على امم العالم جميعها ، بناء على عوامل واقعية وروحية ، ترك استخدام القوة . ولما كان السلم المقبل لا يمكن تأمينه اذا استمرت الامم التي تهدد او قد تهدد بالاعتداء خارج حدودها ، على استخدام الاسلحة البرية ، والبحرية ، والجوية ، فان الدولتين تعتقدان بوجوب نزع السلاح من تلك الامم ، ريثما يتم تأسيس نظام واسع دائم لسلامة عامة . وكذلك ستقومان بمساعدة وتشجيع جميع التدابير التي من شأنها ان تؤدي الى تخفيف عبء التسليح عن عائق الشعوب المحبة للسلام . » - انتهى -
بين رئيسين :

وبمناسبة الخطوة التي خطتها « الوزارة السعيدية السابعة » ابرق رئيس الوزراء البريطاني ونستن تشرشل ، الى رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد هذه البرقية :

من فخامة المستر ونستن تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، الى فخامة الجنرال نوري باشا السعيد رئيس الوزارة العراقية :

« لقد رحب الناس في هذه البلاد بنبا اعلان الحرب ، وقد شعرنا بارتياح خاص ، اذ تحقق لنا ان الدولة التي ساعدنا على انشائها في ابان الحرب العالمية الاولى ، تشاركنا في الكفاح الحاضر من الآن فصاعدا . لما اخذت حكومة صاحب

الجلالة على عاتقها اول مرة تبعة السير بالملكة العراقية الجديدة في سبيل المستقبل، وضعت نصب العين استقلال العراق التام العاجل . وقد تم بلوغ هذا الهدف قبل عشر سنوات ، ومنذ ذلك الحين لم يدخر اعداء بلدنا وسعا بالاخلاق بعلاقاتنا الودية ، فقد تمادى اولئك الاعداء في اراجيفهم المنكرة ، حتى انهم عمدوا الى استعمال القوة ، ولكنهم لم يستطيعوا نيل فوز حاسم في مساعهم . اما الآن فقد مارس مجلس الامة العراقي سلطاته الدستورية بملء الحرية والاستقلال ، وبدافع من نفسه، وقرر ان يثبت للعالم تمسك العراق باهداف الامم المتحدة ومثلها العليا ؛ مع مقاومتهم مقاومة صميمة القوى الخبيثة الساعية لاستعباد البشرية . ان الكفاح الذي اماننا شاق الا ان النتيجة مضمونة ، وانه ليسرنا جد السرور ان نراكم الى جانبنا » :

وهذا جواب العراق :

من فخامة الجنرال نوري باشا السعيد رئيس الوزارة العراقية ، الى فخامة المستر ونستن تشرشل رئيس الوزارة البريطانية .

« اشكر لكم برقيتكم الرقيقة التي ارسلتموها الي بمناسبة دخول العراق الحرب الى جانب الامم المتحدة . في هذا الكفاح العظيم ، لانقاذ البشرية من مظالم الهيمنة . واني لاشاطركم الثقة بان النصر اكيد وبعد كل الجهد الذي بذلته بريطانيا العظمى ، والامم المتحدة حتى الآن ، فاني ارى ان ما بقي امامها هو دون ما قد انجزته ، ونحن نفخر هنا في العراق بتغلبنا على مساعي دول المحور الخبيثة ، التي كانت ترمي الى منع العراق من المساهمة المترتبة عليه في هذا الكفاح ، واننا لمستعدون للقيام بقسطنا في كل ما بقي من العمل . ولن ننسى - يا مستر تشرشل - ان سياستكم الجريئة المنطوية على بعد النظر التي بدت في مؤتمر القاهرة سنة ١٩٢١م، هي التي وضعت اسس الاستقلال التام الذي تمتعنا به في خلال السنوات العشر الماضية . اما الاقطار العربية التي لم تحرر حتى الآن ، فهي تتطلع اليكم للحصول على الاستقلال الذي نتمتع به نحن الذين في العراق ، وبذلك تنجز بريطانيا العظمى الوعد الذي قطعته للعرب ، قبل ربع قرن ونيف ، بانها ستساعدهم على نيل استقلالهم ، وتحقيق وحدتهم ، واننا لوافقون بانكم انتم والرئيس روزفلت ، واضعا وثيقة الاطلنطي ، لم يعجزكما ايجاد حل يمكن الامم المتحدة من تحقيق ذلك العرب » .

برقيتان اخريان :

كذلك انتهز الامير عبدالاله الوصي على العرش ، فرصة اعلان العراق الحرب على دول المحور الثلاث ، فأبرق الى الملك جورج السادس ملك الانكليز هذه البرقية:

بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣ م .

حضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس - لندن .

انتهز فرصة اعلان حكومتي الحرب على دول المحور ، بمساندة الامة العراقية برمتها مساندة تامة ، لاقدم الى جلالتم تحياتي الشخصية . لما نشبت الحرب في

ايلول سنة ١٩٣٩م اكدت لجلالتكم اننا نحن العراقيين قد عقدنا العزيمة على التعاون مع حليفنا العظمى في هذا الكفاح . اما الآن وقد قضي على دسائس المحور في بلادنا القضاء المبرم ، فاني لا فتخر بشعوري باننا نستطيع البر بوعدنا ، والسير الى جانب شعبكم العظيم وجميع الامم المتحدة . والامر الذي يبعث على الارتياح الخاص في نفسي ، هو ان بريطانيا شرعت في عهد والدكم الكريم الملك جورج الخامس ، وعهد جدي الملك حسين ، في المهمة التي اخذت على عاتقها انجازها بدافع من نفسها ، وهي تحرير العرب ، وتمكينهم من نيل استقلالهم ووحدةهم المشروعين ، وكان من نتيجة ذلك ان العراق ، وبعض الاقطار العربية الاخرى ، تتمتع الآن بالاستقلال التام، واني لا اتوقع واثقا بان بريطانيا العظمى ستتمكن بمعونة الامم المتحدة ، من انجاز هذا العمل الجليل ، عندما تضع الحرب اوزارها . وفي الختام اؤكد لجلالتكم ان العرب طرا مقتنعون بانه سبحانه وتعالى سينيل الامم المدافعة عن الحق والحرية نصرا مبينا .

عبد الاله الوصي

وفيما يلي جواب صاحب الجلالة البريطانية :

لندن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣ م .

حضرة صاحب السمو الامير عبد الاله . الوصي على عرش العراق - بغداد

لقد تلقيت مسرورا جم السرور ، البرقية التي تفضلتم سموكم بابراقها إلي بمناسبة اعلان العراق الحرب . ان شعبي ليسره ان يعلم بان الامة العراقية تقف الى جانبه وجانب حلفائه في محاربة اعداء العدالة والرقى ، واني لوائق ان مسعانا المشترك سيزيد اواصر الصداقة المستحكمة بين بلدينا وثوقا .

جورج الملك والامبراطور

دعوة العراقيين الى العودة :

وارثات « الحكومة العراقية » ان تدعو العراقيين الذين نزحوا الى المانيا وايطاليا بعد فشل الحرب العراقية - البريطانية للعودة الى بلادهم ، والامتناع عن التعامل مع دول المحور الثلاث : المانية ، وايطالية ، واليابان ، فاصدرت هذا البيان الرسمي :

بيان رسمي :

لقد اعلن العراق وجود حالة حرب بينه وبين دول المحور ، واذاغت محطة اذاعة بغداد ، ومحطات الدول الحليفة والمعادية هذا النبأ على العالم اجمع ، لذلك فان دولة العراق تعتبر - بالنظر الى القواعد الدولية - معادية لدول المحور ، ويعتبر كل عراقي يسكن خارج العراق عالما بهذا الامر . ان بقاء العراقي في بلاد دول الاعداء ، مع علمه بقيام حالة الحرب ، وعدم رجوعه الى بلاده ، يعتبر اخلايا باخلاصه لحكومته

وشعبه ، واشتركا مع العدو في مناوأة وطنه ، وان مساعدة العدو تعتبر جريمة معاقب عليها وفق الباب الثاني عشر من قانون العقوبات ، ومن حيث ان مرسوم الادارة العرفية قد جوتز اجراء المحاكمات غيابا ، وبما ان المادة الحادية عشرة من المرسوم تعتبر هذه الاعمال وامثالها من الجرائم داخلية ضمن اختصاص المجلس العربي ، لهذا فاننا نطلب من كافة الرعايا العراقيين الذين خارج العراق مراعاة ما يأتي :

١ - الامتناع عن ابداء اية مساعدة او معاونة بأية صورة كانت لدول المحور ، سواء كان ذلك لصالح تلك الدول ، او ضد مصالح العراق او حليفاته .

٢ - الامتناع بصورة باتة عن اجراء اية معاملة ، مالية او اقتصادية ، مع دول المحور .

٣ - ان يعود الى العراق جميع العراقيين الموجودين داخل بلاد المحور، والبلاد المحتلة من قبل ، خلال شهرين من تاريخ نشر هذا البيان .

كل من يخالف احكام هذا البيان من العراقيين ، يعاقب وفق قانون العقوبات، ضمن نصوص اصول المحاكمات ، وذلك بوضع الحجز على امواله ، كما انه يحاكم غيابا وفق مرسوم الادارة العرفية وذيله « اه .

وفي يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ م ، اذاعت الحكومة بيانا آخر طلبت فيه الى العراقيين الموجودين في بلاد المحور (١) ان يعودوا الى العراق خلال شهرين من نشر هذا البيان، والا فستجري بحقهم الاجراءات القانونية غيابا .

برقيتان خطمتان

تطور الوضع الحربي في صحراء ليبيا ، بين المحور والحلفاء ، فجأة في الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٤٢ م . فان الجنرال « مونتغمري » قام بشن هجوم عنيف على جيش الجنرال « روميل » في الصحراء الغربية في يوم ٥ من هذا الشهر ، وبعد يومين فقط نزلت القوات الامريكية الى البر في افريقية الشمالية الفرنسية ، يساعدها الاسطول البريطاني ، والقوة الجوية الملكية ، فكانت حركة لبقة قررت مصر الحرب ، وسببت انتكاسات مستمرة لجيوش المحور ، فابرق رئيس الوزارة العراقية الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية البرقية التالية :

عزيزي الرئيس روزفلت

لقد كانت دهشتنا عظيمة لنبا نزول القوات الامريكية ، والبريطانية ، في مراكش والجزائر ، ذلك النبا الذي غمرنا سرورا ، مما لم يترك مجالا للوهلة الاولى لتقدير مدى عظمة هذه الحركة الموفقة ، اما الآن وقد اعلنت تفاصيل الحملة بحذافيرها ففي الوسع تقدير العمل الجبار الذي تم بنجاح .

(١) كان مقدم ٧٥ مراقبا وتجد اسماءهم في البلاغ الرسمي المنشور في جريدة « الزمان » برقم ١٢٦٢

وتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٣ م .

عندما انزلت الجيوش الامريكية الجرارة في فرنسا سنة ١٩١٧م ، كان نزولها في قطر صديق وفي بلاد حليفة ، مما دعا ان تجد تلك القوات جميع الموانئ الفرنسية مفتوحة امامها . وقد مهدت لنزولها جميع الاسباب والعوامل المسهلة ، ووضع تحت تصرفها كل ما يقتضي من الموانئ ، واسباب الملاحة ، وبطبيعة الحال لم تصطدم آنذاك بأية مقاومة برية او جوية . أما الحملة التي جردتموها على شمال افريقيا في الآونة الاخيرة . فتختلف اختلافا كبيرا عن حملة سنة ١٩١٧م. اذ كان على هذه الحملة ان تجابه مخاطر شتى ، من جميع مراكز دول المحور ، الجوية والبحرية ، فضلا عن المخاطر التي كان عليها ان تجابهها وتذللها في سفرتها البحرية الطويلة المدى . يضاف الى ذلك انه جهالة موقف القوات الفرنسية في شمال افريقيا ، الذي كان يكتنفه الغموض ، ولذلك كان بديها ان يؤخذ بنظر الاعتبار احتمال مقاومة العناصر المحترفة للجندية في القوات الفرنسية في هذه الناحية ، مع العلم بان الشعب الافرنسي كان دوما ميالا بشعوره وعاطفته نحو الحلفاء .

لقد وضع لنا المستر تشرشل ، وصرح ، ان الخطة كانت من بنات افكاركم . فيا فخامة الرئيس لقد عودتمونا على ان ننتظر ونتوقع منكم اعمالا جبارة ، وكيف لا يكون ذلك وانتم صاحب المشروع الجديد الذي قلب امريكا ، وجعلها مصنعا عظيما يموّن الجبهة الديموقراطية لتسيير دفة هذه الحرب ، واوجد خطة هذه الحملة العظيمة ، التي تم رسمها واعدادها ، واخترقت البحار الى هدفها في قافلة مؤلفة من خمسمائة باخرة نقل ، تحرسها ثلثمائة وخمسون مركبا حربية ، وقد بقي ذلك كله طي الكتمان التام ، حتى انجز العمل ، فكان عملا جليلا يستوجب اطياب الشناء على العميد ايزنهاور ، وعميد الماء كاننغهام .

وتانت الخبرة الخاطفة قد قضت على مزاعم المحور وادعائه فيما يخص السيادة على البحر الابيض المتوسط ، وادت الى ان تهدد اضعف حلقة في سلسلة المحور ، اذ سيؤدي احتلال تونس ، ولا شك ، الى اضطراب المانية الى ارسال قوات كبيرة الى ايطاليا ، اذا اراد المحور ان يؤجل لفظ نزع واحتضاره .

وبصفتي جنديا قد اعجبت بهذا المشروع العظيم ، وما انطوى عليه من اقدام ، وشجاعة ، واحكام في تهيئة خطته ، وانجازه على الوجه الاتم ، وبهذا قد اثبت امراء جيشك المتعاونون تعاوننا وثيقا مع زملائهم البريطانيين ، مقدرتهم الفارقة على وضع مثل هذه الخطط العظيمة وتنفيذها تنفيذا دقيقا . فقد تبدل الموقف برمته في البحر الابيض المتوسط ، في خلال ايام معدودة مما جعل الفرح والسرور ينفذان الى قلوب اصدقاء الولايات المتحدة ، ولا سيما الاقوام العربية في شمال افريقيا ، والشرق الادنى . ونفوسهم ملأى بشعور الامتنان لشخص فخامتكم باعتباركم مصدر هذا العمل العظيم » .

نوري السعيد

وبعد ايام ، تلقى رئيس الوزراء نوري السعيد ، هذا الجواب :

« لقد ابرق الي الوزير الامريكي في بغداد ، نص كتابكم المؤرخ في ١٨ تشرين

الثاني ، الباحث في الحركة العسكرية التي قامت بها الجيوش الامريكية والبريطانية في شمالي افريقية ، وعليه ابادر الى التعبير عن تقديري الصميم لرسالتكم ، وللثناء الذي تفضلتم به علي ، وعلى القادة الامريكيين والبريطانيين .

« هذا وقد سرتني سرورا خاصا تأكيدكم ان عرب الشرق الادنى وشمالي افريقية ، قد ابتهجوا بفوز جيوش الاسم المتحدة . فثقوا بان الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة لن يهدا لهن بال ما لم يقشعوا كل ظل لخطر اعتداء المحور على العالم العربي ، ذلك الخطر الذي ما زال يتهدد الاقطار العربية من مدة طويلة . وانا لنفخر بان نرى العراق والعرب قاطبة يعطفون علينا في قيامنا بهذا المشروع الخطير ، الذي قد عزمنا على تنفيذه بقوة تتعاظم دوما . واختتم راجيا التفضل بقبول اطيب تمنياتي لشخصكم وللشعب العراقي » .

فرانكلين د. روزفلت

مكاتب الارشاد

قالت « جريدة الزمان » في عددها الصادر يوم ٢١ تشرين الاول ١٩٤٢م برقم

: ١٥٥٩

« يسرنا ان نرى دائرة قسم العلاقات العامة في السفارة البريطانية ناشطة في التعاون على افهام الشعب العراقي حقائق الامور في ميدان هذا الصراع العالمي ... فقد اخذت هذه الدائرة تبذل الغالي والنفيس في نشر المجلات ، والجرائد العربية الراقية ، وتوزيعها مجانا على المقاهي ، والنوادي ، والالهي ، كما انها تعرض صور الحوادث والاشخاص سواء بتوزيعها او بتعليقها على جدران الاماكن العامة ، او بواسطة السينما ، وهي في سبيل هذا العمل تبذل الجهود الجبارة ، وتتماون مع الدعاية العربية في كل مكان على افهام الناس حقيقة الموقف ، وحقيقة الاهداف والمرامي من هذا الصراع العالمي » اهـ .

قلنا : لم تكتف « دائرة العلاقات العامة في السفارة البريطانية » على التشهير بدول المحور وبالساسة العراقيين ، الذين تعاونوا مع المحور ، فاستت فروغا لها في كل لواء ، وفي كل قضاء ، وكل ناحية ، سمتها « مكاتب الارشاد » وهي المكاتب التي سمتها الصحف العراقية بعد انتهاء الحرب بـ « مكاتب الافساد » وطالبت بالغائها ، وحرقت محتوياتها ، منعا للفساد الذي استشرى بين الناس نتيجة لتأسيس هذه المكاتب ، حيث لقت المعصومين اساليب التجسس على الال والاخوان ، وعلمتهم طرق الدس والايقاع بين الناس ، وملأت ادمغتهم بالاكاذيب والاضاليل والصور الخلاعية . وكان البريطانيون المشرفون على ادارة مكاتب الارشاد في الالوية يتدخلون في امور العراق الداخلية ، ويتوسطون حل مشكلات الشيوخ والاقطاعيين (١) .

(١) الأستاذ محمد توفيق حسين في كتابه « عندما ينور العراق » ص ١٢٠ .

ونشطت دائرة العلاقات في السفارة واخذت تبذل الاموال في مراكز الاولوية وتقيم حفلات « الكوكيتيل » في بغداد الواحدة تلو الاخرى وضباط الارتباط يقدمون مخصصات شهرية الى المتصرفين باسم الدعاية (١) .

وفي الوقت نفسه اسست الدوائر البريطانية المختصة جمعيات في انحاء العراق سميتها « جمعيات اخوان الحرية » او « اخوات الحرية » وكانت مهمة هذه الجمعيات بث الدعاية للمجهود الحربي ، والعمل على تحسين ظن الناس بالحلفاء ، ومحاربة الدعاية ضدهم ، وقد انحلت هذه الجمعيات بعد انتهاء الحرب واصبحت خبرا من اخبار التاريخ .

والى جانب « مكاتب الارشاد » و « جمعية اخوان الحرية » كانت دائرة العلاقات تشغل سينمات جواله لتري الناس الوانا من السياسة الاستعمارية، وكان الضباط البريطانيون الذين عينوا في كل مدينة وقصبة وناحية بعنوان « ضباط الارتباط » وما هم الا حكام سياسيون يأمرون وينهون ، ويعتقلون ويسرحون، ولكن باسم الموظفين العراقيين لا باسم « الجيش البريطاني » فكانت اعمالهم مدعاة للجزء والسخرية (٢) .

وكانت « السفارة البريطانية في بغداد » تستهوي الناس بالهدايا والعطايا، كما كانت تنعم على المدارس والفقراء بمبالغ طفيفة يتبرع بها « ضباط الارتباط » باسم « السفير البريطاني » حين يزورون هذه المدارس ، وهاتيك المنتديات ، لاغراض استعمارية لم تكن لتخفى على احد ، وهكذا اختلط الحابل بالنابل ، وكابد العراقيون الفصص والآلام المتنوعة .

قضايا المعتقلين

يقول السيد توفيق السويدي في ص ٣٩٢ من مذكراته :

« أصبحت البلاد تحت ظل احتلال عسكري صرف ، وكل ذلك كان مبررا

(١) مذكرات طه الهاشمي ص ٤٦٧ .

(٢) ابرقت وزارة الداخلية الى متصرفية لواء العمارة ذات يوم انها قررت تسريح لثيف من المعتقلين بينهم سائق سيارة من اربل جاء اسمه في البرقية هكذا « زميل بيرام » ولما لم يكن في المعتقل شخص بهذا الاسم توقف تسريح المقرر تسريحهم حتى تعرف شخصية السائق المذكور . فلما روجعت الدوائر المختصة في بغداد بهذا الشأن ، علم ان الشخص المراد تسريحه يدعى « اسماعيل بيرام » وهو تعريب للفظة الانكليزية **Ismail Pirman** وعلى القارىء ان يستنتج درجة تغفل البريطانيون في دوائر دولة العراق المستقلة .

واغرب من هذا ما نقله لنا السيد احمد الراوي مدير الشرطة العام وقد التقينا به في مكتب المحامي محمد نخري جبيل في عام ١٩٧٦ قال :

طلب الي وزير الداخلية صالح جبر ان احضر الى مكتبه ذات يوم بصورة عاجلة فلما حضرت وجدت عنده رئيس الوزراء نوري السعيد مع جنرالين بريطانيين وطلب الي ان استمع الي ما عندها فلما بها يقبلان قائلة باسماء عدد كبير من اصديقاتي ويطلبان اعتقالهم لانهم يشكلون خطرا على الجيش البريطاني فاستعنت بواسطة مفتش الشرطة العام - وهو بريطاني - ان ادرا هذه المهمة بعد جدل طويل .

بضرورات الحرب ، والضرورة الاستراتيجية التي كان الحلفاء يخصونها بأعظم الأهمية . ولكن الدولة أضاعت جميع سلطاتها ، وتغلغل النفوذ الاجنبي في الدوائر من صغيرها الى كبيرها ، وكانت التعليمات تصدر من لندن ، ومقر الحلفاء في الشرق الاوسط ، والقيادة العامة في العراق وايران ، والترتيبات تتخذ ، والحكومة تصدع بتنفيذ ما تؤمر به « اه .

فقد استمرت حركة الاعتقال في عهد «الوزارة السعيدية السابعة» على شدتها، كما كانت في عهد «الوزارة السعيدية السادسة» ولكن صف المعتقلين تبدل، فبعد ان كانت الاعتقالات مقتصرة على السياسيين ، شملت المنشردين ، والوراق ، وابناء السبيل ، امعانا في الحاق الاذى بالمعتقلين السياسيين ، ولم يفت السلطات البريطانية ارسال بعض العيون الى المعتقلات « كمعتقلين » لموافاتها بسلوك الذين في الشرك، وما ينوون القيام به من اعمال اذا ما كتب لهم الخروج من المعتقل ، اما الذين اعتقلتهم السلطات الادارية في الاولوية فكان بعضهم من الفسقة والفجرة والمجرمين العائدين ، والبعض الآخر من المشبهين امعانا في الحاق الاذى بالسياسيين .

« وكان المعتقلون - انفسهم - متخاصمين متباغضين . يقذف بعضهم بعضا ويظمن فريق في عرض فريق ، ويسرق هذا من ذاك ، ويعتدي فلان على فلان ، ويشتم عمرو بكرا ، ويضرب زيد خالدا ، ويهجو حسن عليا ... وقد انصرفوا الى الدس والوقية والافساد ، فكانوا يفترون على اخوانهم كذبا، ويشهدون على الابرياء زورا ، ويحثون السوق على المس بالكرامات ، واهانة الاشراف واصحاب المقامات ، متوهمين ان الترفع عن مقابلة الصغيرة بمثلها ضعف ومسكنة ، فساء ما كان يتوهمون ، ومن المؤلم ان يكون بين المعتقلين لفيف من العمال والباهلين فكان شياطين الزعامة والثقافة يستغلون بساطتهم : فيستخدمونهم في الاعتداء على من لا يجاريهم في تخبطاتهم ، وذلك بالضرب تارة وببذاء الكلام طورا ، حتى اذا استفحل امرهم ، صاروا يذيقون اسيادهم مرارة العمل الذي كانوا يحرضونهم عليه » (١) .

وقد اصبحت قضية تريح المعتقلين ، بعد انتفاء الغاية من اعتقالهم، موضوع مشادة بين الجهتين : العراقية والبريطانية يدلنا على ذلك تصريح العين المدفعي في مجلس الاعيان :

« كنت اظن ان اكثر المباحثات التي ستجري هنا تنحصر في امور جوهرية تتعلق في كيان البلاد وحياتها . كالحرص على تطبيق المبادئ الديمقراطية ، التي ناضل العراق وكافح في سبيل الحصول عليها ، وكنت اعتقد ان البحث يجري فيما يؤمن سلامة دستورنا الذي ضحينا من اجله ، وبايعنا على المحافظة عليه ، كمثل ان لا يكون في البلاد معتقل بلا ضرورة ، ولا سجين يسجن في محلات ليست داخلية في تشكيلات السجون الرسمية ، ولا سيما اذا كان السجين من المحكومين السياسيين ... واني اعتقد اننا وصلنا الى حالة لا يمكن لوزير الداخلية الحالي ، ولا لوزير

(١) راجع كلية المؤلف في مقدمة كتاب « يوميات ومذكرات معتقل » للسيد عبدالله حسن من (يمن) .

الداخلية السابق ، ان ينظر بحق معتقل ان لا ضرورة لبقائه في الاعتقال . هذا ما كان يجب ان نعالجه فيجب ان لا تذهب حقوقنا الدستورية بداعي رغبتنا في التعاون بالمجهود الحربي » (١) .

ولاجل ان نوضح طرفا آخر من قضايا الاعتقال والمعتقلين ، نشر فيما يلي كتابين بعث بهما السيد شاكرا اسماعيل آمر المعتقل في « الفاو » وهو موظف عراقي ، الى ضابط الارتباط البريطاني في البصرة « الميجر لويد » ليطلع القراء على مدى الاستخفاف بالسلطات الوطنية في العراق خلال سني الحرب العجاف :

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام :

اقدم بطيه لقامكم تقريراً مفصلاً عن كل معتقل في الفاو فيما يخص سلوكه ، وحركاته ، وسوابقه ، كل معتقل على حدة ، للتفضل بالاطلاع منع العلم ان القسم الاعظم من هؤلاء المعتقلين مشاغبون ، مفسدون ، ويبثون الدعاية المضرة ، فاني ارى تبعيدهم الا الاهواز ، او تسليمهم الى القوة البريطانية هو احسن بكثير من وضعهم الحالي ، حيث يعتقدون انهم في مراكزهم الرسمية ، ويجتثرون الموظفين ، ولا يهمهم شيء حيث يأكلون ويشربون وينامون ، وهمهم الوحيد تحطيم الحكومة البريطانية ، وفخامة السيد نوري السعيد ، ورفقائه الوزراء ، وليلا ونهارا يشتمون ويسبون الحكومة البريطانية والعراقية ، واكثرهم ميالون الى النازية ، واني ارى من المستحسن ان لا احد منهم يطلق سراحه ، حيث ديدنهم المشاغبات ، وبث الدعاية ضد الحكومة البريطانية . والعطف والرافة لا يفيد بمثل هؤلاء ، واري من المستحسن تسليمهم ساعة اقدم الى السلطات البريطانية لردهم ، واني منذ ستة اشهر معهم تحملت انواع الاهانات والشتم منهم . دائماً يحرقون برقيات وعرائض وشكاوى ضدي . هذا ما لزم عرضه لسعادتكم سيدي .

أمر المعتقل في الفاو : السيد شاكرا اسماعيل

١٩٤٢/٢/١ م

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام : سيدي اني اتيت لزيارتكم مرتين مع الاسف لم احظ في مقابلتكم . والان قدمت تقريراً مفصلاً عن المعتقلين على حدة ، لتطلعوا على عملهم وحركاتهم الغير مرغوب فيها .

اخبر سعادتكم عندي في المعتقل شخص يدعى السيد عبد المجيد الهاشمي آمر اللواء مقدم الركن ومدير دعاية عامة سابقاً . اني اعتمد على هذا الشخص ، وهو مستعد يتعاون مع السلطات البريطانية ، ويبث دعاية وفق رغبتكم ، ويطلب مواجعتكم بالسرعة المستطاعة ، واني شاهدت منه الاخلاص والتعاون ، واني كفيله ، وسعادتكم تعتمدون عليه ، وهذا الشخص بالنسبة لمعلوماته العسكرية ، وخصوصاً

(١) بحاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ م من ٥٤ - ٥٥ .

في الدعاية . وبالنظر الى هذا الوقت المصيب ، ارجو التفضل بسرعة طلبه وحضوره
امام سعادتكم حيث يطلب حضوره امامكم ليبين لسعادتكم كل شيء ، واني انتظر
الجواب ودمتم سيدي .

آمر المعتقل في الفاو : السيد شاكرا اسماعيل

١٢/٢/١٩٤٢م

حوادث وانباء متنوعة

١ - نعت « وزارة المواصلات والاشغال » السرجون وورد مدير الموانئ العراقية والملاحه العام ، الذي لعب دورا خطيرا اثناء التجاء الامير عبد الله الى البصرة في اول نيسان ١٩٤١م . وكانت وفاة المدير في ١٠/١٠/١٩٤٢م اثر عملية جراحية اجريت له ففشلت .

٢ - وصل الى البصرة في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٤٢م ، المستر ريشارد كيسي وزير الدولة المقيم البريطاني في الشرق الاوسط . وفي يوم ١٧ من هذا الشهر جاء الى بغداد فاقبعت له المآدب المختلفة من قبل « السفارة البريطانية » ومن قبل الوصي ، ورئيس الوزراء . وبعد ان تفقد القادم مؤسسات العراق النوعية ، اجتمع بالصحفيين في دار السفارة الانكليزية ، وحادثهم في موضوع الموقف الحربي، وقضايا التمويل التي اقلقت الراي العام ، وضرورة تضافر الجهود العامة والخاصة لخدمة المجهود الحربي ، وقد انتهز رئيس الوزراء فرصة وجود الوزير البريطاني في العراق فلم اليه مذكرة خطيرة عن فلسطين سنفردها بالبحث في موضع آخر وهي المعروفة بـ « الكتاب الازرق » .

٣ - اصدرت « وزارة المالية » هذا البيان في ١ تشرين الثاني ١٩٤٢م :

« بناء على مقتضيات المصلحة العامة ، قررت الحكومة عدم منح اية اجازة لتصدير الشعير خارج العراق » .

وزير المالية - رئيس لجنة التمويل العليا

٤ - واصدرت « وزارة المالية » نظاما برقم ٥٨ لسنة ١٩٤٢م يقضي :

« بادماج كافة الشعبات المحدثه في وزارة المالية لشؤون التمويل ، في « مديرية التمويل العامة » التي اصبحت اعمالها تتعلق بشؤون التمويل بصورة عامة ، وتشمل الانتاج المحلي بكامله ، والانتاج المستورد ، وامور وسائط النقل كافة » .

وقد عين حسام الدين جمعة مديرا عاما للتمويل . ومما يذكر بهذا الصدد ان « مديرية التمويل العامة » قررت ان تقوم « مديرية السجون العامة » بعمل الخبز، والصمون ، ويبيعهما للجمهور اعتبارا من يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٤٢م فكان عملها مشكورا .

٥ - اضر الفيضان الذي حصل في ربيع عام ١٩٤٢م بالزراع ضررا بليغا ، نتيجة لكسر السدود ، فاضطرت الوزارة ان تقدم المساعدة للمنكوبين والمتضررين .

٦ - اتخذت « وزارة المالية » قرارا خطيرا : هو ان تستوفي رسوم الاستهلاك عن المحصولات الزراعية ، وقدرها عشرة في المئة ، عينا يضاف اليها واحد في المئة عن « ضريبة تنظيم تجارة الحبوب » فيكون المجموع ١١ ٪ وذلك اعتبارا من صباح يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٢م . وكان الغرض من اتخاذ هذا القرار تأمين المواد المعاشية لقوات الاحتلال البريطانية المحتشدة في العراق ، بعد ان تعذر عليها حمل الاهلين على بيع الحبوب لها ، على الرغم من الاثمان الباهظة والمغريات الاخرى التي عرضت عليهم .

٧ - قام الجيشان : العراقي والبريطاني بتمارين عسكرية مشتركة في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٢م استمرت اربعة ايام ، وذلك في منطقة كفري الكائنة بالقرب من الحدود العراقية الشرقية ، وقد شهدا الوصي ، والسفير البريطاني ، وفريق من رجال السيف والقلم .

٨ - قرر مجلس الوزراء في اوائل كانون الاول ١٩٤٢م ، استخدام الطلاب العراقيين ، الذين اكملوا دراستهم في خارج العراق ، في المفاوضات العراقية في اوروبا الى ان يتمكنوا من الرجوع الى بلادهم ، بعد ان تعذر على الحكومة جلبهم الى الوطن .

٩ - افرجت الحكومة عن خمسة وثلاثين معتقلا في يوم ١٣ كانون الاول ١٩٤٢م ، كان معظمهم من المرموقين . وفي يوم ٥ تموز من هذه السنة افرج عن (٥٧) معتقلا آخرين ، وفي يوم ١٨ منه افرج عن ثلاثة وعشرين معتقلا غيرهم . وفي يوم ٥ كانون الاول ١٩٤٣م افرج عن (٥١) معتقلا فتكون « الوزارة السعيدة السابعة » قد افرجت عن (١٦٦) معتقلا من اصل نيف و ٧٠٠ معتقل .

١٠ - نظمت « السفارة البريطانية » في العراق قرضا للدفاع الوطني البريطاني ، وطلبت الى رؤساء القبائل العراقية المساهمة ، فيه ، فكان مما ساهم به رؤساء القبائل في لواء العمارة وحده زهاء ٥٠.٠٠٠ الف دينار .

١١ - سافر الى القاهرة في مساء يوم ١٤ كانون الاول ١٩٤٢م ، وفد من الاطباء العراقيين للاشتراك في « المؤتمر الطبي العربي » الذي يعقد في الاسكندرية يوم ١٨ من هذا الشهر .

١٢ - توجه الامير عبد الاله الى القاهرة في يوم الخميس الموافق ١٧ كانون الاول ١٩٤٢م ، في سفرة تستغرق ثلاثة اسابيع ، فقامت مقامه هيئة نيابة من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وحلمي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعميد جميل المدفعي ، وقد رافق الامير رئيس الوزراء نوري السعيد ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف تحسين علي ، مدة تفيب رئيس الوزراء عن العراق ، وقد زار ونوري ، ميدان معركة العلمين ،

وميناء الاسكندرية ، وغيرهما من المواقع الخطيرة ، وعاد الى بغداد في اليوم الثاني من كانون الثاني ١٩٤٣ م .

١٣ - اهدت « الحكومة البريطانية » بضع طائرات من الطراز القديم الى الجيش العراقي في حفلة تسليم وتسلم اقيمت في يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٤٣ م حيث تبودلت فيها خطاب المجاملة والشكر ، ثم اهدته تسع دبابات حديثة الصنع جرى تسليمها في يوم ٢٥ آذار من هذه السنة .

١٤ - اعرب الملك فيصل الثاني عن رغبته في زيارة « عمان » فاتخذت التدابير اللازمة لتأمين سفره اليها في ١١ آذار ١٩٤٣ م . وقد صحبتته والدته ، ووالدة والدته ، ومن « عمان » واصل السفر الى القاهرة فتولى وزير الداخلية تحسين العسكري القيام بالواجب . وقد عاد الوزير الى بغداد في يوم ١٢ نيسان ، وعاد الملك اليها في يوم ٣٠ من هذا الشهر بعد ان زار بعض المؤسسات .

١٥ - سافر الى القاهرة في ٢٣ ايار ١٩٤٣ م وزير الداخلية تحسين العسكري فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء .

١٦ - اقر « مجلس الامة » قانونا لمراقبة الايجار والاستئجار الذي اصبح نافذا من يوم ٣ آذار ١٩٤٤ م . وقد نص في مادته الاولى على ان :

« المحاكم ممنوعة من سماع دعوى تخلية دور السكن اذا طلب المستاجر تمديد عقد الايجار بنفس الشروط المتفق عليها في العقد السابق . ولا يجوز تزويد بدلات الايجار ، بعد تنفيذ هذا القانون ، الا بمقتضى قرار يصدره مجلس الوزراء ، يعين فيه زيادة نسب بدلات الايجار كل سنة مرة واحدة » .

وقد اعان هذا التشريع صغار الموظفين واصحاب الدخل المتوسط على مجابهة ارتفاع بدلات الايجار ارتفاعا جنونيا .

١٧ - سافر الى عمان في يوم ٢١ نيسان ١٩٤٣ م الامير عبد الله لاستقبال الملك فيصل الثاني في اوبته من القاهرة الى العراق ، فقامت مقام سموه هيئة نيابة مؤلفة من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وحمدى الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي وقد عاد الى بغداد في ٣٠ من هذا الشهر .

١٨ - وصل الى بغداد في يوم اول حزيران ١٩٤٣ م الجنرال سيكورسكي رئيس وزراء بولنده ، لتفقد الحاميات البولندية القيمة في العراق ، فاقامت له حفلات التكريم « الرسمية والشخصية » وتحدث الى الصحفيين العراقيين ومراسلي الصحف الاجنبية بما املته عليه ظروف الحرب ، وشاء القدر ان تسقط به الطائرة التي كانت تقله فوق جبل طارق في يوم ٥ تموز فيقتل ، فتبودلت برقيات التعازي بين بلاط بغداد ورئاسة جمهورية بولونيا ، ثم بين وزارة الخارجية العراقية ووزارة خارجية بولونيا ، كما اقيمت حفلة قداس للقتيل في بغداد .

١٩ - قصد رئيس الوزراء نوري السعيد مدينة القدس في ١٠ تشرين الاول

١٩٤٣ م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الاقتصاد سلمان البراك ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري . مدة غياب الرئيس نوري عن العراق ، وقد عاد فخامته الى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر .

٢٠ - دعي الامير عبد الله الى زيارة بريطانية فقبل الدعوى ، وسافر الى لندن جوا في يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٣ م ، على ان يقوم بوصاية العرش عمه سمو الامير زيد ، والى ان يحضر سموه العراق ، تعينت هيئة نيابة من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، والسيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي ، وقد وصل نائب الوصي الى بغداد في يوم ٣١ من هذا الشهر ، وعاد الوصي اليها في يوم ١٢ كانون الاول ١٩٤٣ م .

تعديل القانون الاساسي

نصوص قانونية :

نصت المادة الثامنة عشرة بعد المئة من القانون الاساسي العراقي على انه :

« يجوز لمجلس الامة ، خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون ، ان يعدل ايا كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، او الاضافة اليها ، لاجل القيام بأغراضه ، على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين » اهـ .

واستنادا الى هذا النص كان مجلس الامة قد وافق في اجتماعه غير الاعتيادي المنعقد في تموز ١٩٢٥ ، على اجراء تعديلات طفيفة في القانون الاساسي كجواز تغييب الملك عن العراق ، وكيفية احتساب مخصصات الاعيان والنواب عن مدة الاجتماع الاعتيادي للمجلس ، وفي كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي والطرق الواجب اتباعها في « تأليف المحكمة العليا » ... الخ. وقد نشرنا هذا التعديل في ختام الجزء الاول من كتابنا .

ونصت المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون المشار اليه على انه :

« عدا ما نص عليه في المادة السابقة ، لا يجوز قطعيا ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات ، من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة ايضا ، الا على الوجه الآتي :

« كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كلا المجلسين المذكورين . وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه ، وعلى مجلس الاعيان ، التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية ، فاذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي كليهما ايضا ، يعرض على الملك ليصدق وينشر » اهـ .

فكرة التعديل الاساسي :

اشغلت فكرة تعديل بعض المواد الاساسية في « القانون الاساسي » الوزارات التي تكونت بعد نشره في ٢١ آذار ١٩٢٥ ، وكان المسؤولون ينتظرون مرور السنوات الخمس التي حتمتها المادة ١٩ من هذا القانون للشروع في هذا التعديل ، والى ذلك اشارت « الوزارة السعدونية الرابعة » المكونة في ١٩ ايلول سنة ١٩٢٩ م .

« الفقرة ٥ من النهاج : ان التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على امور كثيرة : تبديل مبدا اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب المخصصات ، وانتقاء الوزراء من خارج المجلس .

المواد الزائدة في القانون :

وفي « القانون » المذكور بعض مواد كان ينبغي إلغاؤها ، لانتفاء الحاجة إليها منها :

المادة (١١٣) المتعلقة بوجوب مراعاة القوانين العثمانية ، او التي اصدرتها سلطات الاحتلال البريطانية ، والوزارات العراقية الى حين نشر القانون الاساسي حتى تلغى او تستبدل بغيرها .

المادة (١١٤) المختصة بشرعية البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ... الخ .

المادة (١١٥) التي نصت على اعتبار « كل شخص بريئا ومضانا ... بشأن الاعمال التي اتي بها بسلامة نية ، امثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، او الحاكم الملكي العام ، او المندوب السامي ... الخ » .

المادة (١١٦) المتعلقة بشرعية الاحكام الصادرة من قبل الحكام السياسيين البريطانيين ، او معاونيهم ... الخ .

المادة (١١٧) الباحثة عن شرعية القرارات الصادرة من قبل الحكام السياسيين البريطانيين او معاونيهم .

المادتان (١١٨) و (١١٩) الباحثتان عن الزمن المحدد لتعديل القانون الاساسي ، وكيفية تعديله ، الى مواد اخرى دلت التطبيقات البرلمانية والحقوقية على ضرورة تبديلها او إلغاؤها .

وكانت اسس هذه التعديلات مهيأة في عهد الملك فيصل (٢٣ آب ١٩٢١م - ٨ ايلول ١٩٣٣م) ولكن حصر العراق جهوده في موضوع ادخال العراق في عضوية عصبة الامم ، واندلاع ثورة التلياريين في آب ١٩٣٣م اديا الى تأخير تشريعها .

وفي عهد الملك غازي (٨ ايلول ١٩٣٣م - ٤ نيسان ١٩٣٩م) اشتدت الرغبة في تعديل القانون الاساسي تعديلا اساسيا .

« فالفت لجنة من رجالات العراق ، الذين مارسوا تطبيق القانون الموضوع البحث في البرلمان زمنا طويلا او اشغلوا بعض الوظائف الحكومية الهامة ، مما جعلهم واقفين على ما يحتاجه القانون المذكور من تحويل وتعديل في احكامه (١) وكانت من نتائج اعمال تلك اللجنة ان تقدمت بلائحة احتوت على لزوم إلغاء بعض المواد من القانون ، لعدم وجود فائدة من بقائها ، بناء على انها كانت موضوعة لدور انتقال

(١) كانت اللجنة مؤلفة من السادة : ناجي السويدي ، ورستم حيدر ، وعبد العزيز القصاب ، ومستشار وزارة العدلية ، المستر دراورد .

العراق من الحكومة التركية ، ثم الإنكليزية ، الى الحكومة الوطنية ، وتناولت ايضا تعديل بعض المواد تعديلا جوهريا ، منه ما يمس حقوق الملك ، ومنه ما يتعلق بغير ذلك . وقد كان بالإمكان القيام بهذه التعديلات ، لولا الكارثة التي حلت بالعراق بوفاة ملكه المرحوم غازي الاول ، وانتقال العرش الى خلفه ، جلالة الملك فيصل الثاني ، تحت وصاية صاحب السمو الامير عبد الله ، ووجود النص الصريح في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، الذي يمنع - في مدة الوصاية - ادخال اي تعديل في القانون بشأن حقوق الملك وورثته « (١) .

بعث فكرة التعديل :

وعلى اثر ترك الامير عبد الله بغداد ، والتجائه الى البصرة الحربية البريطانية (كوك شبر) الراسية في البصرة في ٣ نيسان ١٩٤١ وما اعقب ذلك من اصطدام بين الجيشين العراقي والبريطاني في الثاني من ايار من هذه السنة ؛ ثم نزوح القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وايار الى ايران ، واحتلال العراق من قبل القوات البريطانية احتلالا جديدا في حزيران من هذه السنة ، وعودة الامير المشار اليه الى ممارسة واجبات الوصاية (٢) على اسنة الحراب الإنكليزية ؛ على اثر ذلك كله تجددت الرغبة في تعديل « القانون الاساسي العراقي » تعديلا يخالف التعديلات التي كان في النية ادخالها عليه من قبل ، لانه تناول احداثا آتية ارتأت الوزارة ان تعالجها عن طريق تعديل الدستور مثال ذلك :

جواز نقل العاصمة من بغداد الى غيرها من المدن بصورة مؤقتة (٣) وانتقال ولاية العهد الى ارشد رجل عراقي من ابناء اكبر انجال الملك حسين بن علي مدة شغورها (٤) وهو الامير عبد الله بالذات واعطاء الملك حق اقالة رئيس الوزراء عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة (٥) وجعل عدد اعضاء مجلس الاعيان مساويا لربع عدد اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٣٨ نائبا . بعد ان حدد القانون الاساسي عدد الاعيان بالعشرين (٦) وجواز اجتماع مجلس الامة في خارج العاصمة ، اذا تعذر اجتماعه فيها (٧) وجواز تعيين نواب وزراء ووزراء بلا وزارة (٨) وضرورة

(١) كلفة موجزة عن تعديل القانون الاساسي - ص ٢/١ مطبعة الحكومة ١٩٤٤ م .

(٢) يراجع المجلد الخامس من « الوزارات العراقية » لمعرفة هذه الحوادث .

(٣) المادة الثالثة من القانون المعدل .

(٤) الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون المعدل .

(٥) الفقرة السادسة من المادة ال (٢٦) .

(٦) الفقرة الاولى من المادة ال (٢١) .

(٧) الفقرة (٢) من المادة (٢٨) .

(٨) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة (٦٤) .

تصديق مقررات مجلس الوزراء من قبل الملك (١) وعدم جواز تشريع قانون باعفاء من ارتكبوا جرائم من شأنها المساس بشكل الحكومة (٢) ونحو ذلك من التعديلات التي املتتها الظروف الخاصة لا المصلحة العامة .

الشروع في التعديل :

وفي كانون الاول ١٩٤١ م ، فاتحت وزارة العدلية سكرتارية مجلس الوزراء في موضوع تعديل القانون الاساسي ، موضحة ان المادة (٢٢) منه نصت على انه : لا يجوز ادخال تعديل ما في القانون الاساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته . وان للفقهاء رأيين : احدهما عدم جواز تنقيص حقوق الملك ، والاخر عدم امكان اضافة حقوق جديدة الى الملك ، فلذا قرر مجلس الوزراء في ١١ من هذا الشهر تأليف لجنة من السادة :

- ١ - جميل المدفعي ٢ - توفيق السويدي ٣ - عمر نظمي
- ٤ - مصطفى العمري ٥ - محمود صبحي الدفري ٦ - نوري القاضي
- ٧ - بهجت زينل ٨ - عبد الهادي الظاهر ٩ - انطوان شماس
- ١٠ - عبد الجبار التكرلي ١١ - جميل عبد الوهاب ١٢ - عبد الوهاب محمود .

لوضع التعديلات المقتضاة للقانون الاساسي ، فاصطدمت « اللجنة » في بدء شروعاتها في العمل بمشكلة دستورية هي هل يجوز تعديل المواد التي تعين حقوق الملك في عهد الوصاية او لا يجوز ؟ فارتأت الحكومة جمع « المحكمة العليا » لتفسير المادة (٢٢) من القانون فقالت الاكثرية :

« لدى النظر في الموضوع وبعد مداولة ، رأت اكثرية المحكمة انه اذا كان القصد اضافة حقوق الى جلاله الملك في لائحة الدستور الجديد ، فذلك جائز ، لعدم مخالفة نص الصبارة الاخيرة من الفقرة الاولى من المادة (٢٢) من القانون الاساسي التي تمنع ادخال تعديل ما مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ، اذ لا يعد ذلك تعديلا في هذا الباب » .

٢٤ كانون الاول ١٩٤١

صالح باشا اعيان عبد المحسن شلاش حسن تاتار داود سمره عمر نظمي
محمد الصدر (٣)

وقالت الاقلية :

« ان ما جاء في آخر الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرين من القانون

(١) المادة (٦٥) من القانون المعدل .

(٢) المادة (١٢٣) من القانون المعدل ، ويقصد بهم القانونين بحركة مايس ١٩٤١ .

(٣) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٢ م .

الاساسي ، يمنع ادخال اي تعديل في القانون الاساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته ، وقد ايدت الفقرة القانونية هذا المنع بكلمة (ما) التي يجب والحالة هذه ان تكون شاملة ومانعة ، اي تعديل كان ، بما فيه تنقيص الحقوق وتزويدها .
اذ ان الغاية من هذا المنع والتحذير ليس ملاحظة تنقيص حقوق الملك في عهد الوصاية فقط ، بل اراد القانون ان تمارس هذه الحقوق في عهد الوصاية ، كما كانت تمارس في عهد الملك السابق ، دون زيادة او نقصان ، الى ان يبلغ الملك الصبي سن الرشد، ويتولى العرش . ان المقصود من (حقوق الملك) التي جاءت في المادة هي وجائب الملك ، وذلك بدلالة ما جاء في الباب الثاني من القانون الاساسي الذي عدد الاعمال والوجائب التي يقوم فيها الملك في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ تحت عنوان (الملك وحقوقه) فلهذا نرى ادخال اي تعديل بشأن حقوق الملك ، مخالفا للقانون الاساسي . كما اننا نرى اضافة حقوق جديدة للملك هو (تعديل) ايضا وهذا يخالف نص الفقرة المذكورة التي جاءت مطلقة » .

٢٤ كانون الاول ١٩٤١م

عبد العزيز المطير عضو محكمة التمييز محمود صبحي الدفترى عضو مجلس الاعيان (١) .

وخالف قرار الاكثرية ايضا عضو آخر ، ولكن من ناحية اخرى فقال :

« ان التعديل بتزويد حقوق الملك في القانون امر جائز مستنبط من قصد المشرع الذي استهدف حماية هذه الحقوق ، بعدم التعرض لها بالتنقيص ... ولكنني اختلف مع الاكثرية بانني ارى ان تكون هذه الحقوق الجديدة ، المراد ادخالها في القانون الاساسي ، غير منقصة من حقوق الشعوب ، وحقوق مجلس الامة ، الواردة في الدستور ، فأخالف الاكثرية من هذه الناحية فقط » (٢) .

٢٤ كانون الاول س - مصطفى التكرلي عضو محكمة التمييز

واستأنفت « اللجنة » بعد صدور هذه الفتاوى نشاطها ، وانتهت من وضع التعديلات في ظروف لا تغبط عليها . وفي ٥ آذار ١٩٤٣م رفعت نتائج عملها الى « الوزارة السعيدية السابعة » فأحالتها هذه بدورها الى « مجلس النواب » الذي قرر في يوم ٢٣ من هذا الشهر ، تأليف لجنة مختلطة من ٢٥ نائبا لتدقيق هذه التعديلات . وكان بين اعضاء هذه اللجنة : الفقيه ، والقانوني ، والامي الذي لا يفقه معنى القانون . اما اسماؤهم فهي :

- | | | |
|-------------------|---------------------|----------------------|
| ١ - توفيق السويدي | ٢ - جميل عبد الوهاب | ٣ - رايح العطية |
| ٤ - روبين بطاط | ٥ - شفيق نوري | ٦ - عبد الوهاب محمود |
| ٧ - طالب محمد علي | ٨ - عارف حكمة | ٩ - فريق الزهر |

(١) المصدر نفسه .

(٢) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد ١٩٨٥ التاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٤٢ .

- ١٠ - علي ممتاز ١١ - سلمان الشيخ داود ١٢ - حامد النقيب
 ١٣ - رزوق غنام ١٤ - داخل الشعلان ١٥ - حسن سهيل
 ١٦ - عز الدين النقيب ١٧ - ابراهيم يوسف ١٨ - احمد عثمان
 ١٩ - احمد الجليلي ٢٠ - صالح شكاره ٢١ - علي خيري الامام
 ٢٢ - رؤوف الشيخ محمود ٢٣ - امجد العمري ٢٤ - جمال بابان
 ٢٥ - محمد باقر الحلبي (١) .

وقد لاحظت « الوزاة » ان الوقت لم يعد كافيا لانجاز تعديل القانون ضمن المدة المتبقية من اجتماع البرلمان ، فعرضت « لائحة التعديل » على « مجلس الاعيان » بصورة غير رسمية ، ليتفرغ لدراستها حتى اذا احيات اليه من قبل « مجلس النواب » رسميا يكون هذا المجلس قتلها بحثا وتدقيقا ، وقد تألفت لجنة من النائبين : توفيق السويدي وعبد الوهاب محمود ، واليمين ابراهيم كمال للتوفيق بين آراء اعضاء مجلسي النواب والاعيان .

في مجلس النواب :

خصص مجلس النواب جلسته الثانية والاربعين ، المنعقدة في يوم ٢٧ مايس ١٩٤٢م ، للمصادقة على « قانون تعديل القانون الاساسي » فوقف القانوني الكبير توفيق السويدي ، نائب بغداد واحد رؤساء الوزارات السابقين ، والقى خطابا مطولا جاء فيه :

« لم يحدث ، على ما اعلم . شيء ما يستلزم النظر في ان من الضروري اجراء تعديل في دستور سنة ١٩٢٥ ، بشكل تتطلبه مصلحة ضرورية عامة ومستعجلة في هذه البلاد ، ولكن الشعور كان سائدا بأنه اذا ارتكبت اخطاء دستورية اثناء سير حياة الامة ، فهي ليست ناشئة من الدستور او من نقص فيه ، وانما كانت من سوء تطبيق احكامه ، ومن احكام فاسدة شرعت او وقعت . سواء كان ذلك في قانون الانتخابات الذي لم يحقق الامل ، او القوانين الاخرى التي سنت وهي لم تحقق الامل الدستوري الذي يجب ان يدعم هذا القانون الاساسي . والان بعدما تخللت كثير من الحوادث ، اصبحنا نعتقد بانها متأتية من الدستور ، والحقيقة انها لم تات من الدستور ، بل انما اتت من سوء التطبيق ، وضياع مراقبة المجلس ، وعدم استعمال سلطته ، واضعافه بشكل لا يمكنه من محاسبة الحكومة ، فتهديد هذا المجلس بالحل المتواصل هو الذي جعله ان يكون مجلسا لكل وزارة » (٢) .

وكان النائب جميل عبد الوهاب قد ذكر لتسوية منح الملك حق اقالة رئيس الوزراء : « ان القاعدة العامة هي ان من يملك التعيين ، يملك العزل . هذه القاعدة اخذت بها كثير من الدول ، وليست هي بدعة كما يعتقد ذلك بعض الاخوان . فالدستور المصري ، والدستور التشيكوسلوفاكي ، والروماني ، والالمانى ، وحتى

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ م من ١٩٥ .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ م من ٣٧٦ - ٣٧٧ .

الدستور الانكليزي اخذ بهذه القاعدة « (١) .

فرد السيد توفيق السويدي على ذلك قائلا :

« في قانوننا المقصود في التعيين هو الاختيار ، والقاعدة التي جرت منذ عشرين سنة في التعيين هي الاختيار ، وهذه القاعدة هي التي جرت عندنا منذ عشرين سنة ، قاعدة الاختيار لا التعيين . وللاختيار شروط بالنسبة للميل الذي يسود المجلس تجاه اي شخص ، وهذه القضية ذكرت كثيرا ، ووددت ان اسجل وجهة نظري فيها حتى لا يكون التباس . واما قضية عزل رئيس الوزراء في الدستور الانكليزي فلا توجد بتاتا « (٢) .

وتدارك رئيس الوزراء نوري السعيد ، الموضوع فقدم اقتراحا بتعديل الفقرة السادسة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي على هذا الوجه :

(٦ - للملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ان يقلل رئيس الوزراء) .

ثم قال - نوري السعيد - ما نصه :

« ان حق اقالة رئيس الوزراء ما هو الا حق كما يسمى - فيتو - ولا يستعمل في كل حين ، بل عندما يشعر رئيس الوزراء بعدم امكان تمشية الامور مع صاحب العرش ، او مع المجلس ، ولا بد وان يستقيل ... وان بقاء هذا النص مع الزمن سوف يبقى لا حكم له « (٣) .

فاستأنف النائب توفيق السويدي الكلام وقال :

« الدستور وضع مبدا . وهو انه في زمن الوصاية لا يتعرض بشيء يتعلق بحقوق الملك ، وهذا قيد احترازي ، فمخاوفي تتأتى من ان زمن الوصاية ما دام موجودا ، فكثير من القيود بالدستور القديم تقيد التعديل في حقوق الملك ، ليس بالزيادة او غيرها ، ولو صرفنا النظر عن التعديل باجمعه ، لكان اوفى واحسن ، خصوصا والجو حار ، وفيه ادارة عرفية ، وفيه مخاوف تتعلق بالخبز والرزق اكثر مما تتعلق بالدستور (٤) .

وعندما جاء دور التصويت النهائي ، تسلل من الجلسة الذين لم يرغبوا في مجابهة الوزارة بالرفض ، خشية ان يفقدوا نياباتهم في الانتخابات المقبلة ، فبقي ٧٨ نائبا من اصل ١٢٧ صوتوا كلهم بالموافقة .

(١) المصدر نفسه ص ٢٧٨ ليس في الدستور الانكليزي ما يسمح باقالة رئيس الوزراء .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٨١ .

(٣) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢/١٩٤٣ م ص ٢٨٩ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢٩١ .

في مجلس الاعيان :

خصص مجلس الاعيان جلسته الثانية والعشرين المتعقّدة في يوم ٩ حزيران ١٩٤٣م ، للمذاكرة في « قانون تعديل القانون الاساسي » فحضر الجلسة الوصي الامير عبد الاله بالذات (١) . وافتتح المناقشة رئيس الوزراء ، فالتقى خطاباً مطولاً تناول حياة البلاد النيابية ، واوضاعها الدستورية ، وما اصابها من رجات عنيفة ، وانتقالات خطيرة ، واتى على فكرة تعديل الدستور ، والصعوبات التي جابهتها ، والطرق التي سلكتها لتحقيق هذا التعديل ، ومما جاء على لسانه في هذه الجلسة قوله :

« ان الشعور بضرورة تعديل الدستور ، في الحقيقة قد بدأ قبل هذا التاريخ بزمان غير قليل . لقد بدأ هذا الشعور على عهد المغفور له الملك فيصل الاول . وكانت هناك على ما اذكر ملفّة خاصة تحتوي على بعض مواد الدستور ، كان جلالته قد وجد فيها نقصاً ورغب في تعديلها... واهم الاسباب التي حملت جلالته على التفكير في ضرورة التعديل هو الحاجة الماسة التي لمسها جلالته ، والتي لمسناها جميعاً من ضرورة اصلاح الموجع عن طريق العرش... ان القوانين الاساسية انما تعدل بنتيجة الحاجة وقد حصلت الحاجة... وآخر هذه الضرورات ظهرت لنا عندما كنا في عمان في ايام الحوادث المألومة ، وقد تجلّت في ذلك الوقت هذه الخطورة بصورة ظاهرة ، مما اوجب علينا تلافيتها في اول فرصة ممكنة » (٢) .

وتناول الحديث بعد رئيس الوزراء السابق العين جميل المدفعي ، وكانت وزارته الرابعة المكونة في ١٧ آب ١٩٣٧م قد تبنت فكرة « تعديل القانون الاساسي » والتفت لجنة لهذا الغرض برئاسة السيد ناجي السويدي ، وعضوية السيدين : رستم حيدر ، وعبد العزيز القصاب ، تحت اشراف مستشار وزارة العدلية المستر دراورد ، الذي كان قد ساهم في وضع اسس « القانون الاساسي العراقي » في عام ١٩٢٠م فقال « المدفعي » :

« سادتي !

« انا كنت ممن يعتقدون بأن الظروف الحاضرة غير ملائمة لتعديل الدستور ، رغم انني كنت رئيس لجنة سابقة لتعديل الدستور وذلك :

اولاً - لان العهد عهد وصاية ، وفي نظري ان ليس من المستحسن ادخال تعديل ، على حقوق الملك في عهد الوصاية .

ثانياً - لان الظروف ظروف حرب اضطرت الحكومة ان تتخذ بسببها بعض

(١) قال لنا العين محمود صبحي الدفترى : ان مستشار وزارة العدلية المستر (دراورد) استبشع حضور الوصي هذه الجلسة ، وعده بمثابة ضغط على الاعيان ليقروا اللائحة التي ضمنت له ولاية العهد ، ومن ثم الملكية مدة حياته .

(٢) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٣ م ص ٤٨٥ .

الاجراءات التي رأتها ضرورية ، مما قد تؤثر على سلامة المناقشة والتدقيق في مثل هذه اللائحة الهامة .

ثالثا - مع احترامي للكثير من اعضاء مجلس النواب ، اجد ان هذا المجلس ليس بالمجلس الجدير بان يناقش ويعدل قانونا اساسيا ، بعدما سبق له من اعمال ظهر انه لم يؤد الواجبات حقها (١) هذا فضلا عن ان مشكلتنا لم تنجم حسب اعتقادي عن نقص في الدستور . ومع ذلك بالنظر لوجود مواد مفيدة ومهمة في التعديلات التي اجريت ، ورغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لانجاز هذه اللائحة ، وافقت عليها وارجو من المجلس العالي باسم اللجنة ان يوافق عليها ايضا ، كما ارجو ان تكون هذه التعديلات فاتحة عهد خير ورخاء واطمئنان للبلاد ان شاء الله « (٢) .

اي ان المدفعي بعد ان عدد اسبابا هامة لعدم ملائمة الظروف لتعديل القانون عاد فاعلن موافقته عليه « رغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لانجاز هذه اللائحة » .

اما العين محمود صبحي الدفري فكان اشد الاعيان معارضة لفكرة التعديل ، وقد ادلى برأيه الصريح في عدم جواز ادخال اي تعديل على حقوق الملك مدة عهد الوصاية ، فكان جزاؤه انه حرم من تجديد عينيته ، كما حيل بينه وبين انتخابه نائبا ، فبقي منكسما ، على نفسه حتى مقتل الامير عبد الاله في ١٤ تموز ١٩٥٨ . وهذا نص قوله :

« ظهرت فكرة تعديل الدستور الى حيز الوجود بصورة جديدة على اساس وضع مواد خاصة ، لتعزيز مجلس الامة ، وجعل سلطة واسعة له للاشراف على السلطة التنفيذية فاخترت هذه الفكرة في عهد فخامة المدفعي ، فشكلت في سنة ١٩٣٨م لجنة من رجال القانون والسياسة ... غير انه قبل ان تقدم اللجنة مقترحاتها ، فجمعت البلاد بوفاة المرحوم الملك غازي ، وانتقل العرش الى صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، الذي كان ولا زال في عهد الوصاية ، الامر الذي جعل اللجنة ان تتجه في مقترحاتها عما يخص حقوق الملك اتجاها خاصا . اذ كان من المقرر لديها ان تجري تعديلات هامة في حقوق الملك وواجبه على اساس تنقيص تلك الحقوق وتوزيعها على سلطات اخرى ، لايجاد بعض التوازن بين القوى ... الا ان اللجنة ارفأت حذف هذه المقترحات من اللائحة التي اعدتها ، باعتبار عدم جواز اجراء تعديل ما في القانون الاساسي بشأن حقوق الملك ووراثته خلال عهد الوصاية .. ان اللجنتين اللتين شكلتا من نخبة من رجال الامة لفرض تعديل الدستور ، رغم تشكيل احدهما قبل صدور قرار المحكمة العليا ، والاخرى بعده ، ارتأتا عدم جواز

(١) يشير العين الى حادثة اجتماع مجلس الامة في ١٠ نيسان ١٩٤١ م ، ومناذاته بالشراف شرف وصيا على العرش ، ثم ترحيبه بالامير عبد الاله ، عند افتتاحه مجلس الامة في ٢ تشرين الثاني من السنة نفسها ، والتماس سموه التكيل بالشراف شرف والقائمين بحوادث نيسان وايار ١٩٤١ م .

(٢) محاضر مجلس الاميان (الاجتماع العادي السابع عشر) ص ٤٩٠ .

اجراء مثل هذا التعديل ... ان الفقرة الاخيرة من المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، التي حذرت اجراء تعديل ما بشأن حقوق الملك في عهد الوصاية ، استهدفت نقطة هامة فيما يخص حقوق الملك والامة معا . كما لا يخفى على حضراتكم ان حقوق الوراثة والسلالة الملكية معيتان في القانون الاساسي . اذ ان صاحب التاج في نظر القانون معلوم ، وهو من سلالة المغفور له الملك فيصل الاول ، فهذا الوضع يعين لنا الاتجاه على ان الدستور سكت عن تعريف شخصية الوصي ، ولم يحددنا في انتخابه ، فاذن ان الشخص الذي يقوم باعباء الوصاية مجهول في نظر القانون ، وامر انتخابه مناط بمجلس الامة ، الذي قد يصيب فيه وقد يخطيء ، وقد حصل الامر ان بالفعل ... نحن الآن في حالة حرب ، وان ارقى الامم ديمقراطية في العالم ، في حالة كهذه ، تصدر قوانين استثنائية ... ونحن اتباعا لهذه القاعدة ، اصدرنا قوانين ومراسيم هامة في هذا الشأن ... ان الصحافة اصبحت مقيدة تقييدا قويا ، وان الاجتماعات لا شك غدت ممنوعة .. وكذلك المخابرات التلفونية ، وان الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية في اعتقال الاشخاص ، لم يملكها اي شخص ، فهل يعتبر هذا الوضع مع هذا القيد على حرية الآراء ملائما لتعديل او وضع دستور ؟؟ « (١) .

وخالف العين عمر نظمي لائحة التعديل من ناحية اخرى فقال :

« سادتي ! وقعت في الماضي حوادث مؤلمة ، لا شك انها مست بالدستور والعرش ، وكان من اهم الامور التي مست الدستور والعرش هو اولا انكار حق الملك باقالة رئيس الوزراء ، وثانيا الاستمرار في الحكم من قبل رئيس وزارة لم يترك منصبه بالرغم من استقالة اكثر اعضاء وزارته ، خلافا لاحكام المادة ٦٤ من القانون الاساسي ، ان الحكومة عند تقديمها لائحة تعديل الدستور في بادئ الامر ، اعتقد انها كانت موفقة ، لان اللائحة تستهدف امر معالجة الدستور بصورة كاملة غير منقوصة ، وفي مقدمة هذه المعالجات ، معالجة قضية الاقالة ، واعتبار الوزارة مستقلة عندما يقل عدد الوزراء عن سبعة ، فلذلك انا ومن كان على رأيي قد رحبنا بالرأي الاول كل الترحيب ، اما الآن فقد رجعت الحكومة عن قسم من رأيها في التعديل ، اذ قبلت ادخال قيود وشروط في حق الاقالة ، وكذلك حذفت الفقرة المتعلقة بضرورة استقالة الوزارة ، عندما يصبح عدد الوزراء اقل من الحد الادنى المعين في القانون الاساسي ، فانا مع احتفاظي برأيي عند المذاكرة على المواد المتعلقة بهذه القضية ، اقول ان هذه التعديلات الجديدة سوف لا تزيل الغموض الموجود في القانون الاساسي ، والتعمد على احكامه ، كما اوضح ذلك معالي العين عبدالمحسن شلاش . سادتي ! ان الضرورة والمصلحة العامة عبارتان لا حدود لهما ، فادخال مثل هذه القيود في صلب الدستور ، يجعل تقديرها بيد الملك ، وبيد المسؤولين الآخرين ، في وقت واحد ، فيجوز ان الملك يرى ظروفنا يقدر معها وجود ضرورة ومصلحة عامة توجب اقالة الوزراء ، في حين ان المسؤولين الآخرين لا يرون في ذلك

اي ضرورة واي مصلحة عامة ، فكيف تحل الازمة ؟ » (١) .

وكان مجلس الاعيان قد الف لجنة خاصة لفحص لائحة التعديل قوامها
السادة :

- | | | |
|---------------------|------------------|---------------------|
| ١ - جميل المدفعي | ٢ - صادق البصام | ٢ - جلال بابان |
| ٤ - عبد المهدي | ٥ - احمد الداود | ٦ - عبد المحسن شلاش |
| ٧ - مصطفى العمري | ٨ - ابراهيم كمال | ٩ - عمر نظمي |
| ١٠ - صالح باش اعيان | ١١ - عزرة مناحيم | ١٢ - محمود صبحي |
- الدفتري .

فقررت هذه اللجنة قبول التعديل بالاكثرية ، وكان المخالفان لفكرة التعديل
العينين : محمود صبحي وعمر نظمي ، وقد اثبتنا وجهة اعتراض كل منهما اعلاه ،
نوافق المجلس على التعديل باكثرية اثني عشر صوتا ، ضد صوتين فقط . وفيما
يلي نص التعديل :

قانون التعديل الثاني للقانون الاساسي لسنة ١٩٢٥م

بعد الاطلاع على المادة الـ ١١٩ من القانون الاساسي ، وتوفر كافة الشروط
المعينة فيها ، وبموافقة مجلسي الاعيان والتواب ، امرنا بتصديق ونشر هذا
القانون :

المادة الاولى : تعدل المادة الثانية من القانون الاساسي بالوجه التالي :
العراق دولة ذات سيادة ، وهي مستقلة حرة . ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل
عن شيء منه . وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثانية - تعدل المادة الثالثة منه بالوجه الآتي :
مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة ، اتخاذ غيرها عاصمة
بصورة مؤقتة .

المادة الثالثة - تعدل المادة الرابعة بالوجه التالي :

يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ، ويقسم افقيا الى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية . اعلاها
الاسود ، فلأبيض ، فالأخضر ، على أن يحتوي على شبه منحرف أحمر من جهة
السارية . تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية
لعرض اللون الأبيض . وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان أبيضان ذوا
سبعة اضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية .

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) من ٤٩٧ - ٤٩٨ .

اما طريقة استعمال العلم ، وشعار الدولة ، وشاراتها واوسمتها فتعبر بقانون .

المادة الرابعة : تعدل المادة الخامسة بالوجه التالي :
الجنسية العراقية واحكامها يحددها القانون .

المادة الخامسة : تعدل المادة العاشرة بالوجه التالي :
١ - حقوق الملكية مصونة . فلا ينزع ملك احد او ماله ، الا لاجل النفع العام ، في الاحوال والطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضا عادلا .

٢ - ولا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ، ولا مصادرة المواد المنوعة ، الا بمقتضى القانون .

٣ - السخرة المجانية ، والمصادرة العامة للاموال ، المنقولة وغير المنقولة ، محرمة بتاتا .

المادة السادسة : تعدل المادة الحادية عشرة بالوجه التالي :

لا تفرض ضريبة او رسم الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع المكلفين .

المادة السابعة : تعدل المادة الرابعة عشرة بالوجه التالي :

للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى ، واللوائح ، في الامور المتعلقة باشخاصهم ، او بالامور العامة ، الى الملك ومجلس الامة والسلطات العامة بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون . اما مخاطبة السلطات باسم جمع من الناس فلا تكون الا للهيئات الرسمية ، والاشخاص المعنوية .

المادة الثامنة : تعدل المادة الثامنة عشرة بالوجه التالي :

العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية ، والسياسية ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين ، واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت ام عسكرية . ولا يولى الاجانب هذه الوظائف الا في احوال استثنائية يعينها القانون .

المادة التاسعة : تعدل المادة العشرون بالوجه التالي :

١ - ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سنا على خط عمودي ، وفقا لاحكام قانون الوراثة .

٢ - اذا شغرت ولاية العهد ، نظرا لقانون الوراثة ، فانها تنتقل الى ارشد رجل عراقي من اكبر ابناء الملك حسين بن علي مدة شغورها (١) .

(١) قال لنا القانوني الضليع البارع السيد نوري القاضي السكرتير العام لديوان مجلس الوزراء : انه وضع اكثر من ثلاثين صيغة لوضع المادة الدستورية التي تحصر ولاية العهد بالامر عبد الله دون غيره حتى استقر رايه على هذه الصيغة .

المادة العاشرة : تعدل المادة الحادية والعشرون بالوجه التالي :

يقسم الملك اثر تبوئه العرش ، يمين المحافظة على احكام القانون الاساسي ، واستقلال البلاد ، والاخلاص للامة والوطن ، امام مجلس الاعيان والنواب ، في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان .

المادة الحادية عشرة : تعدل المادة الثالثة والعشرون بالوجه التالي :

١ - للملك عند ميسس الحاجة ان يغيب عن العراق ، بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره . وينصب الملك قبل غيابه نائباً عنه ، او (هيئة نيابة) ويعين الحقوق التي يفوضها لمن ينوب عنه بموافقة هذا المجلس .

٢ - لا يمارس النائب ، او اي عضو من هيئة النيابة ، حقاً من حقوق الملك الا بعد ان يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي .

٣ - اذا كان مجلس الامة مجتمعاً تؤدي اليمين امامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة . والا فتؤدي امام مجلس الوزراء بحضور رئيسي مجلس الاعيان والنواب ، او من يقوم مقامهما .

٤ - لا يكون الوزير نائباً او عضواً في هيئة النيابة . واذا كان احد اعضاء مجلس الامة نائباً او عضواً في هيئة النيابة ، فلا يشترك في مجلسه مدة النيابة .

٥ - اذا امتد غياب الملك اكثر من اربعة اشهر ، ولم يكن مجلس الامة مجتمعاً ، يدعى حالاً الى الالتئام للنظر في الامر .

٦ - يجب ان يكون النائب ، او العضو ، في هيئة النيابة عراقي الجنسية ، لا يقل عمره عن ثلاثين سنة . ويجوز تعيين احد اقرباء الملك المذكور الذي اكمل السنة الثامنة عشرة .

المادة الثانية عشرة : تعدل المادة السادسة والعشرون بالوجه التالي :

١ - الملك راس الدولة الاعلى ، وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ، ويراقب تنفيذها ، وبأمره توضع الانظمة لاجل تطبيق احكام القوانين ، ضمن ما هو مصرح به فيها .

٢ - الملك يصدر الاوامر باجراء الانتخاب العام لمجلس النواب ، وباجتماع مجلس الامة ، ويفتح هذا المجلس ، ويمطله ، ويفضه ، ويحل مجلس النواب ، وفقاً لاحكام هذا القانون .

٣ - اذا ظهرت ضرورة اثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، او لدفع خطر عام ، او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، او للقيام بواجبات المعاهدة ، فللملك الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة ، يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الاحوال ، على الا تكون مخالفة لاحكام هذا القانون الاساسي ، ويجب عرضها

جميعها على مجلس الامة في اول اجتماع ، عدا ما صدر منها لاجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة ، والمجلس التاسيسي ، فان لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها . وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان ، ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعا عليها بتواقيع الوزراء كافة .

وتشمل لفظة - القانون - المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ، ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

٤ - الملك يعقد المعاهدات ، بشرط ان لا يصدقها الا بعد موافقة مجلس الامة عليها .

٥ - الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٦ - للملك ، عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ، ان يقيل رئيس الوزراء .

٧ - الملك يعين أعضاء مجلس الاعيان ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٨ - الملك ، بناء على اقتراح الوزير المسؤول ، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين ، والموظفين الملكيين ، والقضاة ، والحكام ، ويمنح الرتب العسكرية ، ويعين قواد الفرق فما فوقهم ، ما لم يفوض ذلك الى سلطة اخرى بقانون . وله ان يمنح الاوسمة والالقباب وغير ذلك من شارات الشرف .

٩ - للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة ، وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء ، وله ان يعقد معاهدات الصلح ، بشرط ان لا يصدقها نهائيا الا بعد موافقة مجلس الامة ، وله ان يعلن الاحكام العرفية ، او حالة الطوارئ ، وفقا لاحكام هذا القانون .

١٠ - تضرب العملة باسم الملك .

١١ - لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك ، وللملك ان يخفف العقوبة ، او يرفعها بعفو خاص ، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

المادة الثالثة عشرة : تعدل المادة الثلاثون بالوجه التالي :

لا يكون عضوا في احد المجلسين :

١ - من لم يكن عراقيا اكتسب جنسيته العراقية بالولادة ، او بموجب معاهدة (لوزان) او بالتجنس ، على ان يكون المتجنس منتميا الى عائلة عثمانية كانت تسكن عادة في العراق قبل سنة ١٩١٤ ، ومر على تجنسه عشر سنوات .

٢ - من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الاربعين في الاعيان .

٣ - من كان محكوما عليه بالافلاس ، ولم يعد اعتباره قانونا .

٤ - من كان محجورا عليه من محكمة ، ولم يفك حجره .

٥ - من كان محكوما عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة ، لجريمة غير سياسية ، ومن كان محكوما عليه بالسجن لسرقة ، او رشوة ، او خيانة الامانة ، او تزوير ، او احتيال ، او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

٦ - من كان له وظيفة في الحكومة ، او المصالح الملحق بها ، او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة ، او له اية منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك العاقد ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصا . ويستثنى من ذلك ايضا مستأجرو اراضي الحكومة واملاكها ، والقائمون بالمهام المبينة في الفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون .

٧ - من كان مجنونا او معتوها .

٨ - من كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون .

٩ - لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .

المادة الرابعة عشرة : تعدل المادة الحادية والثلاثون بالوجه التالي :

١ - يتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع النواب ، يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور ، واعتماده ، باعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن .

٢ - يجوز انتداب العين او النائب بموافقة ، وموافقة المجلس المنتسب اليه ، للقيام بمهمة خاصة في خدمة الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين .

المادة الخامسة عشرة : تعدل المادة الثانية والثلاثون بالوجه التالي :

مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات اعتبارا من تاريخ التعيين ، ويجوز اعادة تعيين العضو السابق .

المادة السادسة عشرة - تعدل المادة الثالثة والثلاثون بالوجه التالي :

ينتخب مجلس الاعيان من بين اعضاءه الرئيس ، ونائبيه ، لمدة تبتدىء من ابتداء الاجتماع الاعتيادي في السنة التالية ، وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك ليصدق . واذا حل مجلس النواب فلا تنتهي مدتهم الا عند اجتماع المجلس الجديد ، ما لم تكن عضويتهم قد انتهت .

المادة السابعة عشرة : تعدل المادة الخامسة والثلاثون بالوجه التالي :

يعطى العين ، عدا مخصصات السفر ، مخصصات قدرها خمسون دينارا شهريا طيلة مدة العضوية .

المادة الثامنة عشرة : تعدل المادة السابعة والثلاثون بالوجه التالي :

يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب ، والتصويت السري ، في انتخابهم ووجوب تمثيل الاقليات المسيحية والموسوية .

المادة التاسعة عشرة : تعدل المادة الثامنة والثلاثون بالوجه التالي :

١ - دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات ، لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول . واذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليها ، مع مراعاة ما جاء في الفقرة الثانية من المادة (٢٦) .

٢ - يجتمع المجلس ستة اشهر من كل سنة ، ويعطل ستة اشهر ، ومع مراعاة الفقرة الاولى ، تعين ازمان الاجتماعات والعطل خلال السنة بارادات ملكية .

٣ - يجتمع المجلس في العاصمة ، ويجوز اجتماعه خارجها عند تعذر الاجتماع فيها .

المادة العشرون : تعدل المادة التاسعة والثلاثون بالوجه التالي :

١ - يدعو الملك المجلس الى عقد اجتماعه ، واذا لم يدع المجلس في اليوم المعين ، فانه يجتمع بحكم القانون . ويستمر اجتماعه حسبما ورد في المادة السابقة ، الا اذا حله الملك قبل ختام المدة .

٢ - للمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى آخر ، وفقا لنظامه الداخلي ، ويعتبر مجتمعا خلال مدة هذه التأجيلات .

المادة الحادية والعشرون : تعدل المادة الاربعون بالوجه التالي :

١ - اذا حل المجلس ، يبدأ باجراء الانتخابات مجددا . ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل . وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادتين (٣٧) و (٣٩) فيما يخص التعطيل والتأجيل . وعلى كل حال يجب فض هذا الاجتماع في يوم ٣٠ تشرين الثاني ، لكي يبدأ الاجتماع الاعتيادي الاول من الدورة . واذا صادف هذا الاجتماع شهر كانون الاول او كانون الثاني ، فانه يعتبر اول اجتماع للدورة .

٢ - اذا حل المجلس لامر ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

٣ - للملك ان يدعو مجلس الامة للاجتماع ، علاوة على المدة المقررة في المادة (٣٨) وذلك للبت في امور معينة تذكر في الدعوة . ويفض هذا الاجتماع بارادة ملكية .

المادة الثانية والعشرون : تعدل المادة الثانية والاربعون بالوجه التالي :

لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) ان ينتخب نائبا على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب . واذا انتخب احد من اكثر من منطقة

واحدة ، فعليه ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره . وللموظفين الذين ينتخبون الخيار بين قبول العضوية ، ورفضها ، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي ، عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة ، عدا الوزراء والموفدين من الاعيان والنواب .

المادة الثالثة والعشرون : تعدل المادة الثالثة والاربعون بالوجه التالي :

يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الظعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي الشواغر والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والعشرون : تعدل المادة السادسة والاربعون بالوجه التالي :

لنائب ان يستقيل من النيابة بتقديم استقالته كتابة الى الرئيس . ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة الخامسة والعشرون : تعدل المادة السابعة والاربعون بالوجه التالي :

عند شغور عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة ، او استقالة ، او فقد الصفات القانونية ، او تغيب عن المجلس ، يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .

المادة السادسة والعشرون : تعدل المادة الثامنة والاربعون بالوجه التالي :

يعتبر النائب ممثلا للبلاد العراقية عامة ، لا لمنطقته التمثيلية خاصة .

المادة السابعة والعشرون : تعدل المادة الخمسون بالوجه التالي :

١ - يعطى النائب ، عدا مخصصات السفر ، مخصصات قدرها (اربعون) دينارا شهريا طيلة مدة العضوية .

٢ - اذا حل المجلس في اليوم الاول من كانون الاول ، او بعده ، يعطى النائب مخصصات الاشهر الباقية من السنة الاجتماعية حتى نهاية تشرين الثاني من السنة .

المادة الثامنة والعشرون : تعدل المادة الحادية والخمسون بالوجه التالي :

على النواب والاعيان قبل الشروع في اعمالهم ، ان يقسم كل منهم امام مجلسه يمين الاخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي ، وخدمة الامة والوطن ، وحسن القيام بواجباتهم .

المادة التاسعة والعشرون : تعدل المادة الثانية والخمسون بالوجه التالي :

١ - لا يباشر مجلس الاعيان اعماله ، ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف اعضائه الميين فعلا .

٢ - ولا يباشر مجلس النواب اعماله ، ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف اعضائه المنتخبين فعلا .

المادة الثلاثون : تعدل المادة الخامسة والخمسون بالوجه التالي :

يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ، ثم يبت فيها جملة . وله ان يقرر الاقتصار على البت فيها جملة فقط ، وللأعضاء في هذه الحالة مناقشة المواد .

المادة الحادية والثلاثون : تعدل المادة الستون بالوجه التالي :

١ - لكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود ونظام المجلس الذي ينتسب اليه . ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده ، من اجل تصويت ، او بيان رأي ، او التاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته .

٢ - لا يوقف ولا يحاكم احد من أعضاء مجلس الامة ما لم يصدر من المجلس الذي ينتسب اليه ، قرار بالاكثرية ، بوجود الاسباب الكافية لاتهامه ، او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جنابة مشهودة . واذا اوقف احد الاعضاء لسبب ما اثناء عطلة المجلس ، فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند اجتماعه ، مع الايضاحات وبيان الاسباب .

المادة الثانية والثلاثون : تعدل المادة الثانية والستون بالوجه التالي :

١ - يجب ان ترفع جميع اللوائح القانونية الى احد المجلسين ، فاذا قبلها ، ترفع الى الثاني ، ولا تكون قانونا ما لم يوافق عليها المجلسان ، ويصدقها الملك .

٢ - اذا رفعت لائحة الى احد المجلسين ، وطلب رئيس الوزراء ، او احد الوزراء ، المذاكرة عليها بجلسة مشتركة ، ووافق مجلس الاعيان على ذلك ، يجتمع المجلس برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، ويبت فيها باكثرية ثلثي المجلس المشترك . ولا تكون قانونا الا بعد تصديق الملك .

٣ - يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة ، وبعد قبولها تعرض على الملك ، فاما ان يصدقها ، واما ان يعيدها مع بيان اسباب الاعادة ، في برهة ثلاثة اشهر ، الا اذا قرر احد المجلسين تعجيلها ، فيقتضي تصديقها او اعادتها خلال خمسة عشر يوما لاعادة النظر فيها ، مع بيان الاسباب الموجبة . واذا لم تعد في المدة المأمينة فانها تعتبر مصدقة .

٤ - اذا رفض المجلسان اللوائح القانونية ، فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية ، خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والستون بالوجه التالي :

١ - لا يقل عدد الوزراء عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء ، ولا يكون وزيرا من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) . والوزير الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين ، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ، ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب نائبا قبل ختام المدة المذكورة . والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق مخصصات العضوية في احد المجلسين في الوقت نفسه . ولا يجوز للوزير ان يشتري او يستأجر شيئا من املاك الدولة واموالها .

- ٢ - يجوز تعيين نواب وزراء ، على ان يكونوا من اعضاء مجلس الامة .
٣ - للملك ان يعين وزراء بلا وزارة ، لفرض الاستفادة من كفاياتهم ومواهبهم ، وذلك عند الضرورة .

المادة الرابعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والستون بالوجه التالي :

مجلس الوزراء هو القائم بادارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات في القضايا المتعلقة باكثر من وزارة واحدة ، وفي جميع الامور الهامة التي تقوم بها الوزارات ويعرض رئيس الوزراء ما يقرره المجلس على الملك للمصادقة عليه .

المادة الخامسة والثلاثون : تعدل المادة الحادية والثمانون بالوجه التالي :

تؤلف محكمة عليا لمحكمة الوزراء ، واعضاء مجلس الامة ، المتهمين بجرائم سياسية ، او بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالامور المتعلقة بتفسير هذا القانون ، وموافقة القوانين الاخرى لاحكامه .

المادة السادسة والثلاثون : تعدل المادة الثانية والثمانون بالوجه التالي :

١ - اذا اقتضى اجراء محاكمة امام محكمة عليا ، تحال القضية اليها بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب ، بأكثرية ثلثي الآراء من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة .

٢ - اما الامور الاخرى فتحال الى المحكمة العليا بقرار من مجلس الوزراء ، او بقرار من احد مجلسي الامة .

٣ - تؤلف المحكمة العليا من ثمانية اعضاء ، عدا الرئيس ، ينتخبهم مجلس الاعيان اربعة من بين اعضائه ، واربعة من حكام محكمة التمييز ، او غيرهم من كبار الحكام . وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الاعيان . واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور ، يترأس جلسة المحكمة نائبه .

المادة السابعة والثلاثون : تعدل المادة الثالثة والثمانون بالوجه التالي :

اذا وجب البت في امر يتعلق بتفسير احكام هذا القانون ، تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية ، تصدر بموافقة مجلس الوزراء ، بعد ان تؤلف وفق الفقرة الثالثة من المادة السابقة . اما اذا لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، يكون نصب الاعضاء المذكورين في المادة السابقة بقرار من مجلس الوزراء وارادة ملكية .

المادة الثامنة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والثمانون بالوجه التالي :

اذا اقتضى تفسير القوانين ، والانظمة ، في غير الاحوال المبينة في المادة السابقة ، او اذا اقتضى البت فيما اذا كان احد الانظمة المرعية يخالف مستنده القانوني ،

يؤلف - بناء على طلب الوزير المختص - ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ، وعند تعذر حضوره فتحت رئاسة نائبه ، ويختب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار ضباط الجيش ، اذا كان القانون يتعلق بالقوة المسلحة وثلاثة من كبار موظفي الادارة اذا كان القانون يتعلق بالشؤون الادارية وفقا لقانون خاص ..

المادة التاسعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والثمانون بالوجه التالي :

يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا ، وفقا للقانون ، ولا تقر ادانة المتهم الا باكثرية ثلثي المحكمة ، وقراراتها قطعية . والاشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب ، ينحون عن العمل حالا . ولا تمنع الاستقالة من التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة الاربعون : تعدل المادة السادسة والثمانون بالوجه التالي :

١ - كل قرار يصدر من المحكمة العليا ، ينص على مخالفة احد القوانين ، او بعض احكامه ، لاحكام هذا القانون ، يجب ان يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة . واذا صدر قرار من هذا القبيل ، يكون ذلك القانون ، او القسم المخالف منه ، ملفى من تاريخ صدور قرار المحكمة ، على ان تقوم الحكومة بتشريع يكفل ازالة الاضرار المتولدة من تطبيق الاحكام الملقاة .

٢ - كل قرار يصدر من الديوان الخاص ، ينص على مخالفة احد الانظمة او بعض احكامه لمستنده القانوني ، يجب ان يكون بأكثرية ثلثي آراء الديوان . واذا صدر قرار من هذا القبيل ، يكون ذلك النظام ، او القسم المخالف منه ، ملفى من تاريخ صدور قرار الديوان الخاص .

المادة الحادية والاربعون : تضاف الى آخر المادة الثامنة والثمانين الفقرة الثانية وتعتبر فقرة خامسة :

٥ - المجالس العرفية ، والمحاكم الخاصة ، التي تؤلف في الاحوال المبينة في المادة (١٢٠) من هذا القانون .

المادة الثانية والاربعون : تعدل المادة التاسعة والثمانون بالوجه التالي :

اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، وكيفية استئناف او تمييز احكامها ، تعين بقوانين .

المادة الثالثة والاربعون : تعدل المادة الحادية والتسعون بالوجه التالي :

لا يجوز وضع ضرائب ، او رسوم ، الا بقانون . غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة ، مقابل ما تقوم به من الخدمات العامة ، او مقابل الانتفاع من مال الدولة . ولا يجوز وضع الضرائب والرسوم بمرسوم .

المادة الرابعة والاربعون : تعدل المادة الثانية والتسعون بالوجه التالي :

يجب ان تجبى الضرائب والرسوم من المكلفين بدون تمييز . ولا يجوز ان يعفى عنها احد منهم الا بقانون .

المادة الخامسة والاربعون : تعدل المادة الثامنة والمئة بالوجه التالي :
عملة الدولة تقرر بقانون .

المادة السادسة والاربعون : تعتبر المادة المئة والعشرون فقرة اولى . ويضاف اليها الفقرة التالية وتعتبر فقرة ثانية :

٢ - عند حدوث خطر ، او عسيان ، او ما يخل بالسلام ، في اية جهة من جهات العراق ، للملك بموافقة مجلس الوزراء ، ان يعلن حالة الطوارئ في جميع انحاء العراق ، او في اية منطقة منها . وتدار المناطق التي يشملها الاعلان وفقا لقانون خاص ، ينص على محاكمة الاشخاص عن جرائم معينة امام محكمة خاصة ، وعلى الاجراءات الادارية التي تتخذها سلطات معينة .

المادة السابعة والاربعون : تضاف المادة الآتية الى القانون ، وتعتبر المادة الثالثة والعشرون بعد المئة :

(مادة ١٢٣) - ليس لمجلس الامة ان يشرع قانونا يعفو الاشخاص الذين ارتكبوا جرما من شأنه المساس بتبديل شكل الدولة ، او تبديل الحكومة ، او ارغام الملك ، او الحكومة ، او تهديدهما ، على اجراء عمل ما .

المادة الثامنة والاربعون : تضاف المادة التالية الى القانون ، وتعتبر المادة الرابعة والعشرون بعد المئة :

مادة (١٢٤) التقاليد الدستورية التي لم يرد نص بشأنها في هذا القانون ، ولا يوجد نص يمنع الاخذ بها ، وكانت متبعة في الدول الدستورية، يجوز الاخذ بها وتطبيقها كقاعدة دستورية بقرار مجلس الامة في جلسة مشتركة .

المادة التاسعة والاربعون : تعتبر المادة (١٢٣) مادة تحت رقم (١٢٥) .

المادة الخمسون : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٦٢ هـ ، واليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٣ م (١)
عبد الاله
عبدالله القصاب وزير الداخلية ، سلمان البراك وزير الاقتصاد ، عبد الاله حافظ وزير المعارف ووكيل وزير المالية ، نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع . تحسين العسكري وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزير الخارجية ، عبد الرزاق الازري وزير الشؤون الاجتماعية ، احمد مختار بابان وزير العدلية .

(١) نشر في الوقائع العراقية العدد ٢١٢٢ بتاريخ ٢١ - ١٠ - ١٩٤٣ م .

حل مجلس النواب

« دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عادية ، لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات . واذا صادف اول الشهر عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليها ... الخ (١) .

وكانت دورة اجتماع مجلس النواب « التاسعة » التي بدأت بالاجتماع غير الاعتيادي في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٩ م ، اول دورة اتمت اجتماعاتها الاربعة ، دون ان يعتورها « الحل » الذي اصاب الدورات الثمان السابقة ، فقد عقد الاجتماع الاعتيادي الاول في يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٩ م ، وعقد الاجتماع الثاني في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٠ م (٢) والثالث في ١ تشرين الثاني ١٩٤١ م ، والرابع في اول تشرين الثاني ١٩٤٢ م . كما ان هذا المجلس كان قد دعي الى اجتماع فوق العادة في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١ م ، لاعلان وصاية « الشريف شرف » على عرش العراق ، بعد ان اسند الى الوصي الامير عبد الله تركه واجبات الوصاية ، ولكن « المجلس نفسه » طالب في الاجتماع الاعتيادي الثالث المنعقد في اول تشرين الثاني ١٩٤١ م ، التكنيل بالهيئة الحكومية التي نصبت الشريف شرف وصيا ، بعد ان فشلت حركة ايار ١٩٤١ م ، ولاذ القائمون بها بالفرار ، وعاد الامير عبد الله الى تولي السلطة في العراق ، تسنده الحراب الانكليزية .

وقد تعمد المسؤولون عن « الحياة النيابية في العراق » الابقاء على هذا المجلس للاسباب التي اعلنها رئيس الوزراء نوري السعيد ، وهي :

« ومن النقاط التي تعرض الاعيان المحترمون اليها ، هي قضية اكمال المجلس النيابي دورته الاعتيادية ... ان الفضل في ذلك لا يعود الى احد ، انما الصدف ، نعم سوء الصدف او حسن الصدف هي التي اوجبت اكمال المجلس دورته . فقد اتضح ان الدعاية المغرضة في الخارج كانت تبث دعايتها بعدم مشروعية الحكومة الحاضرة ، فكان خير جواب عليها هو عدم حل المجلس النيابي ، لافهام من في الخارج بان المجلس لم يتغير ، ولم يؤت بمجلس جديد لتأييد الوضع الحاضر (٣) .

فلما اتم « هذا المجلس » تعديل « القانون الاساسي » على النحو المذكور ، صدرت الارادة المرقمة ٢٢٩ والمؤرخة ٩ حزيران ١٩٤٣ م بحله ، وهذا نصها :

« نظرا الى ان مجلس الامة قد وافق بنصابه القانوني على تعديل القانون الاساسي ، واستنادا الى المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون الاساسي ، المشار اليه ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بحل

(١) المادة (٣٨) من القانون الاساسي .

(٢) صادف اول تشرين الثاني ١٩٤٠ م حلول عيد الفطر المبارك .

(٣) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) لسنة ١٩٤٢ م ص ١٧ .

مجلس النواب ، على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة المعينة في المادة الاربعين من القانون المشار اليه ، وان يعرض التعديل المذكور على مجلس الامة .
» على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

» كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر جمادى الثانية ١٣٦٢ هـ ، واليوم التاسع من شهر حزيران ١٩٤٣ م .

نوري السعيد - رئيس الوزراء
عبد الاله

تعديل وزاري

كانت ايام « الوزارة السعيدية السابعة » قلقة مضطربة ، بحكم ظروف الحرب السائدة . وكانت الوزارة اذا خرجت من مأزق ما سالمة ، دخلت في مأزق آخر وهي اشد قلقا من قبل ، وكانت التبدلات بين اعضاء الوزارة تتأثر بالوضع الحربي السائد ، وبظروف التموين ، والفساد الذي استشرى في الدوائر . وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٢٥٠) في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣ :

١ - بنقل عبدالاله حافظ من منصب وزارة الخارجية ، وتعيينه وزيرا للمعارف
٢ - ونقل تحسين علي من منصب وزارة المعارف ، وتعيينه رئيسا للديوان الملكي .

٣ - ونقل صالح جبر من منصب وزارة المالية ، وتعيينه وزيرا للداخلية .
٤ - ونقل تحسين العسكري من منصب وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيرا للاشغال .

٥ - تعيين السيد جلال بابان وزيرا للمالية .

٦ - تعيين السيد نصره الفارسي وزيرا للخارجية .

٧ - تعيين احمد مختار بابان وزير المواصلات والاشغال ، وزيرا للعدلية ، بدلا من وزير العدلية داود الحيدري المنقول الى السلك الخارجي .
وفي يوم ٨ تموز ١٩٤٣ م سافر رئيس الوزراء الى القاهرة مارا بالشام ، فيروت ، فالقدس ، لاجراء مشاورات مع الزعماء العرب حول تأسيس « جامعة الدول العربية » فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى وزير الانتصاد سلمان البراك ، بصفة كونه اقدم وزير في الهيئة الوزارية القائمة ، وباسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري ، مدة غياب نوري السعيد ، عن العراق ، وقد عاد الرئيس نوري الى بغداد في يوم ١٠ آب ١٩٤٣ م .

وفي يوم ٢٧ تموز من هذه السنة ، سافر وزير الداخلية صالح جبر ، الى سورية ، فلبنان ، للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان .

وفي يوم ٨ آب سافر وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري ، الى خارج العراق للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير المالية جلال بابان ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف عبد الاله حافظ .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر سافر وزير العدلية احمد مختار بابان للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الخارجية نصره الفارسي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد.

جامعة الدول العربية

« شعرت بريطانيا في اوائل الحرب العالمية الثانية انها في حاجة ماسة الى دعم العالم العربي لها ولحلفائها في هذه الحرب النضروس ، فتحدث وزير خارجيتها المستر انطوني ايدن ، في خطاب سياسي القاه في قاعة مانشت هاوس بلندن في ٢٩ آذار ١٩٤١ م ، عن رغبة كثيرين من العرب في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة اكبر من نصيبها الراهن ، وانهم يأملون من بريطانيا ان تعضدهم في رغبتهم هذه . ثم ابدى استعداد الحكومة البريطانية لمعضد أي مشروع من شأنه توثيق الروابط الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، بين الاقطار العربية » .

فلما اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في الثاني من ايار من هذه السنة « اي سنة ١٩٤١ » استغل الالمان والاطليان هذا الحادث فبدلوا جهودا مضنية في سبيل الدعاية ضد الانكليز وحلفائهم وكالوا الوعود جزافا في سبيل تأييد القضايا العربية ووحدتها والتصميم على مكافحة اقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين العربية . وقد خدع لفييف من السياسيين العرب بهذه الوعود واعتبروها تصريحات ملزمة فلما هزم الالمان والاطليان في شمالي افريقية . أمسك الانكليز بزمام المبادرة السياسية في البلاد العربية من جديد .

وفي ٢٤ - ٢٥ شباط ١٩٤٣ م سئل المستر ايدن في مجلس العموم البريطاني :

« عما اذا كانت قد اتخذت خطوات لتحقيق تعاون اقتصادي ، وسياسي ، اكبر بين الدول العربية في الشرق الاوسط ، تمهيدا لانشاء اتحاد عربي في النهاية » فاجاب بما يلي :

« ان الحكومة البريطانية - كما سبق لي أن اوضحت - تنظر بعطف الى أي حركة بين العرب ترمي الى تحسين وحدتهم الاقتصادية ، والثقافية ، والسياسية ، ولكن من الواضح ان المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب ان تصدر من العرب انفسهم ، وعلى ما اعلم ، لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان العام » .

هذا ما فاجأت به « وكالة انباء رويتر » الصحف العالمية ، ونشر في جريدة الزمان البغدادية في عددها المرقم ١٦٥٤ الصادر في يوم ٢٦ شباط من عام ١٩٤٣ م . اما الملك عبدالله ، ملك المملكة الاردنية الهاشمية فيقول :

« الجامعة العربية صوت فاه به نوري باشا السعيد ، وتلقفه مصطفى النحاس باشا ، وايده المستر أنتوني ايدن ، فهو جراب ادخلت فيه سبغة رؤوس - اليمن ونجد والعراق والشام ولبنان ومصر وشرق الاردن - بسرعة عجيبة ، في وقت كانت فيه سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني ، والعراق ومصر تحت المعاهدتين الساريتين الى الآن ، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية ، وعهدية ، ما عدا اليمن ونجد ، فانهما كانتا حرتين . وفي هذا يتجلى للامة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع ، سباق بين مقيد ومطلق ، اما قيد احتلال ، واما قيد عهد ، واما قيد جهالة ، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه ، ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون اذاعته ، وظن الغرب الراضي عن هذه الجامعة انها ستكون خير اداة لدوام الانتدابات ودوام الاحكام المهديّة ، واني تارك لغيري تفسير هذه الظنون » (١) .

وعلى كل فقد وقف مصطفى باشا النحاس رئيس وزراء مصر ، في مجلس الشيوخ المصري في يوم ٣١ آذار ١٩٤٣ م ، وألقى بيانا خطيا عن فكرة انشاء « جامعة الدول العربية » جاء فيه :

« منذ اعلن المستر ايدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، وقد رايت ان الطريقة المثلى التي يمكن ان توصل الى غاية مرضية ، هي ان تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع ، وانتهيت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة ، فيما ترمي اليه من آمال ، كل منها على حدة ، ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها في التوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل الى ذلك ، ثم تدعوهم جميعا الى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسمى للوحدة العربية من جهة متحدة بالفعل ، فاذا تم التفاهم او كاد ، وجب ان يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققا للاغراض التي تنشدها الامة العربية ... وقد اخذت انفذ هذه الخطة ، فوجهت بالفعل الى فخامة رئيس حكومة العراق دعوة رسمية ، حتى اذا ما وافق فخلتمته على هذه الخطوات ، بحثنا راي العراق في هذا الموضوع من جهاته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وسأوجه بعد ذلك الدعوة تلو الدعوة الى الحكومات العربية ، واستقصي من مندوبيها واحدا بعد واحد رايها في الموضوع نفسه ، فاذا ما انتهيت من هذه المباحثات التمهيدية ، ورايت منها ما يبشر بالنجاح كما ارجو ، دعت الحكومة المصرية الى عقد مؤتمر في مصر » (٢) .

وقد قرن النحاس قوله بالفعل ، فوجه الدعوة الى رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد ، فطار هذا الى بيروت اولا في يوم ٧ تموز ١٩٤٣ م ، حيث التقى بالعاملين في حقل القضية العربية ، ثم جاء الى دمشق للغرض نفسه ، ثم عاد الى

(١) التكملة من مذكرات حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين من ١٢ .
(٢) محاضر مجلس الشيوخ المصري: نقلها الاستاذ نجيب صدقة الى كتابه «قضية فلسطين» من ٢٦٧-٢٦٨ .

بيروت ، ومنها توجه الى فلسطين في طريقه الى مصر ، فبلغها في يوم ٢٢ من هذا الشهر ، وفي اثناء مكوثه في فلسطين صرح لوكالة الانباء العربية قائلا :

« من المأمول ان يعقد مؤتمر من جميع الحكومات العربية في هذا العام ، لان هنالك عملا كبيرا يقتضي الانجاز ، وان العراق في عام ١٩٤٠ م ، حين كان رشيد عالي في الحكم ، عرض ارسال نصف قواته للقتال في خارج البلاد لمساعدة الحلفاء اذا دعموا القضية العربية » .

وعند وصوله الى القاهرة ، اجتمع بالنحاس اجتماعات متعددة ، ودرس الرئيسان : المصري والعراقي قضية تكوين « جامعة الدول العربية » من نواحيها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ثم ان النحاس باشا اتصل بجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وبجلالة امام اليمن ، وبسمو الامير عبد الله الهاشمي ، وفاوض مندوبيهم بما فاوض به رئيس وزراء العراق ، على نحو ما جاء في خطابه الذي القاه في مجلس الشيوخ المصري .

وفي اوائل ايلول ١٩٤٣ م ، فرغ الرئيس المصري من مباحثاته واستشاراته مع ممثلي الجمهوريتين : السورية واللبنانية ، وممثلي جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وجلالة الامام يحيى حميد الدين ، وغيرهم ، واخذ يدرس موضوع عقد مؤتمر تمهيدي لتحقيق هذه الفكرة .

وفي يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٣ م ، هبط في بغداد وفد سوري برئاسة وزير الخارجية السيد جميل مردم ، لتوحيد وجهة نظره مع وجهة نظر العراق في موضوع الجامعة ، فكان الوفد بضيافة الحكومة ، ولما غادر البلاد في يوم ٨ كانون الثاني ١٩٤٤ م ، صدر هذا البلاغ :

« بمناسبة زيارة الوفد السوري العراق ، لقد جرت محادثات بينه وبين الحكومة العراقية ، وتبذلت الآراء في المسائل التي تهم القطرين الشقيقين ، كما بحثت وجهات نظر الحكومتين فيما يخص الوحدة العربية على الاساس الذي جرت عليه مشاورات الوحدة العربية في القاهرة ، فأسفرت هذه المحادثات ، التي كان يسودها الود الخالص ، والثقة المتبادلة ، عن اتفاق تام في وجهات نظر الطرفين » . اهـ .

وفي يوم ٣ نيسان ١٩٤٤ م وصل الى بغداد وفد لبناني برئاسة وزير خارجية لبنان السيد رياض الصلح ، للفاية نفسها التي جاء من اجلها الوفد السوري من قبل ، ولنا عودة الى موضوع « جامعة الدول العربية » في الصفحات القادمة .

الاعتراف باستقلال سوريا

استهدفت « الثورة العربية الكبرى » التي اعلنها الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، على الترك في ٩ شعبان ١٣٣٤ هـ ، انشاء امبراطورية عربية واسعة تجمع شمل العرب ، وتوحد كلمتهم ، وتجعلهم امنا بعد خوفهم ، وعزا بعد ذلهم ، ولكن

اتفاقية سايبكس - بيكو السرية التي عقدها حلفاء العرب من البريطانيين والفرنسيين في منتصف ايار ١٩١٦ م ، قضت بتقسيم البلاد العربية الى حكومات ومقاطعات ، وفرضت عليهم انتدابات ظالمة بعنوانين مختلفة : بريطانية ، وفرنسية ، ودولية ، فكان لا بد من قيام ثورات داخلية في هذه الحكومات لتخلص من مظالم الاستعمار الاوروبي وانتداباتة .

ولما انهارت فرنسا في اوائل الحرب العالمية الثانية (١) رأى الحلفاء ان يقضوا على الوضع الفرنسي الشاذ في سوريا ولبنان ، ويتخلصوا من المتاعب التي تعرقل مجهودهم الحربي في هذين البلدين ، فزحفت قواتهم عليهما في حزيران ١٩٤١ م ، وتم لها السيطرة فيهما ، وفي يوم ٢٦ تشرين الثاني من هذه السنة ، اعلن الجنرال كاترو استقلال سوريا ، واعترف دول الحلفاء بهذه الحركة الاستقلالية ، وظلت سوريا تتعاون مع الحلفاء لاستكمال اسباب الاستقلال ، حتى اذا قاربت « الحرب الثانية » نهايتها ، اعلن العراق اعترافه بهذا الاستقلال ، فصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

عندما حررت القوات الحليفة الديار السورية من سيطرة حكومة فيشي ، تمهدت كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة بمنح الاستقلال التام لسوريا ولبنان ، ونسج المجال الكافي امامهما لتحقيق اهدافهما القومية . وفي ايلول من عام ١٩٤١ م ، اعلن الجنرال كاترو باسم الحلفاء ، وبصفته مندوبا ساميا لقوات الانرسيين الاحرار في الشرق ، ارجاع النظام الجمهوري لسوريا ، وفق العهد والوعود التي قطعها الحلفاء على انفسهم لسوريا . وفي السابع والعشرين من ايلول عام ١٩٤١ م ، اعلن استقلال سوريا بصورة رسمية ، واعترفت بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة ، وبعض الدول الحليفة ، بالدولة السورية المستقلة . اما العراق فقد تريت بالاعتراف ريثما يعاد تطبيق احكام دستور سوريا ، وتتألف في البلاد حكومة بمقتضاه ، وبالنظر لتحقيق ذلك الآن ، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨/٨/١٩٤٣ م ، الاعتراف بسوريا كدولة مستقلة ، وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين القطرين الشقيقين ، وتبديل القنصلية العراقية في دمشق بمفوضية . وقد ابلغت الحكومة السورية ، وكذلك الدول المتحدة الاخرى ، بقرار الاعتراف باستقلال سوريا وسيادتها ، وبهذه المناسبة فقد بعث فخامة رئيس الجمهورية السورية الى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ببرقية ضمنها جميل شكره وتمنياته للحكومة العراقية ، وسجل فيها هذا الحادث التاريخي العظيم الذي يشيد في توثيق العرى بين القطرين الشقيقين ، ورد حضرة صاحب السمو الملكي المعظم ببرقية رقيقة ؛ وبعث كذلك فخامة رئيس الحكومة السورية السيد سعدالله الجابري ، ببرقية الى فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، وقد استهلها بالوضع الكبير الناشئ عن اعتراف العراق باستقلال سوريا وسيادتها ، وأشار فيها

(١) كان انهيار فرنسا في العاشر من حزيران ١٩٤٠ م .

الى دلائل العطف والمودة المتبادلة بين العراق وسوريا ، واشاد فيها بمساعي فخامة السيد نوري السعيد في سبيل القضية العربية الكبرى . وقد رد فخامته عليها ببرقية ودية ؛ وبعث فخامة وزير الخارجية السورية السيد جميل مردم ، ببرقية الى معالي وزير الخارجية السيد نصره الفارسي ضمنها ارتياح سوريا الكبير باعتراف حكومة صاحب الجلالة العراقية بالدولة السورية المستقلة ، واشار فيها الى ضرورة التعاون الوثيق بين الاقطار العربية ، والى قرار الحكومة السورية من ناحيتها باحداث مفاوضات سورية في بغداد ، وقد رد معالي وزير الخارجية عليها ببرقية شكر وتهنئة اعرب فيها عن ترحيب الحكومة العراقية بتأسيس العلائق الدبلوماسية بين البلدين ، وعن تمنيات العراق لرفاه سوريا وسعادتها .

مدير الدعاية العام

بغداد ١١ ايلول ١٩٤٣ م

حوادث لبنان الاليمة

لم يكد العراق يعلن اعترافه باستقلال سورية ، على النحو الذي شرحه بيسان « مدير الدعاية العامة » الصادر في ١١ ايلول ١٩٤٣ م ، حتى اتخذت الخطوات اللازمة لاعلان اعترافه باستقلال لبنان ايضا ، وعلى هذا ابرق الوصي على عرش العراق البرقية التالية الى :

صاحب الفخامة بشاره الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ، بيروت .

انتهز فرصة اعتراف العراق باستقلال لبنان ، فاعرب لفخامتكم عن اصدق تهاني القلبية ، المقرونة باطيب التمنيات لرفاهية القطر اللبناني الشقيق ، راجيا ان يتحقق في عهدكم ما تصبو اليه الامة اللبنانية من جميل الاماني والامال .

عبد الاله الوصي

فرد رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشاره الخوري على هذه البرقية بما يلي :

صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله ، الوصي على عرش العراق - بغداد .
ان تهنئة سموكم بمناسبة اعتراف العراق باستقلال لبنان ، اثرت في نفسي تائرا عميقا ، وتلقاها الشعب اللبناني مغبطا . اني لاشكركم على ما اعربتم عنه من صادق التمنيات نحو لبنان ، راجيا للقطر العراقي الشقيق تحقيق ما ينشده من مجد وعزة . ظل جلاله مليكه المعظم ، وتحت رعاية سموكم .

رئيس الجمهورية اللبنانية : بشاره الخوري

وتبدلت بين وزير الخارجية العراقية ، ووزير الخارجية اللبنانية ، برقيتان بمال البرقيتين المتبادلتين بين الامير عبد الاله ، والشيخ بشاره الخوري .

واقرت « الجمهورية اللبنانية » تعديل « الدستور اللبناني » على اساس

الاعتراف بـ « استقلال لبنان التام » ورفع المواد المتعلقة بالانتداب ، فأغاظ هذا القرار « لجنة التحرير الفرنسية في بيروت » وأصدر المسيو هيللو المندوب الفرنسي العام ، أوامره في العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٣م باعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري ، ورئيس وزرائه رياض الصلح ، واثنتين من وزرائهما: كميل شمعون ، وسليم تقيلا ، وكذا السيدين : عادل عسيران ، وعبد الحميد كرامي ، وإبعادهم الى قلعة « راشيا » فقامت قيادة الدول العربية في بغداد ، والرياض ، وعمان ، حتى صنعاء ، واحتجت لدى الحكومتين : البريطانية والأمريكية على هذا التصرف الفرنسي احتجاجات متواصلة ، وتولى رئيسا الوزارتين : المصرية والعراقية مؤساسة الشعب اللبناني في مصابه هذا . أما في بيروت (فقد أحرق الأهليون عربات الجيش في ساحة الشهداء) (١) احتجاجا على ذلك .

وفي بغداد استدعى نائب الوصي الأمير زيد « كلا من السفير البريطاني ، والقائم بأعمال المفوضية الأميركية في بغداد في يوم ١٣ من هذا الشهر ، وابلغهما - بحضور وكيل وزير الخارجية - احتجاجه ، واحتجاج الحكومة العراقية للأعمال غير القانونية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان ، وطلب منهما تبليغ حكومتيهما اتخاذ ما تترتأبانه مناسبا لاعادة الحالة في لبنان الى مجراها القانوني ، وتوقيف مداخله السلطة الفرنسية في شؤون لبنان » .

وكانت الحكومتان : البريطانية والأميركية تراقبان الحوادث الدامية في بيروت عن كثب ، فقررتا العمل على وضع حد لاستغلال دول المحور هذه الحوادث ، فضغطتا على « حكومة الجنرال ديفول » وطلبتا اليها اطلاق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية ووزرائه المعتقلين فوراً ، دون ان تضطر لاتخاذ تدابير وخطوات اخرى . وكان الجنرال كاترو خارج لبنان عند وقوع هذه الاعتقالات فلما عاد اليه ، استدعى الرئيس الجمهوري الى بيروت ، واجتمع به اجتماعا طويلا ، وبعد ان ألم بالاسباب التي أدت اليه الحوادث ، أصدر الامر بالافراج عنه ، وعن المشار اليهم في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣م ، واعتبر اللبنانيون عودة رئيس جمهوريتهم الى منصبه فوزا عظيما لقضيتهم الوطنية (٢) .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان مجلسي الاعيان والنواب العراقيين دعيا الى اجتماع مستعجل لبحث موضوع الاعتداء الفرنسي على استقلال لبنان فاجتمعا ، والقي الاعيان والنواب المتحمسون خطبا نارية هاجموا فيها سياسة فرنسا التصفية ، وعيروها بالاحتلال الالمانى لباريس ، ولسائر المدن الفرنسية الكبرى ، وناشدوا الحكومتين : البريطانية والأميركية ان تعملتا يدا واحدة لاعادة الاستقرار الى

(١) الشيخ بشارة الخوري في كتابه « حقائق لبنانية » ص ٢ - ٣٧ .

(٢) يقول الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ، في كتابه (حقائق لبنانية) ٤١/٢ ان الجنرال كاترو اعترف بانهم الحكومة الفرنسية مما جرى له ولرفاقه ، وانه تقرر اعادة المسيو هيللو الى الجزائر ، وانه امر ب من رغبته في اقالة حكومة السيد رياض الصلح ، وتأجيل دعوة المجلس النيابي الى موالة اجتماعاته ، لرفض الخوري ذلك رفضا باتا .

هذا القطر ، كما ان التوجيهات الخاصة حملت الاهلين في سائر الالوية على مشاركة نواب الامة طلباتهم ، وانتهى الامر بان احتج المجلسان لدى الامم المتحدة على هذه الاعمال غير القانونية ، كما احتج الزعماء السياسيون عليها .

ولا شك في ان سياسة الاعتداء على استقلال لبنان وسيادته كانت مبيتة ، وقد اريد بها اخراج الفرنسيين من سوريا ولبنان ليحل الانكليز والامريكان محلهم ، في هذين القطرين الشقيين ، واذا كان ذلك لم يتحقق حتى الآن بسبب صلابة هذين القطرين ، فليس معنى ذلك ان الاجانب قد نفضوا ايديهم نهائيا ، وسيكشف المستقبل ذلك كله .

املاء ولاية العهد

نصت المادة العشرون من القانون الاساسي على ان :

« ولاية العهد لا كبر ابناء الملك سنا على خط عمودي ، وفقا لاحكام قانون الوراثة » .

وقد سالت « الوزارة السعيدية السادسة » من « المحكمة العليا » عما :

« اذا ما انقطعت ولاية العهد - لا سمح الله - بفقدان الذكور من ورثة جلالة الملك فيصل ، هل تنتقل الولاية الى الاناث من ورثته ؟ وعند عدم جواز ذلك فهل ان التصرف في هذه الناحية يغير من حقوق الشعب ؟ » .

فاجتمعت « المحكمة العليا » في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤١ م ، واتخذت هذا القرار :

« لدى المذاكرة في هذا الموضوع ، رأت المحكمة ان عبارة الابناء تفيد الذكور حصرا ، ولا تشمل الاناث . ففي حالة انقطاع ولاية العهد - لا سمح الله - ترى المحكمة ان التصرف في هذه الناحية حينذاك يعود الى الامة بحكم المادة ١٩ من القانون الاساسي » .

وعلى هذا لما شرع في تعديل القانون الاساسي ، جعلت المادة (٢٠) من القانون المثبت نصها اعلاه - فقرة اولى اضيفت اليها هذه الفقرة :

٢ - اذا شغرت ولاية العهد ، نظرا لقانون الوراثة ، فانها تنتقل الى ارشد رجل عراقي من ابناء اكبر ابناء الملك حسين بن علي مدة شغورها » .

ولما كان « اكبر ابناء الملك حسين بن علي » هو « الملك علي » ولم يكن للملك علي من الذكور غير الامير عبدالاله بالذات ، فقد اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته الثانية والسبعين المنعقدة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ م ، ايام «الوزارة السعيدية السابعة » .

« استمع مجلس الوزراء الى الملاحظات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء

حول انطباق نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من تعديل القانون الاساسي رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ م : على صاحب السمو الوصي المعظم ، وكون سموه اصبح وليا للعهد بحكم القانون ، فقرر المجلس بالاجماع ما يأتي :

« ان الفقرة الاولى من المادة التي اشار اليها فخامة رئيس الوزراء ، تجعل ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سنا على خط عمودي وفقا لاحكام قانون الوراثة ، وان الفقرة الثانية منها صرحت بأن ولاية العهد ، اذا شغرت ، فانها تنتقل الى ارشد رجل عراقي من أبناء أكبر أبناء الملك حسين بن علي ، مدة شغورها ، وحيث ان صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني لا زال تحت الوصاية ، ولا يوجد له ولد ، فان ولاية العهد تعتبر شاغرة بطبيعة الحال ، ونظرا الى ان الاوصاف ، والمؤهلات المبثوث عنها في الفقرة الثانية من المادة الآتفة الذكر ، تنطبق على صاحب السمو الامير عبدالاله ، الوصي على العرش وحده تمام الانطباق ، لانه ارشد رجل عراقي من أبناء جلالته الملك علي ، الذي هو أكبر أبناء جلالته الملك حسين بن علي ، لهذا فقد اصبح سمو الامير عبدالاله وليا للعهد على عرش المملكة العراقية ، بحكم الدستور ، فقرر تسمية سموه بـ (صاحب السمو الوصي وولي العهد لملك العراق) واعلان ذلك الى الحكومات ، ونشره في الصحف ، وتبليغ كل من وزارات الدولة ودواوينها بذلك ، وتقديم نسخة من القرار الى مجلس الامة » .

١٩٤٣/١١/١١ م

قضايا التموين ايضا

اشتدت ازمة التموين اشتدادا عظيما ، وارتفعت اسعار الملابس والماكل ارتفاعا فاحشا ، واخلفت الحاجات الضرورية والمواد المعاشية من الاسواق العلنية اختفاء تاما ، وصارت تباع في « السوق السوداء » بعشرة امثال اسعارها المقررة ، وزاد الطين بلة نزول بعض الوزراء والموظفين والمتقاعدين الى السوق كمشتريين وكمدخرين ، تعاونهم على ذلك شرذمة من اليهود الذين برعوا في شراء الضمائر ، فكان الناس يعانون الامرين في البحث عن الحاجات الضرورية في السوق السوداء ، وفي تدبير الائتمان الباهظة المفروضة عليها لتأمين شرائها مهما علت اسعارها .

وشمل القحط قوت الشعب « الخبز » فكانت البلاد تعج بالمظاهرات ، وكانت النسوة تتقدم الرجال في طلب الطعام والعلاج من المسؤولين ، فكانت الشرطة تفرق المتظاهرين بالقوة تارة ، وبرش الماء عليهم من الخراطيم الخاصة بفرق اطفاء الحريق تارة اخرى ، كما كانت تعتقل المحرضين على المظاهرات بحجج مختلفة .

وادرک رئيس الوزراء خطورة الموقف الاقتصادي في البلاد ، فاذاغ خطابا من دار الاذاعة اللاسلکية العراقية في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ م ، واستهله بقوله :

« ان التردتي المطرد في حالة البلاد الاقتصادية ، قد اقلق بال الحكومة في الاشهر الاخيرة ، ولذا فقد اصبح من المحتم اتخاذ تدابير سريعة لمعالجة الحالة ، وقد

ثبت نهائيا انه اذا لم تفرض رقابة حكومية فان اسعار المواد ، ولا سيما الحاجات الضرورية للمعيشة ، ترتفع من جراء جشع المضاربين الذين يستغلون قلة المواد ، فيرفعون الاسعار الى مستوى لا تستطيع معه الطبقات الفقيرة والوسطى ان تؤمن حاجاتها ، وبناء عليه فالحكومة ، بعد ان درست هذه المشاكل الاقتصادية ، قررت اتباع خطة تلخص بالمواد الثلاث التالية :

١ - زيادة استيراد الاموال الى البلاد بقدر المستطاع .

٢ - مراقبة هذه الاموال مراقبة دقيقة لتأمين بيعها باسعار تناسب اسعارها في البلاد التي انتجتها .

٢ - الاستعانة بسلسلة طبقات التجار ، الذين يشتركون عادة في توزيع الاموال المستوردة ، للاستفادة من حسن قيامهم بالواجب المترتب عليهم في تدابير المراقبة التي ستخضعها الحكومة طالما يثبت ان تلك الاستعانة مثمرة وداعية للاطمئنان « (١) » .

وعلى اثر ذلك صدرت الارادة الملكية بتعيين الكولونيل « بليس » البريطاني الجنسية ، مديرا عاما للاموال المستوردة ، ومشاورا اقتصاديا للجنة التموين العليا . فاختار « بليس » هيئة ديوانه من البريطانيين الذين اشتغلوا في العراق كثيرا ، او كانت لهم الخبرة الكافية بامور العراق والعراقيين : اضراب : المستر « كرايس » مساعد مستشار وزارة الداخلية ، والكابتن « تي.اي.بيرد » ، والكابتن « جي.تي. موفات » ، والميجر « بيج » ، والكابتن « ويلش » ... الخ .

واتخذ الكولونيل لنفسه صفة « رئيس لجنة تحديد الاسعار » فأصدر عدة بيانات رسمية ، حدد فيها اسعار المنسوجات القطنية ، والسكر ، والشاي ، والقهوة ، والخامات على اختلاف انواعها ، والملابس العتيقة التي شرع في استيرادها من امريكا وبريطانيا ، ومن مخلفات قتلى الحلفاء في ميادين الحرب ، لتخفيف ازمة اللباس في العراق ، وحدد كذلك اسعار المواد الانشائية : كالانابيب ، والمكوس ، والتقاسيم ، والحديد ، والصفيح ، ومواد الانارة وغيرها ، فكانت تدابير حكيمة لو لم تفسدها الرشوة والمحسوبية وسوء الادارة . فقد علم بصورة لا تقبل الشك ان الموظفين البريطانيين كانوا يمنحون التجار اليهود اجازات الاستيراد بمقياس واسع ، ويحجبونها عن معظم التجار المسلمين ، الامر الذي اوجب التذمر الشديد .

على ان الحكومة عالجت قضية قوت الشعب معالجة فعالة ، فحددت اسعار اللحوم ، والخضر ، والفواكه ، وفرضت رقابة شديدة على المقاييس والمكائيل ، وفتحت مخازن عديدة لعمل الخبز ، والسمون ، وتوزيعهما باسعار مخفضة ، الا ان طحين الخبز كان يخلط بمواد متنوعة من الحنطة ، والشعير ، والذرة ، وبدور الكتان ، ودقيق الحمص ، والنخالة ، وسائر النباتات غير الضارة ، لان جيش الحلفاء

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٨٨٥ الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٢ م .

في العراق كان يستهلك منتوجات البلاد الزراعية بمقياس واسع ، وسنعود الى بحث موضوع التموين في موضع آخر .

استقالة ثلاثة وزراء

قلنا ان ايام « الوزارة السعيدية السابعة » كانت قلقة مضطربة ، بحكم ظروف الحرب السائدة ، وكانت التبدلات الوزارية ، والاستقالات من المناصب الحكومية ، تتأثر بتلك الظروف ، وقد استقال ثلاثة من اعضاء هذه الوزارة في ايلول سنة ١٩٤٣ م للاسباب التالية :

استقالة وزير الخارجية :

لما الف السيد نوري السعيد وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الاول ١٩٤٣ م ، اسند « منصب وزارة الخارجية » الى الدكتور عبد الاله حافظ ، ثم رأى ان يطعم وزارته هذه بعناصر جديدة ، فاستصدر ارادة ملكية في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣ م ، بنقل الدكتور المومي الى « وزارة المعارف » وباسناد « منصب وزارة الخارجية » الى السيد نصره الفارسي ، الى تبدلات اخرى اقتضتها مصلحة التظيم .

ولما دعا النحاس باشا رئيس وزراء مصر السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، الى القاهرة في تموز ١٩٤٣ م ، للمداولة في موضوع انشاء « جامعة الدول العربية » انفرد الرئيس العراقي في مفاوضاته ، ولم يستشر بها وزير خارجيته الجديد ، فاسرها السيد نصره الفارسي في نفسه . وبعد ايام كلف نوري وزير العراق المفوض في القاهرة بان يحمل رسالة خاصة الى الوصي في بغداد بما دار حول مهمته في القاهرة ، دون ان يأخذ موافقة وزير الخارجية العراقية على ندب الوزير المفوض لحمل هذه الرسالة ، فتقدم الوزير نصره بكتاب استقالته وهو :

بغداد ٢٧ ايلول ١٩٤٣ م .

حضرة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم .

سيدي المحترم ! سبق لي ان اوضحت الى فخامتكم ان اشتراكي في الوزارة لم يفد المصلحة العامة بشيء ، لذلك ارجو قبول استقالتي من منصب وزارة الخارجية ، وختاماً اسمحوا لي ان التمس منكم التوسط في رفع عظيم امتناني الى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم ، على ما نلت من ثقة غالية ، وارجو منكم قبول مزيد شكري على الطافكم ، مقرونا باطيب التمنيات لكم ، ولاصحاب المعالي الوزراء ، ولفخامتكم فائق الاحترام .

المخلص : نصره الفارسي

وفي يوم ٦ تشرين الاول ١٩٤٣ م ، استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية بقبول هذه الاستقالة ، ووجه الى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

صاحب المعالي السيد نصره الفارسي المحترم .

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، واني مع تقديري لجهودكم ، يؤسفني ان احرم معاضدتكم الثمينة ، ومساعدتكم المحمودة، ونزولا عند رغبتكم قد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم بقبول استقالتكم، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك . هذا وارجو ان لا تحرم الامة من مساعيكم المشكورة وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

استقالة وزير المالية :

وكان « منصب وزير المالية » اسند الى السيد صالح جبر ابان تكوين «الوزارة السعيدية السابعة» في ٨ تشرين الاول فلما اجريت عملية التطعيم المذكورة في ٢٣ حزيران ١٩٤٣ م ، نقل السيد جبر الى وزارة الداخلية ، وعين السيد جلال بابان وزيرا للمالية .

وكانت امور التموين مرتبطة بوزارة المالية ، فلاحظ الوزير الجديد ان الموظفين والمستخدمين البريطانيين في دوائر التموين ، يتصرفون في اصدار بعض القرارات تصرفا لا يمت الى المصلحة بصلة ، فهم يمنعون مثلا اخراج بضاعة لا يستفيد العراق من بقائها فيه بصورة مطلقة ، وباذنون في استيراد مواد لا يحتاج العراق اليها حاجة ملحة ، وانهم يفضلون فريقا على فريق في كيفية توزيع اجازات الاستيراد ، وفي التصرف بمصالح الناس ، وبصفة كونه المرجع الاخير للمصادقة على قرارات لجان التصدير والاستيراد ، فانه كان يحتاج هؤلاء الموظفين ويعدل لهم بعض قراراتهم ، ولما ضاق بهم ذرعا لسوء تصرفاتهم ، رفع كتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢ تشرين الاول سنة ١٩٤٣ م .

صاحب الفخامة رئيس الوزراء .

بعد التحية : بالنظر للاسباب والعوامل التي يعلمها فخامتكم ، مما دفعني الى تقديم استقالتني ، وذلك لعدم تمكني من الاستمرار على تحمل المسؤولية في مثل هذه الظروف الحرجة ، وعليه ارجو من فخامتكم ان تفضلوا بالتوسط لقبولها، مع تقديم شكراتي لفخامتكم للمؤازرة الثمينة التي اوليتموني اياها مدة اضطلاعي بالمسؤولية معا ، متمنيا لفخامتكم حسن التوفيق في سبيل الواجب العام ودمتم باحترام .

المخلص : جلال بابان : وزير المالية

وقد صدرت الارادة بقبول هذه الاستقالة في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٤٣ م ، واجيب الوزير المستقيل بهذا الكتاب :

صاحب المعالي السيد جلال بابان المحترم .

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة المالية ، وانني مع تقديرى الخالص لجهودكم ، لأسف من ان احرم من معاونتكم القيمة ومساعدتكم المشكورة ، طوال اشتراككم معي في تسيير امور الحكومة . ونزولا عند رغبتكم ، فقد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك ، هذا وارجو ان لا تحرم الامة من مساعيكم المحمودة وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد تفضل السيد جلال بابان فخصنا بهذا الايضاح :

الى حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسيني .

بعد التحية : بالاشارة الى المحادثة التي جرت بيننا ، وسؤالكم عن اسباب استقالتكم من وزارة المالية في ايلول سنة ١٩٤٣ م ، ابدي لكم بان الاستقالة كانت بناء على اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالشؤون المالية ، وبالنظر لاهمية الظروف القائمة آنئذ ، اضطررتني على الانسحاب ، وعدم تحمل المسؤولية ، وليس لدي الآن ما ابدية زيادة على ما جاء اعلاه واقبلوا احتراماتي الفائقة .

المخلص - جلال بابان

بغداد ١٠ تموز ١٩٥٣ م

استقالة وزير الداخلية :

اسند منصب وزارة الداخلية ، عند تكوين « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ م الى السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض في مصر ، وصهر نوري السعيد ، فلما اجريت عملية التطعيم الوزاري في ٢٣ حزيران ١٩٤٣ م ، نقل العسكري الى وزارة المواصلات والاشغال ، وعين السيد صالح جبر « وزير المالية » وزيرا للداخلية .

وكان مجلس النواب قد حل في اليوم التاسع من شهر حزيران سنة ١٩٤٣ م ، ووجب الشروع في اجراء انتخابات جديدة ، فكانت لوزير الداخلية الجديد وجهة نظر خاصة ، وكانت لرئيس الوزراء وجهة نظر اخرى ، على حين كانت للوصي وجهة نظر ثالثة ، ولما اشير على وزير الداخلية بالتوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، عد نفسه الوزير المسؤول عن تمشية امور الانتخابات ، واستدعى الى بغداد ثلاثة من متصرفي الاولوية الذين كانوا لا يرون رايه في اجراء الانتخابات على النحو الذي يرتابه هو ، واعتبر تجميد هؤلاء المتصرفين ضعفا لوزير الداخلية لا يسوغ له البقاء في منصبه الوزاري ، مضافا الى اعتزازه برايه وعدم مساييرته لوجهات النظر الاخرى .

هذا من جهة ، ومن وجهة اخرى فان خصومة شخصية نشأت بين وزير الداخلية صالح جبر ، وبين متصرف لواء الحلة عبد الهادي الظاهر ، حول قضية شفع فيها الوزير لدى المتصرف لصالح أحد اليهود ، فاتخذ المتصرف بطاقة الشفاعة

المرسلة اليه وسيلة للتشهير بالوزير ، ولما شعر السيد جبر بأن ايراد تلعب من وراء ستار لافساد خطه في امور الانتخاب ، وفي قضايا الموظفين الاداريين ، لم ير بدا من الاستقالة من منصبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم :

سيدي الرئيس اعرض : اني اشعر ، نظرا للاسباب التي تعرفونها فخامتكم ، بأنني لا استطيع مع الاسف الاستمرار على العمل ، لذا ارجو من فخامتكم أن تتوسطوا في عرض استقالتي على صاحب السمو المعظم ليتفضل بقبولها ، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

٢٩ ايلول ١٩٤٣ م وزير الداخلية - صالح جبر

وقد استصدر رئيس الوزراء السيد نوري السعيد ، الارادة الملكية اللازمة بقبول هذه الاستقالة ، ووجه الى الوزير المستقيل هذا الخطاب : الرقم ٣٢٢٤

صاحب المعالي السيد صالح جبر المحترم التاريخ ١٠/٦/١٩٤٣ م

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الداخلية ، واني مع تقديرني الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتموها اثناء تقلدكم منصب الوزارة ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القيمة ، ومعاونتكم القويمة ، اللتين كنت اتلمسهما فيكم طوال اشتغالكم معي في تحمل اعباء شؤون الحكومة .

ونزولا عند رغبتكم ، قد اضطرت الى التوسط لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك . واني آمل ان لا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم ، واستقامة اعمالكم المشكورة ، وارجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام .

٦ تشرين الاول ١٩٤٣ م رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد اكد لنا صالح جبر بأن اعتزازه برأيه في كيفية اجراء الانتخابات ، ونجاح خطه في انتخاب النواب ، واصراره على ترشيح من رشحهم ، كل ذلك اذهل الفير فجعل بقاءه في منصبه غير منسجم مع السياسة العليا ، ففضل الاستقالة تجنباً لتعقد الامور .

الوزراء الجدد :

وعلى اثر صدور الارادة الملكية المرقمة ٤٠٣ لسنة ١٩٤٣ م بقبول هذه الاستقالات الثلاث ، صدرت ارادة اخرى بتعيين السيد عبدالله القصاب متصرف لواء الديوانية وزيرا للداخلية ، وباسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى السيد تحسين العسكري وزير المواصلات والاشغال ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى عبد الاله حافظ وزير المعارف .

الانتخابات الجديدة والمجلس الجديد

بعد ان حل « مجلس النواب » في التاسع من شهر حزيران ١٩٤٣ م ، أصدرت « وزارة الداخلية » اوامرها بالشروع في الانتخابات العامة للمجلس الجديد ، ضمن المدة القانونية ، على الرغم من وجود حالة الحرب ، وعلى الرغم من سيطرة الاحكام العرفية ، والقوانين والمراسيم الاستثنائية على الاحوال العامة ، وقد تمت انتخابات الثانويين في العشرة الثالثة من آب سنة ١٩٤٣ م ، وتم انتخاب النواب في الخامس من تشرين الاول من هذه السنة ، فكان معظمهم من النواب السابقين او الاسبقين ، ولم ينتخب غير (٢٦) نائبا لاول مرة .

وصدرت الارادة الملكية في ٤ تشرين الاول ١٩٤٣ م بدعوة المجلس الى عقد « اجتماعه غير الاعتيادي » في التاسع من هذا الشهر ، فكان الاجتماع الاول للدورة الانتخابية العاشرة . وقد دام هذا الاجتماع الى يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ م ، حيث صدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٧٣ بغضه ، بعد ان عقد مجلس النواب ثماني جلسات في بحر هذه المدة ، وعقد مجلس الاعيان خلالها ثلاث جلسات . وقد احتفظ السيد محمد الصدر برئاسة مجلس الاعيان خلال هذا الاجتماع غير الاعتيادي ، وانتخب السيد حمدي الباجه جه رئيسا لمجلس النواب ، واقتصر الاجتماع على اقرار قانون تعديل القانون الاساسي في الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٣ م بطريقة الاستعجال . وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القاها الوصي في هذا الموضوع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، وراجين لكم التوفيق في اعمالكم ، والسداد في آرائكم .

ايها السادة

ان الاحوال والتجارب وسنة التقدم في النظم الدولية ، قد اوجت بضرورة تعديل قانوننا الاساسي . فقامت الحكومة ومجلس الامة بذلك ، متوخين المصلحة العامة ، مستلهمين ما راوه من التعديل في مواد من العادات المألوفة في الدول الدستورية ، مسترشدين ببعض الدساتير المقررة في الامم الديمقراطية ، مهتدين بالتجارب التي مرت على البلاد في حياتها العملية .

وقد حل مجلس النواب السابق ، الذي اضطلع بهذه المهمة بحكم المادة التاسعة عشرة بعد المئة من الدستور ، ودعي مجلسكم الموقر في المدة القانونية اتباعا لاحكامه .

وسيعرض عليكم ايها السادة التعديل المنوه به ، الذي اقره مجلس الامة للبت فيه . حسب ما فرضته المادة التاسعة عشرة بعد المئة الآتفة الذكر ، كما سيعرض

عليكم ايضا في اقرب فرصة اخرى تعديل قانون الانتخاب الذي يلائم الاسس التي بني عليها تعديل الدستور .

ايها السادة .

ان ما تستهدفه الحكومة في سيرها ، مما يدعم كيان الدولة داخلا وخارجا ، ويسعد حياة الامة من الناحية التشريعية والادارية والاقتصادية ، سيوضح لكم في خطاب العرش المفصل الذي سيتلى عليكم في الاجتماع العادي .

واني لوائق بانكم ستعالجون مهمتكم بكل الدراية والاخلاص ، ناظرين الى المصلحة العامة واستقرار الامور . واسأل المولى عز وجل ان ياخذ بأيدينا الى التوفيق ، ويسير بنا الى الصواب ، تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المعظم انه خير مرشد ومعين .

اجتماع مجلس الامة

عدلت المادة (٣٨) من القانون الاساسي العراقي بموجب « قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٤٣ م » فاصبح موعد اجتماع مجلس الامة الاعتيادي ، اول كانون الاول من كل سنة ، بعد ان كان موعد هذا الاجتماع اول تشرين الثاني من كل سنة .

وفي يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ م ، صدرت الارادة المرقمة (٤٧٤) بدعوة « مجلس الامة » الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول . من دورته الانتخابية العاشرة ، في يوم الاربعاء الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٣ م . فعقد في اليوم المذكور ، واستمر الاجتماع قائما الى يوم ٣١ ايار ١٩٤٤ م ، حيث عطل بالارادة الملكية المرقمة (٢٣٨) الصادرة في نفس التاريخ ، فتكون مدة الاجتماع ستة اشهر عقد خلالها مجلس النواب (٢٩) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان خلالها (١٢) جلسة ، وقد انتخب النواب سلمان البراك وزير الاقتصاد رئيسا لمجلسهم ، وانتخب الاعيان جميل المدفعي رئيسا لمجلسهم (بدلا من السيد محمد الصدر الذي استمرت رئاسته لمجلس الاعيان اربع عشرة سنة مستمرة) وعلى هذا فقد استقال « البراك » من منصبه الوزاري في اول كانون الاول ١٩٤٣ م ، فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته ، وبتعيين السيد حمدي الباجه جي وزيرا للاقتصاد .

ونظرا لخطورة « خطاب العرش » الذي افتتح به الامير زيد ، نائب الوصي عبد الاله هذا الاجتماع الاعتيادي ، لم نر بدا من نشره - على طوله - وهو :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم التوفيق في اعمالكم ، والسداد في آرائكم .

ان هذه الحرب التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، قد تركت ابلغ الاثر في حياة الامم المحاربة ، والمحايدة منها ، على حد سواء . وقد سرت كوارثها الى ابعد الاقطار عن ميادين القتال ، فاستفحلت المجاعة في بعضها ، وعم العوز في أكثر الحاجيات ارجاء العالم ، غير ان الامم الرشيدة قد سايرت الحوادث فطوّرت حياتها وفقا للظروف ، وعدلت عن سيرها المألوف في الاحوال العادية كافة عن التبسط في العيش ، وتمعّدت على القناعة بما يسد الحاجة ، وذلك خشية الوقوع في ضيق لا مفر منه .

وقد قام معظم الحكومات بوضع قوانين وتدابير ترمي الى تدريب شعوبها على السير ضمن الحدود الضيقة ، المقيدة لحياتها العادية بحكم الضرورة . اما الشعوب الراقية فقد تقلل افرادها ما وضعت حكوماتهم برغبة صادقة ، وتعاونوا معها في تطبيقه ، فانتظمت شؤون تلك الشعوب الاقتصادية ، وعمها اليسر ، وسادتها الطمأنينة . واما الشعوب الاخرى فآثر الكثير من افرادها مصالحهم الخاصة على مصلحة المجتمع ، واستفزهم الجشع الى التهرب من تدابير حكوماتهم بمختلف الطرق ، فشذوا عن الطريقة المثلى ، وبقوا في نضال مستمر مع السلطات ، معرضين بلادهم للمشاكل المعقدة ، والازمات المستحكمة .

ومما يدعو الى الارتياح ، ان هذا الكفاح العالمي ، الذي كبّد البشرية خسائر فادحة في الارواح والاموال ، وقضى على كثير من المؤسسات المدنية ، ومعالم الحضارة ، يسير بسرعة نحو آخر ادواره . ولكن لو فوجئنا بانتهائه يوما ما - وقد يكون ذلك قريبا - فليس معنى ذلك ان المصاعب قد انتهت ، وان المشاكل قد ذلت ، لان ارجاع الحالة الاعتيادية الى نصابها بعد الحرب ، يتطلب زمنا لا يقل عن مدة الحرب ، ويستدعي جهودا جبارة في مختلف نواحي الحياة ، لا تقل عن جهود الحرب ، ويقتضي حنكة ودراسة كافيتين لتسيير سفن الامم سالمة في بحر الحياة الجديدة ، التي ستختلف كثيرا عن الحياة قبل الحرب ، سواء اكان ذلك في النظم الدولية ، ام في الوضع الاجتماعي والحياة الاقتصادية وغيرها . وسيظهر البون الملموس بين نظم الحياة قبل الحرب وبعدها ، وتنبعث مشاكل تستدعي معالجتها الكثير من الحكمة وصدق العزيمة .

تلك ايها السادة حقائق انتبه اليها قادة الامم فوطدوا العزم من الآن على تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب ، يسوده السلام ، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الامم ، وعلى انشاء حياة اكثر رخاء ، واشمل عدلا واطمئنانا للجميع الشعوب ، كبيرها وصغيرها . والعراق بوصفه دولة من مجموعة الدول التي ترمي الى هذه الاغراض السامية ، عليه ان يساهم في بناء هذا العالم ، وتلك الحياة ، ضمن اهدافه القومية المعروفة بالوحدة العربية ، من جهة ، وضمن مجموعة شعوب العالم التي ستنظم على تلك الاسس العادلة القويمة ، من جهة اخرى ، وعليه ان يدرك ويعد الوسائل اللازمة لذلك من الآن .

ان حكومتنا لم تال جهدا في توثيق الروابط بحلفائنا وجيراننا ، وان الفرض الاول من زيارة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لحليفنا بريطانيا العظمى ، هو ترصين تلك الروابط وتأيدتها ، ومن المؤمل ان يتم انشاء العلاقات السياسية وتبادل الممثلين بين العراق وروسيا السوفياتية في فرصة غير بعيدة . وقد قام العراق بتصيبه في المجهود الحربي مع حلفائه ، محترما عهوده ، عاملا على تحقيق اهدافه السامية ، متصلا بشقيقاته الدول العربية للعمل المشترك في سبيل الوحدة العربية ، والتعاون مع تلك الدول الشقيقة على صيانة استقلالها ومصالحها . وقد اثمر هذا التعاون وضوح الحياة الاستقلالية الصحيحة في الحكومتين الشقيقتين : سوريا ولبنان ، فجرت فيهما الانتخابات الحرة ، المنبئة من صميم رغبة الامة ، وتكون في كل منهما مجلس نيابي ، وحكومة وطنية ، على اساس ديمقراطي واضح ؛ فادى ذلك الى اعترافنا مع سائر الدول ذات الشأن باستقلالهما ، واسسنا فيهما مفوضيتين سياسيتين على الفور .

وقد جرت مداوات شخصية قيمة بين رئيس حكومتنا ، ورئيس الحكومة المصرية ، حول الاسس التي تبنى عليها الوحدة العربية المنشودة ، والشكل الذي تحقق الرغبة فيه ، ولنا قوي الامل ان ثمر هذه المداوات الشخصية في القريب العاجل ، فيعقد مؤتمر رسمي يمثل الاقطار العربية ، تتفق فيه الآراء على مصالح مشتركة ، تؤلف بين البلاد العربية ، وتوحد كلمتها ، ويبعث منها امة محترمة الجانب ، مسموعة الكلمة في العالم الدولي ، سواء اكان في امورها السياسية والاقتصادية الخاصة ، ام في الشؤون الدولية العالمية العامة .

وكان انضمام العراق الى ميثاق الثلاثي ، واعلانه حالة الحرب بينه وبين الدول الرامية الى استعباد العالم ، خير دليل على استعداداته لتحمل نصيبه من اعباء الامم الحرة . وحكومتنا منتبهة الى الاتجاه الدولي المشترك ، وسائرة في الخطوط العامة التي تسير فيها الامم لتحقيق الحياة الجديدة المستقبلية . كما انها ساعية من جهة اخرى لمعالجة الشؤون الداخلية ، وتحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة ، وتأمين سيطرته على اعمالها ، وعاملة على تذليل المصاعب المنبئة من طبيعة الحرب ومقتضياتها ، وعلى ازالة ما يشتكي منه من الامور التي هي وليدة اسباب اخرى . ولوصول الى هذه الاغراض الجوهرية ستعمل حكومتنا لتحقيق الامور التالية :

اولا - التقدم الى مجلسكم العالي بلائحة قانون للانتخاب ، مبنية على مبادئ واسس تحقق تمثيل طبقات الشعب في مجلس الامة تمثيلا اقرب الى الواقع ، مما يحققه القانون الحاضر ، لتجلى سيادة الشعب بأجلى مظاهرها ، وتشعر الامة بانها هي الحاكمة لنفسها ، وان الحكم منها واليها .

ثانيا - تشجيع تأليف الاحزاب السياسية التي تجري في سيرها على مناهج انشائية ، تستهدف رفع المستوى الاجتماعي ، والصناعي ، والزراعي ، والتربية السياسية الراسخة ، ليتسنى لنا بذلك تأمين حياة نيابية صحيحة ، اسوة بالعالم

الديمقراطي . واذا خشي البعض حدوث بعض المشاكل ، في بادئ الامر ، من جراء تطاحن الاحزاب ، فان الاطمئنان من انتظام هذا التطاحن شيئا فشيئا ، كلما تقدمت الحياة الحزبية ، واتقاء اخطاره المتصورة ، كلما مرت التجارب ، يبرر الاقدام على هذا الامر الذي ثبت ان نفعه اكبر من ضرره ، ووجوده احق من عدمه ، لامة تصبو الى حياة نيابية حقيقية .

ثالثا - التوسع في السيطرة على بعض المواد الضرورية ، ووضع حد لاستغلال المرابين ، والمرابحين لموارد الجمهور استفلالا فاحشا ، ومنع تلاعب المضاربين بالمواد التي عليها قوام حياة الامة في هذه الايام العصيبة . وكلما دعت الضرورة الى تشديد هذه السيطرة ، فستقوم الحكومة بذلك حفظا لمصلحة الاكثرية الساحقة من الشعب ، وحرصا على انتظام امر التمويل في البلاد . وستتعاون الحكومة مع التجار في توزيع بعض المواد الضرورية للجمهور ، مما تستورده الحكومة نفسها ، على ان يكون البيع بالسعر والشكل اللذين تقرهما على ضوء التجارب التي مرت بالعالم في امور التمويل .

ان وضع الدولة المالي جيد ، بالرغم من تأثيرات الظروف العالمية الراهنة . وان حكومتنا ساعية لاعداد ميزانية سنة ١٩٤٤م المالية على اساس مراعاة الاقتصاد التام في النفقات من جهة ، وقيام الدولة بالخدمات العامة الضرورية في مثل هذه الظروف من جهة اخرى ، مع ملاحظة لزوم ترفيه احوال الموظفين والمستخدمين بصورة تخفف وطأة الضائقة الاقتصادية عنهم . كما انه تقرر تنظيم ميزانية خاصة لكافة الدوائر المؤلفة بموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، وستلحق هذه الميزانية بالميزانية العامة تسهيلا للقيام بأعمال التمويل . وان المفاوضات الجارية مع السلطات الاجنبية المختصة قد اسفرت عن حصول زيادة كبيرة في حصص الاستيراد (للعراق) لسنة ١٩٤٤م مع زيادة في انواع المواد ايضا ، وبناء على تعيين خبراء في شؤون التمويل ، فان تدابير فعالة متخذة الآن لاعادة تنظيم ادارة التمويل في البلاد ، بما في ذلك القيام بالترتيبات الضرورية لخفض مستوى الاسعار . هذا وان حكومتنا مهتمة بمكافحة التهريب بكل الوسائل المتيسرة لديها ، على اساس تعاون جميع الدوائر المختصة ، تحقيقا للغاية المتوخاة .

رابعا - تشعر الحكومة بان بعض الموظفين قد استفلوا الازمة الناشئة عن الحرب لمصالحهم الخاصة ، واساءوا القيام بواجباتهم ، مما لا يتيسر معالجته بالطرق القانونية الحاضرة . لذلك فانها ستعرض على مجلسكم العالي لائحة قانون خاص يكفل بمبادئه استئصال مثل هذه التصرفات ، وسيعهد بالبت في قضايا هذا الموضوع الى محكمة خاصة تديرها ايد قوية عادلة . والحكومة مهتمة برفع مستوى كفاءة الموظفين في سائر دوائر الدولة ، وانتخابهم من العناصر الصالحة ، وهي متجهة بكل رغبتها الى توطيد الامن في المملكة ، وتقوية الادارة الداخلية الى حد بعيد .

خامسا - القيام بالمشاريع الانشائية ، والعمرائية الضرورية ، لتقدم البلاد وازدهارها . ومن ذلكم تشجيع الجمعيات التعاونية على استثمار الاراضي الاميرية الصرفة على اسس حديثة ، وانشاء قرى لهذه الجمعيات على طراز القرى العصرية

في الامم المتحدة ، يشرف على انشائها اخصائيون قديرون ، بحيث تكون نموذجا صالحا للزراعة الحديثة ، بما تدره من خيرات ، وما تحتوي عليه من مرافق حيوية تضمن لاهلها رغد العيش . ولا شك في ان هذه القرى ستكون خير مشجع لل عمران في سائر القرى ، وااقوى باعث للمزارعين على تحسين انتاجهم ، والتوسع في الاستفادة من اراضيهم ، وسيفسح مجال العمل للشبان المثقفين في هذه المشروعات الانتاجية ، ترجيحاً على غيرهم ، وستمدهم الحكومة بكل ما يقتضي لنجاحهم من اموال ، ومساعدات ، ليتيسر لهم استثمار مواهبهم في تزييد انتاج البلاد ، ولفتح باب العمل الحر امامهم على مصراعيه . ولن تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل انها ستفتح المجال لاية جمعية تعاونية تقوم بأي عمل آخر ، من الاعمال المنتجة المفيدة ، كما انها ستعاود الشركات التي تؤسس لاية غاية ترمي الى انعاش الحياة الاقتصادية في البلاد ، او ترفيه العيش لسائر الناس .

ومن المشاريع التي ستقوم بها حكومتنا ، الشروع في انشاء « خزان بخمة » في حوض الزاب الكبير ، ذلك الخزان الذي سيخفف وطأة فيضان دجلة الى حد بعيد ، وينقذ البلاد من اخطار الفرق الذي لم يزل يكبدها الخسائر الفادحة ، وسترصد الحكومة في ميزانية السنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ م المبالغ الكافية للبدء بتحقيق هذا المشروع العظيم ، الذي سيكون ثاني خزان من نوعه في العالم .

ومن تلك المشاريع ، ربط العراق بالبحر الابيض المتوسط بسكة حديد تقرب بينه وبين العالم المتمدن ، وتسهل على المنتج العراقي تصدير منتوجاته الى الاسواق العالمية باسرع وقت ، واقل كلفة ، فيتيسر له ان يبيع غلاته باسعار مشجعة مرضية . كذلك مد سكة حديد بغداد - كركوك الى اربيل ، المنطقة الزراعية المهمة ، والمركز الذي له شأنه الخطير .

ونظرا لاهمية الطيران المدني في العالم ، ستعنى الحكومة بتنظيم مطارات العراق المدنية على طراز يؤول العراق لان يكون مركزا خطيرا في عالم الطيران المدني ، كما ان النسبة معقودة على تأليف شركة طيران عراقية تربط العراق بالاقطار المجاورة ، وبالخطوط الجوية العالمية الكبرى .

ورغبة في توفير الانتاج في المملكة ، والاستفادة من مواردها الطبيعية ، ستعنى الحكومة بالغابات والاحراش المهمة ، وفي سائر انحاء العراق ، لتوفير الاخشاب ، وموارد الوقود في المملكة ، فلا يبقى هذا المورد العظيم غفلا . ولهذه الغاية ستحدث الحكومة دائرة خاصة مجهزة بالاخصائيين ، فيتوفر بذلك للعراق الشيء الكثير من اهم المواد في الحياة الاقتصادية .

سادسا - ان حكومتنا متجهة من ناحية اخرى الى اصلاح الثقافة العامة ، وتقريب مناهج الدراسة من المناهج المتبعة في الاقطار العربية الراقية ، توطئة لتوحيد الثقافة في الممالك العربية .

وهي ساعية ايضا الى النهوض بالمحاكم الى مستوى ارفع ، بادخال التعديلات

الضرورية في تشكيلات المحاكم ، وقانون القضاة والمحاكم ، واصلاح بعض القوانين العدلية الاخرى .

وهي مستمرة على خطتها في ترصين دعائم الجيش ، وتعزيزه من حيث العدد والعدد . ومعتزمة على مضاعفة عنايتها بالشؤون الاجتماعية ، والتقدم بمؤسساتها الى المكانة اللائقة بها لتصبح اعم نفعا واغزر فائدة .

هذا هو المنهج الذي سنسير عليه حكومتنا ، وتبذل الجهد في تطبيقه بقدر ما تسمح به ظروف الحرب العالمية . واننا نؤمل ان تنال مؤازرتكم التامة ، ومعاونتكم الثمينة ، لتحقيق منهاجها على افضل وجهه . وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم (١) .

استقالة الوزارة السعيدية السابعة

راى السيد نوري السعيد - بعد عودة الوصي الى العراق - ان يعيد النظر في توزيع الحقائب الوزارية على اعضاء وزارته ، وان يستعين ببعض الزملاء الجدد لاتمام سياسته ، وتنفيذ خطته ، فتقدم في التاسع عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٣م - اي بعد افتتاح جلسات مجلس الامة بتسعة عشر يوما - بكتاب استقالة وزارته وهذا نصه :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

عقيب استقالة زملائي الوزراء الثلاثة ، قبل سفر سموكم الملكي الى الخارج ، كنت عرضت على سموكم ان وضع الوزارة اصبح يتطلب اعادة النظر في تأليفها مجددا ، على اساس منهج تضامن عليه وزارة تتجلى في اعضائها الكفاءة ، والمقدرة ، وروح التضامن ، لمجابهة التطور العام الناتج من الحرب ، سواء كان في هذا الوقت ، او بعد الهدنة .

اما وقد عدتم سموكم بالسلامة من سفركم الميمون ، فاسترحم ان تعيدوا النظر في هذا الامر الخطير ، لا سيما هذا الوقت الذي تنتظر فيه البلاد وزارة متجانسة ، وذات كفاءة للقيام بواجبها .

فتحقيقا لهذا الغرض المهم ، ارفع لسموكم الملكي استقالتي ، والله اسال ان يلهم سموكم ما فيه خير البلاد .

المخلص الطيع - نوري السعيد

بغداد ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م

الوزارة الرابعة والثلاثون :

٢٧ ذي الحجة ١٣٦٢ - ١١ جمادى الآخرة ١٣٦٣

٢٥ كانون الأول ١٩٤٣ - ٣ حزيران ١٩٤٤

الوزارة السعيدية الثامنة

تمهيد

« كان وضع الوزارة السعيدية صعبا جدا ، لانها كانت تجابه مطالب مستمرة من السلطات البريطانية ، كلها تتميز بالتعقيد والتقييد ، وكان عليها ان توجد المخرج الملائم للتوفيق ما بين ضرورات الحرب ، والوضع الشاذ ، وحاجة الاهلين ، ومطالبهم » (١) .

وكان كتاب استقالة السيد نوري السعيد من رئاسة وزارته السابعة ، صريحا في وجوب (اعادة النظر في تأليفها مجددا ، على اساس منهج تتضمن عليه وزارة تتجلى في اعضائها الكفاءة ، والمقدرة ، وروح التضامن ، لمجابهة التطور العام الناتج من الحرب) ولم يكن في الامكان - وقد اشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها - ان يعهد الوصي الى غير نوري بتكوين الوزارة الجديدة ، على الرغم من ان العلاقات بينه وبين البلاط لم تكن حسنة . لان نوري كان القابض على زمام الامور فسي هاتيك الظروف ، ولانه كان الشخص الوحيد المتمتع بثقة الانكليز واعتمادهم ، ولان الاحوال الصعبة كانت تتطلب عودته الى الحكم لانجاز ما بدا به ، فوجه اليه الوصي هذا الكتاب :

الرقم ٥١٧

عزيزي نوري السعيد

اخذت كتابكم المؤرخ في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ولا يسعني الا ان اعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري لخدماتكم الجليلة التي اديتموها للبلاد ، خلال مدة بقائكم في دست الحكم . ونظرا لثقتنا بكم ، واعتمادنا عليكم ، فاننا نعهد اليكم بتأليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتمرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم السابع والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٢ الهجرية الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول ١٩٤٣ الميلادية .

عبد الله

(١) مذكرات السويدي من ٢٩٦ .

هيئة الوزارة

وتكوّنت « الوزارة السعيدية الثامنة » في هذا اليوم ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥١٨ من الذوات :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للدفاع بالوكالة .
- ٢ - توفيق السويدي : نائبا لرئيس الوزراء .
- ٣ - محمود صبحي : وزيرا للخارجية .
- ٤ - عمر نظمي : وزيرا للداخلية .
- ٥ - علي ممتاز : وزيرا للمالية .
- ٦ - احمد مختار : وزيرا للعدلية .
- ٧ - صادق البصام : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٨ - عبد الله حافظ : وزيرا للمعارف .
- ٩ - سلمان البراك : وزيرا للاقتصاد .
- ١٠ - محمد حسن كبه : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ١١ - ماجد مصطفى : وزيرا بلا وزارة .

وقد استوزر لأول مرة في هذه الوزارة وزيران جديدان هما : وزير الشؤون الاجتماعية محمد حسن كبه ، والوزير بلا وزارة ماجد مصطفى . وكان الاخير متصرفا بارزا مرموقا ، ففصل من الخدمة بسبب مشايعته لحوادث الشهرين نيسان ومايس ١٩٤١ م . ذلك لان الشيخ مصطفى بارزان ، شقيق الشيخ احمد بارزان ، شرع في القيام بثورة مسلحة في شمالي الوطن ، فكان لا بد من استيزار السيد ماجد مصطفى للاستعانة به لاختماد هذه الثورة . اما بقية اعضاء الوزارة فكانوا من الذوات الذين يتمتعون بعطف البلاط وثقة السلطات البريطانية العليا .

كلمة لرئيس الوزراء في حفلة الاستيزار

« ارجو ان ترفعوا الى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، عظيم شكري ، وفائق امتناني لما تفضل فأولاني به من الثقة الغالية ، وان تؤكدوا لسموه بأن هذه الثقة ستكون اعظم مستند لي في تحمل اعباء المسؤولية ، والله تعالى اسأل ان يوفقني الى تحقيق حسن ظن مولاي ، وان يكلا حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

ايها السادة ! ان الهدف الاسمي الذي ترمي اليه هذه الوزارة دوما وتضعه نصب عينها هو خدمة البلاد بما يلائم الحالة العالمية الحاضرة والسمي المتواصل لرفاهية الامة على اختلاف طبقاتها . وللتوصل الى هذه الاغراض السامية ، لي كل الامل ان يقوم كل موظف في الدولة بواجبه ، متحليا بالاخلاص والنزاهة والنشاط في العمل ليتسنى الحصول على الثمرات الطيبة في خدمة الامة والعرش على اتم وجه

واحسنه واسأل الله ان يأخذ بأيدينا الى طريق النجاح ، وان يمدنا بعونه وعنايته
تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » .

استقالة نائب رئيس الوزراء

كانت الارادة الملكية المرقمة ٥١٨ الصادرة بتكوين «الوزارة السعيدية الثامنة»
في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ م ، قد سمت السيد توفيق السويدي « نائبا لرئيس
الوزراء » في الوزارة المشار اليها ، فلما تليت هذه الارادة في الجلسة النيابية الثانية
المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني ١٩٤٤ م ، حصلت ولولة حول شرعية احداث منصب
كهذا في الهيئة الوزارية ، فاستصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية ثانية برقم ٨ لسنة
١٩٤٤ م ، سمي بموجبها السيد السويدي « وزيرا بلا وزارة ونائبا لرئيس الوزراء »
فلم تنته الولاية ، فقرر مجلس الوزراء احالة تفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي
الى « المحكمة العليا » لتعطي قرارها ، فاضطر السويدي أن يتقدم بكتاب استقالته
من منصبه المذكور وهذا نصه :

بغداد ٢٣ شباط سنة ١٩٤٤ م

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد الافخم - رئيس الوزراء

كان القصد - كما تعلمون - من تشريك المساعي مع فخامتكم ، استهداف
الخدمة الوطنية في هذا الوقت العصيب ، وتخفيف العبء الذي اخذتموه على
عاتقكم ، فراينا معكم بان اشتراكي في الوزارة المؤلفة الحاضرة ، بصفة وزير دولة
ونائب رئيس الوزراء ، قد يساعد على تحقيق الغرض الذي توخيانه . غير ان شعور
وزارتنا بضرورة تجنب المشادة بين القوتين : التشريعية والتنفيذية ، قد حملها على
طلب تفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي ، لتوضيح ما غمض على البعض في اتباع
الشكل الدستوري ، بايداع مهمة نائب رئيس الوزراء الى احد وزراء الدولة . وقد
ارسلنا في هذا اليوم الى مجلس الاعيان طلب الحكومة لانتخاب اعضاء المحكمة العليا .

والآن ، وقد اودعت القضية للمحكمة ، فاني اشعر بضرورة التنحي عن العمل
ليكون مجال النظر فيها مفسوحا للجميع ، توخيا لايجاد حل معقول . لذلك ارجو ان
تقبلوا استقالتي من منصبي ، وان تعرضوا رغبتي هذه على صاحب السمو الملكي
الوصي المعظم ليتفضل بتأييدها . هذا واغتنم هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن
تقديرني الفائق لما لقيته منكم من ثقة وشعور طيب نحوي ، اثناء اشتراكي معكم في
المسؤولية ، وتقبلوا خالص احترامي سيدي .

المخلص - توفيق السويدي

ورأى رئيس الوزراء ان لا بد من قبول هذه الاستقالة ، فاستصدر الارادة
الملكية اللازمة لها ، ووجه الى الوزير المستقيل هذا الجواب :

التاريخ ١٩٤٤/٣/٦ م

الرقم ٨٣٨

عزيزي صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي المحترم .

تلقيت كتاب استقالتكم المتضمن استقالتكم من منصب وزير بلا وزارة ونائب رئيس وزراء . واني مع تقديري الخالص لجهود فخامتكم الثمينة التي بذلتوها اثناء تقلدكم المنصب المشار اليه ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القيمة ، التي كنت اتمسها فيكم طول اشتغالكم معي في تحمل اعباء المسؤولية . ونزولا عند رغبتكم ، فقد اضطررت الى التوسط لدى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك . واني آمل ان لا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم ، واستقامة اعمالكم المشكورة ، وأرجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

قرار المحكمة العليا :

واستمرت التدابير القانونية لتفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي سائرة في مجراها القانوني ، فاجتمعت « المحكمة العليا » في اليومين ٣ و٤ من ايار ١٩٤٤ م ، واصدرت قرارها الذي تضمنه كتاب رئيس مجلس الاعيان الى رئيس مجلس الوزراء وهذا نصه :

التاريخ ٧ ايار ١٩٤٤ م

الرقم ١٩٣

فخامة رئيس الوزراء .

بالاشارة الى كتابكم الرقم ١٢٢٤ والمؤرخ في ١٠/٤/١٩٤٤ م .

عقدت المحكمة العليا جلستين في يومي ٣ و٤ ايار ١٩٤٤ م ، ونظرت في مقتبس قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٢١/٢/١٩٤٤ م . وبعد المداولة في الامر ، ولدى اخذ الرأي ، كانت نتيجة التصويت على الوجه الآتي :

اتفق اعضاء المحكمة العليا جميعا على جواز ايداع مهمة الى الوزير بلا وزارة . واما فيما يختص الفقرة الثانية من السؤال ، وهي جواز اضافة لقب ، او عنوان ، او صفة اخرى ، لهذه المهمة « كنيابة رئاسة الوزراء » فقد رأى اربعة اعضاء جواز ذلك ، ورأى اربعة اعضاء آخرون عدم جواز ذلك ، باعتبار ان عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في المادة (٦٤) وكان رأي عضو خامس .

« بما ان عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في القانون الاساسي ، فعنوان غير منصوص عليه في القانون الاساسي ، لا يمنح صاحبه حقا دستوريا ، يزاو به عملا دستوريا ، فيبقى حائزا والحالة هذه في أنه عنوان او لقب من الالقب التي هي من اشارات الشرف حسبما هو مستنبط من صراحة الفقرة الثامنة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي » .

وبما ان التفسير المطلوب من المحكمة العليا لم يتناول الفقرة ٨ من المادة ٢٦ وانما ينحصر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ فيكون رأي العضو الخامس المشار اليه، والحالة هذه ، متفقاً من حيث الاساس ورأي الاعضاء الاربعة القائلين بعدم جواز اضافة اي لقب او عنوان الى الوزير بلا وزارة ، يمارس بموجبه اي عمل دستوري ، استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ من القانون الاساسي ، ولذلك فقد اصبحت نتيجة اكثرية الآراء في المحكمة العليا هي :

« ان اضافة اي لقب ، او عنوان ، كنيابة رئاسة الوزراء الى الوزير بلا وزارة ، استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ لا تتفق وصراحة المادة المذكورة » .

تجدون في طيه صورة مصدقة من الشروح المتعلقة ببدء رأي كل فريق من الاعضاء للاطلاع .
رئيس مجلس الاعيان : جميل المدفعي

استسلام شيخ بارزان

تكلما طويلا عن « ثورة بارزان » في المجلد الثالث من هذا الكتاب ، واتينا على لمع من « القضية البارزانية » ومنشئها ، وعن الشيخ أحمد ، شيخ بارزان واستسلامه .

والواقع ان « القضية البارزانية » لم تنته باستسلام هذا الشيخ في منتصف حزيران ١٩٣٢ م ، ولا بالقضاء على عصابة خليل خوشوي البارزاني التي تكلما عنها في المجلد الرابع من « الوزارات » فقد ذكر قرن الشيخ مصطفى بارزان شقيق الشيخ احمد بارزان ، واخذ يقوم بما كان يقوم به اخوه من قبل ، وقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية ، ووجود قوات الاحتلال البريطانية في الالوية الشمالية ، على استفحال حركة الشيخ مصطفى ، فاتخذت الحكومة التدابير اللازمة ازاء هذه الحركة ، ولكن لم يذع من هذه التدابير غير هذا البيان المختضب .

بيان رسمي :

لقد اظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به ، فاغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة السيد ماجد مصطفى في مركه سور بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٤م ، وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلما للحكومة بدون قيد او شرط . كما انه ترك من فوره كل ما كان قائما به من الاعمال . كذلك رفع استرحاما الى صاحب السمو الملكي وولي العهد ، مبديا اخلاصه للعرش ، وتفانيه في خدمة سموه . وقد حضر فعلا العاصمة بتاريخ ٢٢/٢/١٩٤٤م ، مع لفيق من الشيوخ البارزانيين ، لعرض الطاعة والخضوع الى صاحب السمو الملكي . وقد اصبحت الحالة اعتيادية في منطقة بارزان ، واستتب الامن في كافة انحاءها . واستأنفت الحكومة اعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي .

مدير الدعاية العامة

٢٢ شباط ١٩٤٤م

أما رئيس الوزراء السيد نوري السعيد فقد أدلى في جلسة مجلس الاعيان المنعقدة بتاريخ ٢٤ شباط سنة ١٩٤٤ م ، بالايضاحات الآتية :

« عند عودتي من خارج العراق ، بعد مرضي ، بلغني حادث ملا مصطفى ، وكان ذلك في اواخر شهر أغسطس ، ففحصت الاسباب التي أدت الى هروبه .

« في الحقيقة - سادتي - كان بإمكان ملا مصطفى ان يهرب خلال حوادث سنة ١٩٤١ م ، ولكنه في ذلك الوقت لم يشتك ملا مصطفى من قلة موارده لاعاشة افراد عائلته التي كانت الحكومة تصرفها عليه مبلغ ال ٦ دنانير او شيء من هذا لان الحاجيات كانت اسعارها قد لا تختلف في ذلك اليوم كثيرا عن اسعارها قبل الحرب . وبعد ذلك التاريخ بدأ الغلاء شيئا فشيئا . فشكى هذا الرجل امره الى المسؤولين ، وطلب ان ينظر في امر اعانته ، لانه لا يستطيع اعاشة افراد عائلته من هذا المبلغ . هذا مضمون الاستدعاء الذي تقدم به الى موظفي الادارة في اللواء ، وكان ذلك في اواخر سنة ١٩٤٢ م ، واول سنة ١٩٤٣ م على ما اذكره . . . وهذه المخابرة قد تكون طالت . . . فحصل عند الرجل - كما يدعي - شيء من اليأس ، الى ان استغل الموقف والتجأ الى العصابات التي كانت موجودة منذ سنين ، وانضم اليها . فهو لم يقيم بثورة من تلقاء نفسه كما يتصور العين المحترم . . . اما القتل فلم يقع اكثر من بضعة اشخاص من الشرطة بين ٣ - ٤ في الحادث الذي وقع في يوم ٦ (تشرين الاول ١٩٤٣ م) ومن الجيش على ما اذكر ٢-٣ وبضعة جرحى . اما قتلى العصابات فليس بالإمكان ان نعطي احصاء دقيقا فقد يكون ٣٠ نفرا او اكثر ثم حدثت حوادث اخرى مع مخافر الشرطة الاخرى التي بقيت في محلها في بارزان » اهـ (١) .

وحيث اننا سنعود الى ذكر التدابير المتخذة لقمع هذه الحركة اثناء البحث عن « الوزارة الباجهجية » فقد اكتفينا بما ذكرناه في هذا الفصل الآن .

حوادث واخبار

١ - أقام رئيس الوزراء نوري السعيد ، مأدبة شاي فخمة للجنود البريطانيين المحتشدين في بغداد ، بمناسبة حلول عيد الميلاد لسنة ١٩٤٣ م ، دعا اليها زهاء سبعمائة شخص ، وألقى فيهم كلمة رقيقة بمناسبة حلول هذا العيد .

٢ - قدم المحامون : يحيى قاسم ، وعبد الأمير أبو تراب ، وعبد الرحمن شريف ، ومحمود صالح السيد ، وتوفيق منير ، وإبراهيم الخضيري ، ويوسف جواد العماري ، وإبراهيم الدر كزلي ، طلبا الى وزارة الداخلية في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٣ م ، لتأليف حزب سياسي باسم « حزب الشعب » فلم يلب الطلب مدة بقاء هذه الوزارة في دست الحكم .

٣ - بناء على دخول السيد سلمان البراك رئيس المجلس النيابي ، وزيرا

(١) محاضر مجلس الاعيان للسنة ١٩٤٣/١٩٤٤ م من ٦١ - ٦٣ .

للاقتصاد في « الوزارة السعيدية الثامنة » فقد انتخب النواب العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيسا لمجلسهم ، وذلك في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ م .

٤ - سافر رئيس الوزراء نوري السعيد ، الى فلسطين لاسباب صحية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٤٤ م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الاقتصاد سلمان البراك ، وقد عاد الرئيس « المريض » الى بغداد في يوم ٧ شباط من هذه السنة .

٥ - وصل الى بغداد في ٩ نيسان ١٩٤٤ م ، الامير عبدالله امير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالاً رسمياً ، وبعد ان بقي في العراق ثمانية عشر يوما ، تجول خلالها في بعض مدنه ، ومؤسساته ، عاد الى عمان في ٢٧ نيسان من هذه السنة .

٦ - ووصل اليها في يوم ٦ من هذا الشهر ، لفيف من الوزراء ، والضباط ، والمدنيين ، من العراقيين الذين كانت السلطات البريطانية العسكرية قد اعتقلتهم في ايران ، وسفرتهم الى افريقيا الجنوبية في آخر عام ١٩٤١ م .

٧ - هبت على بغداد في عصر يوم الاحد ١٦ نيسان ١٩٤٤ م ، عاصفة شديدة هوجاء ، فتوقفت معظم المصالح والاعمال ، وانقطع التيار الكهربائي ، واغلقت المتاجر والمخازن . وقد اعقب العاصفة هطول مطر غزير استمر ثلاث ساعات ، وصحبه برد كبير الحجم ، فاسفرت هذه الظاهرة الطبيعية الغريبة عن ضحايا متنوعة في الاموال والانفس .

٨ - عقد مؤتمر مالي لدول الشرق الاوسط في القاهرة في الاسبوع الاخير من شهر نيسان ١٩٤٤ م ، دعي اليه وزراء المال في هذه الدول ، وقد سافر وزير مالية العراق علي ممتاز الى القاهرة في يوم ٢٢ من هذا الشهر ، على رأس وفد خاص لحضور المؤتمر ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير المعارف عبدالاله حافظ ، اما الابحاث التي دارت في المؤتمر فكانت تتعلق بقضايا التضخم النقدي ، والضرائب المباشرة ، وغير المباشرة ، وكذا القروض .

القضية الفلسطينية

اذا ذكرت « العوامل الخارجية » للحوادث التي ادت الى اصطدام الجيشين : العراقي والبريطاني في ٢ ايار سنة ١٩٤١ م ، كانت « القضية الفلسطينية » في مقدمة هذه العوامل . فقد بيتت بريطانيا للعرب ، اقتطاع اخطر بقعة من « الوطن العربي الاكبر » وتقدمها لقمة سائفة لمتشردى اليهود ، فاوغرت صدور العرب ، وجعلتهم يحقدون عليها ، ويناصبونها العدا ، ويتربصون الفرص للايقاع فيها .

ولما احتل الجيش البريطاني العراق احتلاله الثاني في ٢ حزيران ١٩٤١ م، منعت

الصحف العراقية من بحث موضوع فلسطين بأي شكل من الاشكال ، فكان النطق بلفظة « فلسطين » سببا كافيا لاعتقال الناطق بها . ولكن لما حلت الانتخابات الجديدة لرئاسة الجمهورية الامريكية ، واخذ المتزاحمون يعلنون عن مناهجهم ، فاجأت الحكومة العراقية الراي العام في العراق بهذا البيان :

« بلغ الحكومة العراقية ان دعاة الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية ، تصدروا في مجلسي الشيوخ الامريكي والنواب الامريكي ، الى قضية الهجرة في فلسطين ، للحصول على تأييد اقتراح يتضمن فتح ابواب الهجرة لليهود في فلسطين ، خلافا لما جاء في الكتاب الابيض البريطاني .

» لقد قامت الحكومة العراقية باجراء كل ما يلزم لدحض هذه التشبثات ، المستندة الى استغلال الشعور في امريكا ، وايضاح الموقف الحقيقي للراي العام . وقد ارسل كل من صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ، وصاحب المعالي السيد محمد رضا الشبيبي رئيس مجلس النواب ، برقيات الى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ، وإلى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الامريكيين ، الذين قاموا بتقديم هذا الاقتراح ، موضحين فيها النتائج الضارة التي تنشأ من جراء هذا الاقتراح ، الذي يؤدي بالنتيجة الى الاعتداء على حقوق العرب في فلسطين . وقد قامت مصر ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، ولبنان ، بنفس العمل الذي قامت به حكومة العراق ، وقد ادت هذه التشبثات الى الحصول على نتائج مرضية « (١) .

مدير الدعاية العام

١٩٤٤/٢/٢٩ م

وفيما يلي نص البرقيات التي يشير اليها هذا البيان :

المفوضية العراقية - واشنطن .

يرجى ابلاغ ما يلي لرئيسي الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي :

فوجئنا ، نحن العراقيين ، بالسياسة التي أعلنها اخيرا حزبكم في الانتخابات ، وخلاصتها تحبيذ هجرة اليهود الصهيونيين الى فلسطين ، بدون قيد او شرط ، حتى يتسنى انشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور . ومما يؤلنا حقا ، تجاهل الحقيقة من قبل الاحزاب الامريكية فيما يخص فلسطين ، وخطط ومؤامرات الصهيونيين ضدها . هذا مع علمنا بان حزبكم من الاحزاب المعروفة دائما بالآراء الحرة ، والعطف على الامم الصغيرة .

لذلك نشرف بايضاح بعض الحقائق الراهنة ، وفي مقدمتها ان فلسطين - وهي بلاد مكتظة فعلا بسكانها بحيث لا يسعها ابواء عدد آخر من اليهود اللاجئين بدون مساعدات مالية دائمة تسدى من الخارج - ان احداث اي زيادة في عدد المهاجرين

(١) كانت النتيجة طرد العرب من اراضي آبائهم واجدادهم . واقامة دولة معتمدة لليهود في الارض المقدسة .

الى فلسطين ، لا يرهق سكان البلاد المذكورة اقتصاديا فقط ، بل يقضي على كيان ابنائها من العرب ، ويهدد حقوقهم السياسية المشروعة في بلاد آبائهم وأجدادهم ، وهي بلاد لا يمكن ان تكون يهودية مهما حاول الصهيونيون ذلك . ان كل محاولة لتهويد فلسطين ، ستقابل بمقاومة شديدة من العالم العربي ، وامتناع لا مثيل له من العالم الاسلامي .

ان اليهود الذين هاجروا الى فلسطين ، اصبحوا عالة على سكانها الاصليين ، وخطرا يهدد الطمأنينة والامن العام ، وان الاضطرابات والحركات الارهابية التي يقومون بها الآن ، لا بلغ دليل على سوء نيتهم ، ونكرانهم للجميل . ان هذه الحقيقة الناصعة من شأنها ان تضع حدا للتضليل الذي قد يقع فيه بعض أبناء الشعب الاميركي النبيل .

ان معظم اليهود هاجروا الى فلسطين من جراء ما قاسوه من الظلم والاضطهاد في اوروبا ، ولم يخطر ببالهم انشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور ، ولذا ففي وسع هؤلاء المهاجرين ان يعودوا الى اوطانهم في اوروبا ، وذلك بعد تحررها ، واستتباب الامن والطمأنينة فيها ، في ظل العدالة والحكومات الديمقراطية .

ومن الحقائق المسلمة في التاريخ ، ان اليهود عاشوا في ظل الدولة العربية قرونا كثيرة سعداء مطمئنين . وفي وسعنا نحن العرب ان نفاخر بتسامحنا تجاه اليهود ، وعطفنا عليهم ، ونحن لا نسلم مطلقا بان البلاد الديموقراطية الاخرى تفضلنا في حسن معاملتنا لليهود وسائر الاقليات .

ولا نخال ان حزبكم الموقر غير عالم بالروابط التي تربط البلدان العربية بالحلفاء في الحرب الحاضرة ، وكثير من العرب يقاتلون الآن جنبا الى جنب مع الجيوش الحليفة في سبيل قضية الديموقراطية . وفي سبيل انشاء عالم جديد افضل . وعليه فليس من المتوقع ان تقوم اميركا بارغام عرب فلسطين ، الذين يربو عددهم على مليون مسلم ومسيحي ، بالتخلي عن حقوقهم في بلادهم للدخلاء المهاجرين .

ولنا وطيد الامل بان حزبكم سوف لا يحذ اية خطة سياسية لو طبقت في فلسطين لن ينتج منها الا الخراب ، والدمار ، وسفك الدماء في فلسطين ، وهي الارض المقدسة .

جميل المدفعي

محمد رضا الشبيبي

رئيس مجلس الاعيان

رئيس مجلس النواب

المستر توماس ديوي : حاكم ولاية نيويورك .

الباني - نيويورك .

ان تصريحكم الاخير ، الذي تدعون به الى فتح ابواب الهجرة اليهودية النضهونية الى فلسطين ، مجحف بحقوق عرب فلسطين ، ومناف لمبادئ المشاق

الاطلطي ، وللمبادئ الانسانية النبيلة التي تستمر هذه الحرب من اجل المحافظة عليها وتعميمها .

ان تصريحاً كهذا قد يكون سببه معلومات خاطئة حول ماضي العرب، ويقظتهم الحديثة .

ان فلسطين هي بلاد عربية منذ آلاف السنين ، ولا يمكن ان تضحي حقوق سكانها العرب على حساب المطامع الصهيونية الاعتدائية .

نحن نحتج بشدة على تصريحكم هذا ، ونود ان نبدي ان الصهيونيين في اميركا اذا كانت لهم ثروة ونفوذ ، فالعرب في فلسطين لهم ايمانهم القوي بالله ، ولهم حقوقهم الثابتة ، وهناك امة من ورائهم تدافع عن هذه الحقوق .

نحن نرجو ان لا تقيدوا انفسكم بتصريحات قد تضطرون الى العدول عنها ، عندما تتجلى لكم الحقائق في المستقبل .

ولنا وطيد الامل بان الشعب الاميركي لن يضحي بمبادئه السامية ، ولا بصداقة العرب الذين انحازوا الى جانب الحلفاء في هذه الحرب ، ولا غاية لهم في ذلك سوى انتصار الديمقراطية ، والاشتراك في بناء عالم مؤسس على العدل والانصاف بين الامم جميعها .

محمد رضا الشبيبي
رئيس مجلس النواب

جميل المدفعي
رئيس مجلس الاعيان

وفي الوقت الذي كانت « الحكومة العراقية » تنتظر عضد « الحكومة البريطانية » لسياسة العرب ، ازاء الهجرة اليهودية ، رددت الصحف الانكليزية البيان الذي ادلى به وزير المستعمرات البريطاني في تشرين الثاني ١٩٤٣ م وماله :

« ان الحكومة البريطانية توصلت الى نتيجة ، وهي انه ليس من الانصاف غلق ابواب فلسطين في وجه الاشخاص الذين يغلب على الظن بانهم كانوا يصلون قبل الموعد المعين لانتهاء الكتاب الابيض في ٣١/٣/١٩٤٤ م ، لو لم تكن ضرورات الحرب قد حالت دون ذلك » (١) .

وهكذا تمنع الحكومتان : البريطانية والامريكية في هضم حقوق العرب. وسلب اعز بقعة من وطنهم الاكبر ، لتقدمها لقمة سائفة الى اليهود . وسنعود الى موضوع فلسطين الدنيحة في فصل آخر لنرى هل تحققت النتائج المرضية لتشبثات الحكومة العراقية كما جاء في ختام بيانها المذكور ؟

احداث وزارة التموين

رفعت «الوزارة السعيدية الثامنة» الى مجلس النواب في آذار ١٩٤٤م، لائحة

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٧٥ الصادر بتاريخ ١٩ آذار ١٩٤٤ م .

قانونية لاحداث وزارة باسم « وزارة التموين » تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها ، ويكون وزير التموين عضواً في « لجنة التموين العليا » اما الاسباب الموجبة لاحداثها فهي :

« لقد شعرت الحكومة بضرورة ربط دوائر التموين بوزارة مسؤولة تحت اشراف « لجنة التموين العليا » التي تستمد منها صلاحيتها ، وعلى القدر الذي توحيه الحاجة ... الخ » .

والواقع ان مشكلة التموين في العراق كانت من المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية ، وظروف ما بعد الحرب ، فقد ارتفعت الاسعار العامة لجميع الاموال المستوردة ارتفاعاً عانى الشعب منه الامرين ، واختفت المواد المعاشية والمنزلية من الاسواق حتى صار البحث عنها كالبحث عن الكبريت الاحمر ، وقلت الايدي النظيفة التي تتولى شؤون التموين قلة ظاهرة ، فزاد القضية تعقيداً . ولهذا كان تكوين « مديرية التموين العامة » ثم « وزارة التموين » ضرباً من المحاولات العقيمة للتغلب على الصعاب القائمة .

وقد زاد الطين بلة ان الموظفين البريطانيين هم الذين كانوا يشرفون على الاستيراد والتصدير ، وكانت لهؤلاء سياسات وتوجيهات خاصة ، اشارت اليها الصحف والمؤسسات بكل صراحة . فقد كانت اجازات الاستيراد مثلاً وقفاً على اليهود . وكان الوطنيون المتطرفون لا يحصلون الا على النزر اليسير منها . كما ان « التحاويل » كانت تعطى الى فريق دون فريق ، وكانت الرشوة تفسد ضمائر الناس ، وتحول دون توزيع العدل بينهم ، كما ان المظامع الشخصية والرغبة في الحصول على اموال السحت والحرام كانت منتشرة انتشاراً مخيفاً ، ولا سيما بين بعض الوزراء والمتنفذين . وبالاجمال فقد كانت ايام التموين لطخة سوداء في جبين الانسانية والكرامة .

سياسة اضعاف الجيش

كان « الجيش العراقي » وما يزال ، مفخرة الدول العربية عامة ، ومفخرة العراق خاصة ، منذ تكوّنه في آخر عام ١٩٢٠ م . وقد برهنت الحوادث والثورات التي مر العراق فيها بين العامين ١٩٢٠ م و ١٩٤١ م على ان هذا الجيش قوة يعتد بها ويعتمد عليها ، فلا غرو - والحالة هذه - ان تصاب هذه القوة بنكسة مؤلمة بعد حركة ايار ١٩٤١ م .

وكنا نود ان يكون لنا بعض الاختصاص في « موضوع الجيش » لنكتب عنه في كتابنا هذا ما تمس الحاجة اليه ، او له علاقة بموضوع الكتاب ، فقد لفظت الاندية كثيراً حول سياسة اضعاف الجيش ، ونشرت امور متنوعة في موضوعه ، فطلبنا الى الصديق الكريم الرئيس الاول الركن المتقاعد السيد محمود الدرة صاحب كتاب « تاريخ الجيش العراقي » ان يكتب لنا خلاصة موجزة بين وضع الجيش قبل

حوادث ايار ١٩٤١ م ، وبين وضعه بعدها - مما له علاقة بموضوع كتابنا - ففضل علينا بهذه الرسالة مشكورا :

بغداد في ١٤ تموز ١٩٥٣ م .

عزيزي الاستاذ السيد عبدالرزاق الحسيني المحترم .

سالتني ان اكتب كلمة عن سياسة اضعاف الجيش العراقي ، بعد اصطدامه بالجيش البريطاني عام ١٩٤١ م . واراني مضطرا - نزولا عند رغبتك الملحة ، ولحرصك على تدوين تاريخ العراق الحديث بدقة لم يسبقك اليها مواطن آخر حتى الآن - ان استجيب الى طلبك مع علمك بانني ابعدت عن الجيش بعد فشل ذلك الاصطدام ، وان الخوض في مثل هذا الموضوع الشائك قبل اوانه تعتوره كثير من الملاحظات والصعوبات ، بالاضافة الى صعوبة الحصول على الاحصاءات الضرورية كافة :

الجيش قبل الاصطدام :

كان الجيش العراقي في بداية الاصطدام يتألف من نحو (١٨٠٠) ضابط و (٤٥٠٠٠) ضابط صف ، وجندي ، و (١٣٠٠٠) حيوان ، وكانت قواته المحاربة تتألف من ٤٢ فوج مشاة و ٢١ بطرية مدفعية ، ومجموع اربع كتائب خيالة ، وعدة اسراب جوية ، واربع بواخر نهرية ، وصنوف فنية وادارية اخرى ، وكانت تشكيلاته تتألف على الوجه التالي :

١ - اربع فرق مشاة : منها فرقتان كاملتان بمدفيعتهما ، وهندستهما ، ومخابرتهما ، ونقلتيهما الآلية ، وسائر صنوفهما المختلفة ، ويكاد يكون ملاكهما كاملا ، بالنسبة للملاك الفرق البريطانية المعمول به في الجيش البريطاني . اما الفرقتان الاخريان فكان ملاكهما من المشاة سائرا نحو التكامل ، ومدفعية احدهما ليست كاملة ، ولم يكن ملاك الصنوف المعاونة ، كالمخابرة والهندسة والخدمات الادارية كاملا في كليتهما .

٢ - القوة الآلية : وكانت تتألف من فوج مشاة محمول بالسيارات ، وسرية دبابات ، وسرية مدرعات ، ولواء مدفعية آلي ، وبعض الخدمات الفنية والادارية ، وفي خلال حركات مايس ١٩٤١ م اعلن تأليفها كفرقة آلية ، والحق بها لواء الخيالة .

٣ - الخيالة : وتتألف من لواء يحتوي ثلاث كتائب ، فضلا عن خيالة الحرس الملكي ، وسرايا خيالة ثلاث فرق .

٤ - الحرس الملكي وفوج الحراسة .

٥ - القوة الجوية وتتألف من نحو اربع اسراب لمختلف الاغراض .

٦ - قوة الحدود : وتتألف من ثلاثة أفواج مشاة ، وثلاث بطريات مدفعية من طراز قديم .

٧ - القوة النهرية : وتتألف من اربعة مراكب صغيرة .

٨ - بطرية مقاومة الطيارات .

٩ - التجنيد : سار التجنيد نحو التكامل ، وبلغ الحد الاعلى من المحققين بخدمة العلم لمواليد عام واحد (١٢٥٠٠) جندي ، وبلغ الحد الاعلى من الجنود الاحتياط الذين لبوا الدعوة في العام الواحد (٧٥٠٠) جندي .

١٠ - كان للجيش عتاد احتياطي وافر لصنوف الاسلحة المختلفة ، وكان لديه معمل لعتاد الاسلحة الخفيفة ، وآخر لصنع البنادق ، وثالث لصنع قنابل المدفعية (في دور التأسيس) وورش كاملة لمختلف صنوف الجيش الفنية والآلية .

الجيش بعد الاصطدام :

اعيد الى الجيش العراقي في اواخر عام ١٩٤١ م ، الضباط الاستشاريون البريطانيون ، ومعظمهم من الذين عملوا كمستشارين في بدء تأسيس الجيش ، وقد اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية ، فسيطر هؤلاء على الجيش سيطرة تامة .

وكان من العسير على الانكليز الغاء الجيش دفعة واحدة ، ولذلك عمدوا الى الإبقاء على هيكله ، مع تجريده من القيادة الكفوة ، وروح القتال ، والوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية ، وقد انيط باللواء (الفريق) اسماعيل نامق وكالة رئاسة اركان الجيش ، الذي اصبح بعد مدة وزيرا للدفاع ... لهذا لا نعجب حين خطب في ندوة مجلس الامة قائلا : « والان فقد نظفنا السدس - ويعني الجيش - وزيتناه » .

والى التاريخ اسجل ما استطعت ان احصل عليه من حقائق خلال تلك الفترة المظلمة :

١ - اخرج من الجيش في السنوات السبع التي اعقبت الاصطدام (٢٨٧٩) عسكريا . منهم (١٤١٩) عسكريا لم يكملوا الخدمة التقاعدية ، وجلهم من الضباط الشبان ، والباقون وعددهم (١٤٦٠) عسكريا فيهم كثير من القادة والضباط الاركان الذين يستحقون التقاعد ، وكان هؤلاء يؤلفون العمود الفقري للجيش .

٢ - أهمل التجنيد عن عمد ، وفسح المجال للمتطوعين بترك الخدمة في الجيش ، وغض النظر عن المتخلفين ، فانخفض ملاك ضباط الصف ، والجنود ، في القوات المسلحة الى نصف العدد الذي كان عليه في مطلع عام ١٩٤١ م ، واحيانا الى ثلث ذلك العدد .

٣ - وبينما كان الجيش يتناقص على النحو المتقدم ، فان الشرطة كانت تتزايد ، ويعاد تنظيمها على اساس انها من القوات الموالية ، فازداد عددها من (١٢٢٦٦) في عام ١٩٤١ م الى (٢١٧٣٠) في عام ١٩٤٧ م .

٤ - وقد تعطي حقائق الارقام هذه فكرة تقليص الجيش ، اقتصادا في نفقات ميزانية وزارة الدفاع ، لصرفها على المشاريع المنتجة مثلا ، ولكن لا يذهب القارىء الى هذه الفكرة خطأ فان ميزانية وزارة الدفاع تضاعفت ، فبينما كانت ٢٦٣.٦١٦٦ ديناراً في عام ١٩٤١ م ، اذ بها ترتفع خلال السنوات الاربع التي تلتها حتى بلغت ٥٣٦٢.٨٠٥ ديناراً في عام ١٩٤٥ م . اما ميزانية الشرطة السنوية فانها ارتفعت من (٨٣٤.٣٥٧) ديناراً في عام ١٩٤١ م الى (٢٠٨٨.٤٥٠) ديناراً في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م .

٥ - الفيت فرقة واحدة من الفرق الاربع ، واعيد تنظيم الجيش ، فاندمجت وحداته ببعضها ، فبقيت بعض التشكيلات قائمة اسما (بدون سلاح) سواء كان ذلك في القوة الجوية ، ام في بعض الصنوف الاخرى .

٦ - طلبت الحكومة البريطانية من الجيش العراقي اعادتها ما لديه من معامل ، وذخائر حربية لتعزيز « المجهود الحربي » فسلبت معمل الاسلحة ، وما يدخره من تجهيزات وادوات فنية ، واذا اضفنا الى ذلك ما اصاب الجيش من نكبة مروعة في اغراق « معسكر الرشيد » الذي حدثت كسرتة بالقرب من مخازن عتاد الجيش المشيدة تحت الارض ، والى جوار معسكر القوة الجوية (ولم تنشر بعد نتيجة تحقيق اسباب هذا الفرق) لادركنا ما آل الجيش العراقي اليه .

٧ - انهالك الضباط والجنود بثورة البارزانيين التي حدثت على غرار الثورات المحلية ، ولم يجهل العراقيون اسبابها ومسبباتها ، واستمر رئيس البعثة البريطانية « الجنرال رتن » على اضعاف معنوية الجيش العراقي بتطبيقه سياسة التدريب الاجمالي المتواصل ، الذي جعل الضباط ، والجنود ، يزهدون في الخدمة العسكرية ، بالاضافة الى استهلاك تجهيزاته التي لم تعوض بغيرها .

٨ - وزيادة في الاحتياط ، طبقت في الجيش سياسة « سلاح بلا عتاد » و « جهاز حربي تنقصه الادامة » وتجلت هذه السياسة بعد ست سنين من تلك الحركة ، في حرب فلسطين ، على النحو الذي سجله التاريخ ... فالطائرات النفثة لا تملك حتى العتاد الذي تقايل به لحماية نفسها ، وان وجد القليل من العتاد ، فقطع الفيار كانت تعوز محركاتها ، وان وجد القليل من المدرعات الحديثة ، فان مدافعها كانت تنقصها ، وان وجد المدفع ، فالقنابل مفقودة ؛ وكنا قد امانا عتادا احتياطيا للمدفعية بمعدل ٢٥٠٠ قنبلة للمدفع الواحد ، على ان المدفعية العراقية كانت تشكو في حرب فلسطين - قلة في العتاد .

هذا وختاماً ارجو قبول فائق احترامي ومزيد اعجابي بحيويتكم البالغة .

المخلص : محمود الدرہ

نصيب العراق

في مجهود الحلفاء الحربي

نصت المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية - البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٠ م على انه :

« اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر الفريق الثاني المتعاقد الآخر فورا الى معونته ، بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه ؛ وفي حالة حرب محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، او خطر حرب محقق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات ، والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانئ ، والطارات ، ووسائل المواصلات » اهـ .

وكان تفسير المعنى المستتر لمنطوق هذه المادة موضوع خلاف شديد بين الحكومتين العراقية والبريطانية طوال السنة ١٩٤٠ م ، ادى الى حوادث الاصطدام المسلح بين الجيشين : العراقي والبريطاني في الثاني من ايار من السنة التالية ، واحتلال العراق احتلالاً جديداً ، الا ان الموقف الرصين الذي وقفته « الوزارة المدفعية الخامسة » التي تكونت في ٢ حزيران من هذه السنة اخفى براعم هذا الاحتلال اربعة اشهر كوامل . فلما تم انتقال العراق من حالة الحرب الى حالة السلم ، وهذات الاعصاب ، وتنوسيت حوادث ايار ١٩٤١ م ، الف نوري السعيد وزاراته السادسة والسابعة والثامنة ، وقد امتدت ايامها من ٩ تشرين الاول ١٩٤١ م الى ٣ حزيران من عام ١٩٤٤ م ، فابنعت تلك البراعم من جديد ، وصارت السلطات المحتلة تتوصل الى تحقيق اهدافها العسكرية عن طريق العراقيين انفسهم .

ليس في امكان المؤرخ المعاصر ان ينشر كل ما يعرفه عن حوادث سنني الحرب العجاف ، كما تفعل الصحف اليومية احيانا . ولكن في استطاعتنا ان ننشر تقريراً خطيراً وضعه المقدم شفيق حداد ، للمحق العسكري للمفوضية العراقية في واشنطن ، عن « نصيب العراق في مجهود الحلفاء الحربي » وهو التقرير الذي رفعه المستر « كابر » ممثل ولاية كانساس في مجلس الشيوخ الامريكي الى الكونغرس الامريكي في نيسان ١٩٤٤ م ، وطلب طبعه في ملحق السجل المعد عن « مجهود الحلفاء الحربي » فهو احسن تقرير يصف التضحيات التي قدمها العراق لمجهود الحلفاء الحربي في الحرب العالمية الثانية وهذا نصه :

منذ ان دخل العراق الحرب ، وسعت عمليات ادارته الوطنية ، ونسقت الى حد واسع مع نواحي المجهود الحربي ، الذي تبذله الامم المتحدة في الشرق الاوسط ، فوسعت منظمات الامن العام كالشرطة ، والرقابة ... الخ ، وذلك لتمد بالحماية الضرورية القوات الحليفة الكبيرة المرابطة في العراق ، وتجهيزات المواد الحربية الضخمة التي نقلت عبر المملكة في طريقها الى روسيا . وقد تحملت الحكومة العراقية جميع التكاليف التي نشأت من جراء وجود هذه المؤسسات ، ووضعت جميع منشآت التلفون ، والبرق ، تحت تصرف حلفاء العراق ، وقلل العراق من استعمال المدنيين للدعائم البرقية البعيدة ، والمحلية ، الى ادنى حد ، اضافة الى ذلك ان المواصلات التلفونية مع الاقطار المجاورة قد اوقفت بصورة تامة لغرض استعمال المدنيين ، وبدلاً من ذلك سلمت للقوات العسكرية الحليفة . كما ان الحكومة العراقية جعلت الخطوط الرئيسية ، والبدالات ، والاسلاك ، والاعمدة ، والمعدات الاخرى ، التي كانت تملكها والتي طلبتها للقيام بما كانت في امس الحاجة اليه لتوسيع وحفظ شبكة المواصلات في البلاد ، جعلتها تحت خدمة السلطات العسكرية ، مع خدمات المهندسين العراقيين ، ومعامل التصليح العراقية .

وجعلت « وزارة المعارف » التسهيلات التعليمية ، والمعامل العائدة لمدارس التدريب اليدوي في متناول ايدي الحلفاء ، واوجدت « وزارة الشؤون الاجتماعية » منهاجاً للعمل حتى يمكن بواسطته سد الاحتياجات العسكرية بكفاءة زائدة ، فتكون لها الاستجابة على احتياجات المدنيين .

ووسعت « مديرية الصحة العامة العراقية والمستشفيات » خدماتها لتشمل القوات الحليفة ، والفنيين العائدين للقوات الحليفة المرابطة في العراق .

وقد استمرت خدمات « مديرية الاشغال العامة » ومعاملها الواسعة المجهزة تجهيزاً حسناً ، فاستعملت استعمالاً خاصاً لانشاء وحفظ خطوط المواصلات الحربية ، واستخدمت مقادير كبيرة من المواد التي لا يعوز عنها ، والتي تملكها المديرية : كالفولاذ ، والمعادن الاخرى ، وكان يقصد استعمالها اصلاً لاحتياجات البلاد ، وذلك لمعاونة المجهود الحربي للامم المتحدة . وقد وضعت تحديدات صارمة للغاية على استعمال المدنيين لمواد البناء ، وذلك حتى تحول المقادير الموجودة لغراض عسكرية .

وقد وضعت جميع شبكة السكك العراقية (وطولها ١٢٠٠ ميل تقريباً) وكذلك مع العامل ، ومقادير المواد ، والموظفين ... الخ تحت السيطرة المشتركة للحكومة العراقية ، والقيادة العسكرية البريطانية . وصرح الفريق هـ . س . سميث ، الملحق بالجيش البريطاني ، في بيان وقعه واربعة واربعين في ١٤ تموز ١٩٤٣ م :

« ان هذه السكك الحديدية قد جهزت القوات العسكرية البريطانية بسرعة بمواد ومخازن ومعدات ... الخ مختلفة ، كلما كانت الحاجة تدعو اليها ، وقد قدمت لتلك القوات ايضاً تسهيلات حول تجهيز الكهرباء ، والماء ، والقيام بالتصليحات

في المعامل . زد على ذلك ان الاراضي ، وغرف الحفظ ، والمباني ... الخ ، وهي ملك عائد للسكك ، التي كانت القوات البريطانية تحتاجها لاغراضها الخاصة ، كلها قد وضعت تحت تصرف تلك القوات ، وتستمر هذه الادارة بتقديم مثل هذه التسهيلات ، وتوسيع ما يشبه ذلك من المساعدات كلما وطالما تدعو الحاجة اليها ، وقد لا يكون خارج حدود المعقول ان نذكر هنا ان مطالب السلطات العسكرية البريطانية قد وضعت ضفطا ثقيلا على شتى مصالح هذه السكك ، وخاصة على عمليات النقل ، وان هذه الادارة ممتنة لتسجل هنا الحقيقة التالية :

« ان جميع الموظفين ، سواء كانوا العراقيين وغير العراقيين ، قد نهضوا لمواجهة الحالة ، فمكنوا هذه الادارة بمجهوداتهم السخية على مجابهة النقل العسكري المتزايد ، والحاجيات الاخرى بكفاءة وسرعة » .

الميجر جنرال هـ. س. سميث - مدير السكك العراقية

ان كافة الطرق الموجودة في العراق استعملت مجانا ، ودون عوض ، من قبل جيوش الامم المتحدة ، وانشئت عدة طرق رئيسية جديدة ، وانفقت الاموال الطائلة لتقوية الجسور ، والمعابر الاخرى ، وذلك لحمل النقل الثقيل جدا ، وقد اخذت جميع التقلبات « السيارات والحيوانات » وخصصت لاغراض عسكرية .

وسلمت البواخر ، والسفن النهرية ، ومنشآت الموانئ البرية ، والقنوات ، الى القوات العسكرية ، فلم يترك لاستعمال المدنيين الا اقل ما يمكن من التسهيلات، وجعل ميناء البصرة مع الاراضي والمعدات الراجعة اليه ، وبضمنها القوة الكهربائية، ومعامل تصفية الماء ، والطرق ، والمطارات ، وأوكر الطائرات ، ومحلات السكن ، ودور الراحة ، والنوادي متوفرة لاستعمال البريطانيين والامم الطيفة الاخرى ، حتى ان النقل التجاري قد جمل شيئا ثانويا بالنسبة الى ذلك كله .

وقد جرى اخلاء عمال الميناء المدنيين ، حتى يفسح مجال السكن للقوات ، ووسعت المعامل حتى تجهز القوات الحليفة بالكهرباء ، وماء الشرب النقي ، وخصصت مساحات واسعة من الاراضي الخاصة بالميناء ، للسلطات العسكرية - الحليفة - لانشاء المباني والمسكرات ، وكانت جميع المشاريع الكبرى التي قام بها مهندسو الميناء الفنيون :

أ - انشاء حوضين لرسو البواخر ذات العمق الكثير .

ب - انشاء المراسي لتنزل السفن الخفيفة فيها حمولتها .

ج - تسوية الاراضي لغرض خزن البضائع .

د - انشاء رافعات اضافية للميناء .

ولقد سلمت تسهيلات المواصلات الجوية جميعها، كالمواني الجوية، والمطارات، وأوكر الطائرات ، والمعامل ، والمعدات ، الى السلطات العسكرية الحليفة لاستعمالها الخاص .

لقد اضطرت « مديرية الري العامة » ان تشمل مواصلات البلاد الاستراتيجية بحماية تامة ، وكذلك المساحات الواسعة التي تحتلها جيوش الامم المتحدة ، ومؤسسات الخزن المتعددة ، التي تحتوي كميات ثمينة من المواد الحربية . وقد جعل تشييد وتقوية السداد الموجود على ضفاف الانهر ، والمنشآت الوقائية الاخرى ، كفتح المجاري لتحويل المياه الفائضة ، واقامة السدود والفتحات ، جعل من الضروري زيادة خمسين في المئة في عدد مهندسي المديرية ، وزيادة ٤٠٠ ونيف في المئة في عدد عمالها ، واستخدمت المقادير المتوفرة من مواد البناء ، التي كان يقصد استعمالها اصلا لتوسيع نطاق الري حسب الخطة التي وضعها العراق للتنمية الاقتصادية ، بكاملها لاغراض عسكرية .

لقد اضطرت الحكومة - رغبة منها في التشجيع على زيادة انتاج المواد الغذائية - الى الاسراع في اتمام القنوات التي كان يجري انشاؤها ، والى القيام بفتح قنوات جديدة لغرض زيادة المساحات الصالحة للري بمقدار (٣٠) بالمئة .

وكان الفلاحون ، قبل الحرب ، مسؤولين بذاتهم عن تطهير الاوحال من القنوات المارة عبر اراضيهم ، بيد ان قنوات الري كلها الآن يجري تطهيرها من قبل الحكومة على نفقتها الخاصة ، وقد جرى العمل بهذه الخطة لغرض مضاعف : ليبقى عمال المزارع في حفرهم الانتاجية ، ولضمان جريان الماء بشكل معتدل حتى يكفي لري جميع الاراضي الموجودة بالتساوي ، واضطرت مديرية الري ملافاة هذه التمهيدات الفادحة جدا من اموال الحكومة .

لقد اضطرت العراق ، رغم كونه بلادا زراعية بالدرجة الاولى ، الى زيادة صادراته السنوية من المواد الغذائية ، حتى يحل الازمة التي كانت تجابهها الامم المتحدة لتجهيز الطعام في الشرق الاوسط ، ولذا فقد اتخذت الخطوات التالية :

ا - السيطرة على المواد الغذائية في المنطقة التي تنتج فيها ، واستلام الحكومة جميع الحاصلات الزراعية بصورة اجبارية ، وبأسعار معينة .

ب - توزيع البذور على الفلاحين مجانا .

ج - توسيع « مديرية الزراعة العامة » للمنظمة التي تقوم بحملة مكافحة الجراد ، والافات الزراعية .

د - قيام الحكومة باعداد التسهيلات للاستدانة ، ومد القروض المالية الى الفلاحين .

وبنتيجة التدابير المذكورة اعلاه ، التي قامت بها مديرية الري والزراعة في سبيل الجهود الحربية ، افلح العراق في زيادة المقادير التي يمكن تصديرها من المواد الغذائية بخمسين بالمئة ، وقد جعلت هذه الزيادة في متناول ايدي الحلفاء :

١ - بواسطة مركز تموين الشرق الاوسط ليوزعها على كل من السكان

العسكريين ، والمدنيين ، في البلدان المحيطة بالعراق ، وعلى لاجئي الحرب المرابطين في العراق ، ويقدر عددهم ٢٠٠.٠٠٠ نفر .

٢ - بواسطة المتعهدين المحليين الى المهندسين ، والقوات العسكرية الكبيرة ، المرابطة في العراق نفسه .

ولاسباب مقتضيات الامن والحيطه ، لا يمكن ااماطة اللثام عن مجهودات العراق العسكرية ، عدا حقيقة ان جميع معامل صنع الاسلحة العائدة للجيش العراقي ، والمتعهدين فيها ، وكذلك مؤسساتها العسكرية ، قد وضعت دون مقابل تحت تصرف حلفاء العراق (١) ، وفيما يلي قليل من كثير من التضحيات القمينة بالذكر ، التي قدمها العراق لمساعدة المجهود الحربي :

ان الاقمشة يجري توزيعها بالبطاقات ، وكذلك المواد الغذائية المستوردة الضرورية ؛ كالسكر مثلاً .

اخذت الدور اجباريا ، واحتلت ، واخرج المستاجرون الذين كانوا يسكنون فيها ، وذلك لتوفير وسائل السكن للقوات العسكرية .

(١) ان ما بايدنا من الوثائق والمستندات يؤيد هذا الزعم فقد :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الدفاع المرقم ٤٠١١٥٠٠ ص ١١٥ والمؤرخ في ٢١-٥-١٩٤٢ م ، وكتاب وزارة المالية المرقم ٢١٦-١٤-١٩٤٢ م ، ووافق على مبادلة بعض المكائن من ممل البندقيات في المسيب ، ببعض مكائن جديدة أخرى تصنع في إنكلترا وترسل الى العراق بعد الحرب ، او عند تيسرها قبل ذلك ، بشرط ان تتمتع الحكومة البريطانية بتقديم عمل الى ٤٥ عاملا عراقيا ، وتشغيلهم في هذه المكائن او ما يمثّلها حتى انتهاء الحرب ، او حتى تسليم المكائن الجديدة وأن تأخذ المشار اليها على عاتقها سد جميع طلبات الجيش العراقي لادامة ٤٠.٠٠٠ بندقية الى ان يتم اعادة نصب المكائن الجديدة ، على ان لا تعتبر هذه المبادلة بمثابة اعارة المكائن الى القوة البريطانية » .

وفي ٥ شباط ١٩٤٤ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« وافق مجلس الوزراء على مبادلة بعض مكائن بمعمل البندقيات في المسيب ، بالااضافة الى المكائن التي سبق ان وافق مجلس الوزراء على مبادلتها في جلسته المنعقدة في ١٥ - ٦ - ١٩٤٢ م ، وينفس الشروط الواردة في القرار الاتف الذكر ، عدا ما يتعلق بتزويد عدد العمال العراقيين الذين تستخدمهم الحكومة البريطانية فيكون ما لا يزيد على مئة عامل ، بدلا من (٤٥) عامل ، وذلك حسبما جاء في كتاب وزارة الدفاع المشار اليه اعلاه » اه .

وفي جلسة المجلس المنعقدة في اول اذار ١٩٤٤ م :

« وافق مجلس الوزراء على قيام وزارة الدفاع بتسليم ألف بغل لاستعمالها من قبل القوات البريطانية المحاربة في ايطاليا ، على ان تخول الوزارة المشار اليها ان تأخذ عوضها نقدا او اي شكل آخر لتلبية امور الجيش حسب حاجتها » .

وقد روى لنا السيد علي ممتاز الغفري وزير المالية ان سكرتارية مجلس الوزراء وزعت على الوزراء ذات يوم مذكرة بتحويل ملكية ٢٥٠.٠٠٠ بندقية الى الجهة البريطانية ، على ان تموض بدلها في ختام الحرب ، فاستنكر السيد علي هذه العملية ، واذا بالسفير البريطاني يعاتبه على موقفه هذا متابيا مرا ، فأنقذه الوزير العراقي بان شيوع هذا النبأ سيضر بالحليفة اكثر مما ينفعها ، ولا سيما وان القوات العراقية لا تملك غير هذه البنادق ومظلمها غير صالح للاستعمال الحربي .

سمح للقوات العسكرية الحليفة استعمال الاراضي التي تملكها الحكومة لاقامة
المسكرات ، ولاغراض اخرى ، وذلك دون اجر او عوض .

فرضت سيطرة على التحويل المالي الى الخارج حتى يجعل من العراق عضوا
في منطقة الليرة الاسترلينية .

امتنعت الحكومة العراقية عن فرض ضرائب مكوس كمركية على الكميات
الضخمة من المواد الحربية المستوردة الى داخل القطر ، او المنقولة عبر طرقها
الرئيسية وسككها الحديدية ، الى الاقطار المجاورة ، كما ان الحكومة امتنعت عن
جباية الضرائب سواء من اعضاء الامم المتحدة المدنيين او العسكريين المرابطين في
العراق ، والمنهمكين في المجهود الحربي .

اما الفائض من انتاج الصوف ، والقطن ، والتمور (١٥٠,٠٠٠ طن سنويا)
وبذور السمسم ... الخ ، فقد استخدم برمته للمجهود الحربي ، وصدر لذلك
الغرض تحت السيطرة بأسعار واطلة ثابتة .

فيتضح مما تقدم : ان العراق - شعبا وحكومة - قد اعترف بأهمية وضع
تلك البلاد الجغرافي والستراتيجي ، وان محاولته مساعدة حلفائه في سبيل القضية
المشتركة ، احدثت ارتباكا شديدا في اقتصاد المملكة الوطني . فكل مادة ومؤسسة
لها صلة مباشرة او غير مباشرة بمصلحة النقل ، والمواصلات ، قد جرى عليها ضغط
الى اقصى حد ، وذلك لتسيير الآلاف من الاطنان من المعدات العسكرية ، وللقيام
بمختلف الخدمات المطلوبة لتحقيق كفاءة القوات الحليفة المسلحة المرابطة في العراق،
والاقطار المجاورة .

ان جزءا كبيرا من مؤسسات الامة المختلفة مثل : آليات الميناء ، والسكك ،
والمكائن ، وآلات المعامل ، والمعدات التلفونية ، والتلفرافية ، والمحطات الكهربائية ،
ومحطات تطهير المياه ... الخ كل ذلك سيحتاج الى الاستبدال ، عند انتهاء الحرب،
وسيكون من الواجب التعويض عن المقادير المختلفة للمواد التي كان يراد استخدامها
للاحتياجات المحلية .

ان كل هذه المواد التي ينبغي التعويض عنها بعد الحرب ، ستكون اكثر من
قيمتها الاصلية ، ولكن بالنظر الى انه لم تجمع اية ضرائب او واردات اخرى من اي
شيء له صلة بالمجهود الحربي ، والذي كان في الوسع انشاء رأس مال احتياطي من
وارداته ، فسترغم الامة على مجابهة عبء فادح من الضرائب، في فترة ما بعد الحرب،
وفي غضون تلك الفترة سيكون ثمة عجز في كل حاجيات المملكة الاقتصادية
والاجتماعية .

وكانت الواردات الجمركية تؤلف ٥٤ بالمئة من الميزانية قبل الحرب ، وهبطت
الآن الى ٤٤ بالمئة ، واضطر الى التعويض عن النقص بزيادة الضرائب . ويقدر بان
ما يقارب ٣٥ او ٤٠ بالمئة من العمال الموجودين في العراق ، قد استخدموا لاغراض
عسكرية غير مثمرة او منتجة ، وسيكون لها اثره وعواقبه على الدخل القومي في

السنوات القادمة . فالاجور الغالية التي كانت تدفع للعمال من اجل العمل الحربي قد جذبت العمال من قبائل ، ورعاة غنم ، ومربي المواشي ، واخرت حركة الاستقرار على الارض ، وهكذا فقد اصبح تجهيز العمال للمزارع قليلا .

وباستثناء التمور ، فان العراق لم يصدر الفواكه . وهذه زرعت بكميات تكاد تكفي لسد مطالب القطر ، وقد سمح للقوات الحليفة الكبيرة ، ولللاجئين الموابطين في المملكة شراء الخضرات ، والفواكه بدون تحديد ، وقد قللت هذه الحالة من التجهيزات المتوفرة للعراقيين ، وسببت ارتفاعا حادا جدا في كلفة المعيشة .

عندما يفكر الفرد في كون عدد سكان العراق يبلغ ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، وان الدخل القومي هو واطىء نسبيا ، يتجلى له ان المواطنين العراقيين يلقون على انفسهم بسرعة عبثا من الضرائب للفرد الواحد قد يجرحهم بشكل خطر الى قرب الخط الفاصل بينهم وبين الكارثة الاقتصادية ، ويجري العمل بذلك عن علم ، وبروح تعاونية صادقة من قبل الامة العراقية .

انه وايم الحق لمجهود مشرف من جانب شعب لم يبلغ من العمر غير العشرين سنة « اه .

استقالة الوزارة

شاخت ايام الوزارات السعيدية « السادسة والسابعة والثامنة » وانتفت الحاجة اليها ، ولا سيما بعد ان حققت الاهداف التي رعى اليها التعاون العراقي - البريطاني في سني الحرب . وشعر رئيس الوزراء نوري السعيد بضرورة ترك مقاليد الحكم الى وزارة اخرى ، تسير على سياسة جديدة « هي سياسة ما بعد الحرب » فعمد الى اعداد كتاب استقالة وزارته بشكل يثير الدهشة والاستغراب ، ورفق كتاب الاستقالة بمذكرة عن اصلاح المنطقة الكردية للقضاء على الاضطراب الذي كان يسودها .

وفي يوم ١٩ نيسان ١٩٤٤م قدم كتاب الاستقالة المذكور فاذا به يقول :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم

منذ نحو من سنتين ونصف ، عندما تفضلتم فاستدعيتوني من مصر لتأليف الوزارة في ظروف عالمية غير اعتيادية ، لبيت ارادتمكم المطاعة ، فالفت الوزارة حسب رغبتكم ، وبذلت الجهد المستطاع طوال تلك المدة في تسيير سفينة الدولة سالمة من اخطار العواصف العالمية ، وتوجيه دفتها الى السلامة بين امواج السياسة الدولية العامة ، كما هو معلوم سموكم وحققت النتائج التالية :

١ - تدعيم كيان الدولة الداخلي : وذلك بتعديل القانون الاساسي تعديلا له اثره الفعال في السياسة الداخلية ، وبمكافحة العناصر الهدامة التي غايتها التضييل ،

وبث روح الرغبة في خدمة الاجنبي ، واضعاف الوطن العراقي ، وهدم صرحه الذي بذل المخلصون في تشييده جهودا غالية مشكورة .

٢ - الاشتراك في وضع اساس الوحدة العربية المنشودة ، اشتراكا كان له النصيب الوافر في الحياة الاستقلالية العربية العامة .

٣ - انهاض حركة التقنين الحديث في امور جوهريّة ، لها مساس بصميم حياة الشعب المدنية والثقافية .

٤ - وضع التموين على اساس ظهرت فوائده ونتائجه الحسنة بارزة للعيان ، مما خفف وطأة المصاعب تخفيفا لا يقبل الانتكار .

هذه مجمل النتائج التي توصلت اليها ، وقد جابحت في تحقيقها مشاكل وعراقيل ادت الى تبديل زملائي في الوزارة مرارا .

ولقد كان سموكم اقوى مؤيد ومشجع لنا في كل عمل نرمي به الى سلامة الدولة ، او هداية من ضل الطريق الى الصراط المستقيم .

وقد ابتليت في هذه المدة بأمراض خطيرة عدة مرات ، انهكتني ، وحدت من نشاطي ، ولم تمكني الظروف ، وتتابع الحوادث من اخذ قسط من الراحة الكافية استعاض بها ما ضيعت من صحة ، وما فقدت من نشاط .

والدولة العراقية اليوم امام مستقبل يندر وقوع امثاله في العالم السياسي ، يقضي بالتحفز والتهؤ لانتهاز الفرص المؤاتية فيه ، والحرص عليها من الافلات والضياع ، من غير استفادة منها . مستقبل يدعو الى الانتباه والعمل من الآن ، لنكون على بصيرة من الامر عند حلوله . وها اتي الخص ما اشعر به من امور خطيرة تتطلب معالجتها احضار تصميم يستند الى الروية ، والحكمة ، وروح الاقدام .

الامور الخارجية :

١ - تطور الوضع الخارجي : ان مراقبة التطورات العالمية ، والوقوف عليها وقوفا صحيحا ، تقتضي الاهتمام بها اهتماما خاصا ، ليتسنى للعراق ان يسترشد بها ، ويستعد لادراك ما تستوجه حياته المادية والمعنوية من قبل ان تضع الحرب اوزارها ، ونحن نعلم ان الامم جادة في تنظيم امورها لما بعد الحرب ، ولا سيما الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمالية ، فاذا لم يهيء العراق نفسه من الآن لتنظيم هذه الامور ، التي هي الحجر الاساسي في كيان الامم ، فانه لا يستطيع ان يتبوا مكانه اللائق بين الشعوب .

٢ - معالجة القضية العربية ، التي اخذ العراق القسط الاوفر على عاتقه ، معالجة تحقيق الاماني والامال التي لم يزل العرب ، على اختلاف اقطارهم ، ينتظرون تحقيقها بروح الرغبة المنبعثة من صميم قلوبهم .

٣ - السعي لضمان الاسواق في الخارج ، للمنتجات المراقبة بأسعار تشجع المنتجين على النهوض بحرفهم ، وتحسين انتاجهم ، لتتوفر الثروة العامة في المملكة .

الامور الداخلية :

١ - اصلاح ادارة الدولة اصلاحا يزيل الوهن الذي لمسنا ثمراته المرة ، والقضاء على روح الارتشاء الذي تسرب الى بعض الموظفين ، والتخلص من مراعاة المحسوبية في دوائر الدولة .

٢ - معالجة الادارة والامن في المناطق الشمالية بسرعة حازمة حكيمة ، متناسب مع الاحوال الحاضرة على ضوء التقرير المرفق .

٣ - رفع مستوى الجيش ، وجعله اكثر صلاحا للاغراض التي انشئ لاجلها .

٤ - السر بأمور التمويل على وجه اكمل ، وضمن للغاية ، والعناية باتمام الانتاج الزراعي ، والصناعي ، عن طريق تشجيع الشركات التعاونية ، والتقدم بالاعمال العمرانية ، خصوصا في امور الري والمواصلات . هذا عدا ضرورة بذل الجهد في توجيه الثقافة توجيها يساعد على حصول الامور الآتية الذكر ، وعدا ضرورة اعداد الوسائل الصحية التي نحن في اشد الحاجة اليها .

ان تحقيق كل من هذه الامور ، يحتاج الى جهود دائبة ، ونشاط مستمر ، وان الاتعاب - غير الخافية على سموكم - التي تكبدتها في ادوار تاليفي الوزارة ، علاوة على المسؤوليات غير الاعتيادية التي تحملتها في امور التمويل ، وفي وزارة الدفاع ، وشؤون الوقف ، والمشاكل التي جابهتها ، لتدفعني الى استعطاف سموكم للنظر فيما يلزم لانجاز تلك الامور الجسام ، التي يتوقف عليها حياة الامة حياة صحيحة ، وكيان الدولة متين الاساس ، وقد يكون من الاسهل على سموكم ان تفضلوا بقبول استقالتني ، وتاليف وزارة تتمكن من انجاز تلك القضايا بموازرتكم ، وتمارس اعمالها تحت اشرافكم .

واني انتهز هذه الفرصة لاقدم عظيم شكري وامتناني لسموكم ، آملا ان تتقبلوا مني اخلاصي الصريح وطاعتي الواجبة .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

القضية الكردية

جاء في الفقرة الثانية من بحث « الامور الداخلية » في كتاب استقالة السيد نوري السعيد ، ذكر تقرير عن المنطقة الشمالية ، كتبه السعيد نفسه ، ورققه بكتاب استقالته . فراينا ان نثبت نص التقرير هنا حرصا عليه من الضياع وهو هذا :

١ - الاكراد في العهد العثماني :

كانت التشكيلات الادارية في العراق على العهد العثماني ، بصورة عامة ، تتكون من الموصل ، وبغداد ، والبصرة ، والخليج الفارسي الذي يحتوي من جملة ما يحتوي عليه الكويت ، والاحساء ، ثم اعتبر العراق في آخر عهد العثمانيين منقسما الى ثلاث ولايات هي ولاية البصرة ، وولاية بغداد ، وولاية الموصل ، التي تحتوي على ما نطلق عليه الآن اسم الولاية الشمالية (اربيل ، السليمانية ، كركوك) وكان يلحق بها اقضية (زاخو ، دهوك ، العمادية ، عقرة ، زيار) .

وكانت الحكومة العثمانية ترسل من وقت لآخر شخصية ممتازة للاشراف على ادارة الولايات العراقية الثلاث ، تحت عنوان يتناسب والواجبات الملقاة على عاتقه في تسيير دفة الادارة فيها .

وكان من بين الشخصيات التي تولت الادارة في العراق ، ناظم باشا الذي عهدت اليه فيما بعد وزارة العدلية العثمانية ، وكان ذلك حوالي سنة ١٩٠٨ م . ثم اعقبه بعد ذلك الفريق ناظم باشا .

انني اعتقد ان العوامل الجغرافية ، والاقتصادية ، وما تقتضيه الادارة ، هي التي اوحت الى ذوي الشأن في الدولة العثمانية بتقسيم العراق هذا التقسيم في الادارة المدنية ، الذي سيبقى صحيحا في كل وقت .

٢ - الاكراد في الوقت الحاضر :

ولما لقت الحرب الماضية (١٩١٤ - ١٩١٨ م) اوزارها ، وانسلخ العراق بنتيجتها عن الانبراطورية العثمانية ، واصبح تحت الاحتلال البريطاني ، وتولت الادارة فيه السلطات العسكرية البريطانية ، ظهرت في الافق حركة كردية يتزعمها شريف باشا احد الاكراد الذين كانوا بارزين في الدولة العثمانية ، وكانت هذه الحركة تستهدف جمع شمل الاكراد في العراق ، وايران ، وتركيا ، تحت لواء واحد والمطالبة باستقلالهم .

ان مبدا تقرير المصير الذي وضعه الرئيس ولسن ، حدا بالحلفاء الى العطف على رغبات الاكراد في حركتهم الاستقلالية آنذاك .

٣ - حركة الشيخ محمود :

وفي سنة ١٩١٩ م ، قام الشيخ محمود بحركة مسلحة في لواء السليمانية ضد القوات البريطانية ، مما اضطرها الى تجريد حملة عسكرية للقضاء عليها ، وقد نجحت في ذلك ، واخمدت الحركة ، والقت القبض على الشيخ محمود ، ونفته خارج العراق .

ولما تالفت الحكومة المؤقتة في العراق سنة ١٩٢٠ م ، بقيت الالوية الكردية خارج نطاق ادارتها ، واستمر المندوب السامي البريطاني في الاشراف على ادارتها اشرافا مباشرا ، ولم يعينوا احدا من العراقيين ، عربا كانوا ام كردا ، كموظفين في هذه المنطقة ، بينما كان العراقيون في المناطق الاخرى يتولون الادارة بصورة تدريجية .

٤ - الاستفتاء في العراق :

وعندما طير العراقيون البرقيات الى المفقور له جلالة الملك حسين ، لارسال احد انجاله الى العراق ، ووصل الامير فيصل آنذاك ، قررت الحكومة العراقية استفتاء الشعب في شكل الحكم الذي يرغب فيه ، فبادر الاهلون باعطاء آرائهم ، وصوتوا على نصب الامير فيصل ملكا على العراق ، غير ان اكثرية المناطق الكردية لم تشترك في الاستفتاء .

٥ - الحركة الوطنية في تركيا واثرها في العراق :

وفي تلك الاثناء كانت الحركة التركية تقوى فاشتد ساعدها ، وارسلت عصابات تركية الى راوندوز ، وشقلاوة ، فاستولت عليها ، وتقلص نفوذ السلطات العسكرية البريطانية هناك ، مما حدا بهم الى اعادة الشيخ محمود من منفاه في سنة ١٩٢٢ م ، وعهدت اليه امور الادارة في لواء السليمانية ، وانسحبت القوات العسكرية البريطانية الى كركوك .

ولما نجحت الحركة الوطنية في تركيا ، بزعامة اتاتورك ، واخرجت القوات اليونانية من الاناضول ، وتبددت احلام اليونانيين ؛ بادرت حكومات الحلفاء الى المفاوضات مع الحكومة التركية الوطنية ، حيث كانت نتيجتها عقد معاهدة لوزان ، التي تنص على ان تثبت الحدود الشمالية بين العراق وتركيا تقوم به لجنة دولية تحت اشراف عصبة الامم ، تستفتي سكان الالوية الشمالية فيما اذا كانوا يرغبون في الانضمام الى تركيا ام الى العراق .

٦ - شكاوى اهالي السليمانية :

وقبيل هذه الحوادث ، راجع عدد غير قليل من اهالي السليمانية ، من تجار ، واصحاب مصالح ، باسطين شكاوهم عن الفوضى السائدة في لواء السليمانية ، مستنجدين بالحكومة لوضع حد لهذا الارتباك المخل ، فجدرت الحكومة في سنة ١٩٢٤ م قوة من الجيش العراقي ، توازرها قوة بريطانية ، فقصت على الفوضى ، ووضعت الامن في نصابه ، واحداثت تشكيلات ادارية على الاسلوب المتبع في باقي انحاء العراق ، وهرب الشيخ محمود الى مناطق الحدود الايرانية .

٧ - تثبيت الحدود العراقية - التركية :

وفي سنة ١٩٢٥ م ، وصلت اللجنة الدولية التي عهد اليها الاستفتاء وتثبيت

الحدود بين العراق وتركيا ، وفق ما ذكر في الفقرة (٥) اعلاه ، وبشرت اعمالها ، ثم وضعت تقريرا رفعته الى مجلس العصبة ، ظهر منه ان نتيجة التصويت الذي اشرفت عليه ، تبين ان اكثرية سكان المنطقة الشمالية يفضلون الانضمام الى العراق ، على شرط ان يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة عشرين سنة ، وان تحفظ للاكراد حقوقهم على اساس ما جاء في مبادئ حقوق الاقليات ، التي اقترتها عصبة الامم ، ووافقت عليها الدول المشتركة فيها .

وهكذا انتهت قضية الحدود بين العراق وتركيا ، وعقدت معاهدة انقرة الثلاثية بين العراق ، وتركيا ، وبريطانية ، سنة ١٩٢٦م ، وفي هذه النهاية طويت صفحة استقلال كردستان الكبير من حقل السياسة الدولية ، واضمحل نشاط الدعاة الى هذه الفكرة ، اللهم الا اذا استثنينا بعض الصحف التي كانت تصدر بين حين وآخر ، وبعض النشرات التي كانت توزع سرا ، وبعض الجمعيات مثل جمعية (خويبون) وكل ذلك كان خارج البلاد العراقية ، والايرانية ، والتركية .

٨ - ظهور الحركة الكردية من جديد :

ثم بعثت الفكرة الكردية من مرقدتها من جديد ، ووقعت عدة مصادمات مسلحة ما بين سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٨م . وكان ذلك في تركيا ، وايران ، الا ان الحكومات ذات الشأن استطاعت التغلب عليها واخمدها .

وعندما تطورت السياسة العراقية - البريطانية : وعقدت معاهدة التحالف في سنة ١٩٣٠م ، ثم اعقبها دخول العراق في حظيرة عصبة الامم ، كدولة مستقلة ، حدثت بعض الحوادث في مركز لواء السليمانية ، ترمي الى مطالبة بريطانية بتنفيذ الشروط التي وضعها اكثرية الاكراد حين الاستفتاء الذي قامت به اللجنة الدولية ، والذي مر ذكره في الفقرة (٧) اعلاه ، فكان جواب بريطانية بان قضية ابقاء الانتداب على العراق او الغاؤه امر يعود لمجلس وجمعية عصبة الامم . اما حقوق الاكراد ، باعتبارهم اقلية ، فانها مضمونة وفق مبادئ حقوق الاقليات التي اقترتها العصبة ، والتي لا بد للعراق حين قبوله عضوا في العصبة ان يتعهد ، كما تعهدت الدول الاخرى العضوة ، بمراعاتها . هذا فضلا عن ان للعصبة كل الحق في استماع الشكاوي ضد الدول التي تخل في تنفيذ هذه المبادئ .

فبالنظر لهذه التاكيدات اطمأن الاكراد على حقوقهم ، واخذوا الى السكينة . وفي سنة ١٩٣١م ، مهد الجيش العراقي بمساعدة القوة الجوية البريطانية ، السبيل لتأسيس الادارة المدنية في منطقة بارزان اسوة بباقي اجزاء العراق .

٩ - الخلاصة :

لا بد لي ، وقد اوردت لمحة موجزة عن تاريخ القضية الكردية في العصر الحديث ، وخاصة ما يتعلق منها بالعراق ، ان اذكر شيئا عن اكراد العراق وميولهم بصورة

عامة ، باعتبارهم مواطنين ، وأن أوضح الخطة التي يجب أن تسير عليها في ادارتهم في الظروف المعقدة التي نحن فيها الآن .

ان اكراد العراق ، في نظري ، ينقسمون الى طبقات ثلاثة : -

١ - رؤساء العشائر : - وهؤلاء يعيشون في حياة اقرب الى الاقطاعية منها الى المدنية ، وليس لهم هدف سياسي معين ، وانما همهم الاكبر هو الابقاء على ما ورثوه من سيطرة ونفوذ ، ضمن حدود مناطقهم وعشائرهم .

٢ - التجار : - وهؤلاء يرومون دائما سيطرة حكومية تامة ، ليسود الامن والنظام ، بنية ترويج تجارتهم ، ورعاية مصالحهم .

٣ - المثقفون : - وهم بازدياد مطرد . اما رغباتهم فانها لا تتعدى رغبات باقي المثقفين من ابناء العراق . فهم يطالبون بالاكثر من المدارس ، ونشر التعليم ، وزيادة وسائل المدنية : كالعمران والصحة في تلك الربوع . كما انهم يرغبون في جعل الادارة المحلية في ايديهم ، والقضاء على نفوذ الطبقة الاولى .

اما اهدافهم السياسية في استقلال كردستان الكبير ، فان العقلاء منهم يعتقدون ان ليس في الامكان تحقيق هذه الفكرة ، الا اذا ايدتها الدول الكبرى ، وذلك لان ما يربو على ٨٠ ٪ من المناطق الكردية يقع خارج العراق .

اننا اذا امعنا النظر ، وتبعنا الحوادث والاخبار ، من خلال هذه الحرب الطاحنة ، نجد بوادر تظهر من حين لآخر ، تدل على ان بعض الدول الكبرى ترغب في استقلال القضية الكردية لصالحها ، وان كان هذا الاستقلال لم ينته امره ، ولا يعلم احد مبلغ صحة الوعود ، وزمن ومدى تحقيقها .

ففي عالم ملبد كالذي نحن فيه ، والى ان تستقر الامور ، وتنجلي الحقائق ، وتظهر البواطن ، يجب على العراق ان يتروى في ادارة الاكراد في المنطقة الشمالية ، وخاصة اذا علمنا ان الفوضى ضاربة اطنابها داخل الحدود الايرانية ، ورؤساء العشائر هم المسيطرون في مناطقهم ، وان الحكومة الايرانية تجاريهم وتسايرهم ، وقد بلغني ان قد تأسست في المناطق الكردية في ايران المتاخمة لتركية ، والتي تحت النفوذ الروسي ، مجالس من الاكراد لتنظيم وادارة شؤونهم . واما في داخل تركية فقد حشد جيش تركي اكثر من المعتاد لنسهر على استتباب الامن والنظام في المناطق التركية المتاخمة لايران والعراق . وقد قيل ان الاتصالات بين الاكراد على اختلاف طبقاتهم ، جار في الايام الاخيرة اكثر من السابق ، وبشكل يلفت النظر . وان هذه الاتصالات تسيّرهما وتنظمها الدول ذات الشأن ، للوقوف على ماجريات الاحوال في المناطق الكردية بأجمعها .

يتضح مما سبق بيانه ، اننا نمر بظروف غير اعتيادية ، تحتم على المسؤولين أن يبالغوا في الحيلة والحذر ، وان يتجنبوا الحوادث التي من شأنها ان تفسح المجال أمام الطامعين ليستغلوا هذا الوضع غير الطبيعي طيلة مدة الحرب ، وخاصة اذا ما

تبين ان ليس للاكراد العراقيين في العراق هدف يخالف ما يصبو اليه باقي ابناء العراق . فهم كغيرهم يطالبون باصلاح الادارة ، والعناية بالمعارف والصحة والعمران ، وغير ذلك من الامور الجوية التي لا بد من القيام بها في كافة انحاء العراق ، عاجلا او آجلا ، وذلك لرفع مستوى الشعب ، وزيادة كفاياته ، وتنمية موارده . فما زالت هذه اهداف المسؤولين ، فلا يجب ان نجعل من تاخير بعض الاصلاحات وسيلة للاستغلال تعود علينا بالمتاعب ، وتكدر صفو العلاقات القائمة بين الاكراد واخوانهم العرب .

واني حين اطلب عناية خاصة في المناطق الشمالية ، والمبادرة الى اصلاح ما يمكن اصلاحه قبل غيرة ، لا اقصد من وراء ذلك اصلاح المنطقة الشمالية على حساب المناطق الاخرى ، وانما هو ترجيح تقتضيه الظروف الاستثنائية الحاضرة ، على اننا يجب ان ننظر الى العراق كوحدة شاملة ، ونقوم باصلاح شامل ايضا يعم خيره على الجميع .

نوري السعيد : رئيس الوزراء

التريث في قبول الاستقالة :

بقي كتاب استقالة نوري السعيد في حوزة الامير عبد الاله ، اكثر من شهر ، دون ان تتخذ عليه اية معاملة ، فلما ضاق نوري ذرعا بمعارضة اعضاء مجلس الامة لوزارته ، وبمعارضة الصحف اليومية لسياسته ، من طرف خفي ، عمد الى تقديم كتاب آخر غمز فيه سياسة البلاط ، واتهم المقامات العليا بتأييد المعارضة وهذا نصه :

التاريخ : ٢٣/٥/١٩٤٤ م .

صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

كنت عرضت على اعتاب سيدي بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٤م ، نسخة من مسودة كتاب استقالتي من رئاسة الوزارة ، التي ازمعت على رفعها الى سموكم الملكي ، وذلك بغية اطلاع سموكم على الاسباب التي تدعوني الى هذه الاستقالة .

لقد حدث في الاشهر الاخيرة ان بعض النواب الذين كانت الحكومة قد رشحتهم في قائمتها - كما يتذكر سموكم - وانتخبوا نوابا ، قد قاموا في المجلس باساليب غريبة سموها « معارضة الوزارة » وسموا انفسهم « معارضين للحكومة » واشاعوا في الاوساط العامة ان معارضتهم هذه تستند الى رغبة من كبار حاشية البلاط الملكي ، يقصدون بهذه الاشاعة التضليل ، وخدع من يأملون انضمامه اليهم من النواب ، ليشد ازرهم في معارضتهم .

ولو وقف الامر عند هذا لهان ، ولكنهم اخذوا يرصفون العبارات الماسة بكرامة الوزراء والحكومة بلا مبرر ، حتى انهم لم يتورعوا في القذف ، والتعريض بالكرامة الشخصية . وقد كان الوزراء يشكون من هذا التصرف تارة عند سموكم وتارة

لدي . وقد بذلت جهدي في اقناع الوزراء بان لا قيمة لهجمات هؤلاء الناس ، ولا اهمية لها ، طالما لم نشعر من سموكم بغير التأييد لنا ، ولم نطلق من الاكثرية الساحقة في مجلس الامة الا الثقة والتأييد ، كما هو ظاهر في التصويت على اللوائح القانونية التي تقدمها الحكومة الى المجلس ، ومن المقترحات الحكومية التي تقترحها عليه .

وقد تتذكرون سيدي شكواي لدى سموكم من وقت لآخر من تلك الاساليب ، وبياني بان استمرار الفئة الضئيلة على معارضتها ، بالشكل الآنف الذكر ، من القذف ، والمساس بالكرامات الشخصية ، يزري بسمعة المجلس والحكومة معا ، ويؤدي الى اضعاف كيان المملكة ، ومن جهة اخرى ان تهجمات هؤلاء المعارضين ، وخروجهم عن المألوف في المعارضة المشروعة ، واشاعاتهم بين الناس بان هذا الامر مرغوب فيه من سموكم ، قد خلق جوا لا ياتلف ومصلحة الدولة في الظروف الحاضرة غير الاعتيادية التي تتطلب عملا جديا ، وسمعة طيبة ، كما اوضحت ذلك في الكتاب الذي عرضته على سموكم بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٤ م .

ان تجاوز المسمين انفسهم بالمعارضين على الكرامات ، وطعنهم بالاعراض ، لم يقتصر على رجال الحكومة ، بل تعدى الى الاعيان والنواب المؤيدين لها ، وقد حدث من جراء ذلك عند التصويت على الميزانية في جلسة ٢١ من الشهر الجاري ، حوادث لم يسبق لها مثيل في تاريخ البرلمان العراقي ، كادت تؤدي الى جرائم تستكرها الشرائع والقوانين .

ان هذه الاعمال المشكو منها ، وان كان صدورها من اقلية ضئيلة من النواب ، وان الاكثرية الساحقة لم تنزل مؤيدة للحكومة كل التأييد ، علاوة على تأييد سموكم ، فانها قد تجاوزت حدا المعقول ، واصبحت بخطتها الشاذة خطرة تهدد حرية سائر النواب المصانة بالقانون الاساسي ، وتزهّد ذوي الكفايات من تولي مناصب الوزارات في الحال والمستقبل . هذا عدا ما فتحته خطب بعض هؤلاء المعارضين من الشفرت لتسرّب التفكك الى عرى المواطنين ، التي نحرص على بقائها متصلة الحلقات كل الحرص .

ان الامر لو اقتصر على معارضة هذه الاقلية الضئيلة للحكومة في امور معينة . معارضة نزبية - لحمدنا المعارضة ، وشكرنا المعارضين - ولكن خروجهم عن الحدود المألوفة ، واطالة السنّتهم بالقذف ، وجرح الكرامات ، وبثهم - في دعاياتهم الكاذبة - ان سموكم معطفون على هذا الاتجاه ، وهذا اللون من المعارضة ، مستندين في دعاياتهم هذه الى تصريحات رجال الحاشية في البلاط ، كل هذا قد شوّش الموقف ، وجعل من الضروري معالجته بعمل صريح يقضي على التشويش ، ويجلي الموقف ، ويضع حدا لاكاذيب هذه الفئة واختلافاتها ، ويعيد المعارضة الى نصابها المشروع ، ويردع المتجاوزين على الكرامات بالقذف ، وصرف العبارات المخدشة للكرامات الشخصية ، الامر الذي تستوجه العادات المألوفة في سائر بلاد الله ، وتحتّمه القوانين .

اني اشعر بضرورة ملحة الى ان تتكون في البلاد حكومة مؤيدة من سموكم كل

التأييد ، ومن اكثرية المجلس ، وان تجري المعارضة على الخطة المشروعة ، لتتعاون السلطات الثلاث في الخدمة الصادقة لنجاح المملكة ، في الاحوال الاعتيادية ، فضلا عن الظروف غير الاعتيادية ، كالظروف الحاضرة التي اصبح التعاون والتآزر فيها فرضا تحتمه الخطورة المحلية الخاصة ، والعالية العامة . وعدا هذا ارى من الضروري ايضا ان يحسب للحاشية في البلاط حسابها ، لئلا تكون وسيلة يتذرع بها المخادعون وذوو الاغراض ، في اختلاق الاكاذيب عن اسمى مقام في الدولة ، وبث روح التشكيك في الثقة بين رئيس الدولة ووزرائه .

اذا لم تتلاف هذه القضية بصورة جلية ظاهرة للعام والخاص - باي شكل من الاشكال التي تنفق ورغبة سموكم - فلا مناص من حدوث امور غير محمودة ، مما قد يؤدي الى ضرر اعظم مما نتصوره الآن .

لهذا استرحم باصرار ان يعاد النظر في امر الوزارة الحاضرة ، وان تتكون وزارة جديدة تتمتع بثقة سموكم ، وبتأييد اكثرية المجلس ، على وجه لا يدع مجالاً للمخادعين ان يشككوا البسطاء في تلك الثقة ، وذلك التأييد ، ويكفهم عن اختلاق الاكاذيب من عدم التآزر بين سموكم والوزارة ، وتسهلا لهذا الامر الجوهري الخطير اقدم استقالتي مسترحما قبولها بسرعة . وانتزه هذه الفرصة لاعرب لكم عن شكري وامتناني لسموكم ، وان تقبلوا مني اخلاصي الصحيح وطاعتي الواجبة .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

٢٣ ايار ١٩٤٤م

جواب سمو الوصي :

لم يرض كتاب الاستقالة « الثاني » الامير عبدالاله ، ولم ينل تأييده . ويقال ان سموه انكر على رئيس وزرائه اللهجة التي جاءت فيه ، والموسوعات التي استند اليها في كتابته ، حتى قال لنا احد الوزراء في تلك الوزارة : ان الوصي رد كتاب رئيس وزرائه اليه ، واتخذ المعاملة المقتضاة على كتاب الاستقالة المرفوع اليه في ١٩ نيسان ١٩٤٤م ، فوجه الى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي نوري السعيد :

استلمت كتابكم المؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٤٤م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، واذا نأسف على تخليكم من منصبكم في هذه الظروف العالية التي تحتاج فيها المملكة الى خبرتكم ودرايتكم ، لا يسعنا الا ان نعرب لكم ولزملائكم عن تقديرنا المساعي المفيدة ، والجهود الصادقة التي بذلتموها في سبيل خدمة البلاد ، راجين ان لا تحرم المملكة من خدماتكم في نواحي أخرى ؛ وان قبول استقالتكم هذه لا يمس بوجه من الوجوه ما نكنه لكم من تقدير لشخصكم ، واعجاب بمزايكم وحسن نواياكم ، مع اعتقادنا باخلاصكم وولائكم لعرشنا ، هذا وارجو ان تستمروا بتدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣
الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤ الميلادية . عبد الاله

اهم التشريعات التي انجزتها

« الوزارات السعيدية السادسة والسابعة والثامنة »

١ - عدلت « قانون الاستهلاك رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٣ م » تعديلا يبيح لوزير المالية ان يأمر باستيفاء رسوم الاستهلاك ، عن الحاصلات الزراعية ، في المناطق التي يعلن عنها ، ومن الحاصلات التي يعين نوعها ، عينا بدلا من استيفائها نقدا ، لتمكن من توفير الخبز للجيش البريطاني وللأجنيين الاجانب من البولونيين وغيرهم وقد قدر عددهم بمائتي الف لاجيء .

وقد اقر مجلس النواب هذا التعديل في جلسته المنعقدة في يوم ٥ آذار ١٩٤٢ م .

٢ - قدمت الى مجلس الامة « لائحة قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٢ م » التي استهدفت الفاء رخص الجمعيات السياسية ، التي اصبح وجودها اسما ، بسبب عدم ممارستها الاعمال الحزبية ، او بسبب انقطاع المتمنين اليها عن العمل ، وكذلك استهدفت تخويل وزير الداخلية صلاحية تصفية ممتلكات مثل هذه الجمعيات .

وقد اقر مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في ١٤ ايار ١٩٤٢ م .

٣ - وضعت قانونا لمراقبة ايجار والاستيجار ، اقره مجلس النواب في جلسته السابعة والاربعين المنعقدة في يوم ١٣ ايار ١٩٤٢ م . وقد عالجت فيه قضايا دور السكن ، وتحديد بدلات ايجارها تحديدا يحول دون تحكم المؤجرين في رقباب المستأجرين ، وقد استفادت الطبقات المتوسطة من هذا القانون فوائد ملموسة ، كما استفادت منه القوات البريطانية والحليفة التي اشغلت معظم الدور الحديثة ، ولا سيما التي في الكرخ من بغداد لاغراض عسكرية ، ببدلات ايجار رمزية .

٤ - اقر مجلس النواب في يوم ٢١ شباط ١٩٤٣ م « لائحة قانون شمول الحصانات والامتيازات الواردة في معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى ، على قوات الامم المتحدة » التي كانت محتشدة في العراق لخدمة الجهود الحربية البريطاني . وفي الامكان مراجعة هذه الامتيازات في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، والمنشورة على ص ٢٨/١٦ من المجلد الثالث من « تاريخ الوزارات العراقية » .

٥ - كان من نتيجة وجود قوات بريطانية ، وامريكية ، وحليفة ، في العراق بكثرة فائقة ، ان حصل تضخم مالي ادى الى ازدياد مقادير العملة التي فسي متناول الايدي ، وارتفاعها من نحو ستة ملايين دينار الى نحو اربعين مليون دينار ، فكان من جملة التدابير التي ركنت الوزارات السعيدية اليها ، انها تقدمت الى مجلس النواب

ب « لائحة قانون القرض العراقي » التي صادق المجلس المذكور عليها في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ ايار ١٩٤٤ م . وهي اللائحة التي اجازت استقراض بضعة ملايين من الدينار ، بواسطة سندات خزينة لاجال قصيرة وبعمدة ، وبغائدة لا بأس بها ، فكان الاقبال على شراء هذه السندات عظيما .

٦ - اقر مجلس النواب في جلسة ٢٨ آذار ١٩٤٤ م « لائحة قانون احداث وزارة التموين » وهي الوزارة الجديدة التي تقرر تكوينها لتتولى الاشراف على امور الاستيراد ، والتصدير ، وتنظيم بطاقات السكر ، والشاي ، والمنسوجات ، والخامات ، وغيرها من المواد المعاشية والمنزلية والبنائية التي اخضعت للسيطرة الحكومية .

٧ - وهناك عدة لوائح قانونية تقدمت بها « الوزارات السعيدية السادسة ، والسابعة ، والثامنة » لمنح الموظفين ، والمستخدمين ، والمتقاعدين « مخصصات غلاء المعيشة » ، وكانت ترفع هذه المخصصات تارة ، وتخفيض تارة اخرى ، تبعا للظروف والاحوال المعاشية ، وقد ساعدت المخصصات المذكورة موظفي الدولة ومستخدميها والمتقاعدين فيها الى حد لا بأس به في التغلب على الامور المعاشية التي سادت ايام هذه الوزارات .

٨ - اما « لائحة قانون تعديل القانون الاساسي » التي تقدمت بها الوزارات السعيدية ، موضوعة البحث الى مجلس الامة فاقرها ، فقد سبق ان نشرنا تفاصيلها وملابساتها اثناء البحث عن هذه الوزارات فلا نعود اليها في هذا الموجز .

٩ - وهناك قوانين اخرى تقدمت بها هذه الوزارات لتيسير اقضاء نواب الحكام ، والحكام عن الخدمة القضائية ، والاستفادة من كبار الضباط الذين سبق ان احيلوا على التقاعد لاسباب غامضة لم تحقق فيها المعدلة ، وللسيطرة على السفن ، ووسائل النقل ، ولشطب بعض الديون المستحقة التي تعذر استحصاها من المدنيين ، ولتنظيم الدفاع السلمي ، وانشاء جمعيات تعاونية ، وتشريع الاعمال الرئيسية للسكك الحديدية ، وتعديل قوانين الخدمة الخارجية والمدنية والمهنية ... الخ .

الوزارة الباجية الاولى



حمدي الباججي

ولد في بغداد سنة ١٣٠٢ (١٨٨٥ م) وتوفي فيها يوم ٢٧ آذار ١٩٤٨
الف وزارتين فقط :

١٠ - الاولى في ٣ حزيران ١٩٤٤ وقد استقالت في ٢٨ اب ١٩٤٤

٢ - والثانية في ٢٩ اب ١٩٤٤ وقد استقالت في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦

توطئة

كانت « الحرب العالمية الثانية » قد شارفت نهايتها يوم ودعت « الوزارة
السعيدية الثامنة » مقاليد الحكم في اوائل حزيران ١٩٤٤ . وكان « خطاب العرش »
الذي افتتح به مجلس الامة في اول كانون الاول ١٩٤٣ ، قد اشار اشارة صريحة الى
وجوب :

« تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب ، يسوده السلام ، وتضمن
فيه حريات الشعوب ، وكرامات الامم ، وعلى انشاء حياة اكثر رخاء ، واشمل عدلا
واطمئنانا لجميع الشعوب ، كبيرها وصغيرها ... الخ » .

فكان لازما - والحالة هذه - ان تكون وزارة مؤقتة تأخذ على عاتقها تهيئة الوسائل المادية والمعنوية لبناء « عالم ما بعد الحرب » أو لتمهيد الطريق امام وزارة تلغي القيود التي فرضتها ظروف الحرب ، وتعيد الى الناس أمنهم وعزهم ، فاختر السيد حمدي الباجه جي لتكوين مثل هذه الوزارة الانتقالية ، على الرغم من انه كان في العقد السادس من عمره ، وكان بعيدا عن مسؤولية الحكم منذ عشرين سنة ، الا انه لم يلوث سمعته ، وكان في الوقت نفسه مقبولا ومقدرا لدى المسؤولين العرب في سورية ، ومصر ، والاردن ، والسعودية ، فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

الرقم ٢٥٢

وزيرى الافخم حمدي الباجه جي :

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيد ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤م الميلادية . عبد الاله

هيئة الوزارة الجديدة

وقد تم اختيار زملاء السيد الباجه جي في يوم ٣ حزيران ١٩٤٤م من قبل الوصي نفسه بسرعة ويسر ، حتى سميت وزارته « وزارة الوصي » واكد لنا فخامته انه زامل وزيرين من وزراء وزارته هذه لم يسبق له ان اجتمع بهما ، او تحدث اليهما من قبل ، اي انه لم يكن حرا في انتخاب زملائه . اما هيئة « الوزارة » فتكونت بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٥٣ من :

- ١ - حمدي الباجه جي : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - ارشد العمري : وزيرا للخارجية ووكيلا لوزارة التموين .
- ٣ - مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
- ٤ - صالح جبر : وزيرا للمالية .
- ٥ - احمد مختار بابان : وزيرا للعدلية .
- ٦ - تحسين علي : وزيرا للدفاع .
- ٧ - عبد الامير الازري : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٨ - ابراهيم عاكف : وزيرا للمعارف .
- ٩ - توفيق وهبي : وزيرا للاقتصاد .
- ١٠ - محمد حسن كبه : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

وقد دخل هذه الوزارة ثلاثة وزراء جدد وهم : وزير المعارف الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي ، ووزير الاقتصاد السيد توفيق وهبي ، ووزير المواصلات والاشغال السيد عبد الامير الازري .

الكلمة الاولى لرئيس الوزارة الجديدة

وكانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزارة الجديدة ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي ، بعد تلاوة الارادة الملكية بتكوين الوزارة ، وهي :

« ارجو ان ترفعوا الى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، عظيم شكري ، وفائق امتناني لما تفضل فاولاني به من الثقة الغالية ، التي ستكون أعظم عون لي في تحمل اعباء المسؤولية . واني ابتهل الى الله تعالى ان يوفقني الى تحقيق حسن ظن مولاي ، وان يكلاً حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

« ان الهدف الذي ترمي اليه هذه الوزارة ، هو خدمة البلاد ، والنهوض بها في شتى مناحي الحياة ، وبذل كل ما في وسعها لرفاهية الشعب على مختلف طبقاته ، وان لي وطيد الامل بان كل موظف في الدولة سيقوم بواجبه على الوجه الاكمل ، واضعا نصب عينيه خدمة الامة ، متحليا بالاخلاص ، والنزاهة ، والاخلاق الفاضلة ، لتحقيق الهدف المنشود ، واسأل الله ان يأخذ بأيدينا في طريق النجاح ، وأن يرعانا بعنايته في ظل حضرة صاحب الجلالة المعظم » (١) .

منهاج الوزارة

لم تضع هذه الوزارة منهاجا لها كما فعلته معظم الوزارات السابقة ، ولكن رئيس الوزراء وعد في كلمة موجزة القاها في مجلس النواب في يوم ١٨ حزيران ١٩٤٤ بان منهاج وزارته « سيكون تنفيذيا اكثر منه خياليا » . وقد انتهت ايام وزارته التي قاربت ثلاثة اشهر ولم يظهر اثر لمنهاجه التنفيذي . اما كلمته في مجلس النواب فهي :

« سادتي وزملائي المحترمين !

مما يؤسفني جدا ، انني عندما اولاني مولاي صاحب السمو الوصي وولي العهد امر تشكيل الوزارة ، اعتراني مرض اقعدني عشرة ايام ، وهذا مما سبب عدم تنظيم منهاج الوزارة ، وتأخيره الى وقت آخر . غير اني اطمئن المجلس الموقر بان المنهاج سيكون مطمنا لرغائب الامة ، وما أبدىتموه حضراتكم سابقا من طلب اصلاح ، ووضع مشاريع ، فكونوا على ثقة بان منهاجنا سيكون تنفيذيا اكثر مما سيكون خياليا ، ومع هذا فان التأخير الذي حصل لا يمنعني من ان اقول بان هذه الوزارة عندما شكلت اخذت على عاتقها تحقيق ثلاث قضايا مهمة :

الاولى هي قضية التموين : ان التموين سينظم امره ، وسيكون مطمنا لرغائب الشعب ، وسادا لاحتياجاته سدا كاملا .

القضية الثانية الامن : ان الامن سيأخذ مجراه الطبيعي في البلاد ، وستتخذ جميع التدابير لاستتباهه .

القضية الثالثة هي تزييد كفاءة الموظفين ، وتحسين سمعتهم ، تجاه ما يترتب عليهم من الواجبات .

هذا وادعو الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » (١) .

حوادث متنوعة

١ - سافر الامير عبد الاله الى القاهرة جوا في يوم ١٠ حزيران ١٩٤٤ م ، فصدرت الارادة الملكية باقامة هيئة نيابية قوامها : السيد جميل الدفيعي رئيس مجلس الاعيان ، والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيس مجلس النواب ، والعين السيد محمد الصدر ، تنوب عن الامير مدة تغيبه عن العراق ، ثم استبدل السيد المدفيعي بالشيخ صالح باش اعيان في ٢٩ حزيران ، وقد عاد الامير الى بغداد في يوم ٣ تموز ١٩٤٤ م .

٢ - تقرر عقد مؤتمر دولي للنقد في « الولايات المتحدة الامريكية » في الاسبوع الاول من شهر تموز سنة ١٩٤٤ م ، وقد دعي العراق الى حضوره ، فقررت الوزارة قبول الدعوة ، ونذبت وفدا برئاسة العين ابراهيم كمال ، وعضوية المستر سوان مستشار وزارة المالية ، والسيد ابراهيم الكبير مدير الحسابات العام ، والمستر لومب مراقب التحويل الخارجي في العراق ، وقد غادر الوفد بغداد جوا في يوم ٢٦ حزيران من هذه السنة .

٣ - صادق مجلس الوزراء في اول تموز ١٩٤٤ ، على « اتفاقية التمور » التي عقدت بين « شركة اندروير البريطانية » وبين « جمعية التمور العراقية » وهي تتضمن تعهد الشركة المذكورة بشراء حاصل تمور البصرة من مواسم ١٩٤٤ م و ١٩٤٥ م و ١٩٤٦ م برمته ، وشراء ٢٥ الف طن من حاصل الزهدي للالوية الاخرى لموسم ١٩٤٤ م ، بالاسعار المتفق عليها بين الجهتين .

٤ - غادر العاصمة جوا في يوم ١٨ تموز ١٩٤٤ م السيد حمدي الباجه جي رئيس الوزراء ، قاصدا سوريا ولبنان ، ليقضي فيهما دور الاستجمام والراحة ، ثم يقصد القاهرة لحضور « مؤتمر الوحدة العربية » الذي اشرنا اليه في فصول متقدمة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، وقد عاد الباجه جي الى بغداد في يوم ٢١ آب .

٥ - بلغت التبرعات التي جمعت من العراقيين في شهر تموز ١٩٤٤ م فقط لمساعدة منكوبي الغارات الجوية من البريطانيين ٨٠.٠٠٠ دينار .

٦ - تقرر عقد مؤتمر للمحاميين العرب في دمشق في يوم ١٢ آب ١٩٤٤ م ، فتألف وفد من محامي العراق للاشتراك فيه قوامه اربعون محاميا برئاسة نقيب المحامين نجيب الراوي ، وقد سافر اعضاء هذا الوفد تباعا في العشرة الاولى من آب .

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الامتياذي لسنة ١٩٤٤ م) ص ٢ .

٧ - افرجت الوزارة عن ثمانية عشر معتقلا في يوم ٢٦ آب ١٩٤٤ م .

٨ - لما تكونت « الوزارة الباجية الاولى » في ٣ حزيران ١٩٤٤ اسند منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير الخارجية ارشد العمري . وفي يوم ٣ آب من هذه السنة اسند منصب وزارة التموين بالاصالة الى وزير المواصلات والاشغال عبدالامير الازري ، ومنصب وزارة المواصلات والاشغال الى وزير الدفاع تحسين علي ، واسند منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر تمهيدا لاحالة بعض القادة والضباط على التقاعد ، من الذين كانت السلطات البريطانية تصر على ضرورة التخلص منهم .

قضية وزير الدفاع

لم يكن نقل السيد تحسين علي من منصب وزارة الدفاع ، الى منصب وزارة الاشغال والمواصلات ، واسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المالية السيد صالح جبر ، من الامور التي يحسن السكوت عنها ، ولا سيما وقد ادى هذا النقل الى استقالة « الوزارة الباجية » برمتها ، لتسير اخراج تحسين من الهيئة الوزارية القائمة . لهذا كتبنا الى السيد تحسين نستوضح الاسباب التي لابتست هذا النقل ، فنفضل علينا بهذا الجواب مشكورا .

بغداد في ١٤/٩/١٩٥٣ م .

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم .

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ٥/٩/١٩٥٤ م .

تشكلت وزارة المرحوم حمدي الباجي في ٣ حزيران ١٩٤٤ م ، وكنت وزيرا للدفاع فيها . وعند استلامي شؤون الوزارة ، علمت ان هناك بعثة عسكرية بريطانية يرأسها جنرال بريطاني هو « الجنرال رنتن » الذي قدم العراق منذ مدة قريبة . ولما حضر لمقابلتي اعلمني بانه مكلف بتفتيش وحدات الجيش في جميع معسكراتها ليضع تقريرا مفصلا عن حالة الجيش ، وعن كفاءته العسكرية ، واعادة تنظيمه خلال شهر واحد من تاريخ المقابلة .

وجاء تقريره المفصل في المدة المينة ، وكانت توصياته تقضي بتقليص وحدات الجيش ، والغاء فرقتين من الفرق الاربعة ، والاكتفاء بفرقتين : فرقة كاملة ، وفرقة للتدريب . متخذا من نواقص ملاك الوحدات العسكرية ، وعدم تمكن السلطات الادارية في مختلف انحاء العراق من تطبيق قانون التجنيد الالزامي ، وعدم خضوع العشائر للقانون المذكور ، وسيلة لهذا التقليص .

فاحلت تقريره هذا الى « مجلس الدفاع » لدرسه ، وتمحيصه ، وتقديم مقترحاته وتوصياته حول ما جاء فيه ، وخصوصا فيما يتعلق بالغاء الفرقتين ، وادماج الوحدات العسكرية ببعضها ، والاكتفاء بفرقتين عسكريتين فقط . فمقد

« مجلس الدفاع » عدة جلسات تذاكر فيها حول ما جاء في التقرير المذكور ، وانتهى به الأمر بتقديم توصياته بضرورة الاحتفاظ بالفرق الاربعة ، واتخاذ جميع الوسائل الممكنة مع السلطات الادارية ، وسلطات التجنيد ، لسوق المتخلفين عن الجندية الى وحداتهم العسكرية ، لاكمال نواقص الملاك المقرر .

وبطبيعة الحال فاني اخذت بهذا الراي ، وقررت الاحتفاظ بالفرق الاربعة ، وطلبت من وزارة الداخلية اصدار اوامرها المشددة الى متصرفي الالوية ، لبدل أقصى الجهود لسوق المتخلفين عن الجندية الى دوائر التجنيد ، كما واني قمت بجولة تفتيشية في الالوية الشمالية ، تذاكرت فيها مع السلطات الادارية ، ومع مدراء التجنيد ، حاثا اياهم على القيام بهذا الواجب الوطني .

اما الجنرال البريطاني « رنتن » فقد اعتبر هذا القرار ، وعدم الاخذ بأرائه ومقترحاته ، تحديا له ، فرفع الامر الى المقامات العليا ، وعلى هذا فقد تقرر عقد اجتماع في « مصيف سرسك » بحضور صاحب السمو الملكي الوصي ، وولي العهد المعظم ، ليدلي كل منا بأرائه وحججه ، فاستصحبني معي « عدا الجنرال المشار اليه » كلا من الفريق اسماعيل نامق ، وكيل رئيس اركان الجيش ، والزعيم الركن اسماعيل صفوة ، مدير الحركات ، والمقدم الركن رفيق عارف ، وعقدنا عدة اجتماعات بحضور سموه الملكي ، وأدلى كل منا بأرائه ومقترحاته ، وتم الاتفاق على الاحتفاظ بفرقتين كاملتين ، وفرقة ثالثة للتدريب ، وعدنا الى بغداد .

ولما بدانا بتطبيق هذه المقررات ، وادماج الوحدات العسكرية ببعضها، لاجداث هذه التشكيلات الجديدة ، ظهر لي ان ما لا يقل عن اربعمائة ضابط ، من مختلف الرتب ، سيكونون خارج الملاك ، الامر الذي يجب سوتهم الى التقاعد ، فقررت - بقدر الامكان - الاحتفاظ بخدمات القسم الاكبر منهم ، وذلك باحداث بعض الوظائف الفعلية في الوحدات العسكرية ، لتعيينهم فيها ، لحاجة الجيش اليهم ، عندما تمس الحاجة لخدماتهم .

وفي احدى جلسات مجلس الوزراء ، فتح وزير الخارجية السيد ارشد العمري ، هذا الموضوع ، وتساءل عن اسباب عدم موافقتي لسوق هؤلاء الامراء والضباط على التقاعد ؟ فاجبته بان هذا الامر هو من اختصاص وزارة الدفاع ، وليس لوزير الخارجية المداخلة فيه ، واذا كان لاحد من الوزراء حق توجيه مثل هذا السؤال لوزير الدفاع ، فهو لرئيس الوزراء ليس الا . غير انني لاحظت ان الوزراء الآخرين ، ومن ضمنهم وكيل رئيس الوزراء ، السيد صالح جبر ، لم يستنكروا هذه المداخلة من وزير الخارجية ، فظهرت رغبتني في الاستقالة ، غير ان وكيل رئيس الوزراء علق الامر على مقابلة صاحب السمو الملكي . وفي اليوم التالي ، وعند مقابلتي سموه بصحبة وكيل رئيس الوزراء ، وجدت ان النية متجهة الى اجراء هذه التنسيقات ، فقدمت استقالتي ، وخرجت ، وكان ذلك في ٢٨ آب ١٩٤٤ م . وبعد هذا وبدون علمي وموافقتي ، صدرت الارادة الملكية بتعييني وزيرا لوزارة الاشغال والمواصلات ،

فامتنعت عن قبولها . غير أن وكيل رئيس الوزراء طلب مني التريث حتى عودة صاحب السمو الملكي من منصب سرنسك فوافقت (١) .

ولما عاد رئيس الوزراء ، السيد حمدي الباجهجي من مصر ، وفي أول مقابلتي له ، أعلمني أن ثلاثة من الوزراء ، وهم كل من السيد صالح جبر ، والسيد أرشد العمري ، والسيد مصطفى العمري ، يريدون تقديم استقالتهم ، لأنهم يدعون أنني غير متضامن معهم ، ولا يوجد بيننا انسجام . فأجبتهم بأنه لا يوجد أي سبب لذلك ، ورجوت أن يعتبرني مستقيلاً من « وزارة الدفاع » حيث لا زالت استقالتني في جيب وكيل رئيس الوزراء ، السيد صالح جبر ، فظهر عدم رغبته في قبول الاستقالة . ثم أخبرت بأنه سيعقد اجتماع مساء ذلك اليوم في « قصر الرحاب » بحضور صاحب السمو الملكي لتسوية الخلاف ، فحضرت وكان الحاضرون كلا من رئيس الوزراء ، والوزراء الثلاثة ، الأنفي الذكر . وجرت مناقشة حادة بيننا حيث أنهم يدعون بأنه ليس في وسعهم التضامن والتآزر معي ، لعدم رغبتي في التضامن معهم ، فأجبتهم بأنني مقدم استقالتني من وزارة الدفاع فلتقبل وينتهي الأمر ، ولكن رئيس الوزراء طلب مني أن أقدم استقالة أخرى من وزارة الأشغال ، فامتنعت ، وأصررت على امتناعي هذا ، طالبا أما أن يستقيل الوزراء الثلاثة المذكورون ، وأما أن تعتبر استقالتني من وزارة الدفاع ، فلم يوافقوا على ذلك ، وانتهت الجلسة . وفي اليوم التالي استقال رئيس الوزراء (بصورة شكلية) وشكل الوزارة مجددا من عين الوزراء ما عداي .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام المخلص : تحسين علي

استقالة الوزارة

كان طبيعياً - بعد الامعان بالنظر فيما جاء في كتاب السيد تحسين علي - أن تستقيل « الوزارة الباجهجية » الأولى فرفع السيد حمدي الباجهجي كتاب استقالته وهو :

بغداد في ٢٨/٨/١٩٤٤ م .

صاحب السمو الوصي المعظم .

نظراً لما أشعر به من عدم وجود التآزر بين بعض الوزراء ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة القيام بأعباء المسؤولية ، أرى من الواجب أن أقدم استقالتني هذه إلى سموكم ، مسترحماً التفضل بقبولها ، وسأبقى ذلك العبد المخلص لسيدي صاحب السمو المعظم .

العبد المخلص : حمدي الباجهجي

(١) كان رئيس الوزراء حمدي الباجهجي قد غادر العراق إلى سورية فلبنان فمصر ، بنياً عنه وزير المالية صالح جبر ، وذلك في يوم ١٨ تموز ١٩٤٥ م وفي يوم ٣ آب من هذه السنة استصدر نائب رئيس الوزراء الإرادة الملكية المرقمة ٢٢٩ والمرخة ٣ آب ١٩٤٥ م بنقل السيد تحسين علي من منصب وزارة الدفاع وتعيينه وزيراً للأشغال والمواصلات ، وفي يوم ٢١ من هذا الشهر عاد السيد الباجهجي إلى بغداد . وفي يوم ٢٨ منه رفع كتاب استقالة وزارته الأولى .

الوزارة الباجه جيّة الثانية

تمهيد

لما كوّنت « الوزارة الباجه جيّة الاولى » في الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤م ، كان مقررا ومعروفا انها وزارة انتقالية ينتهي اجلها بانتهاء فصل الصيف وعودة الوزراء والموقعين من الاصطيف في خارج العراق ، وانها وزارة تأخذ على عاتقها تمهيد الطريق لوزارة ما بعد الحرب . ولكن تطاحن الساسة ، واختلاف وجهات النظر في شكل الوزارة الواجب تكونها في البلاد ، وعدم رغبة السيد نوري السعيد في الاجهاض على الباجه جي . كل ذلك أدى الى ان يكلف الوصي رئيس الوزراء المستقيل بتأليف الوزارة الجديدة ، فوجه اليه كتاب الاسناد الآتي :

الرقم ٤١٧

عزيزي حمدي الباجه جي

اخذت كتابكم المؤرخ في ٢٨ آب سنة ١٩٤٤م ، المتضمن استقالتكم من رئاسة الوزارة ، ولا يسعني الا ان اعبر لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري لخدماتكم القيمة التي اديتموها للبلاد . ونظرا لثقتنا بكم ، واعتمادنا عليكم ، فقد عهدنا اليكم بتأليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في مصيف سرسك في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٣ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٤٤م الميلادية .

عبد الاله

هيئة الوزارة الجديدة

هكذا تقرر تكوين الوزارة الجديدة برئاسة السيد حمدي الباجه جي من الذوات الذين اختارهم الوصي لوزارته الاولى بنفسه فكانت اطول وزارة عراقية مخضمة عملت حوالي السنة في ظروف الحرب العالمية ، والاشهر الستة الاولى من عهد السلام (١) اما الهيئة الوزارية فكانت كما يلي :

- ١ - حمدي الباجه جي : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - ارشد العمري : وزيرا للخارجية ووكيلا لوزارة الدفاع .
- ٣ - صالح جبر : وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة التموين .
- ٤ - عبد الامير الازري : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٥ - توفيق وهبي : وزيرا للاقتصاد .
- ٦ - محمد حسن كبه : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٧ - مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
- ٨ - أحمد مختار بابان : وزيرا للعدلية .
- ٩ - ابراهيم عاكف : وزيرا للمعارف .

لا حفلة استيزار ولا منهاج

كان الغرض الرئيسي من تبديل « الوزارة الباجهجية الاولى » بـ « الوزارة الباجهجية الثانية » اخراج وزير الدفاع تحسين علي من هيئة الوزارة ، للأسباب التي جاءت صريحة في كتابه الوجه النابتاريخ ١٤ ايلول ١٩٥٣م ، اما التبدلات التي طرأت على توزيع بعض المناصب الوزارية ، فتأتي في الدرجة الثانية ، وعلى هذا لم تجر حفلة استيزار جديدة ، ولم يلقي رئيس الوزراء كلمة يستشف منها هدف وزارته الثانية .

والاغرب من هذا ان « الوزارة الباجهجية الثانية » لبثت في الحكم نحو ثمانية عشر شهرا دون ان تضع منهاجا لها ، ودون ان تفاجيء « مجلس الامة » ببيان مكتوب عن السياسة التي ستنهجها اثناء اضطلاعها بابعاء المسؤولية ، كما كانت تفعله بقية الوزارات ، اما اذا كانت تعتبر « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي في اول كانون الاول ١٩٤٤م ، منهاجا الوزاري ، فان كل وزارة اعدت « خطاب العرش » نشرت منهاجا لها قبل القاء هذا الخطاب ولو بمدة قصيرة . ولعل ظروف الحرب القائمة التي جعلت مهام معظم الوزارات ادارية صرفة ، هي التي اضطرت هذه الوزارة الى الاكتفاء بخطاب العرش .

على ان رئيس الوزراء كان يصرح للصحفيين ولبعض جلسائه ، ان منهاج وزارته سيكون « عمليا » وسنرى في الصفحات التالية مبلغ انطباقها على هذا التصريح .

مجلس الامة يستأنف عقد اجتماعه

حل موعد عقد الاجتماع الثاني ، من الدورة الانتخابية العاشرة لمجلس الامة ، بحلول يوم السبت الموافق ٢ كانون الاول ١٩٤٤م ، فاجتمع بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦٠٠ لسنة ١٩٤٤م ، واستمر الاجتماع قائما الى يوم ٣١ ايار ١٩٤٥م ، حيث صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٤٢ لسنة ١٩٤٥م بتعطيله ، بعد ان اتم اجتماعه القانوني وهو ستة اشهر .

وفي ٢ حزيران ١٩٤٥ ، صدرت الارادة المرقمة ٢٤٣ بدعوة المجلس المذكور الى عقد اجتماع غير اعتيادي ، لانجاز الاشغال المستعجلة ، فاستمر هذا الاجتماع شهر حزيران كله ، فيكون مجلس النواب قد عقد (٤٢) جلسة خلال اجتماعه الاعتيادي وخمس جلسات خلال اجتماعه غير الاعتيادي . وعقد مجلس الاعيان (٢٢) جلسة خلال الاجتماع الاعتيادي ، و (٧) جلسات خلال الاجتماع غير الاعتيادي ، وكان مجلس النواب انتخب الشيخ محمد رضا الشيببي رئيسا له ، وانتخب الاعيان الشيخ محمد صالح باش اعيان رئيسا لمجلسهم .

وفي يوم ١٤ كانون الاول ١٩٤٤ م ، قدم رئيس مجلس النواب الشيخ محمد رضا الشيببي ، استقالته من منصب الرئاسة ، للأسباب التي سنبجتها بعد قليل ، فانتخب الحاج محمد حسن كبه وزير الشؤون الاجتماعية رئيسا لمجلس النواب في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٢٠ من هذا الشهر . وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القى في حفلة الافتتاح :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم التوفيق في اعمالكم ، والسادد في آرائكم .

ايها السادة :

ان الحرب قد وصلت الى المرحلة التي يصح ان نثق كل الوثوق من ان الظفر سيكون لحلفائنا ، وان السلم سيسود العالم على اساس حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتأمين كيائها وحريتها . ان العراق بصفته حليفا قد قام بكل ما يقتضيه واجب الحلف من توضحيات ، وهو عازم على ان يبذل جميع جهوده لمعاونة حلفائه بكل ما لديه من وسائل لتقرير السلم العام ، وحرية الشعوب ، والرفاهية العالمية . . .

ان السلم الذي تصبو اليه جميع الامم سوف يلزمنا بواجبات لا تتأخر عن ادائها كاملة ، ما دامت الفكرة السائدة هي تأسيس العدل العام وتوثيقه ، ورفاهية الشعوب والسلام الطويل الامد ، ومما يدعو الى ارتياحنا التام ، ان الدول العربية المدركة سمو هذه المبادئ الانسانية ، رغبت في المساهمة في ذلك ، فاسرعت الى الاجتماع ، وقررت تأسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي يصبو اليها كل عراقي لتكون أقدر على المساهمة واظهر أثرا فيها . وقد وقع على البروتوكول ، الذي أقرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي ، ولنا من تراثنا المجيد ، وتاريخنا الخالد ، ونهضتنا الحاضرة ، ما يجعلنا نعتقد بان صرح هذه الجامعة سيتم في اقرب وقت ، لتكون الاقطار العربية على أمتن وضع يؤهلها للقيام بواجباتها المشتركة فيما بينها من جهة ، وللإضطلاع بمهمتها العالمية من جهة أخرى .

ايها السادة ! ان صلاتنا مع حليفتنا وصديقتنا بريطانيا العظمى ، مشبعة بروح الثقة والتآزر ، وقد اثبتت الايام مزايا هذه الصلات ، وخيرها للطرفين .

كما ان علاقتنا مع حليفاتنا ، الدول المتحدة ، ومع جاراتنا العزيزة على احسن ما يرام ، وهي توجب الارتياح التام .

ان سياستنا الخارجية ترمي الى توثيق صلاتنا الاخوية بالاقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة الصديقة ، ولنا ملء الثقة ان هذه الصلات مع الدول الحليفة ، والشقيقة ، والصديقة ، ستزداد قوة ووثوقا .

ويسرنا ان نرى العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفياتي قد اسست ، وحصل الاتفاق بين الدولتين على تبادل التمثيل السياسي .

ومما يبشرنا بالخير ، ان معظم الدول قد اعترفت باستقلال الدولتين الشقيقتين: سورية ولبنان ، ونأمل ان يتم امر اعتراف الدول الاخرى باستقلالهما عما قريب .

وقد اشتركت الحكومة العراقية في عدة مؤتمرات عالمية مهمة ، وذلك تأييدا للرغبة في التعاون المشترك بينها وبين الدول المتحدة . وتستوجب الظروف العالية توسيع التمثيل الخارجي ، وجعله بشكل يتناسب وهذه المقتضيات ، وهذا ما ستعطيه حكومتنا اهتمامها . وعدا ذلك فان الحكومة تهتم كثيرا بالتشكيلات المقتضية لتأسيس الجامعة العربية ، وستساهم فيها بكل عناية .

وان حكومتنا اولت وستولي ، فلسطين عناية خاصة ، تتفق وما لسكان فلسطين العرب من حقوق عادلة مشروعة .

لقد عزمت حكومتنا على القيام باصلاح شامل من جميع الوجوه ، وذلك بتطهير البلاد مما تركته الحرب من سيئات ، واحلال الطمأنينة بين افراد الشعب ، وتحقيق ما تصبو اليه الامة من الامن ، والعدل ، ورغد العيش ، وتقوية الروح الوطنية ، وحج الواجب ، والقضاء على ما يخل بوحدة العراق من الدعايات الضارة ، والعمل على توطيد الامن بتقوية الشرطة من حيث الكفاية والتنظيم ، واعلاء مستوى كفاية الادارة لتصبح قادرة على النهوض بالواجبات المكلفة بها ، والاهتمام بتنظيم البلديات ، وتزويد صلاحيات المتصرفين ، والادارة المحلية ، للقيام بالاصلاحات التي تقتضيها المصلحة العامة ، وتنفيذ قانون ادارة الاولوية بعد صدوره من مجلسكم .

ان الحكومة جادة في تنظيم لائحة ميزانية السنة ١٩٤٥ المالية ، على اساس يكفل التوازن فيها ، مع مراعاة الاقتصاد التام في النفقات ، وتخصيص الاعتمادات التي تساعد على نهوض البلاد من النواحي الصحية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، على قدر الامكان . وهناك لوائح قانونية جديدة رهن الدرس ، تستهدف تعديل قوانين الخدمة المدنية ، وانضباط موظفي الدولة ، والملاك ، والتقاعد ، بشكل يرمي الى تحقيق الاهداف المنشودة على وجه اكمل .

وقد انتهى المصرف الزراعي والصناعي من درس مشاريع اقتصادية، وصناعية،

بغية تنفيذها في اول فرصة ممكنة . واهم هذه المشاريع (معمل النسيج القطني ، ومعمل نسيج الصوف ، ومعمل الدباغة ، ومشروع صيد الاسماك) وفي النية ان تقوم شركات المساهمة بهذه المشاريع باشتراك المصرف .

وقد تألفت لجنة خاصة لدرس ما يتعلق بتنظيم شؤون العراق بعد الحرب ، ورفع تقرير بما يجب القيام به لتحقيق ذلك .

ان حكومتنا مهتمة بتنظيم الشؤون القضائية ، ورفع مستوى مؤسساتها ، وانماء كفايات القائمين بها ، عن طريق التشريع الضامن لحسن توزيع العدل ، والحقوق ، والواجبات ، فاهتمت بوضع اللوائح القانونية التي تحقق هذه الغاية الحيوية ، ومن اهمها لائحة القانون المدني ، ولائحة قانون الخدمة القضائية ، وتشكيل المحاكم ، وهي مهتمة بتوسيع اعمال التسوية وتزويد فروعها .

وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لتقوية الجيش ، واصلاحه ، وتجهيزه بالمعدات الآلية اللازمة ، لجعله قادرا على القيام بواجباته .

ستعني الحكومة بتنظيم منهاج لمشاريع الري ، وخزن مياه الفيضان ، ومحافظة المزروعات ، وانشاء الخزانات والسدود لرفع سوية المياه لتكثير السقي السحي ، والعناية بأمر المبالل لصيانة الاراضي من الخلل ، وجعلها صالحة للزراعة ، كل ذلك بالاستعانة بخبراء فنيين . هذا والعزم معقود على استئناف مشروع الجبانية بوجه اوسع واكمل يحقق الغرضين : وهما خزن المياه ، وتخفيف وطأة الفيضان . وقد بوشر فعلا بالاعمال التمهيدية اللازمة لتنفيذ مشروع خزان بخمة ، وقد اتخذت التدابير لتطهير الجداول الرئيسية بواسطة الحفارات الميكانيكية ، وقد اعدت اللائحة القانونية لذلك . وهي مهتمة للحصول على المكائن الضرورية لانشاء الطرق وتعبيدها ، ساعية لتوسيع شبكة الخطوط الحديدية ، وقد بدء فعلا بالعمل في خط كركوك - اربيل ، واخذ بنظر الاعتبار تطورات الملاحة الجوية في العالم ، والحكومة مهتمة بتوسيع المطارات ، وتشييدها بصورة تتفق مع التطورات المذكورة .

وستولي حكومتنا عنايتها بادخال اصلاحات على نواحي التعليم ، ورفع مستوى الكفايات في المدارس ، وجعلها أداة فعالة لتكوين نشء حديث ذي مقدرة على ما تتطلبه مقومات الحياة ، والاهتمام بالمدارس الصناعية ، والمهنية ، والزراعية . وسوف لا تقتصر نواحي الاصلاح في هذا المضمار على المدارس ، بل ستعدي نواحي التهذيب الى افراد المؤسسات الحكومية والاهلية .

وستنظر الحكومة في مشروع التعليم الالزامي العام ، واعلاء سوية افراد الشعب ، من حيث الثقافة ، وتقوية التعليم الثانوي ، والنهوض بالمعاهد العلمية الى مقام ارفع .

ان حكومتنا ستعني عناية خاصة بتنظيم الزراعة ، واجراء اصلاح جوهرى في حالة الاراضي ، والري ، والفلاح ، وادخال الميكانيك في الزراعة ، واصلاح الغابات ،

والعناية كذلك بشؤون الجمعيات التعاونية . وقد هيات منطقة واسعة لتنظيم زراعتها ، طبقا للطرق الحديثة الراقية ، وذلك باحداث ملكيات صغيرة فيها ، وقد دىء بالفعل بتعمير اراضي الدجيلة على النمط المذكور . ولنا قوي الامل ان هذا النوع من التنظيم الزراعي سيتناول مساحات واسعة اخرى . وستتخذ الوسائل الممكنة لاحداث نموذجات زراعية حديثة يمكن لكل زارع ان يستفيد منها في زراعته . كما انها قائمة بمكافحة الحشرات والآفات الزراعية . ان الوزارة المختصة تدرس الوسائل الفعالة لتوسيع وتنظيم الشركات ، والمعامل ، والمؤسسات التجارية ، لما بعد الحرب .

وستتخذ الوسائل لتنظيم تجارة الحبوب على اسس جديدة ، وعلى ضوء تقارير ذوي الاختصاص ، والاسراع في انشاء المخازن الفنية لغرض تنظيم التجارة ، وتسهيل البيع والشراء وادخال عناصر جديدة في انواع المزروعات ، وجلب خبراء يركن لآرائهم لنجاح هذا المشروع .

ومن المقاصد المهمة التي ستعنتي الحكومة بامرها اعلاء سوية الطبقة الفقيرة وخاصة طبقة الفلاحين والعمال ، والاعتناء بامر سكانهم وصحتهم وتعليمهم ، وفد سهلت الحكومة تأليف النقابات لاصحاب المهن للعناية بشؤون العمال . وقد توصلت الحكومة الى نتائج سارة في مكافحة الامراض الوبائية والمستوطنة والمسامي مبدولة لتكثير وسائل الشفاء ، ومكافحة السل ومحافظة حياة الطفل ، وقد وجهت الحكومة عنايتها الجديدة بالمستشفيات والمستوصفات وتكثير عددها لتم نعم الصحة جميع الطبقات ، والمسامي مبدولة ايضا لتوفير الادوية الضرورية . وقد اتخذت الحكومة الوسائل لرفع مستوى التهذيب الطبي في الكلية الطبية وتهيئة الوسائل اللازمة فيها لتمكينها من تحقيق كفايات متخرجيها . وقد اخذت الحكومة تنظر في حالة السجون وتكييفها بما يلائم العصر الحاضر ، وانا عازمة على تحسين دوائر النفوس ، وقد استقدمت فعلا اخصائيين لهذا الغرض .

ان الحكومة ، بعد ان درست جميع التجارب التي اجريت في نواحي اصلاح التموين ، ارتأت التجنب بقدر الامكان عن التدخل في السوق ، وارجاع الحال الى وضعه الطبيعي ، اذ قد ثبت ان اكثر قضايا وضع اليد ، وتقييد الاسعار ، لم يكن من نتائجها ، الا ارباك الوضع ، واختفاء الاموال من السوق ، او تهريبها . وان قرب انتهاء الحرب يعتبر من العوامل الهامة لتأييد هذه السياسة ، ولكن لم تزل الحاجة ماسة لبقاء السيطرة على المواد الضرورية ، وخاصة الاقمشة لأكساء افراد الشعب ، وتوفير الغذاء للجميع ، وانا جادة في توفير المنسوجات . والامل وطيد بوصول كميات من هذه المواد .

هذا هو المنهج الذي ستسير عليه حكومتنا بقدر ما تسمح به الظروف العالمية . واسال المولى ان يأخذ بأيدينا الى التوفيق ويسير بنا الى الصواب تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المعظم . انه خير مرشد ومعين (١) .

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ من ٢ .

قضية رئيس مجلس النواب

لما جرت انتخابات الرئاسة لديوان مجلس النواب في الاجتماع الاعتيادي الاول، من الدورة الانتخابية العاشرة في يوم الاربعاء اول كانون الاول ١٩٤٣ اعلنت الحكومة انها لا تؤيد مرشحا معنا ، ففاز الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاثة وسبعين صوتا، ضد (١٤) صوتا فاز بها سلمان البراك فكان الشبيبي « رئيس مجلس النواب » خلال هذا الاجتماع الذي دام الى آخر يوم من ايار ١٩٤٤ ولكنه اتهم بالتحيز للمعارضة ، بصفة كونه احد اركانها .

فلما جرت انتخابات الرئاسة في الاجتماع الاعتيادي الثاني ، من الدورة العاشرة ، في ٢ كانون الاول ١٩٤٤ ؛ رشحت الوزارة سلمان البراك لرئاسة المجلس، ورشحت المعارضة الشيخ الشبيبي لهذه الرئاسة « فاحصت الاوراق ، وعند تصنيفها ظهر ان الاوراق الانتخابية كانت مستعملة في اجتماع مضى ، ممسوحة مسحا غير كامل في بعضها ، وذلك لظهور اسم المنتخب على صفحتي الورقة . ولذلك اقترح الاعضاء المشرفون على الانتخاب اهمال الاوراق ، واجراء الانتخابات مجددا » (١) فلما جرت الانتخابات مجددا فاز الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاثة واربعين رايًا ، وفاز سلمان البراك بخمسة وثلاثين رايًا ، وظهرت اربع ورقات بيضاء ، فاصبح الشبيبي رئيسا للمجلس في هذا الاجتماع الثاني ، فساعت هذه النتيجة وقعا في نفوس الحكوميين ، وما لبث بعض النواب ان رفعوا العريضة التالية :

يا صاحب السمو المعظم

رفع الى مقام سموكم نتيجة انتخاب ديوان الرئاسة لمجلس النواب ، لتصديقها من مقامكم السامي ، وفقا لحقكم الصريح الوارد في المادة الرابعة والاربعين من القانون الاساسي . ولما كانت جمهرة كبيرة من النواب تعتقد جازمة بعدم صحة انتخاب رئيس المجلس ، نظرا لما لاس الانتخاب من الشوائب التي تلفت النظر ، فاننا نود ان يتناول التفاتكم السامي النقاط الآتية ، قبل استعمال حقكم الوارد في المادة الدستورية في تصديق نتائج ذلك الانتخاب .

اولا - التزاحم الشديد الذي جرى حول انتخاب الرئيس في هذا العام ، قد لفت النظر كثيرا . ولهذا فليس من المستبعد ان تظهر بعض الشوائب في الانتخاب ، خاصة وان احد المتزاحمين هو الرئيس السابق ، الذي كان اثره عظيما على سكرتير المجلس وموظفيه ، الذين لا ينكر اثرهم في كيفية تنظيم الانتخاب ، وكيفية اجرائه .

ثانيا - كان اول خطأ مقصود وقع في اجراء الانتخاب ، مخالفة المادة الرابعة من النظام الداخلي ، التي تنص على اختيار ثلاثة من النواب للاشراف على الانتخاب

(١) محاضر مجلس النواب الاجتماع العادي الثاني لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ م من ٤ .

بطريقة الاقتراع ، وتصنيف الآراء . وعندما اجري الاقتراع ، وكان الذي دبره سكرتير المجلس ، ظهرت الاسماء الآتية :

نجيب الراوي . صديق ميران قادر . سالم نامق « حسب التسلسل » ولكن ديوان الرئاسة الموقت سحب اسما رابعا ، خلافا لنص المادة المذكورة ، وهو اسم عبد الغني الحمادي ، وطلب الى «صديق ميران قادر» ترك الاشراف على الصندوق ، وقد لفت بعض النواب انظار ديوان الرئاسة الى ذلك ، فلم يلتفت .

ثالثا - وعند تلاوة الاسماء لمعرفة عدد الحاضرين ، تبين ان العدد كما اعلن الكاتب (٨١) نائبا ، وعندما فتح الصندوق ظهرت اوراق كتب على احد صفحاتها اسم « سلمان البراك » وعلى الثانية « رضا الشبيبي » وان هناك اوراقا كتب على صفحاتها « رضا الشبيبي » وقد لفت ذلك الانظار . ثم ظهر ان هيئة كتاب المجلس استعملت اوراقا كتب عليها « رضا الشبيبي » فابطل الانتخاب لهذا السبب .

رابعا - عند اعادة الانتخاب للمرة الثانية ، فبالرغم من طلب بعض النواب ، وهم نصره الفارسي، ومحمود رامز ، وعبد الوهاب محمود ، قراءة اسماء الحاضرين ، وتعيين عددهم بالضبط ، فان الاسماء لم تتل ، وبقي عدد الحاضرين مجهولا ولكن عند تنسيق الاصوات ، ظهر ان عدد البطاقات (٨٢) بطاقة في الوقت الذي كان العدد في الانتخاب الاول (٨١) والحال فقد خرج من الحاضرين كل من توفيق السويدي ، وعاصم النقيب ، وسلمان الشيخ داود ، وشعلان السلطان الظاهر ، وغيرهم ، ولم يحضر بمحلهم نواب آخرون فمن اين جاء هذا العدد الزائد ؟

فمع الاسف الشديد تبين اذن ان هناك تلاعبا لأول مرة في هذه الانتخابات ، التي كانت منزهة عن مثل هذه الشوائب . لهذا فاننا نعتقد ان سموكم باعتباركم صاحب الحق في تصديق صحة هذا الانتخاب ، وبعد ان اطلعتم على هذه الحقائق ، سوف تحولون دون اقرار مثل هذا الانتخاب المزور .

نائب الديوانية	نائب البصرة	نائب بغداد	نائب ديالى
داخل الشعلان	عبد الوهاب محمود	علي ممتاز	بهاء الدين سعيد
نائب الحلة	نائب كركوك	نائب البصرة	نائب البصرة
سلمان البراك	محمد الحاج نعمان	محمد سعيد	عبد القادر
		عبد الواحد	باش اعيان
نائب البصرة	نائب الكوت	نائب اربيل	نائب اربيل
محمود النعمة	طارق العسكري	محمد صديق	صديق ميران قادر
		سيد طه	نائب كركوك
نائب كركوك	نائب السليمانية	نائب كركوك	سليمان فتاح
داود الجاف	ماجد مصطفى	دارا الداود	نائب اربيل
نائب ديالى	نائب اربيل	نائب الموصل	جمال بابان
عبد الله سليمان	احمد عثمان	محمد علي	
نائب الموصل : عبد الاله حافظ		النقشبندى	

ولم يشأ الوصي ان يرد طلب اصحاب هذه العريضة ، ولا صادق على انتخاب هذه الرئاسة . ولما كانت جلسة مجلس النواب الاولى تأجلت « الى ميعاد آخر سيعين في حينه » رأى العلامة الشبيبي ان ينقذ الموقف بتقديم استقالته من رئاسة المجلس ، على ان تسحب الحكومة ترشيحها لخصمه سلمان البراك ، فوجه وكيل رئيس الديوان الملكي الى رئيس مجلس النواب هذا الكتاب :

الرقم ٥٨٧ التاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٤٤م

رئاسة مجلس النواب

اشارة الى كتابكم المرقم ١ والمؤرخ في ٢ كانون الاول ١٩٤٤م

اطلع حضرة صاحب السمو الملكي على نتيجة انتخاب اعضاء ديوان الرئاسة ، التي جرت في الجلسة الاولى من اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٤م ، فوافق عليها ، وامرني ان ابلغكم بذلك .

وكيل رئيس الديوان الملكي

وعين يوم ٢٠ كانون الاول ١٩٤٤م موعدا لانعقاد جلسة المجلس الثانية ، فترأسها نائب الرئيس الاول ، وتلى على النواب كتاب استقالة الرئيس الشبيبي وهو :

عزيزي السيد عز الدين النقيب نائب الرئيس الاول المحترم

يرجى اتخاذ ما يلزم لابلاغ حضرات اعضاء المجلس النيابي بانني قررت التخلي عن رئاسة المجلس ، بناء على ما يوجد لدي من اسباب خاصة تحول بيني وبين مزاويتي مهام الرئاسة في هذه الظروف ... لقد آزرني اعضاء المجلس باجتماعيه السابق واللاحق مؤازرة تذكر فتشكر ، وانني لن انسى قط ما غمرني به الاخوان من لطف وتأييد ، وجل ما اتمناه الآن ان اتلقى ما يشعر بموافقة حضراتهم على القرار المشار اليه آنفا ، راجيا للجميع مزيد التوفيق .

محمد رضا الشبيبي : رئيس المجلس النيابي

١٨ ذي الحجة سنة ١٣٦٣هـ - ١٤/١٢/١٩٤٤م

فانقسم النواب فريقين . طالب اقدمهم بطبع كتاب الاستقالة والمذكرة عليه في جلسة قادمة ، وقال الثاني بوجوب قبولها فوراً . ولما كانت القضية « مبيتة » كما قدمنا ، فقد وضعت في التصويت وقبلت بالاكثرية ، ثم جرى انتخاب الرئيس ، ففاز وزير الشؤون الاجتماعية محمد حسن كبه ، بمنصب الرئاسة ، وبانتخابه رئيساً انتهت هذه المشكلة .

وزراء جدد

وبناء على تخلي محمد حسن كبه عن منصب وزارة الشؤون الاجتماعية ،

صدرت الارادة الملكية في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٤م بتعيين عبد المجيد علاوي وزيرا للشؤون الاجتماعية ، وتعيين اسماعيل نامق وزيرا للدفاع . وكانت قد صدرت ارادة ملكية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤م « اي قبل افتتاح مجلس الامة باسبوعين » بتعيين يوسف غنيمة وزيرا للتموين ، بعد ان اشغل منصب وزارة التموين بالوكالة من قبل وزير المالية صالح جبر منذ ٢٩ آب ١٩٤٤م .

في مجلس النواب ايضا

جرت العادة في المجلس النيابي العراقي ان تؤلف لجان خاصة لدرس خطب العرش والرد عليها ، فيبدأ النواب والاعيان في مناقشة سياسة الحكومة القائمة ، في ضوء الجواب الذي تعده هذه اللجنة . وبعد ان تستمع الحكومة الى الانتقادات والاستفسارات التي توجه اليها ، ترد على ذلك فقرة فقرة حتى ينضج الموضوع ويكتفى بالمناقشة .

ولما اعلن « رئيس مجلس النواب » ورود الصيغة الجوابية ، التي وضعتها اللجنة الخاصة على خطاب العرش ، الذي افتتح به المجلس النيابي في اول كانون الاول ١٩٤٤م ، في الجلسة الثالثة المنعقدة في يوم ٢١ من هذا الشهر ، نهض رئيس الوزراء حمدي الباجهجي ، والقى خطابا مطولا في تفسير ما جاء في « خطاب العرش » فعدّ نائب بغداد توفيق السويدي عمل الرئيس المومي اليه خروجاً على التقليد النيابي الذي سار العراق عليه نحو عشرين عاما . وحصلت مشادة بين الحكومة وفريق من النواب حول هذا الموضوع .

وقد جاء في شرح رئيس الوزراء لخطاب العرش : ان وزارته حققت ثلاثة امور في حقل الوزارة الخارجية ، اولها : الجامعة العربية ، وثانيها : ضمان وتأييد استقلال القطرين الشقيقين : سورية ولبنان ، وثالثها : القضية الفلسطينية .

ففيما يتعلق « بجامعة الدول العربية » استطاعت « الوزارة الباجهجية » ان تنجز الاعمال التي شرعت فيها « الوزارة السعيدية السابعة » وان تسير بالموضوع قدما حتى انتهى مسعاها الى وضع دستور الجامعة .

وفيما يتعلق بضمان استقلال سورية ولبنان وتأييدهما ، فان وزارة الخارجية العراقية شاركت بقية الدول العربية في الاحتجاج على مظالم الفرنسيين في هذين القطرين ، وحمل الحكومتين : الاميركية والبريطانية على التدخل في انهاء هذه المظالم .

واما فيما يتعلق بموضوع فلسطين ، فان الوزارة سمعت لتطمين شعور العرب بما قامت به من مراجعات واحتجاجات لفظية .

هذا ما يختص بالسياسة الخارجية ، اما ما يختص بالسياسة الداخلية ، فقد ذكر الرئيس الباجهجي : ان وزارته ارادت تنفيذ مشاريع اصلاحية كبرى ، فحال

فقدان الموظفين الاكفاء دون ذلك ، لان معظم الكفاءة من هؤلاء كان قد اعتقل ، او فصل من الخدمة ، لمشايعته حركة ايار التحررية وعدم اطمئنان الانكليز اليه . واضاف الباجه جي الى ذلك الشرح قوله :

ان وزارته تبذل خير مساعيها لتقوية الجيش وتدريبه « وان الحكومة عازمة ان تولي عنايتها بالشرطة التي هي كالعصب في جسم الدولة » ثم قال :

« ان من الامور التي يؤسفنا ان لا نتمكن من الاسراع فيها ، هي قضايا مشاريع الري الكبرى ، واعمال الخزانات التي هي ضرورية لعمران هذه البلاد » وقال :

« لقد مرت سنون على تاسيساتنا الوطنية التعليمية ، وكان يؤمل ان تكون هذه المدة كافية لان نجد طبقة متعلمة راقية ، تسد الفراغ الهائل في ادارة دفعة الحكومة ، والمشاريع العامة ، ولكن من المحزن جدا ان نقول ان هذا الامل لم يتحقق » وقال :

« ان للتموين صفحات وادوارا لا تسر ولا تبهج ، وهي ناشئة من غلطات قد ارتكبت ، ولم يحسب لهذه الحرب حسابها ، وان الوزارة لما اخذت على عاتقها المسؤولية ، وجدت قضايا التموين مرتبكة ، متشابكة ، مزعجة . وكانت الطريق التي اتخذت لاصلاح التموين لا تلائم ، ولا تنسجم مع حالتنا الاقتصادية والنفسية ، حتى ان هذا التموين اوشك ان يصبح آلة خطرة على الاخلاق » (١) .

وبعد ان اخذ الباجه جي يماني النواب بالاصلاحات ، انفجرت المعارضة في وجهه فاخذت تندد بالحكم المزدوج القائم ، وتطمئن في كفاءات الموظفين ، وتسند افعال الرشوة ونحوها الى موظفي التموين ، الى طعون اخرى في التجانس الوزاري .

قال نائب الديوانية سعد صالح :

« الوزارة لا يمكن ان تكون مستقرة الا اذا كانت متجانسة ، اما الوزارات التي تؤلف من اعضاء غير متجانسين ، فلا يمكن ان يصلحوا الادارة او يسيروا سفينة الدولة ، لانهم يكونون في شغل شاغل في شؤونهم ، فلا تمضي مدة على هذه الوزارة حتى يتناولوها التعديل ، والترقيع ، ثم الاستقالة . فسبعة اشهر تداول على التموين اربعة وزراء تقاسموا في هذه الوزارة الفشل . فما لم تكن الوزارة مستقرة ، لا يمكن ان نحصل على ادارة مستقرة ... » .

وقال نائب ديبالى جميل عبد الوهاب :

« ان الارتجال والاستعجال في تأليف الوزارات على هذا المنوال ، من اناس لا رابطة بينهم لا في المبادئ ، ولا في الاهداف ، هو الذي جعل المملكة تسير سيرا اعرجا وييدا في طرق الاصلاح ... » .

وقال نائب الحلة جعفر حمندي :

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع اليميني للسنه ١٩٤٤ - ١٩٤٥ م من ٢٤ - ٢٤ .

« نحن نريد حياة حرة ديمقراطية ، مسندة الى اركانها المعلومة ، مستوحية ارادتها وخططها وانظمتها من ارادة الشعب . اننا نريد صحافة حرة تقول ما تريد ، وتنتقد حسبما تراه . اما الرقابة فيجب ان لا تتعدى الامور العسكرية والخارجية .. اننا نريد الاصلاح الشامل ونحن نرحب بهذا الاصلاح ... » .

واخيرا وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش وقبلتها الاكثرية الحكومية كالعادة .

بين العراق والاتحاد السوفياتي

كان وزير العراق المفوض في انقره السيد كامل الكيلاني ، قد زار الوزير السوفياتي الجديد لانقره في تشرين الاول سنة ١٩٤٠ م ، فأعرب له هذا عن رغبته ورغبة حكومته في تأسيس علاقات ودية بين العراق والاتحاد السوفياتي . فلما نقل الوزير العراقي هذا الخبر الى « وزارة الخارجية العراقية » قامت قيامة « الحكومة البريطانية » لهذه البادرة ، واتخذت منها سببا للاصطدام .

فلما تحالفت بريطانيا مع الاتحاد السوفياتي ضد المانية في منتصف السنة ١٩٤١ م ، اشارت « بريطانيا » على الحكومة العراقية بضرورة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين العراق وروسية السوفياتية . وبعد مفاوضات ومقدمات يطول شرحها ، أبرق وزير الخارجية العراقية السيد ارشد العمري البرقية التالية الى قوميسر الشؤون الخارجية الروسية في ٢٥ آب ١٩٤٤ م :

الى السيد مولوتوف

قوميسر الشؤون الخارجية للاتحاد السوفيتي - موسكو

عظفا على المحادثات التي جرت بين وزير العراق المفوض والممثل السوفيتي في طهران ، وبناء على التفاهم الحاصل حول الرغبة المتبادلة لتأسيس علاقات متبادلة بين العراق والاتحاد السوفيتي ، يسرني ان اخبركم بأن الحكومة العراقية قررت تأسيس علاقات دبلوماسية وتبادل التمثيل السياسي بين البلدين ، واتامل ان الحكومتين ستعملان على ترشيح ممثليهما في اقرب فرصة ممكنة .

ويسرني ان يتحقق امر مفاتحتكم في هذا الموضوع في يوم انتصار لامع للجيش الروسية فان الجيوش الروسية قد قامت ، ولا تزال ، بما يسجله التاريخ بمداد الفخر في نصر الجبهة الديمقراطية ، وعملت في سبيل تحرير الشعوب . فيسرني بهذه المناسبة ان اعرب لكم ولبلادكم عن اخلاص التهاني واصدق التمنيات .

ارشد العمري : وزير خارجية العراق

وقد رد المسيو مولوتوف على هذه البرقية بهذا الجواب :

سيدي الوزير

اتشرف بان اؤيد تلقي برقيتكم المؤرخة في ٢٥ آب . ان حكومة الاتحاد السوفياتي تقدر كل التقدير الشعور الذي اعربتم عنه تجاه الجيش السوفياتي ، وان الحكومة السوفياتية تقبل بسرور اقتراح الحكومة العراقية حول تأسيس علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والمراق ، وهي تعتبر العلاقات الدبلوماسية مؤسسة بينهما من هذه اللحظة ، وهي مستعدة في اقصر وقت ممكن ان تبادل النوزراء المفوضين .

مولوتوف

قوميسار الشعب للشؤون الخارجية
حكومة الاتحاد السوفياتي

لقد قبول تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين المراق والاتحاد السوفياتي بترحيب عظيم من قبل الشيوعيين ، وممن يسمون انفسهم بالتقدميين في العراق ، وعين الرفيق كريكوري اول وزير مفوض لروسيا في العراق ، كما عين السيد عباس مهدي اول وزير عراقي مفوض في موسكو .

ولنا عودة الى موضوع « المناسبات بين العراق والاتحاد السوفياتي » في المجلد التاسع .

جامعة الدول العربية ايضا

مراسلات رسمية :

بحثنا موضوع تكوين « جامعة الدول العربية » على الصفحات المتقدمة من هذا المجلد السادس ، ونؤهلنا بالجهد المضنية التي بذلها رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس ، لاجرا هذه الفكرة من حيز التفكير الى ميدان العمل ، ولما أنهى رفعته محادثاته مع الدول العربية على الانفراد ؛ وجه هذا الكتاب الى رئيس الوزارة العراقية :

حضرة صاحب الدولة حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية :
تعلمون دولتكم ان مشاورات الوحدة العربية قد جرت حتى الآن مع العراق ، فشرق الاردن ، فالمملكة العربية السعودية ، فسورية ، فلبان ، فاليمن . وقد كنت - ولا ازال - اعلق اهمية كبيرة على ان تجري ايضا مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلا صحيحا ، ولم ار الانتقال الى المرحلة التالية من مراحل مشروع الوحدة العربية ، حتى يتم ذلك ، ولما كانت المعلومات المتجمعة لدي تدل على انه اذا لم يفرج عن الزعيمين الفلسطينيين : جمال الحسيني وامين التميمي ، المعتقلين في جنوب افريقية ، كان من المتعذر تأليف هيئة « عربية » يرضى عنها الراي العام الفلسطيني العربي ، وتمثله تمثيلا صحيحا ، فقد بذلت مساع متصلة للافراج عنهما ، غير ان هذه المساعي لم تثمر ثمرتها .

ولما كانت المصلحة تقتضي من جهة أخرى ، الاسراع قدر المستطاع في مشروع الوحدة العربية حتى لا تسبقنا الحوادث ، التي أصبحت اليوم تعدو سراعاً ، ولما كان من المتفق عليه ان تكون المرحلة الثانية من مراحل هذا المشروع عقد لجنة تحضيرية بمصر ، لتسجيل ما اتفقت وجهات النظر عليه في مرحلة المشاورات ، وتستوفي ما يحتاج الى استيفاء البحث من الامور ، وتمهد لعقد المؤتمر العربي العام ، لذلك اتشرف بان اقترح عقد اللجنة التحضيرية في اواخر يوليو - اوائل اغسطس سنة ١٩٤٤م - واني لارجو من دولتكم افادتي برأي الحكومة العراقية في هذا الاقتراح ، وفي حالة الموافقة عليه ارجو ابلاغ اسماء المندوبين الذين يقع عليهم الاختيار لتمثيلها في اللجنة المشار اليها ، وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

٢١ يونيو ١٩٤٤م رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية : مصطفى النحاس
واسرع الرئيس العراقي فعين وفد العراق الى اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية ، ورد على كتاب الرئيس المصري بهذا الجواب :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

تلقيت رسالة رفعتكم الكريمة المؤرخة في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ هـ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤م ، المتضمنة اقتراح فخامتكم عقد لجنة تحضيرية بمصر للغرض الذي نوهتم عنه ، وذلك في اواخر يوليو - اوائل اغسطس سنة ١٩٤٤م .

اني ارى من الواجب ان اتقدم الى رفعتكم بخالص الشكر ، ومزيد الامتنان ، على ما بذلتوه من جهود صادقة ، ومساع متصلة ، في سبيل تحقيق الوحدة العربية . اني اتفق ورفعتكم كل الاتفاق بانه من الضروري الاسراع في السير في مشروع الوحدة العربية ، لئلا تسبقنا الحوادث والمفاجآت . لذلك تقرر انتداب حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، بصحبة معالي السيد عطا امين الوزير المفوض ، ومدير الخارجية العام ليكونا ممثلين عن العراق في اللجنة التحضيرية الآتفة الذكر .

هذا وبالنظر الى قرب سفري الى لبنان للاستجمام ، فقد احاول انتهاز فرصة وجودي هناك للشخص الى مصر بغية الاشتراك في مباحثات اللجنة التحضيرية ، فيما اذا ساعدتني احوالي الصحية على ذلك .

والله اسأل ان ياخذ بيد الجميع لتحقيق ما تصبو اليه الامة العربية ، وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام .

١٦ تموز ١٩٤٤م رئيس الوزراء : حمدي الباجه جي

جدول اعمال اللجنة التحضيرية :

تحدد يوم ٢٥ ايلول ١٩٤٤ موعدا لاجتماع اللجنة التحضيرية وعين جدول الاعمال الآتي :

- ١ - النظر في امكان اطلاع كل حكومة على محاضر المشاورات بالحكومات الاخرى ، او على خلاصتها .
- ٢ - تسجيل المسائل التي كانت موضع الاتفاق التام في مرحلة المشاورات .
- ٣ - تقريب وجهات النظر في المسائل الاخرى .
- ٤ - استيفاء ما يحتاج الى استيفاء البحث من الامور .
- ٥ - النظر في عقد المؤتمر العربي العام ، وتحديد زمانه ، ومكانه ، والموضوعات التي تطرح عليه .
- ٦ - درس الاقتراحات التي قدمت الى رفعت النحاس باشا ، فرأى رفعته عرضها على اللجنة .
- ٧ - ما يستجد من الاقتراحات والاعمال .

الوفد العراقي :

وعملت « الحكومة العراقية » عن ترشيح الوفد المقترح سابقا ، وعينت وفدا آخر برئاسة رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، وعضوية العين نوري السعيد، ووزير الخارجية ارشد العمري ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان ، أما منصب وزارة الدفاع بالوكالة « الذي كان يتولاه وزير الخارجية » فقد عهد به الى وزير الداخلية مصطفى العمري .

وفي يوم ١٦ ايلول ، غادر الوفد العراقي جوا ، ولبث في مصر زهاء شهر ، اذ حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية التي استمرت حتى ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ م . وفي يوم ١٣ من هذا الشهر ، عاد الرئيس الباجه جي الى العراق ، وتأخر نوري السعيد وارشد العمري في لبنان .

وكان من بين القرارات التي اتخذتها «اللجنة التحضيرية» تكوين لجنة سياسية فرعية تتولى اعداد مشروع نظام جامعة الدول العربية ، على ان تجتمع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٤م وكانت « الحكومة العراقية » تحرص الحرص كله على ان يعقد «المؤتمر العربي العام» بدلا من ان تجتمع اللجان التحضيرية او الفرعية ، ولكن لما كان اجتماع المؤتمر العربي العام من دون ان يكون هناك نظام خاص به غير ممكن ، فقد اجتمعت « اللجنة الفرعية » في الاسكندرية يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤٤م ووضعت بروتوكول المؤتمر او الجامعة العربية .

وبعد مراسلات طويلة تم الاتفاق على صيغة البروتوكول ، ثم وضعت الصيغة النهائية لميثاق الجامعة ، فاتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ آذار ١٩٤٥م هذا القرار :

قرار مجلس الوزراء :

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ش ٧١٠ - ٧١٠ - ١٤ والمؤرخ في ١١/٣/١٩٤٥ م ، وعلى مرفقه مشروع الجامعة العربية ، وكذلك على البرقية الايضاحية التي ارسلها معالي وزير الخارجية الى وزير العراق المفوض في القاهرة ، والمرفق رقم ٢١٠ والبرقية الواردة لفخامة رئيس الوزراء من فخامة رئيس وزراء مصر ، وبعد ان استمع الى الملاحظات التي ادلى بها وزير الخارجية قرر مايلي :

١ - الموافقة على مشروع ميثاق الجامعة العربية ، المحتوي على ٢٢ مادة ، كما جاء من وزارة الخارجية .

٢ - انتداب كل من السيد ارشد العمري وزير الخارجية ، وفخامة السيد علي جودت الايوبي وزير العراق المفوض في واشنطن ، ومعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض في القاهرة ، تحت رئاسة معالي وزير الخارجية المشار اليه ، ليمثلوا العراق في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، الذي سيعقد في القاهرة بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٥ م وتخويل وزير الخارجية باستصحاب من ينسبه كأعضاء في الوفد للحضور في اللجنة المذكورة ، وكذلك تخويل معاليه والمنتدبين معه ، الحضور في المؤتمر العام الذي سيعقده بعد انتهاء اللجنة من عملها ، وتخويل معاليه ومن ينسبه ايضا ، الصلاحيات الكاملة للتوقيع على الصيغة النهائية التي سيقورها المؤتمر المذكور . اهـ .

وفيما يلي نص « ميثاق الجامعة » الذي وقع فيه يوم ٢٢ آذار ١٩٤٥ م .

ميثاق جامعة الدول العربية :

ان صاحب الجلالة ملك العراق ؛
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية ؛
وحضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الاردن ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ،
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن ،

تثبيتا للعلاقات الوثيقة ، والروابط العديدة ، التي تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط ، وتوطيدها على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصالح احوالها ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق امانها وآمالها ، واستجابة للرأي العام في جميع الاقطار العربية ، قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية ، وانابوا عنهم المفوضين الآتية اسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

قد اناب عن العراق :

حضرة صاحب المعالي السيد ارشد العمري ، وزير الخارجية .

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الايوبي وزير العراق المفوض

بواشنطن .

حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض في

القاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

قد اناب عن سورية :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك وزير الخارجية .

حضرة صاحب السمو الملكي امير شرقي الاردن .

قد اناب عن شرقي الاردن :

حضرة صاحب الفخامة سمر الرفاعي باشا رئيس الوزراء .

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا وزير الداخلية .

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .

قد اناب عن المملكة العربية السعودية :

سعادة الشيخ يوسف ياسين نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية .

سعادة السيد خير الدين الزركلي مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية

بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

قد اناب عن لبنان .

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء .

سعادة السيد يوسف سالم وزير لبنان المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

قد اناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ .

حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا وزير الخارجية .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية .

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا وزير العدل .
حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السنهوري بك وزير المعارف
العمومية .
حضرة صاحب العزة عبدالرحمن عزام بك الوزير المفوض بوزارة الخارجية .

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن .

قد أناب عن اليمن :

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم ، التي تخولهم سلطة كاملة ، والتي وجدت
صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ - تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على
هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنضم الى الجامعة ، فاذا رغبت
في الانضمام ، قدمت طلبا بذلك ، يودع لدى الامانة العامة الدائمة ، ويعرض على
المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ - الفرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ،
وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقا للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ،
والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من أغراضها تعاون
الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا ، بحسب نظم كل دولة منها واحوالها ، في الشؤون
الآتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري ،
والجمارك ، والعملة ، وأمور الزراعة ، والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات . ويدخل في ذلك السكك الحديدية ، والطرق ،
والطيران ، والملاحة ، والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ - يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ،
ويكون لكل منها صوت واحد ، مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه
الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار اليها في المادة السابقة ، وفي
غيرها .

ويدخل في مهمة المجلس كذلك ، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية ، التي
قد تنشأ في المستقبل ، لكفالة الامن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية

مادة ٤ - تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية ، لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة ، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ، ومداها ، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها ، تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز ان يشترك في اللجان المتقدم ذكرها ، اعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى . ويحدد المجلس الاحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين ، وقواعد التمثيل .

مادة ٥ - لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين ، او اكثر من دول الجامعة . فاذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة ، او سيادتها ، او سلامة اراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف ، كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفي هذه الحالة لا يكون للدول ، التي وقع بينها الخلاف ، الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ، وبين اية دولة اخرى من دول الجامعة ، او غيرها للتوفيق بينهما . وتصدر قرارات التحكيم ، والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ - اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من دول الجامعة ، او خشي وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها ، او المهددة بالاعتداء ، ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالاجماع . فاذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة ، لا يدخل في حساب الاجماع راي الدولة المعتدية .

واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، فلممثل تلك الدولة فيه ، ان يطلب انعقاده لل غاية المبينة في الفقرة السابقة ، واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة ، حق لاي دولة من اعضائها ان تطلب انعقاده .

مادة ٧ - ما يقرره المجلس بالاجماع ، يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الاساسية .

مادة ٨ - تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ - لدول الجامعة العربية ، الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق ، وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها ، أو التي تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة ، مع أية دولة أخرى ، لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ - تكون « القاهرة » المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، وللمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يمينه .

مادة ١١ - ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام ، في كل من شهري مارس وأكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك ، بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ - يكون للجامعة امانة عامة دائمة ، تتألف من أمين عام ، وأمناء مساعدين ، وعدد كاف من الموظفين ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الامانة العامة ، وشؤون الموظفين . ويكون الأمين العام في درجة سفير ، والأمناء والمساعدون في درجة وزراء مفوضين . ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ - يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه ، قبل بدء كل سنة مالية ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة ، في النفقات . ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ - يتمتع أعضاء مجلس الجامعة ، وأعضاء لجانها ، وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات ، وبالحصانة الدبلوماسية ، أثناء قيامهم بعملهم .

وتكون مضمونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ - ينعقد المجلس للمرة الاولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام . ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي .

مادة ١٦ - فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق ، يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :

(أ) شؤون الموظفين .

(ب) اقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس ، واللجان ، والامانة العامة .

(د) تقرير فض ادوار الاجتماع .

مادة ١٧ - تودع الدول المشتركة في الجامعة الامانة العامة ، نسخا من جميع المعاهدات ، والاتفاقات ، التي عقدها ، او تعقدتها مع اية دولة اخرى من دول الجامعة ، او غيرها .

مادة ١٨ - اذا رأت احدى دول الجامعة ان تنسحب منها ، ابلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

وللمجلس الجامعة ان يعتبر اية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق ، منفصلة عن الجامعة ، وذلك بقرار يصدره باجماع الدول ، عدا الدولة المشار اليها .

مادة ١٩ - يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة ، تعديل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن واوثق ، ولانشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الامن والسلام .

ولا يبت في التعديل ، الا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

وللدولة التي لا تقبل التعديل ، ان تنسحب عند تنفيذه ، دون التقيد باحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ - يصدق على هذا الميثاق ، وملاحقه ، وفقا للنظم الاساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة . وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة . ويصبح الميثاق نافذا من قبل من صدق عليه ، بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الامين العام ووثائق التصديق من اربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤هـ ، (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ م) من نسخة واحدة تحفظ في الامانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للاصل لكل دولة من دول الجامعة .

امضاءات ...

ملحق خاص بفلسطين :

منذ نهاية الحرب الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدول العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، واصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لاية دولة اخرى ، واعلنت معاهدة لوزان ان امرها لاصحاب الشأن فيها . واذا لم تكن قد مكنت من تولي امورها ، فان ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ م ، لم يقرر النظام الذي وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها ، واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية ، امر لا شك فيه ، كما انه لا شك في استقلال البلاد العربية الاخرى . واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب قاهرة ، فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه ، نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله .
امضاءات ...

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة :

نظرا لان الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها ، وفي لجانها ، شئونا يعود خيرها واثرها على العالم العربي كله ، ولان امانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له ان يربعاها وان يعمل على تحقيقها ، فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية ، يعنىها بوجه خاص ان توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق ، بان يذهب في التعاون معها الى ابعد مدى مستطاع . وفيما عدا ذلك ، بالا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم امانيتها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح احوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيوه الوسائل السياسية من اسباب .

امضاءات

ملحق خاص بتعيين الامين العام للجامعة :

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق ، على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك امينا عاما لجامعة الدول العربية . ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة .

امضاءات

تصديق الميثاق :

ونظرا لما جاء في المادة العشرين من هذا الميثاق ، تقدمت الوزارة بـ « ميثاق جامعة الدول العربية » الى « مجلس الامة العراقي » لتصديقه ، وقد رفقته بالاسباب الموجبة وهي :

الاسباب الموجبة :

« لما كان العراق ، منذ تأسيس الحكم الوطني ، قد جعل اهم مبادئ سياسته الخارجية التعاون مع البلاد العربية ، تحقيقا لقضية العرب الكبرى ، التي تمثلت في كفاح العرب المستمر في سبيل تحرير البلاد العربية ، وجمع شملها ، وبفضل السياسة التي اختطها المغفور له جلالة الملك فيصل الاول من اجل تحقيق هذه الاهداف ، فقد سارت الحكومات العراقية المتعاقبة على تلك الخطط ، حتى اثمرت جهودها المتتامة بأن كوتت جوا ملائما للبدء في وضع اسس التعاون بين الدول العربية . وقد بوشر

بالمشاورات بين مندوبي الدول العربية لغاية الاتفاق حول وضع نظام يحقق تعاوناً وثيقاً بين تلك الدول ، ويكون أداة للوصول الى الاهداف العليا للامة العربية ، فقد تشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وبدأت اعمالها في ٢٥ ايلول سنة ١٩٤٤م ، وانتهت منها في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤م بوضع بروتوكول عرف ببروتوكول الاسكندرية ، وتآلفت بموجب البروتوكول لجنة سياسية فرعية من اعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع « مجلس الجامعة » الذي نص عليه البروتوكول ، وبحث القضايا السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات حولها بين الدول العربية .

وقد اجتمعت اللجنة السياسية المذكورة في ١٤ شباط ١٩٤٥م في القاهرة ، تنفيذاً للمهمة التي انيطت بها حسب بروتوكول الاسكندرية ، وتوفقت في وضع ميثاق الجامعة الذي تم التوقيع عليه ، وعلى ملاحقه ، من قبل مندوبي الدول العربية في ٢٢ مارت ١٩٤٥م .

« وتتألف جامعة الدول العربية بموجب هذا الميثاق من الدول العربية وهي : مصر ، وسورية ، وشرقي الاردن ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، واليمن ، والعراق ، وللدول العربية المستقلة الاخرى حق الانضمام الى الجامعة في المستقبل .

» اما اغراض الجامعة فهي توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، وكذلك التعاون في الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، وشؤون المواصلات ، والثقافة ، وشؤون الجنسية والجوازات ، والشؤون الاجتماعية ، والصحية ، ويكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة لتحقيق اغراضها المذكورة » . اهـ .

وقد تذاكر « مجلس النواب » في هذا الميثاق في جلسة ٢٧ آذار ١٩٤٥م ، ووافق عليه بالاجماع ، كما وافق عليه بالاجماع مجلس الاعيان في جلسة ٢٨ آذار .

رئيس الجمهورية السورية في بغداد

اعرب السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، عن رغبته في زيارة المملكة العراقية فاعد منهاج حافل لاستقبال فخامته ، لما بين سورية والعراق من تاريخ حافل بالتآخي والتظافر لاعلاء مجد العرب ، وتدعيم قواعد الاسلام .

وحوالي الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق ١٠ آذار ١٩٤٥م ، هبطت في مطار بغداد المدني طائرتان تقلان الرئيس السوري وحاشيته المكونة من رئيس مجلس النواب سعد الله الجابري ، ونائب رئيس مجلس النواب لطفي الحفار ، وامين السر العام محسن البرازي ، وغيرهم من السكرتيرين والمرافقين ، وكان في استقبالهم في المطار مندوب عن سمو الوصي ، ورئيساً مجلسي : الاعيان والنواب ، ورئيس الوزراء ، ولقيف من الاعيان ، والنواب ، وكبار موظفي الدولة ، ونزل الضيف وحاشيته في « القصر الابيض » فكانوا موضع احترام العراقيين واجلالهم ، حكومة وشعباً ، كما اقيمت لهم مأدب تكريمية في البلاط الملكي وفي غيره .

وفي صباح يوم الاربعاء ١٤ من هذا الشهر غادر الرئيس السوري مطار بغداد، مشيعاً بالاجلال والتكريم ، فأبرق الى الوصي هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الله الوصي على العرش وولي العهد - بغداد .

في الساعة التي اغادر فيها القطر الشقيق العزيز ، ابعث الى سموكم وحكومتم الرشيدة ، خالص الشكر على كريم الوفاة ، وبالحفاوة، التي لاقيتها اثناء اقامتي في ضيافتكم ، حامدا لشعب الرافدين ما حباي من جميل العاطفة ، ومجال الترحيب والتكريم ، داعيا الى الله ان يحفظ جلالة الملك لشعبه الابي العريق بايمانه بالمروبة ، وان يقر العراق ، ويتولاه بفيض من السعادة ، والمجد والرفاه . شكري القوتلي

وقد رد الوصي على هذه البرقية بهذا الجواب المختضب :

حضرة صاحب الفخامة شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية السورية - دمشق
كان لبرقية فخامتكم الرقيقة ، المعبرة عن عواطفكم الودية لما لقيتموه من واجبات الضيافة ، اطيب الاثر في نفسي ، وما ذلك الا بعض الشعور الذي نكنه نحو فخامتكم ، وبلادكم الشقيقة وشعبكم النبيل .
عبدالله

الاثراء غير المشروع

يقول اللورد كرومر المقيم البريطاني الاسبق في مصر :

« لا يمكن للغرب ان يسيطر على الشرق سيطرة تامة الا بامرين : اضعاف الدين وافساد الاخلاق » .

وقد عمل الاستعمار البريطاني في العراق على تحقيق هذين الامرين معا عملا متواصلا حتى بلغ الهدف ، ولا سيما بعد حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١ م .

فقد لاحظ الانكليز ، بعد احتلالهم الثاني للعراق ، ان بعض رؤساء القبائل ، وساداتها ، يخشى ان يفتضح امره لدى قبيلته اذا تسلم منهم « الخاوة » جهارا ، كما يتسلمها الآخرون من الجواسيس والمحاسبين ، فابتدع هؤلاء الانكليز لهذا البعض طريقة طريفة للتعويض ، بان خصصوا له عددا من قاطرات الشحن ، لقاء اجور اسمية ، وسمحوا له بتاجيرها على المحتاجين الحقيقيين اليها باجور تفوق عشرة امثال الاجور الاسمية التي حصلوا عليها .

ولاحظوا ان بعض الوزراء ، والمديرين العاميين ، والوجهاء والمتنفذين ومن لف لفهم ، يترفع عن اخذ ما يأخذه الغير باسم الدعاية ، او المساعدة ، او الاجور ، فابتكروا طرقا اخرى لشراء هذا البعض ، وذلك انهم كانوا يمنحونه « تحاويل التموين » لشراء السيارات ونحوها باثمان رسمية واطئة ، ثم يهدون له بيعها بامثال امثال اسعار الشراء .

وكانوا يشجعون ضعف النفوس على اخذ الرشوة ، والاتجار في السوق السوداء ، والمضاربة في الاسعار ، ومشاركة ارباب « الكوتا » ارباحهم ، ونحو ذلك من الاعمال التي يعاقب القانون عليها . فاذا حصلت شكاوى ضد هذا الفريق من الموظفين ، حماه الانكليز بأساليبهم المعروفة .

ولعل اغرب ما سعى اليه الانكليز لشراء ذمم الناس ، انهم اسروا الى شركات النفط ان تسمح الى بعض الوزراء والمتنفذين ، ومن يلوذ بهم ، بتأسيس محطات لبيع البنزين في بعض المحلات الرئيسية ، او في مفارق الطرق العامة ، وكانت هذه المحطات تدر على اصحابها مبالغ تتراوح من خمسة آلاف الى عشرة آلاف دينار في كل سنة ، ولكن الله يعلم ما كانت تخفيه هذه الاوكار من اوضاع ومثالب .

وقد انتهت السلطة التنفيذية الى الفساد الذي استشرى في دواوين الدولة ، واذى اصحاب المصالح العامة والخاصة ، فارادت ان تقمع هذه البادرة الخطرة ، فوضعت لذلك لائحة باسم « لائحة قانون الاتراء غير المشروع » (١) هذه بعض موادها :

المادة الاولى - تؤلف لجنة خاصة في العاصمة للتحقيق في شؤون الموظفين، وفق احكام هذا القانون ، قوامها رئيس واربعة اعضاء يكون احدهم نائبا للرئيس ، مع العدد الكافي من الاعضاء الاضافيين ، يعينهم مجلس الوزراء جميعهم من كبار الحكام والموظفين السابقين والحاليين .

المادة الثانية - تحقق اللجنة في شؤون الموظفين ، بما فيهم الموظفون السابقون، للتوصل الى ما اذا كانوا قد استحصلوا على اموال منقولة ، وغير منقولة ، لا تتناسب مع مواردهم المشروعة ، مما يؤدي الى الاقتناع بحصولهم عليه بطريقة غير مشروعة ، بالنظر الى صفة الوظيفة خلال مدة الخدمة .

المادة السادسة - اذا ظهر للجنة ، بنتيجة التحقيق ، ان الموظف قد استحصل على مال بواسطة ممنوعة قانونا فلها :

١ - ان تفرض عليه العقوبات المناسبة ، المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة ، اذا كانت الوسطة التي استحصل منها المال ممنوعة بمقتضى القانون المذكور ، ويكون قرارها قطعيا .

٢ - ان تحيله الى محكمة جزاء بغداد الكبرى مباشرة لمحاكمته ، اذا كانت تلك الوسطة تعتبر جريمة بمقتضى هذا القانون ، او القوانين الاخرى ، على ان لا تقل

(١) سبق للوزارة السعيدية الاولى ان وضعت « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » في عام ١٩٣١ م لتطهير دوائر الدولة من الموظفين الذين لم تبرهن الايام من نزاهتهم ، او لم تكن لهم المؤهلات اللازمة للتوظيف ، واعقبها « الوزارة الهاشمية الثانية » فوضعت قانونا مماثلا في عام ١٩٣٦ م . اما وزارة حدي الباجهجي الثانية فقد حاولت تشريع القانون الذي نحن بصدده ، فقام عليها النكير ، واضطرت لسحبه ، وكانت « الوزارة السليمانية » قد حاولت مثل هذه المحاولة في عام ١٩٣٧ م ففشلت ، على نحو ما فصلناه في المجلد الرابع من كتابنا الكبير هذا .

درجة اعضاء المحكمة الكبرى عن الدرجة الثالثة من درجات الحكام .

المادة السابعة :

١ - اذا ظهر لمحكمة جزاء بغداد الكبرى ان اموال الموظف ، اثناء مدة خدمته ، قد ازدادت بصورة تتجاوز مقدار موارده المشروعة ، او ان مصاريفه اكثر من موارده ، او انه ينفق من الاموال ما لا يتناسب مع موارده ، مما يظن لسبب معقول على ان هذه الزيادة قد استحصلها بارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في القسمين الاول والثاني من الباب الرابع عشر من قانون العقوبات البغدادي ، دون وجود الدليل الكافي في تعيين المادة المنطبقة عليها الجريمة ، فلها ان تطلب اليه ان يثبت استحصال هذه الزيادة بواسطة مشروعة ، فاذا عجز عن ذلك ، فللمحكمة ان تستنتج بانه ارتكب احدى الجرائم المذكورة ، وتعاقبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ، او بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على الف دينار ، أو بكلا العقوبتين ، مع مصادرة مبلغ لا يتجاوز المبلغ الذي لا يستطيع المتهم ان يبين كيفية استحصاله اياه بصورة مشروعة .

٢ - اما اذا ثبت للمحكمة بان الزيادة الحاصلة قد وقعت بجريمة معينة من الجرائم المتقدمة الذكر ، او اية جريمة اخرى ، فعليها ان تنظر فيها راسا ، وفق احكام القوانين المرعية .

٣ - يعتبر الموظف المحكوم بمقتضى هذه المادة ، معزولا من الوظيفة من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

المادة الثامنة :

١ - اذا ثبت للجنة ان الموظف استحصل المال بواسطة مشروعة فعليها ان تقر براءته او الافراج عنه .

٢ - كل قرار يصدر من اللجنة بالبراءة لا يمكن اعادة النظر فيه .

٣ - لا يمنع قرار الافراج من اعادة فتح القضية عند ظهور ادلة جديدة لها علاقة بالموضوع الذي جرى التحقيق بشأنه » .



هذه هي اهم الاحكام التي تضمنتها « لائحة قانون الاثراء غير المشروع » وهي على جمودها ، وتفاهة الاحكام العقابية الواردة فيها ، كانت ضرورية جدا لتطهير دواوين الدولة من المرتشين والسرّاق ، ومن الذين اتخذوا الوظيفة ستارا لابتزاز اموال الدولة ، وسلب المراجعين واصحاب الحاجة . وقد قوبلت اللائحة بالاستحسان ، حين نشرت في الصحف المحلية ، وأودعت الى مجلس النواب لتقنينها ، ولكنها ما كادت تدخل في محضر الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في يوم ٢٤ مارس ، حتى قامت قيامة الذين كانوا يحمون امثال هؤلاء الموظفين ، لتأمين اموال السحت لهم ، ولالهم وذويهم ، فاصبحت اللائحة خبرا من الاخبار .

ولا بد من الاستشهاد بأقوال بعض النواب لمعرفة درجة انتشار فساد الرشوة في دواوين الحكومة .

قال نائب الديوانية سعد صالح :

« نريد ان يحاسب هؤلاء ولكن لا يوجد عندنا من هو في عفة عمر ، واستقامة عمر ، وقوة عمر ، حتى يحسن الحساب ، وحتى لا يراعى في الاقوياء والمحسوين والمنسوين الا ولازمة ، اما تطبيق القانون على بعض الناس ، وترك الكثيرين يتمتعون بمراكز هي امنع من عقاب الجو ، فهذا امر لا نستحسنه (١) .

وقال نائب العمارة عبد الكريم الازري :

« ان قوانين الجزاء الخاصة بالرشوة لا تفي بالمرام ، ومن الضروري تجاهه وضعية كهذه ، ان تأخذ بمبدأ قانوني آخر ، وهو الاصل اشغال الذمة بدلا من براءتها ، ونقول للموظف ذمتك مشغولة حتى يثبت براءتها ... لي اعتراضان على هذه اللائحة ، وقد ابديتهما مرارا في اللجنة المشتركة الاولى ، قضية اقتصار هذا القانون على الموظفين فقط دون الوزراء ... السبب الثاني هو الخطر الناشئ من الانتقام السياسي ... وخير لهذا القانون ان لا يخرج من المجلس اذا كان شموله مقتصر على الموظفين فقط . فالقصد ان يكون الموظف سواء اكان صغيرا او كبيرا او وزيرا معرضا لنفس العقاب القانوني » (٢) .

مشروع القانون المدني

لاحظت الحكومة العراقية منذ زمن بعيد ان « مجلة الاحكام العدلية » التي ورثتها عن الامبراطورية العثمانية ، اصبحت لا تلائم التطورات القانونية في البلاد العربية ، ولا تتفق مع تطور العراق الحديث ، ففكرت « الوزارة الكيلانية الاولى » في سن قانون مدني منذ تموز ١٩٢٣ م ، ولجل ان تحقق هذا الغرض ، وجدت نفسها امام ثلاثة مسالك :

١ - اتباع القانون المدني السويسري ، او الالماني ، وتعديل القسم الذي لا يلائم روح البلاد العراقية ، لجعله بصورة تتفق وحاجاتها .

٢ - اتخاذ « مجلة الاحكام العدلية » نفسها لوضع القانون المدني المأمول ، والاتفاق على تعديل بعض الاحكام التي اصبحت لا تتفق مع مقتضيات العصر ، ولا تلائم التطور القانوني في البلاد .

٣ - اتخاذ « القانون المدني المصري » اساسا للتشريع العراقي المأمول ، للتقارب بين الدهنيتين : العراقية والمصرية ، وتعديل بعض الاحكام منها ، واضافة البعض الآخر .

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ م من ٤٦٢ لقد صرح هذا القانون انه يشمل صغار الموظفين دون كبارهم ، وانه لا يشمل وزراء الدولة .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ م من ٤٦٤ .

وفي ٢٩ تموز ١٩٣٣ م ، تالفت لجنة برئاسة وزير العدلية محمد زكي ، وعضوية مستشار وزارته المستر دراورد ، ورئيس محكمة التمييز المستر بريجارد ، والحكام داود سمرة ، وانطوان شماس ، وعبدالله سلام ، ونوري القاضي ، والمحامين السادة : محمد علي محمود ، ويوسف الكبير ، ونصرة الفارسي ، فعقدت اللجنة اول اجتماع لها في ٣١ آب من هذه السنة ، وتوقفت عن مواصلة عملها على اثر النكبة التي مني بها العراق بارتحال الملك فيصل الاول الى دار البقاء ليلة يوم ٨ ايلول ١٩٣٣ م .

وفي عهد « الوزارة الهاشمية الثانية » سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ م ، انتهز رئيس الوزارة ياسين الهاشمي وجود الدكتور عبد الرزاق السنهوري عميدا لكلية الحقوق في بغداد ، فعهد اليه وضع مشروع « القانون المدني العراقي » فقام الدكتور بما عهد اليه ، ووضع « كتاب البيوع » وعهد الى لجنة مكونة من كبار الحكام والمحامين لتدقيق هذا الكتاب ، فاجتمعت اللجنة في ٤ تموز ١٩٣٦ م ، في دار وكيل وزير العدلية رشيد عالي الكيلاني ، ولكن انقلاب ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م العسكري الذي طوح بتلك الوزارة ، سبب توقفها عن العمل .

وفي ١٧ آب ١٩٤٣ م اثر الموضوع من جديد ، واستقدم الدكتور السنهوري من مصر الى العراق ، لوضع القانون المأمول خصيصا ، فتالفت لجنة برئاسته ، وبعضوية السادة : انطوان شماس ، ونوري القاضي ، وعبد الجبار التكرلي ، وحسن سامي تاتار ، ونشئت السنوي ، ومنير القاضي ، وعين السادة : حسين الاعظمي ، وحامد مصطفى ، وسعيد الصفار وكامل السامرائي سكرتارين لهذه اللجنة ثم اقتضت السكرتارية على كامل السامرائي الذي رافق المشروع في ادواره كافة .

وبينما كانت هذه اللجنة توالي اجتماعاتها في بغداد ، قامت في مصر وزارة وفدية ، فتطلب الامر ان يتخذ الدكتور السنهوري دمشق سكنا له ، فكانت اللجنة تتصل به بالمراسلات ، فلما انجزت مهمتها ، تبدل الوضع الوزاري في مصر ، واصبح السنهوري وزيرا للمعارف المصرية ، فتالفت لجنة فرعية برئاسة رئيس مجلس النواب محمد حسن كبه ، وعضوية السادة : منير القاضي ، وحسن سامي تاتار ، وعبد الجبار التكرلي ، وسكرتارية كامل السامرائي سافرت الى مصر في ١١ تموز ١٩٤٥ م ، على عهد « الوزارة الباجهجية الثانية » ولبثت هنالك ثلاثة اشهر تعمل مع رئيسها الدكتور السنهوري ، باستمرار ، حتى اذا فرغت من عملها عادت الى العراق في ٧ تشرين الاول ١٩٤٥ م .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان مشروع « القانون المدني العراقي » قدم الى البرلمان في عام ١٩٥٠ م ، فصادق عليه صفقة واحدة ، على ان ينفذ بعد مرور سنتين على نشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية . وقد نشر فعلا في عددها المرقم (٢٠١٥) الصادر في ٨ ايلول سنة ١٩٥١ م ، واصبح نافذ المفعول منذ يوم ٨ ايلول سنة ١٩٥٣ م .

يوم النصر

ما كادت تحل الايام الاولى من شهر ايار سنة ١٩٤٥ م ، حتى كانت البشائر

بانتهاء الحرب العالمية الثانية في اوروبة تحتل مقامها في الاوساط العامة والخاصة ، فقد اخذت المقاومة الالمانية في الانهيار ، وشرعت جيوش الحلفاء في احتلال الميادين الهامة ، والقضاء على الجيوش التي بقيت على عنادها . ولما كان العراق قد شمر الحرب على دول المحور الثلاث في الثالث من كانون الثاني ١٩٤٣ م ، وهي في مراحلها الاخيرة ، فقد انتهنز الامير عبدالاله هذه المناسبة ، فالتقى في يوم الخميس الموافق ١٠ ايار هذا الخطاب .

خطاب الوصي :

شعبنا الكريم : نحمد الله تعالى ونشكره على الخاتمة الحسنة لهذه الحرب الظالمة ، التي اثارها الطغاة ، للسيطرة على العالم لاستعباد الشعوب ، وطمع الانسانية في صميمها . فقد انتصر العدل على الظلم ، وغلب الحق الباطل ، وفازت الامم المتحالفة بأقدس الالاماني ، واشرف الغايات ، من صيانة الحريات من العبث بها ، والضرب على ايدي العدوان ، وانهيار قوى الشر ، والتطلع الى عالم جديد يسود فيه السلام ، وتحفظ فيه كرامات الامم .

ان عزم حلفائنا الجبار ، وصبرهم الجميل ، في كوارث الحرب الشاقة، وايمانهم بانتصارهم وهم في اشد الازمات ، ثم فوزهم بالظفر اللامع ، لبرهان ساطع على حسن النوايا ، وصدق العزائم في سبيل الدفاع عن الحق ، والانتصار لمبادئ الانسانية ، مقرون بالفوز والنجاح ، مهما تقلبت الامور وتطورت الاحوال .

واننا بصفتنا من الامم المحاربة مع الحلفاء في حربها ، والمساعدة في المجهود الحربي مساعدة فعلية ، منذ نشوب الحرب ، لمسرورون فرحون بهذا النصر الذي احيى آمال الامم المحبة للحرية والسلام ، شاكرون الله تعالى على هذه النتيجة الطيبة ، التي تبشر الانسانية بحياة هادئة ، ورغد في العيش ، وكرامة في الحياة ، وابتهل الى الله تعالى ان ينصر السلام في اقطار العالم كلها ، وان يشمل الامم برحمته، ويمتعمهم بنعمته ، والسلام عليكم « اهـ .

تبادل برقيات التهاني :

ثم اسرع فأبرق الى ملك الانكليز هذه البرقية :

صاحب الجلالة الملك جورج السادس - لندن .

حينما بعثت الى جلالتم في شهر ايلول سنة ١٩٣٩ م ، برقية بمناسبة نشوب الحرب ، اعربت فيها عن انتصار قضية الحرية انتصارا عاجلا . وفي هذا اليوم السار ، ابعث الى جلالتم بتهاني الصميمية للأعمال التاريخية المجيدة التي حققت لقوات الحلفاء تحرير اوروبا من الاستبداد والجور ، اللذين نخيما عليهما الاعوام ، وايدت قضية الحرية البشرية . ان قوات جلالتم في هذا النصر العظيم ، ومن ورائها

بسالة الشعوب البريطانية في انكلترا ، وفي عبر البحار قد لعبت دورا عظيما . واني ارجو من جلالتم ان تتقبلوا اطيب تمنياتي ، وتمنيات الامة العراقية ، لسحق العدو بسرعة في الشرق الاقصى ، ولاستمرار سعادة ورفاه جميع رعايا جلالتم الاوفياء .

عبد الاله الوصي

ولم يشأ ملك بريطانيا السكوت على هذه البرقية فبعث بالرد الآتي :

حضرة صاحب السمو الملكي وصي المملكة العراقية - بغداد .

تلقيت بمزيد السرور برقية سموكم بتهانسي حضرة صاحب الجلالة الملك ، بمناسبة النصر في أوروبا ، الذي بعث الحرية الى كثير من الامم التي كانت فريسة الى الاعتداء الوحشي ، واني اشكر سموكم على تمنياتكم الشخصية ، والشعب العراقي ، لسرعة كسب الحرب الدائرة رحاها في الشرق الاقصى .

جورج آر. آي

كما ان الوصي ابرق الى الرئيس ترومان الامريكي هذه البرقية :

فخامة الرئيس ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية - واشنطن .

بمناسبة يوم النصر ، ارجو من فخامتكم ان تتقبلوا تهاني القلبية للانتصارات الباهرة التي احرزتها قوات الحلفاء ، والتي أدت الى زوال الاستبداد المقيت ، وتحرير أوروبا ، وحرية الامم الصغيرة ، تلك الانتصارات التي لعبت فيها القوات الاميركية دورا نبيلًا . واني ابعث الى فخامتكم بتحياتي الشخصية وتمنياتي الخالصة ، وكذلك تمنيات الامة العراقية لاستمرار رفاه وسعادة الشعب الاميركي الباسل ، ولدحر العدوان الياباني دحرا تاما سريعا .

عبد الاله الوصي وولي العهد

وقد رد الرئيس الاميركي على هذه البرقية بالجواب المقتضب الآتي :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي على المملكة العراقية - بغداد

لقد كان لبرقية سموكم الملكي ، بمناسبة نصر جيوش الحلفاء في أوروبا ، اثرها العميق في نفسي .

هاري. ايس. ترومان

وكذلك تبودلت مثل هاتين البرقيتين بين رئيس الوزارة العراقية حمدي الباجهجي ، والرئيس ترومان ، وبينه وبين المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وبينه وبين المسيو ستالين رئيس الاتحاد السوفييتي . واقيمت حفلات سمر ، ومآدب تكريم ، بمناسبة هذا النصر ، وصرفت الحكومة الى الموظفين والمستخدمين انصاف رواتبهم الشهرية ابتهاجا بهذه المناسبة .

وتلقى الوصي برقيات التهاني بهذا النصر من كل من شاه ايران محمد رضا

شاه ، ورئيس الجمهورية التركية ، ومن جهات العراق المختلفة ، وبعض مشايخ الخليج العربي .

ولعل اغرب ما حدث بهذه المناسبة ، الرسالة التي وجهها السفير البريطاني الى الشعب العراقي بمناسبة انتهاء القتال في اوروبه وهي :

رسالة السفير البريطاني :

« بعد حرب دامت خمس سنوات مثقلة بالاهوال والكوارث ، تحقق لنا النصر في الغرب على ايدي جيوش الحلفاء الباسلة المتحدة ، لقد سكنت المدافع ، ونحن واقفون الآن نشهد اوروبا الفائضة في خضم من الدمار والخراب ، ولكنها قد طهرت في النهاية من الشر الفظيع ، الذي كاد يقضي عليها وعلينا ، فلنرفع الى الله في خشوع شكرنا على خلاصنا ونجاح قضيتنا .

ان مهمتنا لم تنته بعد . اذ لا يزال اماننا واجبات عظيمة ينبغي انجازها :
اولا - علينا ان نطرد من الشرق ، كما سبق ان طردنا من الغرب ، العدوان الاثيم . فاليابان هي هدفنا الآن ، وعلينا ان نركز جميع جهودنا في القضاء على هذه الدولة الشريرة .

ثانيا - يجب علينا ان نعيد ما دمرته الحرب ، فنبنئ احسن مما بنا ابائونا ، ليشكرنا ابناؤنا .

ثالثا - ينبغي ان نضمن دوام وحدتنا ، التي هي وحدها - بمعونة الله - ضمنت لنا النصر ، لكي يضمن دوام السلم ايضا .

ونحن هنا في العراق نشكر العناية الالهية التي وقتنا اسوا المحن والكوارث التي انتابت البلدان الاخرى . لقد جاهد العراقيون والبريطانيون معا ، تحذوهم روح الصداقة والطمأنينة ، في سبيل انتصار الامم المتحدة ، فعمى ان تبقى هذه الروح وتنمو في سني السلام القادم .

واني بالنيابة عن ابناء بلادي ، احيي في هذا اليوم السعيد العظيم حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، وصاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم ، والشعب العراقي قاطبة ، واتضرع الى الله ان يوفق العراق في السير الى الامام في سبيل التقدم ، والرخاء ، والسعادة ، في عالم الاتحاد والسلم .

استسلام اليابان :

كان العلماء الالمان يواصلون السعي في الليل والنهار لاختراع ما يؤدي الى تجزئة « الذرة » واذا بالعلماء الامريكان يتوصلون الى مثل هذا الهدف ، بعد تحطيم القوة العسكرية الالمانية ، واكتشاف اسرارها من الاسرى الالمان الذين وقعوا في قبضتهم .

واستخدم الجيش الامريكي « القنبلة الذرية » في ضرب مدينة « هوريشيما اليابانية » في يوم ٦ آب ١٩٤٥ م ، فاذا بها تفتك بستين الفا من المدنيين ، وتشوه اكثر من مئة الف نسمة وتحيل هذه المدينة الى آكام من رماد ، واذا بالاشعاع الذري ينتشر الى مسافات شاسعة جدا لان فعل القنبلة كان يساوي فعل ٢٠٠٠ قنبلة عادية ، ولان تأثيرها كان يساوي ويوازي تأثير عشرين الف طن من المفرقعات ، فكان هذا الفتك الجهنمي يكفي لاستسلام اليابان ، وكانت اليابان تجس النبض في وقف القتال منذ اول آب ١٩٤٥ م .

وهللت النفوس لبادرة الاستسلام ، لانها تنهي الحرب نهائيا ، وتميد الى العالم نعمة السلام الدائم . وفي يوم ٢٤ آب ١٩٤٥ م ، ابرق نائب الوصي الامير زيد ، الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية هذه البرقية :

حضرة صاحب الفخامة هاري . ايس . ترومان - واشنطن .

يسرني ان اعبر لفخامتكم ، وللشعب الامريكي العظيم عن ابتهاجي العميق في دحر عدونا المشترك دحرا نهائيا .

زيد - نائب الوصي

فرد عليه الرئيس الامريكي بهذا الجواب :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير زيد ، نائب وصي المملكة العراقية - بغداد . ان برقية سموكم الملكي الرقيقة ، بمناسبة الانتصار على اليابان ، كان لها اعمق الاثر والتقدير في نفسي .

هاري . ايس . ترومان

كما ان وزير الخارجية ارشد العمري ، ارسل برقيات اخرى الى وزراء خارجية امريكا ، وبريطانية ، والصين ، وروسية السوفيتية ، بمال برقية الامير زيد الى الرئيس الامريكي فتلقي اجوبة مماثلة لبرقيته .

وقد ارتاح العالم لانتهاء هذه المجزرة العالمية التي ازهقت ملايين البشر، وقضت على معالم الحضارة ، وخلقت جيلا يدين بالوبقات ، ولا يرعى الذمام ، ولا يقيم للمفاهيم الانسانية وزنا .

التجارة العراقية ومشكلة الدولار

اعتاد العراق ان يستورد معظم حاجاته من « المنطقة الاسترلينية » ولا سيما من الاسواق البريطانية ، معتمدا في ذلك على « ديناره » الذي نص « قانون العملة العراقية » على امكان تحويله الى الباون الاسترليني ، فلما تطورت الحرب الاوروبية الثانية ، واقفلت في وجوه العراقيين ابواب التعامل التجاري مع اوروبا ، اضطروا الى الاتجاه نحو الاسواق الامريكية لتأمين الاستيرادات المقتضاة للعراق .

وكان العراق يصدر الى امريكا قدرا محدودا من الاصواف ، والتمور ، بكلفة

تتراوح من ٦٠٠ ألف دولار الى مليون ونصف المليون دولار في السنة الواحدة ، على حين ان الاستيراد العراقي من الاسواق الامريكية لم يبلغ يومئذ نصف ثمن الصادر العراقي . فكان طبيعيا ان يرتفع هذا الاستيراد من هذا المقدار الضئيل ، الى عشرة أمثاله خلال سنوات الحرب ، ولما كانت العملة العراقية مرتبطة بالباون الاسترليني ، وكانت « منطقة الاسترليني » هي المسؤولة عن توفير الدولارات للبلاد المرتبطة بها ، اوفدت الحكومة البريطانية ممثلا عنها الى العراق في كانون الاول ١٩٤٥ م ، لمعرفة احتياجات العراق السنوية من الدولار ، بغية تأمينها للعراق . ثم جرت مفاوضات مالية بين الجانبين : العراقي والبريطاني ، في بغداد وفي لندن لعقد اتفاقية مالية بين الحكومتين ، تكفل تأمين ما يحتاج العراق اليه من الدولار سنويا ، وثبتت استيراده العام من المواد التي اعتاد العراق استيرادها . وقد وقعت هذه الاتفاقية في يوم ٢٨ ايار ١٩٤٥ م ، وتقرر اذاعتها في بغداد ولندن في يوم اول حزيران من هذه السنة . وكان الموقعان عليها السيد صالح جبر عن العراق ، بصفة كونه « وزير المالية » والمسترج . ايج عن السفير البريطاني في العراق .

وفي يوم ٢١ ايار ١٩٤٥ م ، دعا متحدث من السفارة البريطانية في العراق الصحفيين الى الاجتماع به في « مديرية العلاقات العامة في السفارة المذكورة » لايضاح نصوص الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في ٢٨ من الشهر المذكور ، والتمهيد لها ببعض البيانات ، وهي لا تخرج في مجموعها عن الذي نشرناه فويق هذا ، وبهذه المناسبة نشير الى ما جاء في المجلد الخامس من « تاريخ الوزارات العراقية » حول مشكلة الدولارات .

تكرر الفواجع في سورية ولبنان

الاسباب المباشرة :

على اثر انتهاء الحرب العالمية في الميادين الاوروبية ، قررت الحكومة الفرنسية ان تنزل قوات جديدة في سورية ولبنان ، بحجة تيسير الحرب ضد اليابان ، لحملها على القاء السلاح والاستسلام للحلفاء ، كما استسلمت المانية من قبل ، فتقدمت الحكومتان : السورية واللبنانية بمذكرات الى كل من امريكا ، وروسية ، وبريطانية ، وفرنسة طلبتا فيها عدم ارسال قوات من الامم المتحالفة الى سورية ولبنان ، قبل الحصول على موافقة الجمهوريتين المذكورتين .

وفي الوقت الذي كان سكرتير وزارة الخارجية البريطانية يصرح في مجلس العموم البريطاني في ١٦ ايار ١٩٤٥ م ، ان الحكومة البريطانية تدرس المذكرات ، موضوعة البحث ، بعطف ، كانت الحكومة الفرنسية تنزل قواتها في ميناء بيروت ، دون الالتفات الى احتجاج الحكومتين السورية واللبنانية ، وفي الوقت نفسه كانت تحاول حمل هاتين الجمهوريتين على عقد معاهدة تحالف معها ، تضمن لفرنسا مركزا

ثقافيا ممتازا او قواعد برية وبحرية وجوية في البلدين » (١) .

وأبى الشعب اللبناني أن يستكن للاستعمار والمستعمرين فأخذ الاضراب الشامل يعم مدينة بيروت منذ يوم ١٩ أيار ، وشرع الشعب في التكتل والاستعداد للكفاح، كما لو كان مقبلا على حرب ضروس ، وجرت مفاوضات بين وزارة الخارجية اللبنانية والجنرال « بينه » ، المندوب الفرنسي العام في لبنان ، حول هذا الموضوع لم تسفر عن أية نتيجة .

واجتمع « البرلمان اللبناني » في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ، وجرت مناقشة حادة حول استمرار نزول القوات الفرنسية الى بيروت ، في الوقت الذي يجتمع « مؤتمر سان فرانسيسكو » لوضع قواعد عامة لحرية الشعوب ، وضمن استقلالها ، وكان رئيس الجمهورية اللبنانية سافر الى « شتورة » للاجتماع بزميله رئيس الجمهورية السورية ، وتقرير خطة موحدة للعمل ، كما أسرع وزير خارجية لبنان الى دمشق للمذاكرة مع « وزير خارجية سورية » .

وسبق الشاميون اللبنانيين ، فالتهمت دمشق دفعة واحدة ، وتطورت المظاهرات فيها الى اصطدام مع الوحدات السنغالية الفرنسية ، أدت الى وقوع عدة اصابات في المدنيين ، فاضطر الدرك السوري الى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المظاهرات، وكان وزيرا بريطانية وأمريكا المفوضان في بيروت والشام يجوبان الشوارع لدرس الحالة عن كثب ، وقيل أيضا انهما كانا يشحذان الهمم لمفزي سياسي بعيد .

وكانت حجة الفرنسيين في ردودهم وبياناتهم انهم اضطروا الى اتخاذ سورية ولبنان قاعدة وسطى لتسيير الحرب ضد اليابان ، وان الاستقلال الذي وافقت فرنسا مع بريطانيا وأمريكا على منحه الى كل من سورية ولبنان ، يجب ان يكون في ختام الحرب العالمية الثانية ، وليس في اثنائها . أما واقع الحال فكان يدل على ان فرنسا كانت تريد ارغام الجمهوريتين السورية واللبنانية على عقد حلف مع كل منهما، يضمن المصالح الفرنسية في الجمهوريتين ، كما لو كانت فرنسا تشرف على ضمانها بصورة فعلية .

احتجاج مجلس النواب العراقي :

وما كاد « مجلس النواب العراقي » يعقد جلسته في يوم الاثنين ٢١ أيار ١٩٤٥ م ، حتى تليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية « الاتحاد العربي » في القاهرة وهي :

معالي رئيس مجلس النواب - بغداد .

يتماذى الفرنسيون في محاولة خلق الاضطرابات بسورية ولبنان ، لأكراههما على قبول معاهدة تقضي على استقلالهما ، فجلب قوات جديدة ، والتحرش بالاهالي، ومظاهرات الجنود واعتدائهم ، وانزالهم الاعلام العربية بالقوة ، لرفع الفرنسية محليا،

(١) الشيخ بشارة خليل الخوري في كتابه « حقائق لبنانية » ج ٢ ص ١٢٩ .

وقذف البرلمان السوري بقنبلة ، وما شاكل ذلك ، يدل على ما يضمرون ، وبعد بداية اعتداء شنيع عاجل . فجمعية الوحدة العربية تناشد العراق ملكا ، وحكومة ، وشعبا ان يهب لنصرة سوريا ولبنان في محنتهما الحالية قبل تفاقمها ، وان يأخذ بيدهما كعادته في طريق النجاة من براثن الاستعمار .

(السكرتير العام - أسعد داغر (١)

وقد صرح وزير المالية صالح جبر ، على الاثر ، بأن رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، اوعز اليه ان يوضح لحضرات النواب بأن الحكومة العراقية تحتج على هذه الاعمال المخالفة للقواعد الدولية ، وانها قدمت الاحتجاجات اللازمة في هذا الصدد . فنبض نائب بغداد توفيق السويدي ، وبعد أن القى خطابا مطولا في موضوع هذا الاعتداء ، طالب بوجوب جمع مجلس جامعة الدول العربية فورا للنظر في هذا الموضوع ، فأيد هذا الطلب نواب آخرون ، ثم تقرر تكليف مقام الرئاسة فابرق البرقية التالية الى :

(١) رئيس البرلمان الانكليزي .

(٢) رئيس البرلمان الامريكي .

(٣) رئيس مجلس الاتحاد السوفيتي .

ان مجلس النواب العراقي ، الذي يمثل ارادة الشعب ، وهو الشعب الذي انضم الى التصريح المشترك للامم المتحدة ، واعلن الحرب على دول المحور ، رغبة منه في مقاومة الظلم ، وتأمين سلم يتحقق فيه للامم حرية تقرير المصير ، لا يسعه الا ان يحتج بشدة على تصرفات الحكومة الفرنسية الموقته المستنكرة ، سواء اكان ذلك بانزال قوات جديدة لتهديد الحكومتين السورية واللبنانية ، وخلق الاضطرابات لاکراههما على قبول معاهدة بالقوة تقضي على استقلالهما ، او التناول الذي وقع من قبلهم على بناية المجلس النيابي السوري ورميه بالقنابل اليدوية . ان هذه التصرفات الغربية التي قامت بها فرنسا بدافع حب السيطرة بالقوة على الشعوب الضعيفة ، مغايرة تمام المغايرة للمثل التي تحارب من اجلها الامم المتحدة ، فضلا عن مخالفتها التامة لروح ميثاق الاطلنطي . كما انها تناقض جميع التصريحات التي صدرت من بريطانيا ، والولايات المتحدة ، والحكومة الفرنسية ذاتها ، في الاعتراف باستقلال سورية ولبنان التامين . والغريب المستنكر ان يقع مثل هذا الظلم الصارخ على لبنان وسورية ، رغم كونهما عضوين رسميين في مؤتمر سان فرانسيسكو ، الذي ما اجتمع الا ليؤمن للشعوب المختلفة حريتها . ففي الوقت الذي يسجل فيه المجلس استنكاره اعمال الفرنسيين ، غير المستندة على حق ، فانه على ثقة من ان الدول الديمقراطية التي ما فتئت تحارب الظلم والاعتداء ، والتي سبق أن اعترفت باستقلال سورية ولبنان اعترافا لا تشوبه شائبة ، ستضمن ازالة هذا الاعتداء الفظيع ، وتوقف

المتدي عند حده ، وقد فوضني المجلس ان اقدم لمقامكم هذا الاحتجاج الصادر بقرار منه في جلسته المنعقدة في ٢١ ايار سنة ١٩٤٥ م .
محمد حسن كبة : رئيس مجلس النواب العراقي

احتجاج مجلس الاعيان :

وفي يوم ٢٧ ايار عقد مجلس الاعيان جلسته الاعتيادية ، فتليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية الوحدة العربية بمصر حول حوادث سورية ولبنان ، ثم نهض رئيس الوزراء فقال :

« وفي هذا اليوم وقع اعتداء شنيع من قبل الافرنسيين على الحكومتين : السورية واللبنانية ، بجلبها القوات السنغالية ، وتقديمها مطالب تخل باستقلال البلدين الشقيقين ، ثم اعتداء قواتها السنغالية على الاهلين . فالحكومة العراقية قدمت احتجاجات شديدة للهجة الى الدول الكبرى : بريطانية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وروسية ، والصين عن هذا الاعتداء ... » (١) .

وأعقب رئيس الوزراء بعض الاعيان ، فتكلموا حول هذا الاعتداء كلاما مطولا ، ووافق المجلس على ارسال برقيات احتجاج الى برلمانات الامم المتحدة ، على نحو ما جاء في البرقيات التي طرأها رئيس مجلس النواب ، الى تلك البرلمانات ، فكانت برقيات مجلس الاعيان ما يلي :

١ - رئيس مؤتمر سان فرانسيسكو (فرانسيسكو)

٢ - رئيس مجلس اللوردات (لندن)

٣ - رئيس مجلس الشيوخ (واشنطن)

٤ - رئيس مجلس الاتحاد السوفياتي (موسكو)

ان مجلس الاعيان العراقي ، المعرب عن شعور الشعب ، الذي أعلن الحرب على دول المحور بدافع الذود عن العدل والحريات ، ووقف في صفوف الامم الديمقراطية يناضل الظلم والظلمين . ويعمل في سبيل خلق عالم جديد يسود فيه العدل ، ويتحقق للامم على اختلافها حق تقرير المصير ، يستنكر العدوان المسلح الذي ركنت اليه حكومة فرنسة لفرض سيطرتها على بلدين ، حليفين ، ديمقراطيين ، آمنين ، لا يشدان غير حقهما الطبيعي المشروع في الحياة والحرية والاستقلال ، ذلك الاستقلال الذي اعترفت به بريطانيا ، وامريكة ، وروسية ، والصين ، وكثير من الامم المتحدة . ان قيام فرنسة للمرة الثانية بهذه الاعمال المنكرة ، وخلق الاضطرابات في بلد آمن ، ولجئوها الى القوة والعنف ، وسفكها الدماء البريئة لاغتصاب الحقوق في نفس الوقت الذي تجتمع فيه وفود امم العالم الديمقراطي - بما فيها وفدا سوريا ولبنان - في سان فرانسيسكو لوضع نظام للعالم الجديد ، الذي يقر للامم الضعيفة مصيرها ، لئلا أكبر صدمة يصاب بها الراي العالمي الحر ، وأعظم خيبة للامم الذي اعتقدت بانها

(١) محاضر مجلس الاعيان ص ١٨٨ من الاجتماع العادي التاسع عشر .

قد تحررت من خوف العدوان على استقلالها ، بزوال النازية والفاشستية . ان عمل
فرنسة في سورية ولبنان يعد اهانة للملايين الارواح التي قدمتها الانسانية دفاعا عن
الحرية . فالمراق بصفة كونه دولة عربية تربطه بسورية ولبنان روابط الدم ،
والحلف ، والجوار ، وبصفة كونه دولة حليفة محاربة ، يغار على المثل العليا التي
حارب من اجلها ، فهو لهذا يستنكر قيام فرنسة بما يمس هذه المثل ، ويؤمل من
العالم المتمدن الحر ان يقف في وجه فرنسة ، دفاعا عن العدل والحرية ، وتنفيذا
لميثاق الاطلنطي .

وقد فوضني المجلس ان ارفع لمقامكم هذا الاحتجاج الصادر بقرار منه في
جلسته المنعقدة في ٢٣ مايس ١٩٤٥ م .
صالح باش اعيان - رئيس مجلس الاعيان العراقي

احتجاج مجلس الوزراء :

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع في يوم ٢٠ ايار ١٩٤٥ م ، واتخذ هذا القرار :
« استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل
وزير الخارجية ، حول الحالة السائدة الآن في سورية ولبنان ، من جراء انزال
السلطات الفرنسية هناك قوة من الجيش الافرنسي ، دون استئذان من الحكومة
المحلية ، واطلع المجلس ايضا على البرقيات الواردة الى وزارة الخارجية من
المفوضيات العراقية ؛ واستمع الى بعض البيانات التي اوضحها وكيل مدير الخارجية
العام ، الذي احضر امام المجلس ، وبعد المداولة قرر المجلس رفع برقيات الى الدول
المعظمة احتجاجا على تصرف الحكومة الفرنسية الذي يخالف المبادئ الدولية حسب
الشكل المرفق بهذا القرار » اهـ .

والبرقيات التي يشير اليها هذا القرار الوزاري ، شبيهة بالاحتجاجات التي
اثبتنا بعض نصوصها فوق هذا ، والتي صدرت من رئاستي مجلسي الاعيان
والنواب .

مظاهرات صاحبة :

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ ايار ايضا ، قامت مظاهرات سلمية في شوارع
بغداد للاحتجاج على تصف الفرنسيين في سورية ولبنان ، كما قامت مظاهرات اخرى
في بعض الانحاء ، اسفرت عن رفع برقيات التأييد لموقف الحكومة .
ورفعت « نقابة المحامين في بغداد » برقيات استغاثة الى كل من رئيس الوزراء ،
والسفير البريطاني ، ووزير اميركا المفوض ، والسكرتارية العامة لمؤتمر سان
فرنسيسكو ، والى نقابات المحامين في الدول العربية ، للتدخل في امر الاعتداء
الفرنسي على القطرين الشقيقين المذكورين ، كما قامت بمثل هذه الحركة النشطة
« جمعية الصحفيين العراقية » .

مجلس الجامعة العربية :

واسرع مجلس جامعة الدول العربية الى عقد اجتماع مستعجل في يوم ٤ حزيران ١٩٤٥ م ، لبحث الموقف العام في سورية ولبنان ، وحضر الاجتماع وفد العراق المكون من رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، والسيد : توفيق السويدي ، وصادق البصام ، فكانت جلسات الاجتماع صاخبة واسفرت عن تقديم الاحتجاجات الماثلة .

موقف بريطانية وامريكة :

قلنا ان وزيري امريكة المفوضين في سورية ولبنان ، كانا يجوبان بسيارتهما للوقوف على الحالة العامة عن كثب ، وقيل انهما كانا يشحذان الهمم . وقد رأت الحكومة البريطانية ان تتدخل في الامر فاصدرت هذا البيان :

« ان حكومة صاحب الجلالة ، عالمة بالوضع الخطير الذي نشأ مؤخرا في سورية ولبنان ، ولكن على الاخص في سورية ، وهي تأسف لان الجو التحمس قد اضطرب من جراء ارسال بعض النجذات الفرنسية ، وان هذا الامر قد ادى الى قطع المفاوضات الجارية لتسوية عامة بين سورية ولبنان من جهة ، والحكومة الفرنسية من جهة اخرى .

« ان حكومة صاحب الجلالة قائمة الآن بالمداولات مع حكومة الولايات المتحدة ، كما انها على اتصال مستمر بالجهات التي يخصها الامر حول هذه التطورات ، ولها كل الامل بانه سوف لا يتخذ اجراء ما في غضون ذلك من شأنه ان يؤثر بصورة سيئة على الحل الودي للنقاط المختلف عليها » . اه .

اما بلاغ الحكومة الامريكية فكان ما يلي :

« ان حكومة الولايات المتحدة كانت قد قامت بمحادثات مع حكومة فرنسا في الاشهر الاخيرة ، الحث فيها على فرنسا بأن تبذل الحكومة الفرنسية كل ما في وسعها للوصول الى اتفاق تغمره روح الصداقة ، لفهم القضايا القائمة فهما مناسبا ، فيما يتعلق باستقلال البلدين الآخرين مع ملاحظة المصالح الافرنسية فيهما دون تمييز .

« ان من سوء الحظ قيام هذه الخلافات في وقت صممت فيه الامم المتحدة على انشاء منظمة الامن الدولية ، وخاصة بين أعضاء من الامم المتحدة نفسها ، تؤدي الى اضطرابات وضحايا في الارواح .

« ان حكومة الولايات المتحدة تواصل الحاحها على حكومات فرنسا ، وسورية ، ولبنان ، بعدم الركون الى اي عمل يحرج الحالة ، او يؤدي الى اقامة المراقيل في سبيل الوصول الى تسوية عادلة في جو من الصداقة » . اه .

التدخل الفعلي :

لم تعبأ السلطات الفرنسية بصرخات الدول العربية، ولا اعارت مذكرات الدول العربية اي اهتمام ، فأخذت وحداتها العسكرية تندفق على سورية ولبنان كالسيل . وقد عقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة ، استعرض فيها الحالة الداخلية ، وبحث موقف الدول العربية من الاعتداء الفرنسي ، كما عقدت الجمعية العمومية لنقابة المحامين اجتماعا قررت فيه :

« تفويض مجلس النقابة الاتصال بالحكومة ، وحثها على الاستعانة بالجيش العربية فوراً لصيانة استقلال البلاد المهددة » .

وتطورت الحالة في سورية فأخذت الرشاشات الفرنسية تحصد ارواح الاهلين حصداً ، والحرائق تعم المخازن والمستودعات ، وقطعت اسلاك التلغونات ، فعدلت الحكومة البريطانية عن موقف الملاينة ، وأعلن المستر ايدن وزير خارجية بريطانية ، في مجلس العموم البريطاني ، ان حكومته قررت اخيراً ان لا تقف بعد الآن مكتوفة الايدي تجاه الحالة السائدة في سورية ولبنان ، وان المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، أبلغ المسيو ديفول بأن الحكومة البريطانية تأسف جداً لاضطرابها الى اصدار اوامرها الى « القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق الاوسط » بأن يتدخل للحيلولة دون الاستمرار في سفك الدماء ، وطلب الى المسيو ديفول ان يأمر القوات الفرنسية بوقف القتال ، وعدم اطلاق النار فوراً ، ووجوب انسحاب الجيش الى ثكناته تجنباً لوقوع الاصطدام بين القوات البريطانية والقوات الفرنسية ، وعقد هدنة مؤقتة حتى يبيت في مصر الحاميات الفرنسية في سورية ولبنان ، بعد عقد مؤتمر ثلاثي في لندن من ممثلي بريطانية ، وأمريكا ، وفرنسة ، لان موقف قوات الحلفاء في الشرق الاوسط بات مهدداً بالخطر فما وسع السلطات الفرنسية غير الازعان لهذا التدخل البريطاني ، فسحبت القطعات الى ثكناتها ، وتولى الجيش البريطاني الضبط العام .

ويقول المستر تشرشل في خطاب القاه في مجلس العموم البريطاني في يوم ٥ حزيران سنة ١٩٤٥م ، ان الضحايا في الاضطرابات السورية الاخيرة بلغت خمسمئة قتيل في الجنود والاهلين ، وان عدد الجرحى بلغ الالف نسمة . واخيراً اضطرت القوات الفرنسية في دمشق ، وحمص ، وحماه ، وحلب ، وسائر المدن السورية ، للانسحاب الى لبنان .

المساعدات من العراق :

وجهت « جمعية الهلال الاحمر العراقية » نداء مستعجلاً الى العراقيين ناشدتهم فيه مد يد العون الى شهداء سورية ، وإلى العائلات المنكوبة فيها . فتألف رهط كبير من الاطباء والمضمدین والمرضات ، سافر الى دمشق كبعثة طبية تعمل في الحقل الانساني ، كما شحنت كمية من الرز تجاوز وزنها عشرين طناً ، الى اعانات مالية كبيرة ارسلت الى المنكوبين .

وتبدلت برقيات التآسي بين ساسة العراق وساسة سورية ، وهكذا ظفرت سورية بطرد الحاميات الفرنسية من بلادها ، كما ظفر لبنان بمثل ذلك من بعد ، واصبحت الجمهوريتان السورية واللبنانية تتمتعان بالاستقلال الفعلي بفضل تضامن البلاد العربية .

زيارة الوصي لامريكا

كيف دبّرت الزيارة ؟

اعرب الامير عبد الاله ، عن رغبته في زيارة الولايات المتحدة الامريكية ، فتلقى وزير الخارجية العراقية ارشد العمري ، من وزير امريكة المفوض في بغداد ، لوي هندرسن هذه الرسالة في ٦ آذار سنة ١٩٤٥ م :

« صاحب المعالي !

« لي الشرف أن اخبر معاليكم بانني استلمت اليوم رسالة من حكومتي مفادها: ان الرئيس يسره ان صاحب السمو الملكي ينوي زيارة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الربيع ، وان الرئيس يسره ان يستقبل الوصي في واشنطن في ١٩ نيسان. فضلا عن هذا فان الرئيس اعرب عن امله بان الوصي سيستطيع ان يقضي ليلة ١٩ نيسان كضيفه الشخصي في البيت الابيض ، وبعد ذلك يستمر الوصي ضيفا لدى حكومة انولايات المتحدة الامريكية في بلير هاوس ، وهو المسكن الكائن عبر الشارع المقابل للبيت الابيض ، والذي تستعمله حكومة الولايات المتحدة لاغراض نزول رؤساءالدول والضيوف الممتازين . وبعد زيارة الوصي لواشنطن ، ان حكومتي تعد له رحلة في انحاء الولايات المتحدة ، والتي ستزود تفاصيلها في تاريخ قادم .

« اكون مقدرا لمعاليكم لو امكن اخباري في اول مناسبة هل ان صاحب السمو الملكي يقبل دعوة الرئيس ام لا ؟ وان حكومتي ترجو ايضا ان استفسر عن التاريخ الذي يرغب سموه فيه ان يذاع خبر الزيارة » اه .

لقد رحب الوصي بالدعوة كثيرا ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٨ آذار ١٩٤٥ م الموافقة على قبولها ، وعلى ان يقوم الامير زيد بواجبات الملك، وصدر هذا البلاغ :

البلاغ الرسمي :

« اخبر معالي وزير امريكة المفوض في بغداد ، معالي وزير الخارجية العراقية، بانه تلقى رسالة من حكومته مفادها : ان فخامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية يسره ان يستقبل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لجلالة الملك المعظم في واشنطن في ١٩ نيسان ١٩٤٥ م ، وان فخامة الرئيس اعرب عن امله

ان يكون سموه الملكي ضيفا لدى فخامته في واشنطن اعتبارا من ليلة ١٩ نيسان ١٩٤٥ م ، ثم يستمر سموه الملكي ضيفا لدى حكومة الولايات المتحدة مدة بقائه في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد اعرب حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عن موافقته السامية على هذه الزيارة » .

مدير الدعاية العام

٢٤ آذار ١٩٤٥ م

وفاة الرئيس روزفلت :

وبينما كانت الاستعدادات تجري لسفر الوصي في يوم السبت الموافق ١٤ نيسان ، وافت الانباء معلنة وفاة صاحب الدعوة في يوم ١٢ من هذا الشهر ، فصدر هذان البلاغان :

(١) تفضل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد لجلالة الملك المعظم ، فامر بتأجيل سفر الركاب الملكي الى خارج المملكة العراقية ، وذلك لمناسبة وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .

(٢) قررت الحكومة تنكيس الاعلام في جميع انحاء العراق لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من صباح يوم ١٣/٤/١٩٤٥ م ، وذلك حدادا على وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .

مدير الدعاية العام

بغداد ١٤ نيسان ١٩٤٥ م

كما ان الوصي امر بتنكيس الاعلام على القصور الملكية لمدة عشرة ايام ، وابرق الى الرئيس الجديد هذه البرقية :

فخامة المستر هاري. ايس. ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية - واشنطن .

كان لنمي الفقيد العظيم الرئيس روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية ، اعظم اثر في نفسي ، فاقدم لكم وللشعب الامريكي باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وباسمي ، وباسم الشعب العراقي احر التعازي بوفاة رئيسكم المحبوب .

عبد الاله الوصي

وقد رد الرئيس الامريكي الجديد على هذه البرقية بهذا الجواب :

صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي المعظم - بغداد .

اعرب لسموكم الملكي ، ولحضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، وللشعب العراقي ، عن شكري العميق لعواطفكم الكريمة المبررة ببرقية سموكم الرقيقة .

هاري. ايس. ترومان

وجدت الدعوة على عهد الرئيس الامريكى الجديد المستر ترومان ، فبعث القائم باعمال المفوضية الامريكية في بغداد ، الى رئيس الوزارة العراقية الكتاب التالي في ٥ ايار ١٩٤٥ م :

يا صاحب الفخامة .

اتشرف ان اخبر فخامتكم : انني قد تلقيت برقية من وزير الخارجية ، يبين فيها ان رئيس الولايات المتحدة ، يسه ان يقوم صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لصاحب الجلالة ملك العراق ، بزيارة للولايات المتحدة الامريكية في اواخر الشهر الحالي ، ومن المقترح ، اذا كان ذلك موافقا لسموه الملكي ، ان يجعل وصوله الى مدينة نيويورك في السادس والعشرين من شهر مايس ، او حوالي ذلك ، ويرغب الرئيس في ان يقضي سموه الملكي ليلة ٢٨ مايس في البيت الابيض ، وسيقيم الرئيس في تلك الليلة مأدبة عشاء تكريما لسموه الملكي المعظم ، وبعد زيارة سموه للبيت الابيض ، سيقضي عدة ايام في « بيت بلير » وتقترح حكومتى اذا كان ذلك موافقا لسموه الملكي ، ان يكون منهج الركاب الملكي نظير المنهج المقترح لزيارته للولايات المتحدة قبل وفاة المرحوم الرئيس روزفلت ، وتود المفوضية ان تعلم في اسرع ما يمكن اذا كان سموه الملكي المعظم يستطيع ان يقبل دعوة الرئيس .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

القائم بالاعمال بالوكالة - وليم دي مورلاند

اجل ! قبل الوصي هذه الدعوة بلهفة شديدة ، وغادر العراق جوا في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ ايار ١٩٤٥ م ، يصحبه كل من السادة : نوري السعيد ، وعلي جودت ، وداود الحيدري ، والدكتور سندرسن ، والمرافق عبيد عبدالله المضايقي . وفي يوم ٢٦ من هذا الشهر ، هبطت طائرته في « مطار نيويورك » فاستقبل فيها استقبالا تقليديا فخما . وفي يوم ٢٨ منه انتقل الى واشنطن ووضع اكليلا على ضريح الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية سابقا وهو يقول :

« لم تكن خسارة روزفلت خسارة للامريكيين وحدهم فحسب ، بل شملت جميع الشعوب المحبة للحرية في ارجاء العالم ايضا » .

وفي واشنطن استقبل الوصي استقبالا رسميا ، وقابل في اليوم التالي لوصوله الرئيس ترومان ، ثم صار يتفقد معالم الولايات المتحدة ، ومدنها ، ومناظرها ، ومشاريع الري فيها ، وكذلك محطات توليد القوة الكهربائية ، ونحو ذلك وفق منهاج اعدته الحكومة الامريكية له استغرق تنفيذه شهرا كاملا اذ غادر سموه مدينة شيكاغو الى مدينة اوطاوه ، عاصمة كندا ، في يوم ٢٧ حزيران ١٩٤٥ م .

زيارة لندن :

وكانت الحكومة البريطانية قد رتبت زيارة رسمية للوصي الامير عبدالاله ، تبدأ

بعد انتهاء زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية . فوصل سموه الى لندن في اليوم السابع من تموز ١٩٤٥ م ، واستقبل فيها استقبالا رسميا اشتركت فيه الهيئات المختلفة .

وقد تحدث الوصي الى مراسل رويتر قائلا انه « سيبحث اجراء بعض التعديلات في المعاهدة العراقية - البريطانية مع المسؤولين في بريطانية اثناء اقامته في لندن ، وان هذه التعديلات ستحدد وضع قوات القواعد البريطانية في العراق ، الى تعديلات اخرى » وهذا ما ادى الى وضع معاهدة بورتسموث في كانون الثاني سنة ١٩٤٨ م .

وقد استغرقت زيارة الوصي لانكلترا (٤٧) يوما اقيمت له خلالها مآدب تكريمية ، وحفلات متنوعة . وفي يوم ٢٥ آب ١٩٤٥ م غادر سموه لندن الى فرنسا في طريقه الى تركيا .

زيارة تركية :

فقد رتبت زيارة للوصي الى تركيا تستغرق خمسة ايام ، فبلغ سموه الاستانة « اسطنبول » على ظهر الطراد الانكليزية اجاكسن في يوم ١٥ ايلول سنة ١٩٤٥ م ، ومكث فيها يومين في زيارة شخصية ، ثم انتقل الى انقرة فمكث فيها ثلاثة ايام بضيافة الحكومة ، حيث اقيمت له خلالها الحفلات والمآدب التقليدية ، والقيت الخطب الودية المناسبة .

وقفل الوصي راجعا الى العراق فبلغ بغداد في يوم الخميس ٢٠ ايلول ١٩٤٥ م عصرا ، حيث استقبل استقبالا رسميا ، واقامت امانة العاصمة - في اليوم التالي - حفلة فخمة لسموه في « بهو الامانة » حضرها جمهور كبير من مختلف الطبقات ، والقي فيها الوصي خطاب شكر على ما لقيه من حفاوة وتكريم .

ولا نرتاب اذا قلنا ان العراق قد استفاد من هذه الرحلة فوائد جلية ، ولا سيما ما كان منها للولايات المتحدة الامريكية ، فقد عرفت الامريكيين هذه البلاد الناشئة ، ومنتنت علاقات السود بين العرب والامريكيين ، وخلقست سوقا جديدا للمنتجات العراقية « ولا سيما التمور » .

على ان زيارة الوصي الى انقرة لم تخل من فائدة للعراق ولتركية معا ، فقد اصدرت الحكومة التركية بيانا رسميا في ٢٠ ايلول ١٩٤٥ م قالت فيه :

« كانت زيارة سمو الوصي المعظم فرصة لتدقيق ما يقتضيه عالم ما بعد الحرب على ضوء ميثاق الامم المتحدة ، الذي انضمت اليه تركيا والعراق ، بما يتفق ومصالح الدولتين المشتركة . فقد تجلت اثناء الزيارة وحدة المصلحة والراي في الشؤون الاقتصادية ، والسياسية ، والغايات ، وان كل تطور بين تركيا والعراق سيكون موافقا لباقي اقطار الشرق الادنى ، التي تحمل نفس العقلية ، بقدر ما هو موافق لمصلحة الدولتين الجارتين الشقيقتين » اهـ .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان السيد نوري السعيد تخلف في تركية ، بعد نزوح الوصي عنها ، وقد دخل في مفاوضات مع الحكومة التركية لعقد معاهدة واتفاقات خطيرة ظهر اثرها بعد استقالة « الوزارة الباجية الثانية » وقيام « الوزارة السويدية الثانية » .

حوادث وامور مختلفة

١ - سافر الامير عبد الاله الى عمان والقاهرة في يوم ١٧ ايلول ١٩٤٤م ، فقامت مقامه هيئة نيابة مكونة من نائب رئيس مجلس الاعيان صالح باش اعيان ، ورئيس مجلس النواب الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والعين السيد محمد الصدر . وقد جرى تحليف هذه الهيئة اليمينية الدستورية امام مجلس الوزراء يوم ١٦ ايلول ، وعاد سموه في ٥ تشرين الاول ١٩٤٤ م .

٢ - عاد الى عاصمة ملكه في يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٤٤ م ، الملك فيصل الثاني ، بعد ان قضى اشهر الصيف في الاسكندرية .

٣ - تقرر عقد « مؤتمر التجارة العالمي » في نيويورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٤م وقد دعي العراق الى الاشتراك في هذا المؤتمر ، فتألف وفد من السادة نوري فتاح ، وعبد الهادي الجبلي ، واسكندر اسطيفان ، وخضوري شكر ، وسكرتير غرفة التجارة مير بصري ، لتمثيل غرفة تجارة بغداد في هذا المؤتمر . وقد غادر الوفد العراق جوا في يوم ١٨ تشرين الاول من هذه السنة .

٤ - اراد جماعة من القوميين ان يعقدوا اجتماعا في جامع الحيدر خانة في يوم الجمعة الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٤٤م ، لاطهار شعورهم نحو فلسطين ، فحالت السلطة دون ذلك بحجة « ان الوضع الحاضر لا يسمح بعقد مثل هذه الاجتماعات » .

٥ - اطلق يهوديان اراهيان في القاهرة النار على اللورد موين الوزير البريطاني المقيم هناك ، في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤م ، فاردياه قتيلا ، فتبودلت بين الوصي وملك الانكليز برقيات التعازي بهذه المناسبة ، كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين وزارتي الخارجية في بغداد ولندن .

٦ - صدرت الارادة الملكية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤م باسناد « منصب وزارة التموين » الى السيد يوسف غنيمة ، بعد ان اشغل هذا المنصب بالوكالة وزير المالية السيد صالح جبر ، منذ تكوين « الوزارة الباجية الثانية » في ١٩ آب من هذه السنة .

٧ - افتتحت هيئة المدرسة الجعفرية في بغداد اكتابا لجمع خمسين الف دينار لتشييد بناية جديدة لهذه المؤسسة القديمة ، فتبنى وزير المالية السيد صالح جبر هذا المشروع ، واستطاع ان يجمع مئة وخمسين الف دينار لهذه المدرسة ، وان يشيد لها عمارة من افخم العمارات التي عرفتها بغداد يومئذ وكانت المدرسة جديدة بهذه المساعدة لما اسدته من خدمات جليلة لابناء العراق في مختلف الظروف منذ

٨ - دعت الحكومة العراقية الى الاشتراك في « مؤتمر الطيران المدني » الذي يعقد في « شيكاغو » في امريكة في تشرين الثاني ١٩٤٤ م ، فندبت وفدا مكونا من العقيدين : سامي فتاح ، واكرم مشتاق ، ومن مدير الطيران المدني في البصرة علي فؤاد ، لحضور هذا المؤتمر . وقد غادر الوفد العراق في ٢٨ تشرين الاول من هذه السنة لحضور المؤتمر .

٩ - افرجت الوزارة عن ثمانية معتقلين في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٤ ، وافرجت عن ٤٨ معتقلا في ١٥ نيسان سنة ١٩٤٥ ، وفي يوم ٢٠ ايار افرجت عن ٣٥ معتقلا ، كان من بينهم السيد الحسيني صاحب هذا الكتاب وفي ٤ حزيران افرجت عن ستة معتقلين آخرين ، وفي ٢٧ ايلول ١٩٤٥ افرجت عن (٢١) معتقلا بعد ان انتهت الحرب وانتفت الغاية من الاعتقالات .

١٠ - لما توفي مصلح الشرق العظيم السيد جمال الدين الافغاني في ٩ آذار من عام ١٨٩٧ م ، دفن في الاستانة ، وقد شاءت حكومة الافغان ان تنقل رفاته الى بلادها ، بعد هذا الزمن البعيد ، فاجرت مراسلات مع السلطات المختصة اسفرت عن وصول الرفاة الى بغداد في يوم ١٠ كانون الاول ١٩٤٤ م ، في طريقها الى الافغان ، فاحتفل بوصولها احتفالا رسميا . وبعد ان اودعت في الحضرة الكيلانية اربعة ايام ، نقلت جوا الى الهند في يوم ١٤ من هذا الشهر ، في طريقها الى افغانستان .

١١ - غادر بغداد جوا الى القاهرة في يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٤٤ م ، وزير الخارجية ارشد العمري ، للاتحاق بنوري السعيد بصفة كونهما عضوين في اللجنة الفرعية لـ « جامعة الدول العربية » فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء الباجهجي . وعاد الوزير العمري الى بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٥ .

١٢ - بينما كان القطار الصاعد في سامراء واقفا في صباح يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٤٤ م ، حدثت رجة عظيمة بسبب القطار النازل فادى ذلك الى وفاة تسعة من المسافرين ، وجرح خمسة عشر منهم نتيجة لاهمال بعض الامور الفنية .

١٣ - سافر الى سورية في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٥ م ، وفد تجاري عراقي لوضع اسس المقايضة التجارية بين العراق وسورية ، بعد ان فاضت في العراق بعض المنتجات الزراعية والحيوانية : كاللدة ، والسسم ، وبذر الكتان ، والصوف ، والجلود ، والاغنام ، في حين كانت البلاد في حاجة ماسة الى الصابون ، والزيتون ، والاقمشة الحريرية الفائضة عن احتياج سورية . وبعد ان قام الوفد بمهمته قياما موافقا في كل من سورية ، ولبنان ، وفلسطين ، عاد الى العراق في يوم ٣١ آذار من هذه السنة .

١٤ - ووصل الى بغداد اللفتننت جنرال السر آرثر سمث ، قائد القوات البريطانية العام في العراق وايران ، فقام وسمو الوصي بزيارة المنشآت العسكرية

البريطانية ، والمعامل التابعة للجيش البريطاني في العراق ، وذلك في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٥ م .

١٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اول شباط ١٩٤٥م الموافقة على غياب الوصي عن العراق للسفر الى شرق الاردن لمدة اسبوع اعتبارا من يوم ٤ من هذا الشهر ، وعلى تولية الامير زيد حقوق الملك المنصوص عليها في القانون الاساسي . وقد سافر الوصي في ٤ شباط ، وعاد الى العراق في يوم ٧ منه ، وبحث اثناء وجوده في « عمان » موضوع الوحدة العربية مع عمه الامير عبدالله امير شرق الاردن ، ووجوب توحيد سياسة العراق والاردن في مؤتمر الجامعة العربية الذي يعقد في مصر بعد بضعة اسابيع .

١٦ - جرت في يوم ١٤ شباط ١٩٤٥م حفلة تقديم اوراق اعتماد « الميسو زيتريف كريكوري تيتوفتش » كأول وزير مفوض واول مندوب سوفياتي فوق العادة في العراق الى الوصي ، وهكذا تم تمثيل روسية السوفييتية في العراق اعتبارا من هذا التاريخ .

١٧ - اغتيل رئيس وزراء مصر احمد ماهر باشا ، في القاهرة في يوم ٢٥ شباط ١٩٤٥م ، لاتهامه بمملاته للسياسة البريطانية ، فتبدلت برقيات التعازي بين رئاسة مجلس الاعيان العراقي وبين رئاسة مجلس الشيوخ المصري ، كما تبدلت بين رئيسي الوزراء في العراق والقاهرة وكذلك بين المقامات الدبلوماسية في القطرين الشقيقين .

١٨ - وصل الى بغداد في يوم ٨ آذار ١٩٤٥م ، الوزير البريطاني المقيم في الشرق ، السير ادوارد كريك ، واجتمع برجال الحكومة ، وبسمو الوصي ، وبعض السياسيين البارزين . وبعد ان انجز محادثاته هذه ، عاد الى القاهرة في الحادي عشر من هذا الشهر .

١٩ - غادر العاصمة جوا الى القاهرة في يوم ١٥ آذار ١٩٤٥م ، وزير الخارجية ارشد العمري ، لحضور مؤتمر الجامعة العربية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء حمدي الباجه جي .

٢٠ - روتعت بغداد في يوم ١٦ آذار ١٩٤٥م بوفاة الشاعر العراقي الخالد ، معروف الرصافي فشيخته الى مرقداه الاخير بالعبرات والزفرات .

٢١ - كان السر كنهان كورنواليس قد سحب المغفور له الملك فيصل الاول ، عند اول مجيئه الى العراق في حزيران سنة ١٩٢١م ، وبعد المناداة بجلالته ملكا على العراق في ٢٣ آب من هذه السنة ، عين المومي اليه مستشارا لوزارة الداخلية فلبث في منصبه هذا الى عام ١٩٣٥م ، حيث رفضت « الوزارة الهاشمية الثانية » تجديد عقد استخدامه او تمديده . وكانت كلمة المستشار هي العليا في السياستين العراقيتين ، الخارجية والداخلية . ولما حدث الانقلاب العسكري في اول نيسان ١٩٤١م ، عاد الى العراق كسفير لبريطانية فكانت سياسته ذات مغزى بعيد الاثر . وبناء على قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استبدل كورنواليس بالمستر ستون هيوبير ، فاقامت

له مآدب تكريمية متنوعة اهمها المادبة التي اقامها له الوصي في ٢٧ آذار ١٩٤٥ م . وقد غادر البلاد نهائيا في ٣١ من هذا الشهر .

٢٢ - غادرت بغداد الى فلسطين في يوم ٢٩ آذار ١٩٤٥ م ، بعثة من الشبان الحقوقيين اوفدتها « مديرية النفوس العامة » لدراسة الاساليب الحديثة المتبعة هناك في احصاء السكان ، تمهيدا لاجراء احصاء عام للنفوس في العراق في اواخر عام ١٩٥٧ م .

٢٣ - وصل الى بغداد قادما من تركيا في يوم اول نيسان ١٩٤١ م ، الامير زيد للقيام باعباء الملك بالوكالة اثناء زيارة الوصي للولايات المتحدة الامريكية .

٢٤ - ووصل اليها قادما من عمان في يوم ٤ نيسان ١٩٤٥ م ، سمر باشا الرفاعي رئيس وزراء شرقي الاردن ، لاجراء مباحثات حول فلسطين ومستقبل الامارة الاردنية ، فحل ضيفا على الحكومة ، واقيمت له مآدب تكريمية متنوعة ، وفي يوم ١٢ من هذا الشهر عاد الى بلاده موجها الى العراق ، حكومة وشعبا ، الشناء على ما لقيه من حفاوة واکرام .

٢٥ - ووصل اليها في اول ايار ١٩٤٥ م ، وفد تركية التجاري المؤلف من مدير الانحصار العام ، ومدير امور البيع ، ومشاور وزارة التجارة ، لاجراء مباحثات تجارية مع الهيئات الرسمية ، والشركات المالية ، وايجاد اسواق محلية لمنتجات تركية ، لقاء بعض المنتجات العراقية ، واستطاع الوفد المذكور ان يوقع اتفاقية مقايضة مع السلطات العراقية في اوائل تموز ١٩٤٥ م .

٢٦ - كان قد تكون في مصر « اتحاد عربي » من بعض الشخصيات الكريمة في القاهرة ، التي تدین بالقومية العربية ، وتكون له فرع في العراق . وفي يوم ١٩ ايار ١٩٤٥ م حل على ضفاف دجلة وفد هذا الاتحاد المكون من رئيسه فؤاد اباطه ، ومن اعضاء مجلس ادارته عبد الستار الباسل بك ، ومحمد توفيق خليل بك ، والدكتور محمد اسعد ، وامين سره العام ، وصرح رئيس الوفد انه قادم الى العراق للاشتراك في الجمعية العمومية للاتحاد العربي في بغداد - الذي تأسس على غرار الاتحاد العربي بمصر - والسعي الى تأسيس اتحادات عربية مماثلة في سورية ، ولبنان ، وشرقي الاردن ، وفلسطين ، ثم تدعيم الصداقة بين العرب الذين يعملون لخدمة العروبة والتضامن الشعبي . وبعد ان عقد « المؤتمر السنوي » لنادي الاتحاد العربي في يوم ٢٠ ايار ، غادر المصريون المحترمون العراق في ٢٥ من هذا الشهر .

٢٧ - دعي « مجلس الجامعة العربية » الى الاجتماع في ٤ حزيران ١٩٤٥ م لبحث موضوع اعتداء فرنسا على لبنان ، وسورية ، فسافر رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، الى القاهرة جوا في اليوم الثالث من هذا الشهر ، لحضور هذا الاجتماع ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان ، وفي الوقت نفسه فقد سافر الى القاهرة لحضور هذا الاجتماع كل من السيدين : توفيق

السويدي ، وصادق البصام ، عضوا العراق في الوفد العراقي برئاسة الباجه جي الى هذا الاجتماع . وقد عاد الرئيس الى بغداد في ١٢ حزيران ١٩٤٥ م ، وصرح « ان القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على غاية من الخطورة ، وهي قرارات حازمة وشديدة ، والامل قوي بان سورية ولبنان ستتخلصان من كابوس الاستعمار الفاشم » .

٢٨ - لبي دعوة ربه في يوم الاثنين الموافق ١١ حزيران ١٩٤٥ م السيد خالد سليمان شقيق رئيس الوزراء الاسبق حكمة سليمان وكان قد اشغل منصب وزارة الري والزراعة في عام ١٩٢٩ م .

٢٩ - مرت ببغداد في صباح يوم ٢٠ حزيران ١٩٤٥ م - في طريقها الى القاهرة - الملكة فوزية اميرة طرة ايران ، فاستقبلت من قبل السلطات الحكومية والجهات العليا .

٣٠ - سافر الى القاهرة جوا في يوم ٨ تموز ١٩٤٥ م ، رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، ليقضي مدة من الزمن في الاسكندرية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى احمد مختار بابان وزير العدلية مدة غياب السيد الباجه جي عن العراق ، وعاد الرئيس الى بغداد في ٢٤ آب .

٣١ - وفد على بغداد في يوم ١٥ ايلول ١٩٤٥ م ، عضوان من اعضاء الكونغرس الامريكى للتعرف على معالم العراق الحديثة ، وحلا ضيفين على الحكومة في « القصر الابيض » وقد اقيمت لهما مأدب وحفلات تكريمية رسمية وغير رسمية ، واجتمعا بمختلف الشخصيات السياسية ، والتجارية ، والثقافية ، كما اجتمعا بالصحفيين ، وبعد يومين سافرا جوا الى القاهرة .

٣٢ - صدر بلاغ رسمي من وزارة الخارجية العراقية في يوم ٢٦ ايلول ١٩٤٥ م يقول :

« قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥ م ، انتهاء العلاقات مع الحكومة البولونية الموقته في لندن سابقا ، وقد ابلغ القائم باعمال المفوضية البولونية في بغداد هذا القرار » .

٣٣ - وصل الى العاصمة الامير عبدالله امير شرق الاردن ، في يوم اول تشرين الاول ١٩٤٥ م ، لاجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول مستقبل الاردن ، فاستقبل استقبالاً رسمياً ، واقيمت حفلة تكريم لسموه في يوم ٣ من هذا الشهر في « قصر الرحاب » حضرها لفيف من الساسة ، ورجال الهيئات الدبلوماسية ، كما اقامت له الحكومة مأدبة عشاء في « حديقة الامانة » وقد غادر سموه بغداد في الخامس من هذا الشهر .

٣٤ - كان « العقيد صلاح الدين الصباغ » قد فر من العراق الى ايران ، فتركية ، في ٢٩ ايار ١٩٤١ م ، بعد فشل حوادث الشهرين : نيسان وايار من تلك

السنة ، فبذلت الحكومة العراقية جهودا متواصلة لاسترداده من تركيا فاخفقت . فلما تبدل الوضع الحربي ، وتغيرت الامور ، ضغطت السلطات البريطانية على المقامات التركية ضغطا شديدا متواصلا لحملها على تسليمه ، فسلمته الحكومة التركية الى الانكليز ، فجاءوا به الى بغداد ، وصلب على « باب وزارة الدفاع » يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥ م .

٣٥ - كانت الحكومة البريطانية اسست « جمعية اخوان الحرية » في العراق ، بعد حوادث الشهرين : نيسان وايار سنة ١٩٤١ م ، لمقاومة القوميين ودعائياتهم . وبناء على انتهاء الحرب وانتفاء الغاية من شراء الدم ، وافساد الضمائر ، فقد قررت (الحكومة المذكورة) وقف نشاط هذه المؤسسة ، وحجب المخصصات عنها .

٣٦ - اذاعت وكالات الانباء العالمية في اواخر تشرين الاول ١٩٤٥ م ، نبأ التجاء السيد رشيد عالي الكيلاني الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، فصعقت الدوائر العراقية العليا لهذا النبأ ، وتبدلت برقيات متعددة بين البلاطين : السعودي والعراقي تمهيدا لتسليمه الى الحكومة العراقية لتنفيذ حكم الموت الصادر بحقه غيابا ، فلم تسفر عن اية نتيجة ، وتدخلت الحكومة البريطانية في الموضوع فاخفقت ، بعد ان صرح الماهل السعودي باستحالة تسليم من احتفى به وقد نشرنا نصوص هذه البرقيات في الملحق الخامس من ملاحق الجزء الخامس من كتابنا هذا فلتراجع .

٣٧ - قررت « جامعة الدول العربية » عقد اجتماع خاص لبحث تطور القضية الفلسطينية ، فغادر العراق الى القاهرة جوا في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٤٥ م رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، لحضور هذا الاجتماع ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان .

٣٨ - شرف العاصمة « بغداد » في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ م سمو الامير سيف الاسلام عبدالله نجل امام اليمن الامام يحيى حميد الدين ، ومعه اخواه الحسن والقاسم في زيارة ودية ، فاستقبلوا استقبالا فخما ، وزاروا بعض مدن العراق الرئيسية كالبصرة ، وكركوك ، والموصل ، واقامت لهم مآدب تكريمية متنوعة ثم غادروا العراق جوا مساء يوم ٣ كانون الاول .

٣٩ - لبي نداء ربه في يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ م ، الحاج محمد جعفر ابو التمن الزعيم الوطني المعروف ، وكان قد اشغل منصب وزارة التجارة في « الوزارة النقيببة الثانية في عام ١٩٢٢ » ومنصب وزارة المالية في الوزارة السليمانية عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ م فاسف الجميع لوفاته المبكرة .

٤٠ - صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ م باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان ، مدة تغيب وزير المالية صالح جبر عن العراق في مصر ، على راس الوفد العراقي الى جامعة الدول العربية ، وكان هذا الوفد مكونا منه ، ومن السيدين : نوري السعيد ، وعبد المهدي . وقد بحث مع وفود البلاد العربية الاخرى موضوع مستقبل فلسطين .

٤١ - اقامت القوات البريطانية ، وقوات سائر الدول الموالية لبريطانية المتواجدة في العراق ، عرضا عسكريا في بغداد في يوم ٤ كانون الاول ١٩٤٥م شهده الوصي ، ورجال الوزارة العراقية ، ثم اخترقت هذه القوات « شارع الرشيد » الشارع الرئيسي في العاصمة ، وبعض الميادين العامة ، فكان منظرها يفتت الاكباد ، ويشير شعور السخط في نفوس العراقيين ولكن :

قالت الضفدع قولا فسرته الحكماء في فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء

٤٢ - وفي يوم ٢٦ كانون الاول ايضا اقام رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، حفلة شاي في « ببو امانة العاصمة » دعي اليها اكثر من مئتي جندي بريطاني بمناسبة حلول عيد ميلاد السيد المسيح (ع) ، وحضر الحفلة وزراء الدولة ، والسفير البريطاني ، وبعض الشخصيات الالامعة ، ثم خطب الرئيس الباجه جي خطبة تناسب ذكرى الميلاد ، فرد عليه عريف بريطاني شاكرًا للعراق المساعدات التي اسداها للجيش البريطاني مدة وجوده في العراق ، بمناسبة الحرب العالمية الثانية ، وتمنى للحكومة العراقية كل خير ونجاح . وقد استنكر الرأي العام قيام عريف من الجيش البريطاني للرد على خطاب رئيس الوزراء العراقي ، مع وجود السفير ، وبعض القادة في هذه الحفلة ، فلم تر الوزارة مسوغا لهذا الاستغراب بدعوى ان الحفلة اقيمت للجنود لا للسفير .

٤٣ - خصصت الوزارة مبلغا قدره خمسون الف دينار لمشروع الاغاثة والتعمير في اوربا ، وتقدمت بالتشريع اللازم لمساهمة العراق في هذا المشروع الى مجلس الامة لافراد ، فقام عليها النكير لان العراق كان هو الآخر بحاجة الى من يفيئه ومن يعمره .

٤٤ - توفي بالسكتة القلبية يوم ١١ شباط ١٩٤٦م الشيخ صالح باش اعيان . وكان قد اشغل منصب وزارة الوقف في « الوزارة العسكرية الاولى » .

العراق في سان فرانسيسكو

دعوة الحكومة العراقية :

وجهت الحكومة الامريكية بالاصالة عن نفسها ، وبالنيابة عن حكومات بريطانية ، وروسية سوفياتية ، والصين ، الدعوة الى الحكومة العراقية للاشتراك في « مؤتمر الامم المتحدة » الذي تقرر عقده في « سان فرانسيسكو » لاعداد ميثاق لمنظمة دولية عامة تتولى صيانة السلم والسلامة الدوليين فقررت الحكومة العراقية قبول هذه الدعوة ، والاشتراك في هذا المؤتمر ، والفت وفدها الخاص الى المؤتمر ، وما لبثت ان اصدرت هذا البيان :

الوفد العراقي :

« تقرر ان يكون الوفد العراقي الى مؤتمر سان فرانسيسكو مؤلفا من الذوات التالية اسماؤهم :

- ا - صاحب المعالي السيد ارشد العمري وزير الخارجية .
 - ب - صاحب الفخامة السيد نوري السعيد عضو مجلس الاعيان .
 - ج - صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي عضو مجلس النواب .
 - د - صاحب الفخامة السيد علي جودة الايوبي وزير العراق المفوض في واشنطن .
 - هـ - صاحب المعالي السيد نصره الفارسي عضو مجلس النواب .
 - و - صاحب المعالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير مفوض ومدير الخارجية العام . وسيرافق الوفد عدد كاف من الخبراء والسكرتارين » .
- بغداد ٣٠ آذار ١٩٤٥ م « مدير الدعاية العام »

ولما كان نوري السعيد عضوا في مجلس الاعيان ، وكان السيدان : توفيق السويدي ونصره الفارسي عضوين في مجلس النواب ، طلبت رئاسة مجلس الوزراء الى رئاستي مجلسي الاعيان والنواب الموافقة على ندب المشار اليهم للقيام بهذه المهمة ، فوافق مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في ٢٩ آذار ١٩٤٥ م على سفر السيد نوري السعيد في هذا الوفد ، كما وافق مجلس النواب في جلسة اول نيسان ١٩٤٥ م ، على سفر عضويه « السويدي والفارسي » وقد ذكر لنا السيد توفيق السويدي انه صارح رئيس الوزراء السيد حمدي الباجه جي باستنكافه عن ان يكون عضوا في وفد يرأسه وزير الخارجية السيد ارشد العمري ، الذي لا يفقه من السياسة شيئا ، ونصح ان يكون العمري في معية الوصي عبدالاله ، ثم ينتخب أعضاء الوفد رئيسا لهم . وهكذا تخلف السويدي ، كما تخلف نوري السعيد عن الوفد ، وصدرت الارادة الملكية في ١٣ نيسان ١٩٤٥ م باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء الباجه جي مدة تغيب الوزير ارشد العمري عن العراق .

وقد غادر الوفد « بغداد » في يوم ١٣ من هذا الشهر ، ووصل الى « نيويورك » في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تحتفل بتشييع جثمان رئيسها الراحل المستر روزفلت الى مثواه الاخير ، فاشترك الوفد في هذا التشييع باسم العراق .

مجهود للعراق :

وقد استطاع « الوفد العراقي » ان يبذل جهودا موفقة لحمل المؤتمر على

توجيه الدعوة الى كل من سورية ولبنان لحضور جلساته ، بحيث يكون لهما ما لبقية الشعوب المثلة فيه من حقوق ، ويتحملان ما يتحمله غيرهما من واجبات ، فلما أقر المؤتمر طلب العراق ، تلقى وزير خارجية العراق البرقية التالية من وزير خارجية لبنان :

حضرة صاحب المعالي ارشد بك العمري وزير خارجية العراق - بغداد .
يسرني اعلام معاليكم بدعوة الحكومة اللبنانية للاشتراك في مؤتمر سان فرنسيكو . وبهذه المناسبة اتقدم منكم بخالص الشكر وكبير الامتنان لمسايعكم الطبية ، وجهودكم القيمة في هذا السبيل ، مما دل بجلاء على ما يربط البلاد العربية جميعا من اخوة وصداقة ، متمنيا لمعاليكم وللعراق الشقيق كل خير وسؤدد بظل ماليكه المعظم .

وزير الخارجية - هنري فرعون (١)

كما سارع وزير خارجية سورية فأبرق الى بغداد هذه البرقية :
حضرة صاحب المعالي وزير خارجية المملكة العراقية السيد ارشد العمري - بغداد .

ان المساعي الطبية التي قامت بها حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم لنصرة سورية ، ولاسماع صوتها في مؤتمر سان فرنسيكو ، قد اتته باطيب الثمرات . فاقارارا لهذه المساعدة النبيلة ، ودعما للاخوة العربية الخالدة ، أعرب لمعاليكم عن العاطفة السامية التي تجيش في صدور السوريين ، للموقف النبيل الذي وقفه العراق من شقيقته سورية . كما اني أرجو وأؤكد ان تضامن البلاد العربية سيكون اوثق واقرى في هذا المؤتمر العالمي ، والذي سيجلو لمثلي الامم وجه العرب للحق ، وسيكشف عن امانيتهم القومية وغاياتهم الموحدة .

جميل مردم - وزير الخارجية (٢)

افتتاح المؤتمر :

وافتح المؤتمر الرئيس ترومان رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، في يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٥ م ، وحضره ثمانمائة وخمسون عضوا يمثلون تسعا واربعين امة من الامم التي اشتركت فيه ، والقى فيه وزير الخارجية العراقية خطابا طالب فيه بتوسيع التمثيل في هذا المؤتمر ، بحيث يشمل التمثيل الاقليمي ، فتتاح لمختلف الشعوب فرصة المساهمة في فض المنازعات الدولية ومنع الحروب .

عودة وزير الخارجية :

وبعد ان والى المؤتمر عقد اجتماعاته لوضع مسودة « ميثاق الامم المتحدة »

و « مسودة النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية » ارتأى ارشد العمري ان يعود الى العراق (١) قبل التوقيع على هذا الميثاق ، فوجه وزير الخارجية الامريكية اليه هذا الكتاب .

سان فرانسيسكو في ١٣ حزيران ١٩٤٥ م .

صاحب المعالي السيد ارشد العمري رئيس الوفد العراقي .

عزيزي الوزير .

اود قبل مفادرتكم سان فرانسيسكو ، ان اعرب لكم عن عظيم تقديري للمساعدة الجوهرية التي اسديتموها ، انتم ووفدكم ، في وضع مسودة الميثاق الذي يرمي الى احداث مؤسسة عالمية غايتها اقرار السلم والامن الدوليين . ان الاعمال الصادرة التي قام بها اعضاء وفدكم لجديرية بالذكر ، وارجو ان تقدموا الى كل واحد منهم شكراتي الشخصية للمساعدات التي اسداها في سبيل الغاية المشتركة ، واني ممتن بصورة خاصة للمساعدة التي اسديتموها انتم للجنيتين الفرعيتين ٢ و ٣ من اللجنة الثالثة .

لقد كان من دواعي سروري ان اتعرف بكم شخصيا ، وان اتداول معكم في شؤون العراق ، وشؤون الشرق الادنى بوجه عام ، واني آسف لانكم وجدتم من الضروري مغادرة سان فرانسيسكو قبل انتهاء المؤتمر . لكنني اؤمل بان زيارتكم ومحادثاتنا هنا ستؤدي الى تعزيز العلاقات الودية الموجودة منذ السابق بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري .

المخلص : ستينيوس

وقد رد الوزير العراقي على كتاب زميله الامريكي بهذا الجواب :

سان فرانسيسكو في ١٤ حزيران ١٩٤٥ م .

معالي المستر ادوارد ستينيوس رئيس الوفد الامريكي ووزير الخارجية الامريكية .

عزيزي وزير الخارجية .

تشرفت بتلقي كتابكم المؤرخ بتاريخ البارحة ، والذي تفضلتم بارساله الي مناسبة مغادرتي سان فرانسيسكو . واني بالنيابة عن جميع اعضاء الوفد العراقي اشكركم على ما نوهتم به من تقدير وتشجيع لعملنا هنا ، فضلا عن ذلك فاني اود ان انتهاز هذه الفرصة لاشكركم على ما لقيناه من لطف ومجاملة من وزارة الخارجية وموظفيها في جميع الظروف .

واني لوائق من ان العلاقات الحسنة ، وواصر الصداقة القائمة منذ السابق بين بلدينا ، ستزداد رسوخا وقوة بنتيجة التعارف الشخصي الذي حصل في اثناء

(١) يقول السيد ارشد العمري انه انما اضطر للرجوع الى العراق لانه لم يجد في الميثاق ما يشير الى مروبة فلسطين على الرغم من مطالبته بذلك .

هذا المؤتمر . كما اني اعتر بالصداقة الشخصية التي قامت بيني وبينكم ، وساحتفظ بها على الدوام ، وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري .

ارشد العمري

دعوة مجلس الامة :

وواصل السيد العمري سفره الى العراق فبلغ بغداد في يوم ٢٩ تموز ١٩٤٥م ، فخولت الحكومة العراقية الدكتور فاضل الجمالي بالتوقيع على ميثاق الامم المتحدة باسم العراق .

وفي يوم ١٥ تشرين الاول ١٩٤٥م ، صدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة الى الانعقاد . اعتبارا من يوم السبت الموافق ٢٠ من هذا الشهر ، للبت في « ميثاق الامم المتحدة مع النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية » الموقع عليهما في « مؤتمر الامم المتحدة » المنعقد في « سان فرانسيسكو » بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥م . فانعقدت الجلسة في هذا اليوم ، واقترح نائب بغداد سلمان الشيخ داود ، ان يحال الميثاق الى لجنة خاصة مكونة من ستة عشر نائبا لتدقيقه فرفض اقتراحه هذا لان المجلس لا يملك حق تعديل اي من مواد الميثاق ، وليس عليه الا ان يقبله كما هو . وعلى هذا احيل الى اللجنة الخارجية في مجلس النواب فاقترته ، واوصت المجلس بقبوله ، فجرت مذاكرة طويلة حول الاسس والمبادئ التي تضمنها هذا الميثاق ، وكيف ان الدول الكبرى ، ولا سيما امريكا وبريطانية ، لم تنقيدا بما جاء فيه من اهداف سامية ، ومبادئ انسانية رفيعة ، بدليل موقفهما الظالم من عرب فلسطين ، وفرضهما على العرب حولا لفض هذه المشكلة لا تتفق مع الوعود التي قطعت للعرب ، ولا تنسجم مع مبادئ القانون الدولي ، او قواعد العدل والانصاف .

فيد احترازي :

ولاجل ان يعبر المجلس عن تمسكه بوعود الحلفاء للعرب ، وعن استحسانه للمبادئ العامة التي تضمنها « ميثاق الامم المتحدة » فانه وافق على الميثاق في جلسته المنعقدة في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٥م بأكثرية (٥٧) صوتا ، ضد صوتين ، مع التمسك بالقرار الملحق التالي .

معالي رئيس مجلس النواب : اقترح ان يصوت المجلس على التصريح التالي :

في الوقت الذي يصادق فيه هذا المجلس على ميثاق الامم المتحدة ، ويرحب بما ورد في ديباجته من غايات سامية ، يعرب عن عزم الشعب العراقي في التمسك بما ورد في المادتين الاولى والثانية من مبادئ ومقاصد نبيلة ، ولا سيما فيما يختص منها بالمساواة بالسيادة بين الاعضاء ، والاعتراف للشعوب بحقوقها في تقرير مصيرها ، ويطالب بتحقيق ذلك فعلا بالنسبة للشعب العربي في فلسطين وشرقي الاردن ، وطرابلس الغرب ، وتونس ، والجزائر ، ومراكش ، ويعتبر ذلك شرطا لازما للتدليل

على صدق نية الامم الموقعة على هذا الميثاق ، واخلاصها للمبادئ والغايات التي ينطوي عليها .

عبد الكريم الازري - نائب لواء العمارة

وفيما يلي النص الرسمي لـ « ميثاق الامم المتحدة » للرجوع اليه عند الضرورة :

ميثاق الامم المتحدة

الديباجة :

نحن شعوب الامم المتحدة قد عقدنا العزم على ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، التي ، في خلال جيل واحد ، جلبت على الانسانية مرتين احزاناً يعجز عنها الوصف .

وان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الانسانية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية .

وان نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة ، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ، وغيرها من مصادر القانون الدولي .

وان ندفع بالرقمي الاجتماعي قدماً ، وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح .

ولندرك هذه الاغراض ، قد اعترطنا ان نأخذ انفسنا بالتسامح ، وان نعيش معاً في سلام وحسن جوار ، وان نضم قوانا كي نحفظ بالسلم ، والامن الدولي .

وان نكفل المبادئ بقبولنا مبادئ معينة ، ورسم الخطط اللازمة لها ، كيلا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ، وان نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، للشعوب جميعها .

قد قررنا ان نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الاغراض :

ولهذا فان حكوماتنا المختلفة ، على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو ، الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط ، قد ارضت ميثاق الامم المتحدة هذا ، وانشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الامم المتحدة » .

الفصل الاول - في مقاصد الهيئة ومبادئها :

المادة ١ - مقاصد الامم المتحدة هي :

(١) حفظ السلم والامن الدولي ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير

المشاركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ، ورفعها ، وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، والتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ انعدل والقانون الدولي ، لحل او تسوية المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم .

(٢) انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

(٣) تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ، ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، والانسانية ، وعلى توفير احترام الحقوق الانسانية ، والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع عليه ، بلا تمييز بسبب الجنس ، او اللغة ، او الدين ، او تفريق بين الرجال والنساء .

(٤) جعل هذه الهيئة مركزا لتنسيق اعمال الامم لادراك هذه الغايات المشتركة.

المادة ٢ - تعمل الهيئة واعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الاولى وفقا للمبادئ الآتية :

(١) تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها .

(٢) لكي يكفل أعضاء الهيئة ان لانفسهم جميع الحقوق ، والمزايا المترتبة على صفة العضوية ، يقومون بالالتزامات التي اخذوها على انفسهم بهذا الميثاق في حسن نية .

(٣) يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن الدولي عرضة للخطر .

(٤) يمتنع أعضاء الهيئة جميعا ، في علاقاتهم الدولية ، عن ان يهددوا بالقوة ، او ان يستخدموها ضد سلامة الاراضي ، او الاستقلال السياسي لاي دولة او على اي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة .

(٥) يقدم جميع الاعضاء كل ما في وسعهم من عون الى « الامم المتحدة » في اي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة اي دولة تتخذ الامم المتحدة ازاءها عملا من اعمال المنع او القسر .

(٦) تعمل الهيئة على ان تسير الدول ، غير الاعضاء فيها ، على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم ، والامن الدولي .

(٧) ليس في هذا الميثاق ما يسوغ « للامم المتحدة » ان تتدخل في الشؤون التي تكون ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق ، على ان هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة في الفصل السابع .

الفصل الثاني - في العضوية :

المادة ٢ - الاعضاء الاصليون للامم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الامم المتحدة للتنظيم الدولي المنعقد في سان فرانسيسكو ، وتوقع على هذا الميثاق ، وتبرمه طبقا للمادة (١١٠) والدول التي وقعت من قبل تصريح الامم المتحدة الصادر في اول كانون الثاني سنة ١٩٤٢ م ، وتوقع وتبرم هذا الميثاق كذلك .

المادة ٤ - (١) العضوية في « الامم المتحدة » مباحة لجميع الدول الاخرى ، المحبة للسلام ، والتي تتحمل الالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات راغبة فيه .

(٢) قبول اية دولة من هذه الدول في عضوية « الامم المتحدة » يتم بقرار من الجمعية العامة ، بناء على توصية مجلس الامن .

المادة ٥ - يجوز للجمعية العامة ان توقف أي عضو ، اتخذ مجلس الامن تجاهه عملا من اعمال المنع أو القسر ، عن مباشرة حقوق العضوية ، ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الامن ، وللمجلس الامن الدولي ان يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

المادة ٦ - اذا امعن عضو من اعضاء « الامم المتحدة » في انتهاك مبادئ الميثاق ، جاز للجمعية العامة ان تفضله من الهيئة ، بناء على توصية مجلس الامن .

الفصل الثالث - في فروع الهيئة :

المادة ٧ - (١) تنشأ الهيئات الآتية كفروع رئيسية للامم المتحدة :

١ - جمعية عامة . ب - مجلس امن . ج - مجلس اقتصادي واجتماعي . د - مجلس وصاية . هـ - محكمة عدل دولية . و - امانة .

(٢) يجوز ان ينشأ ، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، ما يرى ضرورة انشائه من فروع ثانوية أخرى .

المادة ٨ - لا تفرض « الامم المتحدة » قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة ، وعلى وجه المساواة ، في فروعها الرئيسية والثانوية .

الفصل الرابع - في الجمعية العامة - تأليفها :

المادة ٩ - (١) تتألف الجمعية العامة من جميع اعضاء الامم المتحدة .

(٢) لا يجوز ان يكون للعضو الواحد اكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة .

في وظائف الجمعية وسلطاتها :

المادة ١٠ - للجمعية العامة ان تناقش اية مسألة او امر يدخل في نطاق هذا الميثاق ، او يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها ، او وظائفه فيه ، كما ان لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ ، ان توصي اعضاء الهيئة ، او مجلس الامن ، او كليهما ، بما تراه في تلك المسائل والامور .

المادة ١١ - (١) للجمعية العامة ان تنظر في المبادئ العامة في شان حفظ السلم ، والامن الدولي ، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح ، وتنظيم التسليح ، كما ان لها ان تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ الى الاعضاء ، او الى كليهما .

(٢) للجمعية العامة ان تناقش اية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، يرفعها اليها اي عضو من اعضاء الامم المتحدة ، او مجلس الامن ، او دولة ليست من اعضائها ، وفقا لاحكام الفقرة الثامنة من المادة ٣٥ ولها فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - ان تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة او للدول صاحبة الشأن ، او لمجلس الامن ، او لهما جميعا . وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ، ينبغي ان تحيلها الجمعية العامة على مجلس الامن قبل بحثها او بعده .

(٣) للجمعية العامة ان تسترعي نظر مجلس الامن الى الاحوال التي يحتمل ان يعرض السلم ، والامن الدولي للخطر .

(٤) لا تحد سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة ، ما للمادة العاشرة من نطاق عام .

المادة ١٢ - (١) عندما يباشر مجلس الامن ، بصدد نزاع او موقف ما ، الوظائف التي رسمت في هذا الميثاق ، فليس للجمعية العامة ان تقدم اية توصية في شان هذا النزاع ، او الموقف ، الا اذا طلب ذلك منها مجلس الامن .

(٢) يخطر الامين العام ، بموافقة مجلس الامن ، الجمعية العامة في كل دورة من دورات انعقادها ، بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، التي تكون موضع نظر مجلس الامن . كذلك يخطر او يخطر اعضاء الامم المتحدة ، اذا لم تكن الجمعية العامة في دورة انعقادها بفراغ مجلس الامن من نظر تلك المسائل ، وذلك بمجرد انتهائه منها .

المادة ١٣ - (١) تنشئ الجمعية العمومية دراسات وتشير بتوصيات بقصد :

١ - انماء التعاون الدولي في الميدان السياسي ، وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتقويته .

ب - انماء التعاون الدولي في الميادين السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتعليمية ، والصحية ، والاعانة على تحقيق الحقوق الانسانية ، والحريات الاساسية

للناس كافة ، بلا تمييز بينهم في الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، وبلا تفريق بين الرجال والنساء .

(٢) ان تبعات الجمعية العامة ، ووظائفها ، وسلطاتها الاخرى ، فيما يختص بالمسائل الواردة في الفقرة الاولى ، سألغة الذكر ، مبينة في الفصلين : التاسع والعاشر ، من هذا الميثاق .

المادة- ١٤ - مع مراعاة احكام المادة الثانية عشرة ، للجمعية العامة ان توصي باتخاذ التدابير لتسوية اي موقف ، ايا كان منشأه ، تسوية سلمية متى رأت ان هذا الموقف قد يضر بالرأفاهية العامة ، ويعكر صفو العلاقات الودية بين الامم ، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة من انتهاك احكام هذا الميثاق ، الموضحة لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

المادة ١٥ - (١) تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية ، واخرى خاصة من مجلس الامن ، وتنظر فيها ، وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التي يكون مجلس الامن قد اقرها ، أو اتخذها لحفظ السلم والامن الدولي .

(٢) تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الاخرى للامم المتحدة وتنظر فيها .
المادة ١٦ - تباشر الجمعية العامة الوظائف التي جعلت لها ، بمقتضى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر ، فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ، ويدخل في ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية للمناطق التي توصف بأنها مناطق استراتيجية .

المادة ١٧ - (١) تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة العامة ، وتصدق عليها .
(٢) يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقرها الجمعية العامة .
(٣) تنظر الجمعية العامة في اية ترتيبات مالية ، او متعلقة بالميزانية ، مع الوكالات الاختصاصية المشار اليها في المادة ٥٧ وتصدق عليها ، وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات ، لكي تقدم لها توصياتها .

التصويت :

المادة ١٨ - (١) يكون لكل عضو في الامم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة .
(٢) تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين ، المشتركين في التصويت ، وتشمل هذه المسائل التوصيات الخاصة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، وانتخاب أعضاء مجلس الامن غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية ، وفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨٦ وقبول أعضاء جدد في « الامم المتحدة » ووقف الاعضاء عن مباشرة حقوقهم ، والتمتع بمزاياها وفصل الاعضاء ، والمسائل المتعلقة بامر نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية .

(٣) وتصدر القرارات في المسائل الأخرى - ويدخل في ذلك المسائل الإضافية التي يتطلب إقرارها موافقة ثلثي الأعضاء - بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

المادة ١٩ - لا يكون لعضو « الأمم المتحدة » الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة ، حق التصويت في الجمعية العامة ، إذا كان المتأخر عليه مساويا لبذل الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين ، أو زائدا عن ذلك ، وللجمعية العامة - مع ذلك - أن تسمح لهذا العضو بالتصويت ، إذا اقتنعت أن عدم الدفع ناشئ عن أسباب فوق طاقته .

الاجراءات :

المادة ٢٠ - تجتمع الجمعية العامة في دورات انعقاد عادية ، وفي دورات انعقاد سنوية خاصة ، بحسب ما تدعو اليه الحاجة .

ويقوم بالدعوة الى دورات الانعقاد الخاصة الامين العام ، بناء على طلب مجلس الامن ، أو أغلبية أعضاء « الأمم المتحدة » .

المادة ٢١ - تضع الجمعية العامة قواعد سير أعمالها ، وتنتخب رئيسها لكل دورة انعقادها .

المادة ٢٢ - للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها .

الفصل الخامس - مجلس الامن وتاليه :

المادة ٢٣ - (١) يتألف مجلس الامن من احد عشر عضوا من « الأمم المتحدة » وتكون جمهورية الصين ، وفرنسا ، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، أعضاء دائمين فيه . وتنتخب الجمعية العامة ستة أعضاء آخرين من الاسم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس . وتراعى بوجه خاص ، وقبل كل شيء ، مساهمة أعضاء « الأمم المتحدة » في حفظ السلم ، والامن الدولي ، وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى ايضا التوزيع الجغرافي العادل .

(٢) ينتخب أعضاء مجلس الامن ، غير الدائمين ، لمدة سنتين على أن يختار في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين ، ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة . والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور .

(٣) يكون لكل عضو في مجلس الامن مندوب واحد .

المادة ٢٤ - (١) رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به « الأمم المتحدة » سريعا فعلا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبغات الرئيسية في حفظ السلم ،

والامن الدولي ، ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته ، التي تفرضها عليه هذه التبعات .

(٢) يعمل مجلس الامن في اداء هذه الواجبات ، وفقاً لمقاصد « الامم المتحدة » ومبادئها ، والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الامن ، لتمكنه من القيام بهذه الواجبات المبينة في الفصول ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ .

(٣) يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، وأخرى خاصة ، اذا اقتضت الحال الى الجمعية العامة لتنظر فيها .

المادة ٢٥ - يتعهد اعضاء « الامم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الامن ، وتنفيذها ، وفق هذا الميثاق .

المادة ٢٦ - رغبة في اقامة السلم ، والامن الدولي ، وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسليح ، يكون مجلس الامن مسؤولاً بمساعدة لجنة اركان الحرب المشار اليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على اعضاء « الامم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح .

في التصويت :

المادة ٢٧ - (١) يكون لكل من اعضاء مجلس الامن صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة سبعة من اعضائه .

(٣) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى كافة ، بموافقة سبعة من اعضائه ، يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائمين متفقة ، بشرط انه في القرارات المتخذة تطبيقاً لاحكام الفصل السادس ، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً في النزاع من التصويت .

في الاجراءات :

المادة ٢٨ - (١) ينظم مجلس الامن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار ، ولهذا الغرض ، يمثل كل عضو من اعضائه تمثيلاً دائماً في مقر الهيئة .

(٢) يعقد مجلس الامن اجتماعات دورية ، يمثل فيها كل عضو من اعضائه - اذا شاء ذلك - بأحد رجال حكومته ، أو بمندوب آخر يعينه لهذا الغرض خاصة .

(٣) لمجلس الامن ان يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة ، اذا رأى ان ذلك ادنى الى تسهيل اعماله .

المادة ٢٩ - لمجلس الامن ان ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه .

المادة ٣٠ - يضع مجلس الامن قواعد سير اعماله ، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه .

المادة ٣١ - لكل عضو من اعضاء « الامم المتحدة » من غير اعضاء مجلس الامن ، ان يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الامن ، اذا رأى المجلس ان مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

المادة ٣٢ - كل عضو من اعضاء « الامم المتحدة » ليس بعضو في مجلس الامن ، وأية دولة ليست عضوا في « الامم المتحدة » اذا كان أيهما طرفا في نزاع معروض على مجلس الامن لبحثه ، يدعى الى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع ، دون ان يكون له حق في التصويت ، ويضع مجلس الامن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من اعضاء « الامم المتحدة » .

الفصل السادس - في الحل السلمي للمنازعات :

المادة ٣٣ - (١) يجب على اطراف نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ، ان يلتصوا حله بادىء ذي بدء بطريق المفاوضة . والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية . او ان يلجأ الى الوكالات ، والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

(٢) ويدعو مجلس الامن اطراف النزاع الى ان يسوتوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك .

المادة ٣٤ - لمجلس الامن ان يفحص أي نزاع ، او أي موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي ، او قد يثير نزاعا ، لكي يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع ، او الموقف ، من شأنه ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي .

المادة ٣٥ - (١) لكل عضو من « الامم المتحدة » ان ينبه مجلس الامن ، والجمعية العامة ، الى أي نزاع ، او موقف من النوع المشار اليه في المادة الرابعة والثلاثين .

(٢) لكل دولة ليست عضوا في « الامم المتحدة » ان تنبه مجلس الامن او الجمعية العامة الى أي نزاع تكون طرفا فيه ، اذا كانت تقبل مقدما في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي ، المنصوص عليها في هذا الميثاق .

(٣) تكون اعمال الجمعية العامة ، بشأن امور تنبه اليها بمقتضى هذه المادة ، خاضعة لاحكام المادتين ١١ و ١٢ .

المادة ٣٦ - (١) لمجلس الامن ، في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار اليه في المادة ٣٣ او موقف شبيه به ، ان يوصي بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية .

(٢) على مجلس الامن ان يراعي ما اتخذته المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم .

(٣) على مجلس الامن ، وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة ، ان يراعي ايضا ان المنازعات القانونية يجب على اطراف النزاع - بصفة عامة - ان يعرضوها على محكمة العدل الدولية ، وفقا لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة .

المادة ٣٧ - (١) اذا اخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه في المادة الثالثة والثلاثين ، في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة ، وجب عليها ان تعرضه على مجلس الامن .

(٢) اذا رأى مجلس الامن ان استمرار هذا النزاع في الواقع من شأنه ان يعرض للخطر حفظ السلم ، والامن الدولي ، قرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة السادسة والثلاثين ، او يوصي بما يراه ملائما من شروط حل النزاع .

المادة ٣٨ - لمجلس الامن اذا طلب اليه جميع المتنازعين ذلك ، ان يقدم اليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلميا ، وذلك بدون اخلال باحكام المواد من ٣٣-٣٧ .

الفصل السابع - فيما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان

المادة ٣٩ - يقرر مجلس الامن ، ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم ، او اخلال به ، او كان ما وقع عملا من اعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته ، او يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ، طبقا لاحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم ، والامن الدولي ، او اعادته الى نصابه .

المادة ٤٠ - منعا لتفاقم الموقف ، لمجلس الامن قبل ان يقدم توصياته ، او يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ ان يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضروريا ، او مستحسنا ، من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ، ومطالبهم ، او بمركزهم ، وعلى مجلس الامن ان يحسب لعدم اخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

المادة ٤١ - لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ، التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة ، لتنفيذ قراراته ؛ وله ان يطلب الى اعضاء «الامم المتحدة» تطبيق هذه التدابير ، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية ، والبحرية ، والجوية ، والبريدية ، والبرقية ، واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات ، وقفا جزئيا ، او كليا ، وقطع العلاقات الدبلوماسية .

المادة ٤٢ - اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالفرض ، او ثبت انها لم تف به ، جاز له ان يتخذ ، بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية ، من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي ، او اعادته الى نصابه .

ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات ، والحصار ، والعمليات الاخرى ، بطريق القوات الجوية ، او البحرية ، او البرية التابعة لاعضاء « الامم المتحدة » .

المادة ٤٣ - (١) يتعهد جميع اعضاء « الامم المتحدة » في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ، بناء على طلبه ، وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات ، والتسهيلات الضرورية ، لحفظ السلم ، والامن الدولي ومن ذلك حق المرور .

(٢) يجب ان يحدد ذلك الاتفاق ، او تلك الاتفاقات ، عدد هذه القوات ، وانواعها ، ومدى استعدادها ، وأماكنها عموما ، ونوع التسهيلات ، والمساعدات التي تقدم .

(٣) وتجري المفاوضة في هذا الاتفاق ، او الاتفاقات المذكورة ، بأسرع ما يمكن ، بناء على طلب مجلس الامن ، وتعتقد بين مجلس الامن ، وبين اعضاء « الامم المتحدة » او بينه وبين مجموعات من اعضاء « الامم المتحدة » وتبرمها الدول الموقعة وفق مقتضيات اوضاعها الدستورية .

المادة ٤٤ - اذا قرر مجلس الامن استخدام القوة ، فانه قبل ان يطلب من عضو غير ممثل فيه ، تقديم القوات المسلحة ، وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والاربعين ، ينبغي له ان يدعو هذا العضو الى ان يشترك ، اذا شاء ، في القرارات التي يصدرها مجلس الامن فيما يختص باستخدام وحدات من قواته المسلحة .

المادة ٤٥ - رغبة في تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة ، يكون لدى الاعضاء وحدات جوية ، يمكن استخدامها فوراً لاعمال القصر الدولية المشتركة .

ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ، ومدى استعدادها ، والخطط لاعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة اركان الحرب ، وفي الحدود الواردة في الاتفاق ، او الاتفاقات الخاصة المشار اليها في المادة الثالثة والاربعين .

المادة ٤٦ - ان الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن ، بمساعدة لجنة اركان الحرب .

المادة ٤٧ - (١) تشكل لجنة من اركان الحرب ، تكون مهمتها ان تسدي المشورة والمعونة الى مجلس الامن ، وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم ، والامن الدولي ، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه ، وقيادتها ، ولتنظيم التسليح ، ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

(٢) تشكل لجنة اركان الحرب من رؤساء اركان الحرب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، او من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة ان تدعو اي عضو في « الامم المتحدة » من الاعضاء ، غير الممثلين فيها ، بصفة دائمة للاشتراك في عملها ، اذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها ان يساهم هذا العضو في عملها .

(٣) ان لجنة اركان الحرب مسؤولة ، تحت اشراف مجلس الامن ، عن التوجيه الاستراتيجي لاية قوات مسلحة ، موضوعة تحت تصرف المجلس . اما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات ، فستبحث فيما بعد .

(٤) للجنة اركان الحرب ان تنشئ لجانا فرعية اقليمية ، اذا خولها ذلك مجلس الامن ، وبعد التشاور مع الوكالات الاقليمية صاحبة الشأن .

المادة ٤٨ - (١) ان الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدولي ، يقوم بها جميع اعضاء « الامم المتحدة » او بعض هؤلاء الاعضاء ، وذلك حسب ما يقرره المجلس .

(٢) يقوم اعضاء « الامم المتحدة » بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة ، وبطريق العمل في الوكالات الدولية الاختصاصية ، التي يكونون اعضاء فيها .

المادة ٤٩ - يتضافر اعضاء « الامم المتحدة » على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن .

المادة ٥٠ - اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة ، تدابير منع ، او قسر ، فان لكل دولة اخرى - سواء اكانت من اعضاء « الامم المتحدة » ام لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في ان تتذكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل .

المادة ٥١ - ليس في هذا الميثاق ما يرد او ينتقض الحق الطبيعي للدول «فرادى او جماعات» في الدفاع عن انفسهم ، اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء هذه الهيئة ، وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم ، والامن الدولي ، ويبلغ المجلس فورا التدابير التي اتخذها الاعضاء لمباشرة حق الدفاع عن النفس ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في سلطة المجلس ومسؤولياته ، المستمدة من احكام هذا الميثاق ، في ان يتخذ في اي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الاعمال لحفظ السلم ، والامن الدولي ، او اعادته الى نصابه .

الفصل الثامن - التنظيمات الاقليمية :

المادة ٥٢ - (١) ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات او وكالات اقليمية ، تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي ، ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ، ومناسبا ، ما دامت هذه التنظيمات ، او الوكالات الاقليمية ، ونشاطها ، متلائمة مع مقاصد « الامم المتحدة » ومبادئها .

(٢) يبذل اعضاء « الامم المتحدة » الداخلون في مثل هذه التنظيمات ، او الذين تتألف منهم تلك الوكالات ، كل جهدهم لتبدير الحل السلمي للمنازعات المحلية ، عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية ، او بواسطة هذه الوكالات الاقليمية ، وذلك قبل عرضها على مجلس الامن .

(٣) على مجلس الامن ان يشجع على استئثار الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية ، بطريق هذه التنظيمات الاقليمية ، او بواسطة تلك الوكالات الاقليمية ، بطلب من الدول التي يعينها الامر ، او بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن .

(٤) لا تخل هذه المادة ، بحال من الاحوال ، بتطبيق المادتين : الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

المادة ٥٣ - (١) يستخدم مجلس الامن التنظيمات ، والوكالات الاقليمية المتقدمة ، في نطاق اختصاصه كلما رأى ذلك ملائما في أعمال القسر . غير انه لا يجوز القيام بأي عمل من أعمال القسر ، بمقتضى التنظيمات الاقليمية ، او على يد الوكالات الاقليمية ، بدون اذن مجلس الامن . ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد اية دولة من دول الاعداء ، المعروفة في الفقرة الثانية من هذه المادة ، وهي النصوص عليها في المادة ١٠ او التدابير التي تكون في التنظيمات الاقليمية قد قصد بها منع تجديد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك حتى يتسنى الوقت الذي قد يعهد فيه الى الهيئة ، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن ، بمسؤولية منع أي عدوان آخر ، من واحدة من تلك الدول .

(٢) تنطبق عبارة « دولة من دول الاعداء » المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة ، على اية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من اعداء اية دولة موقعة على هذا الميثاق .

المادة ٥٤ - يجب ان يحاط مجلس الامن في كل وقت ، احاطة تامة ، بما يجري من الاعمال ، او يزعم القيام به منها ، بمقتضى تنظيمات اقليمية ، او بواسطة وكالات اقليمية لحفظ السلم ، والامن الدولي .

الفصل التاسع - التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي :

المادة ٥٥ - رغبة في تهيئة شروط الاستقرار ، والرفاهية الضرورية ، لقيام علاقات سلمية ودية بين الامم ، علاقات تقوم على احترام المبدأ ، الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، تعمل الامم المتحدة على :

١ - تحقيق مستوى اعلى للمعيشة ، وتوفير اسباب الاستخدام المتصل لكل فرد بعوامل التطور ، والتقدم الاجتماعي .

ب - تيسر الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والصحية ، وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في شؤون الثقافة والتعليم .

ج - ان ينتشر في العالم احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

المادة ٥٦ - يتعهد جميع الاعضاء بان يتخذوا ما يجب عليهم من عمل منفرد ؛

أو مشترك ، بالتعاون مع الهيئة ، لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٥٧ - (١) يوصل ، وفقا لاحكام المادة الثالثة والستين ، بين الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات ، والتي تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة والتعليم ، والصحة وما الى ذلك من الشؤون ، وبين الامم المتحدة .

(٢) تسمى هذه الوكالات ، التي يوصل بينها وبين الامم المتحدة ، فيما يلي من الاحكام ، بالوكالات الاختصاصية .

المادة ٥٨ - تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات الاختصاصية ، ووجود نشاطها .

المادة ٥٩ - تدعو الهيئة عند المناسبة الى اجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن ، بقصد انشاء اي وكالة اختصاصية جديدة تتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٦٠ - تقع مسؤولية تحقيق مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل على عاتق الجمعية العامة ، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضمن اختصاص الجمعية العامة ، ويكون لهذا المجلس من اجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر .

الفصل العاشر - تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المادة ٦١ - (١) يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، من ثمانية عشر عضواً ، من « الامم المتحدة » تنتخبهم الجمعية العامة .

(٢) مع مراعاة احكام الفقرة الثالثة ، ينتخب ستة من اعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز ان يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة .

(٣) في الانتخاب الاول يختار المجلس الاقتصادي ، والاجتماعي ، ثمانية عشر عضواً ، وتنتهي عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة ، وتنتهي عضوية ستة آخرين بعد انقضاء سنتين ، وذلك كله وفقاً للنظام الذي تضعه الجمعية العامة .

(١) يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد .

الوظائف والسلطات :

المادة ٦٢ - (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقوم بدراسات ، ويضع تقارير عن المسائل الدولية في شؤون الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة ، والتعليم ، والياسة وما يتصل بها ، كما له ان يوجه مثل تلك الدراسات ، وان يضع مثل تلك

التقارير ، وله ان يقدم توصياته في اية مسألة من المسائل المتقدمة الى الجمعية العامة ،
والى اعضاء « الامم المتحدة » والى الوكالات الاختصاصية ذات الشأن .

(٢) وله ان يقدم توصياته فيما يختص بشر احترام حقوق الانسان ، والحريات
الاساسية ، ومراعاتها .

(٣) وله ان يعد لوائح اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل في
دائرة اختصاصه .

(٤) وله ان يدعو الى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة
اختصاصه ، وذلك وفقا للقواعد التي تضعها « الامم المتحدة » .

المادة ٦٣ - (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ان يضع اتفاقات مع اي
وكالة من الوكالات المشار اليها في المادة السابعة والخمسين ، تحدد الشروط التي
يوصل على مقتضاها بينها وبين « الامم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية
العامة للموافقة عليها .

(٢) وله ان ينسق وجوه نشاط الوكالات الاختصاصية بطريق التشاور معها ،
وتقديم توصياته اليها ، والى الجمعية العامة واطراف « الامم المتحدة » .

المادة ٦٤ - (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يتخذ الخطوات المناسبة
لحصول بانتظام على تقارير من الوكالات الاختصاصية ، وان يجري ترتيبات مع اعضاء
« الامم المتحدة » ومع الوكالات الاختصاصية ، لكي تمدّه بتقارير عن الخطوات التي
اتخذتها لتنفيذ توصياته ، او لتنفيذ توصيات الجمعية العامة ، والتي تدخل في
اختصاص المجلس .

(٢) وله ان يبلغ الجمعية العامة بملاحظاته على هذه التقارير .

المادة ٦٥ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يمد مجلس الامن بالمعلومات ،
وعليه ان يعاونه متى طلب اليه ذلك .

المادة ٦٦ - (١) يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالوظائف التي تدخل
في اختصاصه فيما يتعلق بتوصيات الجمعية العامة .

(٢) وله - بعد موافقة الجمعية العامة - ان يقوم بالخدمات التي طلب اليه ذلك
اعضاء « الامم المتحدة » او الوكالات الاختصاصية .

(٣) يقوم المجلس بالوظائف الاخرى المبينة في غير هذا المكان من الميثاق ،
وبالوظائف التي قد تعهد بها اليه الجمعية العامة .

التصويت :

المادة ٦٧ - (١) يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي
صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية اعضائه الحاضرين،
المشاركين في التصويت .

الاجراءات :

المادة ٦٨ - ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا في الشؤون
الاقتصادية ، والاجتماعية ، ولتعزير حقوق الانسان كما ينشئ غير ذلك من اللجان
التي قد يحتاج اليها لتأدية وظائفه .

المادة ٦٩ - يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي اي عضو من « الامم المتحدة »
للاشتراك في مداولاته عند بحث اية مسألة تعني هذا العضو بوجه خاص ، على الا
يكون له حق التصويت .

المادة ٧٠ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري ترتيبات ، بقصد
اشتراك مندوبي الوكالات الاختصاصية في مداولاته ، دون ان يكون لهم حق التصويت،
واشتراكهم في مداولات اللجان التي ينشئها ، وكذلك لاشتراك مندوبيه في مداولات
الوكالات الاختصاصية .

المادة ٧١ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري الترتيبات المناسبة
للتشاور مع الهيئات غير الحكومية ، التي تعنى بالمسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه
وللمجلس ان يجري مثل هذه الترتيبات مع الهيئات الدولية ، كما ان له ان يجريها
مع الهيئات الاهلية اذا رأى ذلك ملائما وذلك بعد التشاور مع عضو « الامم المتحدة »
ذي الشأن .

المادة ٧٢ - (١) يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظام سير اعماله، ومنها
طريقة اختيار رئيسه .

(٢) يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحالة لذلك وفقا
لنظامه . ويجب ان يتضمن ذلك النص على دعوته للاجتماع ، بناء على طلب يقدم من
أغلبية اعضائه .

الفصل الحادي عشر - تصريح يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي :

المادة ٧٣ - يقر اعضاء الامم المتحدة ، الذين يظلمون في الحال او في
الاستقبال ، بتبعات في ادارة الاقاليم التي لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم
الذاتي ، بالمبدأ القاضي بأن مصالح اهل هذه الاقاليم لها المقام الاول ، ويقبلون امانة
مقدسة في عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية هذه الاقاليم ، الى اقصى حد
مستطاع ، في نطاق نظام السلم ، والامن الدولي ، الذي رسمه هذا الميثاق ولهذا
الغرض :

١ - يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم ، كما يكفلون معاملتها بانصاف ، وحمايتها من ضروب الاساءة - كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

ب - ينمون الحكم الذاتي ، ويقدررون الاماني السياسية لهذه الشعوب قدرها ، ويعاونونها على انماء نظمها السياسية الحرة نموا مطردا ، وفقا للظروف الخاصة لكل اقليم وشعبه ، ومراحل تقدمها المختلفة .

ج - يوطدون السلم والامن الدولي .

د - يعززون التدابير الانشائية للرفي والتقدم ، ويشجعون البحوث ، ويتعاونون فيما بينهم كما يتعاونون متى وحيث يرى ذلك ملائما ، مع الهيئات الدولية الاخصائية لتحقيق المقاصد الاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية المفصلة في هذه المادة تحقيقا عمليا .

هـ - يرسلون الى الامين العام بانتظام ، لاحاطته علما ، بالبيانات الاحصائية ، وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بشؤون الاقتصاد ، والاجتماع والتعليم ، في الاقاليم التي يكونون مسؤولين عنها ، عدا الاقاليم التي تنطبق عليها احكام الفصلين الثاني عشر ، والثالث عشر ، من هذا الميثاق وكل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تحددها الاعتبارات الدستورية .

المادة ٧٤ - يوافق اعضاء «الامم المتحدة» ايضا على ان سياستهم ازاء الاقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل ، بحذوهم في هذا حذو سياستهم في مناطقهم التي تعتبر البلد المتبوع ، يجب ان تقوم من مبدأ حسن الجوار ، وان تراعي حق المراعاة مصالح بقية اجزاء العالم ، ورفاهيتها ، في الشؤون الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية .

الفصل الثاني عشر - نظام الوصاية الدولي :

المادة ٧٥ - تنشئ «الامم المتحدة» في نطاق اختصاصها نظاما دوليا للوصاية ، وذلك لادارة الاقاليم التي قد تخضع لهذا النظام ، بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة ، وللاشراف عليها ، ويطلق على هذه الاقاليم - فيما يلي من الاحكام - باسم الاقاليم المشمولة بالوصاية .

المادة ٧٦ - ان الاهداف الاساسية لنظام الوصاية ، طبقا لمقاصد «الامم المتحدة» المبينة في المادة الاولى من هذا الميثاق هي :

(١) توطيد السلم والامن الدولي .

(ب) العمل على ترقية اهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في شؤون السياسة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي ، او الاستقلال ، حسب ما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعبه ويتفق مع رغبات هذه الشعوب ،

التي تعرب عنها بملء حريتها ، وطبقا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) تشجيع احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس ، او اللغة ، او الدين ، او تفريق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم من اشتراك في اعتماد بعضهم على البعض .

(د) تأمين المساواة في المعاملة في الشؤون الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية ، لجميع اعضاء « الامم المتحدة » واهليها ، والمساواة بين هؤلاء ايضا فيما يتعلق بالاجراءات القضائية ، وذلك مع عدم الاخلال بتحقيق الاغراض المتقدمة ، ومع مراعاة احكام المادة ٨ .

المادة ٧٧ - يطبق نظام الوصاية على الاقاليم الداخلة في الفئات الآتية ، مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية :

١ - (١) الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الاقاليم التي تقتطع من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الاقاليم التي تضعها تحت الوصاية بمحض اختيارها دول مسؤولة عن ادارتها .

٢ - تحدد اتفاقات لاحقة اي الاقاليم ، من الفئات السالفة الذكر ، يوضع تحت نظام الوصاية ؛ وطبقا لاي شروط .

المادة ٧٨ - لا يطبق نظام الوصاية على الاقاليم التي اصبحت اعضاء في هيئة « الامم المتحدة » بل يجب ان تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة .

المادة ٧٩ - يتفق على شروط الوصاية لكل اقليم يوضع تحت ذلك النظام - ويدخل في ذلك كل تغيير ، او تعديل لتلك الشروط - يرضي الدول التي يعينها هذا الامر بالذات ، ومنها الدولة المنتدبة في حالة الاقاليم المشمولة بانتداب احد اعضاء « الامم المتحدة » ويوافق على تلك الشروط طبقا لاحكام المادتين ٨٣ و ٨٥ .

المادة ٨٠ - (١) فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقات الوصاية الفردية ، المعقودة بمقتضى احكام المواد ٧٧ و ٧٩ و ٨١ والتي توضع الاقاليم بمقتضاها تحت الوصاية ، والى ان تعقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز ان يؤول اي حكم من احكام هذا الفصل بالذات ، او بالواسطة ، تاويلا من شأنه ان يغير بطريقة ما اية حقوق لاية دول او شعوب او يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون اعضاء الامم المتحدة اطرافا فيها .

(٢) لا يجوز ان تؤول الفقرة الاولى من هذه المادة على انها تهىء سببا لتأخير، او تأجيل المفاوضة في الاتفاقات ، التي ترمي لوضع الاقاليم المشمولة بالانتداب ، او

غيرها من الاقاليم تحت نظام الوصاية ، طبقا للمادة ٧٧ او تاخير او تأجيل عقد مثل هذه الاتفاقات .

المادة ٨١ - يشمل اتفاق الوصاية في كل حالة الشروط التي يدار بمقتضاها الاقليم ، المشمول بالوصاية ، ويعين السلطة التي تباشر ادارة ذلك الاقليم ، ويجوز ان تكون هذه السلطة ، التي يطلق عليها فيما يلي من الاحكام « السلطة القائمة بالادارة » دولة او اكثر او هيئة « الامم المتحدة » ذاتها .

المادة ٨٢ - يجوز ان يحدد في اي اتفاق من اتفاقات الوصاية ، منطقة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية ، بعضه او كله ، وذلك دون الاخلال باي اتفاق او اتفاقات خاصة معقودة طبقا لنص المادة ٤٣ .

المادة ٨٣ - (١) يباشر مجلس الامن جميع وظائف (الامم المتحدة) المتعلقة بالمناطق الاستراتيجية ، وتدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية ، وتغييرها او تعديلها .

(٢) تنطبق جميع الاهداف الاساسية المبينة في المادة ٧٦ فيما يتعلق بشعب كل منطقة استراتيجية .

(٣) يستعين مجلس الامن بمجلس الوصاية ، مع مراعاة احكام اتفاقات الوصاية ، ودون اخلال بالاعتبارات المتصلة بالامن في مباشرة ما كان من وظائف (الامم المتحدة) في نظام الوصاية خاصة بالشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، للمناطق الاستراتيجية .

المادة ٨٤ - يكون من واجب السلطة القائمة بالادارة ان تكفل قيام الاقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والامن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالادارة ان تستخدم قوات متطوعة ، وتسهيلات ومساعدات من الاقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الامن في هذا الشأن ، ولاغراض الدفاع المحلي ، وقرار حكم القانون والنظام داخل الاقليم المشمول بالوصاية .

المادة ٨٥ - (١) تباشر الجمعية العامة وظائف « الامم المتحدة » فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المناطق ، التي لم ينص على انها مناطق استراتيجية ، ويدخل في ذلك اقرار شروط اتفاقات الوصاية ، وتغييرها او تعديلها .

(٢) يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملا في نطاق اختصاصها .

الفصل الثالث عشر - تأليف مجلس الوصاية :

المادة ٨٦ - (١) يتألف مجلس الوصاية من اعضاء الامم المتحدة الاتي بيانهم :

(ا) الاعضاء الذين يتولون ادارة اقليم مشمول بالوصاية .

(ب) الاعضاء المذكورون بالاسم في المادة ٢٣ الذين لا يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية .

(ج) العدد اللازم من الاعضاء الآخرين ، ليكفل أن يكون مجموع اعضاء مجلس الوصاية شطرين متساويين احدهما الاعضاء الذين يقومون بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية ، والآخر الاعضاء الذين خلوا من تلك الادارة ، وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الاعضاء لمدة ثلاث سنوات .

(٢) يعين كل عضو من اعضاء مجلس الوصاية شخصا حائزا على مؤهلات خاصة ليمثله فيه .

الوظائف والسلطات :

المادة ٨٧ - لكل من الجمعية العامة ، وللمجلس الوصاية - تحت اشرافه - ان يقوم عند أداء وظائفه بما يلي :

(١) ان ينظر في التقارير التي ترفعها السلطات القائمة بالادارة .

(ب) ان يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطات القائمة بالادارة .

(ج) ان ينظم زيارات دورية للاقاليم المشمولة بالوصاية في اوقات يتفق عليها مع السلطات القائمة بالادارة .

(د) ان يتخذ هذه التدابير ، وغيرها ، وفقا للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية .

المادة ٨٨ - يضع مجلس الوصاية طائفة من الاسئلة عن تقدم سكان كل اقليم مشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وتقدم السلطة القائمة بالادارة في كل اقليم مشمول بالوصاية ضمن اختصاص الجمعية العامة تقريرا سنويا للجمعية المذكورة موضوعا على اساس هذه الاسئلة .

التصويت :

المادة ٨٩ - (١) يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد .

(٢) يصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

الاجراءات :

المادة ٩٠ - (١) يضع مجلس الوصاية قواعد سير اعماله ، ويدخل في ذلك طريقة اختيار رئيسه .

(١) يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك ، طبقا لقواعد سير اعماله ، ويجب ان تتضمن هذه القواعد نصا يقرر دعوته الى اجتماع بناء على طلب اغلبية اعضائه .

المادة ٩١ - يستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسبا ، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبالوكالات الاختصاصية في كل ما يختص به كل منها من الشؤون .

الفصل الرابع عشر - محكمة العدل الدولية :

المادة ٩٢ - محكمة العدل الدولية هي الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الاساسي ، الملحق لهذا الميثاق ، وهو مبني على النظام الاساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي ، وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق .

المادة ٩٣ - (١) يعتبر جميع اعضاء الامم المتحدة ، بحكم عضويتهم ، اطرافا في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية .

(٢) يجوز لدولة ليست من اعضاء الامم المتحدة ان تنضم الى النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة ، بناء على توصية مجلس الامن .

المادة ٩٤ - (١) يتعهد كل عضو من اعضاء الامم المتحدة ان ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في اية قضية يكون طرفا فيها .

(٢) اذا امتنع احد المتقاضين في قضية ما عن ان يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الاخر ان يلجأ الى مجلس الامن ، ولهذا المجلس ، اذا رأى ضرورة لذلك ان يقدم توصياته او يصدر قرارا بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

المادة ٩٥ - ليس في هذا الميثاق ما يمنع اعضاء الامم المتحدة من ان يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف الى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل ، او يمكن ان تعقد بينهم في المستقبل .

المادة ٩٦ - (١) لاي من الجمعية العامة ، او مجلس الامن ، ان يطلب الى محكمة العدل الدولية الافتاء في اية مسألة قانونية .

(٢) ولسائر فروع الهيئة والوكالات الاختصاصية المرتبطة بها ، ممن يجوز ان تاذن لها بذلك الجمعية العامة في اي وقت ، ان تطلب من المحكمة افتائها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق اعمالها .

الفصل الخامس عشر - الامانة :

المادة ٩٧ - يكون للهيئة امانة تشمل امينا عاما وممن تحتاجهم الهيئة من الموظفين .

وتعين الجمعية العامة الامين العام ، بناء على توصية مجلس الامن ، والامين العام هو الموظف الاداري الكبير في الهيئة .

المادة ٩٨ - يتولى الامين العام اعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ويقوم بالوظائف الاخرى التي تكلها اليه هذه الفروع ، ويعد الامين العام تقريراً سنوياً للجمعية العامة باعمال الهيئة .

المادة ٩٩ - للامين العام أن ينبه مجلس الامن الى اية مسألة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والامن الدولي .

المادة ١٠٠ - (١) ليس للامين العام ، ولا للموظفين ، أن يطلبوا او ان يتلقوا في تادية واجبه تعليمات من اية حكومة او اية سلطة خارجة عن الهيئة ، وعليهم ان يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء الى مراكزهم ، بصفتهم موظفين دوليين مسؤولين امام الهيئة وحدها .

(٢) يتعهد كل عضو في « الامم المتحدة » باحترام الصفة الدولية لمسؤوليات الامين العام والموظفين ، التي ليس الا تلك الصفة ، وبالا يسمى الى التأثير فيهم وفي اضطلاعهم بمسؤولياتهم .

المادة ١٠١ - (١) يعين الامين العام موظفي الامانة طبقاً للقواعد التي تضعها الجمعية العامة .

(٢) يعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ، ويعين لغيرهما من فروع « الامم المتحدة » الاخرى ما هي بحاجة اليه من الموظفين ويعتبر مجموع هؤلاء الموظفين جزءاً من الامانة .

(٣) ينبغي ان يراعى في الدرجة الاولى في استخدام الموظفين ، وفي تحديد شروط خدمتهم ضرورة الحصول على اعلى مستوى من المقدرة ، والكفاية ، والنزاهة ، ويجب ان يعنى بأنه من المهم ان يكون ذلك الاختيار مبنيًا على اوسع ما يمكن من اسس جغرافية .

الفصل السادس عشر - احكام متنوعة :

المادة ١٠٢ - (١) كل معاهدة ، وكل اتفاق دولي ، يعقده اي عضو من اعضاء « الامم المتحدة » بعد العمل بهذا الميثاق يجب ان يسجل في امانة الهيئة ، وان تقوم بنشره بأسرع ما يكون .

(٢) ليس لاي طرف في معاهدة او اتفاق دولي ، لم يسجل وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة ان يتمسك بتلك المعاهدة ، او ذلك الاتفاق ، امام اي فرع من فروع « الامم المتحدة » .

المادة ١٠٣ - اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء « الامم المتحدة »

وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر ، يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

المادة ١٠٤ - تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من اعضائها بالاهلية القانونية التي يتطلبها قيامها باعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها .

المادة ١٠٥ - (١) تتمتع الهيئة في ارض كل عضو من اعضائها بالامتيازات والصيانات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها .

(٢) وكذلك يتمتع المندوبون عن اعضاء « الامم المتحدة » وموظفو هذه الهيئة بالامتيازات والصيانات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة .

(٣) للجمعية العامة ان تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة ولها ان تقترح على اعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر - تدابير حفظ الامن في فترة الانتقال :

المادة ١٠٦ - الى ان تصبح الاتفاقات الخاصة المشار اليها في المادة الثالثة والاربعين ، معمولاً بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الامن انه أصبح يستطيع البدء في ممارسة مسؤولياته وفقا للمادة الثانية والاربعين ، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الاربعة الموقع عليه في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقا لاحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح . كما تتشاور الدول الخمس مع اعضاء « الامم المتحدة » الآخرين كلما اقتضت الحال القيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولي .

المادة ١٠٧ - ليس في هذا الميثاق ما يبطل او يمنع اي عمل ازاء دولة كانت في اثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق اذا كان هذا العمل قد اتخذ او رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن هذا العمل .

الفصل الثامن عشر - تعديل الميثاق :

المادة ١٠٨ - تسري التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق على جميع اعضاء « الامم المتحدة » اذا صدرت بموافقة ثلثي اعضاء الجمعية العامة وابرمها ثلثا اعضاء « الامم المتحدة » ومن بينهم جميع اعضاء مجلس الامن الدائمين وبقسا للاوضاع الدستورية في كل دولة .

المادة ١٠٩ - (١) يجوز عقد مؤتمر عام من اعضاء الامم المتحدة لاعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي اعضائها

وبموافقة سبعة ما من اعضاء مجلس الامن ويكون لكل عضو من الامم المتحدة صوت واحد في المؤتمر .

(٢) كل تغيير في هذا الميثاق يوصي به المؤتمر بأغلبية ثلثي اعضائه يسري اذا ابرمه وفقا لوضعهم الدستورية ثلثا اعضاء الامم المتحدة ومن بينهم الاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

(٣) اذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دورة الانعقاد السنوية العاشرة للجمعية العامة بعد العمل بهذا الميثاق وجب ان يدرج بجدول اعمال تلك الدورة العاشرة اقتراح بالدعوة الى هذا المؤتمر ويعقد هذا المؤتمر اذا قررت ذلك اغلبية اعضاء الجمعية العامة وسبعة ما من اعضاء مجلس الامن .

الفصل التاسع عشر - الابرام والتوقيع :

المادة ١١٠ - (١) تبرم هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب اوضاعه الدستورية .

(٢) تودع وثائق الابرام لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل ايداع يحصل كما تخطر الامين العام لهيئة « الامم المتحدة » بعد تعيينه .

(٣) يصبح هذا الميثاق معمولا به متى اودعت جمهورية الصين وفرنسا واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الامريكية واغلبية الدول الاخرى الموقعة عليه وثائق ابرامها .

وتعد حكومات الولايات المتحدة الامريكية بروتوكولا خاصا بوثائق الابرام المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة على الميثاق .

(٤) ان الدول الموقعة على هذا الميثاق التي تبرمه بعد العمل به تكون اعضاء اصليين في « الامم المتحدة » من تاريخ ايداعها لوثائق ابرامها .

المادة ١١١ - وضع هذا الميثاق بلغات خمس هي الصينية والفرنسية والروسية والانكليزية والاسبانية وهي لغاته الرسمية على وجه السواء ويظل الميثاق مودعا في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الامريكية وتبلغ هذه الحكومة حكومات الدول الاخرى الموقعة عليه صوراً مصدقة منه .

وتأييدا لما تقدم فقد وقع مندوبو حكومات « الامم المتحدة » على هذا الميثاق.

صدر بمدينة سان فرانسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٤٥ م .

التواقيع

استقالة وزير الخارجية

كان وزير الخارجية ارشد العمري ، قد راس وفد العراق الى مؤتمر

« سان فرانسيسكو » للتوقيع على « ميثاق الامم المتحدة » فحصل له في الولايات المتحدة الامريكية ما غير عقيدته في ديمقراطيتها ، فتركها قبل التوقيع على هذا الميثاق ، ولكنه لم يتخل عن منصبه محتجا فلما اجتمع برئيس الوزراء الباجه جي ، اعرب عن رغبته في ترك منصبه ، ولكنه لم يتقدم بكتاب استقالته . ثم رأى - بعد مدة قصيرة - انه لا بد من التخلي عن هذا المنصب ، فرفع الى رئيس الوزراء كتاب الاستقالة الاتي نصه :

فخامة رئيس الوزراء

كنت عرضت عليكم في الاسكندرية : ان صحتي اصبحت لا تساعدني على الاستمرار في الخدمة الوزارية ، ومع ذلك فقد تريت مدة اخرى عسى ان يحصل تحسن يحفزني على مواصلة العمل ، ولكنني مع الاسف اجد نفسي الان مضطرا للتخلي عن اي عمل ، والانصراف الى الاستراحة التامة في الوقت الحاضر ، وعليه ارجو فخامتكم قبول استقالتي من وزارة الخارجية مع فائق تحياتي واحترامي .
بفداد ٢٥ آب ١٩٤٥ م
وزير الخارجية : ارشد العمري

وقد وافق رئيس الوزراء على هذه الاستقالة فاستصدر ارادة ملكية بقبولها وبإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى شخصه ، ثم وجه الى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ٣١٩٤ التاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥ م

صاحب المعالي السيد ارشد العمري المحترم

تلقيت بمزيد الاسف كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة التي بذلتموها اثناء تقلدكم اعباء وزارة الخارجية ، اراني مضطرا - ازاء طلب معاليكم - للنزول عند رغبتم بالتوسط لقبول الاستقالة ؛ وبطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٤٢٩ لسنة ١٩٤٥م الصادرة بهذا الشأن ، واني لامل ان نظفر بمعاوضة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الامة لا سيما وان الاسباب التي دفعتكم للاستقالة لا يمكن ان تحرمنا من هذه المعاوضة في المستقبل . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء : حمدي الباجه جي

مشكلة فلسطين ايضا

اتينا على لمحة تاريخية « للحركة الصهيونية » و « وعد بلفور » في المجلد الثاني من كتابنا هذا وذكرنا طرفا من الاضطرابات التي وقعت في العراق ، وفي بقية اجزاء الوطن العربي نتيجة لاعطاء هذا الوعد ، وتأثيره على الامن العام في فلسطين وفي البلاد العربية جمعاء .

وقليلون جدا هم الذين يعلمون ان « وعد بلفور » لم يكن وعدا بريطانيا حسب، وانما اشتركت في وضعه ، فصياغته ، فتأييده دول اخرى ، فقد عرضت بريطانيا على روسيا ، وفرنسة ، فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، لضمان عطف يهود امريكا على قضية الحلفاء ، وحملهم الولايات المتحدة الامريكية على الانضمام اليها ، فاسرعت الاولى الى اعلان موافقتها دون قيد وشرط ، وتلكات الثانية قليلا فشخص الى باريس القطب الصهيونى في لندن « سولوكوف » واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية لحملها على تأييد وجهة النظر البريطانية ، تساعده في ذلك صحف لندن حتى اذا ظفر بهذا التأييد ، سافر الى روما ونال موافقة البابا ، والمقامات الإيطالية ، ولما عرض المشروع على الولايات المتحدة الامريكية كان من المنتظر ان ينال عطفها وتأييدها ، وهكذا نرى ان اهم الدول العظمى اشتركت في وضع هذا الوعد الذي صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م .

والواقع ان بريطانيا التي خلقت هذه المشكلة كانت مرتبطة مع العرب بوعود وعود تحول دون العبث بحقوقهم في ارض آبائهم واجدادهم ، لهذا لم تر من الكياسة ان تصارحهم بما كانت تبيتته ضدهم ، فكانت تراوغ في تصريحاتها ، وتحايل في عرض حلولها حتى اذا كانت الحرب العالمية الثانية على الابواب ، اصدرت الكتاب الابيض في ١٧ ايار ١٩٣٩م ، وقد نص على تكوين حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ، وعلى السماح لخمس وسبعين الف مهاجر بالدخول الى فلسطين ، خلال السنوات الخمس التالية ، وعلى تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق . وقد رفض اليهود والعرب هذا الكتاب على السواء ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في ايلول من هذه السنة ، وقف كل شيء عند حده .

غير ان اليهود ، الذين كانوا قد استفلوا ظروف الحرب العالمية الاولى فساوموا الحلفاء نفوذهم المالى والسياسي ، واستصردوا وعد بلفور هذا ، انتهزوا فرصة اعلان الحرب العالمية الثانية ، فاحدوا يستغلون ظروفها ليحولوا وطنهم القومي الى دولة يهودية . اما العرب فقد حرم عليهم النطق باسم فلسطين، مدة الحرب، وسبق احرارهم الى السجون والمعتقلات بتهمة عرقلة المجهود الحربي ، ولم يسمح للصحف العراقية ان تعالج موضوع فلسطين ، او ان تنشر شيئا عن حاضرها ومستقبلها ، بل كان التلميح الى فلسطين او ذكر فلسطين جريمة تستحق الاعتقال فالحبس .

وفي تموز ١٩٤٢م ، عرض الدكتور « حليم وايزمن » على الحكومة البريطانية مساعدة الراسمالية اليهودية الدائمة ، اذا اطلقت يد اليهود في فلسطين ، وشرقي الاردن ، ولبنان . فرفضت بريطانيا هذا العرض ، ولكنها اسرّت اليه بتحويل الجهود اليهودية الى امريكا ، فتأثرت الولايات المتحدة الامريكية بهذه الدعاية ، واذا بـ (٦٢) شيخا و (١٨١) نائبا يقدمون مذكرة في تشرين الثاني ١٩٤٢م ، لاعتبار وعد بلفور عملا تاريخيا للتعويض على اليهود ، ودستور تحرير للشعب اليهودي ، واذا بالرئيس روزفلت يعرض اقتراحا على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الكونغرس الامريكي في آذار ١٩٤٤م ، يطلب فيه اقامة دولة يهودية في فلسطين ،

فتقوم قيادة العرب في مختلف بلادهم ، فيضطر رئيس اركان الجيش الامريكي الى ان يطلب وقف البحث في هذا الاقتراح ، لان الوضع العربي لا يسمح بالتحدث عن موضوعات كهذه .

ولما حل « ترومان » محل « روزفلت » في الرئاسة ، وجه رسالة مستعجلة الى المستر اتلي رئيس الوزراء البريطاني ، في ٢١ ايلول ١٩٤٥ م ، طلب فيها ان يسمح لمئة الف يهودي من متشردي اوربا للدخول الى فلسطين فورا ، فقامت قيادة الدول العربية من جديد : ينظمون الاحتجاجات ، ويعقدون المؤتمرات ، ولكنها كانت جعجة دون طحين .

اما الحكومة البريطانية فقد ردت على اقتراح الرئيس الامريكي الجديد « ترومان » بان الواجب يقضي على امريكا ان تشاطر انكلترا التبعة الكاملة لصيانة الامن والنظام في فلسطين ، اذا اريد البحث في مثل هذا الموضوع . وفي ٢ تشرين الاول ١٩٤٥ م قدم رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، مذكرة الحكومة العراقية الى الحكومة الامريكية يفند فيها سياسة تفضيل اليهود على العرب ، ويطلب انصاف القضية الفلسطينية في ضوء الحقائق المجردة عن التحيز الانتخابي ، وما لبث وزير خارجية بريطانية ، المستر بيغن ان القى خطابا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ م حول مشكلة فلسطين كان ماثرا للتساؤل عن مغراه . فقد كان البيان يطمئن ويقلق ، يأخذ ويعطي ، يشد ويرخي ، يتقرب الى العرب فيفضب اليهود ، ثم يتقرب الى اليهود فيفضب العرب .

ودعيت « جامعة الدول العربية » الى الاجتماع فورا لمناقشة بيان المستر بيغن ، فاجتمعت في كانون الاول من هذه السنة ، وردت عليه ردا مانعا لم يرض التوميين . ثم تكونت لجنة التحقيق في مشكلة فلسطين فقضت باقامة دولتين في هذه البقعة العربية : احدهما يهودية ، والاخرى عربية ، وجعل الاماكن المقدسة فيها تحت اشراف دولي ، فقام اليهود باعلان دولتهم فورا ، وفتكوا بالعرب الامنيين فتكا ذريعا ، وشردوا زهاء مليون عربي على نحو ما ستقرؤه في المجلد السابع .

وترى الشعوب العربية ان فلسطين ذهبت ضحية اهمال ملوك العرب ، وامرائهم ، وزعمائهم ، الامر الذي ادى الى اسقاط رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ، في ٣ كانون الاول ١٩٤٨ م واخراجه من اراضي الجمهورية السورية ، والى قتل رئيس وزراء لبنان رياض الصلح ، في ١٥ تموز ١٩٥١ م ، فقتل الملك عبدالله ملك المملكة العربية الاردنية ، في ٢٠ تموز من هذه السنة ايضا ، واخيرا الى خلع الملك فاروق ملك مصر واخراجه من بلاده في ٢٦ تموز ١٩٥٢ م ، والى اقالة رئيس الجمهورية اللبنانية بشاره الخوري في منتصف ايلول عام ١٩٥٢ م ، والى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م في العراق وقتل الامير عبد الاله ونوري السعيد وغيرهما وللتاريخ ان يسجل .

يقول السري. تي. ولسن ، وكيل الحاكم الملكي العام في العراق :

« كانت سياسة اللجنة الشرقية البريطانية ، التي تكونت في ابان الحرب العالمية الاولى ، ترمي الى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس ، لتعرقل مساعيهم الحربية ضد الحلفاء ، فوافدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية الى اورمية برئاسة الجنرال ويسترفيل ، لتحض النساطرة هناك على القيام في وجه القوات التركية ، وقد وصلت هذه البعثة الى هاتيك المناطق في كانون الثاني ١٩١٨ م . وبعد مفاوضات طويلة مع الزعماء النسطوريين ، بعثت بريطانية شحنة كبيرة من السلاح اليهم فسي تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا اورمية قبل وصول هذه الشحنة ، وفتكوا بالتجمعين حولها فتكا ذريعا ، فما وسع - بريطانية - الا ان نقلت الناجين بارواحهم الى مخيمات اقامتها لهم على الضفة اليمنى من ديبالي بالقرب من بعقوبه ، وصارت تستخدم الصالحين للعمل في تعبيد الطرق ، كما صارت تنفق على الشيوخ والنساء والاطفال بسخاء . وقد ضمت المخيمات المذكورة اكثر من خمسين الف لاجيء بينهم ١٢٠٥٠٠ ارمني جيء بهم من جهات وان ، وبتليس ، والقفقاس ، واذربيجان ، وغاليسيا ، والاستانة ، وكان الباقون من النساطرة بينهم ١٥٤٠٠٠ نسطوري نزحوا من الجبال الكائنة في المنطقة الكردية ، والباقون من سلماس وسولدر ، وقد اعيد هؤلاء ال ١٠٤٠٠٠ الى مواطنهم في اعقاب الحرب المذكورة ، وبموافقة الحكومة الايرانية ، وبقي ال ١٥٤٠٠٠ نسطوري يؤلفون مشكلة خطيرة فالترك لا يوافقون على عودتهم الى ديارهم بعد الذي شهدوه منهم ، والكرد غير آمنين منهم ، وقد اقترح الكولونيل لجمن ان تعمد الحكومة البريطانية الى اخراج الكرد المسلمين من قراهم المتاخمة للحدود التركية ، لتسكن هؤلاء النساطرة في مواضعهم ، لان هؤلاء الاكراد كانوا قد ثاروا دفعتين على الحكومة البريطانية ، وقتلوا الكابتن ويلسي واللفتننت مكدوكل ، وقد اقر السري. تي. ولسن هذا الاقتراح ، وأبرق مضمونه الى وزارة الحربية البريطانية في آب ١٩٢٠ م وختم برقيقته بهذه الجملة :

« وستهيأ لدينا فرصة لانصاف النساطرة الاثوريين بطريقة ترضاهم بريطانية ، وترضاهم الاقطار الاوروبية في الحق والمعدلة ، وتمكننا من حل مشكلة من أعقد المشكلات الخاصة بالاقلية الدينية والجنسية في كردستان ، وتخلصنا من خطر دائم على مستقبل السلم في شمالي الفرات ، وفي الوقت نفسه تكون قد عاقبنا المُرّولين عن اضطرابات العمادية ، وهذه فرصة لن تعود ثانية » (١) . اهـ .

(1) Sir A. T. Wilson. A - Clash of Loyalites P. 39-40 .

ويقول الحاكم الملكي العام ، ان حكومته اقترت هذا الاقتراح ، واعدت الخطط لتنفيذه . . ولكن تحريكات الترك التي ادت الى الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطق الكردية الواقعة في شرقها ، وعجز بريطانيا عن تهيئة وسائل النقل للمهاجرين من جوار بعقوبه الى تلك المنطقة ، كل ذلك أدى الى فشل المشروع فتأجيله .

عصيان بارزان :

هذه هي الاسباب الدفينة لمشكلة بارزان ، اما الاسباب الظاهرة او المباشرة فتاتي في الدرجة الثانية .

نقد وصفنا مركز قرية بارزان ومناعتها ، وما يحيط بها من جبال منيعة ووديان عميقة ، وما يتمتع به الشيوخ البارزانيون القاطنون هناك من نفوذ وسطوة ، وذلك في الاجزاء المتقدمة من هذا الكتاب ، ووضحنا الاسباب التي حملت الشيخ احمد البارزاني على الثورة ضد الحكومة أيام « الوزارة السعيدية الثانية » واضطرار تلك الوزارة لتجريد حملة تأديبية على البارزانيين في عام ١٩٣٢ م .

وقد اسفرت هذه الحملة عن التجاء الشيخ احمد البارزاني ، واخوين له ، ومئة من اتباعه ، الى تركيا حيث استسلموا الى الجيش التركي الذي كان مرابطا على الحدود ، فنقلهم هذا بدوره الى « ادرنه » على الحدود البلقارية ، والزهم بالاقامة فيها زهاء السنة ، ولما شعرت سلطات الجمهورية التركية ان في نية الانكليز حمل الحكومة العراقية على اسكان التيارات في اماكن البارزانيين ، تمهيدا لتأسيس الوطن الآتوري على الحدود التركية - العراقية ؛ نقلت الشيخ احمد وجماعته من « ادرنه » الى « كويان » المتاخمة لاراضي البارزانيين ، فافسدت بذلك الخطة المبينة . ثم جرت مفاوضات بين الجانبين : العراقي والتركي حول مصير هؤلاء اللاجئين ، اسفرت عن تسليمهم الى الحكومة العراقية ، بعد اعلان العفو عنهم ، فالزمتم هذه بالاقامة في الموصل ، ثم نقلتهم الى الناصرية ، فالديوانية ، فالحلة ، فكركوك ، واخيرا لم تر مناصا من نقلهم الى السليمانية بعد ان ساءت صحتهم في الجنوب ، نتيجة لتغير المناخ حتى اذا جاءت الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩ / ١٩٤٥ م) بمشكلاتها ، وويلاتها ، وارتفاع اسعار المواد المعاشية ، وتدنيتها ، ضاق الملا مصطفى البارزاني « شقيق الشيخ احمد البارزاني » ذرعا بما كان يعانيه واصحابه من ضيق الحالة الاقتصادية ، وقلة المخصصات الحكومية ، فهرب وثلاثة من اتباعه في تموز ١٩٤٣ م ، قاصدا بارزان عن طريق (السليمانية - بنجوين - بانه - سردست - بسوه - لاهيجان - ناودشت - بيلكه - سرشمه - بارزان) وكتب الى السلطات المسؤولة في بغداد « بانه ليس بعاص ، وانه مطيع للحكومة ، وان العمل الذي قام به لم يكن الا عن ضيق وعدم سماع شكواه ، وهو مستعد ان يلبي اوامر الحكومة » (١) .

وبدلا من ان تحقق حكومة بغداد في مدعيات الملا مصطفى ، او عزت الى قوات

(١) رئيس الوزراء نوري السعيد في محاضر مجلس الاميان (من ٦٢ من مذكرات دورة ١٩٤٣-١٩٤٤ م) .

الامن ان تلاحقه وتعيده الى السليمانية . الا ان الملا فضل الانضمام الى العصابات التي كانت تعبت في هاتيك الاطراف ، فأمرت الحكومة قوتها النظامية ان تؤدبه ، فكان يفتك بالافراد ، ويستولي على المخافر الطينية ، ويصادر ما فيها من سلاح وعتاد .

وانشرت في بغداد منشورات سرّية تدعو الى ضرورة وقف القتال في الشمال ، كما ان الوطنيين الاكراد اعتبروا الحركة عادلة ، وقرروا تحويلها الى حركة وطنية تحمل طابع المطالبة بالحقوق القومية للاكراد ، فأسرت الحكومة البريطانية الى حكومة العراق ان تعالج الموقف باللين والحصافة ، ولا سيما وقد كان الوقت وقت حرب عامة ، والجيش البريطانية تسرح وتمرح في البلاد ، وفي الوقت نفسه بعث السفير البريطاني رسالة الى الملا مصطفى قال له فيها :

« انك قد تجاوزت الحدود باستعمال السلاح ضد قوات الجيش والشرطة .
« ان عليك ايقاف القتال فوراً وطلب العفو والتفاهم مع الحكومة .

« ان عدم ايقافك القتال يعني وقوفك ضد بريطانية ان لم يكن ضد الحكومة العراقية » (١) .

وفي الوقت نفسه استقالت وزارة نوري السعيد السابعة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ م ، واعيد تشكيلها في الخامس والعشرين من الشهر المذكور ، بعد ان ادخل السعيد فيها ثلاثة وزراء اكراد وهم السادة : عمر نظمي ، واحمد مختار بابان ، وماجد مصطفى ، وقد عهد الى الاخير الاتصال بالملا مصطفى ، وتقديم المقترحات التي من شأنها تخفيف حدة التوتر بين الثائر والحكومة . وقد رأى السيد ماجد ان يجس نبض المؤسسات الكردية في بغداد ، قبل ان يسافر الى الشمال ، وفي الوقت نفسه فان الملا مصطفى اوقف القتال ، بناء على طلب السفير البريطاني ، وكتب اليه انه يشترط لالقاء السلاح الشروط الآتية :

« ١ - عزل او نقل الموظفين الذين اشتهروا باخذ الرشوة واساءة السلطة .

« ٢ - تشكيل ولاية كردية ممتازة تحتوي على الوية كركوك ، والسليمانية ، واربيل ، ودرنه ، وباجلان (خانقين) واقضية الموصل الكردية كدهوك ، وزاخو ، وعمادية ، وعقره ، وسنجار ، وشيخان .

« ٣ - اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية .

« ٤ - تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة .

« ٥ - تعيين وزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان » اهـ (١) .

(١) معروف جياووك في كتابه « مائة بارزان » ص ١٥٦ .

(٢) « مائة بارزان » لمرعوف جياووك ، ص ١٥٨ .

تسوية القضية البارزانية :

وسافر وزير الدولة السيد ماجد مصطفى الى الشمال في السابع من شهر كانون الثاني ١٩٤٤ م ، واتصل بالاملا مصطفى ، وصحبه ، وقدم تقريراً الى رئيس الوزراء في الثامن عشر من هذا الشهر ، أكد فيه بان سوء الادارة ، وضيق ذات اليد ، هما اللذان دفعا بالاملا مصطفى الى ان يترك منفاه في السليمانية ويقوم بما قام به . واقتراح على الحكومة :

« ١ - اطلاق سراح البعدين من شيوخ بارزان دون الالتفات الى الحركة والوضع الراهن .

« ٢ - المبادرة فوراً في اعادة وتأسيس الادارة الملكية في المناطق التي شملها العصيان ، وتعيين الموظفين اللاتقين لها .

« ٣ - تخصيص المال المقتضي بسخاء لتعمير الخطوط التلغرافية ، والطرق الموجودة ، ومدتها من بله الى عقره ، ومن بله الى العمادية ، وتأسيس المخافر القوية عليها لتأمين سيطرة الحكومة .

« ٤ - توزيع ما تقرر توزيعه من الذخائر مجاناً ، وبأسعار مخفضة ، وازافة مقادير اخرى اليها بصورة مستعجلة .

« ٥ - الابعاز الى الملا مصطفى المجيء الى بغداد ، وقبول التجائه لسمو الوصي المعظم ، واعادته بعد مدة لازالة الظنون من الازدهان بسبب مخالفة الحكومة في السابق عهدوها « اهـ (١) .

وقبل ان يبت رئيس الوزراء في تقرير وزيره ماجد مصطفى ، الف لجنة خاصة لدرس التقرير ، وتقديم التوصيات اللازمة حوله للنظر في الموضوع ، واذا بهذه اللجنة تؤيد التقرير والمقترحات فيجتمع مجلس الوزراء في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ م ويتخذ هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على تقرير ماجد مصطفى ، الوزير بلا وزارة ، وتقرير اللجنة الخاصة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦/١/١٩٤٤ م . وبعد المداولة قرر ما يأتي :

١ - المبادرة الى تأسيس الادارة في قضية الزبيار وراوندوز والعمادية ونواحي مركسور وشيروان مازن وبارزان ، وتعيين موظفين مدنيين ونزيهين وحازمين لها ، وعند الحاجة الاستفادة من خدمات ضباط الجيش كوكلاء وضباط ارتباط .

٢ - تأسيس المخافر على الحدود العراقية ، وعلى الطرق والمعابر ، وتوسيع المخافر الكائنة بالقرب من مراكز النواحي .

(١) تقرير السيد ماجد مصطفى بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٤ م (نسخة منه لدينا) .

٣ - انشاء الطرق ، مع تأسيس مخافر عليها في خليفان - زيزان - عمادية - بله - عقره - بارزان - مركه سور - مان - شيروان مازن - ديانه - كاني رش .

٤ - ابعاد ملا مصطفى حالا من منطقة بارزان واسكانه في بيران .

٥ - اعادة الشيوخ البارزانيين المبعدين الى اماكنهم ، وقبول حضور الملا مصطفى الى بغداد للدخالة ، على أن يترك وقت وكيفية تنفيذ ذلك الى ما يرتاه وزير الداخلية والوزير بلا وزارة .

٦ - استرداد الاسلحة والتجهيزات الحكومية ، التي استولى عليها الملا مصطفى وجماعته ، والمباشرة حالا بهذا الاسترداد .

٧ - الموافقة على مبدأ استصدار عفو عام عن العصابات البارزانية ، باستثناء افراد القوات المسلحة ، وموظفي الدولة الذين اشتركوا مع العصابات ، على ان يترك تاريخ استصدار العفو المذكور الى ما تقررره الحكومة فيما بعد .

٨ - قيام الوزارات المختصة بتنفيذ هذه القرارات كل فيما يتعلق به « (١) . ا هـ .

وقد بوشر فعلا في تنفيذ هذه المقررات فأقيمت النظم الادارية ، وتم تعيين الموظفين الصالحين ، وبعض ضباط الارتباط ، وانشئت المخافر ، وعبدت الطرق ، ونقل الشيخ احمد البارزاني وصحبه من الحلة الى اماكنهم في المنطقة الشمالية ، وكان هؤلاء قد ابعادوا من السليمانية الى الحلة اثر هرب الملا مصطفى الى بارزان في تموز ١٩٤٣م كما قدمنا .

الملا مصطفى في بغداد :

وفي ٢٢ شباط ١٩٤٤م ، وصل الملا مصطفى البارزاني الى بغداد ، وقابل الوصي على عرش العراق الامير عبداله ، وكان يصحبه لقيف من شيوخ المنطقة ، فصدر هذا البيان :

« لقد اظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به ، فاغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة السيد ماجد مصطفى في مركه سور بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٤م ، وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلما للحكومة بدون قيد او شرط ، كما انه ترك من فوره كل ما كان قائما به من الاعمال . كذلك رفع استرحاما الى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد مبديا اخلاصه للعرش ، وتغاييه في خدمة سموه ، وقد حضر فعلا العاصمة بتاريخ ٢٢/٢/١٩٤٤م مع لقيف من الشيوخ البارزانيين لعرض الطاعة والخضوع الى صاحب السمو الملكي ، وقد اصبحت الحالة اعتيادية في منطقة بارزان ، واستتب الامن في كافة انحاءها ، واستأنفت الحكومة اعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي .

مدير الدعاية العام

٢٢ شباط ١٩٤٤م

(١) مقررات مجلس الوزراء لشهر كانون الثاني ١٩٤٤ م .

وقد أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٤٥م قانون
المفو العام عن البارزانيين برا بما جاء في الفقرة السابعة من مقررات مجلس الوزراء .

عودة الى العصيان :

تقضي الفقرة الرابعة من مقررات مجلس الوزراء المتخذة بتاريخ ٢٥ كانون
الثاني ١٩٤٤م ، أن يعبد الملا مصطفى عن منطقة بارزان ، وأن يقيم في « بيران » وتنص
الفقرة السادسة من هذه المقررات على « أن تسترد الاسلحة والتجهيزات الحكومية
التي استولى الملا مصطفى وجماعته عليها » (١) أثناء احتلالهم المخافر الحكومية في
المنطقة الثائرة . فلما جاء الملا الى بغداد وقابل الوصي على العرش في ٢٢ شباط
١٩٤٤م ، طلب الى الحكومة ان تسمح له بالعودة الى بارزان لجمع الاسلحة من
اتباعه ، وتسليمها الى السلطات الحكومية ، فلم تر الحكومة مانعا من اجابة هذا
الطلب ، فعاد الرجل الى بارزان لهذا الغرض .

وصادف ان استقالت الوزارة السعيدية الثامنة في تلك الآونة ، وتالفت وزارة
جديدة برئاسة السيد حمدي الباجه جي بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤٤م ، وقد دخل فيها
وزيران كرديان هما وزير العدلية احمد مختار بابان ، ووزير الاقتصاد توفيق وهبي ،
واذا بالملا مصطفى « يتصل ببعض رؤساء العشائر لتجديد اوامر المودة والصداقة
وتقويتها معهم ، واخذ في عين الوقت يعمل على ازالة الخلافات الناشئة بينهم ، وفرض
الخصومات الناشبة مع بعضهم البعض . ولهذا الغرض اخذ يزور بعض المناطق
الشمالية فزار منطقة برادوست وبالك ، ثم قام بزيارة منطقة بهدينان ، فتجول في
اقضية عقره ، والعمادية ، والشيخان ، وكانت السلطات تنظر الى سفرائه وزياراته
هذه بعين الشك والريبة ، فطلبت من اخيه الشيخ احمد البارزاني تسليمها الاسلحة
والمجرمين الهاربين القاطنين لديه ، فامتنع عن تنفيذ ما طلب اليه ، لان الشك بدا
يتسرب الى نفسه ، وبات خائفا يترقب حركات الاستطلاع التي كان يقوم بها بعض
الضباط آنذاك في بعض المناطق المجاورة . وكان يعتقد في قرارة نفسه ان الجيش لا
بد مهاجمه ، وان مضايقة السلطات له والحاحها عليه بتنفيذ ما طلب اليه ما هي
الا بداية الهجوم المنتظر فلماذا لا يترك الدفاع ويبدأ هو بالهجوم ؟ » (٢) .

وفي الوقت نفسه فان المنظمات الكردية ، ولا سيما حزب هيبوا ، شرعوا في
الاتصال ببعض الضباط الاكراد في الجيش العراقي وكذا المتقاعدين منهم ، وأخذوا
يحسّنون لهم الانضمام الى الحركة المسلحة ، فكان ممن تم الاتصال بهم الرئيس عزيز
عبدا الشمزني ، والرئيس مير حاج احمد ، والمقدم أمين الراوندوزي ، والضباط

(١) « كان البارزانيون قد غنموا في حركات ١٩٤٣م نحو ٦٠٠ بندقية و ١٣ رشاشة من قطعات
الشرطة ومخازنها ، وقد أبى الملا مصطفى تسليم هذه الاسلحة الى الحكومة على الرغم من طلباتها المتكررة
ووهوده الكاذبة لها بتسليمها » ام .

الزعيم الركن حسن مصطفى في كتابه « البارزانيون » ص ٧٩

(٢) محمد البرينكاتي في رسالته « حقائق تاريخية عن القضية البارزانية » ص ٢١ .

الاربعة الذين اعدموا بعد فشل الحركة وهم : الرئيس مصطفى خوشناو ، والرئيس الاول عزت عبد العزيز ، والملازم الاول خير الله عبد الكريم ، والملازم محمد القدسي . وبعد ان تم هذا الاتصال ، حصل تعاون بين الفريقين ، وتبنت الحركة البارزانية مطالب الاكراد القومية .

و « لما علم الانكليز بحصول الخلاف بين الوزارة والبارزانيين ؛ ارسل السفير البريطاني معاون المشاور السياسي الكابتن استوكس الي بارزان ، لايصال كتاب منه الي الملا مصطفى فوصل هذا يوم ٢٥ مارت ١٩٤٥ قرية هاوديان ، حيث كان الملا مصطفى ينتظره هناك ، وبعد قراءة الكتاب والمذكرة ظهر ان القضية تدور حول :

« ا - ان الجيش العراقي والانكليزي سيقومان بتدريبات حروب جبلية قرب منطقة بارزان ، وذلك لتعليم الجيش العراقي الفنون الحربية الحديثة .

« ب - ليس في القضية اية صبغة سياسية او غرض آخر ، ويجب ان لا يحصل اي قلق او شك عند البارزانيين .

« ج - ان السفير البريطاني ينصح بوجود عرض الطاعة ، وتنفيذ الاوامر الحكومية .

« د - كما وان السفير يشير الى لزوم عودة الضباط الى افواجهم (١) .

« فكان جواب الملا مصطفى كما يلي :

١ - نحن لا نتجاوز على جيش المسلمين ما لم يبدأ بضربنا .

٢ - رجوع الضباط يعود امره الى تسهيلات وزارة الدفاع .

٣ - ان القلق وسوء الظن حاصل منذ مدة ، من اليوم الذي بدأ فيه الفوج الرابع بحركته من شيتنه للاستطلاع ، بحجة اجراء حركات تدريبية من ٥ الى ١٤ مارت ١٩٤٥ « اه (٢) .

ورأت الحكومة تجاه هذا الوضع المتأزم ، ان تفرغ آخر سهم في الكنانة قبل ان تقوم بمعمل حاسم ، فأوعزت الى متصرف لواء اربيل سعيد قزاز ، ان يقابل الملا مصطفى بنفسه ، ويسدي اليه النصيح الاخير . فذهب المتصرف الى قرية (مازنه) وبرفقته مدير شرطة اللواء ، وعرض على الملا ما سبق للكابتن استوكس ان عرضه من قبل ، فكان جواب الملا نفس الجواب الذي اجاب به استوكس .

وصادف لسوء الحظ ان اولو بك رئيس عشيرة شيروان ، وخال الشيوخ البارزانيين ، قصد وثلاثة من اتباعه ناحية مركه سور في العشرة الاولى من شهر آب

(١) يقصد بالضباط ضباط الارتباط الذين استلمهم وزير الدولة السيد ماجد مصطفى من وحداتهم ، وعينهم في المناطق النائية فنسب اليهم ما نسب .

(٢) معروف جياووك في رسالته « مأساة بارزان » من ١٧٢/١٧١ .

١٩٤٥ م ، لاستلام مواد تموينه ، فحاول مأمور مركز الشرطة ان يجردهم من اسلحتهم ، فادى الامر الى الاصطدام بهم ، وقتل بسبب ذلك اولو بك ، ومأمور المركز ، وبعض الافراد ، واستولى البارزانيون على المخفر . فما كاد الملا مصطفى يحاط علما بمقتل خاله حتى استأسد وهاج ، فرجع من قرية مربا الى بارزان، وصار يمطر الوزارات والسفارات بوابل من عرائض الاحتجاج والاستفائة . وقد تضمنت هذه العرائض فيما تضمنته :

« ١ - ان وزارة ... السعيد كانت قد قررت بتاريخ ١٩٤٤/١/٢٥ ضرورة القيام بالاصلاحات اللازمة في المنطقة الشمالية ، وان رئيس الوزراء الحالي عند استلامه الحكم قد ايد ذلك ولكننا طال انتظارنا لها دون جدوى ... »

« ٢ - ان الحكومة لم تنفذ تعهداتها ، بل بالعكس اقتصر عملها على تشييد المخافر واملائها بالشرطة والشبان ، وحشد الجيوش حول مناطقها ... »

« ٣ - عندما اردت اعادة الزيارة لبعض الرؤساء ... امرت الحكومة بمنعنا . »

« ٤ - عندما كنت في زيارة احد الرؤساء ، اخبرت بان المتصرف منع مراجعة البارزانيين لدوائر الحكومة ... وامر بالقبض على كل من يراجع ... »

« ٥ - كان خالنا اولو بك ... قد راجع مركز شرطة مركه سور لاستلام مواد التموين ، فاعتدى عليه افراد الشرطة وقتلوه ... »

« ٦ - ان الحكومة قد حشدت جيشها في عقره من الجنوب ، وبايشتيان من الشرق ، وجمعت الشرطة في ريكانى ... واشعلت نار الحرب . »

« ٧ - ان الطائرات ... ترمي كل يوم بقنابلها على القرى الآمنة والمزارع . »

« ٨ - اننا نطلب التوسط على ايقاف هذه الحركات . »

« ٩ - نأمل مساعدتكم ومعاونتكم لامثالنا الضعفاء » (١) . »

وهكذا اخذ البارزانيون يعدون العدة للنزول ، فعينوا القادة ، ورؤساء المواقع ، وتوجه الملا مصطفى الى جهة عقره ، وبعد ان فاوض القبائل المحيطة ، واستمالهم الى جانبه ، صعد واتباعه على جبل بيرس .

اما الحكومة فقد اخذت للموقف اهتبه واتخذت كل ما من شأنه تنفيذ سياستها .

(١) « بأساة بارزان » لمعرف جيلووك ص ١٨٢ - ١٨٤ .

ويقول الزعيم الركن حسن مصطفى في ص ٧٦ من كتابه « البارزانيون » ان اولو بك رئيس عشيرة الشيروانيين هاجم بأمر من الشيخ احمد بارزان مخفر مركه سور في ٨ آب ١٩٤٥ م ، ونتيجة المصادمة قتل هو ومفوض المخفر ، وان اصحابه تمكنوا من احتلال المخفر اي انه لم يذهب الى المخفر لاغراض تموينية كما ذهبنا نحن اليه .

ففي يوم ٨ آب ١٩٤٥ م ، عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لبحث موضوع « بارزان » وبعد ان تليت المراسلات والتقارير التي حصلت « وزارة الداخلية » عليها ، واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها كل من وزيري الداخلية والدفاع ، اتخذ المجلس هذا القرار :

« ان التقارير المبحوث عنها في اعلاه ، تدل دلالة واضحة على اضطراب الامن بصورة خطيرة في قضاء الزيبار وما يجاوره ، ونظرا للاعمال الاجرامية ، والمخالفات التي حدثت في تلك المنطقة من قبل الملا مصطفى البارزاني واتباعه ، واخلالهم بالسكينة والامن العام ، ومن حيث ان اعادة النظام ، وازالة الاجرام ، امر يقتضيه الواجب ، لهذا قرر المجلس احتلال المنطقة المذكورة ، احتلالا عسكريا باسرع ما يمكن ، والقبض على المجرمين ، وسوقهم الى العدالة ، واعادة الطمأنينة في هذه المنطقة ، بغية تمكين الحكومة من ان تمارس سلطاتها واعمالها الاصلاحية من تأسيس المدارس والمستشفيات ، الى غير ذلك من الاعمال التي تحتاجها المنطقة ، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر من الاضطراب ، وتخويل وزير الدفاع باجراء الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك » اهـ .

اعلان الادارة العرفية :

وفي يوم ١٩ آب ١٩٤٥ م .

« عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة استعرض فيها الوضع في المنطقة الشمالية ، واستمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها كل من اصحاب المعالي وزير الداخلية ، والدفاع ، ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/٨/١٩٤٥ م ، المتضمن احتلال منطقة قضاء الزيبار وما جاوره احتلالا عسكريا ، بالنظر الى الحركات المخلة بالسكينة والامن العام ، الواقعة من قبل الملا مصطفى البارزاني ورفاقه ، واطلع على التقارير الواردة الى الجهة الادارية عن الحركات التي يقوم بها المرقوم الملا مصطفى وزمرته ، وكذلك اطلع على تقرير وزارة الدفاع المرقم ٢٠١/٥/١٥٤/٢ والمؤرخ في ١١/٨/١٩٤٥ م الذي اقترحت فيه اعلان الادارة العرفية في لوائي اربيل والموصل ، وبعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، قرر مجلس الوزراء ما يلي :

بالنظر الى الاعمال التمردية التي صدرت من الملا مصطفى البارزاني ورفقائه ، واحداثهم القلاقل في منطقة قضاء الزيبار وما جاوره ، واخلالهم بالامن والسكينة ؛ ومن حيث ان استمرار الحالة على ما هي عليه قد يوجب توسع دائرة الحركات ، وتأميننا لعدم توسعها ، قرر المجلس اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في قضاء الزيبار ، والمناطق المجاورة التي يعلن قائد القوات العسكرية المراقبة فيها انها تابعة للحركات ، الى حين صدور ارادة ملكية بالفائها » اهـ .

الارادة الملكية بالاحكام العرفية :

وفيما يلي نص الارادة الملكية الصادرة باعلان الاحكام العرفية في قضاء الزيبار، وفي المناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات المراقبة عن انها تابعة للحركات :

رقم ٤٢١

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، وما قرره مجلس الوزراء ، وبلاستناد الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية ، نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

١ - باعلان الاحكام العرفية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المراقبة فيها انها تابعة للحركات العسكرية ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهاؤها .

٢ - وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين ادارة الالوية، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، ودعاوي العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، وقانون الخدمة القضائية ، والقوانين الاخرى - بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة ، حسب ما يترأى لقائد القوات العسكرية المراقبة في المنطقة المذكورة .

٣ - بان تكون الادارة الملكية في المنطقة المذكورة المعلنة فيها الاحكام العرفية ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية هناك المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل تلك المنطقة، وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة تبعا لما يترأى له . وان يخول قائد القوات العسكرية استعمال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية .

على وزراء الداخلية ، والعسكرية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٤هـ واليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٤٥ م .
زيد : نائب الوصي

وزير الدفاع اسماعيل نامق ، وزير العسكرية احمد مختار بابان ، وزير الداخلية مصطفى العمري ، وكيل رئيس الوزراء صالح جبر (١) .

أعضاء المجلس العربي :

وصدرت ارادتان ملكيتان بتعيين أعضاء المجلس العربي العسكري ، الاولى برقم

(١) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » المعدد ٢٢٠٢ الصادر بتاريخ ٣ - ٩ - ١٩٤٥ م .

(٤٣٠) وتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥ م ، وهي تنص على تعيين العقيد عبد العزيز ياسين رئيساً ، والمقدم عبدالله رفعت حسن النعساني ، والرئيس الاول رحمة الله عبدالله « الطالباني » عضوين عسكريين في المجلس المذكور . والثانية برقم (٤٣٣) لسنة ١٩٤٥ م ، وهي تنص على تعيين الحاكمين : خليل امين المفتي ، وعبد الحميد مدحت عضوين عدليين فيه .

توسيع منطقة الاحكام العرفية :

وما لبث قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل ، واريل ، وكركوك ، ان وسع المنطقة المعلنه فيها الاحكام العرفية باصدار هذا البيان :

« استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في الفقرة (١) من الارادة الملكية المرقمة ٤٢١ والمؤرخة في ١٩/٨/١٩٤٥ م :

« نعلن بان اقصية راوندوز ، والعمادية ، ودهوك ، وعقره ، ومركز لواء اربيل ، تابعة للحركات العسكرية ، وان الادارة العرفية المعلنه في قضاء الزيبار تسري على الاقصية المارة الذكر اعتبارا من يوم ٢٨ آب ١٩٤٥ م » .

امير اللواء قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل واريل وكركوك

الحكومة والراي العام :

رات الحكومة ان تفتح الراي العام بالاجراءات المقرر اتخاذها فاصدرت هذا البيان :

« ان الشعب العراقي مطلع ، ولا شك ، على الاعمال الاجرامية التي كان قد قام بها الملا مصطفى البرازاني ، والتي كبدت البلاد اضرارا مادية ومعنوية ، ورغم ذلك فان الحكومة كانت قد رات ان تسلك سلوك اللين لا الشدة ، للبرهنة على حسن نيتها ، فقامت باستصدار التشريع اللازم لعفوه ، وعفو اتباعه عن الجرائم التي ارتكبوها ، كما انها قامت بابداء المساعدات المادية الوفيرة لترفيه حال السكان في المنطقة المذكورة ، وقامت ايضا بالاعمال العمرانية التي تؤول الى فائدة سكان المنطقة وخيرهم ؛ ولكن بالرغم من ذلك كله فان الملا مصطفى ابي الا ان يقوم مع بعض اتباعه بالاعمال الاجرامية ، والمخالفات القانونية ، الامر الذي ادى الى اضطراب الامن ، وزوال السكينة والطمأنينة من بين سكان المنطقة المذكورة . لهذا فقد قررت الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة للقبض على المجرمين ، واعادة الامن والطمأنينة في تلك المنطقة ، بغية تمكين الحكومة من ممارسة سلطاتها واعمالها الاصلاحية من تاسيس المدارس ، والمستشفيات ، والى غير ذلك من الاعمال التي يحتاجها سكان المنطقة ، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر » . اهـ .

مدير الدعاية العام (١)

١٣ آب ١٩٤٥ م

بيان لتصرف لواء اربيل :

والى جانب البلاغ الرسمي الذي اصدرته « مديرية الدعاية العامة » في بغداد، اذاع « متصرف لواء اربيل » البيان التالي الى اهالي لوائه حول حركات الملا مصطفى وجماعته :

« ان الحكومة ، بعد ان اصدرت قانون العفو العام عن البارزانيين ، قامت باتخاذ التدابير اللازمة لتعمير المنطقة ، وتوفير حياة سعيدة للاهلين ، فوزعت مجانيا آلاف الاطنان من الحبوب على السكان ، وجهزت الفقراء بكميات كبيرة من الملابس ، وقد اوصلت الى المنطقة ما تحتاجه من المواد التموينية : كالسكر ، والشاي ، والمنسوجات ، وباشرت بانشاء المستشفيات ، والمدارس ، وما يتطلبه حفظ الامن من المخافر ، والمراكز الحكومية ، وهي تفكر في مد يد المساعدة الى اهالي المنطقة باعطائهم سلفات زراعية ، لتمكنهم من مواصلة اعمالهم الزراعية . ولكن الملا مصطفى وجماعته لم ترق لهم هذه الاعمال الرامية الى تحسين حالة الاهلين ، وتوطيد الامن والنظام ، فقد سبق لهم ان قاموا بما يعرقل تلك الاعمال ، واخيرا لما راوا عزمها الاكيد على المضي في خطتها السالفة الذكر ، قاموا بارتكاب اعمال اجرامية خطيرة ضد الافراد ، وضد الحكومة . كما انهم باثروا بقتل الاشخاص الابرياء خيانة ، وقد بلغت وحشيتهم حدا انهم قتلوا جريحا في فراشه . ولما استفحل امرهم ، لم تر الحكومة بدا من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتاديبيهم ، لكي تتمكن من استئناس منهجها الرامي الى اصلاح والتعمير ، ولذلك فالمطلوب من الاهلين بعد ان اطلعوا على هذه الحقائق ، وعلى نيات الحكومة الحسنة تجاههم ، وعزمها الاكيد على ترفيهمهم - ان لا يشتركوا باعمال الملا مصطفى ، وأعمال جماعته الاجرامية ، وان لا يساعدوهم بصورة من الصور ، وان يتعدوا عنهم لئلا يلحقهم الاذى عندما تقوم قوات الحكومة بتوجيه ضرباتها التاديبية اليهم . كما وعليهم ان لا ينخدعوا بما يبثه الملا مصطفى وشرذمته من الاكاذيب والتلفيقات . وأما الذين يخافون من بطش المجرمين ، فليهم ان يلتجئوا الى المناطق البعيدة الخارجة عن منطقة المجرمين ، وان الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لايواء اللتجئين » .

متصرف لواء اربيل (١)

٢٠ آب ١٩٤٥ م

سير الحركات التاديبية :

وكان لا بد من اطلاع الشعب على سير الحركات العسكرية في منطقة بارزان فاصدرت هذا البيان في يوم ١٩ ايلول سنة ١٩٤٥ م :

« لقد سبق للحكومة ان اطلعت الراي العام في بيانها الذي اذاعته بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٥ م ، على الاعمال الاجرامية التي قام بها الملا مصطفى وعصابته ، مما حدا بها ان تقوم بالاجراءات التاديبية المقتضية . وترى الحكومة من المفيد ان تطلع الشعب العراقي على الاجراءات التي تمت حتى الآن :

(١) جريدة « الزمان » العدد (٢٤٠٦) الصادر بتاريخ ٢٠ آب سنة ١٩٤٥ م .

اولا - طهرت قوات الحكومة منطقة نهله الكائنة بين جبل عقره وجبل بيرس من العصابة البارزانية التي كانت بقيادة الملا مصطفى نفسه ، بعد عدة مصادمات ، وتكبّدت فيها العصابة خسائر كبيرة ، وان قوات الحكومة لا زالت مستمرة في مطاردة العصابة ، وان جبل بيرس اصبح على وشك ان يتطهر منها . ومما هو جدير بالذكر ان عشيرة الزبياريين الذين دخل الملا مصطفى عنوة في منطقتهم ، اظهروا استيائهم من عمله ، فقاوموه فعليا لطرده من منطقتهم التي يقع في ضمنها جبل بيرس .

ثانيا - طهرت قوات الحكومة ، بعد مصادمات جرت ، منطقة شرقي العمادية حيث كانت تعبت عصابة الملا مصطفى ، وترايط قوات الحكومة الآن في سورى المشرف على منطقة بارزان نفسها .

ثالثا - طردت قوات الحكومة ، بعد مصادمات جرت ، العصابة البارزانية التي كانت تعبت في منطقة نيروه ريكان ، ودخلت القوات الحكومية فعلا منطقة بارزان في تلك الجبهة ، واحتلت قرية ديري .

رابعا - طردت العصابة البارزانية من منطقة سيده كان ، واصبحت منطقة برادوست خالية من افراد العصابة المذكورة ، بعد مصادمات تكبّدت فيها العصابة خسائر فادحة .

خامسا - تقدمت قوات الحكومة على خط بافستيان - مفديان - مازن ، واحتلت القرية الاخيرة بعد ان كبّدت العصابة خسائر جسيمة .

سادسا - أصبحت عصابة الملا مصطفى مطوّقة بقوات الحكومة من مختلف الجهات ، وسيكون مصيرها إما الاستسلام أو الإبادة .

سابعا - ان العشائر المجاورة الى منطقة العصابة ، استنكرت جميعها أعمال الملا مصطفى وعصابته ، وظهرت ولائها واخلاصها للحكومة ، وقد قامت بمساعدات فعلية لقوات الحكومة التي تطارد الشقاة وتضيق عليهم الخناق « (١) » .

بغداد ١٩٤٥/٩/١٩ مدير الدعاية العام

طرد العصابة من أحد الجبال :

واستطاعت القوات الحكومية ان تطرد العصابة من « جبل بيرس » بيسر ، فأصدرت مديرية الدعاية هذا البيان :

« طردت قوات الحكومة الملا مصطفى البارزاني وعصابته من جبل بيرس ، بعد

(١) جريدة « النداء » العدد (٢٢١) الصادر بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٤٥ م . وقد استطاع وزير الداخلية السيد مصطفى العمري ان يحل الزبياريين برئاسة محمود آغا الزبياري واخيه احمد آغا الزبياري على تجنيد قوات كبيرة غير نظامية من الزبياريين تولت قتال البارزانيين بعد ان موّنتهم بالمال والسلاح والعتاد وقد أسهمت هذه التوة اسهاما كبيرا في دحر العصابة والحق الاذى بهم فاستحقت شكر الحكومة والمجاورين

مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة ، وانهزمت فلول العصابات عابرة نهر الزاب نحو جبال بارزان ، وبذلك تم تطهير منطقة الزيبار بأجمعها من العصابات البارزانية . والقوات الحكومية مستمرة في المطاردة وتضييق الخناق على العصابة .

بغداد ١٩٤٥/٩/٣ م مدير الدعاية العام (١)

استمرار الحركات الناعبية :

وفي يوم ٣ تشرين الاول ١٩٤٥ م ، اصدرت الحكومة هذا البيان :

« ١ - عبرت قوات الحكومة نهر الزاب ، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبدها الخسائر الفادحة ، واحتلت (بله) مركز قضاء الزيبار . انهزمت فلول العصابة الى جبل شيرين .

« ٢ - طردت قوات الحكومة الشقاة من « كلي بالنده » بعد ان كبدهم خسائر فادحة ، وهي مستمرة في تعقيبهم والتنكيل بهم .

« ٣ - تقدمت قوات الحكومة من (ديزي) واحتلت قرية (اركوش) بعد ان طردت الشقاة وكبدهم الخسائر .

« ٤ - تقدمت الحكومة على طريق خليفان-ريزان ، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبيدها الخسائر ، واحتلت جسر خلان حتى قرية (جعفران) .

« ٥ - زالت قوات الحكومة تطارد فلول العصابة وتضييق عليهم الخناق من

كل الجهات » اهـ (٢) . بغداد في ١٩٤٥/١٠/٣ م مدير الدعاية العام

بلاغ آخر :

وعادت الحكومة في السادس من تشرين الاول ١٩٤٥ م ، فاصدرت هذا البلاغ :

« ١ - احتلت قوات الحكومة بارزان ، وطردت الملا مصطفى وعصابته منها ، بعد ان كبدهم خسائر كبيرة .

« ٢ - احتلت قوات الحكومة قرية (فينا) وطردت العصابات البارزانية منها .

« ٣ - احتلت قوات الحكومة (لبلوك) وطردت الشقاة منها ، بعد ان كبدهم خسائر كبيرة .

« ٤ - زالت قوات الحكومة تطارد فلول العصابات البارزانية وتضييق عليها الخناق اهـ (٣) . بغداد في ١٩٤٥/١٠/٦ م مدير الدعاية العام

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢٤٣٩ الصادر بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٤٥ م .
(٢) جريدة « الزمان » العدد ٢٤٤٢ الصادر بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٤٥ م .
(٣) جريدة « الزمان » العدد (٢٤٤٤) الصادر بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٥ م .

الحكومة تسيطر على الموقف :

كان بديها ان تسيطر الحكومة على الموقف في بارزان ، سيطرة تامة ، بعد ان اشتركت القوات الجوية مع القوات الارضية في تعقيب البارزانيين ، وانزال الضربات الملاحقة بهم ، على نحو ما جرى في اللوامين : الديوانية والناصرية في العامين ١٩٣٥ م و ١٩٣٦ م والى هذا يشير هذا البلاغ :

« ١ - تقدمت قوات الحكومة من (لبلوك) فاحتلت (مركز سور) وانهزمت فلول العصاة البارزانية بعد ان تكبدت خسائر كبيرة .

« ٢ - تقدمت قوات الحكومة من (جعفران) واحتلت (شانه در) بعد ان طردت العصاة البارزانية وكبدتها بعض الخسائر ، وبذلك فقد طهر طريق خليفان - ريزان من الشقا .

« ٣ - تقدمت قوات الحكومة التي استولت على (كلي بالنده) ووصلت بارزان بعد ان طهرت بطريقها تلك المنطقة من الشقا .

« ٤ - تقدمت قوات الحكومة واحتلت سلبي بعد ان طهرت تلك المنطقة من الشقا .

« ٥ - لا زالت قوات الحكومة تطارد الفلول المنهزمة من العصاة البارزانية وتضيق عليهم الخناق » .

مدير الدعاية العام (١) ١٩٤٥/١٠/٨ م

انتهاء الحركات :

وكان آخر بلاغ صدر عن الحكومة بخصوص حركات بارزان هو هذا :

« ١ - احتلت قوات الحكومة (شروان مازن) و (جامه) و (كاني وطن) بعد ان طردت فلول العصابات البارزانية منها ، وكبدتها خسائر كبيرة .

« ٢ - تعقب قوات الحكومة ، والقوة الجوية ، فلول العصابات البارزانية المنهزمة ، حتى الحدود الايرانية ، حيث تسللت الى داخل الحدود المذكورة ، بعد ان تكبدت خسائر جسيمة .

« ٣ - بالنظر لهروب الشيخ أحمد البارزاني ، والملا مصطفى ، مع فلول عصابته الى الاراضي الايرانية ، تعتبر الحركات العسكرية منتهية » . أه .

مدير الدعاية العام ١٩٤٥/١٠/١٣ م

الاحكام الصادرة :

ومما يذكر بهذه المناسبة ان المجلس العربي العسكري المنعقد في اربيل بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٤٥ م ، اصدر حكم الاعدام غيابيا بحق (٣٥) متمردا ، بينهم الملا مصطفى ، وشقيقه الشيخ احمد ، وسبعة من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بالشوار ، مع مدرس ، ونائب عريف ، وشرطيين ، كما حكم على سبعمين آخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وان اربعة من الضباط المحكومين بالاعدام استسلموا بعد عدة اشهر على امل ان ينالوا عفوا من الحكومة كما ناله زملاؤهم ، فاعدوا بتهمة فرارهم من الجيش الى جانب الشوار ، ولم ينلهم العفو حتى اذا قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م التي قضت على نظام الحكم الملكي في العراق ، واعلنت مولد الجمهورية العراقية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦ ميس ١٩٥٩ م ، منح عائلة كل من الضباط الذين اعدموا في هذه الحوادث الف دينار وهم : الرئيس الاول عزت عبد العزيز . والرئيس الاول مصطفى خوشناو ، والرئيس خير الله ، والملازم محمد محمود قدسي .

اجتماع مجلس النواب وحله

صدرت الارادة الملكية المرقمة (٥٥٨) في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٥ م ، بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث ، من دورته الانتخابية العاشرة ، في يوم السبت الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٥ م ، وفقا للفقرة الاولى من المادة ٢٨ المعدلة من القانون الاساسي . فاجتمع في اليوم المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة ، وافتتح الاجتماع الوصي بالقاء « خطاب العرش » الذي اعدته « الوزارة الباجعية الثانية » ثم انتقل الاعيان الى بناية مجلسهم ، وانتخبوا السيد نوري السعيد رئيسا لمجلس الاعيان ، وجدد النواب انتخاب الحاج محمد حسن كبه رئيسا لهم .

ولما كانت مدة اجتماع مجلس الامة ستة اشهر ، ومدة تعطيله ستة اشهر ، فقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٣١) والمؤرخة في ٣٠ ايار ١٩٤٦م بتعطيل مجلس النواب اعتبارا من اليوم الاول من حزيران ١٩٤٦م ، وبذلك يكون قد اتم اجتماعه القانوني ، وهو ستة اشهر ، عقد خلالها (٤١) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (١٢) جلسة فقط .

وفي ٣ حزيران ١٩٤٦م دعي مجلس الامة الى الاجتماع للبت في الميزانية العامة . وكان « مجلس النواب » قد فرغ منها في ٢١ ايار من هذه السنة ، واحالها على مجلس الاعيان فانحصر امر البت فيها بمجلس الاعيان ، وصدرت الارادة بفض هذا الاجتماع في ٦ تموز سنة ١٩٤٦م .

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب وهذا نصها :

« بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة حرب الى حالة سلم ، وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة ، التي تتطلب ان يسود السلم في العالم ، ورغبة في استطلاع رأي الامة في كيفية السير على هذا المنهج ، وبما ان الوزارة تعتقد ان ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة طبقا لقانون الانتخاب الجديد فقد :

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥ هـ واليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦ م .

حمدي الباجه جي : رئيس الوزراء

عبد الاله

خطاب العرش

اثبتنا في « المجلدات السابقة من تاريخ الوزارات » خطاب العرش كافة التي القيت في حفلات افتتاح « مجلس الامة » في اجتماعاته الاعتيادية ، وغير الاعتيادية ، لانها تتضمن المناهج الوزارية ، والاعمال التي انجزتها كل وزارة . وها نحن ننشر هنا خطاب العرش الذي القاه الوصي في حفلة افتتاح الاجتماع الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية العاشرة في اول كانون الاول سنة ١٩٤٥ م :

حضرات الاعيان والنواب :

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم كل خير وتوفيق في هذا الاجتماع المبارك ، الذي هو اول اجتماع لمجلسكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار الجبهة الديمقراطية التي وقفنا الى جانبها باخلاص .

ان العراق سيشارك في منظمة الامم المتحدة ، التي وضع ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو . وقد سبق لمجلسكم ان ابرم هذا الميثاق الذي سيكون رائدا في علاقاتنا مع الامم المتحدة كافة . وانا لنسال الله تعالى ان تكفل هذه المنظمة لأمم العالم اجمع سلما وطمأنينة مؤسسين على العدل والحرية .

وانا لنحمد الله تعالى على تحقيق امانينا بتأسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي نرجو ان تكون عنوان التآخي والوحدة بين الاقطار العربية ، كما نأمل ان تصبح اداة تعاون وانسجام بين الدول العربية كافة في مجابهة العالم الجديد بعد الحرب . ولقد ظهرت ثمرة الجامعة فعلا من مواقفها الموقفة في الدفاع عن سورية

ولبنان ، وها هي اليوم تعمل من اجل فلسطين والاقطار الاخرى . فان وضع فلسطين لما يشغل بالنا على الدوام ، وان حكومتي لن تدخر وسعا في مساعدة سكان فلسطين بشتى الوسائل لنيل امانهم القومية الحققة .

وقد فكرت حكومتي في حالة ليبيا ، فبسطة راياها امام مجلس وزراء الخارجية المنعقد في لندن ، طالبة الاعتراف باستقلال سكان ليبيا العربية ، ومعاملتهم بروح الميثاق الاطلنطي .

وانه لن دواعي سروري ان يزور العراق في هذه الاونة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله سيف الاسلام ، نجل جلالة الامام يحيى حميد الدين ملك اليمن ، فانه بزيارته هذه يقيم دليلا محسوسا على ما بين العراق واليمن من اخوة صادقة، وعلاقات طيبة ، نرجو ان تزدهر مع الايام .

لقد قبلنا في شهر مايس الماضي دعوة جلالة ملك بريطانيا العظمى لزيارة المملكة المتحدة البريطانية ، ودعوة فخامة الرئيس ترومان لزيارة الولايات المتحدة الاميركية، ودعوة فخامة الرئيس عصمة اينونو لزيارة الجمهورية التركية . فكان لهذه الزيارات كلها اثر محمود في توطيد العلاقات الطيبة القائمة ، والحمد لله ، بيننا وبين هذه الممالك الصديقة .

اما زيارتنا لانكلترا فقد عززت العلاقات الوثيقة ، التي اثبتت الايام اهميتها بيننا وبين الحليفة المعظمة ، تلك العلاقات المؤسسة على معاهدة التحالف العراقية البريطانية ، وكذلك فان زيارتنا لاميركا قد اوقفتنا على مدى التقدم الصناعي ، والزراعي ، ومشاريع الاعمار والري العظمى ، التي حققتها الولايات المتحدة الاميركية بفضل تطبيق اساليب العلم الحديث .

واما زيارتنا لتركيا فقد اوحث لنا ضرورة التقارب والتعاون بصورة متزايدة مع الجارة العزيزة تركية . وبعد رجوعنا من اوروبة ، شرف العراق صاحب السمو الملكي عمنا عبدالله المعظم امير شرق الاردن ، وقد جرت مع سموه الملكي مباحثات عززت اواصر الولاء والاخاء بين البلدين .

ايها السادة :

ان حكومتنا قائمة بالاجراءات اللازمة لتوطيد الامن ، وترصين دعائم الاستقرار، واحلال الطمأنينة في البلاد ، وتحكيم القوانين في جميع الاعمال ، وقد اتخذت التدابير اللازمة لتقوية الشرطة ، من حيث العدة والعدد ، وقد قضت الحكومة على عصاة مصطفى البارزاني ، التي قامت باعمال اجرامية استنكرها الشعب بعنصريه الكريمين: العربي والكردي ، ولا بد لنا من التنويه عن التعاون الوثيق الذي قام به العراقيون الاكراد في القضاء على تلك العصاة ، وان الحكومة جادة في اتخاذ جميع ما يمكن لاصلاح وترقية شؤون المنطقة التي وقعت فيها الاضطرابات .

ان حكومتنا جادة في تنظيم لائحة ميزانية سنة ١٩٤٦م ، مراعية في ذلك الاسس

التي تضمن التوازن ، مع بذل عناية خاصة في سبيل تخصيص الاعتمادات الضرورية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية ، وان وضع الميزانية يشر بالتفاؤل ، وقد حصلت زيادة مهمة في بعض الإيرادات ، من شأنها ان تسد النفقات الطارئة ، وان تزيد الفضة المتراكمة لدى الخزينة .

اما الناحية القضائية فقد اولتها حكومتنا كبير اهتمامها ، فعملت على رفع مستوى مؤسساتها عن طريق التشريع الضامن لحسن توزيع العدل ، وقد انجز مجلسكم العالي القوانين التي ظهرت آثارها المستحسنة . وان الحكومة جادة في اعداد لوائح قانون الشركات ، وقانون تنظيم المحاكم الدينية ، واصول المرافعات الحقوقية ، وقانون الوقف ، وقانون المحاماة . كما وان الجهود التي بذلت في وضع لائحة القانون المدني قد تكملت بالنجاح ، وستقدم اللائحة لمجلسكم العالي في هذا الاجتماع . كما وان الحكومة ستقدم لمجلسكم في هذا الاجتماع لائحة قانون انتخاب النواب ، والى جانب ذلك فقد اخذت الحكومة بنظر الاعتبار وضع الاعتمادات لتنظيم التشكيلات العدلية ، التي تبرز الحاجة اليها ، وهي مهمة بتوسيع اعمال التسوية .

لقد وضعت حكومتنا نصب عينها تقوية الجيش ، واتخذت الاجراءات اللازمة لتنظيمه على الاسس العصرية ، ورفع مستوى تدريبه ، بما يلائم التطورات العسكرية الاخيرة ، وبوشر بتسليحه بالاسلحة الحديثة ، وتنمية قوته الجوية ، وبذلت عناية كبيرة باتخاذ الوسائل للترفيه عن الجنود .

وقد تجلت كفاية الجيش في حركة التأديب التي اتخذتها الحكومة ضد البارزانيين .

ان حكومتنا معنية بتنظيم منهاج مشاريع الري ، وقد بدى فعلا باستئناف اعمال مشروع الحبانية ، الذي كان قد اجل العمل فيه منذ سنة ١٩٤١ م . ويشمل هذا المشروع ، بالإضافة الى اكمال الاعمال المقررة سابقا ، القيام بانشاء جدول الدبان وناظمه . وبهذا ستتحقق الاغراض الرئيسية من المشروع ، وهي استعمال بحيرة الحبانية لتخفيف وطأة الفيضان ، وخزن المياه لاستعمالها لاغراض زراعية . اما مشروع خزان بخمة فما زالت الحكومة مستمرة على اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيقه . وقد بدأت حكومتنا فعلا باستعمال الوسائل الميكانيكية في تطهير الجداول والترع . اما ما يخص السكك الحديدية فقد بوشر بانشاء الخط الحديدي بين كركوك واربييل ، وسيشروع قريبا بانشاء الجسر الحديدي المشترك للقطار والسيارات على نهر دجلة في بغداد . كما ان ادارة السكك ستقوم قريبا بافتتاح مصلحة جوية عراقية بين بغداد والبصرة ، وبين بغداد والموصل ، والفكرة متجهة الى توسيع المصلحة الجوية المذكورة الى البلاد المجاورة ، وستعنى حكومتنا بتحسين المصائف .

ان حكومتنا تولي شؤون المعارف عناية خاصة ، فهي مهمة برفع مستوى مختلف مؤسساتها ، وخاصة المدارس المهنية منها ، فوضعت لها نظاما ومناهج تكفل نجاحها ، ورغبة في رفع كفايات المدرسين ، وزيادة عددهم ، قد اهتمت بدور المعلمين ، وفتحت كلية جلالة الملكة عالية لسد حاجة المدارس المتوسطة للبنات ، والحكومة جادة

في ارسال البعثات العلمية ، لتقوية ناحية الاختصاص ، كما انها وضعت نصب عينها تأمين راحة الطلاب ، وثقافتهم ، وصحتهم ، بتأسيس مساكن ، ونوادي ، ودورات دراسية لهم في مختلف الاولوية ، وانشاء مستشفى خاص للمعارف .

ومن المقاصد الهامة التي تعنى حكومتنا بها عناية خاصة ، الاستمرار على مكافحة الامراض ، وتكثيف ايفاد اطباء للتخصص ، والمضي في اصلاح دوائر النفوس والاحصاء ، ورفع سوية العمال الاقتصادية من حيث اجورهم ، وتوفير مساكن صحية لهم ، وقد تم بناء مجموعة من الدور لمدينة العمال ، وسيضاف اليها مجاميع اخرى الى قدر الكفاية ؛ وقد اتخذت الاجراءات لتشييد دور مماثلة في اماكن اخرى ، وخاصة لعمال السكك الحديدية . وان الهمة مبذولة لاصلاح دائرة شعبة العمال ، وقد تم فعلا استخدام خبير لهذا الغرض .

قد اتخذت التدابير لتحسين حالة الغابات وتوسيعها . ولن تالو الحكومة جهدا في مكافحة الجراد ، والقضاء على حشرة الدوباس ، وقد تابعت الحكومة خطتها في توزيع الساحبات ، والحاصدات ، وغيرها من الوسائل الفنية الميكانيكية ، فوزعت على الزراع عددا كبيرا منها ، وقد بوشر بتطبيق قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلية ، فتم توزيع الوجبة الاولى منها ، وستوزع مساحات اخرى اكبر خلال السنة القادمة . هذا وبالنظر لاهمية مشروع تصفية النفط ، فان الحكومة جادة في سبيل تنفيذه باقرب فرصة ، وقد استقدمت الحكومة خبيرا لتحسين وتنظيم صناعة التبغ ، واتخذت الترتيبات اللازمة لتشييد مخازن لتنظيف وخزن الحبوب في بغداد . ان حكومتنا ، تنفيذا للخطة التي وضعتها ، قد عملت على رفع الكثير من القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير ، كما انها اجازت التصرف بكثير من المواد بصورة حرة ، غير انها بالرغم من انتهاء الحرب ، قد حرصت على عدم الافراط في اطلاق القيود فيما يتعلق بحاجات السكان الضرورية ، آخذة بنظر الاعتبار الاوضاع الاقتصادية السائدة في اقطار العالم . اذ انه بالرغم من اعلان الهدنة ، ما زال الانتاج قليلا في بعض المواد ، وحصصنا من ذلك محدودة ، ومتى ما تحسن الانتاج ، فانها ستخفف القيود اكثر فاكثر ، مستهدفة بالدرجة الاولى مصلحة المستهلكين .

هذا وارجو الله تعالى ان يقرن اعمالكم بالنجاح ، وان يلهكم الحق والصواب فيما تشرعونه تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

مناقشة خطاب العرش

كان « خطاب العرش » الذي افتتح به اجتماع مجلس الامة في ١ كانون الاول سنة ١٩٤٤م ، قد اعتبر « منهاج الوزارة الباجهجية » فلما انتهت سنة القائه واجتمع المجلس المشار اليه في ١ كانون الاول ١٩٤٥م ، استمع الى خطاب العرش الثاني ، فانتهمز النواب مناقشة العريضة الجوابية على هذا الخطاب ، فعدوا اعمال هذه الوزارة خلال مدة بقائها في الحكم وما استطاعت ان تنقله من اعمال وتنجزه من مشاريع فاذا هي صفر الى اليسار .

قال نائب لواء بغداد سلمان الشيخ داود ، وهو من مؤيدي الوزارة :
 « يوسفني أن أقول ان الوزارة القائمة لم تخط خطوة واحدة في سبيل تطهير
 الادارة وتنقيتها من داء الرشوة الويل . فقد اتسع الخرق ، واصبح دفع الرشوة
 لتمشية الاشغال مقدما على دفع الضريبة القانونية ، واصبح لكل عمل من اعمال
 الموظفين ثمن معين ، ووسطاء ودلالون وسماسرة مقرررون ، فقليل من الحزم ، وقليل
 من الانتباه ، وقليل من التنظيم ، كانت تكفي للضرب على ايدي المئات ، في ايام
 محدودة ، ان لم يكن آلاف الالوف ، من هؤلاء الموظفين السيئي الاخلاق ممن لا ضمير
 لهم ولا وجدان . لقد بلغ السيل الزبي ، وانتزعت هبة الحكومة من النفوس ،
 ففقدت دواوين الحكومة حرمتها وكرامتها ، وديست في سبيل دربهات معدودات
 حقوق الضعفاء ، وامتهنت العدالة ، واختل نظام الحكم ، وتضعضت مأكنة الدولة ،
 وليس من يعمل على ايقاف الامر عند حده . هذا عيب ونقص ننتقد عليه الوزارة او
 اية وزارة اخرى تتفاضى عن مثل هذا » (١) .

وقال نائب لواء الديوانية سعد صالح :

يقول المفروضون المتشائمون ان ذلك المنهاج - منهاج الوزارة الباجهجة - كان
 كما قيل عنه في وقته اقرب الى الخيال منه الى الحقيقة ، فلو اريد تطبيقه لاحتاج
 الى قرون عديدة ، واذا تابعتنا رأي الحكوميين في المدة اللازمة له ، فانه يتطلب الى
 مئة سنة كما قدر احدهم . وبما ان المدة التي امضتها الحكومة هي سنة وسبعة اشهر
 فليس في قدرتها تطبيق ١/٢ بالمئة منه تقريبا . على ان هذه النسبة المئوية لم
 تتحقق ، بل لم يقف الوضع السيئ الذي منيت به الآن عند حده ، كما تفضل مقرر
 اللجنة ، وانما سارت البلاد من سيئ الى اسوأ . وقد اصيب كيان الدولة بأمراض
 اجتماعية وسياسية في هذا العهد ليس من السهل شفاؤه منها » (٢) .

وقال نائب لواء العمارة الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« وفي اوائل سني الحرب - الثانية - طرا تحوّل واضح على السياسة
 البريطانية ، ولكننا لا ندري هل كان هذا التحول من مبتكرات البريطانيين الذين وجدوا
 في الشرق الاوسط بعد الحرب ، او انه جرى بموافقة الحكومة البريطانية ؟ هذا امر
 نجعله في الواقع الى هذه اللحظة . وعلى كل فهذه السياسة الجديدة تقضي جسيما
 يترأى لنا ان تقوم في البلاد حكومة مسيرة لا مخيرة ، وسلطة لا تتمتع بمزايا
 الاستقلال ، وعليه اصبحنا نرى شؤون البلاد تدار وفق هذه السياسة الجديدة ،
 خصوصا منذ سنة ١٩٤١ م . وقد جرت كل التعيينات لاشغال مناصب الدولة العليا ،
 وغير العليا ايضا ، وفق هذه السياسة ، كما اقصى كثير ممن يظن انهم خصوم لهذه
 السياسة وابعدوا عن الميدان ، وظهرت وجود جديدة ما كان لها ان تظهر لولا تلك
 الظروف ، واذا كنت اسف لشيء فاني اسف ان يتم ذلك في عهد الباجهجي رئيس
 الوزراء الذي كنا نعرف فيه حسن النية وطيب السيرة » (٣) .

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م من ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) المصدر نفسه من ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) المصدر نفسه من ١٢٥ .

وقال نائب لواء الحلة جعفر حمدي :

« لناخذ بأيدينا صورة من خطاب العرش للسنة الماضية ، وصورة من خطاب العرش لهذه السنة ، ولنقارن بينهما ، ولننظر أي الوعود برت بها الحكومة مما جاء في الخطاب السابق ؟ وأي اصلاح شامل او غير شامل قامت به الحكومة خلال مدة حكمها ؟ قالت انها ستقوم بالتعليم الالزامي ، وتنظيم البلديات ، وامور الزراعة، الى آخر ما وعدتنا به . تلك المواعيد ، التي احصتها احدى الصحف فكانت ٢٦ وعدا ، فآين تلك الاصلاحات ؟ أين الاصلاح في الادارة وفي تنظيم البلديات وتنظيم تجارة الحبوب والزراعة ؟ لتهدينا الى ذلك الوزارة المحترمة » (١) .

وقال نائب لواء السليمانية ماجد مصطفى : وهو اعنف قول يسمع في البرلمان العراقي :

« في اعتقادي ان نظام الحكم الموجود لدينا هو فاسد من اساسه، فالماكنة نفسها فاسدة ، ولا يمكن ان تغلب على الصعاب ما لم نغير الماكنة ، ولكن كيف نغيرها؟ ومن هو الذي سيفيرها ؟ سادتي لقد تكوتت لدينا طبقة معينة سميت بالطبقة الحاكمة ، واصبحت معلومة ، ولها نفسية خاصة ، وطابع خاص ، وتعتبر نفسها بعيدة عن طبقة الشعب ، والحقيقة ان الهوة سحيقة بينها وبين الشعب ، وبالنظر الى الاساليب والطرق التي عالجت هذه الطبقة امور البلاد بها ، وباستمرارها في هذا الحكم الفاسد، فانه قد اثر على نفسية الشعب فاصبح باستمرار الزمن وباستمرار وجود الحكم الفاسد يرضى بكل شيء » (٢) .

هذا قليل من كثير من الانتقادات التي وجهت الى «الوزارة الباجهجية الثانية» ونستطيع ان نقول بان هذه الانتقادات وامثالها هي التي حملت الوزارة على ترك الحكم بعد مدة وجيزة . والمعروف انها كانت توجه بوحي من المقامات العليا .

الجيش الامريكية في العراق

لما شجرت المانية النازية الحرب على روسية السوفيتية في ٢٥ آب ١٩٤١م، واخترفت القوات البريطانية « حياذ ايران » لتأمين الامدادات الى الروس ، رات امريكا ان تسهم مع بريطانيا في تقديم العون الى الاتحاد السوفياتي ، بغية توحيد الجهود لدحر الالمان . فلما دخلت اليابان الحرب الى جانب الالمان في اواخر ١٩٤١م : ضاعفت الولايات المتحدة الامريكية امداداتها العسكرية الى الروس حتى اذا انتهت هذه الحرب بنصر الحلفاء ، واندحار اليابان والالمان في اواسط عام ١٩٤٥م ، كان لا بد من سحب القوات البريطانية والامريكية من ايران ، فاتصل وزير امريكا المفوض في بغداد بالسلطات العراقية المسؤولة لهذا الغرض ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي :

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٥/١٩٤٦ م ص ١٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٤١ .

« تلي كتاب وزارة الخارجية المرقم غ ١٨٦٠ - ٢ والمؤرخ ١٢/١٢/١٩٤٥ م ، الباحث عن المداولة الجارية بين فخامة وكيل وزير الخارجية ، والقائم بأعمال المفوضية الأمريكية في بغداد ، حول جلاء الجنود الأمريكيين من ايران ، والمتضمن الاسباب التي تدعو الى نقل الجنود الأمريكية المذكورة مع معداتها ولوازمها بواسطة عبر الطرق البرية الى موانئ البلاد المجاورة ، وطلب السفارة الأمريكية موافقة الحكومة العراقية على النقل والمروور من الطرق البرية العراقية للوصول الى الموانئ المذكورة ، واستمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس لوزراء ووكيل وزير الخارجية . ولدى المداولة ، وبالنظر الى الاسباب المذكورة ، والايضاحات الواردة ، قرر المجلس الموافقة على مرور القوات الأمريكية ومعداتها ولوازمها عبر الطرق البرية العراقية ، التي ستعين بالاتفاق من قبل وزارتي الداخلية والدفاع ، وذلك بغية وصول تلك القوات الى الموانئ المجاورة ، على ان لا تكون مدة اقامتها وبقيائها في العراق اكثر مما تطلبه حالة النقل ، على ان يقوم موظفون تنتخبهم الوزارتان المشار اليهما بملاحظة هذا النقل » .

هذا هو القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة يوم ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٥ م وقد تألفت لجنة خاصة لتأمين مرور القوات الأمريكية عبر الارضين العراقية بحسب الترتيبات التي اقرها المجلس المشار اليه . ولوحظ عليها اثناء مرورها انها كانت متبرمة من التدابير التي اتخذتها القوات البريطانية والروسية ضدها في ايران . وانها كانت تشعر بقرب حلول التشاكس والتباغض بين الروس والأمريكان ، محل التآلف السوري الذي شوهد ايام الحرب .

اليوبيل الفضي للجيش العراقي

بعد تكوين الوزارة النقيبية الاولى في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ م ، شرع وزير الدفاع الوطني فيها ، وهو يومئذ الجنرال جعفر العسكري ، في تأليف نواة للجيش العراقي ، فالف هيئة الضباط في مقر الوزارة في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٢١ م ، لترسم الخطط التي ستسير عليها دوائهم في المستقبل ، فاعتبر هذا اليوم تاريخاً لتكوين الجيش العراقي . فلما توج الامير فيصل ابن الملك حسين ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، حدث نشاط محسوس في اوساط وزارة الدفاع بحيث لم تنته هذه السنة ، حتى كان الجيش العراقي يتألف من فوجي مشاة ، وكتيبة خيالة ، وبطرية جبلية ، وسريتين ثقيلة دواب ، وبلغ عدد ضباطه (١١١) ضابطاً ، وعدد جنوده (٢٠٠٥) . وهكذا استمر في النمو سنة بعد اخرى حتى بلغ اوائل عام ١٩٤٠ م « اربع فرق مشاة وفرقة آلية مؤلفة من افواج آلية ، وسرايا مدرعة ، ورشاشات آلية ، ودبابات ، ومدفعية آلية : ولواء حدود ، ولواء خيالة ، ومدفعية متوسطة ، وقطعات اخرى ملحقة بالجيش ، وقوة جوية مؤلفة من عدة اسراب قاصفة ، ومقاتلة ، مع اسراب تعاون وتدريب ، واصبح لوزارة الدفاع معامل للعتاد ، ولصنع البنادق ، وتصليح السيارات ، والطائرات ، وغير ذلك » (١) .

(١) العميد الركن طه الهاشمي جريدة لواء الاستقلال .

وبمناسبة مرور (٢٥ سنة) على تكوين « الجيش العراقي » ارتوي الاحتفال بعيد « يوبيله الفضي » في ٦ كانون الثاني ١٩٤٦ م ، فاتخذت التدابير المقتضاة لتعطيل الدوائر ، واقامة معالم الزينة ، واستعراض القطعات ، ونحو ذلك من الامور التي يحتاج اليها الاحتفال بهذه المناسبة .

واصبحت بغداد في يوم الاحد الموافق ٦ كانون الثاني ١٩٤٦ م ، وهي لابة الوانا بهية من حلل الزينة ، وظهرت الصحف وهي طافحة بالمقالات التي تناسب هذا الاحتفال ، ثم بدأت القطعات والاليات تخترق الشوارع العامة ، والناس ينثرون عليها الزهور والرياحين ، واطلقت المدفعية ٢١ طلقة بهذه المناسبة ، وانتهى هذا الاحتفال بالكلمة التي وجهها الوصي وهي :

اخواني رجال الجيش

احبيكم يا حماة الوطن ، ورمز استقلاله وسيادته ، ببويلكم الفضي ، راجيا من الله ان يحقق آمالنا واماننا لنحتفل بمستقبل الايام ان شاء الله ببويلكم الذهبي ، وقد حازت البلاد ما تسمو اليه من مثل عليا ، وذلك باشتراككم مع مجموعة ابناء الوطن في رفع اسمها وايصالها الى القمة التي تصبو اليها . وقد برهن الجيش في جميع الازمات التي انتابت البلاد ، على انه مثال التضحية التي كوت من اجلها ؛ وذلك كل ما دعاه داعي الاخلاص ، فمن حقنا ان نفتخر بجيشنا . وان نسعى في سبيل تقدمه وازدهاره ، ليصبح عند حسن ظن الامة به ، ونبتهل اليه تعالى ان يمن علينا جميعا بتوقيفه في سبيل عرش صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، ومنه العون والسداد . اهـ .

مشروع الجبانية

تقع « بحيرة الجبانية » على الضفة اليمنى من نهر الفرات ، في جنوب شرقي مدينة الرمادي ، فتؤلف منخفضا واسعا يأخذ شكل الكمثرى في منظره السطحي ، وتبلغ مساحته عند امتلائه في موسم الفيضان حوالي ١٠٠ كيلومتر مربع ، وتختلف كمية استيعاب هذا المنخفض بنسبة ارتفاع منسوب الامتلاء ، اذا ما انشئت اعمال اصطناعية لخزن المياه في المنخفض ، الا انه يمكن تقدير معدل هذه الكمية بمليارين متر مكعب في حالة الخزن الاعتيادي (١) .

وكانت الحكومة العثمانية قد استقدمت الخبير البريطاني السر ويلم ويلكوكس الى العراق ، قبل اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى ، لدرس مشاريع الري فيه ، فانوصى هذا في تقريره المرفوع في سنة ١٩١١ م ، باستخدام « بحيرة الجبانية » لتحويل مياه الفيضان اليها للتخفيف من وطائمه ، فأقرت الحكومة المشار اليها توصيته ، وعهدت الى شركة جاكسون البريطانية بتنفيذها ، فعال نشوب الحرب العالمية المذكورة دون الاستمرار على العمل .

(١) رسالة مشروع « بحيرة الجبانية وتطوراته » للدكتور احمد سوسة ص ١ .

وفي عهد الحكومة العراقية الحاضرة ايام « الوزارة المدفعية الثانية » وضع المشروع مجددا في المناقصة الدولية ، فكان اوطا سعر قدمته الشركات المختصة (١٤٢٤٠،٨٠٠ دينار) فصرف النظر عنه ، وصرف النظر ايضا عن اعطاء المشروع الى احدى الشركات لتقوم به نيابة عن الحكومة لقاء عمولة قدرها عشرة بالمئة .

وفي عام ١٩٣٩ م « اي في عهد الوزارة السعيدة الرابعة » اعطي المشروع الى « شركة بلفور بيتي » البريطانية مقابل (٨٨٥٠،٠٠٠) دينار على ان يتم العمل خلال ٤٥ شهرا اعتبارا من تاريخ العقد ، وهو ١٥ حزيران ١٩٣٩ م ، فما كادت تمضي سنتان على المشروع فيه حتى كانت حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١ م فتوقف العمل .

فلما عادت الامور الى مجاريها الاعتيادية ، اخذت « شركة بلفور بيتي » تتحاييل على الحكومة للتخلص من انجاز هذا المشروع ، بعد ان ارتفعت اسعار المواد الانشائية ارتفاعا فاحشا ، وضوعفت اجور العمال والمهندسين كنتيجة لموجة الغلاء التي عمت ارجاء العالم . وقد وافقت الحكومة في بادئ الامر على تأجيل المشروع لمدة سنة كاملة اعتبارا من يوم ١٥ ايلول ١٩٤٣ م ، والى سنة ثالثة اعتبارا من ١٥ ايلول ١٩٤٣ م ، وكان لوجود القوات البريطانية المحتلة في العراق وللوضع الحربي السائد التأثير الفعال على هذه التأجيلات .

على ان توقف العمل في « مشروع الحجابية » فسح المجال لدروسة من جديد ، فادخلت عليه تحسينات متنوعة واصبح يتكون من :

١ - انشاء مدخل الحجابية .

ب - انشاء قناطر على الفرات في جوار المدخل .

ج - انشاء مخرج من الحجابية .

وقد قدرت كلفة هذه الاعمال بمليونين وسبعمائة الف دينار ، بعد ان كانت كلفة المشروع اولا (٨٥٠،٠٠٠) باون ، وفوضت « الوزارة الباهجية » الثانية « شركة بلفور بيتي » البريطانية القيام به على نفقة الحكومة ، لقاء عمولة عشرة في المئة . وقوبل الاتفاق ، عند عرضه على مجلس الامة للتصديق على صرف نفقاته بعاصفة من السخط والاستياء ، ولكن استطاعت الوزارة ان تحمل المجلس على اقرار هذا الصرف في ٣ كانون الثاني ١٩٤٦ م .

بين العراق والاردن

على اثر تطور القضية الفلسطينية ، وقبل ان يعلن قرار تقسيم هذا الجزء من الوطن العربي بين العرب واليهود ، اعلنت « وزارة الخارجية البريطانية » انها تريد ان تجعل « امارة شرق الاردن » مملكة مستقلة كالعراق ، وانه لا يد من خلق اتحاد بين المملكتين : العراقية والاردنية ، وتوحيد اساليهما العسكرية ، والنقدية ،

والجمركية ، والتعليمية ، وعلى هذا وصل بغداد في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٤٦ م ،
الامير طلال ولي عهد شرق الاردن ، لزيارة الامير عبد الاله ، ولمفاتيح العراقيين بما
تنوي الحكومة البريطانية تحقيقه ، وبعد ان لبث في العراق ثلاثة ايام عاد الى عمان .

وفي يوم ٢ شباط ١٩٤٦ م توجه الامير عبد الاله الى عمان ، يصحبه كل من
وزير المالية صالح جبر ، ووزير العدلية احمد مختار بابان ، ووزير الدفاع اسماعيل
نامق ، فصدرت الارادة الملكية بتولي رئيس الوزراء منصب وزارة المالية بالوكالة ،
وتولى وزير الداخلية مصطفى العمري منصب وزارة العدلية بالوكالة ، وتولى وزير
الاقتصاد توفيق وهبي منصب وزارة الدفاع بالوكالة . كما عينت هيئة نيابة تقوم
مقام الوصي اثناء غيابه عن العراق قوامها رئيس مجلس النواب محمد حسن كبه ،
ورئيس مجلس الاعيان صالح باش اعيان ، وبعد ان عولجت القضايا المار ذكرها في
مؤتمر عقد في « الشونة » قفل المشار اليهم عائدين الى بغداد في ٧ من هذا الشهر .
ومما يذكر بهذه المناسبة ، ان احدى السيارات التي كان يركبها وزراء المالية
والعدلية والدفاع العراقيون انقلبت بهم في طريق عودتها الى العراق ، فسببت
للوزراء بعض الرضوض وفيما يلي البلاغ المشترك الذي اذيع عما سمي بـ « مؤتمر
الشونة » :

« في الوقت الذي خطت فيه الامة العربية خطوات موقفة نحو التعاون القومي
الوثيق ؛ يكون من دواعي اغتباطنا ان نجتمع لنؤكد اعتصام العراق وشرق الاردن
بمبادئ الثورة العربية التحررية ، التي عبرت اصدق تعبير عن ارادة الشعب ،
واشتغلت على الاماني العربية الكاملة . ونحن اذ نؤكد هذا لا نستهدف الا مضاعفة
الروابط بين الاقطار العربية جميعا ؛ تأييدا لميثاق جامعة الدول العربية ، وتحقيقا
لمثل العرب العليا ، وان تسير هذه الاقطار العزيزة بمحض اختيارها في طريق السلم
والحق ، الى الوحدة والحرية والاخاء ، مستبقة دعم مسؤولياتها ووحدة الفاية ،
ومواصلة الجهود المشتركة لتتمكن من اداء رسالة العرب الحديثة ، تلك الرسالة
التي لا تنطوي الا على احقاق الحق ، والتمكن للحضارة الانسانية ، ومبادئ القانون
الدولي ، مع احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق تقرير مصيرها ، ونحن على
ضوء هذا كله لا نرى فلسطين المقدسة بلدا عربيا فحسب ، بل نرى التاريخ العربي
والاسلامي بأكمله مستقرا في هذا البلد الامين ، الذي اجمع العرب والمسلمون امرهم
على الدفاع عن حقه وحرية بكامل الوسائل المشروعة مادة ومعنى ، وانه لیسعد
الشرق العربي ان يحقق التعاون الدولي والتكتل العربي امر الشرق الادنى وان يزال
الضرر والحيث عن الجميع ليسود العدل وتهنا الانسانية بالاخاء العام ، والمحبة
والتقدم والسلام » اهـ (١) .

خطاب خطير

— يقضي على تدابير الحرب الاستثنائية ، ويفتح امام الشعب آفاقا جديدة —

قاسى العراقيون خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مظالم متنوعة ، ونكبوا بحرياتهم العامة نكبات لا حد لوصفها ، وتجرعوا من آلام التجويع ، والتعذيب ، والتخويف ، والتفريب ، الوانا كثيرة ، فلما انتهت هذه الحرب بانتصار الدول الديمقراطية ، وانهار دول المحور ، كان لا بد من ارجاع الامور الى مجاريها الاصلية ، واعطاء كل ذي حق حقه . غير ان الذين استعملوا الاوضاع الشاذة ، وحققوا لهم منافع خاصة في ظل القوانين الاستثنائية ، واحرزوا ثروات طائلة جدا خلال تلك السنوات العجاف ، لم يرق لهم الرجوع الى اساليب السلم في حكم البلاد ، واذا بالجهات البريطانية العليا تلفت نظر الامير عبد الاله الى ان عنصرا جديدا دخل الى منطقة الشرق الاوسط هو امريكا ، وما تتمتع به من نفوذ مالي وعسكري كبير ، وما تحمله من مبادئ ديمقراطية واسعة ، وان جمهورية للاكراد قامت في مهاذ آباد في ايران ، وان الروس يتسربون بافكارهم الى جهات مختلفة من العالم ، ولا سيما الشرق الاوسط ، فلا بد من تخفيف القيود التي يشن العراقيون منها ، ولا بد من الهائهم بتشكيل الاحزاب . وقد اعدوا له خطابا مكتوبا بهذا المآل ، وطلبوا اليه اعلانه على الملأ . واذا بالامير عبد الاله يامر بعقد اجتماع خطير في بهو امانة العاصمة في عصر يوم الخميس الموافق ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ م ، ويلقي بيانا مكتوبا (١) بذلت جهود عظيمة في صياغة عباراته ، ورصف كلماته ، فيقلب الوضع القائم راسا على عقب . ولما سئل رئيس الوزراء ، حمدي الباجهجي ، في مجلس النواب عما اذا كان الوصي المعظم « قد تدارك بذاته الكريمة النقص الذي لسه في خطاب العرش الذي اعدته وزارته الثانية ، والقاه سموه في اول كانون الاول ١٩٤٥ م » اجاب :

« ان خطاب صاحب السمو الملكي المعظم يحتوي على اسس ومبادئ عالية ، واجبة الاتباع من قبل هذه الوزارة ، والوزارات التي تتعاقب على الحكم » (٢) اهـ . وفيما يلي نص الخطاب الخطير المشار اليه اعلاه :

نص الخطاب

لا شك في انكم جميعا تذكرون النكبة الفادحة التي حلت بالبلاد بفقد المغفور له اخي صاحب الجلالة الملك غازي ، وما تلاها من اجماع كلمة ممثلي الامة على انتخابنا لولاية العرش ، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله .

كانت البلاد حينئذ في وضع مقلق يعوزه الاستقرار ، ولم يكن الجهاز الحكومي

(١) يقول الدكتور ناضل حسين في كتابه (تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي) :

« والمنهوم ان الإنكليز ، ونوري السعيد ، هم الذين اشرأوا عليه — الوصي — بالقاء هذا الخطاب لتهديته الشعب ، وكسب الوقت لكي يمددوا بعد قليل الى الاساليب التطبيقية في الاستبداد » من ٢٩ .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦ م من ٩٠ .

سالمًا ، وذلك نظرا الى ما كان قد اولده اقحام بعض ضباط الجيش في سياسة المملكة من فساد ، وانحلال في مرافق الدولة الحيوية ، فكان طبيعيا ان توجه الجهود قبل كل شيء نحو التهدئة ، والركون بالبلاد الى سلامة الاستقرار ، فما كادت الامور تصير الى شيء من ذلك ، يشجع على الشروع في اصلاحات اساسية ، ولم يكند المسؤولون يشرعون في اعداد العدة للبدء بتلك الاصلاحات ، حتى داهم العالم الطغيان النازي بحرب اعتدائية خاطفة ، فاضطر المسؤولون الى تأجيل مشروعاتهم الاصلاحية ، وانشغلوا - من الجهة الواحدة - في اعداد الخطط والتشريعات المقتضية لتلك الظروف المفاجئة ، وواصلوا - من الجهة الثانية - نضالهم في سبيل رد العقداء الاربعة وعصابتهم عن غيهم ، وتعديل انحرافهم عن واجب الجندي . ولم تكن هاتان المهمتان باليسيرتين فلم تلبث الاحوال ان ساءت مع الاسف ، وذلك عندما تفاقم طيش رشيد عالي والعقداء المذكورين ، على ذلك النحو الاهوج الذي استعصى على كل علاج ، فكادوا مع عصابتهم ان يطوّحوا بالبلاد في اخطر هاوية تعرضت لها في تاريخها ، كما سبق ان بسطنا تفاصيله في خطابنا الذي اذعناه على الشعب الكريم في حينه (١) .

غير ان الغمة ما كادت تنجلي عقيب تلك المفامرة ، وما كادت السلطات الشرعية تعود الى زمام المسؤولية ، حتى كانت جيوش المحور المعتدية قد اندفعت بقواها المحظمة اندفاعا خطيرا قرب العراق والشرق الادنى بأجمعه من الميادين الحربية ، بصورة اثارت القلق والاهتمام العظيمين ، فاستلزم هذا التطور الجديد في سير الحرب اتخاذ اجراءات واستعدادات خاصة لضمان سلامة القطر العراقي . وفي الوقت نفسه جابهت الدولة العراقية مشاكل اخرى عديدة طارئة ، تارة على الافراد والتعاقب ، وطورا على صورة اجماعية ، وكان بعض تلك المشاكل شديد التعقيد ، عظيم الخطورة ، مما تعرفونه وتلمون بتفاصيله . وطوال هذا العهد المبثدء بوسايتنا على العرش ، تعاقب على ادارة سياسة هذا البلد ومعالجة شؤونهم ومشاكلهم معظم رجالات الامة .

وقبيل انتهاء الحرب في الميدان الاوروبي ، غادرنا البلاد فزرنا اميركا ، واتكلترا وتركيا ، بدعوة مشكورة من حكوماتها ، وعدنا وقد انتهت الحرب في الميدانين الاوروبي والاسيوي .

فالיום وقد مضت شهور على انتهاء الحرب في كافة الميادين بفوز الديمقراطية الساحق ، وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة التي تفتقر الى حلول عادلة لتوطيد السلام ، وراينا انه قد آن الاوان لنستعرض على مسامعكم الكريمة ، بوصفكم ممثلي الامة والناطقين بلسانها ، جانباً من الماضي والحاضر ، مسجلين الاسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ، ثم نخلص من بعد ذلك الى ما نراه حريا بان يؤخذ به ، ويعمل على سبيل اعلاء شان هذه المملكة وانهاض شعبها .

فلقد اتضح بجلاء ان القاعدتين الركينتين اللتين لم يعتورهما اي طارئ هما :

(١) يريد به الخطاب الذي القاه في ١٤ تموز ١٩٤١ م وقد نشرنا نمعه في الجزء الخامس من الوزارات.

اولا - من حيث الكيان السياسي : ان المبدأ الذي اجمع عليه دوما ، هو ان الدولة العراقية ملكية ، ديمقراطية ، حرة ، مستقلة .

ثانيا - في ميدان السياسة الخارجية : تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة التي وضعها ساكن الجنان عمنا الملك فيصل الاول ، باني كيان هذه المملكة ، وقد دلت الحوادث المختلفة على بُعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة .

ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطة او منهجا متفقا عليه بين الحكومات او الهيئات السياسية الوطنية يكفل الاصلاح والتقدم المنشودين . ولما كانت العوامل الاقتصادية ، والتطورات السياسية ، والاحوال العامة ، تقضي بوضع مثل هذه الخطة التي ترسم الخطوط الاساسية لميثاق هذه البلاد الوطني، وسياستها القومية ، على نحو لا تختلف عليه الاحزاب والهيئات الوطنية السياسية الا في نظراتها المتباينة الى التفاصيل ، وطرائقها الخاصة بوسائل التنفيذ ، فقد انتهينا انه من الضروري ان نعرض عليكم الارقان القويمة لهذه السياسة القومية العامة ، وذلك حسبما املتتها مصلحة هذه الامة :

اولا - الصيانة الاجتماعية : هي تستهدف ايجاد العمل للعاطلين ، ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين ، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي معقول للمعوزين ، وضمان العيش للعجزة وكبار السن ممن لا مورد لهم ، وصيانة كرامة الفرد وحياته . وهذه المسألة - اي الصيانة الاجتماعية - تبلغ الغاية القصوى من الاهمية بالنسبة الى اي اصلاح حقيقي يراد تحقيقه .

ثانيا - العدل الاجتماعي : ان هذا العدل لن يتحقق بالاقرار ، بل بالاعمال والخطط الموجهة ، لينال كل عراقي اقصى ما يستحقه من حقوقه، دون ما انحراف، فلا تفرقة بسبب العنصر ، ولا تمييز بداعي المذهب ، وانما ينبغي تضافر الجهود باخلاص لالغاء اي عامل من شأنه توليد هذه الفوارق ، ويجب توزيع مغانم البلد ومغارمه على ابنائه بعدل ، لئلا ينشأ الالم والحسرة في جهة ، والطفان والجشع في جهة اخرى . وبذلك يصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوة البنيان ، تتعاون على انهاض البلاد ، والدود عن حياضها .

ثالثا - اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات :

فلقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين ثقافة عالية من شبابها . لكن هذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيه الصحيح الذي قوامه فسح المجال لأكبر عدد من ذلك الشباب ، للاضطلاع بمختلف المهام ، وتمكينه من تبوء المناصب الكبرى ، وممارسة المسؤوليات المتعددة ، وموالاته بالتشجيع ، والاسناد باخلاص ، ليتاهب للتهوض بمهام تلك المناصب والمسؤوليات منفردا ، عندما تحتم ذلك الانفراد سنن الطبيعة ، ويضمن نجاحه فيها ، وكما نحرص على بذل كل ما في طاقتنا لاعداد خلف صالح لنا من الاولاد والاحفاد ، مستعدين للنضال في الحياة من بعدنا ، فكذلك ينبغي

للوزراء وكبار الموظفين ، ممن تنتهي اليهم الشؤون والمهام الخطيرة ، ان يعملوا بنفسى الهمة والاخلاص فى اعداد مثل هذا الجيل للبلاد والمسؤوليات .

هذه هى الاركان الاساسية للسياسة الوطنية القومية ، التى لا غنى لاي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التى تضعها ، مستهدفة خدمة البلاد وتحسين شؤونها . فان الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية ، التى لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ، ستتقدم الى الامة بخطتها ومناهجها فى معركة الانتخابات ، فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده ، اضطلع بالحكم ، ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخاصة الموضحة فى منهاجه ، الذى يكون قد عرض مفصلا على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم .

هذا وان لائحة قانون الانتخابات الجديدة ، التى يؤمل ان تنظروا فيها لتشروعها فى التريب ، ستيسر على الناخبين الانصاح عن رغائبهم ، وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيهها ديمقراطيا كاملا . وهذه اللائحة هى وليدة الحاجة الناشئة عن تطور البلاد فى خلال ربع القرن الاخير ، والمرحلة البعيدة السارة التى قطعتها فى سبيل التقدم والنضوج فى جميع نواحي الرقى . ونحن اذ نخطبكم فى هذا ، نرجو ان تشاركوا الامة تقليب وجوه الراى فيه ، وفى ما ينبغى اتخاذها مع المسؤولين للسير بالبلاد نحو هدفها الاسمى ، على ضوء احكام القانون الاساسى ، الذى هو خير نبراس يستضيء به كل منا فى قيامه بالواجب المترتب عليه ، وبذلك يتاح للشعب ان يشعر ان الحكومة منه وله واليه . والله تعالى اسأل ان يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير والصالح ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثانى المعظم المحروس بعنايته تعالى » . اهـ .

استقالة الوزارة

يقول المتصلون بالاطراف البرلمانية : ان الحملة التى وجهت « ضد الوزارة الباجية الثانية » عند مناقشة خطاب العرش ، واعداد الجواب عليه ، كانت مدبرة اريد بها تخلي هذه الوزارة عن الحكم ، بعد انتفاء الغاية من توسدها اياه ، فلمما تفاضت « الوزارة » عن ذلك ؛ خطب الوصى خطبته المنشورة فويق هذا ، فكان لا بد للوزارة القائمة من ان تفسح المجال ان يتولى تنفيذ السياسة الجديدة التى رسم هذا الخطاب خطوطها الاساسية .

وقد جاء فى « يوميات مصطفى العمري » ليوم الخميس ٢٤ كانون الثانى ١٩٤٦ م ما نصه :

« اجتمع مجلس الوزراء مساء امس حسب طلب الوصى ، وعند الاجتماع ، بين انه اراد ان يسمع آراء الوزراء لما سمعه من وجود خلاف بين الاعضاء . فذكر ابراهيم عاكف عدم وجود تعاون ، وعدم اطلاع الوزراء على المسائل المهمة ، وايدى بذلك احمد مختار فذكر : ان مسائل مهمة تؤخذ الموافقة عليها بالتلفون . وقال مجيد

علاوي : ان الوضعية نفسها في المسائل الخارجية ، ووقف اسماعيل نامق موقف المتردد . اما يوسف غنيمة فقال : ان ذلك امر طبيعي يقع في كل وزارة . ونفينا انا وصالح ذلك بشدة ، وقلنا ان الذين يرون عدم وجود التآزر ، عليهم ان يغيروا خطتهم ، وكنا نقصد حملهم على الاستقالة فتاجل الموضوع على ان يتذاكر الوزراء مع سمو الوصي . ان هذه الحركة منبعثة من ابراهيم عاكف واحمد مختار بدسياسة من نوري » .

ثم يقول السيد مصطفى في « يومياته » ليوم الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ م :
« اعلمني حمدي بان يوسف غنيمة واجه الوصي ، وكلمته بخصوص ما وقع من تدمير بعض الوزراء ، فصارحه الوصي بان في مثل هذه الحالة على حمدي ان يستقيل ، وبعد المذاكرة مع صالح جبر استقر رأينا على ان يرفع حمدي استقالته » .

وهكذا اجبر السيد حمدي الباجه جي على التخلي عن رئاسة الوزراء ، بعد ان نبهه السيدان صالح جبر ومصطفى العمري الى استحالة امكانه الاستمرار على ممارسة الحكم ، وهو محاط بزلاء يحصون عليه انفاسه ، ويتربصون به الدوائر ، ومن ورائهم الجالس على وصاية العرش فتقدم بكتاب استقالته الآتي :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق المعظم :

لقد ظهر - كما هو غير خاف على سموكم - عدم وجود التآزر بين الوزراء ، الامر الذي يجعل من الصعب علي الاستمرار بتحمل المسؤولية في وضع كهذا ، وعليه استرجع من سموكم المعظم التفضل بقبول استقالاتي ، وانا لا زلت ذلك العبد المخلص :

بغداد ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ رئيس الوزراء : حمدي الباجه جي

وبعد مرور عشرة ايام تلقى الرئيس الباجه جي هذا الجواب الملكي :

عزيزي حمدي الباجه جي ،

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ واني مع اسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي ان اعرب لكم عن تقديري وشكري على ما بذلتموه انتم وزملائكم مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لخير هذه البلاد ، هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٦٥ الهجرية ، الموافق لليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

من يؤولف الوزارة الجديدة

كان في نية الامير عبدالاله ان يعهد الى صالح جبر بتأليف وزارة تخلف وزارة الباجه جي شبه المقالة ، وتأخذ على عاتقها تنفيذ ما جاء في الخطاب الذي اعده الانكليز له ، بمناسبة انتهاء الحرب ، فالتقاء عصر يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ م ولكن تعرض صالح لحادث كسر رجله وهو في طريق عودته من عمان حال دون ذلك .

★ ★ ★

الكتاب الابيض

عن التطورات
التي أدت إلى الاعتداء البريطاني على العراق

في ايار سنة ١٩٤١م

وهو النص الرسمي الكامل الذي ينشر لأول مرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة لا بد منها

فتحت الحامية البريطانية العسكرية في قاعدة « سن الذبان » بين الفلوجة والرمادي النار على قطعات من الجيش العراقي كانت محتشدة فوق الكشبان المحيطة بالقاعدة المذكورة في فجر اليوم الثاني من شهر ايار سنة ١٩٤١م ، دون سابق انذار ، فكان لا بد لقطعات الجيش المذكور ان ترد على النار بالمثل ، وان تدخل في قتال مرير مع الانكليز طوال شهر ايار المذكور .

وكان الجمهور العراقي يجهل الدوافع الحقيقية التي ادت الى هذا الاصطدام ، ويجهل الاسباب التي يتذرع الانكليز بها لتسويغ هذا الاعتداء ، فارتأت « وزارة الخارجية العراقية » ان تصدر كراسا يتضمن المراسلات والمخابرات بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، التي سبقت الاصطدام ، وعهدت الى الدكتور مجيد خدوري ان يعد مواد هذا الكراس في ضوء الوثائق التي وضعتها الوزارة تحت تصرفه .

وبعد ان اتم الدكتور مهمته ، ارتأت العقيدان : صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ادخال بعض الشروح على الوثائق التي تم جمعها ، وصفت حروفها ، تمهيدا لطبعها . كما ارتأت مثل هذا الرأي وزير الاقتصاد محمد يونس السعاوي ، ومفتي فلسطين الحاج محمد امين الحسيني ، وقد كتب كل من هؤلاء بخط يده ما تراءى له من الملاحظات . فلما اطبقت القوات البريطانية على بغداد ، واضطر القائمون بحركة ايار للسفر الى ايران في ٢٩ من الشهر المذكور ، حفظت مسودات الكراس المذكور وقد اطلق عليه : « الكتاب الابيض عن التطورات التي ادت الى الاعتداء البريطاني على العراق » في مكان ما . فلما احتل الجيش البريطاني بغداد ، وعين الزعيم محمد امين العمري رئيسا لاركان الجيش العراقي ، واوقف ارباب الصحف ، طلب الزعيم الى مدير مطبعة الحكومة صبحي الياور طبع بعض البيانات والنشرات التي كان اوقف يتطلبها ، فاعتذر هذا بانشغال حروف المطبعة بمواد الكتاب الابيض فطلب اليه العمري ان يطبع له نسخة من هذا الكراس ، وما لبث ان امر بتفريق الحروف وطبع البيانات الحكومية .

وكان السيد الحسني قد اوفد الى سورية ولبنان في مهمة خاصة ، فلما عاد الى العراق اعتقل في جملة من اعتقل ، ولبث في المعتقل نحو اربع سنوات . ولما جيء من ساليسبوري بالسادة العراقيين الذين قبضت السلطات البريطانية عليهم فسي

ايران ، وابعدهم الى مجاهل افريقية ؛ سال الحسنى الاستاذ محمد صديق شنشل مدير الدعاية العام ايام الاصطدام عن مصير « الكتاب الابيض » فاجابه : ان الكراس في حرز حريز ، وانه اذا ما كتب الله له الفرج فسيكرم به عليه .

وشاءت ارادة بارى السمات ان نخرج من المعتقل سالمين آمنين ، وان يتكرم الاستاذ شنشل فيفي بوعده مشكورا ، واذا بالزعيم الخالد السيد رشيد عالى الكيلاني يوسط الشيخ عبدالله الخيال ، وزير المملكة العربية السعودية في بغداد ، لاستعارة الكتاب الابيض منا ، وتأمين ايصاله اليه في الرياض ، فيصعب علينا اجابة هذا الطلب ، كما يعز علينا رده ، واذا بالاستاذ المحامي حسين جميل يجد الحل المناسب فيستنسخ الكتاب بثلاث نسخ احتفظ هو بالنسخة الاولى ، واخذ الخيال النسخة الثانية لنفسه ، بعد ان امن ايصال النسخة الثالثة الى السيد الكيلاني .

ودالت الايام دولها واذا بأحد انساب الزعيم الكيلاني ينشر نسخة عمه الجليل نشرًا مشوتها وملينا بالاططاء والاضطرابات ثم يعرضها البيع بثمان باهظ . ولما كانت الامانة تقضي نشر « النص الرسمي » لهذا الكتاب - وقد كانت في حوزتنا دون غيرنا فتملكته مديرية الآثار العامة أخيراً - فقد جعلناه ملحقاً للجزء السادس من كتابنا الكبير « تاريخ الوزارات العراقية » حرصاً عليه من الضياع .

وهذا هو النص الرسمي الكامل لـ « الكتاب الابيض » :

الفصل الاول

(التزامات العراق وبريطانيا)

تمهيد :

رات الحكومة العراقية تنويرا للرأي العام ، ان تقوم بتدوين اسباب وعوامل الحوادث التي ادت الى عدم تورع بريطانيا في خرق ما تنص عليه بنود المعاهدة العراقية - البريطانية ، وبيان الدوافع التي حدت بالحكومة العراقية الى اتخاذ التدابير المقتضاة للمحافظة على كيان المملكة واستقلالها ، ورد الاعتداء البريطاني .

وتمهدا للبحث ، نبدا بشرح التزامات الجانبين العراقي والبريطاني مستنديين في ذلك الى نصوص المعاهدة المذكورة .

تنطوي المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، على التزامات يتعهد بتنفيذها كل من الجانبين المتعاقدين ، وفيما يلي شرح ذلك :

اولا - التزامات العراق :

١ - منح بريطانية موقعين لتأسيس قاعدتين جويتين :

تعهد الجانب العراقي في المادة الخامسة من المعاهدة ، ان يمنح بريطانيا طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين احدهما في البصرة او في جوارها ، وقد أسست فعلا في الشعيبة غربي البصرة ، والثانية في غربي الفرات ، وأسست في سن الذبان .

وتعهد ان ياذن للجانب البريطاني ايضا - بموجب الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة - ان يقيم قوات في القاعدتين الجويتين المذكورتين آنفا ، وذلك وفقا لاحكام ملحق المعاهدة الذي جاء في المادة الاولى منه : ان مقدار هذه القوات التي يرى الجانب البريطاني اقامتها في هاتين القاعدتين ، يتعين بعد مشاوره الجانب العراقي في الامر .

وقد فر هذه الجهة تصريح الحكومة البريطانية على لسان ممثلها السر فرنسيس همفريز ، بكتابه المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ م ، وذلك بعد ان جرت مذكرات بين العراق وبريطانيا اسفرت عن التصريح المار الذكر الذي تقتبس منه ما يلي :

«... لقد امرت بان ابلغ فخامتكم - الخطاب موجه الى وزير الخارجية العراقية -

بأن القوات التي خولت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العراق ، وفق احكام المادة الخامسة من المعاهدة ، تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مع الخدمات التابعة لها » .

يتضح من ذلك انه ليس في المعاهدة نص يخول اقامة قوات بريطانية في العراق، الا اذا كانت وحدات جوية تقيم في القاعدتين الجويتين فقط . وهذا مقيد بموافقة الحكومة العراقية بعد التشاور معها في الامر ، ومقيد كذلك باحكام الملحق، وبالتصريح البريطاني المذكور . ان القوات الوارد ذكرها في المادة الخامسة من المعاهدة والقسم الاول من الملحق هي وحدات من القوة الجوية .

وفضلا عن ذلك عندما عرضت المعاهدة على المجلس النيابي العراقي لاجل ابرامها ، ادلى وزير الخارجية بايضاحات - وقد وضعت هذه الايضاحات بموافقة بريطانية - وكان المقصود بها تمكين المجلس النيابي من فهم احكام المعاهدة بشكل يحمله على الموافقة على ابرامها . اما الايضاحات فهي كما يلي :

١ - ان القوات البريطانية المسموح باقامتها في العراق ، بموجب الفقرة الرابعة من المادة الخامسة ، هي قوات جوية صرفة مع الخدمات المساعدة لها .

يفهم مما تقدم ان المقصود من التسهيلات والمساعدات المطلوب قيام العراق بها تجاه بريطانيا في حالة اشتباكها في حرب ، ليست اقامة قوات بريطانية في العراق ، ولا تأسيس قاعدة عسكرية ، انما السماح بمرور القوات البريطانية عبر العراق فقط .

ب - تقديم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في حالة دخول بريطانيا الحرب .

ان التزامات العراق بموجب المادة الرابعة في حالة اشتباك بريطانيا في حرب مع دولة ثالثة تنحصر في ان يقدم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات لها داخل الاراضي العراقية ، بما في ذلك استخدام طرق المواصلات ، على ان يكون ذلك ضمن الاسس الواردة في المعاهدة ، والملحق ، وتصريحات الحكومة البريطانية التي سيرد شرحها فيما بعد .

ج - حراسة الوحدات الجوية البريطانية بقوات عراقية :

وقد ايد النص قيام قوات عراقية بحراسة الوحدات الجوية المذكورة ، وذلك تنفيذا لما جاء في المادة الرابعة من الملحق ، التي تنص على ان صاحب الجلالة ملك العراق يتعهد بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة بريطانيا ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القاعدتين الجويتين اللتين تم تعيينهما وتأسيسهما في سن الدبان والشعبية كما مر ذكره آنفا .

واذا اريد تعزيز هذه الوحدات في الحالات الاضطرابية بقوة وقتية ، فيما اذا تبين ان الحرس العراقي غير كاف لهذا الغرض ، فلا يجوز اجراء ذلك الا بعد مشاورة الحكومة العراقية وموافقتها ، تلك المشاورة التي اوجبتها المادة الاولى من الملحق ، وتصريح الحكومة البريطانية على لسان السر فرنسيس همفريز بكتابه المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠م الذي تنص الفقرة الثانية منه على ما يلي :

« ... كذلك امرت بان ابلغ فخامتكم بانه ، وان كان قد نص في المادة الرابعة من ملحق المعاهدة على ان حماية القواعد الجوية التي ستشغلها قوات صاحب الجلالة ستتم من قبل حرس خاص من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لكنه مع ذلك من المفهوم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مخولة في زمن الطوارئ بان تعزز ذلك الحرس مؤقتا بقواتها البرية ، هذا اذا ما ارتوي ، بعد التشاور بين الفريقين السامين المتعاقدين ، ان الحرس الخاص غير واف بالمرام للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق .

نبذة عن تطور قضية حرس المطارات

في نفس اليوم الذي وقعت فيه معاهدة التحالف ، ارسل وزير الخارجية العراقية آنذاك كتابا سريا ، لم تطلع عليه الحكومة العراقية ، الى المتمد السامي بين فيه اقتراحاته الشخصية حول الترتيبات التي يمكن ان تتخذ بشأن تنفيذ المادة الرابعة من ملحق المعاهدة .

وقد حدد الكتاب المذكور عدد الحرس بـ (١٢٥٠) شخصا ، وجعل الخدمة فيه اختيارية ، واعتبر قيادة الحرس تابعة لجلالة ملك العراق ، وان افراده يكونون خاضعين الى القانون العسكري العراقي ، عدا الموظفين البريطانيين ، اما وظيفته فهي حماية قاعدتي الطيران البريطانييتين في العراق .

ولكي تتم الاجراءات المقتضاة بشأن الوصول الى وضع اسس تتفق مع ما ورد في النص ، وتتفق مع حرص العراق على اقرار اسس ثابتة تتناول العلاقات العراقية - البريطانية بوجه لا يمكن معه حدوث اي خلاف مهما كان نوعه ، تالفت لجنة وزارية وضعت تقريرا وافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ٦/٦/١٩٣٤م بعد ان اجري عليه بعض التعديلات .

واستنادا الى ذلك ، والى توصيات مجلس الوزراء نفسه ، كتبت وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية جوابها على طلب الحكومة البريطانية سن تشريع على اساس كتاب وزير الخارجية السري الشخصي المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، الذي اعتبرته ملزما للحكومة العراقية .

ولقد اعلمت الوزارة السفارة بكتابتها هذا ، ان الحكومة العراقية مستعدة تمام الاستعداد للبحث في حسم قضية حرس المطارات حالا ، وانها ستأخذ بنظر الاعتبار

بعض ما ورد في كتاب وزير الخارجية المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، مع تأكيدها ان الكتاب المذكور لا يمكن ان يكون ملزما للحكومة العراقية من الوجهة الحقوقية، بالنظر لكونه لم يقترن بقرار من مجلس الوزراء ، ولم يعرض على مجلس الامة العراقي اصلا، ولكن السفارة اصرت على التثبيت باعتبار الكتاب المذكور ملزما للحكومة العراقية .

وعلى ذلك كتب وزير الخارجية العراقية ، وهو نفس الوزير الذي اصدر كتاب ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م الى مجلس الوزراء ، مشيرا الى انه قد نشأ عن هذه القضية نظريتان :

اولا - النظرية المتعلقة بمشروعية كتاب سرتي لم يقترن بقرار من مجلس الوزراء، ولم يعرض على مجلس الامة العراقي ، واهميته من الوجهتين القانونية والعهدية .
والثانية - حل قضية حرس المطارات على اساس يوافق عليه الطرفان، ويقرب وجهة نظرهما .

واضاف الوزير الى ذلك :

« ويرجع الدخول في مفاوضات على اساس مقترحات اللجنة الوزارية المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٢١٣١ والمؤرخ في ١٥/٥/١٩٣٤ م » .
وفي ٢٥ آذار ١٩٣٦ م ، كتب وكيل وزير الخارجية مذكرة شبه رسمية الى السفير البريطاني يبين فيها النقاط التالية :

اولا - لم تعتبر الوزارات العراقية كتاب وزير الخارجية المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ملزما للجانب العراقي في كيفية تأليف حرس المطارات ، وان وزير الخارجية نفسه لم يجعل من كتابه هذا وثيقة يلزم بها مجلس الوزراء .

ثانيا - كان راي الوزارات العراقية فتح باب المفاوضة مع الحكومة البريطانية حول تأليف الحرس .

ثالثا - ان تكون المفاوضة على اساس المعاهدة ، مع مراعاة دقة المسؤولية المترتبة على هذه الحراسة .

رابعا - وأشار وكيل وزير الخارجية الى وجود طريقتين لذلك :

الاولى : ان يكون اختيار وحدات الحرس من قوات صاحب الجلالة ملك العراق.

الثانية : ان يتم تأليف وحدات الحرس من جانب الجيش العراقي ، على طراز الوحدات النموذجية المؤلفة على اساس مقترحات الجنرال (ديلي) او ان تؤلف على اساس وحدات الحدود التي لا يقبل بالانخراط بها الا الافراد المدربون .

خامسا - ترك وكيل وزير الخارجية البحث في تفاصيل المشروع ، ريشما يطلع على راي الحكومة البريطانية .

وبالاستناد الى هذا الكتاب ، قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٧/٤/١٩٣٦ م تأليف

لجنة برئاسة وزير الخارجية ، وعضوين يمثل أحدهما وزارة الدفاع ، والثاني القيادة الجوية البريطانية ، للنظر في قضية تأليف الحرس ، ومعالجتها بموجب الاسس الواردة في الكتاب المذكور .

وبعد ان تم عمل اللجنة ، رفعت محاضر جلساتها الى مجلس الوزراء ، ثم خول مجلس الوزراء وزير الخارجية - على ان يساعده رئيس اركان الجيش - المفاوضة مع الحكومة البريطانية لانهاء قضية حرس المطارات ، وعلى ان تجري المفاوضات على الاسس التالية :

١ - تأليف قوة حرس المطارات من قوة من الجيش العراقي تفرز لهذا الغرض ، مع ملاحظة امكان اجراء بعض التحويلات في امر قيادتها .

٢ - عند عدم حصول الاتفاق على ما جاء في اعلاه ، يستمر على اكمال المفاوضات التي جرت في ١٦/٤/١٩٣٦ م ، والتي تم فيها الاتفاق على كافة ما يتعلق بحرس المطارات ، عدا ثلاث مواد اجل النظر فيها حتى يتمكن امر القوة الجوية البريطانية في العراق من الاطلاع على رأي وزارة الطيران البريطانية بشأنها ، وهذه المواد الثلاث تتعلق بعدد الضباط البريطانيين في وحدة حرس المطارات ، واستخدام ضباط الصف البريطانيين ، وعلاقة وحدة الحرس بالقيادة وكيفية ادارتها .

وفي خلال سنة ١٩٣٨ م فاتح وزير الخارجية العراقية السفير البريطاني مرتين حول الموضوع للوصول الى اتفاق نهائي . غير ان السفير اخبره بانه لم يزود بعد بمعلومات كافية من المراجع المختصة وطلب امهاله الى حين ورودها .

ثم كتب وزير الخارجية كتابا (شبه رسمي) الى السفارة البريطانية مؤكدا فيه وجهة نظر الحكومة العراقية ، ومشيئا الى جعل حرس المطارات مؤلفا من قوة من الجيش العراقي تفرز لهذا الغرض ، مع ملاحظة امكان اجراء بعض التحويلات في امر قيادتها ، وعند الحصول على موافقة الحكومة البريطانية على هذا المبدأ ، يباشر بالمفاوضات على تفاصيل هذا الاقتراح . وبعد ذلك بمدة قصيرة قدم السفير البريطاني الى وزير الخارجية مسودة لقانون مقترح من قبل الحكومة البريطانية حول تشكيل حرس المطارات .

وقد صادف ان سافر وزير الخارجية الى لندن ، وقد اعلمته المراجع المختصة هناك ان وزارة الخارجية البريطانية ، ووزارة الطيران ، تدرسان امكان تأمين حراسة المطارات البريطانية من قبل افراد القوة الجوية البريطانية . وتنفيذ هذا الترتيب يستغنى عن « الليفي » ويصرف النظر عن قيام الحكومة العراقية بتجهيز قوة خاصة لحراسة القواعد الجوية البريطانية ، حسبما جاء في المادة الرابعة من ملحق المعاهدة . وقد عاد وزير الخارجية العراقية من غير ان يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن ، وبقيت هذه آخر مرحلة لقضية حرس المطارات .

ولدى ملاحظة تطورات هذه القضية في كافة ادوارها ، نجد ان الجانب البريطاني كان يضع كثيرا من الصعوبات والعراقيل لكي يحول دون الوصول الى اقرار اسس

وقواعد تتفق ونصوص المعاهدة . ومن هذا يتضح ان سوء النية التي لازمت بريطانيا في علاقاتها المختلفة مع العراق ، قد برزت أيضا فيما يتعلق بإنهاء قضية حرس المطارات ، بل لقد ظهرت بوادر خرق المعاهدة بأشع صورها ، عندما قامت القوة الجوية البريطانية بنقل قوة من الجنود البريطانيين الى القاعدة الجوية في الحبانية ، الامر الذي جعل الحكومة العراقية تعتقد تمام الاعتقاد بان بريطانيا ، التي برهنت بنفسها على سوء نيتها تجاه العراق ، أخذت تجهر في خرق احكام المعاهدة ، وصارت تقوم بتعزيز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ومباحثتها في هذا الخصوص ، وبذلك اعتدت على حقوق العراق المنصوص عليها في معاهدة التحالف ، وفي كتاب السر فرنسس همفرز المؤرخ في ١٥ آب ١٩٣٠م الذي بحثنا عنه سابقا .

د - تسهيل مرور القوات البريطانية :

جاء في المادة السابعة من الملحق : يقوم العراق باجراء التسهيلات الممكنة لمرور قوات بريطانية عبر العراق ، ولنقل وخزن المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات اثناء مرورها في العراق .

وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق المواصلات ، ويؤذن للسفن البريطانية بزيارة شط العرب « بشرط » اعلام العراق عن ذلك قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية .

ثانيا - التزامات بريطانيا :

اما التزامات بريطانيا فهي كما يلي :

١ - قبول حرس خاص من القوات العراقية ، على نفقة بريطانيا ، ووفق شروط يتفق عليها الطرفان ، لحماية القاعدتين الجويتين البريطانيتين .

ب - تقديم كل التسهيلات الممكنة في امور من جملتها : تقديم الاسلحة، والعتاد، والتجهيزات ، والسفن ، والطائرات ، من أحدث طراز متيسر الى القوات العراقية، على ان لا تختلف التجهيزات الاساسية لقوات العراق في نوعها عن اسلحة القوات البريطانية .

تلك التزامات الطرفين في ما له علاقة بالموضوع الذي ادى الى الاعتداء الاخير على القوات العراقية .

ثالثا - موقف الطرفين من التزاماتهما :

ان العراق لم يقصد يوما ما غير تنفيذ تعهداته الدولية . ولكن بريطانيا التي اتضحت بسوء نيتها في مناسبات كثيرة تجاه العراق ، كانت تسير دائما على خطة عدم

تطبيق المعاهدة . وسنذكر تفاصيل ذلك في فصول اخرى من هذا الكتاب . ومن المفيد تلخيص بعض المخالفات فيما يلي :

١ - امتنعت بريطانيا عن قبول حرس المطارات من القوات العراقية ، واخذت تستخدم حرسا تقوم بتجنيده بنفسها .

٢ - امتنعت عن تقديم الاسلحة للعراق ، وانتحلت لذلك اعدارا مختلفة، وسعت كثيرا للحيلولة دون قيام العراق بشراء اسلحة من الدول الاخرى . ذلك فضلا عن قضايا الموظفين البريطانيين الذين كانت تفرضهم على العراق فرضا يرواتب باهظة ، وتتعمد اختيارهم من قليلي الدراية والخبرة ، وممن يشتغلون ببث الفساد، واحداث التفرقة بين أبناء الشعب ، ويسئون وظائفهم ، ويتقصدون تبذير اموال الدولة ، وافقار الشعب العراقي لكي يبقى مغلول اليد . . وقد سعى هؤلاء الموظفون لاغتصاب معادن البلاد بشروط مجحفة ، وابدت الحكومة البريطانية غير ذلك من عوامل الحقد والاساءة والافقار .

الفصل الثاني

رابعا - الاسباب المباشرة للاعتداء البريطاني :

لم تكن الاسباب المباشرة التي ادت الى اعتداء بريطانيا الاخير على العراق تستند الى قضية تفسير المعاهدة ، انما سوء النية التي لازمت السياسة البريطانية تجاه العراق ، هي التي دفعت بسياستها وموظفيها الى ركوب متن الشطط في تصرفاتهم المختلفة الشائنة ضد العراق . بل هي التي جعلت هدف السياسة البريطانية القضاء على كافة قوى الشعب العراقي المادية والمعنوية . ولم تكن بريطانيا بحاجة الى التصريح عن سوء نيتها ، ذلك لانها كانت تستطيع (فيما مضى) ان تفرض ارادتها بحكم مركزها وقوتها من جهة ، وبفضل مساعدة الجماعات التي كانت تسير طوعا لسياستها من جهة اخرى . ولكنها ، عندما جوبهت برأي عام متضامن وشعب حازم متحد ، تنكرت للامر ، وأخذت تسعى للقضاء عليه بشتى الطرق ومختلف الاساليب . وكان من اهم اهدافها القضاء على الجيش العراقي لكي يتسنى لها العمل بحرية اكثر .

وتوصلا لاهدافها هذه ، عينت السر كورنواليس سفيرا لها في العراق ، ظنا منها ان هذا الشخص الذي سيطر سياسة حكومته الرامية الى هدم كيان العراق زمنا طويلا بتفريق الاخ عن اخيه ، واثارة عناصر الشغب والفساد ، يستطيع ان يلعب هذا الدور من جديد . ولما فشل مساعاه ، ووجد امامه شعبا يقظا متحدا متضامنا ساهرا على مصالحه ، اعينته الحيل ، فأخذ يخلق اسبابا تبرر له حقوقا ما انزل الله بها من سلطان .

فالحكومة البريطانية التي ساءها اتحاد الشعب ، وساءها وجود حكومة ساهرة على كيانه واستقلاله ، اوعزت لكورنواليس ان يعاقل في تقديم اوراق اعتماده ، واخذ يستفيد من مرور الزمن حتى ظهرت سوء نية حكومته عندما فاجأ الحكومة العراقية لأول مرة بمجيء قوات بريطانية ، وطلب السماح لها بالمرور عبر العراق .

وعلى الرغم من عدم مشروعية صفته الرسمية ، فان الحكومة العراقية - بالنظر لرغبتها في تنفيذ احكام المعاهدة وتجنب الخلاف - وافقت على نزول هذه القوات بقصد المرور عبر العراق وفق الشروط التالية :

١ - تسريع نقل هذه القوات من البصرة الى الرطبة .

٢ - عند مجيء قوات جديدة للمرور عبر العراق ، يجب اخبار الحكومة العراقية عن ذلك قبل مدة مناسبة .

٣ - ان لا يزيد مجموع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات ، وفي داخل الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط واحد .

٤ - عدم جواز انزال قوة بريطانية أخرى ، قبل ان تجتاز حدود العراق القوة التي وصلت البصرة اخيرا .

لقد درجت هذه الشروط في المذكرة التي ارسلتها وزارة الخارجية العراقية للسفارة البريطانية بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ م . ولكن بريطانيا التي ظلت تضرر الحقد للعراق بمخالفة المعاهدة ، وانتقاص استقلال المملكة العراقية ، والكيد لجيشه ، لم تجب عن تلك المذكرة . واستمر (السر كورنواليس) على مراجعاته غير الرسمية ، كما واصلت محطة اذاعة لندن ، ومحطات الاذاعة التابعة لنفوذها ، تلفق شتى التهم للعراق وحكومته وجيشه ، وكررت زعمها ان بريطانيا انما ارسلت قواتها للعراق للمحافظة على منابع النفط ، والسكك الحديدية ، وانشاء قواعد في العراق ، حتى ان بعض صحفها كانت تسمى تلك القوة (بقوات الاحتلال) .

وعند ظهر ٢٨ نيسان ١٩٤١ م ، فاجات الحكومة البريطانية الحكومة العراقية بمجيء قوات جديدة الى البصرة ، وعقد اجتماع بعد الظهر في وزارة الخارجية اوضح كورنواليس في خلاله لأول مرة ، حقيقة نوايا حكومته ، وتظاهر بالاستغراب في الجواب الشفهي الذي ابلغته ظهر ذلك اليوم وزارة الخارجية ، بواسطة مدير التشريفات الى مشاور السفارة البريطانية المتضمن ضرورة ملاحظة الشروط الواردة في مذكرة الوزارة المؤرخة ١٩ نيسان ١٩٤١ م المتقدم ذكرها .

وادعى السر كورنواليس بان حقوق الحكومة البريطانية غير محدودة بموجب المعاهدة ، وانه يحق لها تأسيس « قاعدة عسكرية » في البصرة لفتح وتأمين خط الامبراطورية عبر العراق . فاوضح له انه لو كان لبريطانيا حق كهذا ، لنصت عليها المعاهدة وملحقها ، بينما المعاهدة لا تنص على غير القاعدتين الجوييتين ، وامرار قوات عبر العراق على نحو ما جرى الاتفاق عليه في حزيران سنة ١٩٤٠ م ، وعليه فان طلبه ذلك غير مستند الى احكام المعاهدة . اما طريق المواصلات فمسؤولية المحافظة عليه تعود على الحكومة العراقية بحكم حقوق سيادتها ، وهي مستعدة لبذل كل ما في وسعها من مساعدات وتسهيلات لبريطانيا ضمن احكام المعاهدة .

وقد تبين للحكومة العراقية في ذلك الاجتماع : ان الحكومة البريطانية لا تريد ان تقف عند حد في مخالفة احكام المعاهدة العراقية ، بل انها متجهة لاحتلال العراق بصورة صريحة تقضي على استقلال المملكة العراقية ، وتردها الى محمية بسيطة تحت حراب المحتلين .

وقد سال كورنواليس عن قرار الحكومة العراقية في شان وصول القوات الجديدة فافهم : ان الحكومة العراقية قررت تأييد قرارها السابق الذي حتم عدم السماح بنزول قوات أخرى ما لم تغادر القوة الموجودة الآن في البصرة الاراضي العراقية ، كما اوضحت وزارة الخارجية ذلك في مذكرتها المؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١ م .

وبصدد ما جاء في معاهدة التحالف البريطانية ، قال كورنواليس : انهم يتمسكون

بنص المادة الرابعة ، ولا يقبلون تحديد الحقوق الممنوحة لهم بموجبها . وعلى اثر ذلك يحق لهم تأسيس قاعدة عسكرية في البصرة لفتح وتأمين خط المواصلات الامبراطورية عبر العراق ، فاوضح له ان الحكومة العراقية لا تقصد تحديد الحقوق البريطانية المذكورة في المعاهدة ، ولكن تأسيس (قاعدة عسكرية) بريطانية في البصرة يخالف نصوص المعاهدة ، وان الحكومة العراقية لا يمكنها الموافقة على ذلك ، ولكنها تتعهد بتأمين خطوط المواصلات ، والقيام بكل ما في وسعها من المساعدات والتسهيلات وفق نصوص المعاهدة .

وانهم ايضا ان وضع الحكومة البريطانية الراهن تجاه العراق غير معين ، ذلك لان الجهة البريطانية لم تعلن اعترافها بالوضع الجديد حتى الآن . فهذه قضية يجب حسمها فورا . ثم عدد له بعض المخالفات التي قام بها البريطانيون وتتلخص بما يلي:

١ - نقل قوات من خارج العراق بالطائرات الى مطار الشعبية .

٢ - نقل جنود من الشعبية بالطائرات الى الحجابية ايضا .

٣ - طيران بعض الطائرات البريطانية فوق معسكر الرشيد .

٤ - تشييد استحكامات في الرطبة .

٥ - تجول الضباط البريطانيين من القوة التي وصلت اخيرا الى البصرة في نواحي البصرة .

٦ - دخول البوارج الحربية مياه شط العرب دون اعلام الحكومة العراقية .

وقد اجاب السر كورنواليس بانه يجهل كل هذه الامور مع انها امور واقعة فعلا .

وبحث عن البواخر الثلاث التي ستصل البصرة وقال : ان عدد افرادها لا يتجاوز الـ (٣٥٠٠) ومعظمهم كتاب ومستخدمون وممرضون .. الخ .

كما وانهم ليسوا الا تنمة للقوة التي انزلت قبلا ، ولاجله لم ير ضرورة لاجبار وزير الخارجية ، اعتقادا منه بان ذلك غير مهم .

فاجيب بان مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١م كانت صريحة بعدم موافقة الحكومة العراقية على انزال اية قوة جديدة ، ما لم تفادر القوة الموجودة الآن في البصرة الحدود العراقية ، وانه كان على السفارة ان تخبر وزارة الخارجية قبل مدة بان هذه القوة ليست الا قوة متممة للاولى . فاجاب السر كورنواليس بانه لا يعلم عن هذا الامر شيئا ، فاجيب انه تبين من كلامه بان قصد الحكومة البريطانية تأسيس قاعدة في البصرة ، فلا يمكن والحالة هذه السماح بانزال حتى ولو شخص واحد . فاجاب : وماذا ستعملون اذا اتت هذه البواخر الثلاث ووقع حادث ما ؟

فاجيب انه في هذه الحالة ستكون الجهة البريطانية المسببة لذلك ، وهي المسؤولة عما قد يحدث ، واذا اصررت الجهة البريطانية على ابقاء هذه القوة في البصرة،

وانزال قوة اخرى ، فسيدلي رئيس الوزراء بتصريح الى الشعب العراقي يوضح فيه حقيقة الامر .

فقال السر كورنواليس انه اذا هاج الشعب من جراء هذه التصريحات ، وحدث ما يهدد حياة الاجانب ، فالحكومة البريطانية تضع المسؤولية على عاتق الحكومة العراقية . فافهم ان الحكومة العراقية هي المسؤولة عن صيانة حياة الاجانب ، كما انها مسؤولة ايضا عن صيانة الامن ، وان ما سيحدث من اصرار الجهة البريطانية على ابقاء قوات في العراق فستقع مسؤولية ذلك على عاتق الجهة البريطانية ، ونحن نعتبر الجهة البريطانية هي التي لم تقم بتنفيذ نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية .

فقال : انه سيرق اليوم الى حكومته حول النقاط التالية :

١ - ان الحكومة العراقية من الآن فصاعدا ليست مستعدة للبحث حول تطبيق مواد المعاهدة وغيرها من الامور الهامة ، ما لم يقدم سفيرها اوراق اعتماده حالا .

٢ - ان العراق لا يسمح بتأسيس قواعد عسكرية سوى القاعدتين الجويتين المنوه عنهما في المعاهدة ، وانه يتعهد بتأمين المواصلات الامبراطورية ، والمحافظة على المخازن وغيرها من قبل قواته .

٣ - انه لا يسمح بانزال قوة جديدة ما لم تغادر القوة الموجودة الآن في البصرة ، العراق .

ثم طلب مرة اخرى ان توافق الحكومة العراقية على السماح بانزال الجنود من البواخر الثلاث ، والحكومة العراقية تسجيل احتجاج بذلك حتى ورود جواب برقية من لندن .

فاجيب بانه من الافضل بقاء القوات الجديدة خارج المياه العراقية ريثما يتم التفاهم .

وعلى اثر ذلك نهض السر كورنواليس ، وكرر ما قاله : ان ما سيقع من حوادث ستكون مسؤوليتها على عاتق الحكومة العراقية ، فاجيب بان المسؤولية ستكون على عاتق الحكومة البريطانية .

وعلى اثر ذلك ارسلت الحكومة العراقية برقية ، بواسطة ممثلها في لندن ، الى الحكومة البريطانية اوضحت فيها حقيقة الموقف ، واكدت استعدادها لتنفيذ المعاهدة مع الاحتفاظ بسيادة العراق ومراعاة قاعدة المصالح المتبادلة والاحترام المتقابل طبقا لنصوص المعاهدة .

وعلى الرغم من ذلك ايضا ، ومن تثبتت تلك الحقائق في مذكرتين ارسلتهما وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ و٢٩ نيسان ١٩٤١م للسفارة البريطانية ، انزلت الحكومة البريطانية القوة الجديدة في البصرة ، مما اوجب احتجاج الوزارة بمذكرة قدمت

للسفارة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ، وكررت فيها لفت النظر ، الى ان المسؤولية المترتبة على نتائج هذا الخرق للمعاهدة تقع على عاتق الحكومة البريطانية .

لم تجب السفارة البريطانية على مذكرات الوزارة المبحوث عنها ، واستمرت على التصرفات المخالفة للمعاهدة ، واستمر الاستهتار بسيادة الدولة واستقلالها وكرامتها ، مما اوجب اثارة القلق واضطراب الراي العام ، لا سيما وان السفارة البريطانية حثت جميع النساء والاطفال البريطانيين الموجودين في العراق ، وارسلتهم جميعا الى الحبانية ، وانها اخذت تنقل باهتمام زائد قوات كبيرة من جيشها الموجود في الشعيبة الى الحبانية ليلا ونهارا ، بدون موافقة الحكومة العراقية ، او حتى اعلاميا ، هذا فضلا عن مهاجمة الدعايات البريطانية للعراق وحكومته ، تلك الدعايات التي لم تقف عند حد ، حتى ان السفارة نشرت مناشير معادية في دور كانت الحكومة العراقية تسعى خلاله للتفاهم معها ، الى غير ذلك من الامور التي دلت على عزمها على اظهار سوء نيتها نحو العراق ، ولا سيما نحو حكومته .

فكان ذلك كله انذارا كافيا وصريحا للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على التدخل في شؤون المملكة الداخلية ، والقضاء على السيادة الوطنية ، فاتخذت الحكومة العراقية بعض التدابير للاحتياط لسلامة البلاد ، وذلك باقامة قوة بجوار الحبانية . ومن اجل هذا العمل الذي لا يقصد به سوى الاحتياط للطوارئ ، وتهدئة الراي العام المضطرب ، قدمت السفارة البريطانية مذكرة بتاريخ ٣٠/٤/١٩٤١ م محتجة على خرق المعاهدة ، حسب ادعائها ، طالبة سحب القوة العراقية من جوار الحبانية ، ومبددة باتخاذ الاجراءات العسكرية ضد قواتنا ، ووضع المسؤولية على عاتق الجهات العراقية .

وقد اوضحت الوزارة في مذكرتها المؤرخة في ٣٠/٤/١٩٤١ م تمسك الحكومة العراقية باحكام المعاهدة ، ذاكرا ان القوة المقامة بجوار الحبانية ما هي الا مجرد تدبير احتياطي ، تجاه الاعمال الاستفزازية التي قامت بها الجهات البريطانية ، وما انتجته من اثارة القلق والاضطراب في النفوس ، والاستمرار على انزال قوات بريطانية في البصرة قبل الوصول الى التفاهم بشأن وضعها وكيفية مرورها عبر العراق . ورجت الوزارة في تلك المذكرة : انه اذا كانت الحكومة البريطانية تشاطر الحكومة العراقية رغبتها في تنفيذ احكام المعاهدة على حقيقتها ، وفي احلال حسن التفاهم بين الجانبين ، ان تستعمل وساطتها لتنفيذ ما جاء في مراسلات الوزارة المذكورة آنفا ، بشأن كيفية انزال القوات ومرورها عبر العراق .

ولكن السفارة لم تجب عن ذلك كله ، نظرا لما تعمدته الحكومة البريطانية من خرق احكام المعاهدة ، والتجاوز على سيادة العراق . وتنفيذا لذلك ، ونظرا لما تضرره من مفاجاة ، اوعزت باخلاء عائلات البريطانيين ، كما اوعزت لموظفي الحكومة العراقية من البريطانيين بالانقطاع عن اعمالهم .

ومع ذلك فان الحكومة العراقية قد اتخذت كل ما يمكن اتخاذه من التدابير للابتعاد عن توسيع الخلاف ، فاعلنت تمسكها بالمعاهدة نصا وروحا على لسان فخامة

رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مناسبات عديدة ، والتهيؤ لبدء جميع المعاونات والتسهيلات والمساعدات التي باستطاعتها تقديمها ، وتجنب كل ما يدعو الى الاختلاف مع الحكومة البريطانية . الا ان الجانب البريطاني استمر في موقفه ، ومع هذا فقد بقيت الحكومة العراقية محتفظة بهدوئها التام ، تنتظر عدول البريطانيين عن ذلك الموقف البعيد عن روح الود والصداقة ، والمخالف لاحكام المعاهدة .

وفي الوقت الذي اصدرت الحكومة تعليماتها الى القوات العراقية في الجبانية بتجنب الاصطدام ؛ اذا بقائد المطار البريطاني في الجبانية يبادر بالاعمال العدائية صباح ٢ مايس ١٩٤١م ، فيطلق النار على تلك القوة ويقصفها من الجو . فكان عمله هذا سببا لقيام القوة العراقية بالدفاع المشروع عن نفسها ، فحصل الاصطدام بين القوتين ، بالرغم مما بذلته الحكومة العراقية من مساع لتحاшибه ، كما اظهرت استعدادها للوصول الى التفاهم الذي ترغب فيه كل الرغبة ، وسجلت ذلك بمذكرة احتجاجية قدمتها للسفارة البريطانية في ٢ مايس ١٩٤١م استنكرت فيها هذا العمل العدواني من جانب القوات البريطانية ، وفي نفس الوقت الذي اعتدت فيه القوات البريطانية على القوات العراقية الموجودة قرب الجبانية ، وزعت السفارة البريطانية منشائر بايدي موظفين بريطانيين ، وبتوقيع كورنواليس ، تدعو فيه بريطانيا الشعب العراقي الى الثورة الامر الذي لم يسبق لمثل سياسي عمله .

ان الحكومة العراقية التي حذرت ممثلي الحكومة البريطانية في بغداد مما ستؤدي اليه الاعمال الاستفزازية التي تأتي بها القوات البريطانية ، تستنكر هذا الاعتداء الصريح على المملكة العراقية وعلى حقوق سيادتها ، وتعلن للعالم انها ليست مسؤولة بالمرّة عن نتائج هذا الاعتداء الصريح الذي تتحمل الحكومة البريطانية وحدها مسؤولياته وعواقبه .

الفصل الثالث

ما جاء في المخابرات الرسمية بين وزارة الخارجية العراقية والسفارة البريطانية حول تطور الحوادث

وفيما يلي بعض ما يجب ذكره عن تطور العلاقات الاخيرة بين العراق وبريطانيا. ويلبس القارئ من ذلك ، ومن نصوص الكتب الرسمية المتبادلة ، آثارا بارزة لتعنت الجانب البريطاني والتوانه في ممارسة واجبات الحلف المنصوص عليها في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ .

لم يقف الانكليز عند حدود التقصير في رعاية نصوص المعاهدة ، وتنفيذ الالتزامات الملقاة على عواتقهم كحلفاء شرفاء يفهمون معنى الحلف ، ويدركون اهدافه النبيلة السامية ، انما حاولوا في كثير من الظروف والاحوال القيام بتصرفات واعمال لا تتفق وما يتمتع به العراق من خصائص الحكم وعناصر السيادة ، بل لقد تهادوا في خرق حرمت الموائيق والعهود حتى آل بهم الامر الى ممارسة عوامل الضغط على العراق ، خلافا لمقتضيات المجاملة ، وخرقا لقدسية الوفاق والحلف .

لم تتضمن المعاهدة العراقية - الانكليزية نصا يحتم على العراق ان يختار لنفسه غير موقف الحياد الذي ارتضاه لنفسه على اثر اندلاع نيران الحرب . وقد راع الانكليز هذا الموقف ، فاخذوا يسعون في شتى الطرق ومختلف الاساليب لاستدراجه الى تحقيق رغبتهم في مجافاة دول المحور ، وسلوك سبل ترغمه على دخول حرب لا مصلحة له فيها .

وليس من حق الانكليز ان يطالبوا في تحقيق امور ليس من شانهم المطالبة بها ، كما ليس واجبا على العراق تنفيذ امثال هذه المطالبات . ذلك لان العراق يدرك تمام الادراك ما له وما عليه من حقوق وواجبات . اما التسهيلات المنصوص عليها في بنود المعاهدة العراقية - البريطانية : كمرور القوات البريطانية ، وما الى ذلك من امور ، فتلك عهود قطعها العراق على نفسه ، وهو حريص على تنفيذها ، كما برهن على رعايته ذلك في كافة الظروف والاحوال .

والعلاقات بين العراق والمانيا لم تقطع الا بتاثير ضغط الانكليز الذين ارغموا الحكومة القائمة يومئذ على تحقيق ذلك .

ومع ان طلب قطع العلاقات هذا ليس من الامور الواجبة الرعاية والتنفيذ بموجب احكام المعاهدة ، فقد نفذته الحكومة يومها اجابة لدواعي المجاملة ، واصدرت تشريعا يعتبر البلاد الالمانية ، والبلاد التي تحتلها ، من بلاد الاعداء الذين لا تجوز

التجارة معهم . ولا شك في فداحة الاضرار الاقتصادية التي تكبدها العراق من جراء ذلك .

ومع ان عملها هذا يعتبر مجازفة في حق الوطن ، فيظهر انه لم يكن مدعاة لامتنان وتقدير الانكليز ، والا لما تمادوا في تصرفاتهم الشاذة التي لا تتفق مع واجبات الولاء والوفاء ، انما كانت بالعكس تستهدف الاعتداء على حق وسيادة الدولة العراقية .

مرور القوات البريطانية عبر العراق

ابلق السير بازل نيوتن السفير البريطاني ، وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ ١٩٤٠/٦/٢١ م ، ان الحكومة البريطانية قررت ائزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة ، للتوجه منها الى حيفا عن طريق بغداد والموصل ، ولكي يكون في الامكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود بعد مدة قصيرة ، اي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠ م ، طلبت السفارة ان تقوم القوة الجوية البريطانية بتأسيس معسكرات للاستراحة في البصرة وبغداد والموصل في تاريخ مبكر .

وقالت السفارة باحتمال تأسيس خطوط مواصلات عبر الصحراء ما بين بغداد وحيفا ولاحظت انه في الاحوال الاعتيادية ، اي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا صالحا للسير ، فان الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب عن طريق الحبانية ، والمحطات ال (جي ٥ واج - ٣ واج ٤) الى آخره . ونظرا الى الحالة الناشئة بسبب الفيضان ، فقد اقتضى الامر اختيار طريق آخر يقع الى جنوب بحيرة الحبانية ، ومن هناك عبر نهر الفرات في المسيب . وفي حالة استعمال هذا الطريق سيدعو الامر الى تأسيس محلات اقامة وقتية في المجرة والمسيب .

وبتاريخ ٢٢ تموز ١٩٤٠ م ، اجابت الحكومة العراقية بأنه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة .

وبتاريخ ١٩٤٠/٨/١ م ، ابلغت الحكومة العراقية السفير البريطاني انه : عند المداولة في طلب الحكومة البريطانية المار الذكر ، في مجلس الدفاع الاعلى ، كان المفروض ان مرور القوات البريطانية عبر العراق ، يقصد به المرور من اي محل غرب الفرات الى الخليج الفارسي ، وبالعكس هذه الجهة ، وذلك استنادا الى ما جاء في الكتاب السري المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ م الملحق بمعاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ م (١) .

(١) جاء في كتاب السر هفريز المؤرخ في ١٥ تموز سنة ١٩٣٠ م المنوه عنه انما ما يلي :
« وكذلك امرت بان ابلغ فخامتكم ان اصطلاح مرور القوات عبر العراق الواردة في الفقرة السابعة من ملحق المعاهدة ٤ معناه المرور من اي مكان واقع الى الغرب من نهر الفرات الى خليج فارس وبالعكس الاتجاه » .

وجاءت ايضا تحت وزير الخارجية العراقية اثناء عرض المعاهدة على المجلس النيابي بهذا الصدد ما يلي :
(ايضا تحت عبارة « مرور القوات عبر العراق » الواردة في الفقرة السابعة من الملحق ، فان اتجاه هذا المرور قد حدد من قربي الفرات الى الخليج الفارسي او بالعكس) .

وقد كان جواب السفير البريطاني على النقطة الاخيرة « انه عندما قررت الحكومة البريطانية ارسال قوات عبر العراق ، فانها فعلت ذلك وفقا لمنطوق المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية - الانجليزية ». اما الفقرة الاخيرة من كتاب السر فرنسيس همفريز المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ م ، فتتعلق فقط بالبند السابع من ملحق المعاهدة ، وان الاستشهاد بكتاب السر فرنسيس غير وارد ، ولكن على كل حال ان الفقرة الاخيرة من الكتاب المذكور ، تشير الى المحلات النهائية المقصودة ، ولا تفرض شيئا من التحديد بشأن الطريق او الطرق التي قد تتبع للسير داخل العراق . اما بشأن البند السابع من الملحق ، فليست هناك اية قيود على الطرق ، والسكك الحديدية ، والطرق المائية ، والموانئ ، والمطارات العائدة للعراق ، التي قد تستخدم .

وبتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ م ، وافقت الحكومة العراقية بموجب مذكرة وزارة الخارجية المرقمة (غ ١٣٥٢ - ١٣٥٢ - ٥) والمؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١ م) على انزال القوات البريطانية التي وصلت الاراضي العراقية لغرض مرورها الى جهة الغرب حسب الاسس التالية :

اولا - يجب اتخاذ جميع التدابير لتسريع نقل هذه القوة من البصرة حالا ، وعلى ان توزع القوات النازلة الى « قدمات » في البصرة ، وبغداد ، وطريق الرطبة .

ثانيا - ورجت الوزارة من السفارة ان تلفت نظر المراجع العسكرية البريطانية المختصة الى ضرورة الاخبار عن مجيء قوات بريطانية الى العراق قبل مدة مناسبة ، لا كما حدث في هذه المرة ، وعلى ان لا يزيد مجموع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات ، وفي ضمن الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط .

ثالثا - ترغب الوزارة ان تكون المراجع العسكرية البريطانية على علم ان الحكومة العراقية سوف لا تستطيع الموافقة على انزال قوة اخرى في البصرة ، قبل ان تجتاز القوة التي قبلها اخيرا حدود العراق .

وفي ٢٧ نيسان ١٩٤١ م ، ايدت الوزارة ما جاء في مذكرتها المارة الذكر بمذكرة اخرى مرقمة (غ ١٣٥٢ - ١٣٥٢ - ٥) ومؤرخة في ٢٧ نيسان ١٩٤١ م ، واضافت الى ذلك انه بعد اكمال عملية الانزال ، واستراحة القوة البريطانية استراحة كافية في البصرة ، لوحظ ان المراجع العسكرية البريطانية لم تبدأ بتفسير القوة المذكورة .

وقد بينت لها ايضا ان وجود هذه القوة في البصرة حتى الآن ، قد سبب رواج اشاعات ضارة بالعلاقات العراقية - البريطانية الودية ، وتقولات ودعايات ليس من شأنها ان تساعد الحكومة العراقية في مهمتها السعي في سبيل التعاون ، في جو من الثقة التامة التي ترغب فيها الحكومة العراقية ، والتي بادرت باعطاء دليل عنها وعن حرصها على تنفيذ معاهدة التحالف ، بسماعها للقوة البريطانية بالدخول في شط العرب ، والنزول في البصرة .

وفي ٢٩ نيسان ١٩٤١ م ، بعثت وزارة الخارجية مذكرة ثالثة الى السفارة البريطانية تحت رقم (غ - ١٣٥٢ - ١٣٥٢ - ٥) وبتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١ م ،

واشارت فيها الى مذكرتيها المذكورتين آنفا ، وسجلت فيها - بخصوص انزال قوات بريطانية بقصد المرور عبر العراق - ما يلي :

١ - كانت الحكومة العراقية قد سمحت ، بناء على مراجعة فخامة السفير البريطاني الشخصية لفخامة رئيس الوزراء ، بانزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١ م ، وذلك بعد ان اكد السر كنهان كورنواليس بان القوة المذكورة ستمر عبر العراق ، وبذلك اعطت الحكومة العراقية دليلا عمليا على حسن نواياها ، وحرصها على تنفيذ المعاهدة العراقية - البريطانية ، وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة .

٢ - ارسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ م ، مذكرة الى السفارة البريطانية بينت فيها بوضوح الاسس التي بموجبها وافقت الحكومة العراقية على انزال القوات البريطانية المذكورة في البصرة للمرور عبر الاراضي العراقية . ولما لم تجب السفارة على هذه المذكرة ، ابدت الوزارة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١ م ، وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية ، بينت فيها ضرورة الاسراع في تسفير القوة البريطانية من البصرة ، كما انها نهت السفارة الى ان وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة لمصلحة الطرفين ، كما قد خلق جوا لا يساعد الحكومة العراقية على ما اعتزمت عليه من التعاون الودي مع حليفتها .

٣ - بينما كانت الوزارة تنتظر جوابا على مذكرتيها الانفتي الذكر ، فوجئت بطلب جديد من مستشار السفارة المستر هولمان ، عند زيارته لمدير التشريفات ظهر (٢٨ / ٤ / ١٩٤١ م) وهو الموافقة على انزال قوة بريطانية اخرى تتراوح بين ال (٢٠٠٠) وال (٣٥٠٠) شخص بثلاث بواخر تصل البصرة في ٢٩ / ٤ / ١٩٤١ م .

٤ - وعد السر كنهان كورنواليس عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء ، بان القوة البريطانية المبحوث عنها ، قد جيء بها للمرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط . على انه بالرغم من الحاح الحكومة العراقية بضرورة الاسراع بتسفير هذه القوة ، بالنظر للدواعي التي بينتها الوزارة قبل هذا ، فانها لا تزال موجودة هناك ، ولا يمكن ان يفسر ذلك الا كونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ، ومخلّة بحقوق العراق المشروعة وسيادته .

٥ - ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد اوراق اعتماده حتى الآن ، وتقدمه باسم الحكومة البريطانية بطلبات وامور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية ، امر غير طبيعي يجعل الحكومة العراقية في وضع شاذ لا ينطبق والاسس الصحيحة التي تترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين ، مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

٦ - ان الحكومة العراقية وان كانت حريصة كل الحرص على اجراء كافة التسهيلات لمرور القوات البريطانية عبر العراق ، ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، لم تستطع الموافقة على انزال قوات جديدة في البصرة، نظرا

الى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت هناك ، الامر الذي يخالف نصوص معاهدة التحالف .

لا يسع الوزارة تجاه هذه الاوضاع ، وحرصا على دوام الصداقة العراقية - البريطانية التقليدية ، الا ان تسجل احتجاجا لدى السفارة البريطانية ، واضمة مسؤولية النتائج التي تترتب على هذا الخرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف ، على عاتق الحكومة البريطانية ، وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ، بعثت وزارة الخارجية مذكرة الى السفارة البريطانية مرقمة (غ - ١٣٥٢ - ١٣٥٢ - ٥) ومؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ م اشارت فيها الى المذكرة الاحتجاجية الاخيرة المؤرخة في ٢٩/٤/١٩٤١ م ، حول وضع القوات البريطانية التي وصلت اخيرا العراق . وقد ذكرت فيها انه قد بلغ الوزارة خبر انزال قوة جديدة في البصرة اليوم (٣٠ نيسان ١٩٤١ م) رغم عدم موافقة الحكومة العراقية على ذلك . ان هذا العمل لا شك في انه مخالف لمعاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، وتجاهل تام لما للحكومة العراقية من حقوق في تلك المعاهدة ، وعليه فان الوزارة تحتج على هذا العمل ، وتضع المسؤولية المترتبة على نتائجه على عاتق الحكومة البريطانية ، وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

القائد البريطاني في الحبانية يبادر باطلاق النار

١ - كان ارسال القوة العسكرية الى جوار الحبانية مجرد تدبير احتياطي تجاه بعض الاعمال التي قامت بها الجهة البريطانية في الايام الاخيرة ، مما اولد الشك والريبة في النفوس ، كانزال القوات البريطانية في البصرة ، والاصرار على بقائها في العراق ، والاستمرار على انزال قوات بريطانية جديدة ، خلافا لنصوص المعاهدة ، وقبل الوصول الى التفاهم بشأن وضعها وكيفية مرورها عبر العراق . وكذلك قيام الجهة البريطانية باعمال من شأنها اثارة القلق والاضطراب ، كنقل العائلات البريطانية ، وامتناع بعض الموظفين البريطانيين عن مزاوله اعمالهم في دواوين الحكومة ، وجلب قسم من القوة الموجودة في البصرة الى مطار الحبانية ، وغير ذلك من الامور التي جعلت الحكومة العراقية على حق في ان تفكر في صيانة البلاد تجاه الطوارئ المحتملة الوقوع .

٢ - وفي الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات الى القوات المرابطة في جوار الحبانية بتجنب الاصطدام ، اذا بقائد المطار في الحبانية يبادر بالاعمال العدائية صباح ٢ ماس ١٩٤١ م ، فيطلق النار على تلك القوات ويقصفها من الجو ، فكان عمله هذا سببا للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية مساعدا لتخفيفه ، وظهرت استعدادها للوصول الى التفاهم . وعلى ذلك يلاحظ ما يلي :

اولا - ان الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط من أجل سلامته .

ثانيا - اتخذت الحكومة العراقية كافة الاحتياطات والتدابير للمحافظة على الاجانب ، بما في ذلك السفارات والمفوضيات الاجنبية .

ثالثا - في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ، او اية مدينة من مدن العراق ، اخبرت الوزارة السفارة البريطانية بانها لا تتحمل صيانة الاجانب من رعايا الدول المعادية .

رابعا - تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحبانية ، عملا عدائيا ، صريحا ، وقد سجلت اسفها الشديد لعدم ائتلاف ذلك مع ما تنص عليه بنود المعاهدة العراقية - البريطانية ، كما انه اعتداء صريح على حقوق البلاد وسلامتها . ومع ان الحكومة العراقية سجلت احتجاجها الشديد على ذلك ، فانها تضع المسؤولية الناشئة عن ذلك على الجانب البريطاني .

وقد اشارت السفارة البريطانية في مذكرتها المؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١م ، الى انها كانت قد طلبت في مذكرتها المرقمة ١٨٠ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١م سحب القوات العراقية من جوار الحبانية ، وفي حالة عدم سحبها حالا ، ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية . وقالت انه قد ظهر لها من جواب وزارة الخارجية العراقية ، ان الحكومة العراقية لم تلب طلبها هذا ، وانها اخذت تقوم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق ، ولذلك فانها بأمر من الحكومة البريطانية تخبر الحكومة العراقية ، بان قائد القوات البريطانية قد اجبر على اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة . وانها - اي السفارة - تنذر الحكومة العراقية بانها في حالة حصول ما يقلق سلامة السفارة البريطانية ، والمفوضية الامريكية ، بأي شكل كان ، وفي حالة حصول اي اذى لاي شخص بريطاني في بغداد ، او اي محل آخر في العراق ، فان الاوامر قد اعطيت الى قائد القوات الجوية البريطانية بأن يتخذ كافة الاجراءات العسكرية ضد ذلك . كما ان لديه تعليمات بتنفيذ هذه الاوامر ضد اية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد ، وضد المحاولات العدائية الاخرى المثيرة لشعور الشعب العام ، سواء كانت عن طريق الراديو ، او اية واسطة اخرى .

وقد اجابت الوزارة على السفارة بمذكرتها المرقمة غ - ١٣٥٢ - ١٣٥٢ - ٥ والمؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١م . وفيما يلي نص الجواب :

١ - ان الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته .

٢ - من واجب الحكومة وشرفها المحافظة على الاجانب ، ولم يحدث اي شيء حتى الآن مما ورد في مذكرة السفارة . والحكومة العراقية ليس من واجبها المحافظة

على السفارة البريطانية والأمريكية فقط، انما محافظة جميع السفارات والمفوضيات، من اجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من انها خصت بذلك المفوضية الامريكية ، التي طالما كانت علاقات الحكومة العراقية معها ودية .

٣ - يلاحظ ان الحكومة البريطانية تطلب عدم اثارة الراي العام . ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغراب ان يقوم شخص يدعي بأنه سفير ، بمخاطبة الشعب ، وبالظعن بزعماء البلاد ، ورئيس حكومتها ، وقادة جيشها . ولا شك في ان هذا عمل عدائي مثير ، ومن شأنه ان يحدث هياجا واضطرابا في الراي العام .

٤ - ومما يستوجب الاسف الشديد انه في الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات الى القوات المرابطة في جوار الحجابية بتجنب الاصطدام ، واذا بقائد المطار في الحجابية يبادر بالاعمال العدائية صباح هذا اليوم ، فيطلق النار على تلك القوة ، ويقصفها من الجو ، فكان عمله سببا للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية ولا تزال تبذل مسعاها لتحاثيه ، واطهرت استعدادها الى الوصول الى التفاهم ، كما اشير الى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ م.

٥ - تلفت الوزارة النظر الى ان الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة الاجانب المعادين ، في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ، او اية مدينة من مدن العراق .

وفي النهاية تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحجابية، عملا عدائيا صريحا ، وهي من اجل ذلك تسجل اسفها الشديد لعدم ائتلافه مع المعاهدة العراقية - البريطانية وحسن الصلات الموجودة بين الطرفين ، وكما انه تعد صريح على حقوق البلاد وسلامتها ، وان الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه ، وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائجه على الجانب البريطاني .

جاء في القسم الثاني من الفقرة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ م ، ان يتعهد جلالة ملك بريطانيا ، على نفقة جلالة ملك العراق ، بتقديم الاسلحة ، والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطائرات ، من احدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

وقد ظل العراق وفيا لتعهداته ، عاملا بما تقضي به حرمة الموائيق ، على الرغم من ملاحظة الجانب البريطاني وتأخره في تجهيز الاسلحة . وقد ابدت دول اخرى استعدادها لتجهيز الحكومة العراقية بكثير من السلاح والعتاد ، بشن اقل مما كانت تطلبه الجهة البريطانية ، ولكن حرص الحكومة العراقية على تنفيذ تعهداتها ، قد حال دون حصولها على صفقات كبيرة وهامة ، من شركات الاسلحة الاجنبية الاخرى ، التي ابدت استعدادها لتجهيز الجيش العراقي بكافة انواع السلاح .

اما بعد نشوب الحرب الحاضرة بين المانية وانجلترا ، فقد عطلت الحكومة البريطانية كافة طلبات العراق ، معتمدة بحجج واهية ، في حين انها كانت تجهز دولاً اخرى بكميات كبيرة من السلاح . غير ان نياتهم السيئة في هذا الشأن قد انكشفت للعيان ، وعندما طلب العراق اليهم فتح اعتماد ثابت في امريكا لاجل شراء اسلحة وذخائر حربية من هناك ، ونظرا لانتفاء المدات المعينة للمعطاءات ، والتاخير في تحويل الاعتمادات اللازمة ، سحبت كافة الشركات في امريكا تعهداتها .

٤ - حركات الطائرات البريطانية في العراق :

في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣ م ، فاتحت الوزارة السفارة البريطانية بكتابها المرقم س - ٢٢٦ المؤرخ في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣ م ، حول ضرورة اعلام الحكومة العراقية عن حركات الطائرات والسيارات المدرعة البريطانية ، وذلك لكي يلم متصرفو الالوية بكافة ما يحدث في ألويتهم ، وليقدموا المساعدات المقتضاة عند اللزوم .

وقد اوضحت السفارة البريطانية للوزارة بمذكرتها المرقمة ٢٥٩ والمؤرخة في ٢١ مايس ١٩٣٥ م ، ان قائد القوات البريطانية في العراق يبدي أسفه لعدم استطاعته تزويد الحكومة العراقية بمعلومات عن طيران الطائرات بقصد التمارين . وكانت حجته في ذلك ان هذه التمارين تؤلف القسم الاعظم من اعمال طائرات القوة البريطانية داخل العراق ، وان اعطاء المعلومات مقدما عن طيرانها لغرض اجراء التمارين ، يقلل بصورة اكيدة من التسهيلات المعدة لتدريب رجال القوة الجوية ، ويؤثر على كفاءتهم . غير انه في الوقت نفسه وافق على تزويد الوزارة بمعلومات خاصة عن اسفار الطائرات ، التي تجري بصورة اعتيادية وفي اوقات معينة . وظلت الحكومة العراقية ساكتة عن هذه الجهة ، واخذت حركات الطائرات في تزايد ، حتى صار الاهلون في الالوية يشكون في كفاءة الادارة .

الفصل الرابع

تصرفات اخرى مقصودة

١ - خرق المعاهدة بارسال قوات الى سن الذبان :

بلغ المراجع العراقية المختصة ، انه قد وصلت الى القاعدة الجوية في الحبانية ، قوة آتية من القاعدة الجوية في الشعيبة ، نقلت في خمس عشرة طائرة من حاملات الجنود كان مجموع ما فيها (٣٩٠) جنديا . وقد جرى نقلها في يوم ٢٥ وليلة ٢٦-٢٥ نيسان ١٩٤١م . وقد ظهر من هذا ان المراجع العسكرية البريطانية باشرت بتميز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ، ومباحثتها في هذا الخصوص .

وقد لفتت وزارة الخارجية العراقية نظر السفارة البريطانية بمذكرتها الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١م الى ذلك ، والى ما جاء في كتاب السر فرنسيس همفريز السري الموجه الى وزارة الخارجية المؤرخ في ١٥ آب ١٩٣٠م المتضمن ما يلي :

« للحكومة البريطانية ان تعزز حرس المطارات مؤقتا بقواتها البرية ، اذا ما ارتؤي - وذلك بعد التشاور بين الفريقين السامين المتعاقدين - ان الحرس غير كاف للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق » .

وحيث انه لم يسبق للحكومة البريطانية ان فاتحت الحكومة العراقية بضرورة تعزيز الحرس الموجود في الحبانية ، او الشعيبة ، بقوات برية بريطانية ، كما لم يسبق لها ان تشاورت في هذا الشأن مع المراجع المختصة ، فقد اعتبرت الوزارة هذه الاجراءات تجاوزا من الجهة البريطانية على حقوق العراق بالنظر لمعاهدة التحالف ، ومخالفة لروحها .

٢ - مخالفة المعاهدة واحكام القوانين العراقية :

اوجب قانون الاقامة على كل اجنبي يريد الدخول الى العراق ، ان يكون حائزا على جواز سفر مؤشر بسمة الدخول الى العراق . واذا دخل بدون جواز سفر او سمة ، فيخرج من العراق بأمر من وزير الداخلية . الا ان الفقرة (هـ) من المادة الرابعة عشرة من القانون قد استثنت من احكامه افراد القوات الاجنبية الموجودة في العراق بمقتضى احكام معاهدة . اما دخول اليونانيين بدون سمة ، فهو مخالف لاحكام قانون الاقامة ، وقيام السلطة البريطانية باستقدام ضباط منهم الى العراق ، وادخالهم بدون جواز سفر لاي غرض كان ، فهو مخالف لاحكام المعاهدة . ولذا فان السلطة البريطانية بعملها هذا قد خالفت مخالفة صريحة احكام المعاهدة واحكام القوانين العراقية .

ولم تقف حركات الطائرات البريطانية عند هذا الحد ، فقد قامت اخيرا
احدى طياراتهم ، وذلك في ١٥/٤/١٩٤١ م بالطواف والدوران فوق وحول معسكر
الرشيدي . وبعد بقائها حوالي الساعة هناك نقلت راجعة الى مقرها .

٥ - تصرفات ضباط الاستخبارات :

اخذ ضابط الاستخبارات الميجر (اميلنك) في البصرة يتصرف في الايام
الاخيرة تصرفات غير حسنة ، وذلك بتدخله بامور لا علاقة لها باعماله ، واتصالاته
الكثيرة بالناس ، بقصد التشويش واحداث الشغب بين الاهلين ، والاستهتار
بالقوانين المحلية . ومن ذلك ان شرطة العشار كانت قد اوقدت بتاريخ ٢٥/٤/١٩٤١ م
شخصين عراقيين للتحقيق معهما في احدى الجرائم الموجهة ضدهما . وعلى اثر
ذلك حضر الضابط المذكور بيزته الرسمية ، وكان يصحبه ضابط بريطاني آخر
برتبة رئيس يدعى (كوتس) الى مركز الشرطة المذكور ، للاستفسار من مفوض
المركز عن التهمة ضد المتهمين ، بحجة انهما موظفان في دائرته ، مصرحا انه ليس
للشرطة حق في احضارهما ، وانه يقدم احتجاجا شفويا بكل شدة ، طالبا ايضا
الجريمة التي احضرا من اجلها . وقد افهمه معاون منطقة العشار بانهما متهمان
بجريمة ، ومن واجبات الشرطة القيام بالتحقيق ، واتخاذ الاجراءات القانونية
بحقهما . وبعد محادثة طويلة تمكن المعاون ، بالرغم من انفعال الميجر (اميلنك)
وتهيجه من اقناعه ، فانصرف وقد طلبت وزارة الخارجية العراقية من السفارة
البريطانية بمذكرتها المؤرخة ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ان توغز الى الميجر المذكور بضرورة
احترام القوانين المحلية ، وعدم التدخل في امور لا تعنيه ، والكف عن نشاطه وغلوه
المضرين بعلاقات الدولتين الحليفتين .

٦ - قيام القوات البريطانية بتصرفات مشرقة :

اخذت بعض سرايا جنود القوة البريطانية ، التي نزلت في البصرة اخيرا ، لغرض
المرور عبر العراق الى اقطار اخرى ، تتجول في البصرة بسلاحها وموسيقاها ، فأحدث
ذلك عدم ارتياح في الراي العام العراقي ، وعلى الخصوص في البصرة ، فطلبت الحكومة
العراقية من السفارة البريطانية بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ان توقف هذه الاعمال
الاستفزازية التي تضر بمصلحة الطرفين .

٧ - ضغط الانجليز على العراق في قطع العلاقات مع المانيا :

اشرنا في فصل سابق الى ان قطع العلاقات مع المانيا قد حصل بنتيجة ضغط
الانكليز على الحكومة العراقية القائمة يومئذ . وذكرنا ان بنود المعاهدة العراقية -
الانكليزية لا تحتم على العراق ان يقوم بقطع علاقاته مع المانيا ، كما لا يمكن ان تجعله
ملزما في تطبيق خطط خارجة عن واجباته المقررة فيها .

لقد استندت الحكومة العراقية آنشد في قطع علاقاتها مع المانيا الى اسباب ليست من مقتضيات نصوص المعاهدة ، بل بدافع المجاملة وحسن النية ، وبدوافع اخرى ، مبعتها الحرص على رعاية مقتضيات العلاقات المتكونة بين المملكتين .

ولقد ادى الامر بالحكومة القائمة بالتطرف في الافصاح عن حسن نيتها ، في قضية تسليم عدد من الرعايا الالمان الذين هم في سن الخدمة العسكرية الى السلطات البريطانية . غير ان بريطانيا التي تعودت نكران الجميل لم تقابل ما قامت به الحكومة العراقية في هذا الشأن بالرضى والامتنان ، انما قابلته بالتنكر والاعتداء على حقوق العراق المشروعة .

لم يكن العراق منتظرا من بريطانيا ، الا مقابلته بالمثل في الحرص على تأييد حسن النية التي برهن عليها ، والتي كان يرغب في تحقيقها في مختلف الظروف والاحوال ، لكن بريطانيا التي جبلت على خرق العهود والمواثيق ، قد قابلت العراق بمكس ما كان يرجوه منها ، وبمكس ما كان يجب عليها كحليفة وافقت على الالتزامات ، وهي تتمتع تكامل ارادتها وحريتها .

موقف الحكومة العراقية من هذه التصرفات

ان الحكومة العراقية قد بذلت من التسهيلات اكثر مما نص عليه في معاهدة التحالف ، يؤيد ذلك الادلة التالية :

١ - سمحت الحكومة العراقية بتأسيس مدارس في الحبانية لتعليم الطيران لمختلف القوميات من حلفاء بريطانيا .

٢ - سكنت الحكومة العراقية وتساهلت بشأن حركات الطائرات البريطانية المتزايدة في الاجواء العراقية .

٣ - تساهلت الحكومة العراقية بشأن تجول ضباط الاستخبارات والارتباط البريطانيين في الالوية العراقية ، واتصالهم المستمر بالاهلين ، لغرض بث دعاياتهم الضارة وتفريق ابناء الامة .

وقد ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة تعمل في سبيل معالجة هذا الامر بالروية والاعتزان ، وذلك بلفت نظر السفارة البريطانية عشرات المرات الى ذلك ، غير ان هذه المعالجة لم تثمر شيئا مع الاسف .

الفصل الخامس

نتائج تدخل الإنكليز في شؤون البلاد الداخلية

تنتهي سلسلة الحوادث التي شرحت في الفصول السابقة بهذا البحث ، الذي يعتبر خاتمة لهذا الكتاب . وسينطوي هذا الفصل على شرح واف لاستهتار الإنكليز في تصرفاتهم الملتوية نحو العراق ، وفي تدخلهم المقوت في شؤونه الداخلية .

منح الإنجليز انفسهم حقوقا لم تكن متفقة مع المنطق ، ولا مع أية سنة من سنن الكون .

واستنادا الى هذا الطراز من التفكير ، أخذوا يتدخلون في امور لا يقرهم على ممارستها احد ، ولا يمكن ان يسكت عن تعاطيها اياها الا الذين خرجوا على قضية البلاد ومصلحة الوطن العامة .

ومن جراء ذلك ضج الراي العام ، وتلمل الشعب ، حتى اخذ يرمي الحكومة المراقية القائمة يومئذ بالتقصير في حق الوطن ، والاستهتار بواجباتها المقدسة .

تأثير الإنكليز في مخالفة الامير عبد الاله واجبات الوصاية

واستفحل الامر عندما احتضن الإنجليز وصي العرش العراقي السابق الامير عبدالاله ، ويوم سيروه نحو تحقيق اهداف معينة تتفق مع سياستهم الفاشمة، التي يستهدفون من ورائها استخدام العراق اداة لهم يقضون به مصالحهم الاستعمارية .

وعندما ارتعى الامير عبدالاله في احضان الإنجليز ، واستمر على مخالفة واجبات الوصاية ، وعلى تحدي سلامة العرش الذي اوّتمن على صيانته من اي تعد او عدوان، ولما شعر المخلصون بذلك ، وراوا انه قد بلغ به الاستهتار حدا ادى به الى التثبيت في استحصال البيعة لنفسه من بعض الناس ، والاندفاع نحو تحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان المملكة ووحدة الامة تحقيقا لخطة بريطانية بحتة ، بلل المخلصون جهودهم في سبيل اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية . وعبثا حاول المخلصون نصحه، واقتناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية ، بل عبثا حاولوا لفت نظره الى انه غير مسؤول دستوريا .

ومن جراء ذلك اخذت شؤون المملكة تسير من سيء الى اسوأ ، واوشكت الماكنة الحكومية ان تتمطل ، وبدأ الياس من اصلاح الحال يتسرب الى النفوس المخلصة ، فعم السخط كافة الاوساط العراقية ، مما اضطر رئيس الوزراء الى تقديم استقالته تخلصا من المسؤولية الناشئة عن تصرفات الامير المذكور .

وبدلاً من أن يكون الأمير عبد الله في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية ، مجرداً من الاندفاعات الشخصية والحزبية ، ترك واجبات الوصاية ، ساعداً من حقوق الأمة ، معطلاً لاحكام دستورها ، غير عابئ بما قد تولده هذه التصرفات المؤسفة من اخطار تحط من كرامة الأمة ، وتهدد كيان الدولة ، ولا سيما بعد أن أبدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد .

وبعد الالاحاح من قبل اصحاب الرأي عليه بوجوب ممارسة صلاحياته ، وبالنظر الى أن هذه الأمة قد كافحت كفاح المستميت لإنشاء كيانها ، وضحت في سبيل توطيده بكل عزيز ، فليس من الهين على ابنائها أن يسمحوا بالعبث بمقدرات الدولة ، أو الإخلال بكيان المملكة وسلامتها .

حكومة الدفاع الوطني

بناء على ما تقدم ، وحرصاً على محافظة كرامة الأمة وسلامة الدولة ، فقد أودع الجيش تدوير دفة الأمور الى « حكومة الدفاع الوطني » برئاسة فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي أظهر الرأي العام الوطني ثقته به ، واطمأن الى صلابته السياسية ، ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جو من الطمأنينة والثقة العامة بعودة الأمور الى مجاريها الطبيعية .

وقد برهنت « حكومة الدفاع الوطني » على انتصارها للدستور العراقي ، وصيانة العرش ، وذلك بانفاسها المجال لممثلي الأمة لاعطاء كلمتهم النهائية في الوضع الراهن بكل حرية وصراحة .

عزل الأمير عبد الله وانتخاب الشريف شرف وصيا

واجتمع مجلس الأمة بتاريخ ١٠/٤/١٩٤١م ، فقرر عزل الأمير عبد الله ، وتعيين الشريف شرف وصيا على العرش بدلاً منه ، فعادت الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي .

وقد مارس الوصي الجديد صلاحياته الدستورية ، فأصدر ارادة ملكية بقبول استقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، واسناد منصب رئاسة الحكومة الى فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، وبذلك انتهت الازمة الدستورية .

استقرار الوضع

وباضطلاع فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني بأعباء المسؤولية ، لاقت وزارته كل عطف وتأييد من كافة عناصر الشعب وطبقاته ، ومن جميع البلاد العربية والاسلامية ، واعترفت بحكومته كل الدول الاجنبية ، عدا بريطانيا المندفعة بما كانت تضمره من سوء نية تجاه العراق ، وما تنويه للقضاء على كيانها ، فأخذت تراوغ ،

وتتشبث بمختلف الطرق والاساليب لخلق جو فاسد من القلق والاضطراب ، ولوضع مختلف العراقيل في وجه الحكومة التي لاقت عطفًا وتأييدًا لم يكن مدعاة لارتياح بريطانيا .

من اجل ذلك اخذ الساسة البريطانيون واتباعهم ، ينشرون الدعايات الفاسدة ضد العراق ، سواء في صحفهم ، او بواسطة محطات اذاعتهم ، او في الصحف والمحطات المأجورة لهم ، او التي تخضع لسلطانهم . وعدا ذلك قامت سفارتهم في العراق ، وعلى رأسها السر كورنواليس ، بتوزيع المنشائر الضارة ، مستهدفة من وراء ذلك تسميم واقلاق الراي العراقي العام .

اعتراف بريطانيا بسوء نيتها تجاه العراق

وليس ادل على سوء نية بريطانيا تجاه العراق من تصريح رئيس وزرائها ، ففي ٧/٥/١٩٤١م صرح المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني ، بأن حكومته كانت منذ نيسان سنة ١٩٤٠م ، تفكر في ارسال قوات كبيرة لكي تبقى مقيمة في العراق ، غير ان حرب مصر حالت دون ذلك ، اذ اجبرتها على ارسال تلك القوات اليها . هذا دليل قائم بذاته ، ويمكن ضمه الى بقية الادلة الاخرى ، التي يتضح منها ان بريطانيا كانت عازمة ومصممة على احتلال العراق ، والاعتداء على سيادته واستقلاله .

منشور كورنواليس دليل آخر على سوء نية الانكليز

وفي ٢ مايس سنة ١٩٤١م ، وزعت السفارة البريطانية في بغداد نشرة تحت عنوان « رسالة من كورنواليس الى اهالي بغداد » وقد تضمنت هذه النشرة دعايات ضارة ضد المملكة العراقية ، ومفتريات واباطيل رتبها اذهان مفرضة ، وتطاولا شأننا على رئيس الوزراء ، وعلى رجال المملكة الآخرين .

ومن مطالعة النشرة المذكورة ، يتبين ان السر كورنواليس منح نفسه حق التصرف بهذا الكيان ، وحق التدخل بشؤون لها علاقة باستقلال وسلامة الوطن العراقي ، التي تخرج عن نطاق اختصاصه .

ومع انه ليس للغريب ان يملك مثل هذا الحق ، وعلى الرغم من كون ما جاء في المنشور المذكور مردودا بفعل الحماس المتأجج في نفوس الشباب ، والشيوخ ، والنساء ، والاطفال ، في كافة الاقطار العربية ، فالقول بما يخالف الحقيقة والواقع انما هو هراء ، يراد به اخفاء هذا الشعور الذي غمر كل شيء ، وطفى على كل شيء .

وعدا ذلك لسنا بحاجة الى التدليل على بطلان دعوة ، توجه من قبل رجل اجنبي ، جاء لتنفيذ سياسة حكومته للقضاء على كيان العراق ، كما نفذ امثال تلك السياسة طيلة الاربعة عشر عاما التي قضاها مستشارا لوزارة الداخلية في العراق . ثم ما شأن رجل جاء لتمثيل بلاده في هذه الديار ، حتى يخول لنفسه حق البحث

في شؤون البلاد الداخلية ؟ اية شريعة او عرف او منطق تخوله حق توزيع مناشير فيها طعن برجال الدولة واثارة لخواطر الناس واساءة للبلاد التي آوتها واکرمت وفادتها؟

اوليس هذا من اوضح الدلائل على قيام بريطانيا مع موظفيها هنا وهناك ، بالتجاوز على سيادة العراق ، وعلى سوء نيتها تجاه هذه المملكة التي بادروها بالعدوان الاخير ؟

خاتمة

من ماجريات البحث ، ومن الادلة الكثيرة التي تطرقنا اليها في فصول هذا الكتاب ، يتضح ما يلي :

اولا - ان العراق كان مقدرا حقيقة التزاماته المنصوص عليها في المعاهدة العراقية البريطانية ، وقد نفذها بنصها وروحها .

ثانيا - ان بريطانيا لم تكن مقدرة لالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة العراقية البريطانية ، كما انها لم تقم بتنفيذها بنصها وروحها ، انما تعمدت خرق احكامها بالرغم من كونها معاهدة جائرة .

ثالثا - ارادت بريطانيا احتلال العراق ، وبدأت تستعد لذلك باعتدائها على سيادته واستقلاله ، بانزال قوات في الاراضي العراقية ، وبتصرفات أخرى كثيرة .

رابعا - وقف العراق من هذا الاعتداء موقف الحريص على ممارسة خصائص سيادته ، وعناصر استقلاله ، بشكل يتفق مع الكرامة والحزم .

خامسا - لم يبق شك من سوء نية بريطانية تجاه العراق ، وقد تايد ذلك بكثير من الادلة والحوادث .

سادسا - ان بريطانيا هي التي بادرت القوات العراقية بالاعتداء في سن الدبان .

سابعا - ان موقف العراق تجاه هذا الاعتداء ، كان موقف المدافع عن نفسه ، الحريص على كرامته واستقلاله .

ثامنا - ان السير كورنواليس قام بتصرفات لا تتفق مع مهمته ، كممثل لحكومته في العراق . وعلى الرغم من عدم تقديمه اوراق اعتماده ، قام بتوزيع نشرات فيها تطاول على رجال العراق ، ومس بكرامة البلاد ، متجاوزا في ذلك حدود واجباته كرجل غريب لا يملك مثل هذا الحق .

تاسعا - ان الانجليز شجعوا الامير عبد الاله على مخالفة واجبات الوصاية وتحديده حرمة العرش .

عاشرا - ان الانجليز اساءوا الى العراق ، واضطروه باعتدائهم عليه ان يقف موقفه الراهن ، ويتحملون وحدهم مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك .

يتضح من كافة ما تقدم : ان موقف العراق من هذه الحوادث كان مستندا الى اسباب وعوامل دفاعية مشروعة ، وان الذي بادر القوات العراقية بالاعتداء هي القوات البريطانية ، التي برهنت بذلك على سوء النية التي تغلفت في أعماق نفوس الساسة البريطانيين ، والتي ثبت بالدليل انها ملازمة لسياسة بريطانية في هذا الجزء من الوطن العربي .

انتهى « الكتاب الابيض » بنصه الرسمي

مضامين الجزء السادس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٤	استقالة الوزارة	٣	فاتحة الجزء السادس
(الوزارة السعيدية السادسة)		(الوزارة المدفعية الخامسة)	
٤٧	تمهيد - هيئة الوزارة	٥	توطئة
٤٨	اول كلمة لرئيس الوزراء	٦	هيئة الوزارة
٤٩	منهاج الوزارة	٧	حفلة الاستيزار
٥١	اجتماع مجلس الامة	٨	وزير الشؤون الاجتماعية
٥١	خطاب العرش	٨	اعلان الاحكام العرفية
٥٤	المنافسة حول خطاب العرش	٩	هيئة المجلس العرفي
٥٧	فصل واعتقال	١٠	تدابير المتصرفية
٥٨	مرسوم صيانة الامن العام	١١	بفداد قاعدة حربية
٦١	وزير العدلية يحتج ويستقيل	١٣	الهاربون من الجيش
٦٣	وزير العدلية يوضح اسباب الاستقالة	١٤	مشروعية اعمال الوزارة الكيلانية
٦٤	استقالة وزير الاشغال والمواصلات	١٥	الطلبات البريطانية المتتالية
٦٥	محكمة رجال حركة ايار ١٩٤١ م	١٧	سياسة المراسيم
٧٦	استقالة وزير الخارجية	٢١	خطاب خطير لرئيس الوزراء
٧٧	استقالة وزير المالية	٢٤	حوادث واخبار متنوعة
	ارتفاع في الاسعار واضطراب	٢٨	خطابان هامان
٧٨	في الاسواق	٢٩	الوضع المالي والايدى العاطلة
٨٠	حوادث وانباء	٣٠	العقيد كامل شبيب يتنصل
٨٣	بين رئيسيين	٣٢	بين القيادة البريطانية والسفارة
٨٤	زيارة وندل وبلكي للعراق	٣٢	عصيان الشيخ محمود
٨٨	سياسة المعارف	٣٦	مقتل قائم مقام سنجار
٩٠	الوصي يزور عمان	٣٧	حركة آل حاتم
٩١	استقالة الوزارة	٣٧	سير الاحكام العرفية
(الوزارة السعيدية السابعة)		٣٩	اختراق حياد ايران
٩٣	تمهيد - هيئة الوزارة الجديدة	٤١	كتب ورسائل
٩٤	منهاج الوزارة	٤٢	استقالة وزير المالية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٨٠	سياسة اضعاف الجيش	٩٥	ارادات ملكية
	نصيب العراق في مجهود الحلفاء	٩٦	سفر رئيس الوزراء
١٨٤	الحربي	٩٦	استقالة وزيرين
١٩٠	استقالة الوزارة	٩٧	وزراء جدد
١٩٢	وثيقة عن « القضية الكردية »	٩٨	مجلس الامة
٢٠٠	اهم التشريعات التي انجزتها الوزارة	٩٨	خطاب العرش
	(الوزارة الباجية الاولى)	١١٦-١٠٢	العراق يعلن الحرب على المحور
٢٠٢	توطئة	١١٧	برقيتان خطيرتان
٢٠٣	هيئة الوزارة	١١٩	مكاتب الارشاد
٢٠٤	الكلمة الاولى لرئيس الوزارة	١٢٠	قضايا المعتقلين
٢٠٤	منهاج الوزارة	١٢٣	حوادث وانباء متنوعة
٢٠٥	حوادث متنوعة	١٢٧-١٤٧	تعديل القانون الاساسي
٢٠٦	قضية وزير الدفاع	١٤٨	حل مجلس النواب
٢٠٨	استقالة الوزارة	١٤٩	تعديل وزاري
	(الوزارة الباجية الثانية)	١٥٠	جامعة الدول العربية
٢٠٩	تمهيد - هيئة الوزارة الجديدة	١٥٢	الاعتراف باستقلال سورية
٢١٠	لا حفلة استيزار ولا منهاج	١٥٤	حوادث لبنان الاليمية
٢١٠	مجلس الامة يستأنف عقد اجتماعه	١٥٦	املاء ولاية العهد
٢١١	خطاب العرش	١٥٧	قضايا التموين ايضا
٢١٥	قضية رئيس مجلس النواب	١٥٩	استقالة ثلاثة وزراء
٢١٧	وزراء جدد	١٦٣	الانتخابات الجديدة والمجلس الجديد
٢١٨	في مجلس النواب	١٦٣	خطاب العرش
٢٢٠	بين العراق والاتحاد السوفياتي	١٦٤	اجتماع مجلس الامة
٢٢١	جامعة الدول العربية ايضا	١٦٤	خطاب العرش
٢٢١	رئيس الجمهورية السورية في بغداد	١٦٩	استقالة الوزارة السعيدية السابعة
٢٢٢	الاثراء غير المشروع		(الوزارة السعيدية الثامنة)
٢٢٥	مشروع القانون المدني	١٧٠	تمهيد
٢٢٦	يوم النصر	١٧١	هيئة الوزارة
٢٤٠	التجارة العراقية ومشكلة الدولار	١٧١	كلمة الرئيس
٢٤١	تكرر الفواجع في سورية ولبنان	١٧٢	استقالة نائب رئيس الوزراء
٢٤٨	زيارة الوصي لأمريكا	١٧٤	استسلام شيخ بارزان
٢٥٢	حوادث وامور مختلفة	١٧٥	حوادث واخبار
٢٥٨	العراق في مؤتمر سان فرانسيسكو	١٧٦	القضية الفلسطينية
٢٦٣ - ٢٨٤	ميثاق الامم المتحدة	١٧٩	احداث وزارة التموين

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣١٣	بين العراق والاردن	٢٨٥	استقالة وزير الخارجية
٣١٥	خطاب خطير لسمو الوصى	٢٨٦	مشكلة فلسطين ايضا
٣١٨	استقالة الوزارة	٢٨٩ - ٣٠٣	ثورة بارزان
٣٢٠	من يؤلف الوزارة الجديدة ؟	٣٠٤	اجتماع مجلس الامة وحله
	الكتاب الابيض عن التطورات	٣٠٥	خطاب العرش
	التي أدت الى الاعتداء	٣٠٨	مناقشة خطاب العرش
	البريطاني على العراق .	٣١٠	الجيش الامريكية في العراق
٣٢١	وهو ملحق الجزء السادس	٣١١	اليوبيل الفضى للجيش العراقي
٣٥٣	مضامين الكتاب	٣١٢	مشروع الجبانية

أخطاء الجزء السادس

هذه قائمة بأهم الأخطاء المطبعية التي وجدت في هذا الجزء السادس :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٥	١٦	الكوت	الكويت
٣١	٨	آملا	آملا من
٣٩	٢٠	احكام	احكاما
٥٨	١٠	رقم ٥٩	رقم ٥٦
٦٤	٥	مجلس	لمجلس
٦٨	٣٢	ما لبث	وما لبث
٧٦	٣١	سيذكر	وسيذكر
٧٦	٢٨	تصوير	صور
٩٩	١	الذي	الذين
٩٩	٧	الذين	الذي
١١٧	١٢	من قبل	من قبله
١٢٠	٣٥	المهمة	التهمة
١٢١	٧	صف	صنف
١٣١	٢٠	الشعوب	الشعب
١٣٣	١٦	ولا بد	لا بد
١٩١	٢٩	الأوفر	الأوفرنها
٢٠٥	٦	نيابة	نيابة
٢٠٨	٢	منصب	مضيف
٢٧٠	١٢	نزاع	اي نزاع
٢٧٦	٣	يختصر	يختص
٢٨١	١٢ و ١٣ و ١٥	السلطات	السلطة
٢٨١	٢٤	يصدر	تصدر
٣١٣	١٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٣١٦	٣٠	ورائنا	رائنا